

(الجزء الثاني)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومنحنا اتباع طريقته
امين

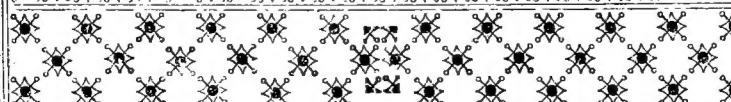
وهامشه فتاوى قاضى خان * وهو الامام خير الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهى مشهورة ببوله مهمول بهامش دولة بين العلماء
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكروا فى هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتغلب الحاجة اليها وتدور عليها واقعا لامة وترتب على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو لظاهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا
اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الايمان

اليمين على نوحين يمين بالله تعالى ويمين بغيره أما اليمين بالله تعالى فهو ذكرا سم الله تعالى بحرف القسم مقرونا بالظهير واليمين بغيره ذكر شرط صالح وجراء صالح يخلف به وحكم اليمين بالله تعالى عند الحنث وجوب الكفارة وحكم اليمين بغيره عند الحنث لزوم المحلوف به وكلاهما قد يكون بالعربية وقد يكون بالفارسية وغيرهما من اللسان أما الأول فبجمل قال والله والرحمن والرحيم لأفعل كذا ففعل في الروايات الظاهرة نلزمه ثلاث كفارات وتعدد اليمين بتعدد الاسم اذا لم يجعل الاسم الثاني نعتا للأول وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه كفارة واحدة لو أخذ مشايخ سمرقند لان الواو بين الاسم الاول والثاني وبين الثاني والثالث واو القسم لا واو العطف فلم يتصل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقيب الثالث اقتصر الخبر على الثالث فكان يميننا واحدة وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال والله والرحمن لأفعل كذا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وأفضاؤه وفي العتق بالملك وغيره) *

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكيمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي حتى يصير به قادرا على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملك والارق عن الرقيق في الدنيا وينيل المثوبة في الآخرة لما اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعه) فأنواعه واجب ومنسوب ومباح ومختلور أما الواجب فلا عتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار إلا أنه في باب القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التضييع وأما المندوب فلا عتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب (وأما المباح فهو الاعتاق من غربة وأما المختلور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق فمن اعتق عبده للشيطان أو للصنم عتق إلا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا بالغا قلاما كاملا اليمين هكذا في النهاية * الصبي والمجنون ليسا من الأهل ولهذا أضافه إلى تلك الحالة بأن قال لا اعتقه وأما صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذلك قال في حال عباده أو جنونه اذا بلغت أو أفتت فهو حر لم يعتق كذا في التبيين * الأصل أنه اذا أضاف الاعتاق إلى حال معلوم الكون وهو ليس من أهل الاعتاق فيه لا يصدق ولو قال اعتقه وأما مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع * والذي يمين ويضيق فهو في حال افاقة عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق * وعتق المكروه والسكران واقع كذا في الهداية * ومن شرط

ففعل يلزمه كفارتان في قولهم * ولو قال والله والله لأفعل كذا بتعدد اليمين في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد المعتق

وجه الله تعالى ان في الاسم الواحد لا بتعدد اليمين ويحمل الثاني على التأكيد والتكرار * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار ثم قال والله لا أدخل هذه الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال في مجلسه والله لا أقربك ففقرها مرة يلزمه

كفار تان * وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال الرجل والله لأفعل كذا فلا تأمنه ثم قال مرة أخرى والله لأفعل كذا فلا تأمنه مرة ثالثة قال لا تأمنه مرة رابعة وان نوى به المبالغة أو لم ينو شيئا يلزمه كفارتان * رجل قال والله لا أفعل كذا فهو عيب واحد لانه جعل الاسم الثاني نعتا للاول فكأن عينا واحدة كما لو قال والله العزيز لا أفعل كذا * ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون عيبا لأنه ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم والخطأ

في الاعراب لا يمنع صحة العيب * ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون عيبا لانعدام حرف القسم الآن يعربها بالكسر فيكون عيبا لان الكسر يقتضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون عيبا بدون الكسر ولو قال بالله لا أفعل كذا قالوا لا يكون عيبا لانه يذ كر اسم الله تعالى الا اذا أعربها بالكسر وقصد العيب * ولو قال والرحمن لا أفعل كذا وأراد به سورة الرحمن روى بشر رحمه الله تعالى لا يكون عيبا * ولو قال والحق لا أفعل كذا أو قال بالحق لا أفعل كذا يكون عيبا لان الحق من أسماء الله تعالى * ولو قال حقا لا أفعل كذا اختلوا فيه قال بعضهم لا يكون عيبا والصحيح أنه ان أراد به اسم الله تعالى يكون عيبا * ولو قال بسم الله لا أفعل كذا يكون عيبا ولو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون عيبا لان من صفاته ما يذكّر في غيره فلا يكون ذكر الصفة كذا لا اسم ولو قال بحق الله لا أفعل كذا لا يكون عيبا

المعتق أن لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرسولا معنى عليه ولا ناعما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء * ولو قال رجل أعنت عبدى وأنا نائم كان القول قوله * ولو قال أعنته قبل ان أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطي وكذا الخلق بشرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وبغير عوض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويطل الشرط وان كان الخيار للعبد فخلوه عن خياره بشرط لصحته حتى لو رد العبد العقد في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا أن اعتاق المرتد لا ينافي في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف وعندنا نافذ واعتاق المرتد نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا أن الاعتاق من المريض يعتبر من الثالث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المستبينة والاشارة المفهمة هكنا في البدائع * ولو قال العبد لمولاه وهو مريض آخر أنا غرك رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج * رجل له عبد يده قيل له أعنت هذا العبد فأومأ برأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضيان * ولا بشرط أن يكون عالما بأنه مملوك حتى لو قال الغاصب للمالك أعنت هذا العبد فأعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشئ * وكذا لو قال البائع للمشتري أعنت هذا وأشار الى المبيع فأعتقه المشتري ولم يعلم أنه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا يلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا في البحر الرائق * قال أبو بكر لو قال رجل قل كل عبيدى أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال الفقيه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم بأن هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في النبايع * ومن شرطه النية في أحد نوعي الاعتاق وهو الكناية دون الصريح كذا في البدائع (وأما سببه) المثبت له فقتل يكون دعوى النسب وقد يكون نفس المالك في القريب وقد يكون الاقرار بحرية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله * وكذا زال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير * وان أسلم عبد الحربى ولم يخرج اليه لا يعتق فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبدا * ولو أسلم عبد الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبه وكذا لو باعه من ذمى ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف أم ولده أو مديرا دبره في دار الاسلام حكم به عتقه ما كذا في فتاوى قاضيان (وأما ألفاظه فثلاثة أنواع) صريح وملحق به وكناية (فالصريح) كلفظ الحرية والعتق والولا وما اشتق منها ولا يفتقر الى النية وصفه به أو أخبر أو نادى كقوله لعهده أو أمته أنت حر أو عتق أو محررا وقد حررتك أو عتقتك أو باحرا أو باعتق أو بامولى أو هدامولاى ولو نوى هذه الالفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوى القدسي ولو نوى انه كان حرا ان كان مسلما يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولدا لا يصدق أصلا ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسى * رجل قال لعهده أنت حر البتة فمات العبد قبل أن يقول البتة فإنه يموت عبدا كذا في فتاوى قاضيان * رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * فان أراد به الانشاء يعتق هكنا في الاختيار

لان الناس يخلفون به ولو قال وحق الله لا أفعل كذا لا يكون عيبا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف في رواية يكون عيبا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ولو قال وعز الله لا أفعل كذا لا يكون عيبا وكذا لو قال وجلال الله أو عظمت وكبريائه أو قال ولم يكن وقدرته ونوى العيب أولم ينو يكون عيبا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون عيبا وتدل اذا نوى العيب يكون عيبا ولو قال ورحمة الله لا أفعل كذا لا يكون عيبا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو

قال وعذاب الله أو سخطه أو غضبه أو قال ورضاه الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون عينا ولو قال وأمانة الله يكون عينا وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا يكون عينا ورواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال وزمة الله يكون عينا ولو قال وسلطان الله لا يفعل كذا لا يكون عينا ونوى به القدرة يكون عينا ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال أشهد أن لا أفعّل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أؤلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله

٤

أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون عينا وكذا لو قال عليه عين أو عين الله أو عليه أيم الله أو أيم الله أو قال له امر الله أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون عينا ولو قال هو يوم - ودي أو نصراني أو مجوسي أو بربري من الاسلام أو بربري من الله ان فعل كذا عندنا يكون عينا واذا فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو على وجهين ان حلف به هذه الالفاظ وعلق الكفر بأمر ماض وقال هو يهودي ان كان فعل كذا وقد كان فعل وهو عالم وقت المين أنه كاذب اختلفوا فيه قال بعضهم يصير كافرا لان التعليق بالماضي تبيخير فيصير كأنه قال هو يهودي ونصراني وقال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفارة لانها غموس وان حلف بهذه الالفاظ على أمر في المستقبل ثم فعل ذلك قال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفارة والصحيح ما قاله بعض المشايخ أنه يتظران

شرح المختار * ولو دعاه بالفارسية ١ يا آزاد يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرا فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما قال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتق كمال لو قال العبد قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لعلامي أنك حر أو قال انه حر عتق للعالم ولو قال للمأمور قل لعلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضخان * ولو دعاه بدمه سالما فقال يا سالم فأجابه مرزوق فقال أنت حر ولا تملكه عتق الذي أجابه ولو قال غنيت سالما عتق في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فاعلم باعتق الذي عتاه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فاذا هو عبد آخر له أو لغيره عتق سالم كذا في البدائع * رجل قال لغيره ألبس هذا حرا وأشار الى عبد نفسه عتق في القضاء كذا في الفتاوى الكبرى * في فتاوى أبي الليث اذا قال العبد أنت حر أو ألامته أنت حر عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى * ولو قال العبد عتق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال عتقك على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضخان * قال للعبد عتقك واجب لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت عتق يعتق وان لم ينو كذا في محيط السرخسي * ان قال للعبد أنت حر أو لا لا يعتق اجماعا كذا في السراج الوهاج واذا قال للعبد أنت عتق من فلان يعني به عبدا آخر وعني به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق ولو قال أنت عتق من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتق أصلا وكذا اذا قال أنت عتق السن كذا في المحيط * ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتق وقال غنيت به في الملك لا يدين في القضاء * رجل قال للعبد أعتقك الله عتق وان لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جالا وحسنا لم يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسي * قال في الاجناس لو قال يا حر النفس عتق في القضاء كذا في غاية البيان * في المتنق رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له قد أعتقك ثم قال غنيت العتق عن الدم فانه في القضاء على الرق ويلزمه العتوب باقراره لانه عنه ولو لم يقل غنيت العتق عن القتل لم يلزمه العفو ولو قال أعتقته لوجه الله عن القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط * رجل قال للعبد نسبك حر أو قال أصلك حر ان علم أنه سبي لا يعتق وان لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال أبوك حر ان لا يعتق لاحتمال أنه ما عتق بعد ما ولد * رجل له عبد وللعبد ابن فقال المولى للعبد ٢ ابنك ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب ولو قال ابنك ابن حر عتق الاب ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضخان * ولو أضاف العتق الى جزية بعبه عن جميع البدن كقوله رأسك أو وقبتك أو لسانك حر عتق ولو أضافه الى جزء من لا يعبه عن جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسي ولو قال فربك حر قال للعبد أو لامة عتق بخلاف الذي في ظاهر الرواية ولو قال لامة فربك حر من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله انما عتق في القضاء كذا في فتاوى قاضخان * والاصح في الدبر والاست أنه يعتق كذا في النهر الفائق وقيل لا يعتق وهو الاصح ولو قال عتقك حر قيل يعتق كذا في الرقبة وقيل لا يعتق فانه لم يستعمل ذكر العتق عبارة عن البدن كما في الدبر كذا في

١ قوله ما أراد بفتح الهمزة مع المدمع ما حار

٢ قوله ابنك ابن حرا الخ بقنوين لفظ ابن في الاول وعدمه في الثاني اه بحر اوى

محيط كلن في اعتقاد الحالف أنه لو حلف بذلك على أمر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير كافرا وان حلف على أمر في المستقبل وفي اعتقاده أنه لو فعل ذلك يصير كافرا فافاد فعل ذلك يصير كافرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت المين على أمر في المستقبل أو في الماضي ولو قال الله يعلم أني ما فعلت كذا وهو يعلم أنه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه قصد به ترويج الكذب دون الكفر ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا أو قال عصيت الله في كل ما اقترض

على لا يكون عينا ولو قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو الصلاة لا يكون عينا وكذا لو قال
 ودين الله أو طاعة الله أو حدوده أو شرائعه أو بالقرآن أو بالمصحف أو بسورة من القرآن أو بالكعبة أو ببلاتكة أو بأبنائه أو بالصيام أو
 بالصلاة لا يكون عينا ولو قال لا اله الا الله لا فعل كذا أو قال سبحان الله أفعل كذا لا يكون عينا الا اذا نوى ولو قال واسم الله لا فعل كذا
 يكون عينا ولو قال الله على أن لا أفعل كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها

دخلت الدار والله لا يكون
 عينا ولو قال لا أدخل الدار
 والله لا يكون عينا وهو بمنزلة
 ما لو قال والله لا أدخل الدار
 ولو قال ان كنت فعلت كذا
 فهو برى من القرآن وهو
 يعلم أنه كاذب ذكر في النوازل
 أنه يخاف عليه الرد والاعتقاد
 في جنس هذه المسائل على
 ما ذكرناه بنى الحكم على
 اعتقاده * رجل قال والله
 ان الامر كذا وهو كاذب
 فهي غموس لا كفارة فيها
 وفي المين بالطلاق والعناق
 والنذر وما أشبه ذلك اذا
 كان كاذبا يلزمه المحلوف
 عليه * رجل قال ان فعلت
 كذا فهو برى من الله أو
 قال برى من رسوله وحنث
 كان عليه الكفارة ولو قال
 ان فعلت كذا فهو برى من
 الله ورسوله وحنث فهو
 عين واحدة يلزمه كفارة
 واحدة ولو قال ان فعلت
 كذا فهو برى من الله
 وبرى من رسوله فهما
 عینان ان حنث يلزمه
 كفارتان ولو قال ان فعلت
 كذا فهو برى من الله
 وبرى من رسوله والله ورسوله
 برتان منه ففعل يلزمه أربع
 كفارات وعن محمد رحمه الله

محيط السرخسي * لو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو يدك يد حر بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال
 له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل يد حر بالاضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر
 أو يدك يد حر بالتعنين عتق وكذا اذا قال فريحك فريح حر بالتعنين عتقت كذا في السراج الوهاج * ولو
 قال أنت مثل الحر لم يعتق بلانية كذا في الجمع وهكذا في الكافي * رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد
 أهل بغداد أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو
 قال كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله
 يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبيده فيها أو قال كل عبد في
 المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها عتق عبيده في قولهم
 ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لعبد ما أنت الا حر عتق
 كذا في الهداية * ولو قال لامرأة حرة أنت حرة مثل هذه وأراد بقوله هذه أمته فان أمته تعتق ولو قال لم أرد
 العتاق لم يصدق في القضاء * قال لامته أنت حرة مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التمار خاتمة نافع
 جامع الجوامع * رجل قال لامته أنت مثل هذه لامة حرة لا تعتق أمته الا أن ينوي العتق وكذا لو قال
 لحررة أنت مثل هذه لامة لا تعتق أمته الا أن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو يوسف رحمه
 الله رجل قال لثوب خاطه مملوكه هذه خطاطة حر أو قال لداية مملوكه هذه دابة حر أو قال لمنشئ عبده هذه
 مشية حر أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالنية كذا في محيط السرخسي * رجل قال حر فقبل له ما
 عنيت فقال عبدى عتق عبده كذا في فتاوى قاضيخان (المحقق بالصریح) كقوله وهبت لك نفسك
 أو وهبت نفسك منك أو بعت نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوى أو لم ينو كذا في الحاوى القدسي
 وكذلك اذا قال وهبت لك رقبتك فقال لا أريد عتق كذا في المحيط وهو الاصح هكذا في شرح أي المكارم
 للفتابة * واذا قال بعت نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير * ولو قال تصدقت عليك
 بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل ولو قال وهبت لك عتقك وقال عنيت به الاعراض عن
 العتق في احدي الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق
 فلان عتق قضاء ولو قال أعنتك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان
 (وأما كتابات العتق) فكقوله لا مملوك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلت سبيلك ان
 نوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوى القدسي * واذا قال لا سبيل لي عليك لا سبيل الولاة
 يعتق في القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سبيل الموالاة دين في القضاء كذا في البدائع * رجل
 قال لعبد لا رقي عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في فتاوى قاضيخان * قال للغلام أنت لله لا يعتق
 في قول الامام وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال جعلتك لله خالصا روى عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى عنهم ما انه يعتق كذا في فتح القدير * رجل قال لعبد في مرضه أنت
 لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم
 يقل شيأ حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت عبد الله لا يعتق
 بلا خلاف كذا في الغياثية * ولو قال لعبد أو أمته أنا عبدك يعتق اذا نوى كذا في الوحي للكردي * روى
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال لامته اطلقتك يريد به العتق تعتق ولو قال طلقك يريد العتق

تعالى لو قال هو يهودى ان فعل كذا فهو يهودى ولو قال هو يهودى هو نصراني ان فعل كذا ففعل فهو عین
 واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو برى من الكتب الاربعة ففعل فعليه كفارة واحدة لانها عین واحدة وكذا لو قال هو برى من القرآن
 ولو قال ان فعلت كذا فهو برى من التوراة وبرى من الانجيل وبرى من الزبور وبرى من القرآن ففعل يلزمه أربع كفارات ولو قال انا
 برى من المصحف فهو عین واحدة وكذا لو قال هو برى من كل آية في المصحف فهو عین واحدة ولورفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه

مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنابريء عاقبه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنابريء من بسم الله الرحمن الرحيم ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من القبله أو برىء من الصلاة أو من صوم رمضان ففعل كان عليه الكفارة كما لو عاق الكفر بالشرط وعن بعض المشايخ البراءة من القبلة لا تكون عينا ولو قال أنابريء من المؤمنين قالوا يكون عينا لان البراءة من المؤمنين تكون لانكار الايمان ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء ٦ برىء من الحجة التي حجبت أو قال من الصلاة التي صليت ففعل لا يلزمه شيء ولو قال أنا

برىء من القرآن الذي تعلمته يكون عينا لانه تبرأ من القرآن والتبرؤ عن القرآن يكون كفرًا ولو قال ان فعلت كذا فأنابريء من هذه الثلاثين يومًا يعني شهر رمضان قالوا ان أراد به البراءة عن فرضيتها يكون عينا وان أراد البراءة عن الاجر والثواب لا يكون عينا وان لم يكن لعنة لا يكون عينا بالشك والاحتياط في أن يكفر ولو قال لا تفعلن كذا بحياته رأس فلان لا يكون عينا ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون عينا لانه علق تكذيب الله بالفعل وذلك بمنزلة تعليق الكفر بالشرط ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا علي بالنصرانية تكون عينا بمنزلة ما لو قال ان فعلت كذا فهو نصراني ولو قال ما فعلت من صوم أو صلاة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون عينا ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد لائمتك أن لا أفعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة لانها ليست بينين ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء يكون عينا ولو قال

لا تعتق عندنا كذا في البدائع * ولو قال لها فربك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبد له بالعبادة أنت حر ان نوى العتق والافلا * ولو قال لعبد له لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خلية أو برية أو اختاري فاخترت أو قال اخرجي أو استبرئي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بأمة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى كذا في فتاوى قاضيان * ولا يعتق بصرى ح الطلاق وكما ياتيه وان نواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال له أمر بك يدك أو قال له اختر وقف على النية ولو قال له أمر عتقك بك أو جعلت عتقك بك أو قال له اختر العتق أو خيرتك في عتقك أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا في البدائع * رجل عاتبه امرأته في جارية له فقال لامرأته أمرها بك فأعتقها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والافلا فان هذا يكون على البيع * ولو قال لها أمر بك فيها جارية فذا على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيان * ان قال لامته ما عتقني نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا كذا في المبسوط * رجل قال لعبد افعل في نفسك ما شئت فان عتق نفسه قبل أن يقوم عن مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وأن يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لعبد أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقا منه ولكن ليس له أن يدعيه وان مات لا يرثه بالولاة وان قال المملوك بعد ذلك اني مملوك له فصدقه كان مملوكا له رواه ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل قال لعبد هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلى ولدا له وهو مجهول النسب ثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أعجميا جليسيا أو ولدًا وان كان العبد يصلى ولدا له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلى ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح كذا في الزاد * ولو قال لعبد هذا أبي أو قال لجاريته هذه أمتي ومثلها ما يلزمه عتق وان لم يكن له أبوان معروفان وصدقاها ثبت النسب منهم ما والافلا قال بعض مشايخنا في دعوى النسب أيضا لا يثبت النسب الا بتدقيق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لعبد هذا أبي ومثله لا يلزمه عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرية النيرة * ولو قال اصبي صغير هذا جدي قيل هو على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع كذا في الهداية * ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغيابة * ولو قال لغلامه هذه ابنتي أو قال لجاريته هذا ابني فانه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسئلة على الخلاف أيضا ومنهم من قال لا بل تلك المسئلة على الاتفاق وهو الاظهر كذا في المحيط * وان قال هذا أخي أو أختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي رواية الاصل الابالية كذا في غايه السروحي * ولو قال هذا أخي لأبي أو قال لأمي يعتق عليه كذا في المحيط * ولو قال لعبد غير هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا في السراج الوهاج * ولو قال لامته هذه خاتمي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو أختي من زنا كذا في محيط السرخسي * ولو قال يا ابني أو يا أختي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي وهو الظاهر الا أن نوى

الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة لان عين عرفا خصوصا عند أهل بغداد فانهم يحلفون به ولو ذكره قال هو بيا كل الميتة أو يستحل الدم أو الخمر ان فعل كذا لا يكون عينا ولو قال لله على صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفاء بحسبي ولا يخرج عن العهد بالكفارة وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو بالخيار ان شاء كفر وان شاء وفى * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع في آخر حياته وقال هو بالخيار ان شاء فعل ما سمي وان شاء كفر عينه

وبه أخذ مشايخ بلو بعض مشايخ بخارا منهم الشيخ الامام اسماعيل الزاهد ومن الائمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا اذا كان شرطا لا يريد كونه فان كان شرطا يريد كونه لحلب منقعة أو دفع مضرة كافر من الشدة وقد روى الغائب وشفاء المريض يلزمه عن ماسي * رجل له على الآخرين وعنده أنه لو حلقه بالله يحلف ولو حلقه بطلاق أو عتاق بقر ولا يحلف لم يكن له أن يحلفه إلا بالله فان قال المدعي سوكتك بجداي فخواهم لا يكون كفرا * البين بالله تعالى مما يحتمل التعليق فخواهم أن يقول ٧ اذا جاء غدفوا لله لا أدخل هذه النار

ويحفل التوقيت أيضا كلامين بغير الله فخواهم أن يقول والله لا أدخل هذه الدار إلى سنة ينتهي اليمين بعضي السنة * رجل قال لغيره والله لا أكلمك يوما وبما فهو كقوله والله لا أكلمك يومين ينتهي اليمين بعضي اليومين ولو قال والله لا أكلمك يوما وبما وبومين فهو كقوله والله لا أكلمك ثلاثة أيام ولو قال لا أكلمك يوما ولا يومين ينتهي اليمين بعضي اليومين ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم ولا غد ولا بعد غد كان له أن يكلمه في الليالي لأنها أيمان ثلاثة ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لأنها عين واحدة بمنزلة قوله لا أكلمه ثلاثة أيام فدخل فيه الليالي ولو قال والله لا أكلمك كل يوم من أيام هذه الجمعة وكلمه في الجمعة مرة خلت ولو قال والله لا أكلمك في كل يوم من أيام هذه الجمعة وكلمه في كل يوم وترك كلامه في يوم من أيام الجمعة لا يحنث وإن كلمه في كل يوم لا يلزمه إلا كفارة واحدة

فصل في ألفاظ اليمين

بالفارسية رجل قال سوكتك خورم كه اين كار كنم قال بعضهم لا يكون يمينا وقال بعضهم يكون يمينا ولو قال سوكتك مخورم كه اين كار كنم يكون يمينا لان هذا الكلام يذكّر التحقيق دون الوعد كقول الرجل كواهي مندهم ولو قال سوكتك خورده أم فهو اخباران كان صادقا وفعل يلزمه الكفارة والافلا ولو قال سوكتك خورم بطلاق كه اين كار كنم لا يكون يمينا لانه وعد وتخويف بخلاف البين بالله تعالى عند البعض فإنه يكون تحقيقا ولو قال سوكتك خورم يكون يمينا بمنزلة قوله سوكتك مخورم ولو قال بر من سوكتك است كه اين

ذكره في القصة كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبد ماني أو قال لامته مانيه لا يعق وان نوى كالأول قال يابن أو قال يابنة ولم يضاف إلى نفسه فإنه لا يعق وان نوى كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال يابني يا جدي يا خالي يا عمي أو قال لجارية به يا عمي يا خالي يا أختي لا يعق في جميع ذلك زاد في قصة الفقههاء الأبلانية كذا في النهر الفائق * حكى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاء جاربه بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما صنع بالسراج ووجهك أضوأ من السراج يامن أنا عبدك قال هذا كله لطف لا تعق هذا اذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لعبد مانيه أو قال يابني أو قال لامته مانيه أو قال يابنة أو قال يابني لا يعق فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بخلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه واختار الفقيه أبو الليث أنه لا يعق كذا في الذخيرة * اذا قال (١) يا آزاد مرد أو قال لها ٢ يا آزاد زن أو قال لها ٣ يا كدبانوي من ٤ أو يا كدبانو فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بخلاف وان لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعق ولو قال لفلانة يا زاده مردون الان لا يعق وان نوى العتق هكذا حكى عن الفقيه أبي بكر كذا في المحيط * قال لجارية به يا مولى زاده لا تعق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لعبد مانيه ٦ يا نيم آزاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصف حر * رجل قال لعبد مانيه ٧ يا مولى زاده بوي به مذب تواند بودم اكنون كه نيسي بعداذ تاندرم قالوا هذا اقرار منه بعتقه في القضاء * رجل قال لعبد مانيه ٨ يا آزاد تراز مني ان نوى العتق عتق والافلا * عبد قال لمولاه ٩ آزادي من پيدا كن فقال المولى ١٠ آزادي تو پيدا كردم ولم ينو العتق لا يعق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له يا ماني لا يعق بلانية كذا في الكافي * رجل له عبد واحد فقال أعنت عبدي يعق كذا في محيط السرخسي * رجل قال لآخر أنا مولى أهلك أعنتك أهلك أبي وأمي لم يكن القائل عبدا للمقر له وكذا لو قال أنا مولى أهلك ولم يقل أعنتك أهلك فإنه يكون حر ولو قال أنا مولى أهلك أعنتك فهو مملوك اذا جحد الوارث اعناق الاب إلا أن يأتي المقر ببينة * رجل أعنت عبده وله مال فماله لمولاه الا أن يوارى العبد أي توب شاهه المولى كذا في فتاوى قاضيخان * قال لثلاثة أعبدة أنهم أحرار الا فلانا فلانا وقلنا ناعتقوا جميعا كذا في الفتاوى الكبرى * رجل له خمسة أعبدة فقال عشرة من مملوكي الا واحدا أحرار عتقوا جميعا ولو قال مملوكي العشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة كذا في فتاوى قاضيخان * ويستحب أن يعق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الظهيرية ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين أن يعتقه أو يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التلخيصية ناقلا عن المجلة ويستحب للعق أن يكتب للعبد كتابا يشهد عليه شهودا وثقافا وصيانة عن التجاحد والسنار ع فيه كذا في محيط السرخسي والله أعلم بالصواب

فصل في العتق بالملك وغيره من ملك دارحم محرم منه عتق عليه صغيرا كان المالك أو كبيرا صحح العقل ١ أيها الرجل المعتوق ٢ أيها المرأة المعتوقة ٣ يا عبدة بيتي ٤ أو يا عبدة البيت ٥ يا بنت المولى ٦ يا نصف حر ٧ لما كنت عبدا كنت في عذابك والآن مع كونك لست عبدا أنا في عذابك ٨ أنت أعنتني ٩ أظهر عتقي ١٠ أظهرت عتقك

كانت كنتم فهو اخبار ان تقتصر على هذا فهو اقرار باليمين بالله تعالى وان زاد على هذا فقال بر من سو كند است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذباً فمما تعرض الجلساء عن ذلك لا يصدق قضاء ولو قال من اسو كند خانه است كه اين كار كنتم فهو اقرار باليمين بالطلاق ولو قال بالله العظيم كه بزرگتر از بالله العظيم نيست كه اين كار كنتم يكون عينا كما لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة تكون للتأكيد فلا تصرف اصلاً ولو قال مصحف خدای مبدست ۸ وی سوخته اكر اين كار كند لا يكون عينا ولو قال ار خدای بزرگتر است

أو مجنوناً كذا في غاية البيان * وصفة نى الرحم المحرم أن يكون قريبا حرم نكاحه أبداً فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة التناكح فالحرم بالرحم نحو أن يملك زوجة ابنه أو أخته أو بنت عمه وهي أخته رضاعاً لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوال لا يعتق كذا في السكافي * ولو ملك محرماً له رضاعاً أو مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك أحد الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط * ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الاسلام وكذا لا فرق إذا كان المملوك مسلماً أو كافراً كذا في غاية البيان فإذا ملك الحربى دار رحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرية النيرة * ولو ملك الحربى قريبا ودخل اليها بأمان عتق عليه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرية النيرة * اشترى العبد المأذون دار رحم محرم من سيده وليس عليه دين محبط عتق وان كان دين محبط لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو اشترى المكاتب ابن مولاه لم يعتق في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولاهم عتقوا كذا في المضمرات * الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبا لم يعتق كذا في السيراجية * رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا إلا مملوكاً هو أخو الابن لأمه وقيمة المملوك مثل الدين قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الاقرار في المرض وصية فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك لأخاطة الدين بالترك * وهذا ين أن دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية * ولو اشترى أمة وهي حبلى من أبيه والأمة لغیر الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الأمة ولا يجوز بيعها قبل أن تضع وله أن يبيعها إذا وضعت كذا في البدائع * ان أعتق حاملاً عتق جملها ولو أعتق الحمل خاصة عتق دونها ولو أعتق الحمل على مال صح ولا يجب المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق إذا جاءت به لاق من ستة أشهر منه كذا في الهداية * فلو جاءت به لسته أشهر فصاعداً من وقت العتق لا يعتق إلا أن يكون حملها توأمين جاءت بأولهما لاق من ستة أشهر ثم جاءت بالثاني لسته أشهر أو أكثر أو تكون هذه الأمة معتقة عن طلاق أو وفاة فولدت لاق من سنتين من وقت الفراق وان كان لاكثر من ستة أشهر من وقت الاعتاق حينئذ فعتق كذا في فتح القدير * ولد الأمة من مولاه حر وولدها من زوجها مملوك لسيدها بخلاف ولد المغرور وولد الحرة حر على كل حال لان جانبها راجع في تبعها في وصف الحرية كما يتبعها في الملوكية والمرقوقية والتدبير وأموية الولد والكاتب كذا في الهداية * إذا قال لامته الحامل أنت حره وقد خرج منها بعض الولدان كان الخارج أقل يعتق وان كان الخارج أكثر لا يعتق وذكر هشام والمعل على أبي يوسف رحمه الله تعالى فحين قال لامته الحامل وقد خرج منها نصف بدن الولد أنت حره قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعناه أن يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً فالولد حر كذا في المحيط * في المنتقى لو قال لامته أكبر ولدك بطنك نهو حر فولدت ولدان في بطن فأولهما مخر وجأ أكبرهما وهو حر ولو قال لامته العلقمة والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسى * رجل أعتق جارية أنسان فأجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد ولو قال لامته كل مملوك لى غيرك حر لا يعتق جملها * رجل قال لامته الحامل فى صحتها أنت حره أو ما فى بطنك فولدت من الغد غلاماً ميتاً استبان خلقه عتقت الجارية فى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم تلد

لا اله الا الله بزار واز أشهد أن لا اله الا الله بزار است اكر اين كار كند فهي ايمان ثلاثة ولو قال هراميد بكة فخدای دارم نوميدم اكر اين كار كنتم يكون عينا لان الياس من الله كفسر وتعلق الكفر بالشروط عين ولو قال مسلماني نكرده أم خدائرا اكر اين كار بكنم ففعل قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان أراد بذلك ان الذى فصل من العبادة لم يكن حقايبكون عينا والا فلا ولو قال هر چه مسلماني كرده أم بكافران دادم اكر اين كار كنتم ففعل لا يصير كافرا ولا يلزمه الكفارة ولو قال هر چه خدای گفت دروغ است اكر اين كار بكنم قيل هذا لا يكتون عينا وهو الصحيح وقد ذكرناه هذا بالعربية فكذلك بالفارسية * رجل قال والله كه بافلا نخص نكوي يك روزد وروز ينتهى اليمين بمضى ثلاثة أيام ولو قال والله كه بافلا نخص نكوي فى يك روزى دوروز فهمى عين واحدة ينتهى بمضى اليسومين * رجل قال بدرقم خدای

كه فلان كار كنتم يكون عينا كما لو قال نذرت أن لا أفعل كذا ولو قال خدائريغا مبررا بذرفتم كه اين كار كنتم لا يكون حتى عينا لان قوله ييغامبر را بذرفتم يكون عينا فاذا انحلت بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا يصير قاصلا فلا يكون عينا فصل فى عقد اليمين على فعل الغير * رجل قال لا تحرقه لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استخلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شئ على واحد منهم ما إذا لم يفعل المخاطب ذلك وان قوى القاتل الحلف بذلك يكون حائفا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا

وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشأفهو الحالف وان أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا غدا فقال الآخر نعم فهو على خمسة أوجه أحدها أن ينوي المبتدئ الحلف على نفسه والجيب بقوله نعم يريد الحلف على نفسه وفي هذا الوجه كل واحد منهما ما يكون حالنا إذا لم يفعل المخاطب ذلك حنثا جميعا أما المبتدئ فظاهر وأما الآخر فقوله نعم يتضمن إعادة ما قبله فيصير كأنه قال والله لأفعلن كذا فان لم يفعل حنثا جميعا والوجه الثاني أن يريد المبتدئ q استحلاف الجيب والجيب بقوله نعم يريد اليمين على نفسه وفي هذا

الوجه يكون الحالف هو الجيب لا غير حتى لو فات الشرط يحنث الجيب لا غير والوجه الثالث أن يريد المبتدئ استحلاف الجيب والجيب بقوله نعم يريد الوعد في ذلك دون اليمين وفي هذا الوجه لا يكون أحدهما حالفًا والوجه الرابع أن لا يكون لأحدهما اليمين وفي هذا الوجه يكون المبتدئ هو الحالف ان لم يفعل المخاطب ذلك حنث المبتدئ لا غير والوجه الخامس أن يريد المبتدئ استحلاف الجيب والجيب بقوله نعم يريد الحلف وفي هذا الوجه لا يكون الجيب حالفًا لا غير ولو قال بالله لتفعلن كذا أو قال والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم وليس لأحدهما اليمين كان الحالف هو الجيب وقوله بالله مثل قوله والله في جميع ذلك وقوله بالله مثل قوله الله ولو قال الرجل لغيره أقسمت بالله أن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد أو قال أشهد بالله أو قال أحلف أو حلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك

حتى ضرب انسان بطنها فأعتق من الغد جنيها ميتا استبان خلقه فهو بالخيار ان أعتق الام يعتق الجنين بعتقها وان لم تكن حاملا عتقت الحاربة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامته الحامل أنت حرة أو ماني بطنك فان المولى قبل البيان فضرب انسان بطنها فألقت جنينا ميتا قد استبان خلقه قال في الجنين غرة حرة ويعتق نصف الامة وتسمى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسي * ولو أعتق الحرى عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ولو أعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم جميعا ويكون الولاء للعربي * اذا مات الحرى أو قتل أو أسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكاتبة لورثته اذا مات المولى * رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي أنا عبده لا يكون باطلا وان أخرجه مكرها كان عبدا كذا في فتاوى قاضيان * الحرى لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض شايخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح الجمع والله أعلم بالصواب

الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

من أعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كربعه أو جزءاً منه أو شقص غيراًه يومئ بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا في النهر الفائق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * وأما سهمك حر فالسندس عنده وكذا الشيء كذا في العنايصة * ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عتقه كله على أداء البدل وكونه أحق بمكاسبه ولا يدولوا استخدام وكون الرق كاملاً كذا في النهر الفائق * ولا يرث ولا يورث ولا يتجوز شهادته ولا يترجح الاثنتين كذا في التناظرية * ولا يجوز له التزويج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا أنه اذا عجز لا يراد الى الرق كذا في غاية البيان * ويجب ازالة الملك عن الباقي بالاستسعاء أو الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي * واذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسراً فشرى به بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية * واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للاخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يهبه لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للامام السرخسي * وفي التحفة للشريكين فيه خمس خيارات ان كان المعتق موسراً ان شاء أعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استساعه وان شاء ضمن شريكه المعتق غيراًه اذا دبره يصير نصيبه مذبواً ويجب عليه السعاية للعالم فيعتق ولا يجوز له أن يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي * وان كان معسراً فكذلك الا أنه لا يضمن كذا في خزنة المفتين * وليس للشريك السكت خيار الترك على حاله كذا في البدائع * واختياره أن يقول اخبرت ان أضمنك أو يقول أعطني حتى أماذا اختاره بالقلب فذلك ليس بشيء كذا في النهاية * والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي * ولا يرجع المستسعى على المعتق عما أدى بالاجماع كذا في الجوهرية النيرة * واذا ضمن الذي أعتق فالمعتق بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع * وان أبرأه الشريك عن الضمان فله أن يرجع

(٣ - الفتاوى ثانياً) أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على

الجيب وان نوي جميعاً أن يكون الجيب هو الحالف الآن يكون المبتدئ أراد الاستسقاء بقوله أحلف ونحو ذلك فان أراد ذلك فلا يمين على المبتدئ أيضاً رجل قال لاخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف الجيب * رجل قال لاهر أنه انك فعلت كذا وكذا فقلت لم أفعل فقال ان كنت فعلت فانت طالق ثلاثا فقلت المرأة ان كنت فعلت فاما

طالق قالوا ان أراد به بين المرأة لا تطلق المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامر أنه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلاقم صفعه رجل بعد قوله هلاقم صفعه هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلاقم هذا كلام فاسد ليس بين رجل أخذه السلطان وأراد أن يحمله فقال له قل بايزد فقال الرجل بايزد ثم قال السلطان له برز زادينيه بياني فقال الرجل له برز زادينيه ٥١

على العبد والولاء للمعتق وبطل استعلاء الساكت على العبد كذا في العتائية * ولو باع الساكت نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان لا كذا في النهاية * وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسرا ثم أراد أن يرجع عن ذلك ويستسعى العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى * وذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل * ولو اختار استعلاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية أو لم يرض باتفاق الروايات كذا في المحيط إذا مات العبد كذا في العتائية * واختار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن المعتق يرجع على العبد بما لم يرضه من الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكله بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان جائزا والولاء كله للمعتق وإن لم يختبر شيئا حتى جرحه كان الأرض عليه للعبد ولا تكون جنايته اختيارا منه للسعاية وكذلك لو اغتصب منه ما لا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المعتق في اليسار كونه مالكا مقدرا قيمة نصيب شريكه عند الشيئاني وهو الصحيح كذا في جواهر الأخطا * وذكر في العيون والمختار أن الموصى في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي * ولو كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان أعتق أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو معسر رواه ابن رستم عن محمد بن جهم الله تعالى * ولو كان عنده أقل من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبنه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة أعتقه ما وله خمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرية * ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم أعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة فولدت لم ينفذ إلى ذلك كذا في البدائع * ولو كان في يوم الاعتاق صحيحا ثم عيى يجب نصف قيمته صحيحا ولو كان أعمى يوم العتق فأنجلي يياض عينه يجب نصف قيمته أعمى كذا في فتح القدير * وكذلك يعتبر يسار المعتق وأعساره يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حتى التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أيسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائما يقوم العبد للعمال وإن كان العبد هالكا فالقول قول المعتق وإن اختلفا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائما أو هالكا وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعتقه يوم كذا وقيمته مائة وقال الساكت أعتقه للعمال وقيمته مائتان يحكم بالمعتق للعمال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط * ولو اختلفا في اليسار والاعسار فإن كان اختلافهما في حال الاعتاق فالقول قول المعتق والقيمة قيمة الآخر كذا في البدائع * وإن اختلفا في يسار المعتق وأعساره والمعتق مقدم على الخصومة إن كانت مدة يختلف فيها اليسار والاعسار فالقول قول المعتق وإن كانت لا يختلف يعتبر للعمال فإن علم يسار المعتق للعمال فلا معنى للاختلاف وإن لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسي * معتق البعض إذا كوتب فإن كاتبه على الدراهم أو الدنانير فإن كانت

صار فاصلا فلا يصير بينا بعد ذلك رجل قال على المشي إلى بيت الله وكل مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر على مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعتاق لأن إيجاب المشي على نفسه إلى بيت الله صحيح ولا كذلك إيجاب الطلاق والعتاق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق

فصل في عطف الشرط على البين

رجل قال لجارته ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتك عندى البارحة فامرأتى طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرهما ثم ظهر أنه كان عند الحالف امرأة أخرى قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى تطلق امرأة الحالف وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا تطلق وإنما اختلافا لاختلاف أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الحاق الشرط بالبين المعتق بعد السكوت

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح وبه أخذ نصير بن يحيى وهذا القول أقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح الحاق الشرط بالفاسد بالبيع التام وقال محمد بن جهم الله تعالى لا يصح الحاق الشرط بالبين بعد السكوت وبه أخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن السكوت يمنع تعليق الجزاء بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا إذا كان الشرط على الحالف وإن كان الشرط للحالف بأن كان في مقتضيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط بالبين بعد السكوت في قولهم جميعا رجل قال لامرأته ان غسلت ثيابي

فعبدي حرفاً مرت امرأته امرأه أخرى أن تغسل وقال الرجل وإن غسلت هي أيضاً غسالت الأمورة لا يحث الزوج لانه لم يصح العطف والحاق الشرط وان كان فيه تشديد عليه رجل قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فانت طالق وسكت سكتة ثم قال وهذه لامرأه أخرى يعني وان دخلت الثانية فانت طالق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الشرط وأبتم ما دخلت وقع الطلاق على الاولى لانه شدد على نفسه وكذا لو قال الاولى أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وان دخلت ١١ هذه الدار لدار أخرى فدخلت المرأة

الدار الاولى أو الثانية طلقت وكذا لو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامرأه أخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى والثانية وكذا العتق ولو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لدار أخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لانه تخفيف

فصل في تخفيف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف

رجل حلف رجلاً لا تخلف ونوى غير ما يريد المستحلف ان كانت العين بالطلاق والعتاق وتعد ذلك يعتبر نية الخالف اذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر طالما كان الخالف أو مظلوماً وان كانت العين بالله فان كان الخالف مظلوماً كانت النية نية الخالف وان كان الخالف ظالم لا يرد يمينه ابطال حق الغير يعتبر نية المستحلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * رجل أخذ النصوص فأخذوا أمواله وحلفوا أن لا يخبر أحداً

المكاتبه على قدر قيمته جازت وان كاتبه على أقل من قيمته تجوز أيضاً وان كان كاتبه على أكثر من قيمته فان كانت الزيادة بما يتغاب الناس في مثلها جازت أيضاً وان كانت بما لا يتغاب الناس في مثلها بطرح عنه الفضل وان كانت المكاتبه على العروض جازت بالقليل والكثير وان كانت على الحيوان جازت كذا في البدائع * وان كاتبه على عرض وعجز عن الكتابة سقط عنه ما التزم من العروض ويجبر على السعاية في نصف القيمة كما كان قبل الكتابة ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئاً كذا في المبسوط * ولو كان شريك المعتق في العبد صيباً أو مجنوناً له أب أو جد أو وصي أو وصية بالخيار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء كاتبه وليس له ان يعتق أو يدبر وكذلك لو كان الشريك مكاتباً أو مائزاً وعليه دين فانه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاتبه الا أنهم ما لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد دين فالخيار للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع * وان لم يكن للصبي أب ولا وصي الأب وله وصي الأم وكان العبد مأذوناً الصغير عن الأم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قال سألت أستاذي الفقيه أبا بكر البلخي رحمه الله عن ذلك فقال اذا كان له وصي أم وليس له وصية غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد أيضاً وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة وليس لوصي الأم أن يكتب كذا في المحيط * وان لم يكن للصبي غيره والمجنون ولي ولا وصي فان كان هنالك حكم نصب الحاكم من يختار لهما أصل الأمور من التضمن والاستسعاء والمكاتبه وان لم يكن هنالك حكم وقف الأمر حتى يبلغ الصبي ويقيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخيارات الخمس كذا في البدائع * واذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً فارد تضمين المعتق فله ذلك في المشهور وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه بعد العتق فلا ساكت تضمين المعتق بخلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم أبو نصر رحمه الله تعالى وعامة المشايخ على أنه ليس له ذلك واليه اشار محمد رحمه الله في الأصل هذا اذا مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً ما اذا كان المعتق معسراً وبقي المسئلة بخلافه فلا ساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بخلاف وان لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد الى أن يظهر له مال أو تبرع منه متبرعاً بآدم عليه أو يبرئه الساكت كذا في المحيط * واذا ضمن المعتق يرجع على المعتق بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم تكن له فهو دين عليه كذا في البدائع * وان كان العبد ترك ما لا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين المولين نصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركه العبد فيرجع فيه الساكت والمعتق اذا ضمن وما بقي فهو ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال أحدهما هذا ما اكتسبه قبل العتق وهو بيننا وقال الآخر اكتسبه بعده فهو بمنزلة مالواكتسبه بعده ومن ادعى فيه تاريخاً سابقاً لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط * واذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية كذا في محيط السرخسي * فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختاروا الاعتاق أو الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب للذكور من أولاد الميت دون الاناث وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فللكل واحد

بخبرهم خلف فاستقبله غير فقال للغير على الطريق ذباب ففهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان نوى بالذباب نفس اللصوص حدث في عينه وان لم يتوذلك وانما نوى الكذب ليرجع الغير لا يحث في عينه لانه ما أخبر عن حالهم سلطان أخذ من رجل ما لا ظلم ولا حلفه أن لا يخبره في المال الذي أخذ منه قالوا الحيلة في ذلك أن يخادع منه غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب معهما حتى يصل الى القاضي ويقول الظالم للقاضي قد حلفني بكذا وكذا حتى يفهم القاضي أن غير ما ذا يخادع وهو لا يخبر نفسه في أمر

القاضي برد المال عليه * رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا علما لم يأت فلانا ويأخذ بيده فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأس الميت من مكانه قبل أن يذهب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أرجو أن لا يكون حاشا وعينه يكون على غير هذا العمل * رجل حلفه السلطان أن لا يشتري الطعام للبيع فاشترى الحالف طعاما ففقه ثم بدله فباعه لا يحنث في عينه لانه ما اشترى للبيع * رجل خرج مع الامير في سفر فخلفه الامير أن ١٣ لا يرجع الا باذنه فسقط ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحنث في عينه لان عينه لم يقع على هذا الرجوع

منهم ما اختار من ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس لهم ذلك الا أن يجتمعوا على التضمين أو الاستسعاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط * وان مات المعتق فان كان الاعتاق في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يضمن شيئا حتى يؤخذ من تركته وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع * ويسعى العبد للمولى عند أبي حنيفة رحمه الله هكذا في المحيط * واذا كان العبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه فأراد الساكت أن يضمن شريكه نصف نصيبه ويستسعى العبد في النصف الآخر هل له ذلك قال الفقيه أبو الليث لا رواية في هذه المسئلة فلما قلنا أن يقول له ذلك ولما قلنا أن يقول ليس له ذلك كذا ذكره في الزيادات في كتاب الغصب كذا في الظهيرية * في المنق عن أبي يوسف رحمه الله عبيد بين رجلين أعتقه أحدهما وهو معسر حتى وجبت السعاية على العبد فأنى أن يستسعى فهو بمنزلة حر عليه دين الى أن يقضيه والحكم في حق هذا أنه ان كان ممن يعقل ويعمل بيديه أوله عمل معروف أنه يؤاجر من رجل ويؤخذ أجره ويقضى منه دينه وفيه أيضا عبد صغير بين رجلين فاعتقه أحدهما وهو معسر فأراد الآخر أن يؤجره فان كان العبد يعقل ورضي بذلك جاز عليه وكان الاجر للذي لم يعتق قصاصا من حقه هكذا في الذخيرة * ولو أعتق أحدهما نصيبه بأذن صاحبه فلا ضمان عليه وانما له الاستسعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق * المضارب بالنصف اذا اشتري برأس المال وهي ألف عبيد بن قيمة كل ألف فاعتقهما رب المال اعتقا وضمن نصيب المضارب موسرا كان أو معسرا كذا في الكافي * قال أبو يوسف رحمه الله في عبيد بين رجلين قال أحدهما أحدهما حر وهو فقير ثم استغنى ثم اختار بإيقاع العتق على أحدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك لو مات قبل أن يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله يعتبر القيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الايضاح * واذا كان العبد بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه واختار بعض الساكتين السعاية في نصيبه وبعضهم الاعتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عبيد بين ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر بعده فللساكت أن يضمن المعتق الاول ان كان وسرا وان شاء أعتق أو دبر أو كاتب أو استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني وان كان موسرا فان اختار تضمين الاول فلا الاول أن يعتق وان شاء دبر أو كاتب أو شاء استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني كذا في البدائع * وان أعتق أحدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معا فليس لواحد الرجوع واذا دبر أحدهم أولا ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فان دبر ثم كاتب ثم أعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا أو المكاتب ان عجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب أولا ثم دبر ثم أعتق فان لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وان عجز يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي * وان كان العبد بين ثلاثة نفر فدبر أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما موسران عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم للساكت أن يضمن المدبر ثلث قيمته وليس له أن يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد ثلث قيمته وان شاء أعتقه واذا ضمن المدبر فلله تدبر أن يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * اذا كان المدبر معسرا فللساكت الاستسعاء دون التضمين ثم الساكت اذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا

لم يقع على هذا الرجوع * رجل ساع بضرب الناس بالسعايات وفي الجنائيات خالف وقال اكر يش كسي راز ياده ازده درم زيان كنم فامرأته طالق زن خویش رازيان كرد زياده ازده درم * ذكر الشيخ الامام نجف الدين النسفي رحمه الله تعالى لا تطلق امرأته قال لان عينه وقعت على النكرة لان قوله اكر كسي راز نكرة والمرأة صارت معرفة باضافة الطلاق اليها فلا تدخل تحت النكرة وهذا نظير ما ذكر في الجامع * رجل قال ان دخل دارى هذه أحد فعبدى حر فدخل هو بنفسه لا يحنث في عينه لانه معرفة فلا يدخل تحت النكرة وقال مولانا رضى الله عنه وفي هذا الجواب نظرا لان المرأة صارت معرفة في الجزاء وكونها معرفة في الجزاء لا يمنع دخوله في النكرة التي هي في موضع الشرط ألا يرى أن الرجل اذا قال لامرأته ان دخل دارى هذه أحد فانت طالق فدخلت هي طلقت وان صارت معرفة في الجزاء وكذا لو قال لامرأتين له ان

حلفت بطلاق واحدة متكافئة هذا طالق لا حدها معا عينها ثم حلف بطلاقها حنث في عينه اما المعرفة في الشرط الولاء فلا تدخل تحت النكرة في الجزاء وفيما اذا قال ان دخل دارى هذه أحد صار هو معرفة في الشرط والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت النكرة في الجزاء هذا اذا قال الحالف اكر يش كسي رازيان كنم فان قال اكر يش هي كس رازيان كنم وزن خویش رازيان كرد ثم قال عنيت غيرهما صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لان قوله هي كس را عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضاء في ظاهر الرواية وعلى

قول الخصاص نية التخصيص صحيح وجنس هذه المسائل يأتى بعدهذا ان شاء الله تعالى * السلطان اذا قال لرجل مال فلان أمير زيدك
تواست فأنكر خلف بالطلاق ليس عندك مال فلان خلف وكان عند الخالف أموال بعثت امرأه فلان أمير اليه والذي جاء بالمال زعم أن
المال كان مال امرأه فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأه الامير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأه
الخالف حتى يقر الخالف بذلك أو يقضى القاضي بذلك بالبينة بعد دعوى صحيحة ١٣ فيصير الخالف حائثا * رجل جاب

عشرين شاة من بلد الى بلد
وأدخل جملة الغنم في بلده
غير أنه أظهر عشرة في حانوته
فخلفه أمير الحظيرة أنه ما جاب
الا بعشرة وما ترك خارج البلاد
شيء خلف ونوى ما جاب الا
بعشرة أى في السوق وما
ترك شيئا في الخارج أى
خارج السوق فالوا لا يحتث
في عينه لانه نوى ما يحمله
لفظه لكن لا يصدق قضاء
* رجل أراد ان يحلف غيره
ليس له أن يحلفه بالطلاق
والعتاق والايامن المغلظة
من المشايخ من رخص
ذلك وبه أفتى بعض مشايخ
سمرقند صيانة لاموال الناس
وحقوقهم ومشايخنا رجعهم
الله تعالى لم يجوزوا فان ألح
المستفتى ينبغي للفتى أن
يفسّوس الامر الى رأى
القاضى * رجل أكره امرأته
على أن تهب مهرها منه
فوهبت ثم أنكرت الهبة
وأراد الزوج أن يحلفها قال
بعضهم لها أن تحلف لان
الزوج يدعى عليها هبة جائزة
وهى تنكر ذلك فتحلف
والخيار لانه سوى ما قال
الفقيه أبو الويث رحمه الله
تعالى ان المرأة تقول لفلان
سله يدعى على الهبة عن

الولا المدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولا بينهم أثلاثا كذا في غاية البيان * والادبر أيضا
أن يضمن الذى أعتق ثلث قيمته مدبر او ليس له أن يضمن المعتق ما أدى الى الساكت من قيمة نصيبه ويكون
الولا بين المدبر والمعتق اثلاثا لثلاثه للادبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي * وان شاء
المدبر أعتق نصيبه الذى يدره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا
في البدائع * أما اذا كان المعتق معسرا فالمدبر استسعاء العبد دون التضمين كذا في غاية البيان * ولو ضمن
الساكت المدبر نصيبه ثم أعتقه كان للادبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبر او ثلثه قنا كذا في النهاية ناقلا
عن الترمذى * وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقبل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه
الفتوى كذا في الكافي * اذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا
يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد
وتدبر المدبر في نصيبه أيضا نافذ وهو بخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر او يرجع على المعتق
بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استسعاءنا فالساكت كاتب فان مضى العبد على كتابته يؤدى
اليهمال الكتابة والولا بينهم اثلاثا وان عجز كان للمكاتب أن يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا
موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنوا ويكون ولاؤه بينهما نصفين كذا في المبسوط * وان شاء اعتقه وان
شاء استسعاء كذا في النبايع * وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث
نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الأول الا أن التضمين والاستسعاء ههنا
في الثلث وههنا في الخمس فأما في البيع فان تصادقا انه كان بعد العتق والتدبير او قال البدائع كان قبل العتق
والعبد في يده وقال المشتري كان بعده فالبيع باطل وان تصادقا انه كان قبل العتق والتدبير فالمشتري بالخيار
ان شاء نقض البيع وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسعاء فيكون ولاؤه وان شاء ضمن المعتق والمدبر
قيمة نصيبه ان كانا موسرين ويرجعان به على العبد وأما المرأة فان تزوج كان بعد العتق او التدبير
فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا أن التزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار ان
شامت تركت المسمى وضمت الزوج خمس قيمته وان شامت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في خمس
قيمته وولاء خمسة لها وان شامت ضمت المعتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لاتصدق هي بالزيادة ان كانت
بخلاف المشتري فأما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان أدى اليه عتق من قبله وان عجز كان له أن
يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد شرك سادس وحب نصيبه لابن له
صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الاب فان قال الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة
قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مالم الابن أن لو كان بالغاً في التضمين أو الاستسعاء
وليس له حق الاعتاق فان كان المعتق والمدبر موسرين ضمنهم ما سدس قيمته للابن منه انصفين وان شاء
استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط للشمس الأئمة السرخسي * هشام عن محمد رحمه الله
تعالى اذا كان المملوك بين ثلاثة لأحدهم نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث
ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين ولصاحب النصف نصف الولا نصيبه ونصف سدس الولا بما ضمن

اكره أو اختيار فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المرافقة ما وهبت بغير اكره وتكون سادقة في عينها والى هذا أشار في
الحيل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان مالا به رهن عند صاحب المال فأراد صاحب المال أن
ياخذ المال منه بغير رهن ولو ادعى المطلوب الرهن ويقر بالمال رعا لا يمكنه اثبات الرهن فيؤخذ بالمال فيقول المطلوب للقاضى سله يدعى على
مالا به رهن أو ليس به رهن فان قال ليس به رهن حينئذ يحلف * السلطان اذا كان يطلب رجلا لياخذه يهمة فأخذ رجلا آخر وأراد أن

يحلف بالله ما تعلم أحدًا من غرمائه ولا من أقربائه ليأخذ عنهم شيئاً وهو يعلم لا يسعه أن يحلف لأن العين الكاذبة لا باح عند الضرورة لكن ينبغي له أن يحلف ويذكر اسم ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان ويتولى غيره * وجعل مات وعليه مدين ووارثه يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث أن أباًك قد قضى دينه لا ينبغي لهذا الابن أن يحلف عند القاضي أن لا يعلم بأن له ديناً على أبيه لأن شهادتهم ما عنده لا تثبت قضاء الدين * رجل مات وخلف وارثاً وديناً على ١٤ رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فخلف الغريم أنه ليس للدعي عليه شيء قالوا ان

ولصاحب الثلث ثلث الولاء نصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهار أو الارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز موسراً كان الاب أو معسراً كذا في التتارخانية ناقلاً عن الينابيع * ولشريكه ان يعتق نصيبه ان شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الا يضمن الاب في غير الارث ان كان موسراً وان كان معسراً استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز * وأجمعوا على أنه لو ورثناه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح القدير * وان بدأ الاجنبي فاشتري نصفه ثم اشتري الاب نصفه الآخر هو موسر فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وان شاء اعتقه كذا في غاية البيان * ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك أو يعلم وسعى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * أجمع أصحابنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري اذا كان موسراً وليس له تضمين البائع كذا في غاية السروحي * وسعى العبد ان كان معسراً بالاجماع كذا في الينابيع * أخوان ورثا عبداً من أبيهما فقال أحدهما هو أخي لابي ووجد الآخر لم يضمن المقر ويسعى العبد في نصيبه وان قال هو أخي لامي وليس أخوه معروفاً لامي ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي * واذا أعتق أمة بينه وبين آخر ثم ولدت فلشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه شيئاً من قيمة الولد كذا في المبسوط * ولو أعتق أحد شريكي الامة ما في بطنها فولدت توأماً ميتاً لاضمان عليه ولو ولدت توأماً حياً يضمن كذا في البحر الرائق * واذا أعتق أحد الشريكين الحاربية وهي حامل ثم أعتق الآخر ما في بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة الام لم يضمن له ذلك وهو اختيار من له السعاية ولو أعتقا جميعاً ما في بطنها ثم أعتق أحدهما الام وهو موسر كان لصاحبه ان يضمنه نصف قيمته ان شاء والحبل نقصان في نبات آدم فانما يضمنه نصف قيمته حامل كذا في المبسوط * ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشتري بينهما ففعل فلان غداً بان قال ان دخل زيد الدار غداً فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى الغد ولم يدخل زيد الدار أم لا عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً كذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في عيدين بين رجلين قال أحدهما لا أحد العبدان أنت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فغضى اليوم ونهأداً قائماً بينهما لا يعلمان دخل أو لم يدخل فان هذين العبدين يعتق من كل واحد منهما ربعه ويسعى في ثلثه أربع قيمته بين المولين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع * اذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر فغضى اليوم ولا يدري أدخل أم لا عتق نصفه ويسعى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبداً بين رجلين

كان لا يعلم الغريم يموت المورث نرجس وأن لا يكون حائناً وان علم يموت المورث الصحيح أنه يبحث في عينه لانه اذا علم يريد أن يحلفه ليس عليه شيء لا بطريق الاصلالة ولا بطريق الوراثه وهو كاذب في ذلك * رجل قال لغريمه كم أكلت من تری فقال أكلت خمسة وحاف وقد كان أكل من تری عشرة لا يكون حائناً وكاذباً ولو كانت عينه بطلاق أو عتاق لا يقع شيء وكذا الوكيل لرجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراه بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع اذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشتراه بمائتين عشر خنت في عينه لانه اشتراه بعشرة وزيادة * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار بأنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يبحث في عينه لانه صادق فيما قال رجل كان على سطح مع جماعة فأراد أن يذهب فنعوه فوضع رجله على ناحية من السطح وقال

لنبت اللبلة وأكلت ههنا فامر أنه طالق وأراد به موضع رجله فنام وأكل في غير ذلك الموضع من السطح لا تطلق امر أنه ديانته وتطلق قضاء السلطان اذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا فخلف ثم تذكر أنه كان عالماً بذلك إلا أنه نسي وقت العين قالوا زحوا أن لا يكون حائناً لانه ما كان عالماً وقت العين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله البيلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا ان كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرققة لا يبحث في عينه وان كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يبحث في عينه

أضالانه لا يراد باليمين هذه المرقعة وان كانت بجعلها كلها البعض دون البعض حث في عينه * رجل قال لانه ان سرق من داري شيئا فأملك طالق فسرقت من داره آجرة وألمنة أو نحو ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الاب يجعل بذلك المقدار عن ابنه حث في يمينه والا فلا وأجاب محمد رحمه الله تعالى أولا أنه يحث في عينه فلما بلغه جواب أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسنت قوله * رجل قال ان كان في يمينه نار فامرأته طالق فاذا في يمينه سراج قالوا ينظر ان كان حلف لاجل أن ١٥ بعض جيرانه طلبوا منه النار للاصطلاح

أو الحطب لا يحث في عينه لان يمينه عند ذلك لا يقع على السراج وان كان حلف لاجل أنهم طلبوا منه النار ليستوقدوا به حث في عينه وان لم يكن ليمينه سبب ولم ينوشها لا يحث لان السراج لا يسمى نارا مطلقا * رجل زرع أرضه لامرأته فطنا ثم قال حلال بروي حرام كرا زغله ابن زمين نجاة رى در ايد ثمن امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب الى الخلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حث الحالف

فصل في اليمين بالصوم والصدقة ونحو ذلك

رجل قال ان فعلت كذا فألف درهم من مالي صدقة ثم فعل وليس له الامانة درهم تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يلزمه الصدقة الا بما كان عنده وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وان كان عنده عروض أو خادم يساوى مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان

حلف أحدهما بعتقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وسعى العبد في نصف قيمته بينهما وسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الايضاح * عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر ان لم أكن بعتك نصيبي أمس فهو حر فان العبد يعتق لان كل واحد يزعم أن صاحبه حاث فيقال للمدعي البيعة فان أقام قضي بالبيع والنمى وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له يمينه وأراد أن يحلف المشتري فله ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عتق أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته للسكر سواء كانا موسرين أو معسرين أو كان المدعي للبيع موسرا أو معسرا وعندهما ان كانا معسرين أو كان مدعي البيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين أو كان مدعي البيع موسرا لا يسعى وأما مدعي البيع فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والاخر معسرا عندهم وهو الصحيح ثم اذا حلف منكر الشراء كان له أن يحلف البائع اذا كان موسرا فان نكل لزمه وان حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي أن يحلفه الا بطلب منكر الشراء واذا قال البائع ان كنت بعتك نصيب من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعتني نصيبك فهو حر يؤم مدعي الشراء باقامة البيعة فان أقام فالعبد رقيق وان لم يكن له يمينه حكي عن الفقيه أبي اسحق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا ينعىه واذا حلف المدعي عليه لم يثبت البيع فيسعى العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين وعندهما ان كانا موسرين يسعى لهما وان كانا موسرين أو مدعي الشراء موسرا يسعى في نصف قيمته لمدعي الشراء وان قال أحدهما اشتريت نصيبك ان لم أكن اشتريته فهو حر والاخر ما بعت نصيبك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعتته فهو حر بأمرهما القاضي بالبيعة فان أقام البيعة فله ان كل واحد منهما يباري في يمينه وبقي العبد رقيقا بينهما وان أقام أحدهما البيعة فالعبد كله رقيق له وان لم يقيم البيعة لا يحلفه القاضى لكن لو حلف جاز فان نكلا بقي العبد رقيقا بينهما كالوا فاما البيعة وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد الذي حلف وان حلفا جميعا يخرج العبد عن السعاية بالعق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري وفي الجامع الكبير ان أحد الشريرين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الحالف نصيبه يضمن الحالف ان كان موسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان * عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم أضربه اليوم فهو حر فضر به فان الحالف الاول يضمن نصيب الضارب كذا في الترتاشي * واذا قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر فلكم مملوك غيره لا يعتق فان اشترى نصيب شريكه عتق وان باع نصيبه أو لا ثم اشترى نصيب شريكه لم يعتق ولو قال للمملوك بيمينه اذا ملكته فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى النصف الباقي عتق كذا في المبسوط * ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما ان صاحبه أعتقه منذ سنة وانه هو أعتقه اليوم وقال شريكه لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لي نصف القيمة بعتقك فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعتقه منذ سنة وكذا لو قال أنا أعتقته أمس وأعتقه صاحبي منذ سنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بيعة انه أعتقه أمس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع ولو قال أعتقه شريكى منذ شهر وأما من يمين لم يضمن

لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كن أو جب على نفسه ألف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة * رجل قال هزار درهم ان مال من يدور بشان داه وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فأملك انسان فله ان يتصدق احتسالا وان كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء * رجل قال ان كفلت كفالة لجال أو نفس فقه على أن أتصدق بفلس ثم كفل بجال أو نفس يلزمه التصديق بفلس واذا أراد الرجل أن يكفل لاحد ينبغي أن يقول ان كفلت فقه على أن أتصدق بفلس فاذا طلبوا منه الكفاية يقول انى حلفت أن لا أكفل ولو اضطر الى كفالة يكفل ويتصدق

به اس * رجل قال مالي صدقة على فقرا مكية ان فعلت كذا فخنثوت صدق على فقراء بلخ او بلدة اخرى جاز ويخرج عن التذكار لو وجب عليه صوم او صلاة بمكة فقط بلخ جاز * رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذي انا فيه فعلى ان تصدق بعشرة دراهم خيرا فتصدق بغير الخبز او بتمن الخبز يجز به * رجل قال ان زوجت ابنتي فأنف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الالف جلة الى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برأت من ١٦ مرضي هذا بحت شاه فبرأ لا يلزمه شيء الا ان يقول ان برأت من كذا فله على أن

أذبح شاه * رجل قال ان اتجسرت برأس مالي وهي ألف درهم فزرقة في الله تعالى فيها ربما أخرج حاجا لله تعالى فاتجسرت يفضل له كثير شيء قالوا به هذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فعلى صوم شهر كصوم رمضان وحنث قال بعضهم يلزمه صوم شهر متتابع وقال بعضهم لا يلزمه المتتابع الا ان ينوي المتتابع * رجل قال ان فعلت كذا فله على أن أضيف جماعة قسري فحنث لا يلزمه شيء ولو قال لله على أن اطعم كذا وكذا يلزمه ذلك * رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوي الصدقة * ولو قال ان فعلت كذا فله على حج أو قال لله على صوم سنة فحنث اختلف فيها فقهاء البلدة قال بعضهم يخرج عن العهدة بكفارة البين وقال بعضهم لا يخرج فانه يأخذ بقول من هو افقه الناس عنده والمستحب هو الوفا بالذم حتى يخرج عن العهدة في قولهم * رجل قال ان فعلت كذا فله على صوم سنة الا الايام التي

لانه لم يقر على نفسه بالضعان كذا في الظهيرية * أمة بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد صاحبه وأنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوم ما وتخدم المنكر يوم ما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل للقرع عليها كذا في الكافي * ونصف ولائها ونصف كسها للمنكر ونصفه موقوف ونفقة تاف كسها فان لم يكن ف نصفه على المنكر ولا يضمن للقر ولومات المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لورثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاد وصاحبه ينكر فانما وقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة فان مات أحدهما عتقت ولولاهما موقوف كذا في التمرناشي * ولو قال أعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه أو قال أعتقنا ان صدقة عتق منهما وان كذبه في الاول كذا في التمارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * واذا شهد أحدهما الشريك على الآخر باعتاق بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاعتاق يخرج أفاذا أعتقا فقد جاز عتقهما والولاء بينهما ما وكذلك ان استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع * واذا وجبت السعاية لهما ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما الشريك مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لشهده عليه بنصف أو جراحه أو شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط * وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا احتال القاضي العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المضمرات * والولاء لهما كذا في الهداية * ولو اعترفان معا أو على التعاقب وجب أن لا يضمن كل لا تخران كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يخلف كذا في فتح القدير * واذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهم أثلاثا واذا استوفى أحدهم شيئا من السعاية كان لا تخرين أن يأخذ منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط * ولو كان الشر ك ثلاثة نفر شهد كل اثنين أنه أعتق لم تقبل كذا في فتح القدير * واذا شهد أحدهما الشريك على أحدهم بركه أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط * وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهد أنه استوفى المال كله بواحدة منهما لم تجز شهادتهما عليه وبرى العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط * أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعيته أنه أعتقها وكذبه الامة وادعت على الآخر العتق وبجحد الآخر وحلف عند القاضي انه ما أعتقها فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة * واذا كانت أمة بين رجلين فشهدا بنا أحدهما على الشريك أنه أعتقها

أمرض فيها وكان به علة وقال عنت به هذه العلة صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام التي مرض فيها * رجل قال قسم ادتهما لله على المشي الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة ان فعلت كذا وحنث في القياس لا يلزمه شيء وفي الاستحسان يلزمه حجة أو عمره وهو بالخيار في رواية الاصل ان شامرك وأهرق دما وان شامشي * ولو قال على المشي الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم أو الى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء * ولو قال على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى

يلزمه حجة أو عروة على هذا الخلاف إذا قال على المشي إلى الحجر الأسود وإلى الحجر ولو قال على المشي إلى بيت الله تعالى ينوي بيت المقدس أو ينوي مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء ولو قال على إحرام ان فعلت كذا خنت يلزمه حجة أو عروة في قولهم ولو قال أنا أحرم أو أنا محرم أو أهدى أو أمشي إلى بيت الله ان فعلت كذا فهو على وجوه ثلاثة ان نوى الإيجاب أو لم ينو شيئاً يلزمه ما ذكر وان نوى العدة لا يلزمه شيء ولو قال على الطواف بالبيت أو السعي بين الصفا والمروة أو على أن ١٧ أقرأ القرآن ان فعلت كذا لا يلزمه شيء

ولو قال على المشي إلى الغزو وان فعلت كذا يلزمه ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال على عشر حجج في هذه السنة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه عشر حجج في عشر سنين والله أعلم بالصواب

فصل في الكفارة

كفارة اليمين مانص الله تعالى في كتابه * من عابه كفارة اليمين إذا أعطى ثوباً خلعاً عن كفارة اليمين قالوا لا يجزيه عن القيمة لكن ينظر ان كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الحدي لا يجوز وان علم أنه ينفع بالحديد ستة أشهر وهذا الثوب أو أربعة أشهر أكثر مدة الحديد يجوز ولا يعتبر القيمة لأنه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى * إذا أعتق عبداً مريضاً جريحاً ويخاف عليه جازاً وان كان لا يرجح لا يجوز لانه ميت حكى * رجل مات وعليه صلاة شهر أو نحو ذلك ولم يترك ما لا يستقرض ورثته فقير خبطة ونصدقوا على المسكين ثم المسكين تصدق بذلك على بعض ورثته ثم

فشهدا تم ما باطله ولو شهدا على أبيهما أنه أعتقها جاز ذلك فان كان الابن موسراً ماتت الخادمة وتركت مالا وقد ولدت بعد العتق ولدا فأراد الشريك أن يستسيح الولد فليس له ذلك كافي حياة الام لم يكن له سبيل على استئصال الولد فكذلك بعد موتها اذا خلقت مالا ولكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركها كما كان يرجع عليه الوكيل كانت حبة فبقي فهو ميراث للابن وان لم تدع مالا يرجع بذلك على الابن واذا لم تمت فاختر الشريك أن يستسيحها ففي غزاة المسكوبة في تلك السعاية كذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موسر فالقاضي يقضي بعتقه وكان لشريكه أن يضمنه كذا في المحيط * ويرجع به على الغلام والولادة وان كان جاحداً للعتق كذا في المبسوط * ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الاصل فالقاضي يقضي بحرية ولا ولاية عليه وليس للشريك أن يضمنه ولو شهدوا على إقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط * ولاؤه وقوف لان كل واحد منهما ما يقيمه عن نفسه فان البائع يقول أنا ما أعتقته وانما عتق باقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل أعتقه البائع فالولاية فلهذا توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاية وان شهدوا على إقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولاه قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فاذا مات عتقا اذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجنابة عليهم ما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنابتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * اذا أقر أحد الشريرين ان صاحبه أقر عليه بعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي * اذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد وبين الحاضرين واذا حضر الغائب يقال للعبد أعد البيعة واذا أعاد البيعة عليه يقضي بعتق نصيبه كذا في المحيط * واذا شهد شاهدان على أحد الشريرين أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضر أن يسترقه ويوقف حتى يقدم الغائب استحسنوا واذا حضر الغائب فلا بد من إعادة البيعة عليه للحكم بعتقه فان كان غائبين فقامت البيعة على أحدهما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة لا بخصوصية تقع من قبل قذف أو جنابة أو وجه من الوجوه فينبغي أن تقبل البيعة اذا قامت على أن المولى أعتقه أو أن أحدهما أعتقه واستثنى في الآخر السعاية منه كذا في المبسوط * اذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغير شيء وشهد الشرير كان أنه أعتقه على كذا فشهدا تم ما جازته وكذلك ان شهدا بوالشريرين أو ابناهما بذلك واذا أعتق بعض الشركا العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدرى متى اكتسبها واختلف فيه الشركا والعبد قال الشركا اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

* (الباب الثالث في عتق أحد العبدین) *

العتق اذا أضيف إلى المجهول صح ونبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحد كذا أو قال هذا حر أو هذا

(٣ - الفتاوى ثانی) دفع الوارث إلى المسكين عن صلاة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم فقير خبطة جاز ولا يعتبر عدد المسكين في هذا وانما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا صدقة الفطر سواء * رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلاة نصف صاع من الخطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلاة واحدة ولو أدى عن ست صلوات أحد عشر مثلاً إلى مسكين ومثلاً إلى مسكين آخر أو أدى اثني عشر مثلاً إلى أربعة وعشرين مسكيناً اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز كافي صدقة الفطر اذا أدى

الى مسكين منا ومننا الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة وصدقة الفطر فقالوا في الصلاة اذا أعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يؤد الى كل مسكين نصف صاع كافي كفارة اليمين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعتبر العدد الا أن في كفارة الصلاة يعتبر القدر حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر ١٨ وبعضهم جوزوا التفريق في الصلاة أيضا كافي صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا

أوسمي فقال سالم حر أو برغ **كذافي الايضاح** * ولو قال هذا حر والا فهذا كقوله أحد كاجر كذا في خزانة المفتين * واذا خاصم العبدان الى الحاكم أجبره على البيان كذا في محيط السرخسي * وان لم يخصاهما واختار ايقاع العتق على أحد كما وقع عليه حين اختاروهما قبل ذلك بمنزلة العبدین مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج * وللولي أن يستخدمهما قبل الاختيار وله أن يستغلهما ويستكسبهما وتكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليه ما قبل الاختيار فان كانت الجنابة من المولى فان كانت على مادون النفس بأن قطع يدي العبدین فلا شيء عليه سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت جنابة على النفس فان قتلها معا على التعاقب فالاول عبد والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بضربة واحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما والورثة وان كانت الجنابة من الاجنبي فان كانت فيمادون النفس بأن قطع انسان يدي العبدین فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما للمولى سواء قطعهما معا أو على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما أن يكون واحدا واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلها معا على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا على التعاقب فعلى واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كل واحد منهما معا على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع * ولو قال لامتيه احدا كاجر فولدت كل واحدة منهما ولدا أو ولدت احدا - ما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو ماتت الامتان معا وقتلتا معا خير المولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيأ يرثه أن الابن الذي عينه المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيأ كذا في الظهيرية * فان مات احد الولدين حال حياة الامتين لم يلفتهن الى ذلك بخلاف ما اذا مات احد الولدين به - دموت الامتين كذا في المحيط * ولو وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقر أمتين ويكون للمولى كذا في البدائع * ولو جنت احدهما جنابة قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليهما بعد علمه بالجنابة كان مختارا للجنابة وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمته بالورثة المولى * وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق بالجنابة قبل أن يعلم بالجنابة كذا في المبسوط * ولو باعهما مائة مائة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح * ولو باعهما مائة من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين البائع العتق في أحدهما عين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات البائع قبل البيان يقال للورثة ينشأوا فاذا ينشأ عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط * فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقضي عتق فيهما حتى يفسخ القاضي البيع فاذا فسخته انتسب وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما يجبر فيختار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة في الآخر وان مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في

يعطى كفارة اليمين أباه وان هلا ولا ولده وان سفل وكذا الصدقة المنذورة * ولو أعطى في كفارة اليمين لكل مسكين ثلاثة أذرع من الكبراس لم يجز وذلك ما لم يكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المعتبر في الكسوة ما يستر أكثر البدن فان أعطى السراويل للمرأة لا يجوز عندهما * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الا زارني كفارة اليمين في قولي وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو حلف لا بلس ثوبا من غزل فثلاثة فلبس من غزلها سراويل يثبت في عيئه * اذا أعطى في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مدا مدام استغنوا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم مدام أعان أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا ما رواه الجاهل لا يجوز صرف الكفارة اليهم فيبطل ما أدى كالأدنى

الى مكاتب مدام رد في الرق ثم كوتب ثانيا ثم أعطاهم مالا لا يجوز ذلك * رجل أعطى كفارة يمينه امرأة وهي أمة لغيره البدائع ومولاها فقير لا يجوز ذلك لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولى وهي ليست بعمل لاداء كفارته فلا يجوز كالأدنى أباه وأمه وهما مملوكان لفقر لا يجوز ذلك * كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه * ومن له دار وخادم يجوز صرف الكفارة اليه كما يجوز صرف الزكاة اليه * اذا حنت الرجل وهو مسر ثم أبسر لا يجوز له الصوم وان حنت وهو مسر ثم أعسر أبصر الصوم * يعتبر في الكفارة

اشباع العشرة وان غداهم وعشاءهم وفيهم من يطيع لم يجز وعليه أن يطعم مسكيناً آخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم إلا من عجز عسوى الصوم فلا يجوز لمن ملك ما هو منصوص عليه في الكفارة أو عكاه فله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه ونوب يلبس ويستعز به وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان له فضل عن المسكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم ولكن بشرط أن يكون الفضل ٣٠ قدر ما يصير به غنياً وإن كان له عبد وهو يحتاج إلى الخدمة لا يجوز له التكفير

بالصوم لأنه قادر على الاعتناق من ملك ما لا عليه دين مثل ذلك ووجب عليه الكفارة فمضى دينه بذلك المال جازله التكفير بالصوم * وإن صام قبل قضاء الدين اختل فوافيه قال بعضهم يجوز له الصوم وقال بعضهم لا يجوز وفي الكتاب إشارة إلى القولين * وإن كان له مال غائب أو دين على رجل وليس في يده ما يكفر عن يمينه جازله الصوم قالوا هذا لم يكن المال الغائب عبداً فإن كان عبداً يجوز في الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لأنه قادر على الاعتناق * رجل مات وعليه كفارة عين أو قبل تسقط عنه أما كفارة الظهار قال بعضهم تسقط أيضاً وقال بعضهم لا تسقط لأنها حق المرأة * رجل حلف أن لا يفعل كذا فأنسى أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه إلا أن يتذكر والله أعلم

فصل في عين الفضولي الميمن مما يتوقف كالطلاق والعناق وغير ذلك

رجل قال لامرأة الغيران

هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الأول أيضاً كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كان لرجل ثلاثة أعبد فقال هذا حر أو هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الأولين * ولو قال هذا حر وهذا أو هذا عتق الأول ويؤمر بالبيان في الآخرين * ولو اختلط حر بعد كرجل له عبد فاختلط بمحرّم ثم كل واحد منهم ما يقول أنا حر والمولى يقول أحدكم عبدي كان لكل واحد منهما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم أنه حر فان حلف لأحدهما ونكل للآخر فالذي نكل له حر دون الآخر وإن نكل لهما فهما حران وإن حلف لهما فقد اختلط الأمر فالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع * وإذا جع بين عبده وبين ما يقع عليه العتق كالبهيمة والحائط وقال عبدي حر وهذا أو قال أحدكم حر عتق عبده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * نوى أو لم ينو كذا في البدائع * ولو قال لعبده وعبد غيره أحدكم حر لم يعتق عبدهما جاعاً إلا بالنية وكذا إذا جع بين أمة حية وأمة ميتة فقال أنت حر أو هذه أو أحداً كاحرة لم تعتق أمته ولو جع بين عبده وحر فقال أحدكم حر لا يعتق عبده إلا بالنية كذا في السراج الوهاج * في فتاوى أهل سمرقند رحمه الله تعالى أمة وعبد من رقيق حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدان نصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدان ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاث أمهات عتقت من كل واحد من العبيد والامهات الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه وسعى في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * وإذا قال لعبده أحدكم حر لا ينو أحدهما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهم ما في نصف قيمته كذا في البدائع * ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي * رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنان فقال أحدكم حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدكم حر فإدام حياً يؤمر بالبيان فإن عني بالكلام الأول والثابت عتق الثابت وبطل الكلام الثاني وإن عني بالكلام الأول والخارج عتق الخارج بالكلام الأول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا إذا بدأ بالكلام الأول فإن بدأ بالكلام الثاني وقال عتبت به الثابت عتق الخارج بالكلام الأول ولا يطل الإيجاب الأول وإن قال عتبت بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل ويؤمر ببيان الكلام الأول وإن لم يبين المولى شيئاً ومات أحدهم فالمت ببيان أيضاً فان مات الخارج يعتق الثابت بالإيجاب الأول وبطل الإيجاب الثاني وإن مات الثابت يعتق الخارج بالإيجاب الأول والداخل بالإيجاب الثاني وإن مات الداخل خيراً بالإيجاب الأول فإن عني به الخارج يعتق الثابت بالإيجاب الثاني وإن عني به الثابت بطل الإيجاب الثاني وإن لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الأحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه وإن كان القول منه في المرض فإن كان له مال يخرج قدر العتق من الثالث وذلك رقبته وثلاثة أرباع رقبته عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أولم يخرج ولكن أجازت الورثة فالجواب كذا وإن لم يكن له مال سوى العبيد ولم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفنا وبيانه أن يقال حق الخارج في النصف وحق

الثابت

دخلت الدار فانت طالق فأجاز الزوج ثم دخلت الدار طلقت لان الميمن تقصر في ملك الزوج مباشرة فيستوقف من الفضولي على إجازته * ولو دخلت قبل الإجازة لا تطلق عند الإجازة فإن عادت ودخلت بعد الإجازة طلقت كذا ذكر في الجامع * وفي المنتقى إذا دخلت قبل الإجازة فقال الزوج أجزت الطلاق على فهو جائز * ولو قال أجزت هذه الميمن على لزمته الميمن ولا يقع الطلاق حتى تدخل بعد الإجازة * امرأة قالت جعلت أمري بيدى واخترت نفسي والزوج حاضر فأجاز أو كلن غائباً قبله فأجاز صارا لأمري يدها في مجلس عليها

بالاجازة ولا يصح اختيارها فان اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لان اختيارها انفسها بما لا يتوقف
فلا ينفذ بالاجازة * ولو قالت جعلت امرى بيدى وطلقت نفسي فقال الزوج اجرت بيع المال واحد مائة رجمية ويصير الامر بيدها حتى
لو طلقت نفسها في مجلس عليها يقع عليها تطليقة اخرى وهي بائنة بحكم التقويض ولو ان فصوليا قال لامرأة الغبير جعلت امرك بيدك
فاختارت نفسها فبلغ الزوج فاجاز الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ويصير الامر بيدها ٣١ * وفي المتنق لوقال لامرأة

الغراختارى يعني الطلاق
فاختارت نفسها او قال لها
امرك بيدك فاختارت
نفسها او قال لها انت طالق
ان شئت فقالت شئت فقال
الزوج قد اجرت ذلك فهي
طالق لان قوله اجرت
اجازة للامر من جميعا * ولو
قال الزوج اجرت قول
الفضولي امرك بيدك وقوله
اختارى لا يلزمه الطلاق الا
ان تختار نفسها بعد الاجازة
* رجل قال ان دخل محمد بن
عبد الله هذه الدار فامرأة
محمد بن عبد الله الذي يدخل
الدار طالق فقال محمد بن
عبد الله اشهدوا على بذلك ثم
دخل الدار يلزمه الطلاق *
رجل حلف مملوكا بالطلاق
وعتق كل مملوك يملكه الى
كذا وبصدقة كل مال يملكه
الى كذا سنة ان هو سأل
البيع او شكاه وكتب ذلك
في كتاب والمملوك حاضر
يسمع ويفهم ما يقول المولى
فلما فرغ المولى عن ذلك قال
المملوك لمن حضر اشهدوا
على بذلك ثم سأل البيع
او شكاى حنث ويلزمه كل
ذلك * رجل حلف رجلا
على طلاق وعتاق وهدى
وصدقة ومشي الى بيت الله

الثابت في ثلاثة الارباع وحق الداخل في النصف أيضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة حق
الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق خمسة فيجعل ثلث
المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال أربعة وعشروهي سهام السعاية وصار جميع المال أحدا
وعشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من
الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة
وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي رجل له ثلاثة أعبد سالم وزين ومبارك
فقال في صحته سالم أو سالم وزين حران أو سالم وزين ومبارك آخر خبر فان وقع على سالم عتق وحده
وان أوقع على زين عتق سالم معه وان أوقع على مبارك عتق أو كذا الوفا قال اختارت الكلام الاول أو الثاني
أو الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخسر الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف زين وثلث مبارك لان أحوال
الاصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج
رقبة وخسة أسداس رتبة من ثلثه فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيرهم وأجازت الورثة فكذلك وان لم
يجزوا ضرر أو بقدر حقوقهم في الثلث وطريقه أن يجعل ثلث مال الميت على ستة لحاجتنا الى النصف
والثلث فيضرب سالم في كل ستة وزين في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث
المال أحد عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين ومالنا ثلاثة
أعبد فصار كل عبد أحد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن زين ثلاثة ويسعى في سعاية
ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون
فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم حر أو زين وسالم حران أو مبارك وسالم حران يخير وقيل له أوقع على
أبيهم شئت فعلى أبيهم أوقع عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد
من الآخرين وان كان القول في المرض ويخرج رتبة وثلثا رتبة من ثلث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة
فكذلك وان لم يجزوا ضرر أو بقدر حقوقهم في الثلث ففي سالم في كل الرتبة وحق زين في ثلثه وكذا حق مبارك
وأقل حساب له ثلث ثلاثة فصارت حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهم في سهم فبلغت سهام العتق خمسة
فهى ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رتبة خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن زين
سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة فكذا في شرح الجامع
الكبير للعصري * ولو قال سالم حر أو زين وسالم أو مبارك وسالم قد خیر معاد بعد اسم أو هو زين
ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكلمة أو في الايجابات المختلفة توجب التخير فسلم يعتق على كل حال وكل
واحد من زين ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثلث الآخرين وقيل سالم ثانيا مبتدأ
وآخره معطوف عليه فيعتق هو به والآخران بالتعين لكن جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو
قال سالم حر أو سالم وزين أو سالم ومبارك عتقوا لان أولفت لاتحاد الاسم والخبر لكنه كالمسكوت لا يمنع
العطف ومنهم من قال ان المذکور هنا قولهم ما أعنده فلا يعتق زين ومبارك والاصح الاول ولو قال
لسالم وزين أو أحد كآخر أو سالم عتق ثلاثة أرباع سالم وربع زين ولو قال سالم حر أو زين أو سالم عتق نصفهما لان
الثالث عين الاول فلغا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * رجل له أربعة عبيد سالم وزين وفرد ومبارك

وقال الحالف لرجل آخر عليه هذه الايمان فقال نعم يلزمه المشي والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعتاق لانه في الطلاق والعتاق بمنزلة
من قال لله على أن أعنت عبدى أو أطق امرأى فلا يجبر على الطلاق والعتاق ولكن ينبغي له أن يعتق * وان قال الحالف لرجل آخر هذه
الايمان لازمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق والعتاق أيضا رجل قال لا تخر هل دخلت دار فلان أمس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له
السائل بالله لقد دخلتها فقال نعم قال فهذا حالف * ولو قال له دخلت دار فلان أمس فقال لا وقد دخلها فقال بالله ما دخلتها فقال لا قال فهو

أيضا حالف وهذا جواب الكلام السائل وكذا لو قال له فعبدك حران كنت دخلت فقال لا فان عبده حران لم يكن له نية من قبل ان هذا جواب لما سأل عنه وبه حلفه وان كان نوى بقوله لا أي ليس عبدى حران لا يعتق عبده * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لغیره عليك عهد الله ان لم تفعل كذا فقال نعم لشيء على القائل وان نوى بيميننا * ولو قال أقسم أو أقسم بالله أو أحلف أو أحلف بالله ان تفعل كذا فقال نعم قال هو على القائل الاول ولا يكون ٣٣

هذه الدار فقال زيد نعم فقد حلف بجميع ذلك لانه تصديق * ولو قال زيد أجزت لا يكون حالفا * ولو قال أجزت ذلك على أو أزمته نفسي ذلك ان دخلت الدار كان لازما ولو قال امرأه زيد طالق فقال زيد أجزت أو رضيت يقع الطلاق * رجل قال ان بعث هذا العبد من زيد فهو حر فقال زيد أجزت أو رضيت ثم اشتراه لا يعتق لانه أجاز بين البائع وبين البائع لا يعتق العبد بعد البيع * ولو قال ان اشتري زيدا مني هذا العبد فهو حر فقال زيد نعم ثم اشتراه عتق لانه لما قال نعم صار ككائه قال ان اشتريته فهو حر فيعتق اذا اشتراه * رجل قال لغیره امرأتك طالق ان لم تقض حتى فقال الغريم نعم ولم يرد جوابه فقال الطالب قل نعم فقال نعم وأراد به جوابه قال محمد رحمه الله تعالى الغريم حالف لان الكلام واحد مالم يأخذ في كلام آخر أو يطول ذلك لا ينقطع ويكون موصولا

فصل في اليمين المؤقتة التوقيت مرة يكون بالفاظ التوقيت ومرة يكون بالتقييد

وقسمهم على السواء فقال في صحته سالم وبرزخ حران أو بزيغ وقرقد حران أو فرقد ومبارك حران صح الإيجابات الثلاث فيخير المولى فأي إيجاب اختار يعتق من تناوله ذلك الإيجاب وبطل الباقي وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه وكذلك مبارك وأما بزيغ فيعتق في حالين لانه داخل تحت الإيجابين الاول والثاني فيعتق ثلثاه ويسعى في ثلثه وكذلك فرقد لانه داخل تحت الإيجاب الثاني والثالث وأحوال الاصابة أحوال في رواية هذا الكتاب وان كان القول في المرض وخرجوا من الثالث أو لم يخرجوا وأجازت الورثة فكذلك الجواب وأما اذا لم يخرجوا ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم حق سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيغ وقرقد كل واحد منهم ما في سهمين ولو قال لثلاثة أعبد فيهم على السواء سالم حر أو بزيغ حر أو بزيغ ومبارك حران فيخير فأي إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك ويعتق من بزيغ ثلثاه وان لم يكن له مال سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال لثلاثين سالم حر أو بزيغ حر أو هما حران ومات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه وان لم يكن له مال سواهم ما فالثلث بينهما انصفان. ولو قال لثلاثة منهم سالم حر أو بزيغ حر أو مبارك وبرزخ وسالم حر اريخير فأي إيجاب اختار عتق من تناوله ذلك الإيجاب وان مات قبل البيان عتق من مبارك ثلثه وعتق من سالم وبرزخ من كل واحد ثلثاه وان لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجز الورثة قسم الثلث على قدر سهامهم كذا في شرح الزيادات للعتابي ولو كان له عبدان فقال سالم حر أو سالم وبرزخ حران ثم مات من غير بيان عتق كل سالم ونصف بزيغ وان كان القول في المرض ولا مال له غيره ما ضر باقي الثلث بقدر حقه ما وحق سالم في كل الرقبة وحق بزيغ في نصفه فصا وحق سالم في سهمين وحق بزيغ في سهم فصار ثلاثة فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة أربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف ومن بزيغ سهم ويسعى في ثلاثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وان قال لثلاثة أعبد أنت حر أو أحدكم مغفرة أو أحدكم ومات قبل البيان عتق أربعة أنساع الاول وتسعان ونصف من الآخر وان قال أنت حر أو أحدكم وهو منهم ما أو أحدكم عتق خمسة أنساع الاول ونصف تسعة والثاني ونصف تسعة وتسع الثالث وان قال أنت حر أو أحدكم مغفرة أو أحدكم عتق أربعة أنساع كل وتسع الثالث كذا في الكافي * وان قال أنت يا سالم حر أو أنت يا بزيغ حر أو أنت يا مبارك فيخير فان جمع بين سالم وبرزخ وقال أحدكم أعبد خرج أحدهما من البين وبقي العتق دائريين مبارك وبين أحدهما بين في أيهما شاء وان مات قبل البيان عتق من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبرزخ لكل واحد الربع لاستوائهما * وذكر في الجامع أن قوله أحدكم أعبد لغروان لم يقل أحدكم أعبد ولكن قال أحدكم مدبر صار أحدهما مدبرا والعتق البات يكون دائريين أحدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسعى في نصف قيمته ومن سالم وبرزخ من كل واحد الربع بالإيجاب البات وصار نصف كل واحد مدبرا أيضا ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه الربع بالعتق البات والنصف بالتدبير ويسعى كل واحد في ربه وان لم يكن له مال آخر كان الثلث بينهما انصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثه ثلثا الرقبة بينهما مال الكل واحد الثلث فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وأقله اثنا عشر جعلنا كل عبد اثني عشر عتق من مبارك نصفه ستة بالإيجاب البات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبرزخ من

بالوقت * وألفاظ التوقيت مادام ومادمت ومالم والى وحتى وقبل * رجل قال ان فعلت كذا مادمت بخارا فامر أنه طالق **شكل** فخرج من بخارا ثم عاد وفعّل ذلك لا يبحث في يمينه لان يمينه كانت مؤقتة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية وكذا لو قال ان تزوجت امرأه مادمت بالكوفة فهي طالق ففارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين * ولو حلف لا يشرب النبيذ مادام بخارا ففارق بخارا ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان فارق بخارا بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا يبحث الا أن ينوى

لا يشرب مادام بخارا وطلناه فان نوى ذلك ثم فارق بخارا ثم عاد وشرب حنثا لبقائه وطنه بها * رجل قال لا بويه ان تزوجت امرأة مادامت
حيين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتهم ساطقت فان تزوج أخرى في حياتهم مالا تطلق لان كلمة ان لا توجب التكرار * ولو قال كل امرأة
أتزوج مادمتا حين أو قال بالفارسية هرزني كه نجوا هم تان نشان زنده اند تطلق كل امرأة تزوجها في حياتهم مالا ان كلمة كل توجب تعميم النساء
* وان مات أحد ابويه فتزوج مرة تكلم وافيه * وعن محمد رحمه الله تعالى أنها لا تطلق وتسقط البين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لان شرط الحنث التزوج في حياتهم ما لم يوجد ولو قال لامرأته والله لا أكلك ٣٣ مادام أبوها حين فكلمها به فلما
مات أحدهما لا يحنث لما قلنا

كل واحد الربع بالايجاب البات ثلاثة والثالث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبلغت سهام
الوصايا ثمانية وسهام السعاية ستة عشر فاستقام التفرج فاجع بين سالم وزينغ فقال اخترت ان يكون
أحد كما عدا ثم جع بين زينغ ومبارك فقال اخترت ان يكون أحد كما عدا ومات بطل اختياره الاول فكان
العتق دائرا بين سالم وأحد كما عدا فاصاب سالم النصف والنصف الآخر بينهما كما كذا في شرح الزيارات للعلاني
* وان قال لأربعة أحدكم حر ثم قال سالم وزينغ أحد كما عدا ثم قال لزينغ وفرقد أحد كما عدا ثم قال
لفرقد ومبارك أحد كما عدا ومات قبل البيان فالاختيار الاخير ناسخ لما قبله وخرج من فرقده ومبارك
أحد هما من البين ودار العتق بين سالم وزينغ وأحد الآخرين فعتق ثلث سالم وثلث زينغ وسدس فرقده
وسدس مبارك وصار كل عبد ستة ولو قال في صحته لامرأته وعنده أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول
بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد وسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في الكافي * ولو قال لسالم وزينغ أحد كما حر أو سالم حر يقال له وقع فان اختار بالايجاب الاول
يؤمر بالبيان ثانيا فان مات قبل البيان عتق ثلاثة ارباع سالم وزينغ وان مات قبل البيان ولا مال
له غيرهما ضرب بالجمعة ما في الثلث وحق أحدهما ما في ثلاثة ارباع وحق الآخر في الربع فاجعل كل ربع
سهم ما فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في سهم فيصير أربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثناعشر
كل رتبة ستة فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن زينغ سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع
الكبير للعصري * وان أضاف صبغة الاعناق الى أحدهما بعينه ثم نسبته فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل
البيان * (والاحكام المتعلقة به ضربان) * ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته * أما
الاول فنقول اذا عتق احدى جاريته بعينها ثم نسبها أو عتق احدى جواريه العشر بعينها ثم نسب العتقة
فانه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالفرج والحيلة في أن يساح له وطئهن أن
يعقد عليهن عقد النكاح ففصل له الحرة منهن بالنكاح والرقبة بملك الميمن ولو خاصم العبدان المولى الى
القاضي وطلب منه البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حبسه ليلين كذا ذكر الكرخي * ولو ادعى كل
واحد منهما أنه هو الحر ولا يئنه له وبجد المولى وطلب اعينه استخلفه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل
ما أعتقه ثم ان نكل اهما سعتقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان * وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن
المولى لا يجبر على البيان في الجملة الطارئة اذ لم يذكر في البيان في هذه الجملة نوعان نص ودلالة أو ضرورة
أما النص فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا هذا الذي كنت أعتقه ونسبت وأما الدلالة أو الضرورة
فهو أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان فتحو أن يتصرف في أحدهما منصرفا لا يحمله بدون الملك من البيع
والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جارتين
وان كن عسرا فوطئ احدى اهما نعتت الموطوءة للرق وتعتت الباقيات لتكون المعتقة فيهن دلالة أو ضرورة
فتعين بالبيان نصا أو دلالة وكذا لو وطئ النسيبة والثالثة الى التاسعة فتعين الباقي وهي العاشرة للعتق
والاحسن أن لا يطأ واحدة منهن فلأنه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو مات واحدة منهن قبل البيان فلا حسن
أن لا يطأ الباقيات قبل البيان فلأنه وطئ قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فمات واحدة منهما مالا تعين
الباقية للعتق وتوقف تعيينها للعتق على البيان نصا أو دلالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى أحداهما فمات

لا أكلك مادمت في هذه الدار فاليمين على الكلام مادام ساكنا فيها ولا يطل الميمن الا بات قال يطل به السكنى لان معنى قوله مادمت في هذه
الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من قصب أو وتدي يكون ساكنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه لا يكون ساكنا
بذلك والغصوى على قولهما والمسئلة تأتي بعد هذا في موضعها ان شاء الله تعالى هذا اذا كان فلان عن ينسب اليه الدار بالسكنى وان لم يكن
بان كان فلان في عيال غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت امرأة تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت أقسنتها في تلك

الدار لا يبقى ساكنه وهذا اذا كان اليمين بالعربية * وان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم أن لا يعود لا يبقى ساكناً بالامتنع على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخالف ما يبقى لا يحسن لان شرط الحنث الا كل حال بقاء الكل في ملك فلان ولم يوجد * رجل حلف أن لا ينالم على القراش مادام في الغربية فتزوج امرأة في بلد ونالم على القراش قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان ٣٤ تزوج على عزم أن يطلقها أو يذهب بها فهو في الغربية وان لم يكن من عزمه ذلك فليس

الآخر للعتق دلالة أو ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق * عشرة نفر اكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جارية ولا يعرف العين فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته وأن يتصرف فيها تصرف الملاك ولو دخل الكل في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحدة منهم ثم جعلها وأما الثاني فهو أن المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهم ما نصفه مجانباً بغير شئ ونصفه بالقيمة ويسمى كل واحد منهم ما نصف قيمته للورثة لما ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في البدائع * رجل أعتق العبد الذي هو قديم العتقة تكلموا فيه والمختار أن تكون محبته سنة كذا في التبيين والمزني باب التدبير * ولو قال أنت حرة أو حملت فلت المولى بعد الولادة فالولد حر وعنت نصف الام كذا في خزانة المفتين * رجل قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية ولم يدريهم ما أول مع تصادقهما عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عبد وان ادعت الام أن الغلام أول والبنت صغيرة فأنكر المولى ذلك وقال البنت هي الأولى فالقول للمولى مع عيینه ويحلف على علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما إلا أن تقيم الام البينة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام أولاً وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصديق بأولية الغلام نعتق الام والبنت ويرق الغلام وان وجد التصديق بأولية البنت لم يعتق أحد وان ادعت الام وأولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شئ وان نكل عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي كبيرة وأولية الغلام دون الام نعتق البنت دون الام هكذا في الكافي * ولو قال لها ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فهو حر ولو كانت جارية فأنت حرة فولدت غلامين وجاريتين فان علم أن الغلام أول ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وان علم ان الجارية أول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الام احرار وان لم يعلم أيهم أول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من الغلامين ويسمى في ربع قيمته ويعتق من كل واحد من الجاريتين ربعها ويسمى كل واحد في ثلاثة أرباع القيمة وان تصادق الام والمولى على أن هذا الغلام أول عتق ما تصادق عليه والباقيون أرقاء وان اختلفا فيه فالقول قول المولى مع عيینه وانما يستحلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولاً * واذا قال لها ان كان غلاماً فأنت حرة فان كان جارية فهي حرة فكان حملها غلاماً ما جارية لم يعتق أحد وكذلك قوله ان كان ما في بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك عتق الجارية والغلام واذا قال ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدتهم جميعاً عتقوا فان علم أن الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أولاً عتقت الجارية والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم أيهما أول واتفقا على أنها لا يعلم ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسمى في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع عيینه على علمه هذا اذا ولدت غلاماً وجارية فأما اذا ولدت غلامين وجاريتين والمسئلة بمجالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين عتقت الام وعتقت

بغريب * رجل حلف أن لا يعمل عملاً ما لم يأت فلان فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاة أو طهارة أو كل أو نحو ذلك * رجل قال ان انا كنت من نخبز الذي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فأكل من خبر والده شيئاً قبل أن يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلق لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل امرأة يتزوج فانما كل يصير قائلاً كل امرأة أتزوجها فهي طالق يدخل في اليمين فاطمة وغيرها * ولو قال كل جارية اشتريها ما لم أشتري فلانة سمى جارية فهي حرة ثم غابت المحالوف عليها أو ماتت فاشتري جارية أخرى في الغيبة تعتق لوجود الشرط حال بقاء اليمين * وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما فوات المحالوف عليه يطل اليمين * مديون قال له احب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنث في عيینه

لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية اذا لم تكن غاية اخراج * ولو قال لا قضين دينك الى الجارية خمسة أيام لا يحسن ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام * وكذا لو حلف أن لا يكلم فلان الى عشرة أيام كان اليوم العاشر خلافاً لليمين وكذا لو قال لغيره لا جئنيك الى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر * وكذا لو قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة

ة عندنا رقم

(٤ - فتاوى ثانی) الوقوع ونوع الثلج في بلد آخر فتكلم الحالف يحث لان مراد الناس من
فيه الحالف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه الثلج يتأبد اليمين ولو حلف لا يكلم فلا تا الى الصيف أو الى الشتاء وأما الخمر
من بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب ينصرف اليمين الى ذلك وان لم يكن لهم حساب اختلف
قال محمد رحمه الله تعالى الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والشتاء ما يشتد فيه البرد على الدوام والربيع

وأقوع الثلج في البلد الذي
بأو الربيع ان كان الخالف
من في معرفة هذه الاوقات
تسخر فيه البرد على الدوام

والخريف ما يذكر فيه الحر على الدوام وقال بعضهم الصيف ما يكون على الاشجار ثمار وأوراق والخريف ما لا يبقى فيه الثمار ويبقى الاوراق والرياح ما يخرج فيه الاوراق ولا يخرج الثمار وهذا أقرب الاقوال الى الضبط والاحاطة وقيل يختلف باختلاف البلدان الا أنه يتقدم في بعض ويتأخر في بعض ولوحظ لا يدخل فلانا الى النوروز فهو على نبروز المسلمين لا على نبروز الجوس ولوحظ لا يفعل كذا الى قدوم الحاج أو الى الحصاد والدياس ولم ينوشه ما فهو على أول الحصاد

٣٦

في الجامع اذا قال الرجل لعبد ين له اذا جاء غدا فاحد كما حر ثم مات أحدهما اليوم أو اعتقه أو باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغد فعق الثاني فان قال المولى قبل مجي الغدا اختبرت أن يقع العتق اذا جاء غدا على هذا العبد بعينه كان باطلا وفي الجامع أيضا اذا قال الرجل لعبد ين له اذا جاء غدا فاحد كما حر ثم باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجي الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان البيه ولو باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجي الغد ثم جاء الغد عتق الثاني ولم يشتره حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجي الغد ولا يبطل البيه بالبيع ولو باع نصف أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان اليه كذا في المحيط رجل له أربعة أعبدة أسودان وأبيضان فقال هذان الابيضان حران أو هذان الاسودان وكذا لو أضافه الى الوقت بان قال هذان الابيضان حران أو هذان الاسودان اذا جاء غدا فاحد لا يبطل البيه أو باعه ثم جاء غدا عتق الاسودان ولا خيار له ولو مات أحد الابيضين وأحد الاسودين ثبت له الخيار ولو لمات الابيضان عتق الاسودان كذا في شرح الجامع الكبير للعصري ولوقال هذا حر وهذا عتق ولو قال هذا حر وهذا عتق الثاني ولو قال هذا حر هذا ان دخل الدار عتق الأول في الخلال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية ولوقال أحد كما حر اذا جاء غدا فاحد كما حر فاحد عتق ولو مات أحدهما أو باعه ثم جاء غدا عتق الباقي وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزنة المفتين ولو جمع بين عبدتين وحر فقال ائتان منك حران يصرف أحدهما الى الحر والاخر الى العبد فعق أحد العبدتين لا غير كأنه يقول أحد العبدتين حر فيؤم بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي

الباب الرابع في الحلف بالعتق

رجل قال اذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عبد فبقي على ما كان حتى دخل عتق سواء دخله بالآخرة أو لم يقل يومئذ لا يعتق الذي ما كان بعد البيه كذا في الكافي ولوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل البيه ولو لم يدخل حتى اشتراه ثانيا فدخل الدار عتق لان البيه لا يبطل بزوال الملك كذا في البدائع روى خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار فبعدي حر وله عبيد قد دخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخله عتق بوقوعه على أيهم شاء واحد بعد واحد كذا في المحيط ولوقال لامته ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحق بدار الحرب فسييت وملكتها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في البناء عتق قال لعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فأنكر المولى فالقول قول المولى واذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية ولوقال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الاخرى عتق عندنا ولوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حران فبعت فلانا بعتر قيام الملك عند دخول الدار كذا في البدائع قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أول عبد يدخل علي فهو حر فدخل عليه عبد ميت ثم عتق اخي ولم يذكر فيه خلافا منهم من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحلف بعتق ما في البطن وان أدخل عليه عبدان حيان جميعا لم يعتق واحدا منهما فان أدخل بعدهما عبد آخر لم يعتق

والدياس وعلى أول حاج يقدم اذا وجد ينتهي به اليه لان البيه ينتهي بأول جزء من الغاية ولو حلف ليعتق دين فلان اذا صلى الاولى ولم ينوشه يأوله وقت الظهر الى آخره لان صلاة الاولى صلاة الظهر فصارت كأنه قال اذا صلى الظهر ولو قال ذلك كان له وقت الظهر الى آخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الحالف عاميا لا يعصرف اختلاف العلماء فيه فيمنه ينصرف الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد البيه لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان وان كان الحالف فقيها فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت عينه في النصف من رمضان لا يفعله شرط الحنث مالم يمض كل رمضان من السنة الثانية لان عنده ليلة القدر تتقدم وتتأخر فعسى يكون ليلة القدر في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية تكون في النصف الاخر من رمضان فلا ينتهي البيه

يقين حتى يمضي كل رمضان من السنة الثانية وهو المختار لاقتوى رجل قال لغيره لا أخرج من البلد حتى أريك نفسي كذا فأراه نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحنث الحالف وكذا لو أراه من فوق حائط وقال أنا فلان لا يحنث وان كان لا يصل اليه فلان لانه قد أراه رجل قال لأمراه ان وضعت جنبك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها في تلك الليلة ونامت جالسة ولم تضع جنبها لا يحنث الحالف لانهم لم تضع جنبها رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا فانام جالسا من غير قصد لا يحنث لان هذا مما لا يمكن

الاحترار عنه فيكون مستثنى عن اليمين * رجل قال لا آثر ان مت فلم أضرب بك فكل مملوك لي فهو حر فبات الخائف ولم يضرب لم يعق ماله
لانه حنث بعد الموت * رجل حلف لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان قد خلاها مع الميخت الحالف وكذا الوحلف لا يشترى أمة حتى
يشترى عبدا فاشترى عبدا أو أمة في عقد واحد لا يحنث * وكذا لو قال لأهلك حتى تكلمني فوقع كلامهما ما * وكذا الوحلف لا يصلي حتى
يصلي فلان فافتتح في الصلاة معه ما ورعها وسجد الميخت في قول أبي يوسف ٢٧ رحمه الله تعالى وكذلك جميع الاعمال

وقال محمد رحمه الله تعالى
يحنث في جميع ذلك * ولو
قال ان كنت الان تكلمني
فكذلك ولو قال ان ابتدأتك
بكلام فعبدني خرافة تقيا
وسلم كل واحد منهما على
صاحبه معا لا يحنث
عندهما * وكذا لو قال ان
كلمتك قبل ان تكلمني فوقع
كلامهما معا لا يحنث في
قولهما * رجل قال ان
خرجت من هذه الدار حتى
أكلم الذي هو فيها فامرأته
طالق وليس في الدار رجل
فخرج لا يحنث في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * رجل
قال لا آثر وان الله لأعطينك
مالك حتى يقضى علي قاض
فوكل وكيسلا فخاصمه الى
القاضي ف قضى علي وكيل
الحالف فهو قضاء على
الحالف ولا يحنث بعد ذلك
* رجل قال لغريمه والله
لا أفارقك حتى أستوفي منك
حق ثم انه اشترى من مدونه
عبدا بذلك الدين قبل أن
يفارقه ولم يقبض دينه حتى
فارقه قال محمد رحمه الله
تعالى علي قول من لا يجعله
حائنا اذا وهب الدين منه
قبل المفارقة وقبل المدون
ثم فارقه لا يحنث وهو قول

كذا في المبسوط * ولو قال لعبيده أنت حر ان دخلت الدار لابل فلان لعبد له الثاني لا بعد دخول
الدار كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى * ولو
قال كل امرأته التي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت امرأتان طلقا ولا يعتق الا
عبد واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأتى الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت
امرأتان أو واحدة من تين طلقا وعق عبدان * رجل له جوار ولهن أولاد وله عبيد فقال كل جارية لي
تدخل هذه الدار فهي حرة وابنها وعبد من عبيدي حر فدخلن عتقن وأولادهن وعبيدهن واحد ثم لا يعتق لكل
جارية الا ولد واحد ولو كان العبيد أزواجا لأماء فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها
وولدها فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي وزوجها وولدها
وعبد من عبيدي حر فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن وعق بعد كل جارية عبد * وفي شرح الكرخي
لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلانا أو كملت مع فلان فعبد من عبيدي حر فدخل الدار دخلات
وكلم مرة لا يعتق الا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة أو
مرتين * وان قال لعبيده أنت حر ان دخلت هذه الدار أو هذه الدار فامرأته فدخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه
الدار لم يعتق حتى يدخلهما جميعا وان قال أنت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار
كذا في الحاوي القدسي * ولو قال كل مملوك اشترته اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشترى بعد الدخول
كذا في الايضاح * رجل قال ان دخلت هذه الدار فعبدني حر وان كلمت فلانا فامرأتى طالق فان دخل الدار
أو لا عتق عبده ولم ينظر كلام فلان وان كلم فلانا أو لا طلق امرأته ولم ينظر الدخول فاذا نزل أحدهما
بطل الآخر ولو وجد الشرطان معانزل أحدهما والتعيين اليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * رجل
له جارتان فقال ان دخلت واحدة منكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي
بقيت عنده لم تعتق وان دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية * رجل قال ان دخلت الدار
فامرأته طالق وعبيده حر ان كلمت فلانا فامرأته طالق وعبيده حر ان كلمت فلانا فامرأته طالق وعبيده حر ان كلمت فلانا فامرأته طالق وعبيده حر
فالا ستثناء عليهما وكذا اذا علق بمشقة فلان ينصرف الى اليمينين أيضا فان قال فلان لا أشاء بطلت اليمينان
وكذا ان لم يشأ أحدهما وان شاء في المجلس صح اليمينان فبعد ذلك ان دخل الدار طلق المرأة وان كلم عتق
العبد * رجل قال ان دخلت الدار فامرأتى طالق وعبدني حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل ووقع
وكذا لو قدم الجزاء بان قال امرأته طالق وعبيده حر ان دخلت الدار أو وسط الشرط بأن قال امرأته طالق
ان دخلت الدار وعبيده حر ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشي الى بيت الله وعبيده حر ان
كلمت فلانا ولا يشاءه فالمشي والطلاق على الدخول والعناق على كلام فلان * ولو قال امرأته طالق ان دخلت
الدار وعبيده حر ان شاء الله كان يميننا واحدة والاستثناء عليهما وكذا لو قال ان شاء فلان * رجل قال ان دخلت
الدار ان كلمت فلانا أو اذا كلمت أو متى كلمت فلانا أو اذا قدم فلان فعبدني حر ولا يشاءه فليمن علي دخول
الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزاء على
الشرطين فقال لعبدني حر ان دخلت الدار ان كلمت فلانا لا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في
شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في اليمين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت * ولو نوى في قوله

أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه فارقه وليس عليه شيء فلهما ينبغي أن لا يحنث لان المدون حين باع العبد منه بدنه ملك ما في ذمته فلا يحنث
الحالف وعلى قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائنا هنا اذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه
حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث ولو باع المدون عبد الغنير بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان المولى استحقه ولم
يجز المبيع لا يحنث الحالف لان المدون ملك ما في ذمته بهذا البيع لان غنم المستحق لم يملكه فادفأ فلا يحنث الحالف * فلو باع المدون

عبد على انه بالخيار فيه وقبضه الخالف لو فارقه حنث * ولو كان الدين على امرأت خلف لا يفارقها حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء لما عليها من الدين * ولو باع المدينون بما عليه عبدا أو أمة فإذا هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد أو كان المدبر أو أم الولد لغير المدينين لو فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الخالف * ولو وهب الطالب الألف من الغريم فقبضها منه أو حال الطالب وجلا له عليه مال جماله على مدينه ٣٨ أو حال المطلوب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلوب الأول لا يحنث الخالف في هذا كله * مدينون

ان دخلت الدار ان كلفت فلا نأفنت حر ان يكون الدخول مقدما ويكون هو شرط الانعقاد والكلام مؤخر
صحته نيته وكذا في صورة تقديم الجزاء ان نوى ان يكون الكلام آخر اصبحت نيته الا اذا كان فيما نوى نفع
له بان يكون فيه تخفيف له فقد نيته قضاء للثمة * واذا قال في دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت
هذه الدار الاخرى فأنت حر يكون شرط الحنث دخول الاخرى أو لا فلو دخل الاولى قبل الاخرى لم يحنث
ولو دخلها بعد دخول الاخرى حنث ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار
ودخلها مرة حنث سواء كان الجزاء مقدما ومؤخر كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للعصيري * وأما
اذا وسط الجزاء بان قال ان دخلت الدار فعبدي حر ان كلف فلا نأفنت ان كلف فلا نأفنت عبدي حر اذا
قدم فلان فاليمين على أن يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري
* ولو قال كل مملوك لي ذكرك فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكرا لم يعق وان ولدته لاقول من ستة أشهر من
وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * رجل قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر
الأوسط هم فاشترى عبدا عتق ساعة ملكه فان اشترى آخر لا يعق فان لم يشتر حتى مات عتق فان اشترى
ثالثا لا يعق واحدهنهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * فاذا ملك عبدا ربا يعق العبد الثاني
وكذا يعق الرابع حين يملك ثامنا وهم جاعل في هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * والحاصل
انه اذا اشترى من العبيد عددا هوز زوج فكل من وقع في النصف الاول يعق في الحال لانه لا يتصور أن
يصير أوسط وكل من وقع في النصف الثاني حكمهم موقوف حتى لو اشترى ستة أعبدا بعد واحد عتق
الثلاثة الاول وحكم الباقين موقوف فان اشترى آخر لا يعق الرابع لان ما تأخر منه مثل ما تقدم فيكون
مستثنى فان مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وتر عتقوا الا الاوسط ولم يذكروا أنهم يعقون
من وقت الشراء وقبيل الموت وكان الفقيه أبو جعفر يذكر عن الشيخ أبي بكر بن أبي سعيد رحمه الله تعالى
أن علي قياسي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعق قبيل الموت بلا فصل وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يعق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح أن هناك يعق مقصورا عندهم لان شرط خروجه من
الاستثناء اتفاقه صفة الوساطة وانما يعدم ذلك بشراء ما بعده فيقتصر الحكم عليه ولو ملك عبدا ثم اشترى
عبدا من معانقوا ولو قال كل عبدا اشتريه فهو حر الا أولهم فاشترى عبدا لا يعق وما سواه يعق كيف اشترى
ولو اشترى أولا عبدين معا عتقوا ولو قال الا آخرهم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدا آخر لا يعق ولو اشترى
آخر عتق الثاني على هذا القياس ولو اشترى عبدا ثم عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو
قال كل مملوك أملكه فهو حر وله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعق من يملكه بعد اليمين الا
اذا عني فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان * ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعق ما استفا من ساعته فان
عني به الساعة الزمانية التي ذكرها النجيمون يصدق في ادخال ما يستفاد بعد الكلام ولا يصدق في صرف
العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حر فكل مملوك
جاءه رأس الشهر وهو يملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هو على ما يستفاد في تلك الليلة ونومها كذا في المحيط * ولو قال كل مملوك أملكه غدافه و

قال رب الدين والله لا قضين
مالك اليوم فأعطاه ولم يقبل
ان وضعه بحيث لو أراد أن
يأخذ منه تناله بيده لا يحنث
* والمقصوب عنه اذا حلف
أن لا يقبض المقصوب من
الغاصب فحامي الغاصب
وقال سلمته اليك فقال
المقصوب منة لا قبل
لا يحنث ويبرأ الغاصب من
ضمان الرد كما لو حلف
الرجل أن لا يؤذي زكاته
في رعي عاشر فأخذ العاشر
زكاته ماله لا يحنث الخالف
وتسقط الزكاة * مدينون قال
رب الدين ان لم أقضك مالك
غداف عبدي حر فغاب رب
الدين قالوا يدفع الدين الى
القاضي فإذا دفع لا يحنث
ويبرأ عن الدين لان القاضي
نصب ناظر المسلمين فيقبله
القاضي نظرا للخالف
وذكرنا طي رحمه الله
تعالى أن القاضي ينصب
وكيله عن الغائب ويدفع
المال الى الوكيل * وقال
بعضهم اذا غاب الطالب
لا يحنث الخالف وان لم يدفع
الى القاضي ولا الى الوكيل
وفي بعض الروايات يحنث
الخالف والدفع الى القاضي
ايس بشئ وانتهت احوال
فان كان في موضع لم يكن

هناك قاض حنث الخالف * رجل حلف أن لا يأخذ ماله من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله بقبضه فقبض الوكيل بعد
اليمين ذكر في المستقي أنه لا يحنث في عينه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يحنث في عينه كالأوكل وكذا بالسكاح ثم حلف أن لا يتزوج
فتزوج الوكيل حنث الخالف ولو لم يقبضه وكيله ولكن أحال رب الدين عليه رجلا له على الخيل دين قبل اليمين فأخذ الخيل له من الغريم
لا يحنث الخالف ولو أخذ الخالف من مدينه رهن بالدين فهلك الرهن في يده لا يحنث * رجل حلف أن يرخص فلان ماله عليه شهر فاسكت

عن التقاضي حتى مضى شهر لا يحنت وهو كالو حلف الشفيع أن لا يسلم الشفعة فلم يحاصم حتى بطلت شفعته لا يحنت * وكذا الواجدة
كل شهر ثم حلف أن لا يؤجر هذه الدار فتركهها عند المستأجر شهر ولا يحنت وإن كان يتقاضى أجر كل شهر بأجرة ماضى وإن ساله أجر شهر لم
يسكنه المستأجر فأعطاه المستأجر حنت لأنه إذا طالب الأجر وأعطاه يصير أجره * وكذا لو أخذ الرجل ثوباً أمر أنه وذهب به إلى الصباغ وأمره
أن يصبغ فأنه أمر أنه في ذلك فقال الرجل إن صبغته فأنت طالق ثم صبغه ٣٩ الصباغ لا يحنت لأنه لم يأمر الصباغ بعد

العين بأن يصبغ * رجل
حلف أن لا يقبض دينه من
غريمه اليوم فقبض من
وكيله حنت وإن قبض من
متبرع لا يحنت وكذا لو
قبض من وكيله حنت إذا
كانت الكفالة بأمره وكذا
لو أحاله الغريم على رجل
فأخذ الطالب من المحتال
عليه حنت * وكذا لو أحال
الطالب بعد العين رجلاً
ليس له على المحيل دين
فقبض المحتال له حنت
الحالف لأن المحتال له وكيل
ولو اشترى الطالب من
الغريم شيئاً في يومه وقبض
المبيع اليوم حنت وإن
قبض المبيع غدا لا يحنت
ولو حط الطالب بعض حقه
وقبض البعض اليوم لا يحنت
لأنه لم يقبض جميع ما عليه
في اليوم ولو اشترى شيئاً
منه بعد العين في يومه شراء
فاسد أو قبضه فإن كانت
قيمه مثل الدين أو أكثر
حنت * وإن كانت قيمته أقل
من الدين لا يحنت لأنه لم
يقبض جميع حقه وكلمة
ما للتميم * وإن استهلك شيئاً
من ماله اليوم فإن كان
المستهلك شيئاً مثلياً لا يحنت
الحالف لأنه يجب عليه مثله

حرم يوماً قال محمد رحمه الله تعالى يعتق من كان في ملكه للعالم ومن ما ملكه إلى الغد وغدا قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يعتق ما يستفيد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من ملكه يوم
الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه
للعالم ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر إذا جاء غدا فهو حر ما كان في ملكه للعالم في قولهم
ولو قال كل مملوك أملكه إلى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل
فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا إذا قال إلى سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل ما يستفيد في
تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من يبق في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما
بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل مملوك أملكه حر بعد غدا وقال كل مملوك لي فهو
حر بعد غدا وله مملوك فملك آخر ثم جاء بعد غدا عتق من كان في ملكه منذ حلف لأم من ملكه بعد الحلف كذا
في الكافي * ولو قال كل مملوك أملكه أقال كل مملوك لي فهو حر بعد موتي وله مملوك فاشترى آخر فالذي كان
عنده وقت العين مدبر والآخر ليس بمدبر فإن مات عتق من الثلث كذا في الهداية * هذا إذا لم يكن له نية
وأما إذا نوى في تناول الكل لأنه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين * رجل قال كل عبد اشتريته
فهو حر إلى سنة فاشترى عبد لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيان * وإن
قال لعبد أنت حر اليوم أو غدا لا يعتق ما لم ينجي الغد إلا إذا نوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله أنت حر
اليوم أو غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر غدا اليوم يعتق غدا كذا
في التارخانية * ولو قال أصبح غداً حراً أو أصبح غداً تشرب الماء حراً يعتق غدا وإن لم يشرب وكذا تقوم
حر أو تنقذ حر يعتق للعالم ولو قال أنت حر أمس وأعمالك اليوم عتق وكذا قوله أنت حر قبل أن تشتريك
عتق ولو قال لك ماضى يوم فأحد كحرقضى يومان عتقا كذا في العناية * ولو قال لعبد حر إن لم يكن
فلان دخل هذه الدار أمس وأمر أنه طالق إن كان دخل ولا يدرى أنه دخل أم لا وقع العتق والطلاق لأنه في
العين الأولى أقرب دخوله الدار أو كدما العين فيكون إقراراً منه بالطلاق في الثانية أنكر الدخول وأكده
بها فيكون إقراراً بالعتق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب العين تنقض صاحبها * ولو قال لعبد
أنت حر قبل موت فلان وفلان بشهر فأت أحدهما التمام شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط
* رجل قال لعبد أنت حر قبل الفطر والأضحى شهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضيان *
في الجامع إذا قال العبد المأذون أو المكاتب كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فلك مملوك كالعبد ما عتق
لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف إذا قال كل مملوك أشتريته فهو حر
فاشترى مملوك كالعبد ما عتق وأجمعوا على أنه إذا قال إذا عتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو قال إذا عتقت فكل
مملوك أشتريته فهو حر فلك مملوك كالعبد العتق يعتق وأجمعوا على أنه إذا قال كل مملوك
لي فهو حر أو قال كل مملوك أملكه فهو حر فلك مملوك كالعبد العتق لا يعتق كذا في المحيط * وإذا قال الحر في كل
مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فخرج البينا وأسلم واشترى عبد لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يعتق ولو قال أن أسلت فكل مملوك أملكه فهو حر ثم أسلم واشترى مملوك كاعتق بالاجماع كذا في شرح
الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في ملك العبد والمكاتب * ولو قال رجل لحر إذا ملكتك فأنت حر

لا قيمته فلا يصير قصاصاً بدينه وإن لم يكن مثلاً فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لأنه صار قابضاً بطريق المقاصة لكن بشرط أن
يقبض أولاً ثم يستملكه فإن استملكه ولم يقبضه بأن أحرقه أو ما أشبه ذلك لا يحنت الحالف لأن شرط الحنت القبض فإذا غصب أولاً وجد
القبض الموجب للضمن فيصير قابضاً بدينه بذلك أما إذا استملكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضاً بدينه كرجلين لهما على
رجل دين مشترك فغصب أحدهما من المديون ثوباً واستملكه كان لشره أن يرجع عليه بحصته من الدين * وإن أحرقه من غير غصب

لا يرجع عليه شريكه بشئ * رجل له على رجل ثمن مبيع فقال ان أخذت ثمن ذلك الشئ فأمر أنه طالق فأخذ مكان ذلك حنطه وقع الطلاق لانه أخذ عوض الثمن وأخذ العوض كالأخذ الموعود ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه أن يرجع عليه بمصته * مديون حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع من مئاه ما كان القاضي يبيع عليه اذ ارفع الامر الى القاضي * رجل حلف أن لا يفارق شريكه فقارقه شريكه لا يحنث * رجل حلف ٣٠ أن لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله عليه فقهده بحيث يراه ويحفظه فهو غير مفارق

فارتدت ولحقت ثم سببت فاشترها لا تعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال اذا ارتدتت وسببت فاشترتها بثلث فانت حرة فكان ذلك تعتق اجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت حران شئت تعلق بعشيتي في المجلس وان قال ان شاء فلان تعلق بعشيتي في المجلس ان كان حاضرا وبجلس عليه ان كان غائبا كذا في النبايع * ولو قال أنت حران لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق لكنه لا يقول لا اشاء لان له أن يشاء في المجلس بل يطلان المجلس باعراضه واشغاله بشئ آخر كذا في البدائع * ولو علق بعشيتي نفسه فقال أنت حران شئت فان لم يشأ في عمره لا يعتق ولا يقتصر على المجلس ولو قال أن لم أشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لا اشاء لا يقع أيضا لان له أن يشاء بعد ذلك حتى يموت كذا في السراج الوهاج * فاذا مات تحقق العدم فاعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث المال كذا في البدائع * ولو قال لامة من امائك أنت حرة وفلان ان شئت فقلت قد شئت عتق نفسي لا تعتق قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا قال الرجل لغريم من شئت عتقه من عبيدي فأعتقه فشاء المخاطب عتقهم جميعا مع اعتقوا جميعا والا واحد منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا هكذا كرام المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فاعةتقهم المأمور جميعا مع اعتقوا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رحمه الله تعالى لان المعلق بعشيتي المأمور الاعتاق دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعا عتقوا وعندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق الكل الا واحدا منهم وأجمعوا على انه لو قال من شئت عتقه من عبيدي فأعتقه فأعتقهم جميعا عتقوا جميعا ولو قال لا متين له أنما حران ان شئت فاشاءت احداهما فهو باطل ولو قال لهما أيتكما شئت العتق فهي حرة فشاءت جميعا عتقوا ولو شاءت احداهما جعلت عتق عبيدي اليك فليس له أن ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك اذا قال أعتق أي عبيدي هذين شئت قال وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في صحة أو مرض اذا مت فاعتق عبيدي هذا ان شئت أو قال اذا مت فأمر عبيدي هذا في العتق بيدك أو قال جعلت عتق عبيدي هذا بيدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي ان شئت كان حرا بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئا لم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعقته الورثة أو الوصي أو القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جاز نهيه كذا في الذخيرة * ولو قال اذا جاء غد فانت حران شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيخان * فان شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال أنت حران شئت غدا فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع * في الاصل اذا قال لعبيده أنت حر متى ما شئت أو اذا شئت أو كلما شئت فقال العبد لا اشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له أنت حر كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

وكذا لو حال بينهما ماستر أو أسطوانة من أساطين المسجد لا يكون مفارقا وكذا لو قعد أحدهما داخل المسجد والآخر خارج المسجد الباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان لو أرى عنه بجائط المسجد والآخر خارج المسجد فقد فارقه وكذا لو كان بينهما باب مغلق الآن يكون المفتاح بيد الحالف اذا أدخله يتناول غلق عليه وقعد على الباب فهو ذالم يفارقه * وان كان المحبوس هو الحالف والمحبوف عليه هو الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح فقد حنث الحالف اذا كان الحالف هو الذي يفارقه * مديون قال لرب الدين ان لم أدفع اليك حقتك قبل الجمعة فعدى حر فحلت الذي له الدين قبل الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع الى ورثته أو وصيه بر وان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث * رجل لزم مديونه خلف المزمع ليا تبينه غدا في فاتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله خلف ليا تبينه غدا فتحول الطالب الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحول اليه * فلو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزمه حتى يعطي حقه فغضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعد ما مضى اليوم حنث ولو قال والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوى أن لا يترك لزمه غضى اليوم ثم فارقه لا يحنث ولو قال لغريمه والله لا أفارقك

الباب

فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله خلف ليا تبينه غدا فتحول الطالب الى منزل

آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبرح حتى يأتي منزله الذي تحول اليه * فلو قال لغريمه والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزمه حتى يعطي حقه فغضى اليوم ولم يفارقه ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعد ما مضى اليوم حنث ولو قال والله لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو نوى أن لا يترك لزمه غضى اليوم ثم فارقه لا يحنث ولو قال لغريمه والله لا أفارقك

حتى أخذ مالي عليك ففر منه الغريم لا يحنث * ولو كان قال لا تفارقني حنث ولو قال والله لا أخدم مالي عليك الاضربة وله عليه عشرة دراهم
 فجعل يزن درهما درهما ويعطيه بعد أن يكون في وزنها لا يحنث * وان أخذني في عمل آخر في ذلك المجلس فهو حانث ولو قال ان قبضت مالي
 على فلان شيأ دون شي فهو في المساكين يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فهو بهال رجل فأقبض الدراهم الباقية فانه لما قبض التسعة
 حنث ووجب عليه التصديق بها فاذا اوهبها بضمن مثلها ويلزمه التصديق بالدراهم ٣١ الباقية أيضا اذا قبض * ولو قال والله

لا أرا لا يخرج من هذه الدار
 فطلب اليه فقال قد تركت
 ثم أبى أن يخرج فانه يحنث
 اذا قال تركت ولو قال
 لغريمه ان لم أأزملك حتى
 تقضى حق فامرأته طالق
 فامتنع عن الملازمة قبل
 قضاء الدين حنث * وكذا
 لو قال ان لم أضربك حتى
 يدخل الليل أو يسفح لي
 فلان أو حتى تسكني أو حتى
 تصبح فامتنع عن الضرب
 قبل ذلك كان حانثا * وكذا
 لو قال حتى تبول أو حتى تنفوط
 أو حتى تستغيث ولو قال
 ان لم أضربك بالسياط حتى
 توت أولم يقل بالسياط فهو
 على المبالغة في الضرب
 ولو قال ان لم أضربك بالسيف
 ضربة حتى توت أو حتى
 أقتلك فهو على القتل ولو
 قال ان لم أخبر فلانا بما
 صنعت حتى يضر بك
 فامرأته طالق فأخبره برقي
 عينه وان لم يضر به وكذا لو
 قال ان لم أضربك حتى
 تضربني أو ان لم أتك حتى
 تغدبني أو ان لم تاتني حتى
 أغدبك * اذا ذكر فعلين
 كلاهما من واحد أو لولا
 لا يمتد يتعلق البر بوجودهما
 جميعا * ولو قال ان لم أتك اليوم

باب الخامس في العتق على جعل

حر ربه على مال فقبل عتق مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو بألف درهم أو على أن تعطيني ألفا
 أو على أن تؤدى إلى ألفا أو على أن تحيطني بألف أو على أن لي عليك ألفا أو على أن تؤدىها إلى أو قال بعث
 نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به
 وكما تصح به الكفالة جاز أن يستبدل به ما شايد يبدل ولا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فان كان حاضرا
 اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل * فلو قال لعبدك أنت حر بألف
 فقال قبلت في النصف فانه لا يجوز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز ويعتق كله بجميع المال
 كذا في البحر الرائق * وولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع * ويلزمه الوصف في تسمية الحيوان والنوب بعد بيان
 جنسهما من الفرس والحمير والنوب الهروي فلو أتاها بالقيمة أجبر المولى على القبول كافي المشهور * ولو
 لم يسم الجنس بأن قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى إليه العبد العرض
 فاستحق ان كان بغير عينه في العقد فعلى العبد مثله وان كان معينا بأن قال أعتقتك على هذا العبد أو النوب
 أو بعثت نفسك بهما لخرارية فقبل وعتق وسله فاستحق رجوع عبيد العبد بقيمة نفسه عند أي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بأن قال المولى أعتقتك على عبد وقال العبد
 على كرحضة أو على ألف وقال العبد على مائة فالقول للعبد مع عبده وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له
 والبينة بينه المولى كذا في فتح القدير * ولو قال المولى أعتقتك أمس بألف درهم فلم تقبل فقال العبد قبلت
 فالقول قول المولى مع عبده كذا في البدائع * ولو قال للمولاه أعتقتني على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء
 ولو قال أعتقتني بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمس مائة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى * عبد بين رجلين
 قال أحدهما أنت حر بألف فقبل عتق نصفه بخمس مائة الا اذا أجاز لا آخر فيجب ألف بينهما عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال أعتقت نصيبي بألف فقبل العبد لزمه ألف للعتق لا يشاركه الساكت
 ولو قال أحدهما اذا أدبت إلى ألفا فانت حر فأكسب وأدى عتق نصيبه وللآخر أن يشاركه فيه لانه لا كسب
 في حال تركه ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم لمشرطه ولو قال اذا أدبت إلى ألفا فنصبي حر يرجع المعتق
 على العبد بما أخذ منه الشريك كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبدك أنت حر على ألف درهم فقبل أن
 يقبل قال أنت حر بمائة دينار فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المالا ان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمائة
 أو قال قبلت على الاجهات ولو قال قبلت أحدهما المالاين الدراهم أو الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوي
 ولو قال لعبدك أنت حر أو أدلى ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية * واذا قال لعبدك أدلى ألف
 درهم وأنت حر ذكروه بالوفاة لا يعتق ما لم يؤد الا ان قال أدلى ألف درهم فانت حر ذكروه بالفاء فانه
 يعتق في الحال كذا في الذخيرة * ولو قال أدلى ألفا فانت حر يعتق للحال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع * ولو
 قال أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الا ان قال قبل أو لم يقبل عند أي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقالان قبل عتق ولزمه الا ان قال لم يقبل لم يعتق كذا في الينابيع * ولو قال لعبدك أعتق عني عبد أو أنت
 حر أو لم يقل عني أو قال اذا أعتقت عني عبدا فانت حر صرح فينصرف إلى الوسط وصار العبد مأذونا في التجارة
 فلو أعتق عبدا رديا أو مرفعا لا يجوز ان أعتق عبدا أو ساطعا عقابا لاسعابة ان قاله في صحته وان قاله في

حتى أتغدى عندك فأتاه ولم يتغدى عنده ثم تغدى عنده في يوم آخر من غير أن أتاه برقي عينه
 رجل قال لغريمه ان فعلت كذا فام أفعل كذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يفعل ما قال على اثر الفعل المحلوف عليه حنث في
 عينه ولو قال ان فعلت كذا فام أفعل كذا فهو على الأبد * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الفور أيضا * رجل قال لعبدك
 ان قتولم أضربك فشرط البر الضرب قبل القيلام ان قام قبل أن يضربه حنث ولو قال ان قت فان لم أضربك فقام ولم يضربه

لا يبحث حتى يموت أحدهما ولو قال ان قت فلم أضربك فهذا على قورا القيام * امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جارية لك على نفسك فأمكنك من نفسي فأتى صدقة فكنت قبل التحريم قال محمد رحمه الله تعالى لا تبحث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الابد * رجل قال ان رأيت فلا نا فم أضرب به فراه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يبحث لانه لم يره * رجل قال لغيره ان تميمك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ٣٣ ساعة يلقاه فان لم يقبل حنت * وكذا الوفا ان استعرتك دابتك فلم تعرفني ينبغي أن يكون

مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء * وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فلم افعل كذا ينبغي ان يفعل مع الدخول وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لجاريته ان لم تحبيني الليلة حتى اطلعك من بين فانت حرة فخانه من ساعة فاجامع امرتين في موضعين لا تعتق وقال محمد رحمه الله تعالى اذا قال لجاريته ان لم تأتيني الليلة حتى اغسلك فانت حرة فانت في تلك الليلة قلم بغسلها لا يحنث وكذا في الضرب وغيره وهو نظير ما ذكر في الزادات اذا ذكر فعلن أحدهما منه والاخر من غيره وبينهما كلمة حتى وأخرهما لا يصلح غاية للأول ويصلح جزاء له لا يترط للبر وجود الثاني * رجل قال للغرة ان بعث إليك فلم تأتني فبعدي حرقبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم ياته حنث ولا يبطل العين بالبرحي يحنث مرة فحينئذ يبطل العين * وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتك ولو قال ان آتيتي فلم آتك أو قال ان زرتني فلم أدرك فهو على الابد * رجل قال لامرأته

معرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمور ستين ديناراً وقيمة الوسط أربعين ديناراً عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه بعوض فلا يكون وصية وبقي ثلثه بلا عوض وكان مال الميت جميع البذل وثلث المأمور فجملة ستون ديناراً فثلثه وهو عشرون ديناراً بقسم بينهم اعلی قدر حقهما ثلثه للمأمور وذلك ستة وثلاثان فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلاث وعشرون من البذل ثلاثة عشر وثلاث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلاثان فبغلت سهام الوصية عشري وسهام السعاية أربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البذل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبذل يعتق من الثلث وان قال أعتق عنى عبد بعد موتى وأنت حرف هذا وما تقدم سواء الا انه اذا عتق عبد او سطاهنا لا يعتق المأمور الا باعتاق الوارث أو الوصى أو القاضى وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا عتق عنه عبد او سطاهن قالت الورثة للعبد المأمور بعد الموت أعتق عبداً والا بعنك لم يكن لهم ذلك لكن القاضى يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا فى الكفاي * فان أعتق المأمور عبد او سطافى المدة التى أمهلها القاضى أعتقه والارداء الى الورثة وأمرهم ببيعهم وقضى بإبطال وصيته ولو كان المولى قال لو رثته اذا عتق عنى عبد بعد موتى فأعتقه فهذا ما لو قال لعبد أعتق عنى عبد بعد موتى وأنت حر سواء كذا فى المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبد قد بعنك نفسك وهذه الالف التى فى يدك بألف درهم قال هو حر وأخذ المولى مافي يده العبد وليس عليه شئ آخر وكذلك لو قال له عبد بعنى نفسك وهذه الالف بمائة درهم أخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بغير شئ ولو قال لعبد بعنك نفسك وهذه المائة الدينار بألف درهم فقبله العبد وقيمة العبد بن المائة الدينار سواء خسمائة منها بالعبد وخسمائة بالدينار (١) فان نقد العبد الالف قبل أن يقترقا كاتب الدنانير للعبد وعتق وإن افتقر قافل أن يقضها بطر من الالف بحصة الدينار فكانت الدنانير للولى والخسمائة التى عتق بها دين على العبد * هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال للعبد لولا بعنى نفسي وقال قد فعلت عتق وسعى فى قيمته كذا فى محيط السرخسى * ولو أعتق عبده بمال على أجنبى وقبل الأجنبى ذلك لا يلزمه المال كذا فى المبسوط فى باب عتق مالى البطن * واذا قال الرجل لغيره أعتق عبداً عن نفسك بألف على فأعتق فانه لا يلزم الأمر المال واذا أدى كان له استرداده كذا فى الاخيرة * ذمى أعتق عبده على خير أو خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا فى محيط السرخسى * ولو قال ان أدبت الى ألفافات حر أو اذا ما أدبت أو متى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو قال ان أدبت الى ألفافات حر يقتصر على المجلس وبصير العبد مأذوناً فى هذه الوجوه كلها واذا أدى المال عتق ثم ينظر ان كان ذلك من مال اكنته به قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله مولاه وعليه ألف أخرى فى ذمته وان كان من مال اكنته به بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق مولاه وليس عليه شئ من الالف كذا فى النبايع وللولى بيعه قبل الاداء ولو أدى البعض يجبر المولى على القبول الا أنه لا يعتق مالم يؤد الجميع فان أبرأ المولى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا فى السراج الوهاج * العبد اذا حضر المال بحيث تمكن المولى من قبضه وحلى بينه وبين المال أجبره الحاكم ونزله قابضاً لذلك وحكم باعتق العبد قبض أولاً

(۱) قوله بالدينار الاولى بالنانو وكنيا يقال فيما بعده ۱۵ بحر اوى

ان لم تطلق نفسك فعبدي حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو ان له في الطلاق اذا طلقت نفسك ما في
المجلس طلقت * وكذا لو قال لغيره ان لم تبسع عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر فهو ان له في البيع وهو على الابد ولو قال لغيره ان دخلت
دارك فلم اجلس فهو على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم تزوج فعبدي حر فهو على ان يتزوج قبل الدخول * وان قال فلم تزوج
فهذا على ان يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم تزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابدا فعبدي حر

فتزوج غير فلانة حدث * رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدي حرا لا يحنت أبدا * رجل قال عبدي حرا لم أمس السماء حدث من ساعته ولو قال ان لم أمس السماء غدا فامر أنه طالق طلقت غدا في قيام قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق الساعة * رجل أفطر يوما ثم قال والله لا صوم من هذا اليوم لا يحنت في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ويحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف ليأتين فلانا في أول شهر رمضان فأنا له تمام ٣٣ خمسة عشر يوما لا يحنت فان كان الشهر

تسعة وعشرين يوما قال محمد رحمه الله تعالى ان أتاه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر ينفي أن لا يحنت وان أتاه بعد الزوال من هذا اليوم حنت * رجل حلف ليزور فلانا غدا أو ليعودنه فأتى بابه فلم يأذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنت وان أتى بابه ولم يستأذن حنت فيمينه حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الزائر والعائد من الاستئذان * رجل حلف لا يذهب الى فلان فذهب يريد ثم تذكر فيمينه فرجع فهو حانت والذهب والخروج سواء ولو حلف لا يأتي فلانا فهذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه ولو حلف لا يلقاه فأتى منزله لا يحنت حتى يلقاه * رجل قال لا تحر ان رأيت فلانا فلم أعلمك فعبدي حرة أول ما رآه الى جنب الرجل الذي قال له لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يعتق عبده لانه ليس هذا موضع الاعلام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحنت ولو قال ان رأيت فلانا فلم أت به

كذافي التبيين * ولو قال لاجنبي اذا أدبت الى ألفا فعبدي هذا حرة الاجنبي بالالف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان ألفا لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال لعبده ان أدبت الى ألفا فأنت حر فقال العبد للمولى خذ مني مكانه امانة دينار فأخذها المولى لا يعتق الا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك ان أدبت الى هذا فأنت حر فينتد بعق البين الثانية كما لو قال له ان أدبت الى ألف درهم فأنت حر ثم قال له ان أدبت الى خمسة مائة فأنت حر فأدى اليه خمسة مائة يعتق البين الثانية كذا في المحيط ولو مات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أكسائه أو العبد فتركه لمولاه ولا يؤدي منه عنه كذا في النهر الفائق * ولو قال ان أدبت الى ألفا فأنت حر ثم باعه ثم اشتراه أورد عليه بعبأ أو خيار رؤية أو شرط ثم أتى بألف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا قال لعبده اذا أدبت الى ألفا فأنت حر فاستقرض العبد من رجل ألفا ودفعها الى مولاه عتق العبد ورجع غريم العبد على المولى فيأخذ منه ألفا كذا في الذخيرة * ولو قال لعبده اذا أدبت الى كذا من العروض فأنت حر فأداه اليه عتق الا أنه ان كان ذلك شيئا يصلح أن يكون عوضا في الكتابة يجبر المولى على قبوله بمنزلة ألف وان كان لا يصلح عوضا في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن أن قبله يعتق كذا في المبسوط * ولو قال ان أدبت الى ثوبان فأنت حر أو قال ان أدبت الى دراهم فأنت حر فأتى بثوب أو بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي * ولو قال اذا قدم فلان فأدبت الى ألفا فأنت حر فقدم فلان فأدى اليه ألفا يجبر على القبول ثم ينظر ان كان المؤدى من مال اكسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بألف آخر كذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا قال له اذا أدبت الى عبدا فأنت حر ولم يصف العبد الى قيمته ولا الى جنس فهو جائز واذا وجد القبول ثبت العبد دينيا في الذمة فان أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى على القبول وكذلك ان أتى العبد بغيره أو رفع يجبر على القبول وان أتى بعبد دردى لا يجبر على القبول واسكن ان قبل يعتق ولو جاء العبد بعبدة عبدا وسط لا يجبر المولى على القبول واذا رضى بها وقبلها لا يعتق ولو قال له اذا أدبت الى عبدا وسطا وقال اذا أدبت كرت حنطة وسطا فأنت حر فجاء بعبدة ثم رفع أو بكثر ثم رفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعتق كذا في المحيط * ولو قال اذا أدبت الى ألفا في كيس أبيض فأنت حر فأدى اليه في غير كيس أبيض لم يعتق كذا في السراجية * ولو قال لأمته اذا أدبت الى ألفا كل شهر مائة فأنت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بكتابة وله أن يبيعها ما لم تؤد وان كسرت شهر الم تؤد اليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا في رواية أبي حفص والدليل على أن الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا أدبت الى ألفا في هذا الشهر فأنت حرة فلم تؤدها في ذلك الشهر وأدت في غيره لم تعتق كذا في البدائع * واذا قال أعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية * ولو قال اخذ مني وولدي سنة ثم أتت حر أو اذا خدمتني واياها سنة فأنت حر فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فمات شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط * وان قال لعبده أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات

(٥ - فتاوى ثانيا) فعبدي حروا المسئلة بحالها لا يعتق لانه أتى جنبيه قبل أن يراهم عن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات أنه يحنت * رجل قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم أت فلانا فامر أنه طالق فدخل المدينة ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه الى أن أصبح قالوا ان كان عالما وقت البين أنه غائب عن منزله حنت والا فلا وهو كما لو قال ان لم أكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل غروب الشمس لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (باب من الايمان) أكثر مسائل الايمان في هذا الباب والمسائل على نوعين أحدهما

۳۴

﴿فصل في التزويج﴾

الفصولي بعد الميز لا يحنت
الله تعالى وعنه أنه لا يحنت
لا يحنت وعليه أكثر المشايخ
الله تعالى وقال بعضهم يحنت

لا يجوز أن أجاز بالقول حنث هو المختار وعند البعض لا يحنث وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى
 كاح الوكيل أيضا وإن أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه
 منهم الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى والشيخ الإمام اسمعيل الزاهد البخاري رحمه
 القوي على قول الأكثر ولو زوجه الفضولي نكاحا فاسدا بعد البين فأجاز الحالف بالقول أو بالفعل لا يحنث

ولا ينص اليين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جازيا بحث في عينة لان الحالف لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا لا بحث فلا بحث بالاجازة بطريق
الاولى * وكذا لو وكل الحالف رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا بحث الموكل * رجل قال لامرأة لا يحل له نكاحها ان
تزوجت فبعدى حر فزوجه حنت في عينة لان عينة تنصرف الى ما يتصور فيها وهو النكاح الفاسد * وكذا لو حلف على امرأة الغير
ومدخولته لمتزوجن هذه المرأة اليوم فزوجه في ذلك اليوم بر في عينة لان عينة ٣٥ تنصرف الى صورة العقد * عبد حلف أن

لا يتزوج فزوجه مولا امرأة
وهو كاره لذلك لا بحث لان

لفظ النكاح وجب من
المولى لامن العبد والعبد لم

يرض بحكمه فلا بحث في
عيته * ولو حلف الرجل أن

لا يتزوج امرأة فأكره على
النكاح فزوجه حنت في

عيته لان الحالف أتى بلفظ
النكاح الا أنه لم يرض بحكمه

والزنا ليس بشرط الصحة
النكاح فيبحث في عيته * ولو

حلف الرجل أن لا يزوج
عبد فزوجه غيره فأجاز

المولى بالقول حنت ولو
حلف أن لا يزوج ابنته

الصغيرة أو أمته عن محمد
رحمه الله تعالى في احدي

الروايتين لا بحث بالتوكيل
ولا بالاجازة وعلى قول أبي

يوسف رحمه الله تعالى
يبحث بهما * وروى الحسن

عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه لا بحث بالتوكيل

في الصغيرة خاصة ولو حلف
أن لا يزوج ابنته الكبيرة أو

ابنه الكبير لا بحث الاب
الا أن يباشر العقد بنفسه

ولو حلف أن لا يزوج ابنة
أخيه أو ابنة عمه فوكت

المرأة وكذا بالنكاح
فزوجه الوكيل ثم قبض

العق فبعث نصف كل واحد بمائة وسعي كل واحد في نصف قيمته وان قال أحد كاحر بألف درهم فلم
يقبل حتى قال أحد كاحر بمائة دينار ثم قبل الصاع الايجابان واذا صحا فاذا قبل انصرف قبولهما الى الكلامين
وخير المولى ان شاء أوقع العتق عليهم بالمالين وان شاء أوقع العتق على أحدهما بالمالين وان مات قبل البيان
عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المالين وسعي كل واحد منهم ما في ربع قيمته كذا في الكافي * ولو قال
لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جمع بين عبد له آخر وبينه فقال أحد كاحر بمائة دينار
فقال قبلنا بخير المولى فان شاء صرف اللفظين الى المعين وعتق بالمالين جميعا وان شاء صرف أحد اللفظين الى
الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين
فانه يعتق نصفه بنصف المائة هذا اذا عرف المدين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهم ما أنا المعين
يعتق من كل واحد منهم مائة ثلاثة أرباعه بنصف المالين وهو نصف الالف ونصف المائة دينار وسعي في
ربع قيمته ولو قال لعبد له أحد كاحر على ألف والآخر على خمسة مائة فان قال قبلنا جميعا وقال كل واحد
منهم ما قبلت أنا بالمالين أو قال كل واحد منهم ما قبلت أكثر المالين عتقا جميعا فيلزم كل واحد منهم ما خمسة مائة
ولو قبل أحدهما بأقل المالين والآخر بأكثر المالين عتق الذي قبل العتق بأكثر المالين فيلزمه خمسة مائة
كذا في البدائع * ولو قبل كل واحد بأقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي * ان قال أحد كاحر بألف
درهم والآخر بألفين فقال أحدهما قبلت مطلقا أو قال قبلت بألفين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق
وان كان المالان مختلفين جنسا بأن قال أحد كاحر بألف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما قبلت
العتق بألف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا أو قال قبلت بالايجابين عتق وبخير العبد في التزام أيهما
شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي * ولو قال أحد كاحر بألف والآخر بغير شيء فان قبلنا جميعا عتقا ولا شيء
عليهم ما وان قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمولى اصرف اللفظ الذي هو عتاق بغير بدل الى
أحدهما فان صرفه الى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بألف وان صرفه الى القابل عتق
القابل بغير شيء ويعتق الآخر بالايجاب الذي هو بيدل اذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهم ما حتى
صرف الايجاب الذي هو بغير بدل الى أحدهما يعتق وهو يعتق الآخر ان قبل البدل في المجلس والافلا وان
مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسة مائة وعتق نصف الذي لم يقبل وسعي في نصف قيمته كذا في
البدائع * ولو قال أحد كاحر بألف والآخر بمائة دينار فقبلنا عتقا ولا شيء عليهم ما وان قال أحد كاحر بغير
شيء أحد كاحر بألف دينار فقبلنا عتقا أحدهما مجانا وخيار التعيين اليه وبطل الايجاب الثاني وكذا لو قال
أحد كاحر بألف فقبلنا ثم قال أحد كاحر بغير شيء صح الاول وخير فيه وبطل الثاني وان قال أحد كاحر
بألف أحد كاحر بغير شيء فقبلنا عتقا ولا شيء عليهم ما لان من عليه البدل مجهول كذا في الكافي * ولو قال
لعبد له يا ميمون أنت حر يا مبارك على ألف فالمال على الاخير ولو قال يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون
كان على الاول لانه تم الكلام قبل أن يدعو بالآخر * رجل له ثلاثة ابناء فقال أحدكم حر على مائة درهم
والآخر على مائتين والآخر على ثلثمائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا
وسعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته
وثلث المائتين ولو قبلوا في ثلثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعي في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال

الولى الحالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا بحث الحالف وان حلفت امرأة أن لا تزوج فوكت وكيلا بالنكاح ففعل الوكيل
حنت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فزوجه منهم أو قال
لا تزوج من بنات فلان وليس اهلان بنت ثم ولدت له بنت فزوجه الحالف لا بحث في عيته * اذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فزوجه
امرأة من أهل الكوفة لم تكن ولدت قبل العين حنت الحالف في عيته * واذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر انحصاف وجهه

الله تعالى في الحبل وقال بول الرجل وكلا والمرأة وكلا ثم يخرج الوكيلان من الكوفة ويهدان السكاخ خارج الكوفة فلا يحث الحالف لان المعتمد مكانه مقدم مكان العقد مكان العاقد * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على أربعة دراهم فتزوج امرأة على أربعة وأكمل القاضي عشرة لا يحث الحالف وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحث * رجل حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت

٣٦

وطنت بالكوفة لان عنده المعتمد في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحث وهو على الوطن * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بآنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث في يمينه لان يمينه ينصرف الى غيرها * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة وزوجها منه فضولي بغير أمرها فأجازت هي في البصرة حث الحالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه لا مكان الاجازة وزمانها ولو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة حث في يمينه وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يحث والمرأة في النكاح لا تتناول الصغيرة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينها يدين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ونوى كوفة أو بصرية لا يدين أصلاً * وكذا لو نوى امرأة عوراء أو امرأة كان أبوها يعمل كذا ولو نوى عريضة أو حبشية دين فيما

لاحد العبدین أنت حر على حصتك من الالف اذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل بعق وعلمه جميع قيمته عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الالف كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت حر بعد موتي بألف فالقبول بعدموته واذا قبل بعدموت المولى لم يعتق في الاصح الا باعتاق الوصي أو الوارث أو القاضي عند امتناع الوارث والولاء لليت ولو أعتقه الوارث عن كفارة الميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في النهر الفائق * ثم الوصي يملك عتقه تحقيقاً لا تعليةً حتى انه لو قال أنت حر اذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عتقه تحقيقاً وتعليةً حتى انه لو علقه بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية البيان * ولو قال اذا مت فأنت حر على ألف وكذا اذا أدبت الى ألفا بعد موتي فأنت حر فادى الى وارثه استحق الاعتاق كذا في التمرناشي * ولو قال لعبد حج عني حجة بعد موتي وأنت حر ولا مال له سواه يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصي له على أربعة ثلاثة أرباعه منه للعبد ويسعى للموصي له في ثلث ربع رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي * وان قال لعبد ادفع الى وصي بعدموت قيمته حجة يحج بها عني وأنت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط واذا أدى قيمة الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج واذا عتق ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته أو أكثر فلا سعابة عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وان كان أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فثالثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصي له بالثلث وبين الحجة أرباعاً فثلاثة أرباعه للعبد وربع الثلث للموصي له فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيضاً فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصي له بالثلث والحجة أرباعاً ساهم للعبد وسهم للموصي له وسهم من الحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتابي * ان قال لعبد ادفع الى وصي قيمة حج فاذا دفعته اليه وحج بها عني فأنت حر فهنا لا تنفيذ العتق الا بعد الحج ولو أتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا أدى وحج وجب تنفيذ العتق واذا اعتق سعى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثرت ولا يأخذ الورثة شيئاً مما أداه العبد الى الوصي ولا يستنعون العبد قبل الحج وان أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصي له في ربع الثلث كذا في الكافي * ولو قال لعبد حج عني بعد موتي حجة وأنت حر فأت المولى في شوال فأراد العبد أن يخرج الى الحج فللورثة أن يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومساقة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم الورثة أربعة أشهر ويصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في شوال فقات الورثة للعبد اخرج والا بعناله فلم يخرج لا تبطل وصيته الا برضاه وان قال المولى حج عني في هذه السنة وأنت حر فأت المولى في شوال فللورثة أن يمنعه في هذه السنة ثم يفي في ثلثي الخدمة فاذا أتمه وبطلت وصيته لقوات شرط العتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد حج عني بعد موتي بخمس سنين وأنت حر فانه يخدم الورثة الى أن يجي ذلك السنة فاذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب اعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال أدلى ألفاً حج بها فأنت حر يتعلق العتق بأداء الالف دون الحج بخلاف قوله اذا أدبت الى ألفاً حج بها فأنت حر لا يعتق مال يحج كذا في شرح الزيادات للعتابي

بينه وبين الله تعالى لانه نوى جنساً دون جنس والطلاق بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرنا * اذا حلف لا يطلق فوكل بذلك فطلق الوكيل * مثل حث * وكذا لو طلقها فصولاً حث * وكذا لو قال لها أنت طالق ان شئت فسانت أو قال لها اختاري فاختارت أو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت أو ألى منها فاضت مدة الايلاء عندنا يحث في يمينه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يحث ولو كان الحالف عينا ففرق القاضي بينهما بعد الاجل على قول زفر رحمه الله تعالى لا يحث في يمينه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان ولو حن الحالف

فطلق امرأتها لا يعتق ولو قال لها طلق نفسك ان شئت أو قال اذ شئت أو قال لعبدك ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فطلقت نفسها أو أعتق العبد نفسه حنث الحالف وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحنث ثم رجع * ولو قال لها أنت طالق ان شئت أو قال لعبدك أنت حر ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يعتق فشاءت المرأة طلاقها وشاء العبد عتقه وقع الطلاق والعتاق ولا يحنث في عتقه وهو كالوطأ لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار يقع الطلاق ٣٧ ولا يحنث الحالف * رجل حلف لطلقن

فلانة اليوم وفلانة أجنبية أو مطلقه ثلاثاً أو من لا يحل نكاحها فالبر في ذلك أن يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المشاركة وجعله المسائل التي يحنث الحالف فيها بالباشرة والتوكيد ثمانية عشر النكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغير مال والكتابة والإيداع والاستيداع والاستعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض والاستقرض والضرب في العبد والخيط والذبح والبناء والقضاء والاقتضاء * رجل حلف أن لا يصلح فلاناً من حق يده فوكل الحالف رجلاً لا يصلح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه رواية أن وفي الصلح من دم العبد يحنث الحالف بصلح الوكيل * ولو حلف أن لا يخاضم فلاناً فوكل بخضومه وكيلاً لا يحنث * ولو حلف لا يقضي فلاناً بغيره فامر غيره فقضاء حنث * وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئاً فوكل

* سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبدك صم عني يوماً وانت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر قال عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل كذا في الذخيرة * ولو قال لورثته إذا أدى اليكم عبدى فلان بعد موتى كثر بر فهو حر أو قال فأعتقه فأدى بالردى وقيل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق إلا باعتاق الورثة أو الوصي أو القاضي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب

الكتاب السادس في التدبير

التدبير على نوعين مطلق ومقيد (فالطلق) ما علق عتقه بجملة من غير انضمام شيء آخر إليه كذا في النبايع * (وله ألفاظ) قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول أنت مدبر أو دبرك وقد يكون بلفظ التحرير والاعتاق نحو أن يقول أنت حر بعد موتى أو حررتك بعد موتى أو أنت معتق أو عتقك بعد وفي قد يكون بلفظ المين بأن يقول ان مت فأنت حر أو يقول اذ مات أومتى مت أو متى ماتت أو ان حدث لي حدث أو متى حدث لي وكذا إذا ذكر في هذه الألفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبدك بنفسه أو برقبته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جملته رقبته أو بعضها نحو أن يقول أوصيتك نفسك أو رقبتك أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا الوفاة أوصيت لك بثلاث مائة كذا في البدائع * ولو أوصى لعبدك بهم من ماله عتق بجملة من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج * ولو قال لعبدك أنت مدبر بعد موتى يصير مدبر الحال وكذلك لو قال أعتقك فأنت حر بعد موتى أو عن دبر موتى أو أنت حر في موتى أو مع موتى كذا في محيط السرخسي * وحكم المطلق إذا كان حياً لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوجه عليه ولا تصدقه ولا رهنه وله اعتاقه وكتابته كذا في السراج الوهاج * فان باعه وقضى القاضي بجوازيه نفذ ضاؤه ويكون فسحاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية * للمولى أن يستخذه ويؤجره وان كانت أمه وطئها وله أن يزوجه كذا في الكافي * وأكسبه ومهر المدبرة وأرشها للمولى كذا في النبايع * فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثه كذا في الكافي وإذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر سعى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان * وولا المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة إذا كانت بين اثنين جات بولد فأعاد أحدهما ثبت نسبه وغرم شريكه والولد بينهما وكذا المدبر بين شريكين أعتقه أحدهما وهو موسر فعتق ولم يتغير الولاء كذا في الإيضاح (أما المقيد) فهو أن يعلق عتق عبده بجملة موصوفة بصفة أو بجملة بشرط آخر نحو أن يقول ان مت من مرضى هذا أو من سفري هذا فأنت حر ونحو ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا إذا ذكر مع موته شرطاً آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع * وحكمه إذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتبليغ وغيرهما كذا في السراج الوهاج * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال ان مت ودقنت أو غسلت أو كفت فأنت حر فليس عبد بروان مات وهو في ملكه كما استحبه أن يعتق من الثلث كذا في النبايع * ومن المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين كذا في الهداية * ولو وقته بوقت لا يعيش مثله إليه بأن قال ان مت الى مائة سنة فأنت حر ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هكذا في التبيين * وإذا قال لعبدك أنت

ففعّل الوكيل حنث * ولو حلف لا يهب فلاناً هبة فهو هب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى * وكذا لو هب هبة غير مقسومة حنث عندنا * وكذا لو عمره أو فحلّه أو بعث بها إليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعز لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً فصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عتقه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القرض لا يحنث إذا لم يقبل * وقال في القرض إذا قال أقرضني فلان فلم أقبل أو قال ولم أقبل صدق وفي الهبة

لا يصدق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى كما لا يصدق في الهبة لا يصدق في القرض ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرضه حنث في عينه ولو حلف أن لا يهب عبده افلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوض حنث في عينه * رجل قال ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال فلان وهبته لك فقال الحالف قبلت وقبضه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق العبد ٣٨ لان الهبة قبل القبول * رجل حلف أن لا يكتب عبده فكتبه غيره بغير أمره

فأجاز الحالف حنث في عينه كما يحنث بالتوكيل * رجل حلف أن لا يعتق عبده فأدى العبد مكانته يعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنث الحالف وان كان قبل اليمين لا يحنث ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم يخصم حتى بطلت شفعتها لا يحنث في عينه * وان وكل وكيلًا بالتسليم حنث في عينه * وكذلك حلف أن لا ياذن لبعده في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت لا يحنث * وكذلك البكر اذا حلفت أن لا تاذن في تزويجها فسكت عند الاستئثار لا تحنث * رجل حلف ليضربن عبده فأمره غيره فضر به بر الحالف * ولو حلف على حر ليضربنه فأمره غيره فضر به لا يبرأ الا اذا كان الحالف سلطاناً أو قاضياً لان في العبد صح الامر حتى سقط الضمان عن الضارب * وفي الحر لا يصح لانه لا يحل له ضربه فلا يملك التدريس الى غيره * رجل حلف لا يخطن هذا الثوب أو لا يئتين هذه الدار فأمره غيره بذلك ففعل حنث الحالف سواء كان

حر يوم أموت ولم ينو التهاركان مدبراً مطلقاً وان نوى التهاركان الليل كان مدبراً مقيداً كذا في الظهيرية * وان قال أنت حر قبل موتى بشهر فمضى شهر فمات يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغياثية * وان مات قبل مضي الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي * ولو قال أنت حر بعد موتى يوم لا يكون مدبراً وله أن يبيعه ولومات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث كذا في فتاوى قاضيان * وبؤمر الورثة باعتاقه استحساناً هكذا في التمهيد * ولو قال أنت حر بعد موتى وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبراً مطلقاً في الحال فان مات فلان أولاً والغلام في ملك المولى الا أن يصير مدبراً مطلقاً وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبراً وكان للورثة أن يبيعه كذا في المحيط * ولو قال أنت حر الساعة بعد موتى يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية * رجل قال لبعده لا يسلم لاحد عليك بعد موتى قالوا يصير مدبراً كذا في فتاوى قاضيان * روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت مدبر عن فلان فهو مدبر عن نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو قال أو صبت برقتك لك فقال لا أقبل فهو مدبر وليس رده بشي كذا في خزائن المفتين * رجل قال لبعدين له أحدكما حر بعد موتى وله وصية مائة ثم مات عتقه وأولهما وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحدكم مائة درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما عتد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية * ولو قال ان ملكتك فأنت مدبر قال بعضه لم يصير مدبراً كذا في الغياثية * ولو قال لامة لا يملكها اذا اشتريتك فأنت حر بعد موتى أو قال ان اشتريتك وموت فأنت حر فاشترها تصير مدبرة فان أعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سميت فاشترها لم تكن مدبرة حتى لومات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصري * ولو قال لامة ان ملكتك فأنت حر بعد موتى فولدت ثم اشترها تصير الام مدبرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعده فالقول للمولى مع عينه على علمه والبينة لها ولو قال لامتين ان ملكتك كما فانتا حران بعد موتى بشهر من فلان احدهما وولدت عنده ثم ملك الاخرى عتقنا عن دبره وولد الاولى رقيقاً كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت حر بعد كلام فلانا بعد موتى فكلما فلانا كان مدبراً وكذلك قوله اذا كلمت فلانا فأنت حر بعد موتى فكلما صار مدبراً كذا في البدائع * رجل قال لبعده أنت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فاقام شهر رابع موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر فمضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم ير دالى الرق كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتى ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبده شيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء عتقته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في النبايع * وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق الا باعتاق من الورثة أو الوصى وبه جزم الحاكم في مختصره كذا في النهر الفائق * ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس كذا في غاية السرخسي * ولو قال لبعده أنت حر ان شئت بعد موتى فمات المولى وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه يموت المولى أو أخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئاً مما جله اليه كذا في البدائع * واذا قال لغيره دبر عبدى فاعتقه المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمره

الحالف يحسن ذلك أو لا يحسن فان نوى أن لا يلب ذلك بنفسه دين في القضاء * وفيما اذا حلف أن لا يطلق فأمر عبده غيره وقال نويت أن لا أطاق بنفسى لا يدين في القضاء وهو الصحيح * ولو حلف الاب أن لا يضرب ولده لم يضره غيره بغير أمره بغير أن يحنث الحالف لان الاب يملك الضرب ولده الصغير فيملك التفويض الى غيره ويكون بمنزلة القاضي والسلطان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يحنث ولم يفصل بين الصغير والكبير * ولو حلف أن لا يجرد لامة ثوباً فأمره غيره فاشترى بعمال المولى حنث * رجل حلف أن لا يعير ثوبه

من فلان فبعث فلان الى الخالف وكيسلا واستعاره فأعاده الخالف خنت لان الوكيل بالاستعارة سفير محض يحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان بمنزلة الوكيل بالاستعارة * رجل حلف أن لا يستعير من فلان دابته فأردفه فلان على دابته لا يحنث لانه لم يستعير ولا اعارة لانتم الا بالتسليم ولم يوجد * رجل حلف أن لا يأتمن فلان على شيء فأرى فلانا درهمهما وقال انظر اليه ولم يفارقه لا يحنث لانه لم يأتمنه ولو دفع اليه دابته وقال أمسكها حتى أصلي يحنث في العين لانه ائتمنه * رجل قال لاخيه وهو شريكه ٣٩ ان شاركك في خلال الله على

حرام من المال والمرأة ثم بداهم أن يشتركا قالوا ان كان للخالف ابن كبير ينبغي أن يدفع المال الى ابنه متصارفا ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح فأذن لابن أن يعمل فسه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا عمل الابن مع العم كان لابن ما اشترطه الاب من الربح والفاضل على ذلك الى النصف يكرهون للاب ولا يحنث الاب لانه لم يشارك الخلوفا عليه * فان كان المضارب حلف لا يشارك الخلوفا عليه والمسئلة بحالها يحنث المضارب ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك * رجل حلف أن لا يشارك فلانا ثم ان الخالف دفع الى رجل مالا بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشارك يحنث الخالف لانه صار شريكا للخلوف عليه لان المضاع لاحق له في الربح وكان العامل شريكا لرب المال أما المضارب فله حق في الربح وكان الخلوفا عليه شريكا للمضارب فان

عبد له الى صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط * قال لرجلين دبر اعبدى فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير اليه ما بان قال جعلت أمره اليك في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير * رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلما نادى بعد موتي ان شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتي ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيان * ذكر في الزادات ومن دبر عبده على ألف فتقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * عبد بين رجلين دبرا أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر ولا شريك الساكت في نصيبه خيارا ثلثة ان كان المدبر موسرا ان شاء دبر نصيبه كمدبر وكان مدبرا بينهما فادامات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الآخر قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وان شاء أعتق فاذا أعتق صح عتقه والمدبر أن يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبرا والاولا بينهما والمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وان شاء المدبر أعتق وان شاء استسعى العبد وان شاء استسعى فاعتق اذا أدى ذلك النضر والمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فاذا أدى عتق كله وان مات المدبر قبل أن يأخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موروثة عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث وغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والاولا بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسرا فالاولا كله للمدبر والمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملا للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر معسرا وليس له حق تضمين المدبر كذا في التتارخانية * عبد بين شريكين دبرا مائة افقال كل واحد قد دبرتك أو قال كل واحد نصيب منك مدبرا أو قال كل واحد اذ اذامت فأتت حر أو قال كل واحد اذ اذامت فأتت حر بعد موتي أو قال كل واحد أتت حر بعد موتي وخرج الكلام منهما ماصار مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوي * فاذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار ان شاء أعتق وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يتركه على حاله فاذا مات الباقي منهم ما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ان كان يخرج من الثلث وان قال اذ اذامتنا فأتت حر أو أتت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معا لا يصير مدبرا الا اذامات أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبرا وصار نصيب الميت ميراثا للورثة ولهم الخيار ان شاءوا أعتقوا وان شاءوا دبروا وان شاءوا كاتبوا وان شاءوا استسعوا وان شاءوا ضمنوا الشريك ان كان موسرا واذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث * مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كما أنه فان ادعاه أحدهما ففي الاستحسان ثبت نسبه وصار نصف الحارية أم ولده ونصفه مدبرا على حالها للشريك ويغرم المدعي نصف العقر للشريك ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الأم فان مات المدعي أو لا عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئا وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعا فان مات الآخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان مات الذي لم يدع أو لا عتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادعاه الثاني ثبت النسب

كان المضاع حلف أن لا يشارك أحد فدفع المال لشركة لا يحنث في عينه * رجل حلف أن لا يعمل مع فلان شيئا في قصر أو نحوها فعمل مع شريك فلان حنت ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث لان كل واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير الخالف عاملا مع الخلوفا عليه حكم كذا في حنت * وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الخالف شريكا للمولاه ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلانا في هذا البلدة ووقع عقد آخر جاعن البلدة ووقع عقد الشركة ثم دخل البلدة وعلا فان كان الخالف نوي في عينه أن لا يعقد عقد الشركة

في البلدة لا يحنث * وان غوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث * وان دفع احدهما الى صاحبه مضاربة فهذا الاول سواء لان المضاربة شركة في عرفنا ولو حلف أن لا يشارك فلانا فآخر جالدرهم واشترى كاحنث في عينه قبل خلط المال * رجل حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بحال ابنه الصغير لا يحنث في عينه لانه ليس بشريك للمعروف عليه انما الشريك هو الابن * رجل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما أمره وبنيها عنه ثم نهى عن جماع المرأة فجامع لا يحنث ٤٠ لانه لا يراد بهذه اليمين ذلك * رجل حلف أن لا يخدم فلانا فخلط فلان قيصا بأجر

استحسانا ولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ولد للشريك وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما يضمن نصف العقروان ادعى الاول الثاني أيضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السر حسي * المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعياه جميعا معا ثبتت نسبته منهما جميعا وصارت الجارية أم ولدها جميعا ويطلب التدبير كذا في البدائع * رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلانا حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات ووجدت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم أنكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع أيمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى * اذا دبر الرجل مافي بطن جاريته فهو جائز فان ولدت بعد ذلك لاقل من ستة أشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية * دبر مافي بطن أمته لا يبيعها ولا يهبها ولا يهرها حتى تضع حملها كذا في محيط السر حسي * ولو ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والثاني لاكثر منها يوم فهما مدبران كذا في الينابيع * ولو دبر مافي بطن أمته ثم كاتب الامه يجوز فان وضعت بعد هذا القول ولدا لاقل من ستة أشهر فهو مدبر مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب بها الام فان أدت الام بدل الكتابة الى المولى عتقا بالكتابة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويبرأ عن بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا اختيار شامضى في الكتابة وان شامضى في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كانت الام بين اثنين دبر أحدهما مافي بطنها فهو جائز فان ولدت بعد هذا لاقل من ستة أشهر صار نصيبه مدبرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خياران خمسة ان كان المدبر موصرا ان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الام بين اثنين قال أحدهما مافي بطنك حر بعد موتى وقال الآخر لامة أنت حر بعد موتى فولدت بعد هذه المقالة لاقل من ستة أشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما ما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الام فللذى لم يدبر الام في نصيبه خياران خمسة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدبر موصرا وان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مدبرا الذى دبرها ويصير نصف الولد مدبرا نعا للجارية فان اختار الساكت بعد ذلك تضمين المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له أن يستنسى الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لانه صار مدبرا نعا واذا كان تعافى التدبير يكون تعافى السعاية أيضا كذا في المحيط * ولو أن جارية بين رجلين وهى حامل فدبر أحدهما مافي بطنها وأعتق الآخر الام فالذى دبر له أن يضمن المعق نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع * تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التحيز والتعليق بيلوغه حتى اذا قال الصبي لعبده اذا أدركت فأنت حر بعد موتى لا يصح وكذلك الجنون والمعتوه الغالب لا يصح

بنفسه * رجل قال والله لا أشارك فلانا ثم انه ماورئادارا أو عبدا لا يكون حائنا لانه لم يشاركه واعتل منه ذلك بغير تدبرهما اختباره * رجلان ورثا مالا أوفرية افتقال أحدهما والله ما بينى وبين فلان شركة في شئ كان حائنا ولو قال والله ما بينى وبين فلان شركة ولم يقل في شئ لا يكون حائنا رجل حلف أن لا يكسوفلانا فأعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لا يكون حائنا ولو حلف أن لا يكسوفلانا فأرسل اليه قنسوة أو خفين أو نعلين يكون حائنا إلا أن ينوى أن لا يعطيه يده * رجل حلف أن لا يستدين دينالا يحنث بالكفاح ويحنث بالقرض

لا يكون حائنا لان الخطيطة بأجر لاتعد خدمة * وان خاطبه بغير أجر قالوا يخاف أن يكون حائنا * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يحنث لان خطيطة الثوب عند الناس لاتعد خدمة * رجل حلف أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كرباس يريد أن يجعه له قيصا فخله الى الخطيطة يوم الجمعة وأمره أن يخط له ثوبا لا يكون حائنا لان عينه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام * رجل قال ان عمرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخرط خائط بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الخائط وقصد عمارة بيت الجار كان حائنا في عينه لان شرط الحنث العمارة في هذا البيت وقد وجد * رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فاستعار منه خائطا ابيض عليه جندوعا كان حائنا وان استسقى من بئر أو دخل عليه فأضافه لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يعمل فلانا في شئ فدفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائنا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفصل

والسلم ولو حلف أن لا يكون من أكرهه أو حلف أن لا يكون مزارعا فلان وأرضه في يده بالمزارعة وفلان غائب لا يمكنه
نقض ما بينهما من ساعته بصير حائنا في عينه لوجود شرط الحنف وهو كونه من أكرهه فلان ولو خرج في فوره عينه إلى رب الأرض ونقضه لا يكون
حائنا لأن ذلك القدر مستثنى عن اليمين عادة وإن كان رب الأرض خارج المصر فقام الخروج إليه فإدام مشغلا بالخروج من طلب الدابة
ومحو ذلك لا يكون حائنا وإن اشتغل بعمل آخر بصير حائنا وهو كالحلف لا يسكن ٤١ هذه الدار فقام الخروج فإدام في طلب

المفتاح لا يكون حائنا وإن
اشتغل بعمل آخر حنث ولو
منعه إنسان عن الخروج
إلى رب الأرض لا يحنث في
عينه * وكذا لو كان صاحب
الأرض في المصر فذهبه
إنسان عن طلب صاحب
الأرض لا يحنث ولو أن هذا
المزارع حلف وقال إن لم
أترك المزارعة بيني وبين
فلان فمعه إنسان عن
الخروج إلى رب الأرض
حنث في عينه لأن شرط
الحنث في هذا عدم ترك
المزارعة والعدم يحصل
بدون الاختيار وهو كالأمر
قال إن لم أخرج من هذه
الدار اليوم فامرأته طالق
فقد ومنع عن الخروج
حنث * وكذا لو قال الرجل
لامرأته وهي في منزل
والدها إن لم تحضري الليلة
منزلي فأنت طالق فمعه
الوالد عن الحضور قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى يحنث في
عينه وقال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى لا يحنث كما
لو حلف أن لا يسكن هذه
الدار فقام للخروج فإذا
الباب مغلق فلم يقدر على
الخروج أو قيد ولم يقدر على

تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكرم على التدبير إذا دبر بصرح تدبيره والمكاتب إذا دبر مملوكا من
كسبه لا يصح * وكذا العبد المأذون له في التجارة إذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط * رجل دبر عبده ثم ذهب
عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما إذا وصى برقبته لإنسان ثم حن ثم مات حيث تبطل الوصية كذا في خزائن
المفتين * دبر الذمي عبده ثم أسلم يعق بالسعاية فإن مات المولى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية
فلو صالحه المولى من غير حكم على أكثر من قيمته وعجز بقية القضاء في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته
* حتى دخل دارا بأمان فدبر عبده ثم أسر الحربى يعق المدبر * ولو دبر عبده في دار الحرب وخرج المينا فاسلم
العبد يجبر على بيعه * ارتد العبد المدبر ولحق به دار الحرب أو أسره أهل الحرب ثم أخذته المسلمون فاسلم رد
على مولاه وبكون مدبرا كذا في محيط السرخسي * من قال لعبده أنت حر أو مدبر فانه يؤمر بالبيان فإن
قال عتيت به الحربى يعق وإن قال عتيت التدبير صار مدبرا وإن مات قبل البيان والقول في الصحة فانه
يعتق نصفه مجانا من جميع المال ونصفه بالتدبير إن خرج عتق وإن لم يكن له مال غيره عتق النصف مجانا
ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكل ولو كان عابدين فقال أحدكم مدبرا أو حر ومات قبل البيان ولا مال له
غيرهما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما مجانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث
ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال أنت ساحر أو مدبر إن المسئلة بها عتق نصف كل
واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير هذا إذا كان القول في الصحة وإن كان القول في المرض بعته
ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوى * ولو قال في صحته له عبده ومدبره أحدكم مدبرا أو حر ومات قبل البيان
له غيرهما ومات قبل البيان عتق القن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحدكم حر أو حر ومات
مدبر فكذا ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه أخبار تقدم وتأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعق نصف
كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال أحدكم حر أو حر ومدبر يعق القن والمدبر
مدبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي * ولو قال للمدبرين له أحدكم حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين
ودخل عليه عبده فقال للمدبر الثابت وللعبد الداخل أحدكم مدبر عتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحدكم حر
والعبد الداخل على حاله لا يعق شئ منه وبقي المدبر الثابت مدبرا وإن قال للمدبرين ولقن له في صحته أحدكم
مدبر وأحد الباقيين حر ومات قبل البيان كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في
النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما أربعة من جميع المال بالعتق البات
وثلاثة الأرباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسئلة بأن قدم الحرية وقال أحدكم حر وأحد الآخر
مدبر يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل واحد الربع وهي رواية الزنادات وذكر الإمام
فاضلنا الصحيح ما ذكره في الزنادات كذا في شرح الخيصر الجامع الكبير * ولو قال أحدكم مدبر والباقيان
حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل
واحد بالاعتاق ولو قال للمدبرين أو قنين أحدكم مدبر والباقيان حران عتق القنان من كل المال والاول خبر ولو
قال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق وثلثا لكل واحد منهم من الثلث بالتدبير
وكذا لو كانوا عبيدا فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو
عكس فقال أحدكم مدبر والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثاه من كل المال وما بقي من الثلث كذا في

(٦ - الفتاوى ثانيا) الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح أنه لا يحنث فيها
والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا حلف أن لم أخرج من هذه الدار وقال إذا منعه مانع
لا يحنث في المستثنى والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله إن لم أخرج إذا منعه مانع حنث وفي قوله
لا أسكن إذا منعه مانع عن الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لأن في قوله لا أسكن شرطا الحنف السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي

قوله ان لم يخرج شرط الحنف عدم الخروج والعلم يتحقق بدون الاختيار * رجل قال لامرأته ان تكفلي بحال فان طالق فقلت ما همدا
اني كفلت لفلان بحاله على زوجي قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
الكفالة جائزة واليمين منتهية لان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شرط صحة الضمان اجازة المكفول له في المجلس فاذا لم يوجده لم يصح
الضمان فيسبق اليمين وعلى قول أبي ٤٣ يوسف رحمه الله تعالى ذال ليس بشرط فلا يسبق اليمين * رجل قال ان كفلت لرجل

الكافي * ولو قال لثلاثة أعبد أحدهم مدبر اثنان منكم حران أو مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في
حالة الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالايجاب البات وبقي ثلثا المدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من
العبدین مدبرا أيضا بالتدبير فان كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق
من كل واحد من العبدین ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والرابع بالتدبير وان لم يكن له
مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبدین في النصف وأقل حساب له
ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق العبدین في ثلاثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث
المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا لكل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات من كل عبد ثلثاه واذا صار
ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفا فان كسر فضعفه فصار كل عبد أحد وعشرين فنقول عتق
من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسمى في ستة وهو
قدر سبعة وعتق من كل واحد من العبدین بالعتق البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضعيف من كل
واحد ثلاثة ويسمى كل واحد في أحد عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر
وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبد
ينظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية ونوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على
الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى
فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدین في ستة فجعلته أربعة وثلاثون فصارت لثلاث رقبه من
العبدین الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسمى كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدبر
المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام
الثلث والثلاثان فان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین صار مستوفيا وصيته ثلاثة ونوى ما عليه من
السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق
المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون حصة السهام تسعة وثلثين فصارت لثلاث رقبه من المدبر
والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عتق من المدبر ثمانية ويسمى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي
ثلاثة ويسمى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام
السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيا وصيته مائة وستة
ونوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية
وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الحصة ستة وثلثين فصارت لثلاث رقبه من المدبر ستة وثلثين عتق منه
ثمانية ويسمى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيين وصيته مائة وستة فبلغ سهام الوصايا أربعة
عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يمت المولى حتى مات أحد العبدین ثم مات المولى
بعده فنقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مزا حصة في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدین
فاذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير
فان كان له مال يخرج نصف الرقبه من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه النصف بالعتق البات والرابع
بالتدبير ويسمى كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهم مائتيين وماله عند الموت رقبة

بعديلة أو بنصف عدلية
فامرأته طالق ثم كفل
بعشرة دراهم غطرية
لا يبحث في عينه لان في
الايان يعتبر اللفظ فلا
يجت كالحلف أن لا يهب
لفلان درهما فوجه دينار
لا يكون حائنا * رجل حلف
أن لا يعمل لفلان وهو خراز
فاشترى من صاحب الدكان
آلات الخرز وخرز ثم باعه
من المخلاف عليه لا يبحث
في عينه * رجل له مستغلات
في أيدي الناس بالغلة فقال
زن أزوي بسه طلاقا كر
يش وي أن غله خانه رابعه
دهد فأخذت المرأة الغلات
من الناس وأخفت بعضها
وأعطت بعضها الزوج
لا يبحث في عينه لانه حلف
على العقد ولم يعقد فكذا
لو تركها في أيديهم واستوفى
غله كل مدة عند انقضائها
* رجل قال اكره يش وي
وكيلي فلان كنديا كد
خداني فلان كند فامرأته
كذا اما اكره كاري فرمادش
تكند فينصب الموكل وكلا
آخر وجعل غيره كخداني
ثم أمر الخالف أن يعمل له
عملا ففعل حنت الخالف
لانه عقد اليمين على أن

لا يكون وكيلاً ومن عمل غيره بأمره يكون وكيلاً فيكون حائنا الا ان حلف أن لا يكون وكيلاً في الاشياء التي كان واحدة
وكيلاً فيها قبل ذلك مسائل اليمين على الترتيب * رجل أجرد اده سنة ثم قال للمستأجر والله لا تركك في داري ثم قال له اخرج
من داري بصبر باراه رجل حلف أن لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للعالم فذعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنت في عينه
فيكون شرط بره المنع بالقول والفعل به درهما يطبق وان لم تكن الدار للعالم فذعه بالقول دون الفعل حتى لا يدخل لا يكون حائنا * رجل حلف

بطلاق امر أنه أن لا يدع فلا يجر على هذه القسمة فذمه بالقول يكون باراً لأنه لا يملك المنع بالفعل * رجل قال لا ينفه أن تركك فعل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فذمه بالقول يكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرط بره المنع بالقول والفعل جميعاً * رجل عاتبه امر أنه في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها أبداً فأنت طالق وفي عزمه أن لا يترك شربها أبداً لا يكون حائناً وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيما بينهم شرب في بعض الاوقات ٤٣ لأن يشرب على الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين الترك من حيث العزم * رجل ادعى أرضاً في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامر أنه كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرتولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حائناً وجعلوا هذه المسئلة فزع المسئلة معروفة * رجل حلف ليقضي حق فلان عاجلاً فقضاه فيما دون الشهر ربر في يمينه * رجل لازم غريمه وقال والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حتى ثم نام فذهب الغريم لا يبحث اذا انتبه ونهعه حتى أعطاه حقه وان انتبه ولم يتبعه وتركه الآن يصير حائناً * رجل قال لغريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فذمه الى القاضي وحلفه خلف بر في يمينه * وكذا لو أقر فذمه بر في يمينه وان لم يجبه به ولا زمه الى الليل وان كان الدين مؤجلاً لم يحل بقوله أعطني مالي فاذا قال ذلك يصير باراً ولو قال والله لا أدع من الكوفة فخرج وهو لا يعلم ذلك لا يبحث وان رأيته يخرج

واحدة فثانته ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثا ما لنصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت مزاياه وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهم مأموراً وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتق وان لم يكن قسم الثلث بينهم مانصفين عتق من كل واحد ثلثاه ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على مامر وان قال اثنان منكم حران أو مدبران وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبدین بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبدین سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبدین سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى في كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات المدبر بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبدین سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجلة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فاعتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفياً وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات أحد العبدین توى ما عليه من السعاية والتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجلة خمسة وثلاثين ونصف فصار كل عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفياً وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج وان مات العبدان وبقي المدبر توى ما عليه من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجلة اثنين وثلاثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيته ما سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر مع أحد العبدین توى ما عليه من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجلة تسعة وعشرين ونصف فاعتق منه ثلاثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت استوفيا وصيته ما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاجته في الإيجاب البات وصار عتق رقبة ونصف بين العبدین فان كان له مال يخرج رقبة ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه ويسعى في ربه وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا رقبة بينهما ما يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثيه فان مات أحد العبدین قبل موت المولى زالت مزاجته وبقي الإيجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبراً أيضاً فان كان له مال يخرج جان من الثلث عتقاً بغير شيء وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا رقبة

فترك حنث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يبحث ولو قال ان تركت فلا تدخل بيتي فامر أنه كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يبحث وان علم ولم ينع حنث ولو قال ان أدخلت فلان بيتي فامر أنه كذا فشرط الحنث أن يدخل فلان بأمره * رجل قال لا امر أنه ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فأنت طالق فخرج منها أوقامت لتصلي فخرج الصبي لا يبحث في يمينه * رجل قال لغريمه والله لا أرافقك فان كان معي في عمل أو كان كرميها واحد أو قطارهما واحد أو مرافقي وان كان كرميها مختلفاً فليس بمرافق في مسائل في السرقة والاخذ

درهم مصر وروية ولم يعلم به
 الخائف لا يبحث كما في
 الدقيق وان علم الخائف
 بذلك يبحث في هذه المسائل
 لانه لما علم فقد قصد اخذه
 ولو حلف أن لا يأخذ من
 فلان درهمه لايبحث
 في جميع ذلك علم بالدرهم
 ولم يعلم لان شرط الحلف
 لاخذ بجهته الهبة والدافع
 لم يهب منه الدرهم فلا
 يبحث ولو حلف أن لا يأخذ
 منه درهما وديعة فأخذ
 درهما فبطلناه فهو بمنزلة
 الهبة وكذا الصدقة ولو
 حلف أن لا يشرب ماء فلان
 والماء كان يحبس في حانوت
 المحلوف عليه فاشترى كوزا
 ووضع فيه ذلك الحانوت
 فاستقى أجيرا محلوف عليه
 بذلك الكوز ماء من التمر
 فوضعه في الحانوت ليل
 فلما أصبح الحالف دعا بالكوز
 فشرب الماء قالوا ان كان
 الحالف اشترى الكوز
 فوضعه في الحانوت ليستقي
 له الاجير بذلك الكوز ماء
 يري أن لا يكون حائله
 صار شارب ماء نفسه رجل
 أخذ من مال والعشيا
 فغصب الابو قال ان كنت
 شرب من مالي غير ما أخذت

فعلى كذا ثم مات الأب فورث منه الابن لا يحنث الحالف لانه لو كان حائثا يكون حائثا بعد الموت * رجل قال لو اديته والله الزيادة
لا آكل من مالكم افا نفورث الحالف منهم ما لا لا يحنث لانه كل من مال نفسه ولو قال من مالكم بعد موتكم كان حائثا وكان يمينه على
أكل مالهم باطريق الارث * امرأة قالت لو اديته فى صحبتي متكم كل شئ بى درهم فقيل انتم ماتت المرأة خلف الاب أن ابنته لم تنزل ما لا
قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى يعيها لاطل فان سلبت جميع ما كان لهما الى أ يوم أصبحت لم يبق في يديها شئ لا يحنث الاب والايكون حائثا

* رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده خلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى ان لم يكن أخذ انسان ذلك المالم ثم أعاده أخاف أن يكون حائلاً الآن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده * قصار ذهب من حائنه ثوب فقال لا جبره تو من ازيان كرده فقال الاجيرا كرتا زيان كرده أم فعلی كذا فتبين أن الاجير رفعه قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائلاً لا يمينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه * رجل حلف أنه لم يسرق من فلان شيئاً ولم يره وقد كان الحالف رآه قبل ٤٥ ذلك عند صاحب السرقة قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى لا

الزيادات للعتابي والله أعلم بالصواب

الباب السابع في الاستيلاء

إذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولده سواء كان الولد حياً أو ميتاً أو سقطاً قد استبان خلقه أو بعض خلقه إذا أقر به فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولده وأما إذا لم يستبين شيء من خلقه بأن أُلقت مضغة أو علة أو قطعة فادعاء المولى فانها لا تكون أم ولده كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالإجارة والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطء والاجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع * ولو قضى القاضي بجواز بيعها لا ينفذ قضاءه بل يتوقف على قضاء قاض آخر أمضاء وإبطالاً كذا في الذخيرة * والمولى أن يزوجهها ولا ينبغي أن يزوجهها حتى يستبرأها بجميعة كذا في البدائع * وإن زوجهها قبل الاستبراء فولدت لأقل من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط * وإن زوجهها غفلة بولده فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسي له أحد ويعتق بعونه من كل المال وله استخدامه وإجارته إلا أنه إذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه جماعية فان كان النكاح فاسداً فإنه يلحق بالعجيج في حق الاحكام كذا في فتح القدير * زوج أمته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالجارية وتصبح الجارية أم ولد وإذا مات مولى أم الولد عتقت سواء زوجها مولاها من رجل أو لم يزوها لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خريحت من الثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها للغريم وللوارث كذا في غاية البيان * ويستوى فيه الموت الحقيقي والحكمي بالرتة والحق بدار الحرب وكذا الحربى المستأمن إذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع * وإذا عتقت بعونه يكون ما في يدها من المال للمولى إذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلاً عن فتاوى قاضيان * عتق أم الولد يكثر بتكرار الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد إذا أعتقها مولاها وارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولد وكذا المولودات ذوات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك ثانياً وثالثاً وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيان * وإذا أسلمت أم ولد النصراني فعرض الاسلام على مولاها فأنى فانها يخرجها القاضي عن ولايته بأن يقدر قيمتها فينجمها عليها وتصبح مكاتبه إلا أنها لا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان أسلم عندا لعرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها وإذا مات مولاها النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير * وإذا قضى القاضي عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولولده في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط السرخسي * الجارية إذا ولدت ولداً من غير المولى نكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه وتصبح أم ولده كذا في فتاوى قاضيان * ثم عندنا نصير أم ولده من وقت ملكها الا من وقت العلق كذا في النهر الفائق * ولو استولدها بملك اليمين فاستعقت ثم ملكها نصير أم ولده عندنا كذا في الكافي * وإذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا نصير أم ولده وهو قول علماء الثلاثة كذا في الذخيرة ويعتق

يبحث في يمينه لان يمينه يقع على النظر وقت السرقة * أكارأ ووكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنب والقواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الا كاره والوكيل للادل لا يكون سرقة فاما كامن من الحبوب اذا أخذ شيئاً لينفرد به لا للعطف فهو سرقة وغيره الا كاره والوكيل اذا أخذ شيئاً على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كاره والوكيل اذا أخذ شيئاً لوراء صاحبه لا يظن بذلك * قال لولده ان سرقت من مالى شيئاً فأملك طالق فسرقت من داره آجرة روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فلم يجده شيئاً فسنل أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال ان كان الحالف يحنل بذلك القدير يبحث فأخبر محمد رحمه الله تعالى بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل غاب فرسه عن خان فقال اكسرين اسب من برده باسند فواقه لا أسكن هنا والواير جمع الى

الحالف ان نوى بقوله انصبا باسم الجرة والخنان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف يمينه الى الخمان امرأة لها ابن يسكن مع أجنى فقال لها زوجها ان لم يأتنا بذلك لان يتنا ويسكن معنا فأتى أعطيه شيئاً قليلاً من مالى فأتت كذا البقاء الابن فمكن معها مسنة ثم غاب فقالت المرأة فكت أعطيت ابني شيئاً من مالى وحننت في يمينك ان كنسب الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته

والاجارة والاستجار والصلح عن المال رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئا أسلم الخالف اليه في ثوب كان حائثا لان السلم بيع وكان الاسلام شرا. رجل حلف أن لا يشتري عبد فلان فأجر داره من فلان بعبد لا يحث لان الاجارة ليست ببيع مطلق. ولهذا الواجر داره مدار لا يستحق الشفعة في الدار. رجل حلفه السلطان أن لا يشتري طعاما للبيع فاشتري طعاما لبيته ثم بدله فباعه لا يحث لانه ما اشترى للبيع. هذا كالحلف المرأة أن لا تخرج الى بيت والدها فخرجت للمجلس ثم ذهبت الى بيت ٤٧ والدها لا تحث. رجل قال ان

اشتريت بهذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة فاشتري بها شيئا لزمه التصديق لانه اشترى بها وبعد الشراء بقيت على ملكه لانها لا تنعمن بالبيع وكان له أن يدفع غيرها مكانها. رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديدي في العرف ما لا يكون غسلا. رجل حلف أن لا يشتري امرأة فاشتري جارية صغيرة لا يكون حائثا بخلاف ما لو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حائثا لان النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يفيد ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لانه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة. ولو حلف أن لا يشتري جارية فاشتري ربيعة أو عجوزة كان حائثا. رجل حلف أن لا يشتري بقلا فاشتري أرضا بما فيها من الزرع والزرع بقل كان حائثا لان الزرع لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر فيصير مبيعا مقصودا بالذكر فيكون حائثا كالحلف أن لا يشتري رطبا فاشتري نخلا عليها رطب برطبته كان

دعونه وان ادعى ثبت النسب لان الحرمة لا تزيل الملك كذا في البدائع. ولو أن أمة غزت رجلا من نفسها فزعمت أنها حرة فتزوجها وولدت له ولدا ثم استحقها رجل فانه يقضى له به او بقيمة الولد والعقر على الواطئ ثم اذا عتقت رجعا عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى أو الولد نصفها من مولاها صارت أم ولده ويضمن نصف قيمته المولاه كذا في المبسوط. رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير من رجل أجنبي ولا علم له بها فاولدت منه ولدا ثم استحقها مولاها وقضى له بها فعلى أبي الولد وهو المشتري قيمة الولد لولي أم الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية. ان قال له لأم له لا يولد مثله لئلا هذا ابني عتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل تصير أمه أم ولدا لاصح أنه اقرار بأموية الولد كذا في السراج الوهاج. استولد موطوءة الاب ثبت نسبه منه كذا في القنية. واذا وطئ الاب جارية ابنه فحلفت بولد فادعاء ثبت نسبه منه وصارت أم ولده سواء صدقة الابن أو كذبه ادعى الاب شبهة أو لم يدع كذا في السراج الوهاج. وعليه قيمتها لعقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي وشروط صحة هذا الاستلزام أن تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة وأن يكون الاب صاحب ولاية من ذلك الوقت الى الدعوة أيضا فلو باع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء (١) أو رد وولدت لاقل من ستة أشهر مذبا عنها فادعاء الاب لم تصح دعونه الا أن يصدق الابن كما اذا ادعى الاجنبي ذلك وصدقه وكذا لو كان الاب كافرا ثم أسلم أو عبدا فعتق أو مجنوناً فأفاق فحلفت بولد لاقل من ستة أشهر من الاسلام والعتق والافاقه الى الدعوة فادعاء لا يصح لعدم الولاية الا أن يصدق كذا في فتح القدير. فان صدقه الابن ثبت نسبه منه ولا علق الجارية ويعتق الولد على الابن بزعمه انه ملك أخاه كذا في التبيين. وأما المعتوم لو ادعاء عند افاقته وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر من افاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لان العتق لا يسلط الحق والولاية بل يعجز عن العمل كذا في فتح القدير. ولو أن الابن زوجها من الاب فولدت منه لم تصير أم ولدا ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار. ولو كانت الجارية مدبرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنتقل الى الاب بالقيمة فدعونه باطله كذا في الكفاية. أو الاب اذا وطئ جارية ابنه فادعى ولدها لا يثبت النسب اذا كان الاب حيا لان ولاية الجدة منقطعة مع وجود الاب فاذا مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل أن يكون عبدا أو كافرا أو مجنوناً فالولاية للجد فتصح دعونه فان عادت ولاية الاب بأن أسلم أو أعتق أو أفاق قبل الدعوة لم تقبل دعوه الجدة بعد ذلك. ولو كان الاب مردا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعونه موقوفة فان أسلم الاب لم تصح دعوه الجدة وان مات على الرذة أو طلق وقضى بلحاقه تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء أو بالرد بعيد أو بخيار شرط أو فساد في البيع وولدت لاقل من ستة أشهر منذ باعها لم تصح دعوه الجدة ولا دعوه الاب الا اذا صدقه الابن حينئذ يثبت النسب وصارت الجارية أم ولده بالقيمة ويعتق الولد مجانا هكذا في غاية البيان. ولو وطئ جارية امرأة أو جارية والده أو جده فولدت وادعاء لا يثبت النسب ويندرئ عنه الحد فان قال أحدها المولى لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الامر ين جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوم ما من الدهر ربيت النسب كذا في فتاوى قاضيان. واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فحلفت بولد فادعاء فان صدقه المكاتب يثبت

(١) قوله أو رد أي بسبب عيب أو خيار شرط مثلا اه بحرأوى

حائثا. رجل حلف أن لا يبيع داره فتزوج امرأة على داره لا يحث. وان تزوجها بالدراهم ثم جعل الدار عوضا عن الدراهم كان حائثا. رجل حلف أن لا يبيع عبدا أو ثوبه فأمر غيره فباعه المأمور لا يحث الامر لان حقوق البيع تتعلق بالعقد وحكم العقد واقع للامر فلم يكن الخالف بائعا من كل وجه فلا يحث فان كان الخالف من الاشراف لا يبيع بنفسه حث لان عين مثله ينصرف الى الامر بالبيع وان كان الخالف من يباشر العقد بنفسه مرة ويفوض الى غيره أخرى تعتبر الغلبة. رجل حلف أن لا يأكل لحما يشتره فلان فاشتري فلان معلقة

وزبحها فأكلها الخائف لا يحنث * رجل قال ان آجرت داري هذه فهي صدقة في المساكين ثم احتاج الى الاجارة قالوا بيعها الخائف من غيره ثم يول المشتري الخائف فيؤجرها بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه بالاجارة على ملك المشتري * رجل حلف أن لا يشتري طعاما فاشتري حنطة ذ كرفي الكتاب أنه يكون حائنا * قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما إنما الطعام هو المطبوخ فلا يحنث بشراء الحنطة ٤٨ * رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد دارا ثم ان الخائف اشتراها من

نسب الولاد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية * ولو ملك المولى يوما ولدا جارية المكاتب الذي ادّعاءه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه اياه وذكر في المبسوط واذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الدهر صارت أم ولده كذا في النهاية * واذا كاتب الرجل أمة فجات بولد ليس له نسب دعروف فادّعاء المولى يثبت نسبه منه صدقته أم كذبه وسواجات بولد ستة أشهر أم لا كثر أم لا قل فان نسب الولاد يثبت على كل حال اذا ادّعاءه وعق المولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جات بالولد لا كثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتب بالخيار ان شامت مضت على كتابتها وان شامت عجزت كذا في البدائع * وذكر في المأذون أن العبد المأذون اذا اشتري جارية فولدت فادّعى الولاد يثبت نسبه ولو كان محجور لم يصح الا أن يدعى شبهة كذا في العتابة * ولو اشتري جارية قد ولدت منه مع ابنة اهلها من غيره نصير الجارية أم ولده وليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت فان روج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان أعققهن ثم اشتراهن بعد السبي والارتداد عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية * ولو أن الجارية بين اثنين علفت في ملكهما فجات بولد فادّعاء أحدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها أولاد له بالضمان وهو نصف قيمة الجارية ويستوى في هذا الضمان اليسار والاعسار وبغير نصف العقر لشر يكره ولا يضمن من قيمة الولاد شيئا وان ادّعيها جميعا فهو وابنهما والجارية أم ولدهما تستخدم لهذا يوما ولذا كنوما ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام لصاحبه شيئا ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع * ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا في الهداية * وان أعقبتها أحدهما ومات عنها عتق كلاهما في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * أمة بين اثنين لاحدهما عشرها ولا تسعة أعشارها جات بولد فادّعيها مغا فانه ابنهما ابن هذا كله وابن ذلك كله فان مات ورثاه نصفين وان جنى عقل عواقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجناية وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا اولؤها لهما كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فادّعوه جميعا يثبت نسبه منهم ونصير الجارية أم ولدهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت الانصباة مختلفة بأن كان لاحدهم السدس ولا آخر الربع ولا آخر الثلث وما بقي لا يثبت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحبه حتى تكون الخدمة والكسب والغلة على قدر انصباهم كذا في البدائع * أمة بين رجلين جات بولدين في بطن واحد فادّعى أحدهما الاكبر والاخر الاصغر فهما ولدا مدعى الاكبر وان كانا من بطنين فالاكبر لمدعيه وصارت الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمته ونصف عقرها لشر يكره ولا يضمن من قيمة الولاد شيئا لانه علق حرا وبنت نسب الولد الاصغر ان يدعيها استحسانا ويضمن جميع قيمة الولد الاول كذا في العتابة * واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما ان كان مافي بطنها غلام فهو مني وان كان جارية فليست مني وقال الآخر ان كان مافي بطنها جارية فهو مني وان كان غلاما فليس مني فهو ذاعلى وجهين الاول أن يخرج

زيد فسدخلها لا يحنث ولو وهبها منه زيد فسدخلها كان حائنا لان حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع * رجل قال ان لم أبيع هذه الجارية اليوم فهي حرة فباعها على أنه بالخيار ثم فسح البيع ومضى اليوم لا تعتق لانه خرج عن يمينه بالبيع بشرط الخيار * رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر فاشتري عبد اشراه فاسدا ولم يقبضه ثم اشتراه شراء جائزا لا يعتق لانه صار حائنا بالشراء الفاسد فأنحلت اليمن لا لى جزاء لعدم الملك فلا يحنث بالشراء الثاني مرة أخرى * رجل قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها منه حبلى في الشهر حل له أن يطأها في الشهر ثم يبطل اليمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا جات بالولد لا قل من ستة أشهر ويحل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولا يحل له وطؤها لانها صارت حرة * ولو قال لامته ان لم أبعك فانت حرة فدبرها أو ولدت منه قال أبو حنيفة

رحمه الله تعالى تعتق * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعتق ثم رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال الكلامان والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعه يباع فاسدا بر في يمينه * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الرجل كذلك أما في المرأة الحرة وأم الولد فاليبيع جائز متصور بعد الرق والسبي فلا يخرج عن اليمن بالبيع الفاسد * رجل باع عبدا من رجل وسلمه الى المشتري ثم حلف البائع أن لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري أقال البيع وقبل البائع لا يحنث

ولو كان الثمن ألف درهم فأقاله المشتري بمائة دينار حنث * وكذا لو أقاله بأكثر من الثمن الأول أو بأقل حنث هكذا ذكر في المتن قال مولانا
 رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون هذا الجواب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالأقاله تكون
 بالثمن الأول على كل حال ويطلق ذكر الثمن الثاني * رجل قال لامته ان بعث منك شيئا فأنت حرة فباع منه ثمان من زوجها الذي ولدت منه أو
 باع نصفها من أبيها لا يقع عتق المولى عليها بحكم العيين لان الولادة من الزوج والنسب ٤٩ من الاب مقدم فلا يقع عتق المولى

* وكذا لو قال ان اشترت
 شيئا من هذه الجارية فهي
 مدبرة ثم اشتراها هو
 وزوجها الذي ولدت منه
 فهي أم ولد وزوجها لا يقع
 عليها تدبير المشتري كرجلين
 بينهما عبد دبره أحدهما
 وأعتقه الآخر كان العتق
 أولى * وكذا لو حلف أحد
 الرجلين بتدبيره ان اشتراه
 وحلف الآخر بعتقه ان
 اشتراه ثم اشتراه فالتق
 أولى * رجل حلف أن
 لا يشتري اليوم شيئا فاشتري
 عبدا بخمرا أو خنزير أو قبض
 أولي يقبض حنث في عيینه
 لوجود البيع والشراء وهو
 قتل المال بالمال فان
 اشترى بعينه أو يد لم يحنث
 ولو اشترى عبدا من فضولي
 يحنث في عيینه ولو اشترى
 مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد
 لا يحنث في عيینه * وكذا لو
 حلف أن لا يبيع اليوم فباع
 المدبر أو أم الولد أو المكاتب
 لا يحنث في عيینه ولو قضى
 القاضي بجواز بيع المدبر
 نفذ قضاؤه ويكون ذلك
 فصلا للتدبير ولو باع على
 أنه بالخيار كان حائثا في عيینه
 في قول محمد رحمه الله تعالى
 ولا يكون حائثا في قول أبي

الكلامان منهما معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لها جميعا سواء ولدت جارية أو غلاما
 فان سبق أحدهما بمقالته ثم ولدت غلاما أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعا فهو ولد للذي
 سبق بهذه المقالة غلاما كان أو جارية وان جاءت بالولد ستة أشهر من وقت المقالة الأولى ولأقل من ستة أشهر
 من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وان جاءت به لستة أشهر من وقت المقاتلين لم ينبت نسب من واحد
 منهما إلا أن يجد الدعوى كذا في المحيط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لستة أشهر من مملكتها فادعى
 أحدهما الشريكين الأم وأدعى الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادعاه وخرج الكلامان معا
 فدعوى الولد أولى لانها أسبق على دعوى الأم تقدير الانه لا دعوى استيلاء ودعوى الأم دعوى تحسر ودعوى
 الاستيلاء تستند ودعوى التحسر لا تستند وعلى مدعى الولد نصف قيمة الأم ونصف عقرها ولا يراد مدعى الولد
 عن ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه أنها ابنته وان ولدت لأقل من ستة أشهر من مملكتها
 صححت دعوى كل من الشريكين لعدم المرجح لان دعوى كل منهما دعوى تحسر فلم يكن لاحدهما سابق على
 الاخرى وثبت نسب الولد من مدعى الولد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يقرم لشريكه شيئا في
 الولد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه بدعوى الجارية صار
 كأنه أعتق أم ولد الشريك ورق أم الولد غير متقوم عنده ولا عقر على مدعى الولد ولو ولد لستة أشهر من
 مملكتها بنتا وولدت بنتا أخرى فادعى كل واحد من الشريكين بنتا صححت الدعوات وعلى مدعى الأولى
 نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الأولى وقيمة الثانية الا اذا قبلت الجدة قبل الدعوى وأخذت القيمة من
 المقاتل فان مدعى الأولى لا يضمن حينئذ لشريكه شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادعاه
 أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعى الثانية بتمامه وان ولدت لأقل من ستة
 أشهر من مملكتها بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة بها فالدعوى دعوى البنت الثانية ولا تصح
 دعوى البنت لانها أسبق للاستناد لان دعوى الثانية دعوى استيلاء ودعوى الأولى دعوى تحسر يران علقهما
 يكن في ملكها ويغرم مدعى الثانية على مدعى الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الأولى
 في الجدة ان كانت مبيعة للشريك كما يغرم في المسئلة الأولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب دعوى
 أحد الشريكين * أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتاني وصدقه أحدهما وقال الآخر
 بعنا كهنا فنصفها أم ولد موقوفه فلا نخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لان
 المقر بالنكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف وذلك لا يفيد الحلل ويعتق نصف الولد حصه المقر
 بالبيع ويسعى الولد في نصفه الآخر وليس للمقر بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ
 العقر لهم ما فاضل المقر بالبيع نصفه ثم يأخذ المقر بالنكاح نصفه مهورا ويقال للمقر بالبيع خذه من الوجه
 الذي تدعيه فان مات المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها المقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعنا كهنا
 فالمستولد لا يضمن قيمتها ويضمن العقر له ما ولو كانت الجارية بحرية لم يعرف مولاها فقال المستولد زوجتاني
 وقال بعنا كهنا فهي أم ولد وانها حر ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر له ماله يذكر في
 الكتاب واختلاف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطئ الهبة وهما ادعى البيع وهي
 مجهولة أو قال اغصبتها فقال صدقتا فهي أم ولد وعليه قيمتها جميعا وان صدقتهم الامه صدقت في

(٧ - فتاوى ثانيا) يوسف رحمه الله تعالى ولو قضى القاضي بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات والمكاتب
 اذا أجاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ وان بيع المكاتب برضاه يبيعه ويكون ذلك فسخا للكتابة * رجل حلف أن
 لا يشتري لامرأته ثوبا فاشتري ثوبا فأعطى النصف جاريته والنصف امرأته لا يكون حائثا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
 الله تعالى انما في عرفنا لا يسمى ثوبا * ولو حلف بالفارسية وقال اكرمن زن را جامه خرم فعلى كذا فاشتري لها خمارا قال القاضي الامام أبو

على النفسى رحمه الله تعالى لا يكون حائثا * رجل قال لاهر أنه ان اشترى شيئا فانت طالق فاشترت المله قالوا ان اشترت قربة أو آنية طلقت وان دفعت الحرة الى السقاء وخبر حتى يحمل لها الماء لا يقع الطلاق * رجل قال والله لا يبيع لفلان ثوبا بخلاف ثوبه للمخوف عليه ليجيز صاحب الثوب حث الخالف أجاز المخوف عليه أو لم يجز * ولو باعه الخالف وهو لا يريد بذلك أن يكون البيع للمخوف عليه وانما يريد بعه لنفسه لا يكون حائثا ٥٠ * رجل قال لغيره ان بعت لك ثوبا فعبدى حرف هذا على أن يبيع ثوبا بأمر المخوف عليه كان

الثوب للمخوف عليه أولم يكن * ولو قال ان بعت ثوبا لك فهو على أن يبيع ثوبا مملوكا للمخوف عليه * رجل قال ان اشترت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى غلاما بجارية لزمه التصديق * رجل قال والله لا أشتري لفلان شيئا فاشترى لابنه الصغير أو لعبده بأمره لا يحنث * رجل قال ان بعت غلامى أحدا من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حث * ولو قال ان بعت غلامى واحدا من الناس فباعه من رجلين لا يحنث * رجل قال والله لا أشتري بـ هذه الدراهم إلا لحا فاشترى ببعضها لحا وببعضها غير لحا لا يكون حائثا حتى يشتري بكلها غير لحا * ولو قال والله لا أشتري بهذه الدراهم غير لحا فاشترى ببعضها لحا وببعضها غير لحا لا يكون حائثا وفى الاستحسان يكون حائثا * رجل حلف أن لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره رمانا وأكل الخالف حث ولو قال والله لا آكل من رمانة اشترها فلان والمثله

حقها حتى ردت رقيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج ثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا اذا علم انهم اللقتر وان لم يعلم يعتق الولد كذا فى محيط السرخسى * أمة بين رجلين فجاءت بولدين فى بطن واحد أحدهما حى والآخر ميت فادعى أحدهما الميت ونفى الحى لزمه الحى ولا يمكن نفية بعد ذلك وكذا لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى كل واحد منهما ما الولدين ثبت النسب منهما جميعا كذا فى المبسوط * وان كانت الجارية بين رجل وابنه وجدته فجاءت بولد ادعوه كلهم فالجد أولى كذا فى الظهيرية * ولو كانت الجارية مشتركة بين الاب والابن فادعياهما فالاب أولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف عقرها فيلتصقان قصاصا كذا فى السراج الوهاج * واذا كان أحد الشرىكين مسلما والآخر ذميا فادعياهما فالمسلم أولى هذا اذا لم يسلم الذى قبيل الدعوة أما اذا أسلم الذى ثم ولدت الأمة فادعياهما معا يثبت نسبه منهما الاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذى ومرد فالولد للردو وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا فى غاية البيان * ولو كانت بين كنانى ومجوسى فالكنانى أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما فى الدعوة فالسابق أولى كائنا من كان كذا فى السراج الوهاج * عن محمد رحمه الله تعالى فى رجلين اشترى بـ وجه أحدهما فجاءت بولدين بعد شهر رثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان أمة حامله فجاءت بولد فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على الم بالقرابة لان الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا فى الظهيرية * واذا ولدت الامه من الرجل ثم اشتراها هو أو آخر فهو أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها وموسرا كان أو معسرا وكذلك ان ورثها فان ورثا معها الولد وكان الشرىك ذارحم محرم من الولد عتق عليه ما جميعا وان كان الشرىك أجنبيا عتق نصيب الاب وسعى للشرىك فى نصيبه وكذلك ان اشترى أو وهب لهما عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى عرف الاجنبى أن شرىكه أبوه أو لم يعرف * أمة بين رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج حصه أحدهما من الام والولد هو موسر فهو ضامن لنصيب شرىكه من الام وشرىكه فى الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استساعاه وان شاء اعتقه فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المبسوط * أمة بين رجلين قال فى صحته ما هى أم ولدا أحدهما ثم مات أحدهما ما يؤمر الحى بالبيان دون الورثة فان قال هى أم ولدى فهى أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئا لانه ما أقر بوطئها بعد ملكها فعليه استولدها بنكاح قبل ملكها وان قال هى أم ولدا الميت عتقت صدقته الورثة وأولا ولا سعاية للحى وكذا الورثة وان كان ذلك فى المرض وقالت الورثة عنك لم تسمع فان قالوا عني أبونا نفيه ولكننا لا نصدقه فله نصف قيمته فى التركة وهى تعق من الثلث كذا فى الكافى * وان ولدت الجارية فى ملكها ما أقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان الى الحى فان قال هو ولدى يثبت النسب وتصبح الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر للشرىك وسواء فى هذا الصحة والمرض فان قال فى الصحة هو ولدى شرىكى لم يثبت نسب الولد من واحد منهما واعتق الولد بلا شئ وكذلك عتقت الام بلا شئ وان كان القول منهما فى مرض الشرىك الميت فان قالت الورثة هى أم ولدا الحى عتقا ولا سعاية ولا ضمان وان قالوا أقر أبونا انه ولده ولكن نحن لا نصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها لالحى فى التركة ولا سعاية عليها لاحد ويثبت نسب الولد من الميت استحسانا كذا فى محيط السرخسى

بهاها لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير فى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الدراهم والدنانير وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الحقيقة فى جنس هذه المسائل ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه الشائع * ولو اشترى حاتم فضة حث وكذا لو اشترى سيفا على بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا كان الذهب والفضة فى سيف أو منطقة وقلاشترامع السيف ان كان الثمن ذهباً أو فضة * وان كان الثمن حنطة أو غنم يرد ذلك

لا يكون حائنا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه الممول وغير الممول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بأثمه حداد أو لا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيض والدرع ولا تدخل فيه الابرة والمسالة قالوا في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال والصفر والشبه بمنزلة الحديد * إذا حلف لا يشتري صفر يدخل فيه الممول وغيره والفلوس وغيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الفلوس ٥١ * ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشتري بابا

بجديد أقل مما فيه ذكر في النواذر أنه لا يجوز أن يشتري بابا أكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائنا في بيعه * رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشتري خاتما فص كان حائنا وإن كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشتري خاتما فص ياقوتة كان حائنا * ولو حلف أن لا يشتري زجاجا فاشتري خاتما فصه من زجاج كان الفصل لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائنا وإن كان يزيد عليه كان حائنا * ولو حلف أن لا يشتري لبنا أو آجرا أو طينا فاشتري دارا مبنية بذلك لا يكون حائنا ولو حلف أن لا يشتري حائطا فاشتري دارا مبنية كان حائنا استحسننا فاشتري الدار يكون مشتريا للعائط ولا يكون مشتريا للبص والطين * رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشتري حائطا فيه نخل حنث * وكذا لو حلف أن لا يشتري شجرا فاشتري أرضا فيها شجر كان حائنا لأن الشجر هكذا يشتري * ولو حلف أن لا يشتري صوفا فاشتري شاة

كتاب الإيمان وفيه اثنا عشر بابا
(الباب الأول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها)

(أما تفسيرها شرعا) فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية * وهي نوعان عين بالله تعالى أو صفته وعين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي * (أما اليمين بغير الله فنوعان) أحدهما اليمين بالآباء والأبناء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك * والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم إلى قسمين عين بالقرب وعين بغير القرب أما اليمين بالقرب فهو أن يقول إن فعلت كذا فلي تصوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدي أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك * وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف بالطلاق والعقاق هكذا في البدائع * (وأما ركن اليمين بالله) فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي * والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود وأغلب الوجود عند وجود الشرط وذلك بأن يكون مضافا إلى الملك أو إلى سببه وإن يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالوكالة والاذن في التجارة فإنه إذا قال إن فعلت كذا فقد صد وكلتكم وأذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * (وأما ما شرطها اليمين بالله تعالى) ففي الحالف أن يكون عاقلا بالغافلا يصح عين المجنون والصبي وإن كان عاقلا ومنها أن يكون مسلما فلا يصح عين الكافر حتى لو حلف الكافر على عين ثم أسلم خنث لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع * ويقتل اليمين بالردة فلو أسلم بعد هاله يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار * (وأما الجزاء فليست بشرط فتصح عين المملوك لأنه لا يجب عليه العمل بالكفارة بالمال لأنه لا مال له وإنما يجب عليه التكفير بالصوم وللولى أن يمنع من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذوب له ولو أعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطوعية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجنازة والعبد فتصح من الخطيئ والهازل عندنا * (وأما الذي يرجع إلى المحلوف عليه فهو أن يكون متصورا الوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا يفتي إذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما كونه متصورا الوجود عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة * (وأما في نفس الركن فلو عمن الاستثناء فهو أن يقول إن شاء الله أو الآن يشاء الله أو ما شاء الله أو الآن يسدولي غير هذا أو الآن أرى أو الآن أحب غير هذا أو قال إن أعاني الله أو يسر الله أو قال بعمونة الله أو تيسيره ونحو ذلك فإن قال شيأ من ذلك موصولا لم ينقذ اليمين وإن كان مقصولا انعقدت * (وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعقاق فهو شرط انعقاد اليمين به ما ولا فلا * وفي المحلوف عليه أن يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليل بأمر كائن يمينا بل تعبيرا حتى لو قال لا أمر أنه أنت طالق إن كانت السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال وفي المحلوف بطلاقه وعقاقه قيام الملك أو الاضغنة إلى الملك أو سبب الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال أن أعاني الله أو بعمونة الله وأراد به الاستثناء يكون مستتبيا فيما

على ظهرها صوف لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية * وكذا لو حلف أن لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها بن لا يكون حائنا وكذا لو اشتراها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية * هنا * ويبيع الشاة للحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجوز هلي كل حال ولا يكون حائنا في عين أن لا يشتري لبنا * ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو خوصاً فهو على غير الممول حتى لا يحنث بشراء البوارى والزنبيل ولو حلف أن لا يشتري لحما فاشتري شاة حية لا يحنث في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري جديا فاشتري شاة حاملا لا يحنث

لا يكون حائنا * ولو حلف أن لا يشتري صوفا أو شعرا فهو على غير المعمول ولا يحنث بشراء المسح والجوارب * رجل حلف أن لا يشتري كنانا فهو
في عرفنا على نوب الكنان * ولو حلف أن لا يشتري ألبية فاشترى شاة مذبوحة كان حائنا * وكذا لو حلف أن لا يشتري رأسا ولو حلف أن لا يشتري
شعرا فاشترى حنطة فيها حبات شعيرة لا يحنث * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياد كرفي الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في
عرفنا لا يحنث بشراءه من البنفسج ٥٣ * ولو حلف أن لا يشتري صوفا فاشترى اهابا حنث في عينه ولو أشار إلى شاة وقال

بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء * ومنها أن لا يدخل بين الشرط والجزاء حائل فإذا دخل لم يكن عينا
وتعليقاً بل تنجيزاً هكذا في البدائع * (اليمين بالله ثلاثة أنواع) غموس وهو الحلف على اثبات شيء أو نفيه
في الماضي أو الحال * يعمد الكذب فيه فهذه اليمين يأثم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون
الكفارة * ولغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والامر بخلافه بأن يقول
والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصاً
من بعيد فقال والله أنه زيد ووطنه زيد وهو عروا وطأراف قال والله أنه لغراب ووطنه غراب وهو حدة فهذه
اليمين تزجوا أن لا يؤاخذ بها صاحبها واليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكم في الدنيا والآخرة
عندنا * ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عند الحنث
كذا في الكافي * (والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتمام البر فيها وهو أن يعقد على
فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين واليمين يزاد وكادة ونوع لا يجوز
حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتغير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر
فيندب فيه إلى الحنث ونوع يستوي فيه البر والحنث في الإباحة فيتخير بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في
المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * وأما الحلف بالطلاق والعناق وما أشبه ذلك فلا يكون على أمر في
المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن إذا كان يعلم
خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بنذر لأن هذا تحقيق وتنجيز كذا في الإيضاح * ولو قال
إن لم يكن هذا فلانا فعلت حجة لم يكن وكان لا يشك أنه فلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة * ومن فعل المحلوف
عليه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً فهو سواء وكذا من فعله وهو مني عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج * ولا
يصح عين النائم كذا في الاختيار شرح المختار * اليمين بالله تعالى لا تكراه ولكن تقليله أولى من تكثيره
واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تكراه لأنه يحصل به الوثيقة في العهد خصوصاً في
زماننا كذا في الكافي

لا يبيع هذا الصوف فباعها
بدرهم حنث في عينه * ولو
حلف أن لا يشتري بزرا قالوا
في عرفنا إذا اشتري دهن
البرز لا يحنث وانما يحنث
بشراء البرز وجواب الكتاب
على العكس بناء على عرفهم
* رجل حلف أن لا يتوضأ
بكونه فلان ولم ينوشأ فصب
فلان عليه الماء من كوزه
فتوضأ حنث في عينه
* رجل أراد أن يشتري ثوبا
فقال البائع والله لا أبيع
بعشرة ثم باعه بثلاثة
يكون حائنا ولو قال المشتري
والله لا أشتريه بعشرة
فاشتراه باحد عشر كان
حائنا ولو قال البائع والله
لا أبيعك الا بعشرة فباعه
بثلاثة كان حائنا وكذا لو
باعه بدينار وخمسة دراهم ولو
باعه بدينار وعشرة دراهم
لا يكون حائنا ولو قال والله
لا أبيعك بعشرة حتى تزيد
فباعه بثلاثة لا يكون حائنا
قياسا ويحنث استحسانا
* رجل حلف أن لا يشتري
المسبز فاشترى القطائف
لا يكون حائنا * رجل قال
إن اشتريت بهذا الثوب شيئا
فهذا الثوب صدقة لا يلزمه
شيء لأنه صار حائنا بعد خروج

الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا وفيه فصلان (الفصل الأول في تخفيف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المسخلف)

اليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجب على أسامي الله تعالى في ذلك سواء تعارف
الناس الحلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف
بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر كذا في الكافي * والأصح أن المعتبر في
ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندی * ولو قال وربِّي أو ورب العرش أو ورب العالمين كان
حالفا كذا في البدائع * لا خلاف أنه لو قال والحق لأفعل كذا أنه عين كذا في المسبوط * ولو قال بالحق لأفعل
كذا يكون عينا ولو قال حقا لأفعل كذا فالصحيح أنه إن أراد به اسم الله تعالى يكون عينا ولو قال بحق الله
لأفعل كذا يكون عينا كذا في فتاوى فاضلخان * ولو قال وحق الله لا يكون عينا عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح * وحرمة الله قال شمس
الأئمة الحلواني هذا مجتزأة قوله وحق الله كذا في الخلاصة * ولو قال وعظمة الله أو قال وملكوته وقد رنه ونوي

الثوب عن ملكه * رجل حلف أن لا يشتري يضافه على يرض الدجاج في الشراء في الأكل على يرض الطير والرأس
في الأكل والشراء على ما يباع في الأسواق عادة * ولو حلف أن لا يشتري قيصا فاشترى قيصا مقطوعا غير مخيط لا يكون حائنا
(فصل في الأكل) رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشربه لا يحنث وانما يحنث إذا أترد فيه أو كل ولو حلف أن لا يشرب
خاترد فيه أو كله لا يكون حائنا فعلى هذا أكل السويق وغير ذلك مما يورث كل ويشرب قالوا هذا إذا كانت اليمين بالبرية يتفان كانت بالفارسية

فأكل أو شرب كان حائثا وعليه الفتوى * ولو حلف أن لا يذوق اللبن فأكل أو شرب كان حائثا في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل طعاما فهو على كل كل مطعم وم وهذا يخالف التوكيل بشرء الطعام * رجل حلف أن لا يأكل خبزا فأكل خبز حنطة أو شعيرا كان حائثا وإن أكل خبز الذرة والارز كان الحالف في بلد خبزهم من الذرة والارز كان حائثا والا فلا * ولو أكل قرضا وهو الذي يقال بالفارسية كجحه أو جوزنجا أو مبصر وهو الذي يقال له بالفارسية نواله قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى لا

٥٣

يبحث في جميع ذلك * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يبحث في الجوزينج لانه لا يسمى خبزا مطلقا ويبحث فيما سوى ذلك من القرص والميسر والرقاق لانه أكل ما هو خبز مطلقا وشبها آخر معه ولا يبحث بأكل ما يقال له نان زردالو * رجل حلف أن لا يأكل هذه الرمانة فصها ماصلا يكون حائثا لانه لم يأكل * رجل حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فأكل وبي منه شيء يسير بحث في يمينه فان نوى كله صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء في إحدى الروايتين * رجل حلف أن لا يأكل كل حراما فاضطر الى ميتة فأكلها تكلموا فيه قال بعضهم لا يكون حائثا لانه مستثنى من الحرام وقال بعضهم يكون حائثا لانه حرام الا أنه رخص في أكلها * ولو حلف أن لا يأكل من مال فلان فاغتصب منه حنطة وطعنها وخبزها وأكلها واغتصب منه دقيقا وخبزها وأكله حث في يمينه وقيل بأنه لا يبحث * ولو قال واقه لا أكل من طعام فلان واغتصب منه

اليمين أو لم ينو يكون يميننا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج * ولو قال وقوة الله وإرادته ومشيئته ومحبتة وكلامه يكون حالفا كذا في البدائع * ولو قال وأمانة الله يكون يميننا أو ذكر الطحاوي أنه لا يكون يميننا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال وذمة الله يكون يميننا * ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال أحلف أو أحلف بالله أو أقسم أو أقسم بالله أو أعزم أو أعزم بالله أو قال عليه عهد أو عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون يميننا وكذا الوفاق عليه يمين أو يمين الله أو قال لعمر الله أو قال عليه نذرا أو قال عليه نذرا الله أن لا يفعل كذا يكون يميننا كذا في فتاوى قاضيان * بسم الله لأفعل كذا في المختار أنه لا يكون يميننا الا اذا نوى كذا في الفتاوى العتبية * ولو قال وبسم الله يكون يميننا كذا في الخلاصة * ولو قال وايم الله لأفعل كذا يكون يميننا وكذا يمين الله وايم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ومن الله وجميع واحدة في الاعراب الثلاث كذا في الظهيرية * ولو قال وميثاقه يكون يميننا كذا في الكافي * وكذلك اذا قال على يمين الله وكذلك اذا قال على ميثاقه كذا في الايضاح * ولو قال الطالب (١) والغالب لأفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغيره كذا في المحيط * ولو قال بالله لأفعل كذا وسكن الهاء أو نصبتها أو رفعها يكون يميننا ولو قال الله لأفعلن كذا وسكن الهاء أو نصبتها لا يكون يميننا لان الكسر يقتضي سبق حرف الخافض وهو حرف القسم ولو قال بالله لأفعل كذا قالوا لا يكون يميننا لانه لم يذ كر اسم الله الا اذا أعرجها بالكسر وقصد اليمين كذا في فتاوى قاضيان * وقوله الله الله يمين كذا في العتبية * ولو قال الله يكون يميننا * في الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار كان يميننا كذا في المحيط * ولو قال أنا شرم من الجوس ان فعلت كذا فهو يمين وكذا الوفاق أنا شريك اليهود أو شريك الكفار ان فعلت كذا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا قال (٢) اذا آليت كذا وعزمت لأفعل كذا فهو يمين كذا في الايضاح * في التجريد قال محمد رحمه الله تعالى حلف لا يحلف فقوله ان قت أو وعدت فأنت طالق يمين كذا في الخلاصة * من حلف بغير الله لم يكن حالفا كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية * والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل لو قال والقرآن لا يكون يميننا ذكره مطلقا والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمتعارف فصار كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم أما في زماننا فيكون يميننا به ناخذونا امر ونعتقد ونعتمد وقال محمد بن مقاتل الرازي لو حلف بالقرآن قال يكون يميننا وبه أخذجه ورمشنا بخنا رجهم الله تعالى كذا في المصنعات * ولو قال أنا باري من النبي والقرآن فانه يكون يميننا كذا في الكافي * سئل عبد الكريم بن محمد عن قال أنا باري من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون يميننا وقال غيره لا يكون يميننا وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو قال ان فعلت كذا أنا باري من القرآن أو القبله أو الصلاة أو صوم رمضان فالكل يمين هو المختار * وكذا البراءة عن الكتب الاربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفرا كذا في الخلاصة * ولو قال أنا باري من المحصف لا يكون يميننا * ولو قال أنا باري مما في

(١) قوله والغالب كذا في جميع النسخ ومثله في البحر والذي في الذخيرة والوالبية وغيرهما عدم ذكر العاطف قاله ابن عابد بن نامل اه بمرأوى

(٢) قوله انه اذا قال اذا الخ كذا بالاصل وتأمل وجهه كذا في الثانية اه معصمه

والمسئلة بجماها كان حائثا * رجل حلف أن لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم كان حائثا في جواب الجامع لان الشاة من الجنس وفي الفتاوى لا يكون حائثا سواء كان الحالف مصريا أو قرويا وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون بينهم ما * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ اختل فيه قال أبو بكر الاسكافي لا يبحث في يمينه لان اليمين ينصرف الى الأكل المعتاد فلا يبحث كالحلف أن لا يأكل هذا اللعيق فأكل يمينه فانه لا يكون حائثا * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يبحث بأكل اللحم وان لم يكن مطبوخا لان اللحم قد يؤكل

بدون الطبخ إلا أنه غير معتاد العادة لا تعتبر في المعين أما الدقيق لا يؤكل كذلك فانصرف اليمين الى الحبة المتخذ منه * رجل اغترف من القدر بالمعرفة شيئاً ثم قال والله لا آكل من هــ هذا القدر ثم آكل ما كان في المعرفة لا يكون حائثاً لان يمينه وقع على ما في القدر * رجل حلف أن لا يأكل مع فلان طعاماً فأكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حائثاً ما بدأ كلاماً من انا واحد * ولو حلف أن لا يشرب مع فلان فالشرط أن يضمهما مجلس واحد - دوان ٥٤

الشعب في وقت خاص وهو

ما بعد طلوع الفجر الى زوال

الشمس بما تغدى به عادة

وغداہ کل یا۔۔۔ ماتعارفہ

أهل تلك البادية * رجل

حذف أن لاياً كل طعاما

فأكل دواء ليس له طعم أو

كان من الا تكون حاتثا لانه

لا يسمي طعاما وان اكل

دواء له حلاوة مثل

الجلالين خنت في عهده

لأنه طعاما وصاله غذا.

* روح - بل حاف أن لا أكل

من طعام فلان فأكل من

خله طعام نفسه أوزنه

أوملحه كان حاشا لانه أكل

من طعامه * رجل حلف

أَنْ لَا نَأْكُلَ مِلْحَافًا كَلِّ طَعَامًا

ان لم يكن: ما لم يكن

حاشا وان كان مالها كان

حاننا كاله حلف أن لا نأكل

الفلان فأكل طعاماً فيه

فَاقْلُ انْ وَحْدَ طَعْمِهِ حَنْثٌ

والافلا. وقال الفقيه أبو

اللهم ارحمه الله تعالى لا

مَحْنَتِ مَا لَمْ يَأْكُلْ مِنْ الْمَالِ

مع الخمر أو مع غيره: آخره لان

عنه ما كول خولاف

القلقل وعلمه القمى فان

كان في عنه ما يدل على أنه

أراد به الطعام المالح فرب

علم ذلك * حلف أن لا يأكل.

خلافاً كل سكا حة لا يكون

أَن لَّا يَكُنْ لَّكُم مِّنْ دِينٍ

حلف أن لا ما كل شهيد افا كل

لا يكون حائثا الا اذا نواها

Figure 1

(١) قوله وهذا دليل الخ محله اذا لم يقصد بالوجه الذات والا كان عينا باجماع اء بحراوى

شبهه و حجه و استدلال که در اثبات این مقوله و انقضای شبهه و حجه و استدلال که در اثبات این مقوله

عسا لا يكون اثنا لان العسا اسم الحاف والشمار لثنا لانه ان لا يكون لثنا لثنا

حلف رمضان أن لا تغش إلا زقا كما يحلف نضالها لا يمكن أن لا يغشها إلا نضالها

یہی ہے جو کہ ہم نے پہلے ہی میں بیان کیا ہے۔

يكون حائثا كما لو حلف أن لا يتعدى اليوم فأكل بعد انتصاف النهار لا يكون حائثا رجل قال لا امرأته أن لم تتعشى الليلة فعبدى حرم فلم
تأكل الا لقمة واحدة كان حائثا لان اللقمة الواحدة لا تكون عشاء * رجل حلف أن لا يأكل حراما فأكل لحما وخبزا اغتصبه حنث في عيینه
فان باع الغصب بشئ أو كل ذلك الشئ لا يحنث لان الثاني ليس بمجرام مطلقا وان غصب حنطة قطعنها أن أعطاها مثلها قبل أن يأكل لا يحنث
في عيینه لانه ملكها باءا الضمان وإن أكلها قبل اداء الضمان وقبل قضاء القاضي ٥٥ عليه حنث في عيینه لان الحرمة باقية
مالم يردّ الضمان وقالوا فحين

غضب طعاما فأكلمه وقد
كان حلف أن لا يأكل
لا يحنث في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لانه استهلك
بالمضغ فصلا كلاما لنفسه
ولا اعتماد على هذا لان
بالاستهلاك لا يعلل المفسوب
خصوصا على أصل أي
حنيفة رحمه الله تعالى فان
عنده المفسوب بعد الهلاك
باق على ملك المالك حتى لو
صالح على أضعاف قيمته
جاز ويكفي ذلك صلحا عن
الغضب لاعن القيمة اذ لو
كان صلحا عن القيمة لا يجوز
كالوصالح بعد قضاء القاضي
على أكثر من قيمته ولانه
لو صار ملكا بالمضغ لا يتصور
أكل مال الغير وقد قال
الله تعالى ان الذين يأكلون
أموال اليتامى ظلما انما
يأكلون في بطونهم نارا
وقال عليه السلام كل لحم
ثبت من الحرام فالنار أولى
به * رجل معه دراهم خلف
أن لا يأكل كلها فاشترى بها
دنانيرا وفلسا ثم اشترى
بالدنانير أو بالفلس طعاما
فأكله قال محمد رحمه الله
تعالى يكون حائثا في عيینه
وان حلف أن لا يأكل هذه

وكذا اذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعشره وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبيت الله أو بالبحر الأسود
أو بالمسح الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالمتبر أو بالقبر أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حالفا
في جميع ذلك وكذا اذا قال وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف بالسماوات والارض والشمس
والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج * ولو قال بحق الرسول أو بحق الايمان أو بحق القرآن
أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال بحق محمد
عليه السلام لا يكون عينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة * ولو قال عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة ان فعل
كذا فشي من هذا لا يكون عينا كذا في المبسوط * ولو قال لا اله الا الله لا فعلن كذا فليس يمين الا أن ينوي
يمينا وكذلك سبحان الله والله أكبر لافعلن كذا كذا في السراج الوهاج * ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا
أو عصيته في كل ما فترض على فليس يمين كذا في الابيضاح * ولو قال ان فعلت كذا فانا زان أو سارق أو
شارب خمر أو أكل ربا فليس بمحالف هكذا في الكافي * عن ابن سلام أنه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يمين
الزنا على نفسه كما بعد النصارى أنه يكون عينا كذا في الظهيرية * ولو قال عبده حر ان حلف بطلاق
امرأته ثم قال لا امرأته أنت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا يمين وكذلك اذا قال اذا حضت حمضة
لم يعتق عبده كذا في المبسوط * ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العناية
* ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون عينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون عينا ولو قال
ان فعلت كذا فاشهدوا على بالنصرانية يكون عينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقا ان فعلت
كذا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك ان لا أفعل
كذا ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة * رجل قال لا تحروا الله لأبجى الى ضيافتك فقال رجل
للعالف ولا تجبى الى ضيافتي أيضا قال نعم يصير حالفا في حق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب الى ضيافة الأول
أو الى ضيافة الثاني حنث في عيینه كذا في المحيط * تحريم الحلال يمين كذا في الخلاصة * فمن حرم على نفسه
شيئا مما يملكه لم يصح حرمه ما لم يصرح بما حرمه قليلا أو كثيرا حنث ووجب الكفارة كذا في الهداية * ان
كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على يتظر ان اشترى بها شيئا يحنث في عيینه وان وهبها أو تصدق بها
لا يحنث في عيینه * وفي الباقي لو حرم طعاما ونحوه فهو يمين على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل وللبس
في الملبوس الا أن يعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل
ولو قال لا يحصل لي أن أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته
فليس به ولم ينزع حنث في عيینه * امرأة قالت لزوجه أنت على حرام أو قالت حرمت على نفسي فهذه يمين
حتى لو طاعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة ولو قال
هو يأكل الميتة ان فعل كذا لا يكون عينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة أو يستحل الخمر
والخنزير لا يكون عينا وكان يجب أن يكون عينا لان استهلاك الحرام كفر والحاصل أن كل شئ هو
حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة به حال من الاحوال كالكفر وأشباه ذلك فاستحلاله معلقا
بالشرط يكون عينا وكل شئ هو حرام بحيث تسقط حرمة به حال من الاحوال كاللبن والخنزير وأشباه ذلك فاستحلاله
معلقا بالشرط لا يكون عينا كذا في المحيط * ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الا أن ينوي

الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حائثا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكله
لا يكون حائثا * قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئا ما يؤكل وأكله حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى ما لا
يؤكل فأكله لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم تناهانا كل الحائث لا يحنث في عيینه لانه بعد آكل مال نفسه عرفا
* رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم أكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يحنث في عيینه

* قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا انما يصح اذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أو اذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغي أن يحث
 * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان تحت المحلوف عليه فورثه الخالف وأكل قال نصبر رحمه الله تعالى حث في عيینه وقال غيره لا يكون
 حائثا اذا لم يكن له وارث سواه أو قسموا الميراث لانه كل مال نفسه * رجل حلف أن لا يأكل من مال ابنه وبينهما حب من خل قال عصام رحمه
 الله تعالى ان كان الابن كبيرا يقاسمه ٥٦ ثم يأكل نصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه ويشترى

نصيب الابن فبأكل كل قال
 المصنف رحمه الله تعالى
 وينبغي أن لا يحتاج الى
 هذا التكليف وله أن يأكل
 قدر نصيب نفسه ويكون
 ذلك بمنزلة القسمة وأحد
 الشرعيين في المكمل
 والموزون منفرد بالقسمة
 اذا كان أجنبيا فالأب أولى
 * رجل حلف أن لا يأكل
 هذا الشيء فأكل بعضه قال
 أبو بكر الاسكاف رحمه الله
 تعالى ان كان الشيء يمكنه
 أن يأكله كله في مرة لا يحث
 بأكل بعضه وقال بعضهم
 اذا أكل بعض ما لا يمكن
 أكله كله في مجلسه يحث
 في عيینه وهو الصحيح *
 حلف أن لا يأكل كل اللبن
 فطبخه أرفأ فأكله قال أبو
 بكر البخاري رحمه الله تعالى
 لا يحث في عيینه وان لم يجعل
 فيه ما حوان كان يرى عيینه
 كالأحلف أن لا يأكل كل هذا
 الخلف فاختذ به سكباجة
 وأكلها لا يحث في عيینه
 * رجل حلف أن لا يأكل
 هذا اللبن فجعله جبنًا وأكله
 لا يحث في عيینه الا أن
 ينوي أكل ما يتخذه منه وهو
 كالأحلف أن لا يأكل كل من
 هذه الحنطة فأكل خبزها

غير ذلك والقياس أن يحث كافرغ ولا يتناول المرأة الابانية واذا نواها كان ايلامولا يخرج عن اليمين
 الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والقوى على أنه يقع به الطلاق بلانية لغلبة الاستعمال
 في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروى حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أنو الطلاق لم
 يصدق قضاء وفي قوله ٢ هرجه بدست راست كبرم بروى حرام قيل يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار مشايخ
 سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيس الجواب
 ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وأما من غير دلالة فالاحتياط أن يتوقف المرفه ولا يخالف المتقدمين
 ولو قال ٣ هرجه بدست جب كبرم بروى حرام لا يكون طلاقا الابانية ولو قال ٤ هرجه بدست كبرم قيل
 لا يكون طلاقا الابانية وقيل لا يشترط النية * ولو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على
 واحدة واليه البيان في الاظهر وكذا في الكافي * سئل أبو بكر عن قال هذه المرأة على حرام ثم شرها قال في
 هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال أحدهما ما يحث وقال الآخر لا يحث
 والمختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة وان أراد الاخبار ولم تكن له نية لا تجب الكفارة كذا
 اختاره الصدر الشهيد كذا في الظهيرية * اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو أن يقول اذا جاء غد فوالله لا أدخل
 هذه الدار ويحتمل التأقيت أيضا كاليمين بغير الله نحو أن يقول والله لا أدخل هذه الدار الى سنة ينتمى اليمين
 بعضى السنة * رجل قال لغيره لا أكلك يوم ما هو ما فهو كقوله والله لا أكلك يومين ينتمى اليمين بعضى يومين
 كذا في فتاوى قاضيان * ويدخل فيه ما الليلة المتخللة كذا في المحيط * ولو قال والله لا أكلك يوم ما يومين
 فهو كقوله لا أكلك ثلاثة أيام * ولو قال والله لا أكل فلانا اليوم ولا بعد غد أو لا بعد غد كان له أن يكلمه في
 الليلي لأنها ايمان ثلاث * ولو قال والله لا أكل فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لأنها عين واحدة
 بمنزلة قوله لا أكلك ثلاثة أيام فيدخل فيه الليلي كذا في المسبوط * اذا قال الرجل والله الرحمن لا أفعل
 كان عينين حتى اذا حث بأن فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية * والاصل في جنس هذه
 المسائل أن الحالف بالله اذا ذكر اسمين وبنى عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر
 بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات كلها كما في قوله والله الرحمن لا أفعل كذا وان كان الاسم
 الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا عينين في ظاهر الرواية * يانه في قوله والله
 والرحمن لا أفعل كذا كذا في المحيط * وأما كثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وادا كان
 الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاول فان ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا أفعل كذا كانا عينين
 في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانا عينا واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر
 شيخ الاسلام كذا في المحيط * وان نوى به عينين يكون عينين ويصير قوله الله ابتداء عينين بحذف حرف القسم
 وانه قسم صحيح هكذا في البدائع * ولو قال والله والرحمن لا أفعل كذا ففعل فعلية الكفارتان في قوله كذا
 في فتاوى قاضيان * اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبدا
 ثم فعله كانت عليه كفارة عينين وهذا اذا نوى عينا أخرى أو نوى التغليب أو لم يكن له نية واذا نوى بالكلام
 ١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أمسكه يدي اليمين عليه حرام ٣ كل ما أمسكه يدي اليسرى عليه حرام
 ٤ كل ما أمسكه يدي

أو سوبها لا يحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يحث بأكل الخبز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى لان
 عين الحنطة لا يؤكل عادة فانصرف اليمين الى خبزها * رجل حلف أن لا يأكل كل السمن فأكل سويقا ملتوتا بالسمن ذكر في الاصل ان كان
 السمن مستينا بحيث يجد طعمه كان حائثا في عيینه لانه ليس بمثل ذلك وكرالحاكم في المختصر ان كان السمن مستينا بحيث
 من السمن حث وان لم يكن كذلك لا يحث وان وجد طعمه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب في مسئلة الارز على هذا

التفصيل * ولو حلف أن لا يتناول هذا اللبن فخطبه بالماء أو بالجران كان المحلوف عليه عابداً في عينه وان كان مغلوباً لا يحسن لان المغلوب في مقابلة الغالب كالسليم لان استويا حنث استحسنان ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما يدل على أنه يعتبر بالغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعاً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر بالغلبة من حيث اللون والطعم جميعاً عابداً أو مغلوباً وقيام أحدهما لا يكتفي ولا يعتبر بالغلبة من حيث الاجزاء * ولو حلف أن لا يشترى لبن هذه البقرة ٥٧ وخطبه بابن بقره أخرى فسد أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا وما

لوط خطبه بالماء سواء * وعند محمد رحمه الله تعالى الجنس لا يغلب الجنس فيحنث على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل اللحم فأكلم حراماً كان أو حلالاً لا يأكل أو مطبوخاً ومشوا يحنث في عينه الا السمك وعن محمد رحمه الله تعالى كل ما يسكن الماء لا يحنث بأكله والكبد والطحال وجب ما كان في البطن كالكرش وقصوه لحم قيل هذا في بلد يباع ذلك مع اللحم وان كان في بلد لا يباع مع اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون لحماً والرأس والا كارع لحم في عين الاكل وليس بالحلم في عيْن الشراء وشحم البطن ليس بالحلم والالية ليست بالحلم ولا شحم وشحم الظهر لحم اذا حلف أن لا يأكل لحمها فاكل شحم الظهر وهو اللحم السمين لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنث عندهما * رجل حلف أن لا يشرب من دار ولا نفاكل منها شيئاً قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى يحنث في عينه لان المقصود

الثاني اليمين الاولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت عينه بحجة أو عورة أو صوم أو صدقة فأما اذا كانت عينه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن من ماسمعهما منه واذا كان احدى اليمينين بحجة والاخرى بالله فعليه كفارة وحجة كذا في المبسوط * في النوازل رجل قال لا تأخر والله لا أكلمه يوماً فله شهر وان كلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة أعيان وان كلمه بعد الغد فعليه عيْنان وان كلمه بعد الشهر فعليه عيْن واحدة وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة * ولو قال أنا باري من الله تعالى ان كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه واختار للفتوى أنه ان كان في زعمه أنه كفر بكفر ولو قال ان كنت فعلت أمس فانه باري من القرآن وقد كان فعل وعلم به فالحجواب المختار فيه كالحجواب فيما اذا قال فهو باري من الله هكذا في المحيط * ولو قال ان فعلت كذا فهو باري من الله ورسوله وحدث فهو عيْن واحدة يلزمه كفارة واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو باري من الله تعالى وبري من رسوله والله ورسوله بريتان منه ففعله يلزمه أربع كفارات وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا فهو نصراني ان فعل كذا فهو عيْنان ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو عيْن واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان فعلت كذا فانا باري من الكتب الاربعة فهو عيْن واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانا باري من القرآن والزيور والتوراة والانجيل فحنث يلزمه كفارة واحدة لان عيْن واحدة ولو قال أنا باري من القرآن وبري من الزيور وبري من التوراة وبري من الانجيل فهو أربعة أعيان اذا حنث يلزمه أربع كفارات كذا في المحيط * ولو قال أنا باري مما في المصحف فهو عيْن واحدة وكذا لو قال هو باري من كل آية في المصحف فهو عيْن واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * سئل شمس الاسلام عن قال والله اكرابن كاركتم قال اختيار استاذي أنه لا يكون عيْنان ثم رجع وقال يكون عيْنان كذا في الخلاصة * رجل قال ٢ سوكتد خورم كه اينكار كنكم قال بعضهم لا يكون عيْنان وقال بعضهم يكون عيْنان ولو قال ٣ سوكتد ميخورم كه اينكار كنكم يكون عيْنان لان هذا الكلام يذكر لتحقيق دون الوعد نقول الرجل ٤ كواهي ميدهم ولو قال ٥ سوكتد خورم بطلاق كه اين كار كنكم لا يكون عيْنان لانه وعد ونحوه ولو قال ٦ سوكتد خوري يكون عيْنان لانه قوله سوكتد ميخورم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ٨ مرا سوكتد بطلاق است كه شراب ميخورم فشر بطلقت امرأته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي * وان قال سوكتد خورده ام ان كان صادقا كان عيْنان وان كان كاذباً فلا شيء عليه كذا في المحيط * ولو قال ٩ بر من سوكتد است كه اينكار كنكم فهو اخبار ان اقتصر على هذا فهو اقرار باليمين وان زاد على هذا فقال ١١ بر من سوكتد است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بفعال تعرض الخلسا وغير ذلك لا يصدق قضاء ولو قال ١٢ بالله العظيم كه بزكرت از بالله العظيم نيست كه اينكار كنكم يكون عيْنان كما لو قال بالله العظيم الاعظم ان فعلت كذا ٣ سألني لا فعل كذا ٤ أشهد ٥ سألني بالطلاق أني لا فعل كذا ٦ أحلف ٧ أحلف ٨ لي عيْن بالطلاق على أني لا أشرب الشراب ٩ حلفت عيْنان ١٠ على عيْن اني لا فعل كذا ١١ على عيْن بالطلاق ١٢ بالله العظيم وليس شيء أعظم من بالله العظيم اني لا فعل كذا

(٨ - فتاوى ثاني) من هذه اليمين الاتماع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحنث في عينه إلا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال المصنف رحمه الله هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية ازخان فلان هي جيز مخورم يتناول المأكول والمشروب * رجل وضع لمة في فقه فقال رجل ان أكلتها فامرأته طالق فقال له آخر ان أخرجه فامرأتي حر قالوا بلاني بعضها ويا كل بعضها ولا يحنث أحدهما * رجل حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنث ما لم يأكل كلها * ولو حلف أن لا يأكل الخبز الذي في هذا الخبيصة فكل بعضها

حسب لانه لا يمكن أن كل كاهن مجلسه رجل حلف أن لا يأكل من لبن هذه البقرة فأكل من مخيضها حنث وان كل مرقعة انحسرت من مخيضها لا يحنث * رجل حلف أن لا يأكل أو حلف أن لا يشرب فذاق شيئاً بلسانه ولم يدخله جوفه لا يحنث في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل طابخاً نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينوشها فهو على اللعوم المطبوخ استحساناً قالوا هذا اذا طبخ اللعوم بالماء أما القلية اليابسة فلا تسمى طابخاً وان طبخ اللعوم بالماء ٥٨ فأكل المرقعة مع الخبز ولم يأكل اللعوم كان حائثاً * رجل حلف أن لا يأكل من طهه

الحنطة ان نوى بأكلها حائثاً فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئاً فأكل من خبزها لا يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يحنث وان أكل كل عين الحنطة هل يحنث عند رهما فالصحيح أنه يحنث واليه أشار في الجامع الصغير وان كل من سوبقه لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى وان حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه حنث عندهم وان أكل عين الدقيق اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث ولو حلف أن لا يأكل كل طعاماً فأكل خبزاً أو فاكهة أو غير ذلك مما يؤكل على وجهه التطعم كان حائثاً وان أكل ماله طعم لكن لا يؤكل على وجهه التطعم كالسقاء ونحوه ذلك لا يحنث في يمينه * ولو حلف ليأكل من هذا الطعام ان لم يؤتته بوقت فهل ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال ليأكل من هذا الطعام

وهذه الزيادات تكون للثأ كيد فلا يصرف أصلاً كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال ١٣ سوكتد مغمورم بطلاق ليس بتطليق لأن الناس لم يسموا فوه عينا بالطلاق وفي التجريد ولو قال ١٤ مر اسوكتد خاتنه استطلق امرأته ولم يشترط فيه نية المرأة وهو الأصح في الفتاوى ولو قال ١٥ بالله كه بز كتر ازين نامي نيست أو بز كتر ازين سوكتد نيست أو بز كترين نامي نيست كه أفعلاً أو لا أفعلاً عين وقوله بز كتر ازين لا يجعل فاصلاً * وفي مجموع النوازل مثل شيخ الاسلام عن يقول ما حلفت أن لا أفعلاً بل حلفت أن هذا أعظم الايمان وأنه لا أعظم من هذه اليمين على قال لا يصدق لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر من الاقتصار على الكلام الاول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة * ولو قال ١٦ مصحف خد ابدست وي سوخته اكر ايسكار كنند لا يكون عينا ولو قال ١٧ هرا میدی كه بخدا دارم نامي دم اكر ايسكار كنتم يكون عينا ولو قال ١٨ مسلماني نكرده ام خدای را اكر ايسكار كنتم ففعل قال الفقيه أبو الليث ان أراد بذلك أن الذي فعل من العبادات لم يكن حقيقاً يكون عينا والافلا ولو قال ١٩ هر چه مسلماني کرده ام بكافران دادم اكر ايسكار كنتم ففعل لا يصير كافراً ولا يلزمه الكفارة * ولو قال ٢٠ والله كه فلان سخن نگويم نه يكر روزونه دوروز فوهو عين واحدة تنتهي بعضى اليومين كذا في فتاوى قاضيان ولو قال ٢١ حرام است با تو سخن گفتن يكون عينا كذا في الظهيرية * مثل الشيخ القاضي الامام علي بن حسين السعدي عن قال ٢٢ پذيرفتم كه چنين كنكم ولم ينوشاً قال يكون عينا كذا في الخلاصة * رجل قال ٢٣ پذيرفتم خدای را كه فلان كار كنكم يكون عينا كذا لو قال نذرت أن لا أفعلاً كذا ولو قال ٢٤ خدای را بويغمبر پذيرفتم كه فلان كار كنكم لا يكون عينا لان قوله بغيره مبرر بپذيرفتم لا يكون عينا فاذا انحلت بين ذكرا الله تعالى وبين الشرط مالا يكون عينا يصير فاصلاً فلا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان * مثل نجم الدين عن قال ٢٥ اكر فلان كار كنند از مغ بدر است فقال هو عين موجهة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال ٢٦ از سيصد و شصت آيه قرآن بيزار است اكر ايسكار كنتم فوهو عين واحدة ولو قال اكر وي اين كار كنند و براغ خوانيد و جهود خوانيد و سنكسار كنيد ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال ٢٨ هر چه مغان مني کرده اند و جهودان جهودی کرده اند در كردن وی كه ايسكار نكرده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ٢٩ اكر وي اين كار كنند كافر بروی شرف دارد لا يكون عينا كذا في الظهيرية * ولو قال ٣٠ از هزار مرغ و تر سابد تر مان فعلت كذا فهو عين كذا في

١٣ أحلف بالطلاق ١٤ على عين بالبيت ١٥ بالله الذي ليس اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم اني أفعلاً أولاً فعل كذا ١٦ كذب الله محروق بيده ان كان يفعل كذا ١٧ كل أمل لي في الله أن كون أيسامنه ان فعلت كذا ١٨ لم أفعله فعل الاسلام ان فعلت كذا ١٩ كل ما فعلته من أفعال الاسلام أعطيت للكفار ان فعلت كذا ٢٠ والله لا أقول الكلام الفلاني لا بوما ولا يومين ٢١ الكلام معك حرام ٢٢ قبلت أن لا أفعلاً كذا ٢٣ قبلت اني لا أفعل كذا الله تعالى ٢٤ قبلت اني لا أفعلاً الشيء الفلاني لله تعالى والرسول ٢٥ ان فعل كذا فهو أقبح من الجحوس ٢٦ هو يرى من ثلثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا ٢٧ ان فعل كذا فادعوه كافر وادعوه يهودي وادعوه مجوسي وادعوه نصارى ٢٨ كل ما فعلته الجحوس من الجحوسة وفعلته اليهود من اليهودية فهو في عنقهم لم يفعل كذا ٢٩ ان فعل كذا يكون لكافر شرف عليه ٣٠ أنا أقبح من ألف مجوسي ونصراني

اليوم فانت الحالف قبل مضى اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضى اليوم لا يحنث قبل مضى المحيط اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز اذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا أفعلن دين فلان غدا فقضاه اليوم أو ووجهه منه أو أبرأه عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولومات المطلوب لا يحنث بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق

أوعتاق رجل حلف أن لا يأكل الشواء فهو على اللحم إلا أن ينوي كل مشوي فإن أكل بيضة مشوية كان حائشاً رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يشترى الخائف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخائف من ذلك وأكل لا يحنث في يمينه ولو حلف أن يأكل من خبز فلان الخبز فأكل من خبزه بعدما اشترى كان حائشاً في يمينه رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فاشترى شاة من فلان أو وهبه له فلان فأكل لا يحنث في يمينه ولو ورثه الخائف من المحلوف عليه فأكل كان حائشاً في يمينه ولو ٥٩ حلف أن لا يأكل من مال أبيه فأتى الابن فورثه الخائف وأكل لا يحنث الخائف وهو الصحيح

قد ذكرنا * ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة أو وهبت له فباعه وأكل ثمنه لا يكون حائشاً ولو باعته فلانة غزلاً ودفعته إليه الثمن فأكل الخائف حنث في يمينه رجل حلف أن لا يأكل شيئاً من أشياء والده فتناول في بيت والده كسرة خبز فمأقاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وقال القاضي الامام أبو علي النسبي رحمه الله تعالى يكون حائشاً في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى إن كانت الكسرة بحال يعطى مثلاً للفقير كان حائشاً ولا فلا رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرب من ماء الجدة الذي وضعه على الطريق قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً رجل حلف أن لا يأكل من جده فلان فتناول من ماء جده قالوا لا يكون حائشاً في يمينه قيل هذا في الشتاء أما في الصيف يحنث

المحيط * امرأة قالت لزوجها ترك اللعب بالشطرنج فقال نعم فقالت إن أمك طالق إن كنت تابع بالشطرنج فقال الزوج إن كنت ألعب بالشطرنج فقلت إيش هذا فقال الزوج ٣١ هـ ما نكهة نوميكوبي ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عمر النسفي عن قال ٣٢ هـ رحمه بدست راست گرفت بروی حرام که فلان کار نکند و کرد لا يحنث لأن العرف في قوله ٣٣ هـ رحمه بدست راست کیرد ولا عرف في قوله ٣٤ هـ رحمه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية * وإذا قال يريد فتم باخدا كه از خریده تو که یاری نخورم فقد قيل انه يكون عينا إذا نوى اليمين والاصح انه يمين بدون النية كذا في الذخيرة فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستحلف ذكر في فتاوى أهل سمرقند سلطان أخذ رجلاً خلفه ٣٥ هـ بايزد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال ٣٦ هـ كه روز آذینه یابی فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لأنه لما قال بايزد وسكت ولم يقل قل بايزدان لم أفعل كذا لم يتعقد اليمين * ذكر عن ابراهيم النخعي أنه قال اليمين على نية الخائف إذا كان مظلوماً وان كان ظالماً فعلى نية المستحلف وبه أخذ أصحابنا مثال الاول إذا أكره الرجل على بيع عين في يده خلف المكره بالله أنه دفع هذا الشيء إلى فلان يعني به بآثمه حتى يقع عند المكره أن ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كالتوى ولا يكون ما حلف عين غموس لا حقيقة ولا معنى ومثال الثاني إذا ادعى عينا في يدي رجل في اشتريت منك هذا العين بكذا وأنكر الذي في يديه الشراء وأراد المدعى أن يحلف المدعى عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا العين إلى هذا المدعى خلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعني التسليم في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وإن كان صادقا فمما حلف ولم يكن ما حلف عين غموس حقيقة لأنه نوى ما يحتمل لفظه فهو عين غموس معنى لأنه قطع هذه اليمين حتى امرى مسلم فلا تعتبر نيته * قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فأما إذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن الوفاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو نوى الاخبار فيه كذا فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى إلا أنه إن كان مظلوماً لا يأثم ثم الغموس وإذا كان ظالماً يأثم الغموس وإن كان ما نوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن ابراهيم أن اليمين على نية المستحلف إن كان الخائف ظالماً فهو صحيح في الاستحلف على الماضي لأن الواجب باليمين كافر بالآثم متى كان ظالماً فهو آثم في يمينه وإن نوى ما يحتمل لفظه لأنه يوصل به هذه اليمين إلى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الخائف على كل حال كذا في المحيط * في الفتاوى رجل مر على رجل فأراد أن يرحل أن يقوم فقال المار ٣٧ هـ والله كه تخیری فقام لا يلزم المارشي * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أخبره دخلت دار فلان أمس فقال نعم فقال له السائل والله لقد دخلت ما فقال نعم فهذا حالف وكذا وقال والله ما دخلت فقال نعم * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا تخران قلت فلا نافع ذلك حر فقال لا تخرانك فهو صحيح إن كلمه غير أنه يحنث كذا في الخلاصة ٣١ هـ ما تقوليه ٣٢ كل ما أمسكه يمينه عليه حرام لم يفعل كذا ففعله ٣٣ كل ما أمسكه يمينه يميني ٣٤ قبلت بالله أني لا أكل مما تشتهه تريه وتأتي به ٣٥ بالله ٣٦ أنك تأتي يوم الجمعة (٢٧) وانه لا تقم

رجل حلف أن لا يأكل شيئاً مما حلف فلان يعني أو رده فلان فأكل من جده فلان قالوا لا يكون حائشاً رجل حلف طائعا أو مكرهاً أن لا يأكل كذا ولا يشرب كذا ثم أكره في كاه حنث * وكذا لو أكله بعدما أغشى عليه أو جعن وإن أوجر أو صب في حلقه مكرهاً لا يحنث في يمين الشرب رجل قال والله لا أذوق طعاماً ولا شرباً فاذنق أحدهما كان حائشاً ولو قال والله لا أذوق طعاماً وشرباً فاذنق أحدهما لا يحنث وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يحنث في يمينه لأن المراد من هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى يتو في ذلك فان لم ينوشا لا يحنت باحدهما وعليه الفتوى رجل حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس أو حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة قال بعضهم يكون حائثا وقال بعضهم ان حلف أن لا يأكل لحم البقرة فأكل لحم الجاموس حنت وإن حلف أن لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم البقرة لا يحنت وهذا أصح من الأول قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يحنت في الفصلين جميعا لأن الناس يفرقون بينهما وهو كما ٦٠ لو حلف أن لا يأكل لحم الشاة فأكل لحم المعز رجل قال كلاً كانت اللحم فله على أن أتصدق

بدرهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليه في كل لقمة درهمين أو كذا لو قال كلاً شربت الماء فعلى درهم يلزمه بكل نفس درهم رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزا عجن بجمر قال شدة ادرج الله تعالى لا يحنت في عينه كالأكل حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزا عجن بزيت لا يحنت رجل قال ان أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأة يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى طلق التي تزوجها لانها لم تنصر معرفة فانه لم يقل فاطمة هذه ولم ينسبها الى الاب والجد وبدون ذلك لا يحصل التعريف فيثبت نكحة الا اذا كان قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف أن لا يأكل خبزا فأكل خبزا لا يحنت في عينه لانه لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في عينه رجل حلف أن لا يأكل مرققة فأكل سموس أب وأولطه لا يكون حائثا رجل حلف أن لا يأكل من شئ فلان فجعل فلفل فلان في قدر طجنت امرأته وأكل الحالف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشا لا يحنت بالمخاطب ولا مباشرة اليمن على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حائثا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينوشا فهو حالف وان أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضيان رجل قال لا خير والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم ان أراد المبتدئ الحلف وأراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالف وان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالحليف حالف وان لم ينوكل واحد شيا في قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواء الحالف هو المبتدئ وان أراد المبتدئ أن يكون مستحلفا أو أراد المجيب أن لا يكون عليه عين ويكون قوله نعم على معاد من غير عين فهو كما نوى ولا عين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوحي والكردي ومحيط السرخسي ولو قال الرجل اغبره أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالخالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا عين على المجيب وان نوا جميعا أن يكون المجيب هو الحالف إلا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله أحلف ونحو ذلك فان أراد ذلك فلا يكون يميناً على المبتدئ رجل قال لا خير عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون عهداً على استحلاف المجيب رجل قال لا امرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم أفعل فقال ان كنت فعلت أنت فأنت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان أراد به عين المرأة لا تطلق المرأة جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصفع بعضهم بعضا فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فأمر أنه طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا فصفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمين رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حر وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيان رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غدا عملا ما لم يأت فلان فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل أن يأتى فلان قال محمد بن سلمة أرجو أن لا يحنت في عينه تكون على غير هذا العمل رجل خرج مع الامير في السفر فخلفه الامير ان لا يرجع الا بذنه فسقط ثوبه أو وكبسه فرجع لذلك لا يحنت لان عينه لم تقع على هذا الرجوع رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والجبايات فخاف وقال ان سعت أحد في الزيادة على عشرة دراهم فأمر أنه طالق فسمي امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الامام نجم الدين التسي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرة السلطان اذا قال لرجل مال فلان أمير (١) بنزديك نست فأنكر خلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان خلف وكان عند الحالف أموال بعثتها امرأة فلان الامير اليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الاموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الامير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف حتى يقتر الحالف بذلك أو يقضى القاضي بالبينه بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائثا رجل جلب عشرين شاة

(١) مال الامير فلان عندك

الفضل رحمه الله تعالى حنت في عينه لان القفل هكذا يؤكل فيحنت الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير هذا رجل حلف من أن لا يأكل البطيخ فأكل من حذبه قالوا لا يحنت في عينه منهم الشيخ الامام أبو بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخا رجل حلف أن لا يأكل من كرم فلان شاة هذه السنة قالوا يقع عينه على اثني عشر شهرا قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون على بقية السنة التي هو فيها كالحلف أن لا يكلم فلانا هذه السنة أو قال لله على أن أوم هذه السنة إلا أن ينوي اثني عشر شهرا رجل حلف أن

لا يأكل ربافاً كل عصبه فاجعل فيه الرب قالوا لا يكون حائشاً في عيونه لانه مغلوب مستمك الآن يكون الرب قائماً بعينه على العصبه * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاحذ منه خبيصاً قالوا لا يخاف أن يكون حائشاً وخبر القطائف كذلك * رجل قال أن أكلت هذا الرغيف اليوم فامر أنه طالق وإن لم يأكله اليوم فأمته حرة فأكل نصفه اليوم لا يحنث في الطلاق ولا في العتاق لان الرغيف مما يؤكل في مجلس واحد فكان شرط الحنث أكل الكل أو تركه الكل ولم يوجد * رجل قال هذا الرغيف على حرام فأكل بعضه ٦١ ذكر في المجرى عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى ان عليه كفارة العيّن قال مشايخنا رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حائشاً لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا يحنث بأكل البعض * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فأوصى انسان لفلان بشئ فأكل الخالف منه حنث لان الموصى له يملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسبها وان ورث فلان مالا فأكل الخالف منه لا يحنث لانه ملكه بغير صنعه فلا يكون كسباً ولو وهب الخالف عليه الخالف طعاماً فقبض وقبض ثم أكل لا يحنث لان الخالف أكل كسب نفسه * وكذلك أوصى له الخالف عليه لا يحنث لما قلنا وان ورث الخالف من الخالف عليه وأكله حنث لان كسب الخالف عليه أنه قتل الى الخالف لا يصنع فبقى كسباً للمخالف عليه * حلف أن لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعه فأكل الخالف حنث * رجل حلف أن لا يأكل مما يجي به فلان يعني من الطعام وغيره

من بلد الى بلد وأدخل جله الغنم في بلده غير أنه أظهر عشرة في حافوته خلفه أمير الحفارة أنه ما جاء الا بعشرة ومات ترك خارج البلد شياً خلف وفوى ما جاء الا بعشرة أي في السوق ومات ترك شياً في الخارج أي خارج السوق قالوا لا يحنث في عيونه لانه نوى ما يحتمل لفظه لكن لا يصدق قضاء * رجل مات وخلف وارثاً ودينياً على رجل خاصم الوارث الغريم في الدين خلف الغريم أنه ليس للدين عليه شئ قالوا ان كان لا يعلم الغريم بموت المورث ترجوا أن لا يكون حائشاً وان علم بموت المورث فالصحيح أنه يحنث في عيونه * رجل قال لغيره كم أكلت من تمرى فقال أكلت خمسة وحلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائشاً وكذا لو كانت عيونه بطلاق أو عتاق لا يقع شئ وكذا لو قال رجل بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتراهما بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شئ وهو نظير ما قال في الجامع اذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشترى ما بمائتين عشر حنث في عيونه * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو وأراد بأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحنث في عيونه * السلطان اذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا خلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك الا أنه نسي وقت العيّن قالوا ترجوا أن لا يكون حائشاً لانه ما كان عالماً وقت العيّن * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا ان كانت المرققة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرققة لا يحنث في عيونه وان كانت كثيرة الا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحنث أيضاً في عيونه لانه لا يراد بالعيّن هذه المرققة وان كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حنث في عيونه * رجل زرع أرض امرأته فظن ثم قال حلال (١) بروى حرام كراغلة أين زرع بجنانه وي درأيد ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب الى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حنث الخالف كذا في فتاوى قاضيان * رجل طلبه السلطان لياخذ بهتمة فأخذ رجلاً وأراد استحلافه بأنك لا تعلم من غرمانه وأقر بأنه لياخذ منهم شياً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يصح أن يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة أن يذكرا اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوى غيره وهذا صحيح عند الخصاص وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الخالف مظلوماً بقي بقول الخصاص * وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على انسان مالا لا خلفه القاضي ماله عليك كذا بعد ما أنكرك خلف وأشار بأصبعه في كفه الى رجل آخر أنه ليس له عليه شئ صدق ديانة لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الايمان

الفصل الثاني في الكفارة وهي أحد ثلاثة أشياء ان قدر عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار أو كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب فاذا زاد وأدناه ما يجزئ فيه الصلاة وإطعامهم والأطعام فيها كالأطعام في كفارة الظهار هكذا في الحاوي للقدس * وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية * فان لم يقدر على أحد هذه الأشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة للمعسر والأولى كفارة للموسر وحد السارق كفارة العيّن أن يكون له فضل على كفاهة مقدار ما يكفر عن عيونه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه أما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو أن يكون في ملكه عبداً أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم

(١) الحلال عليه حرام ان كان يجي الى بيته من غلة هذه الارض

فدفع الخالف الى الخالف عليه لهما يطبخه فاقام الخالف عليه في قدر وألقى فيه قطعة من كرش فطبخ القدر فأكل الخالف من المرققة قال محمد رحمه الله تعالى لا أراه حائشاً اذا ألقى فيه الخالف عليه مالا يطبخ وحده وان كان مشد يطبخ وحده ويكون له مرققة فأكل الخالف يكون حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل لحم هذا الجمل فأكل بعد ما صار كسباً يحنث في الظاهر وذكر في المنتقى ما يدل على أنه لا يحنث ولو حلف أن لا يأكل كل هذه الحديقة فأكلها بهد ما تبطلت اختلافه فيه والصحيح أنه لا يكون حائشاً * وكذلك لو حلف أن لا يأكل كل هذا الغنم فأكله بعد ما صار زيباً أو

حلف أن لا يأكل هذا الرطب أو البسر فأكله بعد ما صار تمر لا يحنث في يمينه * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما نفتت لا يحنث لأنه لا يسمى خبزاً * حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ربه أو فلاتجه أو ما أشبه ذلك لا يكون حاثاً ولو أكل من غنبيه أو زيبه أو خوخه أو كثر ألب أو غير يابس كان حاثاً لأن عين هذه الأشياء تخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع للعبد فاما القسم الأول لا يخرج من ٦٣ الكرم من غير صنع * حلف أن لا يأكل من هذه البطيخة فأكل منها حذجة أو بطيخة كان حاثاً كما لو حلف أن

سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما إذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر اليسار والاعسار كذا في السراج الوهاج * ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عند ارادة التكفير فلو كان موسراً عند الحنث ثم أعسر عند التكفير أجزأه الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزئه كذا في فتح القدير * والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسها ويستعرونه وقوت يومه كذا في فتاوى قاضخان * وإن كان له مال غائب أو له دين على الناس ولا يجدهما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم أجزأه الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى * قالوا تأويله في مسألة الدين إذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء أما إذا كان على مليء يقدر على الاداء من تقاضاه قدر عليه لم يجزئه الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في المرأة إذا الرزمت الكفارة ولا مال لها ولا على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء إذا أخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه دين كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم بعد ما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو ظاهر فأما قبل قضاء الدين فهل يجزئه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط * والاصح أنه يجزئه التكفير بالصوم كذا في المبسوط * إن أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوباً بعشرة مساكين عن كفارة يمينه لم يجزئه عن الكسوة فإذا لم يجزئه عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام إذا كانت تبلغ قيمته قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا يجزئ ثم نوى أن يكون بدلاً عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرية * القلتسوة والخف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض إن كان يصلح للقباض يجوز والأفلا وقال بعض مشايخنا إن كان يصلح لا وسطا الناس يجوز قال شمس الأعمه السرخسي وهذا أشبه بالصواب كذا في الخلاصة * إن أعطى كل واحد منهم عمامة فإذا كانت تبلغ قيمتها أو ردأه أجزأته والام تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئه عن الطعام إذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط * ولو أعطى عشرة مساكين ثوباً واحداً بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزئه عن الكسوة وأجزأه عن الطعام إذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلاً عن نفسها ويصلح بدلاً عن غيرها كالأطعمة أعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوي صاعاً من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من حنطة تساوي ثوباً يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع * من عليه كفارة اليمين إذا أعطى ثوباً خلقاً عن كفارة اليمين قالوا لا يجزئه عن القيمة لكن ينظر إن كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدي لا يجوز وإن علم أنه ينتفع بالجدي ستة أشهر وبهذا الذوب أربعة أشهر أكثر مدة الجدي يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضخان * ولو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أثواب في مرة واحدة لم يجزئه كافي الطعام وإن أعطاه في كل يوم ثوباً حتى استكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أجزأه كافي الطعام وإن أعطى مساكين عبداً أو دابة قيمته تبلغ عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الكسوة باعتبار القيمة كالأدوية الدراهم وإن لم تبلغ قيمته عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الطعام ولو أقام رجل البيعة عليه أنه ملكه وأخذ فعليه استقبال التكفير ولو كساع رجل بأمره عشرة مساكين أجزأ عنه وإن لم يعط عنه ثوباً ولو كساعهم بغير أمره ورضى به لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة أيمانه في أكلان الموقى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وإن أعطى عنها ابن السبيل منقطعا به أجزأه * ولو كان عليه يمينان فكساع عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجزأه عن يمين واحد في قول

لا يأكل كل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها * حلف أن لا يأكل كل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حاثاً * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً اشتراه فلان أو لا يدخل داراً اشتراها فلان أو لا يسكن داراً اشتراها فلان فاشترى فلان مع غيره داراً أو ثوباً فلبس الخالف أو دخل أو سكن لا يكون حاثاً لأن نصف الثوب لا يسمى ثوباً ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام * رجل قال ليا كلن هذه الرمانة فأكلها الأجابة أو نحوها كان باراً وإن ترك ثلاث حبات كان حاثاً * وكذا لو حلف ليا كان هذا الرغيف فأكله الأكرسة كان باراً إلا أن ينوى أن لا يترك شيئاً من الرمانة ولا شيئاً من الرغيف * رجل قال لا امرأتين له أتيكأ أكلت هذه الرمانة فهي طالق فأكلتها جميعاً لم تطلق واحدة منهما لأن شرط الحنث أن تأكل الواحدة جميع الرمانة * رجل حلف أن لا يأكل من خبز فلان فأكل من خبز يمينه

وبين غيره حنث ولو قال من رغيف فلان لا يحنث * رجل حلف أن لا يأكل جوزاً أو لوزاً أو فستقاً فأكل منه الرطب واليابس كان حاثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل خبيصاً يحنث بأكل اليابس والرطب ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً كل قسباً لا يكون حاثاً لأن القسب هو اليابس من البسر ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً كل حبساً كان حاثاً لأن الحبس تمر يجعل في اللبن حتى ينتفع فيؤكل * وكذا لو أكل عصيداً تمر كان حاثاً لبقاء اسم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السمسم فأكل من دهنه لا يكون حاثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل من

هذا الدين فأكل من أقطه أو مصله لا يكون حائثا * وكذا الوحلف أن لا يأكل من هذه الدجاجة فأكل يضرها أو فرخها لا يكون حائثا وكذا ولو
حلف أن لا يأكل من هذه البضة فأكل من فرخها لا يكون حائثا * ولو حلف أن لا يأكل غله أرضه فأكل من غن الغلة كان حائثا فان نوى أن
لا يأكل عين ما يخرج من الأرض كان مدينا في القضاء * رجل حلف أن لا يأكل الحنطة فأكل شعيراقم احبات حنطة حبة حبة كان حائثا
وان أكلها حنطة حنطة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ٢٣ لا يكون حائثا الا أن يكون الغلبة للحنطة

* رجل حلف أن لا يأكل
من بطبخ فسلانة فسخت
له قدر أطبخها غيره هافا كل
الحلف لا يكون حائثا * حلف
أن لا يأكل فاكهة فأكل
من ثمار الاشجار كالتمرا
والاجاص والخوخ والمشمش
ونحوها كان حائثا * وكذا
التوت والبطيخ وأما العنب
والرمان والرطب فليست
من الفواكه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال
صاحبه فاكهة والزبيب
والتمر وحب الرمان اذا ليس
لا يكون فاكهة وقيل
الزبيب والتمر من الفواكه
اليابسة وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى اللوز
والعنب فاكهة وكذا
الجوز وعن محمد رحمه الله
تعالى اليابس من الجوز
لا يكون فاكهة والقشاة
والخيار والجوز ونحو ذلك
ليست بفاكهة وان حلف
أن لا يأكل فاكهة يابسة
فأكل اللوز أو الجوز ذكر
في الاصل أنه يكون حائثا
قالوا هذاني عرفهم أمان
عرفنا لا يكون حائثا * وعن
محمد اذا حلف أن لا يأكل
من فاكهة العام فان كان
في أيام الفاكهة الرطبة فهو

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا كسا مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا
منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه كذا في الميسر * وان اختار الطعام فهو على نوعين طعام
تخليك وطعام اباحة * طعام التخليك أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق
أو سويق أو صاع من شعير كافي صدقة الفطر فان أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداما ان أعاد عليهم
مداما جاز وان لم يعد استقبل الطعام وكذا الرجل اذا وصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى
الوصى عشرة مساكين فمات المساكين قبل أن يعطيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى * رجل أعطى
كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز الا اذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عدد الأيام
مقام عدد المساكين وان أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعير اجاز في ظاهر الرواية * ولو أطعم خمسة
مساكين وكسا خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تخليك جاز ويكون الاغلى منهم مبدلا عن الارخص
أيهما كان أغلى وان كان الطعام طعام اباحة ان كان الطعام أرخص جاز وان كان أغلى لا يجوز لان في
الكسوة تخليكا وليس في الاباحة تخليك فاذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن الطعام
بجواز ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا * وطعام الاباحة أكلتان
مشبعتان غداء وعشاء أو غداء أو عشاء أو سحور والمستحب أن يكون غداء وعشاء ويجوز ادم
ويعتبر الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز وروى
ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان واحدا من العشرة شبعان اختلفوا فيه قال بعضهم ان أكل
من ذلك مقدار ما أكل غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاءهم
وفهم صبي فطيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيخان * فان أطعمهم بغير ادمان
كان من خير الحنطة أجزاء وان كان من غيره فلا بد من ادمان فان أطعمهم بخبز أو تمر أو سويق أو تمر أو سويق
لا غير أجزاء اذا كان ذلك من طعام أهله وان أطعم مسكينا واحدا عشرة أيام غداء وعشاء أجزاء وان لم يأكل
الارغيف او احد في كل يوم أكلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز * وكذا اذا غدى مسكينا
وعشى آخر عشرة أيام لم يجز ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة
العشاء فلو ساء أو دراهم أجزاء وكذا اذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلو ساء أو
دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداما من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله
تعالى لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه
طعام أو عبد قد نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجز في الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو أطعم خمسة
مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في الميسر * اذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل
مسكين مداما ثم استغفروا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم مداما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كالأموال
أدى الى مكاتب مداما ثم ردى الرق ثم كتب ثانيا ثم أعطاهم مداما لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو
أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من الحنطة عن كفارة اليمين لا يجوز الا عن كفارة
واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * من عليه كفارة اليمين اذا وضع
خسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها وانتهبوها أجزاء عن مسكين واحد الا غير كذا في

على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ولو حلف أن لا يأكل ادا ما لم ينوشها فأكل الخبز واللبن والزبيب أو التريد وما أشبه ذلك مما يلتزم بالخبز وبطبخ
به يحنث عند الكل وأما اللبن والبيض والسمك واللحم المطبوخ وأشياء ذلك ليس ادا ما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي هي ادا ما وبه أخذ ائمة أبو الليث رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون

في الطبخ والغيب قال بعضهم هو على الاختلاف أيضا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هو ليس بادام عند الكل هو الصحيح * رجل حلف أن لا يأكل اليوم الا رغيفا فافأ كل رغيف مع الحبل أو الزبيب أو الفلأج الرطب أو اللبن لا يكون حائلا لان الاستثناء يقتضي المجانسة في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا تجازس الرغيف في المعنى المطلوب وهو الاكل * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خله أو ملحه أو كاخفه أو بصله ٦٤ أو زبته مع طعام نفسه كان حائثا في قول محمد رحمه الله تعالى * وكذلك في قول

الظاهرية * لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها الى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد - درجهم الله تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط * الحائث في عيئه اذا كان معسرا فصام يومين ومرض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئناف وكذلك المرأة اذا حاضت في الايام الثلاثة كذا في الظهيرية * ان وجبت عليه كفارات ايمان متفرقة فاعتق رقبا بعدد هن ولم ينول كل عين رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة عنهن أجزاء استحسانا وكذلك لو اعتق عن احدهن وأطعم عن الاخرى وكساعن الثالثة لان كل نوع من هذه الأنواع تأتي به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء * كفارة المأول بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولا أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط * ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية * والمكاتب والمدروراء والولد في عدا بمنزلة الفتن والمستسعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لانه بمنزلة المكاتب * اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالا طعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى أن يتم صوم يومه وان أفطر فلا قضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المرأة اذا كانت معسرة فزوجهما من الصوم كذا في الجوهرية النيرة * ان صام العبد عن كفارة عيئه فعق قبل أن يفرغ منه وأصاب ما لا لم يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن عيئين أجزاء وان لم ينول ثلاثة أيام لكل واحد وان كان عنده طعام احدي الكفارتين فصام لاحدهما ثم أطمع للآخرى لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحدي أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن رجلا وجب عليه كفارة عيئ فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا ومات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئه الا أن يطعم عشرة مساكين وان لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزئهم أقل من اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعقوا عنه كذا في السراج الوهاج * رجل أعتق رقبة عن كفارة عيئ ينوي ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالاعتق أجزاء كذا في المبسوط * رجل حلف أن لا يفعل كذا فنسى أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا أن يتذكر كذا في فتاوى قاضيخان * مثل محمد بن شعاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أ كنت مدر كاحالة اليمين أو غير مدر ك قال لا حنث عليه ما لم يعلم أنه مدر ك اذذاك * رجل قذف امرأته رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثا ان لم يتبين زناها اليوم فضي اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين انما يكون بأربعة شهود أو بأقرارها * رجل أخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في القطعات * ومن مات أو قتل وعليه كفارة عيئ لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط * ان قدم الكفارة على الحنث لم يجزئه ثم لا يسترد من المسكين لو قوعه صدقة كذا في الهداية

اثنين أو أكثر فانه يحنث في قليله * رجل قال لا امرأتين له أن كذا هذين الرغيفين فعبد حرقا كل واحد منهما رغيفا أو (ومما أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الاخرى الباقي عتق عبده * رجل حلف أن لا يأكل أرزا فحسم من الارز حسموا لا يكون حائلا لان لا ليس بأكل * قال اذا حلف على أكل ما يؤكل لا يحنث بالشرب وكذلك لو كانت اليمين على العكس هذا اذا كان بالعربية وان كان بالفارسية كان حائثا قلنا * رجل حلف ليغذي امرأته اليوم بألف درهم فاشترى رغيفا بألف درهم وغداها كان بارا * رجل قال لغيره والله لا أكل من

ابي يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال ان أكلت من مال ختي شيئا فامرأته طالق فدفع اليه من عيئ ختنه فجعله في عيئ آخر وخبره وأكله لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يأكل من ملح فلان أو حلف أن لا يشرب من شرابه فأخذ ماء وملحا للمحلاف عليه وجعلها في عيئين وأكل من ذلك الخبز لا يحنث لانه صار مستهلكا * رجل حلف أن لا يأكل من ابن هاتين الشاتين فأكل من احدهما أو قال لا أكل من لبن هذا الغنم فأكل من لبن شاة واحدة كان حائثا * وكذلك قال والله لا أشرب من ماء هذه الانهار فشرب من ماء نهر واحد كان حائثا ولو حلف أن لا يأكل كل هاتين البيضتين لا يحنث حتى يأكلهما * وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنث حتى يأكلها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يشربه شربة واحدة فالحنث على جميعها لا يحنث بأكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحد منه يحنث في قليله فاذا جع بين

طعامك شيئاً فان أكلت منه شيئاً فهو على حرام فأكل من طعامه لقمة حنت في البين الأولى فان عادوا كل حنت في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان * رجل أكل شيئاً سراً فقال له رجل آخر تغديت فقال عبده حران كان تغدي قالوا لا يكون حاشا حتى يأكل أكثر من نصف الشبع * حلف أن لا يدوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئاً أدخله في فيه ولم يصل الى جوفه كان حاشا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغدي عندي اليوم خاف أن لا يدوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل ٦٥ لاعلى الذوق * رجل قال الحمر على

حرام والخنزير على حرام
اختلفوا فيه والصحيح أنه
يكون عينا وذرا الناطق في
أنه اذا أكل من الخنزير لقمة
وشرب من الخمر شربة يلزمه
الكفارتان * رجل حلف
أن لا يأكل حراما فاشترى
بدرهم الغصب طعاما وأكل
لا يكون حاشا قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى
الحرام المطلق في البين ما هو
حرام عند الكل بدليل
لا شبهة فيه

فصل في البين على
الشرب

رجل حلف أن لا يشرب
نبيذ يذيب فشرب نبيذ
المشمس كان حاشا لانه
زبيب * رجل حلف أن
لا يشرب هذا الماء فاتخذ
فأكسه لا يكون حاشا فان
ذاب وعاد ماء فشرب كان
حاشا * رجل حلف أن
لا يشرب من قدح فلان
فصب من قدح فلان على
يديه وشرب لا يكون حاشا
لان الشرب من القدح أن
يضع فيه على القدح * رجل
حلف لا يشرب من وسط
الدجلة فشرب من موضع
لا يقع عليه اسم الشط وذلك

(وَمَا يَتَصَلُّ بِذَلِكَ مَسَائِلُ النَّذْرِ) من نذر نذر ما ملقا فعليه الوفا به كذا في الهداية * ولو جعل عليه حجة أو
عمرة أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على
نفسه ولم يجب كفارة البين فيه في ظاهر الرواية عندنا * وقد روى عن محمد رحمه الله تعالى قال ان علق النذر
بشرط يريد كونه كقوله أن شفي الله مريضى أو ردت عائبي لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط * ويلزمه
عين ما هي كذا في فتاوى قاضيان * وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه يتخير بين الكفارة
وبين عين ما التزمه وروى أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجح الى التخيير أيضا وهذا كان يقضى اسمعيل
الزاهد قال رضى الله عنه وهو اختياري أيضا كذا في المبسوط * وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية
* واذا قال الله على أن أصلي لزمه ركعتان وكذا ان قال أصلي صلاة أو قال نصف ركعة فان قال ثلاث
ركعات لزمه أربع كذا في الحاوى للقدسى * نذر صلاة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بغير قراءة أو
عربا یا يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر لزمه ركعتان أو قال ان رزقني الله مائتي درهم فعلى زكاته عشرة لم
يلزمه الا الظهر والاحسنة درهم كذا في محيط السرخسى * اختلف أصحابنا رحمه الله تعالى فمن نذر صوما
أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى له أن يصوم ويصلي في أى موضع شاء كذا في
السراج الوهاج * ومن أوجب على نفسه صلاة في غده صلى اليوم أجزأه عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وان أوجب أن يتصدق غدا بدارهم فتصدق به اليوم أجزأه في قولهم كذا في الحاوى
للقدسى * التزم بالنذرية أكثر مما علق لزمه ما علق في المختار كن قال ان فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له
الامانة كذا في الوجيز للكردي * وان كان عنده عروض أو خادم يساوى مائة فانه يبيع ويصدق وان
كان يساوى عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الله
على أن أهدي هذه الشاة وهى مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني البين تنعقد عينا ويلزمه
الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدين هذه الشاة وهى مملوكة الغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وان عني
البين تنعقد عينا ويلزمه الكفارة بالحنث ولو قال والله لا هدين هذه الشاة ينعقد عينا هكذا في المحيط
* وكذا لو قال لا هدين هذه الشاة والمسئلة بحالها يلزمه هكذا في الوجيز للكردي * وان نذر بعماء هو معصية
لا يصح فان فعله يلزمه الكفارة ولو نذر ببيع ولده يلزمه الشاة استحسانا ولو نذر بلفظ القتل لا يصح ولو نذر
بذبح العبد عند محمد رحمه الله تعالى يصح وعنده ما لا يصح وفي ذبح الوالد أو الوالدة عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى روايتان والاصح انه لا يصح النذر كذا في محيط السرخسى * وان نذر بذبح ابن ابنة ففيه روايتان عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في احدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الاظهر * واذا حلف بالنذر فان نوى شيئا من
بيع أو عمرة فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فعليه كفارة عین وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة عین اذا
حلف بالنذر وهو نوى صياما ولم ينو عدا فعليه صيام ثلاثة أيام اذا حنت وكذلك اذا نوى صدقة ولم ينو عدا
فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الخنطة كذا في المبسوط * رجل قال (١) هزار درهم
ازمال من يدروشان داده وهو يريد أن يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فقه قالوا يصدق احتياط وان
كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يقع شيء * رجل قال ان كفلت كفالة بجمال أو نفس فقله على أن أتصدق بفلس
ثم كفل بجمال أو نفس يلزمه التصديق بفلس * رجل قال مالى صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا فحنث
(١) أعطيت للفقراء ألف درهم من مالى ٥

(٩ - فتاوى ثانی) مقدار الثلث أو الربع كان باراً * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره
مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا * رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء القليلة لا يكون حاشا لانه ليس بماء
مطلق بمنزلة ماء القضا * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في كرومها أو في ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو في
كروم متصل بالقرية كان حاشا وان شرب فيما لا يكون متصلا بالمران لا يكون حاشا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب

في حلقه ودخل جوفه قالوا ان دخل جوفه نعرف فعله لا يكون حائنا فان شرب بعد ذلك كان حائنا ولو شرب فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك
 حفت * رجل عاتبه امرأته في شرب المسكر فقال ان تركت شربه فعلى كذا فغدا مبعوضم ان لا يترك شربه الا أنه لم يشرب لا يكون حائنا
 * رجل حلف أن لا يشرب ابدا يسكر منه فصب شرابا مكررا في شراب لا يسكر فشرب منه ان كان المختلط بمحال لو شرب منه يسكر كان حائنا
 * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخارا فخرج الى قصر المجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر

٦٦

محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى بقوله مادام بخارا اقامة السككني وكان سكناه بخارا كان حائنا وان نوى اقامته يدينه فاذا خرج الى قصر المجوس لا يبقى اليمين وان لم يكن له نية فخرج بنفسه كفاه رجل حلفا كرم نبيذ خورم قال الشيخ الامام هذارجع الله تعالى هو على النى لان شارب الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار * ولو قال اكرمي خورم قال رحمه الله تعالى هذا يقع على كل مسكر نيا كان أولم يكن وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا واسم في يقع على الخمر خاصة وسيكى يقع على كل مسكر من العنب أيضا وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يشرب خمر ولا مثلنا ولا كذا وكذا من الاشربة فشرى واحدا منها كان حائنا كما لو قال والله لا آكل خبزا ولا لحما فكل أحدهما كان حائنا * ولو عطف ولم يعد حرف النفي كما لو قال لا أشرب خمرًا ومثلنا

وتصدق على فقراء بلع أو بلدة أخرى جاز ويخرج عن النذر * رجل قال ان نجوت من هذا الغم الذي أنا فيه فعلى أن أتصدق بعشرة دراهم خيرا فتصدق بعين الخبز أو بقمه يجزئه * رجل قال ان تزوجت ابنتي فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الف درهم الى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برئت من مرضي هذا ذبحت شاة فبرئ لا يلزمه شيء الا أن يقول ان برئت فذبحته على أن ذبح شاة * رجل قال ان تجرت برأس مالي وهي ألف درهم فزفني الله تعالى فيها ربحاً أخرج حاجاته تعالى فانجبر ولم يفضل له كثير شيء قالوا بهذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فذبحته على أن أضيف جماعة قرايتي فحفت لا يلزمه شيء * ولو قال لله على أن أطعم كذا وكذا يلزمه ذلك * رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك الا أن ينوي الصدقة كذا في فتاوى قاضيخان * ان رزقني الله تعالى امرأته موافقة لله على صوم كل خميس قالوا فالموافقة هي القناعة الراضية بما ينق عليها بالاذلة ما يريد منها من التمتع كذا في الوجيز للكردي * نذر أن يتصدق بدينار على أغنياء ينبغي أن لا يصح وقيل ينبغي أن يصح اذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط * اذا جعل الرجل لله على نفسه طعام مسكين فهو على ما نوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن له نية فلهية اطعم عشرة مساكين لكل نصف صاع من خنطة كذا في المبسوط * ولو قال لله على اطعم مسكين في الاستحسان يلزمه نصف صاع من خنطة أو صاع من تمر أو شعير ولو قال لله على أن أطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدار الطعام فاطعم خمسة لم يجزئ ولو قال لله على أن أطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكينا آخر أجزأ * ولو قال لله على أن أطعم هذا المسكين شيئا ولم يعين ذلك فلا بد أن يطعم ذلك المسكين ولو قال لله على اطعم عشرة مساكين وهو لا ينوي عشرة وإنما ينوي أن يعطي واحدا ما يكتفي عشرة أجزأ * ولو قال لله على اطعم العشرة لم يجزئ الا أن يصرف الى عشرة كذا في المحيط * نذر بالتصدق على ألف مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذي أكرم يخرج عن العهدة كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره عن نذره جاز كذا في فتح القدير * ولو قال لله على أن أعطي هذه الرقبة وهو يملكها فعليه أن يفي بذلك ولو لم يفي بأن لم يكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة * في المتقي اذا قال لله على أعطي نسمة فاعتق رقبة عياله لم يجزئ ولو قال والله أن أعطي نسمة فاعتق عياله برفي عياله كذا في المحيط * ولو قال لله على أن أذبح جزورا أو أنصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة * سئل عبد العزيز بن أحمد الحلواني عن رجل قال ان صليت ركعة فله على أن أتصدق بدرهم وان صليت ركعتين فله على أن أتصدق بدرهمين وان صليت ثلاث ركعات فله على أن أتصدق بثلاثة دراهم وان صليت أربع ركعات فله على أن أتصدق بأربعة دراهم فصلي أربع ركعات قال يلزمه عشرة دراهم كذا في اليتيمة * ذكر عيسى بن أبان في نوادره وابن جماعة في الوصايا عن محمد رحمه الله تعالى فبين نذر بعق عبده بعينه وباعه فان قدر على شرائه عليه أن يشتريه ويعتقه فان فاته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزئه أن يتصدق بقيمة أو بغيره قال في الجامع اذا قال الرجل ان كان ما في يدي دراهم الثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لا يلزمه التصديق بشيء ولو كان ستة فصاعدا لزمه التصديق بجميع ما في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده ولو قال ان كان

وكذا فكذلك الجواب * رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يبيح به فلا فحاشا له فوضع تحتة خبزا ما في أوجله جودا بأول كل الحالف من الجوزاب الذي أصابه دسم اللحم كان حائنا * وكذا لو حلف أن لا يأكل من اللحم فحاشا له فوضع تحتة خبزا ما في أوجله جودا بأول كل الحالف من تلك المرققة وفيه طعم الحص كان حائنا * رجل خاصته امرأة من جهة شرب الخمر حلف أن لا يشرب حراما من هذا الجنس ثم قافا كل قيته لا يكون حائنا * رجل قال بالفارسية كركسي را نبيذهم فامرأته كذا قال يمين على ما نوى ان نوى النسفي لا يفتن

بالاهدا وان نوى الاهداء لا يحث بالسقي وان لم ينو شيئا فان دفع وسقى كان حائثا في عينه * رجل قال اعبده ان سقيت الحمار فانت حر فذهب
العبد بالحمار الى الماء فلم يشرب عتق العبد لانه سقاه وان لم يشرب * حلف أن لا يشرب من هـ هذا الماء العذب فصب في ماء ملح فغلب الماء
فشربه لا يحث * وكذا لو حلف على الماء المالح فصبه على العذب * ولو حلف أن لا يشرب لبن المعز وأخذ لبن المعز وخطه بلبن الضأن ولبن
الضأن غالب فشربه لا يحث * ولو حلف على معز بعينها أن لا يشرب لبنها خلط ٦٧ لبنها بلبن ضأن ولبن الضأن غالب ثم

شربه كان حائثا بخلاف غير
المعين * ولو حلف أن
لا يشرب اللبن فخلط لبن
النعم بالماء ان ظهر لون اللبن
وطعمه كان حائثا * ولو حلف
أن لا يشرب من هذا الحب
فأخذ الماء من الحب بانه
وشربه لا يحث في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ما لم
يضع فاه على الحب قبل هذا
اذا كان الحب ملائنا فان
لم يكن فاغترف منه وشرب
يحث في قولهم * وكذا لو
حلف أن لا يشرب من هذه
البيتر أو الجرة فان كانت
ملائنة فغند أبى حنيفة
رحمه الله تعالى لا يكون حائثا
ما لم يضع فيه عليهما * وكذا لو
حلف أن لا يشرب ما مزج
فشرب ما مزج من بأي وجه
شرب كان حائثا وان صب
ما مزج من ماء آخر يعتبر
فيه الغالب * ولو حلف أن
لا يشرب ماء السماء فاجتمع
المطر في مكان فشرب كان
حائثا بأي وجه شرب ولو
حلف أن لا يشرب من
الفرات فشرب منه كرا كرا
كان حائثا في قولهم وان أخذ
الماء بآنية أو اغترف أو
سقاه غيره لا يحث في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ما في يدي من الدراهم الا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة دراهم
(١) لا يلزمه التصديق بشيء ولو قال ان كان في يدي أكثر من ثلاثة دراهم فهي في المساكين صدقة فاذا في
يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده كذا في المحيط * ولو قال كل بذرا بذره أو رميته في
البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صح النذر ويصدق بمثله أو ببقية بخلاف كل ثوب
أحرقه لان بالأحراق لا يبق ولو قال ان آجرت عبدى هذا فأجره صدقة فاكل الأجر يتصدق بمثله والحيلة
أن يبيعه ثم يؤجره بأمر المشتري فيجوز للمشتري ثم يشتريه ويؤجره لا يلزمه شيء وكذا لو قالت ان لبست هذا
الثوب أو هذا الخلي في بيتك أو مادمت عندك فهو هدي فالحيلة أن تهبه ثم تلبسه فيجوز للمشتري ثم يرجع في
الهبة كذا في العتائية * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال ان بعثت عبدى هذا فقيمة صدقة في
المساكين فباعه ووجد المشتري بالعد عيبا وكان ذلك قبل أن يتقاضا فرتة فليس على البائع أن يتصدق
به ولو كانا تقاضا ثم رد العبد بذلك والتمن دراهم أو دينار كان عليه أن يتصدق بمثله وان كان الثمن عرضا
فان كان الرد يحكم لم يتصدق بشيء وان كان بغير حكم تصدق ب قيمته ولو كان المشتري قد قبض العبد الا أنه
لم يسل الثمن حتى رد العبد بالعيب بقضاء فليس على البائع أن يتصدق بشيء من أي جنس كان الثمن وان كان
رده بغير قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض الثمن والتمن عرض ولم يسل العبد الى المشتري حتى هلك
العبد في يده رد الثمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان الثمن دراهم أو دينار تصدق بمثله ولو استحق
العبد قبل القبض أو بعده رد الثمن بعينه من أي جنس كان وليس عليه أن يتصدق بشيء منها ولو نذر عتق
هذا العبد عن كفارة فكفر بالطعام بطل النذر وكذلك لو نذر أن يهدي هذه البدنة عن جزاء الصبي الذي
عليه ثم صام أو أطعم أو نذر أن يكسوه بهذه الاثواب عن كفارته فاطمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ
قيمتهم اتصدق بالفضل كذا في المحيط * ولو قال ان بعثت بهذه الدراهم وبهذا الكثر فهم اصدقة فباعهم ما
تصدق بالكرا اذا قبض ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم في
يد البائع عند كمالها بلفظ البيع فيلزمه التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم أو وهبتك هذه الدراهم
فاشتري بها أو وهبها وهي في يده يلزمه التصديق بها أو بعثها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحث حتى لو
كانت في يد البائع وقت الشراء أو في يده لم يملكه وقت الهبة لا يلزمه شيء كذا في العتائية * ولو عتق عينه
على الشراء بأن قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكثر وبهذه الالف فهم اصدقة في المساكين فاشتري بها
لزمه التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق بالكثر وفي المتن اذا أراد الرجل أن يشتري عبدا من رجل بالالف
درهم فدفع الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف الدرهم وأشار
الى الالف المدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبد ان بعثت هذا العبد بهذه الالف
فهو في المساكين صدقة وأشار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الالف فعلى البائع أن
يتصدق بهادون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

(١) قوله لا يلزمه التصديق بشيء كذا بالاصل ولا فرق بين هذا القصر والذي قبله فانظر لم اختلاف الحكم

اه محمده

ولو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات لا يحث في قولهم ولو حلف أن لا يشرب من ماء الفرات فشرب من ماء الفرات بآنية أو بالاغتراف
أو كرا أو شرب من نهر يأخذ الماء من الفرات كان حائثا وان شرب من نهر لا يأخذ الماء من الفرات وانما يأخذ من واد آخر كالجلجلة
ونحوها لا يكون حائثا * ولو حلف أن لا يشرب ماء فراتا أو من ماء فرات فشرب ماء عذبا من دجلة أو نحوها كان حائثا * رجل حلف أن
لا يشرب عصيرا فصر حبة عنب أو عنقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل العصور في حلقى

كان حائثا في الوجهين قال رضي الله تعالى عنه هذا في عرفهم أما في عرفنا ينبغي أن لا يكون حائثا لأن ماء الغلب لا يسمى عصرا في أول ما يعصر * رجل حلف أن لا يشرب الشراب ولم ينوشأ كان اليمين على الخمر قال رضي الله تعالى عنه في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر * رجل قال لا امرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء أو وضعت أو صببته أو أعطته انسا نا فانت طالق قالوا ترسل فيه نوبا أو قطنا حتى تنشف الماء قال رضي الله تعالى عنه وهذا اذا قال في يمينه أو شيأ منه فان لم يقل أو شيأ منه فشرط البعض وصب

٦٨

باب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما

الاصل أن الاكناط المستعملة في الايمان مبينة على العرف عندنا كذا في الكافي * ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجد أو ربيعة أو كنيسة أو بيت نارا ودخل الكعبة أو حماما أو دهليزا أو ظلة باب دار لا يحث وقيل الجواب المذكور في مسألة الدهليز في دهليز يكون خارج باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البتونة يحث والصحيح ما أطلق في الكتاب لأن الدهليز لا يات فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع * وان دخل صفة يحث وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط أربعة وهكذا كانت صفا فهم وقيل الجواب يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فانهم فبنى دارا ثم انهم فبنى مسجدا فدخل لم يحث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما انهدم أو بعد ما بنى مسجدا آخر حث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حث وقيل لا يحث ولو كان قال دار احث بالاجماع ولو حلف لا يدخل مسجد فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حث ولو قال مسجد بني فلان وأشار الى مسجد فزيد بعد الحلف لا يحث كذا في العتبية * رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحث ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والمسجد مثله بجاه لا يحث وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحث وان قال لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حث كذا في فتاوى قاضيان والظاهرية * حلف لا يدخل مسجد اقسام على سطحه المختار أن لا يحث بالقيام عليه اذا كان الحالف بمحميا وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلاطي * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انهدمت وصارت حجرا حث ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخرت ثم بنيت أخرى فدخلها يحث وان جعلت مسجدا أو حماما أو بيتا فدخلها لم يحث وكذا اذا دخلها بعدما انهدم الحمام وأشباهه كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعدما انهدم لا يحث وان جعلت مسجدا أو حماما أو بيتا فدخلها لم يحث وكذلك لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا وأشرع بابا الى الطريق أو الى دار أخرى أو جعلت دارا أخرى بعدما جعلها بيتا أو صارت حجرا أو بنى بيتا آخر فدخلها لا يحث أيضا في * ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحث ولو بنى بيتا آخر فدخله لا يحث أيضا في المعين وفي غير المعين يحث ولو انهدم السقف وحيطانه فدخله يحث في المعين ولا يحث في المنكر كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها ركبيا أو ماشيا أو محمولا بامر حث كذا في الظهيرية * وان كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستطيع امساكها فدخلت الدار فانه لا يحث في يمينه هكذا في المحيط * وان احتمله غيره فادخله بغير أمره لم يحث سواء كان راضيا بذلك بقلبه أو ساخطا وسواء كان قادرا على الامتناع أو لم يكن قادرا عليه عند عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى وهو الصحيح وسواء أدخلها من بابها أو من غيره كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار وقيل هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصواب على السطح والحائط لا يسمى دخولا لا يحث فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو حلف أن لا يدخل

البعض لا يكون حائثا * رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعافى كلام الناس

فصل في اللبس والكسوة والخطبة

* رجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها ان نوى عين الغزل لا يكون حائثا لأنه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كما لو حلف أن لا يشرب الماء ونوى جميع الماء تصح نيته وان نوى ما لا يمكن * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها لا يكون حائثا وان كان غزل غيها جزءا من مائة جزء سواء كان غزلها مختلطا أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهـذا كالأ حلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائثا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره كان حائثا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان مع غيره ان كان ينسجه واحد فنسجه اثنان لا يكون حائثا وان كان ثوبا لا ينسجه الا

اثنان فلبس كان حائثا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائثا وان كان غزل فلانة هذه خيطا واحدا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسجه فلان ان كان فلان ينسج بنفسه لا يكون حائثا وان كان لا ينسج بنفسه يكون حائثا ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا خيط بغزل فلانة لا يكون حائثا * وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزلها ولو لبس ثوبا من غزلها حث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحث في قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ويكره لبس

التسكة من الحرير في قولها ما جمعا لانه مستعمل الحرير وان لم يكن لابساً ولو كانت العروة أو الزر من غزلها لا يكون حائشاً في عين اللبس ولا يكره
 * وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشاً * وكذا الزبق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها روى عن
 محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً واذا كان حائشاً في الرقعة كان حائشاً في اللبنة والزبق أيضاً لانه لا يسمى لابساً * وكذا الرقعة التي تكون على
 الحبيب ولو أخذ الحالف خرقة من غزلها قد شرب من ووضع على عورته لا يكون حائشاً لانه لا يسمى ٦٩ لابساً ولو لبس من غزلها فلسوة

أو شبكة يقال لها كلوته كان حائشاً * وكذا الجورب ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانه فلبس من غزلها عمامة لا يكون حائشاً لانها ليست بثوب حتى لا تجوز في الكفارة وان لم يقل ثوباً فتمم بغزلها كان حائشاً وقال بعض الناس اذا رفع قبضه بخرقة من غزلها لا يكون حائشاً سواء قال لا يلبس من غزلها أو قال لا ألبس ثوباً من غزلها ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها لم يبلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كمه ورجلاه بعد تحت اللقاف كان حائشاً لانه لا يلبس ولو حلف لا يلبس السر او بل أو الخفين فأدخل احدي رجليه في السر او بل أو لبس احدي خفيه لا يكون حائشاً ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فألقى عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو نائم قال البلخي رحمه الله تعالى لا يكون حائشاً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن عيسى بن أبان ومحمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً قال الفقيه القياس ما قاله البلخي وبه نأخذ وان ألقى عليه وهو نائم فلما

هذه الدار فنزل من سطحها أو صعد شجرة أو غصانها في الدار فقام على غصن لو سقط لسقط في الدار حنت وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشته كائنه وبين جاره لا يكون حائشاً وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية فارتقي شجرة أو غصانها في الدار أو قام على حائط منها أو صعد السطح لا يحنت في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعتد دخوله في المحرم كذا في فتاوى قاضيخان * والعلاؤ لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار أخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط * وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب بقي خارجاً لم يحنت كذا في الكافي * ولو قام على كنيف أو على شارع أو ظلة أو شريعة ان كان مفتوح الكنيف أو الظلة في الدار كان حائشاً وان قام على أسكفة بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائشاً وان كانت داخله كان حائشاً ولو أدخل احدى رجله لا يكون حائشاً في هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار منه بطا فادخل احدى رجله كان حائشاً ان كثر يصير داخلًا وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه لا يكون حائشاً كذا في فتاوى قاضيخان * هذا اذا كان يدخل قائماً ما اذا كان مستلقياً على ظهره أو بطنه أو جنبه فقد جرح حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الا كثر داخل الدار يصير داخلًا وان كان ساقيهما خارج الدار كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنت وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط * ولو أدخل رأسه واحد قدميه حنت ولو جاء الى بابها وهو يشد في المشى أي يعدد الخطوات وانزاع في الدار اختل فافيه الصحيح أنه لا يحنت وان دفعته الريح وأوقعته في الدار اختل فافيه الصحيح أنه لا يحنت ان كان لا يستطيع الامتناع وان أدخله انسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختل فافيه والفتوى على أنه يحنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجتاز قال ابن سماعة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحنت وان دخل يعود مريضاً ومن شأنه الجلوس عنده حنت فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدله بعد ما دخل جلس لا يحنت وذكر في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عابر سبيل فدخلها ليقعد فيها أو ليعود مريضاً فيها أو ليطعم فيها ولم يكن له نية حين حلف فانه يحنت ولكن ان دخلها مجتازاً ثم بدله فقعدها لم يحنت لان عابر السبيل هو المجتاز فاذا دخلها بغير اجتناب حنت قال الأبنوي لا يدخلها يريد النزول فيها فان نوى ذلك فانه يسعه كذا في البدائع * اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنت وان ثقب باباً آخر فدخله حنت ولو عين ذلك الباب في اليمين لم يحنت في غيره وهذا ظاهر ولو لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في المحيط * ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر سرّاً باحث تلك الدار فدخله أو دخل القنطرة لا يحنت ولو كانت القنطرة موضوعة مكمشوفة في الدار ان كان الانكشاف كثيراً بحيث يستسقي أهل الدار منها فاذا بلغ ذلك الموضع يحنت وان كان يسيراً لا ينتفع به أهل الدار انما هو لوضوء القنطرة لا يحنت كذا في الخلاصة * ولو قال الرجل عبده حان دخل هذه الدار الا أن ينسى فكذا فدخلها ناسياً ثم دخلها اذا كرا لا يحنت ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسياً فكذا ثم دخلها اذا كرا يحنت كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها فكث فيها أياماً لم يحنت حتى يخرج ثم يدخل استعساناً كذا في الكافي * قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال عبدي حان دخلت هذه

انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائشاً وان تركه حتى استقر عليه كان حائشاً * ولو ألقى عليه وهو متنبه حنت عليه ذلك أو لم يعلم كذا قاله أبو نصر رحمه الله تعالى * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس كساء من غزلها كان حائشاً لانه ثوب * ولو قال اكرشته ثوبين من اندر آيد فأت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط به قميصاً لا يكون حائشاً حتى عن أي مطيع رحمه الله تعالى أنه يسئل عن هذا في آخر عمره فاشأ برأسه أنه لا يقع الطلاق قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا دليل على ان المقتي اذا سئل عن مسئلة تخلف رأسه بالجابب بلا أو يعمم يؤخذ بذلك بخلاف

الوصية فانه لا يؤخذ فيها بالاشارة وكذلك في الشهادة لان ذلك امر متعلق باللفظ * رجل حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانه فلبس ثوباً من غزلها وعلمه من غزل غيرها كان حائثاً لان العلم يتبع محض لا يعتبر * وكذا لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً بعلمه من غزل فلانة لا يكون حائثاً وان كان في الثوب شيء يسير غير العلم من غزلها كان حائثاً * وكذا لو لبس ثوباً بعلمه من الحرير لا يكره ذكر في النوادر ولم يقدّر العلم شيء وعلم فقال لان العلم تسع ٧٠ محض * وكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير لانه لا بأس

الدار يدخله إلا أن يأمرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فإنه لا يحنث أن دخل هذه الدخلة ولا بعدهها وقد سقطت العين ولو قال إن دخلت هذه الدار أدخله إلا أن يأمرني بها فلان فأمره فدخل ثم دخل بعد ذلك بغير إذنه فإنه يحنث ولا بد ههنا من الأمر في كل مرة كذا في البدائع. في شرح السرخسي روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا تخروا الله لا يدخل دارك هذه أحد اليوم فهذا على غير رب الدار أن يدخل رب الدار لا يحنث وإن دخلها الخائف حنث أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنث في العين ما يكون على الخائف وما يكون على غيره * ولو حلف لا يطأ هذه الدار بقدمه فدخلها ركبا يحنث ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها ركبا يحنث فإن كان نوى أن لا يضع قدمه ماشيا فهو على مانوى حقيقة وكذلك إذا دخلها ماشيا وعليه حذاء أو أحذاء عليه كذا في البدائع * إذا قال إن وضعت قدمي في دار فلان فكذا فوضع إحدى رجلتي في دار فلان لا يحنث على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة أخرى حنث في عينه * رجل حلف أن لا يدخل بلع فهو على المصدر والقرى ولو حلف لا يدخل مدينة بلع فالعين على المدينة وربضها لان الربض يعد من المدينة وإن أراد الخائف المدينة خاصة فهو على مانوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحنث ويكون العين على عمرانها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون العين على العمران لان البلد اسم لما هو داخل الربض ولو حلف أن لا يدخل بغدا دفن أي الجانبين دخل حنث ولو حلف أن لا يدخل مدينة السلام لا يحنث مالم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام لا ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجارات أن الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رحمه الله تعالى أما سمرقند وأوزجند فاسم للمدينة خاصة والسغد وفرغانة وفارس اسم للأمصا والقرى * رجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فركب على الجسر لا يحنث مالم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قرأها يحنث * أن حلف لا يدخل بغداد فركب في سفينة قال محمد رحمه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حنث وقد قيل بأن الكورة اسم للعمران أيضا وهو الاظهر واختلف المشايخ في حرمهم الله تعالى في بخاري والفتوى على أنها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الارمينية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قرأها يحنث وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط * إذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكاف هذا الى عدم الحنث أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا الى الحنث أقرب وفي الوالحية وعليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح أنه لا يحنث اذا لم يخرج الى السكة كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجدا في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشها فدخل دارا يسكنها باجارة أو باعارة ذكر الناطني أنه يحنث في عينه وإن دخل دارا لمكة فلان وفلان لا يسكنها حنث أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل

في لكفارة. حلف الرجل أن لا يدخل عن غزله في سودزياته فباع الخائف ثوباً من امرأته واشترى بثمن الثوب كسوة بيتا
لولد الصغير قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى بثمن الثوب لولد ما له غير ثوب يقضى بمثل ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائناً سواء
اشترى ثوب الولد باذنها أو بغير اذنها لانه قضى بثمن الثوب حقا على نفسه وصار كأنه اشترى الثوب لنفسه فصنعت وان اشترى لولد أفضل
 مما يستحق عليه فان اشترى ما فيها لا يكون حائناً لانه لما اشترى باذنها صار مشترياً لها فان اشترى بغير اذنها كان حائناً لانه صار مشترياً لنفسه

• ولو قال لامرأته اكرريه بسم الله ووزيان من درآيد فكذا فباعته غزلهما فاشترت بثمنه نقاعا وسقن زوجها لا يكون حائشا في بيته لانه لم يدخل حين الغزل ولا ثمنه في سودوزيانه لان الدخول في سودوزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد • ولو قال اكرريه شئ نوبيا كاركدة نوبسودوزيان من درآيد فكذا فغزلت وألبست نفسها وصيياها باليخنت الزوج لانه لم يدخل في ملكه شئ • وكذا لو قصت دينا على زوجها بغير اذنه أو عملت في البيت من الخبز والطبخ ونحو ذلك • رجل حلف ٧١ أن لا يأكل عن غزلهما ووهبت الثمن

لأنها ثم وهب الابن للعالم فاشترى الحالف به شئاً وأكل لا ييخنت في بيته وان اشترت هي قبل أن تم فأكل الحالف حنث لان في هذا الوجه أكل عوض ملكها فكان آكلاً ممن غزلهما أما إذا وهبت لابنها ثم وهب الابن للعالم فقد اختلف الملك واختلف الملك كاختلاف العين فلا ييخنت • امرأه حلفت أن لا تبليس هذه المقنعة فتأخذ منها علم الغزاة ثم نقض ورده عليها فتقنعت حنثت في يمينها لانها عادت مقنعة لا بصنعة حادثة فتحنث • كالأول حلف الرجل أن لا يجلس على هذا البساط فخطب جانيه وجعل خرجه ثم نقض وعاد بساطا فجلس عليه كان حائشا • رجل قال لامرأته انتمت على نوبك فأنت طالق فأنكأ على وسادتها وجلس عليها لا يكسبون حائشا وان اضطجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكرهه بدينه على نوب من ثيابها كان حائشا • ولو قال لها اكرريه ترايوشاشم از كار كرده خویش فأنت طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها

بيتا وفلان فيمساكن باعارة أو باجارة كان حائشا كذا في فتاوى قاضيان • اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل داره قد أجره فلان عن له حانوت يسكنه فانه لا ييخنت بدخول هذا الحانوت وان كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حانوت ييخنت لانه لم أنه أراد اضافة الملك لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنة الا ييخنت كذا في البدائع • ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل صحن داره لا ييخنت حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاماني عرف ديارنا فالدار والبيت واحد فاذا دخل صحن الدار ييخنت وعليه الفتوى • رجل جالس في بيت من المنازل حلف ان لا يدخل هذا البيت فالبين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا • هذا اذا كانت البين بالعربية أما اذا كانت بالفارسية فالبين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال غيب ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خاتمة اسم السلك وقلبت اسم خاص كقوله ١ تاجخانه ٢ وكاشانه ٣ وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت فالعبارة للاشارة • رجل حلف لا يدخل دار ابنته فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا ييخنت ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف ييخنت لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضيان • حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا ييخنت اذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسى • لو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا ييخنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في الخلاصة • امرأه حلفت ان لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الزوج ان كانت فوت أن لا يدخل دار انسكنها المرأة لا يبطل البين بالبيع وان لم يكن له نية فالبين على دار مملوكة لها فاذا باعت لا يبقى البين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى • ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حائشا وان تحول فلان عن الدار لا ييخنت في قوله ما وكذا لو خلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها فدخل الحالف لا ييخنت في قوله ما وكذا لو حلف ان لا يدخل دار امرأته فباعته هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت البين لمعنى من المرأة لا ييخنت وان كانت الكراهة لاجل الدار حنث رجل حلف لا يدخل دار فلان • الاجبزي شكفت بود فزلات بهم بليمة من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الحالف لا ييخنت كذا في فتاوى قاضيان • اذا حلف لا يدخل دار فلان فاستعار المحلوف عليه دارا لاتخاذ الوليمة فيها فدخلها الحالف لا ييخنت الا ان ينتقل المعير من تلك الدار ويسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ ييخنت في بيته كذا في المحيط • قال ابن رستم قال محمد رجه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن حريث وغيرها من الدور المشهورة باربابها فدخل الرجل وقد كان باعها عمرو بن حريث أو غيره عن نسبته قبل لبين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنث وان كانت البين على دار من هذه الدور التي ليست لها نسبة تعرف (١) هو البيت الذي يوقد فيه النار للدفن (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت السطوى (٤) الآن يقع امر غريب

كراسا ليدسجها بأجر فأخذ الجار ونسج فليست لا ييخنت لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط لحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فليست بغير أمره لا يكون حائشا لعدم الالباس • رجل سأل محمد رجه الله تعالى فقال اني حلفت بالطلاق أن لا ألبس من غزل امرأتي وكنت نائما على ملاءة فخاف المرأة وألقت على قميصها ووهبت غزلهما وبسطت القميص على قال محمد رجه الله تعالى أخاف أن تكون حائشا قالوا والعجيب أنه لا يكون حائشا لانه لم يلبس • رجل قال اكرريه شئ فلانة

هرابكارايد فاهمه أنه كذا فباع كرساها واشترى به ثوبا آخر فلبسه قالوا لا يكون حائلا ان المراد من هذا ليس الثوب الا اذا نوى أن لا يصرف الى حاجته وان اتخذ منه شيكا واصطاد بها الصحيح أنه يكون حائلا انه استعمله فيما يليق به * رجل حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فلبس قباء نظهاره من غزله وابطاته من غزل غيرها كان حائلا * وكذا لو لبس جورباً من غزلها * ولو لبس ثوباً سدا من غزلها أو لحته من غزلها والباقي من غزل غيرها لو كانت اليمين على ٧٣ أن لا يلبس من غزلها كان حائلا وان كانت يمينه على أن لا يلبس ثوباً من غزلها لا يكون

حائلا * رجل حلف أن لا يكسوه عبده أو لا يجعل لغلامه ثوباً فأغاروه ثوباً عشر سنين أو أعاره للسفر لا يكون حائلا لان الثوب لم يصير ملكاً للفلاح الأتري أنه لو كانت كانت الثياب للمولى ولو كان للفلاح لا يعود الى المولى للكتابة * رجل حلف أنه زن خویش راجاه فخره فاشترى لها خمارا لا يكون حائلا لان الخمار لا يسمى جامه * ولو قال اكرت ابيك بشيخ جبري خرم فانت طالق كذا فاشترى لها بالدرهم لا تطلق * امرأه تريد أن تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية اكرين قباءك توهرامى برى اكون من يوشم فانت طالق ففقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلقت لانه ليس للقدور * رجل قال لامرأته ان بعث غزلك فانت طالق فباع غزلا لانس وفيه غزله كان حائلا وان لم يعلم بذلك * رجل حلف أن لا يلبس ثوب فلان فوضع قباءه على كتفه كان حائلا لان الرداء هكذا يلبس وان قال لا ألبس قباء فلان فوضع قباءه على كتفه ولم يدخل يديه في كذ كرفي المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابساً للخطي فلي هذا لا يكون حائلا وان قال لا ألبس هذا القباء للبد فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه في كفه كان حائلا في يمينه لان في المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء ما في العين لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف في المعين اغفور على هذا اذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأتزربه أو ارتدى كان حائلا * ولو حلف أن لا يلبس قميصاً فأتزرقه قميصاً أو ارتدى أو تعم لا يكون حائلا * ولو قال هذا القميص فأتزربه أو ارتدى أو تعم كان حائلا * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً فوضع على عاتقه

(١) لاجل غسل رأسه

يديه في كذ كرفي المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابساً للخطي فلي هذا لا يكون حائلا وان قال لا ألبس هذا القباء للبد فوضعه على كتفه ولم يدخل يديه في كفه كان حائلا في يمينه لان في المنكر يعتبر اللبس المعتاد في القباء ما في العين لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف في المعين اغفور على هذا اذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب فأتزربه أو ارتدى كان حائلا * ولو حلف أن لا يلبس قميصاً فأتزرقه قميصاً أو ارتدى أو تعم لا يكون حائلا * ولو قال هذا القميص فأتزربه أو ارتدى أو تعم كان حائلا * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً فوضع على عاتقه

للعمل لا يكون حائثا لانه ليس بلايس بل هو حامل * ولو حلف أن لا يلبس هذه العمامة فطرحها على عاتقه حث ولو قال عمامة لا يحث
 * رجل حلف أن لا يلبس حزام فلبس ثوبا خالصا من خز أو كان سدا من القطن أو الأبريسم ولحمته من الخبز كان حائثا وكذا لو حلف أن
 لا يلبس كنانا فلبس ثوبا خالصا من كان أو من قطن وكان كان حائثا سواء كان الكتان سدا أو لحمته * ولو حلف أن لا يلبس حرا أو أوبريسما
 فلبس ثوبا سدا حرا أو أوبريسما لا يكون حائثا وإن كان لحمته حرا كان حائثا ٧٣ لان السدى إذا كان من الأبريسم أو

الحري والجمعة من الخبز أو
 القطن يصير السدى
 مستهلكا بالجمعة لا يرى فلا
 يعتبر بخلاف القطن
 والكتان فان السدى في
 القطن والكتان لا يصير
 مستهلكا بالجمعة لان كل
 واحد منهما رقيق فيصير
 مستورا بالجمعة لا يرى ولو
 حلف أن لا يلبس ثوب كان
 فلبس ثوبا من قطن وكتان
 لا يحث كانت الجمعة من
 الكتان أو القطن * ولو
 حلف لا يلبس ثوبا برسم
 فلبس ثوبا من برسم وقطن
 ان كانت الجمعة من
 الأبريسم حث والافلا * ولو
 حلف أن لا يلبس ثوب خز
 من غزلها فلبس ثوبا سدا
 برسم ولحمته خز من غزلها
 كان حائثا * ولو حلف أن
 لا يلبس طيلسان صوف
 فلبس طيلسانا لحمته صوف
 وسدا برسم أو قطن
 لا يحث ولا يرشبه الطيلسان
 غيره * حلف لا يلبس قطن
 ولم يذكر ثوبا فلبس ثوبا من
 قطن وكتان حث * ولو
 حلف أن لا يلبس ثوبا فلبس
 مسحا أو طنفسة أو وسادة
 لا يحث ويحث في عين
 الشراء * ولو حلف أن

للبدفعلى القول الثاني اذا استبدل البدن والعيدان على حالها فدخله يحث ولو كان على العكس لا يحث
 وعلى القول الثالث اذا استبدل البدن والعيدان على حالها لا يحث ولو كان على العكس يحث والاول
 أصح كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه
 لا يحث * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معا لا يحثان كذا في
 فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الاسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى
 أطلق يراد به في العرف الدخول على فلان لاجل الزيارة والتعظيم له في مكان ينزل فيه يعني مكانا يجلس فيه
 لدخول الزائرين عليه والى هذا أشار القندوري في كتابه فانه قال لو دخل عليه في مسجد أو طلة أو دهليز
 لم يحث وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو خيمة إلا أن يكون من أهل البادية والمعتبر في ذلك العادة
 فأما في عرفنا اذا دخل عليه في المسجد يحث في عينه ولو دخل عليه ولم يقصد بالدخول أو لم يعلم أنه فيه
 لم يحث وفي القندوري اذا دخل على قوم وهو فيهم ولم يقصد به لم يحث فيما بينه وبين الله تعالى إلا أنه
 لا يصدق في القضاء وفيه أيضا الدخول عليه أن يقصد بالدخول سواء كان بيته أو بيت غيره ولو حلف
 لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحث وان كان في صحن الدار حث لانه
 لا يكون داخل عليه الا اذا شاهدته وكذلك اذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحث الا اذا دخل
 بيته كذا في المحيط * رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحث كذا في السراجية
 * رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لأضربك فدخلها - ما ثم ضربها لم يحث المرأة
 ولو قال فعلى عين ان ضربتك فدخلها أو واحدة من هاتين ثم ضرب بك فدخلها - كفارة * رجل قال
 لامرأته كلما دخلت هذه الدار فوالله لأقربك فدخلها فهو مولى فان جامعها بعد الدخول حث وبطأت
 البين حتى لو دخل الدار ثانيا لا يكون مولى حتى لو جامعها ثانيا لا يلزمه كفارة أخرى * ولو مضت أربعة أشهر
 من الدخلة الثانية لاثنتين فان لم يجامعها حتى دخلها ثانيا فهو مولى فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة
 الاولى باتت واذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة باتت بواحدة أخرى ولو قال فعلى
 عين ان قربت بك فدخلها دخلت في مولى ايلان فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى
 مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى باتت فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة باتت
 بأخرى ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا ان قربت بك فدخلها دخلت في مولى بكل دخلة في
 حق البر فان قربها في المدة طلقت ثلاثا وان لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر باتت بتطليقة واذا مضت
 أربعة أشهر من الدخلة الثانية باتت بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال كلما دخلت هذه الدار
 فقله على عتق هذا العبدان قربت بك أو قال فهذا العبد حران قربت بك فدخلها دخلت في مولى بكل دخلة
 وان قربها حث في عين واحدة وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان قربت بك ثم قال لها بعد ذلك يوم
 أنت طالق ثلاثا ان قربت بك فلهما ايلان في حق البر وان قربها حث في عين واحدة فيقع الثلاث ولو قال
 كلما دخلت هذه الدار فانت قربت بك فعلى حجة أو فعلى عين أو على ندوة فدخلها دخلت في مولى بكل دخلة
 فعليه عيمان أو عجتان وكذا لو أنقربان عن الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت قربت بك فعلى حجة
 فدخل ثم قرب ثم دخل ثم قرب لزمه عجتان ولو دخل الدار مرة واحدة لم يلزمه الا ايلان واحد ولو قال

(١٠ - الفتاوى ثانی) لا يلبس حليا فلبس صيفا على أو منطقة مقضضة لا يكون حائثا وهو على حلي النساء * رجل قال
 لامرأته والله لألبس من غزلها ثوبا فلبس من غزلها سراويل حث ولو كان عليه ثياب فلبس السراويل فوق الثياب لا يحث في عينه * ولو
 حلف لا يلبس قميص فلبس ما متفرقا لا يحث حتى يلبسهما معا وكذا لو حلف أن لا ينام على فراش لا يحث حتى ينام عليه ما معا ولو عينهما
 بالاشارة فلبسهما مجتمعا أو متفرقا كان حائثا * ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه قلنسوة فوضعه على رأسه لا يكون حائثا * رجل

حلف أن لا يلبس السواد فهو على الثياب * ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فإنه يحث في القلنسوة وغيرها * رجل قال غيره والله لا أكلك مادام عليك هذا الثوب أو ما كان عليك هذا الثوب فتزج الثوب ثم لبسه فكله لا يحث * ولو قال والله لا أكملك وعليك هذا الثوب أو قال والله لا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها ونزع الثوب ثم لبسه وكله كان حائشا * رجل قال لا مراءى بينه ان لبسته هذين الدرعين فعندي ٧٤ حرقبت كل واحدة منهما درعا لا يحث حتى تلبس كل واحدة منهما الدرعين

وكذا لو قال ان كانتا هذين الرجلين أو دخلتما هذين الدارين * ولو قال ان كانتا هذين الرغيفين فأكلت واحدة منهما رغيفا أو أكلت واحدة منهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الأخرى الباقي كان حائشا * رجل أوجب على نفسه أن يلبس الصوف حتى يموت يريد به العبادة والخير فله أن يلبس غيره ليس هذا من القربة بل يكره الشهرة في اللباس الآن ينوي بذلك اليمين فيكون عينا * رجل حلف ليقطعن اليوم من هذا الثوب قميصا فقطع منه قميصا واحدا وخاطه ثم فتقه وخاطه مرة أخرى قال محمد رحمه الله تعالى حث في يمينه * ولو كان حلف ليخيطن منه قميصين والمثلية بها قال محمد رحمه الله تعالى بر في يمينه ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع قميصا وخاطه ثم فتقه ثم قطعه قميصا آخر على غير ذلك القطع بر في يمينه ورجل حلف ليقطعن من هذا الثوب قميصا وسراويل فقطع منه قميصا ثم قطعه سراويل بر في يمينه لان

كلما دخلت هذه الدار لم أقر بك والله فهذا وقوله لا أقر بك سواء لا يحث الامرة واحدة ولو قال والله لا أقر بك كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا أقر بك سواء * ولو قال ان قربتك فأنت طالق كلما دخلت هذه الدار فليس يحول وكلما دخلت الدار بعد ما قرب بها طلقت بطلقة هكذا في شرح الجامع الكبير * ولو جعل كلمة أو بين تقيمين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار وألا أدخل هذه الدار الأخرى فدخل إحدى الدارين حث وان لم يدخلهما ما حثي مات لم يحث ولو جعل كلمة أو بين اثباتين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار وألا أدخل هذه الدار الأخرى فدخل إحدى الدارين حث وان لم يدخلها ما حثي مات لم يدخلها ما حثي مات حث ولو أدخل أو بين نفي واثبات بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أبدا وألا أدخل هذه الدار الأخرى اليوم ان دخل الدار الثانية بر في عين الاثبات وسقط عين النفي وان فاته دخول الدارين جميعا حث في عين الاثبات وسقط عين النفي وان دخل الدار الأولى حث في عين النفي وسقط عين الاثبات ونحل اليمين في هذه المسائل بحنيفة مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنث فأنيا لم يتكرر عليه الحنث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا أدخل هذه اليوم وألا أدخل هذه أبدا لأنه بر في عين الاثبات بدخول الأولى اليوم ويحث في عين النفي بدخول الثانية هكذا في شرح التلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيما التخيير * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار وألا أدخل هذه الدار الأخرى فان دخل الأولى قبل أن يدخل الأخرى حث وان دخل الأخرى أولا سقط اليمين فان عني التخيير ذكر في الاصل أنه على ما فوي فكانت اليمين منعقدة في احدهما ما في الأولى فبالنفي وأما في الثانية فبالاثبات هذا قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو عبد الله الزعفراني وهو الأصح * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار وألا أدخل إحدى الدارين الأخرين ولا نية له فان دخل إحدى الدارين الأخرين أو لا بر في يمينه وسقط اليمين وان دخل الأولى قبل أن يدخل إحدى الدارين حث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب اليمين من اليمين التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع * ولو قال لا تترك دخول هذه اليوم وألا أدخل هذه غدا فترك دخول الأولى اليوم بر وطبقت الأخرى ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الأولى دخلت هذه الأخرى فلا استثناء باطل هكذا في العتائية * حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فخرج فلان بأهله ثم عاد فدخل الحالف لم يحث وكذلك لو قال مادام علي هذا الثوب أو ما كان علي هذا الثوب وألا أدخل هذه الدار وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها ونزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حث كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يسكن هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالتسكني فيها أن يسكنها بنفسه وينقل إليها من متاعه ما يثبت به ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحاث في يمينه كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهل ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحث في يمينه وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر إلا أن يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرقة الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتداومت كنيسة كان حائشا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع بر في يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به الكنفدية صابرا كذا في فتاوى قاضيان * قالوا هذا أحسن وبالناس أرفق وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * اتفقوا

على شرط البر أن يقطع الثوب قميصا وسراويل وقد وجد لان اسم الثوب لا يزول بجعله قميصا * ولو حلف ليقطعن من هذا القميص قميصا وسراويل على الترتيب كان حائشا لان اسم القميص يزول بجعله قباء * رجل حلف أن لا يلبس هذا الثوب فقطع سراويله وليس عليه ما على التعاقب لا يحث لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يحث كما لو اتخذ جواربا أو قلنسوة وليس فانه لا يكون حائشا ولو اتخذ منه قميصا وليس حث وكذا لو اتخذ منه قميصا وفضل منعه دار لبنة كان حائشا لان هذا القدر يسير فلا يعتبر

كل وحلف أن لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حبتين كان حائثا
 هذه الجبة ففتقت ثم خيطت وجعل فيها حشو آخر فلبسها مكان حائثا لانهم اعين الاولى * ولوحلف أن لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم
 استأنف خياطته ولبسه ذكر القادوري رحمه الله تعالى أنه يبحث في عيینه وهكذا اذ كرفى النوادر وكذا القباء والجبة لان اسم القميص
 والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق * وكذا لو حلف أن ٧٥ لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت

خشباً ثم أعيدت سفينة
 فركبها ذكر في النوادر أنه
 يكون حائثا وذكروا في الجامع
 أنه لا يبحث لانه لا يعود
 قيصا ولا قباء ولا سفينة الا
 بصنعة حادثة * ولو حلف
 أن لا يلبس هذه الجبة قوهى
 محشوة فززع حشوها وجعل
 لها حشوا آخر وليس كان
 حائثا وكذا لو كانت الجبة
 مبطنة فززع بطانتها وجعل
 لها بطانة اخرى وليس كان
 حائثا لان اسم الجبة لا يزول
 عنها بنزع الحشو والبطانة
 بخلاف ما اذا نقضت
 خياطتها * رجل حلف أن
 لا ينام على هذا الفراش
 فأخرج منه الحشو ونام
 عليه قالوا لا يكون حائثا لان
 الفراش الذى ينام عليه
 لا يكون بدون الحشو ولو
 أخرج ما فيه من الصوف
 أو القطن ونام على ذلك
 الصوف أو المحالج لا يبحث
 في عيینه لان مجرد الحشو
 لا يسمى فراشا وانما يقال له
 بالفارسية جبعث * رجل
 حلف على فسطاط مضروب
 أن لا يدخل في هذا
 الفسطاط فقلع من ذلك
 الموضع وضرب في موضع
 آخر ودخله كان حائثا * رجل

على أن نقل الادل والخدم شرط للبر فان نقل الكل الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا
 فيه الصحيح أنه يكون حائثا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان أجر داره المملوكة أو كان ساكنا
 في الدار باجارة أو أعاره فردّها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه
 الدار فأراد نقل الادل والمتاع فأبى المرأة أن تخرج كان عليه أن يبحث في اخرها فادارها فادارها فادارها وعجز
 عن اخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يبحث في عيینه كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يسكن
 هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده ومنع عن الخروج منهم من قال
 يبحث في الوجه الاول وفي الثاني لا واختار أنه لا يبحث فيهما كذا في الغياثية * واذا قدر على الخروج
 بطرح بعض الحائط لا يبحث وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال (١) أكر من ابن شب
 باين شهر باشم فكذا فأصابه حتى وصار يحال لا يمكنه الخروج حتى يصح يبحث لانه يمكنه أن يستأجر من
 ينقله عن البلد والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذى قيده يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض وهو الصحيح كذا
 في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا مراء أنه ان سكنت هذه الدار فأنت كذا وكان باب الدار مغلقا
 وللدار حائط فمضى معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها (٢) أن تنته والدار قال الفقيه رحمه الله تعالى وبه
 نأخذ كذا في الغياثية * ان كان في طلب مسكن آخر فترك أمتعته فيما لا يبحث في الصحيح لان طلب المنزل
 من عمل النقل وصار مذهب الطلب مستثنى بحكم العرف اذ لم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين
 * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لنقل اليها الادل والمتاع فلم
 يجد دارا أخرى أيا ما ويمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائثا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة
 لنقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت البين في جوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى يصبح أو كانت الامتعة
 كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكرى الدواب فلم يستكرى لا يبحث في جميع ذلك هذا
 اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائثا قالوا هذا اذا كانت البين
 بالعربية فان حلف بالفارسية وقال (٣) من يدين خانه اندر باشم فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يبحث
 في عيینه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائثا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لا مراء أنه ان سكنت
 هذه الدار فأنت طالمى وكانت البين بالليل فانهم معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا لانه
 لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضا من جهة اللصوص أو ما أشبه ذلك كان معذورا كذا في
 الذخيرة * اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فاشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع عن شقه ويخرج
 بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت ينسبر عليه الخويل كذا في السراجية في كتاب الحيل * واذا كان
 رجل ساكنا مع رجل في دار فخلف أحدهما لا يسكن صاحبه فان أخفى النقلة وهي ممكنة في الحال والا
 حنت فان وهب الحالف متاعه للصالح عليه أو أودعه إياه أو أعاره إياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا
 أيا ما ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان تدوّه المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه
 أو أعاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس بما كن له كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يسكن

(١) ان ائت اللله في هذه البلدة فكذا (٢) قوله ان تتنور الدار التنوير بالشاء المثلثة الوئب وفي نسخ
 بالسين وكل صحيح كافي القاموس اه بجرأوى (٣) لا اقيم في هذه الدار

حلف أن لا يأخذ شعر فلان فلق فلان رأسه ثم نبت فأخذ شعره كان حائثا * وكذا لو حلف أن لا يكسر من سنة فسقط سنة ثم نبت فكسر
 الثاني حنت في عيینه لان المقصد منع نفسه عن الحاق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقبل بالنس القائمة والشعر القائم وقت البين * رجل
 حلف أن لا يطعن فلانا بنصل هذا السكين أو بزع ذلك النصل أو ذلك الزنج وجعل له نصلا آخر وزجا آخر فطعنه بالثاني
 لا يبحث في عيینه لانه لم يطعنه بذلك النصل والزنج * رجل حلف أن لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه فكسره به لا يبحث في عيینه لانه لا يبقى

فلما بعد الكسر وانما صار قدام صنعة حادثة فكان الثاني غيرا الاول * رجل حلف أن لا يلبس هذا النعل قطعه شرا كه وشركه بشره آخر
وليس حنث في عينه لانه يبيح نعل لا يدون الشره * حلف أن لا يطعن على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة حقول الماء من ذلك النهر الى نهر
آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطعن به ان كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنث في عينه لان العبرة
للقالب * حلف أن لا يأكل من هذا ٧٦ الدقيق فالتخذه منه خبيصا أو قطائف فأكل منه يكون حائلا لان عين الدقيق

هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكنى القرية فيفهي بمنزلة المصر
وهو الصحيح والسكة والمحلة بمنزلة الدار ولوحلف وقال (١) أن أدري نديناشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد
وسكن كان حائلا وكذلك كل فعل يعتد لا يبطل اليمين فيه بالركن كذا في خزائن المفتين * قالوا هذا اذا عاد للسكنى
والقرار وأما اذا عاد للزيارة أو ليسكن أياما لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يحنث في عينه واذا عاد للسكنى
والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط * ولو قال (٢) أن أسكن الدار شهر فافسكن ساعة
ديه باسم فامر أنه كذا فافسكنها الا يومين بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر فافسكن ساعة
لا يحنث ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزائن المفتين * حلف أن لا يسكن فلانا فافسكن الحالف وهو مسافر منزل
فلان فافسكنه ما لم يسكنه يومين لا يحنث ولا يكون مسا كذا فلا ناحتي يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا
في فتاوى قاضيهان * حلف أن لا يسكن الكوفة فخرج بها مسافرا ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوما لا يحنث
وان نوى خمسة عشر يوما كان حائلا ولو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف غصبا فأقام الحالف
معه حنث علم بذلك الحالف أو لم يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث كذا
في خزائن المفتين * ولو سافر الحالف فافسكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنث وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى * وفي المتن في خروج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو
أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك
حنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن
الحالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنث الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة
فحنث على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية
في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بجزاسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف
لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه وانخذها منزل لا يحنث في عينه وهذا ما سكته في
حق الملايين وكذلك أهل البادية اناجعهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت كذا في
النجرة * واذا حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنث كذا في البدائع
* واذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهم في مقصورة على حدة لا يحنث
وانما تحقق المساكنة اذا سكن بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهم في بيت منها بمتاعه وأهله وثقله ان كان له
أهل وأما اذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنث وان نوى بالمساكنة أن لا يسكن
هذا في مقصورة حنث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة فحودار الوليد بالكوفة ودار
نوح بخاري لان هذه الدار بمنزلة المحلة فاما اذا لم تكن بهذه الصفة يحنث من غيرية سواء كانت الدار مشتملة
على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلانا فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير
أهل ومتاع لا يحنث عندنا ولو حلف لا يسكن فلانا في دار وسمى دارا بعينها فافسكنها وسمى دارا بعينها فافسكنها
وفتح كل واحد منهما لفسه باياهم سكن الحالف في طائفة والاخرى طائفة حنث الحالف (٣) ولو حلف أن

(١) لا أسكن هذه القرية (٢) ان أقت هذه السنة في هذه القرية (٣) قوله وثقله النقل محركة المتاع اه
ثم أله وخزذه فيه فقرا حنث في عينه * حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بيتا نارا أو حماما أو مسجدا أو كانت لا يسكن
مقبرة فجاء بيتا واحدا وجعل بابا الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حائلا زال اسم الدار والله أعلم بالصواب **فصل في الدخول**
حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكبا أو ماشيا أو محمولا بأمره حنث في عينه وكذا لو نزل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام
على ظهره لو سقط يستط في الدار حنث وكذا لو قام على حائط منها أو قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كادت الحائط

لا يؤكل فكانت اليمين على ما يتخذ منه وقد مر قبل هذا
* رجل حلف أن لا يجلس الى هذه الاستوانة وهي من
آجرة أو من حصص أو حجارة
ففتقت ثم بنيت ثانيا
بمحارم الجلس اليها لا يحنث
وكذا الحائط * رجل حلف
ان لا يأكل من هذه الكفري
فصار بسرا أو من هذا البسر
فصار رطبيا أو من هذا
الرطب فصار عرا أو من هذا
السبن فجعل جنبافا كله
لا يكون حائلا * ولو حلف
أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه
بعدها شاخ كان حائلا * ولو
حلف أن لا يأكل عرافا كل
قسما أو بسرا مطبوخا أو
رطبيا لا يكون حائلا الا أن
ينوى ما يكون من ذلك * ولو
حلف أن لا يأكل رطبيا فاكل
بسرا من ذبا أو حلف أن
لا يأكل بسرا فاكل رطبيا فيه
بسرا كان حائلا في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
* امرأه حلفت أن لا تلبس
هذه الخلفه فخط جانبها
فصار ردعا لم تست لانتكون
حائسة ولو فتقت فعادت
ملففة وليست حنث * حلف
أن لا يقرأ في هذا المصحف
فقرأ في الاوراق وخلع التالف

مشتريه وبين جاره لا يكون حائنا هذا اذا كانت البيوت بالعربية فان كانت بالفارسية فارتق شجرة اغصانها في الدار وقام على حائطها أو
صعد السطح لا يحنث في عينه وهو المختار لان هذا لا يعتد دخوله في العجم ولو قام على كنيف شارعة أو فلاة شارعة كان مفتح الكنيف
أو انظله في الدار كان حائنا وان قام على أسكفة بابها تحت الطاقان كانت الاسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون
حائنا وان كانت داخله كان حائنا * ولو أدخل احدى رجله لا يكون حائنا قيل هذا اذا كان الداخل ٧٧ والخارج منساوين فان كان

داخل الدار مهبطه فادخل
احدى رجله كان حائنا
لان أكثره يكون داخلا
وقال الشيخ الامام شمس
الاعنة السرخسي رحمه الله
تعالى الصحيح أنه لا يكون
حائنا * ولو حلف أن لا
يخرج من هذه الدار فارتق
غصن شجرة ولو سقط بسقط
في الطريق لا يحنث اذا
كانت الشجرة في الدار ولو
حلف أن لا يدخل فأدخل
رأسه ولم يدخل قدميه
لا يكون حائنا * وكذا لو
أدخل يده في الدار وأخذ
من متاع الدار * ولو أدخل
رأسه واحدى قدميه كان
حائنا وان احتمه له انسان
وأدخله فيها فان كان الخالف
لا يقدر على الامتناع
لا يحنث في قولهم وان كان
يقدر ولم يمتنع وهو راض
بقبله اختلفوا فيه والصحيح
أنه لا يحنث مروي ذلك
عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى * ولو حلف أن لا يدخل
هذه الدار لمعالي بابها وهو
يشترط المشي فتعثر رجله
أو رزق رجله ووقع في الدار
اختلفوا فيه والصحيح أنه
لا يحنث وان رفعه الرجح
أو وقعته في الدار اختلفوا

لا يساكن فلا في دار ولم يسكن دارا بعينها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنث كذا
في فتاوى قاضخان * حلف لا يساكنه ولم يسكن دارا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فان ساكنه في حانوت
في السوق يعلم ان فيه عملا أو يبيعان تجارة فانه لا يحنث وانما الميم على المنازل التي اله المأوى وفيها الاهل
والعمال الآن ينوهم أو يكون بينهما كلام قبل الميم يدل عليها فيكون الميم على ما تقدم من كلامهما
ومعانيهما فان جعل السوق مأواه وقيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلالة تدل على أنه أراد بالميم ترك
المساكنة في السوق جعلت الميم على ذلك وان لم يكن هناك دلالة فقال نويت المساكنة في السوق أيضا
فقد شد على نفسه هكذا في البدائع * ولو حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت وبنت بناء آخر فسكنها
يحنث وهو هذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا بعينه فهدم حتى ترك صغرا ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع
فسكنه لم يحنث ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بيتا فدخل لم يحنث واذا حلف لا يسكن دارا
فلان أو دارا فلان ولم يسكن دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قديما أو بعد ميم لم يحنث وأما اذا سكن دارا
كانت مملوكة فلان من وقت الميم الى وقت السكنى فهو حائث بالاتفاق وان سكن دارا اشتراها فلان بعد
ميمه حث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا بينه وبين
آخر لم يحنث قل نصيب الآخر أو كثر كذا في المبسوط * ولو حلف لا يسكن دارا فلان هذه فباعها فلان
فسكنها الخالفان كان نوى بالميم عين الدار فانه يحنث وان كان نوى بالميم الاضافة لا يحنث وان لم يكن له
نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث كذا في الذخيرة * واذا حلف الرجل لا يسكن دارا
اشترها فلان فاشترى فلان دارا غيره فسكن الخالف فيها يحنث فان كان قال نويت دارا اشتراها فلان
لنفسه فان كانت الميم بالله تعالى فهو مصدق وان كانت الميم بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في
المحيط * ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا أو فسطاطا أو خيمة لم يحنث اذا كان من أهل
الامصار وحنث اذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط * واذا حلف لا يسكن مع فلان أو لا يسكن في مكان
كذا فاليست بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وان كان أقل لم يحنث وسواء نام في الموضع أو لم ينم
كذا في البدائع * ولو حلف لا يسكن الليلة في هذا المنزل خرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في
المنزل لا يحنث وهذه الميم تكون على نفسه لا على المتاع ولو حلف لا يسكن الليلة على سطح البيت وعلى
البيت غرفة فأرض الغرفة سطح البيت يحنث ان بات عليه ولو حلف لا يسكن على سطح فبات على هذا
لا يحنث ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الآن نوى الليلة الجارية ولو قال لا أكون
غدا في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا في الظهيرية * اذا حلف لا يابى مع فلان أو لا يابى في مكان
أو دار أو بيت فالأوبة الكون ما كثر في المكان أو مع فلان في مكان قليلا كان المكث أو كثره أو لا كان أو
نهارا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى الآن يكون نوى أكثر من ذلك
يوما أو أكثر فيكون على ما نوى وروي ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال ان آفاني وابالك
بيت أبدا أنه على طرفه عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا الآن يكون نوى أكثر من ذلك
يوما أو أكثر وقال ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف لا يورى فلانا وقد كان المحلوف
عليه في عيال الخالف ومنزله لا يحنث الآن بعيد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه

فيه والصحيح أنه لا يحنث اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فأدخلته في الدار ان كان يقدر على منعها ومساكنها حثوا الا فلاولن
أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختارا اختلفوا فيه والصحيح أنه يحنث * ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئا
فقبل الدار باب ودخل حث وان نوى الباب الذي كان صدق ديانة لا قضاء * ولو حلف أن لا يدخل من هذا الباب لا يحنث في الوجه كلها اذا لم
يدخل من ذلك الباب * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فغفر سر دابة تحت دار فلان أو غفر سر با أو طرية بقالا يحنث * وكذا لو حفر تحت الدار

ثلاثة فان كان القضاة موضع مكشوف في الدار ان كان كبير استقي منه اهل تلك الدار حنت انا بلغ الحالف الموضع المكشوف لان اهل الدار اذا
كان فتقع به كانت القنات من الدار وان كان الانكشاف يسيرا لا يتفجع به اهل تلك الدار فانما كان لظهور القضاة لا يحنت في عينه * رجل حلف ان
لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف ان لا يخرج منها انما على سطح هذه الدار لا يحنت احد منهما اما الذي حلف ان لا يخرج فظاهر
واما الذي حلف ان لا يدخل فلان العجم لا يعدونه دخولا هذا كالحلف احدهما ان لا يدخل وحلف الآخر

٧٨

في عيال الحالف ومنزله فهذا على نية الحالف ان نوى ان لا يعوله فهو كما نوى وكذا اذا نوى ان لا يدخل عليه
بيته فاذا دخل المحلوف عليه بغراذنه فراه فسكت لم يحنت كذا في البدائع * رجل خرج في سفر ومعه آخر
وهو يريد موضعا قد سماه حلف ان لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدا لهما فعاذ الى
مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه لانه على السفر الاول
* رجل حلف ان لا يمسي اليوم الا ميلا يخرج من منزله ومشي ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله
تعالى حنت في عينه لانه مشي ميلين * رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار
والحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب
وان كان احدهما في اوله والاخر في آخره وكذلك اذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد
منهما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف رحمه الله
تعالى ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جماعة كانت مرافقة وان كانا في سفينة
وطعامهما ليس بجمع لا ياكلان على خوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف
ان لا يرافقه فخرج في سفر فان كانا في محمل او كان كرمهما واحدا او قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان
كريمهما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان سيرهما واحدا كذا في فتاوى قاضيان

الباب الرابع في اليمين على الخروج والاتيان والركوب وغير ذلك

من حلف لا يخرج من المسجد او الدار او البيت وغير ذلك فامر انسا ناخمله فاخرجه حنت كالحلف دابة
فخرجت به فانه يحنت كذا في فتح القدير * حلف لا يخرج فحمل مكرها واخرج لم يحنت وكذا هذا في عين
الدخول كذا في التمراشي * واذا اخرج مكرها هل تحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنت
اختلاف فيه والصحيح انه لا تحل فيحنت بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير امره فاخرجه وهو قادر على
الامتناع ولم يمتنع ورضى بقلبه اختلاف فيه والصحيح انه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان
* ولو اكره على ان يخرج او يدخل برجله ففعل حنت كذا في التمراشي * ولو حلف لا يخرج لا يحنت الا
بالخروج الى السكة كذا في المصلاصة * رجل حلف ان لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع
حنت وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب الدار لا يحنت كذا في فتاوى
قاضيان * ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم اتي حاجة اخرى لم يحنت
كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة
قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري ان يترك الكوفة فهو حانت وان كان نوى ان لا يمر بها
ثم بدله بعد ما خرج وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فترك الكوفة لا يحنت وان كانت بيته حين حلف
ان لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدله في الحج فخرج من الري ونوى ان يترك الكوفة لم يحنت فيما بينه وبين
الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد
لا يحنت كذا في المحيط * قال القدوري الخروج من الدار المسكونة ان يخرج بنفسه ومتاعه وعياله
والخروج من البلدة والقرية ان يخرج بيده خاصة (١) زاد في المستق اذا خرج بيده فقد يزاد سقرا اولم
(١) قوله زاد في المستق الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على انه يكفي ان يخرج بيده في
مسئلة الدار ايضا اه بحرأوى

ان لا يخرج فوضع الذي
حلف ان لا يدخل احدى
قديمه في الدار والاخر
احدى قديمه خارج الدار
لا يحنت احدهما في عينه
* ورجل حلف ان لا يضع
قدمه في دار فلان فوضع
احدى قديمه فيها لا يحنت
في عينه لان هذا الكلام
صار مجازا عن الدخول
فصار كالحلف ان لا يدخل
فوضع احدى قديمه
* رجل حلف ان لا يدخل
في هذه السكة فدخل دارا
من تلك السكة لامن
السكة بل من السطح او
غيره اختلاف فيه والصحيح
انه لا يحنت اذا لم يخرج الى
السكة * ولو حلف ان لا
يدخل سكة فلان فدخل
مسجدا في تلك السكة ولم
يدخل السكة لا يحنت لان
هذا لا يعد دخولا في السكة
* رجل حلف ان لا يدخل
هذا البيت فادخل فيه وهو
نائم لا يكون حائشا * ولو حلف
لا يدخل دار فلان ولم ينوشا
فدخل دارا يسكنها فلان
باجارة او اعارة ذكر الناطني
رحمه الله تعالى انه يحنت في
عينه فان دخل دارا مملوكة
لفلان وفلان لا يسكنها حنت
ايضا وكذا لو حلف لا يدخل

هذا فلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باجارة او اعارة كان حائشا * ولو حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وغيره ملك فلان
يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت * ولو حلف ان لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بين فلان وغيره كان حائشا * رجل حلف ان
لا يدخل دارا اخته فباعته اخته الدار منه فدخل الحالف لا يحنت * رجل حلف ان لا يدخل دار زيد ثم حلف ان لا يدخل دار عمرو وبيع زيد
داره من عمرو وسلمها اليه فدخل الحالف حنت في اليمين الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المسجد بعد اليمين يدخل في

اليمين ولا يحنث في اليمين الاولى الى زوال الاضافة الى زيد * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فأجر فلان داره فدخلها الخالف هل يكون حاثا فيه روايتان قالوا ما ذكرناه لا يحنث ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان عندهما كما تبطل الاضافة بالبسع تبطل بالاجارة والتسليم وملك البدل الغير أصل المسئلة اذا حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يحنث في يمينه الا أن ينوي دابة العبد لان ملك السيد والتصرف للعبد وملك ٧٩ الرقبة للولي وملك البدل للعبد يحصل بالاضافة الى المولى فلا يحنث في يمينه من غير يمينه سواء كان على العبد دين أو لم يكن الا ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان على العبد دين يحيط برقبته لا يحنث وان نوى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث اذا نوى وهذا بناء على ذلك * رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فانهم دم سقفه وبني حيطانه ودخل حنث * وان انهم سقفه وحيطانه فدخل العرصة لم يحنث * وكذا لو بني بيتا بعد ذلك فدخله لا يحنث * ولو حلف أن لا يدخل بيتا فدخل بيتا انهم دم سقفه وبني حيطانه لا يحنث * ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل مسجدا انهم دم سقفه وحيطانه حنث وكذا لو بني مسجدا آخر بعد الانهدام فدخل حنث لان الثاني عين الاول بخلاف البيت * رجل جالس في بيت من منزل خلف أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت اليمين بالعريسة

يرده كذا في الذخيرة * ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنث الا أن ينوي فان نوى الخروج الى مكة أو اخر وجامن البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يخرج من بيته بمعنى هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشايخنا هذا الجواب بناء على عرفهم فأما في عرفنا فنحن الدار يسمى بيتا فلا يحنث ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى واذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الأصل وبعض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار أسفل يحنث في يمينه وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج يحنث وان لم يكن خارج الدار أسفل الا أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحنث على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحلواني هذا اذا كان يخرج فأما بالقدم وأما اذا كان فاعدا فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنث في يمينه الا اذا قام على قدميه فحنث يحنث وأما اذا كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فقد خرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير خارجا وان كان ساقي في الدار * اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحنث سواء كان الخالق من بلاد العرب أو كان من بلاد العجم كذا في المحيط * واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت امامن باب الدار واممن فوق الحائط واممن نقب نقبه يحنث في يمينه وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار في أي باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من نقب نقبه لا يحنث في يمينه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح أيمان الأصل * وذكر في الحبل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الحيران أو فتح بابا آخر هذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال أبو نصر الدبوسي الصحيح أنه يحنث لان الكل باب هذه الدار * واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر في أيمان الأصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوي باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا في الذخيرة * ولو حلف عليه الا يخرج من المنزل الا في كذا خرجت كذلك مرة فيه ثم خرجت في غيره حنث فان كان غنى لا يخرج هذه المرة الا في كذا خرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث * وان حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم خفيها فقلن لم يحنث وان حلف عليها أن لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كنية في علوها شارعا الى الطريق الاعظم لم يكن هذا اخر وجامن الدار كذا في المبسوط * ولو حلف لا يخرج الى مكة أو لا يذهب الى مكة فخرج يريداهم رجع حنث ويشترط لعنت أن يجاوز عرانات مصر على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل أن يجاوز عرانات مصر لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصر ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لياثني مكة ولم يأتها حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته * حلف لياثني غدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتها حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يأتي بغدا ماشيا فركب حتى

وان كانت بالفارسية فاليمين على الدخول في ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنت دخول ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانها اسم للكل والبيت اسم خاص كقوله تاجنا وكاشانه وزمستانى هذا اذا لم يشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت بعينه فالعبرة بالاشارة * امرأه حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباع دارها فدخل الزوج ان كانت نوت أن يدخل دارا تسمى ككنها المرأة لا يبطل اليمين بالبسع وان لم تكن لهائسة فاليمين على دار مملوكة لها فاذا باعها لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لغية من صاحب الدار يسلط اليمين بالبيع وان لم يكن لغية من صاحب الدار وانما كانت لغية من الجيران ونحو ذلك لا يسلط اليمين في مثل ذلك بالبيع * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن في دار امرأته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يكن الدار دار مملوكة تنسب اليه سوى هذه الدار يحث * رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة ودخل دارها وزوجها ساكن فيها ولم ٨٠ ينو تلك الدار لا يحث لان السكنى تنضاف الى الزوج لا الى المرأة * ولو حلف

دنا منها فدخلها ما شيا يحث كذا في الخلاصة * في المستقي اذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحث * ولو حلف لا يأتي فلانا فهداه على أن يأتي منزله أو حنوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده لم يحث * وفي المستقي رجل لزم رجلا وحلف الماتزم ليا تبينه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله حلف ليا تبينه غدا وتحول الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم أتك غدا في موضع كذا فعبدى حرفا فأتاه فلم يجده فسد برب بخلاف ما لو قال ان لم أوافك غدا في موضع كذا فعبدى حرفا فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحث وفيه أيضا اذا حلف ليعودن فلانا أولي زورنه فأتى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحث في يمينه وان أتى بابه ولم يستأذن قال يحث في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والرائر كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يزوره حيا ولا ميتا ان شيع جنازته (١) حث وان أتى قبره لا يحث الا أن ينوي * ولو حلف لا أذهب الى الليلة من ههنا حتى ألقاه فتواري عنه فبات عند بابه لم يحث وكذا لو حلف ان لم أحل هذا اليه فحمل اليه ولم يجده كذا في العتائية * واذا حلف لا يركب دابة فركب فرسا أو حمارا أو بغلا يحث في يمينه ولو ركب بعيرا لا يحث في يمينه استخصنا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الأنواع بان نوى الخيل وحده أو الحمار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا أركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولو ركب ظهر انسان بهد اليمين لا يحث وفي فتاوى أبي الليث لو قال لا أركب ونوى الخيل أو الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحث وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية (٢) اسب بر نشيند حث على كل حال كذا في فتاوى قاضيان * ان حلف لا يركب الخيل فركب برذونا أو فرسا حث كذا في البدائع * ان حلف أن لا يركب دابة فحمل عليها مكرها لم يحث كذا في غاية البيان * ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة بسرج أو كاف أو ركب عربا لا يحث كذا في المحيط * حلف لا يركب مراكبا فركب سفينة في الفتاوى حث رواه هشام وقال الحسن في المجرد لا يحث (٣) وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيائية * ولفظ (٤) ستور لا يتناول الابل الا اذا كان في موضع يركب الابل أيضا كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يركب هذا السراج فزاد شيئا أو نقص فركب حث ولو بدل الحناء لا يحث والمعتبر في السراج هو الحناء كذا في الخلاصة * اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فواتق وحبس ولم يقدر على ركوبها اليوم حث كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فدام عليها حث حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابته ثلاث فركبها لم يحث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحث حلف لا يركب دواب فلان فركب

(١) قوله ان شيع جنازته حث الخ الذي في الوقائع الحسامية اذا شيع جنازته لا يحث وان زار قبره حث لان زيارة الميت زيارة قبره عرفا اه بحر اوى (٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى قال ط الذي في عرف مصر أن المراكب خصوص السفينة ولا يكاد يطلق على غيرها فينبغي اعتبار عرفهم عندهم اه (٤) دابة

ثلاثا شكفت بود براديه هذه الاشياء * رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا له ابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مفتوح في محلة أخرى حث في يمينه لان الدار ينسب الى كل واحد من المحلتين * وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حانوتا شرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للحانوت باب من الدار حث في يمينه لان الدار اسم لما أدبر عليه الحائط وهذا الحانوت من حلة ما أحاطت به حدود الدار ودأرتة الا أن هذا يشكل عما مر من مسئلة الفتا اذا حلف الحالف

أن لا يدخل دار فلان وباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حائشا وان تحول فلان عن الدار لا يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحث في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا لو فباع فلان داره وتحول عنها لا يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يدخل دارا امرأته فباعت هي دارها من رجل فاستأجرها الحالف من المشتري ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لا يحث وان كانت للكرهة لاجل الدار حث وذكر الناطقي رحمه الله تعالى في الوقائع * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا لا يملكها فدخل الحالف حث * ولو دخل دارا مملوكة لفلان وسكنها غيره حث أيضا * رجل حلف لا يدخل دار فلان الاجيرى شكفت بود فزلات بهم بلية من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الحالف لا يحث لان قوله حثى

شكفت بود براديه هذه الاشياء * رجل حلف أن لا يدخل محلة كذا فدخل دارا له ابان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مفتوح في محلة أخرى حث في يمينه لان الدار ينسب الى كل واحد من المحلتين * وفي النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل حانوتا شرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للحانوت باب من الدار حث في يمينه لان الدار اسم لما أدبر عليه الحائط وهذا الحانوت من حلة ما أحاطت به حدود الدار ودأرتة الا أن هذا يشكل عما مر من مسئلة الفتا اذا حلف الحالف

قناة تحت الدار قال ان لم يكن للقنا موضع مكشوف في الدار قال لا يحنث الحالف * رجل حلف أن لا يدخل الحمام ازهر سر شستن فدخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليسلم على الجاهلي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنث لان دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ رحمهم الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت المسطح لا يحنث لانه لا يراد بدخول الحمام ذلك * رجل حلف وقال لا امرأته طالق ان دخلت دار فلان فبات صاحب الدار فدخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث لانها ٨١ انتقلت الى الورثة وان كان عليه دين

مستغرق قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى يحنث في عيته لانه بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنث في عيته وعليه الفتوى لان التركة لا يملكها الورثة لقيام الدين فلا تنبني على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من أهل الملك وانما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه * رجل حلف أن لا يدخل دارا اشتراها فلان فاشتري فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف حنث لان حكم ثمنها الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة * رجل حلف أن لا يدخل بطنه فهو على المصر دون القصر وكذا لو استأجر دابة الى بطن كانت الاجارة الى المصر وهذا استحسان في الاجارة ولو حلف لا يدخل مدينة بطن فاليمين على المدينة وربطها لان الربط يعد من المدينة وان أراد الحالف مدينة خاصة فهو على ما نوى * ولو

ثلاثا منها حنث كذا في السراجية * من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبدا ما دون له مديون أو غير مديون لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أنه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو كذا في الهداية * حلف لا يركب سفينة الى بغداد فركبها حتى سافر فخرج لم يحنث كذا في الحاوي * في مجموع التوازل رجل قال كلما ركبت دابة فقله على أن اتصدق بها فركب دابة يلزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشترىها فركب مرة أخرى لم يركبها التصديق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فربضت بها لم يحنث كذا في العناية * ولو قال له رجل اجلس فتعدت عندي فقال ان تعدت فعدت فخرج الى منزله فتعدى لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان تعدت اليوم كذا في الهداية * ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها بعل أو خوف يحنث ولو مشى على بساط لم يحنث ولو مشى على ظهر جارية (١) حافيا أو متعللا يحنث كذا في الخلاصة

باب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما

الاكل هو اصال ما يحتمل المضغ بفيه الى جوفه شهمة أو لم يشمه مضغه ولم يمضغه كالخبز واللحم والفاكهة ونحوها * والشرب اصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات الى الجوف كلما والنيذ واللبن والعسل (٢) الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يحنث والا فلا اذا كان يسمى ذلك كالأوشرباني العرف والعادة فيحنث كذا في البدائع * والذوق معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه في حلقه كذا في الكافي * ولو حلف لا يأكل هذه الجوزة أو هذه البيضة فابتلعها حنث كذا في السراج الوهاج * ولو حلف على أن كل شيء لا يأتي فيه المضغ نفسه فأكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حنث في عيته فحلف أن لا يأكل اللبن فأكله بخبز أو قرا أو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك يحنث في عيته وان صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف أن لا يشرب فازدفيه وأكله لا يكون حائشا وعلى هذا كل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فأكل أو شرب كان حائشا وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل هذا الخبز فحلقه ودقعه وصب فيه الماء ثم شربه لم يحنث ولو أكله مبلولا حنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل لبنا فطبخ به أرزاً فأكله قال أبو بكر البخني لا يحنث وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا في الحاوي * ولو حلف لا يأكل سمنا فأكل سويقا قذلت بسمن ولانية له ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن أجزاء السمن اذا كانت تستبين ويوجد طعمه يحنث وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يأكل ربا فأكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائشا في عيته الا أن يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل زعفرانا فأكل كعكا على وجهه زعفران يحنث كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يأكل سكرافا فخذ سكرافا في الفم ومسه حتى ذاب فابتلعه لم يحنث كذا في الخلاصة * حلف أن لا يأكل خلافا كل سكباجة لا يكون حائشا لانه لا يسمى خلافا كذا في فتاوى

(١) قوله اجار بكسر الهمزة وتشديد الجيم السطح كما في القاموس ٨٥ (٢) قوله الخوض يعني غير الجاهل تأمل

(١١ - فتاوى ثانی) حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنث ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف أن لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرب في كرومها وضيعها لا يحنث الا أن يكون الكروم والضباع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرض * ولو حلف لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل الاراضي حنث * ولو حلف أن لا يدخل بغداد فن أي الجانبين دخل حنث ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد

قزوين * رجل حلف أن لا يدخل بغداد فمضى في سفينة روى هشام عن محمد بن جهم الله تعالى أنه بحث في عينيه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث ما لم يخرج إلى الجسد والعين ينصرف إلى الجسد وهذا بخلاف الصلاة فإن البغدادى إذا جاء من الموصل في السفينة فدخل بغداد وأدركته الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الإقامة * رجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفسرات جسر فمر على الجسر لا يبحث ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى داخل في الفرات ما لم يدخل الماء * رجل حلف أن لا يدخل هذا المسجد فزديقه طائفة من دار بجانب المسجد فدخل الزيادة لا يبحث ولو حلف أن لا يدخل مسجد بنى فلان والمسئلة بحالها يبحث * وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه الدار فزديفها فدخل الزيادة لا يبحث ولو قال دار فلان فدخل الزيادة بحث * رجل حلف أن لا يدخل على فلان ولم يسم

يتناول ينوشياً فدخل عليه في بيت رجل آخر حنت * ولو حاف أن لا يدخل بيتاً وفلان فيه قد دخل المسجد وفلان في الرطب
المسجد لا يحنت وكذا لو دخل الكعبة * ولو حاف أن لا يدخل على فلان يتناوذه خل بيتاً وفلان فيه ولم ينشأ الدخول عليه لا يحنت * ولو حلف
أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع الحلاف عليه أو دخل يريد أخذ الأمانة التي تكون في
المنزل لا يحنت لأنه لم يدخل عليه * رجالان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل أحدهما المنزل مع الآخر فدخل أحدهما

على صاحبه * رجل قال لا تمنع فلان من دخول دارى فنعته مرة في عيته فان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشئ عليه * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان ساكن فيها مع امرأته والدار للرأه حنت * وكذا الوقال لا أدخل دار فلانة وهى في دار زوجها تسكن معه كان حانتا * رجل حلف أن لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام أو مسجد أو ظلة أو دهليز دار لا يحنت وكذا القسطا وبيت الشعر الآن يكون المحلوف عليه من أهل البادية وعن محمد رحمه الله تعالى في القسطا يحنت ٨٣ والظاهر هو الاول قبل في زماننا يحنت

اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يستأثرون في المسجد * ولو دخل على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الخاف به فعن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت والظاهر يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما ينسب وبين الله تعالى * ولو قال لا أدخل عليه هذه القصرية لا يحنت بدخول القصرية * رجل حلف بطلاق امرأته أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو همت وحلف بطلاق امرأته الاخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الاولى ولا يلزم طلاق الثانية لانه يقول البيهقي الاولى كذب والثانية صدق فلا يحنت في الثانية * رجل حلف بعق عبده أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال أدخل وحلف بعق عبدا آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجع وقال قد دخلتها اليوم وحلف بعق عبدا آخر عتق العبد الثلاثة جميعا لان الاول عتق بالكلام الثاني والاوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الاول لان الخالف زعم أنه

الرطب حنت عندهما والحاصل أن الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنت عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لاضيفان * ولو أكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزأ جزأ منفردا بأن ميز الرطب المذنب أجزاء فأكل كل جزء منها منعقدا يحنت بالاتفاق كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يأكل عسلا فأكل كل شيء حلف لا يأكل عسلا لا يحنت كذا في المحيط * ولو حلف على البقل فهو على الرطب كله من الخضراوات وان أكل يابس من ذلك لا يحنت ولو أكل بصل لا يحنت الآن ينويه كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * سئل شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يأكل عسلا فأكل - يراهل يحنت أم لا قال يحنت وان حلف لا يأكل حنفا فأكل عسلا لم يحنت والحنث الحصرم هكذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في كل مأكول كذا في الخلاصة * ولو قال مما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنت في اللبن والخبض والزبد دون السمن والشيراز كذا في العناية * وكذا الوقال لا يأكل من نزل هذه البقرة فأكل من مخيضها الذي يقال له بالفارسية دوع زده يحنت لانه من نزلها ولو أكل من مرقعة تتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوع آبه لا يحنت لانه صار شيئا آخر كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل دهننا يحنت بأكل دهن الكراع * ولو حلف لا يأكل من حلوهذا الكرم وحامضه فأكل من بسر وعنبه يحنت * ولو حلف لا يأكل من هذا المسوخ فاذا بيت آية هذا المسوخ حتى صارت دهنفا فأكل لا يحنت كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من السمسم فأكل من دهنه لا يكون حانتا وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فأكل من بيضها أو فرخها لا يكون حانتا وكذا لو حلف لا يأكل من هذه البيضة فأكل من فرخها لا يكون حانتا كذا في فتاوى قاضيخان * وان حلف لا يأكل لحافاى لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك حنت سواء أكله طيخا أو مشويا أو قديدا أو سواء كان حلالا أو حراما كالسمكة ومترولا التسمية وذبيحة المجموسى وصيد الحرم فاما السمك وما يعيش في الماء فلا يحنت وان نوى السمك يحنت هكذا في الاختيار شرح المختار قالوا لو كان الخائف خوار زمينا فأكل السمك يحنت لانهم يسمونه لحما كذا في محيط السرخسى * وان أكل لحم خنزير أو لحم انسان يحنت والعصم أنه لا يحنت بلحم الخنزير والآدمى لان أكله ليس بمنعارف ومبني الايمان على العرف وذكر الزاهد المعتنى أنه لا يحنت وعليه الفتوى كذا في الكفاية * ولا يحنت بأكل النى وبه قال أبو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردرى * ولو أكل ما يكون في الحشون من الكرش والكبد والطحال يحنت في عيته وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فان هذه الاشياء عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في عرفنا فلا يحنت في عيته كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو أكل الرأس والاكراع يحنت ولا يحنت بأكل الشحم والالية الا اذا نواه في اللحم بخلاف نحم الظهر حنت به بالانية كذا في فتح القدير * ولو أكل الحرة التي في وسط الالية حنت كذا في الخلاصة * حلف لا يأكل لحم شاة فأكل لحم غنم يحنت وقال الفقيه أبو الليث لا يحنت مصريا كان الخالف أو قرويا وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا حلف الرجل لا يأكل لحم دجاج فأكل لحم الديك يحنت في عيته * الاصل في جنس هذه المسائل أن اليمين متى اضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليمين المذكور والانى من ذلك الجنس ومتى اضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين

كاذب في الكل فيلزمه عتق الكل * رجل له دار في بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بستانه أو باب البستان الى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد محيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الخالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وان كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنت الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنت الآن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية

من لا يسكن حافوا حنت عند الكل * رجل قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حر فان دخل قبل التزوج حنت ولو قال لم أتزوج فهذا على أن يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم أتزوج فهو على أن يتزوج بعد الدخول على الابد * رجل قال والله لا أقعد في هذه الدار ولم ينوشها قال ان كان ساكنا فيها فهو على السكنى وان لم يكن ساكنا فيها فهو على القعود * رجل قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذا اليوم فعبدي حر فهو على ذلك اليوم * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان لا يدخل داره فدخل الحالف داره فدخل الحالف

٨٥

لا يحنت في قولهم وكذا العبد والداية وكل شيء يكون مضافا بحكم الملك * ولو قال لا أدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعنه دأى أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية يحنت في قوله دار فلان هذه * وقال محمد رحمه الله تعالى يحنت كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية وروى هشام رحمه الله تعالى أنه رجعه الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وان لم يكن لفلان دار يوم البين ففلك دار بعد البين فدخل الحالف يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم

فصل في الخروج

* رجل قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار الا لا امرأته فأتت طالق والمرأة حقت على رجل أرادت أن تدعى ذلك وتخرج لاجله قالوا ان كانت تفسد

الاصل أن كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جميعه ولا يحنت بأكل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس ولا شربه في شربة يحنت بأكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه لان ما يتنع فعله في الغالب لا يقصد باليمين * حلف لا يأكل غر هذا البستان أو غرها تين النخلتين أو من هذين الرغيفين أو من لبن هاتين الشاتين أو من هذا الغنم فأكل بعضه يحنت ولو حلف لا يأكل من هذه الخابية فأكل بعضه حنت ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحنت حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فان كان يقدر على أكله دفعة واحدة لا يحنت حتى يأكل كله وان لم يقدر حنت بأكل بعضه وفي رواية ان كان الشيء يملكه أن يأكله في جميع عمره لا يحنت ما لم يأكل كله والاول أصح وهو المختار لما بينا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الجوز وفوهو على بعضه لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حببتين حنت استحسانا وان ترك أكثر من ذلك ما لم يجز العرف أن يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الشعير فأكله الاحبة أو حببتين يتركهما فانه يحنت في يمينه كذا في المحيط * حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكل الاقله لانه يحنت الا اذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فامرأته طالق ثم قال ان لم آكله فعبده حر فالحلية في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطاق امرأته أن يأكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل هذا الرغيف فأكله الا كسرة كان بارا الا أن ينوى أن لا يترك شيئا من الرغيف كذا في فتاوى قاضيخان * والعصم في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنت بأكل البعض * قال غيره والله لا أكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فأكل لقسمه حنت في البين الاولي فان عاد فأكل حنت في البين الثانية أيضا يلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لعبديه أياكم أكل هذا الرغيف اليوم فهو حر فأكله لم يعتق ولو كان يحال لا يطبق أحدهما كذا في كلامه عقابا لالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير للعصمى في باب البين التي تقع على الواحد أو على الجماعة * ولو قال لا امرأته ان أكلت هذين الرغيفين فعبدي حر فأكلت كل واحدة منهما ما رغب فاعتق العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الباقي الاخرى يحنت كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل اذا قال لنسائه أيتكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فكلن جميعا طلقن ولو قال أيتكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فكلن ينظر ان كان الطعام كثيرا بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلقن وان كان الطعام قليلا بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق عليهن اذا كن كذا في المحيط في الفصل السابع * ان حلف طائعا أو مكرها أن لا يأكل شيئا ساءا فأكراه حتى أكله حنت وكذلك ان أكله وهو منغى عليه أو مجنون وان أوجر أو صب في حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط * حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل طعاما لم يكن ملحاً لا يكون حاتوا وهو المختار وان كان ملحاً كان حاتوا ولو حلف أن لا يأكل الفلفل فأكل طعاما فيه فلفل ان كان يوجد طعمه كان حاتوا والا فلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * مثل شيخ الاسلام الزاهد رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل لحما ولو حلف الاخر لا يأكل بصلا

على أن توكل بذلك فخرجت حنت الحالف وان لم تقدر على أن توكل فخرجت لا يحنت * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو يراها فنعها لم يحنت ولو أذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا يحنت وان لم يأذن لها فخرجت وهو يراها لا يحنت أيضا * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغير اذني فأنت طالق فأذن لها بالعريسة وهي لا تعرف العريسة فخرجت حنت كما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة لم تسمع فخرجت حنت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فغير اذني فأنت كذا فاستأذنت للعروج الى بعض أهلها فاذن

لها ولم يخرج في ذلك لكنها كانت تكس البيت فخرجت الى باب الدار فكس الباب حنت لانها خرجت بغير اذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض أهلها ولم يخرج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً * رجل اتهم امرأته بجارله فقال ان خرجت من المنزل بغير اذني فأنت كذا ثم قال لها أذنت لك فيما يريد * وذلك الأبا مر باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي اتهمه ان لم تكن فوت عند ٨٦ الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر ابا غلا سواه لا يحنت وان وجد منه بعد

الخروج أمر باطل وان كانت فوت عند الخروج دخول ذلك المنزل فان كان دخول ذلك المنزل عند الزوج من الأمر الباطل حنت لانها خرجت لا مر باطل عند الزوج * رجل حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه فقال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فخرجت مرة بعد أخرى لا يحنت فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح فيه في قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حتى لو خرجت بعد ذلك حنت * ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كلما نيتك فقد أذنت لك فنهاها لا يصح فيه * ولو قال لها لا تخرجي الا باذني تحتاج الى الاذن في كل خروج فان قال غيب الاذن مرة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يدين في القضاء وعلمه الفتوى * ولو قال لها الا أن أذن لك أو حتى أذن لك تحتاج الى الاذن مرة واحدة * ولو

وأخر لاياً كل فلقلا فالتخذ محشوا جعل فيه هذه الاشياء كلها فأكلها الحالفون كلهم لم يحنت أحد الا صاحب الفلفل لان الفلفل لا يؤكل الا هكذا فان صرفت عنه اليه ولو حلف لاياً كل من طعام امرأته فدخلت عليه الطعام فقالت له دار بخور فأكل لا يحنت لانه صار ملكا له ولم تقل دار بخور وبقي المسئلة بجعلها يحنت * رجل له فاليز امرأته لا يحفظ هذا الفاليز فأباح له أن يأكل منه ما يشاء مخفف هذا الحافظ بطلاق امرأته أن لاياً كل من فاليز أي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستعار فأكل من هذا الفاليز الذي أمر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه الفاليز عرفاً فاما بدون ذلك فلا يحنت كذا في الظهيرية * اذا حلف لاياً كل تمر أي نوع من التمر أكله يحنت ولو أكل حبسا يحنت لان الحبس اسم لتمر يلقى في السب حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك اذا أكل عصيدة اتخذت من التمر يحنت كذا في الذخيرة * ولو حلف لاياً كل هذه التمرة فاختلطت بتمر فأكل ذلك التمر كاه حنت كذا في المبسوط * ولو حلف لاياً كل تمر ولا نية له فأكل قسبا لا يحنت وكذا اذا أكل بسر مطبوخاً أو رطباً لان ذلك لا يسمى تمر في العرف الا أن ينوي ذلك كذا في البدائع * حلف لاياً كل من هذا الدقيق فأكل من خبزه أو اتخذ خبصاً أو خبز القطنات يحنت كذا في جواهر الاخلاط * وان أكل من الدقيق أو عجنه لم يذكر في الكتاب والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وان عني أكل الدقيق بعينه لم يحنت باكل الخبز كذا في الكافي * واذا حلف لاياً كل من هذه الخنطة وهو ينوي أن لاياً كل حبهما صحت نية حتى لو أكل من خبزه لا يحنت وان نوى أن لاياً كل مما اتخذ منها صحت نية أيضاً حتى لا يحنت باكل عجينه وان لم يكن له نية فأكل من خبزها لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحنت ولو أكل من عنها حنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وان أكل من سويقها لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لاياً كل من هذه الخنطة فزرعها أو أكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرية النيرة * واذا حلف لاياً كل خبز ولا نية له فهذا على خبز الخنطة والشعر وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتخذ الخبز منه حتى لو صور موضع لاياً كل أهله خبز الشعر لا يحنت باكل خبز الشعر أيضاً ولو أكل خبز الارز فان كان من أهل بلد خبزهم ذلك تنصرف بعينه اليه وما لا فلا كذا في المحيط * حلف لاياً كل خبزاً فأكل قرصاً يقال له بالفارسية كاجبة أو جوز بختاً أو ميسراً فارسيته نواله قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان في الجوز بخت لا يحنت لانه لا يسمى خبزاً مطلقاً وصار كاجبة بالفارسية نان زردالو أما في القرص والميسر يحنت لان القرص خبز مطلق والميسر خبز زيادة كذا في الفتاوى الكبرى * وان أكل خبز القطائف لا يحنت الا اذا نواه كذا في الهداية اذا حلف لاياً كل خبز فلانة فالتجارة هي التي تضرب الخبز في التنوردون التي تجمعها وتميؤ للضرب فان أكل من خبزها التي ضربته حنت والا فلا كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لاياً كل خبزاً فأكل ثريدا لا يحنت في عيونه وكذا لو أكل لا كشة لا يحنت في عيونه * رجل حلف أن لاياً كل مرققة فأكل سبوس أب أو طه لا يكون حائشاً * لو حلف ان لاياً كل هذا الخبز فأكله بعد ما نعت لا يحنت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أكل العصيدة أو التماح لا يحنت ولو حلف لاياً كل خبزاً فأكل سبوساً يقال بالفارسية سبوسه قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي أن يحنت كذا في الخلاصة * سئل

شيئاً فقال لا مرأته ادفعي هذا الكسرة الى السائل فان كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على أن تدفع الكسرة الخنثى

اليه الا بالخروج فخرجت لا يحنت وان كانت تقدر فخرجت يحنت وان كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة بحيث تقدر المرأة على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنت * ولو حلف أن لا تخرج امرأته في غير حق فخرجت في جنازة الوالد بن أو عياله تمها أو ذى رحم محرماً أو عرس لا يحنت * ولو حلف أن لا تخرج وهي في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحنت

* ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت المرأة تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتمديد لا للاذن وان قامت على اسكفة الباب وبعض قدمها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادا على البعض الخارج حنت والا فلا * ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد فخرج قدميه وبدنه في البيت لا يحنت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خارج ٨٧ البيت فان قام على قدميه حنت

لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان مستلقيا على ظهره أو على بطنه أو جنبه فأخرج الا كثر من جسده حنت لان المستلق والمضطجع بعد خارجا من الدار بخروج أكثر الاعضاء * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق ثلاثا فطلقها بانها خرجت بغير اذنه لا يحنت لان عيینه تقيدت بحال قيام ولاية المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجلا أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج الخائف بعد ذلك لا يحنت ولو أن الخائف تزوج المرأة بعدما بانها خفيحت بغير اذنه لا تطلق لان اليمين بطلت بالايانة فلا تعود بعد ذلك وذكر في السير أهل الحرب اذا حلفوا الاسير أن لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه

الخندي رحمه الله تعالى عن حنت لا يابأ كل خبرا وتقرأ كل أحدهما فقال لا يحنت ما لم يابأ كلهما كذا في النعمة * ولو حلف لا يابأ كل السواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والجزر المشوي الا أن ينوى كل ما يشوي من بيض وغيره فتعمل نية كذا في الكافي * ان حلف أن لا يابأ كل رأسا فان نوى الرأس كلهما من السمك والغنم وغيرهما فأدى ذلك كل حنت وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبق خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اليمين اليوم على رؤس الغنم خاصة كذا في البدائع * وهذا اختلاف عصر و زمان لان العرف في زمنه فيه ما وفي زمنه ما في الغنم خاصة وفي زماننا يفتى على حسب العادة كذا في الهداية ولا يدخل في اليمين رؤس الجراد والسمك والعصافير بالاجماع وكذا رؤس الابل لا تدخل بالاجماع ولو حلف لا يابأ كل بيضا ولا نية له فهو على بيض الطير كله الا وزوا الدجاج وغيره ولا يحنت في بيض السمك الا أن ينويه كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يابأ كل طبعخان نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء أما القليصة اليابسة فلا تسمى طبعخان وطبخ اللحم بالماء فأكل المرقعة مع الخبز ولم يأكل اللحم كان حائثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يابأ كل من طبخ فلا نية فسخت له قدر اطبخها غير هالم يحنت واذا قال اكرزديك كرم كدته تو بخورم فكذا فسخت قدر اطبخها غير هالم يحنت لان قوله كرم كدته تو يراد به عرفا بجنمة تو كذا في المحيط * ولو حلف لا يابأ كل الحلاوة فالاصل في هذا أن الحلاوة عندهم كل حلوا ليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس يحلوا والمرجع فيه الى العرف فحنت بكل الخبيص والعدل والسكر والناطف والربو والتمر وأشباه ذلك وكذا روى المعلى عن محمد رحمه الله تعالى إذا أكل دينار طبا أو بايسا لانه ليس من جنسها حامض فيخلص معنى الحلاوة فيه ولو أكل غنبا حلوا أو بطيخا حلوا أو رمانا حلوا أو اجاصا حلوا لم يحنت لان من جنسه ما ليس يحلوا فلم يخلص معنى الحلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من حلوا لان من جنسه ما هو حامض وكذا لو حلف لا يابأ كل حلاوة فهو مثل الحلاوة ولو حلف لا يابأ كل حبا فأى حب أكل من سمس أو غيره مما يابأ كله الناس عادة يحنت فان عني شيئا من ذلك بعينه أو سماء حنت فيه ولم يحنت في غيره ولا يحنت اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع * في الفتاوى رجل حلف لا يابأ كل حراما فاشترى بدرهم غصبه طعما ما فأكله لا يحنت وهو آثم ولو أكل خبزا أو لجماعه صبه يحنت ولو باع الخبز أو اللحم بريت فأكله لم يحنت ولو أكل لحم كلب أو قرد أو وحدة قال أسد بن عمرو رحمه الله تعالى لا يحنت وقال نصيرويه نأخذ وقال الحسن كاه حرام وقال الفقيه أبو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا قال صاحب الكتاب ما أحسن ما قال أبو الليث ولو اضطرر فأكل الحرام أو الميتة اختلف المشايخ فيه والخبر أن لا يحنت لان الحرمة باقية الا أن الأم موضوع وفي فوائدهم الاثمة الحلواني لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة له وهو قد حلف لا يابأ كل حراما لم يحنت كذا في الخلاصة * ان غصب خنطة فطبخها ان أعطاها مثلها قبل أن يأكل لا يحنت في عينه وان أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضي عليه حنت في عينه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يابأ كل هذا العنب أو هذه الرمانة فجعل يصغره ويرمي بثقله ويبتلع ماءه لم يحنت لان هذا لا يسمى أكلا وانما يسمى مصا ولو عصر ماء العنب أو ماء الرمانة ولم يشربه وأكل قشره وحصرمه حنت

(١) ان أكلت من القدر الذي سخت (٢) لانه يراد بالتسخين الطبخ لا يحنت * وكذا لو قال الرجل لعبد له ان خرجت بغير اذني فانت حرقبا عه ثم اشترا من فخرج بغير اذنه لا يعق * رجل خرج مع الوالى خاف أن لا يرجع الا باذن الوالى فسقط عن الخائف شي فرجع لأجله لا يحنت لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة * امرأة قالت لزوجهما ائذنى بالخروج الى منزل أخى فقال الزوج ان أذنت فعبدى حر ثم قال لها أذنت لك بالخروج لا يحنت الرجل * ولو استأذنه عبده في نكاح أمة لرجل فقال له المولى ان أذنت لك بتزوجهما فانت حر فقال أذنت لك في تزوج النساء أو قال أذنت لك في التزويج حنت المولى أمافي قوله أذنت

لأن في تزوج النساء فلا بد أن لا ينكح جميع النساء فدخل فيه نكاح تلك الامة وأما في قوله أذنت لك في الزوج فلا بد أن لا ينكح مطلقاً والنكاح لا يكون إلا بالمرأة فكان إطلاق النكاح إطلاقاً للنساء بخلاف المسئلة الأولى رجل قال لامرأته أن يخرجت بغير إذني فأنت طالق فخرجت بغير إذنه مرة خنت ثم لا يحنث بعد ذلك * ولو حلف أن لا يخرج امرأته من هذه الدار فارتقت في الدار شجرة أغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت ٨٨ تسقط على الطريق لا يحنث كما لو دخلت كنيفاً مشرعاً من الدار وبها في الدار

في عيینه ولم يضعه وابتاعه كذلك يصير أكلاً يبتلاع القشر والحصرم لا يبتلاع الماء * وفي العيون قال إذا حلف لا يأكل هذا الغنبل ولا كره ورمى بقشره وحصرمه وابتلع ماءه لم يحنث ولو رمى بقشره وابتلع ماءه وجهه خنت وعلل الصدر والشهيد في واقعة فقال لأن الغنبل اسم لهذه الاشياء الثلاثة ففي الوجه الاول أكل الاقل فلا يكون أكلاً للغنبل وفي الوجه الثاني أكل الاكثر ولا أكثر حكم الكل كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل فاكهة فأكّل غنماً أو رماناً أو بطيخاً لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحنث هكذا في الهدي قال الفقيه أبو الليث بقولهما نأخذ من الفتوى لأنه أظهر ثم الخلاف إذا لم ينوشياً * وأما إذا نواها يحنث بالاتفاق كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * والتين والمنتمش والتفاح والخوخ والفسق والاجاص والغباب والكزبرة والسفرجل فاكهة أجماعاً رطبها وبابسها ونيتها ونضجها لا الخبز والقضاء والجزبالاجاع * والتوت فاكهة وعدة الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعدده الامام الحلواني منها قال الامام السمسّم والباقلاء ليسا من الثمار والحاصل أن كل ما يعدد فاكهة عرفاً فهو كل تفكهة فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردي والوزن والجوز فاكهة مذكرة في الاصل من جملة الفواكه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فأما في عرفنا فلا يعدد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى يسر السكر والبسر الاحمر فاكهة كذا في محيط السرخسي * والزبيب والتمر وحب الرمان إذا ليس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا بالاجماع هكذا في البدائع * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فإن كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وإن كانت التين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحساناً وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * من حلف لا يأكل من شيء أصطبغ به فهو ادام كالخل والزيت والعسل واللبن والزبد والسمن والمرق والمخ ومالم يصبغ الخبز بماء الحرام بجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بادام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فاقبوا كل مع الخبز غائباً فهو ادام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وبقول محمد رحمه الله تعالى أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط هو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * والحاصل ان ما يصبغ به كالخل وما ذكرنا ادام بالاجماع وما يؤكل وحده غالباً كالبطيخ والغباب والتمر والزبيب وأمثالها ليس اداماً بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والغباب أما بقول فليست بادام بالاتفاق كذا في فتح القدير * وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية فإن نوى فعلى ما نوى إجماعاً كذا في التبيين * والفاكهة ليست بادام إجماعاً كذا في السراج الوهاج * وإذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث الخلوفاً عليه شيئاً أو كالهالفاً لا يحنث ولو اشتري شيئاً أو وهب له شيئاً أو تبرع عليه بشيء وقبل فأكله الحالف خنت في عيینه ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشتري شيئاً الحالف من الخلوفاً عليه مما اكتسبه الخلوفاً عليه أو وهب الخلوفاً عليه ذلك من الحالف وأكله لا يحنث ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأكله الخلوفاً عليه ما لا وراثته وورثه رجل فأكله الحالف خنت في عيینه وكذلك لو ورثه الحالف فأكل يحنث بخلاف ما لو انتقل الى غيره بغير الميراث بشراء أو وصية لا يحنث كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً ففان فلان

لا يحنث * وكذا لو صعدت السطح لا يحنث سواء كانت البيز العربية أو بالفارسية * رجل قال والله لا أخرج من بلد كذا فهو على أن يخرج بيده ولو قال لا أخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها بأهلها إن كان ساكناً فيها الا إذا دل الدليل على أنه أراد به الخروج بيده * رجل حلف وهو في منزله أن لا يخرج الى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدله فرجع لا يحنث الا أن يجاوز أيات المصر على نية الخروج الى بغداد * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع خنت وإن كان منزله في داره فخرج من منزله ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحنث * حلف أن لا يخرج الى مكة ماشياً فخرج من أيات المصر ماشياً يريد مكة ثم ركب خنت * ولو خرج راكباً ثم نزل فشي لا يحنث * حلف أن لا يركب سفينة الى بغداد فركب السفينة حتى صار الى فرسخ ثم خرج منها لا يحنث * ولو

حلف أن لا يركب الى مكة فشي بعض الطريق ثم ركب لا يحنث ولو حلف أن لا يأتي بغداد ماشياً فركب حتى دنا فأكل منها فدخلها ماشياً خنت لأنه أهاها ماشياً * ولو حلف لا يمشي الى بغداد فشي بعض الطريق وركب البعض لا يحنث ولو حلف أن لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج الى مكة فركب الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري أن لا يركب الكوفة ثم بدله بعد ما خرج فركب الكوفة لا يحنث * حلف أن لا يخرج من باب داره هذه وهو يتولى باب الحطب فدفع الباب ثم خرج لا يحنث * وإن لم ينو باب الحطب

نخرج من موضع الباب حنث * ثلاثة حلقوا رجلا لا يخرج من بخارا الا باذنهم فحن أحدهم فخرج الحالف باذن الاخرين حنث وان مات أحدهم فخرج لا يحنث لان الميثم تقيدت باذنهم وقد فأت اذنهم يموت أحدهم فلا يبقى الميثم وفي الوجه الاول لم يقع اليأس عن اذنهم * رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت أهلك فأنت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فهذه ثلاث مسائل الخروج والاتبان والذهاب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الاتيان لا يحنث اذا لم تصل الى دار أبيها وفي ٨٩ الخروج يحنث واختلاف في الذهاب والصحيح أن الذهاب كالاتبان

قال رضي الله تعالى عنه ونبي أن يتو في ذلك ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل على الاتيان لان الناس يريدون به الاتيان والوصول * ولو قال لها ان خرجت الى منزل أهلك فأنت كذا أو قال ان ذهبت فهو على الخروج عن قصد ولو قال ان أتت فهو على الوصول قصدت الخروج الى منزله أو لم تقصد وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو قال لها بالفرسية انك تخرجت الى دارك فخرجت من باب هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في الكتاب أنه لا يحنث وقبل بأنه يحنث لان الناس يريدون به الخروج عن الدار لا التقيد بالباب ولان باب السطح من أبواب الدار وان عين الباب وقال ان خرجت من هذا الباب يتقيد بذلك الباب * امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح دار جارتها فغضب الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى سطح

فأكل من ميراثه حنث فان مات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الحالف لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأوصى له انسان فأكل الحالف يحنث ولو وهب المحلوف عليه طعاما للحالف وقبضه ثم أكل لم يحنث وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أرض الجراحات كذا في الخلاصة * رجل معه دراهم حلف أن لا يأكلها فاشترى بها دنانير أو فلو ساعه اشترى بعد ذلك بالدنانير أو الفلوس طعاما فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا في عينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى بالدراهم شعرا ثم اشترى بالشعر طعاما فأكله لا يكون حاشا قال اذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها شيئا مما يؤكل وأكله حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها ما يؤكل كل فأكله لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * حلف أن لا يطعم فلانا من ميراث والده فورث طعاما فطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاما وأطعمه يحنث وان بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه لا * حلف لا يأكل من ميراث والده شيئا فأت والده وورث ماله فاشترى به طعاما فأكله لا يحنث في القياس ويحنث في الاستحسان لان الميراث هكذا أتو كل في العادة وان اشترى بالميراث شيئا ثم اشترى بذلك الشيء طعاما أو كل لا يحنث * حلف لا يأكل من زروع فلان فاكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنث وان اشترى منه آخر وبذره فاكل من ذلك الخارج لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف لا يأكل من ملك فلان أو مما يملكه فلان فخرج شيء من ملكه الى ملك غيره وأكله الحالف لا يحنث كذا في المحيط * اذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما اشترى فاشترى المحلوف عليه لنفسه أو لغيره فأكله حنث الحالف حنث فان باعه المحلوف عليه من غيره باهر المشتري له ثم أكل منه الحالف لم يحنث كذا في البدائع * واذا حلف الرجل لا يأكل لحما اشتراه فلان فاشترى فلان سحله وذبحها فاكل الحالف لا يحنث كذا في المحيط * رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الحالف لم يحنث عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يحنث هكذا في شرح الزبائد للعتابي * واذا حلف لا يأكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه أو أكل منه يحنث ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه أو أكل يحنث ولو قال لا يأكل طعامك هذا فأكله فأكله لم يحنث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا حلف لا يأكل من غله أرضه فاكل من ثمن الغلة حنث واذا نوى أكل نفس ما يخرج منها دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولانية له فاشترى الحالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك وأكل لا يحنث في عينه كذا في فتاوى قاضيخان * في الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشترى له فلان مع غيره حنث الا اذا نوى شراءه وحده كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنث وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فاكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فاكل من رغيف بينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرغيف لا يسمى رغيفا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينه وبين الاب الحالف حب من خيل فاكل منه يحنث لانه أكل من مال الابن كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل طعام فلان فاكل من طعام مشترك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يأكل شيئا من أشياء ولده فتناول في بيت ولده

(١٢ - فتاوى ثانی) الجار والى الباب فأنت طالق فخرجت الى سطح الجار الاخر لا يحنث في عينه لان عينه تقيدت بذلك الجار ولا لانه لم يكن هنالك مقدمة حنث لعموم اللفظ * امرأه حلف أن لا تخرج الى أهلها فخرجت الى ذي رحم محرم منها قالوا ان كان لها ابوان لا يحنث اذا خرجت الى غيرهما وان لم يكن لها ابوان فأهلها المحارم من ذوي أرحامها وان كان لها أب وأم لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج أمها

(١) المعنى اذا رحت بيت أهلك فأنت كذا

غير أميها فالأهل منزل الأب رجل حلف وهو في منزل من داره أن لا يخرج إلى الحنزة فخرج من المنزل إلى الدار الحنزة ثم رجع لا يحنت وان
خرج من الدار ثم رجع حنت * رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت إلى البستان فان كان البستان في وسط الدار
على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا يحنت وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت الدار يفهم البستان بذكر الدار
ولو خرجت المرأة إلى البستان لا يكره ٩٠ الزوج لا يحنت وذكر في النوادر أنه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت

طالق فدخلت كرم في الدار
ان كان الكرم بعد من الدار
بان كان يفهم الكرم بذكر
الدار لا يحنت وان كان
لا يفهم ولا يعد يحنت وانما
يعد من الدار ويفهم بذكر
الدار اذا لم يكن كبيراً ولم يكن
مفتحه إلى غير الدار * رجل
قال لامرأته أنت طالق مالم
أخرج إلى الكوفة فضى في
وجهه إلى المكاري فكنت
ساعة عما كس المكاري
فتكاري وذهب لا تطلق
امرأته لان اليمين كانت
على الفور وبهذا القدر
لا ينقطع الفور وان اشتغل
بالوضوء لصلاة مكتوبة أو
بصلاة مكتوبة لا ينقطع
الفور ويكون ذلك مستثنى
عن اليمين عادة وان اشتغل
بصلاة التطوع أو بالوضوء
للتطوع أو بالاكل أو
بالشرب أو مكث ساعه في
غير طلب الكرام انقطع
الفور وتطلق امرأته
* رجل خرج من بخارا إلى
سمرقند وطلب من امرأته
أن تخرج معه إلى سمرقند
فأبت فقال لها بالفارسية
اكرسيس من بيرون نياني
يا فلانة فامرأته طالق فلم
تخرج معه حتى رجع

كسرة خبز ملقاة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنت في يمينه وقال القاضي الامام
أبو علي النسفي يكون حاشا في يمينه وقال الفقيه أبو بكر البخاري ان كانت الكسرة بحال يتمدق على الفقير
بمثلها كان حاشا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يأكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود
والذي سيحدث كذا في السراجية * ولو حلف لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره
فاكل حنت ولو قال من رمانه اشتراه فلان لم يحنت ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشترى غزل فلانة
أو وهبه له فباعه أو كل ثمنه لا يحنت ولو باع بثمنها فدفعت الثمن اليه فأكل منه حنت ولو وهبت
الثمن لابنها أو لأجنبي ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئا لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يأكل
من طيب فلان فطيب هو وآخر فأكل الحالف منه حنت لان كل جزء منه يسمى طيبا وكذلك من خبز فلان
فخبز هو وآخر ولو قال من قدر طبخها فلان فأكل ما طبخه لم يحنت لان كل جزء من القدر لا يسمى قدرا كذا
في الاختيار شرح المختار * حلف بالفارسية لا يأكل من (١) خبز فلان فتناول من ماء جده المحلوف عليه
لا يحنت لان أو هاهم الناس لا تسبق إلى هذا ألا يرى أنه لو أكل من قشر بطيخه أو من كسرة خبزه بالفارسية
(٢) نان ريزه وجد على باب داره لم يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * حلف أن لا يأكل شيئا مما حمل فلان يعني
(٣) أوردته فلان فأكل من جده حمله فلان قالوا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل من مال
خنته شيئا فدفعت إليه عينا من عجن خنته فجعل في عجن آخر فخبزه أو كل لا يحنت وكذا لو حلف لا يشرب من
شربه أو لا يأكل من ملح فأخذ ماء وملح وجعلهما في العجن لا يحنت كذا في الخلاصة * لا يأكل من
خبز خنته فسافر الخنز وحلف لامرأته النفقة فأكل منه ان كان الخنز أفرز لها النفقة لا يحنت وان لم يفرز
فقال كل من طعامي ما يكفيك فأكل منه يحنت كذا في الوجيز للكردري * ولو حلف لا يأكل من مال أبيه
فبات الأب فورثه الحالف أو كل لا يحنت الحالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو زاد بعد موته
يحنت كذا في الوجيز للكردري * اذا حلفت المرأة أن لا تأكل من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من
الأطعمة قبل اليمين فأكل ذلك لا يلزمها الحنت قبل هذا اذا لم يكن لها نية فاذا نوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل
اليمين تحنت بأكله لانها نوت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يأكل مع فلان
طعاما فأكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حاشا مالم يأكل من انا واحد كذا في فتاوى قاضيان
* اذا حلف لا يأكل من مال فلان فتناهدا وفارسيته (٤) سيم برا فكنند وچيزي خريدند وخوريدند لا يحنت
في يمينه لانه في العرف يسمى آكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي
* رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلان فلان في قدر طبخت امرأته أو كل الحالف قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنت في يمينه إلا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا حلف
أن لا يأكل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا تقع عينة على اثني عشر شهرا قال مولانا رضي الله عنه وينبغي
أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال والله لا أكل ما يجبي عبي فلان يعني
ما يجبي عبي من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فدفعت الحالف إلى المحلوف عليه لما يطبخه فطبخه وألقى فيه
١ تفسيرها بالعامة (حاجته) ٢ (فتات الخبزة) ٣ (عما أي به فلان) ٤ دفع كل قدر من الدراهم
واشترى أشياء أو أكله

الزوج من سمرقند إلى بخارا ثم خرج الزوج إلى سمرقند مرة أخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت إلى سمرقند لا يحنت
الحالف وبطلت عينة ولا يحنت أبدا لانه جعل شرط حنته أن لا يخرج مع فلانة كأنه قال لها اذا خرجت فلانة ولم تخرجي معها فانت طالق
فأذا لم تخرج فلانة لم يوجد شرط الحنت فلا يحنت وبطل اليمين لقوات شرط الحنت وهو عدم خروجها مع فلانة في ذلك الخروج لاني خروج
آخر فان كانت فلانة خرجت إلى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنت ويقع الطلاق لوجود شرط الحنت هذا

إذا نوى الزوج أن يتعلق طلاقها بعدم خروجها إذا خرجت فلانة فإن نوى أن يكون الطلاق معلقاً بعدم خروجها وخروج فلانة فإذا لم يخرج امرأته ولم يخرج فلانة حتى يرجع الزوج من سفره فحدثت في عيینه * رجل قال لامرأته ان خرجت من ههنا اليوم فان رجعت الى سبعة فانت طالق ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين خروج الانتقال أو السفر لا تطلق * رجل قال لامرأته عند خروج المرأة من المنزل ان رجعت الى مسكني فانت طالق فحلفت ولم

قطعة من كرش بقر ثم فار القدر به فأكل الحالف من المرق قال محمد وجماعته تعالى لا أراي يحنث إذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقعة لتلتنه وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقعة فانه يحنث وقد قال محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا آكل مما يحبني به فلان فجاء فلان بلحم فشهوه وجعل تحتها أرزاً للحالف فأكل الحالف من جودابه حنث وكذلك لو جاء المحلوف عليه بمحصى قطبته فأكل الحالف من مرقعه وفيه طعم المحص حنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رب فأكل منه أو جاء بزيتون فعصر فأكل من زيتها حنث كذا في البدائع * ان حلف لا يأكل طعاماً من طعام فلان فأكل من خبذه أو زيته أو ملحها أو أخذ منه شيئاً فكله بطعام نفسه حنث وان أخذ من بيده أو مائه فأكل به خبزاً لم يحنث كذا في الجوهر النيرة * وإذا حلف على خطبة لا يأكلها فأكلها مع غيره من الحبات أو حلف على شعيرة فكلها مع غيره من الحبات ان أكل حقة حقة فان كانت الغلبة للمحلوف عليه يحنث وان كانت الغلبة لغير المحلوف عليه لا يحنث وان كانا سواء فالقياس أن يحنث وفي الاستحسان لا يحنث وان أكل حبة حبة حنث على كل حال كذا في الذخيرة * وإذا حلف لا يأكل طعاماً أو حلف لا يشرب الا بآذن فلان فأذن له فهذا على شربة أو لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المنقولات * اذا حلف لا يأكل طعاماً ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنث ومتى عدل عيینه على فعل فأتى بما هو دونه لم يحنث وان أتى بما هو فوقه حنث كذا في المبسوط * اذا حلف لا يذوق طعاماً أو شراباً فادخله في فيه حنث فان قال أردت بقولي لا أدوقه لا آكله أو لا أشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * وان قال لا أدوق طعاماً ولا شراباً فذاق أحدهم حنث وكذلك لو قال لا آكل كذا ولا أذوق كذا لو أدخل حرف أو بينهما كذا في المبسوط * ولو قال والله لا أدوق طعاماً ولا شراباً فذاق أحدهم لا يحنث قال أبو القاسم الصفاري حنث في عيینه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينوش شيئاً لا يحنث بأحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزاً عجن بخمر قال شدداد رحمه الله تعالى لا يحنث في عيینه * كذا لو حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزاً عجن بزيت لا يحنث ولو حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاماً ولا شراباً فذاق فيه شيئاً فادخله فله ولم يصل الى جوفه كان حاشا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغدئ عني اليوم فحلف أن لا يذوق في منزله طعاماً ولا شراباً فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيان * حلف أن لا يذوق الماء فتعصم من الصلاة لا يحنث كذا في الخلاصة * اذا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خلا فشرب منه لم يحنث فان نوى ما يكون من ذلك حنث هكذا في الجوهر النيرة * اذا حلف لا يتعدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية * حلف أن لا يتعدى اليوم فأكل بعد نصف النهار لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيان * قال الحنفي هذا في عرفهم أما في عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء عبارة عن الاكل الذي يقصده السبع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فما كان عندهم غداء انعقدت عليه اليمين والا فلا ولهذا قالوا في أهل الحضر اذا حلفوا على ترك الغداء فشربوها اللين لم يحنثوا ولو حلف البدوي لا يتعدى فشرب اللين حنث قال أبو الحسن اذا حلف لا يتعدى فأكل غير الخبز من تمر أو أرز أو فاكهة أو غير ذلك حتى سبع لم يحنث ولم يكن ذلك غداء وكذلك لو أكل لحماً غير خبز لم يحنث * وغداء كل بلد ما يعارفونه ويشتروا في الغداء أن يكون أكثر من نصف السبع

والرجل يقول فوبت الفور قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح * رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فأنت كذا فارقت بعض السلم لا يحنث وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم أو قال ان وضعت رجلك على هذا السلم فأنت كذا فوضعت إحدى رجلها ثم رجعت كان حاشا في الوضع وفي الارتقاء كذلك قاله ولا يرضى الله تعالى عنه وينبغي أن لا يحنث في الارتقاء بوضع إحدى القدمين لأن ذلك لا يعد ارتقاء ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فوضع إحدى قدميه لا يحنث لأن هذا الكلام صار مجازاً عن الدخول ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار ووضعت رجلك في السكة فأنت طالق فوضعت إحدى قدمي في السكة حنث في عيینه لانه لما قصد المبالغة صار حاشا بوضع القدم * رجل قال لامرأته ان خرجت الا برضاي أو بهـ وای أو بارادتي فهو كقوله الا بآذني تحتاج الى

الاذن في كل مرة ولو قال لها الآن ارضي أو أريد فهو كقوله الآن آذن اذا آذن مرة واحدة تطل اليمين ولو قال الا بأمرى لا بد من الامر في كل مرة ولو قال الآن آمر فهو على الامر مرة واحدة ولو قال ان خرجت بغير رضاي أو الا برضاي فأذن لها بالخروج فلم تسمع أو سمعت فلم تفهم بأن كان الاذن بلسان لا تعرفه المرأة لا يحنث في قولهم اذا خرجت لان الرضا يتحقق بدون علم المرأة ولو قال لها الا بآذني فأذن لها وهي نائمة ولم تسمع لم يكن ذلك اذناً قال بعضهم هذا قول أبي حنيفة ومحمد وجماعتهما الله تعالى أما على قول أبي يوسف وزفر رحمه الله

تعالى يكون اذا نوا قال بعضهم الاذن يصح بدون العلم والسمع في قولهم وانما الخلاف بينهم في الامر على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يثبت الامر بدون العلم والسمع والعجيب ان على قولهما الاذن لا يكون الا بالسمع وأجمعوا على أن اذن العبد في التجارة لا يكون اذا نوا بدون السماع وكذلك التوكيل رجل قال لعبدته ان خرجت الاذني فأنت حر ثم قال لغيره اذن له بالخروج فأذن له المأمور بالخروج فخرج العبد حدث المولى وكذا لو قال المأمور ٩٣ للعبدان مولا قد أذن لك ولو قال المولى أذن له بالخروج فأخبره انسان بذلك فخرج

لا يحنث المولى قبل هذا اذا كان المخبر مأمورا بالتبليغ فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو قال لعبدته ان خرجت بغير اذني فأنت حر ثم قال له ان فعلت كذا فقد أذنت لك لم يكن ذلك اذنا لان الاذن لا يصح تعليقه بالخطر ولو قال المولى لهذا العبد اطع فلانا في جميع ما أمرتك به ثم أذن له فلان بالخروج فخرج حنث المولى * وكذا لو قال المولى لعبدته بعد البين ما أمرتك به فلان فقد أمرتك به فأذن له فلان بالخروج فخرج حنث المولى * حلف أن لا يخرج امرأته من بيته يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حنث قالوا هذا في عرفهم لان الدار لا يسمى بيتا في عرفهم اما في عرفنا يسمى الكل بيتا فلا يحنث وعليه الفتوى وكذا لو حلف أن لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره لا يحنث في عرفهم وفي عرفنا يحنث وعليه الفتوى * حلف أن لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك يحنث الا ان يعين عيने بالمرءة الاولى فيسدى بين عيانه وبين الله

حتى لو قال لامته ان لم تغشى الليلة فعبدي حراً كذا لقمة أو لقمتين فليس هذا بعشاء ولا يبرح حتى تأكل أكثر من نصف شعبها كذا في السراج الوهاج * حلف في رمضان أن لا يتغشى الليلة فأكل بعد انتصاف الليلة لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * لو حلف أن لا يتسحر فيحنث بالأكل من نصف الليل الى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين * المسامسا أن أحدهما ما بعد الزوال والاخر ما بعد غروب الشمس فأيهما سوى صحته نيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يفته ففعله على غيبوبة الشمس لانه لا يمكن حل البين على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير * ذكر المغلي عن محمد رحمه الله تعالى قوله لا يثبت خضوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصح فالتصحيح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصحيح كذا في البدائع * ليغديه اليوم بألف أو ان لم أعتق عبداً أشتره بألف أو ان لم تغزلي اليوم قط بألف فاشترى ما يساوي درهما بألف فغداً أو أعتقه أو غزله بتر كذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان تغديت برغيفين فعبدي حر فتغدي اليوم برغيف والغد برغيف القياس ان يحنث عملاً باطلاق اللفظ كما في المعين بان قال ان تغديت بهذين الرغيفين وهما اذا تغدي اليوم بأحد الرغيفين والغد بالرغيف الاخر يحنث في عينه وفي الاستحسان لا يحنث في عينه وان نوى التفرق في هذا كان كما نوى ولو قال ان أكلت رغيفين أو ان أكلت هذين الرغيفين فعبدي حراً كلاهما معاً أو متفرقا حنث في عينه قياساً واستحساناً كذا في المحيط في باب البين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة * ولو عقد البين على الغداء واستثنى منه الخبز فأيوكل بغير الخبز ولا يؤكل مقصوداً كالخل والزيت والملح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصوداً ولا يؤكل بغيره كالتحصيل والارز يحنث ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصوداً ويؤكل بغيره كالتحصيل والارز يحنث والمبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصير مستثنى بغير الخبز ولا يحنث وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويحنث اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكل اليوم الارغيف فعبده حر فأكل رغيفاً ثم أكل بعده فأكهة أو تمر أو خبيصاً أو أرزاً يحنث فان قال غنيت الاستثناء من الخبز مستثنى ديانة لا قضاء ثم يحنث بأكل الفاكهة والتمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال ان تغديت الارغيف فتغدي برغيف ثم أكل فأكهة أو تمر احنث وكذا ان أكل خبيصاً قال مشايخنا انما يحنث بأكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد ان انقطع فور الرغيف لا يحنث لانه لا يسمى متغلباً به ولا يتعارف أكلها تغدياً فان نوى الخبز خاصة صدق ديانة لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنث في البين التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره * فان كان قبل ذلك كلاماً يستدل به على عينه بأن قيل له انك تأكل اليوم رغيفين فقال عبده حر ان أكل اليوم الارغيف فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وياً كل بعده تمر لا يحنث في عينه وبقيد عينه بالارغفة ولو قال ان أكلت اليوم أكثر من رغيف فعبدي حر فهذا على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف تمر أو فاكهة لا يحنث وصار تقدير عينه ان أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعبدي حر ولو قال هكذا كان عينه على الخبز خاصة فهنا كذلك والذي ذكرنا في قوله الارغيفاً فكذا في قوله غير رغيف وسوى رغيف

تعالى * حلف أن لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنث لانها لم تخرج مع فلان * حلف أن لا يخرج امرأته كذا الابانة وقال غنيت الاذن مرة واحدة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء * حلف أن لا يخرج امرأته الابانة ثم قال لها أذنت لك شهراً أو في كل مرة مع ذلك وكذا لو قالت اذن لي اليوم في الخروج فقال أذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم لا يحنث وكذا لو قال لها اخرجي كلما شئت كان ذلك اذناً في كل مرة ولو قال ان خرجت الا باذني أو قول الا أن أذن لك ثم قال لها اخرجي أما والله ان فعلت كذا يعزبك الله

نعمالي ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذنا وكذا الوغضب المرأة وتهيات للغرور فقال الزوج دعوها تخرج لم يكن اذنا الا ان ينوى الاذن وكذا الوفا للزوج في غضب اخر جى ينوى التهديد يعنى اخر جى حتى تطيق لم يكن ذلك اذنا* رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت قبل ان يقول الزوج انت طالق لم يبحث حتى تخرج مرة اخرى بعد ذلك الا ان يكون ابتداء البمين المنازعة كانت منهم على الخروج فاذا كان كذلك لا يبحث وان خرجت بعد ذلك لان ٩٣ البمين كانت على الخروج الاول

وقد خرجت قبل أن يتم

عيسه * رجل قال لامرأته

إِنَّ اللَّهَ لَا يَكُنْ حَتَّىٰ أَخْرَجَ

من بغداد قال الخ ورحمن

الامصار يكون منه فاذا

المصاري يمولون -

خرج بمعه بروا لم يخرج

بَعِيَالَهُ * رَجُلٌ قَالُ لَا حَرْجَ مِنْهُ

مع فلان العام الى مكة اذا

خرج معه وجاوز البيوت

ووجب عليه قصر الصلاة

فقدروا نبداله أن يرجع

رحمہم * ولو قالوا لله

لأنه من بغداد فخرج

مخازن والمقام خارج

مع جنازه واما قبره على
منه من ادفه من حائط

من بعد ذلك وهو حالك
القال له ما تمان

*رجل قال بخاريه ان

خروجت الی بادی فانت حرو

وہی تہ—تری مولاہا

حوالته من السوق فقال

لها المولى اشترى بهذه

الدراهم لحافهواذن لها

ما الخروج ولا البحث * رجل

فَالْأَمْرُ أَنَّهُ إِنْ خَرَجْتَ

الا باذنه، فانت طالع.

فأذنتموه بالخروج إلى

فاسمادنه با خروج ای
از نوا...

بہاؤادینا لہا لکھ رجب الی

بيت اختها قال فملا رجسه
تقوى الله يا اخي يا اخي

اللَّهُ تَعَالَى لَا تَطْلُقُ مِنْ قَبْلِ

أنه أذن لها بالخروج فلا

لي أذهبت الى الذي أمرها

به أولم تذهب ولو قال لها

ن خرجت الى أحمد الا

نافع عبد الله حر فقال مخاطب

حرف: یغ۔ د ادا لافنامہ

نہ غبارِ فلاں فائت طالع

س.م. - یوں کہیں کہیں لایا جاسکے گا

عام بالصواب

كذافي المحيط في باب الاستثناء * رجل قال ان لبست أو أكلت أو شربت فامرأتي طالق وقال عنيت طعاما دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوبا أو أكلت طعاما وقال عنيت به طعاما دون طعام أو نوبادون نوب دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير اقاضيخان * اذا حلف لا يشرب من دار فلان فأكل منها شيئا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاة المختار عندي أنه لا يحث الأنا أن يوشى جميع الماء كولات والمشروبات كذافي المحيط * قال القارسية (١) ازحانة فلان هيج جبر نفورم يتناول الماء كولات والمشروبات كذافي فتاوى قاضيخان * ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشرى في مجلس واحد من شراب واحد حث وان كان الاناء الذي يشربان فيه مختلغا وكذا وشرب الحالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس واحد فان شرب شرابا واحدا ومن اناء واحد يصدق قضاء كذافي البدائع * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاثا رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء القلبة لا يكون حاثا كذافي فتاوى قاضيخان * رجل حلف أن لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها بمجولة فكبرت فشرب من لبنها لا يحث كذافي الخلاصة * حلف لا يشرب الماء ولا يئله يحث بأى قدر شرب وان شرب الكل صبح ولا يحث أبدا كذافي المحيط * اذا حلف لا يشرب شرابا ولا يئله فأتى شرابا شربه من ماء أو غيره يحث هكذا ذكر في أيمان الاصل وفي حبل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب ولا يئله فهو على الخمر قال شمس الأئمة الحلواني فاذا في المسئلة هو اتيان كذافي الذخيرة * قال الشيخ الامام السرخسي هذا بالعربية فاما بالفارسية فيقع على الخمر قال رضى الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في الحبل كذافي الخلاصة * ولو قال لا أشرب اليوم يحث بكل شئ شربه حتى الخمر والسمن كذافي الوجيز لا كدرى * ولو حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فالاصل في هذه المسئلة وأجناها أن الحالف اذا عسدي عنه على مائع فحلف ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه ان كانت الغلبة للمعروف عليه يحث وان كانت الغلبة لغير المخوف عليه لا يحث وان كانا سواء فالقياس أن يحث وفي الاستحسان لا يحث وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى الغلبة فقال أن يستبين لون المخوف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رحمه الله تعالى تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء هذا اذا اختلط الجنس بغير الجنس أما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يحث لطبلين آخر فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء يعنى يعتبر الغالب غير أن الغلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها ههنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يحث ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما يتخرج ويختلط أما ما لا يتخرج ولا يختلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فيحث بالاتفاق وفي القدوري اذا حلف على قدر من ماء زعم لا يشرب منه شيئا فصب في ماء آخر حتى صار مغلوبا وشرب منه يحث عند محمد رحمه الله تعالى ونوعه في بئر أو حوض فشرب منه لا يحث كذا في الظهيرية * ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصبه في ماء مالح فقلب المالح فشربه لا يحث وكذا لو حلف على المالح فصبه على العذب كذافي فتاوى قاضيخان * رجل حلف لا يشرب خرا فزجها بغير جنسها كالبنكى (٢) والاختصة وشرب يعتبر ذلك بالغالب كذافي الخلاصة * حلف

١ لاأكل شيئاً من بيت فلان م الاخسمة هي البوزة المتخذة من الحبوب

فأنت طالق فاستأذنته للزوج إلى أبيها فأذن لها فخرجت إلى أخيها طلقته رجل قال لغيره ان كلمت فلانا فعبدك حرق قال المخاطب
الابان ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حنت رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بطنه - وادان الابانهم اسم
خرج فقال لم أذن لك وقال الزوج قد أذنت لي كان القول قوله - ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا أو تملين - نزل فلان فأنت طالق
فقال أنا أعلم وأعرف لاتصدق في شيء من ذلك لان هذا امر ظاهر يقف عليه غيرهما بخلاف الحب والبغض والله أعلم بالصواب

فصل في المساكنة والسكنى والكون * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وزك أهله ومتاعه فيها أن كان الحالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الأب والمرأة تسكن في أزواجه ونحوهما لا يحث في عيने وإن لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبرأ إلا أن يدخل في النقلة من ساعته لأن الدوام على السكنى سكنى ثم إن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرئ نقل الأهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها أو تدأ ومكنسة كان حائثا وعلى ٩٤ قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وأكثرت المتاع بر في عيने والفتوى على قوله

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكد خذائية صار بارا واتفقوا على أن نقل الأهل والخضام شرط للبر فان نقل الكل إلى السكنة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا لم يتخذ مسكنا آخر وإن سلم الدار إلى غيره بأن أجرداره المعسولة أو كان ساكن في الدار بالاجارة أو بالاعارة فرتد على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمتاع فأبى الممرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبة وعجز عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحث في عيने * ولو وجد الحالف الباب مغلقا لم يقدر على فتحه لا يحث الحالف وكذا إذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائث لا يحث وليس عليه ذلك إنما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المهود عنه الناس * ولو قال إن لم يخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أي ما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فانه لا يحث والفرق ما ذكرنا قبل هذا أن في قوله إن لم يخرج شرط الحث عدم الخروج وقد تحقق أما في مسألة السكنى شرط الحث السكنى وأنه فعل والفعل إذا كن مكره في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحث في عيने * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه

لا يشرب النبيذ فالحث أن يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا كذا في الوجيز للكردري إذا حلف (١) سبكي تخورم فالصحيح أن اسم سبكي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير نيا كان أو مطبوخا كذا في المحيط * وفي الخاتمة وعليه الفتوى كذا في التارخانية * ولو قال (٢) محي تخورم وبديست تكريم وحلف عليه فأخذ بيده ونقل إلى مكان آخر أن لم يتعد العنب الشرب يحث في الصحيح كذا في الوجيز للكردري * أما اسم الخمر وفارسية محي الصحيح أن هذا على النفي من ماء العنب لا غير (٣) وإذا قال مستكره تخورم فقد قبل أن عيने لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف أن كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الأشياء مستكره يحث في عيने وما لا فلا * إذا حلف لا يشرب نبيذ زبيب فشراب نبيذ (٤) كشمس يحث في عيने * إذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشراب منه ذكر في فتاوى أهل سمرقند أن هذا الخلو أن كان مجال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحث وإذا عديمه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب في عيने على شرب ما يخرج منه بيانه فيما ذكر في المتن إذا حلف لا يشرب من هذا التمر فشراب من نبيذه يحث في عيने وهذا هو الأصل في تخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا إن دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائثا فان شرب بعد ذلك كان حائثا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حث كذا في فتاوى قاضيخان * حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحث كذا في الذخيرة * حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حائث الحلو فاشترى الحالف كوزا ووضع في حائث الحلو فاشترى الحالف ليلا فاستقى أجبر الحلو فاشترى الحالف من النهر في ذلك الكوز ووضع في حائث الحلو فاشترى الحالف ليلا فاشترى الحالف الكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشترى الكوز لهذا الاحتيا لا منه كيلا يحث أرجو أن لا يحث لانه حيثئذ يصير الاجبر عاملا للحالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشراب الخمر في كرومها أو ضياعها قالوا إن شرب في عران القرية أو كروم متصلة بالقرية به حث والافلا كذا في الظهيرية * قال إن شربت أو قمارت فعبدي كذا يحث بأحدهما وينتهي اليمين وفي قوله والله أكر شراب تخورم وقار بكنم يحث بفعل أحدهما ولو قال تأكل سرخ نه نبيذ شراب تخورم ينصرف إلى وقت الورد لا جازا لم ينو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب دواء فشراب لبنا أو عسلا لم يحث حلف لا يشرب من هاتين الشاتين فشراب من أحدهما حث كذا في السراجية * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج إلى قصر الجحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن نوى بقوله مادام بخاري إقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حائثا وإن نوى إقامته بيمده فاذا خرج إلى قصر الجحوس لا يني اليمين وإن لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال إن شربت المسكر تصير امرأته مطلقا وبصير عدي حراف شراب المسكر بعد ذلك طلقت امرأته وعق عبداه ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعقاق وإنما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف أن لا يشرب المسكر ١ لا أشرب خرا ٢ لا أشرب خرا ولا أمسكها يدي ٣ لا أشرب مستكرها ٤ قوله كشمس هو بالكسر عنب صغار لا يحتمل له ألين من العنب وأقل قبضا وأسهل خروجا كما في القاموس اه صححه بحرأوى

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكد خذائية صار بارا واتفقوا على أن نقل الأهل والخضام شرط للبر فان نقل الكل إلى السكنة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثا لم يتخذ مسكنا آخر وإن سلم الدار إلى غيره بأن أجرداره المعسولة أو كان ساكن في الدار بالاجارة أو بالاعارة فرتد على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل الأهل والمتاع فأبى الممرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبة وعجز عن إخراجها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحث في عيने * ولو وجد الحالف الباب مغلقا لم يقدر على فتحه لا يحث الحالف وكذا إذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الحائث لا يحث وليس عليه ذلك إنما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المهود عنه الناس

* ولو قال إن لم يخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق فقيده ومنع من الخروج أي ما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فانه لا يحث والفرق ما ذكرنا قبل هذا أن في قوله إن لم يخرج شرط الحث عدم الخروج وقد تحقق أما في مسألة السكنى شرط الحث السكنى وأنه فعل والفعل إذا كن مكره في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحث في عيने * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه

واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الامل والمتاع فلم يجد دارا أخرى أبنا ما وعينه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائشا وكذا الخروج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها الامتعة ولم يجد وأكثرت الامتعة كثيرة فخرج حتى أصبح أو كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن يستكرى دواب فلم يستكرى لا يبحث في جميع ذلك وهذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حائشا قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال ٩٥ من يدين خاله اندر بناشم فخرج

بنفسه على قصد أن لا يعود لا يبحث في يمينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حائشا اذا قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمين في الليل فهي معذورة الى أن تصبح لانها تخاف الخروج في الليل فاعتبرت عابرة الليل فاعتبرت عابرة * رجل حلف ان لا يسكن هذا المصرن فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يبحث وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم هي غزلة الدار وقال بعضهم هي غزلة المصرو وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكوة والحلة بمنزلة الدار * رجل حلف أن لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن يسكنه في دار منها * رجل حلف وقال درين ديه بناشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائشا وكذلك كل فعل يتمد لا يطل اليمين فيه بالبر * حلف ان لا يسكن درين ديه بناشم فامرأته كذا فسكن الا يوما من بقية السنة او حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر

ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كبر فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الحالف اذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يشتد على نفسه أنه يلتحق بيمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق بيمينه ثم اختلف المشايخ زوجه الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديدا عليه أو توسعة عليه فقيل تشديد من حيث انه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات أبدا فشرب منه اغترافا أو من اناء لا يبحث في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من الفرات كرعا وعندهما يبحث وعندهما اذا شرب كرعا هل يبحث لم يذكره هذا المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يبحث وبعضهم قالوا لا يبحث في يمينه وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع صحت نيته على قولهما في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا اذا شرب من الفرات كرعا أو اغترافا ما اذا شرب من نهر آخر يأخذ من الفرات كرعا أو اغترافا فلا يبحث في يمينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ من الفرات كرعا أو اغترافا (١) يبحث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها بآباء لم يبحث حتى يضع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يبحث بشربه فان شرب من ماء وادخال من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستقنع في فاع حث كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يبحث كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يشرب ماء فرتا أو من ماء فرات فشرب ماء عذبان من دجلة أو من نحوها كان حائشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أيسكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشر به وعقوا ولو قال أيسكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء بمجال يمكن شربه لواحد دفعة أو دفعتين فشر بواجب عالم بعقوا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يبحث بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حث بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بآباء حث اجماعا كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يشرب من هذا الاناء فهو على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار * من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا ير في الكوز ماء لم يبحث فان كان فيه ماء فاهر بقى قبل الايل لم يبحث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حث في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر أو الجمعة كذا في البحر الرائق * ولو كانت اليمين معلقة في الوجه الاول لا يبحث عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي

(١) قوله يبحث عندهم كذا في شرح الجامع الخ كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله بعدم الحث والمسئلة واحدة وحرره

فسكن ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يبحث ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم يبحث ذكره في الجامع الكبير وذكر في المتنق أنه اذا حلف أن لا يسكن الرقة شهر فسكن ساعة كان حائشا ولو قال لأقرب بارة شهر لا يبحث ما لم يسكن جميع الشهر * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار أو قال ان لم أذهب ونوي عن الذهاب وعن الخروج ولم ير ذلك السكنى فسكن فيه لا يبحث اذا لم ير ذلك السكنى يعني لا أسكن فسكن بعد اليمين حث وكذا لو نوى بالخروج والخروج على الفور أو دل الدليل على الفور ولم يخرج على الفور حث في يمينه وكذا

لوقال بالفارسية اكر ازين خانه نرم فسكن بعد اليمين حث اذا نوى الفور ولو قال ان سكنت هذه الدار مكرآئنه وورونده فعلي حجه وهو على الاتيان للضيافة والزيارة فاذا انتقل باهله ومتاعه من ساعته ثم جاء زائراً أضيفاً لا يبحث لانه استثناء عن اليمين * رجل حلف أن لا يساكن فلاناً فزول فلان وهو مسافر فزول فلان منزله فسكنوا يوماً أو يومين لا يبحث ولا يكون مساكن فلان حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً وهو كالحلف أن لا يسكن الكوفة ٩٦ فربها مسافر ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوماً لا يبحث * وان نوى خمسة عشر يوماً كان

حائثاً ولو سكنها جميعاً في حانوت في السوق يمينان لا يبحث ويكون اليمين على المنازل التي اليها المأوى وفيه الاهل والعمال لان السكنى عادة تكون في المأوى * ولو حلف أن لا يساكن فلاناً فدخل فلان دار الحالف غصباً فأقام الحالف معه حث علم الحالف بذلك أولم يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخذه في النقلة حين نزل الغاصب لم يبحث ولو سافر الحالف فكن فلان مع أهل الحالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكون حائثاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث وعليه الفتوى وذكر في المنتقى لو خرج المحلوف عليه مسيرة ثلاثة أيام أو أكثر وسكن الحالف مع أهل المحلوف عليه لا يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حث * رجل قال اكر من امشب درين شهر باشم فامر أنه كذا فاصاته الحجي وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى أصبح قالوا لا يبحث في يمينه لانه يمكنه أن يستأجر من ينقله من البلد * رجل

يوسف رحمه الله تعالى يبحث في الحال وفي الوجه الثاني يبحث في قولهم جميعاً كذا في الهداية * اذا قال ان لم أشرب مافي هذا الكوز أو مافي هذا الكوز لا آخر من الماء اليوم فامر أن يطالقي فاهرين أحدهما بقى اليمين على الآخر في قولهم واذا بقى اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بتر عندهم وان لم يشرب قبل الليل حث عندهم ولو كان أحد الكوزين لأماء فيه فيمين في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يمينه عليه ما يريد به على أحدهما فان شرب الماء بتر في يمينه ولو لم يشرب حث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الالبلاء * في الغاية ان حلف أن لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوؤاً فهذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكرع والاعتراف جميعاً وان كان غير مملوؤ فعلي الاعتراف بالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فهو على الاعتراف حتى لو استسقى منها فشرب حث كذا في السراج الوهاج * وان تكلف في هذه الصرور كرم من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يبحث * رجل حلف لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان باراً * سئل عن حلف لا يشرب خراً ولا مثلاً ولا كذا من الأشربة فشرب واحداً منها قال يبحث كذا في التارخانية * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فأنجمه فأكاه لا يبحث وان ذاب فشرب حث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بغير إذن فلان فاعطاه فلان يده وناوله ولم يأذن له باللسان وشرب ينبغي أن يبحث لانه ليس باذن ولو قال الرجل ان لم أذهب بك الليلة الى منزل فلان ولم أسقك خراً فامر أنه كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حث وسئل الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أنا اتخذت أعناب هذا الكرم خراً في هذا الخريف وأشربهم مع أصحابي ولا أذهب بهم الى منزلي وان ذهبت بهم الى منزلي فامر أنه كذا فأتخذت الأعناب كلها خراً وشرب بعضهم مع أصحابه هناك وحمل غيره بغير أمره بقيتها الى بيته قال ان كان مراده أن لا يحمل كلها الى بيته بنفسه لا يبحث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بغير أمره وان كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شيئاً للحمل الى بيته يبحث وان لم يكن له نية فكذلك يبحث رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشرب عصير افعصر حبة عنب أو عنقودا في حلقه لا يكون حائثاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثاً ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثاً في الوجهين قال مولانا رضي الله عنه وهذا في عرفهم أمافي عرفنا فينبغي أن لا يكون حائثاً لان ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر * رجل قال لا مر أنه وفي يده اقدح من ماء ان شرب هذا الماء أر وضعته أو صبيته أو أعطيته انساناً فانت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً وقطناً حتى ينشف الماء قال مولانا رضي الله عنه وهذا اذا قال في يمينه أو شيأ منه وان لم يقل أو شيأ منه فشرب البعض وصبت البعض لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضخان * اذا عديمته على شرب مشروب بعينه وهو بقدر على شربه بدفعة واحدة لم يبحث بشرب بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه على شرب بعضه كذا في المحيط * حلف لا يشرب دواءً فشرب لبناً أو عسلاً لم يبحث كذا في السراجية * قال في المنتقى والحاصل أنه يتظر في هذا الى تسمية الناس فكل شئ يسميه الناس دواءً اذا نظر واليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواءً لا تقع عليه

حلف أن لا يكون من أكرهه أو حلف أن لا يكون مزارعاً فلان وأرض فلان في يده وفلان وان غائب لا يمكنه أن يتقضى ما بينهم مامن المزارعة حث لان شرط الحث كونه من أكرهه فلان وقد وجد وان كان ترب الارض غائباً فخرج الى رب الارض من ساعته وناقضه لا يبحث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين وهو كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام الى طلب المفتاح فلام مستغلاً بذلك لا يبحث وان طال ذلك وكذلك ههنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الارض حث لانه غير معذور ولو منع انسان عن

الخروج الى رب الارض لا يبحث لان شرط الحنث أن يكون محررا فالحنث لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان لم أترك مزارعة فلان
فمنعه انسان عن الخروج الى رب الارض كان حائثا عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى * رجل هو ساكن مع غيره في دار خلف أن
لا يسكن معه في الدار فذهب المتاع من غيره أو أودعه أو أعاده وخرج نفسه وليس من رأيه العود لا يبحث في عينه ولو خرج من ساعته وقال
نويت الخروج بنفسى لا يبحث في عينه وان مكث في الدار بعد العيدين ساعة ثم ٩٧ قال أردت الخروج بنفسى لا يصدق

قضاء لانه لما مكث بعد العيدين
صار حائثا فلا يصدق في
ابطال الحنث * رجل حلف
أن لا يبيت الليلة في هذا
المنزل فخرج بنفسه وبات
خارج المنزل وأهله ومناعه
في المنزل لا يبحث في عينه
وهذه اليمين تكون على
نفسه لا على المتاع * حلف
أن لا يبيت على سطح هذا
البيت وعلى هذا البيت
الذي حلف عليه غرفة
وأرض الغرفة سطح البيت
يبحث ان بات عليه ولو
حلف أن لا يبيت على سطح
فبات على هذا لا يبحث في
عينه * ولو حلف أن
لا يسكن فلانا والحالف
في دار مع عباله وأهله وله
دار أخرى يجنب هذه الدار
فيها غلمانه ودوابه ومطبخه
وبعض حراسه فسكنها
المخوف عليه وعلى الدارين
باب ولكل واحد منهما باب
الى طريق لا يبحث الحالف
* حلف أن لا يسكن فلانا
فخاف المخوف عليه وزل في
داره غصبا فأقام الحالف
معه حنث وان خرج بأهله
وأخذ في النقلة حين نزل
القاصب لم يبحث وان سكن
معه حنث علم أولم يعلم

وان تدأوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الاكل * حلف بالله لا مسن السماء ولا طير في الهواء أو
لا حولان هذا الحجر ذهب فلما فرغ حنث وهو آثم أيضا لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معترضا
الاسم للحنث كذا في التمرنازي * أما اذا وقت اليمين فقال لا تصعدن السماء غدا لم يبحث حتى يمضي ذلك
الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه اذ لا حنث كذا في فتح القدير

الباب السادس في اليمين على الكلام

لو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل مفصولا عن عينه حتى لو قال ان كلمتك فعنده حنث فذهب من عندي
موصولا أو قال باذنه لا موصولا لم يبحث كذا في العتاية * قال ان كلمتك فانت طالق فاذهي أو فقوى
لا يبحث بقوله فاذهي أو فقوى لانه متصل باليمين وهذا لان قوله لا يكلمه أو ان كلمتك يقع على الكلام
المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فاذهي أو فقوى وان كان كلاما حقيقة فليس
بمقصود باليمين فلا يبحث به وكذا اذا قال واذهي فان أراد به كلاما مستأنفا يصدق وان أراد بقوله فاذهي
الطلاق فانها تطلق بقوله فاذهي ويقع عليها تطليقة أخرى باليمين لانه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاما
مبتدأ فبحث كذا في البدائع * ولو قال ان ذهب حنث ولو قال عقيب اليمين وانت طالق حنث ولا يبحث
بالكتابة والرسل والاشارة * وكذا اذا سلم عن الصلاة وفلان على جنبه كذا في العتاية * ولو حلف لا يكلم الا
بأذنه فأذن له ولم يعلم بالأذن حتى كلمه حنث كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم ولا يبيت له فصل وقرأ فيها أو سجد
أو وهل لم يبحث استحسانا أو أما اذا قرأ خارج الصلاة وسجد وهل في بحث في عينه عند علمنا رحمه الله تعالى
كذا في المحيط * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان عقد يمينه بالفارسية لا يبحث بالقراءة والتسليم
خارج الصلاة أيضا المعروف فانه يسمى قارئا ومسجدا متكلما وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولو حلف أن لا
يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يبحث وان كبر أو دعا خارج الصلاة حنث ان كانت اليمين بالعربية وان كانت
بالفارسية لا يبحث في الصلاة ولا في غيرها كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلانا فاقتدى الحالف
بالمخوف عليه فسمها المخوف عليه فسمجه الحالف لم يبحث كذا في المحيط * ولو أم الحالف قوما فيهم المخوف
عليه فسلم في آخر الصلاة لا يبحث بالتسليم الاولى ولا بالثانية هو المختار هذا اذا كان الحالف اماما فان كان
الحالف مؤتمما قالوا لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المخوف عليه اماما
والحالف مقفيا به ففتح على الامام لا يبحث في عينه * ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنث في عرفهم كذا في
فتاوى قاضيان * حلف لا يكلم فلانا فقرأ عليه كتابا فكتبه قال ان قصد الاملاء عليه فأن أخاف عليه
الحنث كذا في الحاوي * ولو حلف لا يكلم فلانا فناداه الحالف من بعيد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يبحث
وان كان البعد بحيث يسمع صوته لم يبحث وكذا لو كان المخوف عليه نائما فناداه الحالف فان أيقظه حنث وان
لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يبحث هكذا في شرح الجامع
الصغير لقاضيان * وهو الذي عليه مشايخنا رحمه الله تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولو دبر الحالف
على جماعة فيهم المخوف عليه فسلم الحالف عليهم حنث وان لم يسمع المخوف عليه كذا في فتاوى قاضيان
* فان نوى القوم ودونه لم يبحث فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم

(١٣ - فتاوى ثانی) * رجل كان ساكنا مع رجل خلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنث لان
المساكنة مما لا يعتد * رجل حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يبحث وانما تحقق
المساكنة اذا سكنها واحد أو في دار كل واحد منهما في بيت من اجتماعه وأهله ووثقه ان كان له أهل فاما اذا كان في الدار مقاصدا وكل
مقصورة مسكن على حدة فلا يبحث وأهل البادية اذا اجتمعهم خيمة فاخيمه كدار واحدة وان تفرقت الخيام لا يبحث وان تقاربت وان نوى

بالساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حنت لأنه نوى بالسساكنة الساكنة الناقصة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا كانت الدار كبيرة فحودار الوليد بالكوفة ودارنوح بخارا لأن هذه الدار بمنزلة الحلة فأما إذا لم تكن بهذه الصفة يحنت من غير نية سواء كانت مشتملة على البيوت أو على المقاصير * ولو حلف أن لا يسكن فلان فاسكنه في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومنازع لا يحنت عندنا * ولو حلف أن لا يسكن فلان في دارين أو قسميها وضربا بينهما ما حاطا وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة والآخر في طائفة حنت الحالف لأن قبيل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حائنا فكذلك بعد البناء * ولو حلف أن لا يسكن فلان في دار ولم يسكن دار بعينها ولم يتوفسها كنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحنت لأن البيتين إذا عقدت على دار بعينها يحنت بعد زوال البناء فبعد التغيير بالقسمه أولى وأما في غير المعين لا يحنت بدقول دار لئلا يفتن ذلك بعد القسمه * رجل قال إن لم أسافر سفرا طويلا فقلنا طالق فان نوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئا قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر * رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل إلا أن ينوي الليلة الجائية وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الليلة لا أبيت الليلة في هذه الدار فهو باطل * رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد

فلان فيهم حنت وإن لم يعلم ولو استثناء بأن قال السلام عليكم الأعلى فلان لم يحنت ولو قال الأعلى واحد وعنه صدق كذا في العناية * حلف لا يكلم فلانا ففزع فلان الباب فقال الحالف (١) كسبت أو قال (٢) كسبت ابن أو قال (٣) كسبت أن قال بعضهم لا يحنت إلا أن يقول (٤) كئي نو هو المختار كذا في فتاوى قاضيان * إذا حلف لا يكلم فلانا ثم إن المحلوف عليه ناداه فقال لبيك أو قال أبي يحنت في عينه كذا في المحيط * في التجريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له (٥) ما تده شدي فقال خوب آست أو نعم أو آرى يحنت هكذا في الخلاصة * في الفتاوى حلف لا يكلم فلانا فنادى فلان رجلا آخر فقال الحالف لبيك يحنت وكذا لو قال بالفارسية أبي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغنيمة * في مجموع النوازل إذا حلف لا يكلم بختة امرأته وهو يأكل الطعام فقال لهاها حنت في عينه كذا في المحيط * حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وأبس فيها غير هافة ال من وضع هذا أو أين هذا حنت وإن كان غير هافها لا ولو قال ليت شعري من فعل كذا لم يحنت وإن لم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة * من حلف لا يكلم فلانا وكلم بعبارة لم يعرفه فلان يلزمه الحنت كذا في المحيط * شتم المحلوف عليه انسا فإراد الحالف أن ينعنه فلما قال الحالف ملك (٦) تذكريمه فسكت لا يحنت لأن هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما * شتم المحلوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لا بل أنت حنت كذا في فتاوى قاضيان * قالوا فمين * حلف لا يكلم فلانا فأكلم غيره وهو يصدق أن يسمعه لم يحنت كذا في خزنة المفتين * حلف لا يكلم فلانا فأكلم مع الجدار وقال يا حائط كذا وكذا لا يحنت وإن كان غرضه اسماع فلان وبه يقتضى كذا في الفتاوى الصغرى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق إن تزوجت النساء أو اشترت العبيد أو وكلت الرجال أو الناس فتزوج امرأته أو وكل رجل أو اشترى عبدا يحنت ولو قال لأكلم المساكين أو الفقراء فكلم واحد منهم يحنت ولو نوى جميع الرجال أو النساء يصدق ولا يحنت أبدا ولو قال إن تزوجت نساء أو اشترت عبيد أو وكلت رجالا لا يحنت إلا بشراء ثلاثة أعبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ويحنت بشراء عبدا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للصغرى * وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المثني كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير في باب الحنت ببعض والجمله * ولو حلف لا يكلم بني آدم فكلم واحد منهم يحنت وإن عني به الكل لا يحنت أبدا ويكون مصدقا فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضا كذا في البدائع * قال لأكلم عبدا فلان هذا فباع فلان عبده فكلم الحالف لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * لو حلف لا يكلم عبدا فلان فان نوى عبدا بعينه فهذا وقوله عبدا فلان هذا سواء وإن لم يكن له نية فان تكلم مع عبدا فلان وكان موجودا وقت اليمين ووقت الحنت حنت بالاجماع وإن كلم مع عبدا فلان وكان موجودا وقت اليمين دون الحنت لا يحنت في قوله سمعنا وجميعا وإن كان موجودا وقت الحنت دون وقت اليمين حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبدا فلان فكلم عبدا مضار به فيه ربح أو لا لا يحنت إجماعا هكذا في الحاوى * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم عن يضاف لاجتماع الملك فتزوج فلان بعد اليمين

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنت ٥ صرت واقفا ٦ أصل هذه الكلمة مكن أي لا تفعل ولم ينطق بها الحالف بتمامها وترك الحرف الأخير لئلا يكره اليمين

موضعاً قد سماه حلف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما سار بعض الطريق بداله فعاد إلى مكان آخر سوى السفر أو الذي أرادته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت في عينه لأنه على السفر الأول * رجل حلف أن لا يعنى اليوم إلا ميلا يخرج من منزله ومشي ميلا ثم انصرف إلى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنت في عينه لأنه مشى ميلين * رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وإن كان في قطار واحد فهو مصاحب وإن كان أحدهما في أوله

نوى أن تطلق بكلام أحدهما صحته لانه نوى ما يمكن صحته باضمار حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرطين وان كان ذلك في موضع يريدون به تعلق الجزاء بكلام كل واحد على الانفراد تطلق بكلام أحدهما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا يحث بكلام أحدهما ولو قال والله لأكرم فلانا وفلانا أو قال لأكرم هذا وهذا أو كلم أحدهما لا يحث وان نوى أن يحث بكلام أحدهما فهو على ما نوى ولو قال والله لأكرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية يا ابن دوتن سخن نكويم لا يحث بكلام

١٠٠

أحدهما وان نوى أن يحث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قاله ولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح نيته لان المثنى يذكر ويراد به الواحد فاذنوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه فيصح ولو قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحث وهذه الرواية توافق من يسول اذا قال والله لأكرم فلانا وفلانا فكلهم أحدهما يحث لان قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لأكرم فلانا وفلانا واختار للفتوى أنه لا يحث نية الآن نوى ذلك ولو قال والله لأكرم الفقراء والمساكين أو قال لأكرم الرجال فكلهم أحدهم حث لان الجمع المعروف ينصرف الى الجنس ولو قال رجالاً أو نساء لا يحث مالم يكلم ثلثاً لان الجمع المتكرر ينصرف الى الثلاث ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلهم أحدهم حث * ولو قال والله لأكرم أخوة فلان وفلان أخ واحد فكلهم فان كان الخائف يعلم بذلك حث لانه ذكر الجمع وأراد به الواحد وان لم يعلم لا يحث لانه لم يرد الواحد وهو كالحلف أن لا يأكل من هذه الخوخان ثلاثة أرغفة وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يلزم له * ولو قال والله لأكرم فلانا يوماً ويوماً فهو كقوله والله لأكرم فلانا ثلاثة أيام وفارسته سخن نكويم بافلان بكر وز ودوروز * ولو قال والله لأكرم فلانا يوماً ولا يومين تنقضى اليومين وفارسته سخن نكويم

الفقيه أبو الليث القول الاول أحب الى وبعضهم اختاروا قول الحسن كذا في التارخانية * سئل أسد بن عمرو عن قال لا مراءنة ان تكلمت بهذا فلعبدى حرثم قال أنت زانية ان شاء الله تعالى يحث هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق * ولو قال ثلاثاً لا مراءنة قبل الوطئ ان كملت فانت طالق حث للحلف الاول الحلف الثاني ويتعد الحلف الثاني عندنا وتحتل اليمين بالثالثة بلا جرم ولا يتعد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة حتى تزوجها ثم لكها طلقت باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي * قال لا مراءنة ان كملت فلانا وفلانا فانت طالق فكلهم أحدهما دون الآخر فان نوى أن لا يحث مالم تكلمهما جميعاً أو لم ينوشياً لم يحث فان كان نوى ان كملت أحدهما يحث فان كان في موضع كان العرف في ارادة الانفراد دون الجمع كان ذلك نية من الحالف * حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن له نية أو نوى أن لا يحث الا بكلامهما لم يحث بكلام واحد منهما وان نوى أن يحث بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصفار اذا لم ينوشياً فكذلك يحث بكلام أحدهما لكن المختار أنه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لأكرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية (٤) يا ابن دوتن سخن نكويم لا يحث بكلام أحدهما فان نوى ان يحث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح لان المثنى يذكر ويراد به الواحد فاذنوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه تصح كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الخلاصة * ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام وكلم انسانا حث وهذا بخلاف ما قلنا في قوله والله لأكرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية يا ابن دوتن سخن نكويم فان نية قلنا لا يحث بالاتفاق وهو الذي اختاره للفتوى كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع * قال كلام فلان وفلان على حرام فكلهم أحدهما يحث وقيل لا يحث الآن نوى الكلام مع كل منهم * هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاطلاعي * ولو حلف لا يكلم فلانا أو فلانا فكلهم أحدهما حث وكذا لو قال فلانا وفلانا كذا في الخلاصة * ولو قال والله لأكرم فلانا أو فلانا وفلانا حث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لأكرم فلانا وفلانا أو فلانا حث بكلام الاولين والاخر ولو كلم الاول وحده والثاني وحده لم يحث كذا في الكافي * رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى أكرم الذي هو فيها فامرأته طالق وليس في الدار رجل نخرج لا يحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين المؤقتة * قال كلما كملت واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ثم كلم الاربع في الصحة فبات قبل البيان عتقن كذا في الكافي * قال لا مراءنة (٥) اكرين سخن بافلان كوني فانت طالق ثم ان المرأة (٦) ان سخن بافلان كفت ولكن بعبارتي كه ان فلان ندانت طلقت امرأته كن حلف لا يكلم فلانا فكلهم بعبارتي لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحث كذا هنا كذا في المحيط * في الحجة ولو حلف أن لا يكلم شيئاً وكلم بعض المحدثات والحيوانات التي لا تنطق بها لا يحث ولو كلم الاخرس والاصم يحث ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحث وان كانوا لا يفهمون لا يحث كذا في التارخانية * سئل شمس الاسلام الازجندی عن حلف لا يكلم أحد الخنا كافر يريد الاسلام قال يبين صفة الاسلام والذي يصير الكافر به مسلماً ولا يكلمه فلا يحث في عينه كذا في

٤ لا أكلم هذين الشخصين ٥ ان قلت هذا الكلام لفلان ٦ قالت ذلك الكلام لفلان ولكن بعبارتي لم يعرفها فلان المحط

بافلان في يك روز وني دوروز* ولوقال والله لأأكلك اليوم ولا غدا وبعد غد فهو كقوله والله لأأكلك ثلاثة أيام يدخل فيه الليالي* ولوقال والله لأأكلك اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له أن يكلمه بالآية إلى لاهما أفرد كل يوم تنفي على حدة صار كل يومين منضيا تنفي على حدة ولا يدخل فيه الليل* ولوقال والله لأأكلك في كل يوم من أيام هذه الجمعة فكلّمه في تلك الجمعة ليلا فها را مرة واحدة حنت ولوقال والله لأأكلك في كل يوم من أيام هذه الجمعة لا يحنت حتى يكلم في كل يوم* ولوترك كلامه يوما واحدا ١٠١ لا يحنت وان كلمه في كل يوم لا يحنت

الحيط * وجعل رأى امرأته تكلم أجنبيا فغاطه ذلك فقال لها إن كنت بعده - ذارحلا أجنبيا فأنت طالت
فكلمت بعده - لما تبذل الزوجها ليس من محارمها أو رجلا يسكن في دارها بينهما معرفة لأنه لا محرمة
بينهما أو كملت رجلا من ذوى أرحامها أو ليس من محارمها أطلاق كذا في الظهيرية * إذا حلف لا يكلم رجلا
وكلم رجلا وقال غيبته لا يحسن بخلاف ما إذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط * إذا حلف لا يكلم
هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحسن كذا في الحاوى * إذا حلف الرجل لا يكلم صبيّا فكلم شيخا
لا يحسن في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم صبيّا يحسن كذا في الظهيرية * أن كلم امرأة
فعبده حر وكلم صبيّة لم يحسن ولو قال ان تزوجت امرأة فتزوج صبيّة حسنت لأن الصبي ما منع من هجران
الكلام فلا تزداد الصبيّة في العيب المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك التزوج كذا في البحر الرائق * إذا حلف
الرجل لا يكلم صبيّا أو لا يكلم غلاما أو لا يكلم شابا أو لا يكلم كهلا فنقل في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ
فإذا بلغ صار شابا وقتي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى ثلاثين ما لم يغلب عليه
الشمط والكهل من ثلاثين إلى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فأما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون
ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشمط في الشعر * وفي القدوري عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى خمسين إلا أن يغلب عليه الشمط قبل ذلك والكهل من
ثلاثين إلى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل
والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا التوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من كان ابن ثلاثين فهو
كهل وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعدا فهو كهل فإذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن مائة
الكهل من ثلاثين إلى أربعين والشيخ من زاد على الخمسين وإن لم يشب وإن زاد على الأربعين وشبهه أكثر فهو
شيخ فإن كان السوداء أكثر ليس بشيخ وعن محمد رحمه الله تعالى الغلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة
والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهل إذا بلغ أربعين وزاد عليه إلى ستين إلا أن
يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وإن لم يبلغ الخمسين لأنه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيئا
حتى يجاوز الأربعين * وإذا حلف لا يكلم يتامى من بنى فلان أو حلف لا يكلم أرامل بنى فلان أو حلف لا يكلم
نائب بنى فلان أو حلف لا يكلم أي بنى فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد فأما بعد
البوغ فلا يسمى يتما هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللغات وأما المرأة فهي اسم
لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقتها زوجها دخل بها زوجها ولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق إلا على المرأة ولا
ينطلق إلا على البالغة التي فارقتها زوجها ولا ينطلق إلا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في
الكتاب وقوله في اللغات حجة والاسم لكل امرأة جمعت شكاح جائزا أو فاسدا أو جورا وقد فارق زوجها
غنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب واليتيم اسم لكل
امرأة جمعت بحلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة كانت أو بالغة غنية كانت أو فقيرة هكذا
ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في النخبة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الإنسان * ولو قال ان
كلنك إلا أن تكلمني أو ألى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمنا محنت الحالف في قول محمد رحمه الله تعالى
ولا يحسن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو خرج إلى مكة فخلف لا يتكلم معه

وأبى يوسف رحمه الله تعالى وإن كان الخائف قال في عينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكم بعد زوال الزوجية والامداقة خفت في قولهم جميعا * حلف أن لا يكلم عبيد فلان أو لا يركب دواب فلان أو لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاثة لما ذكر في ظاهر الرواية إذا كالم ثلاثا من عبيد العشرة خفت وكذا الدواب والثياب وإن كالم اثنين منهم لا يخفت فلا بد من الجمع * ولو حلف أن لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يخفت ما لم يكلم الكل وكذا ابني فلان * حلف أن لا يكلم فلانا فصرح فلان الباب فقال الخائف كيست أو قال كيست أن

أو كسبت ابن قال بعضهم يحث في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحث الآن يقول كفى هو المختار لأنه خاطبه بخلاف ما تقدم * ولودعاء الحالف وهو نائم أو يقظه حث وان لم يستيقظ بدعائه فيه روايتان ذكرتهما الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يحث وقال غيره يحث وان لم يستيقظ وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده النائم كالمتب * ولومر الحالف على قوم فيهم المحلوف عليه فسلم الحالان عليهم حث وان لم يسمع المحلوف عليه ١٠٣ عليه الآن يقصد السلام على غير المحلوف عليه * ولوقر الحالف كتابا على المحلوف

عليه والمحلو ف عليه
يكتب ان قصد الحالف
املاء المحلوف عليه قالوا
يحاف عليه الحث * ولو
أم الحالف قوما فيهم المحلوف
عليه فسلم في آخر الصلاة
لا يحث لا بالتسليم الاولي
ولا بالثانية هو المختار لان
هذا لا بعد كلاما في العرف
هذا اذا كان الحالف اماما
فان كان مؤمنا قالوا لا يحث
في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رجوعه ما الله تعالى
لان عندهما بسلام الامام
لا يخرج المؤتم عن الصلاة
ولو كان المحلوف عليه اماما
والحالف مقتديا به ففتح على
الامام لا يحث في عيینه
* ولو علمه القرآن في غير
الصلاة حث في عرفهم
* ولو شتم المحلوف عليه انسانا
فأراد الحالف أن يمنعه فلما
قال الحالف من ذكر عيینه
فسكت لا يحث الحالف
لان هذا القدر غير متهوم
فلا يكون كلاما وهذا
بخلاف المصلى اذا قال ذلك
في صلاته نفسد صلاته * شتم
المحلوف عليه أبا الحالف
فقال الحالف لا بيل أنت
حث * رجل قال لامرأته
ان شكوت مني الى أخيك
فأنت طالق فجاء أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع أخوها لا تطلق
لأنها مخاطبة بالصبي دون الاخ وهذا ومثله الحائط سواء * ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بها لها قالوا هذا أشد من الاول يعي
أخاف عليه الحث والظاهر أنه لا يحث لان المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه * رجل قال لامرأته وقد كتمت في انك ان
ان أعدت ذكرك فلان فأنت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرك فلان أو قالت لما نمتني عن ذكرك فلان لا أذكرك فلان لا تطلق لان هذا القدر

مأذ
لأنها مخاطبة للصبي دون الاخ وهذا ومثله الحائط سواء * ولو قال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بها لها قالوا هذا أشد من الاول يعي
أخاف عليه الحث والظاهر أنه لا يحث لان المراد من الشكاية بين يديه في العرف الشكاية اليه * رجل قال لامرأته وقد كتمت في انك ان
ان أعدت ذكرك فلان فأنت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرك فلان أو قالت لما نمتني عن ذكرك فلان لا أذكرك فلان لا تطلق لان هذا القدر

مستثنى عن اليمين * ولو قالت لم نهيتني عن ذكرك فلان طلقت لانها متنوعة عن هذا القدر عادة * رجل - لم أن لا يكذب فسا له رجل عن شيء
فحرك رأسه بالكذب لا يبحث ما لم يتكلم به وقد ذكرنا قبل هذا ان جواب السائل قد يكون بتحريك الرأس والاشارة ووجه الفرق بين
هذا وبين ما تقدم أن فيما تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة وطلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون
بالاشارة أما الاشارة فلا تكون كلاما * رجل حلف أن لا يكلم فلانا فناداه من مكان بعيد ١٠٣ ان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه

لا يسمع لا يبحث وان كان
بحيث لو أصغى اليه أذنه
يسمع الا انه لم يسمع لانه
كان أصم أو كان مشغولا
بعمل حنت * وان كتب
اليه أو أرسل اليه رسولا
لا يبحث ولو قال لا أقول
لفلان كذا وكذا فكتب
اليه بذلك وأرسل به اليه
رسولا حنت * ولو قال لا
أكلم فلانا به هذا لا يبحث
بالكتابة والرسالة * رجل
قال لا أكلم فلانا قريبا أو
سريعا أو عاجلا فذلك على
أقل من شهر في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ولو
قال لا أكلمه الى بعيد فهو
على أكثر من شهر في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* ولو قال لا أكلمه مليا أو
طويلا أو نوي شيئا فهو على
ما نوي وان لم ينو شيئا فهو على
شهر ويوم * ولو حلف أن لا
أكلم فلانا أيامه هذه قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
هو على ثلاثة أيام ولو قال لا
أكلمه أيامه فهو على العمر
ولو قال لا أكلمه الايام فهو
على عشرة أيام في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال
صاحبه رحمه الله تعالى

١ مانه شدي وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقالت ٢ خوب است أو قالت ٣ أرى فهذا كله كلام فتطلق
كذا في الظهيرة * الاصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتابة * قال في الجامع
إذا قال الرجل لغيره ان أخبرني أن فلانا قدم فامرأتى طالق أو قال فعمدي حرق فآخبره بذلك كذا بحث في
يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان أخبرني بقدم فلان فآخبره بذلك كذا بحث لا يعتق عبده
ولو قال لغيره ان أخبرني ان امرأتى في الدار فكذا فآخبره بذلك كذا بحث ولو قال ان أخبرني بمكان
امرأتى في الدار لا يبحث في يمينه ولو قال ان بشرتني أن فلانا قد قدم أو قال ان بشرتني بقدم فلان فكذا
فيشهره بذلك كذا لا يبحث في يمينه ولو قال ان أعلمتني أن فلانا قد قدم أو قال ان أعلمتني بقدم فلان فكذا
فآخبره بذلك كذا لا يبحث وان أخبره بذلك صادق أو كذب بعد ما علم الحالف به لا يبحث أيضا بخلاف ما لو قال
ان أخبرتني فآخبره به بعد ما علم الحالف فانه يبحث في يمينه وان عني بقوله أعلمتني أخبرتني حنت الحالف
وان كان الاخبار بعد ما حصل العلم للحالف بما أخبر به وينبغي أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت
الى أن فلانا قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كذا بحث وصل الكتاب اليه أو لم يصل ولو قال ان كتبت الى
بقدم فلان فكذا فكتب اليه كذا لا يبحث ولو كتب اليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان
فلان قد قدم قبل الكتابة الآن الكاتب لم يعلم بذلك حنت الحالف في يمينه قال في الزيادات اذا حلف
الرجل لا يظهر سر فلان لفلان أبدا فآخبره بكتاب كتبه اليه أو بكلام أو ساه فلان أن كان سر فلان كذا
فأشار برأسه أي نعم حنت في يمينه * وكذلك لو حلف لا يفشي سر فلان الى فلان أو حلف لا يعلم فلانا
بسر فلان أو يمكن فلان أو حلف ليكن سره أو يخفيه أو ليسترنه أو حلف لا يدل على فلان ففعل
شيئا من ذلك حنت في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الاخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون
الاشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق
في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والمخرج عن ذلك
فالحيلة أن يقال ان كان كرا ما كن وأشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسره فقل لا فاذا تكلمنا
بسرته أو ما كانه فاسكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يبحث في يمينه واذا حلف
لا يستخدم فلانة فاوما إليها بخدمة فقد استخدمها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصاً من الملوك
والا كبار ويستوى ان خدمته فلانة أو لم تخدمه واذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان أو بمكانه ففعل ذلك
بكتاب أو رسالة حنت في يمينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة لا يبحث في يمينه ولو
قبل له أن كان الامر كذا أو فلان في موضع كذا فاوما برأسه أي نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يبحث في
يمينه وان عني بالاخبار أو بالبشارة الاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقضاء واذا حلف لا يقر لفلان
بمال فقبل له أفلان عليك كذا وكذا فأشار برأسه أي نعم لا يبحث في يمينه واذا حلف أن لا يتكلم بسر
فلان لا يبحث بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له أن كان سر فلان كذا أو قيل له أفلان بمكان كذا فقال
نعم يبحث في يمينه والجواب في قوله لا يتحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف
على هذه الايمان كلها ثم خرس الحالف فصارت بحيث لا يقدر على التكلم كانت يمينه على الاشارة والكتابة الا في

١ طيب ٢ أو ٣ نعم

هو على سبعة أيام ولو قال أياما فهو على ثلاثة أيام عند الكل في ظاهر الرواية * ولو قال لا أكلم فلانا يوما بعد الايام عن محمد رحمه الله تعالى ان كلمه
في سبعة أيام لا يبحث وبعد السبعة يبحث * ولو قال شهر ابعده شهر فهو على شهرين * ولو قال شهر ابعده هذا الشهر قال محمد رحمه الله تعالى له
أن يكلمه في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر * ولو قال لا أكلمه جمعة ولانيه له فهو على أيام الجمعة * ولو قال جمعتين
فهو على أيام الجمعتين وان قال ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحدا وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء * ولو

حلف لأكله بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر إلى تسعة عشر * ولوحلف لا يكلم فلاناً إلى كذا أن نوى شيأ من الأوقات من الواحدة إلى العشرة من الساعات أو من الأيام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى لأن كذا اسم عدد مجهول من الواحدة إلى العشرة وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد لأنه الأقل ساعات الآن ما دون اليوم لا يمكن ضبطها فانصرف إلى اليوم * ولو قال لأكله إلى كذا أن نوى شيئاً من الساعات أو من الشهور ١٠٤ فهو على أحد عشر مما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد * ولو قال لأكله إلى

خصلة واحدة أنه إذا حلف لا يتكلم بغير فلان أو حلف لا يتحدث بغير فلان لم يحث بالاشارة والكتابة وان كانت الاشارة والكتابة بعد الحرس وكل ما ذكرناه أنه يحث بالاشارة إذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جواباً لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزادات وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر والنبشارة حتى يحث بالكتابة والرسالة * ولوحلف لا يدع فلاناً فدعاء بكتابة أو رسالة حث في ظاهر الرواية وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذكر يحصل بالكتاب والرسول * ولو قال أي عبيدي بشرني بكذا فهو حر فبشره ومعاذ الله ولو بشره واحد بعد واحد عتق الأول خاصة ولو أرسل اليه أحدهم رسولاً فان أضاف الرسول إلى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يضاف إلى العبد لم يعتق هكذا في المحيط * * ولو قال ان أخبرتني أن هذا الحرف ذهب أو هذا الرجل امرأة فأخبره حث لوجود الشرط * ولو قال ان أعلمتني أو بشرتني لا يحث كذا في التنزيلات * * ولو حلف لا يكتب إلى فلان فأمر غيره فكتب فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال سألتني هرون الرشيد عن هذا فقالت ان كان ساطناً فأمر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحث كذا في البدائع * * حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى إلى آخرها لا يحث بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * * ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اعدم القراءة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ أسطر من كتاب فلان حث وفي نصف السطر لا يحث كذا في فتاوى قاضيان * * ولو حلف لا يقرأ سورة فترك منها حرفاً حث ولو ترك آية طوله لم يحث كذا في البدائع * * وإذا حلف لا يتمل بشعر فتمل نصف البيت لا يحث وان كان نصف البيت يتما من شعر آخر لا يحث وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بالطن لا يحث ولو كان رجلاً فصيحاً حث وفي المتن إذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كتابيين في بياض أو غير ذلك وان نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدن في القضاء كذا في المحيط * * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها حث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها الصلاة حث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يحث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقراءته الأعلى وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيان * * وإذا حلف على هذا الوجه فاحلله أن يصلي الفرائض بالجماعة ولا يحث في عيئه فان فاتته ركعة وقضاها يحث والمرأة إذا حلفت على ذلك تقتدي بزوجه أو بغیره بن محارمها كذا في المحيط * * وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحث كذا في فتاوى قاضيان * * ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ الفاتحة على قصد الشاء والدعاء لا يحث كذا في الظهيرية * * ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدينهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيان * * ولو قال على عيبي ان شئت فقال شئت رزقه هذا مثل قوله على عيبي ان كلفت فلاناً كذا في المحيط * * سئل نجم الدين عن حلفه أقرباء امرأته بطلاقها (١) كبروى جرم نهى وويرا يجبري تهمت نكحي

١ ان لا تنسبها إلى ذنب ولا تنتمها بشئ

كذا وكذا ان نوى شيئاً ما ذكرنا ينصرف إلى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد * * رجل قال لامرأته كلمت كلاماً حسناً فأنت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة وان لم يقل كلاماً حسناً طلقت ثلاثاً * * ولو قال سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثاً في الوجهين * * رجل قال والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه أول اليوم ثم قدم فلان في آخره حث وان لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك اليوم اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحث * * رجل قال لغیره ان تركت كلامك شهر افعتدي حرفاً بين على ترك كلامه شهر من حين حلف ان كلمه في شهر لا يحث * * رجل قال لامرأته ان كلمتك اللبلة قبل أن تكلميني فأنت طالق ثم قالت المرأة ان كلمتك قبل أن تكلمني فعبدى حر ثم قال لها الزوج أعطى السائل شيئاً لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة * * رجل قال لغیره ان ابتدأت بك كلاماً أبداً

فعبدى حر أو قال ان كلمتك قبل أن تكلمني فسلمت معاً لا يحث لان البداءة والسبق يحالف القرآن * * ولو قال ان كلمتك الآن تكلمني أو الى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمت معاً حث الحالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى زيد عمر وادعيان سب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان كلمت ابن زيد فأمر أنه طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر فعبدى حرفاً كما هذا الابن حثنا جميعاً رجل حلف أن لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلاة أو كبراً أو هلاً أو سجعاً ان كان اليمين

بالعربية لا يبحث وان قرأ خارج الصلاة أو كبر أو هال أو سبح أو دعا ما خنت وان كان اليمين بالفارسية لا يبحث في الصلاة ولا في غير الصلاة
 * رجل قال والله لأأكلم فلانا يوم ما ثم قال والله لأأكلم فلانا سنة فكلما بعد ساعة خنت في الايمان الثلاث
 وان كلمه غدا خنت في اليمين وان كلمه بعد شهر خنت في عين واحدة وان كلمه بعد سنة لا يبحث ولا شيء عليه * رجل قال والله لأأكلم فلانا
 أستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يبحث ديانة ١٠٥ * رجل قال والله لأأكلم ما دمت

في هذه الدار فهو وعلى ما دام
 سا تكافئها الى أن يتنقل
 والخلاف في الانتقال الذي
 يبطل اليمين ما قلنا ولو قال
 والله لأأكلم ما دمت
 يغدا يخرج نفسه لا يبق
 اليمين ولو قال لأأكلم
 تاريف برزمن يتأبد فوقع
 الثلج في بلدة أخرى فاليمين
 باقية الى أن يقع الثلج في
 البلدة التي حلف فيها وان
 كان اليمين ببغداد وهذا اذا
 عني الحالف عين الثلج
 لا وقت وقوع الثلج * حلف
 أن لا يكلم فلانا ما هذا
 فاليمين من حين حلف الى
 غرة محرم لا على سنة كاملة
 من حين حلف * رجل
 حلف أن لا يكلم صهرته
 فدخل على امرأته وشاجر
 معها فقاتلها الصهره مالك
 هكذا فقال الزوج خوش
 مي ارم ونوش مي ارم ثم قال
 لم أربيه جـواب الصهره
 وانما عنت امرأتي قالوا
 هو مصدق لانه ليس في
 كلامه ما يجعله جـوابا قال
 ولا يرضى الله عنه وينبغي
 أن لا يصدق قضاء لان هذا
 الكلام يذكر على وجه
 الجواب عرفا * حلف أن
 لا يكلم امرأته فدخل داره

خلف على ذلك ثم قال لها (١) خذ اداندنا توجه كرده هل تطلق هذا امرأته فقال لا هكذا في الظهريه
 * رجل قال لامرأته (٢) اكرجخانه فلان رومي وبابو سخن كويم فانت كذا فلم يذهب الى بيته ولكن
 كلمه في موضع آخر لا يبحث في عينه ولو قال (٣) اكرجخانه فلان روم وبابو سخن نكويم فانت طالق
 وبقي المسئلة بجهاها خنت في عينه وطلقت امرأته هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى
 ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل حلف فقال لا أمرأتي أمرا (٤)
 واكرويرا كاري فرمايم فكذا فبعث عينا الى أخيه على يد رجل فقال قل لاني حتى يبيعها ينظر ان قال
 الرجل لا لاخ قال أخوك تبعها وأيا امرأته أخوك لا يبحث * رجل قال لامرأته (٥) اكرامرو زنگوي كه فلان
 بانوجه كرده آست فانت طالق فكلمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٦) اكرنگوي بامن امرور
 تطلق كذا في الخلاصة * ولو حلف ان رجل يطلق امرأته (٧) كه من عيب تو بيا كسي نكفته أم وقد كان قال
 مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل أفعالا لا طائل تحسها الا أنه الآن تاب وأتاب تطلق
 امرأته كذا في الظهريه ولو حلف لا يكلم شهر ايقع على ثلاثين يوما بليلها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على
 بقية الشهر كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع * حلف
 لا يكلمه شهرا فهو من حين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهرا فانه يتناول شهران من حين حلف كذا في
 الكافي * ولو قال لأأكلم أشهر ايقع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي
 * ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنده في الجمع
 والسنين كذا في الهداية * ولو قال لأأكلم سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعا كذا في البدائع * من
 حلف لا يكلمه حينه أو زمانا أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر في النفي وكذا في الاثبات فحولاصوم
 حيناً أو الحين أو الزمان أو زماناً كل هذا اذا لم يقدر امة من الزمان فان نوى مقدارا صدق وكذلك
 الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف الى ستة أشهر اذا لم تكن له نية في مقدار
 من الزمان فان كانت عمل بها اتفقا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدرى ماهو وهذا الاختلاف
 في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير * وأما المعرف بالالف واللام في راديه الابد بالاجماع كذا في التبيين *
 ولو حلف لا يكلم الاحين أو الازمنة فهو على عشر مرات ستة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك
 ستون شهرا كذا في السراج الوهاج * ولو قال دهو ايقع على ثلاث مرات ستة أشهر على قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية
 ولو قال عمر افعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستة أشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه
 حتى ياتبع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج * في الاصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لأأكلم فلانا آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس
 عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة * وعن ابن مقاتل فيمن حلف لا يكلم أمة ثلاث سنين والحلف

١ الله يعلم ماذا صنعت ٢ ان ذهبت الى بيت فلان وتكلمت معه ٣ ان لم اذهب الى بيت فلان ولم اتكلم
 معه ٤ وان أمرته بأمر ٥ ان لم تقولي اليوم ماذا فعل معك فلان ٦ ان لم تقولي لي اليوم ٧ لم أنفوه
 بعبك لاحد

(١٤ - فتاوى ثانی) وليس فيها غير ما فقال من وضع هذا خنت لانه حين استفهم وايس معها غير ما فقد كلها ولو كان معها
 غيرها لا يبحث ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يبحث لانه استفهم نفسه * جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد
 هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لان كلمته من التعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيبحث كولو قال ان دخل هذه الدار
 واحد فامرأته طالق ثم دخل الحالف خنت لان أحد انكرة والحالف لم يصرم معرفة فبقى داخلها يتخلف ما لو قال ان دخل داري أحد

فأمر أن يطلق قد دخل الحالف لا يحنت لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة * رجل حلف أن لا يكلم فلانا فترى يقوم
فيهم الحلف عليه فقال السلام عليكم الا واحد اوقال غدت به المحلوف عليه دين في القضاء * رجل قال في بعض الشهر والله لا أكلم فلانا
شهر فهو على عدد الايام الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها فدخل فيه الليل والنهار * وكذلك لو قال في بعض النهار لا يكلمه ثلاثين يوما وان
كانت اليمين في الليل يترك كلامه من ١٠٦ تلك الساعة الى أن تغرب الشمس من يوم ثلاثين ولو قال في بعض النهار لا يكلمه

يوما فانه يترك الكلام الى
مثل تلك الساعة التي حلف
فيها من الغد * وكذا اذا
حلف في خلال الليل لا يكلمه
ليلة فهو على هذا ولو قال
في بعض اليوم والله لا أكلمه
اليوم فهو على ما بدى في من
اليوم * ولو حلف ليل لأن
لا يكلم في هذا اليوم فانه
يحنت بالكلام في تلك الليلة
الى أن تغيب الشمس من
الغد وعن محمد رحمه الله
تعالى أنا باطل * رجل قال
والله لا أكلم شهر الا يوما
أو شهر غير يوم ولا ليلة في
اليوم فله أن يختار أي يوم
شاع من شهر ولو قال شهر
الا نقصان يوم فهو على
تسعة وعشرين يوما وهو
مخالف لأول * رجل قال
لرجل والله لا أبغك شيئا أو
قال لا أذكرك شيئا فكتب
اليه حنت ولو قال
لا أذكرك شيئا قال محمد
رحمه الله تعالى هذا عندى
على المواجهة * رجل حلف
أن لا يكلم فلانا الى الموسم
قال محمد رحمه الله تعالى
يكلمه اذا أصبح يوم النحر
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يكلمه اذا زالت
الشمس من يوم عرفة والله

بإطلاق قال ينبغي أن يرسل اليها ويطلب منها أن ترضى عنه وتجعله في حل كذا في الحاوى * في فتاوى
النسفي لو قال ان كملت فلانا (١) خدائى را بر من يكسأله روزه مع الهاء لا يلزمه شيء ان كلمه ولو قال يكسأل
بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة * في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لأكلم اليوم سنة أو شهرا
فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دار في الشهر أو السنة كذا في التارخانية * رجل حلف أن لا يكلم
فلانا عا من هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضيان
* في مجموع النوازل اذا قال لا امرأته ان كملت الى سنة فانت طالق اذهبى يا عدوة الله طلقت كذا في المحيط * في
المنتقى لو قال والله لا أكلمك شهر ابعده شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا أكلمك سنة بعد سنة
فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا أكلمك شهر ابعده هذا الشهر فله أن يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة
* في الجامع اذا قال والله لا أكلم في اليوم الذى يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم
حنت في عينه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامته المشايخ على أنه لا يحنت كذا في المحيط
* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لأكلم فلانا في الشهر الذى قبل قدوم فلان فكلمه في أول
الشهر وقدم فلان تمام الشهر حنت في عينه * ولو قال والله لا أكلمك شهرا قبل قدوم فلان وكلمه بعد اليمين ثم
قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنت في عينه كذا في المحيط * ولو قال والله لا أكلمك شهرا الا يوما أو غير يوم فانه
على ما نوى وان لم تكن له نية فله أن يتحرى أى يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا * ولو قال الا نقصان يوم فهذا
على تسعة وعشرين يوما لان نقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب
لا استثناء من اليمين الذى يقع على الواحد وعلى الجماعة * في آخر أيمان القدرى اذا حلف لا يكلم فلانا
وفلانا هذه السنة الا يوما فان جمع كلامهما في يوم لم يحنت ولو كلم أحدهما في يوم والاخر في يوم حنت
ولو كلم أحدهما في يوم لم يحنت ولو استثنى يوما معرفا فكلم أحدهما فيه والاخر في الغد لم يحنت ولو
حلف لا يكلمهما شهرا الا يوما فان نوى يوما بعينه فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على أى يوم شاء كذا في
المحيط * ولو قال يوم أكلم فلانا فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلمه ليل أو نهارا حنت فان نوى
البار خاصة بصدق قضاء كذا في السكافي * وان قال ليلة أكلم فلانا أو ليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه
نهارا أو قدم نهارا لا تطاق لان الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ عن مقتضاها لغة
حتى لو ذكر الالى حلت على الوقت المطلق لانهم عارفاوا السمة الهاء في الوقت المطابق كذا في البدائع * ولو قال
ان كملت فلانا فانت طالق الآن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو الآن يأذن فلان فكلمه قبل القدوم
أو قبل الاذن حنت ولو كلمه بعد القدوم أو الاذن لا يحنت وكذا لو قال أنت طالق ان كملت فلانا الآن
يقدم فلان وان مات فلان سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السكافي * ولو حلف
لا يكلم رجلا يوما بعينه كانت عينه على ذلك اليوم لا ليلته معه كذا في شرح الطحاوى * ان حلف لا يكلمه
الايام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو حلف لا يكلمه أياما ذكر في
الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يذكرفه الخلاف وهو الصحيح * ولو حلف لا يكلمه أياما كثيرة فهو على عشرة أيام
في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال كل يوم أكلمك فعلى كذا وكلمه في

(١) فله على صوم سنة

أعلم بالصواب (مسائل في القراءة والصلاة) * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيرها
حنت * وكذا لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد ففعل في الصلاة أو في غيرها حنت وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة
التمل حنت وان لم ينو ما في سورة التمل أو نوى غيرها لا يحنت لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للترك لا للقراءة وقرائنها على وجه
قراءة القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه التثناء والدعاء ومشايخ عراق من أصحابنا رحمه الله تعالى اختاروا في صلاة الجمعة قراءة

الفاحة بعد التكملة الاولى على وجه الشاه والدعاء ولوا هذا الحالف أن يصلي يصلي خلف الامام بمجموعة حتى لا يحنت وان سبق بركة
فصاها حنت وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بنوتر كيلا يحنت * ولوحلف أن لا يقرأ سور من القرآن فنظري المصحف حتى
أقلى آخره لا يحنت في قولهم * ولوحلف أن لا يقرأ كتاب فلان فنظري كتابه في قول محمد رحمه الله تعالى لحصول المقصود
من القراءة وهو العلم بما في الكتاب ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم ١٠٧ القراءة وتوعليه الفتوى * ولوحلف

أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ
سطر من كتاب فلان حنت
ولو قرأ نصف السطر لا يحنت
لان ما هو المقصود لا يحصل
بقراءة نصف السطر * ولو
قال ان قرأت كل سور من
القرآن فعلى أن أتصدق
بدرهم قال محمد رحمه الله
تعالى هذا على جميع القرآن
والله أعلم

فصل في مسائل الصلاة

* رجل قال لعبدته ان
صليت ركعة فأنت حر
فصلى ركعة ثم تكلم لا يعتق
ولو صلى ركعتين ثم تكلم
عتق بالاولى * رجل قال
لامرأته ان لم تصل الساعة
ركعتين فأنت طالق فقامت
وشرعت في الصلاة ثم
حاضت حنت في عيئه * وكذا
لو قال لها ان لم تصومي غدا
فأنت طالق فشرعت في
الصوم غدا وحاضت حنت
لوجود شرط الحنت وهو
عدم الصوم والصلاة وهذا
كألوقالت الله على أن أصوم
غدا وغدا يوم حيضها صح
نذرهما ولو قالت الله على أن
أصوم يوم حيضى لا يصح
* رجل حلف أن لا يؤم غدا

يومين حنت في يومين ولو قال كل يومين حنت مرة كذا في التواريخ * ولوحلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أكلمه أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضيخان
* ولو قال لا أكلم اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهو ذاعلى سبتين لانه لا يدور في عشرة أيام أكثر من
سبت واحد وكذا لو قال لا أكلمك يوم السبت يومين كان على سبتين لان السبت لا يكون يومين ولا يدور
سبتان في يومين فعلم أن المراد به مران وكذلك لو قال لا أكلمك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما
بيننا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنت في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو
قال لا أكلمه يوماً سنة أو سنة يوماً فان نوى يوماً بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وان نوى شيئاً فعلى يوم
في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنت كذا في العتابة * ولو قال لا أكلمك يوماً مائلاً لا أكلمك يوم السبت يوماً
فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولوحلف لا يكلم فلاناً في عشرة أيام كان اليوم العاشر داخل
في اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا أكلمه اليوم أو غدا فكلمه اليوم أو غدا حنت ولو قال لا تترك
كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم برطبت اليمين في الغد كذا في العتابة * ولو قال والله لا أكلمه اليوم
ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع * لا يكلمه اليوم
وغدا وبعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهراً ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنت حتى
يكلمه كل يوم سماء ولو كلمه ليلاً لا يحنت في عيئه كذا في الوجيز للكردي * عن محمد رحمه الله تعالى فيمن
قال لا أكلم فلاناً يوماً مابين يومين ولانية له فهذا بمنزلة قوله والله لا أكلمه يوماً كذا في المحيط * ولو قال في الليل
لا أكلمه يوماً من ذلك الوقت الى أن تغيب الشمس كذا في العتابة * ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع
الفجر فالصحيح أنه يحنت كذا في المحيط * ولو قال في النهار لا أكلمه ليلة فن حين حلف الى أن يطلع الفجر كذا
في العتابة * ولوحلف في بعض النهار لا يكلمه يوماً فاليمين على بقية اليوم والليلة المستقبل الى مثل تلك
الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف ليلاً لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الى أن يجي أمثلها
من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع * ولو قال والله لا أكلمك يوماً ما وفيه هذا
وما لو قال لا أكلمك يومين سواء تدخل فيهما ليلة المتخللة ولو قال لا أكلمك يوماً ويومين تنقض اليمين بمضي
اليوم الثالث ولو قال لا أكلمك يوماً ولا يومين فهذا على يومين ان كلمه في اليوم الثالث لم يحنت * وفي المتنقي اذا
قال في نصف الليل أو يومه والله لا أكلمك لياليتين يترك كلامه الى تلك الساعة من بعد الغد واذا حلف لا يكلم
فلاناً ثلاثين يوماً كان الحلف لا يترك كلامه من تلك الساعة الى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا
في المحيط * ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو على باقي اليوم * ولوحلف ليلاً لأن لا يكلمه هذا
اليوم فانه يحنت بالكلام في تلك الليلة الى أن تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيخان * ولوحلف
نهاراً لا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقى من اليوم في عيئه انما الحلف على الليل خاصة * ذكر في المتنقي اذا قال في
أول الليل لا أكلم اليوم ولانية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * اذا حلف
وقال والله لا أكلم فلاناً أحد يوم أو قال لا أخرج من أحد يوم أو أحد يومين أو أحد أيامي فهذا على
أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه أو خرج قبل مضي العشرة ليلاً ونهاراً بر في عيئه
وان لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة يحنت في عيئه ولو قال أحد يومين هذين فهذا على يومه ذلك وعلى

فشرع في الصلاة ونوى أن لا يؤم أحد ابعاء قوم واقتدوا به حنت قضاء لاه أمهم وقصده أن لا يؤم أحد أمر بينه وبين الله تعالى فاذا نوى
ذلك لا يحنت ديانه وان أشهد الحالف قبل الشروع في الصلاة أنه يصلي صلاة نفسه ولا يؤم أحد الا يحنت قضاء ولا ديانه وكذا الوصلي هذا
الحالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يؤم أحد افاقتدي به الناس جازت الجمعة استحساناً ولا يحنت ديانه ولو أم الناس في صلاة الجنازة أو في
صلاة التلاوة لا يحنت لان عيئه تنصرف الى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة وذكر الناطقي

رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يؤم أحدًا فصلى ونوى أن لا يؤم أحدًا فصلى خلفه رجلان جازت صلاتهما ولا يبحثان شرط الحنف أن يقصد الإمامة ولم يوجد * ولو حلف أن لا يؤم فلان الرجل بعينه فصلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حث الحالف وإن لم يعلم به لأنه لما نوى أن يؤم الناس فصلى دخل فيه هذا الواحد * رجل قال والله لأصلي خلف فلان فاقتدى بفلان وقام عن يمينه حث وإن كانت نيته أن يكون خلفه ١٠٨ حقيقة لا يبحث في القضاء * رجل قال لغيره والله لأصلي معك فصلى حلف

امام حث الحالف وإن كانت نيته أن يصلى معه ليس معهما غيرهما لا يبحث في يمينه * رجل حلف أن لا يصلى الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر معه ثم أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الإمام من الصلاة فأتى صلاته لا يبحث * ولو حلف أن لا يصلى الظهر مع فلان أو قال خلف فلان فكبر مع فلان ونام في الركعة الأولى حتى فرغ الإمام من تلك الركعة ثم أتته وصلى تمام صلاته معه حث * ولو حلف أن لا يصلى الجمعة مع فلان ثم أحدث الإمام فقدم الحالف فصلى بهم الجمعة لا يبحث * ولو حلف أن لا يصلى الظهر بصلاة فلان فدخل معه في الظهر فأحدث الإمام في أول الصلاة أو بعد ما صلى ثلاث ركعات فقدم الحالف فصلى الحالف ما بقي فسلم فقد صلى الظهر بصلاة فلان وهو خائف * وكذا لو أدرك معه من ركعة وصلى ما بقي فقد صلى بصلاته فيكون حائثا * رجل حلف أن لا يصلى صلاة فصلى ركعة ثم قطعها لا يبحث * ولو حلف أن لا يصلى فصلى ركعة

الغد كذا في المحيط * ولو حلف لأكثر من ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوء فهو على ثلاثة بعده كذا في العناية * في العمون اذا حلف لا يكلم فلان مادام في هذه الدار فخرج بتاعه وأثامه ثم عاد وكلم لا يبحث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * وكذا لو قال ما كان فيها فولات كذا في الايضاح * ولو قال لأكثر من ثلاثين يوما لا يكلم فلان مادام في هذه الدار فخرج بتاعه لا يبحث كذا في فتاوى قاضيان * في القدوري اذا قال والله لأكلم فلان مادام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه فترعه ثم لبسه وكلم لا يبحث ولو قال لأكلم فلان مادام عليه هذا الثوب فترعه ثم لبسه وكلم لا يبحث في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * ولو قال لا امرأته والله لأكلم مادام أبوها حين فكلما بها بعد ما مات أحدهما لا يبحث كذا في فتاوى قاضيان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لرجل قائم والله لأكلم هذا الرجل ينوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلة ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني مادام قائما دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي التخصيص * اذا حلف ليكلمه الأبد فهو على أن لا يتنعم من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه الأبد فان كلمه حث وإن عني به أن لا يكلمه كلام الأبد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح * في فتاوى أبي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلان نال في قدوم الحاج فقدم واحد منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلان نال الحصاد فصد واحد من أهل بلدته انتهت اليمين واذا حلف لا يكلم فلانا (١) تبارف نيته فدان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقة على الأرض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لافي بلد آخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك كانت اليمين باقية أبدا وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج إلى كنسه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الأرض الأعلى رأس حائط أو حشيش وإن نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو أول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذار وإن لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وإنما ذكر في مسئلة أخرى وقال يمينه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا نال في الموسم قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * ذكر في أيمان الواقعات لا يكلم فلانا نال في الصيف أو إلى الشتاء تكلمه وفي معرفة الصيف والشتاء المختار أنه ان كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والافاؤل الشتاء ما يحتاج الناس إلى لبس الحشو والفرور وآخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل بين الشتاء والصيف اذا استتقلت ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا ربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف من آخر الصيف إلى أول الشتاء لان معرفة هذا أسير للناس ولو ذكرنا روزبال فارسية فهو على نوى المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى في ليلة القدر تنفع على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا لا اختلافهم فعند الإمام تقدم وتتاخر وعندهما لاوغرة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقدم مضي يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما لا يكلمه اذامضي يوم من رمضان الثاني وإن حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الإمام كذا في الوجيز للكردي * ان كلمت فلانا

١ ما لم يقع الثلج

ثم قطع حث * رجل حلف أن لا يصلى الجمعة مع الإمام فسبق بركعة فصلى الركعة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام وصلى ما سبقه لا يبحث وإن أدرك الركعة الأولى حث وكذا لو افتتح الجمعة مع الإمام ثم نام وأحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الإمام وأتم صلاته حث * ولو قال عبده حران أدرك الظهر مع الإمام فأدرك الإمام في التشهد ودخل في صلاته حث * رجل قال لغيره ان لم أصل الظهر معك اليوم فامراً أن طالق فسبق بركعة وصلى معه ثلاث ركعات حث ويلزمه الطلاق ولو قال ان صليت الظهر اليوم الامعك والمسئلة

بما لا يحنث وانما يحنث اذا صلى الكل واحدة والله أعلم ﴿فصل في المعرفة والرؤية﴾ رجل حلف أن لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحنث لان معرفة الرجل لا تكون بدون معرفة الاسم * روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل تعرف فلانا قال نعم هل تدري اسمه قال لا قال فانك لا تعرفه فان نوى معرفة الوجه فهو على ما نوى * وان لم يكن لفلان اسم بان ولدا لولد فرأى الجار لولد قبل أن يسمى خلف الجار أنه لا يعرف الولد فهو حاث لانه يعرف بوجهه ويعرف بنسبه ١٠٩ وليس له اسم فلا يشترط معرفة

الاسم * حلف أن لا ينظر وجهه فلانة فنظر اليها في النقاب أو رأى عينها من النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث ما لم يكن الاكثر من الوجه مكشوفاً * حلف أن لا ينظر الى فلان فرآه خلف ستر أو زجاج يستبين وجهه من خلفه حث * ولو نظر في امرأة أو ماء فرأى وجهه لا يحنث وقد مر هذا في النكاح في حرمة المصاهرة * رجل قال لعبدته ان لقيت كذا فلم أضربك فامرأته كذا فرأى العبد من قدر ميسل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنث لان عينه مقبلة بموضع الضرب كأنه قال ان لقيت في موضع يمكنني ضربك فلم أضربك * وهذا كالحال ان رأيت فلانا فلم أعلم به فعبدى حفر مع هذا الرجل لا يحنث لان عينه مقبلة بموضع الاعلام فاذا رآه لم يكن ذلك موضع الاعلام قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان بينه وبين فلان قدر ميسل أو أكثر فلم يلقه * رجل قال ان رأيت فلانا فامرأته كذا فرأى ميتاً مكفناً غطى وجهه

فكل مملوك أملاكه يوم الجمعة أو يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعاً كذا في المحيط في الفصل الخامس في الايمان التي يقع فيها التخير والتي لا يقع فيها التخير * ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة ولو قال جمعتين فهو على أيام الجمعتين ولو قال ثلاث جمع فعليه ان يستكمل أحداً وعشرين يوماً من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال والله لا أكلم الجمع فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كالحال لا أكلم الا خمسة أو الا حاداً والاثنين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الأسبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ذكر في الجامع اذا قال والله لا أكلم الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصار كالحال لا أكلم يوم الجمعة وكذا لو قال جمعه فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا أكلم جمعا فهو على ثلاث جمع كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا نوى شيئاً من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهر أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا أكلم الى كذا كذا نوى شيئاً من الساعات أو من الشهر أو من السنين فهو على أحد عشر يوماً وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة ولو قال لا أكلم الى كذا كذا نوى شيئاً ما ذكرنا ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى قاضيان في الفصل التاسع عشر في الايمان التي تكون مع الاستثناء * اذا حلف لا يكلم فلانا أبداً ولم يقل أبداً فهو على الابد في أي وقت كالمه حث وان نوى شيئاً دون شيء بان نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلداً أو منزلاً وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا حلف لا يكلم فلانا أبداً وكلمه بعد مامات لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين * ولو قال لا أكلم فلانا أبداً وطويلاً ان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا أكلم قريياً فهو على أقل من شهر يوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحثك عن غيره بخلافه وان نوى أكثر من شهر ذكر في ايمان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النواذر المنسوب الى المعلى اذا قال سر بعافه هو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلاً فهو على أقل من شهر ولو قال آجلاً فهو على شهر فصاعداً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر وفي جامع الجوامع وان نوى أكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التناظرية * ان قال لا أكلم مولداً ولهم وليان أعلى وأسفل ولا نية له حث * هما كالم وكذلك لو قال لا أكلم جدك ولجدة من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط * في المنتقى لو قال لا أخراً لا أكلم قرياً من سنة لا يكلمه ستة أشهر ويوما كذا في الخلاصة * رجل قال لا أخرياً فلان والله لا أكلم عشرة أيام والله لا أكلم عشرة أيام والله لا أكلم ثمانية أيام فقد حث مرتين وعلمه اليمين الثالثة ان كله في الثمانية الايام حث أيضاً وان قال والله لا أكلم عشرة الايام حث أيضاً كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال كلما كنت فلانا يوماً فله على أن أتصدق بدرهم كلما كنت فلانا يومين فله على أن أتصدق بدرهم كلما كنت فلانا ثلاثة أيام فله على أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كنت فلانا أربعة أيام فله على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كنت فلانا خمسة

حنث والرؤية بعد الموت والرؤية في الحياة سواء * ولو حلف أن لا ينظر الى فلان فنظر الى رأسه أو يده أو وجهه قال محمد رحمه الله تعالى ان نظر الى يده أو وجهه فلم يره وانما الرؤية على الرأس والوجه أو البدن وان نظر الى أعلى رأسه فلم يره وان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه * ولو قال ان رأيت فلانا فامرأته كذا فرأى مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب حث وان نظر الى ظهره أو أكثر بدنه حث * وكذا لو نظر الى مقدمه فرأى الصدر والبطن فقد نظر * وكذا لو رأى أكثر صدره وبطنه فقد رآه لان ذلك أكثر البدن * وان كان رأى شيئاً قليلاً منه

يكون أقل من النصف فلم يره * ولو كانت اليمين على رؤية امرأته فراهها متقنعة أو متقبسة حث الآن يعني رؤية وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال إن لم أكن رأيت فلانا على حرام فامرأته كذا فراهها قد خلا بأجنبية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حاشا لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذا لو حلف أن لا ينظر إلى حرام فنظر إلى وجهه أجنبية لا يحث * رجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم أو إلى رأسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حاشا فإن كانت نيته غير ذلك يدين فيما بينه وبين الله ١١٠

تعالى * ولو قال لا أنظر إلى رأسي اليوم فنظر في الشمس فإن كانت نيته ذلك يدين فيما بينه وبين الله تعالى والله أعلم بالصواب

فصل في اليمين على الشتم والقذف

امرأته كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شمتني فأنت طالق ثم قالت المرأة لولدها الصغير منه أي بلبابه بحبه قالوا ان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا تطلق وان قالت لشيء كرهته من الزوج حث لانها شتمت زوجها * رجل قال لامرأته ان شمتي أمي أو ذكركم بأسوء فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك قالت لا بل أمك قالوا ان كانت اليمين في موضع يسمون السائل سلام عليك حث لانه صار كأنها قالت أمك متكذبة وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا بأسوء لا يحث وفي دارنا لا يعتدون بذلك شتما * رجل جرت المشاجرة بينه وبين امرأته بسبب أخته فقال لها ان سببت أختي بين يدي فأنت طالق فدخل الزوج عليه ما فوجده

أيام فقلته على أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كلفه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهما ولو كلفه في اليوم الأول أو غيره من الايام مرتين يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أكرم فيه فلا ناذلته على أن أتصدق بدرهم كل يومين أكرم فيه ما فلا ناذلته على أن أتصدق بدرهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كلفه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهما لانه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الاولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل عين مدة ومدة الفقهاء كل مدة دورا فمدة اليمين الاولى يوم بدور و يتجدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحث في كل دور الامر واحدة لانه عقد بكلمة كل وأنها لا توجب التكرار اذا التكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو وجب جميع مدة اليمين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فاذا كلفه في اليوم الرابع فاليوم الدور الرابع من اليمين الاولى وهو بعينه تمام الدور الثاني من اليمين الثاني وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تمام الدور الاول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول لليمين الخامسة ولم يحث في هذه الادوار أصلا والشرط الواحد يصلح شرط الايمان فيحث في الايمان كلها فيلزمه باليمين الاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وبالخامسة خمسة وجملة خمسة عشر فاذا كلفه في اليوم الخامس يحث في اليمين الاولى والثانية والرابعة ولا يحث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس لليمين الاولى ولم يحث في هذا الدور فيحث واليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحث فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحث فيه فيحث فتلزمه سبعة أخرى فيصير اثنان وعشرين ولا يحث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حث فيه وتمام الدور الاول لليمين الخامسة وقد حث فيه فلا يحث ثانيا فالحاصل أن يتجدد الدور وعدمه لا أثر له في الكلام في المرة الاولى حتى لو كلفه بعد هذه الايمان في أي يوم كلفه في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما أثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلفه في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر درهما وبالثاني درهم لا غير لانه لم يتجدد الدور اليمين الاولى ولو كلفه في اليوم الاول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كلفه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الا ثلاثة دراهم لانه لم يتجدد الدور اليمين الاولى والثانية هذا اذا لم يحاط به أما اذا خاطبه بأن قال كلما كلمتك يوم ما قلته على أن أتصدق بدرهم كلما كلمتك يومين قلته على أن أتصدق بدرهمين إلى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء في اليمين الاولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمن الثانية كلمه معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها عقدت بكلمة كلما وانه قدت اليمين الثانية فاذا خاطبه باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمين فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبقيت اليمينان منعقدتين وانه قدت الثالثة فلما خاطبه باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فانحلت الايمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبقيت الايمان منعقدة بحالها وانه قدت الرابعة فلما خاطبه باليمين الخامسة انحلت الايمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة اربعة وجملة خمسة عشر ولا يحث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلفه بعد اليمين الخامسة

امرأته تشاجر مع أخته وسبها فسمع الزوج أنها سبت أخته والمرأة ترى زوجها طلقت لانها سبت أخته بين يديه * رجل يحث حلف أن لا يذوق فلانا قال له ابن الزانية حث في عينه هو المختار في الفتوى لان في زماننا ودارنا بعد هذا قد قاله * ولو حلف أن لا يذوق أو لا يشتم أحدا فشم ميتا أو ذف ميتا حث * رجل قال لعبدته ان شمتك فأنت حر ثم قال لعبدته لا بارك الله فيك لا يعق لان هذا دعاء عليه وليس بشتم * رجل قال لامرأته ان شمتني فأنت طالق وان لعنتني فأنت طالق فلعتني يقع واحدة لان الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم

فكان أحدهما غير الآخر في زعمه ولو قال لا مرأته ان شمتني فانت طالق فلعتنه قالوا طلقت * رجل قال لا مرأته ان لم أصفك عند أخيك
غدا بكل قببح في الدنيا فانت كذا قالوا اذا ذكر ثلاثة من أنواع القبيح والفواحش عند أخيهما بر لانه لا يراد بهما جميع الافعال القبيحة لان ذلك
لا يتصور وانما يقع على أقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منهم ابرو كان عليه التوبة والاستغفار ان كان كاذبا فيما قال وان لم يذكر شيئا حث
* رجل شاجر مع أخيه وأخته فقال لهما بالفارسية اكرمن شمارا يكون خرا ندر كنكم ١١١ تكلموا فيه والصحيح انه يراد بهذا

القهر والغلبة فلا يحنث
حتى يموتا أو يموتا الخائف
وقدم مر هذا في الطلاق
والله أعلم

فصل في الضرب
والقتل ونحو ذلك

* رجل حلف أن لا يضرب
عبده فأمر غيره فضربه
المأمور حنث * وكذا لو
حلف ليضربن عبده فأمر
غيره فضربه المأمور بر
الحالف * فان نوى الحالف
أن لا يلبى ذلك بنفسه دين
في القضاء ولا يحنث وان
حلف على حر لا يضربه
فأمر غيره فضربه المأمور
لا يحنث الآن * يكون
الحالف قاضيا أو سلطانا
لان القاضي يملك ضرب
الاحرار حردا وتعزيرا فصع
أمره وصار فعل المأمور
كفعله والاب في حق الولد
ينبغي أن يكون بمنزلة
القاضي لانه يملك ضرب
الولد ناديا * رجل حلف
أن لا يضرب امرأته فقرصها
أو عضها أو خفها أو مبد
شعرها حنث في عينه قالوا
هذا ان لم يكن في الملاعبة
فان كان في الملاعبة لا
لا يحنث وهو الصحيح * وكذا

يحنث في الايمان كاهافيلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم أكلك فيه فله على أن أتصدق بدرهم
هكذا الى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم فلو كلفه في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كلفه في الثالث لزمه
ثلاثة دراهم ولو كلفه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كلفه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو
كلفه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري
في باب من الايمان التي يوجبها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق

ولو قال أول عبد أشتريه فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى بغيره عبد عتق ولو
اشترى عبد او نصف عبد عتق العبد الكمال ولو اشترى عبيدين لم يعتق واحدهنهما ولو ما يشترى بعدهما
لا يعتق أيضا ولو قال آخر عبد أشتريه فهو حر فالآخر تربيته فهو حر فالآخر اسم للفرد المتخلل بين العديدين المتساويين وهذا انما يعرف
الاسم عتق الحالف فاذا اشترى عبدا ثم مات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى ثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة
ولو قال أوسط عبد أشتريه فهو حر فالأوسط اسم للفرد المتخلل بين العديدين المتساويين وهذا انما يعرف
أيضا بعتق الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الذين اشتراهم ثم فعلم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خسا
أوسعا أو ما أشبه ذلك كان الاوسط الفرد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج
من أن يكون أوسط كذا في الايضاح * ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد أشتريه وحده فهو حر فملك
عبدن ثم عبد عتق الثالث ولو قال أول عبد أملكه واحدا لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي
* ولو قال أول عبد أشتريه بالدينار فهو حر فاشترى عبدا بالدرهم أو بالعمرون ثم اشترى عبدا بالدينار
فانه يعتق وكذلك لو قال أول عبد أشتريه أسود فهو حر فاشترى عبدا أسود فانه يعتق * كذا
في البحر الرائق * ولو قال كل عبد مبشرني بولادة ثلاثة فله فهو حر فاشترى ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف
ما اذا بشره معا حث يعتق الجميع قال الخاتم الشهيد وان قال عتيت واحدا لم يدين في القضاء وأما بينه
وبين الله عز وجل فيسعه أن يختار منهم واحدا فمضى عتقه ويمسك البقية كذا في غاية البيان * ولو قال ان
دخلت الدار فأمرأته طالق أو لا يعلق ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعلق ثم دخل الدار لا يحنث في اليمين الثانية
وطلقت وعتق * ولو حلف لا يطلق أو لا يعلق ثم قال ان دخلت الدار فأمرأته طالق وعبدته حر ودخل
حنث في اليمينين ولو قال لا مرأته طلق نفسي أو قال لعبد أعتق نفسي أو لكل رجل ابذلك ثم حلف أن
لا يطلق أو لا يعلق ثم فعل العبد والمرأة أو الوكيل حنث ولو قال أنت طالق ان شئت أو أنت حر ان شئت ثم
حلف أن لا يطلق أو لا يعلق فشات المرأة والعبد لا يحنث كذا في الكافي في المتفرقات * من حلف لا يتزوج
أو لا يطلق أو لا يعلق فوكل بذلك حنث ولو قال عتيت أن لا أتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية
* ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني
لم يعتق عبده ولو قال الاول لله على عتق نسمة ان دخلت فقال الثاني فعل على مثل ذلك ان دخلت لزم الاول
والثاني كذا في الايضاح * ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارجل فاذا في البيت رجل وصبي أو رجل

لأصاب رأسه رأسا في الملاعبة فادماها لا يحنث * قيل هذا اذا كانت العين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحنث في جميع ذلك والصحيح
أنه يكون حائنا اذا كان على وجه الغضب فان تنف شعراته تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائنا اذا كان في الغضب وان تعد غيرها فأصابها
لا يحنث * وكذا لو نفض الثوب فأصاب وجهها أو وجهها لا يحنث * وان رماها بحجر أو نشاب أو نحوها ذكر في النوادر أنه لا يحنث لان ذلك
رمى وليس بضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يحنث * رجل قال لا مرأته ان لم أضربك حتى أتركك لحيمة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله

تعالى هذا اذا كان بضربها مضربا موحدا فافعل ذلك برقي عينه * رجل حلف ليضربن عبد الله بالسياط حتى يموت أو حتى يفتله فهو على المبالغة في الضرب * ولو قال حتى يبول أو يغشي عليه أو حتى يبيكي أو حتى يستغيث فهو على الأمرين * ولو قال ان لم أضربك بالسيف حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف ولم ينوشأ فضر به بعرضه برقي عينه وان نوى الضرب بجده لا يبرم لم يضرب بجده وان

١١٣

وامرأة حنت * ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحنت * ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة حنت * ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنت بانسان ودابة وانية كذا في الكافي في المنقولات * من قال كل مملوك لي حر يعتق أمهات أولاده ومديره وعبيده ويدخل الاما والذ كور ولو نوى الذكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء ولو قال لم أنوال مدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير * ويدخل تحت عبد الرحمن والوديعة والابق والمعصوب والمسلم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا أن يعينه وان عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي أعتق بعضه ويدخل عبيده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبيده المأذون اذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا حقيقة وان نواهم عتقوا استحسننا * وهل يدخل فيه الجمل ان كانت أمه في ملكه يدخل ويعتق بعتة لها وان كان في ملكه الجمل دون الامة بأن كان موصى له بالجمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب العتاق * رجل حلف أن لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنت في عينه كما يحنت بالتوكيل * رجل حلف أن لا يعتق عبده فأدى العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حنت الخالف وان كانت قبل اليمين لا يحنت كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين على التزويج * من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية * ولو قال ان تسريت أمة فأنت طالق أو عبيد حرة فتسري من في ملكه أو من اشتراها بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبيد حرة فتسري بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى بعده كذا في البحر الرائق * واذا قال لامة اذا باعك فلان فأت حرة فباعها من فلان ثم اشتراها منه لم تعتق لان الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الخالف سبب لزوال ملكه فأما وقوع الملك للخالف فيشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فأت حرة فهوها وهو قابض لها عتقت وكذلك قوله اذا باعك فلان مني فأت حرة كذا في الميسر * رجل قال لغيره ان بعث اليك فلم تأتني فعبيد حرة فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه ثانيا فلم يأت حنت ولا تطلق اليمين بالسبب حتى يحنت مرة حينئذ تطلق اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي قلم أنك ولو قال ان أتيتني فلم أتك أو قال ان زرتني فلم أزلك فهو على الابد * رجل قال لامرأته ان تطلق نفسك فعبيد حرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تسع عبيدي هذا فعبيدي الاخر هذا حرة فهو اذن له في البيع وهو على الابد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبيدي حرة فهو على أن يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل ولو قال فلم أتزوج فهو على الابد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبدا فعبيدي حرة فتزوج غير فلانة حنت * رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبيدي حرة لا يحنت * رجل قال عبيدي حرة ان أمس السماء حنت من ساعته كذا في فتاوى قاضيان في فصل فيما يكون اليمين على الفور وعلى الابد والله أعلم بالصواب

فلف السوط في ثوب وضربه فانه لا يكسرون ضربا بالسوط * ولو حلف ليضربن فلانا بالسيف فضر به بالسيف في غمده فقطع السيف غمده وخرج حذوه وجرح المضروب برقي عينه * ولو قال ان ضربت فسلانا فعبيدي حرة فضر به بعد الموت لا يحنت * رجل قال لعبده ان لم أضربك مائة سوط فأنت حرة فالت العبد قبل الضرب مات حرة * رجل ضرب رجلا بمقبض فأس على رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالقأس لا يحنت * ولو حلف أن لا يضرب فلانا بنصل هذا السهم أو السكين أو زنج هذا الرمح فترع ذلك النصل وبدل غيره وضربه لا يحنت * رجل قال لامرأته ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين فأنت طالق فضر به على الارض ولم ينشق فضى اليوم طلقت امرأته وجعل هذا بمنزلة ما لو قال ان لم أضربك حتى تبول فانه يكون على الأمرين * رجل قال لغيره ان مت فـ لم أضربك فكل مملوك لي حرة لم يضربه

لم يعتقوا * ولو قال ان لم أضربك فأت قبل الضرب حنت الخالف في آخره من أجزائه حياته * ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو فميا بيني وبين أن أموت فأنت حرة فم يضرب به حتى مات لا يعتق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده فخلف أن لا يضره أحد ممن ضربه فغتمه انسان بعد ما ضربه خشبة أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنت في عينه لان مراده أن لا يضره أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك حنت في عينه * رجل قال لامرأته ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضر بها قبل ان

كانت العين لاجل غير المرأة لا يحنث لان مراده من وضع اليد على الجارية في هذه الحالة وضع اليد على وجهه تتضرر به المرأة ويغفلها وهي لا تتضرر بتضرر الجارية * رجل قال لغريمه ان ضربه بتي ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل الخلو فاعليه فان نوى بعده فهو على القور * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً أو والله لا ضربن هذا الخادم في اليوم فغضب الخادم في اليوم بر في يمينه وبطل الطلاق * رجل قال ان كنت ضربت فلان فهاهذين السوطين الا في دار فلان فعبدى حر فغضبه ١١٣ أحد السوطين في دار فلان والا تحرف

غرد دار فلان لا يحنث ولو قال ان لم أكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فعبدى حر والمسئلة بحالها حنث * رجل حلف ليضربن امرأته حتى يقتلها أو حتى ترفع ميمته فهو على أشد الضرب * رجل حلف ليضربن غلامه في كل حق وباطل ولم ينو شيئاً فهو على أن يضربه كلما شكي بحق أو باطل ولا يكون يمينه على فساد الشكاية ما لم ينو ذلك * رجل حلف ليضربن فلان ألف مرة فهو على أن يضربه مراراً كثيرة * ولو حلف ليقتلن فلان ألف مرة فهو أشد القتل * رجل قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فأنت طالق وأراد أن يضربها فقالت المرأة ان من عضولك عضوي فعبدى حر قال الحيلة في ذلك أن تبيع المرأة عبدها ممن ينق به ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فبهر الزوج وينحل يمين المرأة الى جزء ثم تستري عبدها فلا يعتق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير أن يضع يده عليها ولم تنع المرأة العبد لا يعتق العبد لانه لم

باب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا أن ينوي أن لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنيته أو يكون الخالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفوض أخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالغالب لا قبل القبض وبالنزى فيه الخيار للبائع أو للمشتري وبالباع بطريق الفضول وباللهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث بالبيع الباطل وبيع المدبر وأم الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع أو ما لو باعاً بلفظ الاقالة ابتداء فيحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العتائية * من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فأجاز لا يحنث الا أن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو حلف لا يشتري فاشتري شيئاً من الفضولي أو أجاز لم يحنث كذا في شرح تلميح الجامع الكبير * سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا قال ان لم أبيع هذا العبد فكذا فعق العبد أو دبره حنث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسئلة بحالها فالحق أن يحنث كذا في التتارخانية * قال لامته ان لم أبعك فأنت حرة فاستولدها عتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنث * سئل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف لبييعن جاريته ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحنث المولى استحساناً * وسئل أبو نصر الدبوسي عن قال لجاريته ان لم أبعك الى شهر فأنت حرة ثم ظهر بها حمل منه قال يحل له أن يطأها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنث ولا يحل له أن يطأها بعد الشهر واذا جاءت به لا كثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطأها بعد الشهر اجماعاً كذا في الحاوي * رجل قال والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعهما بيعاً فاسداً بر في يمينه كذا في فتاوى قاضيان * لو أن رجلاً قال ان بعت هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد أجزت ذلك أو رضيت ثم اشتري لم يعتق ولو قال ان اشتري زيد مني هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الايضاح * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أبعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيد في فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيع بعشرة إلا بأكثر أو زيادة فباعه بأحد عشر لا يحنث ولو باعه بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري عبده حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه ان اشتراه بعشرة يحنث وان اشتراه بأحد عشر يحنث أيضاً وان اشتراه بتسعة لم يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قيل هذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان فيحنث * ولو قال عبده حر ان اشتراه بعشرة إلا بالاقال أو بالنقص فاشتراه بعشرة أو بأكثر يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالحق أن لا يحنث وفي الاستحسان يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيد في فباعه بتسعة ودينار فقيمة خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعاصمي في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان * رجل حلف أن لا يبيع داره فاعطاها امرأته في صداقها حنث قال

(١٥ - فتاوى ثانی) عیس عضوه وعضوها وانما تحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضربت بتي فعبدى حر * رجل قال لامرأته كلما ضربتك فأنت طالق فغضبه بأكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكف فلم تسكر را الضرب وان ضربها بيده جميعاً طلقت ثنتين وقد مررت المسئلة في كتاب الطلاق * رجل حلف بالله أن يضرب بته عشرين سوطاً ليس له أن يكفر يمينه ولا يضرب الا أن يعجز عن الضرب بموته أو بوجوتهم ولكنه يضربها بشمراخ وان حلف أن يضرب عبده عدداً من السياط فغضبه بسوط

له شعبتان جازا إذا وقعت متفرقة وإن كان فوق الثياب وخفف إذا أولم * رجل حلف ليضرب فلانا اليوم وفلان ميت إن علم عونه لا يحنت وإن لم يعلم فكذلك ولو كان حي أوقت الحلف ثم مات لا يحنت في قول أبي حنيفة * ومحمد رحمه الله تعالى ويحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه * رجل ضرب إنسانا ضربا وجيعا فقال ١١٤ المصروب اكر من سزاي وى نكنم فامرأته كذا فضى زمان ولم يجازه قالوا

هذا لا يقع على المجازة الشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه وانما يقع على الاساءة بأى وجه يكون فإن نوى القور فهو على الفور وإن لم ينو ذلك يكون مطلقا * رجل أساء إليه رجل فقال اكر يدش مراباوى نرود فامرأته كذا قالوا هذا لا يقع على المخالطة والمراقبة بعد المين * رجل حلف أن لا يعذب فلانا فبسه لا يحنت الآن ينوى ذلك ولو قال إن لم أجس فلانا جأنا فامرأته كذا فبسه فاشبعه غيره في السجن لا يحنت * رجل قال لامرأته إن تركتى أدخل دارك فلم أشتري لك حليفا أنت طالق فتركته حتى دخل دارها ذكر الناطق رحمه الله تعالى إن اشتري لها الحلى على القور لا يحنت والايحنت قال مولانا رضى الله عنه هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتبر القور وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على المسئلةين ذكرهما في النوادر أحدهما إذا قال

الصدر الشهيد هذا إذا تزوجها بالدرهم ثم أعطاهما الدار عوضا عن تلك الدراهم أما إذا تزوجها على الدار لم يحنت كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله ورضى صاحب الفرس بذلك لا يحنت وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * اشترى بالتعاطى ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الامام علم الهدى الماتريدى أنه لا يحنت واختاره طهير الدين * وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف أنه لم يبع لا يحنت وكذا روى عن الامام الثانى وقال الامام الفضلى لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطى أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردرى * الاصل أن من عقد بيعه على فعل في محمل وذكر اللام ينظر أن ذكر اللام مقرونا بفعل الفعل قيمته على فعل ما حلف عليه في ملائ المحلوف عليه حتى إذا فعل الخالف ذلك الفعل في ملائ المحلوف عليه حنت سواء فعل بأمره أو بغير أمره سواء كان الفعل مما تجرى فيه الوكالة أو لا تجرى * وإن ذكر اللام مقرونا بالفعل إن كان فعلا تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعده مال حقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فبشبهه على الوكالة والامر حتى إذا فعل ذلك الفعل في محله بأمر المحلوف عليه يحنت سواء كان محل الفعل ملائ المحلوف عليه أو ملائ غيره وإن كان فعلا لا تجرى فيه الوكالة أصلا كالاكل والشرب أو تجرى فيه الوكالة لأنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالضرب ونحوه فبشبهه على فعل ما حلف عليه في ملائ المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملائ المحلوف عليه يحنت في قيمته فعل بأمره أو بغير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملائ غير المحلوف عليه لا يحنت وإن فعل ذلك الفعل بأمر المحلوف عليه قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره إن بعث لك ثوبا فعبدى حر ولائته لو دفع المحلوف عليه ثوبا إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى الخالف ليبيعه بخاف المتوسط بالثوب إلى الخالف وقال يبع هذا الثوب فلان يعنى المحلوف عليه أو قال يبع هذا الثوب ولم يقل فلان الآن الخالف يعلم أنه رسول المحلوف عليه فبباع يحنت في قيمته ولو قال المتوسط هذا الثوب لي أو قال بعه ولم يعلم الخالف أنه رسول المحلوف عليه فبباع لا يحنت وأما إذا قال إن بعث ثوباك وباقى المسئلة بماله لا يحنت على كل حال سواء قال له المتوسط بعه فلان أو قال بعه لي أو قال بعه ولم يزد عليه إذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فإن نوى في الفصل الاول أن يبيع ثوبا هو ملائ المحلوف عليه ونوى في الفصل الثانى أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى الآن في الفصل الاول يصدقه القناضى وفي الفصل الثانى لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر * في المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع فلان ثوبا ثم باع الخالف ثوبا للمحلوف عليه فجاز المحلوف عليه البيع يحنت ولو باعه الخالف لنفسه لا للمحلوف عليه لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيرى في باب الحنث فيما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره * ولو حلف لا يبيع لك شيئا من متاعك فباع وساده فيها صوف المحلوف عليه لم يحنت كذا في العناية * إذا سوم الزجل رجل لا بعد فأراد البائع ألفا وسأله المشتري بخمسمائة فقال البائع هو حر إن حططت عنك من ألف شيئا ثم قال بعد ذلك بعثك بخمسمائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حنت البائع وعق العبد ولو كان البائع قال عند المساومة إن حططت من ثمنه شيئا فهو حر وباقى المسئلة بماله لا يعنى العبد ولو حط من ثمنه شيئا بعد ذلك انحلت المين ولكن لا يعنى العبد لأنه زائل عن ملكه حتى لو كان المعلق طلاق امرأته أو عتق عبدا آخر تطلق المرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو

لغيره إن ركبته دابته فلم أعطك دابتي فعبدى حر روى ابن سماعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إن ركب دابته ينبغي أن يعطى دابه نفسه ساعته وذو الابعث عبده لأن حرق الفاء للتعقيب بلا فصل والثانية رجل قال لامته إذا استبان حملك فلم أعثقك فامرأتى طالق روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الاستبانة تكون بالولادة ثم المين في العتق إلى الموت فلا يكون على الفور قال مولانا رضى الله عنه انما ذكرنا هذا الخلاف ليعرف الجواب عن جنس هذه المسائل وإن لم تكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم

واقه أعلم بالصواب ﴿كتاب البيوع﴾ البيوع أنواع يبيع الدين وهو السلم والاستصناع وبيع العين وبيع المنفعة وبيع الثمن بالثمن وهو الصرف ﴿باب السلم﴾ هذا الباب يشتمل على فصلين أحدهما في بيان ما ينعقد به السلم وفيه بعض شرائط السلم والثاني ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز أما الأول السلم ينعقد بلفظ البيع والشراء عندنا - تجماع شرائط السلم ولهذا لو باع عبدا بثوب موصوف في الذمة إلى أجل جازو يكون ذلك يباع في حق العبد حتى ١١٥ لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو

أسلم الدراهم في ثوب فانه يشترط قبض الدراهم في المجلس وانما يظهر أحكام السلم في الثوب حتى يشترط فيه الاجل ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لجواز السلم عندنا وأدناه شهر هو المختار ولا يبطل الاجل بعوت رب السلم ويبطل بعوت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالا ومن شرائط السلم أن يكون موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانتقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في البيوت ولو استصنع فيما فيه تعامل كالحطب ونحوه وضرب لذلك أجل ايصير سلماني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الايقاع ونحوه وان استصنع فيما لا تعامل فيه كالشباب وضرب لذلك أجلا قال بعضهم هو على الخلاف أيضا وقال بعضهم يتقلب سماجا عند الكل إذا استجمع شرائط السلم وهذا دليل على ان انعقاد السلم لا يتخص بلفظ السلم

بعده حنث في عينه ولو حط عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو أبرأه عن بعض الثمن ان كان قبل قبض الثمن حنث في عينه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنث في عينه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل ساوم رجلا ثوبا بأبي البائع أن ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حران اشتراه بأثني عشر فاشتراه بثلاثة عشر أو بأثني عشر ودينار أو بأثني عشر ونوب حنث في عينه ولو اشتراه بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر ونوب لم يحنث ولو قال البائع عبدة حران باعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في البين في المساومة في الزيادة والنقصان * باع شيأ بدراهم ثم حلف انه لا يأخذ منه فأخذ منها حنطة حنث كذا في الوجيز لا كدرى في الشراء * ولو حلف لا يبيع هذا من أحد فباعه من اثنين حنث كذا في العنابية * حلف لا يشتري ثوبا ولا نية له فاشتري كسما خرا وطيلسانا أو فروا أو قباء يحنث * ولو اشتري مسحا أو ساطا أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنث وكذا لو اشتري خرقه لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنث ولو اشتري قدرا متجاوز به الصلاة يحنث هكذا في الوجيز لا كدرى * حلف لا يشتري لها ثوبا فاشتري لها الخمار لا يحنث كذا في جواهر الاخلاط * ولو حلف لا يشتري كذا فافهرو عرفنا ثوب الكنان كذا في فتاوى قاضيان * رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيأ فأسلم الخالف اليه في ثوب حنث كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد في العرف ما لا يكون غسيلة كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري طعاما فاشتري حنطة حنث في قول علماء نازحهم الله تعالى كذا في الحاوى * ولو حلف لا يشتري بهذا الدراهم خبزا لا يحنث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز أو لا ثم يقول ادفع بهذا الدراهم خبزا ولو قال قبل الدفع الى الخباز لا يحنث وفي الجامع يحنث اذا أضاف العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز لا كدرى * ولو حلف أن لا يشتري شعيرا فاشتري حنطة فيها حبات شعير لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري آجرا أو خشا - با أو قصبافا اشتري دارا لم يحنث ولو حلف لا يشتري غرنخل فاشتري أرضا فيه غنخل وفي النخل غرة وشرط المشتري الثمرة يحنث وكذا لو حلف لا يشتري بقلا فاشتري أرضا فيه بقل واشترط المشتري البقل يحنث لدخول البقل في البيع مقصود الاتبعوا * ولو حلف لا يشتري لحما فاشتري شاة حية لا يحنث وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشتري زيتونا وعلى هذا قالوا فمن حلف لا يشتري قصبافا لا خوصافا اشتري بوريا أو زبيلافا من خوص لم يحنث وكذا لو حلف لا يشتري جديفا فاشتري شاة طام لا يجدي أو حلف لا يشتري غلوا كصغيرافا اشتري أمة حاملا كذا في البدائع * ولو حلف لا يشتري شجرا فاشتري أرضا فيها شجر لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري حائطا فاشتري دارا مبنية كان حائطا استحسانا * رجل حلف أن لا يشتري نخلا فاشتري حائطا فيه نخل حنث ولو حلف لا يشتري صوفافا اشتري شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشتراها بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وفي الصوف لا يحنث بشرافا هاب عليه صوف وعن محمد رحمه الله تعالى يحنث بالاهاب كذا في العناية * ولو حلف لا يشتري لبنا فاشتري شاة في ضرعها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشتراه لبن من جنسه في ظاهر الرواية * هذا وبيع الشاة باللحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في عين أن لا يشتري لبنا ولو حلف لا يشتري آنية فاشتري شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضيان * والأصل أن المحلوف عليه اذا دخل في الشراء تبع

وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد حلول الاجل يخرب السلم ان شاء ففسخ السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء أو أنه وان أسلم في حنطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كندم نيك أو قال كندم نيكو أو قال كندم سره جاز هو الصحيح لان هذه الالفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى الكل الجيد ﴿فصل في ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز﴾ يجوز السلم في المكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة ولا يجوز فيما لا مثل له كالميوانات والعديدات المتفاوتة الا لثياب خاصة والمكبل ما يدخل تحت الكيل

وأذا نصف ضاع والماع أربعة أمناه حتى لو باع حقة من الحنطة بمحفتين منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمناه من الحنطة بعشرة أمناه منها لا يجوز * وكذا لو باع الزق بمحسة مكايله لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع الحنطة بالدرهم موازنة جاز ولو باع مدام الحنطة بمدين منها لا يجوز لوجود الجنس والقدر في أحد العوضين ولو أسلم في الحنطة وزنا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ١١٦ أنه لا يجوز زور بوى الطحاوى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى

لتعامل الناس * ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى إذا أسلم في الحنطة وقال في نفخة كذا منا لا يجوز ولو قال كذا منا من الحنطة جاز ولو أسلم في الفلوس عددا جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الخبرين ناهو المختار ولا يجوز سلم الحنطة في الخبرين الدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز السلم في الكاغد عددا وكذلك فرضه لانه عددي متقارب ويجوز السلم في الالية والشحم عند السك ولو أسلم قطناه وياي ثوب هروى جاز لان الثوب لا يجانس القطن * ولو أسلم شعرا في مسج من الشعرا كان المسح بحيث لو نقص لا يعود شعرا جاز وان كان يعود لا يجوز ولو أسلم فلوسا في مسج أو سيفا في حديد أو قصباف بوارى لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في الباذنجان عددا لانه عددي متقارب وكذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندوبسى رحمه الله تعالى ويجوز في البيض وفي الجوز عددا وكلا * رجل دفع

اغبر المحلوف عليه لا يقع به الحنث وان دخل مقصودا يقع كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأسا لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري رأسا فاشترى رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان * وإذا حلف لا يشتري شحما فاشترى شحم البطن يحنث ولو اشترى شحم الظهر وهو الشحم الذي يخالط اللحم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وذكر شمس الأئمة السرخسى أنه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم الا لحما فاشترى ببعضها لحما وببعضها غير لحم لا يكون حاثا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال والله لا يشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حاثا وفي الاستحسان يكون حاثا ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعراً فهو على غير المعمول ولا يحنث بشراء المسح والجواثى كذا في فتاوى قاضيجان * ان حلف لا يشتري دهنا فهو على دهن حرت عادة الناس أن يدهنوا به فان كان مما ليس في العادة أن يدهنوا به مثل الزيت والبرود ودهن الخروع ودهن الكارح لم يحنث ولو اشترى زيتاً مطبوخاً ولائله حبس حلف يحنث كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياد كرفى الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشراءه من البنفسج كذا في فتاوى قاضيجان * ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لانه الصغير أو لعبه المأذون بأمره لم يحنث كذا في العتابة * حلف ليشترى له هذا الشيء فاشتراه له ثم أنه دفع ذلك الشيء الى البائع بغيره كذا في الوجيز للكردرى * اذا قال الرجل ان اشتريت فلانا فهو حتر فاشترى لغيره هل تحل عينه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شئ من الكتب وحكى عن الفقيه أبي بكر البخارى أنه قال لقائل أن يقول لا تحل عينه وهو الاشبه كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري عبد فلان فآجر داره من فلان بعبد لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يأمر أحدا يشتري له هذا العبد فان الحالف يشتري عبداً آخر فآذن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يجر عليه فيصير العبد له ولا يحنث لعدم شرط الحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية مغيرة لا يحنث كذا في الظهيرية * رجل نظر الى عشر حواري وقال ان اشتريت جارية من هذه الحواري فهي حرة فاشترى جارية لغيره ممن ثم اشترى لنفسه لا تعق ولو اشترى جارتين صفقة واحدة احدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق * في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى مجوزاً أو رضية حنث ولو حلف لا يشتري غلاماً من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانياً غير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة * اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف أنه اشترى واحداً بمخسة وثلاثين يحنث * عثمان شاة بينهما حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحنث وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبداً حلف أنه لا يملك أربعين لا يحنث ولا تلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردرى * في المنتقى اذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بألف درهم فدفق ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف درهم وأشار الى ألف مدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة فقال صاحب العبد ان بعث هذا العبد بهذه الالف فهي في المساكين صدقة وأشار الى تلك الالف أيضاً ثم ان صاحب العبد بتلك الالف فعلى البائع أن يتصدق به بدون المشتري كذا في التتارخانية * ولو قال ان ملكت عبداً فهو حرة فاشترى نصف

الدراهم الى خباز لا اخذ منه الخبر ينبغي له أن يقول كلاً أخذ الخبز هذا على ما فاطمته عليه ولو دفع الدراهم الى خباز وقال اشترت بهذه الدراهم مائة من الخبز وجعل بأخذ منه كلاً يوم خمسة أمناه فابيع فاسدوماً كل فهو مكروه لانه كل بعقد فاسد ولو أعطاه دراهم وجعل بأخذ منه كل يوم خمسة أمناه بدرهم ولم يقل في الابتداء اشتريت منك جازوه حلال وان كانت نيته وقت الدفع الشر الان بمجرد النية لا ينقد البيع وانما ينقد عند الأخذ وعند الأخذ المبيع معلوم وعنده معلوم واذا أسلم في الماء وزنا روين

المشارع جاز وإذا جازى الماء جازى الجدة أيضا ويجوز السلم في اللبن والآجر إذا ذكر عددا معلوما ومبلغا معلوما * وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان أو حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرباس واختلاف في الحرير والصحيح أنه يشترط ولو أسلم في ثوب الخنزير بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه إذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا لأنه يباع وزنا * ولو باع

١١٧

عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يمتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشترت عبد او المستله بجهالها عتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال ان ملكك مائة درهم فله على أن أتصدق بمائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق في المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجمل لم يصدق قضاء وصدق دينية كذا في الخلاصة * قال رجلين ان اشترى ثمنا أو ملكتهما عبد فبعدهن عبيدي جرفل كما عبادنيهما واشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث * ان كنت ملكك الاثنين درهمين ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكك خمسين درهما وعشرة دينار أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز **ردري** * رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدينار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدينار ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواههما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعول وغير المعول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآئعه حدا إذا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابرو والمسال قالوا في عرف دينار لا يحنث في المسامير والاقفال * والصفرة والنسبة بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشترى بابا بحديد أو قل بمافيته ذكر في النوادر أنه لا يجوز وان اشترى بآئعه حنث ما فيه جاز البيع ويكون حاشا في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشترى خاتما فيه فص كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجا فاشترى خاتما حلف أن لا يشتري ياقوته فاشترى خاتما فيه ياقوته كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجا فاشترى خاتما فصه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دله الهاباب من الساج حنث كذا في الخلاصة (فصل) * ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فترجها نكاحا فاسدا ما بغير شهود أو في عدة غيره أو نحو ذلك فاته لا يحنث كذا في السراج الوهاج * قال عبد الله بن حبان كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق دينية وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المحازلان فيه تغليظا ويحنث بالجائز أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو تزوج الحالف فزوى قبل اليمين فاجاز الحالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد الفزوى بعد اليمين لم يحنث ما لم يحز فاذا أجاز ان أجاز بالقول حنث هو المختار وان أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى * ولو تزوج الفزوى نكاحا فاسدا بعد اليمين فاجاز الحالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا تحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جائزا يحنث في يمينه

عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يمتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشترت عبد او المستله بجهالها عتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال ان ملكك مائة درهم فله على أن أتصدق بمائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق في المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجمل لم يصدق قضاء وصدق دينية كذا في الخلاصة * قال رجلين ان اشترى ثمنا أو ملكتهما عبد فبعدهن عبيدي جرفل كما عبادنيهما واشترى أحدهما وبيع من الآخر يحنث * ان كنت ملكك الاثنين درهمين ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحنث وان ملكك خمسين درهما وعشرة دينار أو سائمة أو شيئا للتجارة حنث وان ملكك مع الخمسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحنث لان مراده في العرف أنه لا يملك من المال الا خمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز **ردري** * رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدينار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الدراهم والدينار ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواههما اذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشترى مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعول وغير المعول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآئعه حدا إذا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابرو والمسال قالوا في عرف دينار لا يحنث في المسامير والاقفال * والصفرة والنسبة بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديد فاشترى بابا بحديد أو قل بمافيته ذكر في النوادر أنه لا يجوز وان اشترى بآئعه حنث ما فيه جاز البيع ويكون حاشا في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري فصا فاشترى خاتما فيه فص كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجا فاشترى خاتما حلف أن لا يشتري ياقوته فاشترى خاتما فيه ياقوته كان حاشا ولو حلف أن لا يشتري زجا فاشترى خاتما فصه من زجاج ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حاشا وان كان يزيد عليه كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دله الهاباب من الساج حنث كذا في الخلاصة (فصل) * ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فترجها نكاحا فاسدا ما بغير شهود أو في عدة غيره أو نحو ذلك فاته لا يحنث كذا في السراج الوهاج * قال عبد الله بن حبان كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق دينية وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى المحازلان فيه تغليظا ويحنث بالجائز أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو تزوج الحالف فزوى قبل اليمين فاجاز الحالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد الفزوى بعد اليمين لم يحنث ما لم يحز فاذا أجاز ان أجاز بالقول حنث هو المختار وان أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى * ولو تزوج الفزوى نكاحا فاسدا بعد اليمين فاجاز الحالف بالقول أو الفعل لا يحنث ولا تحل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك نكاحا جائزا يحنث في يمينه

في قولهم * رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقاله للسلم ويلزمه رد رأس المال وكذا لو أبرأ المسلم اليه عن نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال أبو نصر رحمه الله تعالى بطل السلم في النصف وبقي في النصف كمن اشترى شيئا فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقاله في النصف بنصف الثمن * رجل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجده عيبا كان عند المسلم اليه وحديث به عيب عند رب السلم ياقعة مما وبه أو بفعل أجنبي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى خير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الخائض ويعود السلم وان

شاهم يقبل ولا شيء عليه لامن رأس المال ولا من نقصان العيب * ويجوز السلم في الدقيق كيلا ووزنا وكذلك فرضه ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى * أما بيع الدقيق بالدقيق كـ لاذ كفي النوادر أنه يجوز اذا تساوى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما يجوز اذا كان مكبوسين * ويجوز اسلام الخبز في الحنطة والدقيق في قولهم وأما اقراض الخبز ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه ١١٨ الفتوى أما اقراض اللعم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كما يجوز السلم

وكذا لو كل الحالف رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امرأة تكا حاقا فسد الا يحنث الموكل * لو حلف أن لا يتزوج امرأة فأكرم على النكاح فزوج حنث في عينه هكذا في فتاوى قاضيان * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يتزوج بنتا له صغيرة فزوجها رجل والاب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على أمته * وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فيمن تزوج امرأة بغير إذنها ثم حلف لا يتزوجها فريض لم يحنث والمرأة اذا حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها رجل بامرأها أو بغير أمرها فجازت أو كانت بكر فزوجها الولي فسكتت فهي حائشة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة * ولو حلفت البكر أن لا تأذن أحد حتى يزوجه فزوجها رجل وبلغها الخبر فسكتت فلا رواية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وانما الرواية في الرجل لو حلف لا يأنث لعبدته في التجارة فزأ يبيع ويشتري فسكت فهو حائث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث في المسئتين كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل لو حلفت لا تأذن في تزويجها وهي بكر فزوجها أو بها فسكتت ثم النكاح ولا يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال لا خنث من الرضاة أو لا يخل له نكاحها أبدا وقد علم بذلك أن تزويجك فعبدى حر فزوجها حنث كذا في الجامع الكبير * ولو حلف لا يتزوج حتى يزوج وجهه أو يزوجها لا يحنث * وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج فصار ممتوها فزوجها أو يزوجها أو يزوجها كذا في الخلاصة * حلف لا يتزوج النساء فزوج امرأته يحنث كذا في محيط السرخسي * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطلقه بانه ثم تزوجه قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عييه لأن عييه تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية * حلف لا يتزوج الا على أربعة دراهم فزوجها علمها فأكمل القاضي عشرة لا يحنث وكذا لو زاد بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فزوجها بفضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة نفقة لا يحنث كذا في الخلاصة * حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت أخرى فزوجها لم يحنث ولو حلف لا يتزوج بنات فلان أو بنتا فلان فأنه يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي في باب الحالف على ما يضيفه الى ملك فلان * في الفتاوى رجل قال والله لا أتزوج من أهل هذه الدار أو من بنات فلان وليس في الدار أهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها أو ولد لفلان بنت فزوجها لم يحنث لكن هذا قول محمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحنث وهو قولهما * ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فزوج امرأته تكن ولدت يوم حلف يحنث عند الكل ولو حلف لا يتزوج (١) من زاد فلان فزوج بنت بنته حنث ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل الكوفة أو بالبصرة فزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت به لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المعنى في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي * من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فزوج امرأة بالكوفة بغير رضاها فبلغها الخبر وهي بالبصرة فجازت نكاحها حنث في عييه وان كان تمام النكاح بالاجازة والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط * ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى امرأة بعينه ادين فيما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء وانوى كوفية أو

١ أى أصله

بوصف رحمه الله تعالى وعلمه عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وذكر في المنتقى أنه يجوز قرض اللعم ولم يذكرفيه خلافا واذا أئلف لحم انسان بضعن قيمته هو الصحيح واذا اشترى شيئا بلحم في الذمة ذكر في الاجارات أنه اذا استأجر شيئا بلحم في الذمة جاز وما يصلح أجرة في الاجارات يصلح تمساق في البياعات * ولا يجوز السلم في الرأس والاكارع كالا يجوز في اللعم وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج لانها عديدة متفاوتة * ويجوز في الطابق اذا بين نوعا معلوما وفي الاواني المتخذة من الخزف ان بين نوعا يصير معلوما عند الناس يجوز ولا يجوز في البطيخ والرمان والسفرجل لانه عددي متفاوت * ولا يجوز في جلود الحيوان ويجوز في المسوح والبسط والاكسية والحوالي والاقبية وما كان من جنس اثنىاب ولا يجوز في الدراهم والذنانير ولا يجوز اسلام الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا * واذا لم يصح سلم قال عيسى رحمه

الله تعالى يطل العدة أصلا وقال أبو بكر الاعمش يتقلب بيع الحنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الحنطة بصرية في المجلس ويطل العدة بلاك الحنطة واستحقاقها قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح ما قال عيسى لان العقد المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع الى نفسه لا يصح وما ذكر في النوادر فذلك قول أبي بكر رحمه الله تعالى يطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على

المسلم اليه بمثله * وكذا الوقبض السلم فوجد به عيبا فرده لا يطل العقد ولا رد بخيار الرؤية وان استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وان أجاز لا يطل السلم * ولا يجوز السلم اذا افترقا فلهما أولا أحدهما خيار بشرط ولو أخذ المسلم اليه برأس المال رهنا فلهلاك في المجلس بقي العقد على الصحة وان افترقا والرهن قائم يطل السلم * ولو أخذ المسلم فيه رهنا فلهلاك الرهن يصير مستوفيا السلم * ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم عن رأس المال وقبل البراءة يطل السلم وان رد البراءة لا يطل ١١٩ * ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم

جيدا م كان الردي * يجبر رب السلم على القبول عند تناوان أعطاه رديا مكان الجيد لا يجبر * ولو كان السلم ثوبا جيدا جاء بثوب ردي * وقال خذ هذا وردي عليك درهمان فهذه ثمان مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات اذا كان السلم ثوبا فجاءه المسلم اليه بأزيد وصفا أو ذرعا وقال خذ هذا وزدني درهما جازو يكون زيادة الدرهم بمقابله الجودة والذرع الزائد * ولو جاء بثوب ردي أو بمهاو أنقص ذرعا فقال خذ هذا وأرد عليك درهما فعمل لا يجوز لأنه أقال في الصفة والاقالة لا تصح فيما له حصه من رأس المال ورأس المال لا يقابل الصفة والذرع في المذروعات صفة * ولو أعطاه الردي * وقال خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهما فقبل جاز ويكون ذلك ابراء عن الصفة ولو أبرأه عن السلم فيه جاز ولا يكون اقالة فكذا اذا أبرأه عن الصفة

بصرية لا يدين أصلا وكذا النوى امرأه عوراء أو عمية ولونوى عريية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا في الظهيرية * عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرهامنه لا يحنث ولو أكره المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * حلف الرجل أن لا يتزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضيهان * رجل حلف ليتزوجن سرا فان أشهد شاهدين فهو سرون أشهد ثلاثة فهو علانية كذا في محيط السرخسى * لو حلف لا يتزوج هذه الدار وقد أجزاها قبل الحلف وتركه أو تقاضى أجزاها كل شهر لا يحنث ولو سأله أجز شهر لم يسكنه أبعد يحنث اذا أعطاه الأجر ولو كانت معدة للغلة فتركه ما عليه لا يحنث * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف لا يتجرع فلان فجاءه فلان بعد اليه واستأجره ليعلمه حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يصلح فلان من حق يدعيه فوكل الخالف رجلا فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصلح عن دم العدي يحنث الخالف بصلح الوكيل ولو حلف لا يتخاضم فلان فوكل بخصومته وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان * سئل شمس الاسلام الأوزجندى عن وهب من آخر شيئا في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذ منه الوهاب الخالف منه قال لا يحنث في عيینه كذا في المحيط * ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أقرض أو بعث بها اليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الخالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يهب فأعار لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلان فصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عيینه ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في عيینه ولو حلف أن لا يهب عبده لفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوض حنث في عيینه * رجل حلف أن لا يكتاتب عبده فكتاتبه غيره بغير أمره فأجاز الخالف حنث في عيینه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيهان * الفتاوى اذا حلف لا يستعير من فلان شيئا فاردفه على دابته لا يحنث كذا في محيط السرخسى في فصل حلف لا يهب عبده * ولو حلف لا يعمل مع فلان في نصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلان في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا عقد شركة ثم دخلا وعلا فيها ان كان الخالف نوى في عيینه ان لا يعقد عقد الشركة في البلدة لا يحنث وان نوى أن لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع أحدهما الى صاحبه مالا مضاربة فهذا القول سواء ولو حلف أن لا يشارك فلان فشاركه بماله الصغر لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلان ثم ان الخالف دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشاركه يحنث الخالف * رجل قال لا خيه ان شاركك فلان الله على حرام ثم بداهما أن يشتركا قالوا ان كان الخالف ابن كبير فبغى أن يدفع الخالف ماله الى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح ويأذن لابنه أن يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشارك عمه فاذا فعل الابن ذلك كان الابن ماضيا له الاب والقاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحنث ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذلك كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوبا رهوبا

وان كان المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات ان أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفزة من الخنطة فأنى بخنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهما لا يجوز لأنه جعل الدرهم بمقابله الجودة والجودة في الاموال الربوية عند المقابلة بجنسها لا قيمة لها * ولو جاء بأحد عشر فقيرا وقال خذ هذا وزدني درهما وجاء بتسعة أقفزة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما فقبل جاز ويكون ذلك اقالة السلم في فقير واحد واقالة السلم كما تجوز في الكل تجوز في البعض * ولو جاء بعشرة أقفزة رديئة وقال خذ هذا وأرد عليك درهما لا يجوز لأنه اقالة في الصفة * وعن أبي يوسف

رحمه الله تعالى أنه يجوز في الفصول كلها * ولو أسلم إلى رجل ديناً عليه واقعة فاقبل النقد لا يجوز أن نقد قبل الافتراق جاز وأن أسلم ديناً على ثالث لا يجوز أن نقد قبل الافتراق وإن صالح عن السلم على رأس المال يكون آقاله السلم وإن جاء المسلم إليه إلى رب السلم وخلى بينه وبين المسلم به بصير قابضاً بالتخليه كافي دين آخر * ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرائرك أو قال كله وأغزله في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضاً ولو دفع إليه غرائره وقال ١٣٠ كل مالي عليك في غرائري ففعل ورب السلم غائب لا يصير قابضاً ولو اشترى طعاماً

فأخذ منه جراباً بهروياً فيه ثوب هروي قد سدسه فيه وهو لا يعلم حنث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فأعطاه فلوساً في كيس ودس فيها درهما فقبضها الحالف ولا يعلم حنث كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر * ولو قبض الحالف منه قفيز دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو أخذ ثوباً فيه دراهم مصرورة ولم يعلم به الحالف لا يحنث ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما به لا يحنث في جميع ذلك علم بالمرهم أو لم يعلم ولو حلف أن لا يأخذ منه درهما ودبعة وأخذ درهما فمما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى قاضيان * وإذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر أو عبداً أو شوب أو دابة أو بدرك في بيع فهو حاث كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو حلف لا يكفل عن إنسان بشئ فكفل بنفس رجل لا يحنث لأن صلته عن الاستعمال إلا في الكفالة بالمال كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكفل له فكفل غيره وادراهم أصله لم يحنث وكذلك لو كفل لعبده وإن كفل لفلان وأصل الدراهم غيره حنث وإن حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حنث وإن كان عني باسم الكفالة أن لا يكفل ولكن يضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفصل بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل عن فلان وأحال فلان عليه بجال له عليه لم يحنث إذا لم يكن للمعتال له دين على المحيل ولو كان للمعتال له دين على المحيل فإنه يقبل الكفالة صار كفيلاً فيحنث وكذلك إن ضمنه ولو كان للمعتال له على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال على المعتال عليه حنث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يضمن لفلان شيئاً فضمن له بنفس أو مال فهو حاث وكذلك لو كفل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئاً بأمره فهذا ليس بضمن ولو ضمن لعبده أو لوكيله أو لمضاربه أو لشريك له مفاوض أو عتق لم يحنث ولو ضمن لرجل فأت المضمون له فورته المخلاف عليه لم يحنث ولو حلف لا يضمن لأحد شيئاً فضمن لإنسان ما أدركه من درك في دار اشتراها أو عبداً اشتراه حنث ولو ضمن لرجل غائب لم يخطبه عنه أحد لم يحنث عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو خاطبه عنه مخاطب حنث في قولهم جميعاً وكذلك العبد المحجور عيه يخلف أن لا يضمن فضمن شيئاً لا باذن مولاه فهو حاث كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

باب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم

إذا حلف لا يهيج فهو على الصحيح دون الفاسد وإذا حلف لا يهيج أو لا يهيج حجة فاحرم بالحج لم يحنث حتى يقف بعرفة رواه ابن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث حتى يطوف أكثر طواف الزيارة ولو حلف لا يعتمر أو لا يعتمر عمرة لم يحنث حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعاً أشواط رواه بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط المنتقى ابن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لا أجمع حتى أعمروا حرم بعرة وجمعة ثم مضى فمضى حتى قضاها ما فاته لا يحنث لأنه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبده إن أجمع في هذه السنة فانت حر ثم قال حججت وشهد شاهدان على أنه ضحى العام بالكوفة لم تقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين * ولو قال على المشي إلى مدينة النبي عليه الصلاة والسلام أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء ولو قال على المشي إلى بيت الله ينوي مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يلزمه شيء ولو قال على إحرام أن فعلت كذا فحنث تلزمه حجة وعمرة في

بعينه على أنه كرو دفع الغرائر إلى البائع وقال كله فيها يصير قابضاً * ولو دفع رب السلم غرائره إلى المسلم إليه وفيها طعمه وقال كل مالي عليك في الغرائر ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يصير قابضاً * ولو أمر رب السلم إليه ليطحن له الخنطة ففعل كان الدقيق للمسلم إليه * ولو أمر رب السلم غلام المسلم إليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جازاً * رجل استقرض من رجل كرامن طعام وقبضه ثم إن المقرض باع من المستقرض ما عليه والقرض قائم في يده جاز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز * ولو باع المستقرض الكرم المقبوض جاز بالاجماع * ولو كان القرض شيئاً لا يتعين كالدرهم والدنانير فباع المقرض من المستقرض ما في ذمته جاز * ولو استقرض من إنسان كرامن قضاء المقرض كرا غير كميل جاز للقرض أن يتصرف فيه قبل التكيل * ولو اشترى كرا وقبضه

لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيله * رجل استقرض من رجل عبداً أو حيواناً أو خيلقضى به دينه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته لأن قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع يعاقد ولا يجوز السلم في الطيور ولا في لحومها وإن كان شيئاً لا يتفاوت كالهصفور * رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسداً وإن أسلم في طعام ولاية نحو خراسان وما وراء النهر كان جائزاً * وإذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كفيلاً ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على إجازة المسلم إليه

كانت الكفالة بأمره أو بفرض أمره أن أجاز الصلح جاز الصلح على رأس المال وإن لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد هما
الله تعالى * وكذا لو صلح أجنبي رب السلم على ذلك هذا إذا كان رأس المال من النقود فإن كان عينا كالعبد والنوب ونحوهما يتوقف
الصلح على إجازة المسلم إليه في قولهم وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف
في قولهم * رجلان أسلما إلى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس ١٢١ المال أي على حصته من رأس المال

يتوقف الصلح على إجازة
الشريك في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى أن
أجاز جاز عليهما ويكون
المقبوض من رأس المال
وما بقي من السلم بينهما وإن
رد الشريك بطل الصلح
 ويبقى السلم * رجل وكل
رجل بأن يسلم له عشرة
دراهم في كرحنطة فأسلم
الوكيل ودفع الدراهم من
مال نفسه جاز ويرجع
بالدراهم على الموكل كالوارث
إذا قضى دين الميت من مال
نفسه كان له أن يرجع في
التركة ولهذا الوكيل أن
يقبض السلم وإذا قبض كان
له أن يحبس عنه الأمر
حتى يستوفي الدراهم فإن
هلك المقبوض في يده ان
هلك قبل أن يحبس من
الموكل بهلك أمانته وإن هلك
بعد الحبس قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى بهلك هلاك
الرهن وقال محمد رحمه الله
تعالى يسقط الدين قلت قيمة
الرهن أو كثرت كما يسقط
الثمن هلاك المبيع قبل
القبض وذكر خمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى
أن هذا قول أبي حنيفة
رحمهما الله تعالى * رجل وكل

قولهم ولو قال أنا حرم أو أنا محرم أو أهدى أو أمشي إلى بيت الله أن فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه أن نوى
الإيجاب أو لم ينو شيئا يلزمه ما ذكرنا نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيان * إذا حلف لا يصلي
فصلى صلاة فاسدة بأن صلى بغير طهارة مثلا لا يحث في عيینه استحسانا ولو نوى الفاسدة صدق دينه وقضاء
ولو كان عقدي عينه على الماضي بأن قال إن كنت صليت فهذا على الجائر والفاسد جميعا وإن نوى الجائر في
الماضي خاصة صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ
وركع لم يحث وإن سجد مع ذلك ثم قطع حث كذا في الهداية * ثم إن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر أنه متى
يحث واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يحث برفع الرأس منها كذا في التبيين * ولو حلف
لا يصلي صلاة لا يحث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع * ولو حلف لا يصلي صلاة فصلي ركعتين ولم يقعد
قدر التشهدان عقدي عينه على النقل لا يحث في عينه وإن عقدي عينه على الفرض وهي من ذوات المثني
فكذلك وإن عقدي عينه على الفرض وهي من ذوات الأربع يحث في عينه وهو الاظهر والاشبه * ولو حلف
لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فعد قيل لا يحث وقيل يحث * ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحث
حتى يتشهد بعد الأربع وكذلك إن حلف لا يصلي الفجر لم يحث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك إذا حلف
لا يصلي المغرب لم يحث حتى يتشهد بعد الثلاث كذا في المحيط * ولو قال عيده حران أدرك الظهر مع
الامام فادركه في التشهد ودخل معه حث * ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة فوصلها
معه ثم سلم الامام وأتم هو الثانية لا يحث ولو افتتح الصلاة مع الامام ثم نام أو أحدث فذهب يتوضأ فغاب
وقد سلم الامام فأتبعه في الصلاة حث وإن لم يوجد أدام الصلاة مقارنا لأن كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة
القرآن بل كونه تابعه له مقتديا * ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في
البدائع * ولا يصدق قضاء فيما إذا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط * في النوازل لو حلف
أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحث وفي فتاوى (أهو) حلف
لا يصلي اليوم الجمعة فاقتدى بواحد أو أم واحد يحث وإن كان المأموم صيبا كذا في التتارخانية * رجل
حلف أن لا يؤم أحدًا فافتتح الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤم أحدًا فجاء قوم واقتدوا به حث قضاء لا ديانة إذا
ركع وسجد وكذا الوصل هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة ولهم
استحسانا وحث قضاء لا ديانة * ولو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه والمسئلة
بها لم يحث ديانة وقضاء * ولو افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم رجلا حث كذا في الخلاصة * ولو أم الناس
في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لا يحث لأن عينه تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة
وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة * ولو حلف أن لا يؤم فلان رجلا بعينه فصلي ونوى أن يؤم الناس فصلي
ذلك الرجل مع الناس خلفه حث الحالف وإن لم يعلم به كذا في فتاوى قاضيان * لا يصلي خلف فلان
فقام بجنبه وصلي يحث وإن نوى حقيقة الحلف لا يصدق قضاء * والله لا أصلي معك فصلي خلف امام
يحث إلا إذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي * حلف ليصلين هذا
اليوم الصلوات الخمس بالجماعة وبجماع امرأته ولا يغتسل فيه فصلي الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع
امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلي المغرب والعشاء بجماعة لا يحث لأن غسله وقع ليلا لا نهارا

(١٦٦ - فتاوى ثاني) وكذا بأن يأخذ له عشرة دراهم في كرحنطة ففعل كان العقد للوكيل دون الأمر * الوكيل بالسلم إذا
قبض المسلم فيه أدون من المشروط جاز ويكون ضامنا للوكل مثل المشروط كما إذا أبرأ عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
* وكذا لو وهب الوكيل من المسلم إليه السلم قبل القبض أو قال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم إليه جاز ويكون ضامنا للوكل
مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح هذا التصرفات من الوكيل وعلى هذا الخلاف

الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن وأجمعوا على أن رب السلم اذا قبض السلم أو الموكل بالبيع اذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشترى بذلك الثمن شيأ من المشتري أو صالح من الثمن على شيء جاز وأجمعوا على أن الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض لا يصح هبته وعلى أن الثمن لو كان عينا من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكرنا في الثمن فذلك في السلم أيضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على الموكل بصير الثمن ١٢٣ قصاصا يدين الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك وإن كان

كذافي الفتاوى الكبرى * في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان حيا يصلي فيه فخرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان محصيا ولم يصل فيه ثلاثة أيام فانه لم يحث الحالف اذا صلى بهم كذا في الخلاصة * حلف لا يصلي في هذا المسجد فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة لا يحث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فزيد فيه فصلي في موضع الزيادة لا يحث كذا في النخبة * ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاها فالصحيح أنه ان كان نام قبل دخول الوقت وانتهى بعد خروجه لا يحث وان كان نام بعد دخول الوقت يحث كذا في الوجيز للكردي * حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحث كذا في السراجية * ولو قال لعبد ان صليت فانت حر فقال صليت وأكر المولى لا يعتق كذا في محيط السرخسي * اذا حلف أن لا يتوضأ من الرعا فرغ فثم بال ثم توضأ أو بال ثم عرف وتوضأ فالوضوء منهما جميعا ويحث في عينه كذا في المحيط * المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هتته من جنبه وأصاب هذه ثم امرأته أخرى أو على العكس حث لان اليه من وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى * المرأة اذا حلفت أن لا تغتسل من جنبه أو من حيض فأصابها زوجه أو حاضت فاغتسلت فهو اغتسال منها ويحث في عينها كذا في الظهيرية في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغسل فلانا أو حلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحث كذا في المحيط * ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل أو نيم يحث ولو عانقها فأثرل فاغسل لا يحث كذا في الخلاصة * حلف لا يقرب امرأته فاستلقي على قفاه فقامت وقضت حاجتها منه ذكر في حدود النوازل أنه يحث حتى لو كانا أجنيين يجب عليهما الحد وعليه الفتوى فان كانا نكاحا لا يحث كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطئ * حلف لا يجمع فلانة أو لا يقبلها فهذا على الحياة دون الممات كذا في السراجية * ولو قال ان جامعتك أو باضعتك فهو على الجماع في الفرج ولو قال ان أتيتك فكذا ينوي فان نوى الجماع أو الزيادة فهو على ما نوى فان نوى به الزيادة فوطئها حث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحث وان لم تكن له نية حكى عن الحاكم بن نصير بن مهوريه أنه قال ان أناها للزيارة ولم يجامعها لا يحث وان جامعها مع ذلك يحث * انا قال ان أصبتك فكذا لا يقع على الجماع الابالية وان لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوما أو صوما فاصبح صائما ثم أفطر لم يحث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حث كذا في الجامع الكبير * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه الحالف أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لأصومن اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وان لم يصم تلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال أو قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضا الحال كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه * ولو قال بعدما كل أو بعدما زالت الشمس والله لأصومن هذا اليوم يكون بارا بالامساك ببقية اليوم وكذا الوأضاف الميم بالصوم الى الليل وقال والله لأصومن هذه الليلة يكون بارا بعجز الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه * واذا حلف الرجل بصوم من

للموكل مثل ذلك وإن كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا بصير الثمن قصاصا يدين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيأ ولو أحال الوكيل الثمن على رجل عندهما تصح الحوالة كان المختار عليه مليثا من المشتري أو دونه * والاب والوصى اذا أجلا أو أبرأ ما هو واجب للصبي بعقد هما يكون على الخلاف وإن لم يكن واجبا بعدهما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص دون المحيل في الملاءة ان وجب بعقد هما فهو على هذا الخلاف وإن لم يكن واجبا بعدهما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا قال البيع لا تصح اقالته في قولهم * رجل وكل رجلاين أن يسلمنا له عشرة دراهم في كرحطة فأسلم أحدهما لا يجوز ان أسلمنا جميعا ثم تارك أحدهما لا يجوز في قولهم واذا وكل رجلا بان يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرحطة فأسلم لا يكون السلم للامر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الوكيل

بالسلم اذا أسلم وتحمل الغبن القاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يتحمل منه الا ما يتغابن فيه الناس * الوكيل بالسلم حينما اذا أسلم الى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز ان أسلم الى شريك له شركة عتانا جازاذا لم يكن ذلك من تجارتها وان أسلم الى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه رحمه الله تعالى * رجل وكله رجلا ن كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فأسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكرن ضمنا لهما بالخطة * رجل

دفع الى رجل دراهم فأمره أن يسلم له في حنطة فأسلم الوكيل ان تصادق الوكيل والموكل أنه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادق أنه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل وله تكاذب الوكيل والموكل في نيته يحكم النقد وان تصادق أنه لم تحضره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للراكيل وان وكل رجلا بشراة شيء ثم تصادق أنه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول ١٣٣ للوكيل عند الكل والوكيل بشرامني

بعينه اذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسى وصدقه الموكل كان مستريا للموكل * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشترى له بها ثوبا قد سماه فأنفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا لآمره بدراهم نفسه كان الثوب للمشتري لآل امر لان الوكالة تقيد بتلك الدراهم فتبطل الوكالة بهلاكها * ولو اشترى ثوبا لآمره وقصد الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الآمر كان الثوب لآمره وبطبيعة دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصى اذا قضى دين الميت من مال نفسه * ولو دفع رجل الى رجل دراهم وأمره بأن ينفقها على عيال الآمر فأنفق المأمور دراهم نفسه وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق الوكيل دراهم الآمر في حاجته صار ضامنا فان أنفق من دراهم نفسه على عيال الآمر بعد ذلك كفي النوادر أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله

حينما فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار تقدير المسئلة ليصوم من ستة أشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حينما أو ان صمت الحين ولا نية له فهو على ستة أشهر ولا يحث الصوم ستة أشهر كما لو قال ان صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي يليه ولو قال ان صمت زمانا أو الزمان فان نوى شيئا فهو كما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهرين فصاعدا الى ستة أشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة أشهر وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر واذا قال عمرا فهو مثل الحين والزمان ذكره القدرى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد كذا في غاية البيان * ولو قال ان صمت الابد أو ان صمت الدهر فكذلك الحنة يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوما فافطر يوما بتر في عينه فان لم يفطر حتى مات حنث في آخر جزء من أجزاء حياته ولو كان الجزء العتيق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت أبا يدون اللام فالحنث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والساعة * ولو قال ان صمت دهر فعبدى حر فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة أشهر في عمره مجتمعا أو متفرقا حنث في عينه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحث ولو قال ان صمت أرملة أو دهورا أو أحيانا فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهرا الآن في الصوم بشرط الامتناع كذا في شرح الجامع الكبير للعصميرى في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * وانا قال ان صمت الشهر لا يحث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم أصم شهر فعبدى حر فاليمين على صوم شهر متفرقا أو متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل أن يصوم شهر احنث ولو قال ان تركت الصوم شهر انصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوما أو ساعة قبل مضي الشهر لم يحث ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للعصميرى في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال ان تركت صوم شهر أو قال ان صمت شهر انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق * رجل قال لعبد صم عني يوما وأنت حر أو قال صم عني ركعتين وأنت حر عتق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل ولو قال صم عني حجة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما ما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة خلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضاً لم يصم لم يحث ولو حلف لا يفطر بالكوفة خلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحث به وان لم يأكل شيئا من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل أن يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحث واختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والصحيح أنه يحث لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فيجب أن يحث كذا في شرح الجامع الكبير للعصميرى في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق * ولو حلف لا يفطر عند فلان خلفه يقع على حقيقة الافطار عنه حتى لو شرب الخالف في بيته ثم أكل العشاء عنه فلا يحث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة خلفه يقع على كونه في الكوفة وقت

تعالى لا يخرج * الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء فآراه الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يردّها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع به على الموكل اذا لم يكن الموكل أمرا بالاختذ على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون أمرا بالاختذ على سوم الشراء فان كان الأمر بالاختذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان لاوكيل أن يرجع به على الموكل * رجل أمر تليذه أن يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وامسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم

ليشترى له بها فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الأمر وإن اشترى بثلاثة عشر ما سألوا عشرين لا يلزم الأمر وإن كانت لا تساوي لا يلزم * رجل قال لا خراشترى هذا الثوب بعشرة دراهم فاشترى له بأحد عشر وأخبر الأمر بذلك فقال له الأمر خذ درهما آخر وادفع إليه الدرهم وأخذ الثوب فافترقا كان الثوب للأمر وينعقد البيع بينهما بالتعاطي * رجل في يده ثوب فقال وكلني فلان ببيعه وأن لا أنقص من عشرة دراهم فطلب منه انسان تسعة ١٣٤ واشتره فان وقع في قلب المشتري أن الوكيل إنما قال ذلك ليروجه بعشرة توسع المشتري

أن يشتره بتسعة لأن الوكيل فعل ما هو معتاد عند الناس فاذلوقع في قلبه ذلك وسعه أن يشترى وإن لم يقع لا يبيعه * رجل وكل رجلا بأن يشترى له عبد فلان بألف درهم فقطعت يد العبد ثم اشتراه لا يجوز * ولو وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبدا قد قطعت يده جاز على الأمر لأن في الوجه الأول لما أشار إلى عبد سليم فتبدت الوكالة بصفة السلامة وفي الوجه الثاني الوكالة مطابقة لما شرأوه على الأمر إذا اشتراه بمثل قيمته * رجل باع عبده ثم أمر انسا بأن يشترى له عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الأمر * رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار أو بناء فباع المأمور الأرض ببناءها وأشجارها ثم اختلفا فقال الموكل كنت نهيته عند التوكيل عن بيع الأشجار والبناء وأنكر الوكيل كان القول قوله لأنه أنكر التوكيل ببيع الأشجار وأخذ المشتري الأرض بخصتها من الثمن ان شاء ولا يفسد البيع ومسائل الوكالة تأتي في كتابها ان شاء الله تعالى * المسلم إليه إذا وجد رأس المال مستوفى أو رصا ان كان ذلك قبل الاقتراق واستبدل مكانها جاز وإن كان بعد الاقتراق فسد واحد السلم وإن استحق رأس المال فأجاز المستحق قبل الاقتراق وبعد جاز وإن لم يجز أخذ دراهمه ان كان قبل الاقتراق واستبدل جاز وإن كان بعد الاقتراق لم يجز وإن وجدها زبوا وتجوز بها جاز قبل الاقتراق وبعد وإن ردّها واستبدل مكانها ان كان قبل الاقتراق جاز وإن استبدل بها الاقتراق فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تل المردود أكثر وقال زفر رحمه الله تعالى يطل السلم بقدرد المردود قل أو أكثر

رؤية الهلال حتى يحث به وإن لم ير الهلال بالبصر إلا أن يطلق اللفظ في مسئلتى الإفطار ورؤية الهلال بأن حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الإضافة فإن حلفه حينئذ يقع على حقيقة الإفطار وحقيقة الرؤية بالبصر أو لا أن ينوى الحقيقة في المسئلتين بأن ينوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيه ما إلا أن الفرق أنه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاؤه وديانته بخلاف الفطر فإنه إذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولو كان بالكوفة حين أهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحث قال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث ولو قال عبده حرّان ضحى العام بالكوفة وكان فيها يوم الاضحى ولم يضح لم يحث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير للعصيرى في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح والطلاق * اتهمته بالغلمان خلف لا يأتي حراما لا يحث بالقبلة والمسبوبة ويحث بالجماع فيمادون الفرج وإن لا طهرها فالفتوى على أنه يحث * حلف لا يزني فلا يحث كذا في الوجيز لا كدرى * في أيمان القدورى إذا حلف لا يبطأ أمره أو يوطأ حراما فوطئ امرأته الحائض أو ووطئها وهو مظاهر منها لم يحث إلا أن ينوى ذلك ولو حلفت المرأة بهذه العبارة (١) كنه بالله كنه حراما تكدرستم وعنت أنها لم تحرم الزنى إنما الله عز وجل هو الذى حرم الزنى وقد كانت فعلت ذلك لم تحث وإن كان الحالف رجلا وحلف بالله عز وجل فكذلك الجواب وإن كان حالف بالطلاق والعناق صدق ديانته لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنى فإن كان الحالف خصيا أو مجبوا بانهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهير بقية الفصل الثامن في الوقاع والافعال المحترمة

باب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

من قال لأمرأة أن لبست من غزلك فهو هدى فغزلت من قطن مملو له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفاقا فإذا لم يكن في ملكه قطن أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي مسئلة الكتاب فعند أى خنفة رحمه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير * ومعنى الهدى التصديق به بحكمة كذا في الهداية * وإذا حلف لا يلبس من غزل فلانة فلا يلبس له فليس لو باسج من غزل فلانة يحث في عينه فإن كان نوى عين الغزل لا يحث بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يحث إلا أن يعينه كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلهما فلبس ثوبا من غزلهما أو من غزل غيرهما لا يكون حائشا وإن كان غزل غيرها جاز * من مائة جزء وسواء كان غزلهما مختلطاً أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالحلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا بنسجه فلان مع غيره كان حائشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا بنسجه فلان مع غيره كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائشا وإن كان غزل فلانة مشلا خيطا

١ لم أفعل حراما

وجدر رأس المال مستوفى أو رصا ان كان ذلك قبل الاقتراق واستبدل مكانها جاز وإن كان بعد الاقتراق فسد واحد السلم وإن استحق رأس المال فأجاز المستحق قبل الاقتراق وبعد جاز وإن لم يجز أخذ دراهمه ان كان قبل الاقتراق واستبدل جاز وإن كان بعد الاقتراق لم يجز وإن وجدها زبوا وتجوز بها جاز قبل الاقتراق وبعد وإن ردّها واستبدل مكانها ان كان قبل الاقتراق جاز وإن استبدل بها الاقتراق فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تل المردود أكثر وقال زفر رحمه الله تعالى يطل السلم بقدرد المردود قل أو أكثر

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المردود قليلا لا يسطل وان كان كثيرا يسطل بقدر المردود وما دون النصف قليل وما فوقه كثير وعنه في النصف روايتان وان جاء المسلم اليه بزيوف وانكر رب السلم ان يكون الزنيوف من دراهمه فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض وأقر أنه قبض رأس ماله أو أقر أنه قبض حقه أو أقر أنه استوفى رأس المال حينئذ لا يقبل قول المسلم اليه * ولو أقر قبض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها زيوفا قبل قوله وان ادعى أنها استوفى لا يقبل وان قبض ١٢٥ ولم يقرب بشئ ثم ادعى أنها استوفى

قبل قوله * ولو وجد بعض المقبوض ستوفة فقال رب السلم هي دراهمي لكنها هي ثلث رأس المال ولي عليك ثلث السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال زيوفا بعد الافتراق فردها ثم اختلفا في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول رب السلم كالأشترى حنطة بعينها بدراهم وقبضها ثم وجد بالحنطة عيبا وأراد استرداد الثمن واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الحنطة * رجل أسلم في حنطة جيدة فجاء المسلم اليه بحنطة وقال هي جيدة وقال رب السلم هي رديئة فان القاضي يريها رجلين يعرفان ذلك فان قال هي جيدة يعمل بقوله ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل دفع اليه رجل درهمين وآخر درهما وديعة فاختلط الدراهم ثم وجد من درهما ما زائفا وكل واحد منهما ينكر أن يكون الزائف درهمه قال أبو حنيفة

واحدا كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان فنسجه علمانه فان كان فلان يعمل بيده لم يحث وان كان لا يعمل حث كذا في الايضاح * حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان فلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت المين يحث وكذلك ان لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلان فلبس ثوبا خيط بغزل فلا تارة لا يكون حائنا وكذا لو لبس ثوبا فيه سلكة من غزها ولو لبس ثوبا من غزها حث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحث في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العروة والزرقة من غزها لا يكون حائنا في عين اللبس ولو كانت اللبنة من غزها لا يكون حائنا وكذا الزريق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزها وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائنا واذا كان حائنا في الرقعة كان حائنا في اللبنة والزريق أيضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الخالف خرقة من غزها قد شرب من ووضع على عورته لا يكون حائنا ولو لبس من غزها قلنسوة أو شبكة يقال لها بالفارسية كلوة كان حائنا وكذا الجوب كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلا تارة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازارا أو ورداء حث والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا أو مقمعة لم يحث اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حث وان لم يستر به العورة وكذلك ان لبس الخالف عمامة لم يحث الا ان يلف فيكون قد ازارا أو ورداء أو يقطع من مثلها ما قص أو سراويل فيحسب يحث كذا في الايضاح * وان لم يقل ثوبا فثمنه بغزها كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزها فلما بلغ الثوب السرقة ولم يدخل يديه في كيه ورجلاه بعد تحت اللغاف كان حائنا ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فأدخل احدي رجله في السراويل أو لبس احدي خفيه لا يكون حائنا ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالتقى عليه وهوناه ثم رفع وهوناه قال البلخي رحمه الله تعالى لا يكون حائنا قال الفقيه أبو الليث هو القياس وبه نأخذ وان أتى عليه وهوناه فلما انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائنا وان تركه حتى استقر عليه كان حائنا ولو أتى عليه وهوناه حث علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا لبس ثوبا من غزل فلا تارة فنسج ثوب من غزها وغزل غيرها الا أن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزها من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الخوف عليها فان كانت تبلغ ازارا أو ورداء حث وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحث وان قطعه سراويل ولبسه يحث وان لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما نسج من غزل غيرها لا يحث كذا في المحيط * واذا حلف لا يلبس ثوبا من غزها فلبس كساء من غزها حث وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي * واذا حلف لا يلبس ثوبا فثمنه على كل ملبوس يستر العورة وتجوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحا أو بساطا أو طنفسة لا يحث ولو لبس كساء أو طيلسا لا يحث لانه مما يلبس وكذا لو لبس فروا يحث ولو لبس قلنسوة لا يحث كذا في المحيط * وكذا الخلد والحصير والخف والجوب كذا في التتارخانية * ولو سمى ثوبا بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حث كذا في البسوط * حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الا أنه لا يحث وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبسه حث كذا في محيط السرخسي * في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التتارخانية * اذا حلف لا يلبس قبضا

رحمه الله تعالى يقسم الدرهم الزائف بينهما أثلاثا أو الباقى بينهما أثلاثا * رجل عليه عشرة دراهم فأوفاه اثني عشر غلطا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الزيادة أمانة عند القاضي ان هلك لا يجب عليه شئ وما بقى يكون بينهما خمسة أسداسها للقاض وسدسها للدافع * رب السلم والمسلم اليه اذا اختلفا في قدر رأس المال أو جنسه أو وصفه أو اختلفا في جنس المسلم فيه أو قدره أو وصفه أو ذرعان ثوب السلم فانهما يتصافان وان اختلفا في مكان الايقاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم اليه ولا تصافان وقال

صاحبهما رحمه الله تعالى يتعالى بغيره على الخلاف في الأصل والاول أصح * ولو اختلفا في أصل الاجل فادعى أحدهما شرط الاجل
والآخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيهما ادعى الاجل فالقول قوله والعقد صحيح وقال صاحباه رحمه الله تعالى ان كان المسلم اليه
يدعى الاجل ورب المسلم ينكر كان القول قول رب المسلم والآخر فاسد وان اتفقا على شرط الاجل واختلغا في قدره كان القول قول رب المسلم
مع عينه والبينة بينة المسلم اليه وان ١٢٦ اتفقا على قدر الاجل واختلغا في مضيه كان القول قول المسلم اليه والبينة بينته
أيضا * اذا شرط الايفاء في

المسلم في مصر كذا جاز
ويكون للمسلم اليه أن يوفي
في أي محله شاء * وان اختلفا
فقال رب المسلم شرطت
عليك الايفاء في محله كذا
وقال المسلم اليه بلى لكن
أدفع اليك في محله كذا يجبر
رب المسلم على القبول
* وكذلك لو شرط الايفاء في
منزل رب المسلم جاز للمسلم
واذا أسلم المسلم اليه في محله
أخرى يجبر رب المسلم على
القبول * ولو اشترى وقر
حطب كان على البائع أن
يأتي به الى منزل المشتري
عرفا حتى لو هلك في الطريق
يهلك على البائع كالأستاجر
دابة الى مصر كذا فدخل
المصر كان له أن يبلغ عليها
الى منزله استحسانا ولو
اشترى وقر حطب على أن
يوفيه في منزله جاز استحسانا
وهو قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى
* ولو اشترى وقر حطب على
أن يحمل البائع الى منزل
المشتري يفسد البيع * رجل
اشترى شاة على أن يوفيه
التمن في بلد كذا ان كان
التمن مؤجلا جاز اذا حمل
الاجل ان كان التمن شياله

فليس قيصاليس له كان ولم تكن له نية حين حلف فانه يحنث كذا في المحيط * في الملتقط اذا حلف لا يلبس
فليس مكرها لا يحنث فان قدر على نزع فلم ينزعه فهو لا يلبس كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يلبس قيصاليس
فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العناية * اذا حلف
لا يلبس سراويل أو قميص أو رداء أو فارتز بالسراويل أو القميص أو الرداء لم يحنث وكذا اذا اعتم بشئ من ذلك
ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال لبس ذلك حنث وان ارتز
بازداء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فألقاها
على عاتقه * حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنث حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا
ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزع ولبس الآخر حنث لان البين ههنا وقعت على عين فاعتبر
فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع * حلف لا يكسوا فلان فاعاره كسوة أو كسفه بعد موته لم يحنث
الا اذا أراد به السترون التملك * حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأذن له فلان فلبس فلان سقطت البين
ولو قال الآن يأذن له فلان فأذن له ثم اتت البين كذا في السراجية * رجل حلف أن لا يلبس من غزل
امرأته فلبس قدامها بظهارته من غزلها وبطاشته من غزل غيرها كان حائثا كذا في فتاوى قاضيجان * وان
حلف لا يكسوه ثوبا فأعطاه دراهم فاشترى به ثوبا لم يحنث فلو أرسل اليه بثوب كسوة حنث فان نوى أن
يعطيه من يده الى يده لم يحنث كذا في المبسوط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فهذا
على الثياب ولو لبس قطنسوة أو خفين أو نعلين أو سودين أو فوارة سوداء لا يحنث كذا في محيط السرخسي
* ولو قال لا ألبس شيئا من السواد فانه يحنث في القطنسوة والخفين الاسودين والفرو الاسود وغيرها كذا
في خزائن المفتين * ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالعبرة بالجملة دون السدى ولو حلف لا يلبس قطننا
فليس ثوب قطن حنث ولو لبس قباء ليس يقطن وحشوه قطن لم يحنث الا أن ينوي كذا في الايضاح * واذا
حلف لا يلبس ابريسما فلبس ثوبا لمحنه خرو سداه ابريسم لا يحنث في عينه * ولو حلف لا يلبس ثوب كان
فليس ثوبا من قطن وكان لا يحنث في عينه سواء كان الكتان سدى أو لجمة * واذا حلف لا يلبس ثوبا ابريسم
فليس ثوبا من ابريسم وقطن يحنث في عينه اذا كانت لمحنه ابريسما كذا في المحيط * رجل حلف أن لا
يلبس خرا فلبس ثوبا خالصا من خرا أو كان سداه من القطن أو الابريسم ولمحنه من الخرا كان حائثا ولو حلف
لا يلبس ثوبا خرا من غزلها فلبس ثوبا سداه ابريسم ولمحنه من غزلها كان حائثا ولو حلف لا يلبس طيلسان
صوف فلبس طيلسانا لمحنه صوف وسداه ابريسم أو قطن لا يحنث في عينه ولا يشبهه الطيلسان غيره كذا
في فتاوى قاضيجان * المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين فقطع منه
قيصا واحدا وخاطه ثم فتنقه ثم خاطه مرة أخرى قال يحنث * ولو حلف ليجيطن منه قميصين لم يحنث ولو
قال لا قطعن منه قميصين فقطع منه قيصا فخطه ثم فتنقه ثم قطعه قيصا آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنث
كذا في محيط السرخسي * ولو حلف على قيص ليقطعن منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من
القباء سراويل فانه قد حنث في عينه حين قطع القمص وفي الزيادات عبده حران لم يجعل من هذا الثوب
قباء وسراويل ولا نية له فجعله كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنث الا أن يكون عني
أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الاولى كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يلبس

حمل ومؤنة كان عليه الايفاء في المكان المشروط وفيما الاجل له ولا مؤنة لصاحب الدين أن يطالبه في أي مكان شاء هذا
وان لم يكن التمن مؤجلا أو كان الاجل مجهولا يصح البيع كان له حمل ومؤنة أو لم يكن * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يكن له حمل
ومؤنة جاز استحسانا وله أن يطالب حيث شاء * كتاب البيع * البيع لا ينقذ الا بلفظين يثبتان عن التملك والتلاك على صيغة
الماضي أو الحال نحو أن يقول البائع بعث منك هذا بكذا ويقول أبيعك هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت أو قبلت أو رضيت أو أجزت

أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى هذا البيع لا يكون الا قبض البدلين جميعا * وقال بعضهم قبض أحدهما يكفي وينعقد البيع بالهبة بشرط العوض عند قبضهما وبني عليها أحكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوها * ولو قال بعثت هذا العبد بألف درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان بيعا * ولو قال بعثت منك هذا العبد بألف درهم ثم قال بعثت منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري قبلت كان البيع بالثمن الثاني * ولو قال بعثت منك هذا العبد بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بعثت منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت ينعقد البيع الثاني وينسخ البيع الأول * ولو قال البائع بعثت منك هذا العبد بألف درهم فقال المشتري اشتريته منك بألفي درهم ذكر في النوادر أنه ينقصد لبيع بالف والالاف الأخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وكذلك لو بدأ

المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بالثمن درهم فقال البائع بعته بالثمن درهم كان ذلك خطأ للاحد الا لثمنين * ولو قال بعثت منك هذا العبد بالثمن درهم فقال المشتري اشتريته بغير ثمن لا يصح * ولو تباعا وهما عيشيان قال بعضهم لا ينعقد البيع لتفرق المجلس بالخطوات قبل القبول كالوفاة بعثت فقام المشتري ثم قبل * وقال بعضهم ينعقد اذا أحيا الخطاب موصولا بالخطاب فانه ذكر في الطلاق اذا قال لها اختاري وهما عيشيان فقالت اخترت موصولا بالخطاب يقع الطلاق * ولو قال أقلبك هذا العبد بالثمن درهم فقال الآخر قبلت اختلفوا فيه وقال أبو بكر

الاسكاف يعقد البيع بينهما بلفظة الاقالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يعقد به أخذ الفقيه أبو الليث وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه قال في المتبايعين اذا تقابلا البيع بأكثر من الثمن الاول أو بأقل أو بجنس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون ذلك فسحا بالنهن الاول في حقهما وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاقالة بيع بعد القبض فسخ قبله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقالة بيع الا اذا تذر رجعا ليهما ١٢٨ بأن كان المبيع متقولا وتقابلا قبل القبض فيجعل فسحا وقال محمد رحمه الله تعالى

خاتم الرجال أما إذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء مما له فص تحت وهو الاصح كذا في المحيط * وتاج الملك ليس بجلى وتاج النساء على القلب والقلادة على كذا في التبرائش * حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست الالالة فقد قيل ان سمي الالالة في العرف والعادة مكعبا يلزمها الحنث والافلا كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس حليا فلبس سيفاً محلى أو منطقة مفضضة لا يكون حائثا وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يلبس درعا ولا ثيابه فلبس درع حديد أو درع امرأة حنث فان نوى أحدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يلبس سلاحا فلبس سيفاً أو تنكب قوساً أو ترساً لم يحنث قالوا اذا كانت اليمين بالفارسية بأن قال (١) سلاح نبوشتم يحنث في هذا الاشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنث كذا في المحيط * الاصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول ما دون الازار والسلاح الدرع والسيف والقوس دون السكن وحديد غير مصنوع كذا في العناية والله أعلم بالصواب

الباب الحادى عشر فى اليمين فى الضرب والقتل وغيره

ولوحلف أن لا يضرب رجلاً فضر به بعد ما مات لا يحث كذا في شرح الطحاوي * رجل حلف أن لا يضرب
 عبده فأمر غيره فضر به المأمور حث وان نوى الحالف أن لا يلب ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحث * ولو
 حلف على حر لا يضرب به فأمر غيره فضر به المأمور لا يحث الآن يكون الحالف قاضياً أو سلطاناً كذا في
 الظهيرية * ولو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره حتى يضرب لم يحث الاب كذا في المحيط * وإذا حلف الرجل
 لا يضرب بن عبده مائة سوط ولانية له فضر به مائة سوط تخفف فإنه يبرئ في عينه قالوا هذا اذا ضرب به ضرباً ياتى له
 أما اذا ضرب به بحيث لا ياتى له لا يبرئ ولو ضرب به بسوط واحد له شعثان خمسين مرة كل مرة تقع الشعثان
 على بدنه برئ في عينه وان جمع الاسواط جمعاً وضربه بها ضربة أو ضربتين بعرض الاسواط لا يبرئ وان ضربه برأس
 الاسواط ينظر ان كان قد سوى رؤس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضرب به ضربة أصابه برأس كل سوط بر
 في عينه وأما اذا ندس بعض الاسواط في البعض فالتابع البر بقدر ما أصابه وما ندس من الاسواط لا يقع
 به البر وعليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * رجل حلف بالله أن لا يضرب
 بنته الصغيرة عشرين سوطاً فإنه يضرب بها بعشرين شراً خاها وهو السعف وهو ما صغر من أغصان النخل كذا
 في الظهيرية * رجل قال والله لو أخذت فلاناً لضربه مائة سوط فأخذه وضربه بسوطاً واحداً أو سوطين قال
 هذا على الابد ولا يحث في عينه في الحال كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو
 عضها أو خنقها أو متشعرها أو جمعها حث في عينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة
 لا يحث وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يحث وقيل هذا اذا كانت العيين
 بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحث في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائناً اذا كان على وجه الغضب وان
 تشتمت شعرها نكلموا فيه والصحيح أنه يكون حائناً اذا كان في الغضب وان دفعه أو لم يوجهه لا يحث كذا في
 الفتاوى قاضخان * ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينبغي أن يستل العربي فان أراد به ما يريد بالضرب
 العربي وروى (٢) زدن موضع لفظ الضرب فهو كالحلف بالعربية وان أراد به ما يريد بالفارسي فهو كالو

١ لا أليس صلاحاً ٢ معناه اضررب

أحدهما جازاً ما إذا لم يعد لقطعة البيع وإن سمى لكل واحد منهما كانت الصفة واحدة فلا يصح قبول أحدهما * رجل حلف
قال لغيره بعتك عبدى هذا بألف درهم فقال قد أخذته بألف درهم وعشرة نانير فيها جزأ زوله الألف والزيادة * رجل قال لغيره بعتك عبدى
هذا بألف درهم فقال الرجل هو لم يكن ذلك جواباً ولا يكون حراً فى قول محمد وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال
فهو حر كان جواباً واعتق العبد وصرف أيضاً العبد * ولو قال لمرجل بعتك بألف درهم فقال قد بعتك بألف درهم فقال المشتري هو

ان تقابلأيا أكثرمن الثمن
الاول وأوجنس آخر يكون
يعا وقال زفر رحمه الله
تعالى الا قاله نسخ في حق
الكل حتى لا يتعلق بها
الشفعة * رجل قال لاخر
اذهب بهذه الساعة وانظر
اليها اليوم فان رضيته فهي
لك بألف درهم فذهب بها
جاز * وكذا لو قال ان
رضيته اليوم فهي لك بألف
درهم جاز وهو بمنزلة قوله
بعتك هذا العبد بألف درهم
على أنك بالغيا را اليوم * ولو
باع عبدين فقال بعتك
هذين العبدين بألف درهم
فقبل المشتري أحدهما أو
قال للرجلين بعتكما هذا
العبد فقبل أحدهما
لا يجوز الا أن يرضى به
البائع في المجلس وخصته
من الثمن معلومة فيجوز
ويكون ذلك عقدا جديدا
في الباقي * ولو قال بعتك
هذين العبدين هذابائة
وهذابائة فقبل المشتري
البيع في أحدهما ذكر في
بعض المواضع أنه يجوز
* وذكر في الجامع أنه لا يجوز
الا أن يقول بعتك هذين
العبدين بعتك هذابائة وبعتك
هذابائة فقبل المشتري في

رحال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رواية هو حو بصير قابضاً وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعتق فلا يصير قابضاً * رجل عليه دين ألف درهم
لرجل فقال المدين لصاحب الدين أعطيك دينك ديناراً وسأومه بالدينار ولم يسع وفارقه ثم جاء بالدينار وودفعها إليه يريد الذي كان ساومه عليه
ثم فارقه ولم يستأنف بيعاً قال محمد رحمه الله تعالى هو جائز الساعة وكذا الرجل إذا أراد أن يشتري شيئاً سارمه ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه
وفارقه ثم جاء بالوعاء وأعطاه الدرهم قال هو جائز * رجل ساوم رجلاً بثوب ١٢٩ فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال
المشتري لا أخذه الا بعشرة

حلف بالفارسي وان لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة
* وإذا قال ان ضربت بك فأت طالق فضرب أمته فأصابها ذلك كفي مجموع النوازل أنه يحنث هكذا كان يفتي
الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل بأنه لا يحنث هكذا ذكر الباقى رحمه الله تعالى في
فتاواه وهو الاظهر والاشبه * وإذا حلف لا يضربها فنفض ثوبه فأصاب وجهها أو أوجعها ذكر في فتاوى
أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحنث كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان لم أضربك حتى أتركك لاجبة
ولاميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها وضربها وجهها شديداً فإذا فعل ذلك بر في عينه
* رجل حلف لا يضرب بن عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى
فاضل خان * ولو حلف لا يضرب به حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يسكب أو حتى يستغيث فلم يوجد حقيقة
هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا يضرب به بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في
الخلاصة * وإذا قال والله لا يضربك بالسيف ولا بيمينه ففرض به بعرض السيف بر في عينه وان كانت نيته
على الحد فهو على الضرب بالحد وان ضربه في غمده ولا يبر في عينه وان قطع السيف غمده وخرج
الحد وجرح المحلوف عليه بر في عينه وإذا حلف لا يضرب فلاناً بالقأس ففرض به بقبض القأس فارسية ددسة
تبر لا يحنث كذا في الذخيرة * ولو قال لا أضربك بالسوط أو بالسيف ففرض به بسوط أو بسيف وقال نويت
سيفاً أو سوطاً غير هذا يدين في القضاء لانه نوى ما يحتمل كلامه والامر بينه وبين ربه كذا في محيط السرخسي
* في المتن عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغلامه ان لم أضربك مائة سوطاً فأت حرقات الغلام قبل أن
يضربه ذلك مات حرأونه اذا قال والله لا اضرب من فلاناً خسين اليوم وهو يعنى سوطاً بعينه ففرض به بغيره
ومضى الوقت قال بأى شئ ضربه فقد خرج عن اليمين ونيتيه باطله كذا في المحيط * ولو حلف على الضرب
بالسوط ففرض به وقد لفه في ثوب لا يبر * لا يضربه نصل هذه الشفرة أو بزج هذا الرمح فتزج النصل والزج
وجعل آخر وضربه به لا يحنث * لأمس شعره خلق ثم نبت آخر فسه أو لأمس سنه فنبت آخر حنث
كذا في الوجيز للكردرى * ولو قال ان ضربت بك الابد أو أبداً أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث * ولو قال
ان لم أضربك شهراً فعبدى حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلفه الى أن يمضي
الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهر من حين حلف حنث هكذا في شرح الجامع الكبير
للحصري * ولو قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فأت طالق وأراد أن يضربها فحلفت ان مس عضوك
عضوى فعبدى حر ففرض به الرجل يحنث من غير أن يضع يده عليها لم يحنث * ولو قالت ان ضربتني
فعبدى حر فالجيلة في ذلك أن تبسع المرأة عبدها من تنقبه ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر
الزوج وتخل عين المرأة الى جزء كذا في الظهيرية * وان قال ان لم أضرب ولدك اليوم على الارض حتى
ينشق نصفين وبالع في ضربه فالاصح أنه لا يحنث كذا في النبايع * رجل قال لغيره ان مت فلم أضربك
فكل مملوك الى حرقات ولم يضربه لم يعتقوا ولو قال ان لم أضربك فأت طالق ففعل ذلك في آخر جزء من
اجزاء حياته * ولو قال لعبده ان لم أضربك حتى أموت أو فيما بيني وبين أن أموت فلم يضربه حتى
مات لا يعتق العبد * رجل أراد أن يضرب ولده خلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فغعه انسان بعد ما ضربه
خشباً أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في عينه لان مراده أن لا يمنعه

(١٧ - فتاوى ثانی) على ما أخذه عليه أول مرة وان قال المشتري للبائع هاته حتى أنظر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا أنقص
من خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر * رجل قال لصاحب عبده
أبعثنى عبداً هذا بألف درهم أو قال أبيع عبداً هذا بألف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المشتري قد أخذته قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هو يسع لازم وان اشترى ثوباً فاسداً ثم لقيه غداً فقال ليس قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته

فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا لبيع الفاسد فهو جائز اليوم * رجل باع من رجل عبدًا بلف درهم وقال ان لم يجئني بالثمن اليوم فلا يبيع بيني وبينك وقبل المشتري ولم يأت به بالثمن اليوم فليعه غدا فقال المشتري قد بعثني عبدك هذا بلف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهو شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقص ولا يشبه هذا البيع الفاسد * رجل كان يبيع رجلا ويشترى منه الثياب فقال المشتري كل ثوب أخذته منك فلك ١٣٠ فيه ربح درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عند

المشتري ثمن عشرة أثواب أو أكثر فحاسبه وأعطاه لكل ثوب الثمن ووربح درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان أربحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز وان لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز بالربح * رجل قال لرجل يبيع الخنطة بكم يبيع فقال كل قفيز بدرهم فقال كفى خمسة أفقره فبكاله وذهب بها فهو يبيع وعليه خمسة دراهم * رجل قال لغيره هذا الثوب للبعشرة دراهم فقال هات حتى أنظر اليه وحتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لاشئ عليه وان قال هاته فان رضىته أخذته فضاع فعليه الثمن ولو قال ان رضىته اشتريته فهو باطل وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أيضا * رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع هــولـث بعشرين وقال المشتري لابل عشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري انما سئل

أحد حتى يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنت في عينه كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل ان حنت في الغاية فتحمل علمه اما ما يمكن بان يكون ما قبلها قابلا لا امتداد ويكون مدخولها مقصودا وموثرافي انهما المخلاف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد على فعلين أحدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء لا آخر فان تعذر تحمل على العطف ومن حكم الغاية أن يشترط وجودها للبر فان أفلح عن الفعل قبل الغاية يحنت * ومن حكم لام السبب أن يشترط وجودها ليصلح سببا لوجود المسبب * ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما للبر هكذا في المحيط * ولو قال رجل لا آخر ان لم أخبر فلا نأبى اصنعت حتى يضربك فعبدى حر فأخبره ولم يضربه بر وكذا لو قال ان لم آت حتى تغذي أو ان لم أضربك حتى تضربني فأناؤه ولم يغذيه أو ضربه فلم يضربه بر * وان قال ان لم ألامه حتى يقضي حتى أو ان لم أضربه حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيدا أو حتى ينهاني أو حتى يشتكي يدي فشرط البر الملازمة والضرب الى وقت وجود الغاية فاذا لم توجد بان ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب قبل وجود هذه الاشياء حنت لان حنت هي الغاية لان الملازمة مما يعتدو كذا الضرب بطريق التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانته لا قضاء لانه نوى الجواز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آت اليوم حتى أغذي عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تنعدي عندى فعبدى حر فشرط البر وجودهما حتى اذا أتاه فلم ينعدهم تنعدي من بعد بل تراخ فقد بر وان لم ينعدهم أصلا حنت لتعذر الحمل على الغاية كذا في السكافي * ولو قال لامرأته كلما ضربتك فأتني طالق فضر بها بكفه فوقع الاصابع متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيديه جميعا طالقت ثنتين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبدته ان اقيمتك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأتى العبد من قدميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * ان رأيت فلانا لا يضربني فالرؤية على القرب والبعد والضرب في أى وقت شاء الا اذا عني به الفور كذا في المحيط في مسائل الرؤية * ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فراءه والخالف مريض لا يقد على الضرب حنت كذا في التلخيصية * ولو شاجرت امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها فاضرب يدها على رأسها في الغضب لم يحنت كذا في العتبية * اذا حلف ليضرب غلامه في كل حق وباطل ولا يهله فعني هذا ان يضرب كذا في السكافي اليه بحق أو باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى اليه فضر به ثم شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضرب به للشكاية الثانية كذا في المحيط * رجل حلف ليضرب فلانا ألف مرة فهذا على أن يضرب به مرارا كثيرة * ولو حلف ليقتل فلانا ألف مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضيخان * حلف ليضرب فلانا أو ليكلمن فلانا أو فلانا ميت فان كان لا يعلم بموته فلا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يعلم بموته تنعقد عينه ويحنت من ساعته بالاجماع كذا في المحيط * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضربك فهذا على أن يضرب الخالف قبل المخلاف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال الرجل لغيره أى عبيدى ضربته يا فلان فهو حر فضر به جميعا لا يعتق الا واحد منهم ولو قال أى عبيدى ضرب بك يا فلان فهو حر فضر به جميعا اعتقوا ثم في المسألة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد يتظر ان كان الضرب بصفة التعانب يعتق الاول وان كان بدفعة واحدة عتق واحد منهم وكان اختيار التعيين للولى * اذا قال كل عبيدى

الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرده ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون عليه ضربته قيمته ولكن ترك القياس بالعرف ويلزمه عشرون * رجل قال لغيره عبيدى لك هذا بلف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله يبيع وجواب * رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كلم البائع انسانا في حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري

معا قبلت كان الرجوع أولى * ولو أوصى ببيع داره من رجل فقال عادي ببيع منه بألف درهم ومات فقبل الموصى له بعد موته جاز كذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر * رجل استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه بثمن وبقده الثمن فوجد البائع في الثمن زيو فابعد الافتراق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إلى النصف يرد الزئوف ويستبدل وان زاد على النصف فردته ينتقض البيع في المردود وقدم في السلم أنه اذا وجد رأس المال زيو فابعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود ١٣١ قليلا لا ينتقض السلم في المردود وان كان كثيرا ينتقض

وعلى هذه الرواية جعل النصف قليلا * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم فقال أنا أخذه لم يجز ولو قال أنا أخذه جاز * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم فقال لا أقبل بل أعطيته بخمس مائة ثم قال قد أخذه بألف درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفعه اليه فهو رضاء والا فلا * رجل قال لغيره اشترت منك هذا بكذا فتصدق به على هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل أن يتفرقا جاز وكذا لو قال اشترت منك هذا الثوب فاقطعه لي قمصا ففعل البائع قبل أن يتفرقا * رجل اشترى ثوبا فقال البائع أقلدك فيه فاقطعه قمصا ففعل كانت آفالة * اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهل في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعلوم المشتري * الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراد الموكل فلم يرض به الموكل ورد عليه فهل عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

ضربه فهو حر فضرب الكل عتق الكل ولو ضرب البعض عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * ولو قال من ضربته من عبيدي فهو حر فضر بهم جميعا عتقوا جميعا عندهما والا احدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في فصل العيين تقع على الواحد * لو قال ان ضرب هذا العبد أحد فامرأته طالق فالعبد على الخالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسي هذا أحد فالعبد على غير الخالف * رجل أراد ضرب انسان فقال رجل ان ضربته فعبيدي حر فترك ضربه ثم ضربه بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا في السراجية * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لعبد يان ضربتك الا يوما واحدا والا في يوم واحد والا يوما واحدا أضر بك فيه أو الا يوما أو الا في يوم فله أن يضربه ما في أي يوم شاء مجتمعا أو متفرقا فان ضرب أحداهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تغرب الشمس من يوم الجمعة لانه ضربهم ما في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهم ما فيه فان لم تغرب الشمس حتى عاد فضر الاول لم يحنث فان ضربهم ما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو ضرب الذي ضرب به يوم الجمعة نحت ساعة ضربه لانه ضربهم ما في غير يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهم ما في غير يوم الاستثناء وأما اذا ضربهم ما في يوم واحد فلان المستثنى يوم واحد يضربهم ما فيه وقد ضربهم ما في يوم واحد فضي المستثنى فمضى ما وراءه غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس لا يحنث لانه فكر ان نصف الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس وحده لا يحنث * ولو قال ان ضربت بك في الا في يوم أضر بك فيه أو الا يوما أضر بك فيه أو الا يوما أضر بك فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهم ما في ذلك اليوم مستثنى ولا يحنث فان ضربهم ما في يومين متفرقين يحنث حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان عاد وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنث لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضرب به أخيرا يحنث حين تغرب الشمس كذا في الجامع الكبير للعصيري * ولو قال ان لم أقتل فلانا فامرأته طالق وفلان ميت وهو عالم به تنعدي عينه لتصور البر ثم يحنث للحال للعجز عادة كسئله معودا السماء وان لم يكن عالما بموته لا يحنث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كما في مسئلة الكوز الا أنه لا فرق في تلك المسئلة بين أن يعلم أن الكوز لا ماء فيه أو لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي * حلف ليقتل فلانا غدا فان لم يحنث في اليوم لم يحنث هكذا في التبيين * ولو قال ان قتلت فلانا أو مسسته فعتد غيره فأصابه حنث كذا في محيط السرخسي * ولو قال لغيره ان قتلتك يوم الجمعة فعبيدي حر فضر به بعد اليوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنث في عينه ولو ضرب به يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنث ولو كان ضربه قبل اليومين بأن كان ضربه يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبيدي حر فمات المضروب يوم الجمعة لا يحنث في عينه كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالاكوفة فضر به بالسواد ومات بالاكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لغيره ان شئت منك في المسجد فعبيدي حر فشتمه والخالف في المسجد والمستنوم خارج المسجد يحنث ولو كان على العكس لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في الشتمة * اذا قال لغيره ان قتلتك في المسجد أو ان تصعبتك في المسجد أو ان ضربت بك في المسجد فعبيدي حر فقتله أو شججه أو ضربه والمقاتل والضارب والشاج في المسجد والمقتول والمضروب والمشجوج خارج المسجد لا يحنث في عينه ولو كان على العكس يحنث في

الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره الموكل بالاخذ على سوم الشراء فيحنث اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل * رجل قال لغيره بعثك هذا بألف درهم ثم قال لاخر بعثك نصفه بخمس مائة فقبل الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى صح قبول الثاني ولا يصح قبول الاول بعد رجوع البائع عن النصف وكذا لو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع أرضها أو ولدت الجارية أو تخمر العصور ثم صار خلا لا يصح قبول المشتري * رجل قال لغيره بعثك عبيدي هذا بألف درهم فسكت ثم قال قد بعثك أمي هذه

بأنفدرهم فقال المشتري قلت أو قال أجزت فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بأنفدرهم وبعتك هذه بأنفدرهم فقال قلت كان قولها لهما جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري يكون قبولا لهما جميعا * رجل طلب من رجل ثوبا يشتري فأعطاهما البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأجل الثياب إلى منزلك فأى ثوب ترضى بعته منك فحمل الثياب فاحترفت الثياب عند المشتري قال ١٣٣ الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هلك الكل جملة أو على

عينه وإذا قال لغيره ان مت من هذه الشجرة فكذا فاحت من غير ما يحت في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يرمى حجرا فرمى إلى غيره فنفر عنه فأصابه لم يحت ولورمى إليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتائية * وإذا قال لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الحالف ولو قال ان رميتك في المسجد فعبدي حر يعتبر المكان في حق الحالف عليه كذا في الذخيرة * وإذا قال ان لم أحبس فلانا غدا عرنا جاعا فامر أنه طالق فخبسه عرنا جاعا تعافى الغد فآخروا طعمه حنت كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة * وإذا حلف لا يعذب فلانا فخبسه لم يحت الا ان ينوى ذلك هكذا ذكر في الفتاوى * وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت البين * وفي الفتاوى أيضا اذا دعا امرأته إلى الفراش فأبت فقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جاءت إلى الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد عذبتها فطلق وان كانت طائعة لا تطلق كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم أضربك أو قال ان لم أسوك فانت طالق ثلاثا فغاب عنها أشهر لم ينفق عليها وتزوج عليها فقال لها أهلها قد أسأك زوجك وأضربك فقالت ما أسأك ما أضربني فالحق قول المرأة ولا حنت عليه * ولو قال ان أضربك أو قال ان أسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك فأصدا اضرارها حنت كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف * (١) اكرمر اسر زنتك كنى فكذا يحنت باللامعة مشافهة (٢) اكرمر اسر زنتك ينصرف إلى المنة اذا احتملت القرينة والافعل الضرب على الرأس * لا يؤذى امرأته فأصابته النجاسة ثوبه فقال اغسله فلبسه فأبت فقال (٣) زهره دران بشوى قيل لا يحنت وقال القاضي يحنت وبه يبقى كذا في الوجيز للكردي * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق أو والله لا ضربن الخادم اليوم فضر به في يومه فقتل بر في عينه ولم يقع الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنت فيختار بين ان يوقع الطلاق أو يلزم نفسه البين ولو قال في ذلك اليوم اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت البين ولو قال في ذلك اخترت التزام البين وانبطال الطلاق فان الطلاق لا ييطل ولو مات الخادم قبل الضرب فهو مخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو الملبت فقد وقع الحنت أو الطلاق وقدمت قبل ان يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التخيير من حيث التدبير يعني فيما اذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان مخيرا بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأته أخرى يجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس * رجل قال لغيره ان شتمتك فعبده ثم قال له لا بارك الله فيه ان لا يعق ولو قال ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم كذا في الظهيرية * رجل حلف لا يتم امرأته بشي ثم قال لها (٤) خداندك توجه كرده لا يحنت كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنت في عينه هو المختار للقتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا اذ قاله وان حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقدق ميتا أو شتم ميتا حنت كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف اني خير منه والحالف لص أو شرب بوزن من أهل الصلاح والعلم عند الناس حنت في القضاء كذا في العتائية * رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده يكون حائسا الا ان ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا ١ انلتني ٢ ان ضربتني على رأسي أو معناه ان تبتني على ٣ اغسله رغم اعنك ٤ الله يعلم ماذا فعلت

التعاقب ولا يدرى الذي هلك أو لا والذي بعده ضمن المشتري عن كل ثوب وان صرف الاول لزمه عن ذلك الثوب والثوبان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فله رد الثالث لانه امانة وأما الثوبان فيلزمه نصف عن كل واحد منهما الا اذا كان لا يعلم أيهما هلك أو لا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه عن الهالك وبرت الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث ثلثه أو ربعه ولا يعلم أيهما احترق أو لا يرتما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره ويلزمه نصف عن كل واحد من الثوبين * رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح أدنى قدحك هذا فدفعه إليه فنظر إليه الرجل فوقع منه على أقذاح صاحب الزجاج فانكسر القدح والاقذاح قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدح لانه امانة ويضمن ساير الاقداح لانه ألتقها بغير اذنه * رجل قال لقصاب زني من هذا اللحم بكنا درهم ففعل ذكر في النوادر عن أبي يوسف ومحمد

رحمه الله تعالى ان ذلك لا يكون بيعا وكل لا مرأى يتنع عن أخذ اللحم ولو قال زني من موضع كذا من هذا اللحم بكنا درهم في فوزه من ذلك الموضع لا يكون له أن لا يأخذ وكذا لو دفع إلى قصاب درهم أو قال أعطني به هذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزنيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فأ كانت الهرة قال هلك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم فان بين موضع اللحم فقال من الذراع أو من الجانب فحينئذ يكون الهلاك على المشتري وهو كالمشتري - خطبة بهننا ودفع غرائرها إلى البائع وقال كلها فيه فذل يصير المشتري

فابضوا لو كانت الخطبة بغير عيناها بان كان مسلماً أو ثمن السلعة فدفع رب السلم غراً ثم إلى المسلم اليه وأمره بأن يكيل السلم فيه فتفعل لا يصير قابضاً إلا إذا كان بمحضرة رب السلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا الجواب في شراء الكرياس إذا اشترى ذراعاً من هذا اللث لا يجوز أن قال من هذا الجانب جاز * ولو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطع البائع كان للمشتري أن يرد ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازماً على المشتري ١٣٣ وكما يتقصد البيع بالخطاب من

الحاضر يتقصد بالكتاب إلى الغائب إذا كتب الرجل إلى رجل غائب وكتب فيه بعث عبدى فلا نامنك بكذا فبلغه الكتاب وقرأ وقال قبلت تم البيع بينهما * والبيع أنواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

فصل في البيع الباطل

* بيع الخمر والميتة والدم وذبيحة الجوسى والمحرم والمرد ومتروكة التسمية عمداً وبيع الصبي الذي لا يعقل ولا الجنون وهوام الأرض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان إلا السمك باطل ركذا لولايه مالا متقوم ما هذه الاشياء كان باطلاً إلا الخمر والخنزير * وبيع ربيع الادى باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه جائز * وبيع السرقين والبعير جائز * ولو جعل الخمر والخنزير متجافاً لم يمتدحهم كان فاسداً ولو باع الخمر والخنزير كان باطلاً باعهم من مسلم أو لمسلم * والبيع الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض

في فتاوى قاضيه في مسائل الاخذ والسرقه * ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سباه ولم يره وقد كان رأى ذلك الشيء قبل ذلك فالتحتم أنه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * أكارأو وكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنب واقفوا كه المشتري بئنه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ان كان ما يحمل الاكارو الوكيل للكل لا يكون سرقه وأما ما يكون من الجيوب اذا أخذ شيئاً لتفرد به لا يحفظ فهو سرقه وأما غير الاكارو الوكيل اذا أخذ شيئاً على وجه الحقيقة فهو سرقه وأما الاكارو الوكيل اذا أخذ شيئاً لوراها صاحب لا يضمنه بل يرضى به فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي أن يحنث كذا في الظهيرية رجل غاب فرسه عن خان فقال (١) أكرابن اسب من برده ما شند فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع الى الخالف ان نوى بقوله (٢) انجانباشم الحجره أو الخان أو البلده فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً تنصرف يمينه الى الخان * امرأه الهان يسكن مع أجنبي فقال لها زوجها ان لم يأت ابنك فلان يتنا ويسكن معافتي أعطيت شيئاً قليلاً من مالى فانت كذا فجاء فسكن معها مسنة ثم غاب فقالت المرأة انى كنت أعطيت ابني شيئاً من مالك وحنثت في يمينك ان كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن معها مطلقت كذا في فتاوى قاضيه خان * رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فأخذ المدعى عليه ثوب المدعى وقال امرأته طالق (٣) كممن جامه توبد راشتة أم فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول أظهر * رجل سرق من رجل ثوباً ثم ان السارق دفع دراهم الى المسروق منه فجعله المسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفار ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يحنث وان كان قائماً فلا أقول بأنه حاث قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك أنه حاث وان كان قد ذهب من يد السارق فقيماً كمن الجواب نوع اشكال * رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ماسرقة الاثوب او واحد او ما خرق الاثوب او احداً قال لا يحنث في يمينه وقبل يحنث والاول أظهر كذا في المحيط * سكران صحاف قال لا صحابه كان في جيبى خمسة وأربعون درهماً فآخذتموها منى فانكروا وخلف وقال (٤) اكرام وزد رجيب من جهل ونج درهم نبوده است جهل غطرينى ونج عدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمسة غطارفة فأصاب في الاجال وأخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حث وان فصل التفسير لا يحنث وان كان في جيبه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير أربعين غطرياً فجمع وقال (٥) اكرد رجيب من جهل غطرينى نبوده است جندين غطرينى وجندين عدلى فصدق في المبلغ وأخطأ في التفصيل قالوا ان عني عين الغطارفة كان حاثاً فأصاب التفسير وأخطأ وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضيه خان * ولو حلف أن لا يغصب فلان شيئاً ثم دخل الخالوف على الخالوف عليه لئلا يسرق متاعه ولم يعلم الخالوف عليه أو جاءه الخالف في الصحراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم الخالوف عليه أو طرصر قتر دراهم في كه أو دخل عليه لئلا يفكر به وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصباً بل يكون سارقاً قطع فيه كذا في خزنة المفتين * واذا حلف ١ ان سرقوا فرسى هذه ٢ لا أسكن ههنا ٣ ما رفعت ثوبك ٤ ان لم يكن في جيبى اليوم خمسة وأربعون درهماً أربعون غطرياً وخمس عدليات ٥ ان لم يكن في جيبى أربعون غطرياً كذا غطرينى وكذا عدليات

حتى لو كان المبيع عبداً فاعتقه لا ينفذ اعتاقه والقاسد عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض * وبيع شعراً لا دى باطل وكذا بيع شعر الخنزير وبيع الكلب الملع عند ناجاز وكذلك بيع السنور وسباع الوحش * طر جائز عندنا معلماً كان أو لم يكن * وبيع الفيل جائز وفي القردة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبيع جلود الميتات باطل اذا لم تكن مذبوحة أو مذبوحة ويجوز بيع عظامها وعصبها ومرفها وظلها وشعرها وقرنها، وبيع النحل باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النحل وبيع

دود القز باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك بيع بذر * ولو باع شيئا فقال بعتك بغير عن أو قال بعتك على أن لا تبيع له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا * وبيع العلق جائز عند محمد رحمه الله تعالى * ولو باع أم الولد وسلمها لأمكها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا * ولو باع مالا متقوما بكتابة أو مدبر أو أم ولد وقبض المال ما ملكه ملكا فاسدا * ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر ١٣٤ من نفسه ويضمن المكاتب والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد

لا يسرق منه وكابره حنث ولو حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث في الغصب دون السرقة كذا في المحيط * قال لاخر (١) من در مال تو خيانت نكرده أم وقد كان خات امراته باجازه ورضاه لا يحنث * قال ساعا كريس ازين كس رازيان ازده درم زياده كنم فامر أنه طالق زن خود رازيان زياده كرد فالصحيح أنها تطلق كذا في الوجيز للكردي * والله أعلم بالصواب

الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضي الدراهم

إذا حلف لأخذ من فلان حقه أو قال لي قبض فأخذ بنفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وإن عني أن يباشر ذلك بنفسه صدق ديانته وقضا وكذلك لو أخذها من وكيل المطلب فقد بر في يمينه وكذلك لو أخذها من رجل كفل بالمال بأمر المديون أو من رجل أحاله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة * ولو قبض من رجل بغير أمر المطلب أو كانت الكفالة والحوالة بغير أمره حنث في يمينه قالوا إذا اشترى بدينه عبدا يباع فاسدا أو قبضه فإن كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحنث وإن لم يكن فيه وفاء حنث ولو غصب الخالف ما لا يثبت دينه بروكذا لو استملك له دنانير أو عروضا كذا في البدائع * ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فأبرأه من المال أو وهبه حنث في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فأبرأه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث إذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قبض الدين فوجده زبوا فأنه بر بيمينه فهو قبض ويبرئ يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما إذا كان ستوقه فليس هذا بقبض لحقه ولو أخذ ثوبا مكان حقه ثم وجد به عيبا فردّه أو استحق كان قد بر في يمينه كذا في الإيضاح * فإذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غيره فاحل الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غيره وقبض ذلك الرجل حنث في يمينه لأنه وكيل الطالب في القبض وإن كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد اليمين لا يحنث وعلى هذا إذا وكل رجلا لا يقبض الدين من المديون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغي أن يحنث في يمينه كذا في المحيط * قال في الأصل إذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فلزمه ثم إن الغريم فترمه لا يحنث ولو كان حلف أن لا يفارق غريمه وباقي المسئلة بها لا يحنث وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ماله عليه فقدم مقعدا عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فليس يفارق له وإن حال بينهما ماسترة أو عود من أعمدة المسجد فليس يفارق له وكذلك إذا جلس أحدهما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس يفارق وإذا وارى عنه بمحاطة المسجد والاخر داخل فهو مفارق وكذلك إذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الخالف والخالف خارج الباب فاعده على هذا الباب هنا جملته من المنتقى * وفي الجمل إذا نام الطالب أو غفل عن المطلب أو شغله إنسان بالكلام فهرب المطلب لا يحنث في يمينه * ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمينه مع إمكان يحنث في يمينه * وفيه أيضا لو منعه من الملازمة حتى يقر المطلب لا يحنث في يمينه * وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فأخذ به رهنا أو كفلا حنث إذا هلك الرهن قبل الاقتراق وقيمه مثل الدين أو أكثر فحنث لا يحنث كذا في الذخيرة * رجل جاء إلى باب مدبونه

١ أنام أخن في مالت

ليس بمملوك * وكذلك بيع الماه في الخوض أو في البئر * وبيع آلات اللهو كالبرط والطبل والمزمار والدف جائز في حلف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقاله أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز * وكذلك بيع آلات اللعب كالترو والسطرنج وإن أتلفها إنسان فإن كانت الأتلاف بأمر القاضي لا يضمن وإن لم يكن يضمن وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى رجل أسلم خراجهما أو خنزيرا به يمينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الأجل ما ملكه ملكا فاسدا لأنه اشترى الحنطة بالخر والخنزير فبطل المبيع وعليه مثلها إن هلك

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمشتري بالمئنة والدم لا يملك وإن قبض فإن هلك عند المشتري رواية لا يضمن وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يضمن هو الصحيح * ولو باع شيئا معينا وسماه باسم آخر بأن قال بعتك هذا الثوب على أنه هروى فإذا هروى لا يجوز البيع لأن الهروى مع المروى جنسان مختلفان لاختلاف الصنعة ثم اختلفوا أنه باطل أو فاسد قال بعضهم هو باطل لا يملك بالقبض وذكر الكرخي رحمه الله تعالى أنه فاسد * ولو باع فصاعا على أنه ياقوت فإذا هو زجاج أو أشار إلى مملوك فقال بعتك هذا الغلام فإذا هو جارية كان البيع باطلا لأنها جنسان مختلفان فيكون هذا بيع المعلوم وكذلك اشترى من رجل شيئا بدين له عليه وهما يعلمان أنه لا دين عليه كان باطلا كالو اشترى شيئا على أن لا تبيع الكلا الذي نبت في أرضه بغير إنباته باطل لأنه

في يده كما هو الحكم في البيع الفاسد * رجل اشترى بذرا البطيخ فظهر أنه كان بذرا القنابر المشتري مثله ويرجع بالثمن لان الحنس مختلف فيسطل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن * رجل قال لغيره بعث منك هذا العبد بألف درهم فقال فعلت ثم البيع بينهما ولو قال نعم اختلفوا فيه قال بعضهم يتم البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتم وجعلوا هذا بمنزلة ما لو قال لا امرأته اختارني بنفسك ففعلت كان اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا * رجل قال لغيره بعث منك هذا العبد بهذه

١٣٥

الشاة الذكوة فاشترى وقبض العبد فأعتقه فاذا هي ميتة بطل اعتاقه * رجل قال لبائع الحطب بكم تبيع هذا الورق من الحطب فقال بدرهم فقال سق الجمار اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الحطب ويتقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانهم ما تراضيا على التملك والتملك

باب البيع الفاسد

المفسد للبيع أنواع وهذا الباب يشتمل على فصول الفصل الاول في فساد البيع بجهالة أحد الباعين وفيه ما يجمع بين الموجود والمعدوم والجمع بين المال وغير المال * رجل قال لغيره بعث منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والانبيا والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع ماني هذه المدينة أو ماني هذه القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ماني الدنيا * ولو قال قال بعث منك جميع مالي في هذا البيت بكسدا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما

وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا الجاء المديون ونحوه عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن يأخذ حقه فقد قيل يحنث وقد قيل ان نحو المحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطا بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات * ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فأمر غيره بالاداء أو أحاله وقبض برفي عينه وان قضى عنه متبرع لا يبروان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق ديانته وقضاء * ولو حلف المطلب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لا تحروا الله لأعطيكم مائة حتى يقضى علي قاض فوكل وكلا خاصمه الى القاضي فقضى على وكيل الخائف فهو قضاء على الخائف ولا يحنث بعد ذلك * رجل قال لغيره والله لا أفارقك حتى استوفى منك حتى ثم انه اشترى من مديونه عبدا بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حائنا ذاهبا الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائنا هذا اذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث * ولو باعه المديون عبدا لغيره بذلك الدين ثم فارقه الخائف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحققه ولم يجز البيع لا يحنث الخائف * ولو باعه المديون عبدا على أنه بالخيار فيه وقبضه الخائف ثم فارقه حنث * ولو كان الدين على امرأته خلف لا يفارقهها حتى يستوفى حقه منها فتزوجها الخائف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبدا أو أمة فاذا هو مديرا ومكاتب أو أم ولد له أو كان المديون أم الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الخائف ولو وهب الطالب الالف من الغريم فقبلها منه أو أحال الطالب رجلا له عليه مال بماله على مديونه أو أحال المطلب الطالب على رجل وأبرأ الطالب المطلب الاول لا يحنث الخائف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يجبس من حقه شيئا ولا نية له ينبغي له أن يعطيه ساعة حلف يريد به أن يشتغل بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كافرغ من المين حنث في عينه طلب منه أو لم يطلب وان نوى الحبس بعد الطلب أو غير من المدة كان كإنوى وان حاسبه وأعطاه كل شيء كان له لديه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فقد كرم المطلب وقد كان باجتماعه انسياء لم يحنث ان أعطاه ساعتئذ كذا في الظهيرية * لو حلف أن لا يجبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكلوى كذا في العتامة * حلف ليعطين في أول الشهر فأدى في النصف الاول بر والا حنث * ولو حلف ليعطين دينه رأس الشهر وأذا أهل الهلال فله لاله الهلال ويومه كله * ولو حلف ليعطين حقه في أول الشهر وآخره يقضى في اليوم الخامس عشر والسادس عشر * حلف ليعطين حقه صلا للظهور فالمعتبر وقت الظهور كله * حلف ليعطين حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله * حلف ليعطينه رأس الشهر فأعطاه قبله أو أبرأه أو مات الطالب سقطت المين عنه أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان مات المطلب لا يحنث بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطين فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحنث وان كان يعلم يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو حلف ليعطين دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين

تقدم من الدار وغيرها كثيرة * اذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والحوالي * رجل قال بعث منك نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم * رجل اشترى موزونا في وعاء على أن يزن الطرف ويحط حصه وزن الطرف من الثمن جاز * ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها * رجل باع رقة الطريق على أن يكون للبائع

فما حق للزوج وكنالوباع صاحب الدار السفل على أن يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا ذكره شيخ الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القصة * ولوباع نخلة في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له أن يذهب إلى النخلة من أي ناحية شاء * رجل باع الجدة اختلف المشايخ فيه الأصح أنه يجوز سلم أو لا ثم باع أو باع ثم سلم وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط أنه يسلم ١٣٦

تطلع إلى أن تبيض ولو قال وقت الضحوة فمن حين تبيض إلى أن تزول كذا في المحيط * حلف غريمه أن لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله بحث كالحلف أن لا يقضى دينه أو ماله فقضاء الأقل لا يثبت كذا في الرحي للكردي * ولو قال والله لا أقبض مالي عليك اليوم فتزوج الخائف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخل بها لم يثبت وكذا لو شفع المطلوب شجة موضوعة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يثبت كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغريمه وله عليه مائة درهم إن أخذت منك اليوم درهم ما دون درهم فعبدى حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يثبت وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فإن أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يثبت فإن وجد في الدراهم المقبوضة زيفاً ونهرجة فالحنث على حاله لا يرفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت ستوفة أو ردصا وردوا استبدل في اليوم يثبت حين استبدل وان لم يستبدل لم يثبت * ولو قال عبده حر إن أخذت منها اليوم درهم ما دون درهم فأخذ في ذلك اليوم خمسين حنث حين أخذها وهذا استحسان فإن لم يأخذ شيئاً في ذلك اليوم لم يثبت * ولو لم يوقت بأن قال عبده حر إن قبضت منها درهم ما دون درهم فقبض خمسين حنث حين قبضها ولو قال إن قبضت منها درهم ما دون درهم فوزن له خمسين فدفعها إليه ثم وزن له خمسين في ذلك المجلس في الاستحسان وهو قول علماء الثلاثة رحمهم الله تعالى لا يثبت مادام في عمل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يزن الباقي يثبت ولو قال والله لا أخذ مالي عليك الاضربة أو دفعة فوزن له درهم ما درهمين ويعطيه بعد أن يفرق في وزنهما لم يثبت وان أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال إن قبضت مالي على فلان شيأ دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال إن لم أقبض مالي عليك ولو قال إن لم أقبض الدراهم التي لي عليك فقبض بها دنائراً أو عرضاً لم يثبت ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمان كذا في الظهيرية * ولو قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا فقبض بها عرضاً أو دنائراً حنث في يمينه هكذا في المحيط * ولو قال إن لم أترن مالي عليك فقبض شيئاً من خلاف جنس حنث مما يوزن أو مما لا يوزن لا يكون باراً لأنه إذا قيده بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فينصرف إلى الخاص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالي عليك في كس فقبضه مكان الدراهم دنائراً أو عرضاً كان حاشماً لا ذكراً لأنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض عين الحق فان نوى بالوزن لاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * إذا قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهما وقضاه ثم استقرض منه ثانياً وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفياً منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حنث ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقضاه إياها ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فتدبر في يمينه ولو حلف ليترن ماله فاعطاه إياه غيره ووزن حنث ولو أترن وكيل الطالب بر في يمينه وكذا لو حلف المطلوب ليترن ماله عليه فاترن وكيله بر في يمينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما ما بداخل تحت العين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل

الثلاثة لا يجوز لأنها تذب في كل ساعة الآن نقصان اليسر غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة يقل النقصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسط للقليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصيف والشتاء والغلام الرخص فينظر إلى ما عليه الناس إن عده الناس كثيراً كان كثيراً ذكر المجدة وأراد به الجدة لا موضع الجدة لأن موضع الجدة بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال * ولوباع الجدة أو القصب أو الحطب أو قاراً أو أجمالا أو حرماً لا يجوز ولو جعل الجدة أو الحطب على الدابة ثم باع الوقرجاز باع من آخر كرا من الحنطة إن لم تكن الحنطة في ملكه بطل البيع وإن كان في ملكه أقل مما سمي بطل البيع في المعلوم وفسد في الموجود وإن كان في ملكه الحنطة في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وإن كان من نوع واحد في موضع واحد إلا أنه لا يصف البيع إلى تلك الحنطة لكن قال بعت

منك كرا من الحنطة جاز البيع وإذا علم المشتري مكانها كان له الخيار إن شاء أخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وإن شاتركه ولو قال بعتك عبداً أو جارية ذكراً في المتني في موضع رجل قال لغريمه جارية يضاف بيعها منك بكذا فقال المشتري قبل لم يكن ذلك بيعاً الآن يمين الموضع أو غيره فيقول أبيعك جارية في هذا البيت أو يقول جارية اشتريتها من فلان فحينئذ يمين البيع وذكراً في موضع إذا قال بعتك جارية جاز إذا لم يكن عندك الجارية وإن كان عندك جارية بعتك فسد البيع وذكراً من

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا أضاف الجارية إلى نفسه مع مال بعثك جاريته جاز البيع وإن لم يصف إلى نفسه لا يجوز * رجل قال لغيره بعثك مائة ذراع من داري وأرضي ولم يبين ذراعاً أو موضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز ويصير المشتري شريكاً للبائع بمائة ذراع من الدار * رجل أشار إلى بيض وقال بعثك من هذا البيض عشرة بكنا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في القياس مثل ١٣٧ الرمان وأشباهه وغازي الاستحسان وهو

مثل الطعام ونحوه * رجل اشترى من السقاء كذا كذا قربة من ماء الفرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنه إن كانت القربة بعينها جاز لكان التعامل وكذا الراوية والحيرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال بعثك هذا الطعام كل كر بمائة درهم كان البيع على كر واحد فإن كان الطعام كثيراً وكالبايع كله وعلم المشتري بذلك فله الخيار إن شاء أخذ كله ولو قال بعثك هذا الخراب أو هذه الرزمة كل قوب بخمسين درهما فالبيع فاسد فإن عدها البائع وعلم المشتري بعددها في المجلس فقال رضى بذلك جاز البيع ولم يكن للبائع أن يئمه ولو اشترى مائة جوزة من جوز كسر فطاعدها البائع له قال لأرضي ليس لذلك ولو اشترى من قصاب لحاء درهم فقطع القصاب اللحم ووزنه وهو ساكت ثم قال لأرضي فله ذلك حتى يقول بعد الوزن قدر رضى

من كل واحد منهما قبل الميزان ثم فعل الوكيلان وذلك بعد الميزان فقد خرج كل واحد منهما عن عينه لأن التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد الميزان بمنزلة انشائه بعد الميزان * هذه الجملة في آخر الجامع * وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلاً ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد الميزان ينبغي أن يبحث الخالف في عينه كذا في المحيط * مديون قال لصاحب دينه والله لأقضي دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حث في عينه لأنه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية إخراج * ولو قال لأقضي دينك إلى خمسة أيام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئاً في يومه وقبل قبض المبيع اليوم حث وإن قبض المبيع غداً لا يحث ولو اشترى منه شيئاً بعد الميزان في يومه شراء فاسداً وقبل قبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحث وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحث وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وإن كان يشترط أن يغصب أو لا ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يغصبه بأن أحرقه لا يحث كذا في الظهيرية * مديون قال لرب الدين إن لم أقضك مائة غداً فاعبدى حرفاً برب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضي فإذا دفع لا يحث ويبرأ من الدين وهو المختار وإن كان في موضع لم يكن هناك حث كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان رب الدين حاضراً السكنى لم يقبل أن يضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده إليه لا يحث ويرى وكذلك لو حلف لا يقبض المصوب ففعل الغاصب هكذا يرى ولا يحث كذا في الخلاصة * في المنتقى ابن سماعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغريمه والله لأأفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيته أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحث وإن فارق بعد مضي اليوم يحث وكذلك إذا قال لأفارقك حتى أقدمك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحث إلا بتركه * ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحث وإن فارق بعد مضي اليوم لا يحث كذا في المحيط الفصل الرابع * إذا حلف لا يتقاضى فلا نافذ له ولم يتقاضاه لا يحث كذا في الظهيرية * لو حلف رب الدين فقال إن لم أأخذ مالي عليك غداً فامرأتى طالق وحلف المديون أيضاً أن لا يعطى غداً فأخذ منه جبراً فلا يحثان فإن لم يمكنه يجزئه إلى باب القاضي فإذا أخصمه بر في عينه * رجل حلف المديون ليوافق حقه يوم كذا وأبى أخذ من يده ولا ينصرف بغير إذنه فجاء الخالف وقضى الدين في ذلك اليوم إلا أنه لم يأخذ يده وانصرف بغير إذنه لم يحث المديون ولو قال لأدع مالي عليك وحلف عليه وقدمه إلى القاضي فحسبه أو حلفه بر في عينه كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضي ولازمه إلى الليل بر كذا في محيط السرخسي * إن حلف لم يعطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حين يحل ولا يله فهذا على أن يعطيه ساعة يحل فإن أخره أكثر من ذلك حث كذا في المبسوط * حلف ليقضه يوم كذا فإذا قبل اليوم أو وهدبه أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو مات الدائن وقضاء إلى ورثته أو وصيه بر في عينه والافهوا حث كذا في الوجيز للكردي * رجل حلف بطلاق

(١٨ - فتاوى ثانی) بخلاف الجوز لزان الجوز شيء واحد فليأية تفاوت * رجل باع ثوباً بركة ثم إن البائع باع من آخر قبل أن يبين الثمن جازيعه من الثاني ولو أن البائع أخبر الأول بالثمن فلم يجزه حتى باعه البائع من آخر لم يجزه ممن الثاني لأن البائع لما بين الثمن توقف البيع على إجازة المشتري الأول ألا ترى أن المشتري لو استهلكه بعد ما لم يبين الثمن كان عليه الثمن ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته * رجل قال لبلديونة الذي عليه عشر قدراهم يعني هذا الثوب الآخر عاني من العشرة فقال نعم قد بعثك فهو جاز وإن قال بعثني هذا بعض

العشرة بعني هذا الاخر بعض العشرة فقال نعم قد بعته كان فاسدا لانه بقي من العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من العشرة شيء * رجل عنده حنطة أو مكيل آخر أو موزون ظن أنها أربعة آلاف من فباعها من أربعة نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجده ناقصا قال بعضهم لهم الخيارات شافوا أخذوا من الموجود بحصته من الثمن وان شافوا تركوا الصحيح ما قال بعضهم أن الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم جملة فكذلك وان ١٣٨ باع منهم على التعاقب فالثمة صان على الاخر دون الاولين وهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ترك

* رجل باع حنطة مجموعة في بيت أو مخفورة في أرض والمشتري لا يعلم مبالغها ولا منتهى المخفورة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان لا يعلم منتهى المخفورة الا أنه يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا أن يخرج تحته دكان أو مثل ذلك * رجل اشترى عشرة أفقزة فاستحق بعضها قبل انقبض خيرة المشتري لثفرق الصفة وان استحق بعد القبض لا يخير * وكذا اذا اشترى مكيلا أو موزونا على أنه كرفه جده ناقصا جاز البيع في الباقي وهل يخير المشتري ان لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض يخيران شاء أخذ وان شاء ترك وان كان قبض السكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق * رجل اشترى أمة تبعه وتقابضا فهلاك أحد البدين ثم زاد أحدهما في البيع شيئا معلوما صحت الزيادة لان مال التقابض لا العقد بعدهلاك أحد البدين صحت الاقالة فكذا الزيادة ولو اشترى عبدان وزاد المشتري في ثمن أحدهما

امر أنه ان يعطيا كل يوم درهمًا فربما يدفع اليها عند الغروب وربما يدفع اليها عند العشاء قال اذا لم يحل يوم وليلة عن دفع درهم برقي عينه كذا في البحر الرائق * حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهر فاسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحث لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى * في فتاوى التسيق لو حلف مديونه (١) كه ازمن رويوشى ولم يوقت وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم ينظر له حث * ولو دخل السوق مخفيا لا يحث ولو طلب وهو لم يعلم فلم ينظر له لا يحث ولو كان رب الدين اثنين خلفاه هكذا وقضى دين أحدهما لم يبق للبين في حقه كذا في الخلاصة * سئل الاورجندى عن قال لصاحب الدين ان لم أقض حقلك يوم العيد فكذا فباع يوم العيد الا أن قاضي هذه البلدة لم يجعله عبدا ولم يصل فيه صلاة العيد لبلبل عنده وقاضي بلدة أخرى جعله عبدا وصلى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عبدا يلزم ذلك أهل بلدة أخرى اذا لم تختلف المطالع كما في الحكم بالر مضانية كذا في المحيط * وان حلف ايه طينه كل شهر درهمًا ولانية له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في عينه وينبغي أن يعطيه فيه درهمًا قبل أن يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نحو ما عندنا سلاخ كل شهر حلف ليعطيه النجوم في كل شهر كان له ذلك الشهر الذي حث فيه النجوم ففى أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد برقي عينه كذا في المبسوط * رجل حلف ليجهنم في قضاء ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضى يبيع عليه اذا رفع الامر اليه كذا في الظهيرية * مسائل متفرقة * من حلف فقال عبده حر ان كان يملك الامانة درهم فكان يملك دونها لم يحث وكذا اذا كان يملك مائة درهم لا غير لم يحث أيضا ولم يعق عبده وان كان يملك زيادة على المائة من الدراهم حث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنانير حث وكذلك لو كان له عبد للتجارة أو عرض للتجارة أو سواهم من جنس ما تجب فيه الزكاة لم يحث في يمينه سواء كان نصابا كاملا أو لم يكن ولو ملك عبدا للخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لغير التجارة لا يحث كذا في السراج الوهاج * رجل مات وخلف وارثا وليت دين على رجل فجاء وارث الميت فخلص الغريم فحلف الغريم أن ليس له على شيء ان لم يعلم عوت المورث أرجو أن لا يحث وان علم يحث هو المختار كذا في الخلاصة * في الاصل اذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل مقلس أو ملى لم يحث وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه وأقر به أو جده وهو قائم بعينه ولو كان الغاصب مقرًا والمغصوب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ولو كان له ودية عند انسان والمودع مقر بها حث ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حث وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحث استقصانا كذا في المحيط * لو حلف لا يبيع رجلًا في حق يدينه فوكل رجلًا فصالحه لم يحث وكذلك لو حلف لا يخاصمه فوكل يخصومه لم يحث ولو قال والله لا أبيع فلانًا فباعه غيره فصالحه حث في القضاء فان الصلح لا عهد فيه كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الفعل لغيره بأمره أو بغير أمره * لا ينق هذا الالف فقطى به دينه لا يحث لانه ليس باتفاق عرفا وقيل يحث وان نواه حث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف كذا في الوجيز للكردرى * حلف لا يستدين فتزوج امرأته لا يحث وان أخذ الدرهم في سلم يحث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن * اذا حلف لا يفعل كذا تركه أبدا كذا في الهداية * وان حلف ليفعلن كذا يبر

١ انه لا يحث في عنه

وليسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة وللمشتري أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * وكذا لو زاد البائع ثوبا أو ما أشبه ذلك بالفعل صحت الزيادة قوله أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء * رجل جاء الى خباز أو قصاب فقال أعطني بدرهم خبزا أو قال أعطني بدرهم لحما وسعر اللحم والخبز مشهور في البلد ومتفق عليه فأعطاه الخباز أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر البطني رحمه الله تعالى شراؤه الى ما هو اصطلاح الناس وسعر البلد يرجع المشتري بحصة النقصان من الدرهم وان كان المشتري غريبا فالشراء على ما سلم عليه ولا يرجع بغيره وهذا في اللحم فاما في

الخبر فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قبل يختلف * رجل أنى قصابا كل يوم يدرهم وكان القصاب يقطع اللحم ويرشه بسجدة
والمشتري ينظر اليه وبنظر أنه من كاهو سعر البلد فوزنه وما فاذا هو ثلثون استارا قالوا يبيعها يكون على من واحد يحكم سعر البلد فاذا انتقص
عن ذلك أنه أن يرجع بحصة النقصان من الثمن لان سعر اللحم لا ينعقد قبل اعطاء اللحم * رجل قال لا تحرب من هذه الحنطة
قدر ما يلا هذا القفيز أو هذا الطست جاز * رجل له زرع قد استحصل فباع حنطتها ١٣٩ جاز لانا باع موجودا بغير قدر على

تسليمه ولو باع تبنا لا يجوز
لان التبنا لا يكون الا بعد
الدوس والتذرية فكان
هذا بيع المعلوم ولو باع
ساق الحنطة دون الحنطة
جاز ولو اشترى حنطة في
سبيلها وشرط التذرية
والدوس على البائع جاز
لانه باع الحنطة فكانت
التذرية عليه * رجل
اشترى بالعدل شيئا فكسده
قبل القبض ففسد البيع في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وكذا اذا اشترى
بالفلس فكسدت يعني
لأخروج رواج الاغان وان
غسل أو رخص لا يفسد
البيع ولا خيار لاحدهما
وان استقرض عدليا أو
فلوسا فكسده عند أي
حنيفة رحمه الله تعالى
عليه مثلها كسدة ولا يضمن
قيمتها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى عليه قيمته من
الذهب والفضة يوم قبضها
وقال محمد رحمه الله تعالى
عليه قيمته من الذهب
والفضة في آخر يوم كانت
رائجة فكسدت * رجل قال
لغيره لك في يدي أرض خربة
لاتساوى شيئا فبعتها بمبنى
بستة دراهم فقال بعت

بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرها فيه أو ناسيا أصيلا أو وكيلًا عن غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث
حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بعمد الخالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو بفوت محل
الفعل كالحلف ليضرب زيد أو لياكلن هذا الرغيف فلت زيد أو أكل الرغيف قبل أكله فيحتمل هذا إذا
كانت اليقين مطلقا ولو كانت مقيدة لمثل لا كأنه في هذا اليوم سقطت لفوات محل الفعل قبل مضي الوقت
عنده ما خلا فالأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * حلف لا يفعل حراما لم يحتمل بالنكاح
الفساد وكذا بوطء البهيمة الا اذا دل الدلالة بان كان الخالف من جهال الراسخين ممن عيشى خلف الدواب
والبهيمة كذا في السراجية * حلف لا يوصي بوصية فوهب في مرض الموت لا يحتمل وكذا الوأشترى أباه في
مرضه فعتق عليه ولو حلف ليهبته اليوم مائة درهم فوهبه مائة له على آخر أو امره بقبضها برولومات
الواهب قبل قبض الموهوب له لا يتمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير * حلف أن
يطيعه فيما امر به وينهاه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امر أنه يخاف لم يحتمل ان لم يكن هناك سبب يدل
عليه حلف لا يخدم فلانا لحاط له قيصا باجر لم يحتمل وان خاطبه بلا اجر يخاف الحنث كذا في الفتاوى
الكبرى * ولو قال كل مال لي هدى فقال آخر وعلى مثل ذلك لزم الثاني أن يهدي جميع ما له سواء كان أقل
من مال الاول أو مثله أو أكثر الا أن يعنى به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أملكه الى سنة فهو
هدى فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح * اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه
بوجهه دون اسمه لم يحتمل هكذا كرام المسئلة في الاصل قال الا اذا نوى معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شد
الامر على نفسه واللفظ يحتمله وهذا اذا كان للمعاوف عليه اسم فان لم يكن له اسم بأن ولد من رجل فرأى
الولد جاره ولكن لم يسم بعد خلف الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حائن لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص
ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية * لو حلف لا يفعل ما دام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع
فلان ففعله ناسيا لا يحتمل كذا في فتح القدير * حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرايس وأراد به القميص
فعله الى خياط وأمره أن يخطيه لا يحتمل كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * في مجموع
النوازل رجل أهدى الى رجل شيئا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القبا بمهذه الهدية فكذا ومضى
زمان ثم أعطاه عشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحتمل وقال القاضي الامام لا يحتمل مادام القبا باقيا
والخالف حيالوا أعطى القبا بعد ذلك بر في عيونه كذا في الخلاصة * ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه
مرة أخرى فكسبه لم يحتمل وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي * حلف
لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد رحمه الله تعالى لا يحتمل ما لم يكن الاكثر من الوجه
مكشوفًا حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها حث بخلاف ما لو
نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لا يحتمل كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * رجل قال ان
رأيت فلانا فلم أضربه فقرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحتمل لانه لم يره * رجل قال لغيره
ان لقتك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة بقاءه فان لم يفعل حث وكذا لو قال ان أسلمت
دايتك فلم تعرفني ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان في
فصل المين على الفور في المنتقى اذا حلف لا ينظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد رحمه الله

والبائع لا يعرفها جاز وان كانت قيمتها أكثر من ذلك * رجل اشترى حنطة فطحنها البائع قبل التسليم ينسخ البيع ولو باعها البائع من غيره
فطحنها الثاني لا ينسخ البيع ويحتمل المشتري الاول ان شاء فسخ البيع الاول وان شاء ضمن المشتري مثلها * رجل اشترى شيئا بقيمته أو بحكمه
أو بغيره أو بغيره لا يجوز وكذا لو باع ألف درهم الادينار أو عائة دينار الادرهما أو باع شوب أو كحنطة أو باع برأس ماله أو بما اشتراه
فلان أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا أن يكون شيئا لا يتفاوت ثمنه كالخبر والعم فان علم المشتري بالثمن في المجلس

عاجلًا تراويخير المشتري ان شاء ما أخذ ولو لم يشاء تركه * ولو اشترى غنماً أو عدل زطى واستثنى شاة أو ثوباً بغير غنم لا يجوز ولو استثنى واحدًا بعينه جاز * ولو اشترى عشرة أجرة من مائة جريب من هذه الأرض أو عشرة أذرع من مائة ذراع من هذه الدار لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو نظر إلى ابل أو بقرة أو غنم أو رقيق أو ثياب وقال أخذت كلاً من هذا بدرهم ولم يسم جماعتها فسد البيع في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو اشترى داراً أو أرضاً ١٤٠ أو ثوباً بكل ذراع بكذا ولم يبين جله الذراع فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى وعند صاحبيه يجوز في الكل وان كان هذا في مكمل أو موزون أو عددي متقارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز في الواحد وان علم الجمله في المجلس جاز في الجمله ويخير المشتري وعلى قول صاحبيه يجوز البيع في الكل * ولو اشترى غنماً أو بقرة أو ثياباً بكل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكمل والموزون والعددي المتقارب ولو اشترى عدل زطى على أن فيه خمسة ثوباً بألف درهم فوجدها إحدى وخمسين أو تسعاً وأربعين فسد البيع * ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في النقصان أيضاً * ولو اشترى صبرة على أنها كذا قفيزاً فوجدها أكثر الزيادة سمي اسكلاً فخير غنماً أو لم يسم ولو وجدها أنقص أخذ الموجودين الموجود ويسقط عنه ثمن النقصان ولو اشترى ثوباً على أنه كذا ذراعاً ولم يسم لكل ذراع غنماً فوجدته أطول أخذ الثوب ولا خيار له وان وجدته أنقص أخذ به كل الثمن ان شاء وان شاء تركه وان باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان يذكره نصف ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وجد عشرة ونصفاً خذ باحد عشر درهماً وان وجد تسعة ونصفاً عليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم * ولو اشترى ذراعاً من ثوب من طرف معين لا يجوز

تعالى ان نظر إلى رجله أو يده فلم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس وأعلى البدن فان رأى أعلى رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله تعالى ان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مسججاً بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب فقد رآه وان لم يستبين منه جسده ولا رأسه فلم يره وان نظر إلى ظهره فقد رآه وان نظر إلى صدره وبطنه فقد رآه وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى منه شيئاً قليلاً أقل من النصف فلم يره * وان حلف على امرأه أن لا يراها أو رآها جالسة أو قائمة مستقيمة فقد رآها إلا أن ينوي أن يكون على وجهها فدين فيها بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء إلا أن يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان رأيت فلاناً فعبدي حر فراه ميتاً ومكفناً وقد غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى بحث لان الرؤية على الحياة والممات جميعاً والرؤية بعد الموت كل رؤية في حال الحياة كذا في المحيط * رجل قال لا تسخر ان رأيت فلاناً فلم أعلمك فعبدي حر فراجع هذا الرجل فانه لا يبحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يعتق عبده * ولو قال ان رأيت فلاناً فلم أعلمك فعبدي حر والمسئلة بحالها لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان * هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال والله لا أشهد فلاناً في المحيا والممات قال أما المحيا فان لا يشهد في فرح أو حزن وأما الممات فان لا يشهد بجنائزه وموته * رجل قال ان لم أكن رأيت فلاناً على حرام فامرأته طالق فراه قد خلا باجنبيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بحث لان ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية * رجل قال (١) هزار درهم از مال من بدر ویشان داده وهو يريد أن يقول ان فعلت كذا فأمسك انسان فقه قالوا لا يتصدق احتياطاً وان كان ذلك طلاقاً أو عتاقاً لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين بالصوم والصدقة * في فوائد شمس الاسلام رجل دفع ثوبه إلى قصار وانكره القصار فحلف الرجل ان لم أكن دفعت اليك فكذا وقد دفع إلى ابنه أو تلميذه قال ان كان الابن أو التلميذ في عماله لا يبحث الا اذا عني الدفع اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا ينزع فلاناً على هذه القنطرة فذعه بالقول يكون باراً * رجل قال لانه ان تركتك تعمل مع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فذعه بالقول يكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرط بره المنع بالقول والفعل جميعاً * رجل ادعى أرضاً في بدصهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى أخذها فامرأته كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حائناً * ولو قال والله لا أدعيه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم بذلك لا يبحث وان رآه يخرج فتركه حنث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يبحث كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف فقال ان كانت هذه الجمله حنطة فامرأته كذا فاذا هي حنطة وعمر لا يبحث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * ولو قال ان كانت هذه الجمله لا حنطة فكذا وكانت حنطة وتمترأحت وان كان الكل حنطة لم يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبحث في الفصلين كذا في الايضاح * ولو قال ان كانت هذه الجمله سوى حنطة أو غير حنطة فهو مثل قوله الا حنطة كذا في البدائع * في المشتق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال ان لم أسافر ستراطو بلا فقلانه حرته قال ان كانت نيته على ثلاثة أيام فصاعداً فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط * في فتاوى ما وراء النهر سئل أبو نصر الدبوسي عن حاتم ونسي أنه حلف بالله أو بالصيام أو بالطلاق قال حلقه بالطلاق إلا أن يعطى من ماله ألف درهم للفقراء

تعالى وعند صاحبيه يجوز في الكل وان كان هذا في مكمل أو موزون أو عددي متقارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز في الواحد وان علم الجمله في المجلس جاز في الجمله ويخير المشتري وعلى قول صاحبيه يجوز البيع في الكل * ولو اشترى غنماً أو بقرة أو ثياباً بكل اثنين منها بكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكمل والموزون والعددي المتقارب ولو اشترى عدل زطى على أن فيه خمسة ثوباً بألف درهم فوجدها إحدى وخمسين أو تسعاً وأربعين فسد البيع * ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في النقصان أيضاً * ولو اشترى صبرة على أنها كذا قفيزاً فوجدها أكثر الزيادة سمي اسكلاً فخير غنماً أو لم يسم ولو وجدها أنقص أخذ الموجودين الموجود ويسقط عنه ثمن النقصان ولو اشترى ثوباً على أنه كذا ذراعاً ولم يسم لكل ذراع غنماً فوجدته أطول أخذ الثوب ولا خيار له وان وجدته أنقص أخذ به كل الثمن ان شاء وان شاء تركه وان باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان يذكره نصف ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وجد عشرة ونصفاً خذ باحد عشر درهماً وان وجد تسعة ونصفاً عليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم * ولو اشترى ذراعاً من ثوب من طرف معين لا يجوز

أخذ به كل الثمن ان شاء وان شاء تركه وان باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقصان يذكره نصف ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وجد عشرة ونصفاً خذ باحد عشر درهماً وان وجد تسعة ونصفاً عليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم * ولو اشترى ذراعاً من ثوب من طرف معين لا يجوز

وقيل ان كان ثوباً لا ينتقص بالتقطيع جاز* ولو أشار الى حنطة وشعير فقال أبيعك هاتين الصبرتين كل فقير درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في فقير واحد منها وقال صاحباه يجوز في الصبرتين* رجل اشترى عبد بن بألف درهم ولم يسم لكل واحد منهما ما إذا كان أحدهما حراً فسد البيع عندهم جميعاً وان سمي لكل واحد منهما فكذلك في قول أبي حنيفة وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز في القن وان كان أحدهما مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو أجل الثمن جاز في القن عندنا ويخير ١٤١ المشتري* وفي الشاتين اذا ظهرت

احداهما مائة أو ذبيحة
مجوسى أو محرم أو متروك
التسمية عمداً وفي دنى الخل
إذا كان أحدهما خراً عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
هذا وما لوجه بين حرو عبد
سواء* رجل قال أبيعك
هذا الثوب من هذا الطرف
الى هذا الطرف وهو ثلاثة
عشر ذراعاً فإذا هو خمسة
عشر فقال البائع غلطت
لا يلتفت اليه ويكون
الثوب للمشتري بالثمن المسمى
قضاء وفي الدبابة لا تسلم له
الزيادة* رجل باع جوزاً أو
بطيخاً أو قنأه فوجده فاسداً
لا ينتفع به ان كان قليلاً
يسترد كل الثمن وان كان
كثيراً بأن كان البطيخ أو
القنأه وقرأ مثلاً يرجع
بالتقصان ولا يسترد كل
الثمن لان الكثير يصلح علفاً
للدواب وله قيمة عند الناس
فلا يسترد كل الثمن* وكذلك
الجوز إذا كان كثيراً يصلح
حطباً هذا اذا وجد جميع
ما اشترى فاسداً فان وجد
البعض فاسداً فالقياس
أن يبطل بيع الفاسد
ويفسد العقد في الباقي في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وفي الاستحسان اذا

يذكره كذا في التتارخانية* ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يخدمه فهذه المسئلة على وجهين
(الاول) أن يكون الخادم مملوكاً للحالف وأنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد
اليمين ناصراً صريحاً بأن قال اخذ منى في هذا الوجه يحنت وأنه ظاهر* والفصل الثاني أن يخدمه بعد اليمين
بغير أمره وتركه حتى خدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحنت أيضاً* والفصل الثالث
أن يخدمه بغير أمره وقد كان خدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحنت أيضاً* والفصل الرابع أن يخدمه بعد
اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه يحنت أيضاً (الوجه الثاني) اذا كان الخادم
مملوكاً كغيره وأنه يشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا يحنت في الفصول الاولى ولا يحنت في
الفصلين الآخرين* ولو حلف لا يخدمه خادماً لفلان فساداً أو ضواً أو شراً أو مابذل اليها ولم تكن له نية
حين حلف حنت ان فعل خادم فلان ذلك أو لم يفعل فان كان نوى في يمينه أن يخدمه فيخدمه دين فيما
بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فساداً أو ضواً أو شراً أو مابذل اليها ولم تكن له نية
وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشرابهم حنت والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل
شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك يعد تجارة ولا يخدمه واسم الخادم يطلق على الغلام
والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية* حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو
من أكرهه أو قال لا يكون من أكره فلان وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهم ما من ساعته حنت
لان شرط الحنت كونه من أكره فلان وقد وجد وليس بمعدوم وفيه ولو خرج الى رب الارض مناقضة لا يحنت
وان كان رب الارض خارج المصر لان هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار
فلم يجد المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنت مادام في طلب المفتاح كذا هنا وان اشتغل بعمل آخر غير طلب
صاحب الارض ليرد الارض عليه حنت* وفي المسئلة التي تقدمت غير طلب المفتاح يحنت لان هذا العمل
غير مستثنى عن اليمين* ولو منعها انسان عن الخروج الى صاحب الأرض أو كان في المصر فنهى عن طلبه
انسان لا يحنت لان شرط الحنت كونه من أكره فلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال ان لم
أترك من أكره فلان يجب أن تكون المسئلة على القوانين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى
الكبرى* سئل نجم الدين عن محترف حلف على آلات حرفته أن لا يعمل بها فقال (١) اكرست برأيها منهم
فكذا قسم الالعمل هل يحنت قال لا كذا في الخلاصة* رجل قال بالفارسية (٢) اكرمن هرگز كشت كنم في
هذه القرية فامر أنه طالق فان زرع برز البطيخ أو القطن يحنت وان سقى زرعاً زرعاً غيره أو كرس أو حصد
لا يحنت ولو دفع الى غيره من أكره أو استأجر اجيراً فزرع أجيره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل من بلى ذلك
بنفسه لانه غير من أكره فان نوى أن لا يأمر غيره حنت لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه تغليب فان زرع غلامه أو
أجيره له وقد كان يأمره قبل ذلك يحنت الا أن يعنى نفسه كذا في الفتاوى الكبرى* ولو قال رب الارض
والمزارع (٣) اكرين كشت مرا بكارايد فامر أنه طالق فباع نصيبه أو أقرض أو وهب يحنت ولو استلمه
رجل فضمه المال وأخذ منه فانفق في حاجته لا يحنت كذا في الخلاصة* ولو قال ان كفات فلان بعدلية
أو نصف عدلية فامر أنه كذا ثم قفل بعشر دراهم غطرية في حنت* ولو حلف أن لا يعمل لفلان وهو

١ ان وضعت يدي على هذه ٢ ان زرعت ٣ ان نفعتي هذا الزرع

كان الفاسد قليلاً لا يجعل عفو ولا يسترد شيئاً من الثمن قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل
عفو* وأما البض اذا وجد مذبذباً لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويسلك الباقي بحصته من الثمن وان كان الفاسد
نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد بحصته من الثمن كفى الجوز وقال بعضهم يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد أكثر من
النصف لا يجوز العقد أصلاً عند الكل وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى فسد البيع في الباقي وان كانت الفاسد واحدة من الألف لان

الفاصل بينهما وليس بمال فيفسد العقد في الكل كالأشترى ألف جلد فوجدوا أحدا منها جلد ميتة وألف شاة فوجدوا أحدا منها ميتة لا يجوز البيع أصلا * رجل جاء إلى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها الحافأ عطاه اللحم فوجد الدراهم زيوفاً ونهر جثة فأنه يرتدها ويرجع بالجلد لأن الإشارة إلى الدراهم بمنزلة التنصيص على الدراهم والدراهم في البياعات تنصرف إلى الجهاد ولو وجد المقبوض ستوفة أو رصاصة فسد البيع وكان عليه ١٤٣ قيمة اللحم * رجل أراد أن يشتري جارية فباعها بصرة فقال اشترت هذه الجارية بهذه

خفاف واشترى من صاحب الدكان آلات الخف وخزغ ثم باعه من المخوف عليه لا يحنث كذا في خزانة المفتين * سئل شيخ الإسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته (١) أنه ابن مستغلاتها رباغله ندها فآجرت امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وأنفقت وأعطت زوجها لا يحنث * فان كان الزوج قال للمستأجرين اقعدي في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الإسلام وقيل ينبغي أن يكون هذا اجارة ويحنث في يمينه وكذا إذا تقاضى منهم أجر قسهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحنث في يمينه * وان تقاضى أجر قسهر قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحنث في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يس الذهب والفضة ففسد المضروب حنث كذا في محيط الدر خسي * ولو حلف لا يس خشب ففسد ساق الشجرة لا يحنث بخلاف قوله لا يس جذعا أو عودا * ولو حلف لا يس شعرا ففسد مسحا لا يحنث لا يس صوفا ففسد لبدا لا يحنث كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يس وتدا ففسد حبلا لا يحنث كذا في المبسوط * إذا حلف لا يمشي على الأرض فمشى على الأرض بحتف أو نعل يحنث ولو مشى على بساط بسط على الأرض لم يحنث كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجلوس * ان حلف على فعل لا يلبس ما قطع شرا كهاوشه كها غيره ثم لبسها حنث هكذا في خزانة المفتين * لو قال ان مس رأسي هذا أو لا يضيف إلى نفسه فقال ان مس هذا الرأس أحد فكدنا نفسه الحالف لا يحنث قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات لو حلف لا يس اليوم شعرا ففسد رأسه لا يحنث * ولو لمس رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الإيمان * ولو حلف لا يقامر دست عاربت داد يحنث واكر مجاهري غمو لا يحنث على المختار كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم يخاصم حتى بطلت شفعة لا يحنث وان وكل وكيل بالتسليم حنث كذا في الظهيرية في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق * رجل يستأجر أجرا يعملون له فحلف اجبر أن لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال التناج (٢) اكر كراباس كسي بكبرم ويافم إلى سنة وحلف عليه فلا يشتري الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحنث ولو نسج الخمار من غير أن يشتري الغزل لا يحنث لأنه اختص باسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من (٣) يش كد خدائي فلان نكنم ووكيائي وي نكنم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم حلف عليه فنصب الموكل غيره على ما عين الحالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له ففعل يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين * لو قال ان عمرت في هذا البيت عمارة قاهر أنه طالق فخرّب حائطا بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الحائط وقصده عمارة بيت الجار كان حائطا يمينه كذا في خزانة المفتين في العقود التي ليس لها حقوق * سئل شيخ الإسلام الاوزجندی عن قال ان لم أخرب بيت فلان غدا فعبدي حر فقيد ومنع حتى لم يخرب بيت فلان غدا قال فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والمختار لا يقتوي الحنث كذا في النخبة

الصرة أو قال بما في هذه الصرة ووجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فله أن يرتدها ويرجع بنقد البلد لأن مطلق الدراهم في البيع ينصرف إلى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما إذا قال اشترت هذه الجارية بمافي هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لأن في الصرة يعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الخاية لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار ويسمى هذا خيار الكيسة لا خيار الرؤية لأن خيار الرؤية لا يثبت في النقود * رجل باع ألف من من القطن ثم ادعى البائع أنه باع القطن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن أو قال أنفتت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع عند الخصومة ألف من من القطن يقول أصبته بعد البيع ذكفي المتني أنه يقبل قول البائع مع عينة أنه لم يبع منه هذا القطن * رجل باع جارية ثم ادعت الجارية أنها حرة

كتاب الحدود وفيه ستة أبواب

الباب الأول في تفسيره شرعا وركه وشرطه وحكمه

والحنث في الشريعة العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يسمى القصاص حذالما أنه حق العبد ولا العزير ١ أنه لا يعطى هذه المستغلات للغلة ٢ ان أخذت كراباس أحد ونسجته ٣ انما باقيت أو كل لفلان لكن ان أمرني بشغل أفعله

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان باعها وسلمها إلى المشتري وهي ساكتة ولم تقل شيئا لا يقبل قولها لعدم الايمنة * وعنه رجل باع نصيبه من المبطخة المشتركة قال ان كان القلع يضرم لم يجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم يتقض البيع قبله لو أن الشر يك الذي لم يبع أجاز البيع للشر يك هل له أن لا يرضى بعدا لاجازة قال له ذلك لأن في قلعه ضررا والانسان لا يجبر على تحمل الضرر * وعنه رحمه الله تعالى رجل باع قطنافارا إذا المشتري أن يذهب الورام ولا يعطى للورام غنا قال بناء الامر في هذا على ما هو رسم

البلد في مثله فان كان في درهمهم للقطن ورام يحط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك * وعنه رجل استباع ثوبا فقال له البائع مد القوس فنه
فانكسر قال يضمن قيمته وان مده باذن البائع ولو قال له البائع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فنه فان انكسر قال يضمن أيضا
قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا اتفقا على الثمن فان الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال له البائع ان هلك فلا
ضمان عليك بعدما اتفقا على الثمن فهلاك يضمن كذلك ههنا * الاب والوصي اذا باع ١٤٣ عقار للصبي فرأى القاضي نقض

البيع أصل للصبي غير قال
الشيخ الامام هذا رحمه الله
تعالى له أن ينقض ذكر في
المأذون * وعن الشيخ
الامام هذا رجل اشترى
من بعض السدنة ستر

الكعبة قال لا يجوز تفصيل
له لو أن المشتري نقله الى

بلدة أخرى قال يتصدق به
على الفقراء * وعنه رحمه

الله تعالى * رجل باع شيئا
بها جازا وآخر الثمن الى

الخصاد والدياس قال يفسد
البيع في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعن محمد
رحمه الله تعالى أنه لا يفسد

البيع ويصح التأخير لان
التأخير بعد البيع تبرع

فيقبل التأجيل الى الوقت
المجهول كالموكل بعمل الى

الخصاد والدياس وقال
القاضي الامام أبو علي

النسفي رحمه الله تعالى هذا
يشكل بما اذا أقرض

رجلا وشروط في القرض أن
يكون مؤجلا لا يصح

التأجيل ولو أقرض ثم أخر
لا يصح أيضا وكان الصحيح

من الجواب ما قال الشيخ
الامام أنه يفسد البيع

أجله الى هذه الاوقات في
البيع أو بعده * وعن الشيخ

الامام هذا الاراضي الخراجية اذا مات أربابها وعجز أهل القرية عن أداء خراجها فأرادوا تسليمها الى السلطان قال السبيل فيها اجازتها
واستيفاء ما يخرج من الاجرة فان تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان أراد أن يشتريها لنفسه فلا حوط له أن يبيعها من غيره ثم اشتراها

من المشتري * وعنه رحمه الله تعالى اذ وقعت قطرة من الدم أو البول في خل أو زيت لا يجوز بيعه * وعنه رحمه الله تعالى رجل قال لغيره
بعت منك قميصا من الحنطة التي في هذا الحنف أومن هذا الكدس ثم أعطاه الحنطة من موضع آخر لا يجوز لان ما سوى النقود يتبع

لعدم التقدير كذا في الهداية * وركنه اقامة الامام أو نائبه في الاقامة وشروطه كون من يقيم عليه صحيح
العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والاعتذار حتى لا يقيم على المجنون والسكران والمريض وضعيف
الخلقة لا بعد الصحة والافاقة كذا في محيط السرخسي * وحكمه الاصل في الانزجار عاتية ضرره العباد
وصيانة دار الاسلام عن الفساد والظاهر من الذنب ليست بحكم أصلي لا اقامة الحد لانها تحصل بالتوبة
لا باقامة الحد ولهذا يقيم الحد على الكافر ولا طهره له كذا في التبيين

الباب الثاني في الزنا

وهو قضاء الرجل شهوته محرما في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه أو تمكين المرافق
هذا الفعل هكذا في النهاية * حتى ان وطء المجنون والصبي العاقل لا يكون زنا لان فعلاهما لا يوصف بالحرمه
كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو جارية عبده المأذون المديون
أو الجارية من المغنم بعد الاحراز في دار الاسلام في حق الغازی لا يكون زنا لشبهة ملك اليمين * وكذا اذا
وطئ امرأة تزوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير اذن مولاه أو وطئ عبدا امرأة تزوجها بغير اذن مولاه
أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة لشبهة ملك النكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية أبيه على أنه ساجل له
لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية * وركنه التقاء الختان وموارد الحشفة لان بذلك يتحقق الايلاج والوطء
* وشروطه العلم بالتحریم حتى لو لم يعلم بالحرمه لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي * وبثب الزنا عند
الحاكم كما ظاهر ابشهاده أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين * اذا شهد
أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد فالقاضي يسألهم عن الزنا ما هو وأين زنى فاذا بينوا ما هو زنا حقيقة
وقالوا رأيناه أدخل كالليل في المكحلة الا أن يسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت
ثم اذا بينوا وقتا لا يصير الله دية متعادما يسألهم عن المزني بهم انهم يسألهم عن المكان ثم اذا بينوا المكان
والقاضي يعرفهم بالعدالة يسأل المشهود عليه عن احصائه فان قال أنا محصن أو يشهد الشهود على احصائه
ان أنكر سأل الحاكم عن الاحصان فاذا وصفه على الوجه رحمه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالبينه سأل
المشهود عن الاحصان فاذا وصفوه على الوجه يجب برجه وان قال أنا غير محصن ولم يشهد الشهود على
احصائه جلد وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة حبس المشهود عليه ما لم تطهر عدالتهم كذا في المحيط
* الاربعة اذا شهدوا عليه بالزنا فسلوا عن كيفية ومأهيته وقالوا لا نرى ذلك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن
لا حد عليهم اشكامل عددهم فان تكامل عدد الشهود ما منع من وجوب الحد كالشهود عليه أربعة من النساء
وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقيم عليه الحد ولا على الشهود أيضا كذا في المبسوط * وبثب
الزنا باقراره كذا في البحر الرائق * ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان
أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين * ولا بد أن يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه
فلا يجحد الاخرس لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعى شبهة كذا في النهر الفائق
* ولو أقر أنه زنى بغير ساء أو هي أقرب بأخرس لاحد على كل واحد منهما كذا في فتح القدير * وكذا لو أقر فظهر
محبوباً أو أقرب فظهرت رتقاء بان تحب النساء بانها رتقاء قبل الحد ولا بد أيضاً أن لا يكذب الاخر حتى لو أقر
بالزنا فكذبته أو هي فكذبها فلا حد عليها عند الامام كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يكون الاقرار في حالة

بالتعيين * وعنه رجل أو قد نارا في حطبه ثم باعه قال ان صار خمسا جاز لان النعم عن البحر الا أنه يريد فيصير خمسا فكان باعاعا عنده فيجوز
وان صار رمادا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده * وعنه رجل له أرض فيها قطن قد أدرك بعضه فقال لغيره بعث منك مائة من من قطن هذه
الأرض بكذا درهما فقال ينظر ان كان أكثرها مدركة جاز ولا فلا مثلا لو كان قطن الأرض ألف من قبايع مائة من ان كان المدركة مقدار
ستائة من أو أكثر جاز البيع والافلا ١٤٤ * رجل اشترى ثوبا على أنه أبيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
البيع فاسد لانه لا يمكن
تسليمه بدون الصبغ وكذا
لو اشترى دارا على أنه لا بناء
فيها فاذا فيها بناء أو أرض
على أنها بيضاء لا تخل فيها
فاذا فيها تخل أو باع دارا على
أن بناءها من أجرة فاذا هو
من اللبن كان فاسدا ولو باع
دارا على أن فيها بناء ولا بناء
فيها أو قال بعلوها وسئلها
ولا علوها جاز البيع ويخير
المشتري ان شاء أخذها
بجميع الثمن وان شاء ترك
* وكذا لو باعها بأجزاء أو
بأبواب أو لاجذع فيها جاز
البيع ويخير المشتري فان
كان فيه اجذع جاز البيع
ولا يخير المشتري ولو قال
بعثتها بما فيها من الاجذاع
والابواب وليس فيها شيء جاز
البيع ولا خيار للمشتري
ولو باع أثبارا على أن الكل
مثمر فوجدوا واحدة منها غير
مثمرة قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى فسد البيع لان المثمرة
وغير المثمرة جنسان فاذا لم
يدخل غير المثمرة في العقد
والثمن حله فسد العقد كما
لو باع مائة شاة الا واحدة ولم
يبين عن كل واحدة فسد

الصحيح حتى لو أقر في حالة السكر لا يحده كذا في البحر الرائق * والا كراهة يمنع صحة الاقرار ويوجب شبهة في حق
المرأة كذا في خزانة المفتين * والاقرار أن يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مجالس
المقر كذا في الهداية * وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول أصح كذا في السراج الوهاج * وهو
الصحيح كذا في شرح الطحاوي * واختلاف مجالس المقر بالزنا شرط عندنا كذا في الشمني * فان أقر أربع
مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا في الجوهرة النيرة * ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فانه
يحد كذا في الظهيرية * والاختلاف بأن يرد القاضي كلما أقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء
فيقر كذا في الكافي * وينبغي للامام أن يزجر المقر عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتكثيره كذا في المحيط
* فاذا أقر أربع مرات نظري حاله فان عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز اقراره يسئل عن الزنا بما هو وكيف
هو وعن زنى واين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسي * قيل لا يسأله عن الزمان لان تقادم
العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يسئل لاحتمال أنه زنى في صباه فاذا بين ذلك وظهر زناه سأله عن
الاحصان فاذا قال أنه محصن سأله عن الاحصان ما هو فان وصفه بشرائطه حكم بجره كذا في التبيين * وان
قال المقر لست بمحصن وشهد عليه الشهود بالا حصان رجه الامام كذا في المحيط * ونبت ثلاثة لعلة كبات
أو لمست أو وطئت بشبهة وقال في الامس لعلك تزوجتها أو وطئت ابنتها بشبهة والمقصود أن يلقمه ما يكون دارنا
كأنما كان كذا في البحر الرائق * وان شهد أربعة على رجل بالزنا فزمر مرة حد عند محمد رحمه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحده وهو الاصح كذا في الكافي * هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء أما اذا
كان قبل القضاء فيسقط الحد اتفاقا هكذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزمر الرجل بعد
شهادتهم ثم أنكر ولم يقر أربع مرات لا حد عليه كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى
بذلك عليه ثم أقر أربعاً أقيم عليه الحد كذا في الحاوي القدسي * ولو رجع رجع رجوعه وبه أخذ الطحاوي
كذا في الغنيمة * ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحده ولا الشهود وان كانوا أقل من أربع كذا في العناية
* وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله كذا في الهداية * والمرأة
والرجل في قبول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج * وكذا في ظهور الزنا عند القاضي بالبينّة والاقرار
كذا في فتح القدير * ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض له ولو ثبت على الزنا ورجع عن الاحصان قبل منه
ولم يرجع ووجد كذا في الايضاح * واذا ثبت حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما
أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط فأخذه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط * وان كان بعد أيام
سقط كذا في العناية * والذمي والعبد في الاقرار بالزنا كالحرة المسلم ما دونا كان أو محجورا كذا في المبسوط
* ولا تشترط حضرة المولى في الاقرار وتشترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزانة المفتين * وان
أقر الخصي بالزنا أو شهد عليه الشهود حدد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضيان * الاعمي اذا أقر
بالزنا حدد ولو أقر أنه زنى بمجنونة أو صبيّة بجماع مثلهما فعليه الحد * ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي
فلا حد عليها كذا في الايضاح * واذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها حدد وكذا اذا أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة
يحد استصاها كذا في فتح القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل أقر أربع مرات أنه زنى
بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان يقول تزوجتم فاحل حد على

البيع وان بين عن كل شجرة وعن كل شاة جاز البيع ويخير المشتري * رجل اشترى ورتب في طرفه على أن يزن الطرف واحد
فما طهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلان المشتري باع السلعة قبل أن يزن انظر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز بيع
المشتري وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز * رجل له جمل تمشش أو تفاح فباع منها بعضها غير مميز قال الفقيه أبو حفص رحمه الله تعالى
الشمس والتفاح والخوارزمية اذا كان من شجرة واحدة فهو من العدد المتقارب فاذا باع بعضها غير مفرز وظاهره غير مة فوات جاز البيع

وان كان ذلك من شجرين فباع منها بعضهما غير محرم لا يجوز * ولو اشترى عددا من بطيخ أو خيار أو رمان فيه الصغير والكبير بكذا وهو ملو بالجملة أكثر مما باع لا يجوز * فان أفرز عددا وعزل ذلك من الجملة وتراعيا جاز البيع ويقع البيع على المعزول عند التراضي وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل باع متروكة التسمية عمدا وقضى القاضي بجواز البيع لا يجوز كالموقوف ببيع أم الولد * رجل اشترى دهنًا ودفع القارورة إلى الدهان وقال للدهان ابعت القارورة إلى منزلي على يد ١٤٥ غلامك فانكسرت القارورة في الطريق

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يهلك الدهن من مال البائع وان قال للدهان ابعت القارورة على يد غلامي والمسئلة بمجالها يهلك على المشتري * رجل باع جارية الغيرة بغير ابن المولى وزوجها رجل آخر بغير ابن المولى وأعتقها فصولي فأخبر المولى وقال أجرت جميع ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى نفذ العتق وبطل ما سواه * رجل اشترى منامن القانيد فوجد المشتري واحدا أسود وردته على البقال فأعطاه فانذا أخبره بوزن جاز * وكذا لو وجد أخرى فردتها فأعطاه مكانها بغير وزن وان رد ثلثا فأعطاه البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فلا يجوز الا أن يوزن * قال وفي الخبر اذا وجد واحدا حرة فأفرته على الخبز فأعطاه خبزا آخر لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فان خمسة أساتير وعشرة أساتير وزنا وبجرا فلا يجوز فيه

واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط * وعلم القاضي ليس بجحجة في الحد وبإجماع الصحابة وان كان القياس بقضى اعتباره كذا في الكافي

باب الثالث في كيفية الحد وقامته

اذا وجب الحد وكان الزاني محصنا رجه بالحجارة حتى يموت ويخرج به إلى أرض فضاء كذا في الهداية * واحصان الرجم أن يكون حرا قلابا بالغامسا قد تزوج امرأة حرة تنكحها ويدخل بها وهو ما على صفة الاحصان كذا في الكافي * فلا يكون محصنا بالخلوة للموجة للهرم والعدة ولا يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان له ان تزوجك فأنت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعها اياها بعد ذلك يكون زنا لأنه لا يجب به الحد لشبهة اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهوة فدخل بها هكذا في المبسوط * والمعتبر في الدخول الايلاج في القبل على وجهه بوجوب الغسل * وشروط صفة الاحصان فيه ما عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما ما وطئ بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتق لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كاذبة ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بأن أسلمت قبل أن يوطئها الزوج ثم ووطئها الزوج الكافر قبل أن يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي * ولو دخل بها بعد الاسلام والعتق والافاقية نصير محصنا ولا تشتط العفة عن الزاني في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي * ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد معا والعياذ بالله بطل احصانهما فاذا أسلما لا يعود احصانهما حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير * واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم لم يجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتائية * ولو زال الاحصان بعد ثبوتها بالجنون والعتة يعود محصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بها مرة بعد الافاقية كذا في البحر الرائق * ويثبت الاحصان بالاقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزائن المفتين * وان أنكر الدخول بعد وجود سائر الشرائط فاذا جاءت امرأته بولدي مدة تصورا أن يكون منه جعل واطنا من عاها كذا في التبيين * الشهادة على الاحصان كالشهادة على المال ثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الابضاح * الزاني لو كان عبدا مسلما الذي فشهد زميان أنه اعتقه قبل الزنا وقد استجمع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادته * فما كذا في الكافي * امرأة الرجل اذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزني الرجل برجم وان أقرت بالرق قبل أن يدخل بها ثم زني الرجل بها ايرجم استحصانا * رجل تزوج امرأة بغير ولي قد دخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطعا لاختلاف العلماء والاختبار فيه كذا في محيط السرخسي * وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الاحصان ماهو فان قالوا فملا وصفه وتزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكفي بقولهم دخل بها خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكفي بقولهم مسها أو لمسها وأجمعوا على أنه يكفي بقولهم سمعنا أو باضعها وفي البقال أنه يكفي بقوله سمعنا غنسل منها كذا في المحيط * ولو قال أنها أوقر بها لا يكفي بذلك كذا في المبسوط * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو خلا رجل بامرأته ثم طلقها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة الانكارها وكذلك لو دخل بها ووطئها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط * وان

(١٩ - فتاوى ثانی) المجازفة * أرض فيها زرع قباع الارض بدون الزرع أو الزرع بدون الارض جاز * وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز لان يكون الزرع بينه وبين الكافر فيبيع الا كارتضيه من صاحب الارض جاز وان باع صاحب الارض نصيب من الاكار لا يجوز هذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الاكار ينبغي أن يجوز * ولو باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز * رجلان بينهما دار فباع أحدهما نصفها شائعا من بيت معين من تلك الدار ذكر في المنتقى أنه لا يجوز

في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى لأن شره يكثر بذلك عند القسمة * وكذا لو باع بثلثه من ثلث الدار لا يجوز * رجلان بينهما عشرة أعشار أو عشرة أثواب هروية فباع أحدهما نصف ثوب معين من الجملة ذكر في المتن أنه يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض وتخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كالأول كانت الدارين رجلين فباع أحدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما * وكذا لو كانت الدار ١٤٦ لرجل فباع نصف بئها من غير أرض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة

المسلاة الأيدي أو الأرجل
اختلف المشايخ فيه قال
أبو القاسم الصفار رحمه الله
تعالى لا يجوز لأنهما
مختلفان في القطع وقال
محمد بن سلام رحمه الله تعالى
يجوز والصحيح هو الأول * بيع
ورق القرصاد قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى
لا يجوز مادام في الزيادة
ويجوز بعد التناهي * ولو
اشترى رطبة من البقول
أو قنائه على الساق قال
الشيخ الإمام هذا لا يجوز
لأنه يتمون أسفله ساعة
فساعة كالصوف والوبر
والشعر فيختلط المبيع بغير
المبيع فلا يجوز واختلف
المتأخرون في قوائم الخلاف
والعريس قال بعضهم
لا يجوز لأنه يزاد ساعة
فساعة وقال بعضهم يجوز
لأن موضع القطع معلوم
عرفا والقوائم تتمون أعلا
لأن أسفل * رجل باع
الجنتين فولدت قبل الافتراق
وسلمه إلى المشتري قال الشيخ
الإمام المعروف بخواهر زاده
رحمه الله تعالى لا يجوز
* وكذا لو باع الأبى وسلم
قبل الافتراق * رجل اشترى

أي امرأة في ذبحها لا يكون محصنا كذا في المضمرات * ويستحب للإمام أن يأمر جماعة المسلمين أن يحضروا
لأقامة الرجم كذا في الشئ * وينبغي للناس أن يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكلما رجم قوم تأخروا
وتقدم غيرهم فرجوا هكذا في البحر الرائق والسراج الوهاج * ولا بأس لكل من يرمى أن يثمد بقتله إذا
كان ذارحم محرمة فإنه لا يستحب له أن يثمد بقتله كذا في فتاوى قاضيخان * إذا وجب الرجم بالشهادة
يجب البداء من الشهود ثم من الإمام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن
المشهود عليه ولا يحدون لأن امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير * وكذا إذا امتنع واحد
منهم كذا في التبيين * وموت اليهود وأحداهم مسقط وكذا إذا غاب أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية *
وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كالأرثاء أو غيب أو غيب أو غيب أو غيب أو غيب أو غيب
لحد ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل إقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو مريضا
لا يستطيع الرمي وحضر وارى القاضي * ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الإقامة كذا في فتح القدير *
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر موتهم وغيبتهم لا يبطل الحد وبه تأخذ كذا في الحاوي القدسي
* إذا كان المشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبه
ويبطل فمساوهما كذا في غاية البيان * وأجمعوا على أن في سائر الحدود وسوى الرجم لا تجب البداء
لأن الشهود ولو لم يأتوا كذا في الذخيرة * القاضي إذا أمر الناس برجم الزاني وسهمهم أن يرجوه وأن لم
يعانوا أداء الشهادة * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال هذا إذا كان القاضي فقيها عدلا
أما إذا كان فقيها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسهمهم أن يرجوه حتى يعانوا أداء الشهادة كذا في
الظهرية * وإن كان مقرا ابتداء الإمام ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى عليه * وإن كان غير محصن
لحد مائة جلدة إن كان حرًا وإن كان عبداً جلده خمسين بأمر الإمام يضربه بسوط لاعتقده عليه ضربا
متوسطا بين الجرح المبرح وغير المؤلم ولا يجوز التعتي عن حد قدره الشرع كذا في الكافي * وينبغي أن
يقيم الحد من عقل وينظر كذا في الإيضاح * الرجل والمرأة في ذلك سواء فإن كان كل منهما محصنا رجم أولا
فعل كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذلك في ظهور الزنا عند القاضي
بالبينة أو الأقرار كذا في فتح القدير * ويجزى الرجل في الحد والتعزير ويضرب في أزار واحد وكذا في حد
الشرب في ظاهر الرواية ولا يجوز في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو كذا في فتاوى قاضيخان *
ولا تجزى المرأة إلا عن الذرر والحشو كذا في الاختيار شرح المختار * فإن لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع كذا في
العناية * وتضرب جالسة وإن حفر لها في الرجم جاز وإن تركه لا يضرب كذا في الاختيار شرح المختار * لكن
الحفر أحسن ويحفر إلى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان * ويضرب الرجل
قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يعتد بشيء من الحد ودو ولا يربط ولكنه
يترك قائما إلا أن يجهزهم فيشد كذا في محيط السرخسي * قد قيل المداين يلقى على الأرض ويمد كما يفعل في
زماننا وقيل أن يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل أن يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لأنه زيادة
عن المستحق كذا في الهداية * ويضرب متفردا على جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والرأس كذا
في العناية * ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي في البكر وإن رأى الإمام في ذلك مصلحة
غزب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لأحد ولا يختص بالرني بل يجوز في كل جنسية والرأي فيه إلى الإمام كذا

في عشرة أفقره خدمة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض بخبر المشتري لتفرق الصدقة قبل التمام * مريض باع عينا
من أعيان ماله من وارث بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو باع الصحيح من مورثه الصحيح * رجل اشترى دار مع بناتها
بألف درهم فاستحق البناء قبل القبض قالوا بخبر المشتري إن شاء أخذ الأرض بمحضته من الثمن وإن شاء تركه وإن استحق بعد القبض كان له
أن يأخذ الأرض بمحضته من الأرض ولا خيار له * وكذا إذا اشترى أرضا مع أشجارها فاستحققت الأشجار قبل القبض خيرا المشتري على الوجه

الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض باخذها بحصتها من الثمن فليس له أن يرتها وان احترقت الاشجار أو قلعها ظالم قبل القبض خیر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد القبض يكون الهلاك على المشتري * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها اختلف المشايخ في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قيل هذا اذا بين موضع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له أن يقلعها من

١٤٧

الاصل عند البعض وعند بعضهم

يقطعها من وجه الارض

ولا يقلع وان اشترى اهما مطلقا

فهى بمنزلة ما لو اشترى اهما

بشرط القطع كان له أن

يقلعها باصلها وهل يدخل

في البيع ما تحت الشجرة

من الارض فيه روايتان

والصحيح أنه يدخل كالأقرف

انسان بشجرة يدخل في

الأقرف ما تحتها من الارض

وكذلك في لقسمته واذا

دخل ما تحتها من الارض

في البيع يدخل مقدار

غالب الشجرة وقت البيع

وقت الاقرار وقت القسمة

حتى لو زاد غلظها بعد ذلك

كان لصاحب الارض أن

يأمره بنحت الزيادة ولا

يدخل من الارض ما يتناهى

اليه العسروى والاغصان

وان اشترى شجرة للترك

لاجل الثمر جاز وهل يدخل

في البيع ما تحت الشجرة

من الارض فهو على

الروايتين على قول أبي

يوسف رحمه الله تعالى

لا يدخل وقال محمد رحمه

الله تعالى يدخل ويعرفها

التي تستقر عليها الشجرة

لامقدار طول العروق وان

اشترى أرضا دخل في البيع

الاشجار المنشرة بغير ذكر

في الكافي * وفسر التعريب في النهاية بالحبس وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا في
المعراج الرائي * وهكذا في التبيين * والمريض اذا وجب عليه الحدان كان الحد رجاء يقام عليه للحال وان كان
جلدا لا يقام عليه حتى يتأمل أي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من برئه فحينئذ يقام عليه كذا
في الظهيرية * ولو كان المريض لا يرجو زواله كالشلل أو كان (١) خذاجا ضعيفا الخلقة فعندنا يضرب بعشكال
فيه مائة شمشراح فيضربه دفعة واحدة ولا بد من وصول كل شمشراح الى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ أن تكون
مبسوطة كذا في فتح القدير * والنفساء في قامة الحد عليها بمنزلة المريضة والحائض بمنزلة الصحيحة حتى
لا ينظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية * الحامل اذا زنت لا تحدها حالة الحمل سواء كان حدها جلدا
أو رجما لكن تحبس الحامل ان كان ثبت زناها بالبينة الى أن تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ترجع حين
تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقام عليها الحد كذا
في غاية البيان * وان ثبت الحد بالاقرار لا تحبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فاذا وضعت ورجعت
فانما يقام الرجم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر الى ان ينقطع ولدها كذا في الظهيرية
ولو أطالت في التأخير وتقول لم أضع بعد أو شهدوا على امرأته بالزنا فقلت أنا حبل ترى النساء ولا يقبل قولها
فان قلن هي حامل أجلها حولين فان لم تلد رجما كذا في فتح القدير * اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت أنها
عذراء أو رتقاء فنظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدرا عنهن الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذلك المجهوب
ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأته واحدة قال في الفتاوى الولولجية
والمنهي أحوط كذا في غاية البيان * ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا في الهداية * ولا يقام
الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتارخانية * وكذا لا يقام القطع عند شدة الحر والبرد كذا
في السراج الوهاج * رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا
في الظهيرية

الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

الوطء الموجب للحد والزنا كذا في الكافي * فان تخص حراما يوجب الحد وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب
الحد كذا في فتاوى قاضيخان * والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي أنواع * (شبهة في الفعل) وتسمى
شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الحل دليل لا وهو يتحقق في حق من اشتبه عليه دون من لم يشبهه عليه ولا
بدن الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حلال لم يجد وان لم يدع حراما (وشبهة في المحل) *
وتسمى شبهة حكيمة وذلك ان يامد دليل الحل في المحل وامتنع عما له مانع فتعبر بشبهة في حق الكل ولا يتوقف
ثبوتها على ظن الجاني ودعواه المحل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يثبت في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت
في الاول وان ادعاه ويجب مهر المثل في النوع الاول (وشبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالا كان أو
حراما متفقا على تحريره أو مختلفا فيه علم الواطئ أنه محرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهم اذا نكح نكاحا مجعلا على تحريره فليس ذلك بشبهة ويحد ان علم بالتحرير والا كذا في الكافي

١. الخداج النقصان رجل مخدج اليد ناقصها اه قاموس

واختلفوا في غير الثمرة والصحيح أنها تدخل صغرا كان أو كبيرا وأما قوائم الخلاف هل تدخل في البيع تبعها الاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم
تدخل تبعها الاصولها والصحيح أنم الا تدخل لانها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في
شجرة لقطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكرات وما كان مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض وأما ما كان مغيبا من
الارض من اصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه يدخل وأما قوائم البذر نجح قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى تدخل في

بيع الارض وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن * رجل باع أرضا فيها زرع
بينه وبين الآخر فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المنتقى أن المشتري أن طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قال أنا أسكت حتى أستحصل
الزرع فهو جائز ولا يصدق المشتري بشي من الزرع لانه زاعف أرضه * وكذا لو باع دارا أجرها من غيره فقال المشتري أنا أسكت حتى تتم
الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في ١٤٨ الحلال فسد العقد * رجل باع أرضا قد أجرها من غيره قال الشيخ الامام محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
روى في بعض الروايات عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
أن المشتري اذا كان عالما
بذلك جاز البيع ولا خيار
له وهكذا قال الشيخ الامام
علي بن محمد البردوي وجعل
هذا بمنزلة العيب والخيارية
التي باعها مولاها وهي في
نكاح الغيب فعلم المشتري
بذلك جاز البيع ولا خيار له
وقال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
هذا خلاف ظاهر الرواية
وهكذا قال القاضي الامام
أبو علي النسفي رحمه الله
تعالى اختلفت الروايات في
بيع المرهون والمستأجر
* رجل دفع أرضه مزارعة
ثم باع الارض بزرعها والزرع
يشل ذكر في المنتقى أن المزارع
ان أجاز فهو جائز وان أجاز
المزارع على أن يكون نصيبه
في الارض على المزارعة فهو
فاسد وأشار في الاصل الى أنه
اذا باع الارض مع نصف
الزرع لا يجوز * رجل باع
أرضا فاستحق منها طائفة
معلومة بطريق العامة أو
للقبلة لا يفسد البيع في
الباقى لان الوقف والطريق
مال متقوم فلا يفسد البيع

* قال الامام الاسيحي في الاصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد في مجرد الدعوى يسقط أيضا
الآن الاكراه لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البحر الرائق * والشبهة في الفعل في وطء
المطلقة ثلاثا في العدة ولو طلقها ثلاثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحسد باجاء أو أم الولد اذا اعتقها
سيدها والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثا في العدة لثبوت الحرمة باجاء أو وطء أمة
أبيه وأمه كذا في الكافي * وكذا وطء جارية جده وجدته وان عليها كذا في فتح القدير * وفي وطء أمة
زوجته وسيدته وفي وطء المرهونة في حق المرتبة في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي * وهو المختار كذا في
التبيين * والمستعير للرهن في هذا بمنزلة المرتبة كذا في فتح القدير * وان ادعى أحدهما الظن ولم يدع الآخر
ذلك لم يحسد حتى يقرأ أنهما علما بالحرمة كذا في الكافي * ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر علمت أنها
على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضيخان * وان وطئ أمة أخيه أو عمه وقال ظننت أنها تحل لي حد
وكذا في سائر المحارم سوى الولد كذا في الكافي * وكذا اذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا في السراج
الوهاب * ولو وطئ الجارية المستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في محيط السرخسي * وكذا
لو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الوديعه هكذا في السراج الوهاب * وكذا الرجل اذا زنى بأمرأة
الاب أو ابنته حد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في فتاوى قاضيخان * والمرأة لو مكنت من عبدها حد
وكذا رب الدين وطئ جارية المديون من التركة كذا في العتايه * والشبهة في الحمل في وطء أمة ولده وولد
ولده كذا في الكافي * سواء كان ولده حيا أو ميتا هكذا في العتايه * ثم ان جيلت وولدت يثبت النسب من
الاب ولا يجب العقروان لم تحبل فعلى الاب العقروان لا يثبت الملاءة فيها والحد كالاب لكن لا يثبت نسبه عند
قيام الاب * وفي وطء المعتدة بالسكنيات ووطء الامه المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي * وكذا
في وطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحيط بماله ورقبته ووطء الجارية الممورة قبل التسليم في
حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا في التبيين * اذا اعتق أحد الشريكين الجارية فان
ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سعت فان وطئها المعتق يحد وان وطئها الشريك
الاخر لا يحد كذا في خزائن المفتين * وكذلك الجواب فيما اذا كان جميع الامه له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد
ذلك لا حد عليه في قولهم جميعا كذا في المحيط * واذا اعتق أمته وهو يوطئها ثم تزوج وعاد في ذلك المجلس لا يحد
كذا في خزائن المفتين * ولو ارتدت المرأة والعياذ بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو ابنتها أو بوطء
ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنها على حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خنساء في عقدة أو تزوج الخامسة في
نكاح الاربع أو تزوج باخت امرأته أو بأماها فجامعها وقال علمت أنها على حرام أو تزوجها متعة لا يجب الحد
في هذه الوجوه وان قال علمت أنها على حرام كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وطئ رجل من الغائبين جارية من
المغنم قبل القسمة بعد أن خرجت اغنائم الى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام وكذلك
ان كان في دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاب * والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فانه لا حد عليه
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يوجع عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحدان علم بالحرمة وان لم يعلم فلا
حد عليه كذا في الكافي * وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المضمرات * قال
الاسيحي في الصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق * ومنكوحه الغير ومعذرة ومطلقة

فما ضم اليه كالمو جمع بين قن ومدير وباعها مضافة واحدة جازا البيع في القن وان ظهر أن بعض الارض كان مسجدا
ذكر في المنتقى أن المسجد ان كان مسجدا جماعة ففسد البيع في الباقي وان كان مسجدا خاص لا يفسد قال ومسجدا لجماعة مسجدا جماعات
المسلمين * وكذا لو كان المسجد في دار لو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار يصلون فيها بجماعة ولا ينعون الناس عن الدخول والصلاة
معهن فهو مسجدا جماعة ولا يكون محلا للبيع خرابا كان أو عامرا ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبقى المسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم

المسجد منعوا الناس عن الدخول أولم يمنعوا وكذا الباع قرية فيها مسجد قديم ولم يستن المسجد فهو فاسد * وفي الفتاوى رجل باع كرمًا
وفيه مسجد قديم ولم يستن المسجد قالوا ان كان المسجد عامر افسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب
ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم يبق مسجد * وقال بعضهم يعادى ملك الباني أو الى ملائكة وارثه ولا يبقى مسجد او كان
هذا المسجد بمنزلة المدبر * وعن غيرهم باع قرية ولم يستن المقبرة والمسجد ففسد البيع ١٤٩ من غير تفصيل * رجل باع أرضا

فأقر المشتري بعد ذلك أنها
مسجد أو مقبرة أو أقر أنها
طريق لعامة المسلمين
فأنفذ القاضي عليه اقراره
بمحضر من خاصه فيه
للعامة وسلم الى الذي خاصه
ثم أراد المشتري أن يرجع
بالبئن على بائه فأقام بيئته
على ذلك ولم يحضر الذي
خاصه فيه للعامة ذكر في
المتقى أن فيه قياسا
واسمحسانا في القياس
يقبل البيئته كالأولاشترى
عبدًا ثم أقر أنه حر فأنفذ
القاضي عليه اقراره ثم
خاصم البائع وأقام البيئته
أنه حر الاصل والعبد
يجعد الحرية فانه يقبل
بيئته المشتري ويرجع بالبئن
على بائه فكذلك هنا
وفي الاستحسان فرق بين
هذا وبين الارض قال في
الارض اذا أقر المشتري
أنها مقبرة أو طريق أو
مسجد وأنفذ القاضي
اقراره ثم أقام البيئته على
ذلك بمحضر من البائع
ليرجع عليه بالبئن لا يقبل
بيئته الا بمحضر من خاصه
فيه للعامة فتكون البيئته
بيئته من خاصه فيه للعامة
* رجل باع دارا وأرضًا

الثلاث بعد التزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا شهود أو بلا ولي فلا حد عليه اتفاقا لم تكن
الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج مجوسية أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج العبد بلا إذن
سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي * اذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك عين والحرمة بعارض أمر
فذلك لا يوجب الحد نحو الخائض والنفساء والصائغة والحرمة والوطء بقبسبته والتي ظاهرها أو إلى
منها وكذلك الأمة المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار ان ذات محرم منها
في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمة كذا في المحيط * استأجر امرأة ليزني بها
أو ليطأها أو قال خذي هذه الدراهم لا طأك أو قال مكنتني بكذا ففعلت لم يحد وزاد في النظم وله مهر مثله
ويوجعان عقوبة ويحبسان حتى يتوبا أو قال يحدان كالأول أعطاها مالا بغير شرط بخلاف ما اذا قال خذي هذه
الدراهم لا تمتع بك لان المتعة كانت سبب الإباحة في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمر الثاني * ولو قال
أمهرتك كذا لاني بك لم يجب الحد كذا في الكافي * جارية الرجل اذا حنت جنبه عدة ثم زني بها ولي الجناية
لا حد عليه عند الكل وان كانت الجناية خطأ فزني بها ولي الجناية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد
اختار مولاهما الدفع أو الفداء وقال صاحبه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار الفداء عليه الحد * اذا
قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظرا لفرجها بشهوة ثم تزوج بأمها أو ابنتها فدخل بها لا حد عليه وان
قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يطل احصائها بهذا الوطء حتى يحد فادفعه كذا
في فتاوى قاضيان * اذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها أو قبلت المرأة ابن زوجها أو أمها حتى حرمت عليه ثم
ان زوجها ووطئها لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام كذا في التارخية في الاصل لا يؤخذ الاخر
بحد الزنا ولا بشئ من الحد ودون أقر به بإشارة أو كتابه أو شهدت به الشهود وعليه والذي يجب ويفيق اذا
زني في حال افاقته أخذ بالحد فان قال زني في حال جنوني لا يحد كالبالغ اذا قال زني وأنا صبي كذا في
المحيط * من زني في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج اليها لايقيم عليه الحد كذا في الهداية * لو دخلت سرية
دار الحرب فزني رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحد ودون القصاص كذا في الكافي * وان كان
الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجند يقيم الحد ودون القصاص في دار الحرب
وهذا اذا زني بالعسكر فاما اذا لحق بأهل الحرب وفعل ذلك لا يقام عليه الحد * قالوا وانما يقيم هذا الأمير
الحد في عسكره اذا كان يأمن على الذي يقيم عليه الحد أن لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه
الارتداد والحق فانه لا يقيم عليه الحد حتى يتفصل عن دار الحرب ويصير في دار الاسلام كذا في الظهيرية
* الذي اذا زني بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجماع كذا في الغيبة وهكذا الوزني بهام سلم يحد
كذا في فتاوى قاضيان * لا حد على المستأمن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الا حد
القذف ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستأمن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحد المسلمة والذمية وعند
محمد رحمه الله تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعا كذا في الغيبة * الذي اذا
زني ثم أسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدبر أعنه الحد وان ثبت بشهادة أهل الذمة أو أسلم
لا يقام عليه الحد كذا في البحر الرائق * ان زني صحيح بمجنونة أو صغيرة يجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا
بالاجماع كذا في الهداية * وكذا اذا زني بنائمة يجب عليه الحد هكذا في محيط السرحسى * اذا زني صبي

ادعى أنه باع ما هو وقف اختلف المشايخ زجهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كالأول باع شيئا ثم ادعى أنه لغيره وباعه بغير أمر صاحبه
فانه لا تسمع دعواه وما ذكر في المتقى اذا أقر أن ما اشتراه مقبرة أو مسجد أو طريق المسلمين وأنفذ القاضي اقراره عليه ثم أقام البيئته على ذلك
ليرجع بالبئن على بائه قال لا يقبل الا بمحضر من خاصه فيه للعامة إشارة الى هذا القول * رجل قال لغيره بعك هذا البيت وما أعلق عليه بابه
لم يكن لأشترى شئ من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت وكذا لو قال بعك هذا بعتك من شئ فهذا الاول سواء

وان قال بعثك هذا الميت على ما فيه من المتاع فهو جازر ويدخل فيه ما في البيت من المتاع * رجل اشترى دجاجة بيضة ولم يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترىها بيضة بغير عينا فانه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فما اصاب الدجاجة من الثمن يأخذ الدجاجة بحصة او ما اصاب البيض يأخذ حصة ما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك وينصدق بقيمة البيض وان كان اشترى الدجاجة بيضة

١٥٠

او يجنون بامر أمه عاقله وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بلا خلاف وهل تحد المرأة فعلى قول علمائنا رحمهم الله تعالى لا تحد واذا زنى بصبي فلاحده عليه ما وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى صبي بامر أمه بالغه فأذهب عذرتها وهي مكرهه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبية اذا دعت صبياً الى نفسها فأذهب عذرتها فاعليه المهر والامة اذا دعت صبياً فزنى به ضمن المهر كذا في الذخيرة * ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليه ما الحد كذا في محيط السرخسي * من أكرهه السلطان حتى زنى فلاحده عليه وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يقول يحد ثم يرجع فقال لا يحد وان أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراجية * المرأة لو أكرهت فمكنت لم تحد بالاجماع ومعنى المكرهه ان تكون مكرهه الى وقت الايلاج أمالوا أكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا في خزانة الفتاوى * لو زنى مكرهه بمطاوعة تحد المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزائنين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى أحدهما النكاح والاخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهته سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة يجامع مثلها أو مجنونة أو مكرهه أو نائمة وان كان القصور من جهته سقط عنها جميعاً كذا في السراج الوهاج * اذا وطئ الرجل أم ولدانه فقال علمت أنها على حرام لاحده عليه * ولو تزوج الرجل بامرأة يسه بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه أبو بكر البخاري ان أقر بالخطي ان أقر بالوطء أربع مرات في جماس مختلفه حد جميعاً ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بامرأة مقيمة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حد وقال أهل البصرة يعزرو ولا يحد * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بجارية مملوكة وقتلها بالاجماع ذكر في الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكرفيه خلافاً وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو زنى بالحره فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا في التبيين * ولو زنى رجل بحره ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها ما وجب باسبب من مختلفين كذا في الظهيرية * ان وطئ أجنبية فمادون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر * ولو وطئ امرأة في دبرها ولا ط بعلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلدان لم يكن محصناً ويرجم ان كان محصناً ولو فعل هذا بعدده أو أمته أو بزوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد اجماعاً كذا في الكافي * ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصناً كان أو غير محصن كذا في فتح القدير * لاحد على وطئ البهيمة عندنا كذا في الكافي * ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجته فوطئها الاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يميز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهلة الا بالاخبار وخبر الواحد لا يكتفى في أمور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جاءت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحل وطؤها اعتاداً على قولها ويثبت نسب الولدان جاءت به المزفوفة وتجب عليها العدة ولا يحد قاذفه كذا في غاية البيان * رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة أوله امرأة قديمة فجامع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها

عنه ولم يقبض النخل حتى حلت رطبها فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة * وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشيء * اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز * وان باع من الشريك جاز ولو كان بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركيه لا يجوز وان باع منهم ما جاز ولا يجوز بيع اقل من مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضاء وان لا يصلح قاضياً في حق نفسه ولهذا لو زوج اليتيم من نفسه لا يجوز * ولو كان القاضي اشترى مال اليتيم من الوصي أو باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وان كان الوصي وصياً من جهة القاضي ولا يجوز المبيع والقسمه على الذي يحسن ويفيق وعلى المبرسم والمفنى عليه الا اذا كان العاقد وكيله في افاقته لان هذه العوارض بمنزلة النوم في حق الحكم * رجل باع مائة من حليج هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في سنبلها فباعها جاز ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر * ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى البذر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة فباع كرها قبل السليح جاز وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الزوئية * دجاجة باعته أولوه فباعها حية مع أولوه التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى لأولوه حية ابتاعت ولو كانت

في حق الحكم * رجل باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في سنبلها فباعها جاز ولا يصح امرأتى بيع النواة في التمر * ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى البذر الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة فباع كرها قبل السليح جاز وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري خيار الزوئية * دجاجة باعته أولوه فباعها حية مع أولوه التي ابتاعت فسد البيع وان كان المشتري رأى لأولوه حية ابتاعت ولو كانت

الدجاجة مبيعة فباع اللؤلؤة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري ان كان رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار اذا رآها * ولو اشترى لؤلؤة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وله الخيار اذا رأى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلمه الفتوى * ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة ان كانت اللؤلؤة في الصدف كانت للمشتري لان الصدف يكون غذاء السمكة وكل ما كان غذاء الحيوان يكون للمشتري وان لم تكن اللؤلؤة في الصدف فانما تكون للبائع ١٥١ وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى

دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه * رجل باع دارا على أن البائع فيها طهر يقام من هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسدا وكذا لو شرط الطريق لاخني وبين موضع وطوله وعرضه كان فاسدا * ولو قال أبيعك هذه الدار الا طهر يقام من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن مقابلة الغير المستثنى فلا يفسد البيع أما في الاول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فاذا شرط منها طريقا لنفسه أو لاجنبي تسقط حصه الطريق من الثمن وانه مجهول فيصير الباقي مجهولا ألا ترى أنه لو قال لغيره بعتك عبدي هذا بألف درهم على أن لي ربعه كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بثلاثة أرباع الثمن ولو قال بعتك هذا العبد بألف درهم الاربعه كان للمشتري ثلاثة أرباع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال أبيعك دارى

امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعلمه الحد كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أن رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعشى كذا في السراج الوهاج * ولو أن الأعشى دعا امرأته فأجابته امرأة غيرها فجامعها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو أجابته فقالت أنا فلانة تعنى امرأته فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسي * السكران اذا زنى يحد اذا صحا هكذا في السراجية * اذا كان البيع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لاحد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري او كان الخيار للمشتري فوطئها البائع فانه لا يحد علم بالحرمه أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غصب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها او ضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط * رجل استلق على قفاه فقامت امرأة فوطئت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليه ما الحد كذا في الظهيرية * اذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بجمرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الحدود * واذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لاحد عليه سواء كانت حرة أو أمة واذا زنى بامة ثم قال اشتريتها وصاحبها فيها بالخيار وقال مولاها كذب لم أبعها قال لاحد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى أجل كذا في المحيط * والحرة اذا زنت بعد ثم اشتريتها فانما يحد ان جميعا كذا في فتاوى قاضيان * زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها شرعا فاسدا أو وهبها له وكذب صاحبها أو شهد الشهود أنه أقر بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو يعادى عنه الحد كذا في محيط السرخسي * ولو زنى بكبيرة فأفصاها فان كانت مطاوعة لم تغرد عوى شبهة فعليه الحد ولا شئ عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها ولو جوب الحد * وان كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شئ عليه في الافضاء ويجب العقرون كانت مكرهه من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونحوه ولا مهر لها ثم ينظر في الافضاء فان لم تستمسك بولها فعليه دية لمرأة كاملة وان كانت تستمسك بولها احد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كانت صغيرة يجمع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في حق سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجمع مثلها فان كانت تستمسك بولها الزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه وان كانت لا تستمسك من الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * لو أذهب بصر امرأة بالوطء لا يجب الحد بلا خلاف ولو كسر فخذه بالوطء لا يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة يجب الحد والدية بلا خلاف هكذا في العتبية * كل شئ صنعه الامام الذي ليس فوقه امام مما يجب به الحد كالزنا والسرقة والنهب والقذف لا يؤخذ به الا القصاص والمال فانه اذا قبل انسان أو أتلف مال انسان يؤخذ به وان احتاج الى المنعة فالمسلمون منعة فيقدر على استيفائها فأفاد الوجوب كذا في الكافي

باب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى * ان شهد على الزنا أقل

هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جاز البيع بجميع الثمن فبما سوى البيت * ولو قال أبيعك هذه الجارية بجماعة دينار على أن لي عشرةا كان للمشتري تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن ولو قال الا عشرةا كان للمشتري تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال بعتك دارى هذه الدار خلة جاز وطريقه مقداد عرض باب الدار الخارجية ولو قال بعت منك هذه الدار الا بناها لا يدخل البناء الخارجية الا طريقا الى دارى هذه الدار خلة جاز وطريقه مقداد عرض باب الدار الخارجية ولو قال بعت منك هذه الدار الا بناها لا يدخل البناء

في البيع لا يرجع عن الإيجاب قبل قبول المشتري فصع رجوعه ولو باع أرضاً لهذه الشجرة بعينها بقرارها جاز البيع وللمشتري أن يمنع البائع عن تملك أغصان الشجرة في ملكه لأن المشتري مقدار غلط الشجرة دون الزيادة * اشترى أمقوف بطنها ولد للبائع بالبيع بالوصية فأجاز صاحب الولد بيع الجارية جاز ولا يكون لصاحب الجنتين شيء من الثمن وان لم يجز صاحب الجنتين بيع الجارية لا يجوز بيعه لأن الولد مادام مجتنباً يكون بمنزلة أجزاء الجارية فيصير ١٥٢ كأنه باع الجارية واستثنى منها جزءاً معيناً ولو أجاز صاحب الولد بيع الجارية

من أربعة بأن شهدوا واحداً أو اثناً أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحداً الشاهد حد القذف عند علمائنا رحمهم الله تعالى وإذا حضر أربع مجلس القاضي يشهدوا على رجل بالزنا فشهدوا واحداً أو اثناً أو ثلاثة وامتنع الباقي فإن الذي شهد حد القذف عند علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهم في لحاف واحد فأنه لا يحسد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه إلا إذا كان قال في الابتداء أشهد أنه قد زنى بها ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوي * واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا قعوداً في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة جازة وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد منهم ودخلوا ثم دخل آخر وشهدوا فدخل واحد بعد واحد وشهدوا لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * إذا شهدوا شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على إقرار الرجل بالزنى لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود وإن شهد ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الإقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية * وإن شهدوا أنه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد كذا في الهداية * فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأيتوها معي ليست زوجتي ولا امتي لم يحد أيضاً لأن الشهادة وقعت غير موجهة للحد وهذا اللفظ منه ليس إقراراً كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بامرأة لا يعرفها ثم قالوا بقلانة لا يحد الرجل ولا الشهود * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهداثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهداثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة فلا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استحساناً * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهداثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من الدار لا تقبل شهادتهم * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهداثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهداثنان منهم أنه زنى بها في علو هذه الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفلى هذه الدار أو شهداثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فأنه لا حد على المشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * إذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية وأربعة على أنه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق * ولو شهداثنان أنه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استحساناً وهذا لأنه يحتمل أن يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهى في أخرى وهذا إذا كان البيت صغيراً بحيث يحتمل ما قلنا أما إذا كان كبيراً فلا * فإن شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بقلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي * ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فأنه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا إذا شهداثنان على ساعة من النهار أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهداثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهداثنان على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمتد الزنى إلى تلك الساعة أما إذا كانا من ساعة يمتد الزنى إلى تلك الساعة فتقبل الشهادة * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل أربعة

بعد ما ولدت الجارية إن ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط من الثمن لأنه ولد المبيع بعد القبض وإن ولدت عند البائع أخذ الولد قسطاً من الثمن * رجلان اشتريا سيفاً محلياً وبواضعا على أن يكون لأحدهما حليته وللآخر نصله كان السيف المحلي بينهما والخاتم مع الفص كذلك ولو اشتريا داراً على أن لأحدهما الأرض وللآخر البناء جاز كذلك ولو اشتريا بعيراً وبواضعا على أن لأحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللآخر بدنه وبواضعا في ذلك ولم يذكر للبائع شيئاً فلكل لصاحب البدن لأن البدن أصل وغير بمنزلة التبع ولو بواضعا على أن لأحدهما رأسه وجلده وقوائمه وللآخر لحمه فهو بينهما نصفان لأن كل واحد من ذلك لا يحتمل الأفراد بالبيع وأحدهما ليس بأصل فكان الكل بينهما * إذا باع الرجل شيئاً وامتنع من الأشهاد على البيع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى له ذلك ولا يجبر على

الإشهاد وقال محمد بن الأزهري شهداثنان على شاهدان يشهدان على شهادتهما وإن رفع الأمر إلى القاضي ورأى أن شهدوا بامرءه بالأشهاد ذلك ولو امتنع البائع عن كتمه الصلح لا يجبر عليه وإن كتب المشتري صكاً وباعه بالعدل إلى البائع وكافه أن يقر بالبيع ليس للبائع أن يمتنع فإن أبي أن يقر أحضره مجلس القضاء فإن أقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي له سجلاً ويشهد عليه * رجل اصطاد سمكة ثم ألقاها في حظيرة وباعها أن أمكن أخذها من غير صيد جاز البيع والأفلاوان يباع طيراله يطير في الهواء أن كان ذاجحاً يعود إلى بيته ويقدّر

على أخذ من غير تكلف جاز بيعه والافلا * باع المصوب من غير الغاصب كان الغاصب جاحدا يدعى أنه له ولم يكن للغصوب عنه قيمة لا يجوز بيعه وان كان له قيمة جاز بيعه ولا يجوز بيع الآب إذا باعه من في يده واختلفت الروايات في بيع المهر ونحوه والمستاجر والصحيح أنه موقوف وليس للبائع أن يفسخ * رجل باع ذراعاً من تراب هذه الأرض ليصفرها المشتري جاز وهي مسائل بيع الكردار * رجل أمر رجلاً ليحمل تراباً من منزله ويرمي به ففعله المأمور وباعه جاز البيع للأمر ويكون الثمن ١٥٣ لأنه لما رضى برميته كان أرضى ببيعته وكذلك قشور

الرمال والبطح * جبل فيه كبريت أو ملح فحمل رجل من ذلك شياً أو حمل شيئاً من أحجاره وباع ان كان الجبل مباحاً جاز بيعه وكذلك الفستق والخطب لأنه ملكه بالأحرار فيملك بيعه * رجل اشترى تراب الصوآغين بعرض ان وجد في التراب ذهباً أو فضة جاز بيعه لأنه باع ما لا متقوماً وان لم يجد فيه شيئاً من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للصانع أن يأكل من التراب الذي باعه لأن ما فيه مال الناس الآن يكون المصانع قد زاد للناس في متاعهم بقدر ما سقط منه في التراب وكذا الدهان اذا باع الدهن وبقي من الدهن شئ في الاوعية * باع طينا يأكله الناس ان كان ينتفع به في غير الاكل جاز بيعه وان كان لا ينتفع به سوى الاكل يكره عند البعض * ولا يجوز بيع لحم المالبوك لحم ولا يبيع جلده ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة

شهدوا على رجل بالزنا فشهد اثنان أنه استكرهها وشهد اثنان أنها طأ طأ وعنه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنهم الحد جميعاً يعني الرجل والمرأة والشهود * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة شهد ثلاثة أنهم طأ طأ وعنه وشهد الرابع أنه استكرهها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقيم الحد على أحدهم هكذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة على الاستكره أو واحد على المطاوعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * اذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها أو في المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لا حد على الشهود عندنا كذا في المبسوط * وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو على أحدهم الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها أو قصرها أو في سمها أو هزها لم يضر لانهم اختلفوا في ما لا يحتاجون إلى ذكره وكذا لو شهد اثنان أنه زنى ببيضاء وآخر ان أنه زنى بسمراء لأن اللونين يتشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف البيضاء والسوداء * شهد اثنان أنه زنى بحشيشة وآخر ان بخراسانية أو اثنان بكوفية وآخر ان بصرية أو اثنان بجمرة وآخر ان ببالغة وآخر ان بالتي لم تبلغ لم تقبل كذا في التمراشي * واذا شهد أربعة أنه زنى يوم النحر عكة بفلانة وشهد أربعة أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلا نال يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنى فان حضر أحد الفريقين وشهدوا وحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهاده الآخرون باطلة ولا يقيم الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط * ان شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة وهي غائبة فانه يحمد كذا في فتح القدير * ان شهد أربعة على امرأة بالزنا فنظر اليها النساء فقلن هي بكر لا حد عليهن ما ولا على الشهود كذا في الكافي * وكذا اذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير * واذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحمد ولا يحمد الشهود أيضاً كذا في التبيين * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فوجدوه محبوباً بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظر اليها النساء بعد الرجم فقلن عذراء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم * أربعة شهدوا برزى رجل فشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين زنا بها لا تقبل شهادة أحدهم ولا يقيم الحد على أحد لشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحمد الشهود الا قولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصاروا فاسقة ولو قال الفريق الثاني انهم زنا بها وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا برزى آخر بالزنا الذي شهد به الفريق الأول كذا في محيط السرخسي * ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعة آخرون على الشهود بأنهم هم الذين زنا بها وشهد أيضاً أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بأنهم هم الذين زنا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحمد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين * ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بأنهم محدودون في قذف والمساءلة بما لا يحمد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عيان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي * وان شهد أربعة على رجل بالزنا وأحدهم عبد أو محدود في قذف فانهم محدودون ولا يحمد المشهود عليه هكذا في الهداية * ولو أعتق العبد فاعادوا حدوا ثانياً وكذا العبيد اذا شهدوا وحدثوا ثم أعتقوا واعادوا حدوا ثانياً بخلاف الكفار اذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب

(٣٠ - فتاوى ثانی) فباع لحمه أو جلده جاز لأنه يظهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وتجاوز الصلاة معه هو المختار ويباح الانتفاع به بأن يأكل سنوراً وما أشبه ذلك الاختزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا يبيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مذبوحاً * وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم السباع والكلب وذلك محمول على أنه اذا لم يكن مذبوحاً أو ذلک قول بعض المشايخ * ولا بأس ببيع عظم الفيل وعظم كل شئ الا عظم الادمي والخنزير فانه لا يجوز بيعه * رجل اشترى من رجل دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم يقبض

الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فان المشتري يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة فيلحقه مع البيضات الحادثة ولا يتصدق بشئ لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بهيها جاز البيع كالبوايع بيضة بديستين وان كان المشتري اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عيها فان المشتري يتصدق بالفضل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضات الحادثة فان المشتري يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة لانه لما باضت خمس بيضات واستهلك البائع البيضات

١٥٤

بعض الحد فوجد أحدهم عبدا فشهد أربعة أخرى لا يحد لان ذلك الحد قبطل كذا في العتائية * ولو كان أحد الشهود الأربعة مكاتباً أو صمياً أو أعمى حد واجبه ما سوى الصبي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلد اضربوا الحدان طلب المشهود عليه وأما أرش الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الايضاح * معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط * ان شهدوا وهم فساق أو ظهر أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكافي * ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عديم فاقول له حتى ثبت أنه حر كذا في التارخانية * رجل قذف رجلاً بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان ينظر ان كان المقدوف قد قدمه الى القاضي ثم لم تقبل وان كان لم يقدمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الامام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً أو مجنوناً أو مدونين في قذف وقد مات من الجلد أو جرحته السياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط * اذا حد بشهادة شهود جلد بجرحه الحد أو مات منه لعدم احتمال اياه ثم ظهر أن بعض الشهود عديم ومحدوف في قذف أو كافر فأنهم يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا ولا احصان فرجه الامام ثم وجد أحد الشهود عديداً أو مكاتباً أو محدوفاً في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع * ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف ان بقي المزكون على تركيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا أخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعاً ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعاً فأما اذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنا عرفناهم عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف الا أننا مدنا التزكية مع هذا الاختلاف فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا اذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فأما اذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة الا أننا مدنا التعديل فانهم يضمنون وهذا اذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فأما اذا قالوا عدول لا غير ثم ظهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط * ولا فرق في هذين ما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا انهم أحرار أو أخبروا بان قالوا هم أحرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا يحدون خد القذف كذا في الكافي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم أقر وعنده القاضي أنهم شهدوا بالبطل فعليهم الحد فان لم يحدهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه بشهادتهم ويدرأ عن الفريق الاول حد القذف كذا في المبسوط * اذا رجع الشهود بعد الجرح بالجلد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا ضمان الارض ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون أرش الجراحة ان لم يمت المحدود والدية ان مات كذا في غاية البيان * أربعة شهدوا على غير محصن بالحد القاضي بجرحه الجلد ثم رجع أحدهم لا يضمن الرابع الجراحة وكذا ان مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي

بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة أثلاثاً فيكون ثلثا في الثمن وذلك ثلاث بيضات وثلث بيضة ثمن الدجاجة والباقي ثمن البيضات فتسقط حصصة البيضات من الثمن ولا فرق في هذين ما اذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها أو بغير عيها * رجل اشترى طعاماً بانه لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكايلة ولا بمجازفة * ولا يجوز بيع مسيل المال وهبته ولا يبيع الطريق بدون الارض وكذلك يبيع الشرب وقال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يبيع الشرب جائز * ولا يجوز بيع الدهن في السمسم ولا يبيع العصير في العنب

وقد فصل في الشروط

المفسدة

* رجل باع عبداً على أن لا يبيعه المشتري أو لا يهبه أو لا يتصدق به كان فاسداً وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى جاز البيع ونفس الشروط وقال ابن شبرمة رحمه الله تعالى يجوز البيع والشروط

* ولو باع عبداً بشرط ان يعتقه لا يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط وأعتقه بقلب البيع جائز وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه غنم * ولو باع ثوباً على أن لا يزيله عن ملكه يبيع أو هبة أو نحوها جاز البيع ويطل الشرط * ولو باع عبداً على أن يبيعه من فلان كان فاسداً * وان اشترى جارية على أن يطأها أو لا يطأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفسد البيع فيما وقال محمد رحمه الله تعالى جاز البيع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع بشرط الوطء جاز وان باع بشرط تركه الوطء لا يجوز * وان باع عبداً

على أن يطعمه المشتري جازوا باع على أن يطعمه خبيصا ولما كان فاسدا ولوباغ جارية على أن يستولدها المشتري أو باع عبد على أن يدبره كان فاسدا وكذا الوباغ شيئا على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئا أو يقرضه كان فاسدا * ولوباغ على أن يقرض فلانا لاجنبي كان جائزا * ولوباغ على أن يعطيه المشتري بالثمن وهما فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما أعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا * ولوباغ على أن يعطيه بالثمن كفيلا فان كان التكفيل غائبا عن ١٥٥ المجلس وكفل حين علم أولم يكفل كان فاسدا وان كان التكفيل

حاضرا في المجلس أو كان غائبا عن المجلس وخضر قبل الافتراق وكفل جاز استحسانا * ولوباغ على أن يحيل البائع أحدا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا * ولوباغ على أن يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا جاز استحسانا * رجل باع ثلثة على أنها ثمن متقلا فوجدها أكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما يضره التبعض وصف وهو بمنزلة الذرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشتري كالمبايع ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجدها أكثر * ولوباغ شاة على أنها حامل فسد البيع لان الولد زيادة مرغوبة وانما هو مومة لا يدري وجودها فلا يجوز * رجل باع عبدا على أنه خباز أو كاتب جاز البيع لانه شرط وصفا مرغوبا يعرف وجوده * ولوباغ جارية على أنه برى من الحمل جاز ولوباغ على أنها حامل تكلموا فيه قال الفقيه أبو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه برائة عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل

حنيفة رحمه الله تعالى لا على الرابع ولا على بيت المال وعندهم اضمن الرابع كذا في السراج الوهاج * ولو كان حده الجلد فجلد بشم اذتهم ثم رجع واحد منهم حد الرابع وحده بالاجماع كذا في التبيين * اذا ضرب وبقى سوط فرجع واحد من الشهود وضربوا جميعا حد القذف ويدبر عن المشهود عليه ما بقى من الحد * ولورجه الناس والشهود فلم يت حتى رجع بعضهم حد الشهود وحد القذف كذا في فتاوى قاضيخان * ان شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحذفان طاعا لاصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لم يحذفوا ولا يحذفان الفروع والاصول كذا في الكافي * وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المفتين * ان شهد أربعة على رجل بالزنا بفلانة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بأمرأة أخرى فرجع فرجع الفريقان ضمنوا دية اجماعا وحدوا القذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * لو شهد أربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الرابع رجع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الرابع رجع في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وان رجع بعد القضاء والامضاء حد الرابع ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الرابع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا كل ما رجع واحد وحد وغرم ربع الدية كذا في الكافي * ولورجهوا جميعا بعد القضاء والامضاء حدوا جميعا عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قذف رجل هذا المرحوم لا يحذف القاذف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط * شهدوا بالعق والزنا فرجع ثم رجعوا ضمنوا القيمة للولي والدية للورثة وحدوا كذا في التارخانية * ولورجهوا عن العق لم يضمنوا شيئا لان شهود الاحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين * ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد اضنى المدعى على المشهود عليه بشهادة من بقى كذا في الايضاح * ان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصان فرجع ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم ربع الدية ويحدان جميعا كذا في الميسر * وكل ما رجع واحد بعد غرم ربع الدية وان رجع الخمسة معا غرموا أختاسا كذا في الحاوي القدسي * في المتن خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده اقصاى الحد ثم وجد أحد الخمسة محمدا في القذف أو عبد ثم رجع الشهود الأربعة يحذفون ولا يحذف الذي وجد عبد أو محمدا في القذف لانه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنا وحده * وفيه أيضا شهد أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعا ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجهوا قبل أن يضرب الحد حد الرجال والنساء جميعا كذا في المحيط * ولورجهم بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهم فالورجع ثالث غرموا ربع الدية ويحد الرابع رجعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا شيء لهم * والراجعون على رق أحد الباقيين يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهدا على رقاثنين من الباقيين جاز ربع الدية على الرابعين وربع في بيت المال ولو شهدا على رق ثلاثة لم يجز ولورجهم شهادة ثمانية تقر بزنا واحد أو كل أربعة بزنا على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجع الخامس غرموا ربع الدية بينهم ويحدون في قولهم كذا في خزائن المفتين والعناية * ولورجه القاضي بثلاثة أو برجل وامرأتين فان قال ظننت أنه يجوز فعلى بيت المال وان قال علمت أنه لا يجوز فعليه ولورجه بالافرار مرة لا يضمن بكل

المشتري كانت الزيادة مقصودة وانما هي موهومة ففسد البيع كالمشروط الحبل في اليه اثم وهكذا روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال البيع جائز الا أن يظهر للمشتري أنه يحتاج الى القطر وهذا الاشارة الى ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا اشتري جارية على أنها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يردّها وجهه ما قلنا ان الحبل في الجوارى عيب عند الناس فكان شرط الحبل بمنزلة البرائة عن العيب فيجب في البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يرغبون في

شرط الجوارى لاجل الاولاد كان فاسدا * ولو اشترى جارية على أن أم غنمة جاز البيع لان ما شرط غيب في الجوارى * روى أن رجلا جاء الى محمد رحمه الله تعالى بجمارية وقال اني اشتريتها على أنها تغني كذا كذا فوالها فاذ هي لا تغني شيئا قال محمد رحمه الله تعالى قم فان البيع قد رنك انما أخبرك عن عيبهم اولهذ الواسطه لك على رجل جارية مغنية بضمن قيمتها مغنية * ولو باع جارية على أنها ذات لبن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز ١٥٦ البيع * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط

الصناعة فيجوز كما لو اشترى عبد اعلى أنه خباز أو كاتب أو كثر المشايخ على هذا * ولو اشترى جارية للظرة على أنها حامل لم يجوز البيع لما قلنا * رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهر أو دابة على أن يركبها البائع يوما كان فاسدا * ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كسنا فسد البيع وان اشترها على أنها حلوب روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه جائز وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو اشترى فرسا على أنه هملاج جاز البيع لان الهملاج لا يصير غير هملاج فيجوز كما لو اشترى عبد اعلى أنه خباز أو كاتب * باع حبوبا واستثنى ما في بطنها فسد البيع لان الجنين لا يجوز افراده بالعقد فلا يصح استثناءه * ولو اشترى جارية تباعا على أن البائع يكن وطنها فاذا كان البائع وطنا لزم البيع ولا يكون للمشتري أن يردتها * ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان له أن يردتها * باع عبد اعلى أن يسلمه بكل البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا * واختلفوا في الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤثلا فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن أحد المجهولين حتى الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز * رجل باع شيئا وقال بعث منك كذا على أن أحط من غنمه كذا جاز البيع ولو قال على أن أهب لك من غنمه

حال كذا في العتابة * ان قال الشهود للرجل والمرأة في غير مجلس القاضي نشهد أنك زنايان وقد موهما الى القاضي وشهدوا به عليهما وقالوا انهم قد قالوا انما هذه المقالة قبل أن يرفعوا اليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهم ما على ذلك ولم تسقط شهادتهم به * والرجل والمرأة كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه أربع من بنيه أو أخوته أو بنى عمه بالزنا هو محض والشهود عدول فقضى القاضي عليه بالرجم فانه يأمر الشهود اذا أراد رجحه أن ييدوا بالرى فان رجحه هؤلاء الاولاد أباهم فلم يصيبوا مقلته ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقلته ثم رجح واحد من الشهود عن شهادته غرم الرابع ربع الدية ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الرابع فرفع عنه قدر حصته ويغرم الباقي ان كان نصيبه لا يفي ربع الدية قالوا انما يغرم الرابع ربع الدية اذا قال له الذين لم يرجعوا ان أبانا نرى كما شهد ناراً ينادلك ولم تره فشهدت بباطل وكان الضمان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل وأما اذا قال له الباقون رأيت معازنا الاب وكذبت في الرجوع لا يغرم الرابع ويجب حد القذف على هذا الرابع عند علماء الثلاثة الا أن الذين شهروا معه ينكرون وجوب حد القذف على ابنه الرابع فلا يكون لهم أن يخصموه في ذلك فبعد ذلك ينظر ان كان للمرحوم والدا أو جد أو ولد آخر غير الشهود كان له أن يخصم الرابع في الحد وان لم يكن للمرحوم ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر ان كان ذلك ولد الرابع لم يكن له أن يخصم أباه في الحد وان كان الولد ولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد من الرابع هذا الذي ذكرنا اذا كان الشهود ورجعوا المشهود وعليه ولم يقتلوه فأما اذا رجعوه وقتلوه ثم رجعوا واخذ منهم عن شهادته ولا وارث للبيت غير هؤلاء المشهود فالمسئلة على ثلاثة أوجه أما ان قال الباقون للرابع كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك أو قالوا كان الاب زانيا ولكنك لم تر زناه أو لا ندري أنك رأيت زناه أم لا وقد شهدت بالبطل أو قالوا لم يزن الاب وقد كذبت في قولك انه زان ففي الوجه الاول لم يغرم الرابع شيئا من دية الاب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم الرابع ربع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وان أقر على نفسه بحد القذف الا أن الباقي صدقوه عن القذف والحق لهم لم يعدوهم حتى لو كلن سواهم عن ذكرنا قبل هذا الاستوفى الحد منه ولا يغرم الباقيون شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة الباقون على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لاقرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف * رجل له امرأتان وله من احدهما خمس بنين فشهد أربع منهم على أخيهم أنه زنى باهراة أبيهم فهذا لا يخلو اما ان كان دخل بها أبوهم أو لم يدخل واما ان كانت أم هؤلاء الشهود حية أو كانت ميتة واما أن صدقهم الاب أو كذبهم واما ان شهدوا أنها زنى أو شهدوا أنها كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا أن أخاهم زنى بها وهي مطاوعة له وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك أو كذبهم بحدت الام أم ادعت فان كانت الام ميتة ان كان الاب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب يحد ذلك تقبل وان كان قد دخل بها أبوهم فان كانت مطاوعة وكانت أمهم حية فشهادتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك أم بحدت الام أم بحدت فان كانت أمهم قد ماتت فان ادعى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان بحدت قبل وهذا كله اذا شهدوا أن أخاهم زنى بها وهي طائعة فأما اذا شهدوا أنها كانت مكرهة فان كانت أمهم ميتة قبلت الشهادة

المشتري أن يردتها * ولو باع جارية على أنها ما ولدت فظهر أنها كانت ولدت كان له أن يردتها * باع عبد اعلى أن يسلمه بكل البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا * واختلفوا في الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن مؤثلا فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع فسد البيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن أحد المجهولين حتى الوقت الذي يسلم فيه المبيع جاز * رجل باع شيئا وقال بعث منك كذا على أن أحط من غنمه كذا جاز البيع ولو قال على أن أهب لك من غنمه

كذا يجوز لان الخط يلحق بأصل العقد فيبقى العقد على ما هو ولا كذلك الهبة ولو قال بعث منك بكذا على أن حططت عنك كذا أو على أن وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الآخر شرط الهبة بعد الوجوب * باع عبد على أن يؤتي اليه الثمن في بلد آخر فسد البيع لانه شرط أجل لا يجوز ولا هذا اذا كان الثمن حالاً فان باع بألف الى شهر على أن يؤتي الثمن في بلد آخر جاز البيع بألف الى شهر ويطل شرط الايقاف في بلد آخر لا باع بألف الى أجل معلوم وانما ١٥٧

الايقاف وتعين مكان الايقاف
لما لا حيلة ولا مؤنة لا يصح
وان كان شياً له حل ومؤنة
يصح تعيين مكان الايقاف
وجوز البيع أيضاً * رجل
اشترى شياً على أن يحمله
البائع الى منزل المشتري
قالوا ان قال ذلك بالعريضة
لا يجوز البيع وان قال
بالفارسية جاز لان في
العريضة يفرق بين الحمل
والايقاف وفي الفارسية
لا يفرق ويكون شرط الحمل
بغزلة شرط الايقاف * اشترى
حطباً في قرية شراء محبباً
وقال موصولاً بالبيع واحله
الى منزلي جاز البيع لان هذه
مشورة وليس بشرط ان شاء
حمل وان شاء لم يحمل * باع
خفاً خرق على أن يخزونه
البائع جاز كلوا واشترى نعلان
على أن يحذوه البائع كذا
لو اشترى من خلقاني ثوباً
وبه خرق على أن يخطيه
البائع ويجعل عليه الرقعة
جاز ولو اشترى كراً باس على
أن يقطعه البائع قبصاً
ويخطيه لا يجوز لانه لا يعرف
فيه بخلاف ما تقدم * رجل
باع أرضاً على أن المشتري
ان أحدث فيها حداثاً ثم
استحقها انسان كان البائع

بكل حال ادعى الاب ذلك أم جدد دخل بها الاب أم لم يدخل بها فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت
شهادتهم وان جدد لا تقبل جددت الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم بتمام حد الزنا على الاخر
المشهد وعليه وعلى المرأة اذا كانت مطاوعة كذا في المحيط * اذا شهد أربعة نصارى على نصرائين بالزنا
فقتضى القاضي بشهادتهم ثم أسلم الرجل أو المرأة قال يطل الحد عنهما جميعاً فان أسلم الشهود بعد ذلك لم
ينفع أعادوا الشهادة ولم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد
الرجلين أو إحدى المرأتين درى الحد عن الذي أسلم وعن صاحبه ولا يدرا عن الآخرين كذا في المبسوط
* قال محمد رحمه الله تعالى اذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدين يشهدان على شاهدين الذين شهدوا عليه
بالزنا أنه محدود في القذف فالقاضي يسأل الشاهدين من حده وذلك لان اقامة حد القذف ان حصلت من
السلطان أو نائبه تطل شهادته وان حصلت من واحد من الرعايا بغير ذلك الامام فانما لا يطل شهادته فلا
يضمن السؤال عن الذي حده وان قال احده قاضي كورة كذا وسوءه فقال المشهود عليه بحد القذف أنا
أقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه لم يحدثني ولم توفت واحدة من البنتين وقتا فان القاضي يقضي بكونه
محدود في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدود في قذف بسبب بينة الاقرار فان
كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتاً بان شهدوا بان قاضي بلد كذا احده حد القذف سنة سبع وخمسين
وأربع مائة مثلاً فقام المشهود عليه البينة أن ذلك القاضي قد مات سنة خمس وخمسين وأربع مائة أو أقام
البينة انه قد كان غائباً في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربع مائة فان القاضي يقضي بكونه محدود في
القذف ولا يلتفت الى بينته الا ان يكون أمراً مشهوراً من ذلك حينئذ لا يقضي بكونه محدود في قذف
بأن كان موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه مستفيضاً ظاهر افيما بين الناس علمه كل
صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون القاضي في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه
ظاهراً مستفيضاً عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل حينئذ لا يقضي بكون الشاهد محدود في قذف
ويقضي على المشهود عليه بحد الزنا كذا في المحيط * اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في
القذف وان عنده بينة بذلك أمهله ما بينه وبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخلى عنه فان جاءه البينة والا
أقام عليه الحد فان أقر أن شهوده ليسوا بمحضور في المصر وسأله أن يؤجله أياماً لم يؤجله وان لم يدع المشهود
عليه شيئاً ولكن أقام رجل البينة على بعض الشهود أنه قد فاته يحبس به ويسأل عن شهود القذف فإذا
زكوا وزكى شهود الزنا بدأ بحد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلاً من
المسلمين بين يدي القاضي فان حضر المقذوف وطالبه بحده أقيم عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وان لم
يأت المقذوف لطالب بحد بحد بحد الزنا وإذا أقيم حد الزنا ثم جاء المقذوف وطلب حده يحمله أيضاً وكذلك
لو كان مكان الرامي سارقاً وكانت الشهادة بشي آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط * وان شهد أربعة
على رجل بالزنا فقتله رجل عمداً أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على
عاقلته وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي * ولا يجب ضمان نفسه في هذين الفصلين
يجب ضمان أطرافه حتى لو قطع انسان يده أو فقا عينه ضمنه كذا في المحيط * وان قضى بوجهه فقتله رجل عمداً
أو خطأ لا شيء عليه كذا في الكافي ولا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب ضمان أطرافه ولو رجع

ضامناً ما أحدثه المشتري كان البيع فاسداً لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما أحدثه المشتري اذا كان الحد زيادة
كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك أما اذا كان نقصاناً كالحفر ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا شرط الرجوع مطاقاً كان فاسداً * رجل
اشترى من رجل سكنى كان للبائع في حانوت رجل اخر من كذا يمكنه نزعه من غير ضرر وقد أخبره البائع ان حجرة الحانوت ستة دراهم ثم ظهر
أن الاجرة كانت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحانوت أن يكلف المشتري برفع السكنى من الحانوت لانه شاغل ملكه وان كان المشتري

يتضرر بذلك * رجل باع دارا وشرط الفناء في بيع الدار فسد البيع لان البائع لا يملك الفناء فلا يملك المشتري * باع أرضا على أن فيها كذا كذا
مخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويحيز المشتري ان يشأ أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعان فلا
يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويحيز المشتري على هذا الوجه ولو باع
أرضا على أن فيها كذا كذا فوجدها ١٥٨ عليه آثارها فباع الكل بثمانها وكان فيه مخلة غير مثرة فسد البيع لان الثمن له قسط

من الثمن فان كانت الواحدة
غير مثرة لم يدخل المعلوم في
البيع وصارت حصة الباقي
مجهولة فيكون هذا ابتداء
العقد في الباقي يثن مجهول
فيفسد البيع كالمو باع شاة
مذبوحة فاذا رجاها من
الفخذ قطوعة فسد البيع
لان الفخذ له قسط من الثمن
فاذا لم تجب حصة الفخذ من
الثمن صار ثمن الباقي مجهولا
فيفسد البيع * باع ثوبا على أنه
مصبوغ بالعصفر فاذا هو
أبيض جاز البيع ويحيز
المشتري كالمو باع دارا على
أن فيها بناء فاذا ابناء فيها
جاز البيع ويحيز المشتري
بخلاف ما لو اشترى ثوبا على
أنه أبيض فاذا هو مصبوغ
بالعصفر كان فاسدا لان
الصبغ لم يدخل في البيع
فلا يسلمه البائع مع الصبغ
فيقعان في المنازعة فيفسد
البيع كالمو باع دارا على أن
لا بناء فيها فاذا ابناء فيها فسد
البيع لانه يقضى الى
المنازعة لما قلنا وكذلك لو
باع ثوبا على أنه مصبوغ
بالعصفر فاذا هو مصبوغ
بالزعفران فسد البيع * اذا
اشترى كراسا على أن سدا
ألف فاذا هو ألف ومائة سلم

الثوب للمشتري لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الذرعان ولو اشترى على أنه سداسي فاذا هو خماسي خيرا للمشتري ان
شأ أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما يحيز لانه وجد دون ما شرط ولو اشترى
قوبا على أنه ودرى فاذا هو زندقى بطل البيع لان الجنس مختلف فيبطل البيع كالمو اشترى ثوبا على أنه هروي فاذا هو مروى ولو باع ثوبا
على أنه خرفا فاذا هو حنظل خرسودا قطن جاز البيع لان السدي تباع اللحمة ولو اشترى جرابا على أن فيه عشرين ثوبا كل ثوب كذا فوجد كذا

وأقرت

لا يسلم الزيادة للمشتري فان غاب البائع فالوايعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذه محمد رحمه الله تعالى نظر المشتري
 * اشترى سويقا على أن البائع له بطن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه له بطن من السمن فجاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما
 يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرر وهو كالمواشترى صابونا على أنه متخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري
 كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا الواشترى قبضا على أنه اتخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من

١٥٩

تسعة جاز البيع ولا خيار
 للمشتري لما قلنا ولوباع من
 آخر بر يسما فوزنه البائع
 على المشتري فذهب به
 المشتري ثم جاء بعد مدة
 وقال وجهه ناقصان
 كان يعلم أنه انتقص من
 الهوا لاشئ على البائع
 وكذلك لو كان النقصان بما
 يجري بين الوزنين وان لم
 يكن النقصان من الهوا
 ولا يجري بين الوزنين فان لم
 يكن المشتري أقتر أنه قبض
 كذا منافله أن يمنع حصه
 النقصان من الثمن ان كان لم
 يتقدم الثمن وان كان تقدمه
 رجع عليه بذلك القدر وان
 كان المشتري أقتر أنه قبض
 كذا منا ثم قال وجدته أقل
 من ذلك فليس له أن يمنع
 من البائع شيئا من الثمن ولا
 يسترده رجل باع حبا من
 طهامة ثم ظهر النقصان
 فانه يأخذ بنصف الثمن لان
 الحب مما يقدر به الخنطة
 فكان بائعا خنطة مقدرة
 فاذ لم يجد البعض رجع
 بحصته من الثمن وهذا
 بخلاف ما لو اشترى بر من
 خنطة على أنه عشرة أذرع
 فوجده أقل بخير المشتري
 ان شاء أخذ بجميع الثمن

وأقرب بمثل ما أقتر الرجل تحد أيضا وان أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحذر الرجل لاحاطة علمنا
 أنه لا يجب عليه حدان وقد أفتنا عليه أحدهما فلا يقام عليه الاخر وان كان قبل إقامة الحد فان أنكرت
 المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهم ما ويجب العقرب على الرجل وان لم تدع النكاح وأنكرت
 وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت
 المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل بحكم المرأة كذا في شرح الطحاوي * وان جاءت المرأة بعد ما حد
 الرجل فادعت النكاح وطلمت المرأة المهر لم يكن له المهر كذا في المبسوط * في المتنقي رجل أقتر بالزنا وهو
 محصن فأمر القاضي بوجهه فذهبوا به ليرجوه فرجع عما أقتر به فقتله رجل لاشئ عليه ما لم يطل القاضي عنه
 الرجم فان أبطل عنه الرجم ثم قتل رجل قتل به كذا في محيط السرخسي * ذكر في الاصل عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فيمن أقتر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحذر الرجل ولا تحد المرأة كذا في الايضاح * الذي أسلم
 في دار الحرب اذا أقتر أنه كان زني في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط * واذا دخل المسلم دار
 الحرب بأمان وزني هناك بجملة أو ذميمة ثم خرج الى دار الاسلام فأقتر به لم يحد وهذا عندنا كذا في المبسوط
 * اذا قال العبد بعد ما عتق زنت وأنا عبد لرمه حد العبد ويقام الحد على العبد اذا أقتر بالزنا وبغيره مما
 يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط * ولو أقتر بالزنا مرتين وشهد بالزنا
 شاهدان لا يحذر كذا في التمرناشي *

باب السادس في حد الشرب

من شرب الخمر فأخذ وبيعها وجودا أو جازاؤه سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا أقتر
 وبيعها موجودا مع شرب من الخمر قليلا كان أو كثيرا وان أقتر بعد ذهاب ريحها لم يحد هذا عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريحها والسكر لم يحد عندهم ما أيضا فان
 أخذه الشهود وبيعها موجودا مع أو سكران فذهبوا من مصر الى مصر فيه الامام فانقطع ذلك قبل أن
 ينتهوا به حادجا كذا في السراج الوهاج * لا يحذر السكران باقراره على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا
 في معرفة السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال
 صاحباه اذا اختلف كلامه فصار غاب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما * واذا شهد
 الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل بسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال
 أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب
 كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدة ولا يقضى بظاهر العدة
 * والشهود عليه بشربها لا بد أن يكون عاقلا بالغام لما ناطق فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافرو في
 الخانية ولا يحذر الاخر من سوا شهد الشهود عليه أو أشار بأشارة معهودة يكون ذلك اقرا منه في المعاملات
 ويحد الاعمي كذا في البحر الرائق * ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت أنها حرام حد كذا في السراجية
 * ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر ظننتها البنا أو قال لا أعلم أنها خمر لا يقبل ذلك وان قال ظننتها بذا قبل
 منه كذا في البحر الرائق * يثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالاقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء
 مع الرجال كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا أفاق يقام عليه

وان شامرك وكذا الواشترى خنطة مجموعة في بيت فوجد تحتها كذا نافاه بخير كما يخبر في البئر ان البيت والبئر ما لا يدور به الخنطة فكان
 الداخل في البيع ما كان موجودا وانما يخبر بحد القدر * اشترى سمكة على أنها عشرة أرطال فوزنها البائع على المشتري ثم وجد المشتري في
 بطنها حجارين ثلاثة أرطال قالوا بخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيخبر كلو
 اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فاذا هو تسعة خير المشتري ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك فان كان المشتري شواها قبل أن يعلم بذلك

تقوم السمكة عشرة أرطال وتقوم سبعة أرطال فيرجع بحصة نقصان من الثمن * ولو اشترى قنطرة على أنها زخم دار خالصة فقبضها وكسرها فلم يكن كذلك كان له أن يرد هالان فوات الشرط بمنزلة العيب ولو اشترى كتابا على أنه كتاب النكاح من تأليف محمد رحمه الله تعالى فإذا هو كتاب الطلاق أو كتاب الطب أو كتاب النكاح لامن تأليف محمد رحمه الله تعالى بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس ١٦٠ واحد وانما يختلف أنواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز * ولو اشترى شاة

على أنها نجيحة فإذا هي معز جاز البيع ويجوز المشتري لانها جنس واحد ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر في الزكاة * ولو اشترى بعيرا على أنه خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن يردته كما لو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فوجده غير خباز * ولو اشترى بذرا الفليق على أنه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر أنه غير مروزي وبين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش كان على البائع رد الثمن ان كان قبض من المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض وهو كالمشتري بذرا البطيخ فزرعه فوجده بذرا القناء كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض * ولو اشترى

أرض خراج على أن خراجها على البائع أبدا ان شرط جميع الخراج على البائع فسد البيع كالموابع شيأ على أن يقضى المشتري دين البائع وان شرط بعض الخراج على البائع فان كان مباشر على البائع شيأ من خراج هذه الأرض فكذلك الجواب وان كان الذي شرط

الحدسواء ذهبت رائحة الخمر عنه أو لم تذهب * المسلم اذا تقيأ الخمر فانه لا يحد لجواز أنه شرب مكرها ولا يحد المسلم لو جود ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشرها أو يقر ولو شهد أحدهما أنه شربها والآخر أنه قاهها لا يحد وكذلك لو شهد على الشرب والربح يوجد منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر باقراره بشرها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الآخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية * اذا سكر من البسج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر والعنب والزبيب يحد * النى ممن ماء العنب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشر به انسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عنده وأما المتخذ من الحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة والاباجس ونحوها مادام حل لا يحل شره كذا في فتاوى قاضيان * من سكر من النبيذ يحد * ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشره طوعا كذا في الهداية * من شرب دردى الخمر لم يحد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو المثلث وسكر حد ولو سكر من نبيذ العسل أو المنز أو الجمع أو لبن الرمال لم يحد كذا في السراجية * فان خلط الخمر بشي من المائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبية وشرب منقاة طرة حد وان كانت مغلوبة لا يحل شره ولا يحد ما لم يسكر كذا في فتاوى قاضيان * وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا كذا في الكنز * ويفرق على بدنه كافي الزنا ويحجب فيه الوجه والرأس كافي الزنا ويجزئ في المشهور * وان كان عبدا فحد أربعون سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد كذا في السراج الوهاج * لاحد على الذي في شي من الاشربة وإذا أقر الامام برجل شرب خمر أو شهد به عليه شاهدان فقال انما أكرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أنه نكحها فإنه لا يحد لان هناك يشكر ما هو السبب الموجب للحد لان الفل يجزئ من أن يكون زنى بالنكاح وهنا بعدد الزنا لا يندم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عذر مسقط فلا يثبت الايمنة يقيمها على ذلك كذا في الظهيرية

* (الباب السابع في حد القذف والتعزير) *

القذف في الشرع الرمي بالزنى * اذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصريح الزنى بأن قال زنت أو يازاني وطالب المقدوف بالحد حده الحاكمتين سوطا ان كان القاذف حرا وان كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير * ولا ينزع عنه الثياب غير القرو والحشو ويفرق على بدنه كافي الزنى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويثبت باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كافي سائر الحقوق كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى قاضيان * وان أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي * انما يجب الحد على القاذف بشرط أن يكون المقدوف محصنا وشرائطه خمسة وهي أن يكون حرا بالغاعاقلا مسلما غفيا لم يكن قوله أو المزهر أو بالكسر ضرب من الاشربة يتخذ من الذرة كافي المختار وقوله أو الجمع وزن المنع صنف من القر أو النخل خرج من النوى لا يعرف اسمه كافي القاموس اه معصمه بحر اوى

على البائع زيادة على اصل جاز البيع كالموابع وشرط على المشتري أن يتحمل الظلم * ولو اشترى أرضا على أن خراجها ثلاث دراهم فظهر أن خراجها أربعة دراهم فهو على وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة على ما شرط والثاني ان باع على أن خراجها أربعة فظانها ثلاثا تكلموا في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواء ظهر خراجها أقل مما شرط أو أكثر من غير تفصيل وقال بعضهم ان ظهر أقل مما شرط لا يفسد به العقد وان ظهر أكثر مما شرط يفسد به العقد اذا لم يكن لتلك الأرض طاقة لذلك الخراج

وقال بعضهم ان كان خراجها أكثر مما شرط فان كان المشتري يعلم بذلك ففسد البيع كالمو شرط أن يكون بعض الخراج على البائع وذلك مفسد للبيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع وللمشتري الخيار ان شاء أمسكها بخراجها وان شاء رد هالته اذ لم يعلم بذلك ظن أن خراجها أقل ولا يكون في هذا شرط بعض الخراج على البائع وأما اذا باعها على أن خراجها أربعة وخراجها ثلاثة دراهم والمشتري يعلم أن خراجها ثلاثة دراهم ففسد البيع لانه شرط أن يكون على المشتري خراج أرض ١٦١ أخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد

البيع وان لم يكن المشتري عالماً بذلك جاز البيع ولا يخبر المشتري * ولو باع أرضاً ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان خراجها أكثر من ثلث ما بعد ذلك عيباً في الناس بخبر المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له * رجل باع أرضاً على أنها غير خراجية وهي خراجية ففسد البيع على قياس ما تقدم ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري أنها أرض خراج ففسد البيع وان لم يكن عالماً بذلك جاز البيع ويخبر * باع جالوتاً على أن غلته عشرون درهما فاذا هي خمسة عشر ان اراد بذلك أن غلته اقل ما مضى كانت عشرون جازاً للبيع لان ما مضى لا يعتبر وان اراد بذلك أن غلته اقل ما مضى يستقبل عشرون ففسد البيع لان الشرط موهوم فيفسد كالمو باع جالوتاً على أنها كل يوم تحلب كذا وان لم يبين مراده ففسد البيع لان الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل * اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل

وطي امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بشكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي * فيبطل احصائه بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث أو بان أو وطئ أمة ثم ادعى شراً لها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكرهة أو من فوفية أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنونه أو وطئ أمة المحرمة على التأيد برضاع هكذا في خزانة المفتين * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو اشترى أمة ووطئها أبوه أو وطئ هو أمها ووطئها فقد فاسد انسان فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشبهة أو نظر إلى فرج أمها أو بنتها بشبهة أو نظر أبوه أو ابنه إلى فرجها بشبهة ووطئها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرزول احصائه وحد قاذفه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يرزول احصائه ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الخلاف اذا تزوج امرأته بمذمة الصفة ووطئها كذا في الظهيرية * ولو قذف رجلاً إلى أمة وهي مجوسية أو من وجهة أو مشتركة فاسد أو امرأته وهي حائض أو مظهرة منها أو صائفة صوم فرض وهو عالم بصومها أو مكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير * في المشتق تزوج خمسة بعد الأربع ووطئها فلا حد على قاذفها ولو وطئ المسلم جارية المرتدة حد قاذفها وفيه أيضاً لو وطئ أمة في عدة من زوج لها فاني أحد قاذفه كذا في المحيط * اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج أختين أو امرأته وعتمتا في عقد فالوطء بمحكم هذه العقود الفاسدة يسقط الاحصان وكذلك اذا تزوج امرأته فوطئها ثم علم أنها كانت محترمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط * رجل وطئ جارية ابنه فأجلها أو لم يجعلها فانه يحد قاذفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه فاني أحد قاذفه وكذلك لو تزوج أمة رجل بغير اذنه ودخل بها فاني أحد قاذفه كذا في الظهيرية * ان تزوج امرأته بغير شهود أو امرأته وهو يعلم أن لها زوجاً وفي عدة من زوج أو ذات رحم محرم منه وهو يعلم فوطئها فلا حد على قاذفه وان أتى شيئاً من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحد قاذفه كذا في الجوهر النيرة * الذي اذا تزوج امرأته مستحله في دينه كمنكاح ذات رحم محرم منه ثم أسلم فقد فسد ان كان قد دخل بها بعد الاسلام فلا حد على قاذفه وان كان الدخول حصل في حالة الكفر فكذلك على قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي * ان ملك أختين فوطئهما أحد قاذفه كذا في المبسوط * اذا قذف امرأة وقد حدثت عن الزنى فلا حد على قاذفها أو يكون معها علامة الزنى وهو ان يكون القاضى لا عين بينه وأقطع النسب من الاب والحق النسب بها أو من امرأة ومعها ولد لا يعرف له أب فلا حد على قاذفها فان قذف الولد يجب الحد على قاذفه ولو كان لا عين بغير الولد أو كان مع الولد الا أنه لم يقطع النسب أو قطع نسبه الا أن الزوج عاود أو كذب نفسه وألحق النسب بالاب فقد قذف رجل المرأة فانه يجب الحد على قاذفها كذا في شرح الطحاوي * اذا قال لامرأته يا زانية فقالت لا بل أنت حدثت المرأة ولا لعان بينهما ولو قال لا جنسية يا زانية فقالت زنت بك لا يحد الرجل وتحد المرأة ولو قال لامرأته يا زانية فقالت المرأة زنت بك فلا حد ولا لعان وكذلك لا حد على المرأة ولو قالت المرأة لزوجها ابتداء زنت بك ثم قذفها الزوج بعد ذلك لم يكن على واحد منهما حد كذا في المحيط * ولو قال زنى بك زوجك قبل أن يتزوجك فهو قاذف ولو قال زنى بك باصبعه لم يكن عليه حد كذا في التتارخانية * ولو قال أشهد أنك زان وقال الآخر أنا شاهد أيضاً لا حد على الثاني الا أن يقول أنا شاهد بما

(٣١ - فتاوى ثانی) خراجها فقبض المشتري فأخذها الشفيع بالشفعة على ظن أن البائع بهذا الشرط جاز ثم ظهر أنه كان فاسداً قال القاضي الامام أبو علي النسبي رحمه الله تعالى البيع بهذا الشرط فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفيع أخذها بغير اذنه كان ذلك بيعاً مبطلاً وان شرط في الأخذ بالشفعة أن يتحمل البائع خراجها كان للشفيع أن يردّها الا فلا * اشترى فلانة على أن أحشوها قطن ففقدتها المشتري فوجد أحشوها قطناً فاختلصوا فيه قال بعضهم بفسد البيع

فبقيها المشتري ويرتفعه انقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان لان الحشوت بيع وغير التبع لا يفسد البيع وهذا أصح
 * اشترى جوازاً على أنه فاسد لا يجوز البيع الآن يكون كثيراً يشترى مثله للخطب باع زرعاً وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيها دوابه جاز
 استحساناً وعليه الفتوى وفي القياس يفسد وبه أخذ بعض المشايخ باع عبداً على أن يبيعه من فلان كان فاسداً وان باع على أن يبيعه جاز
 * اشترى أرضاً تمتع عن إيفاء الثمن ١٦٣ وقال اشترى بها على أنها جارية فاذها في نقص وقال البائع بعكس كما هي وما

شرطت له شيئاً كان القول
 قول البائع في انكار الشرط
 مع عينه * باع حماراً وقال بان
 شرطى ففروشم كه غارنى
 است كان للمشتري أن يرد
 وكذا لو قال أبيعك على
 أن لا ترجع على بالثمن عند
 الاستحقاق كان البيع
 فاسداً لانه شرط ما يخالف
 مقتضى العقد وهو سلامة
 المبيع للمشتري وسلامة
 الثمن للبائع * رجل باع
 جارية وقال أبيعك هذه
 الجارية على أنك ان بعتمها
 بربح كان الربح بينهما
 نصفين كان البيع فاسداً
 * اشترى ديكاً فوجده يصيح
 في غير الوقت كان له أن يردّه
 لان ذلك بعد عيباً عند
 الناس * اشترى بعيراً على
 أنه لا يصيح فوجده يصيح
 كان له أن يردّه وهذا الجواب
 ظاهر فيما اذا كان يصيح
 زيادة على المعتاد بحيث
 يعد ذلك عيباً عند الناس
 * ذى اشترى أرضاً من مسلم
 على أن يتخذها مزرعة جاز
 البيع ويطل الشرط ويكره
 للمسلم أن يبيعه بهذا الشرط
 وكذلك بيع العسيرة على
 أن يتخذ خيراً لان هذا شرط
 لا يخرجها عن ملك المشتري

شهدت به كذا في العتابة * قال رجلين أحدهما كان فقيراً فله هذا الاحد هما بعينه فقال لا احده عليه ولو
 قال رجل يازانى فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كذا قلت فهو قاذف أيضاً
 كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال هو كذا قلت حد الثانى أيضاً كذا في محيط السرخسى * ولو قال يابن
 القعبة يا خليله فلان يادى يابن الدعية لاحد ولو قال جامعك فلان حراماً أو خبر بك فلان أو قال فلان
 يقول لك زان أو أنت تزنى أو ما رأيت زاناً خيراً منك أو أنت أذن الناس أو أنت أذن منى أو أنت أذن
 من الزناة أو زنت فيمادون الفرج أو زنى فخذك أو رجلك أو بالوطى أو علمت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت
 وأنت مكرهة أو نائمة أو مجنونة لاحد وكذا لا يجب التعريض وبفسد الآخر والرتقاء وفي دار
 الحرب وعسكر أهل البغى ولا يجب الحد بفسد الصبي والمجنون جنونا مطبقة فان كان يحسن ويفيق يجب
 وكذا لا يجب بفسد المحبوب أو ما يقذف الخصم والعين فيجب كذا في خزائن المفتين * ولو قال يا ولد الزنى
 أو قال يابن الزنى وأمه محصنة حد لانه قد فها بالزنى كذا في التمر تاشى * اذا قذف غلاماً مراهقاً فادعى
 الغلام البلوغ بالنسب أو الاحتمال لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط * ولو قال لرجل يازانية فانه لا يجب
 الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * وهو الاستحسان
 هكذا في المحيط * ولو قال لامرأة يازانى بغير الهاء فانه يجب الحد على القاذف بالاجماع ولو قال لرجل زناة يجب
 الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوى * من قال لغيره زناة في الجبل وقال عنت صعود الجبل والحالة
 حاله الغضب لا يصدق ويحد عنه دأبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو لم يكن
 به الصعود يجب الحد اجماعاً كذا في التبيين * ولو قال زناة على الجبل لم يحد بالاجماع كذا في المضمرات
 * ولو قال زناة على الجبل في حالة الغضب قيل لا يحد وقيل يحد وهو الوجه كذا في فتح القدير * ولو قال زنت
 في الجبل لم يحد بالاتفاق كذا في شرح الطحاوى * ولو قال يازانى بالهمزة نذ كفى الاصل أنه اذا قال عنت
 الصعود على شئ لا يصدق ويحد من غير ذلك خلاف كذا في المحيط * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
 دعا بجارية فاجابته امرأته حره وهو لا يراها فقال يازانية ثم قال ظننتها أمى قال فاحده ولا تصدقه كذا في محيط
 السرخسى * ولو قال لغيره زنت وفلان معك يكون قاذفاً لهما ولو قال عنت وفلان معك شاهد لا يصدق
 كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال يابن الزانية وهذا معهما فهو قاذف للثاني وكذلك اذا قال للثاني وانك
 معها كذا في المحيط * ولو قال وفلان معك لم يكن قاذفاً ولو قال زنت وهذا معك ولم يقل معك فهو قاذف
 اهما كذا في خزائن المفتين * ابن ماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لآخر يابن الزانية وهذا
 معك فاز ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني ولو قال لرجل يازانى وهذا معك كان قاذفاً لهما وروى
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لآخر يابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط
 * من قذف الزانى بالزنا فلا حد عليه سواء قذفه بذلك الزنى بعينه أو بزنا آخر كذا في المبسوط * ولو قال
 زنت باحدى هاتين أو هاتين يحد كذا في العتابة * رجل قال لغيره قل فلان يازانى فان قال الرسول
 للرسول اليه ان فلان يقول للثاني يازانى لاحد على أحد لا على الرسول ولا على المرسل ولو أن الرسول لم يخبره عن
 المرسل ولكن قال للرسول اليه يازانى حد الرسول كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لرجل يابن ماء السماء
 لا يحد ولو قال لعربي يابن طى أولست بعربي لا يحد كذا في الكافى * رجل قال لغيره لست أنت من بنى فلان

وليس ههنا أحد يطالب بتحصين الشرط فيجوز البيع كما لو قال أبيعك أرضاً على أن تتخذها مزرعة لا وأباعد ما على أن
 ياكله المشتري ولو باع داراً على أن يتخذها مسجد للمسلمين ففسد البيع وكذا لو باع على أن يصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج
 عن ملكه الى الله تعالى * وكذا لو باع بشرط أن يجعلها سقاية أو مقبرة للمسلمين ففسد البيع ولو باع بشرط أن لا يهدمها أو بشرط أن يبيعها
 جازا البيع * رجل قال لغيره بعت عبدك من فلان على أن أجعل لك مائة درهم جعلاً على ذلك فباعه من ذلك الرجل بألف درهم ولم يذكر

عبدك هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن * اشترى بازيا على أنه مبيودا وكلما على أنه معل مبيودا لا يجوز بيع لانه عسي أن لا يصيدوا كان مبيودا * قال له بعثك هذا العبد على أن يتبعه وتعطيني غنمه كان فاسدا * ولو قال أبيعك هذا بثلمائة درهم وعلى أن يخدمني سنة أو قال بثلمائة درهم على أن يخدمني سنة أو قال أبيعك عبدي هذا بثلمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط فيه الاجارة وكذا لو قال أبيعك عبدي هذا يخدمك سنة * رجل قال أبيعك عبدي هذا بألف درهم وتبعني عبدا هذا بمائة دينار أو قال أبيعك عبدي هذا بألف درهم وتهب لي عبدا هذا كان فاسدا * رجل باع شيئا على أن يشتريه بنفسه لا يجوز البيع * ولو قال بعث منك هذا بمائة درهم سمحتا ورشوة جاز يبيع * اذا باع شيئا بألف درهم على أن يقرضه فلانا الاجنبى لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين أحد العاقدن وبين الاجنبى

ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار البائع ان لم يقرضه الاجنبي * رجل قال لغيره بيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يكون الثمن على العبد فلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع وقال السكري رحمه الله تعالى يجوز البيع * ولو قال بيع عبدك من فلان بألف درهم على أن يضم لك بخمسة مائة درهم من الثمن جاز * ولو قال لغيره بعتك هذا العبد بألف درهم وعلى أن ترضى عشرة دراهم جاز البيع ولا يكون ذلك شرطاً في البيع إذا اشتري شيئاً بشرط أن يكتفل فلان بالدرك للشئ فهو بمنزلة ما لو باع بشرط أن يعطيه بالثمن رهناً أو كسبلاً

كله لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كلفه فهو قذف كذا في الوجيز للكردي * في الاثمار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لغريمه يا فلان فعله الحد لانه بلغه عمن يازاني وفي مختصر الحصاص عن ابراهيم النخعي انه قال اذا قال لامرأته اى دوسي يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها اى سيماهه أو قال اى غراو قال اى جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفا هكذا ذكر في الاصل كذا في النخبة * ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف أن أمه المنقذوف أمة أو نصرانية والمنقذوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المنقذوف البيينة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المنقذوف عبد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف أنا عبد وعلى جدنا العبد وقال المنقذوف أنت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح * ان وطئ جارية أنه أو أحد أبويه أو أخيه ثم ادعى أن مولها باعها منسه ولم تكن له بيينة فلاحد على قاذفه وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في اللبس * ولو قذف رجلا ولم يكن للمنقذوف بيينة على أنه قذفه وأراد استخلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستحلفه عندنا كذا في الجوهر النيرة * اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف أو بيينة قامت عليه يقال له أقم البيينة على صحة قذفك والا فقم عليه الحد قال واذا ضرب بهض الحد ثم أقام القاذف البيينة على صدقه سمعت بيئته واذا سمعت البيينة سقط بعض الخلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه حمة الفسق كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين ليشهدا أن هذا قذف هذا القاضي يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قالوا شهد أنه قال له يازاني قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الاتزان عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه فان شهد أحدهما أنه قال يازاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال يازاني يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في الظهيرية * وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجب ولو شهدا أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الجمعة فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرخي * ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير * ولو أن جماعة قالوا رأينا فلانا يازني بثلاثة فيملا دون الفرج لاحد على أحدهما على المنقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا يازني بثلاثة وقطعوا الكلام ثم قالوا فيملا دون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى قذفا على أحد أو أقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحد القاذف وهل يحبس به ينظر ان كان الشاهد فاسقا لا يحبس به وان كان عدلا وقال لي شاهد آخر في المصر القياس أن لا يحبس به وفي الاسنة ان يحبس به يومين أو ثلاثة أيام واذا ادعى له شاهدا آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس به وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام واذا كان قريبا بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام فانه يحبس به كذا في الظهيرية * في تحجيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المنقذوف زان

الثلث إلى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما وقبض المشتري قباع ولم يقد الثمن حتى مضت الأيام الثلاثة حاز
 يبيع المشتري وللبيع الأول على المشتري الأول الثمن كالإباع بشرط أن يبيع المشتري لم يبيع ولو كان المشتري وطها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها
 أو حدث بها عيب لا يقبل أحد ثم مضت الأيام الثلاثة قبل أن يقد الثمن خير البائع أن شاء أخذها مع النقصان ولا تثنى لمن الثمن وإن شاء
 تزلوا أخذتها واختلفوا في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء أو بيع الجوار قال أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شعيب والقاضي الامام

أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن لا ملكه المشتري ويضمنه المشتري بالآكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل إلا بالجملة المالك
ويسقط الدين به لانه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة اذ اهلك لا يصنع وللبائع أن يسترد اذا قضى الدين والصحيح أن العقد الذي يجري
بينهم ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر الشئ في البيع فسد البيع وان لم يذكر الشئ في البيع فسد البيع وان لم يذكر الشئ في البيع فسد البيع
الوفاء وتلفظ بالبيع الجائز وعند هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم فكذلك وان ذكر ١٦٥ البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على

وجه المواعيد جاز البيع
ويؤثر فيه الوفاء بالوعد لان
المواعدة قد تكون لازمة
فتحصل لازمة لحاجة
الناس * رجل باع سـ قل
داره على أن يكون له حق
قرار العلو عليه جاز ذكره
شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى في القسمة
* وكذا لو باع رجل رقبة
الطريق على أن يكون
للبياع حق المرور فيه جاز
* واكر باع خريد بدان شرط
كه فو رشده ديوار باع رند
فسد البيع * ولو قال له
البياع اشتر حتى أبني
الحوائط جاز البيع ولا يجبر
على البناء لكن يخبر
المشتري اذا لم يبن ان شاء
أسسك وان شامرد * رجل
اشترى خنطة بعينها على
أنها عشرة أفقزة فوجدها
كذلك جاز * ولو اشترىها على
أنها أكثر من عشرة
فوجدها أكثر جاز وان
وجدها عشرة أو أقل من
عشرة لا يجوز * ولو باعها
على أنها أقل من عشرة
فوجدها أقل جاز وان
وجدها عشرة أو أكثر
لا يجوز * وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجوز

وأن له البيعة أجل لا إقامة البيعة فان أقام والاحد فان لم يجد أحدا يعش إلى الشهر وبعثه مع شرط
يحفظونه فان لم يجد الشهود وحده وان أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخانية * ولو قذف
رجلا فجاء بأربعة فسقة أنه كما قال يدرك الحذر عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في
المقطعات * اذا كان المقذوف حيا فلا خصومة لاحد سواء حضر أو غاب ولو مات المقذوف قبل أن
يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطا واحدا كذا في
فتاوى الكرخي * وان رجح الغائب فقدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو
حاضر لان المطالبة شرط في كنه كذا في غاية البيان * قذف ميتا محصنا فللوالدين والمولودين علوا أو
سفلوا أن يخاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالكاثر والقاتل والرقبي والاقرب والابعد وان ترك بعضهم
فللباقين ان يخاصموا كذا في التمر تاشي * ولا يطالب بمقدار القذف للبيت الا أن يقع القذف في نسبه بقذفه
كذا في الهداية * وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يثبت لابي الام
وللام الام كذا في المحيط * اما الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات فليس لهم حق
الخصومة كذا في شرح الطحاوي * وليس للولد أن يطالب بمقدار القذف اذا كان القاذف أباه وجده وان علا
ولامه ولا جدته كذا في الايضاح * وان قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه فعليه الحد * رجل قال لابن عمه ان
الزانية وأمه ميتة ولها ابن من غير فجاء يطالب الحد يضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للبيت المقذوف
ابن فصدق أحدهما كان لا لاخر أن يأخذ بالحد وان لم يكن للقذوف الابن واحد فصدق في القذف ثم
أراد أن يأخذ بالحد ليس له ذلك كذا في المسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبد
وله أم حرة مسلمة وقدمت فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بمقدار كذا في المحيط * ولو
أن رجلا استبأ فقال أحدهما أما أنا فلست بران ولا أي برانية قال لا حتى هذا ولو قال من قال كذا وكذا
فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلا حد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال لعبد يا زني فقال
لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كانا حريين يحدان جميعا كذا في خزنة المفتين * ولو قذف أجنبي أجنبية
محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره بقاء عليه الحد أيضا كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله
تعالى في الرقيات أربعة شهدها على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان الفلانية امرأته معروفة سموها ووصفوا
الزنا وأثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل ثم ان رجلا قذف تلك المرأة الغائبة فخاصمته الى القاضي الذي
قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يحد قاذفها الكفى استحس أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية في
جمع الجوامع وان خاصمت الى قاض آخر يحد الا ان أقام الشاهد بيعة على قضاء الاول كذا في التتارخانية
* من قذف غيره مرة أو زنى غيره مرة أو شرب غير مرة فمقدرة فهو لذلك كله كذا في الكافي * ولو قذف جماعة
بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا ضرب لهم حد واحد كذا
اذا خاصم بعضهم دون بعض فحد قاذفهم جميعا وكذا اذا حضر واحد منهم فأتى على القاذف حد
واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من ليخاصم في قذفه بطل الحد في حقه ولم يحد مرة أخرى * لو حد القاذف
وفرغ من حده ثم قذف رجلا آخر فانه يحد للثاني حدا آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده
كذا في السراج الوهاج * لو ضرب للزنا وللشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانيا حد استأنفا

ذكر المسائل في المأذون الكبير * ولو اشترى دارا على أنها عشرة أدرع جاز في الوجه كلها * رجل اشترى نصف مائتي درهم من العنبر على
الزواجين على أن يكون خمسمائة من فوجدها كذلك جاز وان اشترى مكيلا موزونا على أنه كذا فوجد أقل جاز البيع فيما وجد وهل
يجوز المشتري ان كان لم يقبض المبيع أو قبض البعض له أن يرد وان كان قبض الكل لا يجوز * اشترى عبدا على أنه خصي فاذا هو غل قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وان اشترى على أنه غل فاذا هو خصي كنهه أن يرد * ولو اشترى عبدا فوجد عينا قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى له أن يرد وهي من مسائل العيب رجل اشترى دارا على أن يمانه رضي جيرانه أخذها فاختلفوا فيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا يجوز البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن يسمى الجيران فقال إن رضي فلان وفلان إلى ثلاثة أيام أخذها جازوا فلا يجوز * اشترى عبدا على أن تكون سرقته على البائع أبد أو جفونة عليه أن يستعمل الهلال فجئ قبل أن يستعمل الهلال فرده على البائع فلم يقبضه البائع فهل عند المشتري ١٦٦ قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فإذا رده على البائع بحيث تناله يده فقد برئ منه

ولو كان ذلك في القذف ينظر فإن حضر الأول إلى القاضي يتم الأول ولا شيء للثاني وإن حضر الثاني وحده يجلد جلدًا مستأثما للثاني وبطل الأول وإن اجمعت على واحد أجناس مختلفة بأن قذف وزني وسرق وشرب ويقام عليه الكل ولا يواى إليها خيفة الهلاك بل ينظر حتى يبرأ من الأول فيسبأ بمجد القذف أو لا لأن فيه حق العبد ثم الإمام بالخيار أن يشأ بمجد الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الأقوى فالأقوى كذا في التبيين * لو قال كلكم زان إلا واحدا حدلان أصل القذف كان موجبا في كل واحد منهم أن يدعى مالم يعين المشتكى كذا في الفتاوى الكبرى * عبد قذف حرافة عتق فقتل آخر فاجتمع ضرب ثمانين ولو جاء الأول فضرب أربعين ثم جاء به الآخر فتم له الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثمانون تكون لهما ولا يضرب الثمانين مسأة أنفالا ما بقي تمامه حد الآخر بخلاف أن يدخل فيه الآخر كذا في فتح القدير * إذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التائب عندنا وإن تاب لا تقبل إلا في العبادات كذا في شرح الطحاوي * إذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الذمة فإن أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وإن ضرب بسوطا في قذف ثم أسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والأقل تابع للاحد كثر الأول أصح كذا في الهداية * أن قذف في حالة الكفر فحد في حالة الإسلام بطلت شهادته على التائب ولو حد العبد حد القذف ثم عتق وتاب لا تقبل شهادته على التائب ولو قذف في حالة الرق ثم عتق فإنه يقام عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوي * ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج * في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه إذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير * إذا زنى المقدوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطأ حراما غير علوة فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك إذا ارتد المقدوف وإن أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك أن كان معتوها ذهب العقل كذا في المبسوط * ويسقط الحد عن القاذف بتسديق المقدوف أو بأن يقيم أربعة على زنا المقدوف سواء أقامه ما قبل الحد أو في خلافه على إحدى الروايات كذا في السراج الوهاج * ولا يقبل منه أقل من أربعة شهود فإن جاء بهم فشهدوا على المقدوف برأته فمقدم درأت عنه الحد استحسانا وإن جاء بثلاثة فشهدوا عليه وقال القاذف أنا رباهم لم يلفظت إلى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وإن شهد رجلان أو رجل واحد على أقرار المقدوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط * إذا مات المكاتب وترك وفاء وادب مكاتبة وحكم بعقبة في آخر جزء من أجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الآخر ثم قذفه رجل لا يحد كذا في المحيط * من دخل البيتا بامان من أهل الحرب فقتل رجلا مسلما يجب الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي * حد القذف يفارق حد الزنا فإن حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا لا يشرب يسقط ولا يقام حد القذف إلا بطلب المقدوف * ولا تقبل البيعة عليه إلا بعد الدعوى * ولا يسقط هذا الحد بعد العفو والإبراء بعد ثبوته وكذا إذا عني قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلا لرد المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ويقبضه القاضي بعلمه إذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي حده وإن علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولي القضاء ليس له أن يقبضه

ولا نأى للبائع عليه * رجل اشترى شيئا شراء فاسدا وقبضه ثم رده على البائع ففساد البيع فلم يقبل فأعاده المشتري إلى منزله فهل كان عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب إذا رد المصوب إلى المصوب منه فلم يقبل فحملة الغاصب إلى منزله فضاع عنده لا يضمن ولا يجحد الغصب بالرجل إلى منزله إذا لم يضعه عند المالك فإن وضعه بحيث تناله يده ثم حمله مرة أخرى إلى منزله فضاع كان ضامنا أما إذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ فلم يقبله يصير أمانة في يده وقال أبو نصر ابن سلام إن كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فرده على البائع برئ المشتري عن الضمان إن لم يقبل البائع وإن كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرأ المشتري إلا بقبول البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يبرأ في الوجهين وما قال أبو نصر أشبه لأن أحد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ إلا

بقضاء أو رضاه كافي خيار البلوغ وفسخ الاجارة للعدو ونحو ذلك * فصل في أحكام البيع الفاسد * رجل باع حتى جارية يعا فاسد فقال البائع به بما قبضه المشتري هي حرة لا تعتق لأن اعتناق البائع صادم ملك المشتري فإن قال مرة أخرى هي حرة عتقت لأن الكلام الأول كان فسخا إذا كان بمحض من المشتري فإنما قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادم بها بما عادت إلى ملكه فعتقت وإن لم يكن الكلام الأول بمحض من المشتري لا يصح الكلام الثاني لأنه لا يملك الفسخ بغير محضر من صاحبه إذا كان بعد القبض

وان كان قبل القبض فكل واحد منهما ينقذ بالفسخ بمحض من صاحبه أما بعد القبض ان كان الفسخ لعنى في صلب العقد ولا ينقلب جائزا كالبيع بالجر والخزير ونحو ذلك فكذلك وان كان الفساد لشرط فاسدا ولاجل فاسد فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الفسخ بمن له منفعة في الشرط فنحو الاجل الى القطاف والخيار المطلق يصح فسخه بمحض من صاحبه وان لم يقبل الاخر وان كان الفسخ بمن ليس له منفعة في الشرط لا يصح ١٦٧ الفسخ لا يقبل الاخر وبالقضاء وكان

الجواب في المسئلة الاولى على هذا التفصيل * رجل باع جارية يعافسها فولدت عند المشتري من غيره ثم ماتت الجارية فان المشتري يرد قيمتها ويرد الولد أيضا لانها لو كانت فائمة يردّها ويردولها فكذا اذا هلكت ورد قيمتها لان القيمة قامت مقام الام وكذا لو اكتسب أ كسبا باع عند المشتري يردّها مع الكسب * رجل باع غلاما يساوي خمسمائة بخمسمائة يباع فاسدا وقبضه للمشتري فازدادت قيمته فصار يساوي ألفا ثم باعه فبذيعه وبغرم قيمته يوم قبضه خمسمائة * ولو غصب عبدا قيمته ألف فازدادت قيمته من السعر الى ألفي درهم ثم ان الغاصب اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد فان كان وصل الى الغاصب بعدما اشتراه كان عليه ألفان وان لم يصل اليه كان عليه ألف لان الزيادة قبل الشراء كانت أمانة لانها زيادة الغصب فلو صارت مضمونة بالشراء تصير مضمونة بالقبض فلا بد من القبض بعد الشراء

حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدير * ولو ترك المذوف المطالبة فذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم اذا رفعه اليه أن يقول للمذني قبل أن يثبت أعرض عن هذا كذا في الايضاح * ويجوز التوكيل بآيات الحدود من الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح باستيلاء الحد كذا في فتح القدير

فصل في التعزير وهو تأديب دون الحد ويجب في جنابة ليست موجهة للعد كذا في النهاية * وينقسم الى ما هو حق الله وحق العبد * والاو يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما اذا علم أنه انزجر الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز اثباته بمتع شهده فيكون مدعيها شاهدا اذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق * قالوا الكل مسلم اقامة التعزير فحزه بغير الاحتساب فله منسب أن يعز المعرزان عزه بعد الفراغ منها رأى غيره على فاحشة موجهة للتعزير فحزه بغير الاحتساب فله منسب أن يعز المعرزان عزه بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق * سئل الهندوا في رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلا لا يحل له قتله قال ان كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بما دون السلاح لا يحل وان علم أنه لا ينزجر الا بالقتل حل له القتل وان طأوعته المرأة حل له قتلهما أيضا كذا في النهاية * المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة والاعوان والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قتلهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في التمرناشي والمجنبي * وللولي أن يعز عبده وأمنه عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي * والتعزير الذي يجب حق العبد بالمذنب ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا يقيم الا الحاكم الا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير * يجري فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادتين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضيان * ويثبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا في الكافي والمحيطين * رجل ادعى قبل انسان شتمه فاحشة أو ادعى أنه ضرب به وقال لي بينة حاضرة في المصر وطلب منه كفلا بنفسه فأنه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة أيام وان أقام على ذلك شاهدان أو رجلا وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فاذا عدل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضيان * التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالرفع وتغريك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر عبوس كذا في النهاية * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير للسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الأئمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير * ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به أمسك شيء من ماله عنده مدة لينزجر ثم يعيده الحاكم اليه لأن يأخذ الحاكم لنفسه أو لبيت المال كما توهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق * في الشافي التعزير على مراتب تعزير أشرف الاشراف وهم العلماء والعلماء والعلماء بالاعلام وهو أن يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينزجره وتعزير الاشراف وهم الامراء والداوقين بالاعلام والجرّ الى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام والجر والحبس وتعزير الاخسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية * وأكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث جلدات وذكروا مشايخنا أن أدناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم أنه ينزجر به كذا في الهداية * وينبغي أن ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعرض يبلغ التعزير أقصى غايته

* رجل اشترى أمة شراء فاسدا فلم يقبضها حتى أعتقها فأجاز البائع اعتاقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها قبل القبض مملوكة البائع فيسوقها اعتاق المشتري على اجازة البائع * ولو اشترى عبدا فاسدا فقال للبائع قبل القبض أعتقه عني فأعتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة شراء فاسدا فأمر البائع أن يطحنها فطحنها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فأمر البائع بذبحها فذبحها * ولو اشترى قميصا فخطه شراء فاسدا وأمر البائع قبل القبض أن يخلطها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك

قضاء المشتري وعليه مثلها لا بائع هكذا كالمسائل في التتقي * رجل باع عبدا فاعدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأه البائع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال أبرأتك عن الغلام ثم هلك الغلام عند المشتري كان المشتري ربا عن الغلام لا بماذا أبرأه عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك * أمافي الوجه الأول أبرأه البائع عن القيمة وليس عليه قيمة ١٦٨ قبل الهلاك فبطل الإبراء * رجل اشترى عبدا ثم أجاز وأقبضه ثم تقابلا بالبيع

17A

ومثاله اذا قال لامنا لغير أو لأم ولد الغير با زانية يجب عليه أقصى غايات التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو ان يقول لغيره يا خبيث حتى وجب التعزير فالتعزير مقفوض الى الامام كذا في المحيط * وصح حنبل بعد الضرب انا كان فيه مصلحة كذا في العيني شرح الكنز * وتقدير مدة الحبس راجع الى الحاكم كذا في البحر الرائق * أشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عزز فبات بسبب ذلك قدمه هدر بخلاف الزوج اذا عزر زوجته ترك الزينة أو الاجابة اذا دعاها الى فراشه أو لاجل ترك الصلاة أو الخروج عن البيت فبات ضمن كذا في النهر الفائق * ويضرب في التعزير قاعاً عليه ثيابه وينزع منه الحشوو والفرو ولا يحد في التعزير ويصرف الضرب على الاعضاء الا الرأس والفرج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * هكذا ذكر في حدود الاصل وذكر في أسيرة الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذا بلغ التعزير أقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين * الاصل في وجوب التعزير أن كل من ارتكب منكراً أو أذى مسلماً بغير حق بقوله أو بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهراً في قوله كما اذا قال يا كلب أو يا خنزير أو نحوه فإنه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * وقيل ان كان المسبوب من الاشرف كالفقهاء والعلماء يعزرون كان من العامة لا يعزرو وهذا حسن كذا في الهداية * من قذف مسلماً بإفساق وهو ليس بفاسق أو بإبان فاسق یا كفر یا جود یا نصرانی یا ابن النصرانی یا خبیث یا سارق وهو ليس بسارق یا فاجر یا منافق یا لوطنی یا من يعمل عمل قوم لوط یا من یبلغ بانصبیان یا آكل الرب یا شارب الخمر یا دوث یا مخنث یا خائن یا ابن نجسة یا زنديق یا قرطبان یا مأوی الروافی یا مأوی اللصوص عزر * ولو قال یا تیس یا حبة یا ذئب یا حمام یا نعاماً مؤجر یا ولداً حراماً یا عیاراً یا ناكس یا منكوساً یا مسخرة یا كشكان یا ضحكة یا موسوس یا ابن الموسوس وأبوہ ليس كذلك یا رستماتی وهو ليس كذلك یا مدعی عدلاً یعزز كذا في الكافي * ولو قال یا ابن الفاحشة یا ابن الفاسقة فعليه التعزیر لانه ألحق نوع الشين به كذا في غاية البيان * ولو قال لفاسق یا فاسق أو لشارب یا شارب أو لطالم یا طالم لا يجب فيه شيء كذا في العتبية * ولو قال لرجل صالح ذی مروة یا ص یا مشركاً یا كافراً عزز كذا في غاية البيان * ان قال یا بلید عزز كذا في الواقعات * وان قال یا سفلة عزز كذا في الجوهر والنبرة * ولو قال لاخر (٢) یا بی غاذی عزز كذا في السراجية * ولو قال اصالح یا سفیه عزز كذا في التمر اثني * رجل قال لصالح یا معفوج یا بن قرطبان ذکر الناطقي أنه عليه التعزير ولو قال یاقر یا قو ادیا معا مر فی هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضيان * قال الصدر الشهيد يجب التعزير فی قوله یا مقامر كذا في الخلاصة * ولو قال یا معفوج فإنه يعزز ولا يجب الحد فی قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتی یضیف الی السبیل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون قاذفاً بحال وعليه التعزیر لانه ألحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية * ولو قال یا بله أو قال بالاشئی أو قال یا ستور لا شیء علیه ولو قال یا قدر يجب فيه التعزیر كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أخذ رجل فی حادثة فتوى العلماء وجهه الى خصمه فقتل الخصم أنا لا أعلم به أو قال ليس كما أفترأوه جاهل ان ذكر أهل

٢ ما تترك الصلاة

الثوب لأنه لما أودعه البائع فقد راعى على البائع الا قدر نقصان القطع لان الرد يهدم الفساد مستحق فاذا وصل الى العلم
البائع نأى وجهه وصل يقع عن المستحق * رجل اشترى دارا ثم افساد وقبض المخرت عندهم خرابا فاحشا ثم خصمه البائع الى القاضي
فقضى القاضي للبائع بقيمة الدار يوم قبض المشتري كان الشفع ان يأخذ من المشتري تلك القيمة * رجل اشترى عبدا ثم افسادا
وقبضه ثم اعتقه وقتله وبعثه يوم القتل والاعتاق كثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض بخلاف الغصب * رجل اشترى

أمة شراء فاسدا وقبضها فاولدت عنده من غيره ولدا فاعتقه هما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعناق لان الولد كان أمانة فيضمن قيمته يوم الاعناق ولو قتلها مارجل ونوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة الولد ثم يتبع البائع القاتل بقيمة الولد * رجل اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البائع خاصم المشتري لفاسد السبع فان القاضي بقض السبع ويرد الجارية على البائع ويعزم المشتري نقصان التزويج ومهر من لها والنكاح جائز على ١٦٩ حاله والمهر المسمى يكون للمشتري

على الزوج * اذا اشترى طعاما شراء فاسدا وقبضه يملكه ولا يحل له أكله * وكذلك اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها يملكها ولا يحل له وطؤها ولا يثبت الملك بالعقد الفاسد الا بانصال القبض به فان قبض في المجلس صح قبضه مالم ينه البائع وان قبض بعد المجلس ان قبض باذن البائع صح قبضه والا فلا يصير قابضا بالتخلية كما في البيع الجائر وللبيع ان يسترد المبيع مالم يوجد ما يبطل حق الفسخ ولا يبطل حق الفسخ بالاجارة ولا يموت المشتري لان الملك الفاسد ينتقل الى وارث المشتري ويقوم الوارث مقام المشتري أما بمجرد الحق فلا يورث * ولو باع ثوبا بعا فاسدا فقبضه المشتري أحرر بطل حق الفسخ وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يبطل وللبيع أن يعطى ما زاد الصبغ فيه وبأخذ الثوب * ولو باع أرضا بعا فاسدا فباعها المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ مالم ين في ظاهر الرواية فان بناء بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغرس

العلم بالتحقق يوجب عليه التعزير وإذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي * الاولى للانساب فيما اذا قيل له ما يوجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن أن يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤديه يجوز ولو اجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق * عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية * قال فخر الاسلام ان اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزروا بالغ فيه ويحبس حتى يتوب كذا في البحر الرائق * من موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ومنها الممازحة في أحكام الشريعة ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب بردون أو حلق شعر جاريته ومنها لو أكره السلطان رجلا على قتل مسلم بغير حق وأوعده بقتله ان لم يقتله فقتله فالفقاص على السلطان والتعزير على القاتل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى ومنها اذا أكره الرجل غيره فزنى يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد كذا في التارخانية * اذا أتى بهيمة أو وطي بشبهة أو لطم مسلما أو رفع من دله في السوق عن رأسه عززه كذا في السراجية * اذا وجد شهود التعزير بعيدا أو كفرا بعد ما عزز فبات أو جرحته السياط أو جرح الشهود لا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * في القنية قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت بالبينه فسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا سمع بينه ولو أراد اثبات فسقه ضمنا لا تصح فيه الخصومة بجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل البينة كذا هذا وهذا انما شهدوا على فسقه ولم يبينوا أو اماذا ينفوه بما يتضمن اثبات حق الله تعالى والعبد فانما تقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رآه يقبل أجنبية أو عانقها أو خلاها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهم مارا به فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل كذا في البحر الرائق * اذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلا اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند حكم الشرع أما اذا صدر عنه على وجه السب أو الاتعاص فانه يعزروا على ما يليق به كذا في النهر الفائق ناقلا عن السراجية * حنفى (١) ارتحل الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى يعزروا كذا في جواهر الاخلاطى * ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا يعزروا ويبدأ بأقامة التعزير بالبداء منهم ما كذا في البحر الرائق * يعزروا من شهد شرب الشاربين والمجتمعون على شبه الشرب وان لم يشربوا ومن معه ركة خري يعزروا ويحبس والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا يعزروا ويحبس وكذا المغني والخنف والنائمة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا ثوبه كذا في النهر الفائق * في الخائفة المقيم اذا أفطر في رمضان متعمدا يعزروا ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار ثانيا كذا في التارخانية * رجل قبل حره أجنبية أو أمة أو عانقها أو مسها بشهوة يعزروا وكذا الجامعها فيما دون الفرج فانه يعزروا كذا في فتاوى قاضخان * ولو مكنت المرأة قدامن نفسها كان حكمها كاتيان الرجل البهيمة كذا في الجوهر النيرة في باب حد الزنا * من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس ويحبس ويخطب في السجن الى أن تظهر التوبة كذا في فتاوى قاضخان * سئل على بن أحمد عن كان له دعوى على رجل

(١) قوله ارتحل الى مذهب الشافعي يعزروا اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود شرعا كما أقامه في التارخانية اهـ مصححه ببحر اوى

(٢٣ - فتاوى ثانی) الاشجار بمنزلة البنا وكذا الووهم لا يبطل حق الفسخ مالم يبين ولو أوصى به المشتري ومات بطل حق الفسخ ونقصان الولادة في البيع الفاسد يكون بمنزلة نقصان الولادة في القرض في الغصب يخبر بالولد * ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه الملك الاول يصير كأنه لم يخرج ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة للبائع ولو ادعى المشتري شراء فاسدا أنه باعه من فلان الغائب وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته وللبائع ان يسترده وان صدقه البائع في ذلك بطل حق الفسخ ويقضى بالقيمة للبائع فان رده من المشتري شراء

فأحد أو سلم إلى المرتب: بطل حق الفسخ فأنفق الرهن ولم يكن القاضي قضى عليه بالقيمة عاد حق الفسخ وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل * وإن اشترى شيئاً بمائة أو بدم وقبض لا ينقد تصرف المشتري فيما اشترى وإن اشترى بخمراً أو خنزيراً أو ما أشبه ذلك ينقد تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة إلا أنه لا يحل أكله إن كان طعاماً ولا الوطء إن كان جارية * ولو اشترى جارية شراءً فاسداً واستولدها بطل حق الفسخ كالأعتقة هـ وبغرم قيمته للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو

١٧٠

فلم يجده فوقع أهل عشرته في أيدي الظلمة بغير حق وبغير كفالة فقيدوهم وحبسوهم في السجن وضرروهم ضرباً شديداً وغصبوا منهم أعياناً كثيرة بغير حق فلما أنهم صححوا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزر كذا في التتارخانية نافعاً عن اليتيمة * رجل خدع امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة وأخرجهما ورزقهما من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبسهما بهذا أبدأ حتى يرتداه أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل سقى ابناً صغيراً خرايع زر كذا في التتارخانية * الاستئناء حرام وفيه التعزير ولو ممكن امرأته أو أمته من العتق بذكره فأنزله (١) فإنه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * قال أبو نصر الدبوسي فحين قطع يد عبده أو قتله إن عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات * عبد يطلب البيع من مولا وهو مقر أنه يحسن صحبته يعزر لأنه لا يستعنت كذا في الفتاوى الكبرى

كتاب السرقة

وفيه أربعة أبواب

الباب الأول في بيان السرقة وما نظهر به

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصاباً محرراً أو ما قيمته نصاب ملكاً للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار * ثم إن كانت السرقة ثمراً اعتبر الخفية ابتداءً وانتهاءً وإن كانت ليلاً اعتبر ابتداءً فقط كذا في النهر النائق * حتى لو نهب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلاً ثم أخذ المال على سبيل المغالبة والمكابرة جهاراً من المالك بأن استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تل معه لما منعه من أخذ المال فإنه يقطع كذا في محيط السرخسي * أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بالمل مكابرة ومغالبة لا يقطع كذا في البحر الرائق * وأقل السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن سبعة جياذ كذا في العناية * فإذا سرق تيراو زنة عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فإنه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق ديناراً قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة مغشوشة والفضة غالبية لا يقطع في ظاهر الرواية وهو الأصح كذا في العناية * ولو سرق زيوفاً أو نهرجة أو ستوفة فلا قطع إلا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصاباً من الجياذ كذا في البحر الرائق * وإذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم يقوم بأعز النقود أم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقوم بعشرة دراهم ينقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط * وثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين * وإنما يعتبر كمال النصاب في حق (١) فإنه مكروه لعل المراد كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستثنى بد زوجته وخادمته اهـ

مصححه

حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد رحمه الله تعالى يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وإن وطئ المولم يستولدها رتداه على البائع ويغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق الروايات والغاصب إذا وطئ المغصوبة بشبهة كان للمالك أن يأخذها وعقرها وإن غرم الغاصب قيمتها لا يغرم عقرها ويثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبداً بألف درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينقد اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاق المشتري بعد القبض * غاصب العبد إذا اشترى من المغصوب عنه شراءً فاسداً وأعتقه نفذ اعتاقه لأنه أعتقه بعد القبض * إذا اشترى شيئاً شراءً فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد نقد الثمن كان للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كافي البيع الجائر * ولو

اشترى من مدونه شراءً فاسداً وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء السارق

ما كان له على البائع وكذا لو أجز المدينون من رب الدين اجارة فاسدة * ولو كان البيع جائراً أو الاجارة جائزة ثم انفسخ البيع بينهما بوجه كان للمشتري أن يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع * رجل اشترى عبداً فاسداً بألف وقبضه ثم باعه من البائع بمائة ديناران قبضه البائع كان ذلك فسخاً للبيع الفاسد ولم يقبضه لانفسخه إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر الفسادان

كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان الحقول قول مدعى الصحة والبيئة ختمه مدعى الفساد بانفاقه بالرواية كان
مدعى الفساد يدعى الفساد لدعى في صلب العقد بان ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من خمر والآخري مدعى البيع بألف درهم فيه روايتان
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا رابطة بينة لا آخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول
من يدعى الفساد ولو ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه بثلثمائة درهم وقال ١٧١ البائع بعثك بألف درهم وشرطت أن

لا تباع ولا تهب أو ادعى
المشتري ذلك وأنكر البائع
كان القول قول من ينكر
الشرط الفساد والبيئة بينة
الآخر وكذلك لو كان
مكان الشرط الفساد شرط
الخمر والخنزير أو الشيء الذي
لا يحصل مع ألف وان
اختلفا في أصل الثمن فقال
البائع بعثك بمدعى هذا
بعيد هذا وقال المشتري
اشترته بألف درهم ورطل
من خمر فقالوا فترادفان
قامت لهما بينة يؤخذ بنية
البائع والاصل في هذا أنه
إذا اختلف الثمن واتفقت
نية البائع والمشتري على
ثمن واحد وزادت إحدى
البيتين على الأخرى ما يفسد
البيع فالقول قول من ينكر
الفساد والبيئة بينة الفساد
* وان كان الثمنان من
صنفين مختلفين وأحدهما
يفسد البيع فالبيئة بينة
البائع وان ادعى أحدهما
بيع الوفاء والآخر يعاظنا
كان القول قول من يدعى
بيع البت والبيئة بينة
الوفاء لان بيع الوفاء ما أن
يعتبر رهنًا كما قال البعض
أو يباع فاسدًا كما قال بعضهم
فان اعتبر بهما فاسدًا كان

السارق ولذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا في
المحيط * ويشترط أن يكون الخرز واحدًا فلو سرق نصابا من منزلين مختلفين فلا قطع والبيوت من دار واحدة
بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهم اقطع
بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في الحجر الرائق * ولا بد أن يخرج مرة واحدة فلا يخرج بعضه
ثم يخل وأخرج باقية لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولا بد أن يخرج ظاهر حتى لو ابتلع دينار في الخرز وخرج
لا يقطع ولا ينتظر أن يغوطه بل يضمن مثله كذا في الحجر الرائق في السرقة * يقطع الرد والمباشر في ظاهر
الرواية كذا في الظهيرية * ولو كانوا جمعوا والدارق بعضهم قطعوا أن أصاب كلا منهم نصاب وهذا
استحسنه ان سوا من جوامع من الخرز أو بعده في فوره أو خرج هو بعدهم في فورهم ولو كان فيهم صغير أو
مجنون أو معتوه أو ذورحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق * ولو سرق رجل من
رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورته عشرة نفر كل لهم أن يقطعوا السارق في سرقته فان غاب
بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعا ولو وكل رجلا بطلب كل حق له فأخذ سارقا فاقتر بسرقة عشرة
دراهم من موكله ان يبا البعيا أكثر به من المال ولا يقطع ولو حضر الموكل بعد القضاء ولو قيل عليه
بالعشرة لم يقطع كذا في محيط السرخسي * العبد والخرساء في القطع كذا في الهداية * السرقة انما تظهر
بأحد الأمرين إما بالبيئة أو بالقرار فان كان ظاهرها بالقرار فالقاضي يسأله عن ملهية السرقة فان بين
ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فان المسروق اذ لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقته فان بين جنس المال
يسأله عن مقدار المال وهذا اذا كان المسروق غائبا عن مجلس القضاء فان كان حاضرا في مجلس القضاء
ويدعيه المسروق منه فاقتر السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر
الى المسروق فان أمكن ايجاب القطع بسرقته أو جبهه مالا فلا * ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان
ولا يسأله عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الا أن يقضى القاضي
عليه بالقطع ويكتفى بالقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ويستحب
للامام أن يلقن حتى لا يقر بالسرقة كذا في الظهيرية * وينبغي أن يلقن المقر الرجوع احتياالا للدرم وإذا
رجع عن الاقرار صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار * ولو أقر فقتل سرق من
هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرق من الآخر لا يقطع لو احدهم ما ورد المال الى الاول ويضمن
منه للثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا
في الغياثية * في القدوري إذا أقر بسرقة فقتل سرق هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لا أعرف
صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجلا أن أقر بسرقة مائة درهم
ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع واحدهما ويستوى ان قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع
أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لا للاستيفاء في باب الحدود
شبهاب القضاء * ولو أقر أحدهما فقتل سرق أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهم ما ذكر محمد
رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين * اما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان
بالاجماع * أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين الاول أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا وفي هذا الوجه

القول قول من يدعى الصحة وان اعتبر رهنًا كانت البيئة بينة البائع لان في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما المبيع والآخر الرهن كان القول
قول من ينكر البيع * وان اختلف العاقدان فادعى البائع أن البيع كان بشرط اختيار البائع والآخري مدعى أن البيع كان بانافي ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية ان كان البائع يدعى البيع بشرط الخيار لنفسه كان القول
قوله وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول من يدعى الخيار والبيئة بينة لا آخر وان كان المشتري يدعى الخيار لنفسه والبائع يدعى البتات

كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الروايتين جميعاً * وإن ادعى أحدهما البيع عن طوع ولا خسر عن إكراه
اختلفوا فيه والعصم أن القول قول من يدعي الطوع كافي للصحيح والفاقد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والافترار كان القول قول
مدعي الطوع والبيئة في الآخر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة
والآخر بغير تلجئة لا يقبل قول مدعي ١٧٢ التلجئة لا يثبت ويستخلف الآخر * ومورد التلجئة في البيع أن يقول

لا قطع على واحد منهما ما بالاجماع * وأما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال
أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع اجماعاً كذا في المحيط * ولو صدقه فلان
ثم رجع سقط بالاتفاق القطع عن المقر كذا في العتائية * ولو قال أحدهما أسرقنا هذا الثوب من فلان
فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه افلان قطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
ادعى رجل على رجل سرقة فأنكر يستخلف فإن أنكر يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك أقر أن
رجع عن إقراره وأنكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بالسرقة فقال الآخر
بل سرقت أنا نادونه يقطع من صدقه المسروق منه فإن صدق الأول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لأن تصديق
الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العتائية * فإن قال المسروق منه بعد ما صدق الأول لم يسرقها الأول
وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ما ولا يقضي بالمال على الأول ويقضي به على الثاني كذا في محيط
السرخسي * ولو صدق الأول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو أقر بالسرقة فادعى المالك الغصب
وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العتائية * ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته مني لا يقضي بالمال وإذا
أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أربعة بسرقة
فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما هكذا في العتائية * من أقر أنه سرق هذا الثوب
من فلان فأقر المسروق منه نصف ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وأنكر السارق ذلك لم يقطع
كذا في المحيط * وإذا قال السارق سرقت من فلان وأودعته إلى هذا الذي في يده أو وهبته منه أو غصب
مني وكذبه ذواليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتائية * ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم
قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قوله ما ولا ينتظر حضوره يشريكه كذا في الظهيرية *
في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال سرقت تسعة دراهم لأبل عشرة لا قطع عليه في قياس
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المتفرقات * المتني رجل قال سرقت من مال فلان مائة
درهم لأبل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم يريد به إذا ادعى المقر له المالكين فهذا
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن قال سرقت مائة لأبل مائتين قطع ولا يضمن يريد به إذا ادعى المقر له
المائتين كذا في محيط السرخسي * ولو قال سرقت مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لأنه أقر بسرقة
مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب القطع ولم يصح الإقرار بالمائة إذا كان لا يدعيها المسروق منه
ولو أنه صدقه في الرجوع إلى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير * إذا قال سرقت من هذا عشرة دراهم
لأبل سرقت من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضمنه للأول عشرة وأقطعه للثاني وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط
السرخسي * في المتني لو قال سرقت من هذا عشرة دراهم لأبل سرقتها من هذا قال أضمنه لكل واحد
منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية * ولو قال سرقت هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن
سرت هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ويقطع في الثاني كذا في محيط
السرخسي * لا يصح إقرار الصبي والصبي بالسرقة فإن احتمل أو أجبل أو كانت امرأة غلبت أو حاضت ثم
أقرت صح الإقرار كذا في المحيط إذا أقر بالسرقة طائفة قال المتاع مناعي أو قال استودعته أو قال أخذته

الرجل لغيره أني أبيع داري
منك بكذا وليس ذلك ببيع
في الحقيقة بل هو تلجئة
ويشهد على ذلك ثم يبيع في
الظاهر من غير شرط فهذا
البيع يكون باطلاً بغير تلجئة
الهائل وعن محمد رحمه الله
تعالى في التلجئة إذا قبض
المشتري العبد فأعتقه
لا ينفذ اعتاقه ولا يشبهه
المشتري المكره لأنه بمنزلة
البيع بشرط الخيار لهـ ما
* رجل باع عبداً من رجل
وتصادقا أنه كان أبقاً فقال
البائع بعنك في ياقه وقال
المشتري بعنيه بعدما
أخذته كان القول قول
مدعي الصحة أيهما يدعي
الصحة وكذا لو اشترى خلا
ثم ادعى أنه اشتراه بعدما صار
خلا وقال البائع لأبل بعته
حين كان خيراً كان القول
قول مدعي الصحة وإن أقام
البينة كانت الزهادة على
بيع العبد بعد الأخذ وعلى
بيع الخمر بعدما صار خلا
أولى

فصل في البيع الموقوف

إذا باع الرجل مال الغير
عندنا يتوقف البيع على
إجازة المالك ويشترط لصحة

الإجازة قيام العاقدين وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن إن كان الثمن من النقود فإن كان من العروض يشترط
قيامه أيضاً * وإذا مات المالك لا ينفذ إجازة الوارث وعند إجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الإجازة ولو
غصب جارية فباعها فقطعت يدها ثم أجاز المصوب منه البيع صححت الإجازة * ولو قتل أو مات ثم أجاز لا تصح الإجازة * وحقوق العقد
من قبض الثمن وغيره عند إجازة ترجع إلى العاقد وأيهما فسخ العقد قبل الإجازة صح فسخه وإذا هلك المبيع عند المشتري كان للمالك

الخيار ان شاء ضمن البائع قيمته وان شاء ضمن المشتري وعند اختياره تضمن أحدهما برئ الآخر وان ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري أن يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان كان ضمن البائع قيمته يتفدى بيع البائع ان كان المبيع في ضمان البائع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار المالك تضمين البائع لا يتفدى * بيع الفضولي وشراء الفضولي لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجه أربعة * أحدها أن

١٧٣

بأنف درهم ويقول الفضولي اشترت فلان أو يقول قبلت فلان أو قال قبلت ولم يقل فلان فهذا العقد يتوقف على اجازة الغائب ان أجاز يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد * والثاني أن يقول المالك بعث هذا منك بكذا فقال الفضولي قبلت أو اشترت ونوى الشراء لفلان فان الشراء يتفدى عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترت هذا لفلان بكذا وقال البائع بعث منك قبل فيه روايتان والصحيح أنه باطل لا يتوقف * والثالث لو قال البائع بعث من فلان بكذا وقال الفضولي اشترت لاجله أو قال قبلت لاجله أو ابتدأ المشتري فقال اشترت هذا فلان فقال البائع بعث لاجله أو لم يقل لاجله فله يتوقف على اجازة الغائب * والرابع أن يقول المالك بعث منك هذا بكذا لاجل فلان وقال المشتري اشترت أو قبلت أو قال المشتري أولا اشترت هذا لاجل فلان فقال البائع بعث فانه يتفدى

وهنا يدين لي عليه دري عنه القطع كالوثبت السرقة عليه بالينة وإذا قضى القاضي على السارق بالقطع سبئة أو باقراره قال المروق منه هذا متاعه لم يسرق مني انما كنت استودعته أو قال شهد شهودي بزور أو أقرت هو بالبطل أو ما شبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط * إذا أقر بالسرقه مكرها فإقراره باطل ومن المتأخرين من أفتى بجمته كذا في الظهيرية * المدعى عليه بالسرقه إذا أنكر السرقة حكى عن الفقيه أبي بكر الأعمش ان الامام يعمل فيه بأكثر رأيه فان كان أكثر رأيه أنه سارق وان المال عنده عنده ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن لا امام أن يعززه كالوراه الامام يعيش مع السارق كذا في الذخيرة * ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لأن فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع * ادعى على آخر سرقة فقد دمه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقة فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير أن يعذب بخاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فبات وقد لحقه من هذا الحبس غرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم وبالغرامة التي أدى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعدي هذا التسبب كذا في الفتاوى الكبرى * إذا أقر بالسرقه ثم هرب لا يتبع وان كان في فوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقه ثم هرب فانه يتبع في فوره ويقطع كذا في المحيط * إذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب الباء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى عبد رجل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فان كان العبد ما دونه في التجارة أو مكايا وأقر بسرقة مستلمة أو بسرقة فائقة يصح إقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المروق على المروق منه ان كان المروق قائما وان كان العبد محجورا عليه فان أقر بسرقة مستلمة صح إقراره في حق القطع وان أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقه المولى يقطع ويرد المال على المروق منه وان كذبه المولى في المال وقال المال مالي فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال على المروق منه كذا في الذخيرة * وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فانه يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع وإذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهد عن ماهية السرقة ثم يسألها ما عن المروق عن جنسه وعن مقبارة اذا لم يكن حاضرا في المجلس فأما اذا كان حاضرا في المجلس فلا يسألها عن المروق جنسا وقدرا ولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألها كيف سرق ويسألها عن المكان والوقت والمروق منه أيضا فاذا بناجله ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود وبالسؤال من التركي ويحبس السارق الى أن تظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعد ما حبس الشهود عليه ان كان المروق منه حاضرا يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضرا فقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى

على المشتري ولا يتوقف * ولو قال الفضولي اشترت هذا فلان بكذا على أن فلا نأخذ بالخيار ثلاثة أيام فانه يتفدى وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خيار * رجل اشترى عبدا أو شهد أنه يشترى فلان فقال للبائع اشترت منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعث وقال فلان قدر ضيت ذكرنا طي رحمه الله تعالى أن المشتري أن يبيع العبد من فلان لان الشراء موجود نفاذا على العاقد فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت الهبة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري

وبين فلان * رجل باع ثوبه بغيره بغير امره من ابن صغير ما دون لنفسه أو من عبدا ما دون له في التجارة وعليه دين أو لادين عليه ثم أخبر برب
الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن باعه فأجاز المالك قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك إلا في عبده الذي عليه دين لأن الفضولي لو كان
وكيلا بالبيع لا يجوز بيعه من أحد من هؤلاء ما خلا عبده الذي كان عليه دين * امرأه جاءت إلى رجل بألف درهم وقالت اشتريه هذه
الذراهم هذه الدار لابي الصغير هذا ١٧٤ وأبو الصغير حتى فاشترى الرجل الدار فأجاز والد الصغير ذلك قال محمد رحمه الله

فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لابي حنيفة رحمه الله تعالى فيه قولان على قوله الأول لا يستوفى القطع
وعلى قوله الآخر يتوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الأول والآخر جميعا وإذا
شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما ظهرت عدالتهما أو ماتا قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي
الوجهين جميعا القاضي لا يقضي ولا يعرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر
يقضي ويعرض وأما إذا فسقا أو عييا أو ارتدا أو ذهب عقولهما فإن كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وإن
حدثت هذه العوارض بعد القضاء وقبل الامضاء فإنه منع الامضاء وإذا شهد شاهدان على رجلين أنهم ماسرقا
من فلان وبين السرقه وأحد المشهود عليهم ما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع الحاضر فإن جاء الغائب فقدمه رب المال إلى
القاضي فالقاضي يأمره بأعادة البينة هكذا في المحيط • ولو أمر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان
عفوهم باطلا كذا في الايضاح * وإذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كمالا يقطع المسلم وإذا
شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقره واختلفا في لو نها فقال أحدهما ما يضاء وقال الآخر سوداء قبلت
الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لو نين يتشابهان
كالجرة والصفرة وأما ما لا يتشابهان كالسواد والبياض فلا تقبل الشهادة اجتماعا والصحيح أن الكل على
الاختلاف لو شهد أحدهما أنه سرق ثوبا وشهد الآخر أنه سرق بقره لا تقبل الشهادة اجتماعا ولو شهدا أنه
سرق ثوبا وقال أحدهما أنه هروى وقال الآخر أنه هروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الاختلاف وذكر في
نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة اجتماعا وإذا قال المشهود عليه بالسرقه هذا ما نعتي كنت أستودعته
لمحمدني أو اشتريته منه أو قرأ لي بهذا دري الحمد عن في جميع ذلك كذا في المحيط * وإذا شهد اثنان أنه سرق
هذا المال هذا الرجل وشهد آخر أن سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الأول فإنه لا
يقطع الأول كذا في محيط السرخسي • وإذا شهد الشهود على عبدا ما دون له بسرقة عشرة دراهم أو
أكثر أو العبد يبيح فأن كان مولا حاضر أقطع عندهم جميعا وهل يضمن إن كان استهلكها لا يضمن وإن
كانت قاعة ردها على المسروق منه وإن كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى ويضمن السرقة وإن كان الشهود يشهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضي
بالقطع سواء كان المولى حاضرا أو غائبا وإن كان الشهود يشهدوا على إقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم
فالقاضي يقضي بالمال ولا يقضي بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو شهدوا على عبد
محجور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فإن كان غائبا فالقاضي لا يقضي عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان الشهود يشهدوا على إقرار العبد المحجور بالسرقه فالقاضي
لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضرا أو غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى بيده لاجل
المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات • الأص إذا دخل دار رجل
وأخذ المئاع وأخرجه فله أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى الأص إذا كان ينقب
البيت فرأى صاحب البيت صاحبه فإن ذهب والأفلة قتله وقال محمد رحمه الله تعالى في نوادر ابن رستم إذا رآه
ينقب بيته فقتله بغير مديته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يقرم دية * ذكر في المحرر وفي نوادر

تعالى الدار للشترى وإجازة
أبي الصغير باطلة ذكرها
في المنتقى * رجل باع عبد
غيره بغير إذن المولى بعرض
بعينه أو بشيء بعينه سوى
الذراهم والدنانير ثم أجاز
المولى بيعه جازيعة
والشترى بالعبد يكون
للشترى وعليه قيمة العبد
لمولاه لأن شراء ذلك الشيء
لا يتوقف فكان مشتريا
لنفسه قاضيا عنه بالعبد
بإذن المولى فيكون المشتري
بالعبد * رجل باع أمه
غيره فولدت عند المشتري ثم
أجاز المولى البيع كان الولد
مع الأم للمشتري * رجل قال
لغيره اشتري عبدك هذا
من نفسي بألف درهم
ومولى العبد حاضر فقال
المولى قد أجرت وسلمت قال
محمد رحمه الله تعالى يجعل
كلام المولى ببيع الساعة
* رجل باع عبد الغير بغير
إذنه فقتل المولى قد أحسن
أو أصبت أو وفقت لم يكن
كلامه إجازة للبيع وله أن
يرده لأنه يذكر على وجه
الاستعزام أو ان قبض الثمن
يكون إجازة وكذا لو قال
كفيتني مؤنة البيع
وأحسن فجزأ الله خيرا

لم يكن ذلك إجازة للبيع إلا أن محمد رحمه الله تعالى قال قوله أحسن أو أصبت أو أصبت يكون إجازة استحسانا * دار بين
رجلين باع فضولي نصفها فأجاز أحد الشريكين يبيعه قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في ربع الدار فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين
ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فإن عتق يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف إلى النصف الذي كان له أما بيع الفضولي
انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما صح إجازته في ربع الدار * رجل غصب عبدا وباعه من رجل فأجاز المصوب منه يبيع

الغائب ولا يعلم ما حال الغيب قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أنه هالك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول يرجع
وقال البيهقي قاسد حتى يعلم أن العبد قائم فإن قال المشتري كان العبد ميتاً ولم الاجازة وقال البائع كان حيلاً وقت الاجازة كان القول قول
البائع * رجلان بينهما مائة من طعام فباع أحدهما فقضوا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فأجاز الشريك بيعه أو لم يجز جاز البيهقي
ويكون جميع الثمن للبائع وإن باع أحدهما فقضوا فأجاز الشريك ثم كاله ١٧٥ للمشتري وضاع ما بقي كان للشريك على

البائع نصف فقض ولا سبيل
له على المشتري ولو لم يكن
الشريك أجاز البيهقي حتى
ضاع ما بقي من الطعام أخذ
الشريك من المشتري نصف
الطعام الذي باع * ولو عزل
أحدهما فقض من الصبرة
المشتركة وباع ذلك الفقير
فأجاز ذلك الشريك بيعه
كان الثمن بينهما نصفين ولو لم
يجز الشريك بيعه وأخذ
من المشتري نصف ما باع
فأراد المشتري أن يرجع على
البائع يتمم الفقير ليس له
ذلك ولكنه بالخيار إن شاء
رجع بنصف الثمن على
البائع وإن شاء ترك البيع
* رجل باع ثوباً من رجل ولم
يقبضه المشتري حتى باعه
البائع من رجل آخر بفضل
عشرة دراهم ثم أجاز المشتري
بيع البائع لا تصح اجازته
لأنه يبيع ما لم يقبض * رجل
باع أمانة وفي بطنها ولد قد
أوصى بدار رجل آخر فأجاز
الموصى له بالولد البيهقي قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
تصح اجازته ولا يكون له شيء
من الثمن إذا ولد له بعد قبض
المشتري وإن ولدت قبل
القبض فأجاز صاحب الولد
البيع جاز ويكون له حصة
من الثمن والمشتري بالخيار

ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في اللص إذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن
يأخذه بيده قتلته سواء دخل عليه مكاره أو غير مكاره وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية
كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أهل سمرقند سارق جف جدار رجل ولم يتهذ الحفرة حتى علم صاحب
البيت فالتقى عليه جحر افقتله فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أبي الليث
رجل اطلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاءة فخاف صاحب الحائط أنه ان صاح به يأخذ الملاءة ويذهب
هل يحل له أن يرميه قال يسهه ذلك إذا كانت الملاءة تساوي عشرة دراهم فصاعداً قال الفقيه أبو الليث
أصح ما لم يقدر وا هذا التقدير بل أطلقوا أن له أن يرميه * وفي جنابات الجامع الصغير رجل دخل على
رجل ليلا فسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبعه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا أراد به إذا كان
لا يقدر على استرداد السرقة لا بالقتل إذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي المتن إذا
كان مع رجل رغيف فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يناقش بالسيف إذا كان يخاف على نفسه الجوع
وكذلك الماء للشربة كذا في المحيط * لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في حوائجه غير مشغول
بالسرقة لا يجوز له أن يقتله ولكنه يأخذه ويأق به إلى الإمام حتى يستتبه بالحبس كذا في الظهيرية * السارق
إذا صاح به رب المال فهرب لا يحل اصحاب المال أن يتبعه ويضربه إلا إذا ذهب عماله فحينئذ يحل له أن
يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقي ماله كذا في المحيط * يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الأخذ دون السرقة
وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الأخذ دون السرقة أو يقولوا هذا المال للفلان بالحد * ادعى
أنه سرق منه كذا فقال (١) كفته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضاً كذا في السراجية
* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعي عليه يستحلف وإن نكل يقضى
عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية * وكذا لو رجع عن الإقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن
كذا في العتائية * شهدا فقطع ثم قال بل آخر لا يقطع وضمننا الدية للأول ولو شهدا آخران على رجوعهما
لا تقبل شهادتهما ولا يقطع * شهدا على إقراره وهو ساكت أو منكرا لا يقطع * شهدا أربعة فرجع اثنان وشهدا
على آخر لا يقطعه إن يقضى بالمال على الأول كذا في التتارخانية

باب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في القطع * لا قطع فيما يوجد تافها مباحاً في دار الإسلام كالخشب والحشيش والقصب
والسمك والزرنيخ والمغرة والنورة يدخل في السمك (٢) المالح والطري كذا في الهداية * وهكذا في الكافي
والاختيار * ويقطع بالساج والقنا والآنوس والصندل والفصوص والخضر والياقوت والزر جرد كذا
في الكافي * ويقطع في الجواهر كلها كذا في الغنياسة * فأما الذهب والفضة واللؤلؤ والغيروز فقد
روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالحجر والتراب
لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وإن جعل من الخشب الذي لا قطع فيه باباً أو كرسيًا
أو سريرًا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبوري كالم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد

(١) أخذت (٢) قوله المالح الأصح المملوح اهـ معجمه

إن شاء نقض البيع وإن شاء أجاز * دار رجل وبنواؤها لا تحربها أحد هماً باذن الآخر بن واحد ثم احترق بعض البناء قبل القبض خبر
المشتري إن شاء أخذ الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمة البناء ويحجوا على قيمة الأرض فأصاب البناء يكون لصاحب البناء وما
أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وإن أنهدم كل البناء أو غرق أو احترق خبر المشتري إن شاء أخذ الأرض بحصة الثمن ولا شيء
لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة مالو جار رجل واستحق البناء ومعة تطرح حصة البنائين الثمن وكذلك هنا والشجر في هذا بمنزلة البناء * رجل

أوصى لرجل بشاة ولا تصرفها ومات الموصى فباع صاحب الشاة كان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لان الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلو جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع * وكذا الشاة وما في بطنها بخلاف البناء والشجر * رجل باع عبد رجل بغير اذنه فبلغ المولى بيعه فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقت به عليك فهو اجازة للبيع ان كان العبد قائماً * جارية بين رجلين باعها أحدهما بغير اذن الشريك وقبضها ١٧٦ المشتري فأعتهما ثم أجازا لشريك البيع لايحوز البيع في حصته * رجل

باع عبد رجل بغير اذنه بمائة درهم فجاء المشتري الى مولاه وأخبره أن فلان باع عبده بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد أجزت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان فلان باعه بمائة درهم أو أكثر فهو جائز وان كان باعه بأقل من مائة لا يحوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يحوز البيع واجازته تكون على الوصف الذي ذكر وكذا لو قال ان كان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفتنا ولو كان المولى قال ان كان باعك بمائة درهم أجزت ذلك لم يحوز ولا يكون ذلك اجازة بل يكون عدة فان باعه بعده هذا فان شاء أجاز وان شاء لم يحوز وهذا لا يكون اجازة لما مضى * رجل غصب عبداً وباعه ودفعه الى المشتري ثمان الغاصب صالح المولى ممن العبد على شيء قال محمد رحمه الله تعالى ان صالح على الدراهم والدنانير كان ذلك بمنزلة أخذ القبضة من الغاصب فينفذ بيع الغاصب وان صالحه على شيء ممن العروض كان هذا بمنزلة

العمل حتى لو اتخذ منهم ما حصر وسرق لا يقطع كذا في المحيط * واذا غلبت الصنعة على الاصل في الحصر كافي الحصر البغدادية والجرجانية قالوا يقطع أيضاً كذا في الكافي * وانما يقطع في الابواب اذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا ينقل حملها على الواحد لانه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب وان كانت من كبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين * ولا يقطع فيما يتسارع اليه الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية * أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محرزة ولا قطع في الفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد واذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في عدم القطع باللحم بين كونه مملوفاً قديداً أو غيره كذا في فتح القدير * اذا سرق من آخر طعاماً والسنة سنة قطع لا يجب القطع بسرقته سواء كان طعاماً يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محرزاً أو لم يكن وان كانت السنة سنة خصب ان كان طعاماً يتسارع اليه الفساد فكذلك الجواب وان كان طعاماً لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز قطع قال مشايخنا رحمهم الله تعالى والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضاً اذا كانت السنة سنة قطع لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمر يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزاً وان كانت السنة سنة خصب ان كان ثمر يتسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزاً أو لم يكن وان كان ثمر لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز فنهى القطع كذا في المنهاج * ويقطع في الجيوب كلها والادهان والطيب والعود والمسك وكذا اذا سرق قطناً أو كناناً أو صوفاً قطع وكذا اذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سويقاً أو سمناً أو تمر أو زبيباً أو زيتاً فانه يقطع وكذا يقطع في الامتعة المدبوسة والمفروشة وجميع الاواني من الحديد والصنوبر والرصاص والخشب والادم والقراطيس والسكاكين والمقاريض والموازين والارسان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج * ولا يقطع في الرخام ولا في القدر ومن الحجارة والمخ كذا في التبيين * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق نخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج * وفي الخيل والعسل يقطع اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين * سرق باع من تاجر أهل العدل بينهم لا يقطع كذا في التارخانية * ويقطع في السكر اجماعاً كذا في الهداية * روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال أصحابنا رحمهم الله تعالى يجب أن لا يقطع في معمول العاج وغير معمول لانه لا يقطع في كونه مالاً أو قالوا يجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجمال ولا يقطع في غير معمول لانه يوجد مباحاً ويقطع في معموله لان الصنعة تغلب عليه فصارت كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح * وظاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولا قطع في سرقة الصيد وحشياً كان أو غير وحشياً سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التارخانية في فصل شرائط القطع * ولا قطع في الحناء ولا في البقول والريحان الرطب ولا قطع في التبن والماء النوى ولا في جلود السباع المدبوجة الا أن يجعل بساطاً أو صلى ولا في الاناء وقدر فيه طعام كذا في العناية * ولا قطع في سرقة الخمر والخزير من الذي ولا قطع في البازي والصقور وسائر الطيور ولا في الوشوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في الترمذاني * والاشربة على ثلاث مراتب * - لال كالققاع ونحوه فنهى القطع * وشراب نقيع التمر والزبيب والعصج أن فيه

البيع من الغاصب فيبطل بيع الغاصب * رجل باع عبداً بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم أقام البائع القطع اليه أنه اشترى العبد من مولاه بغيره أو ورثه بهداً لبيع قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي تعقل البيع والشراء يتوقف به وشرأؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي * وكذا المقتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفهاً يتوقف به وشرأؤه على اجازة الموصى أو القاضي والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى أو مما وهب له أو اشترى شيئاً يتوقف

ذلك على اجازة المولى * والرجل اذا باع عبده المأذون المدون بغير اذنه الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء * وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى
 بيعه بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد ارجه الله تعالى قال في الكتاب بيعه باطل والعصم انه موقوف ومعنى قوله باطل أى سيبطل * واذا باع
 المولى العبد المأذون من غير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك عنده ثم أجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم وبطل الثمن على الغرماء وان أجاز
 بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمسترى لا تصح الاجازة سبيل ١٧٧ البيع ومن البيع الموقوف اذا باع المربض في

مرض الموت من وارثه
 عيتمان أعيان مالان صح
 جازيعة وان مات من ذلك
 المرض ولم يجز الورثة سبيل
 البيع ومنه المرتد اذا باع أو
 اشترى يتوقف ذلك ان قتل
 على رده أو مات أو لحق بدار
 الحرب بطل تصرفه وان أسلم
 جاز ونفذ بيعه * ومنه
 الراهن اذا باع الرهن أو
 الأجر اذا باع المستأجر
 يتوقف ذلك على اجازة
 المرتهن والمستأجر في أصح
 الروايات الآن المرتهن يملك
 نقض البيع وملك اجازته
 والمستأجر يملك الاجازة
 ولا يملك النقض فان لم يجز
 المستأجر حتى انقضت
 الاجارة بينهما نفذ البيع
 السابق وكذا المرتهن اذا
 لم يفسخ البيع حتى فك
 الرهن نفذ البيع * ولو
 كانت الاجارة طويلة فباع
 ثم جاء أيام الفسخ نفذ بيعه
 عند أكثر المشايخ وكان
 للمستأجر ان يحبس المستأجر
 لاستيفاء الاجرة المججلة فان
 كان المستأجر مما لا يحتمل
 الهلاك فهلك عند المستأجر
 بعد الحبس لا يسقط الدين
 بخلاف الرهن * وكذا
 الرجل اذا دفع أرضه مزارعة

انقطع * والخمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والذف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا
 في السراج الوهاج * لا قطع في الطبل والبربط هذا اذا كان طبل له أو ما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف
 المشايخ رحمه الله تعالى في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختار الصدر الشهيد رحمه الله
 تعالى انه لا يجب القطع كذا في المحيط * وهو الاصح وفي الولوالجية وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولا قطع
 في الثريد والخبز كذا في السراج الوهاج * في نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلاب كذا في
 العيني شرح الكنز * ولو سرق ذى من ذى خرم لم يقطع كذا في الايضاح * ولا في سرقة الشطرنج وان كان
 من ذهب والترد كذلك كذا في المحيط * ولا قطع في سرقة المحصف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم
 وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج * ولو سرق الجلد والاوراق قبل
 الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي * ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط * المراد بذلك دفاتر قد
 مضى حسابها أو ما اذا لم يمض لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج
 * ولا قطع في قصب الشباب ولو اتخذته شباباً ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة * لا قطع في صليب الذهب والفضة
 وكذا الصنم من الذهب والفضة وأما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا
 في الجوهرة النيرة * ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوسمة والكتم كذا في العنانية * ولا يقطع بعبد
 كبير رأى يميز بعرب عن نفسه ولو نائم أو مجنوناً أو أعجمياً لانه ليس سرقة بل اماعضب أو خداع كذا في النهر
 الفائق * ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ايسر بغيره ولا معبر عن نفسه بالاجماع كذا في فتح القدير * في
 المتقي اذا سرق عبداً صغيراً قيمته خمسة دراهم وفي انه لو لؤة تساوي خمسة دراهم قطعت كذا في المحيط
 * من كان له على غيره عشرة دراهم فسرقت من يمينه مثله ان كان دينه حلالاً لم يقطع وان كان مؤجلاً
 فالقياس أن يقطع وفي الاستحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل
 وان سرق منه عروضا تساوي عشرة قطع وأما اذا قال أخذه رهناً بحق أو قضاء بحق وصرح بذلك درى عنه
 الحد بالاجماع وان أخذ صنفاً من الدراهم أجود من حقه أو أردأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج * وان سرق
 من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين * وان سرق حلياً من فضة وعليه دراهم أو
 حلياً من ذهب وعليه دينار فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلي قد استهلك السارق فوجب عليه قيمته وهو
 مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع أيضاً كذا في السراج الوهاج * ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى
 قطع الا أن يكون المولى وكله ما بالقبض حينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو
 غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان * ولو سرق من غريم عبداً المأذون الذي
 عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالملك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح
 * اذا وقعت السرقة على شئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود
 بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القصاص ويبلغ نصاباً يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا قطع
 فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصاباً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في
 المحيط * ولو سرق ناقة فقيمة مائة وفيه نبيذ أو طعام لا يبقى أولاً لا يقطع وانما يطرأ ما في الاناء ولا قطع
 على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلية وهذا قولهم ارجه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

(٣٣ - فتاوى ثانی) مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل وزرعها العامل أول مزرع فباع صاحب الأرض أرضه
 يتوقف البيع على اجازة المزارع * الراهن اذا باع الرهن ثم باعه من آخر فاجاز المرتهن يسع الاول والثاني نفذ ما اجاز * والاجر اذا باع
 المستأجر ثم باعه ثانياً من رجل آخر فاجاز المستأجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول وبطل الثاني * ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر
 أو آخر أو وهب وسلم فاجاز المرتهن الاول الرهن الثاني أو الاجارة أو الهبة نفذ البيع وبطل ما سواه * ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط

باب الخيار

الخيارات أنواع منها خيار اجازة عقد القضي وقد ذكرنا ومنها خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب ومنها خيار تفسر المعقود عليه به لئلا يعض قبل القبض والاستحقاق * أما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لاحد المتعاقدين أولهما ما جمعا عندنا وكذلك خيار الشرط للاجنبي جائز عندنا وهو مؤقت بثلاثة أيام أو أقل * وإن شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما ١٧٨

* وإن شرط الخيار إلى الأبد أو إلى وقت الظاهر أو إلى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الأبد ووقت الظاهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار ما لم تنقض الغاية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا تدخل الغاية في الخيار * ولو شرط الخيار لهما جميعاً لا يثبت حكم العقد أصلاً وإن كان الخيار لاحدهما لا يثبت حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عندنا ويخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يدخل * ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قوله - ويخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدخل * بيان ذلك في مسائل منها إذا باع عبداً بجمارية على أن يباع العبد بالخيار ثلاثة أيام فأعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذ اعتاقه في قولهم وبطل البيع

يقطع إذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمشي ولا يتكلم كيلا يكون في بدنه نفسه أما إذا كان يتكلم ويمشي فلا قطع على سارقه بالإجماع وإن كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج * في المنتقى إذا سرق كلباً في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم أقطعه وإن سرق جارية قيمته تسعة وعشرين عليه كاف قيمته درهم قطع وإن سرق كوزاً فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الأصل إذا سرق خاتم من خروا الطرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه إذا شرب الخمر في الحرز ثم أخرج الطرف والطرف مما يقطع في سرقته قطع كذا في الذخيرة * سرق قمعة وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الأنا في الدار ثم أخرجه فارغاً قطع كذا في الغنيانية * قال القدوري إذا سرق منديلاً فيه صرة درهم فعليه القطع يرد به المنديل الذي يشتريه الدراهم عادة كذا في المحيط * ولو سرق ثوباً باليساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم به لم أقطعه وإن كان يعلم به فاعليه القطع ولو سرق جراباً فيه مال أو جوارقاً فيها مال أو كيساً فيه مال قطع كذا في المبسوط * ولو سرق سوطاً كان منصوباً لا يقطع وإن كان ملفوفاً يقطع كذا في السراج الوهاج * لا قطع على خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا محتاس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو سرق من القبر دراهم أو ديناراً أو شيئاً غير الكفن لم يقطع بالإجماع كذا في السراج الوهاج * اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما إذا كان القبر في بيت مقفل والأصح أنه لا يقطع سواء نبش الكفن أو سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا إذا سرق الكفن من تابوت في القفالة لا يقطع في الأصح كذا في الكافي * ولو سرق ما شتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو أوصى له بشيئاً سرقه قبل موت الموصي قطع وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج * ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حراً أو عبداً كذا في النهاية * ولا يقطع في مال السارق فيه شركة كذا في التبيين * وإذا قطعت يد السارق ورد المئاع على صاحبه ثم سرق مرة أخرى لم يقطع عندنا استحسننا كذا في المبسوط * وكذا لو سرق منه سارق آخر لم يكن له ولرب المال أن يقطع السارق الثاني كذا في محيط السرخسي * الأصل أنه إذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانياً عندنا وإن تبدلت عينه قطع كلاً لو كان قطناً فصار غزلاً أو كان غزلاً فصار ثوباً فإنه يقطع بالإجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت إلى مالكها ثم سرق ثانياً لم يقطع وإن سرقها مع مائة أخرى قطع رجله سواء كانتا محلولتين أو متميزتين كذا في الظهيرية * إذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فجعل السرقة منه آتية أو كانت آتية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقطع كذا في شرح الطحاوي * في كفاية البيهقي سرق ثوباً بخاطمه ثم رده ففقد فسرق المئاع لا يقطع كذا في النهر الفائق * ولو سرق بقرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك ولداً ثم سرق الولد قطع ولو قطع في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وسرقه ثانياً لم يقطع رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية * وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق * أفرز كاهله ليؤدى إلى الفقراء فسرقتها غني أو فقير

لأنه أعتق ملك نفسه وإن أعتق الجارية جاز ويكون اسقاط الخيار ويتم البيع وإن أعتقه ما في كلام واحد نفذ عتقه مع ما وينضم قيمة الجارية لبايعه ولا ينفذ اعتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية أما الجارية لأنها خرجت عن ملكه عندهم وأما العبد لأنه لم يخرج عن ملك بايعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا * ولو كانت الجارية بئنا للبائع العبد والخيار للبائع العبد لا تنقضي الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما لأنهم لم تدخل في ملكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو أعتقها نفذ

اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار * ولو قال لعبدان اشترى منك فانت حر ثم اشتراء على أنه بالخيار ثلاثة أيام عتق عليه في قولهم جميعا وسقط خياره والمسئلة بفروعهما معروفة ولو كان البيع بشرط الخيار له ما غاب أحد هما لزم البيع في جاتيه والاخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا * رجل باع عبدا بعتن في النعمة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار وأبرأه عن الثمن أو اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأه وهديته ويبيطل خياره لأن الثمن في الذمة ١٧٩ بمنزلة القرض * ولو اشترى من غير

المشتري شيئا بذلك الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن ديناً أو فاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع المبيع الى المشتري لا يبطل خياره وكذلك لو كان الخيار للمشتري فأبرأه عن الثمن لا يصح ابرأؤه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تم البيع بينهما مابعض مدة الخيار أو باسقاط الخيار في المدة ينفذ ابراء البائع * ولو كان الخيار للبائع أو المشتري فمال من له الخيار ان لم يفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره * وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أردته اليوم فقد أبطلت خيارى ولم يرتد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك ولكنه قال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا فجاء غدا ذكر في المشتري أنه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لأن هذا وقت يحسب له المحالة بخلاف الاول * رجل باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة

قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيائية * ولا يقطع السارق من مال الحربى المستامن عندنا استحسانا * رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البغي ليلا فسرق من رجل منهم مالا فجاء به الى الامام العدل قال لا تقطعه لأن لاهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغي على أى وجه يقصدون على ذلك ويمسكوه الى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورثتهم فتمكنت الشبهة في أخذهم بهذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البغي في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لأن أهل البغي يستحلون أموال أهل العدل وتأولهم وان كان فاسدا فاذا انضم اليه المنعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعه لأن التأويل ههنا تجزئ عن المنعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنعة ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيتمكن امام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البغي فان يد الامام العدل لاتصل اليه كذا في المسوط

الفصل الثانى في الحرز والاختصاص الحرز على ضربين (حرز على فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذلك الفساطيط والحوائط والخيم كل هذه الاشياء تكون حرزا وان لم يكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهو ممتنع الباب أو لآب له لأن البناء يقصده الاحراز لأنه لا يجب القطع الا بالخراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاع فهو محرز به هذا اذا كان الحافظ قريبا منه وأما اذا بعد فليس يحافظ وحده القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظا أو نائما والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * لو جمع متاع في صحراء ولم يتم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع اذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسى * قال مشايخنا رحمه الله تعالى كل شئ معتبر بحرزه مثله كما اذا سرق الدابة من الاصطبل أو المشاة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم أو الخلى من هذه المواضع لا يقطع وفي الكرخى ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقواصر التمر حرزا للدراهم والدنانير والؤلؤ وقال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * قال شمس الأئمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهدية * اذا سرق من الحمام ليلا قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعنده ما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافى * ما كان محرزاً بالابنية فاذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئا لم يقطع ولم يكن حرزا في حقه وان كان ثمة حافظ أو كان صاحب المنزل نائما عليه وما كان من هذه الابنية يدخل بلا اذن متى شامولا يمنع فهذا والقفا في البرية واحدي صحرى يحافظ وذلك كالمساجد والطرق كذا في الايضاح * ان شق الحمل فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فأخذ المال قطع كذا في التبيين * ولو سرق الابل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لأن هذا مال ظاهر غير محرز كذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فأخرج ما فيه ان كان صاحبها هناك قطع والافلاق كانت

أيام ثم أعتقها أو دبرها أو كاتبها أو وهبها وسلم أو رهن وسلم أو آجر كان ذلك نقضا للبيع وكذا اذا قبل بالمبيع ما يدل على استبقاء الملك بأن بائرها أو وطئها أو قبلها بشهوة أو نظرائى فرجها بشهوة كان ذلك نقضا للبيع علم الاخر بذلك أو لم يعلم * ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرؤية والعيب * ولو قال المشتري قبلتم باعير شهوة كان القول قوله ولا يبطل خياره والنظر الى الضريح من غير شهوة لا يكون ابطلا للبيع ولا اسقاطا للخيار * ولو قبلته الامة بشهوة بطل خياره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ان

القر المشرى أنها قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى بفعل الامة لا يطل الخيار الا اذا قبلته فتر کہا ولم يمنعها وان ادخلت فرحه في فرحها وهو كاره ومطالع بطل خياره عند الكل * من له الخيار اذا اجاز البيع واسقط الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضراً أو غائباً وما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضراً جاز وان كان غائباً يتوقف فسخه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان علم صاحبه بذلك في مدة الخيار جاز وقال أبو يوسف والشافعي ١٨٠

الفسخ بالقول فان كان بالفعل جاز كما قال أبو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * وفي الاجارة الطويلة اذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر فالواجب وأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى * ولو كان الخيار للمشتريين ففسخ أحدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه * رجل اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم أودعه البائع فهل عند البائع في مدة الخيار بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبه رحمه الله تعالى * الله تعالى يتم البيع ويتقرر الثمن على المشتري ولو كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهل عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل * ولو كان البيع باتاً فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغيره فإنه والثنى حال أو مؤجل وللشترى خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهل عند البائع تم البيع ولزمه الثمن عند الكل * رجل باع شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخاً للبيع ولا ابطالاً للخيار * رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستغله ويستخذه جاز وان فعل ذلك لا يطل خياره * ولو باع كرمه على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من ثمره لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة لا يقابها الثمن فلم يكن متلفاً جزاً من المبيع بخلاف الثمر * رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم قال له البائع بعد أيام أنت بالخيار له الخيار مادام في المجلس ويكون هذا

الجوالت موضوعه على الارض فسرق الجوالت مع المتاع ان كان صاحبه هناك بحيث يكون حافظاً له قطع سواء كان ناعماً ويقظان كذا في السراج الوهاج * اذا سرق من القطار بغيره لا يقطع ويستوى أن يكون معه سائق أو قائد يسوقه أو يقوده أو لم يكن فلم يجعل القطار محرزاً بالسائق والقائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرزاً بالحفظ اذا كان قصده الحفظ وأما اذا كان قصده شيئاً آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة * ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج به وقد حمله ولم يحمله فلا قطع عليه ولوروى الى صاحب له خارج الحرز فأخذ المرمى اليه فلا قطع على واحد منهما قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان الخارج لم يدخل يده الى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فأخذها من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعهما كذا في فتاوى الكرخي * ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذ لم يذكره محمد رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جار فرمى المتاع في النهر ثم خرج وأخذ من خرج بقوة الماء لا يقطع وان خرج بقهر يكمه الماء قطع ذكره الامام القسري * ولكن ذكر في المبسوط في اخراج الماء بقوة جريه الاصح أنه يلزمه القطع كذا في النهاية * وان ألقاه في الطريق ثم خرج فأخذه فهذا على وجهين * ان روى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فأخذه قطع وان روى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وان خرج وأخذ اذا حمله على حمار وساقه فأخذه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج * من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل البيوت عن الانتفاع ببعض الدار وان كانت كبيرة وفيها مقاصير أي حجر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغنى أهل المنازل عن الانتفاع ببعض الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة وأخرجها الى صحن الدار قطع ولوروى بعض أهل المقاصير من مقصورة شيئاً يقطع كذا في الكافي * ولو نقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جاء في ليله أخرى فدخل وأخذ شيئاً كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يستدأه أو كان النقب ظاهراً اراء الطارقون وبني كذا فلا قطع عليه والافطع كذا في السراج الوهاج * سارق دخل مع حمار منزلاً لجمع الثياب وجعلها ثم خرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الحمار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو علق على طائر شيئاً وترك في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فأخذ منه كذا في الفتاوى السراجية * ولو سرق مالا من حرز فدخل آخر الحرز وجعل السارق والمال معه قطع المحمول خاصة ولو أخرج نصاباً من حرز فذعن فصاعداً ان تغافل بينهما اطلاع المالك فاصح النقب أو غلق الباب فالخراج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج * ولو سرق من السطح ما يوازي نصاباً يقطع * رجل نقب حائطاً بغير اذن المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئاً مختاراً أنه لا يضمن الناقب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة * ولو سرق ثوباً بسط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوباً بسط على خص الى السكة وان بسط على الحائط الى الدار وعلى النخص الى السطح قطع كذا في الظهيرية * وان نقب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة

هذا هذا
ففسخ البيع ولا ابطالاً للخيار * رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستغله ويستخذه جاز وان فعل ذلك لا يطل خياره * ولو باع كرمه على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من ثمره لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة لا يقابها الثمن فلم يكن متلفاً جزاً من المبيع بخلاف الثمر * رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم قال له البائع بعد أيام أنت بالخيار له الخيار مادام في المجلس ويكون هذا

بمنزلة قوله لك اقالة هذا السبع * ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح * رجل اشترى شياً وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كأنه أن يسخن البيع ولم يكن ذلك للبائع * وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع في قول أبي حنيفة وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى فان أسقط الخيار في الأيام الثلاثة أو اعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو حدث به ما وجب لزوم البيع يتقلب البيع جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري ١٨١ في الأيام الثلاثة عيب ان كان عيباً

يحتمل زواله في مدة الخيار كالمريض لا يطل خياره الا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به مالا يحتمل الزوال لزمه البيع * رجل اشترى شيئاً في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده ما قبل الشهر يكون داخلًا في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد رحمه الله تعالى له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع * وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان فسد البيع عند الكل لانه لا وجه لتعجيل هذا العقد * رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون للبائع أن يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار * رجل اشترى

هذا محمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما إذا كان صغيراً لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده فيه وأخذ المال قطع أجماعاً وان ادخل يده في صندوق الصيرفي أو في كتم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج * جماعة تزولوا خائفاً ويتأفرون سرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية * وإذا طرصة خارجة من الكتم وأخذ الدراهم لم يقطع وان ادخل يده في الكتم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي * في المتني الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفشاش وهو الذي يهيئ لغلقي البيت ما يفضيه به اذا فاش نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وان كان فيه أحد من أهلها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فاش باب في السوق لم يقطع والقفاف لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فبأخذ منها وصاحبه لا يعلم في الخاوي اذا كان باب الدار مردوداً غيره غلقت فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع ولو دخل ليلا من باب الدار وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو مكابرة ومعه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل اللص دار انسان ما بين العشاء والعتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص والاص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان انساناً لا يقطع سرق متاعه قطع ولو كان به نهاراً فتنقب بيته سرراً وأخذ متاعه مغلبة لا يقطع والقياس أن لا يقطع في الفصلين لكنا تصنفنا في الفصل الاول وقلنا بوجوب القطع كذا في المحيط * ولو أخرج شاة من الحرة فتبعها أخرى ولم تكن الاولى نصاباً فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج * وإذا سرق شاة أو بقرة أو فرسان المرمي لا يقطع هكذا كرمحمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شيخ الاسلام لا أن يكون عليها راع يحفظها وفي البقال أنه لا قطع في المرمى وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل الرعي لا لاجل الحفظ فلا تصير حرة بالراعي فان كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بنى لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يعتبر الغلق اذا كان الباب مردوداً الآن ان يكون منفرداً في الصحراء كذا في الذخيرة * وأبو الليث الى حائط قد بنى لها عليه باب وهما الثمن يحفظها وكسر الباب ليلا وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبها حتى أخرجه اقطع * اتخذ حظيرة من حجر أو شوك وجمع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى اذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع سارقها كذا في الخاوي * وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه اذا جمعها في مكان أعده لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في الذخيرة * من سرق من أبويه وان علموا وولده وان سفل أو ذرى رحم محرمة كالاخ والاخت والم والخال والعممة والخاله لا يقطع ولو سرق من بيت ذى الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير * ولو سرق من أمه أو أخته رضاعاً يقطع كذا في الكافي * وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق أحد الزوجين من حرز خاص لا يقطع الا يسكنان فيه كذا في غاية البيان * ولو سرق المرأة من زوجها أو سرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحتمل

شاة أو بقرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطلب لنهاراً روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى أنه يبطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل خياره حتى يشرب اللبن أو يستهلك * ولو اشترى جارية على أن بالخيار ثلاثة أيام وقبضها فادعها الى فراشه قبل مضى المدة لا يبطل خياره * وكذا لو كان الخيار للبائع فدعها الى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رعى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطعن البائع فيها كان فسخها للبيع * ولو كان الخيار للمشتري فطعن فيها يعرف مقدار العائن لا يقطع خياره ولو نزل زاد على ذلك عند قلة الماء أو كثرة بطل خياره

* وذكر الفقيه أبو جعفر أن ما زاد على يوم وليلة كثير يطل خياره وما دون ذلك قليل لا يطل خياره * ولو اشترى ثوبا على أنه بالخيار أو خادما فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يطل خيارا الشرط وإن استخدم مرتين أو لبس الثوب مرتين أو كانت دابة فركبها مرتين بطل خيار الشرط * ولو ركب الدابة استقيم أو لم يدها على البائع في القياس يطل خياره وفي الاستحسان لا يطل * ولو باع عبد بن علي أنه بالخيار فيها وقبضها المشتري ثم مات أحدهما ١٨٣ أو استحوذ لا يجوز البيع في الباقي وإن تراضيا على إجازة البيع لأن البيع بشرط

منهما لو سرق من امرأته المستوتة أو المختلعة إن كانت في العدة لم يقطع سواء كان طليقة أو طلاقين أو ثلاثا وكذا إذا سرقته من بيت زوجها وهي في العدة فلا يقطع عليها كذا في السراج الوهاج * ولو أبانها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الأمر إلى القاضي لا يقطع كذا في التبيين * إذا سرق من أجنبية أو سرق من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة إلى الإمام ثم رافع الأمر إلى الإمام وأقر السارق فالقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة * وإن تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * إذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبيل أمها أو ابنتها يقطع كذا في المحيط * ولو سرق من بيت الأصهار أو الأخوان لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما إذا كان البيت للعتن أما إذا كان للبت فلا يقطع اتفاقا وكذا في مسألة الصهر إذا كان البيت للزوجة لا يقطع إجماعا كذا في الجوهر النيرة * الختن زوج كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذي محرم من الختن * والصهر من حرم عليه بالمصاهر كالمراة وابنتها وكامرأة الأب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط * ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوى رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقه منه فعبدته بمنزلة كذا في محيط السرخسي * ولا فرق بين أن يكون العبد مدبرا أو مكاتباً أو أدوناً أو أم ولد وسرق من مولاه كذا في السراج الوهاج * وكذلك المولى إذا سرق من مال مكانه أو عبده المأذون ويقطع بالسرقه من العبد لأنه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي * ولا يقطع على الضيف إذا سرق من إضافته كذا في الهداية * ولا يقطع على خادم القوم إذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع اذنه في دخوله وإذا أجرده من رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما في منزل على حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا سرق المؤجر من المستأجر فلا يقطع وإن سرق المستأجر من المؤجر قطع

بالإجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج
الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته * تقطع عين السارق من الزند وتحسم وغن الزيت وكففتا لحسم على السارق عندنا كذا في البحر الرائق * فإن سرق ثانياً قطع رجله اليسرى وإن سرق ثالثاً لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب هذا الاستحسان ويعزراً يضاف ذكره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولا إمام أن يقتله سياسة لسيعة في الأرض بالفساد كذا في السراجية * وإن كان السارق أشل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الزجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك إن كانت أيمامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصبعان نهاسوى الأبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الأبهام مقطوعة أو شلاء يقطع كذا في الهداية * ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين * وإذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم تقطعان جميعاً وقال بعضهم إن تميزت الأصابع وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وإن لم يمكن قطعها جميعاً وهذا هو المختار فإن كان يبطش بأحدهما قطع الباطنة كذا في الجوهر النيرة * وإن كانت رجله اليمنى مقطوعة الأصابع فإن كان يستطيع القيام والمشي عليه أقطع يده وإن كان لا يستطيع أن المشى عليه لم تقطع كذا في المبسوط * ومن وجب عليه القطع في السرقة فلا يقطع حتى قطع فاعط عنه فإن كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والارش في الخطأ وتقطع رجله

الخيار غير منقعد في حق الحكم فإذا هلك أحدهما كانت الإجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخصه فلا يجوز * ولو قال البائع في حياة العبد نقضت البيع في هذا بعينه أو نقضت البيع في أحدهما كان نقضه باطلاً كأنه لم يتكلم بالنقض ويبقى الخيار فيها * وكذا لو باع عبداً واحداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال نقضت البيع في نصفه كان باطلاً كأنه لم يتكلم به * رجل له دار فيها رجل يسكنها بأجر فباعها من رجل على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورضي به به الساكن فطلب المشتري الأجر من الساكن في مدة الخيار كان ذلك اهتداءً للبيع * ولو اشترى داراً وهو ساكن فيها على أنه بالخيار ثلاثة أيام فدام على السكنى لا يطل خياره ولو ابتدأ السكنى بطل خياره * رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها وأنكر البائع كان القول للمشتري وللبيع أن ينكح الجارية ويوطأها لأن المشتري حين ردها على البائع قد مال الجارية منه فالبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القهار إذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب اليسرى وقال هذا ثوبك وكذا الأسكاف * رجل باع أيضاً وكنترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار الكنترى تمر في مدة الخيار بطل البيع لأنه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة بجها الباقي خياره لأن المشتري لا يتضرر ببقاء الخيار * ولو اشترى قصيلاً شراً بائناً فصار جاقاً قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله

حين ردها على البائع قد مال الجارية منه فالبائع أن يرضى بهذا التملك وكذا القهار إذا رد ثوب نفسه على صاحب الثوب اليسرى وقال هذا ثوبك وكذا الأسكاف * رجل باع أيضاً وكنترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البيض أو صار الكنترى تمر في مدة الخيار بطل البيع لأنه لو بقي من غير خيار يتضرر به البائع ولو بقي الخيار كان له أن يلزم المشتري بعد التغير ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة بجها الباقي خياره لأن المشتري لا يتضرر ببقاء الخيار * ولو اشترى قصيلاً شراً بائناً فصار جاقاً قبل القبض بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولا يطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا فباعه بالبيع بينهما قال البائع للمشتري قد جعلتك بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ثبت الخيار من ساعته شهر أو ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الخيار كما قال أبو يوسف العقد * ولو ألقها بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسد بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الشرط الفاسد ويفسد البيع ١٨٣ ولو ألقها بالعقد الصحيح شرط جاز أو خيارا

جازا يلحق في قولهم * رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقابضا ثم ان البائع تقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع لأن المشتري لما زرعها باذن البائع صار كانه سلمها إلى البائع * رجل اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند المشتري بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يطل خياره * ولو حدثت الزيادة عند المشتري في ذات المبيع كالسمن ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فرض

اليسرى في السرقة وان كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب إلا أنه لا تقطع رجله اليسرى وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجيب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي * وان لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي إلى تفويت جنس منفعة البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجله اليمنى سقط عنه القاطع بسبب السرقة فان لم تقطع رجله اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط * اذا قال الحاكم للجلاد اقطع عين هذا السارق في سرقة سرقة فاقطع يساره عدا فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يؤتب كذا في فتح القدير * والخلاف فيما اذا قطع يساره عدا ولو قطعه خطأ لا يضمن اجماعا سواء أخطأ في الاجتهاد بأن اجتهده وقال اليد مطلق في النص فقطع اليسرى أو في معرفة اليمنى واليسار هو الصحيح كذا في المصنف * ولو قال له اقطع يده اذا قطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه عيني فقطعها لا يضمن وان كان عالما بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو قطع غير الجلاد يساره لا يضمن أيضا هو الصحيح هكذا في الهداية * وان حكم عليه بالقطع فقطع رجله اليمنى من غير اذن الامام فلا شيء عليه لكن الامام يؤتبه على ذلك كذا في المبسوط * وان قطع الجلاد رجله اليمنى ضمن الجلاد ديتها وضمن السارق السرقة وان قطع رجله اليسرى ضمن الجلاد ديتها وقطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يديه جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلاد للسارق يده اليسرى كذا في المحيط * ولو قطع يده ورجليه ضمن اليسرى والرجلين ولو كانت عين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العناية * واذا حكم عليه بالقطع بشهود في السرقة ثم انفلت أو لم يكن حكم عليه حتى انفلت فأخذ بعد زمان لم يقطع وان اتبعه الشرط فأخذوه من ساعته قطعت يده كذا في المبسوط * ولو سرق من رجلين لم يقطع بغيبة أحدهما كذا في العناية * رجل سرق من جوز جانيات فرفع إلى قاضي بلخ فله ان يقطعه فان غاب رجل على جوز جانيات من أهل البغي من غير تقليد من جهة وإلى خراسان لم يكن لقاضي بلخ أن يقيم وهو نظير ما لو سرق في خوارزم فرفع إلى قاضي بخارى كذا في المحيط * واذا ثبتت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت ان قطع حبس حتى ينكشف الحر والبرد واذا كان لا يتخوف عليه الموت ان قطع لم يؤخر وان حبس إلى فتور الحر والبرد فبات في السجن فضمن المسرور دين في تركه كذا في المبسوط * ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسرور ومنه فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعه والصحيح ظاهر الرواية كذا في زاد النقاها * ولا فرق بين الشهادة والقرار عندنا وكذا ان غاب عند القطع عندنا كذا في الهداية * والمستودع والغاصب وصاحب الربا والمستعير والمستاجر والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء والمترهن وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي أن يقطعوا السارق منهم ويقطع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء إلا أن الراهن انما يقطع بخصومه حال قيام الرهن بعد قضاء الدين كذا في الكافي * ان قطع سارق بسرقة فسرق منه لم يكن له ولا لرب السرقة أن يقطع السارق الثاني وللأول ولأولان الخصومة في الاسترداد في رواية ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول أو بعد ما درى الحد شبهة يقطع بخصومة الأول كذا في الهداية * في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم ان رجلا آخر له هذا المسرور منه ألف درهم غصب

العبد عند المشتري ثم ان المشتري اتى البائع وقال البائع نقضت البيع ورددت عليك العبد فلم يقبل البائع ولم يقبض فانقضت الأيام الثلاثة والعبد مريض لزم المشتري وان صح العبد في الأيام الثلاثة تممضت الأيام الثلاثة كان للمشتري أن يرث العبد على البائع بذلك الرد الذي كان منه * رجل اشترى دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقص حوافرها أو أخذها من عرفها لا يطل خياره ولو زرعها بطل خياره * رجل اشترى شبا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجعلها لمشتري في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليرث المبيع فاحتق البائع منه وطلب المشتري من القاضي

أن ينصب خصما عن البائع لردّه عليه اختلافوا فيه قال بعضهم ينصب خصما لطلب المشتري وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصما لأن المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه وكلامه احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا نظره فإن لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايته يجيبه القاضي إلى ذلك فيبعت مناديا ينادى على باب البائع أن القاضي ١٨٤ يقول ان خصمك فلا تاريد أن يرد المبيع عليك فان حضرت والا نقضت

الالف المسروق من السارق قال أدرك القطع عن السارق الاول كذا في المحيط * من سرق سرقة وردّها على المالك قبل الارتفاع إلى الحاكم لم يقطع فان ردّها بعد سماع البيعة والقضاء يقطع وقيل القضاء يقطع استخسنا أن لو وردّه على ولده أو ذي رحمه ان لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وان كان في عياله لا يقطع وكذا لو ردّ على امرأته أو عبده أو أجنبي مشاهرة أو مسانحة ولو دفع إلى والده أو جدّه أو والدته أو جدته وليسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عياله هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لانه عبده ولو سرق من مكاتب وردّه إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال وردّ إلى من يمولهم لا يقطع كذا في الكافي * إذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فهو هاله المالك وسلمها إليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدير * ولو غصب منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتبية * ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط * إذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ما ذوّنا فانه يصح اقراره و يقطع يده والمال يردّ إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه كذا في السراج الوهاج * وان كان محجورا والمال قائم ان صدقه مولاه يقطع ويردّ المال إلى المسروق منه وان كذبه مولاه فقال الدراهم مالي فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والردّ إلى المسروق منه وان كان المال هالكا صح اقراره بالحد في قول أصحابنا جميعا ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه وهذا اذا كان العبد كبيرا وقت الاقرار أما اذا كان صغيرا فلا قطع عليه أصلا لكنه اذا كان ما ذوّنا يردّ المال إلى المسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا لا ضمان وان كان محجورا فان صدقه المولى يردّ المال إلى المسروق منه ان كان قائما أما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لافي الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان * ولو أقر العبد بسرقة مائة لم يقطع ثم ينظر ان كان ما ذوّنا صح اقراره ويردّ المال إلى المسروق منه وان كان هالكا يضمن صغيرا كان أو كبيرا وان كان محجورا ان صدقه مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج * اذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها الباقية على ملكه كذا في الهداية * وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضا اذا كانت مستهلكة في المشهور لانه لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك أنا ضمنه لا يقطع عندنا وان قال أنا اختار القطع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط * ولو قطعت عين السارق ثم استهلكه غيره كان للمسروق منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو أودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج * وانما ملك السارق المسروق من رجل يبيع او هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع أو بعده فملكه باطل ويردّ المسروق على المسروق منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه إليه وان كان هالكا في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فلله المالك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط * ولو غصب انسان من السارق فهلك في يده الغاصب بعد القطع فلا ضمان للسارق

البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعلان أيضا قيل لمحمد رحمه الله تعالى كيف يضمن المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيأخذ منه كفيلا ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع ردّ على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ المبيع ولا تنق عليه من الثمن حتى تجبر البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجائين وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وجه المدعى عليه وأقام المدعى بينة على ما ادعى ويضاق فسادها في مدة التزكية فان القاضي بأمر مدعى الشراء أن ينقد الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعها من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الاول والثاني على يدي عدل فان عدلت البيعة يقضى

المدعى الشراء بالثمن الثاني ويدفع الثمن الاول إلى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يضيع الثمن الثاني من مال مدعى ولا الشراء لان بيع القاضي كبيع وان لم يفسد بينة مدعى الشراء فانه يضمن قيمة السمكة للثمن الثاني لان البيع لم يثبت فبقى أخذ المال الغير بجهة البيع فيكون مضروبا عليه القيمة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو باع شيئا يتسارع اليه الفساد لم يضمنه المشتري ولم ينقد الثمن حتى غلب كان للبائع أن يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشتري وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول رضی بهذا البيع

والصريح دلالة فيجعل للبائع أن يبيع وإذا حل للبائع أن يبيع حل للمشتري أن يشتري * رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه عرض العبد على البيع لم يطل خياره لأنه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه * رجل باع شاة بمئة مؤجل على أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار لا من وقت العقد * وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع دارا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ولا دار شفع فان الشفع يطلب الشفعة وقت العقد اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي يطلب ١٨٥ الشفعة وقت الاجازة * وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد

وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يطلب عند القبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تأتي في كتاب الشفعة * رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري على دراهم مسمية أو على عرض بعينه على أن يسقط الخيار ويغضى البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على أن يسقط الخيار فيعط عنه من الثمن كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك * الوكيل بالبيع اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الوصي باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الرجل باع بنفسه وبشرط الخيار لغيره فبات الوكيل أو الوصي في الايام الثلاثة أو مات الموكل أو الصغير أو مات الذي باع بنفسه أو الذي شرط الخيار له في الايام الثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى بتم البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق في الخيار والخسوف في هذا بمنزلة الموت * ولو باع الاب أو الوصي مال اليتيم

ولا ضمان للمالك أيضا كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فخذ حذوا واحدا فهو ولذلك كله لان الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تدخلت اذا كان الجنس واحدا لان المقصود من اقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو أقيم الحد مرة ثم سرق ثانيا لا ياتى بقتل الزجر لم يحصل بالاول وأجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وخصموه أو اثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شيئا من السرقات اذا هلكت الاموال في يده أو استهلكها أو أمانا اذا حضر واحد منهم أو اثنان وخصم والباقون غيب فقطع القاضي السارق بخصومة الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شيئا اذا هلكت الاموال عنده أو استهلكها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن قيمة سرقات الغائبين ولا يضمن لمن كان حاضرا وقت الخصومة قيمة سرقاته باجماع فان كانت السرقات فائقة ردها الامام على أربابها القطع لا يمنع رد السرقة كذا في المحيط * واذا سرق النصب من واحد مرارا نفوصم في بعض النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في غايه البيان * ولو أقر بالسرقه والمسروق منه غائب فاجتهد الحاكم وقطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئا وإن حضر فصدقه كذا في المبسوط

باب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة

اذا سرق ثوبا فاشقه في الدار فحين ثم أخرجه فان كان لا يساوي عشر دراهم بعد ما شقه لم يقطع بالاتفاق بخلاف ما لو شقه بعد الاخراج فانتقصت قيمته من النصاب بذلك واذا سرق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي عشرة فان كان هذا التعيب يمكن نقصا ليسر عليه القطع بالاتفاق وأما اذا كان النقصان فاحشا فان اختار ورب الثوب أخذ الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وان اختار أن يضمنه قيمة الثوب وسلم له الثوب فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع في الوجهين جميعا كذا في المبسوط * واختلفوا في الفرق بين الفاحش واليسير والصحيح أن الفاحش ما يقرب به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يقرب به شيء من المنفعة بل تعيب به فقط كذا في البحر الرائق * واذا كان الشق اتلفا فله تضمين جميع القيمة من غير خيار ويملك السارق الثوب ولا يقطع وحدا لا تلف أن ينقص أكثر من نصف القيمة كذا في التبيين * ان سرق شاة فذبحها ثم أخرجه لم يقطع ولو ساوت نصابا بعد الذبح لكنه يضمن قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير * وان سرق ذهبا أو فضة يجب فيه القطع فضنه دراهم أو دينار قطع فيه ويرد الدراهم والدينار إلى المسروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا سبيل للمسروق منه عليها كذا في الهداية * وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ حليا أو آنية كذا في التبيين * ولو سرق حديدا أو نحاسا أو صفرا أو ما أشبه ذلك فجعله أو أوى ان كان بعد الصناعة يباع وزنا فعلى الاختلاف وان كان يباع عددا يكون للسارق بالاجماع ولو سرق ثوبا فقطعه وخاطه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالاجماع كذا في الغائية * ولكن لا يحل له ان ينفع به بوجه ما يضمن فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التمرناشي * اذا قطع يد السارق وقد قطع الثوب قبضوا لم يحط به رد على المسروق منه كذا في المبسوط * من سرق ثوبا فصغره أحرر فقطع يده لم يؤخذ منه الثوب ولم يضمن قيمة الثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو صبغه

(٣٤ - فتاوى ثانی) على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ اليتيم في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بتم البيع ويطل الخيار وعن محمد رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم ان شاء منقض البيع وان شاء أجاز في مدة الخيار وبعد انقضائها يكون هذا خيار الاجازة لا خيار الشرط * وفي رواية ينتقل خيار الشرط الى اليتيم مؤقتا بالايام الثلاثة كما كان وفي رواية يبقى الخيار للاب ان شاء فنقض البيع في المتأخر وأجاز وان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة تم البيع * والمكاتب اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر والعبد الماذون فاذا

باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم جرح عليه المولى بتم البيع ويطل الخيار * رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للعبدان دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضا للبيع ولا بطلا للخيار وكذا لو قال لهذا العبد أنت حر أو هذا العبد آخره * وكذا لو كان الخيار للمشتري خلف بذلك * رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أبرئت شراءه أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يتأخذه أو أحببت ١٨٦ أو ردت أو قال قد أعجبني أو قال قد وافقني لا يطل خياره * رجل اشترى كتابا على

بعد القطع رده كذا في البحر الرائق * وهكذا في الاختيار شرح المختار * وإن صبغه السارق أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء كذا في فتح القدير * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن رجاء الله تعالى إذا قطع السارق وقصبغ الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو خاطه قيصا أفنى للسارق أن يبيع الثوب ويأخذ من غنمه ما زاد الصبغ فيه ويتصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالفضل وكذلك الحنطة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط * فان كان المسروق دراهم فسيبكه أو صاغها فلما كان للمسروق منه أن يأخذها فان كانت السرقة صغرى جعله قفمة أو حديد فجعله درعاً لم يأخذه وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غيّر عن حاله فان كان التغيير بالنقصان فالمسروق منه أن يأخذه وان كانت السرقة شاة فولدت أخذها جميعا للمسروق منه كذا في المبسوط * ولو سرق حنطة فطحنها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقاً فملنه بسمن أو بعسل فهو مثل الاختلاف في الصبغ كذا في شرح الطحاوي * إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص يدى بالقصاص وضمن السرقة فان قضى بالقصاص فعقابه صاحبه أو صالحه قطعت يده في السرقة وان لم يصلح له حتى مضى زمان وهما يتراضيان فيه على الصلح ثم صالحه درأت القطع في السرقة لقلة قادم العهد وان كان القصاص في الرجل اليسرى يدى بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك ان كان القصاص في شعبة في رأسه كذا في المبسوط

الباب الرابع في قطاع الطريق

اعلم أن لقطاع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يكن للارادة المقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبير أو الحجر أو غيرها (والثانية) أن يكون خارج الامصار بعيدا عنها وفي النجاس لا يكون بين القرية وبين ولاين المصريين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر لا أجر عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى (والثالثة) أن يكون ذلك في دار الاسلام (والرابعة) أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى ويشترط أن يكون القطاع كلهم أجنب في حق أصحاب الاموال من أهل وجوب القطع (والخامسة) أن يظفروهم الامام قبل التوبة وردد الاموال الى أربابها كذا في التتارخانية * اذا خرج جماعة ممنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصده واطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا مالا يوقه تولوا انفسا حبسهم الامام حتى يتوبوا بعد ما يعزرون وان أخذوا مالا معصوما بأن يكون مال مسلم أو ذمى والمأخوذ اذا قسم على جماعة أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فاقن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حدا حتى لو عفا الاول أو اياه عنهم لم يلتفت الى عفوهم وان قتلوا أو أخذوا المال ان شاء الامام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء وصلبهم واذا أراد الصلب ففي ظاهر الرواية يصب حيوا بيع بطنه

أنه بالخيار ثلاثة أيام فانتسخ منه لنفسه لا يطل خياره لان الكتاب لا يشتري لأجل النسخ منه وانما يشتري لأجل الدرس والحفظ فلا يطل خياره كالنسخ اذا اشترى ديباجا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم نظف في نقوش الديباج لا يطل خياره ولهذا لو انتسخ من كتاب الغير ولم يرفعه ولم يحوله لا يصير غاصبا وان انتسخ لغيره لا يطل خياره قالوا ولو قيل بالانتساخ يطل خياره وبالدرس لا يطل خياره فله وجه يجوز الاخذ به لان في الكتابة استعمالا أما الدرس يكون للنظر والامتحان أنه هل هو صحيح أم لا فيكون بمنزلة الاستخدام مرة واحدة وذلك لا يطل الخيار * من له خيار الشرط اذا قال أبطلت خيارى بطل خياره ومن له خيار الرؤية اذا قال أبطلت الخيار لا يطل خياره * رجل اشترى ثوبا على أنه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء رده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال أبو حنيفة وأبو يوسف

رجعهما الله تعالى القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار الشرط وأراد أن يرد بالخيار الرؤية وان كان يريد الرتبة للبائع فالقول فيه قول البائع * ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فأكسبت أ كسابا عند البائع أو عند المشتري أو ولدت أولادا فان الكل يدور مع الاصل ان تم البيع بينهما يكون للمشتري وان انتسخ البائع منها يكون للبائع * ولو كان الخيار للمشتري فأكسبت كسابا أو ولدت أولادا عند البائع فكذلك الجواب وان أكسبت عند المشتري ذكر في الكتاب

أن الكسب يكون للشئ تم البيع بينهما أو انتقض * قبل هذا قولهما لأن عندهما خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع فيه لمكة بمنزلة خيار الرؤية والعيب عند الكل أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدور الكسب مع الأصل لأن عند خيار الشرط لا يشتري بمنع دخول المبيع في ملك المشتري * ولو اشتري عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع * عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه ١٨٧ روايتان * ولو قطع البائع يده

قبل التسليم إلى المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل * ولو قطع أجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل * رجل اشترى عبداً من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فبرئ أحدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى ابنه على أن البائع بالخيار ثم مات المشتري فأجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث أباه

فصل في خيار الرؤية

خيار الرؤية يثبت في كل عين ملك بعقد يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والقسمه والصالح عن دعوى المال وكما ثبتت الخسار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن إذا كان عبداً والمكيل والموزون إذا كان عبداً فهو بمنزلة سائر الاعيان وكذا التبر من الذهب والفضة والاولاد ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك ديناً في الذمة كالسلم والمداهم والدنانير عبداً كان أو ديناً والمكيل والموزون إذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدراهم

برح ليموت وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصاب حيال يقتل ثم يصلب والاول أصح وبه قال الكرخي والعصم أنه يترك مصلوباً ثلاثة أيام ثم يخلى بينه وبين أهله لينزلوه ويدفنوه كذا في الكافي * وإذا قتل قاطع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين * إن باشر القتل واحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار * إن لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالا أو جرح اقتصر منه بمافي القصاص وأخذ الارش بمافي الارش وذلك إلى الاولياء كذا في الهداية * وإن أخذوا المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويبطل حكم الجراحات سواء كان عمداً أو خطأ كذا في السراج الوهاج * وإن أخذوا ماله ما تاب وقد قتل عمداً فإن شاء الاولياء قتلوه وإن شاءوا عفوا عنه ويجب الضمان إذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية * إن أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا عمداً ولكن ما أخذوا من الاموال شيء تافه ولا يصيب كل واحد منهم نصيب فالأمر في القصاص بين النفس وغيرها إلى الاولياء إن شاءوا استوفوا وإن شاءوا عفوا كذا في النهاية * وإذا أخذ المال ولم يصنع شيئاً غيره فإن جاء نائباً قبل أن يؤخذ فعليه أن يردهما أخذ وضمانه إن هلك كذا في السراجية * وإذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمان لم يقم الامام عليه الحد استحساناً كذا في المبسوط * وإن كان من القطع صبي أو مجنون أو ذورحم محرم من المقتوع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي * وكذا إذا كان فيهم آخر س كذا في المحيط * وإذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون أقيم عليهم الحد إلا أن يكون القتل وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فينبذ لا يجب الحد كالمسلمين معهم غيرهم كذا في النهاية * وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد كذا في الهداية * روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ذبحوا هل يتبعونهم قال إن كان فيهم ولي القتل فاتبعهم فلهم أن يتبعوهم وما لا فلا وإن أخذوا متاعاً رجعوا فلهم أن يتبعوهم * وإن لم يتبعوهم صاحب المتاع وإن كان المتاع مستمكاً ليس لهم أن يتبعوهم لأنه صار ديناً عليهم كذا في المحيط * فإن كان فيهم عبداً فالحكم فيه كالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية كذا في المبسوط * ولو اشترى النساء والرجال في قطع الطريق لاقطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في خزائن المفتين * ولو كان منهم امرأة فقتلت وأخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار * عشر نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية * يثبت قطع الطريق بالقرار مرة واحدة وقبل رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال إن كان أقربه معه وبالبينة بشهادة اثنين على معانية القطع والاقرار ولو شهد أحدهما بالبينة والآخر على اقرارهم به لا تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أي الشاهد وإن علواً وإنه وان سفل ولو قال قطعوا علينا وعلى أصحابنا وأخذوا مالتنا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقيم الحد عليهم إلا بمحض من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجارة مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البغي ثم أتى بهم إلى الامام لا يعصى عليهم الحد ولو دفعوا إلى قاض يرى تضمينهم المال فضمنهم وسلمهم إلى اولياء القود فصالحوهم على الديانة ثم دفعوا بعد زمان إلى قاض آخر لم يقم عليهم الحد وإذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجسمهم لذلك فذهب أجنبي فقتلهم لشيء عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير * وإذا قتل رجل في حبس الامام قبل أن

والدنانير ولا يثبت خيار الرؤية في كل عين ملك بعقد لا يحتمل الفسخ بالرد كالمهر وبطل الخلع والصالح عن القصاص * من له خيار الرؤية إذا فسخ العقد قبل الرؤية صح فسخه وإن أجاز له فقد أبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو أجاز بعد ذلك كان له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ولا رضاه وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده ولا يورث خيار الرؤية كالا يورث خيار الشرط ويورث خيار العيب ولا يتوقف خيار الرؤية بوقت بل يبقى إلى أن يوجد ما يطله ويبطل بما يطل به خيار الشرط كالتدبير والبيع والاجارة والرهن والهبة

فإن بيع هذا القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بغير قبضه فاض أو بغيره فسخ من كل وجه أو فك الرهن أو انتقضت الجارية لا بعد خيار للرؤية فهو الصحيح * ولو باع بعد الرؤية على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو عرض على بيع أو وهب ولم يسلم بطل خياره وإن فعل شيئاً من ذلك قبل الرؤية لا يطل خياره وإن هلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر ذلك لبعض بالهلاك أو بالبيع بطل خياره * ولو عرض على البيع ١٨٨ بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يطل في قول أبي

يوسف رحمه الله تعالى * ولو اشترى شيئاً لم يره قبضه بعد ما رآه بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أرسل رسولاً بقبضه فقبضه الرسول لا يطل خياره * ولو وكل وكيلاً بقبضه فرأى الوكيل وقبضه بطل خيار الموكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان الوكيل عاقداً قبض بعد ما رأى لم يكن للوكل خيار الرؤية وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الوكيل بالقبض لا يطل خيار الموكل بقبض الوكيل بعد الرؤية كالأو قبضه الوكيل قبل الرؤية ثم أسقط خيار الرؤية لموكله لا يطل خيار الموكل * وأجمعوا على أن خيار العيب لا يطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب * ولو اشترى شيئاً لم يره ثم وكل رجلاً بالرؤية وقال له إن رضيت فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رؤية الوكيل بالرؤية كروية الموكل * الوكيل بالشراء إذا اشترى شيئاً كان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل

ينبت عليه شيء ثم قامت البيعة بما صنع فعلى قاتله القود إلا أن يكون القاتل هو الولي المقتول الذي قتله هذا في قطع الطريق حينئذ لا يلزمه شيء كذا في المبسوط * لو أن لصوصاً أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم - م - إن كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا إذا غابوا والخارجون يعرفون مكانهم ولا يقدرون على رد المتاع عليهم - م - وإن كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرون على الرد عليهم - م - لا يجوز لهم أن يقتلواهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه لا شيء عليهم لأنهم قتلوه لأجل مالهم فإن فتر منهم إلى موضع لوز كره لا يقدرون على قطع الطريق عليهم - م - فقتلوه كان عليهم الدية لأنهم قتلوه لأجل مالهم ولو فتر رجل من القطاع فله قوه وقد ألقى نفسه إلى مكان لا يقدرون معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لأن قتلهم إياه لأجل الخوف على الأموال ويجوز للرجل أن يقتل دون ماله وإن لم يبلغ نصاباً يقتل من يقتله عليه كذا في فتح القدير * من خنق رجلاً حتى قتله فالدية على عاقلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في المال

كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب

باب الأول في تفسيره شرعاً وشرطه وحكمه

(أما تفسيره) فالجهاد هو النضال على الدين الحق والقتال مع من امتنع وتزعم عن القبول أمّا بالنفس أو بالمال (وأما شرطه) فثلاثة أحدهما امتناع العدو عن قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم الامان والعهد بينهما وبينهم والثاني أن يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد باجتهاده ورأيه وإن كان لا يرجوا القوة والشوكة للمسلمين في القتال فإنه لا يحل له القتال لمخيه من القادة نفسه في التهلكة (وأما حكمه) فمقسوط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة كجلى العبادات كذا في محيط السير خـ * قال بعضهم الجهاد قبل النفي ونطوع وبعد النفي بغير فرض عين وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين وهو الصحيح * ومعنى النفي أن يخبر أهل مدينة أن العدو قد جاء يريد أنفسكم وذرائعكم وأموالكم فإذا أخبروا على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من أن لا يخرجوا ثم بعد مجي النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الاسلام شرقاً وغرباً فرض عين وإن بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقدرون على الجهاد وأما على من وراءهم عن سعد من العدو فإنه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فإذا احتج اليهم بأن يحجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو أو تكاسلوا ولم يجاهدوا فإنه يفترض على من يليهم فرض عين ثم وسم إلى أن يفرض على جميع أهل الأرض شرقاً وغرباً على هذا الترتيب ثم يستوى أن يكون المستنفر عدلاً أو فاسقاً قبل خبره في ذلك وكذا ما نادى السلطان بقبول خبره عدلاً كان أو فاسقاً قال أبو الحسن الكرخي في مختصره ولا ينبغي أن يحل أن يغرم ثغور المسلمين عن يقاوم العدو في قتالهم وإن ضعف أهل ثغور الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين أن ينفروا اليهم

الخيار الرؤية ثم المبيع لا يختار ما أن يكون من بني آدم أو ألبهائم أو من العروض أو من العقارات كان من بني آدم وهو صيد أو جارية فرأى الوجه ورضى به ولم ير سائر الأعضاء بطل خيار الرؤية وإن كانت الجارية منتقبة فرأى صدرها أو ظهرها وساقها ولم يرهها لا يطل خياره * وكذا لو كان عبداً فهو بمنزلة الجارية فإن رأى وجهه من وراء الزجاج كان رؤية وإن كان المبيع ما خسر ما أو ابتلاً أو غنماً أو بغلاً روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا رأى العجز ورضى به بطل خياره * ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى

لا يطل ما لم يروجهه ومؤخره وان كان المبيع شاة اللحم لا بد من الجس مع الرؤية حتى يطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو العلم بذلك لا بعرف الاباحس وان كانت شاة قنية لا بد من النظر الى ضرعهما مع الرؤية الى جسدها وان كان المبيع منقول ليس بجسم وان كان شئ منه مقصودا كالوجه في المغافر واشباه ذلك لا يطل خياره ما لم يروجهه وان لم يكن شئ منه مقصودا كالكرباس اذا رأى البعض ورضي به بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة ولو كان ثوبا تختلف قيمته ١٨٩ باختلاف العلم بغير رؤية العلم أيضا

لا بطل خيار الرؤية وان كان الثوب مطويا فرأى موضع الطي ورضي به بطل خياره وان كان ثوبا ما لم ير كل ثوب لا يطل خياره لان الثوب من العدييات المتفاوتة وفي العدييات المتفاوتة يعتبر رؤية الكل وان كان المبيع عقارا ذكر في عامة الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضي به لا يبقى خياره قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل أو ما هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار غزلة الوجه في بني آدم وان كان كرما ذكر في الكتاب أنه اذا رأى رأس الاشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضي به لا يبقى له خيار الرؤية وهذا اذا كان المبيع شيا واحدا فان كان أشياء فهو على وجهين اما ان كان من العدييات المتفاوتة كالبطيخ والمان والسفرجل أو من العدييات المتقاربة كالجوز واللوز والبض والتفاح والاباص والمكيل والموزون فان كان كيليا أو وزنيا في وعاء واحد

الا قرب فالاقرب وان يتدوهم بالكرخ والسلاح ليكون الجهاد أبدا قائما كذا في المحيط * قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يدونا كذا في فتح القدير * ويجب على كل رجل عاقل صحيح حر قادر هكذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا عبي ولا مقعد ولا أعمى ولا مقعد ولا قطع كذا في الهداية * واذا أراد الرجل أن يخرج للجهاد له أب أو أم فلا ينبغي له أن يخرج الا بانه الامن النفر العام وان كان له أبوان وأذن له أحدهما في الخروج ولم يأذن له الآخر فليس له أن يخرج لحق الآخر فأذا ذكره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يحل له الخروج سواء كان يخاف عليهما الضيعة بأن كانا معسرين وكانت نفقة ما عليه أو لا يخاف عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا اذا كان أبواه مسلمين فاذا كان أبواه كافرين أو أحدهما وكرها خروجه الى الجهاد أو كره الكافر فعله أن يتحرى في ذلك فان وقع تحرره على أنهما انما كرهنا خروجه بما لحقه مامن التقيع والمشقة لاجل ما يخافان عليه من القتل لا يخرج وان وقع تحرره على أنهما كرهنا خروجه كراهة أن يقاتل مع أهل ملته وأهل دينه فله أن يخرج من غير رضاهما الا أن يخاف الضيعة عليهما حينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تحرى ولم يقع تحرره على شئ بل شك في ذلك ولم يترجأ أحد الظنين على الآخر قالوا وينبغي أن لا يخرج وان كرهنا خروجه لكرهه قتاله مع أهل دينه ولا لاجل الخوف والمشقة عليه أيضا لا يخرج ولو كان له أبوان فأذن له في الخروج وله جدان أو جدران فذكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة الجد والجدة وان كان له أبوان مسلمين وله أبوالاب وأم الام لا يخرج الا بانهما وان كان له أبوالاب وأم الام فالأذن الى أبي الأب وأم الام هذا اذا أراد الخروج للجهاد وان أراد الخروج للتجارة الى أرض العدو بامن فكرها خروجه فان كان أميرا لا يخاف عليه منه وكذا قوم يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلا بأس بان يعصمها وان كان يخرج في تجار أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فذكر ذلك أبواه أو أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيما لا يخاف عليهم من العدو بأكبر الرأي فلا بأس بان يخرج وان كان يخاف على أهل العسكر من العدو يغالب الرأي لا يخرج وكذلك ان كانت سرية أو جريدة خفيلا لا يخرج الا بانهما لان الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالدان والجداد والجدات * وأما من سواهم من ذوى الرحم المحرم كبناته وبنيه وأخوته وعياله وأخواله وخالاته وكل ذى رحم محرم منهم اذا كرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة بان كانت نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغارا أو صغائر أو كبرائرا إلا أنه لا أزواج لهم أو كانوا كبارا زمين لا حرفة لهم فانه لا يخرج بغير إذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة بان لم تكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال أو لم يكن لهم مال إلا أنهم كبارا أمهله أو كبارا إلا أن لهم أزواجا كان له أن يخرج بغير إذنهم * وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج الا بانهما وان كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير إذنهم وان كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة * المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق ويتضرر بالاطلاق كان لها أن تمنعه من الجهاد ولا تأثم عليها كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى لا يجيبنا أن تقا تل النساء المسلمات مع الرجال الآن أيضا طر المسلمون الى ذلك فان اضطروا المسلمون الى ذلك بأن جاء النفر وكان في خروجهن حاجة وضرورة فلا بأس بخروجهن للقتال ولهن أن يخرجن في هذه الحالة من غير إذن ابائهن

أولم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الأرض فهو كشيء واحد اذا رأى منه حفنة أو ككرو ورضي به كان رؤية اذا كان غير المرئي مثل المرئي وان كانت الحنطة أو الشعير في جوارقين أو الزعفران في سلتين أو الدهن في زقين اختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلخ ما كان في وعاءين فهو غزلة شتين مختلفين وقال مشايخ العراق هما كشيء واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهو الصحيح أن رؤية أحدهما تكون رؤية كليهما وانفقوا على أنهما كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد عينا في أحد الوعاءين عيبا كان قبل القبض عيبا لكليهما أو

يرتفعان وان كان بعد القبض رد المبيع خاصة كالموجود بأحد الثوبين عبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله أما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان غير المرتضى على صفة المرتضى فان لم يكن يبقى خيار الرؤية فان قال المشتري لم أجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع لابل هو على تلك الصفة كان القول قول البائع والبيعة لا تشتري وان كان المبيع من الهدايا المتفاوتة كالأمان وغير ذلك ما لم ير ١٩٠ الكل لا يبطل خياره ولو اشترى وقر بطنخ مالم ير الكل لا يبطل خياره اذا

وأزواجهن وليس لهم منعهن عن الخروج ويأتون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهن ولكن أمكنهن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج الشواب لمداداة الجرحى وسقى الماء والطبخ والخبر لاجل الغزاة وأما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن (١) في الصوائف ونحوهما من الجنود العظام ويذاوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويخبرن ويطنخن ولكن لا يقتلن والجواب في الصبي المراهق انذى لم يبلغ اذا أطلق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيئه التفسير لا يخرج بغير إذنهما ولا يأثم الأب بانه وان كان يعلم أنه ربما يقتل في ذلك كالبائع كذا في المحيط * واذا أراد المديون أن يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بأن يغزوا وبوصى الى رجل ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فلاولى أن يقيم فيتمتع بقضاء دينه فان غزاه مع ذلك بغير إذن رب الدين فذلك مكر وه فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يسرأ من المال فالمستحب أيضا له أن يتمتع بقضاء الدين وان غزاه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلا وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الاجل كذا في الذخيرة * وان كان أحال غريمه على رجل آخر فان كان للمحيل على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بأن يغزو وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه مثل ذلك فالمستحب أن لا يخرج فان أذن له في الخروج المحتال عليه ولم يأذن له المحتال فلا بأس بأن يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه رجل المال بغيره أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا بأس بأن يغزو ولا يستأمر واحدا منهم ما ولو كان كفل عنه بالدين كقفل بأمره وليس يشترط براءته فليس له أن يخرج حتى يستأمر الاصيل والكفيل وان كانت الكفالة بغير أمره فعليه أن يستأمر الطالب وليس له أن يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان كفل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو والا باصر الكفيل وان كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر الكفيل وان كان المديون مفلسا وهو لا يقدر أن يتمتع لدينه الا بالخروج في التجارة مع الغزاة في دار الحرب فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعلى أصيب ما أقضى به ديني من الثفل أو السهام لم يجزى أن يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن النفي عاما أما اذا كان النفي عاما فلا بأس للمدوين بأن يخرج سواء كان عنده وفاء أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فاذا انتهى الى الموضع الذي استقر اليه المسلمون فان كان أمر ايتخاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمر الايتخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل الا باذن غريمه كذا في المحيط * عالم ليس في البلدة أحد أفقه منه ليس له أن يغزو وما يدخل عليهم من الضياعة كذا في السراجية * وان كان عند الرجل ودائع أربابها غيب فان أوصى الى رجل أن يدفع الودائع الى أربابها كان له أن يخرج الى الجهاد كذا في فتاوى قاضيتان * ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير إذن مولاه مالم يكن النفي عاما كذا في محيط السرخسى * اذا وقع النفي من قبل أهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للغزو اذا ملك الزاد والراحلة ولا يجوز التخلف الا بعد رين كذا في فتاوى قاضيتان * اذا دخل المشركون أرض المسلمين فأخذوا الاموال وسبوا الذراري والنساء فعلى المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم (١) قوله في الصوائف أى معهم وسوا ذلك لانهم يخرجون زمن الصيف للامن من البرد والثلج كما أفاده في القاموس ١٨

كان البطيخ في غرارة * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى اذا كان البطيخ نوعا واحدا فمرأى البعض ورضى به بطل خياره وان كان البطيخ في شريحتين ان كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها بطل خياره * وان اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والثوم والشحم والفجل ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله تعالى قال اذا قلع البائع بعضها أو قلع المشتري باذن البائع فمرأه ورضى به عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية بطل خياره فيما رآه وله اختيار فيما لم ير وعنه في رواية مالم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره وعامة المشايخ قالوا لم يذكروا هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما ذكرها في الامالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الغيب في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والبصل والجزر فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل

تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لم يبيع في الكل ويكون رؤية البعض رؤية الكل اذا وجد الباقي حتى كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال مالم ير الكل بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير إذن البائع ان كان المقلوع شيئا له ثمن لزمه البيع في الكل رضى به أو لم يرض لان القلوع بالقلع يتعيب فانه قبل القلع كان يتمسك به فباعه وبعد القلع لا يتمسك به لان المقلوع قليل لا يضمن له لا يبطل خياره

والفتوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وفي القبل اذا قلع البعض فراءه ورضى به لا يطل خياره لانه عددي متفاوت
هذا اذا كان الغيب معلوما وجوده في الارض فان باع به قبل النبات أو بعد ما نبت في الارض الا أنه لا يدري أهو نابت في الارض أو ليس
بنابت لا يجوز بيعه * ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل ونحوه وقلع البائع شيئا من موضع وقال أبيعك على أن في كل مكان مثل
هذا في الكثرة لا يجوز بيعه * ولو اشترى كروحين من الجزر فقلع أحدهما ١٩١ فوجد أحدا الكروحين جيدا وقلع الآخر

فوجد منه عيبا لا يرتشئ منه
لانه تعيب بالقلع ولكنه
يرجع بنقصان العيب * ولو
اشترى جزرا في جوالق
فوجد في أعلاه جزرا
طويلا وفي أسفله قصيرا
صغيرا فان كان القصير
لا يشتري بما يشتري به
الطويل كان عيبا فيرجع
بالنقصان * ولو اشترى كراثا
أو رطبة كالقث وفجود ذلك
ان اشترى ما على ظاهر
الارض وقطع من ساعته
جاز وان اشترى ما في
الارض ان اشتراه بأصله
جاز وان لم يشتري بأصله لا يجوز
لانه ينمو كل ساعة فيمتلظ
المبيع بغير المبيع ولو باع
شيئا مغيبا في الارض ثم
اختلف البائع والمشتري في
القلع فقال البائع أخاف
ان قلعته لا ترضى به وقال
المشتري أخاف ان قلعته
لا يصلح لي فمن تبرع منهما
بالقلع جاز وان تشاحا في
ذلك فسخ القاضى العقد
بينهما * وان اشترى الثمار
على رؤس الاشجار فرأى
من كل ثمرة بعضها كان
رؤية البعض كروية الكل حتى
لورضى به لزمه ولو اشترى
دهنا فرأى من خارج القارورة

حتى يستنقذوا ذلك من أيديهم * ماداموا في دار الاسلام واذا دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء
والذراري ما يبلغوا بذلك حصونهم * وحزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوهم بعد ما دخلوا
دار الحرب واذا بلغوا حوزهم ومأمنهم من دار الحرب فأناتهم المسلمون لبقائهم لذلك فذلك فضل أخذوا
به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت أن يكونوا في سعة من ذلك وذراري أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة
ذراري المسلمين وأموالهم ثم انما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا ادرا كههم قبل أن
يلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان أكبر رأيهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا
يتبعونهم كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تتركه الجعائل مادام
للمسلمين قوة فاذا لم تكن فلا بأس بأن يقوى بعضهم بعضا فاذا وقعت الحاجة الى تجهيز الجيش فان كان
للمسلمين قوة القتال بأن كان في بيت المال مال فلا ينبغي للامام أن يحكم على أبواب الاموال فيأخذ شيئا
من مالهم من غير طيب أنفسهم فاما اذا أراد أبواب الاموال اعطاء الجعل بطيب أنفسهم فذلك لا يكره
مكروها بل يكون حسنا مرغوبا فيه سواء كان في بيت المال مال أم لم يكن وان لم تكن لهم قوة القتال بأن
لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بأن يحكم الامام على أبواب الاموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون
للجهاد ثم من كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج بنفسه
وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله فيصير أحدهما مجاهدا بنفسه والاخر بماله ومن قدر على
الخروج بنفسه الا أنه لا مال له فان كان في بيت المال مال فالامام يعطى كفاية من بيت المال فاذا أعطاه
الامام قدر كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جملا وان لم يكن في بيت المال مال أو كان الا أنه لا يعطيه
الامام فله أن يأخذ الجعل من غيره كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى غيره جملا للغزو عنه فان قال له
صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز به هذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغزو حتى لا يقضى
به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للدفع اليه أن يصرفه الى
غير الغزو وكما كان له أن يصرفه الى الغزو ذكره الشيخ الاسلام في شرح السيرة الكبير وشمس الأئمة
المرخسي في شرح السيرة الصغرى * وذكر شيخ الاسلام في شرح السيرة الصغرى ان للدفع اليه أن يترك
بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا يتم له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من أعمال الجهاد معني واذا
دفع الرجل الى غيره جملا للغزو عنه ثم عرض للدفع اليه عارض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فاراد
أن يدفع الى غيره أقل مما أخذ للغزو به فان كان مراده أن لا يملك الفضل لنفسه بل يرد على بيت المال فلا
بأس به وان كان مراده أن يملك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للدفع اليه اغز به هذا المال
عني فليس له أن يملك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له أن يملك الفضل الا يرى
أن له أن يملك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغز به واذا شرط مسلم لمسلم جملا ليقول كافر احربا
فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى واجب للشارط أن يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن
مشا يخافهم الله تعالى من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز بالاجماع كذا في المحيط * ولو
استأجر أمير العسكر أجيرا أكثر من أجرة المثل بما لا يتغابن الناس فيه فعل الاجير وانقضت المدة فالزيادة

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك يكون رؤية وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أخرى لا يكون
ذلك رؤية * ولو نظر الى المبيع من وراء سترة فبين كان رؤية ولو اشترى رحيباً لانه لم يرب بعض آ لانه كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى
سراجاً لانه وليده فلم يرب بعض آ لانه * رجلان اشترى باشيأ لم يراه لا يكون لاحدهما الردي خيار الرؤية وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط
فكذلك في خيار الرؤية * اذا اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يطل البيع لان من

فخيار الرؤية يفرض الفسخ * رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل السخ جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ بذره قبل القطع فانه لا يجوز
وان رضى البائع بالقطع اذا جاز بيع الكرش قبل السخ كان على البائع ارجاهه وللمشتري خيار الرؤية * فجاءه باعته لؤلؤة فباعها
مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الاتلاع وان باع اللؤلؤة بعد ما مات الباجحة جاز البيع وللمشتري خيار الرؤية
في اللؤلؤة وان لم يكن رآها قبل ذلك * ولو ١٩٣
اشترى لؤلؤة في صدف جاز البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وللمشتري

خيار الرؤية وعلى قول محمد
رحمه الله تعالى لا يجوز البيع
والفتوى على قوله فانما
اشترى نالقه مسلكت فأخرج
المسلكت منها لم يكن له أن يرد
بجيار الرؤية ولا بجيار العيب
لانه يتعيب بالاخراج حتى لو
لم يخرج المسلكت كان له أن يرد
بجيار الرؤية والعيب * رجل
اشترى لبنا على أن يحمله
البائع الى منزل المشتري ان
كان البيع بلفظ الفارسية
جاز البيع واذا جاز البيع
فان لم يكن المشتري رأى
اللبن فراه بعد ما حمله البائع
الى منزله قال الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لم يكن
له أن يرد بجيار الرؤية لانه
لورده يحتاج الى الحل فيصير
ذلك بمنزلة عيب حادث عند
المشتري * رجل اشترى جبة
مبطنة ورأى بطانتها كان
له خيار الرؤية اذا رأى
ظهارتها لان المقصود هو
الظاهرة فكان له الخيار فان
كانت البطانة مقصودة بأن
كل عليها فرو فان لم تكن
الظاهرة مقصودة لظهارتها
والبطانة مقصودة اذا رأى
البطانة لا يسقط له خيار
الرؤية ولو كانت الظاهرة
مقصودة فرأى الظاهرة

باطله ولو قال أمير العسكر أو القاضي اني استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي فالاجر كاه في ماله ولو قال أمير العسكر
لمسلم أو دعي ان قتلت ذلك الفارس فلانك مائة درهم فقتله لا شيء له ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم
فله أجر عشرة دراهم جاز وحل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكره كذا في المضمرات * على الامام أن يحسن
تغور المسلمين ويعين جيوشا على باب الثغور لينعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقهرهم كذا في
خرافة المفتين * واذا بعث جيشا ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً وانما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بان
يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعاً شجاعاً عليهم سخصاً شجاعاً واذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن
يوصيه بهم كذا في الميسوط * وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فلا لام أن يؤمره قريشاً كان أو عربياً
أو بطنياً من الموالى كذا في المحيط * ويجوز أن يولي الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في
العتابية * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أمر الامير العسكر بشيء كان على العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن
يكون المأمور به معصية ييقن * (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه) ان علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما
أمرهم به ييقن بأن أمرهم أن لا يقاتلوا في الحال مثلاً وعلوا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بأن علوا
ييقن أنهم لا يطبقون أهل الحرب وعلوا أن لهم مدداً يلحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال
في هذه الحالة مستغفبه في حق أهل العسكر ييقن فيطيعونه فيه وان علوا أنهم يتضررون بترك القتال في
الحال ييقن بأن علوا أن أهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى أن يلحقهم مدد يتقرون به على قتال
المسلمين لا يطيعونه فيه وان شكروا في ذلك لا يعلمون أنهم ينتفعون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليهم
أن يطيعوه وكذلك اذا أمرهم بالقتال مع العدو وان علوا أنهم ينتفعون به ييقن أو شكوا فيه واستوى
الطرفان أطيعوه في ذلك وان علوا أنهم لا ينتفعون به ييقن بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وان كان الناس
مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترج أحد الظنن على
الآخر كان عليهم اطاعته واذا أمر الامير أهل العسكر بشيء فقصي في ذلك واحد من أهل العسكر فالامير
لا يؤدبه في أول الوهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل ذلك ابلاء للعذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الا أن يبين
في ذلك عذراً خفياً فيجزي سبيله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر لانه يدعى ما يمنع وجوب التعزير
عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بيمين واذا جعل الامام الساقية على قوم معينين والمينة كذلك
والميسرة كذلك فشد العمد وعلى الساقية فلا بأس لاهل المينة والميسرة أن يعينواهم اذا خافوا عليهم وهذا اذا
كان ذلك لا يخل بمرأهم فاما اذا كان يخل بذلك بمرأهم فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان أمرهم
الامير أن لا يبرحوا عن مرأهم ونهى أن يعين بعضهم بعضاً فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان
أمنوا من ناحيتهم وخافوا على أهل الساقية واذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج للعلاقة لا ينبغي لهم
أن يخرجوا أهل المنعة وغيرهم في ذلك على السوا ما لا ينبغي للامام اذا نهىهم عن الخروج أن يبعث قوماً
من الجيش للعلاقة ويؤمر عليهم أميراً يعتاقون الجيش فلا وإن الامام لم يبعث أحداً أو أصاب الجيش ضرورة
من العلف وخافوا على أنفسهم أو على ظهروهم ولم يجدوا ما يشترون فلا بأس بأن يخرجوا وان كان فيه
عصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج من أحد الى العلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم أن يراعوا شرطه ولا
يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال الامير من أراد الخروج للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم

لا ينبغي له خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة مقصودة أيضاً فلا يكتفي برؤية أحدهما * رجل اشترى أرضاً لم يرها وكان لها
أكارف ترك المشتري الأرض في يد الأكارف بالأكارة فزرعها الأكارف ثم أراد المشتري أن يردّها بجيار الرؤية لم يكن له ذلك لان فعل الأكارف منتقل
اليه فصار كأنه زرعه بنفسه * ولو اشترى داراً لم يرها فبعت داراً مجنبها فأخذها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار
الشرط لان الأخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يبطل بصرح الرضا فلا يبطل بدليل الرضا وخيار الشرط يبطل بصرح الرضا فيبطل

بذله وكذا لوعرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يطل خيار الرؤية وخيار الرؤية بطل بالقبض مع الرؤية وكذا بقصد الثمن مع الرؤية * رجل اشترى ثوباً بمثل فاقده كان رآه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك الثوب كان له خيار الرؤية * رجل رأى شيئاً ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته متغيراً قال بعضهم لا يصح - وقال شمس الأئمة السرخسي إن كان الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وإن اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء ١٩٣ في ذلك الزمان غالباً كان القول قول

المشتري كالأمرى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى * رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن أدائه الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له أن يردّها بخيار الرؤية فان لم يردّها يؤمر البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيله إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه * رجل اشترى مكعباً مربوطاً وجوهها فأنظر إلى ظهورها فعسى إلى صرمها كان له خيار الرؤية * رجل اشترى وزناً من تراب المعدن بعينه فله خيار الرؤية إذا خرج مافيه * ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين فرأى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى الثاني * رجل اشترى خفلاً يره فجاءه البائع بالخلف وألبسه المشتري وهو نائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يردّها بخيار الرؤية إن لم يقصدها ذلك * رجل

أن يخرجوا الاتح لواء فلان كذا في المحيط * يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن القتال فيما منسوخ وإن كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا إذا كان معهم أسلحة وأما من لا سلاح له فلا بأس بأن يفر من معه السلاح وكذا لا بأس بأن يفر من يرى إذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً أو أكثر لا يحل لهم الفرار إن كان عدداً الكفار أضعاف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنتين وفي زمانات اعتبار الطاقة ومن فتر من موضع يقصده أهل الحصن بالمخبيق وأشباهه ومن موضع يرى بالسهم والجحارة فلا بأس به كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للإمام أن يبيع الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة سرية إذا كان يطيق ذلك كذا في الذخيرة * ومن تابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لقصد دفعه واختلف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان والمختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق

الباب الثاني في كيفية القتال

ينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم فارسهم ورجالهم فيكتب أساميهم كذا في شرح الطحاوي * وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوهم إلى الاسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم وإن امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية كذا في الهداية * فإن قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز * وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوهم إلى أداء الجزية كذا في التبيين * الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا إعطاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ممن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رجالهم إلا السيف أو الاسلام ونساؤهم وصبيانهم في * وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالإجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوسى بالإجماع عريسا كان أو غير عري و صنف اختلفوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا كذا في المحيط * ولا يجوز أن يقاتل من لا بلغه الدعوة إلى الاسلام إلا أن يدعو كذا في الهداية * ولو قاتلهم بغيرة دعوة كانوا آثمين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئاً مما تلفوا من الدماء والأموال كافي النساء والولدان منهم كذا في المبسوط * ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة بمبلغته في الأندار ولا يجب ذلك كذا في الهداية * وإنما يستحب الدعوة مرة أخرى للثأر كيد بشرطين أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما إذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال أو يمتثلون بجميلة أو يتحصنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيهم ما يدعون اليه أما إذا كان لا يطمع فيهم ما يدعون اليه فلا يستحب بالدعوة كذا في المحيط * ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بغيرة دعوة وهذا في أرض بلقنم الدعوة كذا في محيط السرخسي * فإن أبوا عن الاسلام والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاختيار شرح المختار * ونصبوا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زرعهم كذا في الهداية * ولا بأس بأن يخرجوا

(٣٥ - فتاوى ثانی) اشترى جارية بعدد ألف درهم وتقاضا ثم رد العبد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصة الأنف من الجارية * رجل اشترى راوية بعينه من ماء وقد شرط أنه من ماء دجلة وهو منها كان له خيار الرؤية قال لان ماء بعض المواضع أطيب من بعض * الاعمى إذا اشترى شيئاً جازشراً أو قال الشافعي رحمه الله تعالى إن كان بصيراً فعمى جاز وإن كان أعمى لا يجوز وإذا جازشراً أو عندنا كان له خيار الرؤية ثم تكلموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا إن كان شيئاً ما يقبل ويحبس فادأ قلب وجس كان ذلك بمنزلة الرؤية وإن كان مما

لا يقبل ولا يجس. أن كان عقارا أو غاراعلى رؤس الانصار قال الشيخ الامام شعبس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاشبه في هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن بول بصرى بالقبض فإذا قبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه بوصف المبيع عند الاعمى بأبلغ ما يكون فإذا قال الاعمى بعد ذلك رضى بطل خياره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية بقاذا الاعمى الى موضع المبيع فإذا صار بحيث ١٩٤ لو كان بصيرا راه ووصفه فقال رضى بطل خياره وفي رواية يجس الحيطان

والاشجار ثم يقول رضى بطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشم غزلة النظر * حكى أن أعين اشترى كل واحد منهما أرضا فدخل أحدهما أرضه وجعل يجس الأرض بيده فلم يجد فيها الشول والكلا فسردها فقال انها لم تطعم نفسها فكيف تطعمني وأخر دخل أرضه فجعل يجس حشيشها ويتعرف غلط سوق الحشيش وطولها فوجده متفاد غلظا فرضى بها وقال ان الأرض اذا طابت تربتها استغلت حشيشها واذا لم تطب وكانت خبيثة نزلت يخرج نباتها لا تنكد ارقيا ضعيفا * اذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعثك ما رأيت وقال المشتري لم أراه كان القول قول المشتري مع عينه * وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب * اذا أراد المشتري أن يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وأنكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول قول البائع

حصولهم ويغرقون او يخربون البنيان وكان الحسن بن زياد يقول هذا اذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما اذا لم يعلم ذلك فلا يحل الخريق والتغريق ولكن انقول لومنعناهم عن ذلك يتعذر عليهم قتال المشركين والظهور عليهم والحصون قلا تخلو عن أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط * ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم أسيرا أو ناجرا وان تترسوا بصبيان المسلمين أو بالاسارى لم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكناروما أصابوهم منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والصالحات مع المسلمين اذا كان العسكر عظيم يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف اذا كانوا قوما يؤمنون بالعهد كذا في الهداية * وان كان العسكر عظيما فلا بأس باخراج المحارر للخدمة وأما الشواب منهم فقرارهن في البيت أسلم والاولى أن لا تخرج رج النساء أصلا خوفا من الفتن وان لم يكن لهم بد من الاخراج للباضة فالامام دون الحرائر كذا في التبيين * قوم من الصالحاء يريدون الغزو ومعههم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعههم من امير فان أمكن للصالحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الامعهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيان * وينبغي للمسلمين أن لا يغدروا ولا يغاروا ولا يتلوا كذا في الهداية * ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا شيخا قانيا ولا أعمى ولا مقعد الا أن يكون أحدهم ولا يرى في الحرب أو تكون المرأة أمهكة وكذلك اذا كان ملكهم صبا صغيرا وأحضره معهم الوقعة وكان في قتله تغريق معهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بما لها تقتل هكذا في المحيط * وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان ماداما يقاوتان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر وان كان يجن ويغيب فهو في حال افاقته كالصحيح كذا في الهداية * ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة اذا كانوا الايقانلون بمال ولا رأى هكذا في المحيط * ولا يقتل يابس الشق فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الاعمى والمقعده الشيخ الفاني اذا حضروا وحضروا على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضيان * أما أقطع اليد اليسرى أو أقطع إحدى الرجلين فهو بمن يقاوت فيقتل وكذا الاخرس والاصم هكذا في المحيط * وأما الصبي والمعتوه ماداما يجترسان فلا بأس بقتله او بعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوهما وان كانا قلا غير واحد كذا في فتاوى قاضيان * لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين يتسدى به الا والوالد والولدة والاجداد من قبل الرجال أو النساء والجدات وهذا اذا لم يضطره الوالد الى ذلك فاما اذا اضطره الى ذلك فلا بأس بقتله اذا لم يمكنه الهرب منه واذا ظفر الابن بابه في الصف لا ينبغي أن يقصده بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حرا على المسلمين ولكنه يلجئه الى موضع ويسمكه حتى يجي غيرة فيقتله كذا في المحيط * ولا يقتل راهب في صومعته الا أن يخاط الناس كذا في فتاوى قاضيان * فان كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم الى دار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأه ولا صبيا ولا معتوها ولا أعمى ولا مقعد ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لانهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الفاني الذي لا يلقه فان شاء أخرجه وان شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك المجوزات لا يربى ولدها كذا في

فصل في العيوب كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك البحر أنواع * منها ما يكون ظاهرا معينا كالغور والشل والصمم والخرس والعرج والسن الساقطة والسودا والشاغية والاصبع الزائدة والامراض والقروح * وفي غير الحيوان كالهشم في الاواني والخرق والعقونة في الثياب والنز والسبخ في الاراضي اذا لم يدهلم به المشتري فعلم كنهه أن يرد الا أن ثبت البراءة عن العيب * ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والحواري والعلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى أهل البصر

ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد أنه قديم كان عند البائع برده على البائع وما كان باطن في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأه واحدة بذلك ثبت العيب في حق الخصومة لا في حق الرد في ظاهر الرواية * ومنهم ما يكون عيبا في الجوارى لا في الغلمان كالبحر فانه يكون عيبا في الجوارى ولا يكون عيبا في الغلمان الا أن يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيبا * وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس ١٩٥ بعيب في الغلمان الا أن يكون مديعا

على ذلك وولد الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان ومنهم ما يكون عيبا في بعض الاحوال دون البعض كالبول في الفراء فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ويلبس وحده وكذا السرقة مروي ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اشتري عبدا قد كان أبق أوسرق أو بال في الفراء عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري قال أبو بكر بن سعيد البطي رحمه الله تعالى له أن يريه وقال أبو بكر الاسكافي لا يردها لم بعد عند المشتري وهو الصحيح والعنة عيب وكذا الخشاء * ولو اشتري عبدا على أنه خصي فوجده مغلا لا رد * ولو اشتري على أنه غفل فأنه هو خصي كان له أن يرده والادرة عيب في الغلام لانه لا يسرع المشي ولا يقدر على القتال راكبا * والعقل في النساء غيب وهو ورم في الفرج يمنع الجماع وقيل هي التي يكون مسكها واحدا * وعدم الختان في الغلام والحيض في الجارية

البحر الرائق ناقل عن البدائع * قال القندوري في كتابه الكفار على نوعين منهم من يجعد الباري عز وجل ومنهم من يقربه الا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الاوثان فمن أنكره اذا أقر به يحكم باسلامه ومن أقر بوجد وحدانيته اذا أقر بوجدانيته بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه ومن أقر بوجدانية الله تعالى ووجد رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أقر برسالة صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في المحيط * الوثني أو الذي لا يقرب بوجدانية الله تعالى لو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان أردت به أني على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما لم يقل محمد رسول الله قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه حتى يبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للعق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال أنا مسلم يسأل عنه ان قال أردت به تزل دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال أردت به أني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس مسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يبق له مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام فحينئذ يحكم باسلامه هكذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت شهادة الكفاي برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الاسلام وعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى اذا قيل للنصراني أو محمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له أو محمد رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زماننا أنه قيل لنصراني أدين الاسلام حق فقال نعم فقيل له أدين النصرانية باطل فقال نعم فأنى بعض المفتين بانه لا يصير مسلما وأفتى بعضهم انه يصير مسلما وكذلك اذا قال النصراني أو اليهودي أنا على دين الحنيفية لا يصير مسلما هكذا في المحيط * عن بعض المشايخ رحمهم الله تعالى اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما الجوسي اذا قال أسلمت أو قال أنا مسلم فيحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شعبة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا صلى الكفاي أو واحد من أهل الشرك في جماعة حكم باسلامه عندنا وان صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم باسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم باسلامه في مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى تأويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم باسلامه وتأويل ما قاله اذا صلى وحده باذان واقامة وعند ذلك يحكم باسلامه بلا خلاف * وفي الاجناس اذا شهدوا أنا رأينا يصلي سنة ولم يقولوا بجماعة فقال صليت صلاحي لا يكون اسلاما حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط وان شهدوا أنه كن يؤذن ويقيم كان مسلما كان الاذان في السجدة أو في الحضرة وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشئ حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلما كذا في البحر الرائق ناقل عن البرازية * وان صام أو حج أو أدى الزكاة

اذا كانا جليسين لا يكون عيبا وان كانا مولدين صغيرين فكذلك وان كانا كبيرين فهو عيب وهذا عندهم أما عندنا فعدم الخيض في الجوارى لا يكون عيبا * ولو اشتري جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب فان القاني يريها النساء ان قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع عيبه * وان وطئها المشتري فعلم بالوطء فان زابها كما علم أنهم ليست ببكر بل لبث والازمته الجارية هكذا كذا الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرد هاتين شهادة النساء * والذكاح عيب في

العهد والحاربة وكذا لو كانت الحاربة في العدة عن طلاق رجعي وان كانت عن طلاق مائت فليس يجب والأحرام ليس بعيب في الحاربة وكذا لو كانت الحاربة محرومة الوطء على المشتري برضاع أو صهره لا يكون عيباً * ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى أن لها زوجاً وأراد أن يردّها فقال البائع كان له أزواج عندى أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه * ولو أقام المشتري البينة على قيام النكاح للعالم لا تقبل بينته ولو أقام البينة ١٩٦ على إقرار البائع بذلك قبلت بينته * ولو قال البائع كان زوجها عندى فلان

لا يحكم بإسلامه في ظاهر الرواية وروى داود ابن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى أن حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن رأوه تهيأ للأحرام ولبي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلماً وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلماً * ولو شهد واحد فقال رأيتته يصلي في المسجد الأعظم في جماعة وشهد آخر رأيتته يصلي في مسجد كذا اتقبل شهادتهما ويجبر على الإسلام كذا في فتاوى قاضيان * ولم يقتل كذا في المحيط * عن الحسن بن زياد إذا قال الرجل لذى أسلم فقال أسلمت كان أسلاماً كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير إذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فلما رقه قال أشهد أن لا إله إلا الله فإن كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم أن يكف عنه وإن أخذه وجابهه إلى الإمام فهو حر مسلم إن كان تكلم بكلمة التوحيد قبل أن يقهره المسلم وإن قال بهد مآقهره المسلم فهو فيء ولكن لا يقتل فإن قال ما أردت الإسلام بما قلت بل إنما أردت الدخول في اليهودية أو أردت التعوذ لئلا يقتلني لم يلتفت إلى قوله ولو كان حين قال لا إله إلا الله كف عنه فانفلت وخلق بالمشركين ثم عاد يقاتل فحمل عليه الرجل فلما رقه قال لا إله إلا الله فإن كان له فئة يلجأ إليها فلا بأس بأن يقتله وإن تفرقت الفئة فليس له أن يقتله ولكنه يؤتبه على ما منع وإن كان هذا الرجل ممن يقول لا إله إلا الله ولكن لا يقرب رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وباقي المسألة بما لها فلا بأس بأن يقتله وإن تكلم بهذه الكلمة وإن قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فعلية أن يكف عنه فإذا أكره على الإسلام فأسلم صح الإسلام استحساناً وفي نوادر ابن رستم أن إسلام السكران إسلام كذا في المحيط * وإذا قال الوثني أشهد أن محمداً رسول الله يكون مسلماً وكذا لو قال أنا على دين محمد صلى الله عليه وسلم أو أنا على الحنفية أو على الإسلام يحكم بإسلامه ولو مات يصلي عليه * كافر لقن كافراً آخر الإسلام لم يكن مسلماً وكذا إذا علمه القرآن وكذا إذا قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيان

باب الثالث في المواعدة والأمان ومن يجوز أمانه

إذا رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقتهم - م وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وإن رأى الإمام مواعدة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة أما إذا لم تكن فلا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية إذا لم ينزلوا بأسحتهم بل أرسلوا رسولا أما إذا حاط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو غنمة يخمسها ويقسم الباقي بينهم كذا في الهداية * ولو وادعهم فريق من المسلمين بغير إذن الإمام فالمواعدة جائزة على جماعة المسلمين لأن أماناً وأمان الواحد كأمين الجماعة كذا في السراج الوهاج * ولو أن مسلماً وادع أهل الحرب سنة على ألف دينار جازت مواعده فإن لم يعلم الإمام ذلك حتى مضت مواعده أخذ المال وجعله في بيت المال وإن علم عوداعته قبل مضى السنة فإنه ينظر إن كانت المصلحة في أمضائها أمضاها وأخذ المال فإن رأى المصلحة في إبطالها رد المال إليهم ثم نبذ إليهم وقتلهم فإن مضى نصف السنة برد كله استحساناً كذا في محيط السرخسي * ولو قال المسلم وادعكم بألف دينار ثم نبذ الإمام إليهم بعد ماضى من السنة بعضهم أو بقى البعض كان للأمر بالمال بحسب ماضى من السنة وردت بحسب ما بقى هكذا في المحيط * فإن كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بألف درهم وقبض المال كله ثم أراد الإمام نقض المواعدة بعد مضى السنة فإنه يرد عليهم الثلثين لأنه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الأول لأن هناك العقد واحد في السنة والمال مذكور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي *

أبانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع فإن حضر المقر له بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها * ولو قال البائع كان له أزواج عندى يوم البيع فأبانها أو مات عنها قبل القبض أو بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يردّها الحاربة * ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان زوجها عندى غير هذا الرجل أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع * رجل اشترى نخطة فوجدها ودية لا يردّها لأن الرداء قليلت بعيب وان وجدها مسوسة أو عفتة كان له أن يردّها * وكذا لو اشترى أمانعة فوجدها رديته من غير غش لا يردّه * ولو اشترى جارية فوجدها قبيحة أو سوداء الوجه لا يردّها ولو وجدها مختوفة الوجه لا يستبينها قيم ولا مجال كان له أن يردّها * ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له أن يردّها في إحدى الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية أخرى لا يجعل نفس الولادة عيباً فلا يردّها إذا لم

توجب الولادة نقصاً في ظاهر أفعالها * ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال أنها لا تحيض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل وتجب رجوعه الله تعالى لا تسمع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فإن ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه ويرى القاضي النساء أن قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وإن قلن ليست بحبل فلا عين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل يرجع إلى التمسك في معرفتها بما طهرها يرجع إلى الأطباء ثم في الدامير بشهادة رجلين إذا شهد أنه قد تم * وفيما لا ينظر إليه الرجال

كافرون والرفق ونحو ما اختلفت فيه الروايات وآخر ما روى عن محمد رحمه الله تعالى انه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرتب به انه النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأة ان فيه سواء والمرأة ان أوثق وأما الحبل فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرتب به ما دتهن رجل اشترى خفين فاذا أحدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل له له في رجله لا يرتد وان كان لا يدخل لالعله في رجله بل لصيق الخلف كان له أن يرتد وان كان الخلفان ضيقين لا تدخل في رجله فيهما ١٩٧ لم يكن له أن يرتد رجل اشترى عبدا فأنق

من يده وقد كان أبقى عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا ببقائه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب رجل اشترى مصحفا على أنه جامع فاذا فيه آيات أو آية ساقطة كان له أن يرتد رجل اشترى عبدا فسرق عنه أقل من عشرة وقد كان سرق عند البائع مثل ذلك كان له أن يرتد وكذا لو أبقى عنده الى مادون السفر كان له أن يرتد لانه يسمى أبقا وسارفا وكذا لو كان العبد نقب البيت ولم يخرج شيئا كان له أن يرتد رجل اشترى غلاما وبركته وردهم فقال البائع انه وردهم حديث أصابه ضرب فأورمه فاشتره على ذلك ثم ظهر أنه كان قديما لا يرتد قال المصنف وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب الخراب الذي بين كان له أن يرتد كمالواشترى عبدا هو محجوم فقال البائع هو حى غب فاذا هو غير ذلك كان له أن يرتد لان الغب

وتجوز الموادة أكثر من عشر سنين على ما يراه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار ولو حاصر العدو والمسلمين وطلبوا الموادة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية * واذا طالبوا من الامام الموادة سنين مملومة على أن يؤدوا الى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على أن لا يجري عليهم أحكام الاسلام في بلادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خيرا للمسلمين فان كان ذلك خيرا للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا اليهم كل سنة مائة رأس فهذا على وجهين اما ان صالحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو بأعيانهم فان كان الصلح على مائة رأس بغير أعيانهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجوز ذلك وان كانت المائة المشروطة من أرفاقهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس بأعيانهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة آمنوا على أن هؤلاء لكم ونص الحكم لثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط * وان شرطوا في الموادة أن يرتد عليهم من جاءنا مسلم منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي * ولو صالحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصح نبذ اليهم وقتانهم ويكون النبذ على الوجه الذي كان الامان فان كان متشرا يجب أن يكون النبذ كذلك وان كان غير متشرا بان آمنهم واحد من المسلمين سرا يكتفى بنبذ ذلك الواحد ثم بعد النبذ لا يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ما حكمهم من انفاذ الخبر الى أطراف مملكته وان كانوا خروا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين أو خروا حصونهم بسبب الامان حتى يعودوا كلهم الى ما منهم ويعبروا حصونهم مثل ما كانت توقيا عن الغدر وهذا اذا صالحهم مدة فرأى نقضه قبل مضي المدة وأما اذا مضت المدة فيبطل الصلح بغيرها فلا ينبذ اليهم كذا في التبيين * ولا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم مادام الصلح باقيا كذا في السراج الوهاج * وان بدوا بخيانة قائلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية * ولو خرج من دار الموادة جماعة لا منعة لهم وقطعوا الطريق في دار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعة بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فالملك وأهل مملكته على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا خرجوا باذن ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي * واذا كانت الموادة فائدة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم موادة فعز المسلمون ذلك البلد فاخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا يسب عليه ولا على ماله وأهله ورفيقه وحيث مضى أهل البلد الذين وادعناهم وحيث رحلوا من البلاد دفعهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار الموادعين فأسروا منها رجلا من الموادعين كان أسيرا في الدار التي غزاها المسلمون كان فيئنا كذا في السراج الوهاج * وأهل النعمة اذا نقضوا العهد كل شركين في الموادة ويجوز أخذ المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية هكذا في الاختيار شرح المختار * ويصالح المرتدين الذين يغلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خربا لا أخذ المال منهم وان أخذ المال منهم لم يرتد لان مالهم في يده لم يمتدحوا ولا يظهر ولا يخلاف مالوا أخذ من أهل البغي حيث يرتد عليه بعد وضع الحرب أوزارها لانه ليس فيئنا الا قبله لانه اعانة لهم كذا في النهر القائق * وهكذا في فتح القدير * عبدة الاوثان من العرب كالمرتدين في الموادة لانه لا يقبل منهم الاسلام أو السيف ويكره لامير الجيش أو قائم قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيقتصم بها بل يجعلها قتيلا للمسلمين ويكره بيع السلاح والكرع من

يختلف باختلاف السبب رجل اشترى عبدا كان محجوما عند البائع تأخذه المحي كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلمه المشتري فاطمى عليه عنه المشتري ذك في المنتقى أن المشتري أن يرتد ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير المحي يرجع بالنقصان ولا يرتد * وكذا لو كان به قرحة فافترت أو كان به دربا فافترج كان له أن يرتد وان كان به جرح فذهب يده من ذلك عند المشتري أو كانت موضحة فصارت آمنة عند المشتري فليس له أن يرتد رجل اشترى عبدا وقبضه بفتح عنده وقد كان يحجم عند البائع ولم يعلم به المشتري قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان حم عند المشتري في الوقت الذي كان يحم عند البائع كان له أن يرد وان حم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد فقبل له لو اشترى أرضا فترت عند المشتري وقد كانت تترع عند البائع قال له أن يرد لان سبب التزواحد وهو تسفل الارض وقرب الماء فكان الثاني غير الاول لأن يبي ما غالب أو كان المشتري رفع التراب عن وجه الارض فيعلم أنها ترت لرفع التراب أو الماء الغالب ١٩٨ الذي جاء من موضع آخر فيكون التز عند المشتري غير الذي كان عند البائع

أهل الحرب وتجهيزهم قبل المواجهة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخال ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسًا لم يترك أن يخرج كذا في الميسوط * وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره يمنع مطلقا كذا في التبيين * طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يضر في الاسلام لا يجاب الى ذلك ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبيده كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير * فان ظفر عليهم عدوهم ثم استنقذهم المسلمون من أيدي أوائل فأنهم يردون الى هذا الملك بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى هذا لو أسلم الملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه دونهم فهم عبيده كما كانوا كذا في الميسوط

(فصل في الامان) اذا أمن رجل حرًا أو امرأة حرة كافرًا أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة صح أمانهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم الا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا أمن الامام بنفسه ثم رأى المصلحة في التبدد ولو حاصر الامام حصنًا أو أمن واحد من الجيش وفيه مفسدة فينبذ الامان ويؤذبه الامان كذا في الهداية * ويطلق أمان ذى الا اذا أمر أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز أمانه كذا في التبيين * ويصح أمان المكاتب ولا يجوز أمان المسلم التاجر في دار الحرب ولا أمان المسلم الاسرى في أيديهم ولا أمان الذي أسلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيخان * العبد اذا أمن ان كان مأذونًا في القتال في جهة المولى يصح أمانه بلا خلاف وان كان مخجورًا عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا الخلاف في العبد المحجور اذا لم يجزى النفي ما اذا جاء النفي فيصح أمانه بلا خلاف وبعضهم قالوا الكل على الخلاف هكذا في المحيط * والجواب في الامة كالجواب في العبدان كانت تقابل بان المولى فإمانها صحيح وان كانت لا تقابل فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانها كذا في الذخيرة * ان أمن الصبي وهو لا يعقل لا يصح كالمجنون وان كان يعقل الاسلام وبصفه وهو محجور عن القتال لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى وان كان مأذونًا في القتال فالاصح أنه يصح بالاتفاق بين أصحابنا هكذا في فتح القدير * ومختلط العقل الذي يعقل الاسلام وبصفه بمنزلة الصبي الذي يعقل كذا في التبيين * وان كبر الغلام وبلغ وهو لا يصف الاسلام ولا يعقله ويعقل أمر معيشته فامانه لا يصح لانه بمنزلة المرتد وكذلك الجارية حرة كانت أو أمة كذا في المحيط * اذا أمن رجل من المسلمين أناس من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولد لهم منهم الاولاد ثم علموا بالامان فعلى القائلين دية من قتلوا وترد النساء والأموال الى أهلها وبغير رمون للنساء أصدقهم بما أصابوا من فروجهن والاولاد أحرار بغير قيمة مسلمون تبعًا لآبائهم لا يسبل عليهم لكن انما ترد النساء بعد مضي ثلاث حيض وفي زمان الاعتداء بوضع على يدي عدل والعدل امرأة عجوز ثقة لا الرجل هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى وانما نادى المسلمون أهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا اذا سمعوا صوتهم بالامان بأى لسان كانوا نادوهم ويستوى في ذلك ان عرفوا وفهموا بالامان أو لم يعرفوا ولم يفهموا منه الامان بأن نادوهم بالعربية وهم روم لا يحسنون العربية أو نادوهم بالنبطية وهم قوم لا يعرفون النبطية

أو يشبهه فلا بدري انه عين ذلك أو غيره فلا يكون له أن يرد قال القاضي الامام أبو الحسن على السغدي رحمه الله تعالى الجواب في مسئلة الحمى والتزنا قال الشيخ الامام الاله بيشكل بما ذكر في الزيادات في رجل اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو لا يعلم بذلك فانجلى البياض عند المشتري ثم عاد ليس له أن يرد وجعل الثاني غير الاول ولو اشترى جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى البياض ثم عاد يراها عند البائع لا يكون للمشتري أن يردّها وجعل الثاني عين الاول الذي رضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين الاول اذا عاد البياض عند المشتري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كنت أشاور شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو يشاور معي فيما كان مشكلا اذا اجتمعنا فشاورة في هذه المسئلة فاستفتت منه فرقا * رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وأبق وقد كان سرق عند

البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يتخاصم البائع مادام العبد حيا أبقا فان عاد من الأباقي كان للمشتري أن يتخاصم البائع ويرد عليه بالجملة * رجل اشترى جارية فقبضها فلم تحض عند المشتري شهرا أو ربعين وما قال القاضي الامام هذا ارتفاع الحيض عيب وأدناه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد اذا أثبت أنه كان عند البائع كذلك * اشترى جارية وادعى أنها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن

199

وكذلك كل ما يخلو عن التراب فهو مثل الخنطة على التفصيل الذي ذكرنا * ولو اشترى مسكاً فوجد فيه رصاصاً كان له أن يميز الرصاص ويرده على البائع بخصته * جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى لجنس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيراً وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيراً والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فميز كثيراً ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيراً وعمامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية * ولو اشترى نخعاً من نخعاً فخرج منها حجر مثل ما خرج من النخع كان له أن رد الحجر ويمسك من النخع بحسب ذلك إلا أن يشاء البائع

وأما نال ذلك وإن لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا أمان لهم ويحل قتلهم وسبيهم ولولا ذلك وهم من موضع يسمعون
الآن العلم قد أحاط بانهم لم يسمعوا بان كانوا إما أمة مشغولين بالحرب فذلك أمان وأراد بالعلم غالب الرأي
لاحقيقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط لتبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثر يكفي ويقوم ذلك
مقام سماع الكل وإذا قالوا الحرب لا تخف أو قالوا له أنت آمن أو قالوا له لا بأس عليك فهذا كله أمان ولو قالوا
له لك أمان الله كان أمانا وكذلك إذا قالوا لك عهد الله أو لك ذمة الله أو قالوا تعال تسمع كلام الله أو قالوا
أجرناك ولو أن الامير قال لجماعة من أهل الحرب عيين وهم في الحصن محصورون أخرجوا اليانراو دمكم
على الصلح وأنتم آمنون أولم يقل وأنتم آمنون فخرجوا فمهم آمنون ولو قال لهم أخرجوا اليانراو لم يرد على هذا
فخرجوا فلا أمان ولو قال لهم انزلوا اليانراو كان أمانا ولو قال لهم أخرجوا اليانراو واشتروا منا كان أمانا ولو أن
رجلا من المسلمين أشار الى رجل من المشركين وهم في حصن أو منعة أن تعال أو أشار الى أهل الحصن أن
افتحوا الحصن ففتحوا أو أشار الى السماء فظن المشركون أن ذلك أمان ففعلوا ذلك الذي أمر به الرجل وقد
كان هذا الذي صنع الرجل معروفا بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدار أنهم إذا صنعوا كان أمانا
أولم يكن ذلك معروفا فهو أمان جائز وإذا أشار الى العدو بصباعه بإشارة يفهم منه الدعاء الى نفسه والامر
بالجى إليه ويقول بلسانه مع ذلك أن جئت قتلتك فجاءه فهو آمن هذا إذا فهم الكافر الإشارة وعرفها أمانا
ولم يسمع قول المشرك أن جئت قتلتك أو سمع ولكن لم يفهمه فأمّا إذا سمع وفهمه لم يكن ذلك أمانا وعلى هذا إذا
قال المسلم للكافر تعال حتى أقتلك فسمع الكافر أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمعه إلا أنه لم
يفهمه كان أمانا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمانا وعلى هذا إذا قال المسلمون له تعال ان كنت تريد
القتال تعال ان كنت رجلا فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام ولم يفهمه
فجاءه كان أمانا ولو سمع أول الكلام وآخره وفهمه فجاءه لا يكون أمانا وعلى هذا إذا قال له تعال حتى ترى
ما أصنع بك هكذا في الذخيرة والمحيط * ولو أن جماعة من الكفار قالوا للمسلمين أمتنونا على ذرارينا فامتنوهم
على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولاد أولادهم وان سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا
ذكره في السير الكبير كذا في الظهيرية * وإذا قال أمتنوني على أولادى فامتنوه على ذلك فهو آمن وأولاده
الصامية وأولاده من قبل الرجال وأما أولاد البنات فلا يدخلون ولو قال أمتنوني على أولادى ولادى ذكر شيخ
الاسلام والقاضى الامام ركن الاسلام على السغدى أن هذه المسئلة على الروايتين ذكر شمس الاعنة
السرخسى أن في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية ولو قال أمتنوني على آباءى وله أب وأم دخلا في
الامان وان لم يكن أب وأم وانما له جد وجدة فلا أمان لهما قال محمد رحمه الله تعالى فان كان لسانهم
الذى يتكلمون به أن الجد والد كما أن ابن الابن ابن فالحب تبذلة ابن الابن يدخل في الامان كذا في المحيط * ولو
قالوا أمتنونا على أبناءنا أولهم بنون وبنات فهم آمنون فان لم يكن لهم ذكرا أو انما لهم بنات خاصة فهو في
جميعا وان قالوا أمتنونا على بناتنا وأخواتنا فهذه على الانات دون الذكور كذا في الظهيرية * ولو قال
أمتنوني على اخوتي وله اخوة وأخوات دخل الكل في الامان ولو كان له أخوات لا ذكرا فمعهن يدخلن في
الامان كذا في المحيط * ولو قالوا أمتنونا على أبناءنا أولهم أبناء وأبناء وأبناء فالامان على الفريقين فان لم يكن
لهم أبناء ولكن لهم أبناء فهم آمنون أيضا وان قالوا أمتنونا على آبائنا أولهم آباء وأبائهم أجداد فليس

أن يأخذها كذلك ويرد الثمن لأن في قليل الجور لا يساع في التعاص فكان له أن يبيع الجور كل خاص في المسك * رجلان تبايعا بعبير
وتقا بضاف وجد أحدهما بالعبير الذي اشتراه عينا فحلت عنده والعبير الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى
بغير الذي وجد بالعبير الذي اشتراه عينا ان شاء رجع بحصة العيب من العبير الآخر وان شاء رجع بحصة العيب من قيمة العبير الآخر صحيحا
غير مرض وانما يتخير لمرض العبير ٣٠٠ الآخر * رجل اشترى جارية فظهر أنها كانت مخضوبة الرأس قال الشيخ الامام هذا

رجه الله تعالى ان ظهر بها
شمط كان له أن يردّها وان
ظهر بها شقرة لم يرد الا أن
يكون سواد الشعر شرطا في
البيع * والصهوبة وهي
لون بين الصفرة والحمر تعد
عيبا في التركية والهندية
لا في الرومية والصقالبة لأن
عامة شعور أهل الروم
تكون كذلك * ولو اشترى
عبدا أهرق فوجده مخلوق
العيبة أو متوف اللبنة
كان له أن يرد ان ظهر ذلك في
مدة بعد الشراء يعلم أنه كان
عند البائع * رجل اشترى
خبزا بدرهم فوجد خبزا
واحدا محترقا فارد على
البائع فندفع البائع اليه
خبزا آخر فامتنع غير وزن
قال الشيخ الامام هذا رجه الله
تعالى لا يجوز ذلك ما لم يوزن
لأن هذا القدر مما يدخل
تحت الوزن فقد ارخسه
أساتير وعشرة أساتير له
حجر على حدة فلا يجوز
الابالوزن وان كانت أقل من
ذلك مما ليس له حجر معلوم
على حدة فلا بأس به * رجل
اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه
فبصا ونوى عند القطع لانه
الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد
ولا يرجع عليه بالنقصان

يدخل الاجد في ذلك وكذلك لو قالوا أمتونا على أمهاتنا وليس لهم أمهات لكن لهم جدات فانهم
لا يدخلون في الامان ولو قال أمتوني على موالى وليس له الامواليات ولا ذكر فممن أمنات معه استحسانا
كذا في الظهيرة * اذا قال واحد من أهل الحصن أمتوني على متاعى فأمثوه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل
في المتاع دراهم ولا دنانير ولا ذهب ولا فضة ولا حل ولا جواهر ولا كراع ولا سلاح ولم يدخل ما سوى ذلك من
التياب والفرش وجميع متاع البيت في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في المحيط * ان
قال أمتوني مع عشرة فالعشرة سواء والخيار في تعيين العشرة الى الامام ولو قال أمتوني في عشرة من أهل
بيتي أو في عشرة من أهل حصتي فالامان له وتسعة سواء ولو قال أمتوني في عشرة من اخواني فهو آمن
وعشرة سواء من اخوانه وكذلك لو قال في عشرة من ولدي ولو قال أمتوا عشرة من اخواني أنا فيهم أو عشرة
من ولدي أنا فيهم فالامان لعشرة سواء ولو قال عشر من أهل بيتي أنا فيهم أو عشرة من أهل حصتي أنا فيهم
فالامان لعشرة هو أحدهم * ولو قال أمتوني في موالى وله موال أعثوه وموال أعثقه فالامان لا يتناول
الفرقيين وانما يتناول الامان أسدا الفرقيين ويكون الامان على ما نوا المستامن فان قال ما نويت شيأ فمهم
جميعا أمتون استحسانا * وان حاصر المسلمون حصنا فأنشرف عليهم رأس الحصن فقال أمتوني على عشرة من
أهل الحصن على أن أفتحه لكم فقالوا لا ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة معه ثم الخيار في تعيين العشرة
الى رأس الحصن ولو قال أعقدوا الى الامان على أهل حصتي على أن تدخلوه فتصلا فيه فعدة والامان
على ذلك فليس لهم قليل ولا كثير من النفوس ولا من الاموال كذا في خزائن المفتين * اذا استامن
الرجل من أهل الحرب الى أهل الاسلام فخرج معه بامرأة وقال هذه امرأتى وخرج معه باطفال صغار
وقال هؤلاء اولادى ولم يكن ذكرهم في أمانه وانما قال أمتوني حتى أخرج اليكم اولى دار الاسلام وأولى
عسكركم في دار الحرب فان القياس في هذا أن يكون الكل فيثا غيره ولكن هذا قبيح فمهم أمين بامانه
وعلى هذا القياس والاستحسان اذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء فرقيي وصدقه في ذلك أو كانوا صغارا لا
يعبرون عن أنفسهم حتى لا يحتاج في ذلك الى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع عينه استحسانا واما القياس أن
يكون جميع ذلك فيثا وكذلك الدواب والاجزاء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وان كان معه رجال
فقال هؤلاء اولادى وصدقه في ذلك فهم في قياسا واستحسانا وان كان معه صغار وهم يعبرون عن أنفسهم
فقال هؤلاء اولادى وصدقه في ذلك فالقياس أن يكونوا فيثا وفي الاستحسان لا يعبرون فيثا وان كذبوه فهم
في المصلين ولو كان معه نساء قد بلغن فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس أن يكن فيثا وفي الاستحسان هن
أمنات وصار الاصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستامن لنفسه في الغالب بنفسه لا يجعل تابعا لغيره في
الامان وكل من لا يستامن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعا لغيره في الامان فعلى هذا أمه وجدته
وأخواته وعماته وخالاته وكل ذات رحم منه من النساء يدخلن في امان المستامن تبعاً للمستامن فاما أبوه
وجدته وأخوه فلا يدخل في امان المستامن قال وكل من كان آمنا بامان من المستامن فعلم أنه كما قال أو ادعى
ذلك وصدقته الذي خرج معه فهو سواء وهو آمن بامانه وان كذبه كان فيثا وان كذبه أولا ثم صدقه كان فيثا
وان صدقه أولا ثم كذبه فرقة وأولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فاما أبوه والمرأة الكبيرة
بتصديقه أولا ثم كذبه فإثر اعلی أنفسهم ما بالرق فان المستامن لم يدع عليهم ما الرق فبقوا أحرارا فاذا كذبوه بعد

ولو نوى عند القطع لانه بالغ كل له أن يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض * رجل اشترى
حرمة بقل فوجد في جوفها حشيشا قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقل يعد عيبا عند الناس خير المشتري ان شاء أخذه بجميع الثمن
وان شاء رد وهو بمنزلة الزنى في السلم * رجل اشترى أرضا أو كرما فظهر ان شربه على ناووق يوضع على ظهر نهر او موضع آخر كان له أن يرد
لان ذلك يعد عيبا عند الناس * وذكر في المتن رجل اشترى بيتا من دار بجميع حقوقه يدخل فيه طريقه وان لم يقل بجميع حقوقه ولم

بشرط الطريق فلا طريق له وله أن يرد البيع إذا قال ظننت أنه فتحها إلى الطريق وكذا لو اشترى أرضاً أو فحلاً لا يستحق الشراء بدون الشرط فإن لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا أرضي كان له أن يرد ما قبله أن ما بعده الناس عيباً يكون له أن يرد بذلك وعدم الشرب والطريق يعد عيباً عند الناس وإن كان لا يستحق ذلك بدون الشرط * رجل اشترى جبة مبطنة فوجد فيها فارة ميتة كان ذلك عيباً وكذا لو اشترى ثوباً بنحو ما لم يبين البائع ذلك جاز البيع ثم يتظر إن كان ثوباً ينقص قيمته ٣٠١ بالغسل يكون عيباً وإن كان لا ينقص

لا يكون عيباً وإن كان فيه دهن فهو عيب لأن الدهن قبلما يزول كما فيه عيباً * رجل اشترى جارية لا تحسن التريكة والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم أو كان المشتري يعلم بذلك لكن لا يعلم أنه يعد عيباً عند التجار إن اتفقوا على أن يعد عيباً كان له أن يرد وإن اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له أن يرد إذا لم يكن عيباً عند الكل وإن كان يعلم كل أحد أنه عيب كالعود والثلل وغير ذلك فإن علم بذلك وقبض لم يكن له أن يرد * رجل أراد أن يشتري جارية فرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له أن يرد هالان هذا مما يشبهه على الناس فإذا يشتبه عليه فلا يشتري الرضا بالعيب * رجل اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبياله ثم وجد بها عيباً كان له أن يرد هالان هذا غرض الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد * رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند

ذلك فقد أقر وأعلى أنفسهم بالرفق والحرى إذا أقر على نفسه بالرفق يصح إقراره بالرفق كره في مسألة المحصور إذا استأمن على أن ينزل إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان لباسه وسلاحه الذي لبسه وعر كبه وما خرج به معه من ورق وأذنانة ينفقته في حقوقه أستحسن ذلك وما عدا ذلك في ثم انما يدخل في الأمان من سلاحه وثيابه سلاح منسله وثيابه مثله حتى لو تشكك بقسي أو تقلد بسيف أو ظاهر بين الأقبية أو العمام حتى جعلها كالكرارة على رأسه فإن الزيادة لا تكون له كذا في المحيط * إذا أرسل أمير العسكر رسولاً إلى أمير حصن في حاجة له فذهب الرسول وهو مسلم فلما بلغ الرسالة قال إنه أرسل على لساني إليك الأمان لك ولاهل مملكتك فافتح الباب وأناه بكاب زور ووافقه على إسان الأمير أو قال ذلك قولاً وحضر المقالة ناس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال أمير الحصن إن رسولكم أخبرنا أن أميركم آمننا وشهدنا أولئك المسلمون على مقالته فالتقم آمنون يرتديهم ما أخذ منهم وإن كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه افتعل من تلقاء نفسه كاذباً فبأنهم ودخل به إليهم أو قال ذلك لهم قولاً وقال في رسول الأمير ورسول المسلمين فهم في ولائهم أن يقبل مقاتلتهم كذا في الظهيرية * لو أن رسول الأمير حين بلغ رسالة الأمير لم حاجة فقال إن فلاناً القائد قد أمكنكم وأرسلني بذلك وإن المسلمين إلى الباب الأمير آمنوكم وإن كنت آمنتمكم قبل أن أدخل عليكم وناديتكم وشهدتكم على هذه المقالة قوم من المسلمين فهم في أمجعون إذا كان ما أخبر به كذباً ولو أرسله رجل من المسلمين في حاجة فقتضى حاجته ثم أخبرهم أن من أرسله آمنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي * الإمام أو واحد من المسلمين إذا أمر الذي آمنهم فأن قال له آمنهم فقال لهم الذي آمنتمكم أو قال إن فلاناً أمكنكم فهو سواء وصاروا آمين وإن قال له قل إن فلاناً أمكنكم فقال لهم الذي آمنهم فأن قال لهم قد آمنتمكم فهو باطل هكذا في الذخيرة * ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرهم لاهل الحصن متى آمنتمكم فأما في باطل أو فلا أمان لكم أو قد نبذت إليكم ثم آمنهم فامانه باطل ولو أمر الأمير منادياً فأنسى في العسكر من آمن منكم أهل الحصن فامانه باطل ثم آمنهم مسلم فامانه جائز ولو أمر بأن ينادي أهل الحصن أو كتب أو أرسل إليهم أن آمنهم واحد من المسلمين فلا تعتمد وأمانه باطل ثم آمنهم رجل فنزلوا على أمانه فهم في * ولو قال لهم لأمان لكم إن آمنكم رجل مسلم حتى أو منكم أنا ثم آمنهم مسلم وقال في رسول الأمير إليكم فقد آمنكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وإن كان الرجل كاذباً في ذلك ولو قال لهم الأمير لأمان لكم إن آمنكم مسلم أو أنا ثم رسالة متى حتى أو منكم بنفسى والمسئلة بمجالها فهم في وإن كان الأمير أرسل إليهم رسولاً ليبلغهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم إذا آمنتمكم فأما في باطل ثم آمنهم كان ذلك أماناً صحيحاً كذا في محيط السرخسي * إذا حاصر المسلمون حصناً أو مدينة من أهل الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلوهم على ذلك كذا في المحيط * فإن أنزلوهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فلا إمام أن يعرض الإسلام عليهم فإن أسلموا كانوا أحراراً يسلم لهم أموالهم ونساءهم وذرائعهم وتصير دارهم دار الإسلام ويكون في أرضهم العشر فإن أوال الإسلام جعلهم ذمة وجعل عليهم الجزية وعلى أراضهم الخراج ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون إلى ما منهم ولو نزلوا على حكم واحد من المسلمين بعينه جاز فإن حكم ذلك الرجل فيهم يقتل أو سبي أو أن يصيروا ذمة جاز ذلك الحكم وإن حكم بالرد لا يجوز فإن مات فلان أو قتل قبل أن يحكم صاروا كما نزلوا على حكم الله تعالى فإن أخرج

(٣٦ - فتاوى ثانی) البائع ثم قبضها فوجد بها عيباً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرد هالان بمحضها من الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب ولا يرد ولو أنها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار إن شاء أخذها وإن شاء رجعها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعها الله تعالى * رجل اشترى داراً ثم باع بعضها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجعها الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ * رجل اشترى شيئاً فوجد بها عيباً قبل القبض فقال للبائع رددته عليك ينتقص

البيع بينهما قبل البائع أو لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * رجل اشترى خشبة ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فنظر إليها بالنهار فوجدها معيبة كان له أن يردّها لأن البيع الأول انتقض بالتجدد وقوله لا عيب بها لا يعتبر إذا ظهر بها عيب قديم * رجل اشترى رذونا وكان باحدي يديه باجح انعمل ونبت عليها الشعر ٣٠٣ ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام بالمبيع يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا

العيب لا يحدث بعد البيع كان له أن يردوا إلا فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري * رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء حصه النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها بان أطلعها أو ولادها أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال * رجل باع خلافا صبه في خاية المشتري بحضرة المشتري ظهر له منن لا ينتفع به قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى هو أمانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ على المشتري * رجل اشترى

نفسه من الحكومة يخرج فان حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل لا يصح استحسانا كذا في محيط السرخسي * ان كان الحكم رجلا مسلما الا أنه لا تجوز شهادته لفسده أو لانه محدود في ذنوبه فحكمه جائز ان حكم عليهم بقتل أو سبي أو غير ذلك كذا في المحيط * وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدود في القذف أو أعمى لا يجوز كذا في التتارخانية * وان حكموا عبدا أو صبيما حرا فصدق على حكمهم فان نزلوا مع ذلك على حكم يجعل ذمة كذا لو نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذميا فحكم بقتلهم وسبي ذرارهم أو غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير فان أسلموا قبل أن يحكموا الذي عليهم بشئ لم يجز حكمه عليهم بذلك بقتل أو سبي أو غيره ولكن يجعلهم الامام في هذه الصورة أحرارا لا سبيل عليهم ولو حكموا امرأة جاز حكمها في جميع ما حكمت الا أن تحكم بقتل هكذا ذكر في الزيادات * ولا يصلح للحكومة أسير من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في دارهم وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين وفي السير الكبير اذا شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم بينهم بشئ فقد مضى الحكم فان لم يحكم بينهم بشئ ردوا الى ما منهم أو شرطوا أن تنزل على حكم فلان على أنه ان حكم فينا أن نبلغونا الى ما مننا مضى ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن ينزلوهم على هذا الشرط واذا أنزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم أن يحكم بردهم الى ما منهم ومع هذا لو أنزلوهم على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم أمضينا حكمه ونردهم الى ما منهم وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أمير العسكر اذا من قوم من أهل حصن على أن يكونوا عبيدا لفلان ورضوا بذلك ونزلوا عليه فهم في ملن غنمهم من المسلمين ولم يكونوا عبيدا لفلان وان سألوا الامان على أن يعرض عليهم الامان فان قبلوا والارادوا الى ما منهم فعلى الامام ذلك ولو نزلوا على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فأبوا فاهم للعاق بخصمهم وليس للمسلمين قتلهم وسبي نسائهم وذرارهم ولو رضوا بآداء الخراج لهم ولا يجاون بعد ذلك وان خرج بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتتحت القاعة بعد انقضاء نفصالحهم منها وقتل من في القلعة فنزل فعلى ما نزل فان كانوا شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الى أدنى موضع بأمنون فيه فان كان أهل الحصن قد أجمعوا على نزول هؤلاءهم هذا الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فان فعلوا فلا شئ عليهم وقد أسأوا واذا نزلوا على أن يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل العسكر ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا ولو نزلوا على حكم الله سواء ولو نزلوا على حكم فلان وفلان فمات أحدهما لم يجز حكم الآخر بعد ذلك * قال في المنتقى الا أن يرضى الفريقان بحكمه قال ثمة وكذلك اذا اختلفا في الحكم وهما حيان الا أن يرضى الفريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحدا الحكمين بقتل المقاتلة وسبي ذرارهم وحكم الآخر بسبي الكل فانهم لا يقتلون ويكونون فينا الرجال والنساء جميعا ولو حكم جميعا بقتل مقاتليهم وسبي نسائهم وذرارهم كان الامام فيهم بالخيار ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذرارهم وان شاء جعل الكل فينا واذا نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك الى الامام يتخير أفضلهم وان أسلموا بعد التحكيم قبل امضاء الحكم فهم أحرار وان صيرهم الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف غدرهم وسبي الباقي من الرجال والنساء فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء والذراري فقطل الرجال وسبي النساء والذراري فالارض في ما نزلوا الامام خمسها وقسم أربعة الاخماس بين الغنائم وان شاعر كهما على حالهما في يد الوالي ودعا

مشجرة فوجد بعض اشجارها معيبا قال أبو بكر هذا رحمه الله تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعيب اليها خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشجرة بأرضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة * رجل اشترى بعير او قبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه يملك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع نقصان العيب على البائع ولو اشترى بعير او قبضه فوجد

لا يختلف ثم ظهر به ربح فوقع فأنكسر فخره فانه لا يرجع بالنقصان على البائع * رجل اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذهب به انسان فمظنوا
الى أمعائه فاذا هي فاسدة فسادا قديما كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه
بأمر المشتري أو ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحبنا يرجع بالنقصان * رجل اشترى شيا وتفاضل
ثم تقابلا البيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى اشتراه ثاب من البائع جاز الشراء ٣٠٣ فان وجد به عيبا قديما كان له أن

يرده على البائع ولم يكن
للبيع أن يرده على بائعه
وكذلك لو اشترى شيا
وتفاضل ثم باعه من البائع
ثم اشتراه من البائع فوجد به
عيبا قديما رده على بائعه
ولم يكن لبائعه أن يرده على
بائعه وكذلك رجل اشترى
شيا وقبضه ثم ان المشتري
مع البائع جدد البيع بأكثر
من الثمن الاول ثم وجد به
عيبا قديما فرده على البائع
لم يكن للبائع أن يرده على
بائعه * رجل باع جارية
وسلمها الى المشتري ثم وجد
المشتري بها عيبا فأراد
أن يردها على البائع كان
للبيع أن لا يقبل الرد بغير
قضاء وان كان يعلم بالعيب
لانه لو قبلها بغير قضاء
لا يكون له أن يردها على
بائعه * رجل اشترى بكرة
فوجد بها عيبا فبصرها
وتقص جميع لبنها فالها هو
عيبه أن يردها على البائع
بالحقة * رجل اشترى دهن
في زق فوجد به عيبا فانه
يرده بالعيب في البلد الذي
اشتراه فيه * رجل باع سكين
له في حاتون لغيره فأخبر
المشتري أن أجرة الحاتون
كذا فظهر أن أجرة الحاتون

اليهمان بعمرها ويؤتى خراجها كما يعمل في معطل أرض أهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم
ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين فان الاحرار منهم ينزعون مجانا والعبيد بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم
وكذلك ان أسلم منهم في أيديهم اذا استهانوا بالمسلمين * ثم في كل موضع وجب رددهم فاعلموا دون الى الموضع
الذي خرجوا منه اليه ولا يردون الى ما أحسن منه ولا الى جيش أكثر منهم كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله
تعالى اذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن ان دلتنا على كذا وكذا فانت آمن أو قالوا أمتناك فلم يدلهم
فالامام بالخيار ان شاء قتله وان شاء سباه ولو قال له أمتناك على أن تدلنا على كذا وكذا ولم يردوا على هذا فلم
يدلهم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب فيه أنه على أمانه لا يحل للامام قتله ولا
أسره وادخل عسكر من المسلمين دار الحرب فغروا بعض حصونهم أو مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة
وأرادوا أن ينفروا الى غيرهم فقال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تشربوا من ماء نهرنا هذا حتى ترتحلوا
عنا على أن لا نقلتكم ولا تتبعكم اذا ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين أعطوهم * وبعد ما
أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا أو أن يسقوا دوابهم اذا كان ذلك يضر في مائهم يقيين أو كان لا يدرى أنه
يضرهم وان احتاج المسلمون الى الماء فينبغي أن يبتذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وان كان ذلك لا يضر في مائهم
يقيين بأن كان الماء كثيرا فله المسلمون أن يشربوا ويسقوا دوابهم من غير أن يبتذوا اليهم والجواب في الكلا
نظر الجواب في الماء وان قالوا أعطونا على أن لا تعرضوا لشي من زروعنا أو أشجارنا أو أثمارنا أعطوهم * على
ذلك ثم احتاج المسلمون اليه فلا يسبغ في مائهم أن يتعرضوا لهما لم يبتذوا اليهم ويعلموهم بالنبذ أو ضرتهم
أولم يضرهم وان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا ولا نأفأطيناهم على ذلك فان علمنا أن نبي به فلا تحرق
زروعهم وكلاهم ولا بأس بأن نأكل من ذلك ونعطف دوابنا وبئله لو قال أعطونا على أن لا تأكلوا زروعنا
وكلا نأفأطيناهم على ذلك فانه لا ينبغي لنا أن نأكل من ذلك وأن نعطف دوابنا وان تحرق ذلك * والاصل
في جنس هذه المسائل أن الامان على الشيء أمان على مثله وعلى ما فوقه ضررا ولا يكون أمانا على ما دونه ضررا
ولهذا ان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زروعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في الذخيرة * وان قال لهم أهل
المدينة أعطونا على أن لا تمروا في هذا الطريق على أن لا تقتل منكم أحدا ولا تأسروا فان كان الاعطاء خيرا
للمسلمين فلا بأس بأن يعطوا ذلك ويأخذوا في طريق وان كان الطريق الآسر أبعد وأشق على المسلمين
وان أراد المسلمون بعد ذلك أن يمرروا في ذلك الطريق ولا يمرروا في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى يبتذوا اليهم
ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون أحدا منهم ولا يأسرون ويكون الامان على المروء في الطريق الذي عينوه
أمانا على القتل والاسر وان شرطوا علمنا أن لا تخرب قراهم فلا بأس بأن نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع
أو غير ذلك مما ليس بيننا والامان على التخريب لا يكون أمانا على أخذ المتاع والطعام وان شرطوا أن لا تقتل
أسرارهم اذا أصبناهم فلا بأس بأن نأسرهم ولو شرطوا علمنا أن لا نأسر منهم فلا ينبغي لنا أن نقتلهم ولا أن
نأسرهم كذا في المحيط * ولو قالوا آمنوا حتى نفتح لكم الحصن فتدخلون على أن تعرضوا علمنا الاسلام فنسلم
ثم أبوا أن يسلموا فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم ثم يبتذون اليهم فان شرط المسلمون عليهم
أن أيتهم الاسلام فلا أمان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بحالها فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتليهم
ان أبوا الاسلام وان أسلم بعضهم وأبى البعض فن أسلم فهو حر ومن أبى فهو في * فان جهله الامام فينبغي بعد

كان أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يردها السكينة بهذا السبب لان هذا ليس بعيب في الحاتون * رجل اشترى بكرة على أنها زخدر فقبضها
فاذا لم تكن زخدر كان له أن يردها لان فوات المشروط بمنزلة العيب * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فمظنوا كان له أن يردها اذا كان
التخلف بالعمل القبيح فان كان التخلف في المشي أو في القول لا يكون عيبا وان وجد كافر كان له أن يرده وان اشتراه على أنه كافر فوجد
مسلم لا يرده عندنا ولو اشترى حمارا فوجد حرونا وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير مانع كان له أن يرده * ولو اشترى عبدا

او جارية فوجده بسبل الدمع من عتيبه كان له أن يردده ولا يرجع بالنقصان * ولو اشترى خفيئ أو مصراعى باب فوجد بأحد هما عيبا وباع
الاخر فانه لا يرد له عيب ولا يرجع بالنقصان والخال على شقة الجارية وجفتها يكون عيبا * ولو اشترى عبدا أو جارية فظهر أن به وجع الضرس
بأثمه مرة بعد أخرى كان له أن يرد * رجل باع عبدا أو وهب الثمن للمشترى ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له
أن يردده وان علم بالعيب قبل قبض المبيع ٣٠٤ كان له أن يرد في قولهم لانه امتناع عن اتمام العقد * رجل اشترى أرضا

فوجد فيها طسريقا فبها
الناس كان له أن يرد بالحق
* ولو اشترى كرمافوجد فيه
بيوت النمل كثيرا كان له
أن يرد * رجل اشترى شاة
فوجد بها مقطوعة الاذن
أن اشترها للاضحية كان له
أن يرد * وكذلك كل
ما يمنع التضحية وان اشترها
لغير التضحية لا يكون له أن
يردها الا أن يكون ذلك عيبا
عند الناس وان اختلف
البائع والمشتري فقال
المشتري اشترتها للاضحية
وأنكر البائع ذلك فان كان
ذلك في زمان التضحية كان
القول قول المشتري اذا كان
من أهل أن يفحى * رجل
اشترى جارية على أنها
صانجة جازا البيع فان لم
تكن صانجة لا يكون
للمشتري أن يرد * رجل
اشترى عبدا فوجد به عيبا
فضربه بعد ذلك ان أثر
الضرب فيه لا يرد ولا يرجع
بالنقصان وان اطمسه أو
ضربه سوطين أو ثلاثة ولم
يؤثر فيه كان له أن يرد
* اشترى عبدا فقتله رجل
عمدا عنه المشتري وقتل به
القاتل ثم علم بعيب فانه
لا يرجع بالنقصان * رجل
اشترى عبدا وقبضه ثم باعه

﴿الباب الرابع في الغنائم وقسمتها * وفيه ثلاثة فصول﴾

﴿الفصل الاول في الغنائم﴾

الغنية اسم لال مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فأتت قبل الاحراز دار الاسلام فاما ما أخذ لاعلى
القهر والغلبة بل بالهامة والالهبة منهم أو بالسرقه أو الخلسة منهم لا يكون غنية ويكون للاخذ خاصة في
(١) قوله على طريق بأهله الى آخر هذه العبارة هي هكذا بالاصل ولعل لفظ طريق فيها محرف عن البطريق
وحرره اه صححه

من البائع فوجد البائع به عيبا فادعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري لسان
الاول * رجل اشترى من رجل دناتير بدرهم وتقابضا ثم انعشترى الدنانير باع الدنانير التي اشترها بالدرهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم
وجد المشتري الثاني في الدنانير عيبا فادعى على بائعه الاوسط وقبضها الاوسط بغير قضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يرددها
بذلك العيب على البائع الاول قال ولا يشبهه الاوسط في هذا بل عروضا لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها * وكذلك رجل له على رجل

دراهم وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها زبوا فرددناها عليه بغير قضاء كان له أن يردّها على الأول * رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عبدا قديما كان له أن يردّها لأنه يسأل القاضي حتى ينصب حصما عن الميت فرددّه الابن على ذلك الخصم ثم الابن يردّه على بائع أبيه وان كان للميت وارث آخر يردّه الابن على ذلك الوارث ثم يردّه على بائع الميت ولم يفصل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بين ما إذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما إذا لم يستوف ٣٠٥ واطلاق محمد رحمه الله تعالى في

الكتاب دليل على التسوية

بين الوجهين * وهذه

المسئلة دليل على ما قلنا

ان الرجل اذا باع شيئا ثم انه

وهب الثمن للمشتري ثم وجد

المشتري بالمشتري عبدا كان له

أن يردّه * ولو اشترى رجل عبدا

وقبضه ثم باعه من مورثه

ثم مات المورث فورث الابن

أباه ثم وجد بالعبد عبدا

قديما لا يردّه على أحد

بخلاف الأول * عبدا

مأذون مدبوع باع من مولاه

عبدا من أكسبه بمثل

القيمة جاز فان وجد المولى

بالمبيع عبدا وكان ذلك قبل

القبض كان له أن يردّه على

عبده وان كان بعد القبض

والثمن من النقود لا يردّه

على عبده * رجل اشترى

جوزا فكسر بعضه فوجده

فاسدا لا ينتفع به ولا قيمة

له كان له أن يردّ مانق ويستردّ

كل الثمن وان كان الفاسد

مما ينتفع به وله قيمة عند

الناس فانه يرجع بنقصان

العيب فيما كسر ولا يردّ

المكسور ولا الباقي الا اذا

أقام البينة على أن الباقي

معيب * رجل اشترى بدهم

بطيخا فعدا فكسر واحدة

منه بعد القبض فوجدها

فاسدة لا ينتفع بها كان له أن يرجع بمصمتها من الثمن ولا يردّ غيرها الا أن يقيم البينة على فساد مانق وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز

شيء واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به يردّ الكل وكذلك اللوز والفندق والفسق والبسبوس وأما في البطيخ والرمان والسفرجل

والخيار لا يردّ غيرها واحدة الفاسدة * رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال أردّ على فلان ولا أردّ على فلان فذلك له في قول أبي

حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى شاة بجزء من ثمنها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجزء نقصا كان له أن يردّها قال محمد رحمه الله

لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الامام به من الغزاة تحرق بضاله على القتال لزيادة قوة وجرأته منهم بان قال لسرية ما أصبتم فهو لكم أو قال لواحد معين ما أصبت فهو لك كذا في محيط السرخسي * والى مما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنمة خمس دون التي كذا في غاية البيان * وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنمة وهو لاخذ خاصة كذا في خزائن المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرار لا يسب عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضيهم العشر دون الخراج وكذلك اذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم الا أن ههنا على أراضيهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية أيضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم أسلموا فالامام فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغنائين واذا أراد القسمة بعد ما أسلموا رفع الخمس أولا وجعله لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أنحاص بين الغنائين قسمة الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء من عليهم يسلم لهم رقابهم وذرايرهم وأموالهم ويضع على أراضيهم العشر وان شاء وظف الخراج وان ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء استرقهم وقسمهم وأموالهم بين الغنائين فاذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغنائين ويضع على الارض العشر وان شاء قتل الرجال وقسم النساء والاموال والذراير بين الغنائين على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج كذا في المحيط * ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء والبيوت والآبار والخراجي نحو ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم كذا في غاية البيان * وان من عليهم برقابهم وأراضيهم وقسم النساء والذراير وسائر الاموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه الا اذا ترك في أيديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرايرهم وأراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغنائين فهو جائز ولكنه مكروه فان ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر الاموال يجوز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد أن يمن عليهم برقابهم لم يجوز كذا في المحيط * وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعله بمنزلة الوقف على المقاتلة وان شاء نقل اليها قوما آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقاسمة ومقاطعة فينصرف خراجها الى المقاتلة كذا في التتار حاشية ناقلا عن شرح الطحاوي * واذا نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخيارات فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم وأراضيهم ونسائهم وذرايرهم وأموالهم ووضع على أراضيهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر رضي الله عنه ببني تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذراير والاموال وبقيت الاراضي بلا ملاك فنقل اليها قوما من المسلمين ليكونوا ديارا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليوثون الملوثة عنها جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها واذا نقل اليها قوما من المسلمين وصارت الاراضي ملوكا لهم جعل عليها العشر ان شاء من شاء جعل عليها الخراج ولو ان قوما من المسلمين ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل من

تعالى والخز عندى ليس بنقصان قبل له وان اشترى كرمافا ثم عند مقتطف ثمرته ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم عيال لم يعلم به قال ان كان القطف لم ينقص شيئا فله ان يرده * ولو اشترى بخلافه ثم جوزه من الارض أو تمه وقبض ثم جذا التمر فلم ينقصه الجذا نسيان لم ينقص التخل ثم وجد بأحد هما عيال لم يكن له أن يردهما دون الآخر وله أن يردهما جميعا بالعيب الذى وجد بأحدهما لانه اذا قبض قبل الجذا صار اجزأه ثمنى واحدا وليس هذا كالفص ٣٠٦ والخاتم اذا ميز أحد هما من الآخر وليس فيه ضرر لان التمر بعض التخل يخرج

رجالهم الا السيف أو الاسلام فان أبوا أن يسلموا قتلوا وقسم نساءهم وذراريهم ويجوزون على الاسلام وقسم الاموال والاراضى بين الغائين أيضا ويوضع على الاراضى العشر وان رأى الامام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذرارى بين الغائين دون الاراضى ورأى ذلك خيرا لله لم ين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك أن ينقل الى الاراضى قوم ما من أهل الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الاراضى فعلى ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضى مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدوا الخراج عنها فقد ذكرهنا نقل أهل الذمة لانه لا يلحقهم القبط يقتل المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الامام كانوا أحرارا لا سيل عليهم وأمانا أو هم وذراريهم وأموالهم فالامام فيه بالخيار ان شاء قسمها بين الغائين وجعل على الاراضى العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذرارى والاموال والاراضى ووضع على أراضيتهم الخراج ان شاء وان شاء وضع عليهم العشر وان رأى الامام أن يجعل ما كان من أراضيتهم عشريا على حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا أراد الامام أن يجعل أهل الحرب والناقضين العهد أهل ذمتهم يؤدوا الخراج وقد أصاب منهم ما لا فى الحرب قبل أن يظهر عليهم فانه لا يرده عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعدد والعذر أن لا يقدر على عمارة الاراضى وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقى في أيديهم فان احتاجوا اليها لعمارة الاراضى وزراعتها لم يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ منهم وقسمها بين الغائين ولكن الاولى أن يتركها في أيديهم تأليفهم حتى يقفوا على محاسن الاسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نساءهم وذراريهم قبل الظهور عليهم لا يرده وما بقى في أيديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم * واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغائين ثم أراد أن يبيع عليهم برقابهم وأراضيتهم فليس له ذلك وكذلك اذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له ذلك كذا فى المحيط * الامام بالخيار فى الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم الامشركى العرب والمتردين وان شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين الامشركى العرب والمتردين وليس فيمن أسلم منهم الا الاسترقاق كذا فى التبيين * ولا يجوز أن يردهم الى دار الحرب ولا يجوز مفاداة أسرارهم بأسارا ناعدا فى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الكافى * وهكذا فى المتن * والصحيح قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الزاد * قال محمد رحمه الله تعالى فى السر الكبير لا بأس بأن يصادى أسرا المسلمين بأسرا الكافرين الذين فى أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المحيط * وبها قال العامة هكذا فى النهر الفائق * ثم فى المفاداة بشرط رضا أهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العين ولو أبى أهل العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للامير أن يفاديهم وفى الرجال ان كان قبل القسمة فله أن يفاديهم وبعد القسمة ليس له ذلك الا برضاهم واذا جاز رسول ملكهم يطلب المفاداة بالاسارى فى مكان فأخذوا على المسلمين عهدا بان يؤمنوهم على ما باتوا به من الاسارى حتى يفرغوا من أمر القداء وان لم يتفق رجوعا عن معهم من أسرا المسلمين فانه ينبغي أن يوفوا بعهدهم وان يفادوهم كما شرطوا لهم شرطوا مالا وغير ذلك الا أنهم ان لم يتفق بينهم التراضى بالمفاداة وأرادوا الانصراف بأسرا المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فانه لا يسعهم أن يدعواهم حتى يرتدوا الى بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط وزرع الاسرا من أيديهم من غير أن يعرضوا لهم بشئ سوى ذلك كذا فى المحيط * أما المفاداة بما لا نأخذ من أهل الحرب فلم تجز فى المشهور من المذهب ولو أسلم الاسيرى أيدينا لا يفادى بسلام أسيرى

منه وأما الفص ليس من الفضة * رجل اشترى عبدا فوجده بعبعا فاستقاله فأبى أن يقبله كان له أن يرده بالعيب وليس هذا بجنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيعه فانه يبطل حقه فى الرد * رجل اشترى جرابا وثيابا بخرى فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان تألف الجراب ذكر فى المتن أن أن يرده الثياب بجميع الثمن * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كما فى الجارية والعبد اذا وجد بالجارية عيبا بعد ما تألف ثوبها كان له أن يردها بجميع الثمن * رجل اشترى عبدا خبازا أو كاتبا فنسى ذلك عند المشتري ثم وجد به عيبا كان له أن يرده * رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم ارتضع منها الولد كان له أن يردها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو أو ولد الولد عليه وان احتاب المشتري من لبنها شاة أو شرب أو سقاها ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى جارية فوجد بها

قرحة فادواها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داواها عن عيب حدث فيها الا عن القرحة * ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه روايتان * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع فى الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يرده فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرده رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يول فى الفراش فان القاضى يضعه على يدي عدل لينظر فيه * رجل اشترى

جارية قد بلغت فادعى أنم اخنئى قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع البتة ما هي كذلك لانه لا يتظر اليها الرجال ولا النساء * رجل اشترى عبدا فعلم بعيب قبل القبض فأراد أن يردّه فصالحه البائع من العيب على عبد آخر وقبض المشتري ثم استحق أحدهما فانه يرجع على البائع بحصة المستحق من الثمن كأنه اشترى عبدين بذلك الثمن ويجعل العبد الثاني زيادة في المبيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه ثم وجد به عيبا فصالحه من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل الصلح في ٣٠٧ العبد الثاني وقيل بأنه لا يبطل الصلح في العبد الثاني كما قبل

القبض * رجل اشترى عبدا وقبضه فاكتسب أكسابا عند المشتري ثم ان المشتري وجد العبد الذي اشتراه عيبا ثم أنلفه الكسب لم يكن أنلاف الكسب رضا بالعيب * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث وأراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني البيّنة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها القاضي على المشتري الاول كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرد في قول محمد رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأقام البيّنة على أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يردّه وقول المشتري للذي ساومه ليس به عيب

أيدبهم الا اذا طابت نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز المني على الاسارى وهو أن يطاقهم محانا كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى والصبيان من المشرّكين اذا سبوا ومعهم الا بأموالهم الاتهام فلا بأس بالمقاديرهم وأما اذا سبى الصبي وحده وأخرج الى دار الاسلام فانه لا تجوز للمقادير به بعد ذلك وكذلك ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الغنائم فقد صار الصبي محكوما له بالاسلام تبعا لمن تعين ملكه فيه بالقسم أو الشراء كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى الخيل والسلاح اذا أخذنا منهم فطلبوا ومفاد انه بالمال لم يجز أن يفعل ذلك وان طلبوا أن يعطوا نار جلا مشركا عوضا عن أسيرهم أو رجلين مشركين عوضا عنه لم يجز لذلك ويجوز أن يفادي أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدراهم والدنانير وما ليس له قوة في أمر الحرب كالتياب وغيرها ولا يفادون بالسلاح ولا بالخيل كذا في السراج الوهاج * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا أسرا الحر من المسلمين أو من أهل الذمّة فقال المسلم أودى مستأمن فهم افتدى من أهل الحرب أو اشترى منهم ففعل ذلك وأخرجه الى دار الاسلام فهو حر لا سبيل عليه والمال الذي فداه المأمور دين له على الأمر فيرجع عليه بجميع ما أدى في فداه الى مقدار الدية فان كان فداه بأكثر من الدية فأنما يرجع على الأمر بقدر الدية دون الزيادة وقيل ينبغي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو أكثر والاصح أن هذا قولهم جميعا وعلى هذا لو كان المأسور قال افتدى منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زلذ فأنما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة * ولو كان المأسور قال للمأمور افتدى منهم بمائة دينار أو بمائة دينار فبما تدين به فانه يرجع عليه بمائة دينار به قل أو أكثر فان كان المأسور عبدا أو أمة فأمر مستأمنافهم أن يشتريه أو يفديه منهم ففعل ذلك بعثل قيمته أو أقل أو أكثر فهو جازر وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشترى لنفسى فان اشتراه بقيمته أو ببغين يسير وأخبرهم أن يشتريه لنفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمور أن يرجع بالنداء على العبد كذا في المحيط * ولو أن مكاتباً أمر رجلاً أن يفديه ففداه فانه يرجع عليه بما فداه فان عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولو أن المكاتب أمره بأن يفديه بمائة ألف درهم وقيّمته ألف درهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف لم يعتق ولو أمره المأذون أن يفديه فانه لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا اعتق ولو أن أجنبياً أمر رجلاً بأن يشتري أسيراً في دار الحرب فان قال له اشترى أو قال اشتر من مالى فان المأمور يرجع على الأمر لم يقل من مالى ولا في فانه لا يرجع الا أن يكون خليطاً كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى اذا وكل المأمور رجلاً أن يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشترى لي جازو كذا قال اشترى على مالى وكان له أن يرجع على الأمر ولو قال الوكيل الاول للثاني اشتره ولم يقل لي ولا على ففعل الوكيل الثاني صار متطوعاً حتى لا يرجع الثاني على أحد ولا رجوع الاول على الأمر كذا في المحيط * قوم من المسلمين جمعوا مالاً ودفعوا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل التجار في دار الحرب فكل من أخبره أنه حر أسرى أيديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتريه بقدر قيمته أو ببغين يسير ولو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقل له لا أسير اشترى فاشتره المأمور بالمال المدفوع اليه يضمن المأمور ذلك المال ويرجع به على الأسير ولو أن هذا المأمور يشتري الأسير قال لا بأس به بما قاله الأسير اشترى بكذا اشترى بكذا بالمال المدفوع الى حسيبة فاشتره كان مشترياً

لا يبطل حقه في الرد * وقال مشايخنا ان كانت المسئلة في الثوب انما قال المشتري للذي ساومه لا عيب به ثم وجد به عيبا لا يكون له أن يردّه لان عيوب الثوب مما يوقف عليه فقراره يبنى العيوب أماما في العيبين من العيوب ما لا يوقف عليه فيجعل اقراره بنى العيوب كذا فلا يعتبر * ولو قال المشتري ليس له اصبع زائدة أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كان له أن يردّه لان القاضي يتحقق بكذبه في نفي ذلك العيب فبطل كلامه * رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه وباعه من آخر ووجد المشتري

الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يردّه على بائعه * ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له أن يردّه على بائعه * ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما كان لحقة أو كان بمن إلى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو رؤية وصدة المشتري الاول في ذلك ثم ٣٠٨ وجد بالعبد عيبا كان له أن يردّه على بائعه بخلاف ما إذا تقابل المشتري الاول

والثاني البيع أو ردّه الثاني على الاول بعيب بغير قضاء * رجل اشترى عبدا فأراد أن يردّه بعيب فأقام البائع البينة على إقراره أنه باع العبد قبل بينته وليس له أن يردّه بالعيب ولو أقام البائع البينة أنه باعه من فلان وفلان حاضر يجحد والمشتري الاول يجحد أيضا كان بخودهما بمنزلة الاقالة ولا يرد * رجل اشترى عبدا بصفة فقتل بكل صفقة نصفه ثم وجد به عيبا كان عند البائع وأراد أن يردّه أحد النصفين دون الآخر كان له ذلك

فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد

إذا اشترى شيئا فتعيب عند المشتري بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بأفة سماوية ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد * وطريق معرفة النقصان أن يقوم محييا لاهيب به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذ

لاصحاب الاموال كذا في التتارخانية * ولو أن رجلا أمر رجلا أن يشتري حراما من دار الحرب بعينه بمال سماه فاشتراه لم يكن له على الحر الذي اشتراه من ذلك شيء وكان للأمر أن يرجع على الذي أمره ان كان ضمن له الثمن أو قال اشتره لي فان كان قال له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط * رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما يمكنه شراء أسير واحد فشرأه الجاهل أفضل من شراء العالم كذا في السراجية * وإذا أراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها إلى دار الاسلام لا يعقرها ولا يتركها بل يذبحها ويحرقها ويحرق الاسلحة أيضا وما لا يحترق منها كالخديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار كذا في الكافي * ويكسر كل شيء من أنيتهم وأناتهم بحيث لا ينفع به بعد الكسر ويراق جميع المائعات والادهان على وجه لا ينتفعون به في فعل هذا كله مغايظة لهم وأما السبي اذ لم يقدر راعي نقلهم فانه يقتل الرجال منهم اذ لم يسلموا وترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مضيفة ليهلكوا جوعا وعطشا لان قتلهم منه عذر لله ولا وجه الى ابقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية أو عقربا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون أنياب الحية ولا يقتلونهما قطعاً لضرر المسلمين ما داموا فيها وبقاء لتسللها كذا في السراج الوهاج * الغنائم لا تملك قبل الاحراز بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي * ويتنى على هذا الاصل مسائل (منها) أن واحدا من الغنائم لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه لا ينبت النسب ويجب العقر وتقسيم الامه والولد والعقر بين الغانمين (ومنها) اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) مالو أنف واحد من الغزاة شيئا من الغنمية لا يضمن عندنا (ومنها) ما لو قسم الامام الغنمية لا عن اجتهاد ولا لحاجة الغزاة لا يصح عندنا كذا في التبيين * هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي * واذا قسم في دار الحرب مجتهدا وقسم لحاجة الغانمين فصحة * ومن مات بعد اخراج الغنمية إلى دار الاسلام فنصيبه لورثته كذا في الهداية * واذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وانما تنقطع شركتهم بالاحراز بدار الاسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو ببيع الامام الغنمية في ما لو فتح العسكر بلادا من دار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدد لم يشاركهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس للسوقية سهم الا أن يقاتلوا ويقترب حاله عند القتال فارسا أو رجلا كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا من أسلم في دار الحرب ولحق بالعسكر والمترد اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذ لحق بالعسكر اذا قاتلوا استحقتوا الا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير * الرد والمقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية * ان كان الاجير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى ان ترك خدمة صاحبه وقاتل استحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شيء له والاصل أن من دخل للقتال استحق السهم قاتل أو لم يقاتل ومن دخل غير القتال لم يستحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلا مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لم يرض أو غيره فله سهمه ان كان فارسا فارسا أو رجلا فارسا ومن دخل مقاتلا ثم أسر ثم تخلص قبل اخراج الغنمية فله سهمه كذا في السراج الوهاج * اذا احتاج الامام الى حمل الغنمية وفي الغنمية دواب فانه يحمل الغنمية عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنمية دواب ولكن مع الامام فضل جولة من مال بيت المال فانه يحمله عليها وان لم يكن مع الامام فضل جولة الا أن مع كل واحد من الغانمين فضل جولة ان طابت أنفسهم يحصل ذلك عليهم باجر أو ما اذا لم تطب أنفسهم بذلك

معييا بالعيب الذي حدث عند المشتري ورد كل الثمن كان له ذلك * وان زاد المبيع عند المشتري بأن اشترى ثوبا بفضة بعضه أو زعفران أو اشترى ارضا فبقي فيها بناء أو غرس شجرة ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع أنا قبلته كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك * وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وبه بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع

بنقصان العيب لا فيما باع ولا فيما يبيع وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث وعليه الفتوى * وان اشترى طعاماً كل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرده الباقي ولا يرجع بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما كل ولا يرده الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما كل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه ٣٠٩ الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء

واحد ولم يكن في وعاء فان

كان في وعاءين أو في جوارقين

أو في قوصرتين أو ما أشبه

ذلك فأكل ما في أحدهما

أو باع ثم علم بعيب كان ذلك

عند البائع كان له أن يرد

الباقي بحصته من الثمن في

قوله لهم لان المكمل أو

الموزون اذا كان في وعاءين

كان في حكم العيب بمنزلة

شئين مختلفين وان اشترى

طعاماً في وعاء فوجد به عيباً

فعرض بعضه على البيع

قال محمد رحمه الله تعالى

يلزمه هذا البعض الذي

عرضه على البيع وله أن

يرد الباقي لان عنده لو باع

النصف ثم وجد به عيباً كان

له أن يرد النصف الباقي

فكذلك اذا عرض على

البيع لان عنده المكمل

والموزون بمنزلة اشياء

مختلفة فكان الحكم فيه

ما هو الحكم في العبدن

والثوبين ونحو ذلك وكذا

لو اشترى دقيقاً فخبز بعضه

ثم علم أنه كان مرا كان له

أن يرد الباقي ويرجع بنقصان

عيب ما خبز * وكذا لو

اشترى سمناً ثياباً كله ثم

أقر البائع أنه كان وقع فيها

فارة وماتت كان له أن يرجع

فلا يكرههم على ذلك باجر هكذا في السير الصغير * وذكر في السير الكبير له أن يكرههم على ذلك باجر المثل وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل حوله ولكن مع البعض منهم فضل حوله ان طابت نفس المالك بأن يحمل عليهم باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط * لئلا بأس بأن يعاف العسكر في دار الحرب وبأكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كالحبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن والعسل والزيت والخل ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمن والزيت والخل ولا بأس أن يدهن به (٢) ويوقم به دابته وما لا يؤكل من الادهان مثل البنسج والخيري وهو دهن الورد وما أشبههما فليس له أن يدهن وكل شئ لا يؤكل ولا يشرب فانه لا ينبغي لأحد من الجيش أن ينتفع بشئ منه قل أو أكثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يردون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئاً من الطعام ولا يعلقوا دوابهم الا بالثمن فان أكل شيئاً من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وان كان بقي منه شئ في يده أخذ منه * أمّا العسكر فلا بأس أن يطعموا عبدهم اذا دخلوا معهم ليعينهم على سفرهم وكذلك نسائهم وصبيانهم وأما الاجير للخدمة فلا يأكل واذا دخلت النساء لداواة المرضى والجرى أكلن وعلفن وأطمن رقيقهن كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهياً للكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم ذبح المواشى من البقر والغنم والجزر ويرتجون جلودها في الغنمية وكذا كل المحبوب والسكر والفواكه الرطبة واليابسة وكل شئ هو مأكل عادية وهذا الاطلاق في حق من له سهم في الغنمية أو يرضخ منها غنياً كان أو فقيراً ولا يطعم الاجير ولا التاجر الا أن يكون خبيراً بالحنطة أو طابخ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في التبيين * اذا أخذ العسكر العلف لاجل دوابهم والطعام لما كاهم والحنطة للاستعمال والادهان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يبدعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز تزولهم وهو صيانة ذلك واتخاذه الى وقت الحاجة فان باعوا ردوا الثمن الى الغنمية كذا في غاية البيان * وان أصابوا حمسة أو بصل أو بقل أو فلفل أو غير ذلك من الاشياء التي تؤكل عادة للتعبس فلا بأس بالتساول منه ولا يجوز أن يتناولوا شيئاً من الادوية والطيب وهذا كله اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بالما كقولنا والمشروب وأما اذا ناهى عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به واذا احتاجوا الى الوقود اما للطبخ أو للاصطلاح لبرد اصابعهم فلا بأس بان يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصبهم اذا كان معدلاً للوقود فان كان غير معدلاً لذلك بل هو معدلاً لتخاذ القصاص والافداح وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بان يعلف الدابة الحنطة اذا كان لا يجد الشهيروان وجد في دار الحرب صابوناً أو حراً صابوناً فليس له أن ينتفع به الا عند الضرورة وان كان الحرض ثابتاً في أرض العدو فأخذ من ذلك شيئاً كان لما أخوذ قيمة لا يباح الانتفاع الا عند الضرورة وان لم تكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر استأجر رجلاً ليعتلف له فذهب الرجل الى بعض المطامر وأناه بالعلف ثم قال له بدلي ان أعطيت هذا ولكني أخذه لنفسى وأرد عليك أجرك وأبى المستأجر الا أن يأخذه منه فان أقر الاجير أنه جاء به على الاجارة أجبر على دفعه الى المستأجر ان كانا محتاجين اليه أو غنيين عنه وان كان الاجير محتاجاً الى ذلك والمستأجر غنياً عنه فله أن يمنع منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستأجر استأجره ليحتمش له حشيشاً والمستهلكة بحاله فلا مستأجر

(٢) قوله ويوقع الخ بالقاف والحاء المهملة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كافي القاموس

(٢٧ - فتاوى ثانی) بنقصان العيب في الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا لو اشترى طعاماً كله ثم علم بعيب عندهما يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى حبة فلبسها وانتهت بصب باللبس ثم علم بفارة ممتة فمافانه يرجع بنقصان العيب الا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس * ولو اشترى ثوباً وكفن به ميتاً ثم علم بعيب فانه لا يرد لتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب أيضاً لاحتمال أن يفترسه سبع فيعود الى ملك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البائع وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بنقصان

العيب كمالواشترى عبداً فابق من يده ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان العيب مادام العبد حياً لا احتمال أن يعود من الاياق * ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قولهم واختلجوا في الرجوع بنقصان العيب واختار للغة قولي أنه يرجع كمالواشترى أرضاً فوقها ثم علم بعيب ذكره لال رحمه الله تعالى أنه يرجع بنقصان العيب وجعله بمنزلة ما لو اشترى عبداً فاعاقه ثم علم بعيب فانه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى ضيعة مع ما فيها ٣١٠ من غلات ثم وجد بها عيباً قالوا ينبغي أن يردّها كما لم بالعيب لانه لو جمع الغلات

بعد ما علم أو تركها كذلك ينتقص فلا يمكنه الرد بعد ذلك * اشترى شجرة ليتخذ منها باباً ونحو ذلك فقطعها فوجدها لا تصلح لما اشتراه فانه يرجع بنقصان العيب الآن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن * إذا اشترى عبداً فآجره ثم وجد به عيباً كان له أن ينتقص الاجارة ويرد العبد لان الاجارة تنفسخ بالعذر وقد تحقق العذر ولو كان رهن العبد وسلم ثم وجد به عيباً فانه لا ينتقص الرهن ويرد بعد الفكاك لان الرهن لا ينتقص بالعذر * ولو اشترى الوارث أو الوصي بشئ من التركة كفنا لميت ثم وجد به عيباً كان له أن يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا تبرع أجنبي بذلك رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الاول لان البيع الثاني لم ينفسخ بالرجوع بنقصان

ان يأخذ منه وان كان هو غنيا عنه والاجير محتاج اليه اذا أقر أنه احتشله كذا في الظهيرة * وان أصابوا شجرة في أرض العدو وأخذوا منه خشباً فان كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن يتفقوا الا لو قد اطمحن المطعوم أو لا صطلاه به ليرد أصابهم وان لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أخذوا فيه صنعة صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالاتفاق به وان خرجوا به الى دار الاسلام وأراد الامام قبضة الغنائم ان كان غير المعول من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الامام القسمة فيه فالامام منه بالخيار ان شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع الى الغنيمة وان شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولاً وغير معمول فاصاب حصة العمل يعطى العامل وما أصاب غير المعول يرد في الغنيمة ولا ينقطع حق الغنائمين بما أخذوا من الصنعة وان لم تكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط * اذا أصاب رجل من الجند في دار طه ما كثيراً فاستغنى عن بعضه وأراد حمله الى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المحاربين من أهل العسكر الى ذلك فان كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعاماً فلا بأس بان يمنعه من هذا الطالب ويستحب مع نفسه الى منزل آخر والا فلا يحل له منعه فان أخذه الطالب منه مع حاجة الاول الى ذلك فخاصمه الاول الى الامام قبل أن يأكل وقد عرف الامام حاجة الاول الى ذلك رده الامام عليه وان كان الثاني محتاجاً اليه دون الاول لم يسترد منه الامام * وأما اذا كانا غنيين عنه فالامام يأخذ من الثاني ولا يدفعه الى الاول بل يدفعه الى غيره وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعاً سواء كان نزول في الرباطات والجلوس في المساجد لا تتظار الصلاة والنزول يعني وعرفات الحج حتى اذا أخذ موضعاً من المسجد فهو أحق به واذا بسط انسان حصران بسطه بامر غيره فهو والو بسطه الا قرب بنفسه سواء وان كان بسط بغير أمره كان للذي بسط أن يعطى ذلك الموضع من شاء وكذلك اذا ضرب رجل فسطاطاً في مكان يعني وعرفات وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفاً بذلك فالذي يدري ذلك المنزل أحق به وليس للآخر أن يحوله عنه فان أخذ من ذلك موضعاً واسعاً فوق ما يحتاج اليه فليغيره أن يأخذ منه ناحية هو لا يحتاج اليها فيزله لهما معاً ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج الى أن ينزل فيه فاراد الذي يدري اليه أي سبق أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ولو يدري اليه أحدهما فنزله فاراد الذي كان أخذه في الابتداء وهو عنه غني أن يرجعه عنه وينزله محتاجاً آخر لم يكن له ذلك فان قال انما كنت أخذه لهذا الآخر بامر الله لنفسه استخلف على ذلك وبعد الحلف له أن يرجعه وهذا هو الحكم في الطعام والعلف اذا قال أخذه لفلان بامر * ولو أن رجلين من أهل العسكر أصاب أحدهما شعير أو آخر قصبا فتبادلا وكل واحد منهما محتاج الى ما اشترى فأكمل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا ببيع بينهما لان لكل واحد منهما أن يصيب من العلف مقدار حاجته الا أن قيام حاجة صاحبه يمنعه من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضي كل واحد منهما صاحبه بهذه المبيعة ثم يتناول باصل الاباحة بمنزلة الاضياف على المائدة يمنع كل واحد من الاضياف من متبذره الى ما بين يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الاباحة منه وان كان كل واحد منهما محتاجاً الى ما أعطاه صاحبه وصاحبه محتاج الى ذلك أيضاً فان أراد أحدهما نقض ما صنعه ليس له ذلك وان كان البائع محتاجاً الى ما أعطاه والمشتري يستغنى عنه فالبائع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ فان كان حين قصد البائع الاسترداد

العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الاول * اشترى جارية وهي بيضاء أخذى العينين ولم يعلم بذلك من ولم يقبضها حتى انجلى البياض عن عينيها ثم عاد يراها فليعلم به كان له أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء أخذى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلى البياض عن عينيها ثم عاد يراها فليعلم به كان له أن يردّها لان الوجه الاول لما انجلى البياض ثم عاد جعل كان الاول لم يكن وبيضاء عينا قبل القبض كان له أن يردّها أما في الوجه الثاني اذا انجلى البياض في يد المشتري سلمت له الجارية بصفة السلامة فلا يكون له حق الرد بعد

الباض بعد ذلك * اذا اشترى جارتين ولم يقبض ما حتى وجد بأحدهما عيبا فقبض المعبية لزمته جميعا لانه رضي بالمعبية والاخرى موصوفة وان قبض التي لا عيب بها كان له أن يردهما جميعا لانه لم يرض بالمعبية وهو لا يملك التفريق فيردهما جميعا وان باع السليمة بعد ما قبضها أو أعتقها قبل القبض أو بعده لزمته المعبية لانه عجز عن رد السليمة فتعذر رد الاخرى لانه لا يملك التفريق * ولو اشترى مصرعا على باب وقبض أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه يملك على البائع وللشترى أن يرد ٣١١ الاخران شاء لان المقبوض تعيب بقوات الآخر فكان له أن

يرده ولا يجعل قبض أحدهما كقبضهما جميعا * ولو أن المشتري قبض أحدهما فبعيه وهلك الآخر عند البائع يملك على المشتري لان المشتري بتعيب المقبوض صار معيبا لا آخر فيصير قابضا لهما جميعا فيكون الهلاك على المشتري وكذلك اشترى خفين أو نعلين وكل ما يتعلق بالمنفعة يتقاسمها كان تعيب أحدهما تعيبا للآخر * اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم كان للشترى أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذ المشايخ رحمه الله تعالى كالأشترى طعاما فأكل بعضه ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما أكل الا أن ثمة يرد الباقي وهما لا يرد فيرجع بنقصان العيب هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ * اشترى برزونا

من صاحبه أعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرية * ولو باعواهما غنيان أو محتاجان أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقابضا حتى بدأ أحدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض أحدهما صاحبه شئ على أن يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك أو محتاجا اليه فليس على المستقرض شئ اذا استهلكه فان لم يستهلكه بعد فالمقرض أحق به اذا أراد استرداده وان كان الآخر محتاجا اليه والمعطى غني عنه فليس له أن يأخذه منه وان كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم احتاجا اليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به وان احتاج اليه الآخر أولا ثم احتاج اليه المعطى أو لم يحتج اليه فلا سبيل له على الآخر وان اشترى أحدهما حنطة من صاحبه مما هو غنيمة بدرهم من مال المشتري فذبح الدراهم وقبض الحنطة فهو أحق به من غيره اذا كان اليها محتاجا فان أراد أحدهما تنقص البيع والحنطة فأنه يعينها فله ذلك فيرد المشتري الحنطة وبأخذ درهمه ان كانا غنيين عنها أو كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري هو المحتاج اليها فعلى البائع أن يرد عليه الثمن والحنطة سالمة للشترى فان كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه وما استهلكه المشتري سالم له على كل حال فان ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم فهو في يده بمنزلة اللقطة الا أنهم مضرونة في يده فان رفع أمرها الى صاحب المغنم والمقاسم فقال قد أجزت بيعك فهات الثمن جاز له أن يدفع الثمن الى صاحب المغنم فان جاء صاحب الدراهم بعد ذلك نظر فان كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المغنم البيع فالدراهم مردودة عليه وان كان لم يستهلكها الا بعد الاجازة فالدراهم في الغنيمة فان قال المشتري قد كنت أكلت الحنطة قبل أن تجيز البيع فرد على الدراهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدراهم حتى يقيم البيعة أنه كان استهلكها قبل اجازة البيع * ولو أن رجلا من أصحاب ما حنطة والآخر ثوبا فاذا أراد أن يتبايعا فليس لهما ذلك فان فعلا واستهلك كل واحد ما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل واحد منهما الا أن باع الثوب مسيء في البيع وكذلك المشتري وان لم يستلم كذلك حتى دخل دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما مرد ما في يده وان استهلكه كان ضامنا وان كان في دار الحرب بعد ولم يستلم كذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في الغنيمة كماله كان هو الذي أصابه ابتداء وأما الذي قبض الحنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الاول من اعتبار حاجتهما وغنائهما أو حاجة المعطى أو حاجة المعطى دون الآخر وان كان المشتري للحنطة قد ذهب بها ولا يوقف على أثره أخذ صاحب المغنم الثوب ممن في يده كماله كان هو الذي أخذه ابتداء وان كان الآخر للثوب هو الذي لم يقف عليه فان صاحب المغنم لا يتعرض لمشتري الحنطة بشئ ماداموا في دار الحرب بمنزلة ماله كان هو الذي أصابه ابتداء فان أخرجهما قبل أن يأكلها أخذهما منه صاحب المغنم ويجعلها في الغنيمة كذا في المحيط * من ركب فرسا أو لبس ثوبا أو رفع سلاحا قبل القسمة فلا بأس به اذا احتاج اليه فاذا فرغ من الحرب رده الى الغنيمة ولو تلف قبل الرد فلا ضمان عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب ليصون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في شرح الطحاوي * ويكره الانتفاع بالثياب والمتاع قبل القسمة بلا حاجة لاشترائك الجماعة الا أنه يقسم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثياب والدواب والسلاح والمتاع والحاصل أنه اذا احتاج واحد صاح له الانتفاع بها وان احتاج الكل يقسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي فانه لا يقسم لان الحاجة الى

وخصه ثم علم بعيب كان له أن يرد لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد * ولو اشترى عبدا بجارية وتقابضا ومشتري الجارية وطئ الجارية ثم وجد مشتري العبد بالعبدة عيبا فردته فخير ان شاء يرجع على مشتري الجارية بعتيمه او يوم قبضها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمنه النقصان ان كانت بكرًا ولا العقران كانت ثيبا لان مشتري الجارية وطئ ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان * اشترى عبدا على أنه خباز أو طباح أو نحو ذلك فورده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع * رجل

اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري كان للبائع أن يردها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع أرش العيب الذي كان عند البائع أو يسلك الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع بعد الرد فان البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري الآن يرضى به المشتري أن يقبلها من البائع * رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردها ولكنه ٢١٣ يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو ووطئها

المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى عبدا فدخل دمه بقصاص أو برتبة فقتل عند المشتري بذلك يرجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يقوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشترى وهو حلال اليد بان كان سارقا فقطعت يده عند المشتري فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخير المشتري ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء أمسك العبد ويرجع عليه بنصف الثمن وقال يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن أو يترك الخصومة وليس له غير ذلك * رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا يردها بحصتها من الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب بالجارية قبل القبض ان شاء أخذها وان شاء تركها ما في قول أبي

السبي للوطء أو الخدمة وذا من فضول الحاجة كذا في الكافي * ولو أجمعوا ووطئوا القسمة من الامام في دار الحرب فان الامام يعطيهم واذ لم يقبلوا عطيته قسمها بينهم مخافة الفتنة وكذلك اذا لم يكن مع الامام حيلة يحمل الغنمة عليها فانه يقسمها بينهم حتى يتكفل كل واحد في حمل نصيبه كذا في المحيط * واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعقلوا الدواب من الغنمة ولا يأكلوا منها * ومن فضل معه علف أو طعام رد ما في الغنمة اذا لم تقسم وبعد القسمة تصدق به ان كان غنيا وانتفع به ان كان فقيرا وان انتفع به بعد الاحراز رد قيمته الى المغنم ان لم يقسم وان قسمت فالغني يتصدق بقيمته ولا شيء على الفقير كذا في الكافي * ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب أحرز باسلامه نفسه وأولاده الصغار هذا اذا أسلم قبل أن يأخذهم المسلمون وان أسلم بعده فهو عبد وكذا لو أسلم بعد ما أخذ أولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى أسلم أحرز باسلامه نفسه فحسب وكذا أحرز كل مال معه أو ودعة عند مسلم أو ذمي وولد الكبير وزوجته وولدها وعقاره وبعد المقاتل وما كان غصبيا في يد حربي أو ودعة ويكون فيا وكذلك اذا كان في يده مسلم أو ذمي غصباء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مسلما أو ذميا دخل دار الحرب بامان فأصاب مالا ثم ظهر المسلمون على الدار فحكمه حكم من أسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حربي في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص يكون فيثا وقالوا رواية أبي سليمان أصح وهذا كله اذا ظهر المسلمون على دارهم وأما اذا أغاروا عليهم ولم يظهروا فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير جميع ماله فيثا لان نفسه وأولاده الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج اليه على هذا التفصيل ذكره في المحيط * وهكذا في التبيين والله أعلم بالصواب

الفصل الثاني في كيفية القسمة * يقسم الامام الغنمة فيخرج الخمس ويقسم الاربعة الاخماس بين الغنائين * ثم للفارس سهمان وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال للفرس ثلاثة أسهم كذا في الهداية * أمير الجند في هذا منزلة ورجل من الجند كذا في السراجية * قال الاسيحياني في شرح الطعناوي ولا يسهم الا للفرس واحد في ظاهر الرواية * ويستوى الفرس العربي والخيبي والبرذون (٢) والهيمن وغيرها مما يقع عليه اسم الخيل فأما من كان له جمل أو بغل أو حمار فهو والراجل سواء كذا في غاية البيان * ومن دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره للقتال فحضر به فانه يسهم له وان غصبه وحضر به استحق سهمه من وجهه فحضر به فانه يسهم له وسواء بقي فرسه معه حتى حصلت الغنمة أو مات الفرس حين دخل به أو أخذه العدو أو كسر أو عرج قبل حصول الغنمة أو بعد ما فانه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الديوان فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج * ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا أو استعار أو وهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضيان * الاصل أن المعتبر عندنا حاله المجاوزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يظل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج * ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الاصح كذا في الكافي * وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضيان * ولو

اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا كان للبائع أن يردها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع أرش العيب الذي كان عند البائع أو يسلك الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع بعد الرد فان البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري الآن يرضى به المشتري أن يقبلها من البائع * رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردها ولكنه ٢١٣ يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو ووطئها

المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى عبدا فدخل دمه بقصاص أو برتبة فقتل عند المشتري بذلك يرجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يقوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشترى وهو حلال اليد بان كان سارقا فقطعت يده عند المشتري فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخير المشتري ان شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وان شاء أمسك العبد ويرجع عليه بنصف الثمن وقال يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن أو يترك الخصومة وليس له غير ذلك * رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا يردها بحصتها من الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب بالجارية قبل القبض ان شاء أخذها وان شاء تركها ما في قول أبي

الشرط والرؤية أو عيب ثم ذهبت عنه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وإن ذهبت عنه بضمن النقصان ولا خيار للبائع • ولواشترى دارا فباع بعضه ثم وجد به عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ • رجل اشترى جارية كان بها جمل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصهم الولادة ثم ماتت لاني على المشتري • رجل اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها عند المشتري وانقص كيلها ليس له أن يردّها وكذا لو كان فيها طوبى فجفت عند المشتري أو اشترى خشبة رطبة ٣١٣ فيست عنده • رجل اشترى جارية

فوجد بها عيبا فساومه البائع فقال له هل تبعتها متى فقال نعم بطل حقّه في الردّ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا فقال له البائع اذهب به وبعه فان لم يشتروا منك فردّه على تفعل بطل حقّه في الردّ • ولو وجد بالدرهم المقبوضة عيبا فقال له أنفقها فان لم ترج فردّها على لا يطل حقّه في الردّ • اشترى عبدان كاتبة ولم يؤد شيئا من البدل حتى وجد به عيبا فانه يرجع بنقصان العيب • ولو اشترى جارية فأعتقها ثم وجد بها ذات زوج فانه يرجع بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا ثانيا كان للبائع أن يستردّ منها ما أدى اليه من النقصان • ولو اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالنقصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله

دخل فارسا وقاتل راجلا ضيق المكان والمشيخة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس لا يستطيع القتال عليه اما لكبره أو صغره بأن كان مهر الايركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان مريضاً بحيث لا يستطيع القتال عليه بأن أصابه رهضة أو صلح فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار يحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابته الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط • ولو جاوز على مغصوب أو مستعارة أو مستأجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا فقيه روايتان كذا في فتح القدير • والفارس في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يمكنه القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق • واذا وهب الفرس من رجل وسلمه اليه ودخل الموهوب له بالفرس دارا للحرب مرّيدا القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واستردّ الفرس فان الموهوب له يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الرجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام بغير فاسد أو سلمه الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم بائع الفرس أيضا ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبايع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعده والمشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده • رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده بالبيعة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس • رجلان لاحدهما فارس وللاخر بغل تباعا لبغل بالفرس ودخلاهما دارا للحرب ثم وجد أحدهما عيبا اشتراه عيبا ورده على بائعه واسترد منه ما كان له في الاصل فاشترى البغل راجل في الغنائم كلها واشترى الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يترادّ البيع راجل فيما أصيب بعد ما ترادّ البيع • ولورهن فرسا في دار الاسلام من رجل يدين له عليه ثم دخل الرهن والمرتهن دارا للحرب وأدخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه ففرض الرهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فان الرهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حاله استحسانا • ولو قتل رجل من المسلمين فرس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس القيمة وأخذها فلم يشتريها فرسا آخر يسهم له سهم الفرسان فيما أصيب من الغنائم • ومن باع فرسه في دار الحرب مكرها لا يطل سهم فرسه وان باع الغزاة فرسه في دار الحرب بعد ما أصيب الغنائم بدهام ثم استأجر فرسا آخر واستعار ثم أصيب غنائم آخر كان راجلا فيما أصيب بعد البيع ولا يقوم المستأجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما اذا اشترى فرسا آخر على جواب الاستحسان ولو باع فرسه ثم وهب له فرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الموهوب مملوك رقبة فكان مثل المشتري واذا كان الاول باجارة أو اعاره فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الاول واذا كان الاول باجارة والثاني كذلك أو كان الاول بعارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول باجارة والثاني عارية فالثاني لا يقوم مقام الاول وان كان الاول عارية والثاني اجارة فالثاني يقوم مقام الاول ثم المستعير في دار الحرب اذا استعار فرسا آخر بعد ما استرد الاول من يده انما يعتبر فارسا ويقوم الثاني مقام الاول في حق استحقاق سهم الفرسان فيما يصيبون من الغنائم بعد ذلك اذا كان للمعير الثاني فرس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاره فاما اذا لم يكن فرس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون ذلك فالمعير الثاني يستحق سهم

تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان على بائعه • رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذي كان عند البائع الاول فردّه الثاني على الاول بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول أن يردّه لئلا العيب وغيره على بائعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء القاضي • رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال للبائع ان لم أردك اليك اليوم ففسد رضى بالعيب قال محمد رحمه الله تعالى هذا القول باطل وله أن يردّه بالعيب • رجل اشترى دارا وقبضها فأدّى رجل فيها مسيل ما أو طام البيئة

قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء رد رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل رجلا ببيعه ثم وجد المولى به عيبا فباعه ولو كئيل ان باعه الموكيل بمحض من الموكيل ولم يقل له الموكيل شيئا كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فركبها فقال البائع ركبها في حوائجك فلم يبق لك حق الرد وقال المشتري لابل ركبته الاردها عليك كان القول قول المشتري * رجل اشترى عبدا قد سرق عند البائع ولم يعلم به المشتري فسرقة ٣١٤ عند المشتري سرقة أخرى فقطعت يده في السرقتين جميعا كان للمشتري أن

يرجع على البائع نصف النقصان وهو ربع الارش * رجل اشترى عشرة أفنة حنطة وقبضها فأصابها ماء فاتفتحت وصارت احد عشر فبذلها لايعد عيبا ثم وجد المشتري بالحنطة عيبا فقال البائع أنا أقبلها فإن المشتري يردّها بزيادتها لان هذا فسخ من كل وجه * رجل اشترى عبدا وقبضه ونقصه الثمن ثم أقر المشتري أن البائع كان أعقبه قبل البيع أو دبره أو كانت جارية فأقر أن البائع كان استولدها وأنكر البائع ذلك وحلف فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصير مديرا وأم الولد تعتق بموت البائع وكذا لو ادعى أن العبد حر الاصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب على البائع استحسانا * ولو أقر المشتري أن البائع باعه مني وهو عبد فلان وجد البائع وصدقه المقر له وأخلفه العبد أو أجاز البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البائع بشئ وان كذبه المقر له فيما أثّر له المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده

الفرسان بهذا الفرس المستعار فلا تسحق المستعير سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار أدى أن يستحق رجلان من غنمية واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهما سهم ما كاملا وانه لا يجوز ولو اشترى فرسا في دار الاسلام ولم يمتنا بضا حتى دخل دار الحرب ثم قبض المشتري الفرس ونقد الثمن فالبائع والمشتري را جعلان ولو كان الثمن مؤجلا أو كان حالا إلا أن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخل دار الحرب وقبض المشتري الفرس فالمشتري فارس استحسانا * ولو دخل رجلان بفرس بينهما دار الحرب ليقاتل عليه هذا ناره وشريكه أخرى فهم را جعلان وكذلك اذا دخل بفرسين كل فرس بينهما نصفان فهم را جعلان الا اذا أجزأ أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخوله دار الحرب فحينئذ المستاجر فارس وان طيب كل واحد منهما صاحبه على أن يركب أي الفرسين شاء نظرا أن هذا التطيب قبل دخول دار الحرب فهم فارسان وان كان بعد دخول دار الحرب فهم را جعلان ولا يجبران على التبايع على الركوب لاجل القتال وأما التبايع لاجل القتال فعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه ولكن ان اصطالحا على ذلك بانفسهما أمضاه القاضى كذا في المحيط * لا يسهم لمولوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الامام * والمكاتب بمنزلة العبد ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل والمرأة يرضخ لها اذا كانت تداوى الجرحى وتقوم على المرضى والذي انما يرضخ له اذا قاتل أو دل على الطريق ولم يقاتل الا أن يزداد على السهم في الدلالة اذا كانت فيها منفعة عظيمة ولا يبايع بها السهم اذا قاتل كذا في الهداية * والغلام المراهق الذي لم يبلغ والمعتوه اذا قاتل يرضخ لهم ما كذا في غاية البيان ثم الرضخ عندنا من الغنمية قبل اخراج الخمس كذا في فتح القدير * أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم للتماع وسهم للسكاكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى أغنيائهم فالما ذكر الله تعالى في الخمس فانه لا تقتاح الكلام تبركا باسمه * وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصبي والصبي في شئ كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنمية مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية * وان صرف الخمس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قسم الامام الغنائم بين المسلمين وكانت الغنائم رقيقا ومتاعا وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤسا وبعضهم دواب وبعضهم دراهم أو دنائير وبعضهم خيلا أو سلاحا على سهام الخيل والرجالة فذلك جائز فعل برضا الغنائمين أو بغير رضاهم فعل ذلك في دار الحرب أو في دار الاسلام * واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذي حق حقه فأصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التي أصابها ذلك الرجل ادعت أنها جارية حرة من أهل النعمة سبهاها المشركون وأقامت على ذلك شاهدين عداين مسلمين فالامام يقضى بحريتها واذا قضى الامام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قسلا بلان كان جارية أو جاريين أو ثلاثة وقد تفرق الجند الى منازلهم وأما اذا لم تفرق الجند الى منازلهم أو تفرقوا إلا أن المستحق كان كثيرا بان كان زيادة على الثلاث فانه تنقض القسمة قياسا واستحسانا وعلى هذا اذا قسم الامام الغنائم بين الجند وقبض كل واحد نصيبه ففترقوا الى منازلهم ثم جاء رجل وادعى أنه كان شهد الواقعة معهم وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك فالقياس أن تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا تنقضت القسمة فيما

بالعيب على بائعه هذا اذا أقر المشتري بالعيب لغره قبل رؤية العيب فان أقر بعد ما رأى العيب فكذلك وان صدقه المقر له فيما أقر لا يرجع المشتري بالنقصان على بائعه أجزاله المقر له البيع أو تنقض وأخذ العبد وان كذبه في الاقرار رده بالعيب * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعد ما اشتريته فأعتقه فلان وكذبه المدعى عليه فيما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيبا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يذكر أن فلانا أعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يردّه على

البائع * رجل اشترى بعير ا على أنه ان وجد به عيبا رده ثم وجد به عيبا فطع البعير في الطريق عند الرد قالوا له على المشتري وان أثبت المشتري العيب فانه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر في المنتقى أنه يرجع بنقصان العيب **(فصل في البراءة عن العيب)** رجل اشترى عبدا ورى اليه البائع من كل غائله ثم وجد به السرقة أو الأباق أو الزنا فانه لا يرد وان وجد به مرض ضارده **٣١٥** والمراد من الغائله في البيع السرقة

والأباق والزنا ولا يدخل فيه السكى والأثر والدمسل والثؤلول والأمراض ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه السكى ولا الاصبع الزائدة ولا أثر قرح قد برى * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الداء هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال أو كبده أو نحو ذلك * رجل باع عبدا أو جارية وقال أنا برى من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب لان الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء * ولو باع جارية وقال برئت اليك من كل عيب بعينها فاذا هي عوراء فانه لا يبرأ أو كان له أن يرد وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب يدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لاحتل عدلهما وان كانت مقطوعة اصبع واحدة برى وان كانت مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت

اذا كان المستحق كثيرا بعد هذا اختلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقول للمستحق عليه نصيبها يت عن قدرت عليه من الجسد وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأي الامر من اختار الامام فهو جائز وبعد هذا ينظر الى الغنية فان كانت الغنية عروضا أو مكيلا أو موزونا من اصناف مختلفة فان الامام يأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يدا الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الجند كانه ليس مع ما في يده غنية أخرى واذا كانت الغنية كلها مكيلا أو موزونا من صنف واحد فانه يأخذ من يدا الذي قدر عليه نصف ما في يده قال محمد رحمه الله اذا أصاب المسلمون غنائم وكان فيما أصابوا مصحف فيه شئ من كتب اليهود والنصارى لا يدري أن فيه تورااة أو زورا أو انجيلا أو كفرا فانه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في مغامر المسلمين ولا ينبغي أن يحرق بالنار واذا كره ا حرقه ينظر بعد هذا ان كان لورقه قيمة وينتفع به بعد الحرق والغسل بأن كان مكتوبا على جلد مدبوغ أو ما أشبه ذلك فانه يعي ويجعل الورق في الغنية وان لم تكن لورقه قيمة ولا ينتفع به بعد الحرق بان كان مكتوبا على القرطاس يغسل وهل يدفن وهو على حاله ان كان موضعا لا يتوهم وصول يد الكفرة اليه يدفن وان كان موضعا يتوهم وصول يد الكفرة اليه لا يدفن وان أراد الامام بيعه من رجل مسلم فان كان الذي يريد شراءه ممن يخاف عليه أن يبيعه من المشركين رغبة منه في المال يكره بيعه منه وان كان موثوقا به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه * قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل ان كان الذي يريد شراءها ممن يخاف عليه الاضلال والفتنة يكره للامام أن يبيعهامنه وان كان موثوقا به لا يخاف عليه الاضلال والفتنة لا يكره بيعها منه قال وان وجدوا في الغنية فلا تذهب أو فضة فيها الصليب والتماثيل فانه يستحب كسرها قبل القسمة وان أراد بيعها من رجل ان كان الذي يريد شراءها موثوقا به لا يخاف عليه بيعها من المشركين فانه لا بأس بالبيع منه وان كان غير موثوق به ويخاف عليه بيعها من المشركين فانه يكره بيعها منه وان كان الصليب والتماثيل في الدراهم المضروبة والدنانير المضروبة فاراد بيعها من غيره قبل الكسر أو اراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب محاله من نخوكاب الصيد وسائر الجوارح من البراة والصقور فانه غنية تقسم بين الغنائمين كغيرها من الاموال وكذلك ما أصيب من صيود البر والمعادن والكنوز وما استخرج الغواصون المسلمون من بحارهم فهو في كله يرفع عنه الخمس ويقسم الباقي بين الغنائمين والسك وسائر الصيود التي تصاد مما يؤول كلها للحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطياد بصقر الغنية وبازيها وكلابها وتجوز قسمة الهرة وان وجد المسلمون فرسا عليه مكتوب حس في سبيل الله فهذا الذي يوجد غير مكتوب عليه شئ سواء ثم جعل هذه للمسلمين أو لاهل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فان وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان بقرب المسلمين فانه يجعل للمسلمين ويكون لقطعة فيفعل به ما يفعل بسائر الاقطات * ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان يقرب من المشركين فانه يجعل لاهل الحرب ويكون غنية فيفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين فشهد قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الامام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أخذه صاحبه بغير شئ وحده قيل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في المدبر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا أخذ المسلمون غنية فلم يحرقوها حتى غلب

الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد * ولو باع جارية وقال أنا برى من كل عيب بها فهو برى من كل عيب بها ولو قال أنا برى منها لا يبرأ عن العيوب * رجل قال لغيره أنت برى من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب * رجل اشترى ثوبا فاذا راها البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أبرأ منك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما أبرأ منك منه كان ذلك شبرا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة يابض العين وكذلك لو أبرأ عن كل عيب بها أو

أبراه عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الإبراء وكذلك لو قال قد أبرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الإبراء ولو
قال قد أبرأتك عن البرص أو عن العيوب أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل بمافهذه براءة عن كل عيب فإذا رأى المشتري بعد
ذلك عيباً فقال ما كان هذا العيب يوم اشتريته أو قال البائع كان هذا العيب يوم اشتريته كان القول قول البائع إلا أن يقيم المشتري
البينة على ذلك فيكون له حق الردف ٣١٦ قول محمد رحمه الله تعالى لأن عنده ما قال المشتري أبرأتك عن العيوب أو

عليهم العدو وأخذوا الغنائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوا من العدو كانت الغنيمة للآخرين دون
الاولين ولو كان ذلك بعد الاحراز بدار الاسلام وجب على الآخرين ردّها على الاولين الامام اذا قسم
الغنائم ودفع أربعة الاخماس الى الجند وهلك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذلك يدفع الخمس الى
أهله وهلك الأربعة الاخماس في يده سلم الخمس لأهله * ولو أن الامام أودع بعض الغنيمة الى بعض الجند قبل
قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئاً كذا في فتاوى قاضيخان * قال في السير الكبير ولو أن
رجلاً أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منعه من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الامام
فأصابوا غنائم فأخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خمس فيه فان كان الامام أذن له خمس ما أصابوا
وكان ما بقي على سهام الغنيمة كذا في غاية البيان * وان دخل جماعة لهم منعة فآخذوا شيئاً خمس وان لم
يأذن لهم الامام كذا في الهداية * قال أبو الحسن الكرخي اذا التقى الفريقان في دار الحرب فربق دخل
بإذن الامام وفريق بغير اذنه ولا منعة لهم مجتبعين فأصاب المأذون لهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء
للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وما إذا
اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدد الاخذين فأصاب المأذون لهم
خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنيمة فيشترون جميعاً الاخذ وغير الاخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم
فهو لهم على عدد الاخذين له ولا شيء لبقيةهم فيه ممن لم يأخذه ولا خمس عليهم فيه فان التقى الفريقان جميعاً
المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجتماعهم لهم منعة فأصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنيمة
بعد الخمس وكذا ما أصاب احدي الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخمس والباقي على
سهام الغنيمة ولو كان الذين دخلوا باذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنيمة ثم لحق اخص أو لصان لا منعة لهم بغير
اذن بعد ما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنيمة قبل أن يلحقهم
وبعد ذلك فانهم جميعاً شركاء فيها أصابوا الخمس وما بقي فيهم على سهام الغنيمة الا ما أصاب العسكر قبل
أن يلحق بهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيها أصابوه قبل أن يلحقهم ولكن
أهل العسكر يشاركون اللص فيها أصاب كذا في السراج الوهاج * اذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذي
حق حقه وبقي منها شيء يسير لا يستقيم أن ينقسم لكثرة الجند وقلة الشيء في نفسه تهذيب الامام على
المساكين ولو لم يتصدق بها ووضعها في بيت المال للنائب تقع للمساكين فله ذلك أيضاً ولو أن قوماً من الجند أو
أمير الجند قالوا ان منازلنا بعيدة ولا تقدر على المقام فاعطنا حقنا من الغنيمة على الحزب والظن بذلك وأنت
في حل فاعطاهم ومضوا ثم أعطى الباقي حصتهم به فذلك فازدادت أنصباء الباقيين على أنصباء الذين
مضوا لا يتصدق به ولكن يحسب حوله ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير
تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضموا الامر ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخمس
بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بالفضل بأن غزا الامام الاعظم نفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان
لهم أن يضموا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كالوصي كان المتصدق أمير العسكر
الآن يكون الامام رأى أن يستقر من ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لم حاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء
مستحقوه ولم يحجزوا صدقة فانه يعطيهم مثل ذلك من أموال الفقراء والمساكين قالوا وهدانا ثلاثة نفر الامام

قال البائع أنا براء من
العيوب لا يدخل فيه العيب
الذي يحدث عند البائع
أما في ظاهر مذهب أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وأبي
يوسف رحمه الله تعالى
يدخل فيه العيب الموجود
وقت العقد الذي يحدث
قبل التسليم ونصح البراءة
عن الكل * رجل باع عبداً
وقال برئت اليد من كل
عيب بهذا العبد الا لابق
فوجدته أبقالا يردده لانه
اخبره أنه أبق * رجل
اشترى عبداً فضمن رجل
للمشتري بمحض ما يحدث فيه
من العيب من الثمن قال
أبو حنيفة وأبو يوسف
رحمهما الله تعالى يجوز ذلك
فاذا وجد به عيب ورده
على البائع كان له أن يرجع
على الضامن بمحض العيب
من الثمن كما يرجع على
البائع وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى اذا اشترى
رجل عبداً فقال له رجل
ضمنت لك عماء وكان أعمى
فردّه على البائع فانه لا يرجع
على الضامن بشئ من الثمن
ولو قال الضامن ان كان
أعمى فعلى حصة العمي من

الثلث فردّه العمي كأنه أن ضمنه حصة العمي ولو اشترى عبداً فوجد به عيباً فقال له رجل قد ضمن هذا العبد لا يلزمه الاكبر
نبي * المشتري الثاني اذا وجد ما ليس عيباً ورده على بائعه بعيب حدث عنده فرجع على بائعه بقصان العيب لم يكن لبائعه أن يرجع
بالنقصان على البائع الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه له أن يرجع * رجل اشترى عبداً وباعه من غيره فبكت العبد عند
الثاني ثم اطعم الثاني على عيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بقصان العيب على بائعه وليس للمشتري الاول أن يرجع على بائعه بالنقصان في

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما حتى لو صالح المشتري ألا تزل مع بائعه عن النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجلان شهدا على رجل على البراءة من كل عيب في هذا العبد ثم اشتراه أحد الشاهدين بغير راءة ثم وجده عيبا كان له أن يردّه وكذا لو شهدا على البراءة من الأباق ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أباقا كان له أن يردّه * ولو شهدا على البراءة من أباقه ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أباقا كرمش الأثمة السرخصي رحمه الله تعالى فقال ليس له أن يرد ٣١٧ بخلاف الوجه الأول لأن في الوجه

الأول لم يصف الأباق إليه فلا يكون ذلك اقرار بعيب الأباق فيه أمافي الوجه الثاني أضاف الأباق إليه فكان ذلك اخبارا بأنه آبق وقدره نظره قبل هذا * رجل باع ثوبا على أنه يرى من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد خاها أو رقعها أو رفاها فهو يرى من ذلك لأن هذه خروق وان كانت مخطئة أو مرفوعة أو مرفوعة وكذلك لو كانت فيه خروق من خرق نارا وعقوبة فهو يرى منها * ولو باع عبدا وقال برئت إليك من القروح التي فيه فكانت فيه آثار قروح قد برأت قال هو يرى بمبارأ ومما لم يبرأ وان كانت فيه آثار من كى كان له أن يردّه لأن المبكى غير القروح * يهودى باع يهوديا زينا قد وقعت فيه قطرات من الخمر جازا لبيع ولا يكون له أن يردّه لأن هذا ليس بعيب عندهم * ولو باع شيئا على أنه يرى من كل عيب لا يكون اقرارا بعيب * ولو شرط البراءة من عيب واحد أو عيين كان ذلك اقرارا بذلك العيب بيانه اذا

الاكبر وأما الجند وصاحب المقاسم وهو الذي فوض إليه أمر قسمة الغنيمة فصاحب المقاسم لا يملك التصديق بالفضل وأما الجند له أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والامام الأعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين * ولو أن جندا عظيما أصابوا غنائم وأخرجوها إلى دار الاسلام فلم يتقسم حتى تفرق الناس وذهبوا إلى منازلهم ولا يعرف منازلهم وبقي البعض منهم أعطى الامام الباقر أنصباهم ويسك حصّة الغيب فاذا مضى سنة ولم يجي لها طالب تصديقها ولو غل رجل شيئا من المغنم ولم يأت به إلا بعد ما قسمت الغنائم وتفرق أهلها فلا مام أن يصدقه فيما قال ويأخذه منه ويخمسّه وبصرف الخمس إلى الفقراء ويسك الباقي حتى يجي مستحقوه فان لم يطمع في مجي مستحقه تصدّقه وان شاء كذبه فيما قال وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الاخماس عليه ولو لم يأت الغالب بذلك إلى الامام ولكنه تاب يسكه إلى أن يطمع في مجي مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصدّقه ان شاء بشرط الضمان اذا حضر المستحق ولم يجز صدقته ولكن الاحسن أن يدفع ذلك إلى الامام كذا في المحيط

الفصل الثالث في التنفيل ويستحب التنفيل للامام وأما العسكر فان نقل الامام أو أمير العسكر وجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في أيدي الغنائم لا يجوز وانما يجوز التنفيل بما كان قبل الاصابة وإذا نقل الامام فقال من أصاب شيئا فهو له فأصاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فأصاب يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضخان * ولا ينبغي للامام أن ينقل بكل المأخوذ بأن يقول للعسكر كل ما أصبتم فهو لكم فان دخل الامام دار الحرب مع الجيش وبعث سرية ونقل لهم ما أصابوا أجاز وان بعث سرية من دار الاسلام لا ينبغي أن ينقل السرية ما أصابوا ولا ينقل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس كذا في الكافي * ولو نقل بعد الاصابة قبل القسمة لبعض من كان له عشاء أو بلاء على وجه الاجتهاد منه بأن يحول رأيه إلى ذلك ثم رفع إلى امام لا يرى التنفيل بعد الاصابة لا يكون له أن ينقص ما صنع الاقل قال محمد رحمه الله تعالى ولا يصح للقائل سلب المقتول بنفس القتل ما ينقل الامام قبل القتل فيقول من قتل قتيلًا فله سلبه وهذا مذهب علماء شارحهم الله تعالى ولا يجوز التنفيل بعد رفع الخمس بأن بعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم فلكم الثالث بعد الخمس أو قال فلكم الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي يجوز مطلقا بان بعث الامام سرية وقال لهم ما أصبتم من شيء فلكم الثالث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء الجيش فيما بقي وان كان فيه ما يبطل حق الفقراء في الخمس وبعد هذا ينظر ان كان نقلهم ثلثا أو ربعا مطلقا أعطاهم الثلث أو الربع من جملة الغنيمة أولا ثم يرفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة السرية من جملتهم وان نقلهم الربع أو الثلث بعد الخمس رفع الخمس أولا من جملة الغنيمة ثم أعطى السرية نقلهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام الغنيمة قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام لاهل العسكر جميع ما أصبتم فهو لكم نقلًا بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في المحيط * اذا لم يجعل السلب للقائل فهو من جملة الغنيمة للقائل وغيره فيه سواء والسلب مركبة وما على القتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيقته أو على وسطه لابعده وما معه ودانته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي * ولو قال الامير من قتل قتيلًا فله فرسه فقتل رجل را جلا ومع غلامه فرسه فأمم بجنبه بين الصفيين يكون فرسه للقائل لأن

(٣٨ - فتاوى ثانی) باع عبدین علی أنه یرى من کل عیب هذا العبد بعینه وسلمهما إلى المشتري فاستحق أحدهما او وجدا المشتري بالآخر عيبا لم يلح به حصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدین وهما صحیحان لا عیب بهما فاذا عرفت حصّة المستحق من الثمن رجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدین بثن واحد علی أنه یرى من عیب واحد هذا العبد ثم استحق أحدهما فوجد بالثی برى عن عیب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليه ما على قيمة المستحق صحیح او على قيمة الآخر به عيب واحد فاذا عرفت حصّة المستحق رجع

المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال الذي يريد شراءه اشتريه فإنه لا عيب به فلم يتفق بينهما يبيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له أن يرده وقوله اشتريه فإنه لا عيب به لا يكون اقرا بعدم العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فإنه ليس باق ثم وجده أبقالا يكون له أن يخاصم بانه **فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك** * رجل اشترى خلافا في حاية وجعله المشتري ٢١٨ في جرة وحملها إلى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت

الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في حاييتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعي عليه حق الرد وهو ينكر * ولو اشترى دهنًا في آنية ثم قبضها ورأس الآنية كان مشدودا ففتحها فوجد فيها فارة ميتة وأنكر البائع أن يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وزعم أنه محلول للعبية والبائع ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان أقام المشتري البينة أنه محلول للعبية اليوم فان لم يكن أتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج للعبية عند المشتري كان له أن يرده لانه أثبت العيب عند البائع * وان أتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج للعبية عند المشتري لا يرده ما لم يقم البينة أنه كان محلول للعبية عند البائع أو يتخلف البائع فيشكل * المشتري اذا ادعى بالبيع عيبا وأنكره البائع فأقام المشتري بينة ورده على بانه وان كان المشتري أنكر العيب أو لالان القاضي حين رده عليه قد بطل قوله في انكار العيب

مقصودا لا امام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا وهذا متمكن بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه كذا في التبيين * ثم حكم التنفيل قطع حق الباقي فأما الملك فانهما ثبت بعد الاحراز بدارنا كسائر الغنائم فلو قال الامام من أصاب أمة فهي له فأصابها مسلم واستبرأها وهي في دار الحرب لم يجز له وطؤها ويبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولا ينبغي للامام أن ينقل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له أن ينقل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بأن يقول من قتل قتيلًا فله سلبه من أخذ أسير أهله ولكن يقول من قتل قتيلًا قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنفيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا يبقى التنفيل يوم الفتح والهزيمة حتى من قتل قتيلًا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتيلًا فله سلبه فخرج الكافر رجل وقتله آخر فان كان الاول جرحه جرحا لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل أو عون يبدأ ومثورة بكلام كان سلبه لا ولا وان كان الاول جرحه جرحا يعيش من مثله أو يعين معه يبدأ وكلامه فالسلب للثاني ثم الامام ان نقل السلب بعد الخس بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه بعد الخس بخمس السلب وان نقل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلًا فله سلبه لا يخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الامير للعسكري في دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير فله سلبه استحسانا ولو قال من قتلته أنا فلي سلبه فإنه لا يستحق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل الامير رجلا فلا شيء له ولو قال ان قتلت قتيلًا فلي سلبه ثم لم يقتل قتيلًا حتى قال من قتل منكم قتيلًا فله سلبه ثم قتل الامير قتيلًا فله سلبه ولو قال الامير للقوم ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا فلهما سلبه استحسانا وكذا لو قال من قتل قتيلًا فله سلبه وان قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحسانا ولو قال من قتل قتيلًا فله سلبه فضرب مسلم مشركا فرماه من القوس فخره الضارب الى عسكر المسلمين وأخذ سلبه فعاش أياما ثم مات قبل قسمة الغنيمة فللضارب سلبه وان مات بعد القسمة في دار الاسلام فلا شيء له ولو أخذ المشركون المجروح حين ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختاف الضارب والغامون فقتل الضارب مات قبل القسمة وقال الغامون مات بعد القسمة فالقول قول الغامين ولا تقبل عليهم بينة الضارب الا بينة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلا من المشركين عن فرسه فجاء به الى الصف أو الى العسكر فذبحه فلا شيء له وبكره له ذلك الا اذا كان بعد ما أتى الصف يقال من قتلته معه فقتلناه بأنه يستحق السلب كذا في محيط المرخسي * ان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحده قتيلًا فله سلبه فقتل رجلان قتيلًا لا يستحقان سلبه وفي نوادر ان سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامير لسلطان قتل هذا الكافر فله سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمين فالسلب كله ولا شيء للآخر منه * في المتن اذا قال الامام لعشرة من المسلمين ان قتلتم هذه العشرة خاصة أو قال لعشرة من المسلمين ان أصبتم أهل قرية كذا فلكم كذا الشيء بغير عينة ففسار كهم غيرهم بغير اذن الامام كانوا شر كاه في الغنيمة قال ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيط * لو قال الامير لرجل منكم ان قتل قتيلًا فله سلبه فقتل رجلين كان له سلب الاول خاصة ولو قال لجميع أهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلًا فله سلبه فقتل رجل منكم عشرة استحق أسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتل قتيلًا فله سلبه فقتل قتيلين معافاه سلب أحدهما واخيارا الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية * وكذلك لو

قال عليه أن رده على بانه وان كان المشتري أنكر العيب أو لالان القاضي حين رده عليه قد بطل قوله في انكار العيب * رجل أراد أن يبيع شيئا فيه عيب وهو يعلم بذلك ينبغي له أن يبين العيب ولا يدلس فان باع ولم يبين قال بعضهم يصير فاسقا مردودا للشهادة والعصم أنه لا يصير مردودا للشهادة لان هذا من الصغار * رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع

فالحصص أنه لا يسطل الا بقضاء أو رضاه * اشترى ثوبا بخمسة دراهم وهو يساوي عشرة فوجد به عيبا بنقصه خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف درهم ولو اشترى ثوبا بدرهمين وهو يساوي خمسة فوجد به عيبا بنقصه درهمين ونصف درهم المشتري على البائع بنصف الثمن وذلك درهم واحد * باع جارية زبيب وتمتع بعينها وبقابض الثمن باع الجارية ووجد التفراسد فانه يقدم الجارية على قيمة الزبيب والتمتع ولا عيب به ما فاضل التمر من الجارية يسترد ذلك القدر ٢١٩ من الجارية ويرد التمر لان الجارية

انقسمت على قيمة الزبيب والتمتع وهما محصيان لا عيب بهما لانهما دخلا في العقد بصفة السلامة لا بصفة الفساد * رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فأراد أن يردّها فاصطلحا على أن يدفع أحدهما شيئا من الدراهم ينظران اصطحا على أن يدفع بائع الجارية الدراهم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لانه صلح عن العيب وان اصطحا على أن يدفع المشتري الدراهم الى البائع ليقبل البائع الجارية لا يجوز لان المشتري يلتزم الزيادة لا عوضا عن شيء فيكون ربا فان قصدا تحصيل قصدهما يبيع المشتري الجارية من بائعها بأقل من الثمن الاول ان كان نقد الثمن * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد بأحدهما عيبا رده بخصته من الثمن

قال ان أصبت أسيرا فهو لك فأصاب أسيرين على التعاقب فالاول له فان أصابهما معا فاختار اليه ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلتموهم فلكم أسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل ذى يمن كان يقاتل مع المسلمين قتيلا يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا أولا يقاتل وكذلك لو قتل امرأته مسلمة أو ذمية قتيلا وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع هؤلاء أولا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب * ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو أن الامام بعث سرية وقال في أهل عسكره قد جعلت لهذه السرية نفيل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففي الاستحسان لهم النقل ولو قال الامير من أصاب أسيرا فهو له فأصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له * ولو قال الامير من جاء منكم بشيء فله منه طائفة فجاء رجل بنباب أو رؤس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل أسير من المشركين لم يكن مقاتلا معهم أو تاجرا معهم أو عبدا كان مع مولاه بخدمة أو رجلا ارتد والعياذ بالله وخلق بدار الحرب أو ذميا نقض العهد وخلق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأته كان قتلها فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلبه وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا أو جرحا منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أولا يستطيع وان قتل شيئا قاتلا لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا يرجح له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية * ولو قال الامير من قتل بطريقا فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيئا فله سلبه فقتل شابا يستحق ولو قال من قتل شابا فقتل شيئا لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لان الاسير اسم للبالغ من الذكور والوصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو بضيع فلا شيء له لانه خالف في الجنس ولو قال من قتل صعلوكا من صعلوك المشركين فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق سلبه لان سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاء بدينار لا شيء له لانه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسي * اذا دخل العسكر دار الحرب فقبل أن يلقوا قتالا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فهذا على كل قتيل يقتل في دار الحرب في غزوتهم هذه حتى يرجعوا الى دار الاسلام فان اقتتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لان الحرب الاولى باقية فكان التنفيل باقيا وان انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باق وكذا اذا دخل المنهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فقصصوا أو قام عليهم المسلمون يقاتلونهم فحكم ذلك التنفيل باق وان انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بعد انهم وحصونهم ثم مر المسلمون ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين لا يستحق سلبه وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم فزوا حصن آخر وفيه قوم ممنوعون سوى هؤلاء القوم الذين يقفونهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط * ولو ان بطريقا قتل فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق

وان كان هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بخصه عيب العبد من الثمن * الوكيل بالشراء اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فأبرأ البائع عن العيب ورضى صاحراؤه ويلزم الآخر * ولو وجد به عيبا بعد القبض وأبرأ البائع عن العيب ورضى بالعيب يلزمه ولا يلزم الآخر لان العيب قبل القبض لا قسط له من الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا يلزم الآخر والرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دام الوكيل حيا ما قلا من أهل لزوم العهدة فان لم يكن من أهل وجوب العهدة بان كان عبدا

محبوراً أو مبيعاً محبوراً كان الرد إلى الموكل وإن كان من أهل وجوب العهد فبات الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد إلى الموكل وكذا المكاتب إذا اشترى عبداً ووجده عيباً كان حق الرد للمكاتب فإن عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يزاد لأن المكاتب هو الذي يلي الرق فإن بيع المكاتب أو مات كانت الحصومة في الرد إلى المولى برده على البائع * الوكيل بالشراء إذا اشترى وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيباً برده على الوكيل ثم لو كيل برده على البائع * الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيباً قبل القبض فإن رده بالعيب ٣٣٠

ورأسه في موضع لا يقدر عليه الابتقال وخوف فله النفل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال أقوم بأعيانهم من جاء منكم به فله كذا فهي آجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * إذا قال الأمير للمسلمين إذا اصطفوا للقتال من جاء برأس فله خمسة دراهم من الغنمية فهذا على رؤس الرجال دون السيوف من جاء برأس رجل فله خمسة دراهم ومالا فلا وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهمز المشركون وتفترقوا فقال الأمير من جاء برأس فله كذا فهذا على السيوف دون رؤس الرجال وإن جاء رجل برأس رجل وقال أنا قتلته وأخذت رأسه وقال رجل آخر أنا قتلته وهذا أخذ رأسه فالذي جاء بالرأس أحق بالخمس مائة وكان القول قوله في قتله مع اليقين وعلى الآخر البينة فإن أقام الآخر بيته من المسلمين على أنه قتله قضينا بالخمس مائة له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا حزر رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتلته فالقول قول الذي جاء بالرأس ولكن يحلف هذا إذا علم أن الرأس رأس مشرك وإن وقع الشك فيه فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك نظراً إلى السماء فإن كان عليه سيماء المشركين كان له النفل وإن كان شعره قصه أو كان عليه سيماء المسلمين كان محضوب الحية فلا نفل له وإن أشكل عليهم فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا نفل له * ولو جاء برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي قتله وطلب الخراج بين صاحب اليد وخلف صاحب اليد فنقل لواحد منهما قياسا وفي الاستحسان أن النقل للخارج * ولو جاء رجلان برأس يزعمان أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما وكذلك إذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط * ولو قال الأمير من دخل من باب هذه المدينة أو هذا الحصن أو هذه المطمورة فله ألف درهم فاقسم قوم من المسلمين فدخلوا فإذا بهم باب آخر مغلق غير ذلك الباب فلهم النفل ويستحق كل واحد ألفاً بخلاف قوله من دخل فله ربع من الغنمية فدخل عشرة فلهم الربع الواحد ولو دخل واحد ثم واحد فلهم النفل حتى يلتجئ العدو ولو قال الأمير من دخل الباب فله بطريق المطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه فإن وجد في الحصن ثلاثة بطاريق فلهم أولئك ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعني فله قيمة جارية فإنه يعطى لكل واحد قيمة جارية وسط وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جوارهم فإذا ليس فيه إلا جارتان كان لهما ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من ناحية الباب وطائفة يتزلون من فوق السطح أدلاهم غيرهم بأذنهم ففقدوا المطمورة فلهم نفلهم وهذا إذا انتهوا إلى مكان يمكنهم المقاتلة مع أهل الحصن فإن كانوا في موضع لا تمكنهم المقاتلة بأن كانوا متدلين من رأس الحائط ذراعاً وذراعين فلا نفل لهم ولو دلوهم حتى توسطوا بهم الحصن وانقطعت الحبال فوقه وفي الحصن فلهم النفل ولو قال من دخل منكم أولاً فله ثلاثة رؤس ومن دخل ثانياً فله رأس ومن دخل ثالثاً فله رأس فدخل واحد فلكل واحد مائة وكذا لو قال من دخل منكم فله ثلاثة رؤس وللثاني رأس وللثالث ثلاثة رؤس ولو دخل ثلاثة معاً بطل النفل للآخرين ولو قال رجل إن دخلت أو ألتست أطمعك وإن دخلت ثانياً فلكل رأسان فدخل أولاً فلا شيء له قياساً وفي الاستحسان له النفل المشروط ولو لم تتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الأمير ثلاثة بأعيانهم من

صح رده وإن رضى بالعيب إن كان العيب يسيراً لم الموكل وإن كان فاحشاً لم الوكيل ولا يلزم الموكل * ذكر في كتاب الصرف في باب الوكالة أن ما لا يفوت جنس المنفعة كقطع إحدى اليدين وفق إحدى العينين فهو يسير وما يفوت جنس المنفعة كقطع اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر شمس الأئمة السرخسي أن ما لا يدخل تحت تقويم المقومين يعني لا يقوم به أحد مع العيب بقيمة العيب فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالعين اليسير وذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان المبيع مع العيب يساوي الثمن الذي اشتراه به فرضي به الوكيل فإنه يلزم الأمر وهذا قريب مما قاله شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى * وفي الزيادات الوكيل إذا رضى بالعيب إن كان قبل القبض لم الأمر وإن رضى بعد القبض فإنه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والفاحش

والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لأنه إذا رضى بالعيب فصار كأنه اشتراه مع العلم بالعيب وإن كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الأمر * الوكيل بالشراء إذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض به هذا العيب فرضي به لا يلزم الأمر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض * الموكل إذا أبرأ البائع عن العيب صح أبرأؤه ولا يبيح الوكيل حق الرد * الوكيل بالشراء إذا اشترى بالعين اليسير يلزم الموكل وإن اشترى بالعين الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال الشيخ الإمام

المعروف بغيره زاد هذا فماليس له قيمة معلومة عند أهل البلد كالعتق والتوب ونحو ذلك لان قيمة هذه الاشياء لا تعرف الا بتقويم المقومين
وأما ما له قيمة معلومة عند أهل البلد كالخبر واللحم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا يلزم الا امر قات الزيادة أو كثرت * الوكيل
بالشراء اذا اشترى جارية للوكيل ولم يسلمها الى الموكل حتى وجدها عابسا كان له أن يرد هاسوا كان الموكل حاضرا أو غائبا وبعد التسليم الى الموكل
لا يملك الرد الا بأمر الموكل وان ادعى البائع في الوجه الاول أن الموكل رضى بالعيب ٣٣١ والموكل غائب وطلب عين الوكيل

أو عين الموكل ليس له ذلك
عندنا فان أقام البائع بينة
على ما ادعى قبلت بينته
وان أقر الوكيل أن الموكل
رضى بالعيب صح اقراره
حتى لا يبقى له حق الخصومة
وان أقر الوكيل أنه كان
أبرأ البائع عن العيب صح
اقراره على نفسه ولا يصح
على الآخر * الوكيل بالبيع
اذا باع ثم خصم في عيب
فقبل المبيع بغير قضا لم
الوكيل ولا يلزم الموكل
ويكون المبيع للوكيل ولا
يكون للوكيل أن يخصم
الموكل فان خصمه وأقام
البينة على أن هذا العيب
كان عند الموكل لا تقبل بينته
لان الرد بالعيب بغير قضاء
بمنزلة الافالة فيجعل في حق
الموكل كأن الوكيل اشتراه
من المشتري هذا اذا كان
عيبا يحدث مثله وان كان
قدما لا يحدث ذكر في بعض
روايات اليسوع أنه يلزم
الامر وذكر في عامة روايات
اليسوع والرهين والوكالة
والمأذون أنه يلزم الوكيل
دون الموكل وهو الصحيح *
أخذ الفقيه أبو بكر البخاري
رحمه الله تعالى لان الرد بغير
قضاء في حق الموكل بمنزلة

دخل منكم باب هذا الحصن أو لافله ثلاثة رؤس وللثاني رأسا وللثالث رأسا فدخل رجل من الثلاثة في
الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤس لانه أضاف هذه الصيغة اليهم فقال منكم وكان مراده الاول
منهم الا ترى لو قال من دخل أو لافله من الناس فدخل رجل ومعه من البهايم أو قال من دخل من الرجال فدخل
رجل ومعه نساء فانه يستحق فكذلك هذا بعينه ولو قال من دخل منكم أي الثلاثة هذا الحصن قبل الناس
فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة أو من غيرهم من المسلمين أو الكفار فلا شيء له ولو قال من دخل هذا
الحصن أو لافله من المسلمين فله ثلاثة رؤس فدخل ذمي ثم مسلم فانه يستحق النفل بخلاف قوله من دخل هذا
الحصن أو لافله من الناس فدخل ذمي ثم مسلم فلا شيء له ولو قال الامير كل من دخل منكم هذا الحصن أو لافله
رأس فدخل خمسة معا فلكل واحد منهم رأس بخلاف ما اذا قال من دخل أو أي رجل دخل لان هذه كلمة
فرد ولو قال من دخل منكم خامسا فله رأس فدخل خمسة معا استحق كل واحد النفل الخامس كذا في محيط
السرخسي * ولو قال من أصاب ذهابا فله أو قال من أصاب فضة فله أو أصاب رجل سيفا محلي
بذهب أو فضة كانت الحلية فبعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش تنزع الحلية من
السيف وتعطى صاحب النفل وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والى قيمة السيف فان
كانت قيمة الحلية أكثر من قيمة صاحب النفل ان شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف مع الحلية وان كان
قيمة السيف أكثر من قيمة صاحب النفل ان شاء أعطى صاحب النفل قيمة الحلية مضمونا من خلاف جنسها وجعل
السيف مع الحلية في الغنمة وان شاء ترك الحلية عليه وان لم يؤخذ واحد من مبيع السيف ويقسم الثمن
على قيمة النفل والجفن فمأ أصاب قيمة الحلية فهو لصاحب النفل والباقي في الغنمة ولم يذكر في الكتاب ما اذا
كانت قيمتهما على السواء فالواو ينبغي أن يكون الخيار للامام كذا في المحيط * ولو أصاب مرجا مفضا أو
لجما أو معهما يكتبون فيه كتابا لهم فله الفضة دون الاصل وكذلك لو وجد حلي ذهب أو فضة فله مضافا
بفصوص أو خاتم فضة أو ذهب كان الحلي له ونزعت عنه الفصوص كلها وجعلت في الغنمة ولو أصاب أبوابا
فيها مسامير فضة أو حديد لو نزعت هذا المسامير لم يملك الابواب حتى لا تكون أبوابا فلا شيء له * وكذلك
السرج اذا نزعت عنه المسامير أو كان عليه ضبة أو ضبتان لو نزعت هلك السرج فلا شيء له * ولو أصاب أسيرا
من المشركين قد ضيبت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ نظاما من الذهب كان له الانف ولو
قال من أصاب حليا فله فاصاب رجل تاج الملاك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك
ولو أصاب لؤلؤا أو ياقوتا أو زهر داليس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له ذلك
ولو قال من أصاب حديدا فله ومن أصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد والتبر والانه والاسلح وغير ذلك
وأما جفن السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد * ولو قال من أصاب ذهابا أو فضة فله فاصاب ثوبا
منسوبا للذهب فان كان الذهب سدى الثوب فلا شيء له كذا في محيط السرخسي * اذا قال الامير لاهل
العسكر من أصاب منكم ذهابا فله منه كذا دخل تحت التنقيل الدنانير المضروبة والحلي من الذهب والتبر
وكذلك اذا قال من أصاب فضة فدخل تحت التنقيل الدراهم المضروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في
المحيط * ولو قال من أصاب قزاقا فله فاصاب رجل قباء أو جبة محشوة بقر فلا شيء له ولو قال من أصاب ثوب
قزاقا فله فاصاب رجل جبة بطانها ثوب قزاقا فله ثوب قزاقا وثلث ثوب قزاقا وثلث ثوب قزاقا وثلث ثوب قزاقا

الافالة سواء كان العيب قد عييا أو لم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قديما كان العيب أو حديثا وان كان القضاء
بنكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وقال زفر رحمه الله تعالى ان كان العيب عييا يحدث فهو بمنزلة قضاء القاضي باقراره وهو يسوي بين
الرد بالعيب وبين الاستهانة * اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالنكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء
القاضي ان كان عييا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل كالأرد على الوكيل بالبينة أو بالنكول وان كان عييا يحدث مثله لزم الوكيل

وللوكيل أن يخاصم الموكل فان أقام الوكيل بينة أن هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل * وكذا الرجل اذا اشترى جارية فقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردّه على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره لم يكن ذلك ردا على البائع الاول الا أن البائع الثاني لو أقام البينة على أن

٢٢٢

اشترى عبدا وجارية فزوج الجارية بمن العبد ثم وجد بهما عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب فيه ما فان أبانهم قبل الدخول بها كان له أن يردهما لان العيب الحادث قد زال ولا يقال بان النكاح وان زال فقد بقي المهر والمهر زيادة منفصلة فيمنع الرد بالعيب لانا نقول اختلاف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يجب المهر بهذا العقد لانه لو وجب يجب للمولى والمولى لا يستوجب على عبده ديناً وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى يجب المهر ويسقط من ساعته لا يصنع المشتري فيكون له أن يردهما كالأشترى جارية فولدت ولدا ثم وجد بهما عيبا لا يرد فان مات الولد كان له أن يرد الجارية * رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فانكر البائع أن يكون عبده فأقام المشتري شاهدين شهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل كالأودعي عينا في يد رجل أنه له فشهد أحد الشاهدين

ولو قال من أصاب جبة حرير فهي له فاصاب جبة بطانتها حريرا وظهارتها فان كانت ظهارتها حريرا كانت له كلها وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له منها * ولو قال من أصاب جبة خز فهي له فاصاب جبة ظهارتها خز وبطانتها سمورا أو قز فلا شيء له منها لان الجبة تضاف الى السمور والفضة لا الى الخبز ولو قال من أصاب ثوب خز فهو له فاصاب جبة خز بطانتها سمورا وفضة لم يكن له الا الظهارة * ولو قال من أصاب ثوب فضة فهو له فاصاب جبة خز بطانتها فضة كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوبا ولو قال من أصاب هذه الجبة الخز فهي له فاصابها رجل فاذا هي مبطنه بغير الخبز من الفضة كان الكل له * ولو قال من أصاب منكم قباء خز أو قباء مري أو فاصاب من ذلك الصنف قباء محشوا بطانتها غير خز أو غير مري كانت له الظهارة خاصة * ولو قال من جاء بجزور فهو له فجاء بجزور وبقرة أو ثور فلا شيء له * ولو قال من جاء ببكش فهو له فجاء ببكشة أو بجملة ذلك ولو قال من جاء ببقرة فهي له فجاء بجاموس فلا شيء له * ولو قال من جاء ببكش فهو له فجاء بجملة ذلك أو معز فلا شيء له كذا في محيط السرخسي * ولو قال من أصاب براف هذا على ثياب القطن والكأن هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير * قالوا هذا بناء على عرف الكوفة فان في عرف أهل الكوفة اسم البريقع على ثوب القطن والكأن وبائعهما يسمى برارا وفي عرف ديار البر لا يقع على القطن والكأن وبائعهما لا يسمى برارا وإنما يسمى كرابيا انما يقع هذا الاسم على ثياب الابرسم وبائعها يسمى برارا * واسم الثوب يتناول الديبايح والبريون وهو السندس والقز والكسا وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والمسح والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلنسوة والعمامة * واسم المتاع يطلق على الثياب والقمص والفرش والستور فأى شيء من ذلك أصابه المفضل فهو له ولو أصاب أو أوفى أو أباريق أو قاقم أو قدور من صفر أو نحاس فلا شيء له من ذلك * ولو أن أميراً على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون اليها في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنمة كذا أو قال فله سهم من الغنمة كسهم في الغنمة فلا بأس بذلك اذا قال من دخل بدرع فله كذا فلا بأس به * ولو قال من دخل بثلاثة دروع فله ثلثمائة ومن دخل بأربعة دروع فله أربعمائة جاز من ذلك نفل درعين ولم يجوز ما زاد على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وان أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منفعة للمسلمين جاز النفل فيها أيضا ولو قال الأمير من دخل بفرس فله كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف ما اذا قال من دخل بدرع فله كذا * وفي النوادر ذكر الرماح والاتراس وأجاب بجواز التنفيل فيها وكذلك اذا قال الأمير لأصحاب الخيل من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا فهو جائز * ولو قال من دخل بتجفاف فله نفل كذا فاعلم بأن هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ وذكر فيها قد دخل رجل بتجفافين ومعه فرسان جاز التنفيل عليهم ما ذكر في بعض النسخ قد دخل رجل بتجفافين من غير ذكر الفرسين وأجاب بجواز التنفيل فيهما أيضا وكل ذلك صحيح * ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجفاف فله كذا جاز نفل تجفافين ولا يجوز أكثر من ذلك قال شيخ الاسلام الآن يكون في ثلاثة تجفاف منفعة للنفل له وللمسلمين فيمنع جواز التنفيل عليه كافي بثلاثة دروع كذا في المحيط * ولو نظر الأمير الى رجل على سور الحصن يقاوم المسلمين فقال من معد السطح فاخذه فهو له وخسمائة درهم فصعد رجل وأخذه كان له ما أخذه وخسمائة ولو سقط هذا الرجل من السور الى الارض حين قال الأمير هذا خارج الحصن وأخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من المسلمين

أنه ملكه وشهد الآخر على اقرار ذي اليد أنه ملكه لا تقبل هذه البينة * مسائل الاقالة وبجود البيع * المسلم رجل باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي الشراء لا يحل للبائع أن يطأها فان عزم المشتري على ترك الخصومة وسمع البائع من المشتري أنه عزم على ترك الخصومة كان للبائع أن يطأها لانها ما تفانحما البيع * رجل اشترى بنتا لامرأته وأعطى لها المبيع ثم جاء البائع وقال للمشتري يسع عن بازده فقال المشتري دادم لم تصح هذه الاقالة قالوا صورة هذه المسئلة اذا كان الزوج وكبلا لامرأته في شراء البيت

والوكيل بالشرا يذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الوكيل بالشرا لا يملك الأقالة في قولهم فلا تصح هذه الأقالة ولو كان الوكيل يملك الأقالة فالأقالة لا تصح بلفظة الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى فإن البائع لو قال للمشتري أقتني هذا البيع فقال المشتري أقتل لا تتم الأقالة عندهما ما لم يقل البائع قبلي * رجل باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أقتلك ببيع الثوب فاقطعه قيصا فقطع البائع قبضه قبل أن يتصرف ولم يتكلم بشيء كانت الأقالة تامة * رجل اشترى ٣٣٣ من رجل وقر خنطة بدرهم معلومة

وقبض الخنطة وسلم بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه بقيصة الثمن فقال المشتري انه قام على ثمن غال فرد البائع عليه ما قبض من الثمن وأخذ المشتري قالوا لم يكن ذلك أقالة لان الأقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون الا بإيجاب وقبول وان كان بطريق التعاطي فذلك لا يكون الا بالقبض والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى أما على قول البعض قبض أحد البديلين يكفي لان عقاد البيع هو والصحيح وقد ذكرنا هذا في أول الكتاب * رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالجارية بعد أربعة أيام فترده على البائع فلم يقبل البائع صريحا واستعمل الحمار أيا ما تم امتنع عن رد الثمن وقبول الأقالة كان له ذلك لانه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الأقالة باستعماله

فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية

* رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم

المسلمين فطر حرمه من السور فله نفله ولو صد إليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفله ولو نظر إلى رجل على السور فقال من أخذته فهو له فسقط الرجل من أعلى السور إلى خارج الحصن وأخذته فانه يتظر فإن كان في موضع يتبع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يتبع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من صد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصد رجل السور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة أخرى يتظر ان كانت الأخرى مثل هذه في الصعوبة المنعوبة للمسلمين فله نفله وان كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الأمير من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بصفة رجل وأشارته ولم يذهب الذال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للذال بخلاف ما لو قال الأمير للأسراء من أهل الحرب من دلنا منكم على عشرة من الرؤس فهو حر فدلهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلته فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حر لأنه لا يترك أن يرجع إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير اذا دللتكم فانا حر وتدعوني إلى بلادى فانه يحل سبيله اذا وجدت منه الدلالة ولو قال الأسير ادلكم على عشرة من المقاتلة وأنا حر فقال الامام نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتق ولو قال الامام لهم أعطونا مائة رأس على أنيكم آمنون في حصونكم فاعطوه تسعين فللا مائة أن يقولوا لكن يرثها أخذهم منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم بردهم عليهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الأسراء الذين عندكم من المسلمين فاعطوه تسعين يقولونهم ولا يردهم شيئا ولو قال الأمير للأسراء من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنعتين في حصن فلا يعتق فان دلهم على قوم غير ممنعتين إلا أنهم هر بوا من المسلمين يتظر ان هر بوا قبل أن يقر بوا منهم لم توجد الدلالة المأمونة من القهر والغلبة والظهور وان هر بوا بعد ما قر بوا منهم يعتق * ولو قال للأسراء من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر الملك فهو حر فدلهم أحد منهم فلم يظفروا فالأسير حر ولو أصاب الأمير غنائم فأقبل إلى دار الاسلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفة ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى * ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فهم في الأسر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر فذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعد ما يعتق اذا كانوا يسلكون ذلك وان كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر يتظر ان كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرافهة فانه يعتق وان كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسي * أمير العسكر في دار الحرب اذا نفل وقال لاهل العسكر من أصاب شيئا من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنمة من سهم أو رضيع دخل تحت التنفيل ومن لاحظ له في الغنمة لا يدخل تحت التنفيل * والنساء والصبيان والعبيد وأهل الذمة لهم حظ في الغنمة فيستحقون النقل كذا في المحيط * واذا خص الامام الأحرار البالغين المسلمين فحينئذ لا شيء له ولا له كذا في محيط السرخسي * والتجار من أهل استحقاق الغنمة فيستحقون النقل والحرى المستأمن اذا قاتل بغير إذن الامام فلا حظ له في الغنمة فلا يستحق النقل وان كان يقاتل باذن الامام فلا حظ من الغنمة حتى يرضخ له فيستحق النقل كذا في المحيط

باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبلها البائع الثاني منه ثم الثاني ردّها على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان للاول أن لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت أنها حرة الاصل فان كانت حين بيعت ووسلت انتقلت لذلك فهو عتق لدعوى العتق لانها انتقلت للبيع والتسليم فقد أقربت بالرق وان لم تكن انتقلت ثم ادعت أنها حرة لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل لان القول في حرية الاصل قولها فاذا استحققت نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن للبائع الاول

أن لا يقبل * وقال بعضهم اذا بيعت الجارية ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للمشترى أن يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى جارية كان الاحتياط في أن يتزوجها حتى تحل له اما بالنكاح أو بملك اليمين والصحيح أنه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية وللشترى أن يرجع على البائع بالثمن بقولها * ذكر في المتن رجل اشترى جارية والجارية لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم ٢٣٤ تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها

المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا حرة الاصل فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية اقترنت بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للشترى الاول ينسب على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحقه من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للشترى أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعه من رجل وسلم واستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه

* ولو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركا وقتل رجل من أهل سوق العسكر مشركا فلا شيء له قياسا وله سلبه استحسانا * ولو قيل من قتل قتيلا فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الاسلام مددا لهم فقتل رجل منهم قتيلا كان له سلبه اذا كان الاول أميرا على العسكرين جميعا * الاصل أن كل من كان قتله مباحا في الجملة يستحق السلب بقتله بالتنفيل وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنمة لا يصح فيه التنفيل فلو قال من قتل منكم قتيلا فله سلبه فقتل أجيرا من أهل الحرب لم يقتل أو تاجر في عسكرهم والذي الذي نقض العهد وخرج اليهم أو مريض منهم لا يستطيع القتال فله سلبه لان قتله هو لا مباح * ولو قتل امرأة أو صبي فلا شيء له الا أن يكونا مقاتلين وان قتل شيخا قانيا فلا شيء له * ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم من قبل لم يكن له سلبه لان المسلم وما في يده لا يغنم وان كان السلب مما أعاده المشركون فقتله انسان فله سلبه ولو كان السلب عارية عند المشرك لصبي أو امرأة فهو كالذي للبالغ من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فله السلب للقاتل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما بناء على أن ماله يغنم عنده وعند ما لا يغنم وان كان المسلم في دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاخذ مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رمى مسلم مشركا في صفهم فاخذ المذموم سلبه ثم انهم زموه فوجد السلب في الغنمة فانه يكون في الغنمة ولا شيء للقاتل ولو انهم زموه ولا يدري انهم هل أخذوا سلبه أم لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو في * ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جرحه المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو رواه فله سلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما سار العسكر من حلة أو من حلتين لا يدري أكان في يده أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استحسانا * ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو جازوا على الدابة القتل وسلاحه وسلاحهم وأمتهم فهاذا يكون في الأمان يكون شيئا يسيرا كادواة ونحوها فحينئذ يكون للقاتل * ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتل وسلاحه فهاذا يكون فيأ وكذلك الوصي بمنزلة الوارث * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على برذون فانه يستحق سلبه ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب * ولو قال من قتل قتيلا فله برذونه فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الا رفع بتنفيل الاوضع * ولو قال من قتل قتيلا فله دابته فقتل رجلا على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه * ولو قال من قتل قتيلا على حمار فله فقتل رجلا على أتان كان له وكذلك البعير بخلاف ما لو قال من قتل قتيلا على أتان فقتل رجلا على حمار ذكر لا شيء له لان اسم الاتي لا يتناول الذكر وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا كذا في محيط السرخسي

باب الخامس في استيلاء الكفار

اذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها * فان غلبنا على الترك حل لنا

حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المشتري الاول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من ما خذه رجل وسلم فاستحق من يد الثاني كان للشترى الاول أن يرجع بالثمن على بائعه * رجل اشترى رقعة من أو عسل أو جرة زيت أو سلة زعفران أو جوا التي دقي أو حنطة ثم جاء رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض أو بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بخير المشتري ان شاء أخذ الباقي بحسابه من الثمن وان شاء ترك البيع لانه شيء واحد * ولو اشترى قوص في تمر أو جرة زيت أو غايق خيل أو كرى حنطة أو شعير في وعاءين

فاحسب أحدهما ان استحق قبل القبض خبر المشتري كما قلنا في الوجه الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسبه من الثمن ولا يكون له أن يرد الباقي * رجل اشترى غلاما ثم ادعى رجل أن الغلام كان له أعتقه منذ سنة فان القاضي يسأل من المدعى البينة على الملك فان أقام البينة على الملك عتق العبد عليه باقراره وان لم يكن له بينة يستحق المشتري على دعوى الملك لان المدعى خصم للمشتري في هذه الدعوى لانه ثبت العتق والولاء لنفسه * رجل اشترى عبد او اختلعا في الثمن وحلفا فقال (٣٣٥) البائع ان بعته الاباء درهم فهو حر وقال المشتري ان اشتريته

الابن بمائة درهم فهو حر فالبيع لازم للمشتري ويجبر المشتري على الثمن الذي أقر به ولا يعتق العبد لان البائع أقر أن المشتري يبحث في بيئته وعتق عليه العبد فلا يمكن نقض البيع ولا يعتق العبد فكان على المشتري الثمن الذي أقر به لانهم ما تصادقا على ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وانما يلزمه الثمن الذي أقر به لانه ينكر الزيادة * رجل اشترى من رجل أرضين فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض يخير المشتري ان شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن وان شاء تركه وان استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له * مستأجر حانوت باع كردار حانوت في يده وسعى الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحال بين المشتري والمبيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الآلات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته كان

ما تجده مما أخذه وان كان يمتناوين الروم موادعة ولو كان يمتناوين كل من الطائفتين موادعة فاقتلوا فغلبت احدهما كان انما انشتري الغنوم من مال الطائفة الاخرى من الغالبين وفي الخلاصة والاحراز يدار الحرب شرط أمبادارهم فلا ولو كان يمتناوين كل من الطائفتين موادعة واقتلوا في دارنا لانشتري من الغالبين شيئا أو مالا واقتلنا طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا أو مالا كذا في فتح القدير * ولو اسـ تنولى أهل الحرب على أموالنا أو حرزوها بدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة أخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة في يدهم وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم أخذه بقيمته ان شاء وان كان مثليا لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضيخان * ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذه بقيمته يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط * هذا اذا غلب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم أما اذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم جاء صاحبها فانه يأخذ بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا تجوز فاذا غلبهم المسلمون كان ذلك المالك لصاحبه بغير شيء واذا اشترى المسلم عبدا من دار الحرب قد أسره العدو فجاءه المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فان مات المولى قبل أن يأخذه فجاء وارثه يطالب بأخذه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يأخذه وقال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج * ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبدا ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم وجاءه فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمن جميعا ولو لاحق المشتري في يده لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط * لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذه بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه بقيمة كذا في التبيين * وكذلك حكم المثل اذا كان موهوبا لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم ايضا اذا كان ما أخذه الكفار من أموال أسرى بدارهم مشتري بمثله قدرا ووصفا الا اذا اشترى باقل قدرا أو بأردأ منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبدية أحدكم كاحر ولم يبين حتى أسرا ثم ظهر ناعليه ما وأحرزناهم بدارنا رد الى المولى ولو بين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا بدار الحرب صح سيانه وملك الكفار الاخر وان أحرزنا العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي * فان أسروا عبدا فاشتراه رجل فخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أسره فان المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الارش ولا يحيط شيء من الثمن وان أسروا عبدا فاشتراه رجل بألف درهم فأسره ثانيا وأدخلوه في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بالف درهم فليس للمولى الاول أن يأخذه من الثاني ولا للمشتري الاول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالثمن ان شاء وكذا اذا كان المأسور من الثاني غائبا ليس للاول ان يأخذه باعتباره بجاهل حضرته كذا في الهداية * وان أباي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشتراه المشتري الاول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم أن يأخذه لان حق الاخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشرع الجديد منه كذا في

(٣٩ - فتاوى ثانی) القول فيه قول البائع وهو المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستأجر لكنه شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول قول المستأجر بان كان علوا على سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستأجر وان كان البناء شيئا لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الحانوت كالبئنه المتصل بالحانوت لافي الحانوت كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحانوت فالتأنيب يقول من يكون القول فيه

قوله كالتاب بالينة فان كفل لهذا المشتري انسان بالدرنقى كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرنقى لان الكفيل بالدرنقى انما ضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق * رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالينة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اختلفت الروايات فيه في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه القوي * رجل اشترى عبيدين بالف وقبضهم ما ثم استحق (٣٣٦) من أحدهما بعبته نصفه فان العبد الآخر يكون لازما للمشتري وله الخيار في الذي

استحق نصفه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما لله تعالى * رجل اشترى نصف عبد ثم اشترى رجل الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء رجل آخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من النصفين جميعا وان كان المشتري الاول قبض ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضاه جميعا فما استحق فهو منهما جميعا * رجل معه فقير انحط في جوالق فباع من ذلك فقيرا من رجل ب درهم ولم يقبض المشتري حتى باع من آخر قرة ب درهم ب درهم ثم استحق أحد الفقيرين فان البيع الاول جائز والثاني باطل * رجل في يده كرا ن فباع أحدهما من رجل ولم يسلم حتى باع من آخر كرا ودفع اليه ثم باع الكرا الباقي من آخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول ووجد المشتريين جميعا فانه يأخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البائع بعدما باع الاول كان يملك بيع الكرا الثاني فجاز بيعه لانه باع ما يملك واذا باع الكرا الآخر من المشتري الثالث لم يجز بيعه لانه للمشتري الاول

التبيين * لو اشترى رجل من العبد وعبد أو أخرجه فلم يحضر صاحبه حتى باعه ان الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله أن يأخذ من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الاول وانما يأخذه من الاول اذا كان العبد باقيا على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فان اراد صاحب العبد أن ينقض البيع الثاني ويأخذه بالثمن الاول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج * قال في السير الصغير والمالك القديم أن ينقض اجارة الممتلك من الحربى وليس له أن ينقض رهنه كذا في المحيط * ولو وهب المشتري الاول لرجل أخذه مولا ب قيمته ولا ينقض الهبة وكذا لو جنى العبد فدفعه المشتري الاول الى ولى الجناية أخذه المالك القديم من ولى الجناية بالقيمة وكذا ان جنى المشتري الاول عدا فصالح على هذا العبد وان كانت الجناية خطأ أخذه بالارش وان وهبه العدم من مسلم وقد نقضه عنه رجل فدفعه الموهوب له الى الفاقى وأخذ قيمته أخذه المالك القديم من الفاقى ب قيمته أعمى عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى وقال لا يأخذه ب قيمته بصيرا وهي القيمة التي دفعها ولو كانت أمة وولدت بقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولو كان يأخذها ب قيمتها يوم القبض أو يدع ولومات الام أو قتلت بأخذ المالك الولد ب قيمته ب قسم القيمة على الام يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الأخذ فاصاب الولد أخذه به ولو اشترى عبد ابان فحال ولم يقبضه حتى أسرفه فاشتراه رجل بخمسة مائة أخذه البائع بخمسة مائة فاذا أخذه أخذ المشتري منه بالثمنين أي بالف وخمسة مائة وان أي البائع أخذه المشتري بخمسة مائة ان شاء ولو كان باعه بالف نسيئة فالمشتري أحق بالاسترداد وان أي قيل للبائع خذ بخمسة مائة وسلم لك فان اشترى العبد المأسور من العدو ورجل بالف فأسرفه فاشتراه آخر بخمسة مائة فحضر المالك القديم والمشتري الآخر والقاضى يعلم بشراء الاول أولا يعلم فقبض للمالك القديم بالاخذ من المشتري لا ينقض فريد العبد على المشتري الآخر حتى يأخذه المشتري الاول منه ثم يأخذه منه المالك القديم بالثمنين ان شاء فلو أخذه المالك القديم من المشتري الآخر بلا قضاء أو اشتراه منه ثم حضر المشتري الاول يأخذه من المالك القديم بالف ثم يأخذه المالك القديم منه بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى أخذ المشتري الاول منه بالقيمة لانه كالاجنبي ثم أخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو أسرفه العبد الرهن من يد المرتين فاشتراه رجل بالف وحضر الراهن والمرتهن فحق الأخذ للمرتهن وهو منقطع كالوجنى وفداء فان أي المرتين أخذ الراهن بالثمن واذا أخذ سقط دين المرتين والفداء عليه ما نصفان ان كانت قيمة الرهن ألفين والدين ألفا وبقى رهنا كاملا كان أي المرتين أن يفدي ففداء الراهن أخذ المرتين العبد ففداء كان رهنا نصف الدين وان أي الراهن أن يفديه وفداء المرتين فهو رهن بحاله وهو منقطع في حصة الراهن فان كان الراهن غائبا وفداء المرتين رجوع على الراهن بنصف الفداء عند أبي حنيفة رجعه الله تعالى ولم يكن متبرعا وعنده ما منقطع ولو كان مثليا لا يأخذ ان لم يند كذا في الكافي * الكفار اذا استولوا على العبد الجاني وأخروه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه الى دار الاسلام وتركه المالك القديم ولم يأخذه وأراد ولى الجناية أن يأخذه وكان ذلك بعد القسم لم يكن له ذلك لان التاب لولى الجناية محجور الحق فلا يجوز نقض المالك به كذا في المحيط * وان وقع المأسور في سهم رجل ولم يحضر مولا حتى أعققه هذا الرجل أو دبره جاز فان كانت أمة فزوجها وولدت من الزوج فله ان يأخذها وولدها ولا يكون له أن يفسخ النكاح وان كان أخذ عقرها وأرسل جناية جنيت عليها لم يكن للمولى على ذلك

فما أخذ ما كان في يد الثالث فان حضر المشتري الاول ولم يجد المشتري الثالث ووجد المشتري الثاني فانه يأخذ من الثاني نصف سبيل ما في يده لانه لما باع من الثاني كرا صار الكرا ن مشتركين بين الاول والثاني جميعا فاما أخذ الثاني يكون نصفه للاول فان حضرا الثالث بعد ذلك يأخذ الاول والثاني جميع ما في يد الثالث ويكون ذلك بينهما نصفين * ولو ان المشتري الاول ووجد الثالث يأخذ جميع ما في يد الثالث وكذا لو كان مكان الكراين عبد فباع نصفه من رجل ولم يدفع حتى باع نصفه من رجل آخر ودفعه اليه ثم باع نصفه من ثالث ودفع اليه * رجل اشترى

ترك وكذلك المسيل * وان
استحق الشرب بعدما قبض
المشتري الارض وأحدث
فيها بناء أو غرساً وزرعاً فان
المشتري يرجع بنقصان
الشرب والمسيل * جعل محمد
رحمه الله تعالى هذا أصلاً
فقال كل شيء اذا بعته وحده
لا يجوز بيعه واذا بعته مع
غيره جاز فاذا استحق ذلك
الشيء قبل القبض كان
المشتري بالخيار ان شاء أخذ
الباقى بجميع الثمن وان
شاء ترك وكل شيء اذا بعته
وحده يجوز بيعه واذا بعته
مع غيره لا يجوز فاذا استحق
كان له حصته من الثمن
* رجل له ضيعة اشتراها
بمائة درهم فباع الرجل
مع أخيه بعض هذه الضيعة
بضيعة أخرى ثم مات أخوه
فادعى ورثة الاخ الضيعة
المشتراة وما بقى من الضيعة
الاولى بعهله أن صاحب
الضيعة الاولى اشترى الضيعة
الثانية مع مورثهم فكان
نصفها المورثهم قالوا الضيعة
المشتراة تكون بين
الاخوين نصفين لانها
اشترى الضيعة الثانية فكانت
مشاركة بينهما جميعا ويكون
نصيب الميت ميراثاً لورثته
ورحمه الاخ الحى فى تركه

الميت بنصف قيمة ما باع من الضبعة الاولى لان الاخ الميت اشترى نصف الضبعة المشتراة لنفسه وقضى الثمن بمال أخيه وصار الاخ الحي بمنزلة المقرض له ولا حق لورثة الميت فيما يليق من الضبعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الضبعة الاولى الا اشراك أخيه في شراء الضبعة الثانية بعض الضبعة الاولى وهذا لا يكون بما كان منه ما يليق من الضبعة ولا اقرار بملك الاخ في الضبعة الاولى * رجلا ن اشترى عبدا فاستحق نفسه ثبنا الخيار للشترى لان الشركة في العبد عيب فان قال أحد مدعيهما رضيت سلم ربع العبد ربع الثمن والا تخر على خياره ان شاء رده

الربع الباقي وان شامري في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للآخر ان يرد
أصله مسئلة الخيار * رجل ادعى على رجل أنه باعه وفلاننا الغائب هذا العبد بألف درهم وأقام البيينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن
فان حضر الغائب ان أعاد المستحق البيينة يقضى له عليه بنصف الثمن أيضا والا فلا ان أحدهما ليس بخصم عن الآخر الا اذا كان كل
واحد من المشتريين كفيل عن صاحبه (٣٢٨) بأمره فيثبت بكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر أيضا رجل باع عقارا

والاسلام فهذا او ما لو اشتراه بأكثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء وان كان اشترى هذا الا بريق منهم بخمر
أو خنزير أخذه المالك القديم بقيمة من خلاف جنسه على الروايات كلها * ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير
رجلا من أهل الذمة وأخرجه الى دار الاسلام أخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير وذكر في السعر
الكبير في عبد أسره المشركون اشتراه مسلم منهم بألف درهم ورطل من خمر وأخرجه الى دار الاسلام أخذه
المولى بالألف وتعام القيمة يريده أنه يأخذ بكل قيمته اذا كانت قيمته أكثر من الألف ولو كانت قيمة العبد
أقل من الألف أو الألف أخذه بالألف في الفصيلين جميعا ان شاء لا ينقص عن الألف ولا يرد عليه ما سبب ذكر
الخمر ولو اشتراه المسلم بألف درهم وميتة أو دم أخذه المالك القديم بألف درهم ليراد على الألف لكان الميتة
وان كانت قيمة العبد أكثر من الألف * واذا غصب الرجل من رجل عبدا أو أصابه المشركون من يد
الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم ان المسلمين أصابوه ثم وجدته المغصوب منه في يد الغائبين قبل أن يقسم أخذه
بغير شيء ولا ضمان على الغاصب وان وجدته بعد القسمه في يد بعض الغائبين ذكر أن المغصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بقيمة من الذي وقع في سهمه يوم يأخذه وان شاء لم يأخذه وضمن الغاصب قيمته يوم
غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالأقل من
قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ فاذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمته يوم الاخذ ألفا
درهم فأخذ العبد بألف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمة يوم الغصب وذلك
ألف درهم واذا كانت قيمته يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فانه
يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا اذا اختار المغصوب منه أخذ العبد من يدهم وقع في سهمه بالقيمة وان
شاه لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا
كالجواب في حق المغصوب منه فان وجدته الغاصب العبد في يد الغائبين قبل القسمه أخذه بغير شيء وان
وجدته بعد القسمه أخذه بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من أهل
الحرب وأخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالمغصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فان أخذ
بالثمن من المشتري من العبد فانه يرجع على الغاصب بالأقل من قيمته يوم الغصب وبالأقل من الثمن الذي
أخذ العبد به من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العبد وضمن الغاصب قيمة العبد يوم
الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويقوم الغاصب مقام صاحب العبد ان شاء أخذ العبد من المشتري
بالثمن وان شاء ترك فاذا دفع الغاصب الثمن الى المشتري وأخذ منه العبد ودفع القيمة الى الذي وقع في سهمه
وأخذ منه العبد فأراد صاحب العبد ان يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد له ذلك فهذا على وجهين ان
أخذ صاحب العبد القيمة بزمه بأن اختلفا في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب
كانت ألف درهم وصاحب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البيينة على ما ادعى من
القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم أو استخلف الغاصب بأن لم تكن له بيينة على ما ادعى فنكل الغاصب عن
اليمين فأخذ منه ألفي درهم أو اصططحا ورثا شيئا على ألفي درهم كما يدعيه المغصوب منه ففي الفصول الثلاثة
لا يتخير المغصوب منه بين أن يرد القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين أن يترك العبد عليه وان كان

وامرأته أو ولده أو بعض
أقاربه حاضر يعلم بالبيع
ووقع التقابض بينهما
وتصرف المشتري في ذلك
زمانا ثم ادعى بعض من كان
حاضرا في البيع أن
العقار له ولم يكن للبائع
قال مشايخ سمرقند
رحمهم الله تعالى لا تسمع
دعوى المدعى سدا الباب
التلبيس وقال مشايخنا
رحمهم الله تعالى تسمع دعواه
فينبغي للفتي أن ينظر في
ذلك ان كان البائع والمدعى
مع—روفا بالتلبيس
والخصوصات الباطلة ينبغي
للفتي أن يفتي بالقول الاول
وان لم يكن كذلك يفتي بصحة
الدعوى وهذا اذا لم يكن
السلطان استثنى تلك
الخصوصة في نقلي القاضي
* رجل باع دارا أو عقارا
ثم ادعى أنه باعه بعدما
وقف اختلف المشايخ فيه
والاصح أنه لا تسمع دعواه
كما لو ادعى أنه باعه وهو غيره
بغلاف مالو باع عبدا ثم ادعى
أنه حر أو ادعى أنه أعقبه ثم
باعه فانه تسمع دعواه
* رجل أغبر عليه دوايه
فرقع البعض في يد انسان
فذهب به الى السوق ليبيعه

لجاء رجل يريد أن يشتري ثوبا واستامه ثم أمعن النظر فيه فاذا هو ثورم الذي أغبر عليه فادعى أنه يملكه
لا تسمع دعواه لان الاستيام اقرار منه أنه ليس له * رجل اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن فاستقته رجل بالبيينة ثم حضر البائع وأقام
البيينة أن المستحق كان باعه منه فكذا قبل البيع وقضى القاضي بينه البائع فأراد المشتري أن يأخذ العبد قال أبو حنيفة
رحمهم الله تعالى لا سبيل للمشتري على العبد * وهذا في غير ظاهر الرواية وأما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا يفسخ البيع

بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بانتم ويقضى القاضي له او يتراضيا على ذلك * رجل عدده كزحطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما حتى استحق منه مخنوم واحد كان المستحق من البيع الاخر فان هلك نصف ما بقي بعد استحقاق المخنوم يكون الخيار للمشتري بين بأخذ ما بقي على حساب ذلك حق الاول في نصف كزحوق الثاني في نصف كزلا مخنوما واحدا فيضرب كل واحد منهما بما بقي بحصته ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني (٢٢٩) مخنوما ثم استحق مخنوم فالمشتري

الاول والثاني بالخيار فيما بقي بضرب فيه المشتري الثاني بنصف كزلا مخنومين والاول بنصف كز فيكون الباقي بينهما على حساب ذلك * رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البينة أنه اشتراها من المستحق ولم يؤقت لذلك وقفا قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاه آخر فاشتراها المشتري من المدعي أيضا فانه لا يرجع على البائع بشئ * ولو أقام المشتري البينة أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بيته وكان له أن يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل مات وترك ابنين ودارا فادعى أحدا لاثنين أن أباهما كان باع هذه الدار من هذا الرجل بالنق درهم وأنكر المدعي عليه وكتبه الابن الاخر فان القاضي يقضى على المدعي عليه بنصف الثمن لمدعي البيع بنصف الدار لمدعي عليه ولا خيار

أخذ القيمة بزعم الغاصب بأن لم تكن له بينة واستحلف الغاصب فحلف فأخذ منه ألف درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فانه يتخير ان شاء رد القيمة التي أخذها من الغاصب على الغاصب وأخذ عبده وان شاء ترك العبد * ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد متى أخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد أني درهم يتخير * ولم يذكر أنه اذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله الغاصب أو أقل هل يتخير حكمي عن الفقيه أبي جعفر الهندي وإن كان يقول في رواية يتخير وفي رواية لا يتخير * ثم في الموضع الذي ثبت له الخيار اذا قال صاحب العبد أنا مسك القيمة وأرجع بمافضل على قيمة يوم الغصب الى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك انما له رد القيمة وأخذ العبد أو امسأله القيمة كذا في المحيط * العين المحرزة لو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مستودع حل له الخاصة والاسترداد أولا قالوا للمستأجر أن يخصه في الموقوف وأخذ قبل القسمة بغير شيء وكذا المستعير والمستودع فاذا أخذ المستأجر عاد العبد الى الاجارة وسقطت عنه الاجرة في مدة أسره كذا في البحر الرائق * وان محمد المسلمون أن يكون المأسور اجارة عنده احتاج الى اقامة البينة على أنه كان اجارة في يده واذا قبل الحاكم البينة ورده عليه ثم حضر الاجير فانكر الاجارة فيه وذكر أنه كان في يده ودبعة أو عارية فالقول قول صاحب العبد فاما اذا وجد بعد القسمة كان له أن يخصه في سهمه أيضا فان أنكر الذي وقع في سهمه ان المأسور كان اجارة عنده وأقام المستأجر البينة على الاجارة تقبل بيته على اثبات الاجارة ويكون خصما في اثباتها ثم هو بالخيار ان شاء أخذ بالقيمة وان شاء تركه ولو كان مكان المستأجر مستعيرا أو مستودع وقد وجد بعد القسمة فانه لا ينتصب خصما للذي وقع في سهمه حتى لو أقام البينة على أن المأسور كان في يده ودبعة أو عارية فانه لا تسمع بيته ولا يكون له بعد القسمة أن يأخذ المأسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة وكان بمنزلة الاجنبي بعد القسمة كذا في المحيط * وللاوصى أن يأخذ المأسور للثمن من مشتريه ولا يأخذ نفسه قالوا وهذا اذا كان الثمن الذي اشتراه من الخري في مثل قيمته كذا في محيط السرخسي * في المتن عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدرهم فدخل مسلم واشتراه وأخرجه الى دار الاسلام فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول أخذ من شاء بقيته ولو تزوج امرأة بغير مهر ثم صالحها على أن يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قبل لمولى العبد ان شئت فخذ به مهر مثلها أو دعه ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دارولم بين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد أخذ المولى بقيمة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح * عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه بدرهم ثم أفلت منهم وأخذ مالا من أموالهم وخرج هاربا الى دار الاسلام فاخذه مسلم ثم جاء مولاهم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد رحمه الله تعالى وما في يده من المال فهو لمن أخذه ولا سبيل للمولى عليه وأما في قياص قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان المولى يأخذ العبد بغير شيء لانه لم يدخل دار الاسلام صار قتيلا لجماعة المسلمين يأخذه الامام ويرفع جسده ويقسم أربعة أخماسه بين المسلمين رجوع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال اذا أخذته فهو غنمة أخذه وأخمس اذ لم يحضر المولى وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للاخذ فان جاء مولاه بعد ذلك أخذه بالقيمة وان جاء مولاه قبل أن يصح من أخذه بغير شيء * عبد مسلم سباه أهل الحرب فأعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون أخذه مولاه بغير شيء وذلك العتيق باطل ولو أعتقه بعدما أخرجه المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه * حر في دخل دار

للمدعي عليه في رد الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا كما لو اشترى دارا فاستحق نصفها فان المشتري يتخير لان هذا البيع انما تنقض في نصف الدار بجمعه والمدعي عليه لولا جوده كان القاضي يقضى له بكل الدار * رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع * ولو اشترى شيئا فادعى أنه ملك للبائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده الثاني فان

المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو كان أبرأ الاول عن الثمن كان الاول أن يرجع على بآئعه إذا استحق على المشتري الثاني ولو وجد العبد حراً رجع كل واحد على بآئعه بالثمن قبل أن يرجع عليه الآخر فصل في مسائل الغرور المغرور يرجع بأحد أمرين إما بقصد المأوضة أو بغيره يكون (٣٣٠) للدافع كالدبيعة والجاراة إذا هلكت الدبيعة أو ألغيت المستأجرة ثم جاء رجل واستحق

الدبيعة أو المستأجر وضمن المودع والمستأجر فإن المودع والمستأجر يرجع على الدافع بماله من * وكذلك كل من كان في معناه أو في الاعارة والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لأن قبض المستعير كان لنفسه * رجل اشترى داراً وقبضها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ويسلم البناء إلى البائع ويرجع على البائع بالثمن بقيمة البناء مبنياً يوم تسليم البناء إلى البائع فإن كان المشتري بنى بالخص والآخر والساج والذهب فإنه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم إلى البائع فإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زماً ناحتي خلق البناء وتغير وانضم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع إلا بقيته يوم يسلم البناء إلى البائع فإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الجص والآخر والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد

الاسلام بآمان فسرقت من رجل منهم طعاماً أو متاعاً ودخل به أرض الحرب فاشتره منه مسلم وأخرجه إلى دار الاسلام أخذته صاحبه بغير شيء لأن الحربى كان ضامناً له قبل أن يخرج منه من دار الاسلام فلا يكون محرزاً له بإدخاله دار الحرب ولو أودع مسلم عنده هذا المستأمن ما لا وذهب إلى دار الحرب فهو محرز بها وإن أسلم عليها أو صار ذمة نهى له لأنه لم يكن ضامناً في دار الاسلام * حرى دخل الينا بآماناً ومعه عبد قد كان أخذه من المسلمين وأحرزه دار الحرب فاشتره رجل منهم لا يكون للمالك الاول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن بشرى الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء الامة المأسورة إذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت في سهمه فأخذها منه مولاها بحكم حاكم تبعها ما كان في عتقه لمن الدين والجناية قبل السبي ورد بها بعيب قديم ان وجدته على البائع الاول ورجع بنقصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذى وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في يد أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذى وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فإن ماتت عنده أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان أخذها منه بغير حكم تبعها الدين ولا يتبعها الجناية ولا يردّها على بآئعها الا قول بالعيب القديم ويردّها على الذى أخذها منه بالعيب القديم والحديث وان ماتت في يده يرجع بنقصان العيب عليه * ولو استحقها مستحق من يد الذى أخذها بالقيمة فإن كان أخذها بالحكم ردها على من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق منه بالقيمة أو بالثمن وان كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بقيمة بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعاً على بآئعه في الاصل ان كان اشتراها وان كان عتقها الذى أخذها أول مرة بالثمن أو ولدت منه ولداً فإن كان أخذها بقضاء القاضى فإن القاضى يطل عتقه إذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد في قافي القياس ولا يكتفى استحقاقه أن يأخذها بالقيمة * ولو أن عبد من أسرها أهل الحرب فاشتراهما رجل بثن واحد فللمولى أن يأخذ أحدهما بالخصه ويترك الآخر * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فامر المولى رجلاً أن يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو لآمر وكذلك لو أمره أن يستوهبه له فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أمره أن يستوهبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمر فهو لمولاه وهو به منهم له كذا في المحيط * ولو أن المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يسقط وان مات المولى المأسور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه * لو أسر الحربى عبداً مسلماً فآخذه دار الحرب فاعتقه أو برأه أو كاتبه أو كانت جارية فاستولاهم فظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعاً كذا في فتاوى قاضيان * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد لمسلم أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسره ثانياً فهو به للمشتري الذى أسره من يده فلولا أنه يأخذ من هذا بالقيمة والثن جميعاً * بشرى نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبداً فأسره العدو فوجده الغاصب العبد في يد رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى إذا أسر المشركون عبد الصغير ثم وقع في سهم رجل فسلم أبوه فكبر الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة أحرارنا ومديننا وأمهات أولادنا

الابغضين القأوأكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى ما كان أنفق فيه * وان استحققت الدار ومكانتها بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غفرني وهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فإن حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائماً فسلم المشتري البناء الى البائع فيه دم البائع وبأخذ النقص وأما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر

البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء فأعطاها وسلمه إليه فهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وإن شاء المشتري نقض كله ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية * وروى محمد عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وهو قول الحسن أن القاضي يمتنع من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقص فإذا نظرت بالبائع فسلم النقص إليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء * وذكر الطحاوي (٣٣١) رحمه الله تعالى أن المشتري إذا

نقض عليه البناء فسلم النقص إلى البائع فإنه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنيا وإن لم يسلم النقص إلى البائع لا يرجع إلا بالثمن الأول وهذا أقرب إلى النظر * رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فإن المقضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع بالثمن على بانيه وبقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بانيه ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا إذا اشترى جارية فبعضها فباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فإن المشتري الثاني يرجع بالثمن على بانيه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الأول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعلى هذا الخلاف إذا اشترى عبدا

ومكاتبنا ونخلك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي * إذا كان الماسور مديرا أو مكاتباً أو أم ولدًا لمسلم فإن المالك القديم يأخذه بغير شيء بعد القسم ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط * وإن اشترى رجل منهم فملاؤه أن يأخذه منه بغير شيء ولو كان الماسور حرًا فاشتراه رجل منهم وأخرجه إلى دارنا لا شيء للمشتري على الحر إلا أن يكون الحر أمره بذلك فيكون الثمن ديناً عليه * وإذا أبقى عبداً لم يدخل اليهم فأخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مديراً أو أم ولد أو مستسبحي فأنهم لا يملكونه بالاجاع وإذا لم يثبت لهم الملك في العبد إلا أبقى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذه المالك القديم بغير شيء موهوباً كان أو مشترياً أو مغنوماً قبل القسم أو بعدها إلا أن بعد القسم يؤدى عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل إلا أبقى وقد قالوا في العبد إذا أبقى وفي يده مال للمولى أن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فإن ندد اليهم بغير أخذ ذمه لم يملكوه وإن اشتراه رجل ودخل به دار الإسلام فصاحبه يأخذه بالثمن إن شاء وإن أبقى عبداً اليهم وذهب معه بفرس ومناخ فأخذوا المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الإسلام فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء والفرس والمناخ بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم عبد الحربي ثم خرج إلينا أو ظهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في الهداية * دخل الحربي إلى دارنا فاشترى عبداً لمسلم فدخل به دار الحرب فإنه يعتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد ذمياً وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعاً فإن باعته الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق * ولو أسلم حربي في دار الحرب وله رفيق هناك فخرج إلى دارنا مسلماً ثم تبعه بعد ذلك عبده لمسلم فهو عبده لمولاه وكذا إذا خرج كافراً كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج اليانعة ذلك المال فإنه لا يتعرض له فيه كذا في المبسوط * لو أن المسلمين أسروا أسراً من أهل الحرب فلم يقسموا ولم يخرجوهم إلى دار الإسلام حتى هربوا من أيديهم إلى ما منهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى ما منهم ثم أقوما آخرين من المسلمين ظهروا على أولئك السبي باعناهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الإسلام وقسموا فيما بينهم أو لم يقسموا ثم اختصم الفريقان عند القاضي فالقريب الآخر أحق بالأسراء فلو أن الفريق الأول لم يخرجوهم إلى دار الإسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وباقى المسألة بينهما فالقريب الأول أحق بهم فإن وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسم أخذوها بغير شيء وإن وجدوها بعد القسم أخذوها بقيمة أن شاءوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق الأول أخرجوهم إلى دار الإسلام واقتسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقى المسألة بينهما فالقريب الأول أحق بهم فاما إذا أخرجوهم إلى دار الإسلام ولم يقسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقى المسألة بينهما فالقريب الأول أحق بهما فاما إذا اقتسم الفريق الآخر فالقريب الآخر أحق بهم هكذا ذكر المسئلة في الزيادات * وأما إذا حضر الفريق الأول قبل أن يقتسم الفريق الآخر ففيه روايتان في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق * ولو أن الفريق الأول أخرجوهم بدار الإسلام

كان له أن يرجع على بانيه بنقصان العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على البائع الأول بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى دراقبي فيها بناء وغاب ثم ان البائع باعها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الأول وبني فيها بناء آخر ثم جاء المشتري الأول واستحقها فإن كان المشتري الثاني بنى فيها بآلات نفسه فإن المشتري الثاني يضمن للمشتري الأول ضمان ما انتقص من بناء الدار العامرة بنقصه بناء الأول ويكون النقص للمشتري الأول إن كان قائماً وإن كان المشتري الثاني استهلك ذلك النقص يضمن له قيمة النقص أيضاً ويدفع

المشتري الثاني البناء الذي أحده وليس للاول أن يمنعه من ذلك لان البناء الحادث ملك الثاني وان كان الثاني بغير البناء الحادث بنقص الاول فان المشتري الثاني يضمن للاول ما أنشأه للاول أن يملك البناء الثاني وليس للثاني أن يرفعه لان البناء الثاني اذا كان بنقص الاول كان ملكا للمشتري الاول فان كان المشتري الثاني زاد في ذلك أعطاهما المشتري الاول قيمة الزيادة ولا يعطيه أبر العمل لان العمل لا يتقوم الا بعقد ولم يوجد العقد أما الزيادة عين مال متقوم (٢٣٣) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى دارا فبقي فيها بناء ثم استحققت الدار

فقض المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع على بائعه بالنقصان يقوم الدار منبنا وغير مبني ويرجع بالنقصان وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم استحققت قطع المشتري الشجر كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان * رجل اشترى أرضا فغرس فيها اشجار فبنت الشجر ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قاعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا وبكون الشجر ملكا وان شئت فخذ حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظهر بالبائع بعد القطع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظهر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون له مستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري

ولم يقسموا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يحرزوا وهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقدسم الفريق الثاني فيما بينهم أو لم يقسموا قال في الكتاب الا أن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني اما ما يرى مامنه ما المشركون غلصا واحرا اذ خفيتم كان الفريق الثاني أولى بهم كذا في المحيط اعلم أن دار الحرب تصير دار الاسلام بشرط واحد وهو اظهار حكم الاسلام فيها قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة انما تصير دار الاسلام دارا للحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط ثلاثة أحدها اجراء أحكام الكفار على سبيل الاشهاد وأن لا يحكم فيها بحكم الاسلام والثاني أن تكون متصلة بدار الحرب لا يقطع بينهما بلد من بلاد الاسلام والثالث أن لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي آمناء مائة الاول الذي كان ثانيا قبل استيلاء الكفار للسلامه وللمذمي بعقد الذمة وصوره المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يظن أهل الحرب على دار من دورنا وأورد أهل مصر وغابوا وأجر وأحكام الكفر أو نقص أهل الذمة الهدى وتغلبوا على دارهم في كل من هذه الصور لا تصير دار حرب الا بثلاثة شروط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بشرط واحد لا غر وهو اظهار أحكام الكفر وهو القياس ثم هذه الدار اذا صارت دارا للحرب باجتماع الشروط الثلاثة ولو افتتحها الامام ثم جاء أهلها قبل القسمة أخذوها بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة ولو افتتحها الامام مجادت الى الحكم الاول الخراجي يصير خراجيا والعشري يصير عشريا الا اذا كان الامام موضع عليها الخراج قبل ذلك فانه لا تعود عشرية هكذا في السراج الوهاج

باب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بامان اذا دخل دار الحرب بامان مسلم لم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشي من أموالهم ومائتهم الا اذا غدر به ملكهم باخذ الاموال والجس أو غيره بطله ولم ينه عنه فيباح له التعرض حينئذ كالاسير والمتلصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فروجهم فان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاقرار بالدار الا اذا وجد ما صر أنه المأسورة أو أم ولده أو مدبرته ولم يظن أهل الحرب بغيره على ملكه غير أن أهل الحرب ان وطئهن يكون شبهة في حقهن فحبس عليهن العدة فلا يجوز له أن يطأهن حتى تنقض عتتهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يطأها وان لم يظن أهل الحرب لانهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشيء ان دخل دارهم بامان ولم ينقض الامان ويجوز له التعرض لزوجته وأم ولده ومدبرته كذا في التبيين * فان غدر التاجر فاختصا وآخر جهه ملكه ملكا خبيثا فيؤمر بالتصدق به فان اذ ان هذا التاجر حر في أي باعه بالدين أو اذ ان هو حرييا أو غصب أحدهما صاحبه ثم خرج اليها واستأمن الحرب في دارنا أو اذ ان حر حرييا أو غصب أحدهما صاحبه وخر جامسة استأمن الى دار الاسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشيء * ولو خرجا مسلمين قضى للدار على صاحبه بالدين * وأما الغصب فلا يتعرض له بشيء في الفصول كالا لأنه يؤمر المسلم الذي دخل عليهم بامان اذا غصب شيئا من مال أحدهم ثم خرجا مسلمين أن يرد عليه دينه ولم يقض عليه * واذا دخل مسلمان دار الحرب باسان فقتل أحدهما صاحبه عدا أو خطأ فعل القاتل الذية في ماله وعليه

بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة الكفارة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال الحسن رحمه الله تعالى يبعث أمينا ليقوم بالتبني في الارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى ان ظهرت بالبائع فله اليه وتأخذه بقيمة نائيه وان لم تستحق الارض حتى أثمر الشجر وبلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر

فإن باقى الارض وبسمل الشجر قائما الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الثمر ويجوز المشتري على قطع الثمر بلوغ الثمر أو لم يبلغ ويجوز البائع على قطع الشجر وان كان المشتري زرع في الارض حنطة أو شيئا من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت الارض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على بائعه بشئ وان كان الزرع أضرب بالارض فلا يستحق أن يضمه نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري على بائعه الا بالنقص وان كان المشتري قد (٢٣٣) كرى في الارض نهرا أو حفرة سابقة أو قنطر على النهر قنطرة ثم استحققت

الارض فان المشتري يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسناة جعلها من التراب وان جعل المسناة من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فإنه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم يؤمر البائع بقطع ذلك * رجعل ورث جارية - ن أيبه واستولدها ثم جاء مستحق واستحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بثن الجارية وبقيمة الولد على من باع من مورثه ويحلف الوارث بائع المورث في ضمان الغرور كالووجد بها عيبا كان له أن يردّها على بائع المورث والموصى له بالجارية اذا استولد الجارية ثم استحققت فإنه لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما لا يردّها بعيب وجد بها * رجعل اشتري دارا حقة رجعل واستحق العرصة وفيها بنا فقال المشتري للبائع اشتري منك العرصة

الكفارة في الخطأ وأما القود فلا يجب في ظاهر الرواية * وان كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجر أسيرا فلا شئ على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بان يحمل المسلم الى أهل الحرب ما شاء الا الكراع والسلاح والسبي وأن لا يحمل اليهم شيئا أحبالى قال الشيخ الامام شمس الاعنة السرخسي في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل والنيران التي يحمل عليها المنافع والمراد من السلاح ما يكون معدا للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى الابرة والمسله في كراهة الحمل اليهم على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكره حمله اليهم وكذلك الحرير والديباغ والقر الذي هو غير معمول فان كان خراما من ابريسم أو ثيابا رفاقا من القر فلا بأس بادخالها اليهم ولا بأس بادخال الصفر والشبه اليهم وكذلك الرصاص لان هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وان كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحمل ادخال شئ من ذلك اليهم ولا يحمل ادخال النشور الحية والمذبذبة عنها * جنحتهم اليهم لان الغالب أنه يدخل ريش النشاب والنبل وكذلك العقاب اذا كان يجعل من ريشها ذلك ايضا فان كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بادخالها والحكم في البازي والصقر كذلك * واذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بامان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعترضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو اتهم على شئ من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرج منه الامن ضرورة فان حلف على ذلك فقد اتفقت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخله دار الحرب فان أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم * وكذلك اذا أراد حمل الامتعة اليهم في البعير في السفينة * وان دخل بغلام أو غلامين بخدمة لم يمنع من ذلك لحاجته اليه وانما منع من ذلك ما يريد للتجارة فقيمة فان اتهم استحلف فاما الذي اذا أراد الدخول اليهم بامان فإنه يمنع أن يدخل فرسا معه أو برذونا أو سلاحا الا أن يكون معروفة بعد اتهم مأمونا على ذلك فحينئذ حاله حال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بتجارته على البغال والحمير والعجلة والبعير ويستحلف أيضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والريقى أنه لا يريد هدم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم الامن ضرورة * الحربى المستامن اذا أراد الرجوع الى دار الحرب بشئ مما ذكرنا فإنه يمنع من ذلك قال الا أن يكون مكاريا سفتنا ودواب من مسلم أو ذمى فحينئذ لا يمنع منه واذا كان أهل الحرب بحال اذا دخل عليهم التاجر بشئ من هذه لم يدعوه بخروج به ولكنهم يعطونه عنه فإنه يمنع المسلم والذي من ادخال الخيل والسلاح والريقى اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والحمير والنشور والبعير وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيها امتاعه فان أراد ادخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل اليهم شيئا من هذه الحالة مسلما كان أو كافرا ولو دخل الحربى اليها بامان ومعه كراع وسلاح وريقى لم يمنع من أن يرجع على حاجته الى داره فان باع ذلك كله بدراهم ثم اشتري بها كراعا أو سلاحا أو رقيقا مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شرا مما كان له فإنه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب وكذلك لو اشتري ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فيه فأقاله قبل القبض أو بعده أو رد المشتري عليه بخيار روية وبخيار شرط اشتري لنفسه وان كان الحربى شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فلا أن يعوده الى داره كذا في المحيط * ولو جاء

(٣٠ - فتاوى ثانی) ثم نيت البناء الى حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لا بل بعثك العرصة والبناء جميعا فليس لك أن ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لان متكرر حق الرجوع ولو اشتري البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيه انشأ ما يشبه ذلك لا يكون له أن يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاد شرط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضمان ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس

أوزرع أو نحو ذلك جازو يكون ضامنا * رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشتريتها من فلان بكذا وصدق فلان وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم الغرور وهو يتكره فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدق المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ * رجل اشتري جارية وقضها ووهبها من رجل ثم اشتراها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء رجل (٣٣٤) واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه

مغرور * رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها ورثا المشتري ما بقي على البائع كان له أن يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق منها نصف بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجع المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرد الباقي ولا يرجع بشئ ممن قيمة البناء * رجل اشترى جارية فأدعاها آخر فاشتراها منه أيضا ثم استحققت الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد رحمه الله تعالى يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لأكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على أحدهما * رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من عبد محجور واستولدها ثم جاء رجل واستحقها كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله أعلم

باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل

الحربي بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسالم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا منه وان كان هذا السيف مثل الاول أو شر منه لم يمنع بان يدخل به كذا في المبسوط * الاصل في جنس هذا أنه متى استبدل بسلاحة من جنسها لم يمنع بان يدخل به ويحجر على بيعه سواء كان خيرا مما أخرجه عن ماله أو شر منه وان كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فان كان مثله أو شر منه لم يمنع من أن يرجع به وان كان خيرا منه منع من ذلك وان استبدل به من جنس ما أدخله فله أن يعود بمارجع اليه الى داره وان استبدل به شر منه أو خيرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له أن يخرج به الى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا * وان استبدل بمحمارة أو بفرسه الذكرفرسا أنى منع من ادخاله دار الحرب وان كان دون ما أدخله في القيمة وان استبدل بغيره الذكر بغيره أنى مثله أو دونه لم يمنع وان استبدل بمحمارة بفرسه برذونا أو بفرس ذكرا بفرس ذكرا وان استبدل بفرسه الانثى فرسا أنى دونها في الحربي ولو كنهها أثبت منها ورعى للنسل منع وأجبر على بيعه الا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الاتقاع أو دونه فاما الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر أو بجنس ما عنده أو دونه أو أفضل منه فإنه يمنع ويحجر على بيعه * ولو أن مستأمنين من الروم دخلوا دارا بأمان ومع أحدهما رقيق ومع الآخر سلاح فتبادل الرقيق بالسلاح أو باع كل واحد منهما من صاحبه بدرهم لم يمنع كل واحد منهما أن يدخل دار الحرب ما حصله لنفسه ولو أن حريي من الروم دخلوا دارا بأمان بكراع أو سلاح أو رقيق فآراد أن يدخل ذلك أرض الترك أو الديلم أو غيره من أعداء المسلمين لبيعه منهم منع من ذلك وكذلك إذا أراد أن يدخل ذلك الى دار حربهم موادعون للمسلمين وان أراد أن يدخل ذلك أرضا أهلها أمة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان أحد المستأمنين فينا من الروم والآخر من الترك ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح فتبادل أو اشترى كل واحد منهما من صاحبه بدرهم لم يترك واحد منهما ليخرج ما اشترى الى داره وان كانا سادسا سلاحا بسلاح من صنعة منته فلكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره وان كان أحدهما أفضل من الآخر فللذي أخذ أخسهما أن يدخل دار الحرب وليس للذي أخذ أفضلهما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بغيره ماله كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما اذا تبادل رقيقا برقيق هما سواء أو أحدهما أفضل من الآخر فان هناك لا تجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المستأمن والمسلم أو المعاهدة عند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما صار له وان كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع الذي أخذ أخسهما ما ومنع الذي أخذ أفضلهما من ذلك ولو كانا تبادل عبدا بامة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره لان اختلاف الذكورة والانوثة اختلاف جنس كذا في المحيط

الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الاسلام إذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان لا يمكن أن يقيم فيها ستة ويقول له الامام أنقت سنة كاملة وضعت عليك الجزية ثم إن رجع الى وطنه بعده قاله الامام تلك له قبل تمام السنة فلا سبيل عليه فان مكث سنة فهو ذمي وتعتبر المدة من وقت التزم اليه لامن وقت دخوله دار الاسلام وللإمام أن يقتله أو يذره أو يأخذ ما في داره أو يبيع داره أو يهدم داره أو يبيع داره أو يهدم داره أو يبيع داره أو يهدم داره إذا صار ذميا بمضى المدة المضروبة له استأنف عليه الجزية لحول بعده الا أن يكون شرط عليه أنه ان مكث

في الباب فصول خمسة * الاول في الدار والثاني في الحرم والثالث في الكرم والرابع سنة في الارض والخامس في المنقول (أما الاول) رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدار طريق فاشتراها على ظن أن لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها ورافقها أو قال بكل قليل وكثير لها داخل فيها وأخرج عنها كل شيء وكذا لو أقر الانسان بدار أو صالح على دار أو وصى بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر بحقوقها ورافقها أو قال بكل قليل وكثير لها داخل فيها وأخرج عنها كل شيء ولو

اشترى دار فيها بستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان أو كبيرا فان كان البستان خارجا من الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أصغر من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار ومثلا للدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة قد مرّت في باب الممن في الخروج والدخول * رجل باع دارا بكل حق هولها وفيها ربح الابل فان الرعي ومتاع الرحاة والآلة تكون (٢٣٥) للبائع ولا تكون للمشتري لان الرحا

ومتساع الرحا ليس من حقوق الدار * ولو باع ضيعة بكل حق هولها وفيها ربح ما فان الرعي تكون للمشتري لان ذلك يعد من نوابع الضيعة * رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بموافقة ثم أراد البائع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لانه باع بعض البيوت بموافقة له باب الدار الاعظم من مرافق البيوت وكذا لو باع بعض البيوت بموافقةها وحقوقها ولو باع يتابعينه من منزل بحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معالوما في المنزل ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وان لم يكن له طريقا معالوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يمنعه عن الدخول وليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لان عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب

سنة أخذها منه فبأخذها منه حينئذ كتمت السنة كذا في التبيين * ثم لا يترك بعده أن يرجع الى دار الحرب كذا في الكفاية * فان دخل الحربى دارا بأمان واشترى أرض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فقامت عشرة ربية على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وبجریان القصاص بينه وبين المسلم وضمان المسلم قيمة خرمه وخزيره ما إذا ألتفه ووجوب الدية اذا قتل خطأ ووجوب كف الاذى عنه فحرم غيبته كتحريم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه وأخذها منه عند حلول وقته ومنه مباشرة السبب وهو زراعتها أو تعطيه لها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير * أما مجرد الشراء فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فان باعها قبل أن يجب خراجها لم يكن بشرا له ذميا ولو اشترا أرض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت أرض خراجها المقاسمة فزرعها يبذل الحربى فاخذ الامام خراجها ما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الارض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن أرض المقاسمة فأجرها من مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى أن ذلك على الزرع لم يصير المستأمن ذميا ولو زرع الحربى أرضا اشتراها وهى أرض خراج فزرعها فأصاب زرعها آفة فذهبت لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه * واذا دخلت حرية النبا بأمان فتزوجت ذميا ومسلم صار ذميا * ولو دخل الحربى دارا بأمان فتزوج ذميا لا يصير ذميا بزوجها كذا في السراج الوهاج * فان رجع الحربى المستأمن الى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمى أو دين عليه ما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان أسروا وظهر عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعته فبا * ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذ المرتن بدينه وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمنه الدين والفاضل أميت المال كذا في التبيين * وان قتل ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته وكذلك اذا مات وما أوجب المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التي أجلاها أهلها عنهم والجزية ولا يخس في ذلك كذا في الهداية * ولومات المستأمن في دار الاسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف ماله لورثته فاذا قدموا فلا بد أن يقيموا اليئنة على ذلك فبأخذوا فان أقاموا يئمن أهل الذمة قلت استحسننا فان قالوا لانعلم له وارثا غرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كقبيل لما يظهر في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في فتح القدير * اذا بعث الحربى عبدا تاجر الى دار الاسلام بأمان فاسلم العبد هنا بيع وكان غنمه للحربى كذا في المبسوط * واذا دخل الحربى دارا بأمان ولها امرأة في دار الحرب وأولاد صغيرا وكبارا ومال أو دعة بعضه ذميا وبعضه حريةا وبعضه مسلما فاسلم هنا ثم ظهر على الدار فذلك كله في * وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملا كذا في الهداية * ولو سبي الصبي في هذه المسئلة وصار في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لايه ثم هو في حاله وكونه مسلما لا يتأق الرق كذا في التبيين * وان أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فأولاده الصغار أحرار مسلمون باسلام أبيهم

الاعظم فيما اذا باع بعض البيوت فبها يدخل الطريق في المنزل * رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بمحقوقها كان للمشتري الطريق الثانى دون الاول لانه ذكرا الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع * رجل باع دارا أحدها وسور الجاهلية يقال له سور المدينة ولا يدري أنه كان له في الاصل أولم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها وخارجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجيران التي دور السور وبقيت الثمن وسلم الدار الى المشتري

فقلت البائع وادعى ورثته فساد البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري أن السورة وعند الناس هو مشهور وورد المدينة قالوا ههنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لان مثل هذا الخاطئ لا يكون من حيطان الدار وادخله في البيع يكون مفسدا للبيع وان كان مثل هذا الخاطئ قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك للمشتري لانه في يده وأما الفتوى ان أضاف البيع الى هذه الدار مشاهدة أو أشار الى الدار وما قدرها جميعا (٢٣٦) جاز البيع فيما بيننا وبين الله تعالى رجل باع دارا ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوى

بالبئر وغيره كلها متصلة بالبر يدخل الكل في البيع لانها داخله في الحدود فكانت داخله في البيع وان باع دارا فيها بئر وعليها بئر فموجب ودل فان باع الدار بمرفقها يدخل الدلو والحبل لانهم آمنوا بالمرافق وان لم يقل بمرفقها لا يدخل الدلو والحبل وتدخل البكرة في البيع على كل حال لانها مركبة بالبئر اشتري دارا واختافا في باب الدار فقال البائع هو لي وقال المشتري لا بل هو لي ان كان الباب مركبا متصلا بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري لان ما كان مركبا يكون من جملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان مقسوما فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الباب اذا لم يكن مركبا يكون بمنزلة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد رجل اشترى دارا فوجد في جندعها دراهم ان قال البائع هي لي

كانت له ويردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة هدية رجل له وعلوه سفل فقال لرجل بعث منك علوه هذا السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللشترى حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا العلو كان للشترى أن يبيعه عليه علوه آخر من السفل لان السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل مسقفا للسفل ويدخل في بيع الدار الترة التي تكون على السطح كانت من أجزائها وخصب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلايم

تعاوكل مال أو دعه مسلما أو ذمها فله وما سوى ذلك في كذا في الكافي إذا أسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم عدا أو خطأ وله ورثة مساوون هناك فلا تنفى عليه الا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية من قتل مسلما خطأ لاولى له أو قتل حريدا دخل دار الاسلام بائنا فأسلم فإلدية على عاقلة للإمام وعليه الكفارة وان كان قتل المسلم الذي لا وارث له والمستامن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قضا ولا تسعابان لم يكن معه ولد صغير دخل به اليها عدا فان شاء الامام قتله وان شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا بالخبر وأما أن يعفو وليس له ذلك ولو كان المقتول لقيطاً فقتله الملتقط أو غيره خطأ فلا اشكال في وجوب الدية لبيت المال على عاقلة القاتل والكفارة عليه ولو كان القتل عدا فان شاء الامام قتله وان شاء صالحه على الدية وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورجح ما الله تعالى كذا في فتح القدير الأصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها والسمية أقوى من المكان والبيئة أقوى من الكل إذا أسرت سرية قوم أو جاورهم فادعوا أنهم من أهل الاسلام أو من أهل الذمة وأنهم أخذوا في دار الاسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب فالقول للاسارى وان قالوا أخذونا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الاسلام أو الذمة ودخلنا دار الحرب بمنزلة آمنين للتجارة أو الزبارة أو كذا أسرا في أيديهم لا يقبل قولهم ويسترون الا اذا وجد فيهم علامات الاسلام كالختان والخصاب وقص الشارب وقراءة القرآن والفقه وادعوا اسلاما فيندفع عنهم الاسر وكذا اذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لانها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشبهة وكذا في السير الكبيرة تقبل واختلاف الجواب لاختلاف الوضع فالوضع غنة في جندع عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقير لبيت المال والوضع غنة في السرية وهذه شركة خاصة فغنت القبول ولا شهادة لاهل الذمة لهم لانهم اشهاد على المسلمين كذا في الكافي

الفصل الثالث في هدية ملأ أهل الحرب يبعثها الى أمير جيش المسلمين قال محمد رحمه الله تعالى ما يبعثه ملك العدو من الهدية الى أمير جيش المسلمين أو الى الامام الأكبر وهو مع الجيش فانه لا بأس بقبولها ولو بصيرها للمسلمين وكذلك اذا أهدى ملكهم الى قائد من قواد المسلمين له منعة ولو كان أهدى الى واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يختص هو بها وفي المتن لو أن جندا دخلوا دار الحرب فأهدى أهل الحرب رجلا من الجند أو قائدا من هداياهم فهو غنمة الا ان نفل كل رجل ما أهدى اليه قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل عامل من عمال الخليفة اذا بعثه الخليفة على عمل فأهدى اليه شيء فينبغي للخليفة أن يأخذ ذلك من العامل ويوجهه في بيت مال المسلمين ان كان المهدي أهدى اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرها في الاهداء فينبغي أن يردها لهدية على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه بضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم اللقطة ولو أن عسكريا من المسلمين دخلوا دار الحرب فأهدى أميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدى اليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظر فيما أهدى ملك العدو فان كانت قيمة ما أهدى ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كانت للامير خاصة وان كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الامير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الامير تكون غنمة وكذلك لو أن أمير النغور أهدى الى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو اليه

كانت له ويردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة هدية رجل له وعلوه سفل فقال لرجل بعث منك علوه هذا السفل بكذا جاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللشترى حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا العلو كان للشترى أن يبيعه عليه علوه آخر من السفل لان السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل مسقفا للسفل ويدخل في بيع الدار الترة التي تكون على السطح كانت من أجزائها وخصب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلايم

في بيع البيت والداران كانت مركبة لانها من جملة الدار فان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل ومفتاح البيت والدار يدخل في البيع استحسانا والقياس أن لا يدخل * والفقهاء يدخل قياسا واستحسانا لانه مركب وان كان باب البيت والدار مفضلا لا يدخل الفحل في البيع والتنوير تدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل * والا جازأى السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو من لبن لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه (٣٣٧) العلو بيت له علو وسفل فقال رجل اشتريت منك هذا

البيت ولم يرد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا لو قال بكل حق هو له الان يقول اشتريت منك هذا البيت مع البيت الذي في علوه * ولو اشترى دارا يدخل فيها علوها وسفلها وان لم يقل بحقوقها ومرافقها * وان اشترى منزلا ان قال اشتريت منك هذا المنزل لا يدخل فيه علوه ولو قال اشتريت منك هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلو وان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العلو قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا العلو يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا أو كبيرا * ولو اشترى دارا لها ظلة يعني ساباطا أو حاد جانبيه على الدار والاخر على اسطوانات في السكة أو على دار الجار الذي يقابله ان اشترى الدار بكل حق هولها تدخل الظلة في البيع وان

هدية أضعاف ذلك يسلم للامير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال * ولو أن المسلمين حاصروا حصنا (١) من حصن اهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للامير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنمة وهل تكره المباحة معهم والحالة هذه كرمحدرجه الله تعالى أنه تكره جميع الاشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

الباب السابع في العشر والخراج

الاراضي (نوعان) عشرية وخراجية * فارض العرب كلها عشرية * وهي أرض تمامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين * قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من (٢) عذيب الى مكة (٣) وعدن أبين الى أقصى بحر باليمن بعمرة وسواد العراق فماتى منها من أنهار الاعاجم خراجية وحد السواد طولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان * وحده عرضا من منقطع الجبل من أرض حلوان الى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب * وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج * وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغنائم فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيهم شيء كان الامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغنائم وتكون عشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت نسقي ماء الخراج كذا في فتاوى قاضيخان * كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أراضي العرب اذا فتحت عنوة وقهر أو أهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح وترك الامام الاراضي عليهم فهي عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام قهر او عنوة وتردد بين أن يمن عليهم برقابهم وأراضيهم ويضع على الاراضي الخراج وبين أن يقسمها بين الغنائم ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي عشرية ثم بدلتها فيهم برقابهم وأراضيهم فان الاراضي تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخي في كتابه وكذلك أرض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت نسقي ماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط * من أحياء أرضهم وأتاقان كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحمي لها مسلما أما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز أرض العشر والبصرة فعندنا عشرية باجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج * خراج الارض نوعان (خراج مقاسمة) * وهو أن يكون الواجب شيئا من الخراج نحو الخس والسدس وما أشبه ذلك * (خراج وظيفة) وهو أن يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتسكن من الانتفاع بالارض كذا في فتاوى قاضي خان * وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتسكن من الزراعة حتى اذا غطت الارض

- (١) قوله من حصن بضمين جمع حصن بكسر فسكون اه معجحه (٢) قوله من عذيب بضم ففتح ماء لبنى تميم وهو أول ماء يلقي الانسان بالبادية اذا سار من قادية الكوفة يريد مكة كافي تقويم البلدان اه (٣) قوله وعدن أبين محررة بجزيرة باليمن أقام بها أبين كافي القاموس اه معجحه

لم يقل بكل حق هو له لا تدخل الظلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تدخل الظلة في البيع ان كان مفتحة في الدار وان لم يكن مفتحة في الدار لا تدخل الظلة في بيع الدار في قولهم لا بد كرا الظلة والكنيف الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق * دار لها طريقان أحدهما الى الشارع والاخر خاص في دار رجل آخر فباع الدار لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق العام الظاهر لكونه الى الشارع والاخر يد كرا الحقوق * ولو اشترى دارا

فهي مطبوخ ومخرج ومربط وبئر مامل يذكرو الحق والمراقة دخل الكل في البيع وانما اشترى منزلا لا يدخل فيه الربط والمخرج وبئر المله وان قال بكل حق هو له مالم يذكر هذه الاشياء وذكر المرافقة في هذه المسائل كذا كالحقوق والقرية مثل الدار فان كان في القرية أو في الدار باب موضوع أو خشب أو لبن أو جص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا تدخل في البيع كالأيدخل (٣٣٨) فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منها لا يدخل شيء مما ذكرنا في

مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في انتارخانية ناقلا عن الظهيرية * أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة قفيز ودرهم وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وعلى جريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط * وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل منفردة وأغاب وأشجار ويكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في الكافي * والجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا بذراع الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده قال محمد رحمه الله تعالى الجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا حكاية عن جريهم وليس يتقيد بالزم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وأراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية أربال بالعراقي وهو أربعة أمناه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهذا القفيز يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وقال ويكون هذا القفيز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح * وينبغي أن يقال هذا القفيز زيادة حفتين وتكلموا في تفسير قوله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره أن يضع السكال كفيه على جانبي القفيز عند الكيل من الصبرة ويسلك ما يقع في كفيه من الطعام ويصب القفيز مع ما في حفتيه في جوالق العاشر وبعضهم قالوا معناه أن يملأ السكال القفيز ثم يمسح على القفيز حتى ينصب ما في أعلاه من الحبات ثم يصب القفيز في جوالق العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة ويرميها في جوالق العاشر زيادة على القفيز * ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة الا مرة واحدة زرع المالك مرة واحدة أو مرارا بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هناك الواجب جريه الخراج في تكرره * ثم ما ذكرنا في مقدار الخراج فذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بان قل ربعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضي لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالإجماع * وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضي تطبق الزيادة بانكثر ربعها هل تجوز في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالإجماع وكذلك في الاراضي التي صدر التوظيف فيها من امام عجل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وان أطاقت الزيادة وكذلك لو أن هذا الامام وظف على أرض مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضي تطبق الزيادة وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت وظيفة الاول دراهم فاراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع طبيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع ما صنع طبيب أنفسهم فان كانت الاراضي فتحت عنوة فمن الامام بها عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضي بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم وباقي المسئلة بحالها فالثاني يقتض فعل الاول * وأما الاراضي التي يريد الامام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا زاد على وظيفة عمر

لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها أو منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار * ولو اشترى ميت الرحي بكل حق هو له أو بكل قليل أو كثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله تعالى في الشروط أنه لا تجزى الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نخاس موصولا بالارض وقبل الجزر الاعلى لا يدخل في البيع * درب بين خمسة نقر باع أحدهم نصيبه من الطريق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لأصحاب السكة أن يبيعوها فان اجتمعوا على بيع هذه السكة وقسمتم منعوا من ذلك لان للناس حق في هذه السكة فان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام كان للناس أن يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يقل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع واحد من أصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للشري أن يعسر هذا الطريق الآن يشترى دارا كانت للبائع في هذه

السكة * رجل اشترى دارا بابا في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة وللشري في هذه السكة دار أخرى ليس للشري أن يجعل للدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع أهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعمارة ويكون لهم أن يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك * رفيقة فيها داران لرجلين لكل واحد منهما دار أراد أحدهما أن يغلق بابا على رأس السكة كان لا بأس أن يمنع ولورفع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس

للاخر أن يمنعه * رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا أن صاحب الدار قد سد بابها القديم فأراد المشتري أن يفتح بابها القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر فقال ان أقر أهل تلك السكة ببابها القديم كان له أن يفتح بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين أو أكثر وان جدد أصحاب السكة كان القول قول أصحاب السكة مع أيمانهم اذ لم يكن له بينة على ذلك وان نكلوا صاروا مقربين فيثبت له الطريق وان حلف (٢٣٩) واحد من أهل تلك السكة ليس له

أن يفتح بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقي وان نكل واحد كان له أن يحلف الثاني فان نكل الثاني كان له أن يحلف الثالث وهكذا فان نكل الكل غير واحد منهم ليس له أن يفتح بابا الحق هذا الواحد وان كانت السكة واسعة فأقر بعضهم بحق المدعى وجميع انصباهم يجعل انصباؤهم في ناحية ويجعل لهذا المدعى طريقا في ذلك الجانب * دار لرجل فيها آليات فباع بعض الآليات بمرافقتها ثم أراد البائع أن يمنع المشتري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له ذلك لانه باع بعض الآليات بمرافقتها وباب الدار من مرافقتها وكذا لو قال بمرافقتها من حقوقه لان بقوله من حقوقها دخل الطريق في البيع فاذا دخل الطريق في البيع دخل الباب لان الباب منصوب على الطريق * ولو باع بيتا من منزل بمجوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول وبأمره يفتح الباب

رضي الله تعالى عنه على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح * وأما خراج المقاسمة فالمتقدر فيه مفوض الى الامام ولكن لا يراد على نصف الخارج * كل من ملأ أرض الخراج بوزن خذ منه الخراج كافرا كان أو مسلما صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو مكاتباً أو عبداً ما دون ذلك كان أو امرأة كذا في المحيط * يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز لا كردري * أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحدا ولا بينة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقربا بالغصب أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كانه أجرها من الغاصب بضمنان النقصان * وفي بيع الوفا اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها زراعة الا اذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملتقا ولو أجر الأرض العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان * وان اساء أجر واستعار أرضا تصلح للزراعة ففقرس المستأجر أو المستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وان غصب أرضا عشرية فزرعها لم تنقطع الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها الزراعة فكان العشر على رب الأرض كانه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدارا يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أول يزرع وان لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع * وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيها أم مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدّر بثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل على البائع كذا في الفتاوى الكبرى * ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدارا ما يتمكن فيه من الزراعة فأخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا أخذ من الأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح * كذا في الوجيز لا كردري * ان كان للارض ريعان خريفي وربيعي وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحدهما ريعين لنفسه فالخراج عليهما هكذا كذا في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط * رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم تكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج على أحد * قالوا الصحيح في هذا أن ينظر الى المشتري الاخر ان بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه * رجل باع أرضا فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما نفع الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو الليث أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فارغة وباع معها حنطة محمودة * هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان

الى السكة قال الشيخ الامام هذا ان بين صاحب المنزل له طريقا معلوما لم يكن له أن يمنعه عن الدخول وان لم يكن له أن يمنعه وفتح المشتري لبيته الذي اشتراه بابا الى السكة وليس له أن يفسخ البيع وقوله بمجوده ينصرف الى حقوق هذا البيت في السكة * رجل وضع رأس خشبة على حائط جاره أو حفرت دابا تحت دار جاره ثم ان جاره باع تلك الدار وطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض العلماء للمشتري أن يفعل ما كان لبائعه أن يفعل الا أن يشترط في البيع تركه فليس للمشتري أن يغير شيئا من ذلك * رجل باع دارا ولا أثر فيها لم يسبل

ما فرضي صاحب المسيل بيع الدار قالوا ان كان له رقبه المسيل كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وان كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه اذ ارضى بالبيع كمن اوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته ولو لم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل ابطال حق في المسيل بطل حقه ان كان له حق جرى الماء فقط وان كان له الرقبه لا يطل حقه لان قوله ابطال حق لا يزيل ملكه (٢٤٠) * حائط مشترك بين رجلين ولا حدهما في بيته ثلاث طاقات من اللبن

ورأس الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد المشتري أن يرفع الطاقات ويضع مكانها سطحاً من الخشب قال أبو القاسم ان كان ثقل الثاني مثل الاول أو قل وضرره كذلك ليس للجار ان يمنع وان كان ثقل الثاني أكثر من الاول كان له أن يمنع الآن يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحمل * رقيقة غير نافذة لا قوام فتفتح جاراتهم باباً من داره في سكة أخرى في هذه السكة باذن أهلها ورضاهم ثم اشترى رجل آخر داراً في تلك الرقيقة وأراد أن يمنع الجار الذي أحدث باباً في هذه الرقيقة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى للمشتري أن يمنع الجار عن المروفي هذه الرقيقة وليس له أن يأمره برفع الباب * دار بين رجلين باع أحدهما نصفاً شائعاً من بيت معين من هذه الدار لرجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع

كأنوا أخذوا الخراج في أول السنة على سبيل التجميل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري * رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطة في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستاناً أو غرس فيها نخلاً وأخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الأرض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى أرضاً خراجية وبنى فيها داراً فعليه الخراج وان لم يبق متمكناً من الزراعة كذا في المحيط * السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الأرض فتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء * السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يصدق به وان كان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيخان * العامل اذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يجعل لومصر فكذا في الوجيز للكردي * قال محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز وهذا بخلاف ما ذكره شيخ الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين * الاول أن يترك اغفالاً منه بأن نسي في هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير * والثاني اذا تركه قصداً مع علمه به وأنه على وجهين أيضاً * ان كان من عليه العشر غنياً كان له ذلك جائزاً من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيراً محتاجاً الى العشر فترك ذلك عليه جائزاً وكان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط * وهذا اذا كان الخراج موظفاً ما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في السراج الوهاج * قالوا من انتقل الى أحسن الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في أموال الناس كذا في الكافي * من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج كذا في الهداية * ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشيرة أو خراجية * ولو اشترى أرضاً عشراً وأرض خراجاً للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط * الذي اذا اشترى أرضاً عشيرة قال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد * ولو أن قوماً من أهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضى واستغلوا ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضى منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة * قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضاً من الاراضى الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والصحيح من الجواب في هذه المسألة ان يؤجر الامام الاراضى أولاً ويأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا محمد رحمه الله تعالى في الزيادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها من اربعة بالثلث أو لربع على قدر ما يؤخذ من تلك الارض من زراعة

لان شريكه يتضرر بذلك عند القسمة وكذا لو كان بين الورثة دار مشتركة على بنوت فباع أحدهم بيتاً من تلك الدار فما أخذ لا يجوز ولو كان بين رجلين عشرة أعنام أو عشرة أثواب هروية فباع أحدهما من ثوب معين نصفاً شائعاً تعامن رجل جاز البيع وهذا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل فباع أحدهما نصف شجرة بعيته لا يجوز * امرأتان باعتا أرضاً واحدة فباع كل واحدة نصفاً شائعاً تعامن رجل جاز البيع وهذا يشبه الدار المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس

المستراح فيها وقد كتبت لكل واحد منهم ما سكا قال ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان كانت كتبت في الصلح الاول انه اشترى اها بفلها وعلوها لم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الخجرة الاخرى فالمستراح في هذه الخجرة لمشتريه اعلى حاله وان كان المكتوب في الصلح الاول دون المستراح الذي رأسه في الخجرة الاخرى فلمشتري الخجرة الاولى ان يرفع المستراح عن حجرته أو يسد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء أخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء تركه وان كانت البائعة شرطت له بالمستراح في البيع * رجل باع ثلثي كرم من رجل على أن لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في الصلح وطرقه التي هي له قال الشيخ الامام أبو بكر البلخي ان اتفق المتبايعان على أنهما شرطتا في البيع أن لا يكون له طريق في هذا الثلث كان كذلك وان أدكر البائع الطريق كان القول قول المشتري وله أن يعرفه * رجل اشترى خجرة سطحها مع سطح جاره يستويان فأخذ المشتري جاره حتى (٣٤١) يتخذ حائطاً بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لأن الانسان لا يجبر

فياخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وأن كان لا يجحد من يأخذها مزارعة يدفعه الى من يقوم عليها أو يؤدى الخراج عنها وطريق الجوار أحد الشئين اما قامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً حتى الامام واجرة في حقهم قال وان لم يجحد الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض * قيل ما ذكر من أن الامام يبيع الاراضي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها لان في بيع مالها حرجا عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الخرج على الحز وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الخرج في موضع يعود نفعه الى العامة * وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة أن الامام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها الى انسان ليزرعها فاذا حصلت الغلة يأخذ منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الارض وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقرض الامام صاحب الارض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأداة فيأخذ ثقة ويكتب عليه بذلك كتاباً ليزرع فاذا ظهرت الغلة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الارض قال وان لم يكن في بيت المال شيء يدفعه الى من يقوم عليها أو يؤدى خراجها ثم اذا كان رب الارض عاجزاً عن الزراعة وصنع الامام بالارض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردّها الامام عن هو فيده ويردها على صاحبها الا في البيع خاصة كذا في المحيط * واذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الامام بالخيار ان شاء عمره ما من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وان شاء دفعها الى غيرهم مقاطعة ويكون مأخذهم من بيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مات أهل الخراج دفع الامام أراضيهم مزارعة وان شاء أجرها ووضع أجرها في بيت المال وان هربوا أجرها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لاهلها فاذا رجعوا ردّه اليهم ولا يؤجرها ما لم ترض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج * نقل أهل الذمة عن أراضيهم الى أرض أخرى صح بعد رد لا بدونه والعدوان لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم من أن يخبروهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم ومثلها مساحمة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية عليهم خراج الذمة قول عنها الاول أصح وأراضيهم خراجية فلو توطنوا مسلم عليه خراجها كذا في الكافي قرية فيها أراض مات أربابها أو غابوا وعجز أهل القرية عن خراجها فأرادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري * قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فان اشترى أحد الكروم والاخر الاراضي فأرادوا قسمة الخراج قالوا ان

(٣٤١ - فتاوى ثانی) بتفرغ الضيعة عن أغصان أشجاره لان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان للبائع وكان للبائع ذلك فيثبت للمشتري وكذا لو مات صاحب الضيعة كان لوارثه أن يأخذ الجار بازالة الضرر وتفرغ الضيعة عن الأغصان * رجل استأذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرباب تحت داره فأذن له بذلك ففعل ثم ان الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرباب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطلب ذلك * رجل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة منهما رجلاً في أحد الساكنين ساباطاً ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها لا غير وباب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه بمحقوقها وموافقتها ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فأراد المشتري الثاني أن يرفع خشب الساباط عن حائطه كان له ذلك لان الباني وان بنى الساباط باذن صاحب الدار لم يصرف ذلك من حقوق الدار فلا يستحق بالبيع

* رجل أحدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ورضي بها أهل السكة فجاء رجل من غير أهل السكة واشترى داراً من هذه السكة كان للمشتري أن يأمر صاحب الغرفة برفع الغرفة * رجل اشترى أرضاً بجاريها ثم اشترى ماها فأراد أن يجري الماء في ذلك الجري إلى أرضه أن أراد أن يجري فيه الماء من نهر قرية أخرى لا يجوز في قولهم وأن أراد أن يجري من نهر هذه القرية اختلفوا فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك والاختار أنه ليس له ذلك وهو قول العامة لأن هذا يزاد مقدار شرب هذه الأرض فلا يجوز * إذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صكاً للشراء وأبى البائع ذلك لم يجبر عليه لأنه ليس عليه أن يكتب بماله نفسه صكاً وطلب من البائع أن يخرج إلى الشهود ليشهدهم لا يجبر البائع على أن يخرج وإن جاء المشتري بشهود إلى البائع وطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع عن ذلك فإن المشتري يرفع الأمر إلى القاضي فإن أقر البائع (٢٤٣) عند القاضي بالبيع كتب القاضي له صكاً ولا يشهد الشهود على ذلك وإن طلب

المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجبر عليه فإن احتاط المشتري يكتب من صك البائع لنفسه صكاً مثل ذلك ويثبت فيه أسامي الشهود الذين نزلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البائع الأول يوم ما وجد البيع أو جاء وارثه وأراد أن يأخذ المبيع من يدي المشتري يعرف المشتري شهود البيع فيستشهدهم ويدفع الخصومة فإن كان شهود الصك القديم اثنين أو ثلاثة يكتب شهادتهم ويأمرهم بالشهادة على شهادتهم فإن الشهادتين على الشهادة من غير عذر بالشهود جائز فإن أبى البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً هل يجبر البائع على ذلك اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا أنه يجبر عليه * حكى أن رجلاً اشترى

كان خراج الكروم معلوماً وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة جله فإن علم أن الكروم كانت كروماً في الأصل لا يعرف إلا كروماً والأراضي كذلك يتطوّر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك يقسم جله خراج الضيعة عليهم ما على قدر حصصهما * قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا إن كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على التساوي أم على التفاوت بتركه على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيان في الفتاوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو خاناً للغلّة أو مسكناً للفقراء سقط الخراج * خراج الأراضي إذا نزل إلى المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال مدر الإسلام الصحيح أنه يؤخذ كذا في المحيط * لاخراج إن غلب على أرضه الماء أو انقطع أو منع من الزرع كذا في النرائن * ذكر محمد رحمه الله تعالى في التوارد إذا غرقت أرض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت بقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وإن نصب الماء عنها في وقت لا يقدر على زراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية لا يجبر الخراج هكذا في المحيط * إذا اصطلم الزرع آفة مما يوجب الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلاخراج وأما إذا كانت آفة غير مما يوجب الاحتراز عنها ككل القردة والسباع والأنعام ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك الخارج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج * وفي أرض العشر إذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الكاري يبقى في ذمة رب الأرض وخراج المقام بمئة منزلة العشر لأن الواجب شيء من الخارج وإنما يفارق العشر في المصروف وهذا إذا هلك كل الخارج فإن هلك الأكثر بقي البعض ينظر إلى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ قنبرين ودرهمين يجب قنبرين ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى قاضيان * قال مشايخنا رحمه الله تعالى والصواب في هذا أن ينظر أولاً إلى ما أنفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخارج فيحتسب ما أنفق أولاً من الخراج فإن فضل منه شيء أخذ منه على نحو ما بينا كذا في السراج الوهاج والمحيط * وإنما يسقط الخراج بهلاك الخارج إذا لم يبق من السنة مقداراً ما يتمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأن الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بآفة إن ذهب البعض وبقي

ضيعة ثم غصبها البائع ومحمد البيع وكان صك البيع وديعة عند رجل أو دعه رجل غير المشتري فجاء المشتري إلى الشهود البيعة وطلب منهم الشهادة على البيع فقالوا لا نشهد حتى نرى خطوطنا وجاء المشتري إلى الذي في يده الصك وطلب منه الصك فأبى المودع أن يدفع إليه وقال أو دعه غيره فلا أدفع اليك فتعير المشتري ورجع إلى أئمة زمانه فاختلقوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك إليه صيانة لحق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لأنه أو دعه غيره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يؤمر المودع أن يعرض الصك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع إلى المشتري فأخذ العلماء بقوله لأن فيه صيانة حق المشتري من غير أن يتضرر به غيره فكذلك المشتري إذا طلب من البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاً * وههنا مسألة أخرى الشاهد إذا امتنع عن أداء الشهادة هل يسعه ذلك قالوا إن كان صاحب الحق يجسّدوا مشاهدين يقبل القاضي شهادتهما لا بالامتناع عن أداء الشهادة وإن كان لا يجسّدنا هذين

يقبل القاضى شهادتهم الا يحل له أن يمنع عن أداء الشهادة وان كان المدعى يجد سوى هذا الشاهد شاهدين قبل القاضى شهادتهما الا ان شهادة هذا الشاهد عند القاضى تكون أسرع قبولاً من شهادة غيره لا يسعه أن يمنع عن أداء الشهادة * دار لها طريق ومسبل ما إلى دار الجار فباع صاحب الدار مطلقاً لم يقبل بحقوقه ولا جرافقه ولا بكل قليل وكثيره ولها طريق المسبل الذى كان فى دار الجار فى رواية الأصل وفى نوادر ابن سماعة يدخل مسبل الماء فى البيع ولا يدخل الطريق الذى فى سكة غير نافذة * وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى اذا باع بكل قليل وكثيره وله فيه ولم يقبل منها يدخل فى البيع العبيد والجوارى وما كان فيه من الحيوانات ولا يدخل الاحرار وقال زفر رحمه الله تعالى يدخل فيه الاحرار أيضاً وفسد البيع ولو قال منها لا يدخل وفى رواية هشام لا يدخل شئ فى ذلك * رجل اشترى داراً ولم يقبل بحقوقها وليس لها طريق ذكرا لئلا ينطق أن له الخيار ان شاء أخذ (٣٤٣) وان شاء تركه وقد مرّت المسئلة قبل هذا

فصل فيما يدخل فى بيع الحمام والخنازير

* رجل باع حانوتاً وذكروا الحقوق والمرافق أولم يذكر يدخل فيه ألواح الخنازير وان لم يذكر * ولو باع الحانوت بمراققه وللحانوت ظلة كما تكون للحوانوت فى الأسواق يدخل فيه الظلة وان لم يذكر المرافق لا تدخل ولا يدخل القسفل فى بيع الحانوت والدور والبيوت وان كان الباب مقفلاً ذكر الحقوق والمرافق أولم يذكر ويدخل فيه مفتاح القلق استحصاناً * ولو باع الحسداد حانوته يدخل كور الحسداد فى البيع وان لم يذكر المرافق وكور الصانع لا يدخل وان ذكر المرافق لان كور الحسداد مركب متصل وكور الصانع لا يكون مركباً ولا متصلاً بالمبيع وزق الحسداد الذى يتفخ فيه لا يدخل وكذلك قدر القصار الذى يطبخ فيه الثوب لا يدخل فى البيع

البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقداره نصف ما بقي وكذا الرطاب كذا فى فتاوى قاضى خان * المحمود من صنيع الا كسرة أن المزارع اذا صظم زرعاً فى عهدهم كانوا يضمنون له البذر والنفة فمن الخزانة ويقولون المزارع شريكنا فى الزرع فكيف لا نشاركه فى الخسران والاساطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا فى الوجيز للسكردى * رجل غرس فى أرض الخراج كرم ما لم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى أن ثمر الاشجار واذا بلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقداره نصف الخراج فان كان الخارج لا يبلغ قفيزاً ودرهماً لا ينقص عن قفيزه ودرهم لانه كان متهماً كذا من زراعة الارض وان كان فى أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان فى أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خـلاف أو شجر لا يثمر ينظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويجمعها من رعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان فى أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل فكذلك ان قدر أن يجمعها من رعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كانت فى الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان فى أرض الخراج قطعة أرض سجة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا فى فتاوى قاضى خان * أو ان وجوب الخراج عند أى حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الارض النامية فى يده سنة إما حقيقة أو اعتباراً كذا فى الذخيرة فى كتاب العشر والخراج * وينبغى للوالى أن يولى الخراج رجلاً يرفق بالناس ويعدل عليهم فى خراجهم وان يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فיאخذهم بقدر ذلك حتى يستوفى تمام الخراج فى آخر الغلة وأراد بهذا أن يوزع الخراج على قدر الغلة حتى ان الارض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المتولى أن هذه الارض كم تغل غلة الخريف بطريق الحزر والنظر فان وقع عنده أنه ما تغل مثل غلة الربيع فإنه ينصف الخراج فياً أخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف الى غلة الخريف وكذلك يفعل فى بقول ينظر ان كان مما يجزئ خمس مرات يأخذ من كل مرة خمس الخراج وان كان مما يجزئ أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فافهم كذا فى المحيط * من عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عنه بلوغ الغلة على اختلاف البلدان * ولا يحل لصاحب الارضى أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج كذا فى فتاوى قاضى خان * ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن وللأساطان حبس

لانه ليس بمركب متصل ولا من الحقوق أيضاً لان حق الشئ ما يكون متصلاً به ومقالة السواقين التى يقبل فيها السويق من الحديد أو من النحاس لا تدخل فى البيع لانها ليست من جنس المبيع وقصاع الحمام لا تدخل فى البيع وان ذكر المرافق لانها متصلة عن الحمام فصل فيما يدخل فى مبيع السكر والاراضى وما لا يدخل * رجل باع ارضاً فيها زرع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يدخل الزرع فى البيع من غير ذكر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا اذا صار الزرع متقوماً فان لم يكن متقوماً يدخل الزرع من غير ذكر قال وانما يعرف قيمته أن تقوم الارض مبدورة وغير مبدورة فان كانت قيمتها مبدورة أكثر من قيمتها غير مبدورة علم أنه صار متقوماً وان كانت قيمتها مبدورة مثل قيمتها غير مبدورة علم أنه لم يصرف متقوماً فدخل فى البيع من غير ذكر كما يدخل أوراق الشجر والصحيح ما ذكر فى ظاهر الرواية وذكر محمد رحمه الله تعالى فى النوادر اذا باع ارضاً بمبدورة بكل حق هو لها لا يدخل الزرع فى البيع وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى

أذا بذرا أرضه ولم يصر له قيمة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد رحمه الله تعالى في النوادر وكذا قال لو باع الأرض بعد القاء البذر قبل
النبت لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض مطلقا ويدخل في الإجارة والقسم والرهن والوقف * رجل
اشتري أرضا فيها أشجار ولم يذ كر شيئا أدخل الأشجار المثمرة في البيع واختلفوا في غير المثمرة والصحيح أنهم لا تدخل * ولو باع أرضا فيها أشجار صغار
تحوّل في فصل الربيع وتباع فإن كانت تقلع من أصلها تدخل في البيع وتكون للمشتري وإن كانت تقلع من وجه الأرض لا تدخل في البيع
من غير شرط * رجل اشتري أرضا فيها رطبة أو زعفران أو خلاف يقطع في كل ثلاث سنين أو ياحير أو يقول ولم يذ كر في البيع ما فيها قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ما علمنا على وجه الأرض يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان من
أصولها في الأرض يدخل في البيع (٢٤٤) لأن أصولها تكون للبقاء بمنزلة البناء وكذا إذا كان فيها قصب أو حشيش أو

غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في الظهيرة * ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادره
إذا بعت خراج أرضه لسنة أو سنتين فإنه يجوز وفي المنتقى رجل بعت خراج أرضه ثم غرقت الأرض في تلك
السنة قال يرده عليه ما أدى من خراجها فإن زرعها في السنة الثانية حسبه وعن محمد رحمه الله تعالى
في رجل أعطى خراج أرضه سنتين ثم غلب عليه الماء وصارت دجلة قال يرده عليه إذا كان قائما بعينه وإن
كان قد دفعه فلا شيء عليه يرده إذا صرّفه إلى المقاتلة فلا شيء عليه كذا في المحيط

الباب الثامن في الجزية

وهي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة كذا في النهاية * انما تجب على الحر البالغ من أهل القتال العاقل
المحترف وإن لم يحسن حرفته كذا في السراجية * وهي على ضربين جزية توضع عليهم بصلح وتراض فتستقدر
بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي * فلا يراد عليهم ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق * وجزية
يبتدئ الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي * فهذه مقدرة بقدر
معلوم شاؤا أو أبوا ورضوا أو لم يرضوا فيضع على الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهما بوزن سبعة يأخذ في
كل شهر أربعة دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتل اثني
عشر درهما في كل شهر درهما كذا في فتح القدير والهداية والكافي * تكلموا في معنى المعتل والصحيح من
معناؤه أنه الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرفته وتكلم العلماء في معرفة الغني والفقير والوسط قال الشيخ
الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى يعتبر في كل بلدة عزفها من عده الناس في بلادهم فقيرا أو وسطا أو غنيا فهو
كذلك وهو الأصح كذا في المحيط * وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي
يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكثرون الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضي الله تعالى عنه
والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيان * ولا بد أن يكون المعتل صحيحا ولا يكتفي بعخته
في أكثر السنة كذا في الهداية * ذكر في الإيضاح ولو مرض الذي السنة كلها لم يقدر أن يعمل وهو موسر
لا تجب عليه الجزية وكذا إن مرض نصف السنة أو أكثر ما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان للمعتل
كذا في النهاية * الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من
العجم أو المجوس وعبد الأوثان من العجم كذا في الكافي * ثم أو أن أخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل
أن يقول وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله
تعالى أنه تؤخذ شهر واحد من الأصح هو الأول كذا في المبسوط * اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى

حطب نابت ما هو على وجه
الأرض لا يدخل في البيع
من غير ذكر وما أصولها
في الأرض يدخل واختلفوا
في قوائم الخلاف قال بعضهم
تدخل لأنها شجرية واختار
أنهم لا تدخل لأنها تعد من
التمر * وإن كان في الأرض
شجر قطن فبيعت الأرض
لا يدخل ما عليها من القطن
* واختلفوا في أصل القطن
وهو الشجر والصحيح أنه
لا يدخل في البيع وإن
كان في الأرض كرات فبيعت
الأرض مطلقا كما كان على
ظاهر الأرض لا يدخل في
البيع المطلق واختلفوا
فيما كان مغيبا منه في
الأرض والصحيح أنه يدخل
لأنه يبقى سنين فيكون بمنزلة
الشجر * وأما قوائم الباذنجان
قال الشيخ الإمام شمس
الأئمة السرخسي أنها
تدخل في البيع المطلق من
غير ذكر وقال الشيخ الإمام
المعروف بنحو ما زاد ينبغي

أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم شجر القطن * ولو باع الأرض وقال بمرافقها لا يدخل الزرع والتمر في البيع يدخل
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يدخل ولو قال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من ما يدخل ما كان فيها من الزرع والتمر ولا يدخل
فيه الطريق والشرب وإن كان فيها زرع قد حصدت وغار قد صرمت وقال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من ما لا يدخل ذلك في البيع ولو قال
بكل قليل أو كثير هو له فيها أو من حقها لا يدخل فيه الزرع والتمر * ولو اشتري أرضا فيها أشجار وعليها ثمار وقال في البيع بثمارها
فأكل البائع الثمار سقطت حصته الثمن وهل يجزئ المشتري في أخذ الباقي ذكر في البسوق أنه يجزئ أن شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن
وإن شاء تركه وذكر في بعض الكتب أنه لا يجزئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأشجار التي شاة بعشرة فولدت الشاة عند البائع
ولها قيمته خمسة فأكله البائع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح أن في مسئلة الثمار يجزئ

لأنه لما قال بشارها صار الثمر بعمامه قصودا فإذا أكل البائع تفرقت عليه الصفقة فيخبر * ولو كان في الأرض زرع فباع الأرض بدون الزرع أو الزرع بدون الأرض جاز * وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع من أرضه جاز * ولو باع أحدهما نصيبه من اجنبى بدون الأرض لا يجوز * وكذا لو باع الأرض نصف الزرع من المزراع لا يجوز * وان باع المزراع نصيبه من رب الأرض جاز * ولو باع أحدهما نصيبه من اجنبى لا يجوز * رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار وباع الوكيل الأرض بأشجارها فقال الموكل ما أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى القول قول الموكل والمستري يأخذ الأرض بمصتها من الثمن ان شاء * وكذلك لو كان مكان الأشجار بناء * رجل اشترى أرضا بشربها * والبايع في القناة التي يسقي منها الأرض ماء كثيرا كرفى النواذر أنه يقضى للمستري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شرا مع الأرض * رجل اشترى أرضا إلى جنبها أقذف وبين الأقذف والأرض (٢٤٥) مسنة عليها الأشجار وجعل حدود

الأرض في البيع الأقذف كانت المسنة وما عليها من الأشجار للمستري * رجل باع أرضا بشربها جاز البيع وان لم يبين مقدار الشرب لان الشرب يسع للأرض فإذا كانت الأرض معلومة فجهاالة التسع لا تمنع الجواز * ولو اشترى نخلة بغيرها في الأرض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف في ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وبأخذ النخلة طريقا من أى نواح شاء لانه لا يتفاوت فان كان متفاوتا لا يجوز البيع * رجل باع كرمًا مجرى مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في سكة غير نافذة منه وبين رجلين وعلى ضفة النهر أشجار فان كانت رقبة المجرى ملكا للبايع كانت الأشجار للمستري لان رقبة المجرى دخلت في البيع فتدخل الأشجار به بالرقبة فان لم

يدخل فيهم الفرج والأرض وان ظهر على أهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من الجهم قبل وضع الجزية فهم ونسأؤهم وصيبتهم في كذا في فتح القدير * وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا حديثا فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقاتلون وان كانوا قديمات تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيان * ولا تؤخذ على عبد الاوثان من العرب ولا المرتدين وان ظهر عليهم فنسأؤهم وصيبتهم في يوم من لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأه ولا صبي ولا زمن ولا أعشى وكذا المفلوج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية * ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط * لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارخانية * ولا تؤخذ على المملوك والمكاتب والمدر وأم الولد ولا يؤذى عنهم موالهم ولا تؤخذ على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس كذا في الهداية * قال الولول الجي في فتاواه وبوضع على نصارى نجيران على رؤسهم وأراضهم في كل سنة ألفا حلة كل حلة خمسون درهما ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وأراضهم فإصاب الرأس يكون جزية وما أصاب الا يهتدى يكون خراجا وهذا الذي ذكره الولول الجي هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة خمسون درهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذه الحلة المسماة هي ألفا حلة على أراضهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضى نجران وان كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضهم مسلم أو ذمى أو تغلبى والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان * قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة أوقية يعني قيمتها كذلك فقول الولول الجي كل حلة خمسون درهما ليس بصحيح لان الاوقية أربعون درهما كذا في النهر الفائق ناقلان عن فتح القدير * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شئ من ألقى حلة ويؤخذ الكل من أراضهم كذا في الحاوى القدسي * من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجراني مثل مولى أهل الذمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلان عن الولول الجي * الحلة أزاروراء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون نوبين كذا في الكفاية * في الحلة نصرا في يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج رأسه كذا في التتارخانية * وتوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانيا كذا في الهداية * والقرشي اذا أعقق عبدا كافرا تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي * اذا احتلم الغلام من أهل الذمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية * وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة

تكن رقبة المجرى ملكا للبايع بل كان له حق مسيل الماء فان الأشجار تكون للبايع هذا اذا كان الغارس هو البايع أو لم يكن الغارس معلوما فان كان الغارس غير البايع كانت الأشجار للغارس * رجل اشترى كرمًا فيها أشجار الفرساد وشجر الورد وعلى شجر الفرساد ثوب وأوراق وعلى شجر الورد ورد وقال بكل حق هوله لا يدخل الثوب وأوراق الفرساد في البيع وكذلك الورد لانه بمنزلة الثمر * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها أو يكلمها في جوارزه والصحيح أنه يجوز للمستري أن يقلعها من أصلها وان اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن ينقطعها من وجه الأرض فأما غير ذلك في الأرض لا يكون الا بالشرط واذا جاز البيع هل يدخل في البيع ما تحتها من الأرض ان اشترى بها بشرط القطع لا تدخل وان اشترى بها بشرط القلع أو اشترى بها مطلقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تدخل الشجرة بغير وقهار لا يدخل في البيع ما تحتها من

الارض وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل من الارض مقدار مائتين شجرة ولا يدخل مقدار طول العروق وأجمعوا على أن في القسمة والاقرار بالشجرة والوصية بالشجرة وهبة الشجرة يدخل من الارض مقدار مائتين شجرة ولا يدخل مقدار ما تنتهي اليه العروق والاغصان وفي الموضع الذي يدخل الارض انما يدخل مقدار غلط الشجرة وقت هذه التصرفات حتى اذا زاد غلط الشجرة بعدها كان لصاحب الارض أن يأمره بنحت الزيادة * وان اشترى شجرة لترك ولاجل الثمر ورضى به البائع جاز ولو اشترى ثالثة صغيرة وتر كها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمره بقلعها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغيره باذن البائع حتى أثمرت يصدق المشتري بالثمر * ولو اشترى أشجار امثرة أو غير مثمرة بقلعها فقلعها ثم نبت من أصل عروقها أشجار فان الثابت يكون للمشتري لانه غنما ملكه فيكون له * وان اشترى شجرة بأصلها وقد نبت من (٢٤٦) عروقها أشجار ان كانت الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة التي يغت تيسر بقطع

الشجرة كان الكل للمشتري لانها اذا كانت تيسر بقطع تلك الشجرة تكون نابتة من عروقها والا فلا * رجل اشترى شجرة لقطعها فتأخر قطعها حتى جاء الصيف واشتد الحر ان كان قطعها لا يضر بالارض ولا بأصل الشجرة كان له أن يقطعها وان كان القطع يضر بالارض أو بأصل الشجرة اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن يقطعها وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجزئ المشتري ان شاء تركها الى وقت القطع وان شاء لم يترك فان لم يترك يجزئ البائع ان شاء رضى بالقطع وان شاء يدفع اليه قيمتها فأتمه والمشايع أخذوا بقوله وقال بعضهم الصحيح أنه يجزئ ان شاء رضى بالقطع وان شاء يفسخ البيع لانه عجز عن تسليم المبيع من غير ضرر فكان له أن يفسخ البيع كافي نظرهما

وان احتمل بعدم ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة * وان أعنتق العبد وله مال فان أعنتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان أعنتق بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والحرى اذا صار ذميا قبل أن توضع الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا افاق لا توضع عليه الجزية ما لم تمض هذه السنة افاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا أو وسط الحال اذا صار غنيا كثيرا تؤخذ منه جزية الاغنياء سواء ما رغبنا به الوضع أو قبله * واذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم تؤخذ ذلك الباقي عندنا وكذا اذا عمى أو صار موقعا أو زمنيا أو شجعا كبيرا لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيان * في الخاتمة الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التتارخانية * ولو برأ المرء بعض قبل وضع الامام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه * ويجوز تعجيل الجزية لسنتين وأكثر فلا يعمل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا يرد خراج السنة الاولى اذا مات أو أسلم بعد دخوله اهكذا في الاختيار شرح المختار * هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * ان نالت السنون على الذي لم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عند نأفان لم يسلم الذي بل استقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية المسلمين الماضية ويجزى السنة التي هوفها أيضا حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيان * جارية بين نجرائي ونبطي جاءت بولد فادعاهم كبره عليه نصف خراج التبطي ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية * ولو حدث بين النجرائي والتغلي ولد ذكر من جارية بينهما وادعاه جميعا معا فمات الابوان وكبر الولد كفي السيران مات التغلي أو لا تؤخذ منه جزية أهل نجران وان مات النجرائي أولا تؤخذ منه جزية بني تغلب وان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيان ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائبه لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكلف أن يحضر بها بنفسه فيعطى واقنا والقباض منه قاعد وفي رواية يأخذ (١) بتليمه ويهزهز او يقول له أعط الجزية يا ذمي (١) قوله بتليمه في القاموس لبني تليمي جمع ثيابه عند شجرة في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجزية منه حال كون الاخذ ماصحبا بالتليم أي أخذ الثياب الخ اه معجمه

قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك قبل القبض كان له أن يفسخ البيع كذا لان الحادث قبل القبض بمنزلة المقارن للعقد وان كان بعد القبض ليس له أن يفسخ كما قال بعض المشايخ * مشجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بغير اذن الشريك بدون أرضها قالوا ان كانت الاشجار بلغت أو ان القطع جاز للبيع وان لم تبلغ أو ان قطعها لم يجز كالو باع نصيبه من الزرع المشتري قبل الحصاد * رجل له مشجرة جعل على بعض أشجارها علامة فباع المشجرة الا الاشجار التي اعلمها العلامة فقطع المشتري الاشجار فادعى البائع على المشتري أنه قطع بعض الاشجار التي لم تدخل في البيع وأفسد أغصان بعضها وأنكر المشتري ذلك وقال لم أقطع شيئا من أشجارك ولم أكن متعمدا في افساد الأغصان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري في انكاره قطع الاشجار اني لم تدخل في البيع وفي نقصان الأغصان ينظر الى نقصان الشجران كان مما لا يمكن الاحتراز عن ذلك فلا ضمان عليه أيضا ويكون ما دوننا

بذلك دلالة * شجرة أصلها واحد ولها فروعان فباع صاحبها أحد الفروعين أن ينقطع القطع وقطعها لا يضر بالآخر جاز * رجل باع شجرة عليها ثمر قد أدرك أو لم يدرك جاز البيع وعلى البائع أن يقطع الثمر من ساعته إذا انفذه الثمن لانه لم يكن من المشتري فكان عليه تسليمها فارغة وكذا لو أوصى بنخله فبات الموصى وعليه البسر يجبر الوارث على قطع البسر هو الصحيح * رجل طالب من رجل أن يبيع منه أشجاراً في أرضه للخطب فاتفق البائع والمشتري على رجال من أهل البصر يعرفون أنها كم تكون وقران الخطب فاتفقوا على أنها تكون خمسة وعشرين وقرانها شترها المشتري بمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من خمسة وعشرين فأراد البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لأن القدر في الأشجار وصف بمنزلة الذرع في المذروعات فيسلم الزيادة للمشتري * مشجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعاً كانت الأشجار تنهات وبلغت أو أن القطع جاز للمشتري أن يقطع * رجلان اشترى بنخله وبواضع ما عني أن يكون لأحدهما (٢٤٧) النخل ولا تخر الرطب جاز ويقسم الثمن عليهم ما على قيمتها

* وكذا لو اشترى أرضاً فيها شجرة على أن يكون لأحدهما الشجر ولا تخر الأرض جاز ولصاحب الشجر أن يقطع الشجر إن لم يكن في قلعة ضرر ظاهر والا كان الكل بينهما لانه صار بمنزلة شتين لا يمكن نزع أحدهما الا بضر فيكون الكل بينهما كالقصاص مع الخاتم والسيف مع الحلية * رجلان بينهما نخلة عليهم ثمر أو أرض فيها زرع فباع أحد الشريكين نصيبه من الثمر والنخل أو من الأرض والزرع قال الناطقي رحمه الله تعالى لا يملكها في الأصل وينبغي أن يجوز لأن المشتري قام مقام البائع في جميع ذلك ولا يضر به الشريك * رجل دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف مدة معلومة على أن يغرس فيها فيكون الغراس بينهما فغرس ومضت المدة ثم باع

كذا في التبيين * وتكون بد المؤدى أسفل ويد القابض أعلى كذا في التناخلية * للامام الخياران شاء جمع بين الأرضي والجماجم فجعل لهما خراجاً واحداً من الدراهم والدنانير أو الكيل أو الوزن أو الثياب وإن شاء أفرد كل واحد منهما فإن جمع يقسم على الجماجم والأرضي بقدر حال الجماجم وعددهم وبقدر الأرضي بالعدل والاضاف فما أصاب الجماجم فهو حصة توضع على الرأس بترتيب متر وما أصاب الأرضي يكون خراجاً على الأرضي بقدر ريعه على ترتيب متر فإن قلت الجماجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك إلى الأرضي إن احتملت وكذا إن هلك الجماجم كلها ردت حصتها إلى الأرضي إن أطاقت وإن لم تنطق يطرح ذلك وإن كثرت الجماجم بعد ذلك ردت إلى الجماجم حصتها وإن قل ربيع الأرضي نقصت حصتها وحولت إلى الجماجم إن أطاقت ثم ردت إذا عادت إلى الكمال وإن لم يحتمل سقط ثم يعود بعد الاحتمال وإن هلك الأرضي بأن غرق أو نزلت بوقت الجماجم لا يحول حصتها للأرضي إلى الجماجم وإن فرق كل واحد منهما فسمى للجماجم حصته معلومة والأرضي كذلك لا يحتمل أحدهما ما على الآخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل إلى أن يحتمل ولو صالح الامام على أن يأخذ كل المال من أرضهم دون جماجمهم أو من جماجمهم دون أرضهم لا يصح ويقسم المال على الجماجم والأرضي بترتيب متر كذا في الكافي * ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأرضهم سقط خراج الرؤس دون الأرضي كذا في التناخلية والله أعلم بالصواب

فصل في أن أراد أهل الذمة أحداث البيع والكفائس أو الجحوس أحداث بيت النار أن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال مشايخنا رحمه الله تعالى يمنعون من ذلك إلا في قرية غالب سكانها أهل الذمة وقال مشايخنا رحمه الله تعالى لا يجوز لأهل الذمة أن يبيعوا أرضهم في السواد كذا في فتاوى قاضيخان * وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها وقرىها كذا في الهداية * وكما لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضاً لتعبدوا أحد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما إذا عين موضعاً من البيت للصلاة صلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان * قال مشايخنا رحمه الله تعالى لا تدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الإجازات أنها لا تدم وذكر في كتاب العشر والخراج أنها تدم في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندى رواية الإجازات كذا في فتاوى قاضيخان * قال الناطقي في

صاحب الأرض أرضه مع نصيبه من الغراس جاز وإن باع المشتري من آخر قالوا لا يجوز البيع لأحد مشغولة نصيب العامل فيكون البيع قبض القبض قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهم لا يجوز البيع لأن عندهما بيع العقار قبل القبض جاز * رجل اشترى شجرة بأصلها ويقاعها قال بعضهم لا يجوز هذه البيع والصحيح أنه يجوز ثم إذا اشترى على هذا الوجه ثم استأجر أرضها صحت الإجارة وهذا دليل على دخول ما تحتها من الأرض في البيع * نهري في الشارع على حاقته أشجار قال الفقيه أبو جعفر كانت حاقته لأشجاره كانت الأشجار لهم وإن كانت للعامة كانت الأشجار لصاحب الدار التي يقابلها الأشجار إلا أن يعلم شراءه بعد غرس الأشجار * وقال المصنف رحمه الله تعالى هذا إذا لم يكن الغراس معلوماً فإن كان معلوماً كانت الأشجار له فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكره * رجل باع عبداً أو جارية كل على البائع من الكسوة قدر ما يوارى عورته فإن بيعت في ثياب مثلهما دخل الثياب في البيع وللبيع أن يمسك تلك الثياب ويدفع

غيره امان ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم وجد بالجارية عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن * باع أنا نالها بحش أو بقرة لها عجول اختلفوا في ذلك قال بعضهم المجول يدخل في البيع من غير ذكره وبحش لا يدخل الا بذكر * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر * ولو باع حمارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار موكفا أو لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة محي فروشم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في القرس وقال غيره من المشايخ يدخل الاكاف والبرذعة في (٣٤٨) البيع كان الحمار موكفا وقت البيع أو لم يكن وإذا دخل الاكاف والبرذعة في البيع من

واقعته قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان * فان انهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديعة فلهم أن ينووها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن ننووها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل ينوونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول وينعون عن الزيادة على البناء الاول كذا في فتاوى قاضيان * المراد من القديعة ما كانت قبل فتح الامام ببلدهم ومصالحتهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان تابعين لا محالة كذا في غاية البيان * اذا كانت لهم كنيسة في قرية فبني أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الامصار أو حروابهم دهم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصريفين أو حوالها أبنية حتى اتصل بالموضع بالمصر وصار كحلته من محال المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التارخانية * ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا ذمة لهم على أن المسلمين ان اتخذوا مصرا في أراضهم لم ينعوهم من أن يحدنوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهر واقبه بيع التجور والخنازير فلا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن يتقضوا الصلح كذا في الذخيرة * ولو أن قوما من أهل الحرب صالحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأراضهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في منازلهم ومدائنهم وأمصارهم وقراهم وفي الكنائس والبيوع وبيوت النيران وفيها يبيع التجور والخنازير علانية وتزويج الاتمهات والبنات والاخوات علانية وبيع الميتة وذبايح الجوس علانية فاكان مصر أو مدينة فقد صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع وتقام الحدود فان أهل الذمة ينعون من اظهار ذلك كله وليس لهم أن يحدنوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يبيعوا في ذلك خرا ولا خنزيرا ولا ميتة ولا ذبيحة محسوسة علانية وليس لهم أن يظهروا وتسكح الاتمهات ولا سائر ذوات المحارم علانية وليس لهم الا حصلة واحدة * الكنائس والبيوع وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصرا فانها تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصر للمسلمين ولا يخرجون صلبانهم كنائسهم فان انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه أو بيت النار أعادوه كما كان أولا وان قالوا انحولوا الى موضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولو أن اماما ظهر على قوم من أهل الحرب فرأى أن يجعلهم ذمة ويجري عليهم وعلى أراضهم الخراج ولا يقسمها بين الغائمين كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بأهل الديار بكوفة فذلك جائز فاذا فعل ذلك صاروا ذمة ولا ينعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا يبيع خرا ولا خنزيرا ولا اظهار جميع ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الوهاج * واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الشرك فهدموا عذبة ثم صالحهم على أن يجعلهم ذمة وكان

غيره امان ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب قسط من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم وجد بالجارية عيبا ردها بجميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسط من الثمن * باع أنا نالها بحش أو بقرة لها عجول اختلفوا في ذلك قال بعضهم المجول يدخل في البيع من غير ذكره وبحش لا يدخل الا بذكر * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر * ولو باع حمارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحمار موكفا أو لم يكن وهو الظاهر لان الحمار اذا بيع مع الاكاف يقال باجامة محي فروشم فكان الاكاف فيه بمنزلة السرج في القرس وقال غيره من المشايخ يدخل الاكاف والبرذعة في (٣٤٨) البيع كان الحمار موكفا وقت البيع أو لم يكن وإذا دخل الاكاف والبرذعة في البيع من غير ذكره كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب العبد والجارية ويدخل العذاري يبيع القرس من غير ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكر لان القرس لا ينفاد الا بقود البعير كذا بخلاف الحمار * باع عبد له مال ان لم يذكر المال في البيع فله مولاه الذي باعه لانه كسب عبده وان باع العبد مع ماله فقال بعتة مع ماله بكذا ولم يبين المال ففسد البيع وكذا لو سمي المال وهو دين على الناس أو بعضه دين فسد البيع وان كان المال عينا جازا لبيع ان لم يكن من الاعمان وان كان من الاثمان فان كان مال العبد دراهم والثن كذلك فان كان الثمن أكثر جازا وان كان مثله أو أقل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان

كان الثمن دراهم ومال العبد نائرا وعلى العكس جازا اذا تقابضا في المجلس * وكذا لو قبض مال العبد وقد حصته من الثمن فان اقره فقبل القبض بطل العقد في مال العبد * رجل اشترى بكة فوجد في بطنها لؤلؤة فان كانت اللؤلؤة في الصدف تكون للمشتري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطادا السمكة يردّها المشتري على البائع وتكون عند البائع بمنزلة النقطة يعرفها حولا ثم يتصدق * وان اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة يردّها على البائع وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة تكون للمشتري فصل في بيع الزروع والثمار * رجل قال لغيره ائني خبار زاريتو فزعمت به ودم وكان ذلك قبل أن يخرج الدجاجة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الدجاجة فان أخرجت الدجاجة بعد ذلك كانت الدجاجة للمشتري لانهما ملكه وان كان البيع بشرط التركة لا يجوز البيع فان كانت البطيخة مشتركة فباع أحدهما نصيبه من البطيخة

لا يجوز كالايجوز بيع النصب من الشجرة المشتري فان باع نصيبه من البطحه وسلم الى المشتري كان نصيب البائع للمشتري مالم ينقض البيع * ولو اجاز الشريك الذي لم يبيع صاحبه ورضي به كان له أن لا يرضى بعد ذلك لان الانسان لا يجبر على تحمل الضرر * رجل اشترى التمار على رؤس الاشجار ان اشترها مجازفة كان القطع على المشتري * ولو اشترى أوراق فرصاد بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان اشترى الاوراق بأغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري أن يرد البيع بحكم ذهب الوقت ويجبر على القطع الا أن يكون قطع الأغصان يضر بالشجرة فيخفى بخير البائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع * وان اشترى الاوراق بدون الأغصان ان اشترها على أن يأخذها من ساعته جاز وان اشترها على أن يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز لانه يزاد فيخلط المبيع بغير المبيع وكذلك لو اشترها على أن يتركها على الشجرة وان اشترها ولم يشترط (٣٤٩) شيئا فان أخذها في اليوم جاز وان لم

يأخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع عضى الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عفوا وان أراد المشتري أن يحتاط في ذلك ينبغي أن يشتري الشجرة بأصلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة للمشتري * وان اشترى الاوراق أو التمار واستأجر الاشجار مدة معلومة تترك التمار عليها كانت الاجارة باطله وتضرعارة فكان له أن يرجع بعد ذلك * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبيع أوراق الفرصاد لايجوز ما دام في الزيادة وانما يجوز اذا انتهى وأمسك عن الزيادة ولا يدخل أوراق الفرصاد في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلاف * رجل اشترى رطبة من البقول أو قنأه أو شيئا ينمو ساعة فساعة لايجوز كالايجوز بيع الصوف والوبر

فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت ناراً وكانت قرية من قراها - م كذلك ثم صار ذلك الموضع مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحد ودفع الامام يمنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم أن يجعلوها مسكنافيسكنونها ولا ينبغي له أن يهدمها * ولو أن قوم من أهل الحرب صالحوا أن يصبروا ذمة على أن يحدوثوا في قراها وأمصارهم بعد ما صاروا ذمة كنائس وبيوت النيران ثم ان ذلك الموضع صار مصر من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فلمسلمين أن يهدموا ذلك وكذلك لو أن مصر من أمصارهم - م صار مصر للمسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحد ودفن المسلمين انتقلوا عنه وطلوه ولم يبق فيه المسلمون الا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فالأحد في أهل الذمة كنائس ثم يهدم المسلمون فرجعوا الى مصرهم فصار يقام فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحد ولم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعد ما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطلوا المصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل أن يعصروه كنائس وبيع فاراد المسلمون منعهم عن الصلاة فيها فقالوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لابل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارتفعوا الى امامهم وقد تناول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبره الفقهاء بخبر أخذ به وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثر أو كانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها أصحاً ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وان جاء أثر أنهم أهل صلح وجاء أثر أنهم أخذوا عنوة وقهر فالقول قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أثر عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن يشترط أن يكون شهود الأصل والفرع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضاً ويستوى أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الذمة يشبه بالمسلم لملبوسه ولا مركوبه ولا زيه وهيبته وينعون من ركوب القرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط * فاذا ركبوا للضرورة بان استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين فليتركوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر بالتخاذل ورجع كهيئة كذا في الكافي * ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا

(٣٣ - فتاوى ثانی) على ظهر الغنم الا أن يجزها من ساعته والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جاز لان التعامل ولانه ينمو من أعلاه لا من أسفله * وبيع الكراث جاز وان كان ينمو من أسفله لمكان التعامل فأما ما لا تعامل فيه وهو بنمو ساعة فساعة لايجوز * اذا اشترى أنزال الكرم وهو حصرم جاز وهل للبائع أن يأمر بقطع الغنم في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اشتراه مطلقا كان له أن يأمره وان اشترى بشرط الترك الى المضيق فسد البيع وان اشترى أنزال الكرم وبعض التزل في موال بعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع نضجا جاز وان كان بعض الانزال نيا وبعضها نضجا كالنوخ والحوز والكثري قالوا لايجوز هذا البيع * ولو اشترى النوخ أو الكثري قبل النضج قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لايجوز البيع الا أن يكون بعضه قد نضج فيجعل البعض بغير البعض فيجوز كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فمن باع الفيلق وبعضه فليلق وبعضه وبيع بعضه ويجوز ويجعل البعض

بعض البعض * ولو باع اثنين فان باع بعد ما نضج جاز البيع فان لم يقبض المشتري حتى خرج نين آخر يفسد البيع لا خلاط البيع بغير المبيع
 * وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمر قبل أن يصير منتقعا انتهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها * وقال
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز بيعها بعد ظهورها فتقيل له أليس أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك فقال
 ذلك محمول على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحها لا تتفاحهم في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع والقدير
 كذلك * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركه حتى أخرت ثمرة أخرى قبل التخلية ولا يمكن التمييز بينهما ففسد العقد فان كان
 ذلك بعد التخلية لا يفسد ويكون الثمر بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري * رجل قال لغيره بعت منك عنب هذا الكرم
 كل وقر بكذا قالوا ان كان وقر الغنم معلوما (٢٥٠) عندهم والغنم جنس واحد ينبغي أن يجوز البيع في وقر واحد عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعند
 صاحبيه يجوز البيع في
 الكل وجعلوا هذه المسئلة
 فروعاً لرجل باع صبرة خنطة
 فقال بعت منك هذه الصبرة
 كل فقبض درهم عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 يجوز البيع في قبض واحد
 وعندهما يجوز في الكل
 وان كان عنب الكرم
 أجزأاً قالوا ينبغي أن
 لا يجوز البيع في شيء في
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وان كان الوقر معروفاً
 وعندهما يجوز في الكل كما
 لو قال بعت منك هذا القطيع
 من الغنم كل شاة بكذا عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يجوز البيع أصلاً
 وعندهما يجوز البيع في
 الكل والفتوى على قولهما
 تسير على الناس * ولو انتهى
 إلى رجل يبيع وقر بطيخ
 فقال بكم عشر بطيخات من
 هذا البطيخ فقال البائع
 بكذا فاشترى عشر بطيخات

عن ركوب الحمار ولكن يمنعون من أن يصنعوا سرجاً كسرج المسلم وينبغي أن يكون على قيربوس
 سرجهم مثلاً الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أراد به أن يكون قيربوس سرجهم
 مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرمانة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به أن تكون سرجهم
 كسروج المسلم وعلى مقدمهم شاة كالرمانة والاول أصح وينعون عن لبس الرداء والعمامة والدرعة التي
 يلبسها علماء الدين وينبغي أن يلبسوا قلائد مضرية وكذلك يمنعون أن يكون شرابهم كشراب النعالنا
 وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب فيجب أن تكون مكعبهم على خلاف مكعبنا
 وينبغي أن تكون خشنه فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي أن يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل
 الخيط الغليظ ويعقد على وسطه وينبغي أن يكون ذلك من الليطة أو الصوف ولا يكون من البريسم
 وينبغي أن يكون غليظاً ولا يكون رقيقاً بحيث لا يقع البصر عليه الا وأن يدقق النظر قال شيخ الاسلام
 رحمه الله تعالى وينبغي أن يعقده على وسطه عقداً ولا يجعل له حلقة يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن
 يعاقون على اليمن والشمال ولا يتركون أن يلبسوا خفافاً مزينة وينبغي أن تكون خفافهم خشنه فاسدة
 اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقبية مزينة وقصاع مزينة بل يلبسون أقبية خشنه من كرايس ازاراتهم
 طويلة وذبولها قصيرة وكذلك يلبسون قصاع خشنه من كرايس جوبهم على صدورهم كما يكون للثوان
 وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك
 ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعد هذا أن الخالفه بيننا وبينهم تشترط بعلامة واحدة أو بعلامتين أو
 بالثلاث وكان الحاكم الامام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام وأعطاهم الزمة بعلامة واحدة
 لا يزداد عليها وأما اذا فتح بلدة قهر أو عنوة كان للامام أن يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب
 أن تتميزناؤهم من نساء المسلمين حال المني في الطرق والحمامات فيجعل في أعناقهن طوق الحديد ويخالف
 ازارهن ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تتميز بهن عن دور المسلمين لئلا يقف عليها السائل فيدعو
 لهم بالغفرة فالخاصل أنه يجب تميزهم بما يشعرون به من صغارهم وقهرهم بما يعرفه أهل كل بلدة وزمان
 كذا في الاختيار شرح المختار * ذى سأل مسلماً على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يدل على ذلك لانه اعانة
 على العصية * مسلم له أم ذمية أو أب ذمي ليس للمسلم أن يقوده إلى البيعة وله أن يقوده من البيعة إلى منزله
 كذا في فتاوى فاضل خان * ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤهم بالسلام ويرد عليهم بقوله
 وعليكم فقط كذا في فتح القدير * وعبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكسبيات هو المختار كذا في الفتاوى
 الكبرى * وليس للنصراني أن يضرب في منزله بالناقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع فيه بهم انما له أن يصلي

بغير عيها ثم عزل البائع عشر بطيخات فقبلها المشتري ومضاع على ذلك القول والبطيخ متفاوت جاز البيع استحساناً * فيه
 وكذا الرمان وهذا بمنزلة رجل قال لقصاب يعني من هذا اللحم بكذا فباعه منه وقطع له منها واحداً على ذلك كأنه اخيار ان شاء أخذه بعد
 القطع وان شاملاً يأخذه فكذلك ههنا * ولو انتهى إلى مائة شاة وقال بكم عشر منها فقال بكذا فهذا باطل كأنه اعتبر التعامل وفي البطيخ
 والرمان تعامل ولا تعامل في الغنم والريق * رجل اشترى خوخاً وفيه خوخ في ولا يفسد البيع وكذلك الكثرى * وهذا على قول من
 لا يجوز بيع الثمر قبل أن يصير منتقعا * كرم بين رجلين باع أحدهما نصيبه من زبله وهو حصرم لا يجوز كلاً باع نصيبه من الزرع المشترك
 * رجل اشترى مطبخاً فأراد الصحة وكل ما يخرج منها يكون للمشتري ينبغي أن يشتري أشجار البطيخ بأصولها ببعض الثمن ويستأجر الأرض
 ببيعة الثمن مئة معلومة ويقدم بيع الاشجار ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الأرض تكون مسغولة باشتجار الا بحر قبل البيع فلا

نصح الاجارة وينبغي أن يشتري الاشجار بأصولها لهذا * ولو باع اشجار البطيخ وأغار الارض يجوز أيضا إلا أن الاعارة لا تكون لازمة
ويكون له أن يرجع بعدها * أكارله عمارة في ضبعة رجل فباع العمارة أن كانت العمارة بناءً وشجر اجاز البيع اذ لم يشترط الترك في
الارض وان كانت كراباً أو كرى أنهار ونحو ذلك لا يجوز لأن ذلك ليس بعين مال مستقوم * رجل في أرضه حشيش فباعه ان كان الحشيش
نبت باتباعه بان سقاها لاجل الحشيش جاز البيع كالأخذ سمكة وألقاها في الماء ثم باعها وهو بقدر على أخذها من غير صيدوان كان
الحشيش نبت بنفسه لا يجوز بيعه لانه ليس بمالك بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه * رجل باع زرعاً وهو بقل فان باع على أن يقطعه
أو يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول * رجل باع نصيبه من الزرع المشترك
لا يجوز فان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كالأول في الخدع في (٣٥١) السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه

من البناء جاز * قطن بين
شريكين في أرض رجل
فباع أحدهما نصيبه من
شريكة أو من أجنبي قبل
أن يدرك لا يجوز كما قلنا
في الزرع * ولو كان القطن
بين الاكارو وصاحب الارض
فهو على التفصيل ان
باع الاكارو نصيبه من
صاحب الارض جاز ولو
باع صاحب الارض نصيبه
من الاكارو لا يجوز ذكر في
الفتاوى رجل اشترى
أرضاً فيها زرع برزعهما
والزرع بقل فدفعها المشتري
قبل القبض من زرعاً
بالنصف الى البائع قال
لا يجوز لان هذا بمنزلة اجارة
الارض المشتراة قبل القبض
وقيل هذا ليس بصحيح لان
دفع الزرع بالنصف يكون
معاملة وفي المعاملة صاحب
الارض يكون مستأجراً
للعامل ولا يكون مؤجراً

فيه ولا أن يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كنائسهم ولورفعوا أصواتهم بقرعة الزبور والانتجيل ان كان
فيه اظهروا الشريك منعوا عن ذلك وان لم يقع بذلك اظهروا الشريك لا يمنعون ومنعوا عن قرعة ذلك في
أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر والخنازير وعن اظهروا الخمر والخنازير في المصر وما كان في فناء المصر
ولابأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جازوا أفنية المصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار
المسلمين فانهم لا يمنعون عن ذلك وان كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في
السيرة وقال كثير من أئمة بلغ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فان نعمة عامة من يسكنها أهل
الذمة والرافض أماني ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الأمصار ومشايخنا رحمه الله
تعالى قالوا لا يمنعون من اظهروا ذلك واحداً في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان * في تجنيس
خواهر زادها فان اظهروا في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيأ لم يصالحوا عليه مثل
الزناوا لقوا حش والمزامير والطبول والغناء واللاه والنوح واللعب بالخم منعوا منه كما يمنع المسلم منه
وفي التجريد لا ينبغي للمسلمين أن يتزولوا عنهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئاً من دورهم وأراعيهم بالقبول من
قبلهم كذا في التتارخانية * وان اتخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فان كان يقرب ذلك
قصرى لأهل الذمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لا حاطة المصر
يجوز ان يهاون كان لهم في تلك القرى بيع وكنائس قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوها في شيء من
تلك القرى يبعه أو كنيسة أو بيت نار بهد ما صارت مصر للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من
أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود وليس ينبغي لمسلم ولا كافراً أن يدخل فيه خرواً ولا خنزيراً
ظاهراً فان أدخل فيه مسلم خنزيراً أو خنزيراً أو قال انما مررت مجتازاً وانما أريد أن أدخل الخمر أو قال ليست
هذه على وانما هي أغبرى ولم يخبر لي هي فانه يتظر ان كان رجلاً متديلاً بهم بذلك خلى سبيله وأمره أن
يخلل الخمر وان كان رجلاً يهيم بمناول ذلك أهريقته خمره وذبحت خنازيره فأخرجت بالنار وان رأى الامام
أن يؤتبه بأسواطو يجمعه حتى تظهر توبته فعل وان اقتصر على أحدهما اما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا
ينبغي له أن يخرق الرق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان خرق الرق أو كسر الاناء فهو
ضامن فان كان من رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فان
أخذ الامام الرق والدابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي أدخل الخمر مصر من
أمصار المسلمين ورجلاً من أهل الذمة فان كان جاهلاً بالامام عليه متاعه وأخرجه من المصر وأخبره انه ان
عاد أتبه ومعنى قوله ان كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن كان عالماً فالامام لا يريق خمره

للارض * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها نبت له خيار الرؤية حتى لو رضى به بيلزمه * وان
باع ما هو مغيب في الارض كالخزرو والبصل وبصل الزعفران والثوم والقبول والشليم ان باع بعد ما ألقى في الارض قبل النبات أو نبت
الا أنه غير معذور لا يجوز البيع وان باع بعد ما نبت نباتاً معلوماً يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مشترياً شيئاً من
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يطل خياره ما لم يرا الكل ويرضى به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى
فان كان ذلك مما يكال أو يوزن بعد القلع كالخزرو والثوم والبصل فاذا قلع البائع شيئاً من ذلك أو قلعه المشتري باذن البائع يتظر ان كان
المقلع أو عيّن تحت الكيل والوزن ثبت للمشتري خيار الرؤية حتى لو رضى به بيلزمه الكل وان رتب بطل البيع وان كان المشتري قلعه
بغير اذن البائع فان كان المقلع أو عيّن له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينعو وبعد القلع لا ينعو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد

بغير الرؤية وان كان المقلوع يسير الاقيمة له لا يعتبر ذلك والقلع وعدم القلع سواء وان كان المغيب مما يباع بعد القلع عددا كالقفل
 قطع البائع بعضه أو قلع المشتري بأذن البائع لا يلزمه ما لم ير الكل لأنه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان
 قلع المشتري بغير إذن البائع لم يملك الكل الا أن يكون ذلك شيئا يسيرا وان اختصم البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري أخاف ان
 قلعه لا يصلح فيلزمني وقال البائع أخاف ان قلعه لا ترضى به فترده فانضر بذلك قالوا يتطوع انسان بالقلع والا يفسخ القاضي العقد
 بينهما **باب الصرف** الدراهم التي غشها غالب بأن كان ثلثاها صفرا وثلثها فضة كالدرهم التي تروج في دينارنا يجوز
 بيع الواحد بالاثنتين منها بأعيانها لكن يشترط التقاض في المجلس كافي الصرف * وان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل
 * وان اشترى الفضة الخالصة بالدرهم (٢٥٢) التي غشها غالب لا يجوز الا أن تكون الفضة الخالصة أكثر من الفضة

ولا يذبح خنازيره ولكن أن رأى أن يؤتبه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أتلّف مسلم فعليه الضمان
 الا أن يكون اما ما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر انسانا به فحينئذ لا ضمان عليه وان
 مر رجل من أهل الذمة بجمعه له في سفينة في مثل دجلة أو الفرات فترى بذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط
 لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المروء بالجر في طريق الامصار ولا يمتز لهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي
 للامام أن يبعث معهم أمينا حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين
 المتهمين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهر وأظهر فيها شيئا من الفسق مما لم
 يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يجرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون
 وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار بيع
 المزمار والطنبور للهو وغير ذلك كما منع منه المسلم ومن كسر شيئا من ذلك فلا ضمان عليه كالمزمار وهذا
 على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن الكاسر قيمته لالهو كالمزمار كسر لمسلم وهذا
 الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك * مسلم له امرأة ذمية ليس له أن
 يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله أن يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الغسل
 من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضيخان * قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك
 واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في
 مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية أخذ الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في
 دار الاسلام الا أن يكون مصر من امصار العرب فنحو أرض الخجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في
 المحيط * وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكنائهم ولا يتقل
 بعض جماعات المسلمين وأما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنائهم أو يتقل فيمنعون من السكنى فيما بين
 الناس ويؤمرون بأن يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جاعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 في الامالى وان اشترى دارا في مصر من هذه الامصار فأرادوا أن يتخذوا دارا منها كنيسة أو بيعة أو بيت
 نار يجمعون في ذلك لصواتهم منعو عن ذلك وان استأجروا من رجل من المسلمين دارا أو بيتا لشيء من ذلك
 كره للامام أن يؤجرهم وان أجرهم دارا أو منزلا لئلا يزلوا فيها قاطنهم وافيها ما ذكرنا عنهم صاحب الدار وغيره
 من ذلك ولا ينفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة * ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسلمة أو
 سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع عن قبولها انقض عهده ولا ينقض العهد الا أن يلحق
 بدار الحرب أو يغلبوا على موضع قرية أو حصن فيجاءون بها وإذا انتقض عهدهم فحكمه حكم المرتد معناه في

التي تكون في الدراهم
 المغشوشة والدراهم
 تعين للرد في البيع الفاسد
 من الاصل ولا تعين فيما
 يفسد العقد بعد الصحة
 وبفسد الصرف بالافتراق
 قبل القبض ولا يبطل * واذا
 فسد الصرف بالافتراق
 قبل قبض أحد البدين هل
 يتعين المقبوض للرد فيه
 روايتان والاظهر أنه يتعين
 كما يتعين في الغصب * رجلا
 باع الفضة بالفضة كفة
 بكفة جاز وان لم يعلم مقدار
 وزنها * وان تباع الدراهم
 بالدراهم ولا يعرفان وزنها
 أو يعرفان وزن أحدهما
 لا يجوز لوجود المساواة في
 الفصل الاول دون الثاني
 فان عرف المساواة في الفصل
 الثاني في المجلس جاز وان
 عرف بعد المجلس لا يجوز
 عندنا ويجوز بيع الدراهم
 بالذئاب مجازة * رجل له
 على رجل مائة درهم لا به قد

الصرف والسلم والمديونة عليه مائة دينار قرضا أو غصبا لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا فانما تقاضا تصير الدراهم
 قصاصا بمائة من قيمة الذئاب ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب الدراهم تسعون دينارا وكذلك رجل له على رجل مائة دينار ولعبد المديون
 على صاحب دين المولى مائة درهم لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا فانما تقاضا يصير من الدنانير بمائة درهم قصاصا بمائة درهم ويبقى
 تسعون دينارا * رجل له على رجل درهم فظفر بدراهم مديونة كان له أن يأخذ دراهم المديون اذ لم تكن دراهم المديون أجود أو لم يكن
 مؤجلا وان ظفر بدنانير مديونة في ظاهر الرواية ليس له أن يأخذ الدنانير وذكر في كتاب العين والدين أن له أن يأخذ الصحيح هو الاول
 * المديون اذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول كلودفع اليه انقص مما عليه وان قبل جاز كالمأطاف خلاف الجلس
 وذكر في بعض الكتب أنه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافه فترحمه الله تعالى والصحيح هو الاول * ولو كان الدين

مؤحلا ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على والقبول * ان أعطاء المدون اكثر مما عليه ورتافان كانت الزيادة ريادة مجرى بين الورى جار وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال أنما عاشر الانبياء هكذا نزلن محمول على ما إذا كانت الزيادة زيادة تجري بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير مجرى بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوزوا يختلفوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدوبسي نصف الدرهم في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الوزنين ان لم يعلم المدون بالزيادة رد الزيادة على صاحبها وان علم المدون بالزيادة فأعطاء الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض وتكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع مما يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جازو تكون هذه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة * رجل اشترى بالفلاس الرائجة والعدالي (٢٥٣) في زمانا شيئا وكسدت الفلوس

قبل القبض وصارت لا تروح
رواج الاثمان في عامة
البلدان في قول محمد رحمه
الله تعالى تكون كاسدة
وعندها اذا كانت لا تروح
رواج الاثمان في بلد هما
تكون كاسدة وعند الكساد
يفسد العقد في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فبرة
المشتري المبيع ان كان قائما
وقيمة ان كان هالكا وان
غلا أو رخص لا يفسد
العقد ولا خيار لاحدهما في
ظاهر الرواية * واذا اشترى
بالدراهم الرائجة شيئا فنقد
بعض الثمن ثم كسدت فسد
العقد بقدر ما لم ينقد في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لان هذا فساد طارئ
ببطلان الهلاك فيستقدر بقدره
* ولو اشترى شيئا بالدراهم
الكاسدة فان كانت الدراهم
يعينها جاز لانها بعد الكساد
صارت سلعة فان لم تكن
يعينها قالوا لا يجوز البيع
* قال المصنف رحمه الله

حكمه بالحق بموته واذا تاب تقبل توبته وتعود نعمته ولا يطل أمان ذريته بقض عهده وتبين منه زوجته
الذمة التي خلفها في دار الاسلام اجما عا ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما حله من ماله الى دار الحرب
بعد النقض ولو ظهر على الدار تكون في العامة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من
ماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة مجانا وبعد القسمة بالقيمة ولو أصر
ببسترق بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر على الدار فأصر لا يسترق بل يقتل اذ لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية
عليه اذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

باب التاسع في أحكام المرتدين

المرتد عرفا هو الراجع عن دين الاسلام كذا في النهر الفائق * وركن الرد اجزاء كلمة الكفر على اللسان بعد
وجود الايمان * وشرايط صحته العقل فلا تصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع
فان ارتد حال الجنون لم تصح وان ارتد حال افاقته صحته وكذا لا تصح ردة السكران اذا هب العقل والبلوغ
ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح ردة المكره عليها كذا
في البحر الرائق ناقلا عن البدائع * والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة ويميز
الخبيث من الطيب والحلوم من المركذ في السراج الوهاج * وقد روي فتاوى قارئ الهـ دابة عقله بأن يبلغ
سبع سنين كذا في النهر الفائق * من أصابه برسام أو أطم شيئا فذهب عقله فهذه فارتد لم يكن ذلك ارتدادا
وكذا لو كان معتوها أو موسوسا أو مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج
* اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعياذ بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة أبدانها كشفت الآن
العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير * ويحبس ثلاثة أيام فان أسلم والاقتل هذا
اذا استمهل فاما اذا لم يستمهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الوهاج
* واسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفى كذا
في المحيط * نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الارتداد للحسين فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى
الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة أيام فان
عاد الى الكفر رابعاً فانه لا يؤجله فان أسلم والاقتل وقال الكرخي في مختصره فان رجع أيساعن الاسلام
فاني به الامام بعد ثلثة استتابه أيضا فان لم يتب قتله ولا يؤجله وان هو تاب ضربه ضربا جيعا ولا يبلغ به
الحد ثم يحبس ولا يخرج منه من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد أخلص

تعالى وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع ورتا فقبدا عموزون في الذمة وان كانت تباع عددا فقبدا عموزون في الذمة عددا معلوما
* ولو تزوج امرأة على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها ادون العشرة بكل لها العشرة كما لو تزوج
امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها * وقال
الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد
لا ينقلب موجبا لمهر المثل كما لو تزوج امرأة على عبد او ثوب فملك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر المثل * ولو
استقرض الفلاس الرائجة أو العدالي فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه مئالها كاسدة ولا يغرم قيمتها وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى يغرم قيمتها في آخر يوم كانت رائجة وعليه الشوى وكذا لو غصب الفلاس

الرائجة فكسدت فهو على هذا الخلاف * ولو اشترى شيئا بالدرهم الرائجة وتقابضاً ثم كسدت ثم تقابلاً بالبيع صححت الأقالة ان كان المبيع قائماً وكان على البائع رد مثلاً تلك الدراهم كاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الاستقراض * رجل أقرض دراهمه البخارية ببحاراً ثم أتى المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عهله قدر المسافة ذاهباً ورجاباً ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها * وقيل هذا اذا قبضه في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذاهباً ورجاباً فأما اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يغرم قيمتها وكذا لو باع بالدرهم البخارية شيئاً ثم التقيا في بلدة أخرى لا توجد فيها تلك الدراهم * ولو أن رجلاً استقرض الدراهم المكسرة على أن يؤدى صحاحاً كان باطلاً وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفينة إلا أن يستقرض مطلقاً فيوفى بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط * وتأجيل (٣٥٤) القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعدما أقرضه * ولا يجوز القرض

الا فيما كان مثلياً فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز وزناً وقيل إلى الثلاث يجوز عدداً ولا تجوز الزيادة وإن أقرض الحنطة وزناً لا يجوز أن استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فإن اختلفا في مقدارها كيلاً وفيراً كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على انسان حنطة في سنبلها كان عليه قيمتها * ويجوز استقراض الكاغد لانه عددي كالجوز والبيض * واستقرض اللحم وزناً جائز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم عند محمد رحمه الله تعالى فلانه مثلي يباع وزناً ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القرض يكون حلاً لا غير مؤجل فلا يفتى

فإذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبداً مادام يرجع إلى الاسلام ولا يقتل إلا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعاً أن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان * فان قتله قاتل قبل أن يعرض الاسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيهية هكذا في فتح القدير * فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغير إذن الامام أديب على ما صنع كذا في غاية البيان * واذا ارتد الصبي وهو بعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي * ولا يقتل المرتد بل تجلس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام بالغة في الحمل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها ولاها ما فيه من الجمع بين الحقين بان يجعل منزل المولى سجنها لها وبفرض التأديب اليه مع توفيقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها والصحيح أنهم تدفع اليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين * ولم يطلها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى المشكل كالمرأة هكنا في النهر الفائق * ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق اذا سبت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الاسلام أيضاً قيل ولو أتت بهذه الرواية لا بأس فمين كانت ذات زوج وينبغي أن يشترى الزوج من الامام أو يهبها الامام له اذا كان مصرفاً فيملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الاسلام كذا في فتح القدير * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا جحد المرتدة وأقر بالتوحيد وعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبدن الاسلام فهذا منه توبة كذا في المحيط * ويزول ملك المرتدة عن ماله برتته زوالاً موقوفاً فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على ردة ورث كسب اسلامه وارثه المسلم به قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعده قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمين يرث المرتد روى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثاً عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بالحاقه وهي الاصح وترثه امرأته المسلمة اذا مات أو قتل أو قضى عليه بالحاق وهي في العدة لانه صار قارناً بالردة اذا ردت بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها إلا أن تكون مريضه فيرثها ويرثها أقاربها جميعاً ما لها حتى المكسوب في ردة كذا في التبيين * وان لحق بدار الحرب مرتداً وحكم الحاكم بلياقته عتق مدبره وأمهات أولاده وحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حاله الاسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما أوصى به في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنهم اسطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قربة او غير قربة ومن غير ذلك خلاف كذا في فتح القدير * المرتد مادام متردداً في دار الاسلام فالقاضي لا يقضي بشيء من هذه

الافما كان مثلياً فلا يجوز قرض الخبز والدقيق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز وزناً وقيل إلى الثلاث يجوز عدداً ولا تجوز الزيادة وإن أقرض الحنطة وزناً لا يجوز أن استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فإن اختلفا في مقدارها كيلاً وفيراً كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على انسان حنطة في سنبلها كان عليه قيمتها * ويجوز استقراض الكاغد لانه عددي كالجوز والبيض * واستقرض اللحم وزناً جائز في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم عند محمد رحمه الله تعالى فلانه مثلي يباع وزناً ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القرض يكون حلاً لا غير مؤجل فلا يفتى

إلى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد ويجوز قرضه * رجل له على رجل جباراً فآخذ منه الاكمام زبواً ونهر جرة أو سدة ورضي بها جازواً أنفقها كره وان بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره واستقرض السدة وقرضه والنهر جرة على المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها * رجل اشترى من رجل حنطة بعيته ثم قال للبائع اقضني فقير حنطة أو قال اقضني هذا القفيز واخطب به الكر الذي اشترى به منك ففعل وصحب الشراء على القرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصرفا بضالهما جميعاً وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل أقرض قال استقرضت من فلان ألفاً زبواً وقال ألفاً نهر جرة وأنفقها وادعى المقرض أنها كانت جباراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في النهر جرة والزبواً ولا يصدق اذا فصل * رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعتم إلى الأمر وبجحد الأمر ذلك فان المال يكون على المأمور

ولا يصدق المأمور على الأمر * ولو بعث رجل بكتاب مع رسول إلى رجل أن ابعث إلى كذا درهمًا فزالك على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الأمر حتى يصل إليه * ولو أرسل رسولاً إلى رجل فقال ابعث إلى بعشرة دراهم فزادهم فزادهم بعثهم مع رسوله كان الأمر ضامناً لها إذا قرأ رسولهم قبضها * الوكيل بالاستقراض من رجل معين إذا استقرض أن قال الوكيل للقرض على وجه الرسالة أن فلان يقول لك اقترضني كذا كان القرض للوكيل وإن لم يقل الوكيل ذلك واستقرض كان القرض على الوكيل * رجل في يده دينار فقال اشهدوا أني اشتريت هذه الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل أن يزن الدراهم كان ذلك باطلاً لأنه هو العاقد فبعت قبضه قبل الاتفاق كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل استقرض من رجل دراهم فأناه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض ألقها في الماء فلقها قال محمد رحمه الله تعالى لا شيء على المستقرض * رجل (٣٥٥) استقرض طعاماً بالعراق فأخذه

صاحب القرض بمكة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم أقرضه وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم اختصما وليس عليه أن يرجع معه إلى العراق فيأخذ طعامه * رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منها إلى أجل صح الحط والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة إلى الأجل * رجل استقرض من رجل طعاماً في بلد الطعام فيه رخيص فاقبضه المقرض في بلد الطعام فيه غالي فأخذه الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب فيؤمر المطلوب بأن يوتي له كفيلاً حتى يعطى طعامه أياه في البلد الذي استقرض فيه * رجل استقرض طعاماً لهجلاً وموتة أو غصباً فالتقي في بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص روى أبو يوسف

الأحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء إذا جاءت جارية بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولده وينفذ منه تسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا عوبة ولا يتركه ويحرم ذبحته وصيده بالكلب والبازي والرمي (ومنها) ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فإنه إذا فاضل مسلمًا يتوقف في قولهم أن أسلم نفذت المفاوضة وإن مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المفاوضة وتصير عتاقاً من الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بطل أصلها (ومنها) ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والأجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة إن أسلم نفذت وإن مات أو قتل أو قضى بلحاظه بدار الحرب بطل ونصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط * المرتد إذا عاد تاباً إلى دار الإسلام إن كان عوده قبل حكم القاضي بالحق بطل حكم الردة في ماله فصار كأنه لم ير مسلماً ولا يعتق عليه شيء من أتمهات أولاده والمديرين وإن كان بعد الحكم فكل ما وجد في يده ورثته أخذوه وأما ما أزاله الوارث عن ملكه سواء كان بسبب يلحقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا يلحقه الفسخ كالاعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للتردد عليه ولا ضمان على الوارث أيضاً كذا في غاية البيان * إذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الإسلام غلات بولده لا أكثر من ستة أشهر منذ ارتد فادعاه فهي أم ولده والولد هو وهو أنه كذا في الهداية * فإن مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فإن كانت الأمة مسلمة ورثه الابن مات على الردة ولحق * مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المبال فهو في ولا سبيل لورثته عليه وإن كان لحق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فإنه يرتد على ورثته لأنه لا يغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وإن لحق المرتد بدار الحرب وله عبد فقضى به لانه فكأنه ابنه ثم جاء المرتد مسلماً فالكتابة على حالها والمكانة والولاء للذي جاء مسلماً كذا في الكافي * بخلاف ما إذا رجع بعد ما عتق المكاتب فإن الولاء فيه للابن كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير مرتد قتل رجلاً خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هوى في دار الإسلام فالدية في ماله عند عمه فإن لم يكن له إلا كسب الإسلام أو كسب الردة تستوفى الدية منه وإن كان له كسب الإسلام وكسب الردة فعلى قولهما تستوفى الدية من المكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفى من كسب الإسلام أولاً فإن فضل منها شيء

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان الغصب قائماً في يده يؤمر بالتسليم إليه إن كانت قيمته في الموضوعين سواء أو كانت قيمته في هذا الموضوع أكثر وإن كانت قيمته في هذا البلد أقل إن شاء طالبه بقيمته مكان الغصب وإن شاء أخذ الغصب وإن شاء ينتظر حتى يسلم إليه في مكان الغصب فإن لم يكن الغصب قائماً في يده وقيمته في البلدة التي التقيا أقل من قيمته في بلد الغصب كان للغصب منه خيرات ثلاثة إن شاء أخذ مثله ههنا إن كان مثله وإن شاء أخذ قيمته يوم الغصب ببلد الغصب وإن شاء ينتظر ليأخذ ببلد الغصب وإن كانت قيمته في هذا المكان أكثر خير الغاصب إن شاء أعطى مثله وإن شاء أعطى قيمته في بلد الغصب وإن كانت قيمته في الموضوعين سواء فلا مغصوب منه أن يطالبه بالمثل * رجل استقرض شيئاً من الفواكه كالأوزان فلم يقبضه حتى انقطع فإنه يجبر صاحب القرض على تأخيرها إلى أن يجي الحديث إلا أن يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس إذا كسدت لأن هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الكاسدة * رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو

غصبه وله على صاحب العشرة مائة دينار فباعتها الدينار بالعشرة واقترع فاجاز البيع لان البيع وقع على ما في ذمة كل واحد منهم ما و ما في ذمة كل واحد في يده حكم فلا يطل بالافتراق الا ترى أنهم ما لو تقاضا الدينار بالدرهم جاز والمقاصة بخلاف الجنس لا تكون الامبادلة وكذا لو كان عليه كحفظه لرجل ثم انه اقترض صاحب الكركر من شمر بن تميم الكركر بالدرهم جاز ولا يطل العقد بالافتراق رجل اقترض رجلا كرامن حنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدرهمه جاز سواء كان القرض قائما في يده المستقرض أو لم يكن أما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل وان كان قائما فكذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز شراؤه لان عندهما ملك القرض بنفس القبض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملكه مادام قائما فلا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه فسخا للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا بالدينار ثم اشتراه بالدرهم فان (٢٥٦) البيع الثاني يكون فسخا لا الاول لان القرض مما لا يحتمل الفسخ لان سبب الملك

في القرض القبض وهو قائم فلا يفسخ القرض اذا قال المستقرض وجدت القرض زبوا فأوبهر جنة وكان ذلك بعدما استهلكها لا يرجع على المقرض بشيء ولكنه يرتد مثلها اذا اقترض الجوز كيلا جاز لانه يكال مرة وبعدة أخرى رجل اقترض صبيبا أو معتوها فاستهلكه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان اقترض عبدا محجورا فاستهلكه لا يؤخذ به قبل العتق عندهما وهذا والوديعة سواء رجل عليه ألف درهم لرجل فندفع الى الطالب دنانير فقل اصرفها وخذ حقتك منها فاخذها فهلكت في يده قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت

يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط * هذا اذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما اذا أسلم ثم مات أو لم يمت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين * وما غصب المرتد من شيء أو أفسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب واتلاف المال بالمعاينة أما اذا ثبت باقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد أما اذا جنى على المرتد بان قطعت يده أو رجليه بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا اذا قطعت يده وهو مرتد فأما اذا قطعت يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليه خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ تجب الدية على عاقلة هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فأما اذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب أو لحق الا أنه عاد مسلما قبل القضاء بلحاقه بدار الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكمال عمدا كان أو خطأ لأنه ان كان خطأ تجب على العاقلة وان كان عمدا تجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * أما اذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان * اذا ارتد القاطع والمقطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القتل عمدا فلا شيء له وان كان خطأ فان برئ فعلى عاقلة ضمان السيد وان مات فعلى عاقلة دية النفس * مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحقت بدار الحرب فمات مولاهما في دار الاسلام ثم أخذت أسيرا فهي في بخلاف ما لو استرقت على ملك المولى فانها ردت عليه كذا في المحيط * واذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا فاخذ بماله وأبى أن يسلم فقتل فانه يوفى مولاه مكاتبته وما بقي فلو رثته كذا في الهداية * وان لم يف ما تركه لمكانته فمات لمولاه كذا في الكافي * عباد ارتد مع مولاه ولحقا بدار الحرب فمات المولى هناك وأسرا العبد فهو في موته يقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مال مولاه فذهب به الى دار الحرب ثم أخذ مع ذلك المال لم يكن قيا ويرد على مولاه * قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغابوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعه نساءهم وذرايرهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه تقتل رجالهم ونسبائهم وذرايرهم كذا في المبسوط * زوجان ارتدا ولحقا بدار الحرب فبليت المرأة بدار الحرب وولدت ولدا أو ولدا لولدهما ولد فظهر عليهم فالولدان في عيبر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو حملت في

الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه دارنا ولودفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال خذها قضا لحقك فاخذ كل داخل في ضمانه ولودفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال بعها بحقتك فباعها بدراهم مثل حقه واخذها بصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع * رجلا ان تصارفا الدراهم بالدينار وتقابضا ثم تقابلا واقترا فاقبل القبض بطلت الاقالة ويعود الصرف لان الاقالة بمنزلة البيع فيعتبر القبض قبل الافتراق باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز * البائع اذا خلى بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن يقبضه حقيقة يملك عليه وكذا لو خلى المشتري بين البائع والتمن * ولو قبض المشتري المبيع بغير اذن البائع قبل نقد التمّن كان للبائع أن يستردّه فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه حقيقة أجمعوا على أن التخلي في البيع

الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا
 باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر القسمة أو اليت أنه لا يصير قابضا بالتخلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس
 الأئمة الخلاف في رحمه الله تعالى أنه يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا * ولو باع غنما على التخييل وخلى بينه وبين المشتري صار قابضا * ولو وهب غنما
 على التخييل وخلى بينه وبين الموهوب له لا يصير قابضا لأنه في معنى المشاع الذي يحتمل القسمة * ولو باع دارا وسلمها إلى المشتري وفيها قليل متاع
 للبائع لم يكن ذلك تسليما حتى يسلمها فأرغى وإن أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعا صح التسليم لأن السكك
 صار في يد المشتري * ولو باع دارا من رجل ليست بحضرتهم ما قال البائع سلمت اليك وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية أن التخلف في
 الدور والعقار لا تكون قبضا لا بد منهما * وذكر في النوادر إذا قال البائع للمشتري سلمتها (٣٥٧) اليك وقال المشتري قبلت والدار

ليست بحضرتهم ما يصير
 المشتري قابضا في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى إن كانت الدار
 بقرب منهما بحيث يقدر
 على الدخول والأغلاق
 يصير قابضا وإلا فلا وفي
 ظاهر الرواية اعتبر القرب
 ولم يذكر فيه خلافا والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه
 إذا كان قريبا يتصور فيه
 القبض الحقيقي في الحال
 فتمام التخلف مقام القبض
 أما إذا كان بعيدا لا يتصور
 القبض الحقيقي في الحال
 فلا تمام للتخلف مقام
 القبض وكذلك في الهبة
 والصدقة * ولو باع الدار
 وسلم المفتاح فقبض المفتاح
 ولم يذهب إلى الدار يكون
 قابضا قبل هذا إذا دفع إليه
 مفتاح هذا الغلق أما إذا لم
 يكن ذلك لم يكن تسليما لأنه
 لا يقدر على الدخول بهذا
 المفتاح فلا يكون قبض

دارنا فالجواب كذلك كذا في السكافي * في النوادر أنهم ما إذا ارتدوا ولحقوا بولد صغير لهما دارا الحرب فولد
 لذلك الولد ولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الإسلام في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى كذا في المحيط * الذي كان إسلامه تبعا لأبيه إذا بلغ من تدافى القياس يقتل وفي الاستحسان
 لا يقتل * أسلم في صغره ثم بلغ من تدافى القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدا * والمكره على
 الإسلام إذا ارتد لا يقتل استقصانا وفي كل ذلك يجبر على الإسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزم شيء
 واللقب في دار الإسلام محكوم بالإسلام ولو بلغ كافرا أجبر على الإسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير
 موجبات الكفر أنواع (منها ما يتعلق بالإيمان والإسلام) إذا قال الرجل لأدري أتصيح إيماني أم لا فهذا
 خطأ عظيم إذا أراد به نفي الشك * من شك في إيمانه وقال أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر إذا أقر فقال
 لأدري أخرج من الدين مؤمنا فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الإيمان
 فهو كافر ومن اعتقد أن الإيمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالإيمان فهو كافر كذا في الذخيرة
 * ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى في كتاب
 التخيير في كتاب الكفر أن يرضى بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفر وإن يرضى بكفره ليقول في الله ما لا يليق
 بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * من قال لأدري صفة الإسلام فهو كافر وذكر شمس الأئمة
 الخلاف في رحمه الله تعالى هذه المسئلة وبالع فيقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة
 ولا نكاح وأولاده وأولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان وكبرت وهي
 لاتعقل دينان من الأديان ولا تصنفه وهي غير معتوهة فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى
 لاتعقل دينان من الأديان لا تعرف بهلها ومعنى قوله لا تصنفه لا تعبر عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة إذا
 بلغت عاقله وهي لاتعقل الإسلام ولا تصنفه وهي غير معتوهة بابت من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل
 عن امرأة قيل لها ١ توحيديميداني فقالت لا لأن أردت أن لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في
 المكتب لا يضرها وإن أردت أن لا تصرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن
 حماد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له حائلا وأن الله عز وجل دار غير هذه الدار
 وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط * رجل يعصى ويقول ٢ مسلماني أشكارا لا يدرك بكثرة رجل
 قال لا آخر ٣ مسلماني فقال له لغت بربوتهم مسلماني تو يكفر كذا في الخلاصة * نصراني أسلم فأت أبوه

ترجمة (١) هل تعرفي التوحيد (٢) يلزم فعل الأمور الإسلامية جهرا (٣) أنا مسلم فقال له لعنة الله
 عليك وعلى اسلامك

(٣٣ - فتاوى ثانی) المفتاح كقبض الدار وان دفع اليه المفتاح ولم يقل خليت يديك وبين الدار فاقبضه لم يكن ذلك قبضا * رجل
 شترى وقرحط في مصر وذهب المشتري مع البائع إلى بيت المشتري فأغضب الحطب أنسان فان ذلك يكون من مال البائع لامن مال المشتري
 لان على البائع أن يأتي به إلى منزل المشتري * رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في طريق والمشتري قائم عليه وأدخل البائع بينه وبينها فلم يحركها
 المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان لا يشتري أن يضعه فان استحقها رجل كان للمستحق أن يضم الحرق ولا يضم المشتري
 * رجل اشترى عبدا بألف ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة دينار أو آجره أو أودعه فأت يفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا
 من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعا على البائع * ولو أعاره أو وهبه فأت عند المستعير أو الموهوب له أو أودعه فاستعمله المودع فأت من ذلك كان
 المشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع وضمن المستعير والمودع والموهوب له وان شاء فسخ البيع لانه ان ضمن هو لا ليس للضامن أن يرجع على

البائع * ولو كان البائع باعه من رجل فأتى عند المشتري الثاني من عمله أو من غير عمله كان المشتري الأول بالخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء ضمن المشتري ثم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن إن كان تقده الثمن وإن لم يتقده لا يرجع بشيء * ولو اشتري عبد فأمر البائع رجلا فقتله كان للمشتري أن يضمن القاتل قيمته الآن القاتل إذا ضمن لا يرجع على البائع * ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلا فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالبيع فلم يشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح على الآخر * ولو أن رجلا له شاة أمر رجلا أن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها المأمور كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الآخر وإن لم يعلم المأمور بالبيع * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى التخاية بين المبيع والمشتري تكون قبضاً بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فأقبضه ويقول المشتري قد قبضت * والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري (٢٥٨) بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع * والثالث أن يكون المبيع مفزاً غير

مشغول بحق الغير فإن كان شاغلاً حق الغير كالخنطة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلاف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تخلية وقال محمد رحمه الله تعالى يكون تخلية * ومن ذلك رجل باع خادماً فقال البائع خليت بينك وبين الخادم فأقبضها والخادم في منزل البائع بحضرة ماله يصل إلى قبضها فقال المشتري دعها إلى الغد وأبي أن يقبض فهلكت الخادم فإنها تموت من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو اشتري غلاماً أو جارية فقال المشتري للغلام تعال معي أو امش معي فتخطى معه فهو قبض * ولو كان البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضاً * ولو قال

فقال لمت أني لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أخذت مال الأب يكفر كذا في الفصول العبادية * نصراني أني أسلمت فقال اعرض علي الإسلام حتى أسلم عندك فقال أذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فأسلم عنده اختلفوا فيه قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيخان * كافراً أسلم فقال له رجل ١ تراجه بدهمه بودازدين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنهما ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك) يكفر إذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسماءه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده ووعداه أو جعل له شريكاً أو ولداً أو زوجة أو نسب إلى الجهل أو العجز أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلاً لا يحكيه فيه ويكفر أن اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق * إذا قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي * وفي التخيير ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس بجارحة حل يجوز إطلاق هذه الأشياء بالفارسية قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى يجوز إذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه الاعتماد كذا في التارخانية * ولو قال فلان في عيني كاليهود في عين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ وقبل أن عني به استقباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العبادية * ولو مات إنسان فقال الآخر ٢ خذوا رمي بآبست كفر كذا في الخلاصة * ولو قال ٣ ابن كاربست خذوا اقتاده است لا يكفروا هي كلمة شنيعة كذا في خزائن المفتين * إذا قال لخصمه ٤ من يأتو يحكم خدا كل ميكنم فقال خصمه من حكم خدا ندام أوقال ابنجاحكم نرود أوقال ابنجاحكم نيس أوقال خدای ط کمی را نشاید أوقال ابنجاحد بواست حكم كند فهذا كله كفر * سئل الحاكم عبد الرحمن عن قال ٥ برسم كاركتم يحكم في هل هو كفر قال إن كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لاردا الحكم لا يكفر كذا في المحيط * رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمت إلى الله فقال له غيره سلمت إلى من لا يمنع السارق إذا سرق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافراً * رجل قال ٦ اكر مادروغ ميكويم خدادروغ می كويدا يكفر * رجل قال لا مرأته في الغضب ٧ آن روسی که ترا زاد و آن بغاکه ترا کشت و آن خدای که ترا آفرید قال بعضهم يكون كفراً وسئل أبو نوح الدبوسی رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أياماً لم يجب قال رضي الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيخان

ترجة (١) ما لضر الذي أصابك من دينك (٢) لازم لله (٣) هذا أمر وقع لله (٤) أنا أفعل شغلي معك يحكم الله فقال خصمه ٥ نالاً أعرف حكم الله أوقال في هذا المحل لا ينفذ الحكم أوقال ليس في هذا المحل حكم أو قال لا له لا يصلح للعامة أوقال هنا عسرت يحكم (٥) أعمل بالرسم لا بالحكم (٦) إن كنا نقول كذباً فالمولى يقول كذباً (٧) تلك القعبة التي ولدتك وذلك الخنث الذي زرعت ذلك المولى الذي خلقت

لو خذه يكون تخلية إذا كان يصل إلى أخذه * ولو اشتري شيئاً فنفقه بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك يقيمة الثمن أوقال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضاً * رجل اشتري شاتين فقطعت أحدهما الأخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري إن شاء قبض الباقي بحضرة الثمن وإن شاء ترك وكذا لو اشتري حملاً أو شعيراً فأكل الحمار الشعير قبل القبض لأن فعل الجاهل جبار فصار كأنهم أهلكوا باقة سماوية * ولو اشتري عبيدين فقتل أحدهما الآخر قبل القبض خير المشتري إن شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وإن شاء ترك وكذا لو اشتري عبداً وطعاماً فكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن لأن فعل الآدمي معتبر فصار المشتري قابضاً للهلك فعل الأول * ولو باع عبداً برغيف بعينه فلم يتقباض حتى أكل العبد الرغيف بصير البائع مستوفياً للثمن لأن جناية العبد في يد البائع مضمونة على البائع فصار البائع قابضاً للثمن بفعل العبد * ولو باع حملاً برغيف بعينه فلم يتقباض حتى أكل الحمار الشعير ينفسخ البيع ولا يكون البائع

مستوفى الثمن لان فعل الجارهدر غير مضمون فيصير الشعر هالك قبل القبض باقفة مما يوبة فيفسخ البيع * ولورهن دابة وقفيشعير عند رجل فأ كات الدابة الشعر لا يصير المرتهن مستوفيا شأ من دينه لان علف الدابة الرهن لا يكون على المرتهن أما علف دابة البيع قبل القبض يكون على البائع فيصير البائع متلفا بفعل الدابة * اشترى عمدا ولم يقبضه ثم ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره ليعمل لي كذا فأمر البائع بذلك فجعل وعطب في العمل فانه يهلك على المشتري كالأمره المشتري ليعمل له كذا فجعل * المشتري اذا أحدث في البيع عيبا قبل القبض يصير قابضا وكذا لو أمر البائع بذلك فجعله البائع * اذا اشترى حنطة وأمر البائع بطعنها فطعن فان الدقيق يكون للمشتري ويصير المشتري قابضا للمبيع * رجل اشترى خفين أو نعالين أو مصراعي باب فقبض أحدهما فهلك المقبوض عند المشتري والاخر عند البائع كان على المشتري حصة ما هلك عنده وما هلك عند البائع يهلك على البائع ولا يصير المشتري بقبض (٣٥٩) أحدهما قابضا للهما جميعا * ولو أحدث المشتري بأحدهما عيبا قبل القبض يصير المشتري قابضا لهما جميعا ولو أحدث البائع بأحدهما عيبا بامر المشتري يصير المشتري قابضا للهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه وأحدث به عيبا ثم هلك الاخر عند البائع كان المشتري قابضا للهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن ذلك بيع فاستلم لأجنبي أحدهما كان للمالك أن يسلم اليه الباقي وبأخذ قيمتهما * رجل اشترى دهنه عينا ودفع اليه الاثنية وأمر البائع أن يزن فيه فوزن فيه ثم هلك ان كان البائع وزنه بمحضرة المشتري فانه يهلك على المشتري لان المشتري صار قابضا بوزن البائع وان كان ذلك في بيت البائع أو خانوته فان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فهلك يهلك على البائع لان الواحد لا يصلح أن يكون مسلما ومسلما فإذا كان المشتري حاضرا أمكن جعله قابضا بوزن البائع بامر المشتري فلا

* لو قال لرجل لا يعرض هذا منسى الله تعالى أو قال هذا مما نسيه فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال ١ خدای بازبان توبس نیاید من چگونه بس آیم يكفر * ولو قال لا امرأته أنت أحب الي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة * لو قال لفلان ٢ قضای بدرسيد فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط * لو قال لرجل الله عز وعلأنتم عليكم فأحسن كما أحسن الله اليك فقال ٣ رو باخذ اجنك كن لما إذا أعطيتك لا يكفر على الاصح كذا في خزائن المفتين * رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه ٤ نردبان بنه وبأسمان برو باخذای جنك كن قال ٥ كثروهم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيان * قال صاحب الجامع الاصح وهو الصحيح عندنا وفي الخانية وعامية الفتوى كذا في التتارخانية * ولو قال ٥ شوو باخذای جنك كن قال بعضهم يكون كفرا أو البه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديد الشكاح كذا في فتاوى قاضيان * يكفر بآيات المكان لله تعالى فلا قال ٦ از خدا هیچ مكان خالی نیست يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصده حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفر وان أراد به المكان يكفر وان لم تكن له نية يكفر عند الاكثر وهو الاصح وعليه الفتوى * ويكفر بقوله الله تعالى جلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتحت كذا في الحر الرائق * ولو قال ٧ مرا بر آسمان خدای است وبر زمین فلان يكفر كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال ٨ خدا فرومینگرد از آسمان أو قال می بیندا أو قال از عرش فهذا كفر عند اكثرهم الا أن يقول بالعربية يطلع ولو قال ٩ خدای از بر عرش بداند فهذا ليس بكفر ولو قال ١٠ از بر عرش میداند فهذا كفر ولو قال أرى الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط * قال أبو حفص رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى الى الجور فقد كفر كذا في الفصول العبادية * رجل قال ١١ یارب این ستم مبسند قال بعضهم بكفر والاصح أنه لا يكفر لو قال ١٢ خدای عز وجل بر تو ستم كناد جننا نكده تو بر من كردی الاصح أنه لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز وجل يوم القيمة انتصف منك بكفر أو قال اذا كان لولا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال ان قضی الله تعالى يوم القيمة بالحق والعدل أخذت بحق فهذا كفر كذا في المحيط * قيل له هـ ذامكان لا اله

ترجمة (١) الله لا يكافئ لسانك فكيف أ كافي أنا (٢) جاء القضاء القبيح (٣) اذهب وتحارب مع الله (٤) ضع سلما واعد الى السماء وتحارب مع الله (٥) وكن في السماء وتحارب مع الله (٦) لا يحمل خالي من الله (٧) لي في السماء اله وفي الارض فلان (٨) الله ينظر من السماء أو قال يرى أو قال من العرش (٩) الله يعلم من فوق العرش (١٠) يعلم من تحت العرش (١١) يارب لا تقبل هذا الظلم (١٢) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني

بصر البائع مسلما ومتسلما اذا كان المشتري غائبا وان صح أمر المشتري بوزن الدهن في الاثنية لا يمكن جعله قابضا تقديرا فلا يصير المشتري قابضا هذا اذا اشترى دهنه بعينه * فان كان بغير عينه لا يكون المشتري قابضا سواء كان المشتري حاضرا أو غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان أمر المشتري بالوزن مصادقا لمالك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كالأمره المستقرض من آخر حنطة ودفع اليه الجوالق وأمره بأن يكيل فيه لغانه لا يصير قابضا في الوجهين * ولو اشترى من الدهن عشرة أرطال دهن معين بدوهم ودفع القارورة اليه وأمره بأن يزن فيها الدهن فلما لوزن رطلانها انكسرت القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسارها فبالبائع الباقي فيها ما وزن قبل الانكسار يكون على المشتري وما وزن بعد الانكسار فلهلاكه يكون على البائع ويضمن البائع للمشتري ما وزن قبل الانكسار بسبب الباقي وان بقي في القارورة شيء مما وزن قبل الانكسار كان ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه قارورة صحيحة فانكسرت وان كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وأمر الدهان بسبب

الدهن فيها فصب والبائع أيضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على المشتري * وان لم يدفع القارورة الى الدهان وكانت القارورة في يده وأمر البائع بصب الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري * وذ كرفي المتقي رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرفا وأمره بأن يزن فيه وفي الظرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن * وذ كرفيه أيضا رجل اشترى كرامين صبرة وقال للبائع كله في جوالتي ودفع اليه الجوالتي ففعل كان المشتري قابضا وكذا لو قال للبائع أعزني جوالتي هذا وكله لي ففعل فليس هذا قبض من المشتري * وذ كرفي القدوري رحمه الله تعالى ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا ولا فلا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قابضا في الوجهين الا أن يأخذ الجوالتي (٣٦٠) ثم يدفعه الى البائع وأمره بأن يكيل فيه * ولو اشترى دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال

للهان ابعت القارورة الى فيه ولا رسول فقال يراد بهذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان أهله زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فانتكسرت فيه كانه يكفر كذا في البيعة * لو قال حين يظلم ظلمات ابواب ١ ازوي ابن ستم مديرا كرو يذري من نه يذيرم فهذا كفر كله قال ان رضيت فانا لا أرضى كذا في الخلاصة * رجل قال ٢ يا خدائي روزي برمن فراخ كن يا بازركائي من رونه كن يار من جورمكن قال أبو نصر البوسري رحمه الله تعالى يصبر كافر بالله كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لا آخر ٣ دروغ مكوف قال دروغ از بهر چیست از بهر انكه بگويند كفر في الحال ولو قيل له طلب راضا الله فقال له ٤ مرا نجي بايد أو قال اكر خدای مرا در بهشت كند غارت كنم أو قيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخلك النار فقال ٥ من آردوزخ نجي اندیشم أو قيل لا تأكل الكثير فان الله لا يحبك فقال ٦ من ميخورم خواهی دوست دارد و خواهی دشمن كفر بهذا كله وكذلك لو قيل له ٧ بسیار مخند او بسیار محسب فقال چندان خورم و چندان خسبم و چندان خندم كه خود خواهم بكفر * رجل قال لا آخر ٨ كناهمكن چه عذاب خدای بسیار است فقال من عذاب بيكدست بردارم يكفر ولو قيل له ٩ مادر و پدرم يار فقال ليس لهم اعلی حق لا يكفر ولكن يصبر عاصيا * رجل قال لا بليس ١٠ أي ابليس كارمن بسیار نامن هر چه تو فرمائی بكنم مادر و پدرم يارم و هر چه نفرمائی نكنم يكفر كذا في التارخانية ناقلا عن التخيير * لو قال ١١ اكر خدای دو جهان كردی حق خویش از تو بستانم يكفر كذا في الخلاصة * رجل قال قولا كذا فسمع رجل وقال ١٢ خدای من اين دروغ تر است كرداند يا كوي خدای بدین دروغ تو بركت كند اذ قال بعضهم هذا قرب من الكفر * وفي مصباح الدين رجل كذب فقال غيره بارك الله في كذبك يكفر * وسئل نجم الدين عن قال ١٣ فلان بانور است غير ورف قال ترجه (١) لا تقبل منه هذا الظلم يارب وان كنت تقبله فانا لا أقبله (٢) يا الله وسع الرزق على اما أن تروح تجارقي أو لا تظلمني (٣) لا تكذب فقال الكذب لا ي شيء من أجل ذلك الذي يقولون (٤) لا يلزم لي أو قال ان كان الله يدخلني الجنة أنهم بها (٥) أنا لا أبالي من النار (٦) أنا أكل ان شاء يتخذني حبيبا وان شاء يتخذني عدوا (٧) لا تضحك كثيرا أو لا تنم كثيرا فقال أكل ونام وأضحك علي قدر ما أريد (٨) لا تذب فان عذاب الله كثير فقال أنا أرفع العذاب بيد واحدة (٩) لا تؤذي أباك وأهلك (١٠) يا ابليس أصلي شغلي لاجل ان أفعل كلها أمرتني به أو ذى أبي وأمي وكل ما لم تأمرني به لا أفعله (١١) ان كنت اله العالمين أخذ حق منك (١٢) جعل الله كذبك صدقا أو قال الله يجعل في كذبك هذا بركة (١٣) فلان لم يش معك مستقيما فقال الله تعالى لم يش معك مستقيما أيضا

للهان ابعت القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان قال للدهان ابعت علي يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها هلك على المشتري ولو قال ابعت علي يد غلامك فبعث فهلك في الطريق فالهالك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري وأما غلام البائع بمنزلة البائع * ومن مسائل التحلية رجل له رمال في حضرة فباع منها واحدة بعين الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحضرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلاجلها فانهلت وخرجت من باب الحضرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري في موضع بقدر علي أخذها بوهق ومعه وهق والرملة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنقل منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو

كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق أو كان يقدر على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانقلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير رجل ولا أعوان فلي البائع بينه وبينها فانقلت كان المشتري قابضا وان كانت الرملة في يد البائع فامسكها بعنانه فاشترها الرجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الرملة فوضعها في يده فانقلت من المشتري بعد ما صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرملة في يد البائع والمشتري جميعا فقال البائع خليت بينك وبينها وولست أمسكها منعا سدا لها وانما أمسكها حتى تضبطها فانقلت من أيديهم ما فهو قبض من المشتري وان كانت الرملة في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني أمسكها لك فانقلت من يد البائع قبل قبض المشتري الا أن المشتري كان يقدر على

أخذها من يد البائع وضبطها فليس هذا بقبض من المشتري * ولو اشترى فرساً أو دابة أو بائعاً راكبها فقال له المشتري اجلسي معك فعمله فعميت الدابة هلكت من مال المشتري * ولو كانت الرمال كثيرة في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرمال على الخروج فباعها من رجل وخلي بينه وبين الرمال ففتح المشتري الباب فغلبت الرمال وخرجت كان الثمن لازماً على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرمال أو لا يقدر وإن لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر أو فتحه الريح حتى خرجت الرمال ينظر إن كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضاً أو لا فلا * وإن اشترى طيراً يطير في بيت عظيم إلا أنه لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه فطيرانه وخلي البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر الناطق أنه يكون قابضاً للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فتحه الريح لا يكون المشتري قابضاً وإن كان الطير لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب * رجل باع خلافاً دن (٢٦١) في بيته وخلي بينه وبين المشتري فغم المشتري على الدن وتركه في

المشتري على الدن وتركه في بيت البائع فهلك بعد ذلك فانه يهلك من مال المشتري في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ولو اشترى ثوباً وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى غصبه إنسان فان كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يتديده ويقبض من غير قيام صح التسليم والأفلا * رجل باع فصافى خاتم يدينا وودع الخاتم إلى المشتري وأمره أن ينزع الفص فهلك الخاتم عند المشتري إن كان المشتري يقدر على نزعها من غير ضرر كان على المشتري ثمن الفص لا غير لأن المشتري كان أميناً في الخاتم فإذا كان يقدر على نزع الفص من غير ضرر صح التسليم وإن كان لا يقدر على نزع الفص لا يضره لا شيء على المشتري لأن تسليم المبيع لم يصح وإن لم يهلك الخاتم خبر المشتري إن شاء تربص حتى ينزعه البائع وإن شاء نقض البيع * ولو اشترى

خداي تعالى نزاوي راست نزوده ل يكفر قال نعم * وفي التخيير سألت صدر الاسلام جال الدين عن رجل ١ قال خداي زردوست مي دمر انداده است قال ان قصدك هذا الكلام اضافة الجمل اليه يكفر أم بمجرد قوله يجب الذهب لا يكفر كذا في التتارخانية * لوقال ٢ ان شاء الله ابيع كاريكي فقال من بي ان شاء الله بكنم يكفر كذا في خزائن المقتنين * قال المظالم هذا بقدير الله تعالى فقال الظالم أنا أفعل بغير تقدير الله سبحانه كفر كذا في الفصول العبادية * لوقال ٣ اي خداي رحمت خو يش ازمن دريغ مدار فهو من ألفاظ الكفر كذا في السراجية * اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته خافي الله تعالى واقبضه فقالت المرأة مجيبة له لا أخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا نصير مرتدة وتبين من زوجها وان كان الذي عاتبها فيه أمر الإيخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الا أن تريد ذلك الاستخفاف فتبين من زوجها * رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل ألا تخاف الله تعالى فقال لا روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان الله يقول التقوى فيما فعل * وان رأى رجلاً في معصية وقال له الاخر ألا تخاف الله فقال لا يصير كافراً لانه لا يمكن التأويل وكذا اذا قيل لرجل ألا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافراً كذا في فتاوى فاضيل خان * لوقال ٤ تامامي شويم بدتر خداي بامامي شود بدتر نيكوتر خداي باماميشود نيكوتر يكفر كذا في الخلاصة * وفي العناية ٥ اكر حکم خداي را يا نيريت ييغمير آنه بسندم چنانکه کسی کوي دش خداي جهار زن حلال کرده است کويدم اين حکم را نمی بسندم فهذا كفر كذا في التتارخانية * واذا قالت المرأة لابنها ماذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة منه تومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط * من قال ٦ خداي عز وجل باشد و هيچ چيز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية * لوقال ٧ خداي بحق من همه نيکوي کرده است بدی آذين است فقد كفر كذا في المحيط * قيل لرجل ٨ باري باز نبس

ترجة (١) الله يحب الذهب ولم يعطه لي (٢) ان شاء الله تفعل هذا الامر فقال أفعله بدون ان شاء الله (٣) بالله لا تبخل علي تبرجتك (٤) مادمنامسينين فانه مسي ومادمنامحسينين فانه محسن (٥) اذا قال لا يعجبني حكم الله أولاً تعجبني شريعة النبي يكفر كما لو قال له شخص الله حلال أربع نساء فقال أنا لا يعجبني هذا الحكم (٦) يقي الله تعالى ولا يبقئ شيء (٧) فعل الله في حق كل الخيرات والشرموني (٨) ما قدرت على امرأه فقال الله لم يقدر عليهم فكيف أقدر أنا

صوفاني فراس وأبي البائع أن يفقهه فان لم يكن في فقهه ضرر يجبر البائع على أن يفتق مقدار ما ينظر المشتري في الصوف فان رضي به يجبر على فتح الكل وإن كان في فقهه ضرر لا يجبر البائع على الفتح لانه لا يجبر على تحمل الضرر * رجل باع حجاباً في بيت لا يمكن إخراجها إلا بفتح الباب فان البائع يجبر على تسليمه خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمه لا يضره كان له أن ينقض البيع * رجل اشترى بقره وقال للبائع سقهالي منزل حتى أجيء خالفك إلى منزلك وأسوقها إلى منزلي فماتت البقرة في بيت البائع فانما اتهم على البائع * فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه * رجل دفع إلى قصاب درهمين وقال أعطني بهذا الدرهم لحاوزه وضعه في هذا الزنيل في حاوتك حتى أجيئك بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فأكته الهرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يمين موضع اللحم كان الهلاك على القصاب وإن بين فقال من الجنب أو من الذراع أو غير ذلك يكون الهلاك على المشتري وهو نظير ما ذكرنا عن القذوري * رجل اشترى حنطة

بعينها ودفع الغرامة الى البائع وقال ضع كلهما في افق على صار المشتري قابضاً ولو كانت الحنطة بغير عيم ابان كان مسلماً ونمنا ودفع الغرامة الى المسلم اليه وأمره بكليهما في الايصير قابضاً الآن يكون رب السلم حاضراً قال مولانا رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى ذراعاً من بوب ولم يبين الجانب فقطعهما البائع ولم يرض به المشتري * ولو بين الجانب فقال من هذا الجانب فقطعهما البائع لم يشتري أن رد * رجل اشترى عبداً فقتله انسان عمداً قبل القبض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى خير ما اشترى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص له وان نقض البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اختار امضاء البيع كان القصاص للمشتري وان اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسنت فقال يجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة (٢٦٢) ما لو كان القتل خطأ وذكر المسئلة في النوادر على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبداً ولم

يقبضه فأمر البائع أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضاً وكذا لو أمر البائع أن يؤجره من فلان فعين أولم يبعين ففعل جاز وصار المستأجر قابضاً للمشتري أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه وكذا لو أعار البائع العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ذلك جاز ويصير قابضاً ولو أن المشتري أعار العبد المشتري قبل القبض أو وهبه أو تصدق به على رجل أو رهنه عند انسان وقبضه المهرتين جاز ولو باع أو أجز قبل القبض لا يجوز قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحوهما

نيامدى فقال خدائ بازنان بس نيامدى من جكونه بس آيم يكفر كذا في الغيبة * ولو قال ١ از خدای می بینم واز تو یا از خدای امید می دارم وبتوفه ذاقبجج ولو قال از خدای می بینم وبتوب تر امید ام فهو حسن كذا في نزاهة المقتنين * اذا طلب عيّن خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطاب لا أريد اليمين بالله وأريد اليمين بالطلاق أو العتاق فقد كفر عند بعض أصحابنا وعامتهم على أنه لا يكفر وفي تجنيس الناصري وهو الاصح ولو قال ٢ سو كند تو همان است وبتزهر همان فقد كفر ولو قال لغيره ٣ خدای می داند كه بیوسه سته تر باید عامیاد میدارم فقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال ٤ من خدایم علی وجه المزاح یعنی خود آیم فقد كفر كذا في التتارخانية * رجل قال لامرأته ٥ ترا حق همسایه نمی باید فقالت لا فقال تراحق شوی نمی باید فقالت لا فقال تراحق خدایم باید فقالت لا فقد كفر * رجل قال في مرضه وضيق عيشه ٦ باری بدانی كه خدای تعالی مرا اجرا آفریده است چون از لثم ای دنیا مرا هیچ نیست فقد قيل لا يكفر ولكن هذه الكلام خطأ عظيم * رجل قال ان الله يعذبك بما ساء بك وقال ذلك الآخر ٧ خدایرا نشانده كه تا خدای همه آن كند كه تو می كوی يكفر كذا في المحيط * وفي التخيير ٨ خدای چه تواند كرد چیزی دیگر تواند بجز دوزخ فقد كفر ومثله رجل رأى عبداً ناقبججاً فقال ٩ بیش کار نموده است خدای كه چنین آفریده كفر * فقير قال في شدة فقره ١٠ فلان هم بنده است با چندان نعمت ومن هم بنده در چندان ریغ باری اینچنین عدل باشد كفر * رجل قال لاخر ١١ از خدای بت رس فقال خدای كه است يكفر وكذا لو قال ١٢ پیغمبر در كور نیست أو قال علم خدای قدیم نیست أو قال المعدوم ليس بعلم الله يكفر كذا في التتارخانية * يكفر با دخال الكاف في آخر الله عند نداء من اسمه عبد الله ان كان عالماً على الاصح وبتصغير الخالق عمداً ان كان عالماً كذا في البحر الرائق * لو قال لاخر ١٣ خدای بردل

ترجمه ١ اراهم من الله ومنك أو أمل من الله ومنك ولو قال اراهم من الله وأعلم أنك السبب في عيّنك يشبهه ضرورة الحمار (٣) الله يعلم أي أتذكرك بالعداء دائماً (٤) (خدایم وخود آیم) هاتان اللفظتان متفقتان في النطق مختلفتان في المعنى فالاولى بمعنى أنا الله والثانية بمعنى جئت من نفسي (٥) هل لا تريدین حق الجوارف قالت لا فقال هل لا تريدین حق الزوج فقالت لا فقال هل لا تريدین حق الله (٦) البتة أعلم لماذا خلقني الله حيث لم يكن لي شيء من لذات الدنيا (٧) نصب الله لاجل أن يفعل ما يقول (٨) ما الذي يقدر على فعله الله لا يقدر على شيء آخر سوى جهنم (٩) لم يبق لله شغل حتى يخلق مثل هذا (١٠) فلان عبداً يضامع هذا القدر من النعم وأنا عبدي هذا القدر من العناء فهل يكون مثل هذا عدلاً (١١) خف الله فقال أين الله (١٢) الرسول ليس في القبر أو قال علم الله ليس بقديم (ادخال الكاف) أي التي هي للتصغير (١٣) الله يرحم قلبك ولا يرحم قلبي

اذا فعله المشتري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن والهبة يصير مسلماً للمهرتين وانما هو ب له على القبض فيصير المشتري قابضاً فقبضه * رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع لا تمسك علمه ادفعه الى فلان فيكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك عندك كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسكنه بالثمن لاجل البائع فتكون يد كيد البائع * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها أو وطئها فباعها أو وطئها أو كان طعاماً فقال كما فعل فلان ذلك يكون فسخاً ما لا كل الوطء فان البائع لا يصلح ناسباً عن المشتري في ذلك فيجعل مجازاً عن الفسخ حتى يكون واطئاً أو كلاماً ما نفسه * وأما البيع فهو على وجود ثلاثة ان قال بعه لنفسك فباعه يكون فسخاً ولو قال بعه لا يجوز البيع ولا يكون فسخاً ولو قال بعه أو بعه من شئت فباعه كان فسخاً ويجوز البيع الثاني للمورد في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فسخاً وهو كقوله بعه لي

* ولواشترى ثوبا وخطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسحا وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري يتفرقا فيفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه في أوكن وكلي في الفسخ فمال يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسحا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسحا ويكون نو كيدا بالبيع سواء قال بعه أو قال بعه لي * باع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الاول * ولو وهب من البائع لا تجوز الهبة وينفسخ البيع اذا قبل * ولواشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا البيع ولم تقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه * ولو باع البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه * واشترى دارا وعقار اخر منها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو اجرها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى أرضا فيها زرع زرعها (٣٦٣) والزرع يقبل فدفعهما الى البائع معاملة

بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه آجر الارض فان دفع الارض معاملة يكون استجارا للعامل ولا يكون اجارة للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض * رجل اشترى خماف بيت البائع في جوالقه فوضع المشتري يده عليه او قال قبضت ثوبا بعه من غيره قبل الاخراج قالوا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد رحمه الله تعالى ونأويله اذا كان البائع خليا بينه وبين الفهم * رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون ههنا اللبلة فان ماتت ماتت في فهلك هلك من مال البائع لان مال المشتري * رجل باع مكبلا في بيت مكابله أو موزونا مساويزة وقال للمشتري خليت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكلمه ولم يزنه صار المشتري قابضا ولو ادفع المفتاح الى المشتري ولم يقبل خليت

توبخا يا بدرل من في ان عني به الاستغناء عن الرحمة فقد كفر وان عني به ان قلبي ثابت بانيات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر * صبي يبي ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال للصبي رجل امه مكبري كه يدرو الله يمكند فهدا ليس بكفر لان معناه ٢ خدمت الله ميكد كذا في المحيط * رجل رأى أعمى أو مريضا فقال له ٣ خدائي تارادب و مراديد و تراجنان أفر يد مراجه كذا الصحيح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة * ولو قال ٤ بخداي وبخداي بانيوي كافر ولو قال ٥ بخداي وبخداي وسرتو فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام من لم يترى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين فقد كفر وسئل ابن مقاتل عن أنكر سورة الخضرو ذى الكفل فقال كل من لم تجتمع الامة على نبوته لا يضرة أن يحمد نبوته ولو قال لو كان فلان نبيا لم أومن به فقد كفر كذا في المحيط * عن جعفر فبن يقول آمنت بجميع أنبيائه ولا أعلم ان آدم نبي أم لا يكفر كذا في العنابية * سئل عن ينسب الى الانبياء الفواحش كعزهم على الزنى ونحوه الذي يقوله الحشوية في يوسف عليه السلام قال يكفر لانه شتمهم واستخفاف بهم قال أبو ذر من قال ان كل معصية كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فكافرا لانه شاتم ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لانه رد المنصوص * سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل أن محمدا صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس مسلم كذا في اليتيمة * قال أبو حفص الكبير كل من أراد بقلبه بغض نبي كفر وكذلك من قال لو كان فلان نبيا لم أرض به ولو قال ٦ اكر فلان ييغ مبرودى من بوى نكر ويدى فان اراد به لو كان فلان رسول الله لم أومن به كفر كذا لو قال لو أمرني الله بأمر لم أفعل وفي الجامع الاصح اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم أتمر بأمره لا يكفر ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا وعدلا لا نبونا كفر وكذلك لو قال ان انا رسول الله أو قال بالفارسية ٧ من ييغ مبرم يريد به من ييغام محي برم يكفر ولو أنه حين قال هذه الما الطالب غيره منه المجردة قيل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تزيه وافتاحه لا يكفر ولو قال لشه النبي صلى الله عليه وسلم شعير يكفر عند بعضهم وعند الآخرين لا الا اذا قال بطريق الاهانة ومن قال لأدري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان انسيا أو جنيا يكفر كذا في الفصول العبادية * ولو قال ٨ اكر فلان ييغ مبراست حق خو يش

ترجمة (١) اسكت لانيك أبوك يفعل الله (٢) يفعل خدمة الله (٣) الله رآك ورآني وخفك هكذا الخاذني (٤) بالله وتراب رجلك (٥) بالله وعمرك ورأسك (٦) لو كان فلان نبيا ما كنت أصدق به (٧) أنا رسول يريد به أوصل الخبر (٨) آخذ حق من فلان ولو كان نبيا بينك وبينه فاقبضه لا يكون قابضا * باع مكبلا مكابله أو موزونا موازنة أو معدودا أو موزوعا كان آجرة الكيال والوزان والذراع والعداد على البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري قابضا بكيل البائع عند حضرته * ولواشترى الثمار على رؤس الاشجار كان آجرة الخذاذ على المشتري لانه ثم يتحقق التسليم بالخيلة * ووزن الثمن يكون على المشتري وكذلك آجرة الناقد في ظاهر الرواية وقال بعض ان قال المشتري دراهمي منتقدة كان آجرة الناقد على البائع وان قال غير منتقدة فآجرة الناقد تكون على المشتري والصحيح أنها تكون على المشتري على كل حال * ولواشترى خطة أو ثوبا في جراب كان فتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري وقيل كما يجب الكيل على البائع فالصبي يوعا المشتري يكون عليه أيضا وكذا لو اشترى ما من سقاء في قربة كان صب الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف * ولواشترى خطة في سبلها جاز وكانت التذرية والكدر والتخلص على البائع * ولواشترى عنبا جازا كان القطف على المشتري وكذا

واشتري شيئا مغسبا في الارض كالثوم والجزر والبصل ونحو ذلك كل ما اشتراه جردا فافترج ذلك يكون على المشتري * ولو اشتري كيليا مكابلا أو موزنا موزنا تفكك البائع بحضرة المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بكنهه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله * وقوله عليه الصلاة والسلام حتى يجري فيه صاعان محمول على ما إذا كانت الحنطة سلماء أو غنما على رجل فاشتري المدون كرامن رجل آخر وأمر صاحب الدين بقبض الكرم من غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل من تين مرة لبايعه ومرة لنفسه * ولو كان هذا في الذرعات اذا باع مذارعة فلم يذرع البائع وقبض المشتري بغير ذرع جاز له أن يتصرف فيه من غير ذرع وفي العدييات روايتان في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو والذرعى سواء وفي رواية هو والكيل والوزن سواء * ولو اشتري حنطة على أنها كرت فقال له البائع هي كركتها الآن لفلان فلم يأخذها (٣٦٤) فخذها بعشرة فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكيل

أزوى يستأنم لا يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال ١ محمد درويشك بود أو قال جامعة بغيره بمنك بود أو قال قد كان طوبى للظفر فقد قيل يكفر مطلقا وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاحالة ولو قال للشيء عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلا اسمه محمد أو أحمد أو كنيته أبو القاسم وقال له يا ابن الزانية ٢ وهركه خذ اربابا بن اسم أو بابن كنيته ينده است فقد ذكر في بعض المواضع أنه اذا كان ذا كرا للشيء صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط * ولو قال كل معصية كبيرة الامعاصى الانبياء فانها صغار لم يكفر ومن قال ان كل عمد كبيرة وفاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصى الانبياء كانت عمدا فقد كفر لانه شتم وان قال لم تكن معاصى الانبياء عمدا فليس يكفر كذا في التينة * الرافضى اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والعادى بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضى الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلى مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فنهذه هو كافر كذا في الخلاصة * ولو قذف عائشة رضى الله عنها بالزنى كفر بالله * ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة * ولو قال عمرو وعثمان وعلى رضى الله عنهم لم يكونوا أصحابا لا يكفر ويستحق اللعنة كذا في خزنة الفقه * من أنكر امامة أبي بكر الصديق رضى الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضى الله عنه في أصح الأقوال كذا في الظهيرية * ويجب كفارهم بكافر عثمان وعلى وطلمة وزبير وعائشة رضى الله تعالى عنهم ويجب الكفار الزيدية كلهم في قولهم بالتطاريقي من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردي * ويجب كفار الروافض في قولهم برجعة الاموات الى الدنيا بتناسخ الارواح و بالتقال روح الاله الى الآخرة بقولهم في خروج امام باطن وتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو لاء القوم خارجون عن ملة الاسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية * في اكراه الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمد صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه * أحدها أن يقول لم يحظر بي شيء وانما شتمت محمد الكاظمي وأما غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالايمان * الوجه الثاني أن يقول خطر بيالى رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا * الوجه الثالث أن يقول خطر بيالى

ترجمة (١) محمد كان درويشا أو قال كانت ملابس الرسول قدرة (٢) وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وبهذا الكنية

مرة أخرى وكذلك الموزون فان لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنها أو أكل الخبز قالوا لا يطيب له لنهي النبي عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى النهى محمول على ما اذا لم يكن المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان حاضرا ورأى رأى العين لا يحتاج الى الكيل بعد ذلك قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز اذا قال وزنت الآن لفلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الوزن مرة أخرى وان كان حاضرا حين وزن البائع كفاه ذلك * وفي الذرعات اذا اشتري ثوبا وقال له البائع هو عشرة أذرع ذرعت له الآن وصدقه المشتري في ذلك كفاه وفي العدييات هو على الروايتين

فصل في المقبوض على

سوم الشراء * رجل ساوم رجلا بقدح وقال لصاحب القدح ارم الى قدفعه اليه فوقع من يده على أقذاح رجل فانكسرت لا يضمن القابض القدح المدفوع اليه لانه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن فلا يضمن وعليه ضمان الاقداح التي انكسرت بفعله * رجل جاء الى زجاج فقال ادفع الى هذه القارورة فأراه فقال الزجاج ارفعهما فوقع وانكسرت لا يضمن الرافع لانه رفعها بذنه وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا لا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فأراه فقال الزجاج نعم فرفعهما فوقع من يده وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على أقذاح أخرى فانكسرت الاقداح كان عليه ضمان تلك الاقداح بين الثمن أولم يبين هذا اذا أخذها باذن صاحبها فان أخذها بغير اذنه كان ضامنا بين الثمن أولم يبين * رجل اشترى خلافتا في دن الحبل فوقع قطرة دم من أنفه

في الدين يتجسس ولا ضمان عليه ان نظربا ذن الخلال وان نظربا غيره اننه كان ضامنا اشتري فقاعا أو شرابا أو خذ القدر أو الكوز من الفقاهي
فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أعارمه الكوز * رجل أخذ من البراز فباعه فذهب به فان رضيته اشتريته فضاء من يده لا يضمن ولو
قال ان رضيته اشتريته بعشرة كان ضامنا * الوكيل بالشراء إذا أخذ السلعة على سوم الشراء بعد بيان الثمن فأرأها الموكل فلم يرض بها الموكل
فردّها على الوكيل فهذا كذا عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه أخذها على سوم الشراء وبين الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله
ان كان أمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء وان لم يكن أمره بذلك لا يرجع لان الأمر بالشراء لا يكون أمرًا بالأخذ على سوم الشراء * رجل
يباع ساعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فهلكت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظرتكم تبيع قالوا يكون صامنا والصحيح
أنه لا يضمن الا اذا قال صاحب الساعة بكذا * رجل قال لغيره هذا النوب لك بعشرة (٢٦٥) وقال هات حتى أنظر فيه أو قال

حتى أريه غيري فأخذه على
هذا فضاء في يده ذكر في
المتقى أنه لا يضمن في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى * ولو قال
هات فان رضيت أخذه
فضاع كان عليه الثمن
* رجل أخذ متاعا ليذهب
به الى منزله فان رضى اشتراه
وان لم يرض ردّه عليه فهلاك
في يده قال ابو الليث الكبير
رحمه الله تعالى لا يضمن لانه
أخذه على وجه الامانة
لا على وجه المساومة * وان
اشتري متاعا على أنه بالخيار
الى أن يذهب به الى منزله
فهلاك في يده كان عليه القيمة
لانه لم يوقت للخيار وقتا
يفسد البيع الا ان
هلك في ثلاثة أيام كان عليه
الثمن وان هلك بعدها كان
عليه القيمة * رجل دفع
السلامة الى مناد لينادي
عليها فطوب منه بدراهم
معلومة فوضعه عند الذي
طلبه وقال ضاعت مني

رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصراني وانما شتمت محمد صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه
يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنعمي على
النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الخنطة لما صرنا أشقياء يكفر كذا في
الخلاصة * من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يضل
ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بترك القبول هكذا في الظهيرية * اذا عني
الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر
وان أراد به الاستخفاف والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضين * ولو قال اكرمنا بغير
صلى الله عليه وسلم مردك خواند فرونكذارم لا يكفر ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال
رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب الترفع فقال ذلك الغير أنا
لا أحبه فهذا كفر وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك
على وجه الاهانة كان كفرا وبدونه لا يكون كفرا * رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نسج الكرياس
٣ بس ما هم جولا هه بيجكان باشيم فهذا كفر * رجل قال لغيره كلما كان يأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يلبس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل ٣ اين في أدبي است فهذا كفر اذا قال ٤ چه نعر سمي است
دهقان را كه طعام خورند و دست نشویند قال ان كان لها نبالا سنة يكفر ولو قال ٥ اين چه رسم است
سبست كردن و دستار بر بزرگوار و ردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد كفر كذا في المحيط * ٦ اگر در روز عاشورا یکی را گویند که سرمه کن که سرمه کردن درین روز سنت
است او گویند کار زنان و مخنثان بود کافر گردد * وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر ٧ دروغ میگوید
اكرهمه پیغمبر است يلزمه الكفر وكذلك لو قال ٨ سخن وی نکر و ما اكرهمه پیغمبر است * رجل قال
لاخر ٩ کران خوی است اكرهمه پیغمبر است أو قال ١٠ اگر مرسل است یا همه فرشته مقرب است

ترجمة (١) ان قال لي الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لأسألك عما أرداه عليه (٢) خيئتني أولاد
النساج (٣) هذا عدم أدب (٤) ما أحسن عادة الفلاحين يا كلون الطعام ولا يغسلون أيديهم (٥)
ما هذه العادة تقصير الشارب وارتداء الطمسان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشورا تكلم لان
التكلم في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمخنثين يصير كافرا (٧) يكذب ولو كان نبيا (٨) لا أصدق
كلامه ولو كان نبيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نبيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسلًا أو ملكًا مقربًا

(٣٤ — فتاوى ثانی) أو وقعت مني كان عليه قيمته لانه أخذ على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على المنادى وهذا اذا كان
مأذونا بالدفع الى من يريد شراء قبل البيع فان لم يكن مأذونا بذلك كان ضامنا والله أعلم * فصل في قبض الثمن * رجل باع متاعا ب ألف
درهم فوزنه المشتري ألفا ومائتي درهم ودفعها اليه فضاء عنده كان البائع مستوفيا حقه بالألف والزيادة أمانة في يده ولا يلزمه شيء
بها كها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة أسداسه للبائع
والسدس للمشتري فها هلك على الشركة وما بقي بقي على الشركة ولو أن البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاءت المائتان عنده وبقي
الألف كان الألف بينهما على ستة ولو جعل الألف في كفه ودفع المائتين الى غلامه ليردها فسرقت المائتان وسرق الألف من يده لا يرجع
أحدهما على صاحبه بشيء * رجل اشترى جارية بألف درهم ودفع الى البائع كيسا على ظن أن فيه ألف درهم فذهب به البائع الى منزله فاذا

فبعد تأخير فاعلمها بالبردها الى المشتري فهلكت في الطريق لا يضمن البائع شيئا لانه قبض باذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمنا ولو أن المشتري دفع الى البائع دراهم صحا فبكسرهما البائع فوجدها نهرجة كان له أن يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والكسرة فيه سواء * الدراهم أنواع جيا دوز يوف ونهرجة وستوفة * واختلافوا في تفسير هذه الدراهم قال بعضهم النهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان والزوف هي الدراهم المغشوشة والمستوفة هي صفر مغمومة بالفضة وقال عامة المشايخ الجيا دوز فضة خالصة تزوج في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزوف ما يقد بيت المال ويأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشراهم بالكن بين البائع أنها زوف والنهرجة ما يهرجه التجار ولا يزوج في التجارات ولها حكم الدراهم في الشرع حتى لو تجوز به في السلم والصرف يجوز * والمستوفة فارسي معرب سه تاقه وهو أن يكون الطاق الاعلى (٢٦٦) فضة ولا سدل كذلك وبينهما صفر ليس لها حكم الدراهم في الشرع حتى

لو تجوز به في الصرف
والسلم لا يجوز وانما لا يضمن
كسر النهرجة لانه لا قيمة
لهذه الصنعة فبردها على
المشتري بغير شيء وكذا لو
دفع النهرجة الى انسان
لينظر فيه فكسره لا يضمن
* ولو باع شيئا بدراهم جيا دوز
وقبض الدراهم وأراها
رجلا فاتقدها فوجد فيها
قليل نهرجة واستبدل
النهرجة ثم أراد البائع
صرف الكل في حاجته فلم
يأخذها أحد وقالوا كاه
نهرجة قالوا ان كان البائع
أقرب قبض الجيا دوز أو فر
بقبض حقه أو باستيفاء
الثلث لا يرده شيئا ولا يسمع
دعواه أنها نهرجة الا اذا
صدقه المشتري أنها نهرجة
فبردها عليه وان لم يكن
البائع أقرب بما قلنا ثم ادعى
أنها نهرجة سمع دعواه
فكان له أن يردها ولو اشترى
شيئا بدراهم نقد البلد ولم
يقبض حتى تغيرت فان

كان جان است كفر في الحال * رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال ١ اكرم محمد مصطفى كويد من من سلم أو قال اكرز آسمان بانك آيد كه من من هم بزم يلزمه الكفر قال رضى الله تعالى عنه سألت صدر الاسلام جمال الدين عن قرأ حديثا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل ٢ هم روز خلتها خواند قال ان أضاف ذلك الى القارئ لا الى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفرون ان كان حديثا لا يتعلق به لا يكفرون وتحمل مقالته على ان ارادته قراءة غيره أولى * رجل قال ٣ بحرمت جوانك عربي يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر * رجل قال ٤ يغمبر وقتي بود كه يغمبر بود وقتي بود كه نبود وقال أنا لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر * وفي غرر المعاني سئل عن قال لزوجه ٥ خلاف مكوفة فقاتلته المرة يغمبر ان خلاف كذبت قال كلفه كفر است نوبه كذبت ونكاح نازكه كند كذا في التتارخانية * اذا قال لغيره رؤيتي اياك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفرون أكثرهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط * وفي الخانية وقال بعضهم ان قال ذلك لعدو ملك الموت يصير كافرا وان قال لكرامة الموت لا يصير كافرا ولو قال ٦ روى فلان دشمن ميسدارم چون روى ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر * وفي التخيير لو قال لا أسمع نهادة فلان وان كان جبرائيل وميكائيل يكفر * رجل عاب ملكا من الملائكة كفر * رجل قال أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقبضه هل يكفر هذا القائل قال رضى الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر * رجل قال لا تخو ٧ من فرشته وأمر في موضع كذا أعينك على أمرك فقد قيل انه لا يكفر وكذا اذا قال مطلقا ناملك بخلاف ما اذا قال أنا نبي كذا في التتارخانية * رجل تزوج امرأته ولم يحضر الشهود قال ٨ خد اير اور رسول را كواه كردم أو قال خد اير اور فرشتگان را كواه كردم كفر ولو قال ٩ فرشته دست راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العبادية * ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العبادية * اذا أنكر الرجل اجل آية من القرآن أو نسخ بآية من القرآن وفي الخزانة أو عاب بكفر

ترجة (١) ان كان محمد المصطفى يقول لي لا تضربه لا تركه أو قال ان كان ياتي صوت من السماء بان لا تضربه أنسبه أيضا (٢) كل يوم يقرأ أو حلا (٣) بحرمة الصبي العربي (٤) للنبي وقت يصير فيه نبيا ووقت لا يصير (٥) لا تقول خلاف الواقع فقالت المرأة الانبياء قالت الخلاف قال هي كلمة كفر فيلزمها ان تنوب ويحدد السكاح (٦) الكره رؤية فلان مثل رؤية ملك الموت (٧) أنا ملكك (٨) أشهدت الله والرسول أو قال جعلت الله والملائكة شهودا (٩) جعلت ملكا اليدايني شاهدا وجعلت ملكا اليدايسرى شاهدا كذا كانت لا تزوج في التجارات فسد البيع وهو غنزة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الراتجة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل ذلك وان كانت الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات الا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يفسح البيع في نقصان القيمة أيضا * وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فكسدت فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غلت أو رخصت لا يفسد * ولو باع عرضا بالدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى صارت لا تنفق ولا تزوج في التجارات فان كانت لا تنفق في هذه البلدة وتنفق في غيرها على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك كسادا لكن ثبت الخيار للبائع ان شاء أخذ تلك الدراهم وان شاء أخذ قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت لا تنفق في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند الكل يفسد العقد عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وعندهما ثبت الخيار ولا يفسد العقد * رجل اشترى شيئا بدنانير فلس ولم يذكر العددي القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا
وعليه الفتوى * ولو اشترى بدرهم فلس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز يؤخذ بالقياس ههنا وقيل فيه خلاف بين أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى القياس قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى
في درهم فلس أنه لا يجوز * ولو اشترى شيئا بدنانير أو بدنانيرين ولم يذكر شيئا بالدراهم ولا الفلوس قالوا يصرف ذلك إلى الدنانير من الفلوس
وهذا إذا كان المشتري شيئا خسيسا يشتري بدنانير فلس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى دارا بعشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة
دنانير وإن اشترى ثوبا بعشرة فهي عشرة دراهم وإن اشترى بطيخا بعشرة فهي عشرة أفلس المعترف في هذا عرف الناس ما يباع بالدنانير كانت
العشرة من الدنانير وما يباع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم * رجل اشترى (٣٦٧) ألف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد

منهم مائة ألفا لكل واحد منهما
فقد الناس في البلد إن كانوا
بالكوفة فهي على دنانير
الكوفة لأن الدنانير تختلف
بأختلاف البلاد من حيث
العمارة وأهل الشروط وكروا
في شروطهم في الدراهم وزن
سبعة وأرادوا بذلك أن
يكون وزن عشرة دراهم
سبعة مثاقيل وأصل ذلك
أن الدراهم كانت مختلفة في
عهد عمر رضي الله عنه بعضها
خفاف وزن الواحد منها عشرة
قرايط وبعضها ثقيل وزن
الواحد منها عشرين قراطا
وبعضها بين الخفاف والثقيل
وزن الواحد منها اثني عشر
قراطا وبسبب ذلك تقع
الخصومة بين الناس في
تجارهم فشاور عمر الصحابة
رضي الله عنهم في ذلك فانفقوا
على أن يؤخذ من كل نوع
ثلاثة فأخذوا ثلث العشرة
وثلث العشرين وثلث اثني
عشر فبلغ ذلك أربعة عشر
قراطا فصاروا يدرهمها وزنه
أربعة عشر قراطا ووزن

كذافي التارخية * إذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر
لأن اعتبار الإجماع بعد الصدر الأول على أنه ما من القرآن والصحيح هو الأول لأن الإجماع المتأخر لا يرفع
الاختلاف المتقدم كذافي الظهيرية * إذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر * رجل يقرأ
القرآن فقال رجل ابن جهم بك طوفان است فهذا كفر كذافي المحيط * ولو قال قرأت القرآن كثيرا فما
رفعت الجنابة عنك يكفر كذافي الخلاصة * من قال لغيره ٢ قل هو الله أحد راو يستباز كردى أو قال
ألم نشرح را كريان كرفته أو قال لمن يقرأ يس عند المريض ٣ يس در دهان مرده منه أو قال لغيره ٤
ای کو تاه ترا زانا اعطیناك الكوثر أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو
ملا قد حاو جابه وقال كأسادها قافا أو قال فكانت سرابا بطريق المزاح أو قال عند الكيل والوزن وإذا
كلوهم أو وزنوهم يخسرون بطريق المزاح أو قال لغيره ٥ دستار لم نشرح بسنة يعني أبدت العلم أو
جمع أهل موضع وقال فجمعناهم جمعا أو قال وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا أو قال لغيره كيف تقرأ
والنارعات نزعنا صب العيين أو برفعها وأراد به الطن أو قال لرجل أفرع أشمتك فان الله تعالى قال كلا
بل إن أودعي إلى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلي وحدي إن الله تعالى قال إن الصلاة تنهى أو قال لغيره
نفسه يجوز أن النفس قبل يذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهبريحكم كعنف في
هذه الصور كلها وإذا قال لغيره ٦ خانه جنانك كرده كجوت والسما والطارق قيل يكفر وقال
الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى إن كان القائل جاهلا لا يكفر وإن كان عالما يكفر وإذا قال ٧ قاعا
صفصا شدة است فهذه مخاطرة عظيمة وإذا قال لساق القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة
أيضا وإذا قال القرآن أعجمي كفر ولو قال في القرآن كلمة بعمية نفي كفره نظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر
رحمه الله تعالى كذافي الفصول العمادية * في خزائن الفقه لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال ٨ بيزار شدم
از قرآن يكفر وفي رسالة صدر الصدور رسالة القاضي النضاة كمال الله والدين ٩ اكر مردى سورى از
قرآن ياد دارد وآن سورة بسيارى خواند يكفر كويده اين سورة را زبون كرفته كافر كردد وفي التخيير
رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لأنه كافر كذافي التارخية * (ومنها) ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة
ترجمة (١) ما هذا الصوت الذي كالطوفان (٢) قلب جلد قل هو الله أحد أو قال تعلقت بخنقا الم نشرح
(٣) لا تضع يس في فم الميت (٤) يا أنصر من أنا أعطيناك (٥) لفقت عملة لم نشرح (٦) نظفت البيت
مثل والسما والطارق (٧) صار قاعا صفا (٨) زعلت من القرآن (٩) إذا كان رجل يحفظ سورة
من القرآن ويقرأها كثيرا فقال له آخر اضعت هذه السورة يصير كافرا

الدينار عشرون قراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل * رجل قال لغيره بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جاز
ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك * ولو باعه بعشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها من المكسرة فسد البيع * باع عبدان ثوب
موصوف في النعمة أن ذكر الثوب أجلا جاز وأن لم يذكره أجلا لا يجوز لأن الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا بدله من
الاجل فإن ذكر الثوب أجلا فافترا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا العقد يعتبر به في حق العبد سأل في الثوب ويجوز أن يكون
للعقد الواحد حكم عقدين كالمهبة بشرط العوض وتعليق العتق بإدائه المال * رجل باع ثوبا بقرنيه المشتري فقال انك قد أغليت على وبعثني
بأكثر مما سأل وقد كان باعه بعشرين فقال البائع قد بعثتك بعشرة لا بعشرين فهو جائز وهو حط وكذا قال البائع للمشتري قد أرخصت
عليك وبعثتك بنصف الثمن فقال المشتري اشتريته بعشرين جاز ويكون زيادته في الثمن * ولو لقيه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعثتك ثمانية

بعشرة فقبل المشتري أو قال المشتري اشترت منك ثمانية بعشرين وترضيا على ذلك ينتقض البيع الأول وينعقد الثاني ولا يشبه هذا إذا ذكر الغلام والرخص فإن ذلك زيادة وخط رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري بعد البيع نويت في قلبي نقد كذا وقال البائع نويت نقد كذا لا يجوز من ذلك فهو باطل وله نقد الباد فان كان نقدهم مختلفا كان ذلك على الغالب وان استويا فاسد البيع (فصل في الاجل) رجل اشترى متاعا بالف درهم الى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا * رجل باع شيئا بالف درهم على أن يعطيه على التفاريق ان كان ذلك شرطافي البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطافي البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه بالثمن جملة * رجل باع عبدا بالف على أن يقده كل أسبوع بعض الثمن حتى يقده خمسمائة عند مضى الشهر كان فاسدا * رجل اشترى من القصاب كل يوم ألف درهم وكان القصاب يقطع له (٣٦٨) اللحم ويضعه في الميزان ويرزن والمشتري يظن أنه من لان اللحم يباع في البلد منا

بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلثين استارا وصدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بمحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بمحصة النقصان من اللحم لان البائع أخذ محصة النقصان من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب ينكر أنه دفع اليه على أنه من فان المشتري لا يرجع على القصاب بشيء لان سعر البلد لا يظهر في حق الغريب * بلدة اصطلي أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب الى الخبز فقال أعطني خبزا بدرهم أو جاء الى قصاب وقال أعطني لحم بدرهم فأعطاه أقبل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بمحصة

لوقال المريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات بكفر وقول الرجل لأصلي يحتمل أربعة أوجه أحدها لأصلي لاني صليت والثاني لأصلي بأمرك فقد أمرني به ايمان هو خير منك والثالث لأصلي فسقا محجاة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لأصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أمر بها بكفر ولو أطلق وقال لأصلي لا يكفر لاحتمال هذا الوجه اذ قيل له صل فقال قلنا ان بودكه نماز كندو كابر خوشتن داراز كند أو قال دیر است که می کار نکردم أم أو قال که تواند که این کار بسر برد أو قال خردمند در کاری نباید که بسر نتواند برد أو قال مردمان از بهر ما می کنند أو قال نماز می کنی چیزی بر سر نمی آید أو قال تو نماز کردی چه بر سر آوردی أو قال نماز که ما درو پدرم مرده اند أو قال نماز کرده و ناکرده یکی است أو قال چندان نماز کردم که مرادل بکرفت أو قال نماز چیزی نیست که اگر بماند کننده شود فهذا كله كفر كذا في خزنة المفتين ٢ اكر يكره را كونه دينا تا نماز كنيم برای آن حاجت پس او كويد من بسیار نماز کردم هیچ حاجت من روا نشد و آن بوجه استخفاف و طنز كويد كافر كرد كذا في التناظرانية * ولو قال فاسق للصائين ٣ بما يد مسلماني به يميند ويشير الى مجلس الفسق بكفر اذ قال ٤ خوش کاریست بی نمازی فهو كفر وكذا اذا قال رجل صل حتى تجد حلاوة الطاعة أو قال بالفارسية ٥ نماز کن تا حلاوت نماز کردن بیایي فقال له ذلك الرجل ٦ تو من تا حلاوت بی نمازی به بینی بكفر واذ قيل لعبد صل فقال لأصلي فان الثواب يكون للولي بكفر واذ قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانا أنقص من حقه فهو كفر * رجل يصلي في رمضان لا غير ويقول ٧ این خود بسیار است أو يقول زياده می آید لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة بكفر اذا صلى الى غير القبلة متمدا فوافق ذلك القبلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متمدا بكفر قال الصدر الشهم بدرجته الله تعالى وبه تأخذ وفي كتاب

ترجمة (١) الذي يصلي ويطلب الشغل على نفسه يصبر معرسا أو قال الى مدة لم أدخل عن الشغل أو قال من يقدر على أن يني بهذا الامر أو قال لا يلبق بالعاقل أن يكون في عمل لا يمكنه اتمامه أو قال الناس يصلون لاجلنا أو قال أصلي وما تحصل نتيجة أو قال أنت صليت فالذي نتج لك أو قال أصلي لمن أمي وأبي ماتا أو قال الصلاة وعدم الصلاة سواء أو قال صليت حتى مل قلبي أو قال ليست الصلاة شيئا اذا تركت تتفق (٢) اذ قيل لرجل تعال نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا لم تنظم لي حاجة أبدا وقال هذا على وجه الطنز والاستخفاف بصبر كافرا (٣) تعالوا وانظروا الاسلامية (٤) عدم الصلاة شغل طيب (٥) عين ما قبلها (٦) لا تصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة (٧) هنا كثيرا أو يقول هذا زيادة

التحرى

النقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا وجدته أقل يرجع بالنقصان لان في قدر

النقصان باع خبزا غير معين ولم يوجد التعاطي وفي اللحم لا يرجع بشيء لان سعر اللحم لا يشيع كما يشيع سعر الخبز لا يظهر في حق الغريب * رجل اشترى شيئا بثمن الى التبروز ذكر في الاصل أنه لا يجوز قالوا هذا اذا لم يعلم البائع والمشتري بما يقى الى التبروز فان علما جاز * اشترى شيئا بثمن الى سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يلم حتى مضت السنة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الاجل من وقت التسليم وكذا لو كان في البيع خذرا يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عنده وأجمعوا على أنه لا يكون للبائع أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن بعد السنة من وقت البيع * ولو باع شيئا بثمن الى رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يبيح الاجل ويجب الثمن على المشتري في قولهم * رجل عليه ألف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب فقال ليس عندى شيء فقال الطالب اذهب وأعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك تأجيلا وكان له أن

بأخذه بجميع الثمن في الحال * رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهمًا وكل يومين درهمين فأنه يعطى العشرة في ستة أيام درهمًا في اليوم الأول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس * أما في الأول يعطيه درهمًا فظاهر وفي الثاني يعطيه ثلاثة لأنه جعل اليوم أجلاً للدرهم الواحد بكامة وجب التكرار فكما جاء يوم يلزمه درهم في اليوم الثاني يعطى في اليوم الثاني ودرهما في بعض يومين ودرهما في اليوم الثالث بحلول نجم آخر ولم يحل للدرهمين أجل آخر وفي اليوم الرابع يلزمه ثلاثة دراهم يعطى في اليوم الرابع ودرهما يعطى أجل آخر للدرهمين وفي اليوم الخامس يلزمه درهم يعطى في اليوم الخامس ولم يحل للدرهمين أجل آخر فيبقى من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس * من عليه الدين المؤجل إذا قال برئت من الأجل أو قال لا حاجة لي في الأجل لهذا الدين لم يكن (٣٦٩) ذلك أبطلًا للأجل ولو قال أبطلت

الأجل أو قال تركت الأجل يصير الدين حالا وكذا لو قال رحلت هذا الدين المؤجل حالا يصير حالا على هذا قالوا ولو قال صاحب الدين لم يدونه تركت ديني عليك أو قال بالفارسية حق خویش نبودام يكون إبراء * من عليه الدين المؤجل إذا قضى الدين قبل حلول الأجل فاستحق المقبوض على القابض أو وجد المقبوض زوفا ففرده كان الدين عليه إلى أجله * ولو اشترى صاحب الدين المؤجل من مديونه بالدين المؤجل شيئاً وقبضه ثم تقابلا البيع لا يعود الأجل * ولو وجد صاحب الدين المؤجل بالمشتري عيباً فرده بقضاء عاد الأجل * ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيلاً لا تعود الكفالة في الوجهين * صاحب الدين إذا وهب الدين من مديونه وبالدين

التحرى إذا تحرى ووقع تحريره على جهة فترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أخشى عليه الكفر لأعراضه عن القبلة واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في كفره قال شمس الأئمة الحلواني الظاهر أنه إذا صلى إلى غير القبلة على وجه الاستسراء والاستخفاف بصير كافراً ولو ابتلى إنسان بذلك لضرورتين كان يصلي مع قوم فأحدث واستحيا أن يظهر وكتم ذلك وصلى هكذا أو كان يقرب من العدو فقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى لا يصير كافراً لأنه غير مستترى ومن ابتلى بذلك لضرورة أو لحياء ينبغي أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئاً وإذا حني ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافراً بالإجماع وإذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافراً ولو اقتدى بصي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فأنه وهوذا كرها لا يصير كافراً في قولهم جميعاً كذا في المحيط * قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يؤول وإن أنكر فرضية الركوع والسجود مطلقاً يكفر حتى إذا أنكر فرضية السجدة الثانية بكفر أيضاً الرد الإجماع والتواتر ولو قال ١ أكرعه قبله يهودى وبيت المقدس قبله يهودى من غار بكعبه كرمى وبه بيت المقدس أنكر دعى وفي تجنيس الملتقط ولو قال ٢ أكرفلان قبله كرمى يهودى أو نكتم أو قال أكرفلان ناحية كعبه كرمى يهودى أو نكتم وفي التخيير رجل قال ٣ قبله دواست يعنى الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في السنايع * قال إبراهيم بن يوسف لوصلى رياء فلا أجزه وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجز له ولا وزر وهو كان لم يصل وفي مصباح الدين سئل أبو حفص الكبير عن رجل أتى المشركين وقد ترك الصلاة أو صلاتين فإن كان تعظيمهم كفر وليس عليه قضاء الصلاة وإن أتى ذلك بشق لم يكفر وقضى ما ترك وفي البقية سئل عن أسلم وهو في دارنا ثم بعد شهر سئل عن الصلوات الخمس فقال لأعلم أنه افترضت على قال كفر إلا أن يكون في حدنا ما أسلم كذا في التارخانية * رجل قال للوذن حين أذن كذبت يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيخان * في التخيير مؤذن أذن فقال رجل ٤ أين بانك غوغا است يكفر إن قال على وجه الإنكار وفي الفصول ولوسمع الأذن فقال هذا صوت الجرس يكفر كذا في التارخانية إذا قيل لرجل أذال كاة فقال لا أؤدى يكفر قيل مطلقاً وقيل في الأموال الباطنة لا يكفر وفي الأموال الظاهرة يكفر وينبغي أن يكون فصل الزكاة على الأقل التي مرت في الصلاة كذا في الفصول العبادية * ولو قال

ترجمة (١) أن لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلى على الكعبة ولا أصلى على بيت المقدس (٢) أن كان فلان يصير قبله لأوجه وجهى نحوه أو قال أن كان فلان يصير ناحية الكعبة لأوجه وجهى نحوه (٣) القبلة اثنتان (٤) هذا صوت غوغا

كفيل فردا لمديون الهبة عاد الدين على المسديون ولا تعود الكفالة * ولو أبرأ المكفول عن الدين فردا لإبراء بطل الإبراء في حق الاصيل واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في براءة الكفيل التأخير ولو أبرأ الدين عن الاصيل فردا للتأخير بطل * في حق الاصيل والكفيل جميعاً ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة * رجل اشترى دنائير بدراهم ثم باع الدنائير مرة بوجه لا يجوز لأن الدنائير لا تعين في البيع فلم يكن المقبوض بعدد الصر في بيعه في البيع الأول * ولو اشترى متاعاً بالف درهم بخاراً ثم باعه بسمرة قدر ربع مائة درهم كان رأس ماله نقد بخارى والربح نقد سرقندل رأس المال يصير مذكوراً في عقد المراجعة فيصرف البيع إلى ذلك أما الربح مائة مطلقاً فيصرف إلى نقد البلد الذي باع فيه مراجعة وإن باعه بسمرة قدر ربع مائة كان رأس المال والربح من نقد بخاراً لأنه جعل الربح الجزأ للحادى عشر فكان الكل من نقد واحد * ولو اشترى ثوباً بدراهم جياداً ونقد الزئوف مكان الجياد ثم باعه مراجعة كان رأس ماله الجياد لأن البيع الأول كان بالجياد

* رجل غصب عبدا فأبى من يده فقصى القاضي عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الأباقي كان للغاصب أن يبيعه من أجمعة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد تلك القيمة لكن لا يقول اشتريته بكذا وانما يقول قام على بكذا وان اشتري عبد الجحيم وقبضه فأبى من يده وقضى القاضي عليه للبائع بقيمة العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه من أجمعة على قيمته ويقول قام على بكذا * ولو اشتري دابة أو عبدا وقبضه وأجره وأخذ الأجرة ثم باعها من أجمعة على الثمن الذي اشتراها جاز وأن لم يبين أنه أجره وأخذ الأجرة لأن الأجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الذات الذي اشتراه وقبضه جميع ما اشتراه * رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عنده عشرين بيضة أو أكثر وباع البيض بدرهم ثم أراد أن يبيع الدجاجة من أجمعة على الثمن الذي اشتراها قالوا ان كان أنفق على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع به البيض جاز ويجعل غن البيض عوضا عما أنفق وان لم ينفق لا يجوز لأن البيض من أجزاء (٣٧٠) الدجاجة بخلاف الأجر فصل في الأقاله والاستحقاق * رجل باع أمة فأنكر

المشتري الشراء لا يحصل للبائع أن يبطأ الجارية مالم يعزم على ترك الخصومة لأن البيع لا ينسخ بمجرد المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة جاز له أن يبطأه لان وجود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ براضيه ما حل له الوطء وكذا لو باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع أن يبطأها فان ترك المشتري الدعوى وسمع البائع أنه ترك الخصومة حل له الوطء وهذا كما لو اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض الجارية ثمان المشتري رد على البائع في أيام الخيار جارية أخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كل القول قوله لانه أنكر قبض غيرها فادري البائع بها حل للبائع أن يبطأه لان المشتري لم رد غير ما اشترى فقد

ليت صوم رمضان لم يكن فسر ضا فقد اختلف المشايخ في كفه والصواب ما نقل عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هذا على نيته ان نوى أنه قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر ولو قال عند محي شهر رمضان ١ أمدان ما كان قال جاء الضيف الثقيل يكفر اذا قال عند دخول رجب ٢ بعقبها اندر اقتاديم ان قال ذلك تها وبالشهور المفضلة يكفر وان اراد به التعب لنفسه لا يكفر وينبغي أن يكون الجواب في المسئلة الاولى على هذا الوجه * رجل قال ٣ روزه ماه رمضان زود بكرا يد فقد قيل انه يكفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا يكفر ولو قال ٤ جندازين روزه ماه رادل بكرفت فهذا كفر ولو قال هذه الطاعات جعلها الله غذا بعلمنا ان تأول ذلك لا يكفر وكذا لو قال لو لم يفرض الله هذه الطاعات كان خيرا لنا لا يكفر ان تأول ذلك كذا في المحيط * ٥ اكر كويد مرا غار غني سارذ يا حلال غني سارذ يا غار از بهر حقه كنم كه زن ندارم وبچه ندارم يا كويد غار از بر طاق نه ادم يكفر في جميع هذه الصور كذا في خزائن المفتين * ومنها ما يتعلق بالعلم والعلماء في النصاب من أبغض عالما من غير سبب ظاهر خفيف عليه الكفر واذا قال لرجل مصلح ٦ ديداروي نزد من چنان است كه ديدار خوك يخاف عليه الكفر كذا في الخلاصة * ويخاف عليه الكفر اذا شتم عالما وفقها من غير سبب ويكفر بقوله لعالم ذكر الجمار في است علمك يريد علم الدين كذا في البحر الرائق * جاهل قال ٧ انها كه علمي آموزند داستانها است كه مي آموزند او قال باد است انچه ميگويند او قال تزوير است او قال من علم حيله را منكرم هذا كله كفر كذا في المحيط * رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضر بونه بالسائد وهم يضحكون يكفرون جميعا وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع * رجل رجع عن مجلس العلم فقال له رجل آخر ٨ از كشت آمدی يكفر وكذا لو قال ٩ مرا با مجلس علم چكارا او قال من يقدر على اداء ما يقولون يكفر كذا في الخلاصة * ١٠ اكر كويد علم را در كاسه ودر كيسه نتوان كرد يا كويد علم اچه كنم مرا سيم بايد ولا في الكيس او قال ما اصنع بالعلم اللازم لي دراهم في جيب

رضى بذلك البائع الثانية بالاولى فان ارضى البائع بذلك ثم البيع بينهما بالتعاطي وكذا القصار اذا رد على صاحب الثوب ثوبه غير ثوبه ورضى به صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغيرهما رجل باع شيئا ثم قال للمشتري أقلني البيع فقال قد أقلتك لم يكن ذلك اقاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك قبلت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تم الاقاله بقول المشتري قد أقلتك بعد ما قال له البائع أقلني * باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد أقلتك البيع في هذا الثوب فاطعته قيصا فطع البائع قيصا قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشيء كانت اقاله * رجل اشترى وقر حنطة بدراهم معلومة وقبض الحنطة وسلم بعض الثمن فجاء البائع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بئني قال فرد البائع ما قبض منه ولم يقل شيئا وأخذ المشتري قالوا لا ينتقض البيع بينهما لم يرتد المشتري المبيع على البائع * رجل اشترى خمارا وقبضه ثم جاء بعد أيام ورده على البائع فلم يقبل البائع رده وقال لا أقبل ثم استعمله

بعد ذلك أيا ما تم أراد أن يرد على المشتري ولا يرد الثمن كان له ذلك لأنه لما قال لا أقبل بطل رد المشتري وأما قوله فلا ينسخ البيع بينهم ما استحال
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان دليلاً على الرضا لأنه دون الصريح فلا يطل به صريح الرد * رجل اشترى من رجل صناباً ورطباً
وقبضه خفي عنده وانتقص وزنه بالخفاف ثم إنهما تفاقما فباع الصريح ففسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لأجل النقصان لأنه ما فات شيء
من أجزاء المبيع * رجل اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع إليه الفساد فذهب المشتري إلى بيته ليحضره فطال مكثه وخاف البائع أن يفسد
كان للبائع أن يبيعه من غيره استحساناً وللمشتري الثاني أن يشتري من البائع وإن كان يعلم بذلك لأن البائع رضي بالتفاسخ البيع الأول والمشتري
الأول كذلك ظاهر إنهم ينظران كل الثمن الثاني أكثر من الثمن الأول كان عليه أن يتصدق بالزيادة وإن كان أنقص فالتقصان يكون من مال
البائع ولا يكون على المشتري الأول * رجل اشترى عبداً ثم ادعى أنه باعه من البائع بأقل (٣٧١) مما اشتراه قبل نقد الثمن وفسد البيع

وادعى البائع أنه أقاله البيع
كان القول قول المشتري في
انكاره الأقاله مع عينه * ولو
كان البائع يدعي أنه اشتراه
من المشتري بأقل مما باعه
والمشتري يدعي الأقاله
يخلف كل واحد منهما على
دعوى صاحبه * الأقاله
فسخ في حق المتعاقدين عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* تقابلاً أكثر من الثمن
الأول أو بأقل أو بجنس آخر
كانت الأقاله بالثمن الأول
ويبطل ذكر الثمن الثاني * ولا
تصح الأقاله بعد الزيادة
الحادثة بعد القبض ولا تصير
الأقاله بيعاً وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
الأقاله بيع فان تعذر جعلها
بيعاً بأن كان المبيع منقولاً
وتقابلاً قبل القبض يصير
فسخاً وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى الأقاله فسخ فان
تعذر جعلها فسخاً بأن
تقابلاً بعد حدوث الزيادة
عند المشتري يصير بيعاً

يجب أن يذكر هكذا في العناية * ولو قال ١ مر اجندان مشغولان زن وفرزند هست كه بمجلس علم غی رسم
فهذا مخاطرة عظيمة أن أراد به التهاون بالعالم وفي مجموع النوازل * وإذا قال لعالم ٢ شو علم را بکاسه اندر
فكن يكفر وإذا كان الفقيه يذكر شيأ من العلم أو يروي حديثاً صحيحاً فقال آخر ٣ ابن هب نبيست درده
أو قال ابن مضميحه كار آيد درم بايد كه امروز حشمت مردم راست علم را بكار آيد فهذا كفر إذا قال
٤ فساد كردن به از دانشمندی كردن فهذا كفر * امرأة قالت ٥ لعنت بر شوی دانشمند بادتكفر
* رجل قال ٦ فعل دانشمندان همانست وفعل كافران همان يكفر قيل هذا إذا أريد به جميع الأفعال
فيكون تسوية بين الحق والباطل وإذا خاصم فقيهاً في حادثة وبين الفقيه له وجه ما شرعاً فقال ذلك الخاصم
٧ ابن دانشمندی ممكن كه پیش زود يخاف عليه الكفر إذا قال الفقيه ٨ أي دانشمندك أو قال أي
علويك لا يكفر إن لم يكن قصده الاستخفاف بالدين * حكى أن فقيهاً وضع كتاباً في دكان رجل وذهب ثم مر على
ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان ٩ دستره فراموش كردی فقال الفقيه مر أريد كان نو كتاب است دستره في
فقال صاحب الدكان درود كره دستره چوبی بردوشما بكتاب حلقی مردمان ففسخ الفقيه في ذلك إلى
الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل فأمر بقتل ذلك الرجل كذا في المحيط * سئل عبد الكريم وأبو علي
السعدي عن كان يغيظ امرأته ويدعوها إلى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت ١٠ من خدای چه
دانم وعلم چه دانم خويشتن را بدوزخ نهاده أم فقال لا كفرت كذا في الفصول العمدية * رجل قيل له طلاب
العلم يشنون علي أجنحة الملائكة فقال ١١ ابن باري دروغ است كفر * رجل قال ١٢ قياس أي حنيفة
رحمه الله تعالى حق نیست يكفر كذا في التارخانية * رجل قال قصعة من تريد خير من العلم كفر ولو قال
خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمدية * رجل قال لخصمه اذهب معي إلى الشرع أو قال بالاندلسية
١٣ بامن بشرع رو وقال خصمه ١٤ بياده بيار تاروم ي جبر زوم يكفر لأنه عاند الشرع ولو قال

ترجة (١) عندي من مشغولية المرأة والولد ما يعني من الذهاب إلى مجلس العلم (٢) اذهب واطرح
علمك في آناه (٣) ليس هذا موجوداً في القرية أو قال يتبع لاي شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي
اليوم حشمة الناس والعلم يتفع من (٤) الفساد أحسن من العالمية (٥) على الزوج العالم اللعنة (٦) فعل
العلماء مثل فعل الكفار (٧) لا تسئل هذه العالمية قائم الاتفع (٨) يا عويلم أو قال يا علوي (٩)
نسبت النجل فقال الفقيه لي في ذلك كتاب لا منجل فقال صاحب الدكان الحصاد يقطع الحشيش بالنجل
وأنتم تقطعون حلق الناس بالكتاب (١٠) من أين أعرف الله ومن أين أعرف العلم وضعت نفسي في النار
(١١) هذا كذب (١٢) قياس أي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق (١٣) اذهب معي إلى الشرع
(١٤) هات لي رسول الشرع لا تذهب لاذهب بلا جبر

* الوكيل بالبيع ملك الأقاله قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة
السرخسي والشيخ الإمام المعروف بخواهر زادته أنه لا يملك الأقاله * أما الوكيل بالاجارة إذا فاض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة
وقبل قبض الاجر صح ذلك منه ما سواه كان الاجر عناءً وديناً ولو وهب الوكيل الاجر من المستأجر أو أبرأه عن ذلك فان كان الاجر شيئاً بغير عينة
أو كان ديناً ولم يشترط التعجيل جازت هبته وأبرأؤه ويكون ضامناً لا أمر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كافي الوكيل بالبيع وإن
كان الاجر شيئاً بعينه لا يصح إبراء الوكيل وهبته بعد استيفاء المنفعة وبعد التعجيل * رجل اشترى عبداً بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد
فقال للبائع بعد ما لقيه وهب لك العبد والثمن كان ذلك نقضاً للبيع ولا تصح هبة الثمن * رجل اشترى من رجل عبداً بأمه وتقابضاً ثم إن المشتري
العبد باع نصف العبد من رجل ثم أقال البيع في الأمة بعد ذلك جازت الأقاله وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم يبع لكن قطعت

يد العبد وأخذ الأرض ثم قال البيوع في الامه مسائل الاستحقاق رجل اشترى جارية وباعها من غيره فمداولتها الايدي فادعت عند المشتري
 الرابع أنها حرة فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني وأبي البائع الاول أن يقبلها قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق فله أن
 لا يقبل الجارية بقولها وان كانت ادعت أنها حرة الاصل وقد انقادت البيوع والتسليم بأن يمت وسلمت الى المشتري وهي ساكتة فللبائع أيضا
 أن لا يقبلها لان انقيادها على هذا الوجه بمنزلة الاقرار بالرق * ولو أقرت بالرق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها الا بينة وان أنكرت البيوع
 والتسليم ليس للبائع الاول أن لا يقبلها لانها اذا لم تدتر بالرق فاقول قولها في الحرية وكان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن كالمثبت الحرية
 بالينة * وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له أن يردّها على البائع بقولها لكن ينبغي أن يتزوجها احتياطاً حتى يحل له وطؤها اما بملك العين
 ان كانت أمة أو بملك الشكاح ان كانت (٣٧٣) حرة وكذا كل من اشترى جارية ينبغي له أن يتزوجها احتياطاً * رجل اشترى عبداً

شراء صحيحاً فباعه رجل وادعى
 أنه كان له اعتقه من ذنبه
 فان القاضي يسأل المدعى
 البينة على ما يدعى من الملك
 ولا يسأله البينة على الاعتراف
 لانه اذا ثبت الملك ثبت العتق
 باقراره وان لم يكن له بينة
 على الملك كان له أن يستخلف
 المشتري على دعوى الملك
 * رجل اشترى عبداً واختلفا
 في الثمن وحلف كل واحد
 منهم باعتقه فقال البائع ان
 بيعته الا بألف درهم فهو حر
 وقال المشتري ان اشتريته
 الا بخمسة مائة فهو حر لزم
 العبد للمشتري ويجبر المشتري
 على الثمن الذي أقربه ولا
 يعتق العبد لان البائع
 يدعى أن المشتري خنت في
 عينه وعتق عليه العبد
 فتعذر عليه فسخ البيوع ولا
 يعتق على المشتري باقرار
 البائع وكان على المشتري
 الذي أقربه لانه يكر الزيادة
 * رجل اشترى أرضين من
 رجل فاذا احدهما مال غير

١ بامن بقاضى روي باقى المسئلة بحالها لا يكفر ولو قال ٢ بامن شريعت وابن حنبلها سودندارد أو قال يبش
 زود أو قال مراد بوس هست شريعت يحكم بهذا كله كفر ولو قال ٣ أن وقت كه سيم ستمدى شريعت
 وقاضى الجابودي كفى رأياً ومن المتأخرين من قال ان عتق به قاضى البلدة لا يكفر واذا قال الرجل لغيره
 حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير ٤ من برسم كارميكتم نه بشرع يكفر عند بعض المشايخ
 رحمهم الله تعالى وفي مجموع النوازل قال درجل لاهر أنه ما تقولين ايش حكم الشرع فبحث جشاه
 عا لبا فقال ٥ اينك شرع را فقد كفت وبات من زوجها كذا في المحيط * رجل عرض عليه خصمه فتوى
 الاثمة فردتها وقال ٦ جه بارنامه فتوى آورده قيل يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل شي لكن ألقى
 الفتوى على الأرض وقال ٧ اين جه شرع است كفر * رجل استفتى عالماً في طلاق امرأته فأتاه بالوقوف
 فقال المستفتى ٨ من طلاق ملاق جه دائم مادرجحك بايد ككجهانته من بود آفتى القاضي الامام على
 السعدى بكفره كذا في الفصول العبادية * اذا جاء أحد الخصمين الى صاحبه بفتوى الاثمة فقال صاحبه
 ليس كما أفتوا أو قال لانعل به هذا كان عليه التعزير كذا في النخبة * ومنهما ما يتعلق بالحلال والحرام
 وكلام الفسقة والفساد وغير ذلك * من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر أو قال حرام هذا حلال
 لترويج السلعة أو يحكم الجهل لا يكون كفراً وفي الاعتقاد هذا اذا كان حراماً لعينه هو يعتقه حلالاً
 حتى يكون كفراً أما اذا كان حراماً لغيره فلا وفيما اذا كان حراماً لعينه انما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل
 مقطوع به أما اذا كانت باخبار الآحاد فلا يكفر كذا في الخلاصة * قيل لرجل حلال واحد أحب اليك أم
 حرامان قال أيهما أسرع ووصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال مال بايد خواه حلال خواه حرام ولو
 قال نأحرارهم يايم كرد حلال تكردم لا يكفر ولو تصدق على فقير بشئ من مال الحرام برجوا الثواب يكفر ولو
 علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى فقد كفر قيل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام أحب الى
 يكفر ولو قال محببته ١٠ درين جهان يك حلال خوار ييارنا ورامجده كم يكفر قال لغيره كل الحلال
 الحلال لا محبده

البائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيوع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء فنقض البيوع ويرجع بجميع الثمن وان
 شاء أخذ غير المستحق بحصته من الثمن لان الصفقة تفرقت قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض يلزم غير المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له
 لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالثوبين والعبيدين * مستأجر حانوت في يده كردار حانوت يدعى أنه له فباع الكردار من رجل وسلم الكردار
 وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى أن الكردار له ولم يكن للمستأجر وحال بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الآلات
 التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر وان كان الكردار
 بناءً بان كان علواً على سفلى الحانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه أيضاً قول المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع بالثمن لعدم
 استحقاق المبيع وان كان المبيع بناءً متصلاً ببناء الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلاً ببناء الحانوت قائماً

لا يكون حاداً فلا يكون القول فيه قول المستاجر وإذا جعل القول في ذلك قول صاحب الحانوت صار المبيع مسحقاً ويرجع المشتري باليمن على البائع * رجل اشترى عبد من رجل بألف درهم وقبضه ما ثم استحق نصف أحدهما فإن العبد الثاني يكون لازماً للمشتري بحضته من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى أمة وقبضها وذهبا لثمن ثم استحقها رجل بالبينة فأراد المشتري أن يرجع على البائع باليمن فقال له البائع قد علمت أنهم شهدوزو وشهدوا بالبطل وإن الأمانة في فقال المشتري أنا أشهد أن الأمانة لا وأنهم شهدوا بزور ولا يبطل رجوعه باليمن على البائع بأقراره ذلك إلا أن الجارية تلو وصلت إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع * رجل في يديه عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف إليه ثم جاء رجل استحق نصف العبد بالبينة كان المستحق من البيعين جميعاً وإن كان المشتري الأول قبض المبيع ولم يقبض الثاني (٢٧٣) ينصرف الاستحقاق إلى الثاني دون

الأول وإن قبضه جميعاً كان المستحق منهما جميعاً * رجل له ثلاثة أفقره حنطة باع منها قفيزاً من رجل ثم باع منها قفيزاً من رجل آخر ثم باع منها قفيزاً من ثالث ثم قال لهم الا فقرة الثلاثة ثم جاء رجل واستحق من الكل قفيزاً فإن المستحق يأخذ القفيز الثالث لأن صاحب اليد حين باع القفيز الأول باع ما يملكه وباع القفيز الثاني وهو يملكه وباع القفيز الثالث وهو لا يملكه * رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل ودعى نصفها فأقام المشتري البينة أنه اشتراها من المستحق ولم يوقت قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وإنما هو هذا * رجل اشترى داراً من رجل فادعاه آخر واشتراها منه أيضاً فإنه لا يرجع على البائع باليمن ولو أقام المشتري البينة أنه اشتراها منه بعد الاستحقاق

فقال ١ مراحرام شايد يكفر كذا في المحيط * ولد فاسق شرب الخمر فباعه فأقاربه ونثر الدرهم عليه كفروا ولو لم ينثروا لكن قالوا ٢ مبارك باد كثر وأيضاً ولو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر * رجل قال تبث ومع ذلك تشرب الخمر لماذا التوب قال ٣ كسى از شير ما در شكيبه لا يكفر لأن هذا استفهام أو تسوية بين الخمر واللبن في الحب وفي كتاب الحيض للإمام السرخسي لو استعمل وطء امرأته الحائض يكفر وكذا لو استعمل اللواط من امرأته وفي النوادر عن محمد رحمه الله تعالى لا يكفر في المستلثين هو الصحيح * رجل شرب الخمر فقال ٤ شادى مر آراست كه بشادى ماشاداست وكم وكست مر آرا كه بشادى ماشاداست يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان * وإذا شرب في الفساد وقال لا يصح به ما يثبت ما يكي خوش برزم يكفر وكذا لو اشتغل بالشرب وقال ٥ مسلماني آشكارا ميكنم أو قال مسلماني آشكارا شدي يكفر قال واحد من الفسقة ٦ أكرأ زين خراباره بر يزجبريل عليه السلام ببر خویش بر دادرش يكفر * قيل لفاسق أنك تصبح كل يوم تؤذى الله وخلق الله قال ٨ خوش می آرم يكفر قال للمعاصي ٩ اين نيز راهی است ومذهبی يكفر كذا في المحيط * وفي تجنيس الناطق والاصح أنه لا يكفر كذا في التتارخانية * رجل ارتكب شيئاً من الصغائر فقيل له تب إلى الله فقال ١٠ من چه کرده ام تلو به باید كرد يكفر كذا في المحيط * من أكل طعاماً حراماً وقال عند الأكل بسم الله حكى الإمام المعروف بعشتملى أنه يكفر ولو قال عند الفراغ الحمد لله قال بعض المتأخرين لا يكفر ١١ واتفاق استا كز قدح بكبر و بسم الله كويد و بخورد كافر كريدو همنجنين بوقت مباشرت زنا بوقت قمار كعبتين بكبر و بكويد بسم الله كافر شود كذا في الفصول العبادية * ولو أن رجلين تشاجرا فقال أحدهما لآخر ولا قوة إلا بالله فقال ١٢ لاحول و بكار نبست أو قال لاحول راجكنم أو قال لاحول لا يغني من جوع أو قال ١٣ لاحول و بكاسه اندر زيد نتوان كرد أو قال بجای نان سودند اردكفر في هذه الوجوه كلها كذا في الظهيرية * وكذلك إذا قال عند التسبيح والتعليل وكذلك إذا قال سبحان الله فقال ترجمة (١) يصلح لي الحرام (٢) مبارك له (٣) هل يصبر الإنسان عن لبن الام (٤) الفرح لمن يفرح لفرحنا والخسبة والنقصان لمن ليس يفرح لفرحنا (٥) نعالو النعيش عيشا طيبا (٦) أظهر الاسلامية أو قال ظهرت الاسلامية (٧) ان وقعت قطرة من هذا الخمر فخر ائيل عليه السلام يرفعها بيمينه (٨) أنفعل طيبا (٩) هذا أيضاً طريق ومذهب (١٠) ما الذي فعلته حتى تلزمى التوبة (١١) والاتفاق على أنه ان أمسك القدح وقال بسم الله وشربه يصير كافراً وهكذا ان بسم وقت مباشرة الزنى أو حال لعب القمار عند امساك الكعبتين فإنه يصير كافراً (١٢) لا تنفع لاحول أو قال ما أضغ بلا حول (١٣) لا يمكن جعل لاحول تريد في القصعة أو قال لاحول لا تنفع في محل الخبر

(٣٥ - فتاوى ثانی) فإن المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من يدالموهوب له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمشتري ان يرجع على البائع باليمن والصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر في الكتاب خلافاً في هذه المسئلة * وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب له من رجل آخر وسلمه إليه فاستحق من يدالموهوب له الثاني كان للمشتري أن يرجع باليمن على بائعه * ولو أن المشتري وهبه لرجل ثم ان الموهوب له باعه من رجل فاستحق من يدالمشتري لم يكن للمشتري الأول أن يرجع باليمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فإذا رجع حينئذ يرجع المشتري الأول على بائعه * رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين عدلهم المشهور وعليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدين فإن عدل رجع المقضى عليه باليمن على بائعه وإن لم يعدل فإنه يقضى على المشهود عليه لأنه عدلهم ولو لا يرجع هو باليمن على بائعه وهو بمنزلة الأقراره وكذا لو وكل رجلاً بالخصومة فزكى الوكيل الشاهدين وهذا

ظاهر فيما اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه ورجل بالدين وقبضه ثم ان المستحق اجاز الشراء جازت اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع الثمن وكان للمستحق ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع الماضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا اجاز صححت اجازته وبصر البائع وكيله في البيع وهذه مسئلة اختلفت فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى ظاهر المذهب من أصحابنا ان البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع المقضى عليه بالثمن على بائعه * رجل ان اشترى عبدا فاستحق نصفه كان له ما اخيار فان رضى أحد المشتريين وأسقط اخيار سلم له ربع العبد يرجع ربع الثمن وللمشتري الآخر ان يرجع العبد على بائعه ويرجع بنصف الثمن وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا أسقط أحدهما اخيار لم يكن للاخر ان يرجع لان عند (٢٧٤) أبي حنيفة رحمه الله تعالى من له اخيار في العبد لا يراد النصف وأحد

المشتريين بشرط اخيار لا ينقد بالرد * رجل ادعى على رجل أن المدعى باع من المدعى عليه وفلا نا الغائب عبدا بألف درهم بخبرة العبد وأقام البينة فان القاضي يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن ولا يقضى ببيع الكل لان الحاضر ليس بخصم عن الغائب فان حضر الغائب بعد ذلك ان أعاد المدعى البينة بخبرته يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن الا اذا كان كل واحد منهما كافلا بالثمن عن صاحبه بأمره فيكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر * رجل باع عقارا وسلم وأمر أنه أو وولده أو بعض أقاربه حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع أن العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعواه * وقال

الآخر ١ سبحانه الله راو آب بردی او قال پوست باز کردی فهذا كفر * اذا قال لا آخر قل لا اله الا الله فقال لا أقول فقال بعض المشايخ هو كفر وقال بعضهم ان عني به أي لا أقول بامر لا يكفر وقال بعضهم بكفره مطلقا ولو قال ٢ بكفتن اين كلمه بر سر آوردی تamen كويم يكفر * رجل عطس ممرات فقال له رجل بحضرتك يرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك الرجل ٣ بجان آدمم ازین یرحمك الله كفتن أو قال دلتهك شد مارا أو قال ملول شدم فسد قيل لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط * سلطان عطس فقال له آخر يرحمك الله فقال له الآخر لا تقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العبادية * (ومنها ما يتعلق بيوم القيمة وما فيها) * من أنكر القيمة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الصراط أو العتاف المكنوبة فيها أعمال العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزاهد أبو اسحق الكليني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول لأعلم أن اليهود والنصارى اذا بعثوا هل يعذبون بالنار أفتي جميع مشايخنا ومشايخ بلخ بأنه يكفر كذا في العتبية * يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وبانكار عذاب القبر وبانكار حشر بني آدم لا غيرهم ولا بقوله ان الثواب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق * رجل قال لا آخر كناه ممكن جهنم ديك هست فقال ازان جهنم كه خبر داد كفر * رجل له دين على آخر فقال ٥ اكرندهي قیامت را بستانم فقال قیامت برمی تابد ان قال تها ونا بیوم القيمة كفر * رجل ظلم على رجل فقال المظلوم ٦ آخر قیامت هست فقال الظالم فلان خبر قیامت اندر يكفر كذا في التتارخانية * رجل قال لدي بونه أعط دراهمی فی الدنيا فانه لا دراهم فی القيمة فقال ٧ دمدیكری بن دمو با نجهان باز خواه او باز درهم يكفر هكذا أجاب الفضلي وكثير من أصحابنا رحمه الله تعالى وهو الاصح ولو قال ٨ مرا با محشر چه كار أو قال لا أخاف القيمة يكفر كذا في الخلاصة * اذا قال لخصمه آخذ منك حتى في المحشر فقال خصمه ٩ تودران انبوهی مرا بجا یایی فقد اختلف المشايخ في كفره وذكر في فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال ١٠ همه زوجه (١) اذهب حسن سبحانه الله أو قال قلبت جلدھا (٢) ما الذي فعلته بهذا كرهذه الكلمة حتى أقولھا (٣) زهقت من قول يرحمك الله هذه أو قال حصل لنا ضيق صدر أو قال مللنا (٤) لا تذهب فان هناك دارا أخرى فقال من أخبر عن تلك الدار (٥) ان لم تعطه آخذني في القيامة فقال القيامة هاهي تلعب (٦) القيامة موجودة فقال الظالم فلان الجمار في القيامة (٧) اعطني عشرة أخرى واطلبها في تلك الدنيا أو أردھا عليك (٨) مالی أنا و للمعشر (٩) من أين تجدني في تلك الجمعية (١٠) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كن كيف شئت

مشايخنا تسمع دعواه فينظر المفتي في ذلك ان كان في رأيه أن لا يسمع هذه الدعوى وأفتى بذلك كان حسنا ليكون سدا نيكو في باب التزوير وان لم يكن له رأى في ذلك يبقى بقول مشايخنا رحمه الله تعالى لان القسولي اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل شيئا لم يكن سكونه اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تقليد القاضي سماع هذه الدعوى * رجل باع عقارا ثم ادعى أنه باع ماهر وقف اختلف المشايخ فيه * والصحيح أنه لا تسمع دعواه * بخلاف ما لو اشترى عبدا ثم ادعى أنه حريث تسمع دعوى المشتري لان الوقف لا يزيل الملاك ولا يخرج منه من أن يكون محلا للبيع أما الحر ليس بمحل للبيع وغنمه لا يملك فكان المشتري مدعيًا لدين على البائع * ولهذا لو جمع بين الوقف وغير الوقف وباع الكل صفقة واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقف * ولو جمع بين حر وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز البيع في الفن * عبدا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بألف درهم صفقة واحدة كوفي المتفق أنه يجوز البيع في حصة العبد

وفي حصة الشريك باطل * ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل أجنبي فإنه يجوز العلقى الكل * باب في بيع مال الرباعية ببعض
في الباب فصلان فصل في البيع وفصل آخر في الاحتراز عن الربا والمخارج عنه * أما الأول فالأول الاتباع المسببة وهي الغالب عليها
الصفير في الغطريني واحد باثنين * وقد كرم محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه يجوز بيع الدراهم التي ثلثها مصفر وثلاثة فضة واحد باثنين وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا لا يجوز بيع المسيبة من الغطريني بالمسيبتين لأنها صارت ثمنًا لجميع الأشياء
بمنزلة الذهب والفضة ولهذا قلنا وجوب الزكاة في المسائتين منها ولا يجوز بيع المحلج من القطن بغير المحلج الا مثلا غنل وكذا بيع الثمر
المشقوق الذي استخرج منه النوى بغير المشقوق وكذا بيع الدقيق المخول بغير المخول * وبيع الخالة بالدقيق عند أبي يوسف رحمه الله
تعالى لا يجوز الا بطريق الاعتبار وهو أن تكون الخالة الخالصة أكثر من الخالة في (٢٧٥) الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا

تساوا وزنا يجوز * وبيع
الخبز بالحنطة والحنطة
بالخبز وبيع الدقيق بالخبز
والخبز بالدقيق قال بعض
مشايخنا رحمه الله تعالى
لا يجوز لامتساوا ياولا
متفاضلا قبل هذا قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كما قال في بيع الحنطة بالدقيق
هكذا ذكر الطحاوي رحمه
الله تعالى وقال بعضهم
يجوز امتساويا ومتفاضلا
وعليه الفتوى لان الحنطة
كيلى وكذا الدقيق والخبز
وزنى فيجوز بيع أحدهما
بالآخر متساويا ومتفاضلا
اذا كانا نقدين فان كان
أحدهما نسيئة ان كان الخبز
نقد اجاز عند أصحابنا وان
كانت الحنطة أو الدقيق نقدا
والخبز نسيئة لا يجوز في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لانه لا يجوز السلم في
الخبز وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى يجوز وهو
رواية عن أبي حنيفة رحمه

نيمكو في دين جهان بايد بيان جهان هر چه خواهي باش يكفر كذا في الفصول العبادية * قال رجل لراهد ١
بنشين تا زهره شت از ان سوني قتي قال أكثر أهل العلم انه يكفر * قيل لرجل اترك الدنيا لاجل الآخرة قال
أنا لا أترك النقد بالنسيئة قال يكفر في نسخة الخواني ٢ قال هر كه باينجهان بي خرد و دبا نجهان چون
كيسه دريده بود قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا طرزه و زبانه الآخرة فيوجب
كفر القاتل كذا في المحيط * لوقال ٣ باتودردوز خر روم ليكن اندر نيام يكفر كذا في الخلاصة * ٤ اكر
كويده در قيامت ناجيزي بر رضوان نبري در بهشت نكشيد كافر كرد كذا في العنابية * رجل قال للامر
بالمعروف ٥ چه غوغا آمد ان قال ذلك على وجه الرد والانتكار يخاف عليه الكفر * رجل قال لاخر
٦ بخانه فلان رو و او را امر معروف كن فقال ذلك الرجل ٧ وجهه امر أو وجهه كرده است أو قال مرا
از وجهه ازار است أو قال من عافيت كريده أم مرا باین فضولى چه كار فهداه الالفاظ كلها كافر كذا في الفصول
العبادية * اذا قال ٨ فلان امرصيت رسيد أو قال للعزى ٩ برك مصيبي رسيد ترا فبعض مشايخ يلج
رحمهم الله تعالى قالوا يكفر القاتل وبعض المشايخ قالوا انه ليس يكفر لكنه خطأ عظيم وبعضهم قالوا ليس
بكفر ولا خطأ واليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام أبو علي النسفي وعليه الفتوى * ولوقال للعزى
١٠ هر چه از جان وي بكاست بر جان تو زيادت ياد بخشي القاتل الكفر أو قال زيادت كناد فهدا خطأ
وجهل وكذلك ١١ از جان فلان بكاست و بجان تو پيوست ولوقال وي مرد و جان بتوسيد يكفر * رجل
بري من مرضه فقال رجل آخر فلان خبر باز فرستاد فهدا كفروا ذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال
المريض ان شئت توفي مسلم وان شئت توفي كافرا يصير كافرا بالله مرتدا عن دينه وكذا الرجل اذا ابتلى
بمصيبت متنوعة فقال أخذت مالى وأخذت ولدى وأخذت كذا وكذا فاذا فعل وماذا بقي لم تفعله وما أشبه
هذا من الالفاظ فقد ذكر كذا في المحيط * (ومنها) ما يتعلق بتلقين الكفر والامر بالارتداد وتعليمه والتشبه
بالكفار وغيره من الاقرار صريحاً وكناية * اذا لقن الرجل رجلاً كلمة الكفر فانه يصير كافراً وان كان على
ترجمة (١) اقله لا تقع في الناحية الثانية من الجنة (٢) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك
الدنيا كن مرق كيسه (٣) أذهب معك الى النار لكن لا أدخلها (٤) اذا قال ان لم ترسل في القيامة
لرضوان شيئاً لا يفتح لك باب الجنة يصير كافراً (٥) ما هذه الغوغاء (٦) اذهب الى دار فلان و مره بالمعروف
(٧) ما الذى فعله معي أو قال ما الادية التى حصلت لى منه أو قال أنا اخترت العافية مالى ولهذا الفصل (٨)
أصاب فلان مصيبة (٩) أصابتك مصيبة عظيمة (١٠) كل مانقص من عمره يكون زيادة فى أجلك أو قال
زاد بصيغته الدعاء (١١) نقص من عمر فلان واتصل باجلك مات وترك الروح لك

الله تعالى لانه يجوز السلم في الخبز * والفتوى في بيع الحنطة والدقيق بالخبز على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة
وزنا وان تساوا لان الحنطة كيلى فلا يجوز بيعها بنفسها الا بشرط التبادل في الكيل فان بيع وزنا وعلم أنهم ما يتماثلان في الكيل قيل بأنه
يجوز * وكذا بيع الدقيق بالخبز وزنا لان الدقيق كيلى ولهذا لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وزناً جازها اذا باع من الحنطة
قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل جاز كالوباع الحنطة بالحنطين وأدى ما يدخل تحت الكيل
نصف صاع فان باع صاعاً من الحنطة الرديئة نصف صاع جيد من الحنطة أو باع نصف صاع من الحنطة بمادون نصف صاع منها لا يجوز اذا
كان في أحد الجانبين مقدار ما يدخل تحت الكيل وان باع مادون نصف صاع من الحنطة بمادون نصف صاع وأحدهما أكثر من
الآخر جاز كالوباع الحنطة بالحنطين * ولوباع الحنطة بالشعير متفاضلا لا يجاز وان كان في الشعير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعير

الوزن أو خرج أحدهما من الوزن فلا بأس به واحداً بائنين * ويبيع الغزل بالشوب جائز على كل حال * ولا بأس بغزل القطن مع الكتان أو الصوف مع الشعرا واحداً بائنين * وإن كان أحدهما نسيئة لا يجوز لمكان الوزن * وعن محمد رحمه الله تعالى أن يبيع القطن بالغزل لا يجوز متفاضلاً وعنه أنه يجوز مطلقاً * ولو باع ليد الصوف أن كان اللبد بحال لوقفه يعود صوفاً تعتبر المساواة في الوزن وإن كان لا يعود لا تعتبر * الصوف والشعر وغزلهما جنسان مختلفان ولا بأس بالسمك واحداً بائنين لأنه لا وزن فإن كان جنس منه يوزن فلا خيراً فيما يوزن الأمثلاً بمثل * وكل مصر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس بأن يباع طابق يطابقين ينظر في ذلك إلى حال أهل البلدة * ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم بالسمن إلا أن يعلم أن ما في الحليب من السمن أقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد * وكذا لو اشترى التمر بالنوى لا يجوز إلا أن يعلم أن ما في التمر من النوى أقل * ولا بأس ببيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم بالسمن والعصير بالنعب (٣٧٧) والشاة باللبن والرطب بالدبس

لما وافقته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم * وبشرائه يوم النير ونيشالم يكن يشتره قبل ذلك تعظيماً للنير وز
لالا كل والشرب وبأهدائه ذلك اليوم للشركين ولوبيضة تعظيماً لذلك لا بأجابه دعوة مجوسى خلق رأس
ولده * وبتحسين أمر الكفار اتفاقاً حتى قالوا لو قال ترك الكلام عنداً كل الطعام حسن من المجوس
أو ترك المضاجعة طالة الخيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق * رجل ذبح لوجه انسان في وقت
الخلعة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كفر والمذبح ميتة لا يؤكل
قال الشيخ الامام اسماعيل الزاهد اذا ذبح البقر أو الابل في الجوزات فقد دهم الحاج أو للغزاة قال جماعة من
العلماء يكون كفراً كذا في فتاوى قاضى خان * امرأة شنت على وسطها حبلاً وقالت هذا زنا تركه كذا في
الخلاصة * رجل قال لغيرة بالفارسية ١ كبرئى به ازين كار كه تو ميكنى قالوا ان أراد تعبيج ذلك الفعل
لا يكفر كذا في فتاوى قاضى خان * رجل قال ٢ كافرى كردن به از خيانت كردن أكثر العلماء على أنه
يكفر كذا في المحيط * وبه أفق أبو القاسم الصقار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * رجل ضرب امرأة
فقالت المرأة لمست بمسلم فقال الرجل هي أنى لمست بمسلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى لا بصير كافر بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلاً لو قيل له ألست بمسلم فقال لا يكون ذلك
كفراً كذا في فتاوى قاضى خان * قالت امرأة لزوجها اليس لك حمية ولادين الاسلام ترضى بمجاولى مع
الاجانب فقال الزوج ليس لي حمية ولادين الاسلام فقد قيل انه يكفر * رجل قال لامرأته يا كافر قايىم ودية
بالمجوسية فقالت ٣ هم جنينم أو قالت هم جنينم طلاقده مرا أو قالت اكر هم جنين نيمى با تو نباشمى أو
قالت هم جنين نيمى با تو صحبت ندارمى أو قالت تو مرا ندارى كفرت ولو قال ٤ اكر من جنينم مرا مدار
لا يكفر وقد قيل يكفر أيضاً والاول أصح وبه كان يفتى القاضى الامام جمال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا
اذا قالت المرأة لزوجها يا كافر يا هودى بالمجوسى فقال الزوج ٥ هم جنينم از من بيرون آى أو قال اكر
هم جنين نيمى ترا ندارمى فقد كفر ولو قال ٦ اكر جنينم با من مباشر فهو على الاختلاف والصحيح أنه
لا يكفر ولو قال ٧ يكراه كه جنينم با من مباشر فالظاهر أنه يكفر وقد قيل بخلافه أيضاً ولو قال لاجنبى
ترجمه (١) المجوسية أحسن من هذا الامر الذى تفعله (٢) الكفر أحسن من الحياة (٣) أنا هكذا أو قالت
أنا هكذا أعطى الطلاق أو قالت ان لم أكن هكذا ما كنت بقيت معك أو قالت ان لم أكن هكذا ما كنت
صاحبتك أو قالت لا تمسكنى (٤) ان كنت هكذا فلا تمسكنى (٥) أنا هكذا أخرجى من عندى أو قال ان لم
أكن هكذا ما كنت أمسكتك (٦) ان كنت هكذا فلا تكونى معى (٧) افرضى أنى هكذا لا تكونى معى

علم أن الحب أكثر مما في القطن يجوز أن لا يدري لا يجوز • وكذا بيع العنب بالزبيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن علم أن الزبيب أكثر من الزبيب الذي يحصل من العنب جاز ولا فلا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال إذا تساوا بكميل • وكذلك بيع القصير بالعنب وبيع الخماس الآخر بالخماس الآخر • علم أن الأجر أكثر من الأيض جاز ولا فلا وكذلك بيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك بيع السيف الحلي بالفضة بفضة خالصة • وبيع المنطقة المقضبة بالدرهم أو بالتبر لا يجوز لأن • علم أن الفضة خالصة أكثر وكذلك الواع حلياً من ذهب فيه جوهر لا يمكن إخراجها إلا بضر فباعه بذهب لا يجوز إلا أن يكون الذهب أكثر مما في الحلي من الذهب • ولو اشتري حنطة في سنبلها بحنطة مذرة لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المذرة أكثر • ولو باع بطيخاً أو تيناً بطيخ غير مقطوف أو تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال لتوهم خروج الزيادة من الشجر بعد البيع • باع كوز ماء

بكوزى ما جازى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى أن عند هـ ما الماء ليس بكبلى ولا بوزنى فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا والجدان كان يباع وزنا فيبيع بالجديع بمساواة فى الوزن * باع الحزب بالخبز متفاضلا عددا أو وزنا جازى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا بدوا بخيريه نسبة عند أبى حنيفة لأن الحزب بالخبز ليس بوزنى ولا عددى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عددى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو وزنى الآن يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالثنين وإن كان كثيرا لا يجوز * ولا يجوز بيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا نقدا ولا نسبة وكذا لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسوية عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا متساويا ولا متفاضلا * ولا يجوز بيع الحنطة بدقيقها أو بسوية فى قولهم * باع اناء من حديد بجدان كان الاناء يباع وزنا يعتبر المساواة فى الوزن والافلا وكذلك كان الاناء من (٣٧٨) نحاس أو صفر باعه بصفر والله أعلم فصل فيما يكون فرارا عن الربا

* رجل فى يده دراهم اغتصبها فاشتري بها شيئا قال بعضهم ان لم يصف الشراء الى تلك الدراهم يطيب له المشتري وان أضاف الشراء الى تلك الدراهم ونقد منها لا يطيب له وذكر شداد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل بالدراهم المغصوبة طعاما ان أضاف الشراء اليها ونقد غيرها أو لم يصف الشراء اليها ونقد منها لا يلزمه التصديق الآن يضيف الشراء اليها ونقد منها وكذا ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يشتري بهذه الدراهم قال لا يثبت الا أن يدفع تلك الدراهم الى البائع أولا ثم يشتري بها الطعام لأن الدراهم لا تعين فى المبادلات وقال بعضهم اذا أضاف الشراء الى الدراهم المغصوبة ونقد غيرها أو لم يصف الشراء

يا كافرا يهودى فقال ١ هم جنين بمن صحبت مدار أو قال أكرهه جنين نبي باو صحبت نذارى الى آخر ما ذكرنا من الالفاظ فهو على ما قلنا بين الزوجين كذا فى المحيط * رجل أراد أن يفعل فعلا فقال له امرأته ٢ أن كاركنى كافرا ياشى ففعل ذلك الفعل ولم يثبته اليها لا يكفر ولو قال لامرأته يا كافرة ففعلت المرأة لا بل أنت أوقات لزوجه يا كافرا فقال الزوج بل أنت لم يقع بينهما فرقة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فى فتاواه * قالت لزوجه ٣ چون مغ جنت آ كندمه شده فقال الزوج پس چندين كاه بامغ باشيده ٤ أو قال بامغ چرا باشيده فهذه من الزوج كثر ولو قال انزوج لها ٥ بامغ انج ففعلت پس چندين كاه مغ انج راد شده أو قالت مغ انج چرا راد شده هذا كفر منها ولو قال للمسلم أجنبى يا كافرا أو لأجنبية يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئا أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئا أو قالت المرأة لزوجه يا كافرا ولم يقل الزوج شيئا كان الفقيه أبو بكر الاعشى البلخى يقول يكفر هذا القائل وقال غيرة من مشايخ بلخ رحمه الله تعالى لا يكفر والمختار للفتوى فى جنس هذه المسائل أن القائل بمثل هذه المقالات ان كان أراد الشتم ولا يعتقه كافرا لا يكفر وان كان يعتقه كافرا مخاطبه بها بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا فى الذخيرة * امرأة قالت لولدها ٦ أى مغ بجه أى كافر بجه أى كافر بجه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر ان لم يرد بها كفر نفسه كذا فى فتاوى قاضيان * ولو قال لداشته ٧ أى كافر خداوند لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافرا يهودى ناجوسى فقال ليس يكفر وكذلك اذا قال ٨ أرى هم جنين كبريكفر ولو قال ٩ توتى خود اولم يقل شيئا وسكت لا يكفر اذا قال لغيره ١٠ بيم بود كه كافر شدى او قال خشيت ان اكفر لا يكفر ولو قال ١١ چندان برنج بايدى كه كافر خواستم شدن يكفر * رجل قال ١٢ اين روز كار مسلمانى ورزيدن نيست روز كار كافرى است قيل يكفر قال صاحب المحيط وأنه ليس بصواب عندى وفى واقعات الناطقى مسلم ومجوسى فى موضع فدا عار رجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابته المسلم قال ان كانا فى عمل واحد لذلك

ترجمة (١) أنا هكذا فلا تصاحبنى أو قال ان لم أكن هكذا ما كنت أصاحبك (٢) ان فعلت هذا الامر فانت كافر (٣) غدا فاك صار ملائ مثل المجوس فقال الزوج حينئذ مكنت مدة طويلة مع المجوسى (٤) أو قال لم مكنت مع المجوسى (٥) يا مجوسية فقال حيث قد أمسكت المجوسية هذه المدة الطويلة أو قالت لم أمسكت المجوسية (٦) يا ابن المجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٧) يا دابة الكافر (٨) نعم افرض هكذا (٩) بل أنت (١٠) خشيت ان اكفر (١١) أدبى كثير حتى أردت أن أكون كافرا (١٢) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلامية بل زمن الكافرية

اليها ونقد منها أو لم يصف الشراء اليها لكن كل من نيت أن يعطى الثمن من الدراهم المغصوبة ونقد منها لا يطيب له الداعى وهذا أحوط والفتوى على أنه يطيب له الا اذا أضاف الشراء اليها ونقد منها * وذكر فى الاصل رجل غصب ألفا فاشترى بها ثيابا ورجع يلزمه التصديق بالرجع وهذا محمول على ما اذا أضاف الشراء اليها ونقد منها * السلطان اذا اشترى بالدراهم المرسلة وقضى الثمن مما يأخذ من الناس ظمنا أو يكره لغيرهم تناول أطعمتهم ليكون زجر الهم عن الظلم * رجل دفع مالا مضاربة الى جاهل وتصرف العامل فيه فربح حل لصاحب المال أن يأخذ من الربح ما لم يعلم أنه اكتسبه من الحرام وكذا لو صار المضارب ذميا * رجل اشترى من التاجر شأه لزم السؤال أنه حلال أم حرام قالوا ينتظر ان كان فى بلد وزمان كان الغالب هو الحلال فى أسواقهم ليس على المشتري أن يسأل أنه حلال أم حرام وبينى الحكم على الظاهر وان كان الغالب هو الحرام أو كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يختلط ويسأل أنه حلال أم حرام * رجل

ما توكان كسبه من الحرام ينبغي لورثته أن يعرفوا فان عرفوا انهم لم يعرفوا انصدم قوا به * رجل اشترى دارا فوجد في
 جذوعها دراهم قال بعضهم هي غزلة اللقطة وقال بعضهم ردها على البائع فان يقبل البائع في ثديته صدق بها وهذا أصوب * رجل له
 على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا بثلث العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون
 بثلاثة عشر إلى سنة فيقع التجوز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بذلك * رجل طلب من رجل دراهم
 ليقرضه بده دوا زده فوضع المستقرض متاعا بين يدي المقرض فيقول للقرض رضى بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري المقرض ويدفع
 اليه الدراهم ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعتي هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ليحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه
 ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والاوتق والا حوط أن يقول (٢٧٩) المستقرض للمقرض بعد ما قررا المعاملة كل

مقالة وشرط كان بينهما نقد
 تركته ثم يبيع قدان يبيع
 المتاع وهذه المسئلة دليل
 على جواز بيع الوفاء اذالم
 يكن الوفاء شرطاً في البيع
 هذا اذا كان المتاع للمستقرض
 فان كان المتاع للمقرض
 وليس للمستقرض شيء
 ويريد أن يقرضه عشرة
 بثلاثة عشر إلى أجل فان
 المقرض يبيع من
 المستقرض سلعة بثلاثة
 عشر ويسلم السلعة الى
 المستقرض ثم ان المستقرض
 يبيع السلعة من أجنبي
 بعشرة ويدفع السلعة الى
 الاجنبي ثم الاجنبي يبيع
 السلعة من المقرض بعشرة
 ويأخذ العشرة منه ويدفعها
 الى المستقرض فيبرأ
 الاجنبي من الثمن الذي
 كان عليه للمستقرض فتصل
 السلعة الى المقرض بعشرة
 وللمقرض على المستقرض
 ثلاثة عشر إلى أجل
 * وحيلة أخرى أن يبيع

الداعي فتوهـم المسلم أنه يدعو له لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر
 * مـ قال أنا لمجد يكفر ولو قال ما علمت أنه كفر لا يعذر به هذا * رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر
 وليست بكفر على الحقيقة فقبل له كفرت وطلقت امرأتك فقال ١ كافر شده كبروزن طلاق شده كبر يكفر
 وتبين منه امرأته كذا في الفصول العمادية * وفي التيمية سألت والدي عن رجل قال أنا فرعون أو أبلحس
 فحينئذ بكفر كذا في التواريخانية * رجل وعظ فأسقاوند به الى التوبة فقال له ٢ ازبس اين همه
 كلام مغان بر سر منـم يكفر * قالت امرأته لزوجها ٣ كافر بودن به تراز با تو بودن تكفر * اذا قال ٤
 هر چه مسلماني كردم همه بكافران دادم كرفلان كار كنم وفلان كار كرد لا يكفر ولا تلزمه كفارة العين
 * امرأة قالت ٥ كافر ام كرجنين كار كنم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
 تكفروا تبين من زوجها الحال وقال القاضي الامام علي السغدري هذا تعليق ومبين وليس بكفر *
 ولو قال لزوجها ان جفوتني بعد هذا أو قالت ان لم تشتر لي كذا الكفر تكفرت في الحال كذا في الفصول
 العمادية * رجل قال كنت مجوسيا الا أني أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره قاله
 شمس الأئمة الحوافي رحمه الله تعالى * اذا سجد لانسان سجدة تحية لا يكفر كذا في السراجية * وفي
 الخزانة لوقال المسلم ٦ خدای عز وجل مسلمانی از تو بستاند وقال الآخرا من يكفران جميعا * رجل
 أدى رجلا فقال ٧ من مسلمتم مر امرئنا فقال المؤذي خواهي مسلمان باش خواهي كافر يكفر وكذا
 لوقال ٨ كافر باشي مراجه زبان يلزمه الكفر كذا في التواريخانية * كافر أسلم وأعطاه الناس أشياء
 فقال مسلم ٩ كاشكي وي كافر بودي نامسلمان شدی ومردمان اورا جزي دادی وتعني ذلك بقلبه
 فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ * رجل غنى أن لم يحترم الله الخمر لا يكفر ولو غنى أن لم يحترم الله الظلم
 والزنى وقتل النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الأشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصول الاوّل غنى
 ما ليس بمستحيل وفي الفصل الثاني غنى ما هو مستحيل وعلى هذا لو غنى أن لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت
 سرا ما لا يكفر لانه غنى ما ليس بمستحيل فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار

ترجمة (١) افرض أني صرت كافرا وأن امرأتني طلقت (٢) بعد هذا كله أضح على رأسي قلنوسة الجحوس
 (٣) الكفر أحسن من معاشرتك (٤) كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطينه كله للكفار ان فعلت ذلك
 الامر وفعله (٥) أنا كافرة ان فعلت كذا (٦) الله تعالى يسلب منك الايمان (٧) أنا مسلم لا تؤذي
 فقال المؤذي كن مسلمان اردت أو كافرا (٨) لو صرت كافرا الضر على (٩) ياليتك كان كافرا حتى
 يسلم فتعطيه الناس أشياء
 المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر إلى أجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من الاجنبي ثم ان المستقرض
 يقبل البيع مع الاجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه
 للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة الى المقرض والمقرض وان صار مستقرا بما باع بأقل مما باع قبل فقد التزم الآن ذلك جائز لتقليل البيع
 الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي * وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة
 الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بعينها ويأخذ
 الثمن ويدفعه الى المستقرض فيحصل المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى
 وقال مشايخ نيل بيع العينة في زمانها خير من البيوع التي تجرى في أسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جائزة ما جرت

ما اشتراه كان عليه ألفان وان لم يصل حتى مات فعليه ألف لان الزيادة الحادثة كانت أمانة ولا تصير مضمونة الا بالقبض * ولو اشترى أمة شراء فاسدا فلم يقبضها حتى أعنتها فأجاز البائع اعتاقه نفذ العتق على البائع لانه أعتق مال البائع فيتوقف على إجازته * ولو اشترى عبدا شراء فاسدا ولم يقبضه فأمر البائع أن يعتقه فأعتقه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لان المشتري يصير قابضا على مقتضى اعتاق البائع ولو أن المشتري هو الذي أعنته قبل القبض لم يصح اعتاقه لانه أعتق مالا يملك * رجل باع غلاما مريضا فاسدا وتقبضا ثم أبرأه البائع عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته وأبرأه البائع باطل لانه أبرأه قبل الوجوب * ولو قال البائع للمشتري أبرأك عن الغلام ثم هلك الغلام كان المشتري برأ عن ضمانه لانه ما أبرأه عن الغلام فقد جده له أمانة في يده * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يتقد الثمن ثم تقابلا البيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن صح أبرأه حتى لو هلك الغلام عند المشتري كان (٢٨١) المشتري بريئا عن الثمن لان المبيع

بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فصح إبراء البائع أما في البيع الفاسد انما تجب القيمة على المشتري عند الهلاك فلا يصح الإبراء قبله وهو نظير ما لو قال لغيري بعت منك هذا الشيء بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت يجوز البيع ولا تصح الهبة لانه أبرأه عن الثمن قبل الوجوب * رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز لانه اشترى مالا يملك البائع وان نقل الى بلده كان عليه أن يتصدق به على الفقراء * رجل يبيع على طريق العامة يشتري قال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يتضرر الناس بقعوده لا بأس بالشرا منه وقال بعضهم لا يكره الشرا منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لان القعود على الطريق يفسد عذر مكروه

الرجل خلقني الله من سويق التفاح وخلق من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم * وسئل عن رجل قال قولنا منبها عنه فقال له رجل ادش تصنع قد لزمتك الكفر قال ادش أصنع اذا لزمتي الكفر هل يكفر قال نعم * سئل عن يقرأ الراي مقام الصادق قرأ أصحاب الجنة مقام أصحاب النار قال لا يجوز امامته ولو تعدى بكفر * في الجلمع الاصغر قال على الراي أخاف على من يقول بحيايتي وحيايتك وما أشبه ذلك الكفر واذا قال الرزق من الله ولكن ازيد بنده جنبش خواهد فقد قيل هذا شرك * رجل قال أنا بريء من الثواب والعقاب فقد قيل انه يكفر * وفي النوازل لو قال ٢ هر چه فلان كويد بكنم وكرهه كفر كويد يكفر * رجل قال بالفارسية ٣ از مسلمانى بيزارم أو قال ذلك بالعربية فقد قيل انه يكفر * حكى ان في زمن المأمون الخليفة سئل فقيه عن قتل حائك كجه واجب شوق فقال تغاربت واجب شوق فأمر المأمون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء باحكام الشرع كفر كذا في المحيط * ٤ اگر درویشی را کوبد بروسیاه کیم شد ما ست فهنا كفر هكذا في العناية * من قال لسلطان زماننا عادل يكفر بالله كذا قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لواحد من الجبابرة ٥ أى خدای يكفر ولو قال ٦ اى بار خدای أكثر المشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة * في أصول الصغار سئل عن الخطباء الذين يخطبون على المنابر يوم الجمعة ما قالوا في ألقاب السلاطين العادل الاعظم شه نشاء الاعظم مالك رقاب الامم سلطان أرض الله مالك بلاد الله معين خليفة الله هل يجوز على الإطلاق والتحقيق أم لا قال لان بعض ألفاظه كفر وبعضه معصية وكذب وأما شهنشاه في خصائص أسماء الله بدون وصف الاعظم ولا يجوز وصف العبد بذلك وأما مالك رقاب الامم فهو كذب محض وأما سلطان أرض الله وأخواتها على الإطلاق فهو كذب محض كذا في التتارخانية * قال الامام أبو منصور رحمه الله تعالى اذا قبل أحد دين يدي أحدا لأرض أو أنحني له أو أطأ رأسه لا يكفر لانه يريد تعظيمه لا عبادته وقال غيره من مشايخنا رحمه الله تعالى اذا سجدوا له أو أطأ رأسه لا يكفر لانه يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال أكثرهم هذا على وجوه * ان أراد به العبادة بكفروا وان أراد به التحية لم يكفر ويحرم عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كفر عند أكثر أهل العلم وأما تقبيل الأرض فهو قرين من السجود الا أنه أخف من وضع الخدوا الجبين على الأرض كذا في الظهيرية * يكفر باعتقاد أن الجراح ملك السلطان كذا في البحر الرائق * وفي رسالة الصدر

ترجمة (١) يحتاج الى الحر كتمن العبد (٢) كل ما قاله فلان أفعله ولو قال كفرا (٣) ملئت من الاسلام (٤) اذا قال لفقيه صار مدبرا وعديم البخت (٥) ياله (٦) يارب

(٣٦ - فتاوى ثانی) ولهذا لو عثر به انسان وهلك كان ضامنا والشرامنه يكون حلاله على المعصية واعانة له على ذلك * رجل اشترى ثوبا شراء فاسدا وقبضه فقطعه قيصا ولم يخطه حتى أودعه البائع بعد القطع فهلك عنده كان على المشتري نفعه صان القطع دون القيمة لانه لما أودعه البائع بعد القطع فقد رد على البائع ما بقى بعد القطع * وبكره بيع الامر من فاسق يعلم أنه يعصى به لانه اعانة على المعصية * مسلم اشترى عبدا فجوسا فقال له العبدان بعتنى من مسلم قتلت نفسي جازله أن يبيعهم من الجوسى لانه يبيع الكافر من كفره ولا بأس ببيع الزنار من النصارى والقنادسة من الجوس لان ذلك ليس باعانة على المعصية بل فيه اذلال الكافر * ويكره أن يبيع المكعب المفض من الرجل اذا علم أنه يشتري ليلبس * صبي جاء الى القامى بفلس أو بخبز وطلب منه شيئا فتعقبه في البيت كالخ والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وان طلب منه جوزا أو فسقا أو نحو ذلك مما يشتري لنفسه عادة لا يبيع لانه في الوجه الاول اذن عادة وفي الفصل الثاني لا صبي يبيع

ويشتري وقال أبا بالغ ثم قال بعد ذلك لست بالغ فان كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنه اثني عشر أو أكثر لا يعتبر بحوده بعد ذلك لانه أخبر عن أمر محتمل فان أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويحتمل اثنا عشر فإذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح بحوده بعد ذلك وان كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح بحوده * حصر المسجد اذا صار خلقا جاز أن يباع ويراد في ثمنه ويشتري به آخر * وجعل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صديقه باع السكر وهو لا يشعر به قالوا الاثم عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له * رجل قيل له اما أن تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا ان كان شرابا يحل شربه وان كان شرابا لا يحل شربه لا يجوز الباع لانه مكره * قوم اجتمعوا ودفعوا مالا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري الاسراء قالوا ينبغي أن يشتري كل أسير بقيمة لو كان عبدا في ذلك المكان أو بقدر ما يتغابن (٣٨٣) الناس فيه ولا يستأمر الاسير في ذلك فانه لو استأمر الاسير فأمره الاسير أن

يشتريه وأدى ثمنه من المال الذي كان عنده كان ضامنا لاصحاب الاموال ويكون ما أدى من الثمن ديناعا على الاسير كأنه أقرضه ولا يكون الشراء لاصحاب الاموال * ولو قال له الاسير اشتريني أو فكني ينبغي للأمر أن يقول اشتريتك حسبة لاصحاب الاموال ثم يشترى به بعد ذلك فلا يكون ضامنا * ولو كان الاسير عبدا وأمة فاشتراه المأمور ونقص الثمن من الاموال التي في يده يكون ضامنا لان العبيد والاماء صاروا عمارك أهل الحرب فاذا اشتراهم كان مستريا عبيدا أهل الحرب فيكون مشترى بالنفس فيكون ضامنا * رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب جازله أن يعطيهم الزنوف والمفشوشة والعروض أكثر من قيمته لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسارى عبيدا لا يبعه

المرحوم ١ اكرى كى بجاي كسى بدى كندوا وكويدن اين بدى ازودانم نه از حكم خدای كافر كردد وفي رسالته أيضا ٢ در مجموع نوازله آورده است اكرى كى بوقت خلوت يعنى بوقت پوشیدن شه وبوقت تهنية از برای پوشیدن نشر بف ورضاء وقربانی كند كافر شود واین قربانی مردار باشد و خوردن آن روا نبود و آنكه در زمان ماشائع شده است و بیشترى از عورات مسلمانان بدان مبتلا انداست كه بوقت آنكه ابله كود كان را بیرون می آید كه آنرا جسدی میكوی بند بنام آن ابله صورتی كرده اند و آنرا می پرستند و شفای كود مكان از او میخواهند و اعتقاد میكنند آن سنك مر این كود كان را شفا میدهد این عورات بدین فعل و بدین اعتقاد كافر میشوند و شوهران ایشان كه بدین فعل رضامند اند نیز كافر گردند و دیگر ازین جنس آنست كه بر سر آب میروند و آن آب را می پرستند و بنی كه دارند كو سپند بر سر آب ذبح میكنند این پرستند كن آب و ذبح كنند كن كو سپند كافر میشوند و كو سپند مردار گردد خوردن روا نبود و همچنین نه زرخانه صورت میكنند چنانچه معهود پرستیدن كبران است آنرا می پرستند و بوقت زادن كودك بشكرف نقش میكنند و دروغ میزنند و آن بنام بتی كه آنرا بهانی میخواهند می پرستند و مانند این هر چه میكنند بدان كافر میشوند و از شوهران خود مباينه میشوند * اكر كويدن درین روز كار ناخبات نكنم و دروغ نگویم روز نيك گذرد و یا كويدن تا درخ بد و دروغ نگوئی نانی نیایی كه بخوری و یا كی را كويدن ناخبات میكنی و یا چادر و غ میكوی كويدن یا نه چاره نیست بدین همه لفظها كافر شود * اكر مردی را كويدن دروغ مكوی پس او كويدن سخن راست تراست از كلمه لا اله الا الله محمد رسول الله كافر

ترجمة (١) اذا فعل رجل سيئة في حق آخر فقال أنا أعلم أن هذه السيئة منك وليست من حكم الله يصير كافرا (٢) أورد في مجموع النوازل قال اذا ذبح رجل قربانا عند خلوة السلطان أو في وقت التهنة يصير كافرا ويكون هذا القربان نجسا ولا يجوز أكله والذي شاع في زماننا وكثير من نساء المسلمين مبتليات بذلك هو أنهن في وقت طلوع الجدرى لا لاطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدرى ويعبدنهم واطلبن منهم شفاء الاولاد ويعتقدن أن ذلك الحريشني هذه الاطفال قتلن النساء يصرن ككافرات بهذا الفعل وبهذا الاعتقاد و برضا أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفارا ومن هذا القبيل أنهن يذهبن الى عين ماء ويعبدن ذلك الماء وينجن على ذلك الماء شاة ثلثة التي أضمرنها فها تملك العابدات للماء والذابحات يصرن ككافرات وتكون الشاة نجسة ولا يحل أكلها ومثل ذلك أنهن يتخذن صورة في البيوت ويعبدنهم مثل عبادة الجحوس وعند وضع المولود ينسبنها بالزنجفر ويطرقن عليها الزيت ويعبدنهم باسم الصنم الذي يقال له بهاني وكما فعلن شيئا مثل هذا يصرن ككافرات ويبرهن من أزواجهن

ذلك رجل استام شيئا من رجل يفتن المنزل فزاده رجل آخر في الثمن لا يريد شرائه وانما يفعل ذلك ليرغب المشتري في بشكرف الزيادة وذلك مكره وهو العيش المنهي وان كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس لغيره أن يزد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ما جوف في ذلك * رجل باع شاة من كافر بقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه وكذا يجوز بيع ذبيحة الجحوس فيما بينهم وعن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز بيع ذبيحة الجحوس فيما بينهم * رجل باع العصير عن يتخذه خرا لا بأس به وكذا لو باع الارض ممن يتخذها كنيسة أو بيت ناري ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع الاراضي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا يجوز اجارة البناء ولا يجوز اجارة أرضها وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز بيع دور مكة وفيها الشفعة * وبكره اجارة هافي الموسم * مصر عرقه الطعام ليس للامام أن يسعر فان سعى فباع الخبز بأكثر مما جاز بيه وقال محمد رحمه الله تعالى للامام أن يجبر المحتكر

على البيع اذا خاف الهلاك على أهل المصر ويقول له متكره ما يبيع الناس وبزيادة يتعابن الناس في مثلها * وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيعه الامام على البيع لانه حجر وهو لا يرى الحجر وقال القدوري رحمه الله تعالى قد قال أصحابنا اذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر يأخذ الطعام من المحتكر ويفرقه عليهم فإذا وجدوا ردوا مثله وليس هذا بجبر انما هو ضرورة ومن اضطر الى مال الغير وخاف الهلاك كان له أن يأخذه بغير رضاه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قدم الاعراب الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها كان للامام أن يمنعهم عن ذلك لانه أن يمنع أهل البلدة عن الاحتكار فهذا أولى والله أعلم فصل فيما يتضرر به الجيران ويخاصمه في ذلك رجل اشترى داراً أو يبتاع سكة وكان ذلك للديانة وأراد المشتري أن يبيع فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان يعمل ما فيه أذى الجيران على الدوام فإنه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا شيء استحسنته مشايخنا في ما عند (٢٨٣) أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع عن

ذلك * يجوز بيع الأرض المحيطة بأذن الامام فان أحياها بغير إذن الامام وباعها لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يجوز * رجل اشترى حجره فسطعها وسطح جاره مستويان فأخذه جاره حتى يتخذ حائطاً بينه وبين جاره ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد الجار أن يمنع من الصعود حتى يتخذ مسرة قالوا ان كان في مسعوده يقع بصره في دار جاره كان له أن يمنع من الصعود حتى يتخذ مسرة وان كان لا يقع بصره في داره ولكن يقع بصره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لان جاره شاركه في الضرر * رجل له في داره شجرة فصاد وقد باع أغصانها واذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا للجيران أن يرفعوا الأمر الى

شودا كركسي بخشم شود ديكرى كويد كافرى به ازين كار كافر كردد و اگر مردى سختى كويد كه آن منهى بود و ديكرى كويد بجه ميكونى بر تو كفر لازم ميكردد و كويد بجه كنى ارمر ا كفر لازم آيد كافر شود كذا في التواريخ * من خطر بقلبه ما يوجب الكفر ان تكلم به وهو كله ذلك فذلك محض الايمان واذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في الخلاصة * رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن بالايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا كذا في فتاوى قاضيان * ما كان في كونه كفرا اختلاف فان قائله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان خطأ من الالفاظ ولا يوجب الكفر فقتله مؤمن على حله ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن ذلك كذا في المحيط * اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى المفتي ان يميل الى ذلك الوجه كذا في الخلاصة * في البرازية الا اذا صرح بارادة توجب الكفر فلا ينفعه التأويل حينئذ كذا في البحر الرائق * ثم ان كانت قيمة القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كانت نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجديد النكاح بينه وبين امرأته كذا في المحيط * وينبغي للمسلم أن يتعود ذكر هذا الدعاء صباحا ومساء فانه سبب العصمة عن هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم انى أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم وأستغفر لك لما لا أعلم كذا في الخلاصة

الباب العاشر في البغاة

أهل البغى كل فرقة لهم منعة تغلبون ويجمعون ويقا تلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق معنا ويتبعون الولاية * فان تغلب قوم من الاصول على مدينة وأخذوا المال فليس وبغاة كذا في خزائن المفتين * اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلاد دعاهم الى العود الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ودعاهم الى التوبة كذا في الكافي * وهذه الدعوة ليست بواجبة واذا بلغه أنهم يشتركون

* لو قال رجل مادمت لم أكن في هذا الزمان ولم أقل كذبا لا يمضي اليوم أو قال ان لم تقل كذبا في البيع والشراء لا تجد خبرنا تأكله أو قال لا تخر لى شئ تخون أولادى شئ تكذب فقال لا بد من هؤلاء يصير كافرا بهذه اللفاظ كلها * اذا قيل لرجل لا تكذب فقال هذا اللفظ اصدق من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله يصير كافرا * اذا قال رجل لا تحرفي حال غضبه الكافرية أحسن من هذا الامر يصير كافرا * اذا تكلم رجل بلفظ منهى عنه فقال آخر لا تقل فإنه يلزمك الكفر فقال هو ما تصنع اذا لمنى الكفر يصير كافرا

القاضي حتى يمنع عن ذلك والمختار للفتوى أن المشتري يجبر الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة أو مرتين حتى يستتروا ليكون جمعاً بين الحقين ومراعاة للنصحين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمنع عن الارتقاء حينئذ يرفعون الأمر الى القاضي فان رأى القاضي أن يمنعهم كان له ذلك * رجل باع ضيعة وله أشجار في ضيعة أخرى أغصانها متدلّية في هذه الضيعة التي باعها فالمشتري أن يأخذ بتفريغ الضيعة المبيعة عن أغصان أشجاره * وكذا لو ورت الرجل ضيعة وفيها أغصان لو ارت آخر كان له أن يأخذ صاحب الأغصان برفع ضرر الأغصان عن ملكه * رجل وضع جذوعه على حائط جاره بأذن الجار وأوحى سره بانى داره بأذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري أن يرفع جذوعه وسر دابه كان للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كأنه شرط لنفسه ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن الوارث أن يأمر برفع البناء والسرداب على كل حال * ولو أن

رجلا زرع في أرضه أرزا ويتضرر بجار بذلك فان كان يخرج ماؤه الى أرض جاره ويفسد أرض جاره بذلك كان الجار أن ينفعه عن ذلك ولو أن رجلا أراد أن يجعل ينسبه اصطبل ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان كان وجود الدواب الى حائط الجار ليس للجار أن ينفعه وان كان حوافرها الى حائط الجار كان للجار أن ينفعه وكذلك لو كان يتضرر جاره في بيته رعى وذلك لو هن بناء الجار كان للجار أن ينفعه وكل ما ذكرنا من الجواب في جنس هذه المسائل قول مشايخنا رحمهم الله تعالى وأنه يخالف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن تصرف في ملكه لا ينفع عنه وان كان يتضرر جاره به وقال مشايخنا بطلان تصرف في ملكه ونضر جاره بذلك ضررا ينادى أنما كان للجار أن ينفعه وسيأتي جنس هذه المسائل في كتاب القسمة ان شاء الله تعالى ﴿باب في بيع غدير المالك﴾ * في الباب فصول الأول في بيع الوالد على الولد (٣٨٤) الصغير * امرأة اشترت ولدها الصغير ضيعه بماله على أن لا ترجع على الولد

بالثمن جازا استخسا ناوتكون الام مشترية لنفسها لانها لا تملك الشر او لولدها الصغير ثم يصير هبة منها لولدها الصغير وصلة وليس لها أن تمنع الضيعة عن ولدها * امرأة قالت لزوجهها وبينهما ولد صغير اشترت منك دار هذه لابنتنا بكذا وقال الاب بعثها جاز لان الاب لا يقبل البيع فقد جاز شراؤها الصغير فيجوز * ولو كانت الدار مشتركة بين الاب أو أجنبي فقالت المرأة لهما اشتريت منك هذه الدار لابي بكذا فقالا لا نعنا يجوز لان الاب لا يجوز شراؤها للصغير جله الدار فقد أذن لها بشرها بكذا * امرأة باعت متاعا زوجها بعد موته وذهبت أنها وصيته وزوجها أولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة لم يكن وصيته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تصدق المرأة على

السلح ويتهون للقتال ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدوا بة دفعا لا شر بقدر الامكان كذا في الهداية * يحل للامام العدل أن يقتلهم وان لم يبدؤا بقتاله وهذا مذموم واذا ثبت أنه يباح قتل الفئة الممتنعة وان لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المدبر اليهم * ولو هم منهم امام أهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذ لم يبق لهم فئة يرجعون اليها أو اما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل أن يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للامام أن يقتله اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلحقه الى فئة ممنوعة اما اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يلحقه الى فئة ممنوعة فيقتله كذا في المحيط * وان شاء حبسه كذا في الهداية * ولا يجوز على جريحهم اذ لم يبق لهم فئة وأما اذا بقيت فيجهز عليهم ولا تسبي نساؤهم وذرائعهم ولا يملك عليهم أموالهم وما أصاب أهل العدل في عسكر أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فانه لا يرد عليهم في الحال ولكن ان كان أهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفعون به فالسلاح يوضع في موضعه كسائر الاموال والكرع يباع ويحبس عنه لانه يحتاج الى النفقة ولا ينفق اليه الامام من ميت المال لما فيه من الاحسان على الباغي ولو أنفق كان دينه على الباغي فاذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم رد عليهم وما تلف أهل البغي من أموالنا ودمائنا حالة الحرب فانهم لا يضمنون اذا نابوا وزالت منعتهم * وكذلك ما تلف المرتدون من أموالنا ودمائنا حالة الحرب فانهم لا يضمنون اذا أسلموا وما تلفوا قبل القتال من أموالنا ودمائنا اذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قائما على أصحابه اذا نابوا وان اعتقدوا تملكها بتأويلهم الفاسد وقد اتصل بهذا التأويل منعة وكذلك أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دماءهم وأموالهم بسبب اسلامهم هكذا في الذخيرة * فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية * اذا أظهرت جماعة من أهل القبلة رأيا ودعت اليه وقالت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فان كان ذلك بظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وان كان لا يمتنع من الظلم لم وقالت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس أن يعينوه ولا أن يعينوا السلطان وان لم يكن ذلك لاجل أنه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فللمسلطان أن يقتلهم وللناس أن يعينوه كذا في السراجية * يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال أهل الحرب كل ري بالنبل والتجنيق وارسال الماوا والنار عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية * في التجريد ولا يقتل من كان مع أهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعيان ولو أسر عبد من أهل البغي وهو يقاتل مع ولا يقتل وان كان يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية * الباغي اذا كان ذارحهم محرم من العادل فانه لا يباشر العادل قتله الا دفعا عن نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليرجل الباغي فيقتله غيره كذا في

الشر او يبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصيته جازي يبيعها وان كذبوها بطل السراجية البيع فان كان المشتري سرق من الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة هذا اذا ادعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصيته فان ادعى صبي غير بالغ أنها باعته ولم تكن وصيته يسمع دعوى الصبي انا كان ما دوني في التجارة أو في الخصومة من له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما فان عجز عن استداده الضيعة يضمن المرأة قيمة ما باعه على الرواية التي يضمن الغاصب فيها قيمة العقار بالبيع والتسليم رجل مات ولم يوص الى أحد فباع امرأته دارا من تركته وكففته بثلث الدار بغیر اذن باقي الورثة جازا لبيع في حصتها اذ لم يكن على المستدين محيط بماله لانها باعت مال نفسه واهل ترجع في مال الميت ان كففته بكفن المثل كان لها أن ترجع لان أحد الورثة اذا كفن المثل بغیر اذن الورثة يرجع في التركة وان كففته بأكثر من كفن المثل لا ترجع لان أحد الورثة لا يملك ذلك وهل لها أن ترجع بدار كفن المثل قالوا لا ترجع لان

اختيارها ذلك دليل التبرع * وكفى المثل هو ما كان مثل ثيابه لخروج العبد في حياته امرأته مال ولدها الصغير بغير امر القاضي ولم تكن وصية اختلوا في ذلك قال بعضهم للولد أن يطل ذلك البيع وقال بعضهم ليس له أن يطل قبل البلوغ * رجل باع عقارا أو بضعة لولده الصغير على القيمة أو بغير سيرة قالوا ان كان الاب محمدا عند الناس أو مستورا جاز بيعه ولا يكون للولد أن يطل ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن أو أنفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسقا لا يجوز بيعه وللأبن أن ينقض بيعه اذا بلغ الآن يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا كان محمدا ومستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه التيسير بخلاف ما اذا كان فاسقا وان باع الاب غير العقار والضياغ فكذلك الجواب الآن الاب اذا كان مفسدا في جواز بيعه روايتان في رواية يجوز البيع فيؤخذ الثمن منه فيوضع على يدي عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية (٣٨٥) لا يجوز بيعه الآن يكون خيرا للصغير وذلك بأن يبيع الشيء

بضعه فقيمه وعليه الفتوى
* اذا باع الاب مال أحد الابنين من الآخر جاز اذا بلغا كانت العهدة عليهما
وإذا بلغ الابن عاقلا ثم جن بعد ذلك فباع الاب ماله ان دام جنونه شهر اجاز تصرف الاب عليه بعد الشهر وان كان الجنون قصيرا لا يجوز تصرف الاب عليه بعد الشهر لان القصير يكون بمنزلة الاعمى وتكلموا في الفاصل بين الطويل والقصير وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قدّر الطويل بالشهر كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده والناطقي رحمه الله تعالى وهو الصحيح لان الشهر طويل أجل ومادون الشهر قصير عاجل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قدّر الطويل بأكثر من يوم وليلة وفي رواية قدّره بأكثر السنة وكان محمد رحمه الله تعالى

السراجية * واستعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على حريمهم فقاتلوا معهم أهل العدل لا يكون ذلك نقضا للعهد ومما أصاب أهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال مناسا أو أصبا منهم في ذلك فلا ضمان كافي حق أهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى أهل البغي اذا كانوا في عسكرهم يقتل رجل منهم رجلا فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في أهل البغي اذا غلبوا على أهل المصر يقتل رجل من أهل البغي رجلا من المصر عمدًا ثم ظهر ناعلي ذلك المصر يقتض له منه ومعنى المسئلة أنهم غلبوا ولم يجبر فيها حكمهم حتى أزعجهم امام أهل المصر فاما اذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعهم فلا يجب شيء يقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في رجل من أهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثته وان قتلها الباغي فقال الباغي كنت على الحق حين قتلته وأنا الآن على الحق أو رتبتمنه وان قال قتلته وأنا أعلم أني على باطل يوم قتلته لم يورثه منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * من قتل من أهل البغي فانه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فانه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي * أهل البغي اذا أخذوا العشر واخراج لا يؤخذ فائتاهم ان كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يفتى أرباب الاموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا إعادة عليهم في اخراج ديانة أيضا وكذلك لا إعادة عليهم أيضا في العشر اذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان * ويكره بيع السلاح من أهل الفتن في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة من لم يدركه من أهل الفتن وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقابل به الابصنة كالخديد فلا بأس به كذا في الكافي

كتاب اللقيط

وهو في الشرع ما سمح لمولود طرحة أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا * مضيعه آثم ومحرزه غائم * والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كان وجده في الماء أو بين يدي سمع فواجب * واللقيط حر وولي له السلطان حتى ان الملتقط اذا تزوجه امرأة أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزنة المفتين * ولا يأخذ منه أحد ولودعه هو الى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين * عقله ونزقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط * واذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدودا على دابة وهو عليها أو ما اذا كان موضوعا بقر لم يحكم له به ويكون لقطة وان وجد اللقيط على دابة فهي له كذا في الجوهر والنيرة * ونفقته في ذلك المال باهر القاضى للقط أن ينفق عليه منه وقيل ينفق بغير أمره

أولا قدر الطويل بالشهر ثم يرجع وقدره سنة كاملة ويجوز تصرف الاب عليه بعد السنة * صغيره له عتق سبأه أهل الحرب فاشترى من رجل منهم وأخرجته الى دار الاسلام كان للاب والوصى أن يأخذ منه المشتري بالثمن فان سلم الاب والوصى وكانت قيمته أقل من الثمن الذي اشتراه المشتري جاز تسليمه في قولهم وان كانت قيمته مثل الثمن الذي اشتراه المشتري أو أكثر من ذلك فكذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو التسليم لنفسه سواء من رجل اشترى لولده الصغير ثوبا أو خادما ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا أن يشهد أنه اشتراه لولده لا يرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا اولاد ان كان الميت لم يشهد أنه اشتراه لولده وان اشترى لابنه الصغير شيئا وضع الثمن ثم نقد الثمن في القيس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كانه له أن يرجع على الولد * الاب أو الوصي

إذا باع عقار الصغير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا رأى القاضى نقض البيع خير للصغير كان له نقضه * الصبي إذا باع أو اشترى ثم بلغ فأجاز ذلك جاز ولو طلق أو عتق ثم أجاز بعد البلوغ لم يجوز لانه لا يجوز للطلاق والعتاق حال وقوعه فلم يتوقف للبيع والشراء بمجرد حال وقوعه إذا كان البيع بمنزلة القيمة أو بعين يسيرة فيتوقف ذلك على إجازة من له حق المباشرة وهو الأب أو الوصى أو القاضى أما إذا كان بعين فاحش فهو والطلاق والعتاق سواء * الأب إذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضاً لولده بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يتمكن من القبض حقيقة بهلك على الولد * ولو اشترى الأب مال الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضى وكيلاً للصغير فيأخذ الثمن من الأب ثم يأمر الوكيل بالرد على الأب * رجل باع ماله من ولده الصغير فقال بعث عبدى هذا بألف درهم من ابنى هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول (٣٨٦) قبلت * وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اشتريت لنفسى عبدولدى الصغير

هذا بألف درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول قبلت ولو كان وصياً لا يجوزنى الوجهين ما لم يقل قبلت مروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى * الأب أو الوصى إذا باع مال اليتيم من أجنبي ثم بلغ الصغير فحقوق العقد ترجع إلى الأب والوصى * ولو اشترى الأب مال ولده لنفسه فبلغ الصغير كانت العدة منه من قبل الولد على الولد

فصل في بيع الوصى وشرائه

* إذا باع الوصى مال اليتيم من القاضى جاز وإن كان هذا القاضى هو الذى جعله وصياً ولو أمر الوصى رجل بأن يشتري له شيئاً من مال اليتيم فاشترى الوصى لموكله لا يجوز ولو اشترى الوصى مال اليتيم لنفسه جازى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان خير اليتيم

أيضاً وهو مصدق فى نفقة مثله كذا فى المحيط * ولولا ذلبيت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركته لبيت المال كذا فى خزائنة المفتين * إذا جاء الملتقط بالقيط إلى القاضى وطلب من القاضى أن يأخذه منه فللقاضى أن لا يصدق فى ذلك بدون البينة لانه يدعى نفقته وموئنته فى بيت مال المسلمين ومتى أقام البينة فالقاضى يقبل بينته من غير خصم حاضر وإذا قبل القاضى بينته ان شاء قبض القيط وإن شاء لم يقبضه ولكنه يولييه من تولى ويقول قد التزمت حفظه فانت وما التزمت وهذا إذا لم يعلم القاضى بعجزه عن حفظه والاتفاق عليه * فأما إذا علم فالأولى أن يأخذه ويضعه على يد رجل ليحفظه فإن جاء الأول وسأل القاضى أن يرد عليه فالقاضى بالخيار إن شاعده وإن شاء لم يرد به بخلاف ما لو التقط لقيطاً فجاء آخر وانترع من يده ثم أخضعه فالقاضى يدفعه إلى الأول وإن وجد العبد لقيطاً ولم يعرف ذلك الأبقوله والمولى يقول له بئس كذبت بل هو عبدى فإن كان العبد محبباً ورأى عليه فالقول قول المولى وإن كان مأذوناً فالقول قول العبد كذا فى الظهيرية * لو أقر القيط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم تجر عليه أحكام الأحرار مثل قبول الشهادة وضرب قاذفه وغير ذلك يصح إقراره والافلا كذا فى السراجية * ثبت نسب من واحد إذا ادعاه ولم يدعه الملتقط وقيل يصح فى حق النسب دون إبطال اليد للتلقط والاصح الأول وإن ادعاه فدعوة الملتقط أولى وإن كان ذمياً أو لاخر مسلماً كذا فى التبيين * فلو كان المدعى ذمياً فهو بائنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم وذمى يقضى للسلم وإن كان مسلمين يقضى لمن أقام البينة فلو أقام يقضى له ما ولزم يقيما ولكن وصف أحدهما علامات على جسده فأصاب والآخر لم يصف يجعل إنبال الوصف كذا فى السراجية * ولو لم يصف كل واحد منهما فإنه يجعل إنبه ما كذا فى غاية البيان * ولو وصف أحدهما أو أصاب فى بعض ما وصف وأخطأ فى البعض فهو بينهما ولو وصف أو أصاب أحدهما دون الآخر قضى للذى أصاب وكذا لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يقضى للذى أصاب فلو تفرق درجـل بالدعوة وقال هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا فى المحيط * إذا ادعى القيط رجلاً نادى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه ابنته فإذا هو ختنى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً فهو للذى ادعى أنه ابنه كذا فى التارخانية * ولو كان المدعى أكثر من اثنين فعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه جوز أن يمسك كذا فى السراجية * امرأة ادعت أنه ابنها فإن صدقها زوجها أو شهد لها القابلة أو قامت البينة بحد دعوتها والافلا وشهادة القابلة إنما يكتفى بها فيما إذا كان لها زوج منكر للولادة أما إذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا فى البحر الرائق * وإن ادعت أنه ابنها من الزنا يقضى به كذا فى السراجية * وإن ادعاه امرأتان فعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

وتفسير الظهيرية فى غير العقار ما قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى أن يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوى وخمسة عشر بعشرة وإن يشتري لنفسه ما يساوى عشرة بخمسة عشر وتفسير الظهيرية فى العقار عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم بضعف القيمة * وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم فى بيعه إلا أنه يبيع لينفق منه على نفسه فالواجب جواز البيع ويضمن الثمن لليتيم إذا أنفق الثمن على نفسه * متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترده الوصى من المتغلب ولم يكن للوصى بينة على ذلك ويخاف أن يأخذه المتغلب بعد ذلك وتسلط بما كان له من اليد فأراد الوصى أن يبيع العقار خوفاً من المتغلب فالواجب جوازه وإن لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه * رجل مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة صغيراً إذا كفى الكلب أنه يتصدق تصرف الوصى على الورثة من البيع والشراء عروضا كانت التركة أوقية أو عقاراً وإن لم يكن هنالك دين أو وصية ولا يحتاج الوارث إلى الثمن إلا أنه يؤخر بيعه القار عن بيع المنة قول قال الشيخ شمس

الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذلك جواب السلف أما على قول المتأخرين بيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأن يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها وعلاقتها وموآنها تزيد على غلاتها أو كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى بمال مرسل كآل أو نحوها أو كان بالصغير حاجة إلى الثمن لأجل النفقة فإن لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا إذا كانت الورثة صغاراً فإن كانوا كباراً وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فإن الوصي لا يبيع شيئاً من التركة وإن كانت التركة مستغرقة بالدين أو كان الميت أوصى بوصية مرسله كان للوصي أن يبيع التركة لقضاء الدين إلا أنه يبيع العروض ويؤخر بيع العقار فإن مست الحاجة إلى بيع العقار يبيعه فإن قالت الورثة نحن نقضي الدين وننفذ الوصية من أموالنا ونستخلص التركة لأنفسنا كان لهم ذلك وإن كانت الورثة كباراً غائباً وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع (٣٨٧) غير العقار استحساناً لأن غير العقار

يخشى عليه التوى والتلف فكان البيع حفظاً وتحصيناً ويملك اجارة السكك فان كان بعض الورثة حضورياً وبعضهم غائباً أو واحداً منهم غائباً فإن الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرفيق لأجل الحفظ وإذا ملك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى لا يملك * وهذه أربع مسائل أحدها هذه * والثانية إذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فإن الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملك وعندهما لا يملك * والثالثة إذا كان في التركة وصية بمال مرسل فإن الوصي يملك البيع بقدر ما تنفذ الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك

تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهم أو أماً على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالنسب يثبت من المرأتين ولكن لا بد له من حجة عند التعارض والتنازع * والحجة شهادة امرأته واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أقام ذلك يثبت النسب منها وما لا فلا وفي الخاتمة وإن أقامت أحدها رجلين والأخرى امرأتين يجعل بالنسبة التي شهد لها رجلان وفي شرح الطحاوي وإن أقامت أحدها البينة دون الأخرى فإنه يجعل بالنسبة التي أقامت لها البينة ولو ادعت امرأتان لا لقيط وكل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حدة بعينه أنها ولدت منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصير ولدهما من الرجلين جميعاً وقال الأصبغ ولدهما ولا ولد الرجلين كذا في التارخية * لو ادعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبده وأقاما البينة قضى للذي ادعى بنوته وإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الآخر أنه ابنه من هذه المرأة الأمة قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه ابنه من هذه الحرة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولدين ما وهل يثبت نسب الولد من المرأتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط * رجلان ادعيا نسب اللقيط وأقاما البينة وأرخت بيته كل واحد منهما يقضى لمن يشهد له سن الصبي فإن كان سن الصبي مشتبهاً لموافق كلام التارخين فعلى قولهما يسقط اعتبار التارخ ويقضى به بينهما باتفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله تعالى أنه يقضى به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يقضى لأقدمهما تاريخاً * وفي التارخية أنه يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهكذا في المحيط * إذا كان الصبي في يدي رجل يدعى أنه ابنه ويقع على ذلك بيته ويقع رجل آخر بيته أنه ابنه قضى لصاحب اليد * صبي في يدي امرأة ادعت امرأة أخرى أنها ابنها وأقامت على ذلك بيته امرأة وادعت التي في يديها الصبي أنه ابنها وأقامت على ذلك بيته يقضى للتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة * صبي في يدي رجل وحرته حرة أقام بيته أنه ابنه من امرأة هذه وأقام الذي في يديه بيته أنه ابنه إلا أنه لم ينسب إلى أمه فإنه يقضى بالولد للذئ * ويثبت نسبه من ذئ إن ادعاه ويكون اللقيط مسلماً إن لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين * وابن الذئ اللقيط انما يكون مسلماً إذا لم يرقم بيته أنه ابنه فإن برهن بشهود مسلمين قضى له به وصار تبعاً في دينه وإن أقام بيته من أهل الذمة لا يكون ذمياً كذا في البحر الرائق * والمعتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فاصله أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أحدها أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة أو القرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلماً والثاني أن يجده

وعنده الأعمى * والرابعة إذا كانت الورثة كباراً فيهم صغير فالوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار أيضاً عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الأب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد الأب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الأب إلا في خصلته وهي أن القاضي إذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة والأب إذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في الأنواع كلها * وإذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد كان لبيته وهو الجديد العروض والشراء الآن وصي الأب لوباع العروض والعقار لقضاء الدين أو لتنفيذ الوصية جاز والجد إذا باع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وصي الأب إذا كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي أن يعزله وإن كان كافياً غير عدل يعزله القاضي وينصب وصياً آخر وإن كان عدلاً كافياً لا يعزله لكن يضم إليه كافياً ولو عزله يعزل وكذلك لو كان عدلاً كافياً غير ذلك كذا في القواعد وذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده أنه يعزل وذكراً القسودى

والطحاوي أنه ليس للقاضي أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل معه غيره * فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالنشر اخرج به وينصب غيره ولو كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره ولم يذكر أنه لو عزل ينزل وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي أن يعزله * الوصي لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي يملك واختلفوا في الاب والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي والاب والوصي والقاضي أن يضع مال اليتيم ويودع * ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب جاز لان الاب لوباع مال اليتيم من نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه إلا أن يكون خيرا لليتيم وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الاب بمنزلة الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيحتل أن يكون في المسئلة * روايتان * وذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى ليس (٣٨٨) للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما نأري

أنه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به * ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صداقا لأمه أو نفسه عنده لا يجوز أن يستقرض الاب لا يجوز ذلك فاما الاب أو الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وذكر الناطقي أن للاب أن يرهن مال ولده بدين نفسه استحسانا * وان رهن الاب أو الوصي مال اليتيم بدين نفسه وفيه أكثر من الدين فهلك الرهن عند المهر من ذكر في فتاوى ماوراء النهر أن الاب يضمن مقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنهم يضمنان مالية الرهن وسوى بين الاب والوصي وهكذا ذكر الحاكم في المختصر * رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينة

كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقربة من قراهم فيكون كافرا والثالث أن يجده كافرا في مكان المسلمين * الرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة لما كان هكذا في التبيين * وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق * لو أدرك اللقيط كافرا ان كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يجبس ويجبر على الاسلام وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * كل من حكم باسلامه تبعه اذا بلغ كافر يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل استحسانا كذا في المحيط * وبثبت نسبه من عبدا اذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي أمة فصده مولا ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم أحق من الذي عند التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى ولا يرق اللقيط الابينة ويشترط أن يكون النهم ومسلمين الا اذا اعتبر كافرا بوجوده في موضع أهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ لا يسمع تصديقه بخلاف ما اذا كان صغيرا في يد رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فانه يكون عبدا وان لم يدرك وان صدقه بعد الادراك ينظر فان كان بعدما أجرى عليه شيء من أحكام الاحرام من قبول شهادته وحده فادفعه لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين * لو كان اللقيط امرأة فأقرت بالرق لرجل فصدقه فذلك الرجل كانت أمته الا أنها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في ابطال النكاح بخلاف ما لو أقرت أنها بنت أبي الزوج فصدها أبو الزوج فانه ثبت النسب ويطل النكاح فان أعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فأقرت بالرق يصير طلاقها نتيين لا يملك الزوج عليها الا طلاق واحدة ولو كان طلقها نتيين ثم أقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العتة اذا أقرت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة * لو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله بالاجحجة واذا مات اللقيط وترك مالا ولم يترك فادعى رجل بعد موته أنه لا يصدق الاجحجة كذا في فتاوى قاضخان * وفي الذخيرة صبي في يد رجل لا يدعيه أقامت امرأة بينة أنها ولدته ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كاهن ولدته على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل أو يده هذه المرأة وباقي المسئلة بحاله فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر التراجع باليد صبي في يد رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يده بينة من المسلمين أنه قضى الذي ويرجى الذي على المسلم يحكم يده كذا في التناحية * لو أدرك اللقيط ووالى رجلا جازواؤه فان كان جنى جناية فعهقه على بيت المال ثم لو والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكرا كان اللقيط أو أتى تصرفا من بيع أو

الآن الوصي يعلم بذلك يخاف الوصي أنه لو قضى الدين يضمنه الوارث أو يظهر غريم آخر فيضمنه قالوا الحليلة له في ذلك شراء أن يبيع الوصي شيئا من مال اليتيم بجنس الدين من صاحب الدين أو يودع عند صاحب الدين بعض التركة فيجوز بدين * رجل مات وأوصى الى رجل بثلث ماله وخلف ورثة صغار وترك عقارا لا يكون للوصي أن يبيع العقار على الموصي له بالثلث * القاضي اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك قضاء منه وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه كالألئ لا تزوج اليتيمة من نفسه * رجل مات وعليه دين يستغرق التركة فباع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الا برضاهم * أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من أجنبي لا يجوز فكذا اذا باع من الوصي الآخر * الوارث يطالب بقضاء الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كالبه حقه الرجوع في التركة فانه

التركة مشغولة بدينه وان لم يقل وقت القضاء في أقصى لارجع في التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في المأذون والناطقي
 أيضا الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التأجيل فاحشاً بأن لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز ان لم يكن كذلك ولكن يخاف
 عليه الخلود عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الخلود ولا هلاك الثمن عليه جاز به مع الوصي * رجل استباع
 مال اليتيم من الوصي بألف ورجل آخر استباعه بألف ومائة والاول أملاً من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر
 مال اليتيم بشأية وآخر استأجره بعشرة والاول أملاً فان الوصي يؤجر من الاول وكذلك متى وقف والوصي أن يودع مال اليتيم ويضع
 فان صالح الوصي عن حق الميت على رجل فان كان المدعي عليه مقر بالمال أو على المال يئنه أو كان القاضي قضى بذلك أو كان القاضي يعلم
 بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح * ولو صالح الوصي (٢٨٩) عن حق يدعي الانسان على الميت

ان كان للمدعي بينة على
 دعواه أو علم القاضي بذلك
 أو كان القاضي قضى بذلك
 جاز صلح الوصي وان لم يكن
 كذلك لا يجوز * ولو احتال
 الوصي بمال اليتيم ان كان
 الثاني أملاً من الاول جاز
 وان كان مثله لا يجوز * ولو
 طمع السلطان في مال اليتيم
 فأعطاه الوصي شيئاً من مال
 اليتيم ان كان يقدر على دفع
 الظلم من غير اعطاء شيء
 لا يجوز له أن يعطى وان أعطى
 ضمن وان كان لا يقدر على
 دفع الظلم الا باعطاء المال
 كان له أن يعطى صيانة للباقي
 ولو أعطى لا يضمن * وقرار
 الوصي على الميت بدين أو
 عين أو وصية باطل وللوصي
 أن يعطى صدقة فطر اليتيم
 من مال اليتيم ولا يضي
 عن الصبي في ظاهر الرواية
 وكذا الاب لا يضي عن
 الصغير من مال الصغير فان
 ضحى من مال نفسه يكون
 متبرعاً

شراء أو نكاح أو غيره وانما ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يختله فان فعل وهلك من ذلك كان ضامناً للملتقط
 أن ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيان * ولا يجوز أن يؤجر ذكراً في الكراهية وهو الاصح كذا
 في التتارخانية * فان وجد مع اللقيط مال وأمر القاضي الملتقط أن يتفق عليه من ذلك المال فاشترى له
 من طعام أو كسوة فذلك جائز واذا قتل اللقيط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لميت مال المسلمين
 وان قتل عدان صالح الامام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى واذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر
 القاضي فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالانفاق على أن يكون ديناً عليه
 فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان
 القاضي أمره بالانفاق ولم يقل على أن يكون ديناً عليه مذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون
 له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أدرك اللقيط وتزوج
 امرأة ثم أقر أنه عبد لفلان ولا مرأته عليه صداق فصدقاها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان
 ديناً أو بايع انساناً أو كفل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعنته ثم أقر
 أنه عبد لفلان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيان

كتاب اللقطة

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي * النقاط اللقطة على نوعين نوع من ذلك
 يفترض وهو ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها ولكن يباح أخذها
 أجمع عليه العلماء واختلفوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى أن
 الرفع أفضل كذا في المحيط * سواء كانت اللقطة دراهم أو ديناراً أو عرضاً أو شاة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً
 أو ابلاً وهذا اذا كان في الصحراء فان كان في القرية فترك الدابة أفضل * واذا رفع اللقطة يعرفها فيقول
 التلقت لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعته يطلبه ولو علم على كذا في فتاوى قاضيان * ويعرف
 الملتقط اللقطة في الاسواق والشوارع مذهب يعقب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها به وذلك هو الصحيح كذا في مجمع
 البحرين * ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزانة المفتين * ثم بعد تعريف المدة المذكورة الملتقط مخير بين
 أن يحفظها حسبة وبين أن يتصدق بها فان جاء صاحبها فأمضى الصدقة يكون له ثوابها وان لم يحضها ضمن
 الملتقط أو المالكين ان شاء ولو هلك في يده فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على

(٣٧ - فتاوى ثانی) فصل في تصرفات الوكيل رجل دفع الى غيره بعهداً أو أمره بأن يكرهه ويشتري له بكرة البعير
 شيئاً سمىه بغير يده فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال الفقيه أبو جعفر ان باعه في موضع لم يكن هنالك قاض لا يضمن
 وان كان أمكنه من افعاله الامر الى القاضي ولم يفعل أو كان متمكناً من امسالك البعير والردي على صاحبه يضمن قيمته * رجل دفع الى رجل عشرة
 دراهم ليشتري له ثوباً سمىه فأنفق الوكيل العشرة ثم اشترى بعشرة من عنده ثوباً للاً ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المشتري للآمر
 وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون للآمر الا أن يكون مال الآمر قائماً وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآمر قبل
 الشراء مذكور ذلك في البسوع والزوائد وعامة الكتب وما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كأنه جعل الوكالة قائمة بهلاك مال الآمر الى
 بدل في دمه وهو الضمان فان المبيع يبق بعد هلاك المبيع عند البائع الى بدل يكون على الاجنبى فلا تنق الوكالة ببقاء بدل المال كان أولى

رجل غاب وأمر تلميذه بأن يبيع الامتعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن التلميذ تأخير التسليم الى فلان * رجل دفع سلعة الى رجل لينبيعها في بلد آخر فحملها الامور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود الى المكان الذي باع فيه ولكنه يجبر على أن يوكل رب المال بشهود أو بكتاب القاضي حتى يذهب رب المال ويقبض الباقي * امرأة أمرت زوجها أن يبيع جارية أو يشتري بها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشترى الجارية الثانية لنفسى وجعلت عن جارية تملك بنا على نفسى قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا يصدق الزوج أنه اشتراها لنفسه * وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية انى أمرتني بشراؤها فاشترى بها لنفسى فالجارية للمرأة ولا يقبل قول الزوج * رجل أمر غيره بأن يبيع أرضه بدون أشجارها التي فيها فباع الوكيل الارض بأشجارها قال القول (٢٩٠) قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الاشجار وللمشتري الخيار ان شاء أخذ الارض بحصتها

من الثمن وان شاء ترك
والبنا في هذا بمنزلة الشجر
فغاصب أخذ ثوباً من دار
رجل فذهب وعجز صاحب
الثوب عن الاسترداد فقال
له رجل يعنى حتى أسترده منه
فباعه بثمن مع ما لم يجه
المشتري الى الغاصب وأراد
أن يأخذ منه الثوب وقال
هو لى وكذبه الغاصب فخلف
المشتري بطلاق امرأته
ثلاثاً لأنه ثوبه قالوا لا يكون
حائلاً لان شراء المغصوب
صحيح ذكره الكرخي في
مختصره غير أن البائع اذا
عجز عن التسليم كان للمشتري
حق الفسخ وهو هنا لم يعلم
المشتري بالغصب وجب أن
لا يكون له حق الفسخ كمن
اشترى المروهن والمستأجر
ان كان لا يعلم بذلك كان له
الخيار ان شاء فسخ وان شاء
تربص الى وقت ففكالك
الرهن وانقضاء مدة الاجارة
وان علم المشتري عند
الشراء بالرهن والاجارة روى

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الفسخ والمشايخ خرجهم الله تعالى أخذوا هذه الرواية وهو هنا علم المشتري وقت فلو
البيع بالغصب وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المغصوب من غير الغاصب الا أن يكون الغاصب مقراً بالغصب أو كان للمغصوب منه بينة
أما في المروهن والمستأجر ملك البائع ثابت عند الكل وهو سبيل من الاسترداد عند انقضاء المدة وفكالك الرهن * رجل دفع الى رجل بضاعة
لينبيعها في بلد آخر فغير أجر فحمل وباع وأخذ الدراهم وجعلها في برذعة حماره لخوف الطريق ونزل رباط مع القافلة فسرق الدابة
والدراهم قالوا لا شيء ان عليه لانه بالغ في حفظ الوديعة * رجل في يده ثوب فقال للرجل وكنى صاحب الثوب يبيعه بعشرة وأنا
لأفقص من العشرة ثم باع بتسعة قالوا ان وقع في قلب المشتري أنه انما قال ذلك ليروجه بعشرة وسع للمشتري أن يشتري منه بتسعة
* رجل قال لغيره اشترى جارية فلان فلم يقبل المأمور ونعم ولا قال لاني ذهبت واشترى قالوا ان كان قال وقت الشراء اشهدوا اني اشتريتها

لفلان يعني الآخر فهي الامر لانه وجد منه ما يدل على قبول الوكالة وان قال اشهدوا اني اشتريتها نفسي فهي للشري لانه وجد منه ما يدل على رد التوكيل وان لم يفعل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشترىته اللامر فان كانت الحاربه فائده لم يحدث بها عيب كان مصداقا فيما قال وان كانت الحاربه قد هلكت او حدث بها عيب لا يصدق لانه منهم * رجل اشترى عبدا واشهد انه يشتريه لفلان وقال للبائع اشتريت منك هذا العبد لفلان فقل البائع بع وقال فلان قد رضيت فللمشتري ان ينعمه من فلان لان الشراء نفذ عليه فان سلمه الى فلان فالعهدة للبائع على المشتري لانه هو العاقد ويكون تسليمه الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان * الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا لموكله فاعتقه الموكل قبل قبض الوكيل نفذ اعتاقه عليه لانه اعتق ملك نفسه والبائع يأخذ الوكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا سبيل له على الموكل وكذلك في التدبير والاستيلاء ولو قله الموكل ضمن الموكل قيمته للوكيل فيدفع (٢٩١) قيمته الى الوكيل فمكون محبوسة عند

الوكيل الى ان يأخذ الثمن من الموكل * رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشتري بها أضيحة فاشترى الوكيل أضيحة بخمسة وعشرين كان مشتريا لنفسه لا للموكل وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي عشرين لزم الامر لانه خالفه الى خير وان كانت تساوي تسعة عشر لا يلزم الامر لانه خالف الامر من كل وجه فيكون مشتريا لنفسه * رجل اشترى في دار الحرب حرا وعبدا بالف درهم بامر الحر وأخرجهما الى دار الاسلام قالوا يقسم الالف على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فاصاب قيمة العبد يكون العبد له بذلك وما اصاب قيمة الحر يكون ذلك ديناه على الحر * حر أسره العدو وقال لرجل في دار الحرب اشترني بالف درهم فاشتراهما كثر من ذلك كان له على الاسير ألف درهم ويكون

فلو امر به ولم يقل على ان ترجع لا يكون ديناه وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البيعة انما القطة عنده في الصحيح وان عجز عن اقامة البيعة يأمره بالانفاق عليها مقيدا بان يقول بين جماعة من الثقات ان هذا ادعى ان هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب ان يأمره بالانفاق عليها فاشهدوا اني امرته بالانفاق عليها ان كان الامر كما يقول وانما يأمره بالانفاق عليها لو مينا أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضرا لظهر كذا في القيين * فاذا لم يظهر يومئذ بيعها واذا باعها أعطى الملتقط ما أنفق في اليومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير * ان باع القاضي اللقطة أو باع الملتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها وهي فائقة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط * ويتصدق بماء زاد على القيمة كذا في فتح القدير * وان شاء ضمن المشتري قيمته او رجع بالثمن على البائع كذا في المحيط * رجل أخذ شاة أو بعيرا فامر القاضي أن ينفق عليها ثم هلكت الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضيان * ان كان الملتقط محتاجا فله ان يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط * وان كان الملتقط غنيا لا يصرفها الى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو ابويه أو أولاده أو زوجته اذا كانوا فقراء كذا في الكافي * الا تتفاد باللقطة بعد المدة جائز للفقير باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غايه البيان * من وجد لقطة عرضا ونحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها أو أنفق عنها على نفسه ثم أصاب ما لا يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المختار كذا في الظهيرية * اللقطة مائة اذا أشهد الملتقط أن يأخذها يحفظه بغير دها على صاحبها فلو هلك بغير صنع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه أخذها بالبر دها ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرد للمالك وكذب المالك بضمن عند أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم الله تعالى كذا في فتح القدير * ان لم يجد أحد يشهده عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك الشهاد لا يكون ضامنا وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضيان * ان أشهد أنه التقط لقطة أو ضاله أو قال عندي لقطة فمن عتمة موه يطلب لقطة فدلوه على فلما جاء صاحبها قال قد هلك فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطتين أو ثلاثة وقال من عتمة موه يريد لقطة فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده * في فتاوى أهل سمرقند اذا وجد لقطة في طريق أو مغارة ولم يجد أحد أن يشهده عليه عند الأخذ قال يشهد اذا ظفر بمن يشهده عليه فاذا فعل ذلك

متبرعا بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى بأكثر مما سماه الامر فانه يكون مخالفا ولا يستوجب شيئا على الامر لان في غير الاسير هو ما مور بالشراء بالف والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادة فيكون الوكيل مخالفا فيما أمر فلا يلزم الموكل ما اشراه الحر مفاداة وتخليص وليس شراء حقيقة وقد رضى الامر بالتخليص بالف فيجب عليه الالف كما لو أمر رجلا ليقتضي من دينه ألفا فقتضى من دينه أكثر من ألف يرجع على الامر بالف ويكون متبرعا في الزيادة * وكذا لو قال الاسير لرجل اشترني بالف درهم فاشتراه بمائة دينار أو عرض جازوله أن يرجع على الاسير بالف كانه قال خلصني بما أمكنك الى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدرهم اذا اشترى بمائة دينار أو عرض لا يلزم الموكل * رجل دفع الى رجل شيئا ليعبده ويدفع عنه الى زيد فجاء صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعث ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع يأمره بغير أجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان

كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه * رجل بعث أغناما الى بياح ليبيعه فباعها في الحظيرة من رجل ثم مات البياح وترك وارثا طالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه نقد الثمن الى البياح لم يكن لصاحب الاغنام أن يطالب وارث البياح ما لم يثبت أن البياح قبض الثمن لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير محصلا للوديعة فلا يصير الثمن دينافى تركه وليس لصاحب الاغنام أن يطالب المشتري بالثمن الا بأمر وصى البياح لان البياح كان وكيل بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصى يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل ونظير هذا ما ذكر في الاصل أحد المتفاوضين اذا (٢٩٢) باع شيئا من المتفاوضين لم يقبض الثمن حتى مات وأوصى الى رجل كان حق قبض الثمن

الى وصيه لان وصى الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل رجلا يقبض الثمن في حياته كان قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصدق المشتري على نقد الثمن الابينة * باع عنده ودائع الناس وبضائعهم أمر به ببيعها فباعها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري وعجل الثمن لارباب الاموال من مال نفسه ليأخذ الثمن به ذلك من المشتري ويكون له فأفلس المشتري قبل أداء الثمن وتوى ما عليه كان للبياح أن يسترد من أصحاب الاموال ما عمل لهم من مال نفسه لانه انما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له أن يسترد كرجل مات وله على الناس ديون وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان ديون الميت من غرمائه ثم ظهر

لا يضمن كذا في المحيط * ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال الرجل وجدت لقطعة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها لارتها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطعة وانما وضعتها بنفسى لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربه أحد أو كان في الطريق قاله قول الملتقط اذا حلف أنها ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزائن المفتين * وان وجدها في دار قوم أو دلهيزهم أو في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لارجع وأخذها وفي الاصل اذا قال المالك أخذت مالي غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من غير تفصيل واذا كانت اللقطعة في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليه الابينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر وليكن قال لا أردعها عليك الا عند القاضي فله ذلك وان ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت اللقطعة في يدي مسلم فادعاه رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وان كانت اللقطعة في يدي كافر وباقي المسئلة بحالها فكذلك قياسا وفي الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهما على أحدهما ما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في المحيط * اذا أقر بلقطعة لرجل وأقام رجل آخر الابينة أنه له يقضى به المالك البينة كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى اللقطعة لرجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان شاء دفع اليه وأخذ كفيلا وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية * فلو دفعها اليه بالحلية ثم جاء آخر فأقام البينة أنها له فان كانت اللقطعة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه انا قدر ولا شيء على الآخر وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فاصحابها بالخيار ان شاء ضمن الآخر وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيان * لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة أنه له ضمن أيهما شاء وان كان الدفع بقضاء في رواية لا يضمن قبل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية * رجل التقط لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه براء عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا أعادها قبل التحول أما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا اليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا أخذ اللقطعة ليعرفها فان كان أخذها ليا كها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو كالمالك كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا

له وارث كان ديون الميت على غرمائه لهذا الوارث لانه ظهر أن الغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحصل لهم ومنها البراءة فكان عليهم الاداء ثانيا * رجل اشترى شيئا وقبضه ثم وكل رجلا على أنه ان لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما فلو كبل يفسخ البيع بينهما لا يفسد البيع بذلك ويصح الشرط حتى لو لم ينقد الثمن الى خمسة عشر يوما كان للوكيل أن يفسخ البيع * رجل وكل رجلا بالبيع أو غيره ثم جحد التوكيل قبل البيع بمحض من الوكيل كان بخوده عز لا للوكيل * الوكيل بالبيع مطلقا اذا باع بشرط ان يبيع ما وجاز يبيع ما فسخ البيع بحكم الخيار بعد ذلك صح فسخه * الوكيل بالبيع اذا باع بمحض من الوكيل كانت العهدة على الوكيل * الوكيل بالشراء اذا اشترى ولم يقبض فعلم بغيره كان له أن يرتد يسيرا كان العيب أو فاحشا فان رضى بالعيب اليسير لم يملك وان كان فاحشا وهو ما يفوت جنس المنفعة كالعمى وقطع اليدين لا قطع احداهما ولا يباح احدى العينين لزم الوكيل وذ كرمس الاثمة السرخى رحمه الله تعالى اليسير ما يدخل

تحت تقويم المقومين والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده هذا التحديد صحيح فيمبليس له ثمن معلوم عند الناس
كالعبد والثوب ونحو ذلك وأما ماله قيمة معلومة عند الناس كالخبر والعم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالثمن على ذلك لا ينفذ على الامر قلت
الزيادة أو كثرت لان ماله قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المقومين * ولو قال الموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لا ترض
به فرضي به الوكيل لا يلزم الامر ويكون لزاما من ان يلزم الوكيل وهو بمنزلة مالو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضي به ان رضى به الموكل
جاز وان لم يرض لزم الوكيل * ذكر في المنتقى رجل امر رجلا أن يشتري له جارية بألف درهم فاشترها ولم يقبضها حتى وجد بها عيبا كان بها
قبل البيع أو حدث بعد البيع فرضي المشتري بالعيب وقبضها لم يكن العيب عيب استهلاك لزم الامر وان كان استهلاكا كالعلمي ونحوه
ذلك كان لزاما من ان يلزم الوكيل في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله (٢٩٣) تعالى هما سواء ويلزم الامر ان كانت

مع ذلك العيب تساوى
بألف أو كان بينهما غبن
يسير * رجل دفع الى دلال
عنه لبيعه فعرض الدلال
على صاحب الدكان فتركه
العين عند صاحب الدكان
فهرب صاحب الدكان
وذهب بالمتاع ضمن الدلال
لانه ليس للدلال أن يتركه
العين عند غيره ولكنه يعرض
ويأخذ العين الا أن يكون
الدلال لبيد صاحب الدكان
يضع أمتعة الناس في طائوته
أو كان هو في عياله خيفة
لا يضمن الدلال * دلال باع
شيئا وأخذ الدلالة ثم استحق
المبيع على المشتري أو
رد به عيب بقضائه أو غيره
لا يتردد الدلالة وان انفسخ
المبيع لانه وان انفسخ
لا يظهر أن البيع لم يكن
فلا يطل عمله * الوكيل
بالبيع اذا باع ما يساوى
درهما بألف درهم جاز في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى ولا يكره ذلك * وقال
محمد رحمه الله تعالى يكره

ومنها اذا كانت اللقطة ثوبا فلبسه ثم نزع وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كما لبس
الثوب عادة أما اذا كان قيصافا وضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامنا وكذا الاختلاف في الخاتم
فيما اذا لبسه في الخنصر يستوى في البني واليسري أما اذا لبسه في اصبع أخرى ثم أعاده الى مكانه فلا يكون
ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفا أنه يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف
والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا أعاده الى مكانه قبل التحول ومنها اذا قلده بسيف ثم نزع وأعادها الى مكانه
فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان مثقلدا بسيف فقلده بهذا السيف كان ذلك استعجالا وان كان مثقلدا
بسيفين فقلده بهذا السيف أيضا ثم أعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا
كان في القبر محط بجوزال رجل أن يجتنب منها وهذا اذا كان يابساً أما اذا كان رطبا فيكروه واداس سقط
في الطريق في أيام يصنع القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وان أخذ منه لانه ملك متفعل وان كان
شجر لا ينفع بورقه له ان يأخذه * رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فخاء آخر وأخذ صوفها كان له ان ينفع به
ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلد هاتما صاحب الشاة بعد
ذلك كان له ان يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في خزائن المتقين * مبطخة بقيت في البطاطخ
فانتهبها الناس قال الفقيه أبو بكر اذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية
* سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فخاء رجل وأخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه
لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من يده أو كسب من وسطه أو درهما
من كره وهو يخاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامنا * اذا اجتمع في الطاحونة من دقاق الطحن قال بعضهم
يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا أحسن ويكون ذلك لمن سبقت يده اليه بالرفع * وما
يجتمع عند الدهانين في اناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج
الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمبيع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية أو من الداخل
والخارج أو لا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتري شيئا فيا يقطر يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به
ولا ينفع به الا أن يكون محتاجا * قوم أصابوا بعير امذبحا في طريق البادية ان وقع في ظنهم أن صاحبه
أباحه للناس لا بأس بأخذه أو كله * رجل ذبح بعير له وأذن بانتهابه جاز ذلك * رجل نثر سكرافوقع في حجر
رجل فأخذه رجل آخر منه جاز له أن يأخذ اذا لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع
فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ للاحذ * ولو دفع الى رجل دراهم وأمره أن يشتري عرس أو نحوه
فشترها ليس له أن يلقط ولو دفع المأمور الى غيره ليشترها لم يكن للمأمور أن يدفع الى غيره ولا أن يجبس منها

ذلك هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده * الوكيل بالبيع اذا باع عن الثمن قدر ما يتغاب فيه الناس ذكر في
رواية أنه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز الحماة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في البيوع أنه لا يجوز البيع أصلا * امرأة اشترت
من رجل شيئا ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لابل بعته منك ولي
عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع * ومن جله المالك بيع الفضولي وقدم في صدر الكتاب والله أعلم
باب الاستبراء اذا ملك الرجل جارية ببيع أو هبة أو صدقة أو قسمة أو صلح عن دم عمد أو خلع أو كفاة على جارية أو أعتق عبده على جارية أو
ورث جارية يعمل له وطؤها بكرة كانت الجارية أو غير بكر ملكها من صغير أو كبير أو امرأة أو عنين فان كانت من ذوات الحيض لا يحمل له وطؤها
حتى يستبرأ بها بحضة وان كانت أيسة أو غيرة يستبرأ بها بشهر واحد وان كانت حاملا لا يطؤها حتى تضع حملها بعد القبض فان وضعت حملها

قبل القبض ثم قبضها كان عليه أن يستبرئها بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة قد ارتفع حيضها لمرض او غيره اختلفت الروايات فيه ذ كرى الاصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى أنه لا يقربهما حتى يستبين أنهما غير حامل ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يقربها سنتين وفي رواية ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولا لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم رجع وقال شهرين وخمسة أيام والمشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية * رجل أنكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفر لانه أنكر ما فيه اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى أو ما لم تكن أيمانكم يقتضي اباحه الوطء مطابقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر (٣٩٤) فلا يكفر بجاهد وكذا لا يحل الوطء في مدة الاستبراء لا تحل الدواحي * ومن أراد

أن يشتري جارية ولا يلزمه الاستبراء فالجمله ما ذكر في الكتاب يزوجه البائع من رجل يثق به ثم يبيعهام من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها وزوجها ويستحب للبائع أن يستبرئها قبل أن يزوجه ويستبرئ أن يكون طلاق الزوج بعد قبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على المشتري أن يستبرئها اذا قبضها في أصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى لانه طلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض بحكم العقد عزلة العقد فيصير كأنه اشتراها في هذه الحالة وهي ليست في نكاح ولا عدة فيلزمه الاستبراء وحيله أخرى أن يبيعهام قبل التزويج ويأخذ الثمن ولا يسلم الجارية الى المشتري ثم يزوجه المشتري من عبده أو أجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الآن في هذا نوع

شبهة لنفسه وفي السكر له أن يحبس وله أن يدفع الى غيره لينتروا بعد ما تم الثاني كان للأمر أن يلتقط كذا في فتاوى قاضيان * وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك فتنازعان وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لانه أحرزه وان لم يضعه لذلك فهو للرافع لانه مباح غير محرز * رجل لان لكل واحد منهما من ثلثه فآخذ أحدهما من ثلثه صاحبه ثلجا وجعله في ثلثه نفسه فان كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجتمع فيه فلما أخوذ منه أن يأخذ من ثلثه الاخذان لم يكن خطئه الاخذ بغيره أو يأخذ ثلثه يوم خطئه ان خطئه بغيره وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجتمع فيه الثلج فآخذ الاخذ من الثلج الذي في حذ صاحبه لامن الثلج فهو له وان أخذ من الثلج كان غاصبا ورد على المأخوذ منه عين ثلجها لم يكن خطئه بثلثه أو قيمته ان كان خطئه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والشوك لابس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السنبلة ان تركها صاحبها فصار تركه كالأباحة فقبل ان كانت الأرض لا يمتاحي ان كان لو استأجر على ذلك أجر يتيقن لصبي بعد مؤنة الاجر شئ ظاهر فلا يجوز تركه وان كان لا يفضل منه أو فضل شئ قليل مما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه ولا بأس بغيره أن يلتقط ساحة يضيئه بطرح فيها أحجاب السكة التراب والسرقين والرماد وشئ حتى اجتمع من ذلك كثير فان كان أحجاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هي الساحة لذلك فهي له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سبق عليه بالرفع * حمام يرى دخل دار رجل ففرخ فيها فجاءه وأخذه فان كان صاحب الدار رد الباب وست السكة فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذوه ولو كان له حمام فجاءه آخر ففرخ فلصاحب الانثى فرخها * يكره امساك الحمامات ان كان يضرب بالناس ومن اتخذ بروج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر بها الناس فان اختلط بها حمام أهلي لغيره لا ينبغي له أن يأخذها وان أخذها بطلب صاحبه فان لم يأخذها وفرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذ كرفالفرخ له لان الفرخ والبيض لصاحب الام فان لم يعلم أن في برجه غير بيلا شئ عليه كذا في خزانة المفتين * من أخذ بزايا وشبهه في سواد أو مصر وفي رجله تبروج لاجل وهو يعرف أنه أهلي فعليه أن يعرف ليرده على أهله وكذلك ان أخذ مذطبا في عنقه قلادة كذا في المحيط * رجل قاطع دارسنتين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعه المقاطع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق برفعه وقال القاضي الامام أبو علي السعدي رحمه الله تعالى هو لمن سبقت يده اليه وان لم يهيئ مكانا

شبهة فان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما اشتراها يجب الاستبراء الآن حتى الوحيون يتأكد عند القبض فالتزويج بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الآن فيحبس عند المشتري حيضة قبل الطلاق فيحبس لا يجب الاستبراء في قولهم وحيله أخرى أنه اذا أراد أن يشتري الجارية يتزوجها المشتري قبل الشراء اذا لم يكن في نكاحه حرة ثم سلها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجب القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح * وقال الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين عندي يشترط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجماع ملك الميكن فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء واذا اشتري جارية وأراد أن يزوجه الى أجنبي

قبل القبض وخاف أنه لو روجها من عبده أو أجنبي ربحا لا يطلعهما الزوج فالجيلة له أن يزوج على أن يكون أمرها بيده يطلقها متى شاء ويأجعو
على أن لا يطل حتى الغير لا يكره فيه استعمال الجيلة ولا تعليم الجيلة وأما فيما فيه إبطال حق الغير بكرة الاحتياط وفي منع وجوب الزكاة
اختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكره وكذا الاحتياط لمنع وجوب الاستبراء على هذا
الخلافاً والمشايخ في هذين الفصلين أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى وفي الاحتياط لمنع الشفعة أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما
الاحتياط لبطلان حق الشفعة بعد الثبوت لا يجوز عند الكل ويجب الاستبراء بآيات ملك لم يكن يجب بإعادة ملك كان له * رجل باع
جارية وسلمها إلى المشتري ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط أو قاله كان على البائع أن يستبرئها بحبضة ولو أنفسخ
البيع بينهما قبل القبض بهذه الأسباب لا يجب الاستبراء * ولو باع جارية (٢٩٥) وسلمها إلى المشتري ثم تقابلا البيع في

الجلس كان على البائع أن
يستبرئها وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى إذا تقابلا
قبل الافتراق لا يجب * ولو
وهب رجل لولده الصغير
جارية كانت له أو باع منه
ثم اشتراها لنفسه يلزمه
الاستبراء * ولو باع شقصاً من
جارية كانت له وسلم ثم
اشتراه لزمه الاستبراء لأنه لما
باع الشقص حرم عليه
وطؤها فاذا اشتري بعد ذلك
استحدث حل الوطء فكان
عليه الاستبراء وكذلك
اشترى أحد الشريكين
نصيب صاحبه من الجارية
المشتركة لزمه الاستبراء
* ولو باع جارية على أن
المشتري بالخيار ثلاثة أيام
وسلم إلى المشتري ثم إن
المشتري أبطل البيع ورد
الجارية يجب الاستبراء
على البائع في قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى ولا
يجب في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى * ولو باع

حتى قال لو أن رجلاً ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرقت منه من سبقته يده إليه * رجل له
دار بواجرها فجاءه ناسان بابل وأناخ في داره واجتمع من ذلك بعير كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه
الاباحة ولم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذه فهو أولى به لأنه مباح وان كان من رأى صاحب الدار أن
يجمع السرقة والبعر فصاحب الدار أولى * امرأة وضعت ملاءتاً لمخاضها امرأة أخرى ووضعت ملاءتها
ثم جاءت الأولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تنتفع بملاءة الأولى لأنه انتفاع علك
الغير فان أردت أن تنتفع بها قالوا ينبغي أن تصدق هي بهذه الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على بنتان
يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضى ثم سبب الابنة الملاءة منها فيسقط الانتفاع بها لأنها بمنزلة اللقطة
وان كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذلك الجواب في المكعب ان سرق وترك له عوض * رجل التقط
لقطة فضاقت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل * رجل غريب مات في دار
رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق
بهذا المال على نفسه لأنه ليس بمنزلة اللقطة * رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه مالا
ليعمرها ثم فقد الدافع فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى قاضيان
* ذكر أبو الليث في العيون رجل سبب دابة فأخذها انسان فاصلمها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسبب
جعلت ما أخذها فلا سبيل لصاحبها عليهم ان لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فيمن أرسل صيده هكذا
ذكره بعض مشايخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع عينه كذا في محيط السرخسي

كتاب الاباق

واجب الاتق اذا قدر على الاخذ فالأخذ أولى وأفضل كذا في السراجية * ثم له الخيار ان شاءم حفظه بقتنه
ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فإذ دفعه اليه لا يقبله منه الا بأمانة اليه ثم يحبسها الامام تعزيراً
له ويتفق عليه من بيت المال كذا في التبيين * ان لم يأت به الى السلطان وأمسك نفسه بما له من الخيار
في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان أنفق
عليه بما امر القاضي والا فلا وهو المختار كذا في الغنيمة * واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل تركه
أفضل ولا ذارفع الى الامام لا يحبسها وان كان له منفعة أجرة وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين * ولا
يبعه كذا في خزائن المفتين قال الحاكم الشهدى الكافي وإذا أتى الرجل بالعبد فأخذه السلطان فحبسه
فأدعاه رجل وأقام البيعة أنه عبده قال يستخلفه ما يصبته ولا وهبته ثم يدفعه اليه مولا أحب أن يأخذ منه

جارية يباعها فاسد أو سلمها إلى المشتري ثم استردها بقضاء أو رضاء كان عليه الاستبراء * وإذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري
ثم استردها المغصوب منه بقضاء أو رضاء ان كان المشتري لم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أو لم يطأ وان
لم يعلم المشتري وقت الشراء أنها غصب ان لم يطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب
* ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع الواهب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا اذا أمر العدة وجارية لرجل وأحرزها دار الحرب
ثم اشتراها منه مسلم أو ذمي وأخرجها إلى دار الاسلام فأخذها المولى القديم بالثمن من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أصر احدو
جارية وأحرزها دار الحرب فاغنمها الغزاة فاقسموا الغنمة فأخذها المولى من الذي وقعت الجارية في سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وان
وجدها في الغنمة قبل القسمة يأخذها بغير شيء ويلزمه الاستبراء * ولو أبت جارية المسلم إلى دار الحرب ثم أخرجت إلى دار الاسلام بغنمة أو

شراء وأخذها المولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب عليه الاستبراء وقال أصحابه ورحمهما الله تعالى يجب هذا الذي ذكرنا إذا أخرجت عن ملك المولى ثم عادت إليه فإن لم تخرج عن ملكه لم تكن أخرجت من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء * وصورة ذلك إذا كان أمته ثم عجزت وردت في الرق لا يلزم الاستبراء وكذا الجارية إذا أقيمت ولم تخرج عن دار الإسلام فرجعت إليه لا يجب الاستبراء * وكذا لو غصب رجل جارية بغير إذن ثم استردها من الغاصب * وكذا إذا رهن جارية ثم فك الرهن أو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء * وكذا إذا باع المدبرة أو أم الولد وسلم إلى المشتري ثم استردها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء * وان استردها بعد ما وطئها المشتري يلزم الاستبراء * ولو اشترى جارية وقبضها واستبرأها ثم زوجها رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية * وان اشترى (٢٩٦) جارية وقبضها وزوجها قبل الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه

كفيلان وأخذ منه القاضي كفيلا لم يكن مسياً كذا في غاية البيان * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل ينصب عنه خصماً قال ثمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصماً بقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا يقبل القاضي هذه البيعة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في التتارخانية * وان لم يكن للتعدي بيعة وأقر العبد أنه عبده قال يدفعه إليه ويأخذ منه كفيلاً وان لم يبيح للعبد طالب قال إذا طال ذلك باعه الامام وأمسك حتى يبيح مطالبه ويقم البيعة بان العبد عبده قيد ففع الثمن ولا ينتقض بيع الامام ويتفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذ من صاحبه ان حضر ومن غمته ان باعه كذا في غاية البيان * ولا يوجب الا بقاء خوف الا بقاء كذا في خزائن المفتين * اذا دفع الا بقاء بغير أمر القاضي باقرا العبد وبذكر العلامة ثم استحقه الاخر ضمن الدافع ورجع على المدفوع اليه كذا في التتارخانية * راد الا بقاء يستحق الجعل استحقا ناعداً كذا في الكافي * من رد الا بقاء من متفسره وهي مسيرة ثلاثة أيام فله أربعون درهما وان كانت قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين * ان أخذ في المصر أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغياثية * ثم اذا وجب الرضخ ان اصطلح الراد المردود عليه على شئ قلل رد ذلك وان اختصه عند القاضي فالقاضي يقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وتفسيره أنه يجب للراد من مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهما فيكون بازاء كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث دراهم فيقضى بذلك ان رد من مسيرة يوم وإليه أشار في الكتاب * وفي النبايع وبه تأخذ وبعضهم قالوا يفرض إلى رأى الامام وهذا أيسر بالاعتبار وفي الابانة وهو الصحيح وفي العناية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل والحكم في رد الصغير كالحكم في رد الكبير ان رد من مسيرة السفر فله أربعون درهما وان رد من مسيرة السفر فله الرضخ ويرضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير أشدهم مائة قالوا وماذا كرم الجواب في الصغير يحول على ما اذا كان صغيراً يعقل الا باقاً أما اذا كان صغيراً لا يعقل الا باقاً فهو ضال وراداً الضال لا يستحق الجعل ولو رد جارية معها ولد صغير يكون تبعاً لأمه فلا يرد على الجعل شئ وان كان مهرها يجب غناؤه درهما كذا في التبيين * ان كان الا بقاء بين رجلين فالجعل عليهم ماعلى قدر انصباهما فان كان أحد المولين حاضراً والاخر غائباً فليس للحاضر أن يأخذ حتى يعطيه جعله كله واذا أعطاه لم يكن منطوقاً وان كان الا بقاء لرجل والراد رجلاً فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط * ولو كان السيد واحداً والعبدان اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوى * ان كان

روايتان واختار أنه لا يجب الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده المأذون جارية بعد ما حاضت عند العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان مدبونا في التماس لا يجب الاستبراء وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الاستحسان يجب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وان اشترى العبد المأذون جارية فباعها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى أن يستبرأها بحبضة مدبونا كان العبد أو لم يكن واذا اردت جارية الرجل ثم أسلت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا اذا أحرمت تطوعاً باذن المولى ثم حلت من أحرامها لا يجب الاستبراء على المولى * اذا اشترى المكاتب والدنه أو بنته فخاضت عنده حبضة ثم عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يطأ البنت والوالدة

قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عتته أو خالته أو بنت أخيه ثم عجز المكاتب ورد في الرق لا يحل للمولى أن يطأهن الا بقاء قبل الاستبراء حاضت عند المكاتب أو لم تحض لان ههنا المولى ملكهن بعد العجز فيلزمه الاستبراء * ولو اشترى المكاتب جارية وحاضت عنده حبضة ثم أتى الكاتبة وعق سلت له الجارية ولا يلزم الاستبراء وان عجز المكاتب ورد في الرق كانت الجارية للمولى ويلزمه الاستبراء ولو زنت جارية الرجل عندنا لا يجب الاستبراء على المولى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب ولو اشترى النصراني جارية نصرانية لا يلزمه الاستبراء فان وطئها ثم أسلم النصراني والجارية لا يجب الاستبراء قبيلاً واستحساناً وان أسلم قبل الوطء والحيض في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو اشترى المجوسى جارية مجوسية فخاضت حبضة ثم أسلمها لا يجب الاستبراء وان أسلم قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان * رجل أراد أن يزوج جاريته بعد الوطء فالأفضل له أن يستبرأ بحبضة ثم يزوج وكذا اذا أراد أن يبيع جاريته فان زوج الجارية قبل الاستبراء جاز

النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض خيضة قال محمد رحمه الله تعالى لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذا إذا زوج المدبرة أو أم الولد ولورأى امرأة تزنى ثم تزوجها ان حبلت من الزنا لا يطؤها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض وإليه أعلم في كتاب الاجارات في فصل في الالفاظ التي تتعدها الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشروط وتعلق انفساها وتجدد انعقادها بعد انفساها وفي البراء عن الاجرة قبل وجوبها رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهر ابكذا كانت الاجارة فاسدة ولو قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا وقال ملكتك منك منفعة دارى هذه شهر ابكذا كانت الاجارة تملك المنفعة المدومة بعوض وبيع المدوم باطل فلا يجوز تملكها بالقبضة البيع والشراء أما تملك المدوم بما سوى البيع والشراء جاز كلو صية ونحو ذلك فلو لم يجز تملكها بما سوى البيع والشراء يستدباب الاجارة وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقاصا من دار (٢٩٧) فأنكر المذعى عليه فصالحه على سكنى

بيت معلوم من هذه الدار عشرين سنة جاز فلأن المذعى أجر هذا البيت من الذى صالحه جاز في قول أبى يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولأن المذعى باع سكنى هذا البيت من رجل لا يجوز لأن تملك السكنى بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ورجل قال لغيره بعت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا لا يجوز كالأيجوز بيع خدمة العبد شهر ابكذا وقد كرنا ولو قال أجرتك منفعة هذه الدار شهر ابكذا ذكر في الاصل في بعض الروايات أنه لا يجوز وانما تجوز الاجارة انما أضيفت الى الدار الى المنفعة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه اذا أضاف الاجارة الى المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب اذا قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهر ابكذا

الا بقرهنا فالجعل على المرتن والرتى حياة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فان كانت أكثر فبقدرا الدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية وجعل المغصوب اذا أبقى من يد الغاصب على الغاصب وان كان الأبقى خدمته لرجل ورقته لا خلاف للجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت مدة الخدمة يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولمن جاء بالعبد الا بقر أن يسكه حتى يستوفى الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القاضى له بالامساك بالجعل أو قبل المرافعة الى القاضى فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذى جاء بالا بقر مع مولاه من الجعل على عشرين درهما جاز وان صالح على خمسين درهما هو لا يعلم أن الجعل أربعون جاز بقدر أربعين وبطل الفضل كذا في المحط * ان كان موهوبا فعلى الموهوب له وان رجح الواهب في هبته بعد ما رد العبد الراد الى الموهوب له كذا في الكافي * يجب الجعل في رد المدبر وأم الولد اذا كان في حياة المولى فاذا مات المولى قبل أن يصل به ما فلا شيء له ويجب الجعل في رد المأثون وان أبقى المكاتب فترده رجل على مولاه فلا شيء له كذا في الجوهر النيرة * في جامع الجوامع رجلان أتياه فأقام أحدهما بيته أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى أنغام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي الياسع وان كان العبد جانيا ينظر الى اختيار مولاه ان اختار الفداء فالجعل عليه وان اختار الدفع فالجعل على ولي الجناية وان كان الا بقر ما ذواله في التجارة وهو مستغرق بالديون فالجعل على مولاه فان امتنع عن ذلك يبيع العبد في الجعل فما فضل يصرف الى الغرماء وفي الجامع أبق من المودع فادى الجعل كان متبرعا وفيه أبق فقتل عمدا أو لحقه دين بخلافه رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يده لا أخذ أو تلف ما لا جعل له ان قتل أو دفع أو بيع وفيه جنى عند الاخذ خطأ أو تلف ما لا تم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجناية يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرش الجناية وان كانت أكثر من الارش يرجع من الجعل بحصتها ادى من غنمه أو دينه أو جانيته كذا في التتارخانية * لوردة عبد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب الجعل له الا بالابن اذا رد عبد أبيه أو أحد الزوجين رد عبد الاخر فانهما لا يجب لهما الجعل مطلقا وكذا الوصى اذا رد عبد التيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين * السلطان اذا أخذ العبد الا بقر فترده الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا (١) راهبان وشحنه وكاروان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق ورتدوا على المالك كذا في الغائبية * اذا جاء الوارث بالا بقر من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يخاف امانا كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله ان لم يكن ولده (١) قوله راهبان اهله الذى يرهب منه الناس ويخافونه كفى حاشية الدروكذا يقال في كاروان تأمل اه

(٣٨ - فتاوى ثانی) وانما لا يجوز اذا أضاف البيع الى منفعة الدار لان منفعة الدار لا تنعقد بلفظ البيع ولو قال أعرت منك دارى هذه شهر ابكذا كان اجارة فاسدة ولا يكون اعارة لان الاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض بمنزلة البيع في الاعيان ولو قال بعت منك هذه الدار لغيري بعوض كان باطلا وفاسدا ولا يكون هبة وكذا الاجارة ما لا اعارة مأخوذة من التعاير والتداول والتعاير كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاير بعوض يكون اجارة * ولو دفع داره الى رجل على أن يسكنها ويرمها ولا اجرة عليه كانت اعارة فانه ذكر في الاصل أن اشتراط المزمة على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير وبذلك لا بطل الاعارة رجل قال لغيره أجرتك دارى هذه رأس الشهر كل شهر بكذا جاز في قولهم ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال النقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال

أبو القاسم الصفار لا يجوز لانه تعليق التملك بغرض فلا يصح كالمعلقة بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن لا يبيع ثم قال لا مرأته إذا جاء غدا أنت طالق كان حثافي يمينه والذي يؤيد قول الفقيه أبي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرط في البيع فقال أبطلت خيارى غدا أو قال أبطلت خيارى إذا جاء غدا كان ذلك جائزا قال وليس هذا كقوله إن لم أفعل كذا فقد أبطلت خيارى فإن ذلك لا يصح لأن هذا وقت يبيح ولا يحل * ولو أجر داره كل شهر بكذا ثم قال إذا جاء الشهر فقد أبطلت الاجارة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى كما يصح تعليق الاجارة بمجيء الشهر يصح تعليق فسختها بمجيء الشهر وغيره من الاوقات ومسئله المنتقى تعليق ابطال الخيار تؤيد قوله * وقال شمس الأئمة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الفسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح (٢٩٨) والفتوى على قوله وذكره ورجمه الله تعالى أن تعليق الخياطة بالشرط المتعارف

جائز فانه قال في شرح الجامع الصغير اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهمان وان خطته غدا فلك درهم فلان الخياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غدا وما خطنته حططت عنك درهمان فانه يجوز ذلك * رجل قال لغيره أجرتك دابتي هذه غدا بدرهم ثم أجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستأجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى في رواية لا تقول أن يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذنا نصبر رحمه الله تعالى وفي رواية ليس له أن يفسخ الثانية وبه أخذ الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى والفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو قول عيسى بن إبان رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي

ولم يكن في عياله أجعوا أنه لو أخذ في حياة المورث وردته في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذ بعد وفاة المورث وردته لا جعل له وأما إذا أخذ في حال حياة المورث وجاء به الى المصر في حياته أيضا الا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركائه وان كان الراد ولدا له أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية * رجل قال لغيره ان عبيدى قد أبق فان وجدته فخذ فقال المأمر نعم فأخذه المأمر على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به الى المولى فلا جعل له * أخذ أبقا من مسيرة سفر وجاء به ليرده على مولاه فلما أدخله المصر أبق منه قبل أن ينتهي الى مولاه فأخذه رجل في المصر وردته على المولى فلا شئ للاقول ويرضخ للثاني على قدر عنائه وان أخذه بعد ذلك في المصر أو من مسيرة يوم فلا قول نصف الجعل تاما ويرضخ للثاني على قدر عنائه وفي المنتقى جاء بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فأخذه من غاصب وجاء به الغاصب الى المولى ثم جاءه الاخذ الاول وأقام بينة أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذه منه وفيه أيضا أخذ أبقا من مسيرة ثلاثة أيام وجاء به يوم ما ثم أبق العبد منه وسار يوما نحو المصر الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذه ثانيا وجاء به اليوم الثالث ورفع المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين أبق من الذي أخذه فوجده مولاه وأخذه وأبق من الذي أخذه ثم بدله فرجع الى مولاه فلا جعل للذي أخذه ولو كان العبد فارق الذي أخذه وجاء متوجها الى مولاه لا يريد الاباق فلا قول جعل يوم وفيه أيضا أخذ عبد أبقا ورفعه الى رجل وأمره أن يأتي به الى مولاه وأخذه من الجعل يكون له * في الاصل عبد أبق الى بعض البلدان فأخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به الى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراه أشهد أنه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قل أو كثر واذ وهب له أو هو أوصى له به أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق الجعل * أخذ عبد آبقا وجاء به ليرده على المولى فلما نظر اليه المولى أعنته ثم أبق من يدا لاخذ كان له الجعل ولو كان دبره والمسئله بحالها فلا جعل له ولو كان الاخذ حين سار ثلاثة أيام أبق منه قبل أن يأتي الى المولى ثم أعنت المولى لم يصرفه من يدا لاخذ ولو جاء به الى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فغلبه الجعل ولو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فالحل عليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الراد انما يستحق الجعل اذا شهد عند الاخذ أنه انما أخذه ليرده على المالك أما اذا ترك الشهادته فلا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط * اذا مات الآبق عند الاخذ أو أبق منه قبل أن يردته على المولى فان كان حين أخذ أشهد أنه انما أخذه ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا آبق قد

رحمه الله تعالى الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاولى ولو كانت الاولى ناجرة اخذته لا تظهر الثانية في حق الاولى هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم أجر من غيره اجارة ناجرة ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للاجران بيع قبل مجيئ الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيئ الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه يتقد البيع وتطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم اذا نفذ بيعه فان رده عليه بعيب بقضاء او رجوع في الهبة قبل مجيئ وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اليه بملك مستقبل لا تعود الاجارة واذا أجز الرجل اجارة ناجرة ثم أجز من غيره لا تنعقد الاجارة الثانية في حق الاجز حتى ان الاجز مع المسألة أجز الاول لو تفاسخا الاجارة لا يجب عليه ان يسلمه الى الثاني * وفي فصل البيع اذا انفسخ البيع عما هو فسخ من كل وجه كان على الاجز ان يسلم الى المتأخر * اصل المسئلة ما ذكر في

أدب القاضي * عين في بدر رجل تنازع فيه اثنان أحدهما يدعى عليه الاجارة والاخر يدعى عليه الشراء فأقر المدعى عليه للمستأجر فأراد مدعى الشراء أن يحلفه على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عيانا * ولو أجز ثم باع من آخر لم يبيع في حق الآخر وإذا أنكر يمينه كان له أن يحلفه * ولو أن المدعين أذعيا الاجارة فأقر المدعى عليه باجارة أحدهما لم يكن لآخر أن يحلف لان اجارة أحدهما لما ثبتت باقراره صار كأنه أجز ثم أجز فلا تصح الاجارة الثانية فلا يكون له أن يحلفه * ولو أجز دابته من رجل ثم أجزها من غيره وسلم وجاه الاول وأراد أن يقيم البيعة على الاجارة ان كان الآخر حاضر قبلت بيعة عليه وان كان هو مقرر باجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غائبا لا تقبل بيعة الاول على الثاني لان الثاني يدأ مائة فلا يكون خصما للمدعى * ولو أجز ثم باع وسلم فجاء المستأجر وادعى الاجارة قبلت بيعة على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعى الملك (٣٩٩) لنفسه فكان خصما لكل من يدعى

حقاني ذلك العين وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم اتزعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترد من المشتري وأقام البيعة على الرهن قبلت بيعة وان كان الراهن غائبا فيؤخذ العين من يد المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا ذكر مسئلة الرهن في الزيادات ومسئلة الاجارة في المختصر * ولو أجز من غيره اجارة ناجة ثم باع من غيره لا تنفذ بيعه في حق المستأجر فان أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ * رجل قال لغيره أجزتك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة درهم قال بعضهم كانت الاجارة بألف ومائتي درهم ويكون القول الثاني فسحا للاول كما لو باع بألف ثم باع بأكثر يفسخ الاول وينفذ الثاني * قال مولانا

أخذته فن وجد له طالبا فليده على فهذا اشتهاد ولا ضمان عليه قال شمس الأئمة الحلواني ليس من شرط الاشهاد ان يكثر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على أن يكتم اذا سئل وهكذا في النقطة وأما اذا ترك الاشهاد وكان الاشهاد يمكننا كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا اذا علم كونه أبقا وان أنكر المولى أن يكون عبده أبقا فالقول قوله والاخذ ضمان بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا أخذ عبدا أبقا فادعاه رجل وأقر له العبد فدفعه اليه بغير أمر القاضي فملك عنده ثم استحققه آخر بالبيعة فله أن يضمن أيهما شاء فان ضمن المدافع يرجع به على القابض وان كان لم يدفع الى الاول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده فدفعه اليه بغير حكم ثم أقام الآخر البيعة أنه له قضى به للثاني فان أقام الاول بيعة لم يلزم أيضا وإذا أخذ عبدا أبقا وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يد المشتري ثم جاء رجل فادعاه فأقام البيعة أنه عبده فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالثمن على البائع وان شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق بمفضل على القيمة من الثمن * اذا أنكر المولى أن يكون عبده أبقا فلا جعل للراذ الا أن يشهد الشهود أنه أبق من مولاه أو على اقرار المولى بأبائه وإذا أبق العبد وذهب بعالم المولى فجاء به رجل وقال لم أجدهم شيئا فالقول قوله ولا نثني عليه * يبيع الأبق من أجنبي أو من ابن صغيره لا يجوز ويبيع من في يده يجوز وهبته من الأجنبي لا يجوز وان وهبه من ابن صغيره ان كان مترددا في دار الاسلام يجوز وان أبق الى دار الحرب اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى وروى قاضي الحزمين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويجوز اعتناقه عن كفارة طهاره ولو وكل المولى رجلا بطلب الأبق وأصابه الوكيل ثم باع المولى من انسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ الأبق رجل وأجزه فالجزة وتصدق بها فان دفعه الى المولى مع لعبه وقال هذه غلة عبدي وقد سلمت لك فهي للمولى ولا يحل للمولى أن يكها قياسا ويحل استحسانا كذا في المحيط

كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو ببلده أو أسر والعدو ولا يدري أحي هو أم ميت ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو معذور به - هذا الاعتبار وحكمه أنه متى غاب في حق نفسه لا تستزوج امرأته ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث من مات حال غيبته كذا في خزائن المفتين * وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقر بها غراماؤه ولا يخصم في دين لم يقار به لغريم ولا في نصيب له

رحمهم الله تعالى وفيه نوع اشكال وهو أنه لو جعل هذا فسحا للاول وابتداء اجارة ينبغي أن تجوز الاجارة في الشهر الاول ثم تجدد بجمعيه كل شهر ويكون لكل واحد منهم الخيار عند تجديد كل شهر كما لو قال أجزتك هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجعل هذا فسحا للاول اذا قصد أن تكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا غلط في التفسير لا يلزمه الا الاثلاث لانهم لم يقصد افساح الاول فلو أن الأجز ادعى قصد الرجوع وادعى المستأجر الغلط في التفسير قال مولانا ينبغي أن يكون القول قول الأجز اما لانه هو المالك فكيف يكون القول في البيان قوله أولان هذا ابتداء ظاهر فيكون القول قول من يدعى الابتداء كما لو أضعاع على بيع الثبنة ثم باعها بغير شرط كان المعنى هو البيع الظاهر الا أن يتفق على أنها باعها على ثلث المواضع * رجل قال لغيره أجزتك داري هذه يوما واحدا وسنة مجانا فسكنها كان عليه أجز المثل في يوم واحد والباقي يكون مجانا كما قال لانه صرح بنفي الاجارة فيما سوى اليوم * رجل غصب من رجل دارا فجاء المفصوب

سنة الى الغاصب وطال الاداري فاخرج منها فان لم يخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الغاصب جاحدا
وقول الدار داري فاقام المصوب منه البيعة بعد سنة اتمه اليه بقضي له بالدار ولا أجر له على الغاصب وان كان الغاصب مقررا انهم المصوب منه
فقال له صاحب الدار اخرج منها فان لم يخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم فلم يخرج ومكث زمانا يلزمه ماسمي * رجل اكرى دارا سنة بألف
درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان قرعتها اليوم والا فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقر له بالدار قال محمد رحمه
الله تعالى يلزمه ماسمي من الاجر * قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى لم لا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها بأجر مثلها قال هذا حسن
أجعلها بأجر مثلها فان قرعتها الى ذلك الوقت المعلوم والاجعلتها بعد ذلك الوقت بما قال كل يوم * رجل استأجر حافوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما
مضى شهران قال له صاحب الحافوتان (٣٠٠) رضيت كل شهر بخمسة دراهم والا فآفرغ الحافوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه

يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه
لمسكن فقد رضيت بذلك ولو
قال المستأجر لا أرضى
بخمسة دراهم وسكن
لا يلزمه الا الاجر الاول
* الراعي اذا كان يرى الغنم
كل شهر بأجر مسمى فقال
لصاحب الغنم لا أرضى غنمك
بعد هذا الآن تعطيني كل
يوم درهم فلم يقل صاحب
الغنم شيئا وترك الغنم عنده
كان عليه كل يوم درهم
* رجل استأجر رجلا
ليعمل له في أرضه عملا معلوما
كل شهر بكذا فقلت المستأجر
بعد زمان فقال الوصي
للاجبر اعمل على ما كنت تفعل
فأبى الا أجس عنك أجره
فأتى بحلي ذلك أيام ثم باع
الوصي الارض فقال المشتري
للاجبر اعمل عملك فأبى
أعطيك الاجر فالو مقدار
ما عمل الاجبر في حياة
المستأجر يكون في تركته
ومن يوم قال له الوصي اعمل
عملك يكون على الوصي ومن

في عرض أو عقار في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه
لا عليك الخصومة بالاتفاق لما فيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز
عندنا فلو قضى به قاض يرى ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه
القاضي يخاصم في دين وجوب بعهده بخلاف ويباع ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين * ولا
يباع ما لا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في غيرها منقولا كان أو عقارا كذا في غاية البيان * ينقذ من ماله
على من يجب عليه نفقته حال حضرته بغير قضاء مركزه وأولاده وأبويه وكل من لا يستحقه باحضرة الا
بقضاء فانه لا ينفق عليه كالاخ والاخت ونحوهما ومعنى قولنا من ماله النقدان كذا في خزنة المفتين *
والتبر بمنزلة التقدين في هذا الحكم وهذا اذا كان المال في يد القاضي وان كان ودبعة أو ديناً ينفق عليهم منهما
اذا كان المودع والمديون مقرين بالودبعة والدين والنسب والنكاح اذ لم يكونا ظاهرين عند القاضي وان
كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما ظاهرا دون الآخر يشترط الاقرار بما ليس بظاهر في
الصحيح وان دفع المودع بنفسه او من عليه الدين بغير أمر القاضي فالمودع بضمن والمديون لا يبرأون بمجرد
المودع والمديون أصلاً أو مجرد الزوجية والنسب لم ينتص أحد عن استحقاق النفقة خصماً في ذلك لا يفرق
بينه وبين امرأته وحكم بعونه بمضى تسعين سنة وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقتدر عوت أقرانه فاذا لم
يبق أحد من أقرانه حيا حكم بعونه ويعتبر موت أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي * والمختار أنه يفوض الى
رأى الامام كذا في التبيين * وانا حكم بعونه اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته
الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية * فان عازر زوجها بعده مضي المدة
فهو أحق به وان تزوجت فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتاً في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كأنه مات يوم
فقده كذا في التتارخانية * ولا يرث المفقود أحد مات في حال فقده ومعنى قولنا لا يرث المفقود أحد أن
نصيب المفقود من الميراث لا يصير مأكلاً للمفقود ما نصيب المفقود من الارث فيستوفى فان ظهر حيا علم أنه
كان مستحقاً وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فاقف له رد على ورثته صاحب المال يوم مات صاحب
المال كذا في الكافي * واذا أوصى له بوقف الموصى به الى أن يحكم بعونه فاذا حكم بعونه رد المال للموصى
به الى ورثته الموصى كذا في التبيين * اذا فقد المرتبة فلم يعمل الحق بدار الحرب أم لا فانه بوقف ميراثه حتى
يتبين لحاقه بدار الحرب وان مات أحد من ولد المرتبة قسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شي كذا في
الظاهرية * لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي
وان كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلاً يباين رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن بنت ابن والمال

يوم قال له المشتري اعمل عملك يكون على المشتري الا أن ما يجب في تركته الميت يكون من المسمى وما يجب على الوصي في
والمشتري يكون اجر المثل اذ لم يعمل بالمسمى * رجل أراد أن يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين وقال المستأجر هو بعشرة وافترا
على ذلك فانه يكون بعشرين وقد كرنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو قال المستأجر بل بعشرة وقبض الغلام قال بعضهم يجب
أجر المثل لا يرد على عشرين ولا ينقص عن عشرة والتحيم أنه يلزم الاجر الذي صرح به المستأجر * رجل دفع الى رجل ثوبا بالبيعه على أنه
ان زاد على كذا وكذا فهو له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب بمنزلة الاجبر المشترك * رجل استأجر أرضا
فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ماسمي من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقص بالاعذار تنقضي
بالاعذار وكذا الوعوات المؤاجرة وبني المستأجر تنقضي الاجارة الى أن يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع يقل في القياس يؤمر المستأجر

يقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فآثره في الارض الى ان يدركه. وعليك لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يقال عندنا المتافع لا تقوم الا بالعدة او بشبهة العقد فكيف تقوم المتافع ههنا غير عقد لا نقول القاضي يقضي باجارة مستقبلة في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة فيقضي بذلك على المستاجر ولا يقضي بأجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل. ومالم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزم الاجر كذا قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو استأجر أرضا وزرع فيها رطبة أو غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضمن رب الارض للمستاجر قيمة الاشجار مقبولة وقال بعضهم يطالب رب الارض المستاجر بقطع الاشجار وتقريب الارض ولا تنفي الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس للاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فيامر به بتقريب الارض عن الاشجار (٣٠١) والرطبة وليس لرب الارض أن يتملك الاشجار على الغارس بالقيمة

اذا لم يكن في قطع الاشجار ضرر فاحش بالارض فان كان خفيئذ كان له أن يتملك الاشجار عليه بقيمتها مقبولة دفعا للضرر عن نفسه * رجل استأجر علويت ووضع عليه ذنان خيل فانقضت مدة الاجارة فآبى المستاجر رفع الذنان قالوا ينظر ان كان الخيل بلغ مبلغا لا يفسد بالتحويل يؤمر المستاجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخيل يقال للمستاجر ان شئت فارفعه وان شئت فاستأجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استأجر البيت الى وقت بلوغه التزام اجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتقريب الخانوت ولا يكون له أن يلزم مادون اجر المثل ولا الرب البيت أن يطالبه بالزيادة على اجر المثل وموت المكارى في الطريق لا يטيل الاجارة ولا يستأجر أن يركبها بذلك

في يد اجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع الى واد الابن ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فاذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر للبنين ليم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن وتطير الجمل فانه يوقف له نصيب ابن واحد باختیار الفتوى ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالجمل يعطى كل نصيبه وان كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي * اذا مات المفقود بالبادية فلصاحبه أن يبيع جماره ومتاعه ويحمل الدراهم الى أهله وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين أو ودعيعة أو شرك في عقار أو طلاق أو عتاق أو نكاح أو رتبة أو مطالبة باستحقاق لم يلفظ الى دعواه ولم يقبل منه البيعة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصما وان رأى القاضي سماع البيعة وحكم نقض حكمه بالاجماع كذا في التارخانية

كتاب الشركة * وهو يشتمل على ستة أبواب * الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرايطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول *

الفصل الاول في بيان أنواع الشركة * الشركة نوعان شركة ملك وهي ان يملك رجلان شيئا من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب * وشركة عقد وهي أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كذا فائق * وشركة الملك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومثقة فحوا أن يختلط الخلطة بالشعر أو بربا مالا * وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملكهما مالا باستيلاء أو يخطط لهما كذا في الذخيرة * أو يملكهما مالا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضيان * أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار * وركنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير شريكه بغير إذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي * أما شركة العقود فأنواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالاعمال وكل ذلك على وجهين معاوضة وعنان كذا في الذخيرة * وركنها الايجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي * ويندب لاشهاد عليها كذا في النهر الفائق * وشروط جواز هذه

الاجرة حتى يأتي بأمنائها لانه في المفازة يخاف على نفسه وما له وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو اجر منه الدابة فان بلغ بأمنائها لا يخاف على نفسه وما له بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه يقدر على أن يستأجر في المأمن دابة أخرى وان لم يجد دابة أخرى يمكنه أن يمكث في ذلك المكان فبطلت الاجارة لزال العذر وبطلت الاجارة بموت الآخر والمستاجر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا يטيل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا بلوغ الصبي وبطلت بموت الموكل * ولو أجز رجلان دارا ثم مات أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير أن تكون حصته على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هذا الاجارة المشاع في نصيبه لكنهما من الشريك * وكذا لو مات أحد المستأجرين وان مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يטيل كما لا يטيل بموت الوكيل * رجل استأجر دابة الى موضع بأربعة دراهم على أن يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة أيام قالوا عليه درهمان لانه خالفه في الرجوع فسط

عنه أجر الرجوع ويبقى أجر الذهاب * رجل استأجر دارا شهرافسكنها شهرين ذكر في الاصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المدة للاستغلال وغيره فانه ذكر المسئلة في الحمام وأجاب كما ذكر في الدار والحمام معدلا للاستغلال وفي بعض الروايات قال يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أصحابنا من فرقوا بين الروايتين فقالوا إذا لم يكن معدلا للاستغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وان كان معدلا للاستغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجر حراما أو دارا أو أرضا وعليه الفتوى وان مات المؤجر فسكن المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجر ما سكن بعد الموت لانه ليس بغاصب في السكنى بل هو ماض على الاجارة ومنهم من سوى بين هذا وبين المسئلة الاولى * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر الانقضاء ههنا ما لم يطالبه الوارث بالتفرغ سواء كان معدلا للاستغلال أو لم يكن لان موت أحد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (٣٠٣) فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفرغ أو بالتزام أجر آخر واذ انقضت

الشركات كون المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط * . وأن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولا تفسد الشركة وأن يكون الربح جزأ شاعيا في الجملة لا معين فان عيناً عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع * وحكم شركة العقد ضرورة المعقود عليه وما يستفاد به مشترك بينهما كذا في محيط السرخسي * أما الشركة بالمال فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولوا اشتراكنا في كذا على أن نشترى ونبيع معا أو شئ أو أطلقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

والفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح * قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى كلبغير مال على أن ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصاصه فأوعلا ولم يخصا فهو جائز وكذلك اذا قال هذا الشهر وكذلك اذا لم يذكر الشركة وقتا بان اشترى كذا على أن ما اشترى فهو بينهما ما هكذا في المحيط * وان وقتا هل يتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقت والطحاوي ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح * اذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر ما اشترى اليوم من شئ فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة يذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر لا ترى أنهم لو ذكرا الشرا من الجانبين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لأحدهما أن يبيع حصه الآخر مما يشترى الا باذن صاحبه كذا في الغيبة * ان قال رجل لغيره ما اشترى من شئ فبيني وبينك أو قال فبيننا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك أن يكونا معني شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما اذا انصاع على الشراء والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه شريكي التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما اذا ورثا أو وهبا لهما كان وكالة لا شركة فان وجد بشرط صحة الوكالة جازت الوكالة والا فلا وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يفوض الموكل الرأي الى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالاما اشترىنا من شئ فهو بيننا نصفين فهو جائز وفيه أيضا عن الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لاخر ما اشترى من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك اذا قال اليوم وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد منهما صاحبه ولم يوقتا وكذلك اذا قال ما اشترى من الحقيق فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما

مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في بداهة رآه لان المرأة لم تسكنها بأجر * رجل أجزداره أو حانوته كل شهر بدرهم كان لكل واحد منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومتاعه فيها لم يكن للأجر أن يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بمخصم فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يؤاخر الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رجل باع شيا على أنه بالخيار ثلاثة

أيام ثم أراد أن يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز ويتقضى البيع الاول هذا اذا كان المستأجر غائبا فان كان حاضرا وقد كان أجزداره كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المؤاخر للمستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دار كذا اجازة رأس الشهر وعامة المشايخ لا يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق الفسخ بجمعي الشهر وكلا لا يجوز تعليق الاجارة بجمعي الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المؤاخر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من الحرج ما لا يحصى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا بأيام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك لا يخلو عن البيع عرف شرعا بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما النقص عند رأس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوما أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازة

فكذلك إضافة الفسخ وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الأولى من الشهر الثاني ويومها لان وقت الفسخ أول الشهر وأول الشهر الليلة الأولى ويومها واليه أشار في ظاهر الرواية وعليه الفتوى رجل أجره من رجل سنة بالف درهم ثم قال للمستأجر وهبت منك جميع الأجر أو قال أبرأتك عن الأجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف الأول ولا يصح في قول أبي يوسف الآخر ولو قال أبرأتك عن خمسمائة من هذا الأجر أو قال عن تسعمائة من الألف صح عندهم * ولو قال بعد ما مضت ستة أشهر من وقت الإجارة أبرأتك عن الأجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يصح إبراءه عما مضى ولا يصح عما يستقبل ولو كان تجبيل الأجرة شرطاً في الإجارة فهو هب منه الأجر وأبرأه عن الأجرة صح في قولهم * ولو أجره ثم وهب منه الأجرة صح في قولهم * ولو أجره ثم وهب (٣٠٣) له أجر رمضان قال الفقيه أبو القاسم ان

استأجرها سنة جازوان
استأجرها مشاهرة لا يصح
الا اذا وهب بعد ما دخل شهر
رمضان قال الفقيه أبو الليث
هذا الجواب يوافق قول
محمد رحمه الله تعالى وبه
نأخذ * ولو قال أجرتك هذه
الدار كل شهر بكذا على أن
أهب لك أجزء شهر رمضان
كانت الإجارة فاسدة * رجل
أجره سنة بعبد بعينه
ثم ان الأجر أعتق العبد من
ساعته لم يجز أعتاقه إلا أن
يكون تجبيل الأجر شرطاً في
الإجارة أو لم يكن شرطاً في
الإجارة لكنه يحل * ولو أجر
داره بثوب بعينه أو بعبد
بعينه ثم قال للمستأجر وهبت
لك هذا العبد ان قبل المستأجر
صح والأفلا لان هبة الأجر
منه اذا كان بعينه تكون
فسخاً للإجارة فلا يصح من
غير قوله * الأجر اذا باع
المستأجر وأراد المستأجر أن
يفسخ بيعه اختلفت
الروايات فيه والصحيح أنه

أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه لانهم اشتركوا في الشراء لا في البيع كذا في المحيط * ولو قال
أحدهم مالاً آخر ان اشترى عبد فهو بيني وبينك كانه فاسد إلا أن يسمى نوعاً فيقول عبداً خراسانياً أو
ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وان قال ما اشترى من شيء فهو بيني وبينك فان أبا حنيفة رحمه الله
تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وفي المنتقى أيضاً بشر بن الوليد عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك ان وقت
سنة أو لم يوقت وقتاً إلا أنه وقت من المشتري مقداراً بأن قال ما اشترى من الحنطة الى كذا فهو بيني وبينك
فهذا جائز كذا في الذخيرة * اذا قال ما اشترى في وجهك فيبي وبينك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة
فهو باطل حتى يوقتاً أو يبعها أو يأما كذا في المحيط * رجل امر الآخر أن يشتري عبداً بعينه بينه وبينه
فقال نعم فاشهد عند الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرخسي * قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى في المجزأ اذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشترىته لنفسى
يكون له ولو قال اشهدوا أنى اشترىته افلان كما أمرنى ثم اشتراه فهو لا أمرى كذا في الذخيرة * فان اشتراه
وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشترىته لفلان الأمر كان لفلان اذا كان سليماً ولو قال ذلك بعد
ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله إلا أن يصدق له الأمر كذا في التتارخانية * رجل قال لا آخر اشترى عبد
فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشتري فقال له الآخر اشترىته بذلك بيني وبينك قال نعم فاشترىته فهو
للآخرين كذا في الخلاصة * قالوا هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الأول وأما اذا قبل الوكالة
بمحض من الأول فيكون العبد بين الآخر الثاني وبين الأمور نصفين كذا في المحيط * ولو لقيه ثالث فأمره
بذلك فاشترى الأمور به بدأ أمر الثلاثة ينظر ان قال للثالث نعم بغير محض الأولين فالعبد بينهما ولا شيء
لثالث والمشتري وان قال نعم بمحضهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي
* وفي المنتقى قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أمر رجلاً أن يشتري ثوباً موصوفاً
بعشرين درهماً بيني وبينه على أن أتقداً بالدرهم قال فهو جائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه أيضاً
ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل اشتري لى فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط
فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن أبيعها كان هذا جائزاً وهو
مشتركة بينهما يبيعان على تجارتهما كذا في المحيط * لو قال رجل لا آخر اشترى هذا العبد اشترى
صاحبه أو فاضله فيه شيء له فهو جائز فاهم ما اشتراه كان مشترياً نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فإذا
قبضه فهو كقبضهم ما حتى لو مات كان من مالهما فان اشترى ما عاوا واشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم

لا يملك الفسخ * ولو باع الراهن الرهن بغير راذن المرتهن كان للمرتهن أن يفسخ بيعه
هذه إجارة فاستخرجها الشيخ الامام الخليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقبلها بعض أهل زمانه وردّها البعض وهي على وجهين
* أحدهما أنه اذا أراد أن يؤجر الكرم إجارة طويلة أو الارض وفيها زرع يبيع الاشجار والزرع بأصولها من الذي يريد الاستئجار بمن معلوم
ويسلم اليه ثم يؤجر منه الارض مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو كل ستة أشهر عمال معلوم على أن يكون أجر
كل سنة من السنين الأولى غير الايام المستثناة منهم تلك الاجرة كذا وبقيّة مال الاجارة يكون عقاباً له السنة الأخيرة وان يكون لكل واحد
منهما ولاية فسخ الاجارة في أيام الخيار * والوجه الثاني لهذه الاجارة أن يدفع الاشجار والزرع الذي في الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة
على أن يكون الخارج بينهما على مائة سهم منهم للدافع والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما أحب ثم يؤجر منه

فصل في إجارة الطويلة

الارض متعملة على نحو ما قلنا من غير أن يكون أحد العقد من شرط في الآخر ومشايخ بلج وبعض مشايخ بخارا أنكروا الوجه الاول وقالوا بيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع رغبة بل هو في معنى التلخنة ولهذا لا يكون المستأجر أن يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة بنفسه البيع من غير فسخ وبيع التلخنة لا يزيل البيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع أيضا وقالوا ليس هذا بيع التلخنة بل هو بيع رغبة لانهم لما قصدوا تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع بيع التلخنة فقد قصدوا بيع الرغبة ويجوز أن تكون الاشجار مملوكة للمستأجر ولا يملك قطعها تتعلق حتى الغير بها كالراهن لا يملك قطع اشجار الرهن وان كان يملكها تتعلق حتى الغير * وقال بعضهم ان باع الاشجار والزرع بشئ المثل او اكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الانسان قد يبيع ماله بشئ قليل عند (٣٠٤) مسامحة الحاجة * وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار واجر الارض جاز بشرط

ان يبيع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها طريق ينبغي ان يبيع للاشجار طريقا معلوما من الارض حتى لو لم يبين لا يجوز وكان الشيخ الامام الاجمل يظهر الدين رحمه الله تعالى يقول الاجارة بطريق بيع الاشجار باطله كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطويلة اختلفوا أنهم اعقدوا واحد او عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت عقدا واحدا وفيها شرط الخيار ثلاثة ايام في كل سنة او في كل ستة أشهر ترديد مدة الخيار على ثلاثة ايام في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقودا متعددة كانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الاخر لا يملك الاجر بالتعجيل ولا

اشترى صاحبه النصف الاخر كان بينهما ولو تقدا أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو بغيا أمر صاحبه رجع نصفه عليه كذا في فتح القدير * فان أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو باع نصيب شريكه بنصف الثمن وان باعه الا نصفه فجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع ينصرف الى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا أخليس له شيء تعال فبي عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والرجوع والوضعية عليهما كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فأشركه فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية الا أن بين خلافه كذا في فتح القدير * وكذا لو أشرك رجل رجلين يصري بينهما أن لا ثالثا كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل أشركني فيه ففعل ثم لقبه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني يعلم بمشركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللاول النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط * وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل أشركني فيه فأشركه ثم استحق نصف العبد فللشريك نصف العبد وخرج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل أشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشتراه المشتري وان كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط * واذا اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخر أشركني فيه فأشركه فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو أشركه بعد القبض ولم يسلمه اليه حتى هلك لم يلزمه عن ويعلم أنه لا بد من قبول الذي أشركه لان لفظ أشركته صار ايجابا للبيع هكذا في فتح القدير * وذكر في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم أشركه أخرفيه شائعا من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لتفرق الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجل في بيته حصة يدعها كلها فأشركه رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء المشتري أخذ نصف ما بقي وان شاء تركه وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللشريك الخيار كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى رجلان عبدا فأشركا فيه آخر ينظران أشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي * وان أشركاه معا بان فالأجله أشركناك في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحقا كذا في المحيط * ولو أشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فاجاز صاحبه فله النصف وللشريك نصفه كذا في محيط السرخسي * وان لم يجز فله نصف نصيب المشتري وهو

الربع

وغرة الاختلاف تظهر فيما اذا أجزا اليمين ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية

اقل من اجر مثلها وفي الاستعجار لليمين كانت الاجرة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا يتعدى وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى فيجعل عقودا متعددة يبقى في قولهم انها لو جعلت عقودا متعددة لا يملك الاجر بالتعجيل في السنين المستقبلية لكن يجب ان هذا ان ملك الاجر عند التعجيل فيه روايتان فيؤخذ بالرواية التي تنبئ الملك في الاجارة المضافة لكان الحاجة * فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد بحال ما فالوجه لانه عقد واحد يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من ثلاثة ايام ولو جعلناها عقودا متعددة يصير شرطاني كل عقد ثلاثة ايام من آخره وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئا على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر يكون له الخيار من أول الشهر الى آخره * قلنا نحن لاننبئ بالخيار في الايام الثلاثة

من خرل سنة بل فجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة ستة ثمانية من العقد وكتب غيرة ثلاثة أيام من آخر كل سنة حتى الوكبت في الصك على أن لكل واحد منهم الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسدا * أحد العاقدين في الاجارة طويلة اذا فسخ العقد في أيام الخيار بغير محضر من صاحبه كرا الحيا كم السمر قدى أنه يجوز ولم يذ كرفيه خلافا وفي البيع بشرط الخيار اذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكأنه مال إلى أن أيام الخيار غير داخله في العقد فكأن الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه لأنه فسخ للعقد المضاف أولا لأنه في الاجارة أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من الآخر بعد القبض اجارة مشاهرة لاتصح الاجارة الثانية وما يأخذ من الآخر يكون محسوبا من مال الاجارة اذا كان من جنسه * المستأجر اذا آجر من الآخر ولم (٣٠٥) تكن الاجارة طويلة لم تصح الاجارة الثانية وهل يسقط الاجر عن

المستأجر الاول ان كان
الاجر الاول قبض الدار
من المستأجر بعد الاجارة
الثانية يسقط الاجر وان لم
يقبض لا يسقط فان كان
الاجر الاول قبض الدار
من المستأجر حتى سقط الاجر
عن المستأجر هل تبطل
الاجارة الاولى قال الفقيه
أبو الليث لا تبطل الاجارة
الاولى وكان للمستأجر أن
يسترد الدار من الآخر ولو
أن المستأجر قبض الدار من
الآخر ثم أعارها من الآخر
ولم يوافقها منه قال
الفقيه أبو الليث لا يسقط
الاجر عن المستأجر * رجل
استأجر كرا اجارة طويلة ثم
ان المستأجر دفع الكرم
الى الآخر معاملة ان كانت
الاجارة الطويلة بطريق
بيع الاشجار جازت المعاملة
وان كانت الاجارة الطويلة
بطريق دفع الاشجار
والكرم الى المستأجر معاملة

الربع كذا في المحيط * ولو اشرك باذن شريكه كان بينهما أثلاثا كذا في المبسوط * وان قال أشركني معك
ومع شريك في هذا العبد فقه هل فان أجاز شريكه فله الثلث وان لم يجز فله السدس كذا في محيط
السرخسي * ولو قال أحدهما أشركت في نصف هذا العبد فقد روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى كان مملوكا جميع نصيبه منه بمنزلة قوله قد أشركت بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحدا فقال لرجل
أشركت في نصفه كان له العبد كقوله أشركت بنصفه بخلاف ما لو قال أشركت في نصبي فانه لا يمكن أن
يجعل بهذا اللفظ مملوكا جميع نصيبه بأقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال أشركت بنصبي كان باطلا
فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير * اشترى عبد بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل قد أشركت فيه
فلم يقل الرجل شيئا حتى قال لا أشركت فيه ثم قال قد قبلنا فالعبد بينهما الكل واحد منهما النصف
وخرج المشتري من بين كذا في المحيط * ولو قال له رجل أشركني فيه فاشركه فلم يقل الرجل قبلت حتى
قال لا أشركت فيه ثم قبل فلا شيء للأول وللثاني النصف وكذلك لو قال لا أشركت فيه ثم قال
لا أشركت ثم قال مثله للثالث ولم يقل واحد منهما فهو بينه وبين الآخران قبل وان قال قد أشركتكم فيه
جميعا فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي * لو قال في عشرة دنانير فادفع الى ذهابا فاشترى
بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع اليه خمسة واشترى بالخمسة عشرة سلعة يكون أثلاثا كانه قال
أشترى بالخمسة عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثا كذا اذا ولفظ الشركة يحتمل شركة الاملاك
ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس السلعة كالحنطة ونحوها فاما اذا لم يعين فالكل للشري وعليه الخمسة
لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في القنية * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لا أشترى هذا
العبد وأشركني فيه فقال نعم ثم اشتراه فهو بينهما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو استحسان كذا
في المحيط * اشترى بقرة بعشرة دنانير فقبضها ثم قال لا أشركت فيه بدنانيرين فقبل كان له خمس
البقرة كذا في محيط السرخسي باع * (١) فلما باعها بدنانير ثمانية قال البائع أكون لك شريكا فيه فقال
المشتري نعم فكذا على ذلك فكان البائع يبيع بالبطاخير والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى نفذت
لا يصير شريكا فيه كذا في القنية * اشترى حنطة فأعطى على طنجها درهما ثم أعطى على خبزها درهما
فاشركه رجلا في اخبر أعطاه المشتري نصف عن الحنطة ونصف النفقة وكذلك هذا في القطن وغزله
وحيا كته والسمسم وعصره وماذا كان هو الذي طعن وخبز وغزل ونسج ولم يعط عليه أجرة والمثله بحالها

(١) قوله فلما باعها الفداء واللام وشذ الزاي وكعتل نجاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة كافي القاموس
٨١ مصححه

(٣٩ - فتاوى ثانی) ثم دفعها المستأجر معاملة الى الآخر لا يجوز * اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر أحق بثمن
المستأجر من سائر الغرماء كالرهن بالرهن * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره اجارة طويلة أو دفع الى غيره مزارعة على أن يكون البذر
من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تفاخرا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة اختلاف فيه والصحيح أنها تنفسخ
سواء اتحدت أيام النسخ في العقدين أو اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانية وأيام الخيار في الاجارة
الثانية كذلك أو على خلاف ذلك * المستأجر اجارة طويلة اذا قال لا آجر في أيام الخيار وفي غيره مال اجارة بمن دعه فقال الآخر درهم أو
قال الآخر ضمان دعه مر انتفسخ الاجارة دفع المال ولم يدفع * وكذا المشتري اذا قال للبائع يبعانه بازده فقال البائع درهم يكون فسخا للبيع
* المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة فاسدة قال الفقيه أبو الليث تجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز

الاجارة الثانية يكون للآجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وهذا بخلاف المشتري شراء فاسد اذا باع من غيره بعد القبض يعاجز الا
 يكون للبائع الاول أن يفسخ البيع الثاني لأن الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا اذا أجر من غيره يفسخ
 الاجارة * رجل قال لغيره أجر في دارك هذه اجارة طويلة بكذا اقبال أجرت وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم المعتاد
 ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر قالوا بهذا لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة الطويلة ولا يجب
 الاجر على المستأجر يسكن الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لان المستأجر انما سكنها على ما أعطى من المال لا على وجه الاستئجار
 مقاطعة * رجل استأجر دارا اجارة طويلة صحيحة بدنانير وأعطى مكان الدنانير درهم ثم تفاخرا لاجارة فان المستأجر يرجع على الآجر بالدنانير
 لا بالدراهم لان في الاجارة الطويلة تعجيل (٣٠٦) الاجر شرط عرفا فتصح المصارفة بالاجر * رجل أجدره اجارة طويلة مهر سومة

أو أجرها غير مهر سومة الى
 مدة يعلم أنهم لا يعيدان
 الى تلك المدة قال بعضهم
 يجوز ذلك وقال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
 الله تعالى لا يجوز الاجارة
 وقرق هو بين النكاح
 والاجارة * المستأجر اذا زاد
 في الاجر بعد ما مضى بعض
 المدة لاتصح الزيادة ويصح
 الحط * رجل استأجر كرمالم
 يره اجارة طويلة واشترى
 الاشجار كان للمستأجر خيار
 الرؤية فان تصرف في الكرم
 تصرف الملاك يطل خيار
 الرؤية فان كل المزارع
 لا يطل خيار الرؤية لان كل
 الثمار تصرف في المبيع وهو
 الاشجار لا في المستأجر فلا
 يطل خيار الرؤية في الاجارة
 * الاجارة طويلة اذا
 باع المستأجر ثم جات مدة
 الخيار هل ينفذ بيعه فيه
 روايتان والصحيح أنه ينفذ
 وهو كالوآجر اجارة مضافة ثم
 باع قبل مجي وقت الاضافة

فعلية نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط * ولو قال له رجل ما اشتريت اليوم فيني وبينك
 فقال نعم ثم قال له آخراشترتلي هذا العبد بيني وبينك فقال نعم ثم اشترى العبد نصفه للآخر ونصفه بينه وبين
 الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد بيني وبينك وقال آخر ما اشتريت فينيننا ثم اشترى العبد للآخر نصفه
 ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط السرخسي
 الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح * الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز عنانا كانت
 أو مفاوضة الا اذا كان رأس المالهما من الاعمان التي لاتعين في عقود المبادلات نحو الدراهم والدنانير فالما
 ما يتعين في عقود المبادلات فهو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهم ما سواه كان ذلك رأس مالهما أو رأس
 مال أحدهما كذا في المحيط * ويشترط حضوره عند العقد أو عند الشراء كذا في خزنة المفتين *
 وهكذا في فتاوى قاضيان * حتى لو دفع ألف درهم الى رجل وقال أخرج مثلها واشتر بها وبيع فان خرج
 صحت الشركة كذا في الصغرى * ولا تصح بمال غائب أو دين في المالكين كذا في محيط السرخسي *
 أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع * ولا يشترط تسليم المالكين
 ولا خطهما كذا في خزنة المفتين * ولو كان لأحدهما ألف درهم ولا خرمائة دينار أو لأحدهما درهم
 يبيض ولا آخر دراهم سود فاشترى كاجازت الشركة كذا في محيط السرخسي * التبر من الذهب والفضة بمنزلة
 العروض في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضيان * والصحيح ان كانوا يتعاملون
 بها يجوزوا فلا كذا في التهذيب * والمصوغ منهم بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان
 * أما الفلوس فان كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمعارضة بها لانها عرض وان كانت نافقة فكذلك
 في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا
 في البدائع * وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضمرات * وفي المبسوط الصحيح أن عقد الشركة على
 الفلوس يجوز على قول الكل كذا في الكافي * أما الشركة بالمكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس
 واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط * ولكل واحد منهما من ممتاعه
 وله ربحه وعليه ضيعته كذا في الكافي * وان خلط وهو جنس واحد فشركة العدة فاسدة وشركة
 الملاك ثابتة وما ربحا فلهما والوضعية عليهما كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي
 * ثم عند اختلاف الجنس اذا باعا بالخلط فالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطا
 كذا في المبسوط * قال عامة مشايخنا الصحيح أن يقال يوم باعاه كذا في محيط السرخسي * وان كان
 أحدهما يريد المخلط خيرا فانه يضرب بقيمته يوم يسمون غير مخلوط كذا في المحيط * وهكذا في فتح القدير

وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندى لا ينفذ بيعه لانه تزوير وتليس فيؤخذ برواية عدم النفاذ اذا
 لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في أيام الخيار فينفذ بيعه كالموابع في أيام الخيار بخلاف ما لو آجر اجارة مضافة ثم باع
 فان علة لا ينفذ بيعه في أصح الروايتين لانه لا يملك الفسخ صرحا بحدود البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة * لو آجر رجل دارا اجارة
 طويلة ثم آجرها من غيره جئات أيام الخيار من الاجارة الاولى لا تنفذ الاجارة الثانية في أيام الخيار في ظاهر الرواية * ولو آجر ثم باع فان لم
 يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء تر بص حتى غضى أيام الخيار وان شاء يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية
 اختارها المشايخ رحمهم الله تعالى * رجل استأجر أرضا وقبضها أو آجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استأجرها من المستأجر الثاني قال
 الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح استئجار صاحب الارض من الثاني لان المستأجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى

وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز * رجل أجر داره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعدا البائع أنه إذا ردت عليه الثمن يرد داره ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار فباعه بالبائع بالدرهم وأراد أن يجعل الأجر محسوباً من الثمن قالوا لمطالب المشتري الأجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبله فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب به فله وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند ردة الدار كان وعداً فلا يلزمه الوفاء بذلك حكايان يجوز وعده كان حسناً ولا فلا شئ عليه وإن كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع * رجل استأجر منازل اجارة طويلة ثم أن الأجر نقص بناءه براضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية لبقاء الاصل * رجل استأجر كماً اجارة (٣٠٨) طويلة فإن كانت الاجارة بطريق يسع الزراحين من المستأجر قالوا وارغ الكرم

على المشتري وهو المستأجر لانه مؤنة الملك فيكون على المالك وان كان الأجر دفع الزراحين معاملة الى المستأجر كالأجر الطريقتين في الاجارة الطويلة فان قصب الوازع يكون على الآخر والقتل على المستأجر لان ذلك من جملة العمل * رجل دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل ثم إن صاحب الأرض أجرة الأرض اجارة طويلة من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لان في المزارعة إذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر للأرض فيصير كأنه أجر ثم أجر من غيره فلا يجوز النامية وإن رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت المزارعة وتنفسد الاجارة الطويلة بخلاف ما إذا أجر ثم أجر من غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول إذا كان ذلك بعد قبض الاول وهما

كذا في فتاوى قاضيان * وصورة شركة المفاوضة أن يشترك اثنان ويقولان نشاء كشركة مفاوضة في كل قليل وكثير على أن نشترى ونبيع جميعاً وشئ بالنقد والتسبئة ويعمل كل واحد منابر به على أن مارزق الله تعالى من الربح فهو بينهما والوضعية على المال ذكره في مبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات * وأما شرائطها فثلاثة التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط * وإن عقدها من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحته بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات * وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفاية بأن يكونا بالغين حريين عاقلين متفقين في الدين كذا في الذخيرة * وأن تكون عامة في يوم التجارات كذا في المحيط * وأن يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر إذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والدينار أو كانا من جنس واحد إلا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور مع الصحاح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة * وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شارك به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط * إذا كان المالك على السواء عند الشركة حتى صححت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشترى بأن زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة وصارت عتاقاً وكذا إذا اشترى بأحد المالكين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالمفاوضة على حالها كذا في خزائن المفتين * وإن تفاضلا في الأموال التي لا تصح فيها الشركة كالعرض والعقار والدور جازت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع * ولو كان لأحدهما ودعة فتقدم تصح ولو كان له دين صححت إلى أن يقبضه فإذا قبضه فسدت وصارت عتاقاً وكذا يعتبر التساوي في التصرف فإنه لو ملك أحدهما تصرفت فملكه الآخر فالتساوي كذا في فتح القدير

الفصل الثاني في أحكام المفاوضة * ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام وهو استحسان كذا في الهداية * وكذا المتعة والنفقة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا الاستئجار للسكنى والركوب لحاجته كالخروج وغيره كذا في التبيين * فيقتضى بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلاً عنه حتى يكون لبائع الطعام والكسوة ولعليه وادامهم أن يطلب الآخر ويرجع الآخر بما أدى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير * وإذا أدى المشتري رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسي * وليس له أن يشترى جارية للوطء والغدنة بغير إذن الشريك فان اشترى فليس له أن يطأها ولا يشريكه لانه دخلت في الشركة فكانت بينهما كذا في البدائع * وان اشترىها للوطء باذن شريكه فهي له خاصة وللبيع أن يأخذ أيها شاء ويرجع شريكه

لاتنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول * قالوا كما تجوز الاجارة بنصف الطويلة في العقار والضياع تجوز في الرقيق وكل شئ ينتفع به مع بقاء عنه * رجل استأجر ضياعاً به فارغة وبعضه مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الفارغة بجهتها من الأجر ولا تجوز في المشغولة وإن اختلفا فقال الآخر جازتها وكانت مشغولة مزروعة وقال المستأجر كانت فارغة كان القول في ذلك قول الآخر لان الآخر بدعوى الشغل ينكر الاجارة أصلاً فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين إذا اختلفا في فساد العقد يحكم الشرط كان القول في ذلك قول مدعي الصحة لان مدعي الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما ينكر العقد كان القول في نفسه قول المنكر وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعي الشغل كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة * في الاجارة الطويلة إذا فسح الآخر

الاجارة في أيام الخیار وفي الارض زرع للمستأجر تبقى الاجارة بأجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع للمستأجر لم يدرك تبقى الاجارة بأجر المثل * رجل استقرض من رجل مالا معلوما وقبض المال ثم ان المستقرض أسكن المقرض في حانوته وقال مالم أردت عليك قرضك لأطالبك بأجر الحانوت قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان ترك الاجارة عليه مع استقرضه منه كانت الاجارة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقرض أو بعده فالحانوت عارية في يده ولا اجارة على المقرض * رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجرة المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا مجانا فيجب أجرة المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرد عليه دراهمه ثم ان المقرض سلم الحمار الى بقار ففقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار لان الحمار كان عند المقرض باجارة فاسدة فكان أمانة فاذا دفعه الى السرح ليعتلف صار محالفا ضامنا * رجل أقرض (٣٠٩) انسانا دراهم ثم ان المقرض أجرة حجر الميزان من المستقرض كل شهر

بدرهمين قال أبو القاسم ان لم يكن حجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء * رجل استأجر من رجل قدر نحاس وأراد الأجر أن يكون القدر مضمونا على المستأجر قال الفقيه أبو بكر البلخي يبيع من المستأجر نصف القدر بمن المثل أو أكثر ثم يؤجر منه النصف الباقي بما شاء فان ذلك جائز عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة المشاع من غير شريك * رجل اقرض انسانا دراهم وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر قال أبو بكر الاسكافي يستأجر المقرض دار المستقرض مدة معلومة سنة أو أكثر بأجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بثلث الاجرة حتى تصير الاجرة قصاصا يثنى ما باع من المستقرض * رجل وكل

بنصف الثمن عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع ذكره في الجامع الصغير كذا في محيط السرخسي * فان اشترى جارية قلاوط باذن شريكه واستولدها ثم استحققت فعلى الواطي العقر بأخذ المستحق العقر من أيهما شاء كذا في البدائع * ولا يشاركه فيما رث من ميراث ولا جارة يجزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضخان * ولا الهدية هكذا في المبسوط * والمالك اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الاخر فيه كما لو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع ثم فاض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة كذا في الكافي * وكل ودعة كانت عند أحدهما فمضى في موت لم يصدق وان كان الحلي هو المستودع صدق كذا في المبسوط * وان قال المستودع أكتاه قبل موت صاحبه لزمه الضمان خاصة الا أن يقيم البينة على ما قال فيكون الضمان عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو كان عند أحدهما مضاربة فعلى هأ أو ودعة تخالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط

الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه * ان أقر أحدا المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤاخذ به صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهم ما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات * ولو أقر أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له يدين بأن أقر لايه أو لايه أو لاه أو ما أشبه ذلك لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يؤاخذ به شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الاظهر هكذا في المحيط * وكذلك لو أقر لأمراه وهى بائة معتدة منه كذا في المبسوط * فان تزوج تزويجا فاسدا ودخل بها وأقر بمهر لها لم يلزم شريكه ويدين آخر يلزمهما كذا في محيط السرخسي * ويجوز اقراره عليهما جميعا لامراهه ولولدها من غيره اعتبارا بالاقرار بالشهادة ولا يجوز اقرار المرأة المتفاوضة بالدين لزوجهما على شريكها كما لا تجوز شهادته له ويجوز اقراره بالدين لأبوى زوجها ولولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما تجوز شهادته كذا في المبسوط * أعتق أم ولده ثم أقر لها يدين يلزمهما وان كانت في عتقه كذا في محيط السرخسي * كل دين لزم أحدهما بالتجارة كالبيع والشراء والاجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستملاك والكفالة بالمال بالامرو والاعارة والرهن فالآخر ضامن له ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم يؤاخذ به شريكه باتفاقا كذا في السكافي * وكذلك البيوع الفاسدة كذا في المحيط * وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهم ما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المضمرات * الا أن حاصل الضمان يكون على الفاعل خاصة حتى لو أدى الاخر من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط * بخلاف الشراء

رجلا بأن يستأجر له دارا بعين سنة بمائة درهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعهما من الموكل لاستيفاء الاجرة كرى الجامع أن الاجارة اذا كانت مطلقة لا بشرط التعجيل لم يكن للوكيل أن يحبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة بأجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وحبس حتى مضت المدة كانت الاجارة على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستئجار بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والثمن مؤجل وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كن الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع بالثمن على الموكل لان الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل أن يحبس المبيع عن الموكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل فكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم ان الوكيل عدا على الموكل وأخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان للأجر أن يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل * ولو أن الوكيل حبس الدار من الموكل ثم جاءه أجنبي وغصب الدار

من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تعجيل الاجر فقبض الوكيل وسكن بنفسه ولم يدفع الى الاجر كان الاجر على الوكيل دون الموكل * ولو كان الوكيل استأجر الدار بأجر بشرط التعجيل أو استأجر بمائة مطلقه ثم جعل له الاجر جاز ذلك منه وله أن يحبسهما من الموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل بالاجر هنا لان الوكيل كان محققا الحبس فلم يقع قبضه أو لا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق الحبس كان قبضه أو لا للموكل * رجل أمر رجلا له استأجر له دابة الى الكوفة بعشرة دراهم فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر وجاء الى الموكل فقال له استأجرتها بعشرة فركبها الا تمردت في الكتاب أنه لا أجر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل * رجل أمر رجلا بأن يستأجر له أرضا (٣١٠) بعينها فاستأجرها الوكيل ثم ان الموكل اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها

الفاقد فان هنالك اقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ بذلك شريكه في قولهم جميعا ولو كفل أحد المتفاوضين عن رجل مهوراً وأرض خبائية فهو بمنزلة كفالة بدين كذا في المحيط * واذا وطئ أحدهما الجارية المستراة ثم استحققت فللمستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ أحدهما ضمان لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شريكه كأروش الخنايات والمهور والنفقة وبذل الخلع والصلح عن القصاص وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم اذا أنكر الشريك الجاني بخلاف ما لو ادعى على أحدهما يسع خادم فأذكره فللمدعى أن يحلف المدعى عليه على البناء وشريكه على العلم لان كل واحد لو أقرب بما ادعاه المدعى يلزمه ما بخلاف الجناية لو أقرب أحدهما لا يلزم الآخر كذا في قمع القدير * وكذلك كل ما يكن من أعمال التجارة اذا ادعاه رجل على أحدهما وحلف القاضي المدعى عليه على ذلك كان للمدعى أن يحلف الآخر كذا في المحيط * فان ادعى شيأ من ذلك عليه ما جميعا كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة وأيهما نكل عن اليمين أمضى الامر عليهما وان ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كان له أن يستحلف الحاضر على علمه فان حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحلفه البتة كالأمرين كذا في المبسوط * وان كان أحد المتفاوضين ادعى شيأ من أعمال التجارة على رجل وبخدا المدعى عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المتفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط * وان ادعى على أحد المتفاوضين مالا من كفالة وحلفه عليه فله أن يحلف شريكه عليه أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وان باع أحد المتفاوضين شياً أو أذن رجلاً أو كفل له رجل بدين أو غصب منه مالا فله شريكه الآخر أن يطالب به كذا في فتاوى قاضيان * ولو أجز أحد المتفاوضين عبداً فلا يأخذ الاجر وللستأجر مطالبة بتسليم العبد ولو أجز عبداً له من ميراثه أو شياً له خاصة ليس لشريكه أخذ الاجر وللستأجر مطالبة بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي * وكذا كل شئ هو له خاصة بآء لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا لشريكه أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيان * اذا افرق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للعبد ولشريكه أن يردها كذا في المحيط * ولو أجز أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شئ أو خياطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو أجز نفسه للخدمة فالاجر له خاصة كذا في التارخانية * ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيراً أو دابة فله وأجز أن يأخذ أيهما شاء بالاجر قالوا لا فلو استأجره لحاجته أو الى مكة للحج يرجع شريكه بما أدى عنه

الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك له أن يردها وتكون في يده بالاجارة * الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قال محمد رحمه الله تعالى المناقضة جائزة ولا ضمان على الوكيل لان الموكل لا يعلم بالاجر فان كان الوكيل أجرها بشئ بعينه وعمل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقد مر هذا في البيوع * الغاصب اذا أجز الدار أو العبد ثم قال المغصوب منه أنا أمرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المغصوب منه * ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المغصوب منه كنت أجزت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا بينة كل رجل اذا زوج بنته بالبعثومات الزوج فقالت الابنة كنت أجزت عقد الاب لاتصدق الا بينة ولو قالت كان

النكاح بأمرى ولي الميراث كان القول قولها * الغاصب اذا أجز المالك ان أجز قبل استيفاء المنفعة صحت كذا اجازته ويكون جميع الاجر للمالك كالأجر يبيع الفضولي حال قيام العقود عليه وان أجز بعد انقضاء المدة لا تصح اجازته كالأجر يبيع الفضولي بعد هلاك العقود عليه ويكون جميع الاجر للغاصب لانه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الاجر له وان أجز بعد دما مضى بعض المدة فأجز ما مضى يكون للغاصب وأجز ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فصحت الاجارة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كل رجل اذا أجز عبده سنة ثم أعتقه في وسط السنة فأجز العبد الاجارة فيما بقي فأجز ما بقي من السنة يكون للعبد وأجز ما مضى يكون لولاء المعتق لان المنافع فيما مضى استوفيت على ملك المولى فكان البذل له وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البذل له أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجز المالك اجارة الغاصب بعد ما مضى بعض

المدة كان جميع الاجر للمالك والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أعطى الغاصب أرض الغصب من أجرة فأجاز المالك أن كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع ورب الأرض ولا شيء للغاصب وان كان الزرع قد سنبل وسمن لا تصح اجازة رب الأرض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك * ولو غصب داراً فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فالأجرة ماضية لاستجماع شرائها وان استقبلها كان أفضل ذكرها في النوازل * الغاصب اذا أجرة من غيره ثم ان المستأجر أجرها من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر لان المستأجر لما أجر من الغاصب ورد عليه الغاصب ورد المغصوب مستحق عليه يجعل رد الغصب وتسليمه الى الغاصب رد الغصب لان ذلك مستحق عليه فيجعل عن المستحق كالرجل اشترى شيئاً فباعه فاسد وقبضه ثم باعه من البائع يجعل بيعه نقضاً للعقد الفاسد * ساحة في الشارع في مقابلة حانوت رجل أجرها صاحب الحانوت من رجل يبيع (٣١١) الفا كهة كل شهر بدرهم فان الفقيه أبو جعفر ما يأخذ صاحب الحانوت من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقدي يستحق الاجر وان كان غاصباً ينبغي أن يتصدق به كالغاصب اذا أجر وأخذ الاجرة وقال الفقيه أبو الليث انما يكون أجر الساحة لصاحب الحانوت اذا كان بنى في الساحة دكاناً أو نحو ذلك حتى يكون هو أولى الناس بما بنى وأما اذا لم يكن بنى في الساحة شيئاً لا يكون الاجر له لان صاحب الحانوت في الساحة كسائر الناس لا اختصاص له بالساحة * المتولى اذا أجر الوقف ان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من السنة لا يجوز الاجارة أكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك تجوز الاجارة الى ثلاث سنين فان أجرها أكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخ بل لا تجوز اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا يجوز

كذا في محيط السرخسي

الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به * واستفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركته ما عانا كذا في السراجية * وان ورث عروضا أو دونها تبطل المفاوضة ما لم يقبض الدين كذا في محيط السرخسي * وكذا العقار كذا في الهداية * واذا اشترى بأحد المالكين شيئاً في القياس تبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل واذا كان رأس المال على السواء يوم الشركة حتى تمت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتري بآن زادت قيمة أحد النكدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء تنقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى وكذا اذا اشترى بأحد المالكين وزاد الآخر كذا في المحيط * وان اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاستحسان لا تبطل كذا في المضمرات * وان حصل الفضل بعد الشراء بمالكين فالمفاوضة على حالها وكذا اذا وقع الشراء بأحد المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنقض المفاوضة كذا في الظهيرية * ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهما فوهبه وسلم اليه بطلت المفاوضة وان كان شريكه غائباً وهذا هو الحليلة لأحد المتفاوضين اذا أراد فسخ الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة * وان أجر أحدهما عبداً خاصة أو باع لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الاجر كذا في المحيط * اذا أنكر أحد المتفاوضين انفسخت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية * وما فسدت به شركة العنان نفسه به شركة المفاوضة كذا في البدائع

الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة * قال محمد رحمه الله تعالى لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مكيلاً أو موزوناً فان اشترى بذلك الجنس جاز وان اشترى بما ليس في يده من ذلك الجنس بان اشترى بالذنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا ذنانير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة * لاحد المتفاوضين أن يكتب عبداً من تجارتهم ما وله أن يأذن له في التجارة أو في أداء الغلة كذا في المحيط * ويزوج الامة ولا يزوج العبد ولا يتقنه على مال كذا في محيط السرخسي * ولو زوج أحد المتفاوضين عبداً من تجارتهم ما أمة من تجارتهم ما جاز قياساً ولا يجوز استحساناً وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية * ولكل واحد منهم ما أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة * وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره لا يجتمع الناس في مثله كذا في البدائع * ويبيع أحد المتفاوضين عن لا تقبل شهاده له يتقذ على المفاوضة بالاجماع كذا في الذخيرة * ولو اشترى أحدهما طعماً بالنسيئة كان الثمن عليه ما بخلاف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلماً في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضيان * ولو

ذلك اذا كان المستأجر ممن لا يخاف منه دعوى الملاك اذا طال المدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الاحتياط في ذلك أن يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله * فصل في اجارة الوقف ومال الدين * متولى الوقف أو الوصي اذا أجر مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل يجب أجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علماءنا وعليه الفتوى قال رحمه الله تعالى وعلى أصول أهمنا راجعهم الله تعالى ينبغي أن يصير الاجر والمستأجر غاصباً فانه كمن في المزارعة الوكيل يدفع الأرض مزارعة اذا دفع الأرض مزارعة وشرط لصاحب الأرض شيئاً يسيراً لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصباً وكذا المدفوع اليه الا أن الخصاف رحمه الله تعالى قال لا يصير المدفوع اليه غاصباً وعليه أجر المثل قال وانا نقى بقول الخصاف * قال مولانا رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان لم تنقصها المزارعة يجب أجر المثل بالغاما بلغ وان نقصتها المزارعة ينظر الى نقصان الأرض والى أجر المثل

أيهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير * رجل غصب أرضاً وقفها وأرض للصغير قال بعضهم بضم الغاصب أجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلأن هذا الغاصب أجر الأرض المغصوبة من غيره كان على المستأجر للغاصب الأجر المسمى * رجل أجر منزلاً كان والده وقفه على أولاده أبداً ما تسالوا فاجر هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متولياً يكون المؤجر غاصباً وكان له على المستأجر الأجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الأجر ولا على غيره لانه كان متطوعاً وان كان المؤجر متولياً كان على المستأجر الأجر المسمى ان كان ذلك مقدار أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة * متولى الوقف اذا أجر الأرض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة (٣١٣) الاجارة فرفع ورثة المستأجر غلة الأرض قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى

أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهما * وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عينا بالنسيئة بأكثر من قيمته ليدفعه بقيمة بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط * ولا حد لها أن يرهن مال المتفاوضة بدين المتفاوضة وبدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لان الرهن قضاء الدين حكماً وأحدهما يملك قضاء دين المتفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي * حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرتهن كذا في المحيط * فان كان الدين من شركته فلا ضمان عليه وان كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط * وكذا لو رهن متاعاً من خاصة متاعه بدين المتفاوضة لم يكن متبرعاً ويرجع على شريكه بنصف الدين وان كان الرهن قد هلك في يد المرتهن كذا في المحيط * ولو ارتهن أحدهما رهنًا بدين التجارة جاز كذا في محيط السرخسي * سواء كان هو الذي يلى المبيعة أو صاحبه كذا في المبسوط * ولكل واحد منهما أن يقر بالرهن والارتهان فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد إقراضه لم يجز إقراره على شريكه كذا في السراج الوهاج * وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع * وأن يهدي من مال المتفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشئ والصحيح أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يعد له التجار سرفاً كذا في الغيانية * وقبل هدية المتفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جاز ولا ضمان على الأكل والمتصدق عليه استحسننا كذا في محيط السرخسي * ثم انما يملك الاهداء بالمال كقول من الفاكهة والهم والخبز ولا يملك الاهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط * ولو كسب المتفاوض رجلاً ثوباً أو ذهباً أو ذهباً أو ذهباً والفضة والامتنعة والحبوب لم يجز في حصته شريكه وانما يجوز ذلك في الفاكهة والهم والخبز وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم على قول من جوز المسافرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه في كرائه وطعامه وأدامه من جله رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ربح خسب النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية * وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع * هذا رواية الاصل وهو الاصح كذا في النهر النائق * وهكذا في الهداية * وكذلك أن يأخذ مالاً مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع * ولا حد لها أن يضع كذا في الظهيرية * ولو أبضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئاً علم المستبضع بتفرقهما كان ما اشترى للآخر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعاً الى المستبضع جاز شرؤه على الآخر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعاً اليه كان مشترى بالآخر خاصة كذا في فتاوى قاضيان * ولو مات الذي لم

ان كانت الغلة زرعاً رزعا ورثة المستأجر يربذهم كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الأرض اذا كانت الأرض انقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للوقوف عليهم في ذلك * الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى في خصومة كانت على الصغير أولا قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى ما أعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار أجر المثل وما كانت على وجه الرشوة يكون ضامناً * رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء قال ان كانت الأرض تسقى بماء الانهار لا يضمن المقادير لاشئ على المستأجر وكذا ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر * الوصي اذا أجر أرض اليتيم أو استأجر اليتيم أرضاً بمال اليتيم اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين

لا يجوز ذلك وكذلك أب الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل شئ يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة وان كانت الاجارة لأرض اليتيم أو الوقف لاتصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح * وان استأجر أرضاً لليتيم أو الوقف بمال اليتيم أو الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار بأكثر من أجر المثل فلا تصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تصح فيما كان خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقداً واحداً لاتصح وعلى قول من يجعلها عقوداً تصح فيما كان خير اليتيم أو الوقف ولا تصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الكل وان كان الوصي أجزأ أرضاً لليتيم واستأجرها وصى اخر ليتيم آخر لاتصح هذه الاجارة لانها كانت خسراناً لحد اليتيم تكون شره لا تحل هذه الاجارة عن الضرر بأحد اليتيمين وطريق تعميم الاجارة الطويلة في أرض اليتيم والوقف بماله أن يجعل أجر السنين كلها مقدار أجر المثل ثم

ان الوصي ومتولى الوقف يريان المستاجر عن أجر السنين الاولى ويصح ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى رجل استأجر ماؤنا وقفا على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستاجر في أجر الخاتون على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الخاتون معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يزيد هوى الاجرة رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسرها المطلب بالقصد وم الجيران لا يرضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كل من ذلك ضررين بالحجرة مثل ضرر القصار والحداد والمتولى يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى أن ينعه من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجبر من يستأجرها بتلك الاجرة فلم يتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك (٣١٣) بناء الوقف * المتولى اذا أجرة حرام

الوقف من رجل ثم جاز رجل آخر وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين أجرة الحمام من الاول اجرة بمقدار أجر مثله أو بنقصان يسير يتغابن الناس بمثله فليس للمتولى أن يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى بما لا يتغابن فيما الناس تكون فاسدة وله أن يؤجرها اجارة صحيحة امامن الاول أو من غيره بأجر المثل أو بالزيادة على قدر ما يرضى به المستاجر وان كانت الاجارة الاولى بأجر المثل ثم زاد أجر مثله كان للمتولى أن يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المستاجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى الارض اذا كانت وقفا على قوم فآجرها وصي الميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا تطل الاجارة على المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف للمعارة قال الشيخ

يضع ثم اشترى المستبضع المتاع لزوم الحى خاصة ولو نقد المستبضع الثمن من المال المدفوع اليه فورثة الميت بالخيار ان شاؤوا ضمنوا المستبضع الثمن وان شاؤوا ضمنوا المبيع فان ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الآخر وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبضع أحد المتفاوضين ألفاله ولشريك له شركة عنان برضا شريك العنان ليسترى له ما متاعا ثم مات أحد هـم فان مات المبيع ثم اشترى المستبضع فالتمايع ليسترى ويضمن المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحى ولورثة الميت وان مات شريك العنان ثم اشترى المستبضع فاشتري كله للمفاوضة ثم ورثة الميت ان شاؤوا رجعوا بحصصهم على أيهما شاؤوا وان شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أيهما شاؤوا وان مات المفاوض الذي لم يضع ثم اشترى المستبضع فنصفه للأمر ونصفه لشريك العنان ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصصهم وان شاؤوا ضمنوا المستبضع ويرجع بهما على الأمر كذا في محيط السرخسي * وليس لأحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الذخيرة * الا أن يأذن له اذ نام صرحا أن يقرض ولم يدخل تحت قوله اعمل برأيك كذا في السراج الوهاج * ولو أقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا تفسد المفاوضات هكذا في محيط السرخسي * وقالوا ينبغي أن يكون له الاقتراض بما لا يخطر للناس فيه كذا في المحيط * ولا أحد المتفاوضين أن يشارك رجلا شركة عنان ببعض مال الشركة كذا في المبسوط * سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهم ما يرى أول يشترط كذا في الذخيرة * ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن شريكه أو بغير اذنه شريكه كذا في المحيط * وان شاركه شركة مفادضة باذن شريكه فهو جاز عليهم كالموقف لذلك وان كان بغير اذنه لم تكن مفادضة وكانت شركة عنان ويستوى ان كان الذي شاركه أباه أو ابنه أو أجنبيا عنه كذا في المبسوط * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في متفاوضين شارك أحدهما رجلا شركة عنان في الرقيق فهو جاز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق فنصفه للمشتري ونصفه بين المتفاوضين نصفين ولو أن المفاوض الذي لم يشارك اشترى عبدا كان نصفه لشريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط * وله أن يوكل ويكيل يدفع اليه مالا أو ماله أن ينفق على شيء من تجارتهم مافي المال من الشركة فان أخرج الشريك الآخر الوكيل يخرج من الوكالة ان كان في بيع أو شراء أو اجارة كذا في البدائع * وان وكله بتقاضى ما دأبه فليس للأخر اخراجه كذا في المحيط * وله أن يعير استعسنا حتى لو أعار دابة من المفاوضات وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استعسنا كذا في الذخيرة * ولو أعار أحدهما دابة من شركته ما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها اليه فإليه اصدقه في الاعارة الى ذلك الموضع يرى المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضيان * وكل ما يجوز لأحد شريك العنان أن يعمل فكذلك للمفاوض

(٤٠ - فتاوى ثانی) الامام المعروف بجهاد زاده في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة على الوقف * المتولى لا يملك استبدال الوقف الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أو كان الواقف قد جاوز الاستبدال * أهل المسجد اذا باعوا حشيش المسجد أو نعتا صار خلقا اختلصوا فيه والفتوى على أنه لا يجوز ذلك الا بأمر القاضي وهي تأتي في مسائل الوقف ان شاء الله تعالى الاب والجد اب أو وصيه ما اذا أجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز لانه يجعل ما ليس بمال للصغير ولا ولاية للصغير في بيعه جاز لانه يملك تأديته مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد اب ولا وصيه ما أجره ذورحم محرم من الصغير فان كان الصغير في حجره جاز لانه يملك تأديته فملكنا اجارته وان كان الصغير في حجر ذى رحم محرم فآجره ذورحم محرم آخر هو أقرب من الذي كان في حجره فهو أن يكون في حجره فآجره أمه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * وان أجره ذورحم محرم منه هو في حجره ليس له أن ينفق الاجر

على الصغير إذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالأول وهب للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة للصغير وليس له أن ينفقها على الصغير
 * وإذا بلغ الصبي بعلمه أجر من له ولاية الاجارة ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ سواء أجرد الأب أو الجد أو وصيه ما أو غيرهم * وليس لمن
 كان الصغير في حجره أن يدفعه الى حائل ليعمل تلك الحرفة ان لم يكن أب الصغير حائلاً كان الصغير يتصرف بذلك * من له حق الاجارة اذا استأجر
 استأذنا ليعمله العمل في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه شيئاً كان للاستأجر أن يفسخ الاجارة ولو استأجر استأذنا سنة ليحذق الصغير
 لا تجوز تلك الاجارة ولا الأب والجد ووصيه ما اجارة رقيق الصغير ودوابه وعقاره لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغير هؤلاء من كان
 الصغير في حجره ولاية اجارة عبده الصغير وعقاره * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ذلك استحساناً قال لأنه يملك اجارة نفسه فيملك اجارة ماله *
 وعنه أيضاً من كان الصغير في حجره كان له (٣١٤) أن ينفق على الصغير من ماله * ولا أحد الوصيين أن يؤجر الصغير ولا يؤجر عبده

في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال محمد رحمه الله
 تعالى يؤجر عبده أيضاً *
 الوصي اذا استأجر نفسه أو
 عبده الصغير لا يجوز ما عند
 محمد رحمه الله تعالى فلانه لو
 اشترى اليتيم من مال نفسه
 أو باع ماله من اليتيم لا يجوز
 فالاجارة أولى وأما عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمهما
 الله تعالى فلانه انما يملك البيع
 من نفسه بشرط أن يكون
 ذلك خيراً لليتيم ولا خيراً لليتيم
 ههنا لأنه يجعل مال ليس بمال
 لنفسه مالا وان استأجر
 الوصي نفس اليتيم لنفسه
 أو عبد اليتيم لنفسه جازي
 قياس قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمهما الله تعالى اذا
 كانت باجرة ليس فيها غبن
 أما الأب اذا أجز نفسه
 للصغير أو أجز ماله للصغير
 أو استأجر مال الصغير لنفسه
 جاز لا يملك شراء مال الصغير
 لنفسه وان لم يكن ذلك أنفع
 للصغير ولو كان وصياً

كذا في محيط السرخسي

الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه * اذا قال
 أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الاقالة عليهما وكذلك اذا قال أحدهما في سلم بأشركه صاحبه كذا في
 المحيط * ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتهم مائة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها بأقل من ذلك
 قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً نسبة ثم مات ليس لصاحبه أن
 يخاصم فيه فان أعطاه المشتري نصف الثمن برئ منه كذا في محيط السرخسي * ولو باع أحدهما شيئاً ثم وهب
 الثمن من المشتري أو أبرأه جازي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى
 قاضيان * وان وهبه الآخر أو أبرأه جازي نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه اجماعاً كذا في المحيط * واذا
 أجز أحد المتفاوضين ديناً وجب له ما جاز أخيره في النصيبين اجماعاً كذا في الظهيرية * سواء وجب الدين
 بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقد هما كذا في الذخيرة * اذا كان على المتفاوضين دين الى أجل فأبطل
 أحدهما الاجل بطل وحل المال عليهما جميعاً ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبرأه أحدهما عن حصته فهمما يبران
 جميعاً من المال كله كذا في المحيط * حقوق عقد تولد أحدهما من نصيب صاحبه ما يجتمعان ان أحدهما
 لو باع شيئاً يطلب غير البائع بالتسليم للبيع كإطالب البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر
 المشتري على تسليم الثمن اليه كما يجبر على تسليمه الى البائع كذا في التتارخاتية * ولو اشترى أحدهما شيئاً
 يؤخذ صاحبه بالثمن كما يؤخذ به المشتري كذا في السراج الوهاج * وله أن يقبض المبيع كالمشتري
 ولو وجد المشتري منه ما عيباً بالمبيع فله صاحبه أن يرد العيب كالمشتري كذا في البدائع * واذا اشترى
 أحدهما شيئاً من تجارتهم ما فوجد الآخر عيباً كان له أن يردّه كذا في المحيط * ولو استحق المبيع كان لكل
 واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج * والمشتري من أحدهما شيئاً من شركتهما اذا
 وجد بالمشتري عيباً كان له أن يردّه بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية * ولو أنكر العيب فله أن يحلف
 البائع على البينات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما أنه قد أقره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد
 منهما من نصف سلعة من شركتهما وجد بها عيباً فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على
 البينات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بيمين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البينات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما اليمين على العلم هكذا
 في البدائع * واذا باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المفاوضة ثم أقره أو لم يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن

اليتيمين فاستأجر لهما مال الآخر لا يجوز كالأول باع مال أحدهما من الآخر الأب اذا استأجر ابنه البالغ فعل يدفع
 الابن لأجره وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل له الأب كان له الاجر وفي المستثنين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً
 * واذا استأجر الحرة المكاتبة جاز وكذا لو استأجر الحرة العبد من مولاه جاز * والحرة استأجر أباه العبد يطل ذلك الصبي المحجور اذا
 أجز نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب الاجر وفي الاستحسان يجب * الأب أو الجد أو وصيه ما اذا أجز داراً أو عبداً
 للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة * والصبي اذا أجز نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة * والعبد
 المحجور اذا أجز نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الاجارة ويكون أجز ماضياً للمالك وأجز
 مائتي للعبد * وان كان أجز المولى ثم اعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء خفي فان أجاز الاجارة للمولى كان

اجر بهاجر مجمل أو استجمل الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر لأولى * المكاتب اذا اجر عبده ثم عزلا بطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبطل عند محمد رحمه الله تعالى * ولو استأجر المكاتب عبدا ثم عزز بطلت الاجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف أيضا * ولو أتي المكاتب وعتي بقيت الاجارة عند الكل * رجل أقر عبد صبياً عند رجل ليعمل مئة فاحتذا الرجل للصبي كسوة ثم د اللصبي أن لا يعمل قالوا ان كان الرجل أعطى كرباساً وتكلف الصبي خياطته لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان حقه انقطع بالخياطة

فصل فيما يجب الأجر على المستأجر وفيه لا يجب * رجل أكرى حماراً فعي في الطريق فأمر المكري رجلاً أن يتفق على الحمار ففعل المأمور قالوا ان علم المأمور أن الحمار لغير الأمر لا يرجع عما أنفق على أحد لانه متطوع وان لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر قالوا ان يرجع على الأمر ولم يقل الأمر على أني ضامن * ولو أن رجلاً قال لغيره أنفق في بناء دارى ولم (٣١٥) يقل على أن ترجع بذلك على اختلافوا

فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يرجع * قال مولانا رضی الله عنه في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر ولم يقل الأمر على أن ترجع بذلك على ينبغي أن يكون على الاختلاف أيضا * وفي الاقطة اذا رفع الملتقط الامر الى القاضي فقال له القاضي أنفق عليها ولم يقل على أن ترجع بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بنواهر زاد رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يرجع * رجل استأجر داراً كل شهر بكنافم ادعى المستأجر أن صاحبها باعها منه بعد الاجارة وأنكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستأجر أجر ما مضى لان البيع لم يثبت بقيت الاجارة * ولو استأجر دابة الى مكان بعينه فلم يسار

يدفع جميع الثمن الى أيهم شاء كذا في المحيط * وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى شريكه لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيباً لا يخصم الا البائع كذا في محيط السرخسي * ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند الردة ثم افترقا كان له أن يأخذ أيهم شاء كذا في المحيط * ولو استحق العبد بعد الافتراق وقد كان نقد الثمن كله قبل الافتراق فلم يشأ تری أن يرجع بالثمن على أيهم شاء كذا في الظهيرية * متفاوضان افترقا فلا صحاب الديون أن يأخذوا أيهم شاءوا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير * ولو وكل أحد المنة أو ضمن رجلاً أن يشترى له جارية بعينها وبغير عينها بمن مسمى ثم ان الآخر نهى الوكيل عن ذلك فنهيه جازفان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتر لنفسه وان لم ينهه عن ذلك حتى اشتراها كان مشترى بالهما جميعاً ويرجع بالثمن على أيهم شاء كذا في المحيط

الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين * لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فأنكر والمال في يد الواحد فالقول قول الواحد مع عينه وعلى المدعى البينة كذا في فتح القدير * فان جاء المدعى ببينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه اما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما أنه فني واما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصفين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعد ما انفردا عن مجلس الدعوى واما أن شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما ما اشتهر به رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسئلة وذكر شيخ الاسلام أنهم ان شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما ٣ مالم يشهدوا أنه بينهما نصفين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الواحد أن المال كان في يده يومئذ أو شهدوا بذلك كذا في المحيط * ثم اذا قضى القاضي بينهما نصفين اذا ادعى الذي كان في يده شيئاً مما في يده لنفسه ميراثاً أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعى فهذا المسئلة على وجوه ان كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصفين أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال من شركتهما ففي هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان شهود مدعى المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا تسمع دعواه وتقبل بينته عند محمد رحمه

(٢) قوله مالم يشهدوا الخ لا يرتبط بما قبله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وان شهدوا في غير مجلس الدعوى لا تقبل مالم يشهدوا الخ وتحرر العبارة بمراجعة المحيط اهـ صححه

بعض الطريق ادعاهما المستأجر لنفسه وأتكر الاجارة وصاحب الدابة يدعى الاجارة ذكر القدوري رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه أجر ما قبل الانكار ولا يلزمه أجر ما بعد الانكار * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط شيء من الاجر ولو استأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جدد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الحود ألفان فبض السنة وقبضه ألف درهم ثم مات العبد في يد المستأجر وقبضه ألف فروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن عليه الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة ولم يذكر هشام فيه خلافاً وذكر القدوري أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أجر ما مضى قبل الحود وليس عليه أجر ما بعد الحود وقال هشام مات لمجد رحمه الله تعالى كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمعاً قال هشام أراد بذلك أنه استعمل السنة بحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستأجر ينكر أن تكون يده مديغره وصاحب العبد لا يدعى يد المستأجر لنفسه وكان على المستأجر أن يرده فاذا لم يرد يضمن * رجل أكرى داره بثلاثين درهما شهراً على أنه بالتجمل

ودفع الدار الى المستأجر فسكنهم اقبل أن يسقط صاحب الدار خياره لم يكن على المستأجر أجر ما سكن وانما يلزمه الاجر لما سكن بعد الاجازة من يوم الاجازة * رجل أجر دابة على أن يكون الخيار له ساعة من النهار فتركها فسرفت فانه يضمن الاجر * وان كان الخيار للمستأجر كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة * رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال عيسى بن أبيان لا أجر له لان المقصود هو الخياطة دون القطع وكان الاجر مقابلا للخياطة وقال أبو سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى له أجر القطع وهو الصحيح * رجل دفع الى خياط ثوبا ليخيطه بدرهم فحاطه ثم جاء رجل وقتقه قبل التسليم الى صاحبه لاشئ للخياط لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا اذا لم يحطه في دار صاحب الثوب * وان حاطه في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب وليس على الخياط أن يخيطه مرة أخرى في الوجهين لان العقد الذي جرى بينهما (٣١٦) لم يبق * وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه أن يخيطه مرة أخرى لانه نقض عمله فصار

كأن لم يكن وكذا الاسكاف * رجل اكرى من رجل سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الريح الى المكان الذي اكرها فيه فان لم يكن الذي اكرى السفينة مع الملاح فليس على المكرى كراه وان كان معه فعليه الكراه لان العمل صار مسلما الى المكرى كالخياط اذا حاط الثوب في دار صاحب الثوب * رجل استأجر بغلا للركوب الى موضع كذا فجمع به في بعض الطريق وريده الى الموضع الذي استأجره فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الريح والمكرى مع الملاح في السفينة * رجل استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر قال محمد رحمه الله تعالى انتقضت الاجارة ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك

الله تعالى خلا فلا يبيد يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المذعي عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقين من المذعي تسمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا في الظهيرة * واذا ادعى أنه شريك بمفاوضة وأقر به المذعي عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى شيئا مما في يده مبرأنا أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد رجلين وهما مقرران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئا من ذلك المال أنه له مبرأنا عن أبيه وأقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيان * واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وبجحد ذلك الحى فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفوضة لم يقض لهم بشئ مما في يد الحى الا أن يقيموا البينة أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط * فان أقام الحى البينة ثم ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل اذا شهدوا أن المال من شركتهما واشهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بينة الحى وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد الورثة وبجحدوا الشركة فاقام الحى البينة على المفاوضة واقاموا بينة أن أباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة ما بينهما لم تقبل منهم ومصحح شمس الاعنة أن هذا قولهم جميعا ولو قالوا مات جده وترك ميراثا لنا بنا واقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وان كانت الاشياء في يد أحدهما بمجحد المفاوضة فقد وقعت الفرقة بجموده وهو ضامن لنصف جميع ما في يده اذا قامت البينة على المفاوضة لانه كان أميناً بالحدود يصير ضامنا وكذلك اذا بجحد وارثه بعد موته فان ماتا أو وصى كل واحد منهما الى رجل فوصى كل واحد منهما بما يطالب بماولى موصيه مبايعته فاذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقررين بالمناوضة كالموكل الوصى قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أميناً في نصيب صاحبه كذا في المبسوط * متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المذعي عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكماً للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية بطونها فان ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقة ولو لم يفتروا ولكن مات أحدهما ثم اختلفوا في مقدار الشركة فهذا وما لوافتر قائم اختلاف في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضيان * واذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفوضة وأن المال الذى في يده بينهما ثلثا والثلاثين والثلث له والمذعي عليه بمجحد المفاوضة أصلا فاقام المذعي بينة على نحو ما ادعى لا تقبل هذه الشهادة قياسا وفي الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط * ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد الشهود

على صاحب الزرع مثل نصف أجر الارض * رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة له أن يخاصم الاجر حتى يتركها الحاكيم في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرع بعد ذلك كان رضا وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرعى اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة يسقط جميع الاجر * وان قل الماء وتدور الرعى ونظمن على نصف ما كانت تطعن قبل ذلك كان للمستأجر أن يردها فان لم يردها حتى طعن كان ذلك رضا وليس له أن يردها حتى ولو استأجر أرضا من أرض الجبل بدراهم فزرعها ولم يطرعها ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء ونبت قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للستأجر وليس عليه كراه الارض ولا نقصان * رجل استأجر أرضا ليزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه وكذا لو غص بها رجل وزرعها فلا أجر على المستأجر * ولو كانت في يد المستأجر فلم يزرعها حتى مضت السنة

بالمثلثة

كان عليه الاجر * وكذا لو زرع البعض ولم يزرع البعض * رجل استأجر سفينة ليذهب بها الى موضع كذا ويحمل عليها كذا ويجي بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه كراه الذهاب فارغة أقل كراه لو قال ا كثرتها منك على أن تحمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فلم يجد الطعام فليس عليه شيء من الكراه لان في المسئلة الاولى ا كثرى السفينة للذهاب والحمل والرجوع فيلزمه حصة الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء * ولو استكرى دابة ليحمل عليها من ههنا الى ههنا فذهب وقال ذهبت ولم أجد الحمل قالوا ان صدقنا المستكرى في ذلك كان عليه اجر الذهاب خالي عن الحمل * رجل استأجر في المصد دابة ليحمل عليها الدقيق من طاحونة كذا الى الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يتظر في لفظه (٣١٧) الاستئجار ان كان المستأجر قال

استأجرت منك هذه الدابة

من هذه البلدة حتى أحمل

عليها الدقيق من طاحونة

كذا يجب نصف الكراه لان

الاجارة وقعت صحيحة من

البلدة الى الطاحونة من غير

حمل شيء فيجب نصف الاجر

بالذهاب ثم الاجارة من

الطاحونة الى البلدة انما

كان لحمل الدقيق ولم يوجد

فلا يجب للرجوع شيء فاما

اذا قال المستأجر استأجرت

منك هذه الدابة بدرهم حتى

أحمل الدقيق من الطاحونة

فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب

شيء لان ههنا الاجارة

وقعت على حمل الدقيق من

الطاحونة فلا يجب الاجر

اذا لم يحمل الدقيق * ولو استأجر

رجلا ليذهب الى البصرة

فيجي به ماله فوجد بعضهم

قدمت فجاء بمن بقي ذكرى

الكتاب أن له الاجر بحساب

ذلك * قالوا هذا اذا كان

عالم بالمعالم لانه أوفى بعض

العقود عليه فيجب الاجر

بالمائة ثم قال المدعى كانت كذلك تقبل استحسننا كذا في محيط السرخسى * واذا افترق المتفاوضان فاقام أحدهما البينة أن المال كله كان في يد صاحبه وان قاضي بلدة كذا كان قضى بذلك عليه وسهوا المال وانه قضى به بينهم فانصفين فاقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيره فان كان من قاض واحد وعلم تاريخ القضاء من أخذ بالآخر وان لم يعلم أو كان القضاء من القاضيين لم يملك كلاً منهما القضاء الذي أنفذه عليه لان كلاً منهما صحيح ظاهر فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويتأدان الفضل كذا في فتح القدير * ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعاً ما تركا ثم وجدوا مالا كثيراً فقال أحد الفريقين كان هذا في قسمه تنال بصدة قوا على ذلك الابينة وعلى الفريق الآخر البين فاذا حلفوا كان بينهم نصفين فان كان في أيديهم صدقة قوا ان كانوا قد شهدوا بالبراءة وان كانوا لم يشهدوا بالبراءة فهو بينهم جميعاً بعد ما يحلف الآخرون ما دخل ههنا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط * ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا كان لابينا قبل المناوضة وكذبهم الفريق الآخر فامال بينهم ما وان كانوا شهدوا على البراءة مما في الشركة وان كانت البراءة من الشركة وغيرهما فهو له خاصة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الابينة كذا في محيط السرخسى * واذا شهدوا على الاقرار بالمناوضة منذ عشر سنين فقبل القاضي شهادتهم ثبتت المناوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك بينهم ولو شهدوا على انشاء المناوضة منذ عشر سنين قضى بالمناوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمناوضة قبل ذلك فاعلم يقين لا حدهما قبل المناوضة يختص هو به وما كان مشكلاً الحال فهو للمناوضة كذا في المحيط * ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبد الهم او مسمى جنس العبد والثلث فاشترياه وقد افترق المتفاوضان عن الشركة فقال الآخر اشترياه بعدا لثفرق فهو له خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الآخر مع عينه والبينة بينة الآخر ان اقاما البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضيان * وان قال الشريك ان لا تدري متى اشترياه فهو للاخر خاصة كذا في محيط السرخسى * وان قال الآخر اشترياه قبل الفرقة وقال الآخر اشترياه بعد الفرقة فالقول قول الآخر والبينة بينة الآخر كذا في المحيط * واذا عتق أحد المتفاوضين عبداً من شركتهما فالقول فيه كالقول في غير المتفاوضين واذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن اقراره في نصيب نفسه صحيح والشريك ان يرد له دفع الضرر عن نفسه بعد ما يحلف على علمه وكذلك ان أقر أنه أعتقه في الشركة معناه ان اقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باستحلاف الآخر ههنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط * واذا افترق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما

بقدر ذلك وان استأجره ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلا ناقد مات فرتا الطعام لأجره لانه نقض عمله فلا يجب الاجر كالخط اذا خط ففتق وان استأجره ليذهب بكتاب الى فلان ويجي به جوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فرتا الكتاب لأجره له وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه اجر الذهاب ولو ترك الكتاب ثمة أو مزقه ولم يرد كان له اجر الذهاب في قوله لم يرد لانه لم ينقض عمله وقيل لا مزقه ولم يرد يفي أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثمة ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مزقه ولو استأجر رجلاً ليذهب الى موضع كذا ويدعوه فلا ناليه بأجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا ناقد ماله الاجر * ولو استأجره ليذهب الى موضع كذا ويؤتى رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلا ناكله الاجر لان الاجر مقابل بالذهاب لا بتبليغ الرسالة * رجل استأجر امرأته لخدمة البيت شهر الايجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمة البيت مستحق عليها دابة فلا يجب الاجر لها

كلاواستأجره لغيره أو طبعه ولأنه نفعه خدمة البيت فهو دال على الإنسان لا يستحق الأجر عليه ومنفعة اليه كافي الطبخ والتبليغ * ولو استأجره الغسل ثيابه قال المصنف ينبغي أن يكون لها الأجر لأن ذلك غير مستحق عاينها ديانته كحياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة الغسل تعود إلى الزوج خاصة فيكون لها الأجر كالأستأجرها لغيري غنمه * وإن استأجرت المرأة زوجها لخدمتها بأجر مسمى جازولزوج أن يمنع عن خدمتها بعد الإجارة لأنه يضر بذلك فإن خدمه هذا كخدمته كخدمته الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن عليها الأجر لزوجها كالأستأجر زوجها لغيري الغنم * ولو قالت المرأة لزوجها أغزر رجل على أن لك على ألف درهم فغزر الزوج رجلها إلى أن قالت المرأة لا أريد الزيادة قالوا هذه الإجارة باطلة ولا شيء عليها لأن خدمة المرأة حرام على الزوج لأنه قوام عليها * امرأة أجرت دارها من زوجها فاسكنها جيعا قالوا لا أجر لها وهي بمنزلة مالواستأجرها لغيره أو طبعه انما (٣١٨) أرادوا بهذا الإلتحاق أن منفعة سكنى الدار تعود إليها ولأن الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى

أن يكون عامة نهاره في السوق وتكون الدار في يد المرأة والمستأجر إذا أجر من الأجر أو أعاره انتقلت الزايات على أنه لا يجب الأجر على المستأجر في زمان الإجارة والإعارة فكذلك ههنا لم يكن لها أجر الدار على زوجها * رجل اشترى الثمار على رؤس الأشجار ثم استأجر الأشجار لترك الثمار إلى أن تترك وقتا معلوما لم يكن عليه أجر الأشجار لأن الشجر ليس بعمل الإجارة فيجعل الإجارة أعارة بخلاف مالواشترى القصيل ثم استأجر الأرض وقام معلوما إلى أن يدرك الزرع كان ذلك جائزا وكان له أجر الأرض لأن الأرض محل للإجارة فتعقد الإجارة * رجل استأجر طاحونة تدويرين بالماء في موضع يكون كرى النهر على صاحب الطاحونة

كنت أعتقد هذا العبد في الشر كة قد دخل نصف قيمته فيما برأت اليك منه فصدقه الآخر في عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول لمن لم يعق مع عبته وله تضمين العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئا فله أن يضم العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي * وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة فيبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يعتقه إلا بعد الفرقة كان القول قوله أيضا فإن أقام المعتقد البينة أنه أعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر البينة أنه أعتقه بعد الفرقة واختار سعيه العبد فالبينة بينة المعتقد وبرئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط * ولو أقر أحدهما أنه كاتب عبدا في الشركة على ألف وقبضها منه ومات العبد فقد دخل في البراءة وقال الآخر كاتبته بعد الفرقة فالقول لمن لم يكاتب وإن كان العبد ترك ما لا فقال المكاتب كاتبته بعد الفرقة وأما وارثه وقال الآخر في المفاوضة فتحن وارثاه والمكاتب لم يوثق شيئا فالقول لمن لم يكاتب كذا في محيط السرخسي * وأنا أودع أحدا المتفاوضين من ماله ما ودعته عند رجل فادعى المستودع أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع عبته كذا في المبسوط * فإن جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط * وكذلك لو مات أحدهما ثم ادعى المودع الدفع إلى الميت يستحلف الورثة على العدم وإن ادعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه يمين حصّة الحى وهو بين الحى وورثة الميت كذا في محيط السرخسي * ولو قال دفعتم المال الذي أودعني بعد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو برئ من الضمان ولم يصدق على الزام الحى شيئا بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط * وإن مات المودع فقال المستودع دفعتم إلى الحى نصفه وإلى ورثة الميت نصفه برئ عن الضمان إذا حلف فإن أقر أحد الفريقين بقبض النصف شرّكه الآخر فيه كذا في محيط السرخسي * وإن كانا حينئذ فقال المستودع دفعتم المال إليهما فأقر أحداهما بذلك وبجحد الآخر فالمستودع برئ ولا يمين عليه وإن أقر قائم قال المستودع دفعتم إلى الذي أودعني فهو برئ وإن قال دفعتم إلى الآخر وكذب في ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي أودعه ثم ما يقبضه المودع يكون بينهما نصفين وإن صدقه الشريك في ذلك فالمودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شريكه وإن شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط

الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين * استعار أحد المتفاوضين دابة ليركبها في مكان معلوم فركبها شريكه فغطبت فهما ضامنان كذا في المحيط * ولو استعار أحدهما دابة ليعمل عليها طعنا له

عامة فاحتاج النهر إلى الكرى وصار بحال لا يعمل إلا أحدى اثنين فإن كان بحال لو صرف الماء إليهما جميعا تعطلان خاصة ههنا فاصفاه الخمار لاختلال المقصود وما لم يفسخ الإجارة كان عليه أجرهما جميعا وإن كان بحال لو صرف الماء إليهما ليعلا أصلا فعليه أجر أحدهما إذا لم يفسخ الإجارة لأنه لم يتمكن من الانتفاع إلا بأحدهما فإن تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما إذا كان الماء يكتفي للأكثر لأنه ممكن من الانتفاع بأكثرهما وإن كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الأجر كاملا لأنه هو المعطل وهو كالأستأجر خيمة فانتكسرت أو تادها لا يقطع الأجر عن المستأجر لأن الأوتاد لا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطع طعنا طعنا سقط الأجر عن المستأجر لأن الطعنا تكون على صاحب الخيمة * رجل استأجر طاحونة فاقطع ماؤها كان له أن يرتها فإن لم يرتها حتى مضت السنة سقط جميع الأجر وإن قل ماؤها وكانت الطاحونة تدور وتطعن على نصف ما كانت تطعن كان للمستأجر أن يرتها فإن لم يرتها حتى طعن كان ذلك رضائه

استأجرها بشر بها فانقطع عنها الشرب جاء الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع سقط عنه الاجر كالواستأجر رحي
 ماء واستأجر رحي الرعي فانقطع الماء * ولو استأجر أرضا بشر بها الزرع فيها خرب النهر الاعظم فلم يستطع سقيها فهو بالخيار ان شاء ردها وان
 شاء أمسكها فان لم يرد حتى مضت المدة كن عليه الاجر اذا كان يحال يمكنه أن يحتمل بجحله ويزرع فيها شيئا * وان كان لا يمكنه أن يزرع فيها
 شيئا بغير ما يوجه من الوجوه ولا حيلة له في ذلك فلا أجر عليه كافي مسئلة الرحي * وكذلك لم ينقطع الماء ولكن سال فيها المالح حتى لم تنهياه
 الزراعة لأجر عليه * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت الأرض تسمى عمار الأرض وماء المطر وانقطع ماء المطر أيضا لأجر عليه لانه لم
 يتمكن من الانتفاع بها * رجل استأجر أرضا سنة ليزرعها شيئا سميا فزرع ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده وذلك كان في وقت لا يستطيع
 أن يزرع فيها مرة أخرى فأراد أن يزرع فيها (٣٣٠) غير ما سميا ان كان الثاني أقل ضررا بالأرض من المسمى أو مشله ففعل ذلك

لان رب الأرض يرضى به
 ظاهرا وان كان الشافي أضر
 بالأرض من الذي سميا لم يكن
 له أن يزرع لان رب الأرض
 لم يرض الا بالمسمى أو بما هو
 مثله أو دونه ويرد الأرض
 على صاحبها بقدر ما كان في
 يده من الاجر ويطل عنه
 الزيادة * والمؤاجر اذا انقض
 الدار المستأجرة برضا
 المستأجر أو بغير رضاه لا
 تنتقض الاجارة لبقاء الاصل
 وهو كماله لو غصب الدار
 المستأجرة انسان لا تنتقض
 الاجارة لكن يسقط الاجر
 مادامت في يد الغاصب وكالو
 انهدمت الدار في يد المستأجر
 وعن محمد رحمه الله تعالى اذا
 انهدمت الدار المستأجرة
 فبناها المؤاجر فأراد المستأجر
 أن يسكن الدار بقية مدة
 الاجارة لم يكن للاجر أن يمنع
 من ذلك أراد به اذا بناها قبل
 انقضاء المدة وقبل أن يفسخ
 المستأجر الاجارة فان بناها

وفلان اشترى كاعلى تقوى الله وأداء الامانة ثم يسين قدر رأس مال كل منهم ما يقول وذلك كله في أيديهما
 يشترى به ويبيعان جميعا وشى ويعمل كل واحد منهما ما يرى ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من
 ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من وضعية أو تبعة فكذلك فان كانا اشتراطا لتفاوت
 فيه كتباه كذلك ويقول اشترى كاعلى ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير * وأما حكمها فصيرورة
 كل أحد منهما أو كيلا عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير كل واحد كيلا عن صاحبه في استيفاء
 ما وجب به قد صاحبه كذا في المحيط * ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كيلا عن صاحبه اذا لم
 يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضيان
الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال لو كان المال منهم ما في شركة العنان والعمل على
 أحدهما ان شرط الربح على قدر رؤس أموالهما جازو يكون ربحه له ووضعيته عليه وان شرط الربح
 للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع
 أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ما يربح ماله كذا
 في السراية * ولو شرط العمل عليهما جميعا صححت الشركة وان قل رأس مال أحدهما وأكثر رأس مال الآخر
 واشترط الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فان الربح بينهما على الشرط والوضعية أبدا على قدر رؤس
 أموالهما كذا في السراج الوهاج * وان عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعد رأو بغير عذر صار كعملهما معا
 كذا في المضمرات * ولو شرط كل الربح لأحدهما فانه لا يجوز هكذا في النهر الفائق * اشترى كافي
 أحدهما بالف والآخر بالعين على أن الربح والوضعية نصفان فانه قد جاز والشرط في حق الوضعية باطل
 فان علاو ربحا فالربح على ما شرطوا وان خسرا فالخسران على قدر رؤس ماله كذا في محيط السرخسي *
 ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في العناية * وإذا هلك مال
 الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشترى باطلت الشركة كذا في الهداية * وأى المالكين هلك قبل الشراء هلك على
 صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط * وإذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشترى كل واحد منهما
 كان ما هلك منها هلكا كامنا وما بقي فهو بينهما الآن يعرف شئ من الهالك أو الباقي من مال أحدهما
 بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط * وان اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فاشترى بينهما
 على ما شرط كذا في الجوهر النيرة * وان لم يصرحا بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات * ويرجع على صاحبه
 بجهته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار * ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله
 تعالى فليس كل من مأن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا

بعد الفسخ ليس للمستأجر أن يسكنها بعد الفسخ * مير في اتنة دراهم رجل بأجر فاذا فيها زوف أو نهر حة أو ستوفة هلك
 لا يضمن الصر في شيئا لانه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما زوف في بعض العمل وهو غير البعض فبعدم الاجر بحسب ذلك حتى لو كان الكل
 زوفاً يرد كل الاجرة وان كان الزوف نصفاً فنصف الاجر ويرد الزوف على الدافع فان أشكر الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كن القول
 قول الآخر فبعدمه لانه يكرأ خذ غير هذا اذا لم يكن الاخذ أكثر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجيد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض
 بعيب الزانقة أو أنكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله * رجل استأجر قبة بالبسة ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب
 الى ذلك المكان اختلف فيه قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا أجر عليه لانه مختلف ضمن * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
 عندي عليه الاجر ولا يكون مخالف لان الاجر مقابل للبس لا بالذهاب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون مأدونا

في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة فتركها الى عوض كذا فتركها في المصر في حوائجهم ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا ضامنا ولا أجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب بشرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض الطرق قد يكون أضر بالدابة فكان ذكر المكان للتقييد أما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضر من البعض * رجل استأجر دابة ليركبها يوما الى الليل فامسكها في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب أنه اذا استأجرها ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا أجر عليه لانه لا يجب الاجر عليه بهذا الامساك فلم يكن مأذونا فيه فكان ضامنا وان كان استأجر دابة ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامنا لان الاجر يجب بهذا الامساك فيكون مأذونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه الاول انما يصح اذا أمسك زمانا لا يمك مثله للخروج الى ذلك المكان عادة فيرجع فيه الى العادة أن من استأجر دابة للخروج الى ذلك المكان أي قدر يمسكها اليه الى الخروج الى ذلك المكان * رجل أجر دابة على أن يكون له الخيل ساعة من النهار فتركها المستأجر في داره فسرقت يضمن قيمتها ولا أجر على المستأجر وان كان الخيل للاستأجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه * رجل أجر داره ودفع المفتاح الى المستأجر وقال خذ فأخذه ثم جاء المستأجر بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم أقدر (٣٣١) على فتح الباب ولم أسكن وقال رب الدار لابل قدرت وسكنت قالوا

هلا أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بما له ينظر فان كانا صرحا بالو كالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الو كالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وان ذكر كرا مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الو كالة فالمشترى يكون للمشترى كذا في التبيين * في النوازل دفع الى رجل ألف درهم على أن يعمل به على أن الربح للعامل والوضعية عليه فهلك قبل الشراء فالحق ان يضمن ولو قال اعمل بها بيني وبينك على أن الربح بينهما والوضعية بينهما فهلك قبل أن يعمل بها فهو ضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الآخر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيطة واذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير وقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاما واشترى صاحب الدنانير بالدنانير جارية ونقد المالكين وكان ذلك في صنفين فهلك الغلام والجارية في أيديهم ما يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى أحدهما صفة واحدة وباقي المسألة بجهاها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ كذا في الظهيرية * وان اشترى بالدراهم متاعا ثم بعد الدنانير متاعا فوضعا في أحدهما ورجع في الآخر فالربح والوضعية عليهما على قدر ملكهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وهكذا في المبسوط * واذا اشترى كلبا مروصا أو المكييل واشترى بذلك فلكل واحد منهم اعمال المشتري قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بماله لمثل له اعتبر بتمت قيمته يوم الشراء وان كانت وقعت بماله مثل من المكييل والموزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الاصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالتقو والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عجزوه وان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ويجوز ويحتال ويؤجر كذا في التذنب * وليس له أن يشارك غيره اذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما بما رآه ناصحا والصحيح كذا في الذخيرة * ولو

ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستأجر ولا أجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح أيا ما ثم وجده كان عليه أجر ما مضى لانه صح تسليم الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله * رجلا بينهما طعام استأجر أحدهما صاحبه ليعمله الى مكان كذا أو ليطن لا يجوز فان فعل لا يجب الاجر وان استأجر أحدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا الطعام أو دابة ليحمل عليها هذا

(٤١ - فتاوى ثانی) الطعام المشترك ذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجوز ويجب الاجر المسمى * رجل دفع الى خياط أو قصار ثوبا قال استأجرتك لتخيط هذا الثوب أو تقصره بدرهم فدفع الخياط الى تلميذه أو عبده ليخيطه أو يقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجرتك لتخيطه أو تقصره نفسك فدفع الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر فان استأجر ظر الترضع ولده بنفسها فارضته بشئ جازيتها اختافا وفيه والاصح أنها تستحق الاجر * رجل استأجر دابة بعين البضع عليها احلام معلوما مسمى الى موضع كذا فاراد المكارى أن يضع عليها ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان للمستأجر أن ينفعه فان وضع المكارى ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستأجر جميع الاجر المسمى * ولو استأجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بعضها بما عاين نفسه سقط عن المستأجر حصة ذلك من الاجر * ولو أكرى دارا شهرا فأقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر سقط عن المستأجر حصة ما كان في يد الاجر * ورجل استأجر كتابا ليعلم ما فيه من شعر أو فقه لا يجب عليه الاجر وكذا المحقق وكذا اذا استأجر طبيا ليشع له لا يجب الاجر وكذا اذا استأجر بيتا من مسلم ليعمل فيه * ولو أن صناعتين آخر أحدهما من الآخر آلة عمله ثم اشترى كالا قالوا ان كانت الاجارة بينهما على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تتعقد شهرا فشهرا في الشهر الاول سبقت الاجارة للصحة الشركة فلا تبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة أما في الشهر الثاني فالشركة

تلمت انعقاد الاجارة فلم تنعقد الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الاكلة آجر الاكلة أحد عشر شهرا كان على المستأجر أجرة جميع المدة لما
 قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى ولو آجر خانوته من رجل ثم اشترى كافى عمل بعلان في ذلك الخانوت قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى الشركة
 توهن الاجارة أراد به اذ لم يمض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهم ما اشترى كافى الانتفاع بالخانوت وكل واحد منهم ما عامل لشريكه من وجهه
 فلا يسلم المنفعة للمستأجر ولو استأجر دابة الى مكة ليركبها ولم يركبها ومشى راجلا قالوا ان مشى راجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه
 الاجر وان كان بعد ريان لم يركبها له بالدابة او لمرض بها بحيث لا يقدر على الركوب لا أجر عليه * وان استأجر ثوبا للباسه كل يوم بدانق ووضع
 في بيته ولم يلبسه فمضى عليه سنون كان عليه لكل يوم بدانق في الوقت الذي يعلم أنه لو لبسه لا يتخرق فاذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه يتخرق سقط
 عنه الاجر لان بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب متفعا به تقدير افسقط عنه الاجر كما لو اذا أخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس
 ولبست ثوب نفسه اذا مضى وقت لو لبسها بالسما تدا يتخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى والا فلا * باب الاجارة الفاسدة *
 * رجل آجر بنا عدار أو خانوت بدون الارض قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي روى عن محمد رحمه الله تعالى ما يدل على جواز هذه
 الاجارة قال رجل استأجر أرضا فآجرها (٣٣٣) من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطلة وان بنى فيها المستأجر ثم آجرها من صاحبها

كان له حصه البناء من الاجر
 قال ولو لم تصح اجارة البناء
 وحده لا يستوجب عليه
 حصه البناء من الاجر وذكر
 في الاصل أن اجارة القسطاط
 جائزة وبعض مشايخنا لم
 يجوزوا اجارة البناء فأوردت
 عليه مسئلة القسطاط فلم
 يتمياله الفرق وفي الزيادات
 ما يدل على أنه لا تجوز اجارة
 البناء لانها بمنزلة اجارة
 المشاع بخلاف اجارة
 القسطاط * اذا استأجر
 القاضي رجلا لاستيفاء
 القصاص أو الحدود قال
 الشيخ الامام شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى
 ان لم يبين لذلك وقتا لا يضح
 وان استأجر القاضي رجلا
 لاستيفاء الحدود أو

شارك أحد هما رجلا شركة عنان فاشترى الشريك الثالث كان النصف للشري ونصفه بين الشريكين
 الاولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بيته وبين شريكة نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في
 فتاوى قاضيان * وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان اذا شارك غيره مفاوضة
 بمحض من شريكه تصح المفاوضة وتبطل شركته مع الاول وان كان بغير محضر من شريكه لم تصح كذا في
 الظهيرية * وليس لأحدهما أن يكتب عبدا من الشركة بلا خلاف كذا في المحيط * ولا أن يعتق على مال
 سواء قال أ- ل- برأيك أو لا وليس له أن يزوج من تجارتهم ما في قولهم جميعا وكذلك تزويج الامة في قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وان أقر أحدهما بمجاراة في يده من الشركة أنه الرجل لم يجز
 اقراره في نصيب شريكه وان كان قال صاحبه اعمل فيه برأيك كذا في فتاوى قاضيان * ولا يرضن أحدهما
 من الشركة بدين عليه الا بدين شريكه كذا في محيط السرخسي * ولو رهن أحدهما متاعا من الشركة بدين
 عليه ما لا يجوز ويكون ضامنا للآخرين كذا في فتاوى قاضيان * الا أن يكون هو العاقد في موجب الدين أو
 يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذا لا يرضن رهنا بدين من الشركة في نصيب شريكه الا اذا
 ولي عقده بنفسه أو أمر من يليه فان هلك الرهن في يده وقيمه والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصه
 المرتهن ولشريكه الخيار ان شاء رجع على المدين بنصف دينه ويرجع المدينون على المرتهن بنصف قيمة
 الرهن وان شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي * وان أقر بالرهن أو بالارتهان فان
 كان ولي العقد بنفسه جاز وان كان لم يل المصدق لم يجز كذا في السراج الوهاج * واذا أقر أحد شريكي العنان
 بالرهن أو الارتهان بعد ما تناقضا الشركة لا يصح اقراره اذ كذب شريكه كذا في المحيط * ولو استقرض أحد
 شريكي العنان مالا للتجارة لم يمسهما كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * وفي
 شرح القدوري اذا قال كل واحد منهما صاحبه اعمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في
 التجارة من الرهن والارتهان والخلط بماله والخلط بالمشاركة مع الغير أو ما له بهبة والقرض وما كان اتلافا

القصاص أو قطع اليد ولينقوم عليه في مجلس القضاء شهر بأجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة للمال
 منافعه في تلك المدة فاذا استحق منافعه في تلك المدة كان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره
 لذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا لا يدري أنه متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له أجر مثله لانه استوفى
 المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك
 الاستبجار بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل أما غير القاضي اذا استأجر رجلا شهر ليعمل له في بيته لا يملك أن يأمره
 باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى * اذا استأجر رجل رجلا لاستيفاء قصاص له في الطرف صح ذلك وانما فعل الاخير يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره
 لاستيفاء القصاص في النفس يصح ويستحق المسمى كالأستأجر لاستيفاء الطرف * أمير العسكر اذا قال لمسلم أودى ان قتلت ذلك الفارس
 فلك مائة درهم فقتله لاشي له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كالأستأجر ليوث الناس أو يؤذن وقال محمد رحمه الله تعالى
 ان قال ذلك لدى يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشر دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول ولو

استأجر الامير نمياً ومسلم ليقتل أسيراً حياً كان في يده فقتله لاشئ له وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر المسمى كما يجب به مع الشاة وضرب العبد * رجل استأجر كلباً معلماً ليصيده لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين لذلك وقته معلوماً يجوز اذا لم يبين له وقتاً معلوماً * ولو استأجر سنوراً ليأخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز قال لان هذا فعل السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان المستأجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بارسائه ويصده ولا كذلك السنور ولو استأجر كلباً ليحرس دارة قالوا لا يجوز ذلك * ولو استأجر قرداً ليكنس البيت قال المصنف ينبغي أن يجوز اذا بين المدة لان القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور * ولو استأجر شاة تتبعه لذهب بشاة فتبعته الشاة لا أجر له * ولو استأجر قبالاً ليكتب يدان بين لذلك وقتاً صححت الاجارة والا فلا * ولو استأجر رجلاً ليكتب له مصحفاً أو غناء أو شعر أو بين الخط جاز و ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لا يكره ذلك * ولو استأجر رجلاً ليعلم غلامه أو ولده شعراً أو أدباً أو خطاً أو حساباً أو هجاءاً أو حرفاً من الحياطة ونحوها ان بين لذلك وقته معلوماً شهوراً أو ما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم في تلك المدة أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتاً كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يسحق أجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شئ * ولو شرط على الاستاذ أن يحمد في ذلك العمل ذكر أنه لا ينصح الاجارة لان الخدانة (٣٣٣) ليس لها غاية معلومة * رجل دفع غلامه الى حائك على أن

للمال وتعليقاً بغير عوض فان ذلك لا يجوز له الا أن ينص عليه وقال في هذا الموضع أيضاً اذا لم يقل الشر بك له اعمل برأيك ليس له أن يحتل مال الشريك بجماله خاصة كذا في الذخيرة * وللشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر وبالمال هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو كان بينهما شرك في مال خطاه ليس لواحد منهما ما أن يسافر بالمال بغير إذن الشريك فان سافر به فله ان كان قدر له حل ومؤنة ضمن وان لم يكر له حل ومؤنة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا سافر أحدهما بالمال وقد أذن له شريكه بالسفر أو قبل له اعمل برأيك أو عند اطلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه لا ينقض من جملته المال على نفسه في كراهة ونفقه وطعامه وادامه من رأس المال روى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان كذا في البدائع * فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزائنه المقتنين * ولو خرج الى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التهذيب

الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب

بعقد صاحبه وما يتصل بذلك

لكل واحد منهما أن يوكل بالبيع والشراء والاستجار ولا يخبر به من الوكالة وان وكل أحدهما بتقاضي ما دأبه فليس للأخر اخراجه كذا في الظهيرية * وللعاقدا أن يوكلا وكلا لا يقبض الثمن والمبيع فيما اشتري وباع كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان كاحد شريكي المفاوضة ما يملكه أحد شريكي المفاوضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط * وكل ما كان لأحدهما أن يعمل به اذا نهما شريكه عنه لم يكن له عمله فان علمه من نصيب شريكه ولهذا لو قال أحدهما اخرج الى دمياط ولا

التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان ممة وما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس هذا يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن فأجر المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ * رجل دفع الى خياط ثوباً وقال له خط ثوبي حتى أعطيك أجره فقال الخياط لا أريد منك الاجر ثم خطه قالوا لا أجر له كان بينهما خطاة أو لم يكن * رجل استأجر رجلاً ليتز به لا يجوز ذلك ولا أجر فيه وكذا النائحة والمغنية ولو استأجر رجلاً لا تقاضي دينه ان بين لذلك وقتاً جاز ولا فلا وكذا الخصومة * رجل استأجر جارية ليركبها اليوم بدرهم فركبها غداً لا يجب شئ * وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه درهم * رجل استأجر جارية ليحطب له الى الليل بدرهم جاز وكذا ليصطاده الى الليل أو ليس في له جاز ويكون الحطب والصيد والماء للمستأجر * ولو قال ليصطاد هذا الصيد وليحطب هذا الحطب فهذه اجارة فاسدة والحطب والصيد للمستأجر وعليه الاجر المثل ولو استعان من انسان في الاحتطاب والاصطياد فان الصيد والحطب يكونان لهامل * ولو استأجر رجلاً للحمل كذا من ان القطن أو ليقصره كذا ثوباً وليس عند المستأجر ثوب ولا قطن لا يجوز ذلك لان اقامته لعل في المعلوم لا يتصور فان كانت الثوب والقطن عنده ولم يرهما الا جيرة فلا جيرة خيار الرؤية في الثياب وليس له خيار الرؤية في القطن وكذا لو استأجره ناه زنده يعني بما كان لم يكن ذلك عند المستأجر لا تنصح تلك الاجارة وان كان ذلك عند المستأجر وعين وأشار فعمل في البعض

يقوم عليه الاستاذ أشهراً معلومة في تعليم النسيج على أن يعطى الاستاذ للمولى كل شهر درهماً فهو جائز ويكون ذلك اجارة للغلام ولو دفع غلامه أو ولده الى استاذ ليعلم عملاً ولم يشترط أحدهما الاجر على الاستاذ أو على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الاستاذ أجره من المولى وطلب المولى أجر الولد والعبد من الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة أن الاجر على من يكون في حكم العرف * قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى كان شيخنا الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال

وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل * رجل دفع الى نذاف ثوبا وامره ان يذف الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبين له الا حروغن القطن وبينهما أخذوا عطاء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة جائزة لتعامل الناس وقال القاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه لينذف عليه أما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه * رجل استأجر رجلين ليحملاه هذا الخشب بة الى منزله بدرهم فعملها أحدهما قال محمد رحمه الله تعالى له نصف درهم وهو متطوع في النصف الا اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والحمل وكذا لو استأجرهما بسنا حائط او حفرة يترولو كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستأجر كل الاجرة * حره آجرت نفسها امر رجل ذي عيال جازوا تكملة الخلوهم لان الخلوة مع الاجنبية الحرة حرام * مسلم أجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان جر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذكرا القدوري رحمه الله تعالى أن يجوز وتكره له خدمة الكافر * ذمي استأجر مسلما ليحمل له خرا جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز استئجار الكنائس وقال صاحباه لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استأجر الذمي دابة من مسلم أو سفينة ليقل عليها الخمر وان استأجر ذمي ذميا لذلك جاز وكذا الاستئجار على الخنازير * وان استأجر المسلم ذميا لبيع له (٣٣٤) خرا أو مينة أو دما لا يجوز وان استأجر الذمي مسلما لجل مينة عن الطريق أو جلد مينة

الى موضع الدباغة جازي تجاوزها فاوزفها للمال ضمن حصه شريكه وكذا لو نهاه عن بيع التسيئة بعد ما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدوري اذا أقال أحدهما في بيع باعما لا تجوزت الاقالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما متاعا فرد عليه بعيب فقبله بغير قضا جاز عليه او كذا لو حط من ثمنه أو أخر لاجل العيب كذا في الخلاصة * وان حط من غير علة أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصه صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو وهب له كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيان * شريكان شركة عثمان على العموم أسلم أحدهما الى صاحبه في كرحمة على الشركة لا يصح كذا في القنية * ولو باع أحدهما حالا وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا الآن يكون كل واحد منهما ما قال لصاحبه افعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله الذي ولي البيع جازي النصيبين بالاجماع كذا في المضمرات * فاما اذا اجتمعا فاذا انتم آخر أحدهما فتأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما اذا عقد أحدهما ثم أخر العاقد فتأخيره جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * بالاجماع كذا في المضمرات * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * وان أقر أحدهما بدين في تجارتهم ما أنكر الاخر لم يقر جميع الدين ان كان أقر أنه ولي العقد بأن قال اشتريت من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط * فأما اذا أقر أنه ما وليه لزمه نصفه وان أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الاقرار لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية * أحد شريكي العنان اذا أقر أن دينه مأمول الى شهر صح اقراره بالاجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أبرأ أحدهما صح ابرأؤه عن نصيبه كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر بجارية في يده من تجارتهم ما أنه لرجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحد شريكي العنان اذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارتهم مالزمه خاصة كذا في المحيط * وفي العيون الآن يقيم البينة فان أقام البينة

الى موضع الدباغة جازي قولهم وكذا لو استأجره لعصر العنب * ولو استأجر مسلم مسلما ليخرج له حمارا ميتا من داره جاز في قولهم * كالوا استأجر كناسا * ولو استأجر امشركون مسلما لجل ميت منهم الى موضع يذف فيه ان استأجره لينقل الى مقبرة البلد جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أجر له وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الحال أنه جيفة فله الاجر وان علم فلا أجر له وعليه الفتوى * ولو استأجر الذمي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا

بأس لمسلم أن يؤجر داره من ذمي ليسكنها وان شرب فيها الخمر أو عبدها بالصلب أو أدخل فيها الخنازير فذلك لا يلحق فالأقراض المسلم كمن باع غلاما من بقصد به الناحشة أو باع جارية ممن يأتيها في غير المأثي أو لا يستبرئها * ولو استأجر المسلم من الذمي بعة اصيلي فيها لم يجز * وكذا أهل الذمة اذا استأجروا ذميا ليعمل بهم أو ليضرب لهم ناقوسا لا يجوز ولو أجزأ المسلم نفسه من الجحوس لم يؤد لهم النار لا بأس عندهم لان النصر في النار والاتقاع بها مباح بخلاف الاتقاع بالخمر ورجل الخمر عندهم * ولو استأجر رجلا ليضرب له أسنما أو ليزحف له بيتا التماثيل فلا أجر له * كما لو استأجر نائحة أو مغنية وان استأجر ليضرب له طبورا أو يربطها ففعل طاب له الاجر الا أنه يأثم به وكذا لو استأجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية طاب له الاجر وكذا لو بنى بالاجر بيعة أو كنيسة لليهود والنصارى طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى حبيبها باجر * ولو استأجر مشاطة لتزين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا أن يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا تقاض * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن الاجارة اذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما لم تنقش التماثيل والصور جازت الاجارة ويطيب لها الاجر لان تزين العروس مباح * أهل بلدة نقلت عليهم المونات فاستأجروا رجلا باجر معلوم ليذهب الى السلطان ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تحقيق وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء قالوا ان

فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التارخانية * فان أذن كل واحد
منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للمقرض ان يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه
وهو الصحيح كذا في المضمرات * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضخان * وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على
العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن إلا آخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذلك كل دين لزم انساباً عليه
أحدهما ليس إلا آخر قبضه وللمدين أن يتمتع من دفعه اليه كالمشتري من الوكيل بالبيع له أن يتمتع من
دفع الثمن الى الموكل فان دفع الى الشريك من غير وكيل يرى من حصته ولم يبرأ من حصته الدائن وهذا
استحسان كذا في البدائع * وان اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهم ما فوجده عيباً لم يكن إلا آخر أن يردّه
بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع أحدهما شيئاً من تجارتهم ما لم يكن للمشتري أن يردّه على الآخر كذا
في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخاصم فيما أدانه الآخر أو باعه والخصومة لذى باعه وعليه وليس
على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بينة فيه ولا يثبت خلاف وهو والاجنبى في هذا سواء كذا في السراج
الوهاب * واذا استأجر أحد شريكي العنان شيئاً ليس إلا آخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط *
فان أدى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لم حاجة نفسه وان كان
استأجره لتجارته ما وأدى الاجر من خالص ماله رجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهم مافي شيء
خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط * وكذا اذا أجزأ أحدهما شيئاً من تجارتهم
فليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط * رجلا ن اشترى كشركة عنان في تجارة
على أن يشتري باو يديعا بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئاً من غير تلك التجارة كان له خاصة فامافي ذلك
النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما ما وشراؤه بالنقد والنسيئة فيفقد على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما
بالنسيئة بالميكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة كنه جاز شراؤه على
الشركة وان لم يكن كان مشترياً بنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدينار نسيئة ففي

المؤدب ثلاثة دراهم فقال المؤدب أنا لا أرضى بما حدثت لأن أجره المعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحط عن أجره المؤدب قدر ما يكون
أجره من المعلم لأن هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستئجار المعلم * رجل استأجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت ستة أشهر ولم
يتعلم شيئا كان له أن يفسخ الاجارة * ولو استأجر رجلا لغسل الميت لا يجوز * وإن استأجر لحفر القبر بين الطول والعرض والعمق يجوز
قياسا واستحسانا وإن لم يبين الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط عما يعمل به الناس * ولو استأجر
لحمل الحنافة لم يكن هناك من يحملها لا يجوز لأنه تعين في إقامة الحسبة وإن كان هناك من يحملها جاز * رجل استأجر أرضا لبن فيها الاتصح
الاجارة واللبن كالبان وعلى اللبان قيمة التراب لصاحب الأرض إن كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وإن لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبان أجر
الأرض إن لم يكن ذلك ينفع الأرض فإن كان ينفع الأرض فلا شيء على اللبان * معاوضة الثيران في الاكديس فاسدة لأنها استئجار المنفعة
بجنسها فإن أعطى البقر لياخذ منه الحمار لا بأس به * رجل استأجر رجلا ليدم جداره أو ليبني حائطه كل ذراع بكذا وقال دراهم درهم هاتيك
ياخبره وزن أو استأجر رجلا ليكسر حطبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاصل في جئس هذه المسائل أنه إذا استأجر
إنسانا لعمل فإن كان عملا لو أراد الاجبر أن يأخذ في العمل الحال يقدّر عليه صحت الاجارة ذكر ذلك وقتنا ولم يذكر نحو أن يقول استأجره أن

بأن قال استأجرتك اليوم
بدرهم على أن تبيع لي كذا
وتشتري جاز فان ذكر
الاجرة أولاً ثم الوقت بأن قال
استأجرتك بدرهم اليوم على
أن تبيع لي كذا وتشتري
لا يجوز وهذه ومسئلة
تذرية الكدس سواء وإذا
فسدت الاجارة وعمل وأتم
العمل كان له أجر مثله على
ما هو العرف في أهل ذلك
العمل وذكر محمد رحمه الله
تعالى الحيلة في استئجار
السماار وقال يأمره أن
يشترى له شيئاً معلوماً أو
يبيع ولا يذكر له أجراً ولا ثم
بواسمه بشي "اماهبة أو جزء
له فيجوز ذلك لمساس
الحاجة كما جاز دخول الحمام
بأجرة مرمقة ثم يعطى

الاجر عند الخروج وكذا شرب
السمار أجر مثله هل يطيب لهذا
الله تعالى في الكتاب وهو نظير ما
للدلال والسمار أجر مثله لانه ما
قال استأجرتك اليوم بدرهم على
الرجل ثوبا وقال بعد به بش
في ذلك وتعب لان الامر نفي الا
عشرة - فله أجر مثله لا يتجاو
عمل بكم عقد فاسد فيسحق
الدال اعرض ضيعتي فعرض و

الاجر عند الخروج وكذا شرب الرجل الماس من السقاء ثم يعطى له فلساً أو شياً وكذا الختان والحجام * وإذا أخذ
من
السما را جر مثله هل يطيب له ذلك اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار محمد رحمه
الله تعالى في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى شيئاً فاسد فاسد فلهك المبيع عنده وأخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقاب بعضهم لا يطيب
للدلال والسما را جر مثله لانه مال استفاده بعقد فاسد هذا اذا أمر السما را بالبائع والدلال بالشر او لم يذكره وقتاً ما اذا ذكره وقتاً بأن
قال يا ستا جرتك اليوم بدرهم على أن تبص لي هذه الاقواب أو تشتري لي كذا حتى جازت الاجارة كان له المسمى فيطيب له عند الكل * رجل دفع
الى رجل ثوباً وقال بعه به عشرة فلما زاد فهو بيني وبينك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر له وان نقص
في ذلك وتعب لان الأمر نفي الاجرا اذا باعه بعشرة وانما جعل له الاجرا اذا باعه بأكثر من عشرة وان باعه باثني عشر أو بأكثر من
عشرة فله أجر مثله لا يتجاوز به درهما وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله باعاً ما بلغ وان لم يبع اذا تعب في ذلك وتعب في لانه
عمل يحكم عقده فاسد فيحقق أجر المثل والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم يجعل له الاجرا اذا باعه بعشرة * رجل قال
لدلال اعرض ضعيتي فعرض ولم يقدر الدلال على اتمام العمل وباعه الدلال آخر اختلفوا فيه قال أبو القاسم البلخي ان كان الدلال

الاول عرض وتعني وزه في ذلك روز كاره كان له أجر مثله قدر عتائه وعلمه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو القاسم وفي الاستحسان اذا ترك الدلال الاول حتى باع غيره فلا أجر له لان الدلال في العادة لا يأخذ الا جريدون البيع وهذا القول يوافق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أراد أن يبيع بالزيادة ودفع الثوب الى رجل وأمره لينادي ثم يبيع صاحبه فتنادى ولم يبيع قالوا ان بين ذلك وقتا جازت الاجارة وله الاجر المسمى وكذا لو لم يزد كذا الوقت ولكن أمره أن ينادي كذا صوتا جازا يضافان نادى كذا صوتا ولم يتفق البيع كان له المسمى وفي الوجه الاول قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى له أجر مثله لانه عمل باجارة فاسدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لان العادة فيما بين الناس أنهم لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع وهو المختار رجل دفع جولة الى جمال ليحملها الى بلد كذا أو يسلمها الى السمسار فحملها فنقل السمسار للجمال ان وزن الجولة في البار نامسه كذا وقد نقصت في الوزن فأنال أعطيك من الاجر بحسب ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال السمسار أو فئتك الاجر وقال الجمال ما استوفيت كان القول في انكار الاستيفاء قول الجمال ولا خصوصية بينهما وبين السمسار وانما الخصوصية بين الجمال وبين صاحب الجولة اختلافا في الدلالة في النكاح هل يكون لها أجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا أجر لها لانه لا منفعة للزوج من كلامه ابغبر عقد وانما (٣٣٧) منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها وقال غيره من المشايخ لها أجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون من الدلالة فكان لها أجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المتاع الدلال في البيع اذا أخذ دلالته بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الاجر وهو الدلالة كالخياط اذا خاط الثوب ثم فتنقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر وكذلك صاحب الدار اذا هدم الدار

من تجارتها وما ملكت الادبة لا ضمان عليه فالخااصل أن الاستعارة من أحد شرى العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالاستعارة منهما والاستعارة من أحد شرى العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالاستعارة منهما كذا في المحيط * شرى كان شركة عنان اشتريا متعة ثم قال أحدهما لصاحبه لأعمل معك بالشركة وغاب فعلم الآخر بالامتعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيان

الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتر كل وليس لهما مال لكن لهما ما وجهه عند الناس فيقولوا اشتري كذا على أن تشتري بالنسيئة وتبيع بالنقد على أن ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بيننا على شرط كذا كذا في البدائع وهكذا في المضمرات * وتكون مفاوضة بان يكونان من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويساوي في الربح ويطلقا بلفظ المفاوضة أو يزد كرامقضياتها فتحقق الوكالة والكفالة في الاثمان والمبيعات وان فات شئ منها كانت عنانا كذا في فتح القدير * وان أطلقت كانت عنانا كذا في الظهيرية والعنان منهما تجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشتراط التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشتراط الملك بينهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى كشركة عنان بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وانما اشتريته بمالي ولنفسى فان كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتها وان كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا يل اشترى به بعد عقد الشركة ينظر ان علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء اسبق فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا وان كان

لا يرجع على البناء بشئ الدلال في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فأخذ الرجل وزه بالثوب ولم ينظر فيه الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه ما دون في هذا الدفع عادة * قال مولا ناعندي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يقارقه أما اذا دفع اليه الثوب وقارقه ضمن كالأودع الدلال عند اجنبي أو تركه عند من يريد الشراء * دلال في يده ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذي أعطاه برئ عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فودع الغاصب اذ اراد المغصوب على الغاصب برئ عن الضمان * الاجارة اذا كانت فاسدة وجب أجر المثل هل يجب بالغام بالغ ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المسمى من الاجر أو لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغام بالغ وكذا لو استأجر دارا أو حانوتا سنة بمائة درهم على أن يرميها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغام بالغ لانه لما شرط المرمية على المستأجر صارت المرمية من الاجر فيصير الاجر مجهولا فاما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد أو نحو ذلك كان له أجر المثل ولا يزد على المسمى رجل أمر رجلا ببيع عين من أعين ماله فباع المأمور ثم اختلفا فنقل المأمور ربعته بأجر وقال الآخر لا يل بغيره أجر قالوا ان المأمور لا يل بغيره كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ * رجل أخذ من رجل مسحة وقال لصاحبها كم أجرها فقال لا أريد من الاجر لكن اجل خشبالي لمقبض المسحة ثم رجع لصاحب المسحة فقال أريد بها الاجر قالوا ان كان الخشب الذي ساله خشب له قيمة عند الناس

كل له أجر المثل لانه لما سعى خسبها له قيمة لم يكن راضيا باستعمالها بغير أجر وذكر في المنتقى رجل آجر داره بمئة أودم يجب أجر المثل قالوا لان لفظه الاجارة تنبئ عن العوض الا أن ما قال من العلة يشكك عما اذا باع شي بمئة أودم فانه يكون باطلا ولقطة السبع في اقتضاء العوض أقوى من لفظه الاجارة فلا يصح هذا التعليل الا على الرواية التي تجعل المقبوض بالينة أو بالدم مضمونا بالقيمة فتكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمة ما وقمة المنفعة أجر المثل * مرض آجر داره بأقل من أجر المثل جازت الاجارة من جميع ماله ولا تعتبر من الثلث لانه لو أعار داره من انسان جازت الاعارة فالاجارة بأقل من أجر المثل أولى * رجل استأجر أرضا فيها أشجار كان في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه مزارة فيها أشجار ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا تجوز المزارة وان كانت الاشجار في نواحي الأرض على المسنة جازت الاجارة والمزارة وان كانت في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل النلة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضر بالأرض * وكذا لو كان في وسط الأرض أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الأبنية في ناحية الأرض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الأرض فرفعت الأبنية يدخل ما تحتها في العقد وكذا الشجرة * ولو استأجر ضياعا بعينها فأغرة وبعضها (٣٢٨) مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما

كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الاجارة ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لان غنة قدر ما يكون مشغولا بعروق الشجرة غير معلومة * رجل استأجر بيتا هو مشغول بأمتعة الأجر قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى أن الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لا تجوز وجعله كالأرض التي فيها زرع * ولو آجر أرضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام المعروف

تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للشري خاصة وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وان لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للشري مع عينه بانه ما هو من شركتنا لانه اذا لم يعلم تاريخهما يجمل كأنهما وقسماعا ولو وقعا معا فالمشترى لا يكون على الشركة كذا في المحيط * وان قال أحدهما اشترى متاعا فعلى نصف غنمه وكذب شريكه فان كانت السلعة قائمة بالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك أو أكثر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وأن أقام البيعة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع عينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي * في المنتقى اذا أراد الرجل أن يشترى شركة مفاوضة ولا أحدهما دار أو خادم أو عروض وليس للآخر شئ فاشترى شركة مفاوضة يعلمان في ذلك بوجوه ما ولم يسميا شيئا من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض أصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك اذا كان لأحدهما تبرذهب غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط (٣٢٩) وأما شركة الاعمال فهي كالحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو أسكاف يشترى من غير مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما ما فيجوز ذلك كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية * ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون عينا فان كان كذا في الشركة لفظ المفاوضة أو معنى المناوضة بان اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميع الاعمال وأن ينفعا الاعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل واحد كفيلا عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفاوضة وان شرط التفاضل في العمل والاجر بأن فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضعية بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر اللفظة العنان وكذا

بجواهر زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد أدرك جازت الاجارة ويؤمر بالحصار والتسليم فعلى هذا في البيت اذا المشغول تجوز الاجارة أيضا ويؤمر بالتسليم والتفريق الأرب يكون في التفريق ضرر فاحش فكان له أن ينقض الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز يؤمر بالتفريق والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رحمه الله تعالى هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت وسلم هل تصح تلك الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا باستئناف المقدر ولو اختلف الأجر والمسا أجر فقال المستأجر استأجر البيت أو الأرض وهي فارغة وقال الأجر لابل كان البيت مشغولا والأرض كانت مزروعة حتى لا تجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم القول قول الأجر بخلاف المتبايعين اذا اختلفوا في الصحة والفساد بحكم شرط فان غنة القول فيه قول مدعي الصحة لان ههنا لا جرمين في الاجارة لانه يتكرار إضافة العقد الى محل فارغ منتقع به فيكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان القول قول الأجر كالأجر كالأجر في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة * رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم تصح الاجارة فان عمل يوما ومنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان كان سمي له عملا معلوما جازت الاجارة وبعد ما مضى يوما لا يطلب منه العمل

لاتتمهله الاجارة وان دفع الى رجل درهمين ليعمل له عمل كذا يومين من الايام كانت الاجارة فاسدة لجهالة الوقت بخلاف ما اذا استأجره يومًا فان
ثم انصرفت الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد * رجل أجر داره سنة بعدد بعينه فسكن المستأجر ثم راولم يدفع العبد حتى أعتقه صح اغناقه وكل
على المستأجر للشهر الماضي أجر المثل بالغام بالغ وتقتض الاجارة فيما بقي لان الاجارة باعناق العبد فسدت فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين
فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه أجر المثل بالغام بالغ * رجل استأجر دارا اجارة فاسدة حتى وجب أجر المثل فان كان أجر المثل
مختلفا بين الناس منهم من يسقط ومنهم من يتساهل يجب الوسط وتفسير ذلك أن ينظر الى الوسط من المؤاجرين بأن كان أحدهم يؤاجر
مثل هذه الدابة باثني عشر وآخر بعشرة دراهم وآخر بأحد عشر يجب أحد عشر * رجل استأجر شيا اجارة فاسدة وقبض وأجر من غيره اجارة
جائزة قال بعضهم ليس له أن يؤاجر واستدل هذا القائل بما ذكر في الاصل رجل دفع داره الى رجل ليسكنها ويرتبه ولا أجر له فيها فاجرها هذا
الرجل من غيره فانهم دمت الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما لنه دم ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة السابعة جائزة
ما كان بمنزلة الغاصب وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة ولكن لو أجرها يستحق الأجر المسمى كالغاصب اذا أجر *
وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة يملك أن يؤجرها من غيره اجارة جائزة بعد (٣٣٩) القبض بمنزلة المشتري شراء فاسد يملك

أن يبيع من غيره ببيع جائزا
الا أن الأجر الاول يملك نقض
الاجارة الثانية والبائع يبيع
فاسدا لا يملك نقض يبيع
المشتري لان الاجارة تنسخ
بالعدول كذلك البيع
وانما يملك الاجارة في مسئلة
المرقة لان نكاح المرمة على
وجه المشورة لا على وجه
الشرط فكانت اعادة
والمستعير لا يملك الاجارة
* رجل استأجر دارا اجارة
فاسدة وعمل الاجر ولم
يقبض الدار حتى مات الأجر
أو انقضت مدة الاجارة فأراد
المستأجر أن يتحدث يد على
الدار ويمنعها الاستيفاء الاجر
المعجل لا يكون لذلك لانه
لا يملك ذلك في الاجارة الجائزة
ففي الفاسدة أولى * رجل

اذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي * ثم اذا لم يتفادوا ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر
عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من غن صابون أو أشنان مستهلك أو عمل من أعمال
النقل أو أجر أجرا أو أجر بيت للمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر بفاوضة في
حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى أحدهم أو واليه ماعلا فله أن يؤاخذ بذلك العمل أي ماساءه ولكل
واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل والى أيهم ما دفع برئ وعلى أيهم ما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب
الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الاحكام استحسانا وان لم تعتبر بالمفاوضة في غيره هذا
الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدوري في شرحه كذا في الذخيرة * فاذا جئت بدار أحدهما فالضمان
عليه ما يؤاخذ صاحب العمل أي ماساءه بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن المتقي * ومتى كانت عنانا
فانما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية * وان عمل أحدهما دون
الآخر فالكسب بينهما منصفين سواء كانت عنانا أو مفاوضة فان شرط التفاضل في الربح حال ما تنب الاجاز
وان كان أحدهما أكثر علما من الآخر كذا في السراج الوهاج * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مرض
أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر والى أيهما
دفع الأجر برئ وان لم يتناوذا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيان * وكذا ما عمله المسافر لان ما نقله
كل واحد منهما يجب عمله عليه ما اذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينا لا آخر كذا في السراج الوهاج * أب
وابن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالكسب كله للأب اذا كان الابن في عمال الأب لكونه
معينا لا لآثره أنه لو غرس شجرة تكون للأب وكذا الحكم في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بهما
أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية
* وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الحادية * ولو شرط
العمل نصفين والمال أثلاثا جاز استحسانا كذا في العيني شرح الكثر * وهكذا في النيين والهداية والكافي

(٤٣ - فتاوى ثانی) غصب دارا وأجرها ثم اشتراها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة بتجدد انعقاد ساعة فساعة وان استقبل
الاجارة كان أفضل * الغاصب اذا أجر الغصوب ثم ان المستأجر أجره من الغاصب بعد القبض وأخذ الأجر من الغاصب كان للغاصب أن يسترد
من المستأجر ما أخذ منه لان اجارة الغاصب كانت منعقدة فاذا أجرها المستأجر من الغاصب يصير أجر من الذي أجره ولا تجوز الاجارة الثانية
* رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له أن يؤاجر من غيره كافي الدار وللمستأجر أن يسرح فيه وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا
كان ضامنا لما تنقص الا اذا كان الفسطاط معدا للآب بأن كان من المسح وغيره * رجل استأجر بيتا شهر اليسني منها أرضه أو غنمه لا يجوز وكذا ذلك
النهر والعين لان المقصود من هذه الاجارة الماء وان عين مباح والاجارة ما وضعت الملك العين المباح وكذلك استئجار المرعى لرمي الغنم فاسد لما
قلنا * رجل استأجر رجلا ليعصده قسبا في أجنه على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز لجهالة الحرمان فكأنوا استأجر طحانا
ليطحن له الخنطة بغير من دقيةها ولو عين خمس حرمان من القصب وقال استأجر تلك به هذه الحرمان الخمس لقصه هذه الاجارة جاز * ولو قال
استأجر تلك على أن تخلصه هذه الاجارة بخمس حرمان من القصب لا تجوز لان اجارة لجهالة الحرمان فكأنوا استأجر طحانا ليطحن له هذه الخنطة
بغير من الدقيق ولم يقل بغير من ذلك الدقيق جاز لانه لم يجعل الأجر من دقيق هذا الخنطة والقفيز معلوم بخلاف الحرمان * وكذا لو استأجر

رجلا ليصل هذا القطن بعشرة أمنا من هذا القطن لا يجوز لو قال بعشرة أمنا من القطن ولم يقل من هذا القطن جازة ولو دفع غزلا الى حائك لينسج له بالثلث أو بالربع ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومناجيع يلج رحهم الله تعالى جوزوا ذلك ما كان التعامل وبه أخذ الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي التستري رحمهم الله تعالى رجل أخذ من رجل بقرة على أن ما يحصل من لبنها من المصل والسمن والرائب يكون بينهما لا يجوز وما يتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لا تقطاع حق المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما أخذ من ألبان البقرة لأن اللبن مثلي وعلى مالك البقرة قيمة علفها ان كان علفها بملف مملوك له لا مأا كانت هي في المرقى وعليه أجر قيام المستاجر عليها والحيلة في تجويز هذا التصرف أن يبيع نصف هذه البقرة من المدفوع اليه بنين معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يأمره بأن يتخذ من لبنها المصل والسمن وغير ذلك فيكون ذلك بينهما ولو كانت البقرة بين رجلين وتواضعا على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لبنها قال أبو بكر الاسكاف هذمه ما يابا بطله فبأخذ أحدهما من فضل اللبن لا يحل له وطريق ذلك أن يهب ما استهلك من فضل اللبن أو يجعله في حل من ذلك فيبرأ عما عليه رجلان لكل واحد منهما بمجدة أو منجدة فقال أحدهما لصاحبه ارفع من منجتي مائة وقر حتى أرفع من منجتيك مثل ذلك فحمل أحدهما رباع (٣٣٠) ثم تغير سعر النج الى نقصان فقال صاحب النج للذي رفع مائة وقر من منجتيه

لا أرفع مالي عليك العام قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا أعلم لهذا حيلة سوى أن يرفع الذي عليه النج مائة وقر من منجته نفسه ويطرح في منجته صاحبه حتى يبرأ عما عليه قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى المعاملة التي جرت بينهما فاسدة لانه ذكر الوقر والاقار متفاوتة تفاوتها حشا فلا يجوز ما لم يبين وزن الوقر ولان الجسد يختلف باختلاف الماء والمواضع فعمى أن يكون أحدهما أنقى وأصنى من الآخر فلا يبرأ الا أن يكون الجسد الثاني مثله وما قال من طريق الخروج فيه نظر فانه لو أتى مثل ذلك في مجدة صاحبه كان مستهلكا لماني

وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج ولو شرط أن كثيرا ربح لادناهما عملا فلا يصح الجواز كذا في النهر الفائق وهكذا في الظهيرية ولو اشترى كل واحد منهما الكسب بينهما أثلا ولم يبين العمل فهو جازم يكون النصيب على التفاضل بآثار التفاضل في العمل كذا في المضمرات * فأما الوضعة فلا تكون بينهما الا على قدر الضمان كذا في البدائع * فان كانا شرطان أن ما قبلهما من شيء فلهما على أحدهما بعينه وثلثه على الآخر والوضعية تصان فالقبالة على ما شرطوا واشترطوا الوضعية باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج * رجل سلم ثوبا الى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفلووضة فلهما حب الثوب أن يطالب بالعمل أي ما شاء ما بقيت المفاوضة بينهما واذ افترا فأومات الذي قبض الثوب لم يؤاخذ الآخر بالعمل كذا في المسوط * وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم افترا فانه يؤاخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية * وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو أدي رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وجحد الآخر جازا فإقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحسانا كذا في محيط السرخسي * وكذلك ان كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وجحد الآخر ان يكون الثوب للطالب وقال هولنا صدقت المقر على ذلك لاني أصدقه على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا خرقا دعاء بعد انكاره الاول كان الاقرار له اقرارا لا لاول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضممان ولا يرجع على صاحبه بشيء من ذلك وأيهما أقر بثوب مستهلك بفعله ما رجع والآخر منكر فالضمان على المقر خاصة وكذلك اذا أقر أحدهما بدين من غن صابون أو انسان مستهلك أو أجر أجير أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الا بدينه ويلزم المقر خاصة وان كانت الاجارة لم تقص والمبيع لم يستهلك لزمهما وإن فدا اقرار المقر على صاحبه الا أن يدعى أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط * (١) فيجنان اشتركا في نقل كتب الحاج على أن مارزقهما الله تعالى فيه فيبينهما

(١) قوله فيجنان تشبيه فيجنان كحيدر وهو المتخلى عن وطنه كما يعلم من كتب اللغة اه بجزاوى

مجدة صاحبه فان المودع اذا خلط الودعة بمجنسها كان مستهلكا ضامنا فالضمان هنا أولى وتفسير البحر لا يثبت نصان اختيار لصاحب الدين فان من غصب من آخر موزونا فتغير سعره في بلد الغصب لم يكن للغصب منه أن لا يقبل مثله قال مولانا رحمه الله تعالى وطريق الخروج عندى أن يرفع من عليه الدين الامر الى القاضي حتى يجبر على قبول مثل ما كان عليه كالأموال مستقرض من آخر خبطة فأعطاه مثلهما بعد ما تغير سعره فانه يجبر على القبول وكذا لو غصب من آخر شيئا من ذوات القيم فأعطاه الغاصب قيمته يوم الغصب بعد ما تغير سعره في ذلك البلد فانه يجبر على القبول فان اختلاف في مقدار وزن الجدي يحلف الثاني لان صاحبه يدعى عليه الزيادة وهو يستكره رجل استأجر أرضا بشراها حاجة المستأجر الى الشرب ليسوق الماء الى أرض له أخرى جازوكذا الواسع استأجر أرضا بكذا أو أجر مثلها أقل مما هي من الاجر وأباح له صاحب الارض الثمر أو الشرب لا بأس به وان كان قصده من الاجارة الثمر والماء اذا لم يكن ذلك شرط في الاجارة رجل دفع الى آخر ثلاثة أو قاردين ليختمنه صابونا على أن يكون العمل من المدفوع اليه والصابون للدافع ففعل المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب الدفن وعليه العامل أجر عمله وغرامة ما جعل فيه رجل استأجر من رجل شهر البطيخ فيه العصير على أن يكون ردا لرجل على المستأجر لا يجوز هذه الاجارة لان ردا لرجل يكون على الآخر فاذا شرط ذلك على المستأجر كان فاسدا وان لم يشترط الراد على المستأجر ففرغ

في نصف الشهر أو في آخره كان عليه أجر الشهر وان استأجره كل يوم بكذا فضرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمان بعد ذلك ولم يرتد المأجر
وان فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم * ولو استأجر حيايا أو كبرانا أو قال له لا أجر ما لم ترتد على صحبة في عليك كذا قالوا شرط الحمل في
الخياط وكل ما كان له جل وموتة على المستأجر يفسد العقد فيلزمه في الحيايا * بالمثل وفي الكيزان عليه أجر المسمى مادامت صحبة إلى أن
ترد * اجارة المشاع فيما يسم وفيما لا يسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وان أجر من شريكه جاز في أظهر
الروايتين عنه وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز على كل حال * ولو كانت الدارين رجلين أجرة أحدهما نصيبه من ثالث اختفوا فيه
على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم يجوز ويقوم الثالث مقام الآخر وذكر الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه
روايتين والأظهر أنه لا يجوز * ولو استأجر رجلان دارا من واحد أو أجرة رجلان دارا من واحد أو من اثنين جاز * وأن مات أحد الأجرين أو
أحد المستأجرين انفسخت الاجارة في النصف وتبقى في النصف * ولو أجرة كل الدارين واحد جاز ثم تقاسم الاجارة في النصف تنفسخ في النصف
وتبقى في النصف وهي الحيلة في اجارة المشاع * رجل استأجر نهر اياها لسوق الماء فيه إلى أرضه لا يجوز * وكذا لو استأجر ميزابا يجري فيه
المطر على سطح المؤجر أو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز وعن محمد رحمه الله (٣٣١) تعالى اذا استأجره وضوءه معلوم من

الأرض ليسيل فيه الماء
إلى أرضه جاز بخلاف
السطح لان في السطح
موضع تسيل الماء مجهول
وتسيل الماء بقدر ما يريد
ليس في وسعه لجواز أن يأخذ
المطر مكانا أبسط منه
بخلاف الأرض * ولو
استأجر ميزابا ليركبه في
داره كل شهر باجر معلوم جاز
ولو كان الميزاب مركبا في
حائط المؤجر لا يجوز * ولو
استأجر بكرة أو دولا أو رشاه
ليس في غنمه لا يجوز فان ذكر
لذلك وقتا معلوما يوما أو
شهرا جاز * ولو استأجر حائطا
ليضع عليه جذوعا أو سترة
أو كوة أو ميزابا أو موضعا
من الحائط ليؤتد فيه وتدا
لا يجوز وكذا لو استأجر

نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية * معلان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى اختار أنه يجوز كذا في الخلاصة * وكذا لو اشترى تعليم الفقه كذا في
النهر الفائق * اشترى في عمل هو حرام لاتصح الشركة كذا في خزائن الفتاوى * ولا يجوز شركة الدالين
في علمهم ولا شركة القراءة في القراءة بالزمزمة (١) في المجلس والعازي كذا في القنية * ابن جماعة عن محمد
رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من الكيانيين اشترى كوايينهم على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوه فأصابوا من شيء كان
بينهم فقبلوا طعنا ما باجره لوم فرض رجل منهم وتقبل وعلى الآخر أن قال الأجر بينهم ثم أثلثوا ولوا حين
مرض أحدهم وكره الآخر أن يعمل له فناقض الشركة بحضر منه أو قالوا لا شهدوا الناقد فانقضت الشركة
ثم كالا الطعام كله فلهما الثلث الأجر ولا أجر لهما في الثلث الباقي وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث
فما أخذ من الأجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل عالا بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل
بأنفاده فله الثلث الأجر وهو متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع
ذلك العمل كذا في الظاهرية * ثلاثة لم يعقدوا شركة تقبل فتقبلوا عالا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث
الأجرة ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي * خياط وتلميذه اشترى كفا في الخياطة على أن يقطع الأستاذ
التياب ويحيط التلميذ والأجر بينهما نصفان أو الحائكان على أن يهيأ أحدهما القزل للنسيج وينسجه الآخر
ينبغي أن تصح هذه الشركة كما لو اشترى خياط وصباغ كذا في القنية * وإذا أتعده الصانع مع رجل على
دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز استحسانا كذا في الخلاصة * فعلى هذا قالوا تقبل التلميذ جاز ولو
عمل صاحب الدكان جاز حتى لو قال صاحب الدكان أنا تقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف

(١) قوله بالزمزمة هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التمهيط وعلى قطع بعض الكلمات
والابتداء من أثناء الكلمة وأصل الزمزمة الصوت البعيد الذي له دوى وتتابع صوت الرعد على ما في
القاموس وأوهى صوت الرعد على ما في المختار اه بحرأوى

شهر اليسط عليه الثياب لتجف لا يجوز * ولو اشترى فخلا ليقلمه ثم استأجر أرضه لتبقيه النخل فيها وقتا معلوما جاز * ولو اشترى النمر على رأس
النخيل ثم استأجر النخيل لبقاء النمر أو استأجر الأرض لا يجوز * أما استئجار النخيل فظاهر لانه ليست بعمل الاجارة واستئجار الأرض لا يجوز
وان كانت الأرض بمحلا الاجارة لان الأرض مشغولة بما ليس بمحلوله للمستأجر وهو النخيل فان كان ما بين النمر والأرض محلا للمستأجر
جازت اجارة الأرض ويجوز اعارة الأرض في الوجوه كلها * ولو استأجر طريقا في دار لير فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها
اجارة المشاع * ولو استأجر سفلا وقتا معلوما لبيتني عليه أو اجازة * ولو استأجر علوا لبيتني عليه لا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وفي قياس قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز * ولو استأجر ظهر بيت ليسكن فيه أو ليضع عليه متاعه وقتا معلوما جاز وذكر في الاصل اذا
استأجر سطح بيت لبيت عليه لا يجوز قالوا الصحيح لير عليه * ولو استأجر مكيلا أو موزونا ليعبر به ذكر في الاصل أنه يجوز وذكر الكرخي رحمه
الله تعالى أنه لا يجوز * ولو اشترى عقارا فاجاره قبل القبض لا يجوز وقبل هو على الخلاف في بيعه العا قبل القبض * ولو استأجر شاة ليرضع
صبيا أو جديا لا يجوز * ولو استأجر ثيابا ليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز لان استئجار لا يجوز الا لثمنه مقصودا بالعين وكذا لو
استأجر دابة ليسحبها بين يديه أو ليربطها على آربه ليلظن الناس أنها لا يجوز * ولو دفع أرضا إلى رجل على أن يفرس فيها فتكون الانجيل

والارض بينهما لا يجوز فان غرس فيها الفراس يكون لصاحب الارض وعليه للعامل قيمة الفراس وأجر مثله * رجل استأجر عبداً كل شهر بكذا على أن يكون طعامه على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر في الكتاب أنه لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في الدابة ناخذ بقول المتقدمين أمافي زماننا العبد يأكل من مال المستأجر عادة * ولو دفع ماله إلى دهان ليغسله على أن يكون بعض الدهن له أو ثلثه ليدبجها على أن يكون بعض اللحم له لا يجوز * رجل دفع إلى خياط ثوباً ليقطعه ويخطه فيصا على أن يشرع منه في يومه هذا أو أكثر من رجل ابتلا إلى مكة على أن يدخله إلى عشرين ليلة كل بعير بعشرين ذناباً ولم يرد على ذلك روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز هذا دجاة فان وب بالشروط كان له المسمى وإن لم يف كان له أجر المثل لا لزاد على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استأجر دابة من رجل أياماً مسمومة ولم يذكر شيئاً لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما ولو قال للخياط استأجرتك اليوم لخط هذا القميص بدرهم أو قال للغبار استأجرتك اليوم لتغبر هذا القميص بدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي رحمه الله تعالى ليس في المسئلة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإنما اختلف الجواب لان في رواية (٣٣٣) محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ذكركم العمل والمسيرة أو لا ثم ذكر الوقت فكان

ذكر الوقت للاستحجال
ان يعمل فقد وفى بالشرط
فيستحق المسمى وان لم يعمل
ولم يف بالشرط كان له أجر
المثل لافساد الاجارة بل
لغوات الشرط المرغوب
وفى رواية أبى يوسف عن
أبى حنيفة رحمهما الله
تعالى لما ذكر المدة أو لا فقد
جعل الوقت مقصودا ثم ذكر
العمل بعد ذلك والعمل يكون
مقصودا على كل حال فلا
يمكن الجمع بين الوقت والعمل
في ~~فك~~ ونه مام مقصودا
لاختلاف حكمه ما فيصير
المقصود مجبه ولا وجهالة
المعقود عليه تمنع صحة
العقد أما ان أقدم العمل
فذكر الوقت بعده يكون
للاستحجال فلم يصير الوقت

لا يجوز كذا في محيط السرخسی

(الباب الخامس في الشركة القاعدة)

وهي التي فاتها شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع * لانصح الشركة في الاحتطاب والاصطباد والاستسقاء كذا في الكافي * وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما أو احتطبه أو أصابه من التكدي فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كاتخاذ الكلاء والثمار من الجبال كلبوز والتبن والفسق وغـيرهما وكذا في نقل الطين وبيعهم من أرض مباحة أو الجص أو الملح أو الثلج أو السكحل أو المعدن أو الكنوز الحاهلية وكذا إذا اشترى كاعلي أن ينيما من طين غـير مملوك أو يطبخا أجرا كذا في فتح القدير فإن كان الطير أو النورة أو سمه الزجاج مملوكا واشترى كاعلي أن يشتري أو يطبخا ويبيعهما جاز وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة * ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي * فان أخذ ما فاهو بينهما نصفان وإن أخذ ما أحدهما لم يعمل الآخر شيئا فهو للعامل كذا في الكافي * فان أعانه الآخر عليه بشئ فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بالغاما بلغ كذا في محيط السرخسي * ولو أعانه بنصب السبالة ونحوه فلم يصيبا شيأ له قيمة كان له أجر مثله بالغاما بلغ بلا خلاف كذا في السراج الوهاج * ولو خلطاه فهو بينهما على ما اتفقا عليه فان لم يتفقا على شئ فالقول قول كل واحد منهما مع عينه على دعوى صاحبه - إلى تمام النصف كذا في المضمرات وإن خلطاه وباعاه فان كان مما يكال ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهما وإن كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا في الجوهر النيرة * وإن لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه إلى النصف من ذلك مع المين على دعوى صاحبه كذا في البدائع ولا يصدق فيما زاد إلا بيمينه كذا في النهر الفائق * وإذا اشترى كافي الاصطباد وله ما كلب فأرسله أو نصبا

معقودا عليه فلا يقسد العقد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تجوز الاجارة في الوجهين * وذكر في
الجامع الصغير رجل استأجر رجلا ليعينه هذه العشرة لمخاتيم كلها اليوم بدرهم فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاول حنفية في
مسئله الجامع لم تجوز الاجارة مع أنه ذكر الوقت بعد العمل فتيين بهذا أن فيما قال الكرخي من التوفيق بين الروايتين نظرا ليراهن الصحيح أن في
المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل وأخر اذا ذكر الآخر بعد الوقت والعمل وأما
اذا ذكر الوقت أولاً ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولاً ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الاجر فبذل الاول عملا كان أو وقتا
والاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا يكون للتجهيل وان كان عملا فذكره ابيان العمل في ذلك الوقت فلا يقسد العقد
* وذكر الحاكم في المختصر ما هو اشارة الى ذلك وقال الأثرى أنه لو استأجر ليعمل له هذا العمل بدرهم وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم كان جائزا
* ورجل استأجر رجلا لمقطع له أشجارا في قرية بعد عدة عن المصر على أن أجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر
أجرة الذهاب ولا أجرة الرجوع أما أجرة الذهاب فلا تلي عمل له في الذهاب عملا وبدون العمل لا يلزم * تنوجب الاجر وبعد العمل لا تبقى الاجارة فلا
يجب أجرة الرجوع أيضا فاذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد * قاله ولا راجعه الله تعالى وينبغي أنه يكون الجواب على التفصيل ان

كانت الاشجار معلومة للمستاجر فكذلك الجواب وان لم تكن معلومة للمستاجر ما يذ كر الوقت لانصح الاجارة لانه اذا لم يذ كر الوقت كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول فيفسد العقد وان بين الوقت كان اجيرا واحدا في ذلك الزمان وكان عليه أجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير. وان ذ كر شرطين في الاجارة بان اكرى من رجل دابة وقال ان ركبته الى موضع كذا فبكذا وان ركبته الى موضع كذا فبكذا أو ذكر ثلاث مواضع جاز العقد استسناؤا في الزيادة على الثلاث لا يجوز وذكر محمد رحمه الله تعالى لهذا أصلا فقال الاجارة متى وقعت على أحد شيئين أو أحد الاشياء الثلاثة وسمى لكل واحد أجر معلوما بأن قال أجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم أو هذه الاخرى بعشرة دراهم أو هذه الثلاثة بخمسة عشر أو قال ذلك في السوت الثلاثة أو الحوانات الثلاث أو العبد الثلاثة أو قال ذلك في المسافات المختلفة بأن قال أجرتك هذه الدابة الى واسط بكذا أو الى الكوفة بكذا أو الى بغداد بكذا أو قال ذلك في أنواع الخياطة أو الصنع الى الثلاث يجوز وفي الزيادات لا يجوز وفي فرق بين الاجارة والبيع اذا باع أحدهما من العبدين وسمى لكل واحد منهما مائتا لا يجوز الا أن يشترط الخدا في ذلك للبايع أو المشتري وكذلك في الثوبين وغير ذلك وفي الاجارة يجوز من غير خيار لان الاجارة يجري فيها من المسامحة ما لا يجري في البيع وكذا لو قال لرادا لاني ان رددته من موضع كذا فلك كذا وان رددته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال للخياط ان خطت (٣٣٣) هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم أو

شبكة فالصديق بينهما كذا في المحيط * ولو كان الكلب لاحدهما وهو في يده فأرسله جميعا كان ما أخذ منه أحب الكلب الا اذا جعل منفعة كلبه لغيره بان أعار الكلب من غيره فيصطاد فالماخوذ للمستعير كذا في محيط السرخسي * وان كان لكل واحد منهما كلب فاصا باصيدا كان بينهما نصفين فان أصاب كلب كل واحد منهما ماصيدا على حدة كان له خاصة كذا في السراج الوهاج * وان أصاب أحدهما ماصيدا فأنخنه ثم جاء الآخر فأعانه فهو لصاحب الكلب الاول فان لم يكن الاول أنخنه حتى جاء الآخر فأنخنه فهو بينهما فان كذا في المبسوط * واذا اشترى كولا أحدهما بغل ولا خرأوبة يستقي عابها الماء والكسب بينهما ما لم تنص الشركة والكسب كله للذي استقى الماء وعليه أجر مثل الراوية ان كان العامل صاحب البغل وان كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البغل كذا في الهداية * ولو اشترى كولا أحدهما بغل ولا خرأوبة على أن يؤاجرهما والاجر بينهما لا تنص فان أجرهما قسم الاجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر البعير كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب البعير وان كان الآخر أعانه على الحولة والنقل كان للذي أعانه أجر مثله لا يجاوز نصف الاجر الذي أجره به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغاما بالغ كذا في السراج الوهاج * وان شرط أعلمهما مع الدابة فحولا السوق والحل وغير ذلك قسم الاجر على مثل أجر دابتهما وعلى أجر علمهما كذا في المحيط * ولو تقبلا حولة معلومة باجر معلوم ولم يؤاجر البغل والبعير وجلا على البغل والبعير اللذين أضافا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر هنا تقبل الحمل وقد استوفيا ذلك ولو تقبلا الحمل وجلا على أعناقهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك وهنا كذا في فتاوى قاضخان * اذا اشترى رجلان دابة واحدة ولا خرأ كافي وجوا على أن يؤاجر الدابة على أن الاجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط * فان أجر الدابة لحمل طعمام الى موضع معلوم ثم نقله بملك الاداة فانفسه ما كان الاجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر

الآخر فلك نصف درهم أو قال ان خطت هذا الثوب روميا فلك درهم وان خطته فارسيا فلك نصف درهم أو قال للصباغ ان صبغته بالعصفرة فلك كذا وان صبغته بالزعفران فلك كذا جاز جميع ذلك * اذا قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا والمسئلة معروفة فان خطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خطه في اليوم الثاني يجب أجر المثل الا أن في رواية الاصل يجب أجر المثل لا يراد

على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوادر يجب أجر المثل لا يراد على نصف درهم وذكر القدوري الصحيح رواية النوادر وان خطه في اليوم الثالث روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن له أجر المثل لا يراد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يراد على نصف درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح. ولو قال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا ينبغي لك خطه غدا كان له أجر المثل لا يراد على درهم لان الاجارة قليلك بعوض فيلزمه أجر المثل كذا لو قال استأجرتك بغير شيء. ولو قال أجرتك هذه الدار شهر اعل أن أتعقد فيها حاد فأجرها عشرة وان أتعقد فيها رازا فأجرها خمسة جازت الاجارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاجر كما في الخياطة الرومية والفارسية وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة هما يقولان في اجارة الدور والعقار يجب الاجر بمجرد التحلية وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف للمحل لان في العمل لا يجب الاجر الا عند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول أبي حنيفة فان قبض المستاجر الدار ولم يسكنها يلزمه أقل المسمين. ولو استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة الى الكوفة بعشرة قال محمدان كان القصر نصف طريق الكوفة جاز وان كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال * رجل نزل خاتما قال عامة مشايخ بلع منهم الفقيه أبو الليث والفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى يكون ساكنا بأجر ولا يصد أنه سكن بغير أجر وقال نصير لا أجر عليه الا أن يتقاضاه

صاحب الخمان بالاجر فينشد يجب الاجر استحسانا والعصم قول الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى لان الظاهر أن النزول في الخمان يكون بالاجر وهو بمنزلة من دخل الحمام كان عليه الاجر ولا يصح ادعاءه دخلا غصبا فكذلك ههنا لأن يكون الساكن معروفا بالظلم والغصب بأن كان صاحب جاش لا يستأجر عادة * وفي المتن رجل غصب دار رجل فقال له المالك اخرج منها فان سكنتها فهي عليك كل شهر بكذا فان كان الغاصب جاحدا أنها لم تأقم المالك بعد ذلك بينة أنه لا أجر عليه فيما مضى وان كان الساكن مقرا أنها للذي فقال اخرج منها فان لم تخرج فعليك كل شهر بكذا فلم يخرج كان عليه الاجر المسمى لما سكن * رجل استأجر دابة من سمرقند الى بخارا ولم يسر رسما قامن رسامتها ولا قصبه ولا بقعة بعينها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة فاسدة لان بخارا اسم للتصميم سوادها فهي كالري وذكري الكتاب اذا استأجر دابة الى فارس أو الى الري ولم يسر موضعا معلوما لا تصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنها تصح وجعل الري اسما للمدينة خاصة * ولو استأجر دابة الى سمرقند صححت الاجارة لان سمرقند اسم للقصبه دون السواد فسواد سمرقند يسمى سغدا * ولو توكارى دابة الى أوزجند صححت الاجارة كالتوكارى الى سمرقند وان توكارى الى فرغانة لا تصح كالتوكارى الى سغدا * رجل توكارى بغلا على (٣٣٤) أنه كلما ركب الأمير ركب معه كانت فاسدة وعليه كلما ركب أجر مثله * رجل تقبل من

رجل طعما ما على أن يحمله من موضع كذا الى موضع كذا الى اثني عشر يوما بكذا فلم يحمله الى اثني عشر يوما وانما حمله في أكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاجر كالأستأجر رجلا على أن يحيط ثوبه في يومه بدرهم فخطه في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب الثوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يجب الاجر لان عندهما في مثل هذا الموضع تقع الاجارة على العمل دون الوقت * مسائل في الاجير المشترك فصل في الجاهل والنيابي * امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه اول

مثل الاكافي والجواني ولو كانا اشتراكا على أن يقبل اجل الطعام على أن يعمل هذا باداه وهذا باداه فالااجر بينهما نصفان ولا أجر لدابة هذا ولا لاداة هذا كذا في المحيط * لو دفع دابة الى رجل ليؤجرها على أن الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان أجر الدابة كان لجميع الاجر لصاحب الدابة ولولا آخر أجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع علم البرز والطعام على أن الربح بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض واذا فسدت كان الربح لصاحب الطعام والبرز لصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسفينة في هذا كاللابة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذلك لو دفع شبكة ليصيدها السمك بينهما نصفين فالصيد للصادق ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط السرخسي * ولو أن قصاراه أداة القصارين وقصاراه بيت اشترى كاعلى أن يعمل باداه هذا في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج * وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشترى كاعلى هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الاداة والربح للعامل كذا في الخلاصة * وفي اليتيمة سئل على بن أحمد عن ثلاثة من الجاهلين أو خمسة يشتركون على أن يعملوا بعضهم الجواني وبعضهم يحمل الخنطة الى بيت صاحب الخنطة وبعضهم يأخذ من فم الجواني ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في التنازحية * قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القز من واحد وورق التوت منه والعمل من آخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذلك العمل بينهما وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليها فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القنية * في الفتاوى أعطى بذرا الفليق رجلا ليقوم عليه ويعلفه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك الرجل حتى أدركه فالفليق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر مثله على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل فالفليق لصاحب البذر وللعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية * وكذلك لو كان العمل منهما وانما يجوز أن لو كان

مرة دخلت الحمام لاتضمن الثياب في قولهم اذالم تعلم أنها تحفظ الثياب بأجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما البض شرطت لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذا ودفعت اليها الثياب وأعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لاتضمن لان عنده الاجير المشترك لا يضمن لما هلك في يده بعرضه واختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو قول محمد رحمه الله تعالى ايضا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك في يده بعرضه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجيرا للجاهل يأخذ منه في كل يوم أجرا معلوما لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تلميذ القصار والمودع * رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أقر صاحب الحمام أنه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الثياب ووطن أنه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لانه صار مضاعفا اذ لم يمنع الغاصب وان سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا اذا ضيعه بأن ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يرامو ينظر اليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سفيان رحمه الله تعالى ان ضيع الجاهل أو رأى أن

غير مرفوع ثيابه كان ضامنا وقال أبو القاسم لا يضمن والعصم قول محمد بن سلمة لأن ذلك استحقاق منه عادة * وكذا لو جامر رجل ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يقل الجالس احفظ ولم يقل الجالس لاتضع عندي ولم يقل ولم يرتديكودمودعا حتى لو ضيعه كان ضامنا * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الحمامي وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الحمامي عند الكل أما على قولهما فظاهر وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده الاجير المشترك انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه أبو جعفر شرط الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى ما وافق قوله * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلع والحامية تنظر اليها فدخلت الحامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي انتباهوا بنتها مع صديها كانت في دهليز الحمام ترى أمها فاضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحامية وعن عين بنتها ضمنت الحامية والا فلا لان لها أن تحفظ الثياب بيد بنتها فاذا لم تغب عن بصرها أو بصرا بنتها لا يضمن * فصل في الحال وما يرجع اليه * رجل استأجر حمالا بدق ليحمل له رزق من الى موضع كذا فقال الحمال للاستأجر اجل على الرزق فرفعه المستأجر مع الحمال فوقع الرزق وذهب ما فيه لا يضمن الحمال لان الرزق مادام في يده لم يسلمه الى الحمال وان حمله ثم ان (٣٣٥) الحمال وضع الحمل في بعض الطريق ثم استعان

برب الرزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتخرق ضمن الحمال لانه دخل في ضمانه وباعائه رب الرزق ما صار الرزق مسلما اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو رزق الحمال في الطريق وانشق الرزق وذهب ما فيه ضمن * وكذا لو انقطع الحمل لانه لما شدة بجبل واهن كان مضيعا * الملاح اذا أخذ الاجر ووضع فيها الطعام ففرقت السفينة من ريح أو موج أو شئ وقع عليها أو صدم جبل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غرقت السفينة من مده أو معالجته أو جده ضمن الملاح لان ذلك من جنابة يده فبضمن وانما لا يضمن الاجير فيما تلف بغير فعله

البيض منه ما والعمل عليهم وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره وبه نص الخندي كذا في القنية * وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفيين فاحدث فهو لصاحب البقرة ولذلك الرجل مثل العلف الذي علفها أو أجر منه فيما قام عليها وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصفيين والحيلة في ذلك أن يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف بندر الفليق بثمن معلوم حتى تصير البقرة وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية * وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال كآلف لاحدهما مع الشريك فالربح بينهما أثلاثا وان كانا شرط الربح بينهما نصفيين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مال لا آخر وشرط الربح أثلاثا بطل شرط التفاضل وانقسم نصفيين بينهما لان الربح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير * الشركة تبطل ببعض الشرط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترطوا التفاضل في الصنعة لا تبطل ولا تبطل باشتراك ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة * وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما بان قضى لمحاقه مر تدافان لم يقض به توقف انقطاعها اجاعا فان عاد قبل الحكم بقاء وان مات أو قتل انقطعت كذا في النهر الفائق * ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطلان حتى أسلم عادت المفاوضة فان مات بطلت من وقت الردة واذا انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف هل تصير عتانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما سبقي عنان ذكره الولوالجي كذا في فتح القدير * ولو لم يمت لكس فسح أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنسخ الشركة ولو علم ان كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انسخت الشركة ولو كان عروضا وقت الفسخ ذكر الطحاوي أنها لا تنسخ كذا في الخلاصة * وبعض المشايخ قالوا تنسخ الشركة وان كان المال عروضا وهو المختار كذا في فتح القدير * واذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمتعة كان هذا فسخا للشركة كذا في الظهيرية * ولو كان الشركا ثلاثة مات واحد منهم حتى انسخت الشركة في حقه

وان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح بشئ من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان الطعام في يده صاحبه فلا يضمن الملاح الا أن يصنع فيها شيا أو يفعل فعلا يعمد الفساد وان انكسرت السفينة فدخل فيها الماء ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا والله أعلم * فصل في البقار والراعي * رجل سلم بقرة الى بقار ليرعاها فجاء البقار ليل وزعم أنه رد البقرة وأدخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في غرة الجبانة قد عبطت قالوا ان كان العرف فيما بينهم أن تدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه أنه أدخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فاضاعت قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها عرفا فكل شرط شرط * بقار ترك الباقورة في الجبانة وغاب عنه افوقعت الباقورة في زرع رجل فافسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو تلفت مال انسان في سوقها فيضمن البقار * واذا ساق البقار الباقورة فمطمت واحدة من سوقه بان استعمل عليها في السوق فغرت أو انكسرت رجلها أو اندقت عنقها أو ساقها في الماء لتشرب فوقع في الماء يضمن البقار ان كان مشتركا وان كان حاصلا لا يضمن لان الاجير الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله اذا لم يعمد الفساد وان ساق البقر

فتناطحت فقتل بهضبا بعضا ووطي بعضا بعضا في سياقه فكذلك ان كان البقار أجبر وحده لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقرة قوم شتى وهو أجبر أحدهم يكون ضامنا لما تلتف من سياقه لانه سائق الذابة التي وطئت والسائق يضمن لما تلتف ولو نذت بقرة من الباقورة وخاف البقار أنه لو تسع ما يذبح الباقى كان في سعة أن لا يتبعه ولا يكون ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما نذت لانه ضاعت بقرة فعله ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك تعرفت وقولهم لا يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لما ترك ولو كان البقار مشتركا فرفعها في موضع فغطت فقال صاحبها أنا شرطت عليك أن ترعاها في موضع آخر وقال الراعى لا بل شرطت على الراعى في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقرة وليس للبقار ولا للراعى أن ينزى على شئ منها بغير أمر صاحبها فان فعل كان ضامنا لما غطت منها ولو أن الراعى لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي كان فيها نزاعا على بعضه فغطت لا يضمن الراعى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الراعى والبقر اذا خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكرا في الاصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكري في النواذر أنه لا يضمن استحسانا وكذا لو رأى رجل شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحسانا واختار للفقوى أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعى وصاحب الغنم على (٣٣٦) جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعى لا بل ذبحتها وهي

ميتة كان القول قول الراعى * ولو أن صاحب الغنم أو البقر شرط على البقار أو الراعى أن ما هلك يأتيه بسمته ليصبح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعى وان لم يأت بالسمه * أهل قرية كانوا يرعون دوابهم بالنوبة فضاءت بقرة في نوبة رجل تكلموا فيه قال الفقيه أبو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هـنه ليست باجارة بل هي اعانة واعارة * أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد أجيرا ليحفظها فأخزجها الاجير الى المذابة ثم رجع

الباب السادس في المقررات

ليس لاحد الشرى بكن أن يؤدى زكاة مال الاخر الا بانه كذا في الاختيار * فان أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدى الزكاة عنه فادام عا من كل واحد منهما نصيب صاحبه علم أولم يعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أتيا أداء متعاقبا ضمن الثاني علم باداء صاحبه أم لا عند الامام رضى الله تعالى عنه كذا في النهر الفائق * وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء الزكاة والكفارات اذا أدى الأمر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبيين * وأما المأمور بذبح دم الاحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار وجب الأمر فانه لا يضمن المأمور علم أولم يعلم اجابا كذا في السراج الوهاج * كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحدة يقره وحكما كان الدين مشتركا بينهما فاذا قبض شيأ منه كان للاخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط * اذا كان دين بين رجلين على رجل من عن عبدين بينهما عا وألف بينهما ما أقضاه أو استهلك لهما ثوبا أو ورثا دينار رجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فلا آخر أن يشركه فيأخذ منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أردأ كذا في السراج الوهاج * وان أراد التناقص أن يعطيه من مال اخر لا يكون له ذلك الا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القابض مثله لا يكون له ذلك الا يرضى القابض كذا في الذخيرة * وان شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم في نصيبه فاذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه نصف ما قبض ما لم يبق مابق على الغريم كذا في محيط السرخسى * فان نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك الا أنه ليس له أن

الى القرية ليخرج ما تخلف منها فضاع بعضها قالوا ان ضاع عند غيبة الاجير ضمن الاجير قيمته ابتداء الحفظ المترم وان ضاع يرجع بعد ما عاد الاجير الى الباقورة لا يضمن الاجير ولا صاحب النوبة أما الاجير فظاهر وأما صاحب النوبة فلان له أن يحفظ الباقورة باجرائه * بقار يحفظ بأجر فترك البقرة عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف وألحاجة لنفسه فضاع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فلا * الراعى اذا غلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب انها لفلان قوله وان كان خطأ لا يقدر على التمييز يكون ضامنا فاقمته او القول في مقدار القيمة قول الراعى * وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها فاستهلكها المدفوع اليه وأقر الراعى بذلك ضمن الراعى ولا يضمن على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعى على المدفوع اليه ان كان الراعى أقر وقت الدفع أنهم المدفوع اليه وان شرط على الراعى أن لا يرعى مع غنمه غنم غيره صح الشرط لانه جبر وحده * البقار والراعى اذا نام حتى ضاع بعضهم ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا فان غاب البقرة عن غنمه كان ضامنا والا فلا وما كل الراعى من الالبان كان ضامنا * اذا استأجر راعيا أو بقارا وقال استأجرتك لترعى غنمى هذه سنة كل شهر يكذا يكون الراعى أجيرا مشتركا الا اذا صرح بما هو حكمه أجيرا لوحده بان قال على أن لا ترعى معها غنم غبرى فحينئذ يكون أجيرا وحده وان أورد له قد على المدة أو لبا أن قال استأجرتك شهر ابتكذترعى غنمى كان أجيرا وحده

الآن نذكر بعلمهما وحكم أجبر المشتري بأن قال على أن لك أن ترمي مع غنمي غنم غسيري فحينئذ يصير مشتركا ويتغير اول الكلام بآخره
هكذا قال الشيخ الامام الاجل المعروف بخوارزاده قال وكذلك الحكم في حق كل من كان في معنى الراعي * الراعي أو البقار اذا ضرب شاة
ففقأ عينها أو كسر رجلها ذكر في الاصل أنه يكون ضامنا قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على
قياس قولهما ان ضربهما في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي أن لا يكون ضامنا كما لو استأجر دابة ليركبها فكبجها بالجملها فماتت كان ضامنا في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كبجها كبج مثلها لا يضمن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن بالضرب في الغنم في قولهم جميعا لان الغنم
في العادة تساق بالصياح وبالصفع باليد فان ضربها بالخشبة كان ضامنا عند الكل كما لو كبجها بما لا يكسج مثلها وان استأجر دابة ليركبها
فضربها بخصرها ومات فهو على وجهين اما أن يضربها بأمر صاحبها أو بغير أمر صاحبها فان ضربها بأمر صاحبها فهو على وجهين اما
أن يضربها في الموضع المعتاد بضرب معتاد أو يضربها بغير معتاد فان ضربها بغير معتاد لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير الموضع
المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها بغير أمر صاحبها فان ضربها بغير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبها لا يضمن ومستأجر العبد لا يملك الضرب الا (٣٣٧) باذن المولى عند الكل ومستعير الدابة يضمن
عند الكل الا اذا ضرب باذن

صاحبها والزواج اذا ضرب
امرأته بنشوز معتاد أو غير
معتاد فماتت كان ضامنا
عند الكل ولا يربها في قولهم
* والامام اذا ضرب رجلا
تعزيرا أو حدا فمات لا يضمن
والمعلم اذا ضرب صبيبا أو
الاستاذ المحترف اذا ضرب
التلميذ فمات قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ان
ضربه بأمر أبيه أو وصيه
ضربا معتادا في الموضع
المعتاد لا يضمن وان ضربه
بغير معتاد يضمن وان
ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه
فمات يضمن كل الدية في
قولهم سواء ضرب ضربا
معتادا أو غير معتاد * والاب

يرجع في عين تلك الدراهم وللقابض أن يعطيه مثلها كذا في المحيط * فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان
عليه ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه كذا في القنية * وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض
الوكيل فهلاك في يد الموكل يملك على الموكل ولو كان قائما لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة * ولو أخرج
القابض ما قبضه من يده بان وهبه أو قضاه في دين عليه أو استلمه على وجه من الوجوه لشريكه أن يضمنه
نصف ما قبض وليس له أن يأخذه من يده الذي هو في يده اذا كان في يده قائما موجودا كذا في السراج الوهاج
* وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض دين على الغريم ويكون ماعلى الغريم بينهما على
قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسة مائة فباع الشريك فأخذ نصفها
كان للقابض نصف ما بقي على الغريم وذلك مائتان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في
البدائع * وكل دين وجب لاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لاحقية لا يكون مشتركا حتى اذا
قبض أحدهما شيئا ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط * رجلان باعاعبدا بينهما ثمن معلوم فقبض
أحدهما من الثمن شيئا كان للآخر أن يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما النصيبه ثمن على حدة فقبض
أحدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية * رجلان لاحدهما عابد
وللاخر أمة باعاهما بالف اشتراكا فيما يقبضان كذا في السراجية * ولو سمي كل واحد منهما المملوك ثمن لم يكن
للاخر أن يشاركه القابض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزانة المفتين * ولو أمر رجل رجلين أن
يشترياه جارية فاشترياهما ونقدا الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتر كافيا يقبضان من
الامر كذا في المحيط * ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفعل عن الغريم رجلان وأديا ثمن قبض أحدهما
الكفيلين من الغريم شيئا يكون للآخر حق المشاركة أن أديا من مال مشترك كذا في خزانة المفتين
* وهكذا في الظهيرية * ولو لم يقبض أحدهما شيئا لكن اشترى نصيبه ثوبا فلا شريك أن يضمنه نصف عن
الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجتمع جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج

(٤٣ - فتاوى ثانی) اذا ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء ضرب به معتادا أو غير معتاد وعند
صاحبها لا يضمن في المعتاد أو المألوصي اذا ضرب اليتم يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالاب وعند صاحبها لا يضمن كما
لا يضمن الاب اذا ضرب به للتأديب أو للتعليم ولا يرثه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن ويرثه * وليس على البراغ والأقصاد والحجام
ضمان السراية اذا لم يقطعوا زيادة على ما ذل له فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة
عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون
الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتفرق صرح شرطه لان ذلك مقدوره * وان استأجر حجاجا لم يقطع له ساق فقلع فقال
صاحب السن ما أمرتك بقلع هذا السن كان القول قوله ويضمن القاطع ارش السن * رجل استأجر على حفظ خان فسرقت من الخان شيء
قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يضمن الحارس لان الحارس يحرس الابواب أما الاموال محفوظة بالبيت
وهي في يد ملاكها وغيرهم من المشايخ رحمه الله تعالى فالوفاي حارس السوق اذا كان يحرس الحوانيت فنقب حانوت وسرق منه شيء يضمن
الحارس لانه بمنزلة الاجير المشترك والعصم ما قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن الاجير المشترك لا يضمن وان استأجر الحارس وأخذ

من أهل السوق شيئا لاجل حل الجار من ما أخذ منهم إذا استأجره ربهم ومنه عقد الرئيس عليهم وإن كرهوا الناقض بأجر إذا غمز درهم فكسره قالوا يكفون ضامنا إذا غمز بغير إذن صاحب الدرهم فان قال له صاحب الدرهم اغمزها فغمزها لا يضمن وهذا في الدرهم التي بضرها الكسرة فان كان لا يضر لا يضمن **فصل في القصار** قصار وضع الثوب على الحب في الحانوت وأقعد ابن أخيه ليحفظ الحانوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحانوت لاسفل فطر الطرار الثوب قالوا ان كان الحانوت الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الحانوت الاسفل بحال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي أقعده القصار ضمه الى القصار أو أمه أو وصيه أو لم يكن له أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه يضمن الصبي قال المصنف وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي مأذونا لان الصبي المأذون مؤاخذ بضمان تضييع الوديعة أما اذا كان محجورا فإنه لا يؤاخذ باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقا على الوديعة أو رأى انسانا يأخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان محجورا فاذا كان الصبي مأذونا كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لان له أن يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم يكن (٣٣٨)

الحانوت كان الضمان على القصار ههنا لانه لما استخف من ليس في عياله يصير مستهلكا قصارا سلم ثياب الناس الى أجيره ليضمها في المقصرة ويحفظها فنظام الاجير وضاع عن الثياب بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار لاعلى الاجير وان علم أنه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب الثوب الخياران شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القصار وقال الفقيه أبو الليث انما قال له ان يضمن القصار لانه كان يعمل في الاجير المشترك الى قول أبي

* فان لم يشتر بحصته ثوبا ولكن صالحا من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه بشريكه بما قبض فان القابض بالخيار ان شاء سلم اليه نصف الثوب وان شاء أعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع * وان أراد أحدهما أن يأخذ من مال المدين شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك أن يهب المدين منه مقدار حصته من الدين ويسلم اليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضيخان * رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا يشركه للآخر فيه قال نصير يهب الغريم خمسمائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفاه من زبيب مثلاً بمثل ماله عليه ويسلم اليه الزبيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بثلث الزبيب لا بالدين كذا في المحيط * ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو أبرأه منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اقسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة لساكت خمسة وللبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي * وفي التجريد وكذلك ان كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقسما المقبوض نصفين ثم أبرأه أحدهما عن شيء فالقسمة ماضية لا تنتقض كذا في التارخية * فان أخر أحدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في البدائع * فزع على قولهما ان قال اذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن للذي أخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل دينه شاركه ان كان قائما وان كان مستهلكا ضمنه حصته كذا في الظهيرية * فان لم يقبض الاخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الامر الى ما كان فاقبض أحدهما من شيء يشركه الاخر فيه كذا في البدائع * فلوان الغريم يعمل للذي أخر حصته مائة درهم من حصته فلشريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون واذا أخذ منه ذلك كان للذي عمل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره اذا أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا ترى أن الغريم لو عمل للمؤخر جميع

يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا هلك في يد الاجير المشترك لا يفعله أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يضمن القصار ما هلك حقه لا يصنعه قال وبه نأخذ والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * قصار أمره صاحب الثوب أن يسلك الثوب بعد العمل حتى يتقده الاجير فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه هلك أمارة عنده * والسما إذا باع ما أمر به من الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب عن الثياب حتى يتقده الاجير فسرق منه الثياب لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحوالة اذا قال للعمال أمسك الحوالة حتى أعطيك الاجير فسرق الحوالة لا يضمن الجاهل في قولهم لانه ليس لفعل السمسار والجمال أثر في العين ومن لا أثر لعله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون أمارة في يده ولا يكون رهنا * القصار اذا تكرأن يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم أقرو قد قصره قالوا ان قصره قبل الجرد وكان له الاجر وان قصره بعد الجرد لا أجر له لانه لما جرد صار غاصبا فبطل الاجارة فاذا قصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقد فلا يستوجب الاجر * قصار رهن ثوب قصار يدينه عند رجل ثم افتك الرهن وقد أصاب الثوب نجاسة عند المرتين فلما نظر صاحب الثوب اليه كلف القصار تطهير الثوب وازالة النجاسة وامتنع القصار عن ذلك فتشاجر وترك الثوب عند القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لانت على القصار لانه وان صار محالفا بالرهن الا أنه افتكه فقد ارتفع الخلاف وعاد الى ما قبل الخلاف فاذا خلى

القصار بينه وبين المالك خرج الثوب عن ضمانه والنجاسة إذا لم تنقص قيمة الثوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد الغني ثوباً من ماء
صاحب العبد بأن يغسل النجاسة فهل العبد لا يضمن وإن كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان وبذلك الثوب
أمانة لأنه خرج عن ضمان الثوب بالتخذية فهو نظير من خرق ثوب إنسان خرقاً يبرأ فقال له صاحب الثوب أصله فاني وترك الثوب عنده وهكذا
لا يضمن النقصان الخرق * تلميذ القصار أو أجبره الخصاص إذا أدخل نارا للسراج بأمر الاستاذ فوقع شرارة على ثوب من ثياب القصار
أو أصابه دهن السراج لا يضمن الاجبر ويكون الضمان على الاستاذ لأنه أدخل السراج بأذنه فصار فعل الاجبر كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ
ذلك بنفسه كان ضامناً * أجبر القصار إذا وطئ ثوباً من ثياب القصار وهو ثوب لا يوطأ مثله فانتقص الثوب أو تحرق ضمن الاجبر لأنه لم يؤذنه
في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله إلا أنه كان وديعة عند القصار وليس من ثياب القصار وإن كان ذلك من ثياب القصار وذلك ثوب
يوطأ مثله لا يضمن الاجبر ويضمن القصار لأنه مأذون في ذلك عادة إذا كان ذلك من ثياب القصار وكذلك لو انقلبت المدقة من يد أجبر القصار أو
تلميذه فوقع على ثوب من ثياب القصار ضمن الاستاذ ولو وقعت على ثوب ليس من ثياب القصار كان الضمان على التلميذ ولو وقعت
المدقة على موضعه ما وقع بعد ذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التلميذ (٣٣٩) وإن أصابت المدقة إنساناً كان الضمان
على التلميذ * ولو أنكسرت شئ

حقه وذلك خمسمائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للآخر أن يرجع على الغريم بما أخذ من حصة
شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة * فإذا أخذها قسمها وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم
كذا في الظهيرية * رجلان لهما دين مؤجل على آخر فجل نصيب أحدهما أقسماه نصفين والباقي لهما
إلى الاجل كذا في السراجية * ولو تزوج أحداهما المرأة التي عليها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه
بشيء كذا في محيط السرخسي * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة مرسلة كان لشريكه
أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط * وأما إذا استأجر أحد الشريكين بنصيبه فان شريكه يرجع
عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج * ولو كان للمطلوب على أحد الطالبين دين بسبب قبل أن يجب لهما
عليه وصار قصاصاً بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بشيء ولو كان دين بسبب بعد أن يجب لهما عليه
وصار قصاصاً فلشريكه أن يرجع عليه كذا في الظهيرية * ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل
دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أثرها خمسمائة لا يكون
الشريك شيء كذا في محيط السرخسي * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين إذا شاع
المطلوب موضحة عمداً فصالحه على حصته لا يلزمه شيء لشريكه لأنه لم يسلم له ما تمكن المشاركة فيه كذا في
البدائع * وفي القدوري لو ابتلى أحد الطالبين على المطلوب ما لا وصارت قيمته قصاصاً فلشريكه أن
يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد رب الدين أفسد على المطلوب متاعه وقتل
عبد له أو عقداً به وصار ماله قصاصاً بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط * ولو أخذه ثم
أحرقه أو غصبه فلشريكه أن يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد فباعه أو أعتقه أو هلك
عنده ولو ارتهن أحداهما بمحضته فمات عند شريكه أن يضمنه كذا في محيط السرخسي * ولو ذهبت
أحدى العينين بأقعة مما وبة في ضمان الغصب أو في بدامشترى بشراء فاسد أو في بدامشترى لم يضمن لشريكه
كذا في الظهيرية * وذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما

القصار ثوباً من ثياب القصار فعترو سقط عليه لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ ولو سقط على وديعة كانت عند صاحب البيت فافسدها
ضمن وكذا لو عثر فسقط عليها وإن كان بساطاً أو وسادة استعاره لليسط لا يضمن رب البيت ولا الاجبر أيضاً لأن المالك أذن له في بسطه
ولو علق القصار ثوباً على حبل في الطريق لتجفيف الثوب فرت حمله فخرقه كان الضمان على سائق الحبل دون القصار * قصار استعان برب
الثوب في دق الثوب فأعانه وتحرق الثوب ولا يدري أنه تحرق من دق القصار أو من دق صاحب الثوب روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى
أن القصار يضمن جميع النقصان ووجه ذلك أن الاجبر المشترك ضامن في قول محمد رحمه الله تعالى ما هلك بغير صنعه فإذا كان الثوب في
ضمانه كان الضمان على القصار ما لم يعلم أنه تحرق يدق صاحب الثوب * وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القصار يضمن نصف
النقصان بغيره في الأحوال كالرجل إذا جلس على فضل ثوب إنسان ولم يعلم به صاحب الثوب حتى قام صاحب الثوب فحرق الثوب كان
على الجالس نصف النقصان لأن التحرق حصل عقب فعله وليس أحدهما بضايفه ذلك إلى أنه من الاتر فضايف اليمين أما على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجب الضمان في فعل القصار لأن عنده الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان
بذلك ويجب عليه نصف الضمان كما قال أبو يوسف وهو حسن اختياره لأنه فيه أبو اليتيم وهو نظير ما لو تسلك رجل ثوباً إنسان فحلب

صاحب الثوب ثوبه فخرق كان على المتمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب إذا أراد أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار فحمله صاحب الثوب كان على القصار نصف الخرق * وذ كرفي المنتقى حائل نسج ثوبه فاعتلى صاحب الثوب ثوبه ليأخذه وأبى الحائل أن يدفع حتى يأخذ الأجر فخرق الثوب في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائل وإن تحرق في يدهما كان على الحائل نصف الخرق * رجل أرسل رسولا إلى قصار ليستر ذمته ثيابه الأربعة فلما جاءه الرسول بالثياب إلى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار إلى الثياب ولم يعد على وقال القصار عدته الأربعة قال الفقيه أبو بكر البخني رحمه الله تعالى يستل صاحب الثوب أي ما يصدق فأيها صدقه يرى ذلك عن خصوصته وأيهما كذبه يحلف فان حلف برئ وإن نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وإن كذب القصار وحلف فلا قصار أن يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ * رجل دفع ثوباً إلى قصار ثم أمر رجلاً أن يقض ثوبه من القصار فدفع القصار إليه غير ذلك الثوب فذلك الثوب في يد الوكيل كمثل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار ثوبه قال رضي الله عنه أما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل إذا كان الثوب الذي دفع إليه القصار ثوب رجل آخر لأنه أخذ ثوب غيره (٣٤٠) بغير إذنه * وذ كرفي المنتقى رجل غسده ثياب ودبعة رجل فجعل المودع

في ثياب الودبعة ثوباً بنفسه ثم جاء صاحب الودبعة وطلب الودبعة فدفع المودع الثياب إلى صاحبها ونسى أن ثوبه في ثياب الودبعة فضاع ثوب المودع عند صاحب الودبعة كان صاحب الودبعة ضامناً لذلك الثوب ووجه ذلك أنه أخذ ثوب الغير بغير إذنه والجهل في ذلك لا يكون عذراً وذ كر أن القصار لو دفع إلى صاحب الثوب ثوب غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامناً وإن كان صاحب الثوب بعث إلى القصار رجلاً ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار إليه ثوباً غير ثوب المرسل فضاع عند

المال قتل عبد المطلب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلب على خمسمائة درهم كان ذلك جأراً وبرئ من حصة القاتل من الدين فكان لشرى القاتل أن يشركه في أخذ منه نصف خمسمائة كذا في البدائع * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطوب ما لا عن رجل صارت حصته قصاصاً به ولا شيء لشرى بكمه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشرى بكمه أن يرجع عليه أيضاً فيشاركه في ذلك كذا في المحيط * ولو أن المطوب أعطى أحداً الشرى بكمه كفيلاً بخصته أو أحواله بذلك على رجل فما اقتضاه هذا الشرى بكمه من الكفيل أو الحويل فلا تخراً أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة * رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المدون عن الألف كلها على مائة درهم وقبضها فأجاز الآخر جميع ما صنع فهو جأز وله نصف المائة فان قال القابض قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ الغريم وإن أجاز الصلح ولم يقل أجزت ما صنع فانه يرجع على الغريم بخمسين ويرجع الغريم على القابض بخمسين من قبل أن أجاز الصلح ليست أجازة القبض • رجلان لهما في يد رجل غلام أو دار صالحه أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الذي في يديه الغلام مقرباً للغلام فانه لا يشاركه في المائة وإن كان جاحداً لشاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها إلا أن يكون الغلام مستملاً كذا في الظهيرية * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشتريا من رجل جارية أشترى أحدهما نصفها بألف درهم واشترى الآخر نصفها بألف درهم ثم وجداهما عيباً ورذاها ثم قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن مختلطاً في الابتداء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك إن استحققت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن مختلطاً كان للآخر أن يشاركه القابض فيما قبض وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أقر أن لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها منهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقرت بها هي لي عليك من ثمن اشتريته مني ثم إن الغريم قضى هذا خمسمائة لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق

الرسول ذكر أن الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن الرسول وإن كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخيار الغريم إن شاء ضمن القصار وإن شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لارجع القصار على الرسول * قصار شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامناً وكذلك إذا عسر الثوب فخرق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعمد الفساد لا يضمن الجبر ويضمن الاستاذ وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أدخل القصار سرّاً في حانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وإنما لا يضمن الخرق الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه ولا يمكن من أطفائه وهذا قوله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير صنعه * رجل دفع إلى قصار ثوباً ليقصره فغاص صاحب الثوب وطلب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك لي رجل طنت أنه ثوبه كان القصار ضامناً فصل في الخياط والتساج إذا قال صاحب الثوب للتساج اذهب بثوبي إلى منزلتي حتى إذا رجعتا من الجمعة سرت إلى منزلي وأوفى عليك أجرًا فاختلس الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البخني إن كان الحائك دفع الثوب إلى صاحبه أو مكنه من الأخذ ثم دفعه إلى الحائك ليوفى له الأجر يكون الثوب رهناً فإذا هلك بغيره بالأجر وإن كان صاحب الثوب دفع إليه الثوب على وجه الودبعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله ولو منع الحائك بالأجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فإن اصطلمها على شيء كان حسناً

* رجل دفع الى نساخ كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساخ ذكر في النوازل أن على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير ضعه يضمن النساخ كل اثوب لان المنسوج مع غير المنسوج يحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمة ما كان منسوجا فكان النساخ في الكل أجيرا مشتركا فيضمن الكل * وهذه جملة مسائل افتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى منها هذه * ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا لخياطه قبضاوي قطع من الكرباس فسرق قالوا ضمن الخياط * ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخزله خفافا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن * ولو دفع الى ورّاق محصفا ليعمل في المحصف ودفع الغلاف معه أو دفع سيفا الى صيقل ليصقله بأجر ودفع الجفن معه فسرق لا يجب عليه ضمان الغلاف والجفن لان الجفن والغلاف منفصل عن السيف والمحصف وهو كان أجيرا مشتركا في السيف والمحصف لا في الغلاف والجفن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن الكل وعنه رحمه الله تعالى لو دفع محصفا الى رجل ليعمل له غلافا ودفع السكين الى رجل ليعمل له نصا بافضاع المحصف والسكين لا يضمن لانه استأجره ليعمل له غلافا لا ليعمل في السكين والمحصف والسكين والمحصف لا يكونان عالان لصلاب والغلاف فكان السيف والمحصف أمانة في يده فاذا هلك في يده لا يتقصير منه لا يضمن وهذا كله قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أماعلى قول أبي حنيفة رحمه الله (٣٤١) تعالى ما هلك في يده لا يصنع له لا يكون ضامنا لان عنده الاجير المشترك

لا يضمن ما هلك في يده لا يصنع له * نساخ كان يسكن مع صهره ثم اكرت دارا واتقل اليها ونقل متاعه وترك الغزل في الدار التي اتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا ودعه صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة لانه الغزل مابق في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو ما كناية الغزل في ذلك المكان لما عرف من أصله أن سكناه في الدار لا تطول مابق له فيها شيء وعندهما يضمن * رجل دفع الى نساخ غزلا لينسجه كرباسا فدفعه النساخ الى اجيره فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير اجيرا

الغريم على أنه بينهم ما هلك في المحيط * شر يكان في ألف درهم على رجل ضمن أحدهما صاحبه عن الغريم فالضمان باطل فان قضاء على هذا الضمان يرجع به وأخذه ولو لم يكن ضمن لصاحبه شيئا لكنه قضى شريكه حصته من غير كفاية صح القضاء واذا صح القضاء من أحد الشر يكتفي لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى فان نوى ما على الغريم فلا سبيل له على الشر يك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو أجنى حصته أحد الشر يكتفي وسلم الشر يك الآخر ثم نوى ما على الغريم حيث كان للشر يك المسلم اتباع الشر يك ويشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة * ذكر على بن الجعد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لو مات المطلوب وأحد الشر يكتفي وارثه وترك ما لا اليس فيه وفاء ما اشتراكا لخصص كذا في البدائع * اذا كان لثلاثة دين مشترك على انسان فغاب اثنان منهم وخضر الثالث فطلب حصته يجبر المدينون على الدفع كذا في الصغرى * بعير بين شر يكتفي حمل عليه أحدهما من الرستاق شيئا بأمر شريكه فقتل في الطريق فقتل الشر يك ينظر ان كانت ترجى حياته يضمن وان كانت لا ترجى لا يضمن وان ذبحه غير الشر يك يضمن سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وكذا الراعي والبقار اذا ذبح الشاة والبقرة فان كانت لا ترجى حياته لا يضمن استحسانا وان كانت ترجى حياته ضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * دار بين رجلين غير مقسومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادمان كان بين رجلين فغاب أحدهما فقللا آخر أن يستخدم الخادم بحصته كذا في خزنة المفتين * ولا تنزعه أجرة حصته شريكه ولو كانت الدار معدة للاستغلال وفي الارض له أن يزرعها كلها على المفتي به ان كان الزرع ينفعها فاذا جاز شريكه زرعها مثل تلك المدة وان كان الزرع يتقصها والترك ينفعها فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق * وفي الدابة لا يركبها بغير اذنه للفتاوى وأما ما ينتفع به بالحرث ونحوه فله ذلك لعدم التفاوت كافي عقد الفرائد وقالوا في الامعة تكون عند أحدهما يوما وعند الآخر يوما ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل لا يجاب كذا في النهر الفائق * والكرم والارض

للساخ الاول لا يضمن واحد منهم ما وان لم يكن الثاني أجيرا الاول ضمن الاول عند الكل ويضمن الاجير عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كالمودع اذا ودع أجنيا عندهما صاحب الوديعة أن يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة له أن يضمن المودع الاول وليس له أن يضمن الثاني * نساخ ترك كرباسا في بيت الطراز فسرق ليلا قالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه الكرباس مما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحفظ فيه الثياب ولا يحفظ ورضى به صاحب الثوب لا يضمن أيضا والا ضمن * رجل دفع ذهباً الى صائغ ليخذه سوارا منسوجا والنسيج لم يكن من عمل هذا الصائغ فأصلح الذهب وطوله ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان الصائغ الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم يكن الثاني أجيرا الاول ولا يملكه أن يضمن أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصائغ الاول أما الثاني ان سرق منه بعد العمل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صارت يده يد ودعة أما ما دام في العمل كانت يده يده ضمان لانه يتصرف في مال الغير بغير اذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع لا يضمن مالم يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها رجل قال خياط انظر الى هذا الثوب فان كفاي قيصا فاقطعه بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطعته انه لا يكفيك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما أذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر أيكفيني قيصا فقال الخياط نعم

فقال صاحب الثوب اقطعه فقطعه فذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب
فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط * استأجر خباز ينضج له طعام وليمة فافسد الطعام
فأحرقه أو لم ينضجه كان ضامنا لانه أجبر مشترك فيضن ما أفسد بجناية يده ولولم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشتري راوية من مائة من
صاحب البعير فادخلها الدار فساقت البعير فخر على القدر وركسها وأفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا لانه ساق بأمر صاحب الدار ولا
ضمان على الخياط فافسد لانه فسد لا بفعله وكذا الوسيط البعير على ولد صغير أو عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير * الخامس
اذا هلك العبد في يده لا يضمن لانه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا يصنعه وكذا الدال اذا دفع الثوب الى رجل ليراه فيشتره فذهب
الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدال لا يضمن لانه مأذون بهذا الدفع عادة * رجل دفع الى خياط ثوبا بالخيطه قيصا فخطاه قباء ذاطاق واحد
الذي يقال له بالقارسية يكنى في خير المال كان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه أجر مثله لا يراد على المسمى وان
اختلفا فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه قيصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قباء كان القول قول صاحب الثوب وان أمره أن
يقطعه قيصا فخطاه سراويل فهو الاول (٣٤٣) سواء وقيل هذا لا يجب الاجر اذا أخذ الثوب * رجل أمر رجلا أن ينقش اسمه في فص

خاتم فغفل ونقش اسم
غيره يضمن الخاتم * ولو أمر
رجلا ليصنع ثوبا به برعفران
أو بالبقم فصنعه بصنع من
جنس آخر كل رب الثوب
أن يضمنه قيمة ثوبه أيضا
ويترك الثوب عليه وان شاء
أخذ الثوب وأعطاه أجر
مثله لا يراد على المسمى وان
صنعه بجنس ما أمره الا انه
خالف في الوصف بأن أمره
أن يصنعه بربع ففزع صفر
فصنعه بقفز صفر
وأقر بذلك رب الثوب خير
رب الثوب ان شاء ترك الثوب
عليه وضمنه قيمة ثوبه أيضا
وان شاء أخذ الثوب
وأعطاه ما زاد من الصفر
فيه مع الاجر المسمى وذكر

اذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت الارض بين بالغ وقيم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع
الحاضر وزرع الارض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا أدرك الثمر يبيعها وأخذ حصته من
الثمن وتوقف حصة الغائب فاذا قدم الغائب خيرا ن شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى
قاضيان * في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه
قال محمد رحمه الله تعالى أرجو أن لا بأس به قال النقيب أبو الليث وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغيبية * وفي
الكيل والموزون له أن يعزل حصته بغيبه شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي وان هلك كان عليه ما كذا في
النهر الفائق * دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مفر وزليس لاحد أن يسكن في
نصيب الغائب ولأن يواجره بغير أمر القاضي والقاضي أن يواجره ان خاف أن يجرب لو لم يكن أحد
ويمسك الاجر للغائب هكذا في خزنة المقتنين * دار بين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللاختين زوجان
فللاخوين أن يمنعازوا عن الاخنتين عن الدخول فيما اذا لم يكونا محرمين لزواجهن ما ولو كانت بين اثنين
يسكن فيما فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية
* سكة غير نافذة بين عشرة اسكل منهم في دار غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة
ليس له أن يفتح بابا الى هذه السكة به أتى أبو القاسم والقنية أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في
الفتاوى الغيبية * طاحونة مشتركة بين اثنين اتفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا
اتفق على عبد مشترك أو أذى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في المراجعة * دار بين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الاجرة فللغائب أن يشاركه في الاجر كذا في القنية * وقال أبو القاسم
في أرض مشاعة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذه الارض يذروه وساق اليه من الماء المشترك بينهم واستترك
الارض سمين بغير إذن شركائه قال ان حصل له بعد المأياة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتناون قبل ذلك
لا ضمان عليه ولا شركة لشركاؤه في المشترك كذا في التنازعية * وما كان على الراهن اذا أدا المرتن بغير

في المشتق عن أبي يوسف هذا اذا صبغ بربع القفيز ولا ثم صبغه بثلاثة أرباع القفيز فيكون له الخيار على
الوجه الذي ذكرنا ما اذا صبغه ابتداء بقفز صفر نضرية واختار أخذ الثوب أعطاه ما زاده الصبغ فيه ولا أجر له ههنا وهكذا ذكر القدر
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما على قول محمد اذا أمره أن يصبغه بمن من عصفور بدرهم وصبغه بمئتين بضربة واحدة كان شاه ضمنه
قيمة ثوبه أيضا وان شاء أخذ الثوب وأعطاه درهما وما زاد من العصفور في ثوبه وروي ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ما يوجب
التسوية في الجواب بين أن يصبغه بضربة أو بضربتين * رجل استأجر رجلا يصمر بيته فحضره أعطاه ما زاد الحضرة فيه * رجل
دفع غزلا الى حائك لينسجه سبعة ارباع فعمله اكبر من ذلك أو أصغر كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء أخذ
الثوب وأعطاه الأجر المسمى ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي النقصان أعطاه من الاجر بحسب ما نقص ولا يجاوز ما سمي وكذا ان أمره
صفيقا فجله برقيق أو على العكس لانه في الزيادة متبرع وفي النقصان نقص العمل وان أمره أن ينجع ثيابا في ثمان فتنسج سستا في ثمان
ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزله وان شاء أخذ الثوب وأعطاه بحسب ثلثه ارباع الاجر الذي سمى كمالا أمره ان لا يضربه
لناتضرب البعض وفان وقت الباقي يجيب الاجر بحسب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين البين فقال في البين يجيب له حصة

اذن

ما عمل من الاجر الذي عمله وفي التوبة اجر مثله لا يزاد على ثلاثة ارباع ماسمي واختار شمس الاعمال السر خسي رحمه الله تعالى القرفيين
 الثوب وبين اللبن على هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل يزاد بحكم الزيادة ولا يكون للمول تلك القيمة اذا انفردت عن الباقي وفي
 اللبن لا يزداد قيمة البعض ببعض * ولو ان التساج وفي بالذرع والصفة وزاد يعني زاد ذراعا واحدا على ما شرط روى عن محمد ان صاحب
 الغزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى لا يزداد على الاجر المسمى لزيادة الذرع أما
 الخيار لتغيير الصفة عليه فانه قد يحتاج الى الثوب القصير ولا نه لولم يزد في الذرع رجا يفضل شي من غزله فيغيره واذا اختار أخذ الثوب لا يلزمه
 زيادة الاجر لزيادة الذرع لانه متبرع في الزيادة * ولو دفع غزلا الى حائك وأمره أن يزيد في الغزل من عند نفسه رطلا فقال زدت وأنكر رب
 الثوب فان حلف رب الثوب على علمه برئ وان نكل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا أن غزل الامر كان مناهو الثوب منوا فقال الامر الزيادة
 من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان كان الثوب مستهلكا وأنكر الامر الزيادة كان القول قول رب
 الثوب * ولو دفع الى صائغ عشرة دراهم وقال له زدني درهمين يكون ذلك قرضاعلى واجعل من ذلك قدا ولك أجر درهم فقال الصائغ زدت
 وأنكر الامر قال محمد رحمه الله تعالى تعالفا واذا حلفا فيخير الصائغ ان شاء دفع (٣٤٣) اليه القلب وأخذ أجره خمسة دنانق

وان شاء رد على الامر
 عشرة دراهم وأخذ القلب
 * ولو دفع الى نذاف جنة
 وقطنا وأمره أن يزيد من
 عنده شيئا من القطن فجاء
 بعشرين استنار قطن في
 الثوب وقال لا امر دفعت
 الى عشرة أسانير وزدت
 عشرة وقال رب الثوب
 دفعت اليك خمسة عشر
 وزدت خمسة كان القول
 قول النذاف ولو قال
 صاحب الثوب دفعت اليك
 خمسة عشرة استنارا
 وأمرتك أن تزيد خمسة
 أسانير وقال النذاف
 دفعت الى عشرة وأمرتني
 أن أزيد عشرة فيخير صاحب
 الثوب ان شاء صدقه ودفع
 اليه عشرة أسانير وان شاء

اذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتين وان أدى أحدهما ما كان على صاحبه
 بأمره أو بأمر القاضى يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الراهن غائبا
 فأنفق المرتين بأمر القاضى يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع عليه والفتوى على أن الراهن لو كان حاضرا
 وأبى أن ينفق فأمر القاضى المرتين بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون
 على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل عليه ألف درهم لرجل
 فأمر رجلين باداء الالف عليه فأتياه ثم رجعا أحدهما على الآخر فقبض منه خمسمائة فان أتياه من مال
 مشترك بينهما كان لصاحبه أب بشاركه فيه وان لم يكن ما أتياه مشتركا بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما
 ممتازا عن نصيب صاحبه حقيقة الا أنهم ما أتياه جميعا فان أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في
 المحيط * وكذا لو باع أو أجرة العبد الهذا أو أمة لهذا صفقة واحدة فقبض أحدهما شركة الآخر كذا في
 الكافي * وفي الجامع أيضا شاهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبد له بالني درهم الى سنة وقيمة العبد ألف
 درهم ثم رجعا الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد ألف درهم حالة
 وان شاء اتبع المكاتب بيدل الكتابة أنى درهم فان ضمن الشاهدين قيمته حالة قام الشاهدان مقام المولى
 في ملك بدل الكتابة فاذا استوفيا ذلك من المكاتب طاب لهما أحد الاثنين ولزمهما ما التصدق بالالف الآخر
 ويعتق المكاتب ويكون ولا المكاتب للمولى فان أدى المكاتب الى أحد الشاهدين ألف درهم لا يعتق
 وهل لصاحبه أن يشاركه فيما قبض قال ليس له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا ان أتياه القيمة من مال
 مشترك أو غير مشترك وكذلك البيع اذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بالني درهم
 الى سنة وقيمة العبد ألف درهم والمشتري يدعى ذلك والبائع يحجده فقتضى به ثم رجعا الشاهدان عن شهادتهما
 كان للمولى الخيار ان شاء اتبع المشتري بالثمن الى أجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمته حالة فان اختار تضمين
 الشهود فاما مقام البائع في ملك الثمن لاني ملك العبد فيطيب لهما أحد الاثنين ويتصدق بالالف الآخر

اخذ منه قيمة توبه ومثل عشرة أسانير قطن ويترك الثوب على النذاف ورجل دفع الى خياط ثوبا ليخيط له فيصايرهم على أن يفرغ منه اليوم
 جازي قولهم فصل في الحفار * رجل استأجر حقا راو بين له مكان الحفرة وعمقها ودورها بأجر معلوم جازوا ان حفر بعض ما شرط
 عليه فاستقبله جبل ان كان يمكنه الحفر مع ذلك الا أنه يشتد عليه العمل يجبر على العمل وكذا لو طهر الماعى البئر قبل أن يبلغ منهى ما أمر به
 فان كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون عذرا وان استأجره ليحفر قبرا بين موضع حفري موضع آخر لأجره وان
 لم يبين له موضع الحفر صح العقد استحسانا فينصرف الى الحفر في مقبرة تلك المحلة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز استحسانا وينصرف
 الى المتعارف وكذا اذا لم يبين له الحد ولا شفا ينصرف الى المتعارف في تلك البلدة وهو كالمستأجر لبيتا ليضرب له اللبن ولم يبين اللبن فان كان
 هناك ملبن متعارف ينصرف اليه استحسانا ولا يفسد العقد وان استقبل الحفار في حفرة البئر أو القبر حفرة لا يزداد في أجره كالأبقص من
 أجره بسبب لبن المكان وحسب التراب من القبر يكون على الحفار استحسانا وان اختلف المستأجر وحافر البئر بعد ما حفر خمسة أذرع فقال
 المستأجر شرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع كان القول قول المستأجر مع عيونه وأعطاه من الاجر بحسب ذلك
 فيصنف الحفار على دعوى المستأجر ويترك الاجارة فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تحالفوا تركه ورجل استأجر

حفار الجفرة له حوضا عشر في عشر بعشر قدراهم وبين عقدهم خفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشر في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع الجلة فلهذا يلزم ربع الاجر * **فصل في اجارة الدواب والضمان فيما يجب وفيما لا يجب** رجل تكارى ابلا مسمى بغير عينها من كوفة الى مكة بأجر معلوم ذكر في الكتاب أنه يجوز قالوا لم يرد بهذا أن يؤجر ابلا بغير عينها فان ذلك لا يجوز وانما أراد به أن ينقل المكاري الجولة فقال له المستكرى اجلني الى مكة على ابل فيكون المدة موقوفة عليه في الذمة وبعضهم أجروا الجواب على اطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لكان العادة * رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم درهم وبين ما يطحن من الحنطة أو الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يبين مقدارا ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده لابد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى * رجل اكرى ابلا من بخارا الى بغداد ولحق ثم اختلفا في وقت الخروج من بخارا فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا * رجل اكرى ابلا من الكوفة الى مكة للحنج ذاهبا وجائيا كان له أن يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * رجل استأجر أجيرا يواليه ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون عن طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك (٣٤٤) وان كان العرف بينهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك

وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم * رجل استأجر بعير للعمل فحمل البعير في العرف هو الوسق وهو بالامناء مائتان وأربعون منا * رجل استأجر دابة الى سمرقند أو غيرها من الامصار فاذا دخلها كان له أن يأتي بها الى مسكنه استحسانا * رجل استأجر دابة أو عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراق على صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رد الرهن تكون على الراهن ومؤنة رد الدابة على صاحبها ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة رد الغصب تكون على الغاصب وكذا مؤنة رد البيع

فان قبض أحدهما شيئا لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط * ولو عجز المكاتب وانفسخت الكتابة أو انفسخ البيع رد السيد على الشاهدين ما قبض منهم من الضمان ورجع المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي * جارية مشتركة باعها غاصب فاستولدها المشتري فقتل القاضى للغصب منهما بالجارية والعقر وقيمة الولد معا اشتراكا فيما يقبضه أحدهما وان وقع القضاء له ما متفرقا اشتراكا في قيمة الجارية والعقر دون قيمة الولد متى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختارا أحدهما تضمين البائع والاخر تضمين المشتري لم يثبت كفاي شيء وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم ضر الاخر لا شيء له وان مات الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا له أن يضمن المشتري العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشتريادار أو بنيافها فاستعقت فقضى لهما باقية البناء على البائع فما يقبضه أحدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجلان غصبا عبدا من رجل قيمة ألف درهم فصارت قيمته ألفي درهم ثم جاء رجل وغصب العبد منه ما فات في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين الا واثبت قيمته ألف درهم وان شاء ضمن الغاصب الثاني ألفي درهم ويطلب لهما أحد الاثنين ويتصله فان بالالف الاخر فان قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان للاخر أن يشاركه فيه * وفيه أيضا رجلان غصبا من رجل عبدا فباعاه من رجل فبات العبد في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين تم بيعهما وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فان اتي المولى أحد الغاصبين فضمنه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه وجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب الذي أدى نصف القيمة من الثمن شيئا حتى ضمن المالك الغاصب الاخر أيضا نصف قيمته حتى نفذ البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للاخر أن يشاركه فيه فلو أن

فاسدا بعد الفسخ تكون على القابض * رجل استأجر دابة ليعمل عليها لمقدرا وحل ثم أراد صاحب الدابة أن يضع عليها شيئا من متاعه مع حل المستأجر كان للمستأجر أن يمنعه فان وضع مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا اشغل بعض الدار المستأجر سقطت حصته لان الموضع الذي شغله صاحب الدار من الاجر * رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يؤجرها ويبيعها ويؤدها هكذا قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس أما اذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب غيره * رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحل مع نفسه حلا فعطيت الدابة بضمن من قيمته مقدار الزيادة وطريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الحل لم يرد على ركوبه في الثقل هذا اذ ركب ووضع الحمل في غير الموضع الذي يركب وان ركب على موضع الحمل بضمن جميع القيمة * رجل استأجر دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في المصر في حوائجها يكون مخالفا حتى لو عطيت الدابة من ركوبه بضمن قيمتها * رجل استكرى دابة لمسيره فمرخ فسار عليه اسبعة فراسخ كان عليه الاجر المسمى للفرسخ وفيما زاد على الفرسخ يكون غاصبا ولا أجر عليه وان أرضى المستأجر صاحب الدابة بشيء كان أفضل * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه وقرحطة الى المدينة فعمل عليها الحنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة حمل في انصرافه على الحمار فغير من ملح فرض الحمار

في الطريق وذلك ضمن قيمة الجار اذا حمل عليه المخرج بقدرانه * الاستأجرة دابة يعمل عليها حنط من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الحنطة يأجير كعب الدابة فعطبت الدابة قال بعضهم ضمن قيمة الدابة لانه استأجرها للعمل دون الركوب فبصرفا صابا بالركوب * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا * رجل استأجر جارا يعمل عليه اثني عشر وقران التراب الى أرضه بدرهم وصاحب الدابة يعرف أرضه فكلما عاد المستأجر من أرضه يحمل عليه وقران اللبن ان سلت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان هلك الجار قالوا ان هلك في الرجوع مع اللبن يضمن قيمة الجار ولا يجب الاجر لانهم لا يجتمعان قال المصنف رحمه الله تعالى وعندي يجب نصف دانق للوقر الاول مع قيمته لانه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعد فوجب الاجر للوقر الاول كما في مسئلة الفراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الاجر اذا هلك الجار وان سلم يجب كل الاجر لانه وان صار محالفا لكان اذا سلت الدابة يجب الاجر كما لو استأجر دابة الى موضع معين فجاوز ذلك الموضع وهما سكت يضمن قيمتها وان سلت الدابة يجب تمام الاجر * وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فعطبت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تطيق (٣٤٥) ذلك وان سلت كان عليه كل الاجر

* رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في تلك الزيادة أولم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يرتها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا ردها الى الكوفة برئ من الضمان ثم قال لا يبرأ عن الضمان بازالة التعدي * وكذا المستعير بخلاف

الغاصب الذي أدى نصف القيمة أو لا استوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان المالك ضمن الغاصب الآخر نصف القيمة حتى نفذ ذبعية فأراد الثاني أن يشارك الاول فيما قبض لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني أن يشارك الاول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فان قبض جميعا الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض رصا أو ستوفة كان له الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض به رجة أو زوفافردا على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوفة أو رصا أو زوفافردا على المشتري لم يكن له أن يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط * لو قتل المالك ركبا لا خطأ وله وليان فقدمه أحدهما الى القاضي وأقام البيعة فقضى القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة لهما شرك الغائب الحاضر فيما قبضه وان قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الآخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشارك أحد الوليين الآخر فيما قبضه سواء وقع القضاء جمعة أو متفرقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني مدبرا اشترى كاسا وموقع القضاء معا ومتفرقا ولو كان الجاني عبدا والمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه الى أحد وليي الدم الواحد فهو واختار حق الآخر واشترى كافى المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف الى أحدهما وفدى النصف لم يشاركه الآخر ولو قتل رجلا وعدا وله وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشاركه الآخر في الاصل القصاص وانما يتحول الى الألف بالصلح وانه مختلف حتى لو صالحا جله اشترى كذا في الكافي * عبيدين رجلين غصب أحدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه المشتري جازا للبيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجبر صاحبه جازا للبايع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما بخلاف واحد من الشريكين اذا قبض حصته من الدين المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه اياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقلا عن المنتقى * ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك

(٤٤ - فتاوى ثانی) المودع وقال بعضهم برئ في الكل عن الضمان بازالة التعدي وقال بعضهم اذا استأجرها اذا هابوا جابا برئ وكذا المستعير وان استأجرها اذا هابا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا المودع * وذكر في الاصل اذا استأجرت المرأة درع التلبسه ثلاثة أيام ان كان ثوب بذلة لها أن تلبسه في الايام والليالي وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي أول الليل وفي آخره وليس لها أن تلبسه كل الليل فان لبسته كل الليل ونامت فيه حتى جاء النهار برئت عن الضمان اذا لم يتفرق الثوب والفرق بين مسئلة الثوب ومسئلة اجارة الدابة على القول المختار ما عرف في الاصل * وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جحد الاجارة وادعى أن الدابة له يصير ضامنا حتى لو عطبت بعد الجحود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جحد ثم ركبها بعد ذلك برئ عن الضمان وكان عليه جميع الاجر * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الاجر لركوب بعد الجحود لانه صار غاصبا بالجحود * رجل استأجر دابة يوما للركوب كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس ههنا عرف بخلاف الحقيقة وفيها اذا استأجر أجرا يوما تركت الحقيقة بحكم العرف * رجل تكارى دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني وان تكارى دابة نهارا لم يتركها في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للباس * وقال بعضهم هذا اذا

والثالث أن يخالص إلى ما هو أضر بالدابة بأن استأجر له الحنطة فعمل عليها حديداً أو جراً أو قطناً أو حطباً أو تبنياً وطينا مثل وزن الحنطة
فهبطت بضمن قيمته أو انسلت لا يجب الأجر وإن استأجرها لعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل عليها خمسة عشر مخنوماً من الحنطة وجاء
بالحمار سليماً هلك قبل أن يرد إلى صاحبه أن كان يعلم أن الحمار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الأجر المسمى * وإن كان لا يطبق بضمن
جميع القيمة ولا يجب الأجر * وإن تكارى به العمل عليه فعمل زاملة قالوا لا يكون ضامناً لأن الزاملة تكون أضر بالدابة * وهو كالمو
استأجر ليركب فعمل عليها لا يكون ضامناً * وإن استأجر دابة ليسرج بسرج فأوكفه فاعطيت كان ضامناً قد رما زاد النقل كالمو زاد في الحمل وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يضمن جميع القيمة ولو استأجر حماراً بسرج ليركبه فأسرجه سرجاً آخر فإن أسرجه بسرج بسرج مثله الحمار لا
يضمن * وإن أسرجه بسرج لا يسرج مثله الحمار كان ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وإن أوكفه بألف يوكفه بمثل الحمار كان
ضامناً قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن بحسب ذلك فعلى هذا في السرج ينبغي أن يكون
كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن جميع القيمة وعندهما يضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا إذا كان الحمار موكفاً حين استأجره فإن
كان عرباً ناحياً استأجره فأسرجه وركب ذلك في الكتاب أنه يضمن ومساخنا رحمه (٣٤٧) الله تعالى قالوا هذا على وجهه أن استأجره

من بلد إلى بلد لا يضمن لأن
الحمار لا يركب من بلد إلى بلد
عادة إلا بسرج أو كاف
* وإن استأجره ليركب في
المصر فإن كان من ذوى
الهيات فكذلك لأن مثله
لا يركب في مصر عربياً * وإن
كان من العوام الذين يركبون
في مصر عربياً فإذا أسرجه
يكون ضامناً * وإن استأجر
دابة بغير بلجام فالبلجها أو
كانت ملحمة فبزع وأبدله
بلجام مثله وركب لا يضمن
وإن كانت تركب بغير بلجام
فالبلجها أو كانت ملحمة فالبلجها
بلجام لا يلجم مثلها كان ضامناً
* رجل استأجر بعيراً يعمل
عليه بالنصف أو بالثلث فهو
فاسد ثم ينظر إن كان
العامل يؤجر الدابة من

الربح قال إن كانت الشركة بينهم على الصحة واشترط أن يعمل جميعاً وشقياً فما كان من تجارتهم ما من الربح
فهو بينهم على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملها جميعاً * وسئل عن رجلين اشتركا على أن
يبيعا ويشتريا أو الربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشرعيين
لصاحبه نقاهم المال ونقطع الشركة لأنه لا منفعة لي فيها فقام اسم المتاع ثم باع أحدهما نصيبه كله للآخر
وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال الكلمة المتقدمة أنا نقطع الشركة مع البيع
المتأخر يكون قطعاً للشركة كذا في التتارخانية * اشترك اثنان في الغزل على أن سدى الكرباس من
أحدهما واللمعة من الآخر فسجناو بالثوب بينهما على قدر قيمة السدى واللمعة كذا في المحيط * قال
الشيخ تقي الدين ويحجز للاب والوصى أن يشتر كمالاً أنفسهم ما مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من
رأس مالهما فإن أشهدا يكون الربح على الشرط * وإن لم يشهدا يحل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن
القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج * في المنتقى عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى مفاد وهو لا يجوز له صاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فإذا أخذ
كان ذلك بينهما نصفين وتنقص الهبة فيما بقي ويرجع اليهما نصفين وفيه أيضاً في شريكي العنان إذا
كان أحدهما يبيع والبائع فاستدان ديناً ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال إذا
أخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحيط * اشترى غمار كرم ثم قال لا خير أشركت فيه في
الثلث فهي فاسدة فإن كان ذلك قبل ادراك الثمر كذا في القنية * إذا قال لغيره أقرضني ألفاً فتجربها ويكون
الربح بينهما فأقرضه ألفاً وتجربها فربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في الذخيرة * سئل عن رجل
أخذ من رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها إليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخلط المالين جميعاً
وقال له المقرض اذهب بهذا المال فتجربه على الشركة ففعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو مختل
ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضاً عن أودع عند آخر حنطة وقال له اخلط هذه

الناس وياخذ الأجر كان الأجر لصاحب البعير وللعامل أجر مثل عمله * وإن كان العامل ينقل عليها الطعام ويبيع كل الكسب للعامل
ولصاحب البعير أجر مثل البعير * رجل استأجر دابة ليركبها فأمسكها ولم يركبها استأجرها ليركبها خارج المصر إلى مكان معلوم فأمسكها في
المصر لا يجب الأجر ويكون ضامناً وإن استأجرها ليركبها في المصر يومها إلى الليل فأمسك ولم يركب كان عليه الأجر ولا يكون ضامناً * رجل
تكارى دابة إلى بغداد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرام ما لم يرجع من بغداد فإن مات المستأجر
في بغداد كان لصاحب الدابة أجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المنتقى وفي الأصل رجل تكارى دابة إلى موضع معلوم فلما سار به
الطريق نجبت الدابة وضعفت عن المسير فإن كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للمستأجر الخيار أن شاء نقض الأجرة وإن شاء تبرص إلى أن
تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وإن كان المستأجر تكارى منه جولة بغير عينها التحمل إلى ذلك المكان فإذا ضعفت الأولى كان له
أن يطالبه بدابة أخرى لأن المعقود عليه حله إلى ذلك المكان * فصل فيما يكون تضييع الدابة والمال * رجل استأجر حماراً مشاهرة
وأمره أن يوكف الحمار فأوكفه وترك الحمار على باب المنزل ليرفع خشب الحمار فلم يخرج لم يجد الحمار إن كان الحمار غاب عن بصر حين دخل الدار
كان ضامناً إلا فلا الآن يكون في موضع لا يعتد هذا القدر من الذهاب تضييعاً بأن كان في سكة غير نافذة أو يكون ذلك في بعض القرى * رجل

استأجر جاراً فربطه على آرية في المدينة في سكة نافذ فتوّم أقوام نيام ليسوا من عيال المستأجر ولا من أجراءه فسرق الحمار قالوا ان كان المستأجر لم يستحفظهم يكون ضامناً بترك الحفظ وان كان استحفظهم أو استحفظ بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط ركوب المستأجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد النوم عن يحفظ الدواب تضييعاً لا يضمن وان كان ذلك في موضع بعث النوم من الحافظ تضييعاً ولم يستحفظهم ضمن وان استحفظهم وقبلوا منه الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ اذا لم يحفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة أن يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يؤجرها غيره ولا أن يعيرها ولا أن يودعها رجل استأجر جاراً ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تحلف في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار ورضاع ان لم يرغب الجار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن * وان استأجر جاراً فضل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يعلم يذاهبه حين ذهب وهو كان حافظاً لا يضمن اذا كان آيساً من وجوده لو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الحمار * ولو استأجر جاراً فاقفقه وصلى الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه ينهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيع قطع الصلاة وان كان درهما * رجل استأجر مكارياً ليحمل له على (٣٤٨) دابته عصيراً الى موضع معلوم فلما اراد المكارى أن يضع العصير على الدابة أخذ

الحنطة في حنطتك فادفنتها ثم دفنها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافن وقال أعطى نصيبى من هذه الحنطة هل له ذلك فقال اذا خطها بامرهم وسرقت فالمسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعاً كذا في التتارخانية نافلاً عن التبعة * اذا كان بين الرجلين كز حنطة وكز شعير ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دابة ليحمل حنطة فحمل عليها الآخر الشعير بغير أمره كان ضامناً للدابة وللحصة صاحبه من الشعير وليس هذا كثير يك العنان والمفاوض كذا في المبسوط في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم اطلاق الجنون عليه فاذا قضى ذلك تنفسخ الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضيعة عليه وهو كالغصب للمال الجنون فيطيب له من الربح حصة ماله ولا يطيب له الربح من مال الجنون فيتصدق به كذا في المحيط * ويد الشريك في المال الذي اتيه لشريكه بدأمانة فلا ادعى دفعه لشريكه وأنكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البرازية * ولو ادعاه بعد موته قال في البحر ظاهر ما في الوالوية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثتان * الاولى نهب عن البيع نسبة فباع فاجبت بقائه في حصته وتوقفه في حصة شريكه فاذا أجاز قسم الربح بينهما * والنسبة نهباً عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت بانه غاصب حصة شريكه بالاخراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاها فساد الشركة * وتفرع على كونه أمانة أيضاً ما في فتاوى قارى الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضارب بمسألة ما باعه أو صرفه فقال لا أعلم هل يلزم بعل محاسبة فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح وانسرا من مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الضياع والردالى شريكه كذا في النهر الفائق * قال الشريك ربح عشرة ثم قال لا بل ربح ثلثة فله أن يحلف بانه لم يربح عشرة كذا في القنية * ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها

أحد العدلين من جانب وري بالعدلين جميعاً من الجانب الآخر فانشق الرق من رمية وذهب العصير ضمن المكارى نقصان الرق والعصير * رجل دفع جلا الى المكارى ليحمل له الى موضع معلوم وشرط عليه أن يسير ليلا فقطت الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع من المكارى لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول صاحبيه رجعهما الله تعالى * مكارى رجل كرايس رجل فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس جميعاً وذهب بجماره قالوا ان كان يعلم أنه لو لم يطرح الكرايس أخذوا الحمار والكرايس جميعاً ولا يمكنه دفعهم لا يضمن

الكرايس * رجل استأجر مكارياً أو جلاً ليحمل له طعاماً في طريق كذا فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع ذكر في متولى الكتاب أنه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريقان متقاربين أما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كالمو شرط أن لا يحمل في البحر فحمل في البحر كان ضامناً * رجل دفع الى رجل فرساً ليذهب به الى قرية ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى بوجهه ثم مر رجل من أهل قريته وعرف الفرس واستأجر من يذهب بالفرس الى منزله فغضب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الذي نسي الفرس في الرباط يكون ضامناً للفرس وهذا المستأجر ان لم يكن أخذ الفرس لا يضمن وان أخذ ثم دفعه الى الاجير ان شهد حين أخذه أنه انما يأخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير اجيراً جنيباً يضمن وان ترك الاجير حين أخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله أو لم يكن ويكون الاجير ضامناً أيضاً على كل حال لاثبات البدع على مال الغير فقبل له لو أن صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا حقه ضمان يرجع قال نعم لان المودع يسلك لصاحبه فاما الاجير انما يسلك لنفسه لانه لا بمسالك يستحق الاجر فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المير * ولو أن رجلاً كان على دابة بالمارية أو بالاجارة نزل عن ناق البكة ودخل المسجد ليصلي وخطى عنها فاضاعت كان ضامناً قالوا هذا اذا لم يطمها شيء اما اذا ربطها لا يضمن

لان المستعير والمستاجر لا يجبان بدامن ذلك وقال الشيخ الامام شمس الأئمة العبري ربه الله تعالى الصحيح عندي أنه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في العصر افتزل للصلاة وأمسكه افاقة تلت منه لا يضمن فبين بهذا أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ * رجل دفع الى آخر بعيرا أو امره أن يكرهه ويشترى له به شيا فمضى البعير وباعه وأخذ الثمن فهلك الثمن في يده قال الفقيه أبو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك ما كتم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن * وان كان في موضع بقدر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يمسكه ويرده مع العي الى صاحبه ضمن أيضا * رجل دفع الى وراق كاعدا واستاجر له يكتب له محمضا وينقطه ويحجه ويعشره بكذا فأخطأ في بعض النقط والعواثر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستاجر بالتجار ان شاء أخذ وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ماسمي وان شأه رده عليه واسترد منه ما أعطاه * وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه من المسمى حصته ما وافق من المسمى ولما خالف أعطاه أجر المثل * رجل استاجر رجلا ودفع اليه جارا وخسين درهمين ليذهب به الى بلد كذا ويشترى له شيا فذهب المأمور فأخذ السلطان جرا القافلة فذهب بعض أصحاب الجرحى طلب جرهم واستردوا من السلطان جرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب جرهم منهم من وجد جاره ومنهم من لم يجد في وجد لم يأخذ جاره (٣٤٩) الاممونة ومشفقة لا يضمن الاجير بترك طلب الجار * جماعة آخر

متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنمو أو دفع بعض الغنمة عند بعض الغنائم ومات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال النيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من أودع لاضمان عليه وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى فاضل خان من كتاب الوقف * وبه تبين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وأن الشريك يكون ضامنا بالموت عانا أو مفاوضة كذا في البحر الرائق * الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالمات مجهلا للعين كذا في الفقيه * مفاوض اشترى من رجل عينا بالف درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاشتراه منه بألف وخمسمائة فانه يكون المعتبر الشرا لثاني والأول ينقض والمتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط * رجلان اشترى عينا بالف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف * رجلان كفلا عن رجل عينا على أن كل واحد منهما ما كفيل عن صاحبه يريد به اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الاصيل ثم عن صاحبه أيضا فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدى يرجع على الاصيل بجميع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين يحكم الكفالة عن الاصيل * مكانان كتابة واحدة كفلا كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤدى شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق وبرتاعن النصف وللولي أن يأخذ بنصفه أيهما شاء أما المعتق فيحكم الكفالة وأما الآخر فيحكم الاصله فان أخذ المعتق يحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق شئ كذا في الجامع الصغير * اعتلت دابة مشتركة فوحد الشريكين غائب وقال البيطارون لابد من كيهافكواها الحاضر فهلكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من

كل واحد منهم جاره من رجل وسلموا اليه الجرحى ثم قال أصحاب الجرحى واحد منهم اذهب أنت معي تعاها الجرحى فاننا لنعرفه فذهب الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر قف ههنا حتى أذهب أنا بالجرحى وأجمل الخواص وأجيء اليك فذهب المستاجر بالجرحى ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن المتعاهد لان أصحابه أمروه بتعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايداعا * رجل اكرى جارا من كس الى بخارا فبعي الجار في الطريق وصاحب الجار كان بخارا فأمر المكري رجلا أن ينفق على الجار في علفه كل

يوم مقدار معلوم وسمى له الاجر الى أن يصل اليه صاحب الجار فأمسك الاجير الجار أيا ما فأنفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكري اكرى الجار كواب نفسه ضمن وان كان اكرى ولم يسم الركب لا يضمن لانه اذا اكرى كواب نفسه لا يكون له أن يؤجره ولا أن يعيره فان اكرى مالك الا عارقوا الاجارة لا يملك الاداع فيضمن * رجل استاجر جارا لينقل عليه التراب من خربة فآخفى نقل التراب فانهم دمت الخربة وهرب المستاجر وترك الجار فهلك قالوا ان انهدمت الخربة بماله المستاجر ضمن المستاجر قيمة الجار لانه هلك به نفعه * وان هدمت لاجل الجار المستاجر لا يضمن ان لم يكن أو قسا الجار على وهن لاقرار معه * رجل استاجر جارا لينقل عليه الشول فذهب في سكة فيها نهر جارف بلغ موضعا ضيقا فاضرب الجار فوق الجار في النهر مع الحمل واشتغل المستاجر بقطع الحبل فهلك الجار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الجار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الجار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الجار ويتجاوز فان عنف عليه المستاجر وضربه حتى وثب الجار من ضربه كان ضامنا وان وقع الجار من ضربه ولا ينعفه لم يضمن * رجل استاجر جارا لينقل عليه الخطب من كرمه فأوقره بملوقر مثله وقرامتا فاصاب الجار حائطا أو شجرة فوقع في النهر فمات ان كان المستاجر ساقه سواقا معتادا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم ينعف لم يضمن * رجل استاجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فسرق برذعته فأصابه البرد فمات ففرد على صاحبه فمات من ذلك

المرض قالوا ان كان الكرم حصينا ولم يكن البرد بحال يضر بالجمار لو كانت عليه البردعة لا يضمن لانه لم يقصر لافي حفظ الجمار ولا في حفظ البردعة أما في حفظ الجمار فلا يحفظ بالبردعة والبردعة محفوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضر بالجمار مع البردعة يضمن قيمته مالا يضيع البردعة بتركها في غير الحصين وضيع الجمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الجمار في ضمانه لا يبرأ الا بالرد على المالك سائما وان كان الكرم حصينا الا ان البرد كان بحال يضر بالجمار مع البردعة يضمن قيمة الجمار دون البردعة لانه أُلْف الجمار ولم يتلف البردعة وان لم يكن الكرم حصينا ولكن لم يكن البرد بحال يخاف منه تلف الجمار مع البردعة يضمن قيمة البردعة وعليه نقصان الجمار لانه لما أرسل الجمار في غير الحصين دخل الجمار في ضمانه فبما بقدر ماردة على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد البرد بقدر ما نقص * رجل استأجر قدرا للوليمة أو لطبخ عصر فلما فرغ جل القدر على الجمار رده على صاحبه فزلق الجمار وانكسر القدر قالوا ان حمله على جاري يطبق مثله جل ذلك القدر لا يضمن المستأجر لان رد القدر وان لم يكن على المستأجر شرعا الا ان المستأجر لو تحمل ذلك يكون الا جرحا ضايحا ولان المستأجر هو الذي رده عادة فكان مأذونا فيه فلا يضمن الا ان ذلك الجمار اذا لم يكن يطبق جل ذلك القدر كان ذلك استهلا كافيا يكون ضامنا * زروع بين ثلاثة حصدها ثم استأجر (٣٥٠) واحدا من الثلاثة جارا لينقل عليه الحصاد فقبض المستأجر الجمار ودفعه الى شريكه لينقل

عليه الحصاد فغضب الجمار عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الجمار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر لان هذا المستأجر يكون بمنزلة المغير من شريكه والمستأجر أن يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وجهل الحصاد مما لا يتفاوت فيه الناس * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض جماره ليستعمله المقرض ويكون عنده الى أن يوفيه المستقرض دينه فبعثه المقرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتلف فقهره الذئب ضمن المقرض قيمة الجمار لان المقرض في هذا بمنزلة

أن يملك المتاع أو ينقص جازو يرجع على شريكه بحصته كذا في القنية * أحد الشرىكين اذا قال لصاحبه أنا أريد أن أشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشرىك فاشتراها لا يكون له ما لم يقل شريكه نعم كذا في الخلاصة * في المتقى اشترى كلبا لم يأن على أن لاحدهما أجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشرىكة فالشرىكة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط * لو شرط العمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التذيب * أحد شرىكين العنان اذا ادعى شجاعا من شرىكتهم ما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشرىك الآخر أن يحلف المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضيان * في العيون ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى في مفادى اشترى عبدًا بثلث درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالف وخمسائة فانه جائز وانتقض الشراء الاول سواء عرف العبد أم لم يعرف كذا في التتارخانية

كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا

الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها

(أما تعريفه) فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في الكافي * ولا يكون لازما وله أن يرجع ويبسخ كذا في المضمرات * ولا يلزم الا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو وصيت بفلان دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف كذا في النهاية * وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعة الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية * وفي العيون والتميمة ان الفتوى على قولهما كذا في شرح الشيخ أبى المكارم للنقاية * وانما يلزم ملك الوقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالتصاوط طريقه أن يسلم الوقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع محصيا

المستأجر اجارة فاسدة فلا يكون له أن يبعث الى السرح ليعتلف * رجل استأجر قبا ناليز به شأ فوزن وكان في عمود بعدد القبان عيب ولم يعلم به المستأجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الجمل وزن يمثل هذا القبان مع هذا العيب لا يضمن * رجل استأجر فأسا واستأجر أجيرا ليعمل به ودفع اليه الفأس فذهب الاجير بالقأس اختلصوا فاه قال بعضهم يضمن المستأجر لانه صار محالفا بالدفع الى الاجير * وقال بعضهم ان كان مستأجر القأس استأجر الاجيرا ولا ثم استأجر القأس ودفع اليه لا يضمن وان استأجر القأس أولا ثم استأجر الاجير ضمن والاصح أنه اذا استأجر القأس أولا ليعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر القأس لم يختلف فيه الناس فان استأجر ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره * وان استأجر القأس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل أن يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو أولا ثم دفع الى الاجير ضمن * رجل استأجر ممرامن رجل وجهه في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح كانه ودعا أجيره ثم نظر الى الممران لم يجده قالوا ان كان يتحول وجهه عن الممران فلا يمتد ذلك نصيبا عند الناس لا يضمن وان كان طوبى لا يعد نصيبا عند الناس ضمن * حال استأجر من رجل جوا ليعمل فيها شيئا فأخذ الجوا الى فأخذه السلطان ليعمل له حلا فذهب الجوال واشتغل بما أمره السلطان فسرقت الجوال الى ان لم يجد الجوال بدامن أن يشتغل بما أمره وخاف على نفسه العقوبة بتركه

ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجواهر في هذه الحالة وان كان يجذب من أن لا يشتغل بذلك الجمل كان ضامنا بتركه الخلفه
رجل شق راوية رجل كان عليه ضمان ماشق وما سال منه وما عطب بما سال يعني اذا زلق رجل بذلك ولم يره ولم يعلم فبات يضمن الشاق دية * ولو
أن صاحب البعير بعد ماشق هذا راوية علم بذلك وساق البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد
العلم انقطع جناية الشاق وعلق في الكتاب انقطاع الجناية عن الشاق بأن يسوق وهو يرى ذلك أو يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال
القاضي الامام أبو زيد اذا ساق البعير تنقطع جناية الشاق علم سائق البعير بذلك أو لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول
والخيار هو الفرق بين العلم والجهل فان من حفر بئر في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فبات ضمن الحافر * وان علم الماشق في
الطريق بالبئر يهدر دمه لان الجناية وجدت من الاول وانما تضاف الى الثاني اذا كان الثاني متعديا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعديا فلا
ينقطع عن الاول * واذا شق راوية رجل فلم يزل يسبل ما فيها حتى مال الجانب الآخر ووقع فالحرق ضمن الشاق قيمته ما جعلا إلا أن يكون
صاحب البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق * ولو شقها شقا صغيرا أو قال صاحبها يتسما
صنعت ثم ساق البعير فزلق رجل بما سال منه لا يضمن * طاحونة تطحن والبريتسقل (٣٥١) من حلق الطاحونة في الماء قالوا لا يضمن

صاحب الطاحونة لان
الخطه في يد صاحبها فكان
عليه حفظها * قال
المصنف وينبغي أن
يكون الجواب على التفصيل
ان استأجر الطاحونة
ليطحن هو بها لا يضمن
صاحب الطاحونة وان
استأجر الطحان ليطحن له
فطحن الطحان ضمن الطحان

بهدم اللزوم فيقضى القاضي باللزوم فيلزم ولو حكر جلا فحكم الحكم بلزوم الوقف الصحيح أنه لا يرتفع
الخلاف كذا في الكافي * ولو خاف الواقف ابطال وقفه ولم يتيسر له القضاء في ذلك الوقت ان ابطله
قاض أو واهل فهذه الارض باصلها وجميع ما فيها وصية متى تباع ويتصدق بمن اعلى الفقراء اذا دعت
الى الخراب فلا ينفذ الوارث الرفع الى القاضي وابطاله والوصية تختمل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة *
قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف أن قاضيا من القضاة
قضى بلزوم هذا الوقف فذا ليس بشئ وعن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى من قال اذا كتب
في آخر الصك وقد قضى بصدقه هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي
الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضيان * والصحيح أن في تعليقه بالموت
لا يزل ملكه إلا أنه يلزم بالاجماع ولكن عنده تكون رقبته ملكا لورثته أو له وعندهما لا تكون ملكا
لاحدهما كافي الاعتاق والمسجد كذا في الكفاية * ولو علق الوقف بموته بأن قال اذا مت فقد وقف دارى
على كذا ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى
أن يظهر له مال آخر أو تجزى الورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم تجزى الورثة تقسم الغلة بينهما أثلاثا لثلاثها للوقف
والثلثان للورثة * ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجزى الوقف في المرض
فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوى والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين * واذا كان المالك يزول عنه هما يزول بالقول عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا ما سيجي * وفي المنية
وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول
حتى يجعل الوقف وليا ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية * وبقول محمد رحمه الله تعالى يبقى
كذا في الخلاصة * فصع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وكذا

فصل في أنواع الاجارة

رجل استأجر خياط الخيط
له ثوبا كان السلك والابرة
على الخياط وهذا في عرفهم
أما في عرف السلك على
صاحب الثوب * ولو كان
الثوب حرا فلا يرسم
الذي يخاط به الثوب يكون

على صاحب الثوب وفي استئجار البائين الملبين يكون على الملبان والتراب على المستأجر وفي نسج الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب
واخراج الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس أو وليمة * وان استأجر لطبخ
قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ * وادخال الحبل في المتزل يكون على الحبل ولا يكون عليه أن يضعه على السطح أو الغرفة إلا أن
يشترط عليه ذلك وكذلك حسب الطعم في الخنق لا يكون على الحمال الا بالشرط * ولو تنكأ دابة ليحمل عليها صاحب الدابة الحبل فانزال
الحبل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الحبل في المتزل لا يكون عليه إلا أن يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم * وفي استئجار
الدابة للعمل الاكشاف يكون على المكاري والحبل والجواهر التي يكون على المكاري اذا استأجره ليحمل المكاري الحبل على دابة نفسه
* وان استأجر الحمال ليحمل الخطه على ظهره أو على دواب المستأجر فالحبل والجواهر التي يكون على المستأجر * وقال الفقيه أبو القاسم
رحمه الله تعالى في عرفنا بطول الوقف يكون على صاحب الحبل في الأحوال كلها إلا أن يشترط ذلك على الحمال والحبل يكون على الحمال
لان الحبل يكون لمسيبة الحمال عن الوقف * ولو استأجر حرا أو أفا فان شرط عليه الحبل والسياسة فشرط الحبل جزئيا وشرط البياض فاسد
* ولو استأجر قصارا بقصره ألف ثوب أو ارجل الثياب يكون على القصار إلا أن يشترط تخلف على صاحب الثوب * ولو أن رجلا استأجر

سما لا يصح له الاجمال الى موضع هكذا قبل بلوغ الحال ذلك الموضع نزل في دار ووضع الاجمال في موضع من الدار ثم وزنه على صاحبها وسلمها اليه فلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصه وافي أجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب الحال بالكراء قالوا ان كان أحدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاجمال فيه كان الكراء على من استأجر وان وضع الاجمال من غير أن يستأجر أحدهما ذلك الموضع فالكراء بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاجمال وقبل ذلك يكون على الحال وان طلب صاحب الاجمال من الحال أن يزن ثانيا لا يجبر عليه * وفي اجارة الدار عمارة الدار وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على رب الدار وكذلك ستره تركها يحل بالسكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار أن يفعل كان للمستأجر أن يخرج منها الا أن يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها خبيثا يد يكون راضيا بالعيب فلا يردها لاجلها واصلاح بئر الماء والبلوعة والخروج يكون على صاحب الدار * وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب له من الاجر وله أن يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلق والسلم * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسريقين وتفريغ موضع الفسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا أو مسقفا فان شرط ذلك على الاجر فسدت (٣٥٢) الاجارة * وان شرط على المستأجر جازاة الاجارة والشرط لان ذلك

يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكلاهما فان أكره المستأجر أن يكون الرماد من فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر أن يكون نقله عليه

فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به

الاجارة تنتقض بالاعداد عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة تنتقض وفي بعضها قال لا تنتقض ومشايخنا رجعهم الله تعالى وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض فلم يبق ذلك

جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بارض أخرى اذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنقابة * واذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عذبه وبجرد الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي * وهو المختار هكذا في فتح القدير * فاما ركنه فالالفاظ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق * واما سببه فطلب الرضى هكذا في العناية * واما حكمه فعند هما زوال العين عن ملكه الى الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك الى ملك والتصدق بالغة المدة متى صح الوقف بان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدية أو وصيت بهم بالعدم متى فانه يصح حتى لا يملك يبعه ولا يورث عنه لكن ينظر ان خرج من الثلث يجوز (١) والوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط السرخسي * واما شرائطه (فيها العقل والبلوغ) فلا يصح لوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع * صبي محجور عليه وقف أرضه فقال الفقيه أبو بكر وقفه باطل الا باذن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وان أذن له القاضي لانه تبرع كذا في المحيط * (ومنها الحرية) واما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى المساكين المسلمين وأهل الذمة وان خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنف منهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وان قلنا ان الكفر ملة واحدة ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لم شرطه وكذا ان قال من انتقل الى غير النصرانية خرج اعتبار نص على ذلك انحصاف كذا في (١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث كذا في جميع النسخ الحاضرة وفيها سقط بدل عليه ما تقدم وحق العبارة أن يقال بعد قوله يجوز وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث اه بحر اوى

الغرض أو كان عذرا يمنع من الجرى على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة من غير نقض كما فتح لو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاكلة أو لقلع السن عند الوجع فبرأت الاكلة وزال الوجع تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه الجرى على موجب العقد شرعا * وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له الطالب عبد آبق ثم حضر الغريم أو غاد العبد من الاياق تنتقض الاجارة لانه ما وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض * وكذا لو ظن أن في بناء داره خلافا فاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طبيا لحالولية العرس فبات العرس بطلت الاجارة * واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل يتفرد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء الى الرضا اختلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد اما العذر الذي يكون من قبل الاجراء الحقه دين لا وفاء له الا بنى المستأجر فان أجاز لا يتفرد بالنقض ويفرض ذلك الى رأى القاضي لتعارض الضررين فيرجح القاضي أحدهما على الآخر ولان هذا العذر مشبه بحتمل أن يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يحقق العذر الا بالقضاء كافي خيار البلوغ وغير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر جرة الدار الى أن يفسخ القاضي العقد بينهما واذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعه فتفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ

الاجارة أولا ثم جميع هذا انا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستاجر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره وينسخ القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها ههنا * والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج صح اقرارها ويكون للغريم أن يجسها بالدين * والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض ماله لرجل يتق به أو بغيره عند أي حنيفة رحمه الله تعالى يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرجه من الحبس * رجل آجر داره ثم صار معسرا ولا يجد نفقة نفسه ولا عياله كان له أن ينسخ الاجارة كالموالية دين فادح * ولو انهدم المنزل الذي يسكنه الاجر وليس له مسكن آخر سوى الذي آجره لم يكن له أن ينسخ الاجارة * وكذا لو أراد أن يبيع المنزل الذي آجره لم يبح ظهره له في بيع المنزل لم يكن له أن ينسخ الاجارة وكذا لو أراد الاجر أن يتحول عن مصرفه لم يكن ذلك عذرا * ولو آجر دابة إلى بلد معين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذرا * وان آجر دابة بعير عينا فغضت دابته لم يكن عذرا * وان آجر الاب أو الوصي أو القاضي أرض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له أن ينقض الاجارة * وان آجر الاب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له أن ينسخ وكذا لو آجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن ينسخ الاجارة عندنا (٣٥٣) * ولو أظهر المستاجر في الدار شيئا من

أعمال الشر كشراب الخمر أو كل الربا والزنا واللواط فانه يؤول من المعروف وليس للاجر ولا للبحر أن يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوم * وان ارتد والعبد بالله لا ينسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان أبي قتل وان أراد المستاجر أن يجعل النار سعة أو كنيسة فانه يمنع عن ذلك وأما أهل الذمة اذا أرادوا احداث البيعة والكنيسة في اموال المسلمين وفي أبنية المصر منعوا عن ذلك وان أرادوا احداث ذلك في السواد والقرى فان كان أكثر سكانها أهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون وأهل الذمة

فتح القدير * وفي فتاوى أبي الليث نصراني وقف سبعة على أولاده وأولاد أولاده أبا ما تناسلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فاسلم بعض أولاده يعطى له كذا في المحيط * (ومنها) أن يكون قرية في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذمي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق * ولو وقف الذمي داره على بيعة أو كنيسة أو بيت نارفه أو بطل كذا في المحيط * وكذا على اصلاحها ودهن مراحها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في حرمة بيت المقدس جاز وان قال يشتري به عبدا فيعتق في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي * ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فان خربت هذه البيعة كانت الغلة للفقراء والمساكين فانه تجرى غلته على الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة شي كذا في المحيط * فان وقف على أبواب البر أو أبواب البر عند عمارة البيع ويوت النيران والصدقة على المساكين فأجيز من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي * وان قال تفرق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون وجيران نصارى ويهود ومجوس وجعل آخره للفقراء فالوقف جائز وتفرق غلته الوقف في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذي تجعل غلته في أكفان الموتي أو في حفر القبور فهو جائز وتصرف الغلة في أكفان موتاهم وحفر قبور فقراءهم كذا في المحيط * ولو جعل ذمي داره مسجد للمسلمين وبناء كباقي المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فصلاؤه ثم مات تصير ميراثا لورثته وهذا قول الكل كذا في جواهر الاخلاط * ولو جعل الذي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نارف في صحته ثم مات تصير ميراثا هكذا ذكر الخصاص في وقته وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات كذا في المحيط * حربي دخل دار الاسلام بامان ووقف جاز من ذلك ما يجوز من الذي كذا في الحاوي * (ومنها) الملك وقت الوقف حتى لو غصب أرضا فوقفها ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن اليه أو صالح على مال دفعه اليه لا تكون وقفا كذا في النهر الراقي * رجل وقف أرضا لرجل آخر في رسمه ثم ملك الأرض لم يجز وان أجاز المالك جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ولو أوصى لرجل بأرض فوقها الموصى لها في المال ثم مات الموصى لا تكون وقفا كذا في فتح القدير

(٤٥ - فتاوى ثلثي) اختلاف المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في السيرات انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الامصار والقرى ولا عن استئجار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وفي شراء الدار في الامصار روايتان * العذر الذي تنسخ به الاجارة من جانب المستاجر أن لا يمكنه المضى الا بضرو ذلك قد يكون لمعنى مبان عما استأجره وقد يكون لمعنى في المعقود عليه * منها اذا انهدم البيت المستاجر أو انهدم ما ينقص السكنى كالحائط ونحو ذلك فله أن يخرج عن النار وينسخ الاجارة بمحضرة الاجر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستاجر يبيع ويشترى في هذا البيت أو في الحانوت فأفلس وأراد التحول إلى تجارة أخرى أو أراد ترك التجارة أصلا كان له أن ينسخ الاجارة وان وحدها أو أجزأها أو أجزأها من الأول فان ذلك لا يكون عذرا وقال بعضهم ان تهم أنه أن يعمل التجارة الثانية أو الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له أن ينقض الاجارة وان لم يتبأ كان له أن ينقض * وان اشتري منزلا فأراد التحول اليه لم يكن عذرا * وفي النوازل اذا تكاثر ابلان الكوفة إلى بغداد ثم بدله أن تسكنه بغلا لا يكون عذرا وان اشتري بعيرا أو دابة كان عذرا لانه استغنى عن الاجارة * ولو استأجر حانوتا أو بيتا ثم بدله السفر كان عذرا * ولو

استأجر دابة إلى بضاد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو أكرى ابلا للبحر ثم بدله أن لا يبحر عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو أكرى ابلا للبحر فلما سار بعض المراحل مات المكاري كان للمستأجر أن يركب إلى مكة * ولو استأجر أرضا ليزرعها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا * وان نزلت الأرض أو غرقت كان عذرا * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فإن كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر * وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا * وان استأجر عبد الخدمة فرض العبد كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة وان رضى المستأجر بذلك ليس للآجر أن يفسخ الاجارة * وان وجد المستأجر العبد غير حاذق في الخدمة لا يكون عذرا وان استأجر عبد الخدمة فبدله أن يسافر كان عذرا لان من استأجر عبد الخدمة لا يكون له أن يخرج به إلى السفر ولو وجد العبد سارقا كان عذرا * ولو استأجر أجيرا يوما كان على الاجير أن يعمل كل اليوم ولا يشتغل بشئ سوى الصلوات المكتوبة * رجل استأجر أرضا للزراعة فخرّب النهر الاعظم وعجز عن السقي كان له أن يفسخ الاجارة فان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه أجرها اذا كان بحال يمكنه أن يحتال بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا أجر عليه * وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سال فيها الماء حتى عجز عن الزراعة فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء (٣٥٤) ان كانت تسقى بماء النهر وماء المطر لكن انقطع المطر أيضا فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا

فغرقت قبل أن يزرعها غصت المدة فلا أجر عليه كما لو غص بها غاصب وان زرعتها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تنبت فعن محمد رحمه الله تعالى في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية اذا استأجر أرضا فزرعها فقل ماؤها أو انقطع فله أن يخصم الآجر إلى القاضى حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يدرك فان سقى زرع بعد ذلك لم يمكن له أن ينقض الاجارة والمختار للفتوى أنه اذا هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بهد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من

* لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوقفها ثم أجاز البائع البيع لم يجز الوقف كذا في البحر الرائق * ولو اشترى أرضا على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صح ولو وقف الموهوب له الأرض قبل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في فتح القدير * ولو وهب له أرض هبة فاسدة فقبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق * ولو اشترى رجل دارا ثم فاسد فقبضها ثم وقفها على النقر أو المساكين جاز ونصير وفسد على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاضيهان * ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط * رجل اشترى أرضا ثم أجازها فوقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف فان أدى الثمن وقبضها فالوقف جائز وان مات ولم يترك مالا لماع الأرض ويطل الوقف فالفقير أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * ولو اشترى الوقف بطل ولو جاء شفيعها بعد وقف المشتري بطل كذا في النهر الفائق * ويتفرع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الاقطاعات الا اذا كانت مواتا أو كانت ملكا لا امام فأقطعها الامام رجلا وأنه لا يجوز وقف أرض الحوزة لآدم لانه ليس بمالك لها * وتفسير أرض الحوزة أرض عجز صاحبها عن زراعتها وأدما خرجها فدفعتها إلى الامام لتكون منافعا جبر الجراح كذا في البحر الرائق * وكذا عدم جواز وقف المرتدة من ردة ان قتل على ذلك أو مات لان ملكه يزول به ازاو الموقفا كذا في النهر الفائق * وكذا اذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاقه هكذا في المحيط * وان أسلم صح كذا في البحر الرائق * ولو ارتد المسلم بطل وقفه كره الخصاص كذا في النهر الفائق * ويصير ميراثا سواء قتل على ردة أو مات أو عاد إلى الاسلام الا ان أعاد الوقف بعد عودته إلى الاسلام كما أوضحه الخصاص في آخر الكتاب ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل كذا في البحر الرائق * ولو وقف على نفسه ثم على المساكين ثم ارتد بطل الوقف لان جهة المساكين تبطل وبصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في الحاوى * وأما عدم تعلق حق الغير كالرهن والاجارة فليس بشرط فلا أجر أرضا عا من فوقفها قبل مضيه المزمع الوقف بشرطه ولا يبطل عقد الاجارة فاذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم

الاول وان اخلت الزرع واتقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسقه اذ لم يكن رفعه إلى الحاكم ولو استأجر أرضا وقفها من أراضي الجبل فزرعها فلم يعط عامه ولم تنبت حتى مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال محمد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه من كراء الأرض ولا من نقصها شئ * رجل استأجر رجلا ليزرعها ثم بدله أن لا يزرعها كذا فلما سار بعض الطريق بدله أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك والابستة بقدره * رجل استأجر من رجل طاحوتين على ما في موضع يكون الحفر على المؤاجر في عرفهم واحتاج النهر إلى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدي الزحين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا ناقصا كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة لاختلال المطاوب فان لم يفسخ الاجارة فعليه أجرهما جميعا لانه يتمكن من الانتفاع به مابضة النقصان وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل كان عليه أجر احدهما اذ لم يفسخ الاجارة لانه يتمكن من الانتفاع الا باحدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفي لا أكثرهما أجرا * وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الاجر لان العجز والخلل كان لعنى من قبله وهو بمنزلة مالوا استأجر خيما وانكسرت أو تادها لا يسقط الاجر لان الاوتاد تكون على المستأجر وان انقطعت أطرافها لا يجب الاجر على المستأجر لان الاطواب

تكون على المؤجر رجل استأجر ربحاً فاقطع ماؤه كان له أن يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لأجر على المستأجر وان قل المأجور للرجل
ويطحن نصف ما كان يطحن كان للمستأجر أن يرد فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضا وليس له أن يرد بعد ذلك لانه رضى بالعيب * رجل
استأجر بيتاً فيه ربحى وذكر بكل حق هوله ولم يسم الربحى لا يدخل فيه الربحى وللأجر أن يرفع الربحى فان استأجرها بالربحى والخبرين فله
حقوق الربحى فان انقطع الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الربحى يقسم الاجر عليه ما تسقط حصه الخبرين
ويلزمه حصه البيت وان لم يكن البيت منتفعاً بالاجرة الا بغيره الربحى لاشئ على المستأجر وان لم يرد البيت * رجل في قرية استأجر أرضاً في
قرية أخرى ثم بدله أن يترك هذه الأرض التي استأجرها ويرزق أرضاً في قرية أخرى قالوا ان كان بينهما مسير ثلاثه أيام كان له ذلك وان كان
أقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في المسافة العسده يلحقه كثير ضرر وروى القصة لا يلحقه كثير ضرر وروى القصة بينهما مسافة السفر * المؤجر
اذا انقض الدار المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويسقط الاجر عن
المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة اليه اشارة في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه
اذا انهدمت الدار المستأجرة وبناها الا جراً فارد المستأجر أن يسكن (٣٥٥) بقية المسئلة لم يكن للآجر أن

ينعه أو اربده اذا بناها
الآجر قبل أن يفسخ
المستأجر الاجارة وفيما
اذا انهدمت الدار المستأجرة
كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة
ويخرج منها كان الآجر
حاضراً أو غائباً وفيما اذا
سقط حائط من الدار فان
كان ذلك لا يضر بالسكنى
لا يكون للمستأجر أن يفسخ
العقد كالأجر عينا
للخدمة فاعور العبد
لا يكون للمستأجر أن يفسخ
العقد اذا كان ذلك
لا ينقص الخدمة وان
كان سقوط الحائط يضر
بالسكنى كان للمستأجر
أن يفسخ اذا كان الآجر
حاضراً ولا يفسخ اذا كان

وقفها قبل أن يفسكها لم الوقف ولا يخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد المتهن ثم افتكها تعود
الى الجهة ولو مات قبل الاقضاء كالك وتلك قدر ما تنكبه افتكت ولزم الوقف وان لم يترك وفاء بيعت وبطل
الوقف وفي الاجارة اذا مات أحد المؤجرين بطل ونصير وقفاً كذا في فتح القدير * (ومنها) أن لا يكون محجوراً
عليه لفسه أو دين كذا أطلقه الخصاص كذا في النهر الفائق * وينبغي أنه اذا وقفها في الحجر لفسه على نفسه
ثم لجهة لا تسقط على أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم
به حكم كذا في فتح القدير * (ومنها) عدم الجهة له ولو وقف من أرضه شيئاً ولم يسمه كان باطلا ولو وقف جميع
حصته من هذه الدار ولم يسم السهم جاز استحساناً ولو وقف هذه الأرض وهذه الأرض وبين وجه الصرف
كان باطلا كذا في البحر الرائق * قال الخصاص اذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً أو على
قريبى فالوقف باطل لانه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد
أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضاً باطل كذا في المحيط * رجل وقف أرضاً فيها
أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار من متبذلات الأشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف
مجهولاً كذا في محيط السرخسى * (ومنها) أن يكون متجراً غير معلق ولو قال ان قدم ولدى فدارى صدقة
موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وقفاً كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في وقفه ان كان غداً
فأرضى هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة ان شئت
أو هويت أو رزيت كان الوقف باطلا كذا في محيط السرخسى * ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان
باطلاً أم لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح هذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير * ولو قال
أرضى هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط * ولو أن رجلاً قال ان كانت
هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لان التعليق
بشرط كائن تجيز كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته لله على أن أقف

غائباً كالأجر المشتري بالمبيع عينا قبل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بحضرة البائع * اذا بنى المستأجر في الدار المستأجرة من التراب
الذي كان فيها بغير أمر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان المستأجر يرفع
البناء ويغرم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين لا ينقض البناء لانه لو نقض يعود تراباً * ولو بنى المستأجر غرفة في حانوت
الوقف لينتفع به من غير أن يريدى الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا رضى الاجر وبنى مقداراً لا يخاف على البناء وان كان الحانوت بهذه
الزيادة يصير مرغوباً فيه بطلت له ذلك بغير زيادة الاجر * طحان ركب في الطاحونة حجر من ماله أو حديداً أو نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بأمر
صاحب الطاحونة لم يرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره فان أمكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان
كان مركباً لا يمكن رفعه لا يضره كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع وان أحدث المستأجر في المستأجر بناءً أو غرساً
ثم انقضت مدة الاجارة كان للآجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه من الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يمكن رفعه لا يضره وان
كان فعل ذلك باذن المالك فكذلك اذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك لم يرجع به عليه * واذا غرس المستأجر في الأرض أشجاراً كان لصاحب
الأرض أن يأخذ الأشجار بغير مائة مقطوعة اذا كان قطعها يضر بالأرض * واذا استأجر أرضاً فلب عليها الرمل أو صارت سبخة بطلت

الاجارة والمستأجر أن يبنى بيتاً أو يرفق بالدار المستأجرة إذا كان لا يضرب بالدار * وإذا مات الآجر أو المستأجر تنفسخ الاجارة * ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحداً فمات أحد الآجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وكذلك لو كان المستأجر اثنين والآجر واحداً فمات أحد المستأجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وتبطل الاجارة بموت الموكيل ولا بموت الوصي والاب والقاضي في اجارة مال التيمم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف * وإذا جرت الاجارة بين وكيل الآجر وبين وكيل المستأجر فمات الوكيلان لا تبطل الاجارة * وإذا ارتد الآجر أو المستأجر ولو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة فان عاد مسلم الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة * وإذا ملك المستأجر العين المستأجرة بغير أمانة أو نحوه ذلك بطلت الاجارة * ولو كانت الاجارة عيناً فهو به من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجارة ديناً فهو به من المستأجر قبل القبض أو برأه جازت الهبة والبراء ولا تبطل الاجارة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الا بباطل في الوجوه كلها والاجارة باقية * العبد المأذون اذا آجر شيئاً من أكسابه ثم حجج عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب اذا آجر شيئاً من أكسابه ثم عجز عن الاجارة بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا العبد (٣٥٦) المأذون اذا آجر نفسه ثم حجج عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى

أرضي فوجده فله ان يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية * ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كلمت فلان فأنا أرضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة العين والنذر * وإذا وجد الشرط وجب عليه أن يتصدق بالارض ولا يكون وفقاً كذا في المحيط * رجل قال ان مت من مرضي هذا فقد وقف أرضي هذه لا يصح رى أومات وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا أرضي وقفاً جاز والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهر النيرة (ومنها) أن لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كذا في البرزانية كذا في النهر الفائق (ومنها) أن لا يلتحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوماً كان الوقت أو مجهولاً واختاره هلال كذا في البحر الرائق * ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للنفقاية * وان قال أن بطلت الخيار لا يتقلب الوقف جائزاً عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة * وفي النوازل واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التارخانية * (ومنها) التأيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * رجل وقف داره يوماً وشهراً أو وقتاً معلوماً ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبداً ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الامؤ بداً فإذا كان التأيد شرطاً لا يجوز مؤقفاً كذا في فتاوى قاضيخان * ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبداً على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فإذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موت سنة ثم يصير وصية لفلان كين فتصرف غلته الى المساكين ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة

* وإذا استأجر داراً ثم آجرها من الآجر أو أعادها منه ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا ذكر في المنتقى وجع التنازير وقال الفقيه أبو الليث اذا آجر من الآجر لا تصح الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها * ولو استأجر أرضاً ثم دفعها الى صاحبها رعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر الصاحب

الارض أما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض مستأجراً للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضاً تكون للاجارة * رجل استأجر أرضاً ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل آجر نصف الارض * وذكره أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً بني فيها ثم آجرها من رب الدار فان الاجارة الثانية تكون نقضاً للاولى ويكون على رب الدار حصه بناء المستأجر من الآجر * رجل آجر نفسه في خزان أو حجارة أو صناعة من الاعمال ثم قال أنا أرغب عن هذا العمل وأستحي من الناس وأريد التحول منه الى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله تعالى لا قبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول الى ما شئت * وإذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة والله أعلم * فصل في اجارة الظئر رجل استأجر ظئراً للترضع ولده سنة فأرضعته شهراً ثم ماتت الاب فقالت عمة الصغرى أرضعني حتى نعتلك الاجارة فأرضعته شهراً بعد ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استأجر الاب الظئر كانت الاجارة علمه من ماله وإذا ماتت بطلت تلك الاجارة فإذا قالت العمة بعد الموت أرضعني حتى نعتلك الاجارة ولم تكن العمة وصية كان ذلك استئجاراً من العمة ويكون الآجر عليها وان كانت العمة وصية من قل الآجر ترجع بذلك الآجر على الصغير إذا استفاد الصغير مالا * ولو كان للصغير مال حين استأجرها الاب لا تبطل الاجارة بموت الاب ويكون الآجر عاقداً لولده

فلا تبطل الاجارة بموته * رجل استأجر ظئرا شهرا فلما مضى الشهر أبت الظئران ترضعه والصبي لا يأخذ ثدي غيرها قال محمد رحمه الله تعالى
تجبر الظئران على أن ترضعه بأجر مثلها قبل هذا إذا لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وأذن لها بالاجارة فان كان لها زوج ولم يأذن كان للزوج أن
يمنعها وإن خيف الهلاك على الصغير * صغير ليس له مال ولا لايه وامتنعت الام عن ارضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال شمس الأئمة الحلواني
رحمه الله تعالى لا تجبر الام على الارضاع في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر أنها تجبر وقال شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى تجبر وعليه الفتوى الا اذا كانت الام مرضية بضرها الارضاع * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على
أنه ان مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلهما تكون للظئرفسدت الاجارة لان موجب الشرع أن يرذأ جرماني من المدة بعد موت الصبي فانما
شرط بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر
بمقابلته الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فأرضعت شهرين ونصفا فأت الصبي قالوا يقسم أجر مثله اسنة على الشهرين
أصاب شهرين ونصفا من ذلك كان له ذلك وترد الباقي لان هذه الاجارة فاسدة وكان لها أجر المثل لكن لا يزداد على المسمى * رجل استأجر
امراة لترضع ولده منها فأرضعت ذكر القدر دورى وشمس الأئمة السرخسي (٣٥٧) رحمه الله تعالى أنه لا أجر لها لان ذلك
مستحق عليها ديانة قال الله

تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيتان * (ومنها) أن يجعل الاجرة لجهة لا تنقطع أبدا عند أي حنيفة ومحمد
رحمه الله تعالى وان لم يذ كر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر هذا ليس بشرط بل
يصح وان سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للقراء وان لم يسهم لان قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وان
لم يسهم فكانت تسمية هذا الشرط نامة دلالة كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المحل عقارا أو دارا فلا يصح
وقف المنقول الا في الكراع والسلاح كذا في النهاية
فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها * اذا قال أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي
وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضي هذه
صدقة محبوسة مؤبدة أو قال حبسية مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي بصير وقفنا جائزا لزاما على الفقراء عند
الكل كذا في المحيط * أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإدام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق
بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من
الثالث كذا في الظهيرية * ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الا أن عند محمد رحمه الله تعالى
يحتاج الى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف
على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيتان * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة
محبوسة أو حبسية ولم يقل مؤبدة فإنه بصير وقف على قول عامة من يجيز الوقف لان الصدقة تثبت مؤبدة
لا تحتل الفسخ وقال الخصافي وأهل البصرة لا يصير وقف لان جواز الوقف يتعاق بالتأييد ولو قال أرضي
هذه صدقة موقوفة على المساكين نصير وقفنا باجتماع لان ذكر المساكين ذكر للتأييد هكذا في المحيط * قال
أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجهه الخير والبر يكون وقفنا جائزا كذا في الوجيز
* ولو لم يذ كر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفاً وموقوفة فإنه يكون
وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد ومشايعه يفتون بقول أبي يوسف

تعالى والوالدان يرضعن
أولادهن الآية وان كانت
أبت لا تجبر على ذلك ولا
تستوجب الاجر كالأولاد
استأجرها على كس البيت
والطبخ والغسل وغير ذلك
* والمعتمدة عن طلاق رجعي
في هذا كالمكحولة وان
كانت العدة عن طلاق بائن
أو ثلاث في ظاهر الرواية
نصح الاجارة وتستحق الاجر
المسمى كالأولاد استأجرها بعد
انقضاء العدة وعن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى في رواية لا أجر
لها كالأولاد استأجرها قبل
الطلاق لوجوب نفقة العدة
عليه هذا اذا استأجر امرأته
لترضع ولده منها على أن
يكون الاجر على الابن
ماله فان كان للصغير مال فاستأجرها الاب على ارضاع ولده منها روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه نصح الاجارة وتكون لها
الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال لا تجب النفقة على والده وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ أخذوا بهذه
الرواية * وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده ممن غيرها جازت الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة * وان استأجر الرجل
خادمة امرأته لترضع ولده منها لا يجب الاجر وان استأجر مكايتها جاز ولا بأس للمسلمة بأن ترضع ولدا للكافر باجر لان من الصحابة رضى الله عنهم
من عمل للكافر باجر واذا استأجر الرجل أمه أو أخته أو بنته لترضع ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهن ارضاع ولده لاشرا ولا عرفا * ومن
سوى الاب والجد والوصى والقاضى اذا استأجر ظئرا لليتيم كان أجنيا كسائر الاجانب واذا لم تكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له فأجر ارضاعه
يكون على أقاربه بقدر ميراثهم عنه لان أجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا تجب عليه النفقة * وليس على الظئران عمل لاوى اليتيم
شيأ وعليها غسل الصبي والقيام بمصلحته من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها شيء من ذلك * وقال بعضهم عليها أن تتكلف الدهن
والراحين وانما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا ظهرت الظئران كافرة أو زانية أو مجنونة أو حقا كان لهم أن يقضوا الاجارة وكذا
اذا أرادوا سفرا أو أبت الظئران تخرج معهم لا تجبر على السفر وكان لهم أن يفسخوا الاجارة ولو كان لها زوج ولم يأذن لها بالاجارة كان للزوج

أن يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فان لم يكن واقعت المرأة بالنكاح لرجل لم يكن للقرلة أن يفسخ الاجارة ولولم تكن المرأة معروفة بالظورة وكانت ممن تعير بذلك كان لهما أن يفسخ الاجارة وكذا لو كان قوم الصغير يؤتمن كان لهما أن يفسخ الاجارة * وان أجزت نفسها بادن زوجها لم يكن لهم أن ينعوا الزوج من غشيانهم ولهم أن ينعوا أقرباءهم من المكث معها في بيتهم أما الزارة فينظر ان كان يؤدى ذلك الى الاخلال بعهده الصبي كان لهم حق المنع وليس عليهم أن ينعوا في بيتهم اذا لم يشترطوا ذلك في عقد الاجارة ولا لامة المأذونة أن تواجز نفسها ظنرا وكذا المكتبة * فصل في اختلاف الاجر والمستأجر * رجل استأجر دارا أو دابة أو عبدا ولم يتصرف المستأجر بعد حتى اختلفا فدعى المستأجر أن الاجر خمسة دراهم وقال الآخر عشرة دراهم فأنهما يتحالفان فأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وبدأ يمين المستأجر فإذا حلفا فسخ القاضي العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى بيته الآخر لانه ثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستأجر أجرني شهرين بعشرة دراهم وقال الآخر لابل شهر واحد بعشرة دراهم أو قال المستأجر أجرني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الاجر سواء إلا أنهم اذا اختلفا في المسافة أو في المدة يبدأ يمين الآخر وأيهما أقام (٣٥٨) البينة قبلت بيته وان أقاما جميعا في المسافة والمدة يقضى بيته المستأجر كما لو اختلفا في البيع

فقال الباقر يعني هذا العبد بالقدرهم وقال المشتري بعث هذا العبد وهذا العبد الآخر بألف درهم وأقاما البينة فانه يقضى بيته المشتري * وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجرة والمسافة جميعا فقال الآخر أجرني ثلث الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فأنهما يتحالفان وإذا حلفا يفسخ العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى بالبيتين جميعا فيقضى بزيادة الاجر ببينة الآخر وبزيادة المدة والمسافة ببينة المستأجر وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا هذا اذا انفقا أن الاجر كما

رحمه الله تعالى ونحن نفق بقله أيضا المكان العرف هذا اذا لم يذ كر الفقراء أما اذا ذكر فقال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في اللفاظ الثلاثة يكون وقفا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لانه زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء كذا في الخلاصة * ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدا جاز وان لم يذ كر الصدقة وتكون وقفا على المساكين كذا في فتاوى قاضيان * وذ كر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة * ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال موقوفة بحرية حبيس أو موقوفة بحريس محرمة لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة * ولو قال حبيس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه وقف على فلان أو على ولدي أو فقرا قرابتي وهم يحصون أو على السامى ولم يرد به جنسه لا نصير وقفا عند محمد رحمه الله تعالى لانه وقف على شيء يقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لان التأيد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي * ان قال أرضي أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد الممات تصرف الى

(١) قوله لان التأيد عنده ليس بشرط أى التصريح به لا يشترط والا فهو شرط في المعنى اجماعا كما تقدم قيل الفصل ثم اعلم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذ كر لفظ التأيد أو ما في معناه كالفقراء وكلف صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفة على زيد وانما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين أو جع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حقه في رد المختار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت اه معصمه بحر اوى

دراهم أو دينار فان اختلفا في الجنس فقال الآخر أجرني الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فأنهما يتحالفان فأيهما نكل لزمه دعوى الآخر وأيهما أقام البينة قبلت وان أقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة ويقضى الى القصر بدينار ببينة الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم ببينة المستأجر * ولو استأجر دارا سنة فدعى المستأجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدينار وشهرا تسعة دراهم * وأدعى الآخر أنه أجرها سنة بعشرة دراهم فأقام كل واحد منهما بيته على ما ادعى ذ كر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى ببينة رب الدار * وجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة أجر واحد عشر شهرا فبينة بني شهر واحد فالمستأجر أقره بزيادة أجر لهذا الشهر فان شاء صدقه واخذ وان شاء كذبه * وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة عند المستأجر أو بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه الاجارة كان القول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهما ما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك السلعة ونعمة عندهما لا يتحالفان وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فصل الاجارة لو حلفا لا يثبت احد العقدين فتبقى المنفعة مستوفاة بغير عذر والمنفعة لا تقوم بدون العقد فلا يجب شيء فلا يفيد التحليف ما في البيع اذا حلفا لم يثبت العقد تبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقد عجز عن رده في غرم قيمته

فان اختلفا في الاجر بعد ماضى بعض المدة أو بعد ما سار بعض الطريق فانهما يتجانسان وإذا اختلفا فيفسخ الاجارة فيما بين ويكون القول قول المستأجر في حصة ماضى * ولو استأجر دارا شهر ثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الآخر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فبما مضى لانها تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو جحد الاجارة فيما مضى فان ذلك يكون فسخا للاجارة لانه لما جحد الاجارة فقد أنكر الاجارة أصلا ما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الابطال ولم يثبت تنقيح الاجارة * وكفى المتنق رجل أمر رجلا أن يستأجر دارا فلان بعينه ثم أن الأمر اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها وكيله ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له أن يردّها وتكون في يده بحكم الاجارة * وكفى به أيضا اذا استأجر عبدا سنة فجحد الاجارة بعد ماضى نصف السنة وقيمته يوم الجحد ألف درهم فلم يردّ العبد حتى مضت السنة وقيمته ألف درهم ثم مات للعبد قبل أن يردّ كرهشام عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رحمه الله تعالى قلت لمجدرجه الله تعالى كيف يجتمع الاجر والضمان قال لم يجتمع قال هشام أراد بذلك أنه انما لزمه الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بحكم الاجارة فيلزم الاجر وبعد انتهاء المدة يعتبر جحوده فكان عليه رده فاذا لم يردّه نلزمه قيمته * رجل تكارى دابة من رجلين فاختلف المكاريان فقال أحدهما (٣٥٩) أكرينا كلها بعشرة دراهم وقال الآخر لا بل أكرينا كلها بخمسة

الفقراء كذا في الوجيز للكردي * ولو قال أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى نصير وقفًا كرا لا بد أم لا كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي موقوفة على وجه الخير والبرجاز كأنه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضي هذه للسبيل فان كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقف اصارت الارض وقفا وان لم يتعارفوا بسئل منه ان أراد به الوقف فهمى وقف وان نوى الصدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا فيصدق بها أو بثمنها وكذلك لو قال جعلتها للفقراء ان كان ذلك وقفا في تعارف تلك البلدة كانت وقفا وان لم يكن يرجع اليه بالبيان فان نوى وقفًا وان نوى صدقة أو لم ينو شيئا تكون نذرا بالتصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال ضيعتي هذه سبيل لم نصرفها وقفا الا اذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطه كذا في السراجية * ولو قال سبيلت هذه الدار في وجه امام مسجد كذا عن جهة صلاوة وصيامي نصير وقفًا وان لم يقع عنها كذا في الحر الرائق * ولو قال دارى هذه مسجلا الى المسجد بعد موتى يصح ان خرجت من الثلث وعن المسجد والا فلا كذا في القنية * ولو قال جعلت حجرتي هذه لاهن سراج المسجد ولم يرد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر تصير الحجرة وقفًا على المسجد اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال في مرضه اشتروا من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبرا وقرى قوا على المساكين صارت الدار وقفا كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفًا وكان فيه ثمر أولا يصير المكرم وقفًا وكذا لو قال جعلت غلته وقفًا كذا في فتح القدير * ولو قال وقفت بعد موتى أو أوصى أن يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب * وفي وقف هلال اذا أوصى أن يوقف بثلث أرضه بعد وفاته لله أبدا كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي وقف ولم يرد قال أبو نصر ان كان ماله نقد ابطال وان كان ضياعا جاز على الفقراء وقيل الفتوى على أنه لا يجوز

(٢) قوله بثلث أرضه متعلق باوصى اه معجزة

عشر والمستكرى يقول
أكرى تماني بعشرة قال في
الكتاب ان كان قبل
الركوب كان القول قول
المكاري الذي يدعى خمسة
عشر في نصيبه وان كان بعد
الركوب فالقول قول
المستكرى * رجل ركب
دابة رجل الى بغداد ثم قال
أعزتها وقال رب الدابة
أجرته بدرهم ونصف فان
القول يكون قول الراكب
لان صاحب الدابة يدعى
تقوم المنفعة وهو ينكر
فان أقام صاحب الدابة
شاهدين فشهدا به بدرهم
وشاهد بدرهم ونصف فانه
يقضى له بدرهم واحد ولو
كان الآخر يدعى الاجارة

بدرهمين فشهدا به بدرهمين لا يقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة * ولوركب دابة رجل الى الحيرة فادعى أنه أعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل أكرىتم الى الجبانة الى أطراف البيوت بدرهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب قيمتها لان الراكب أقرب المجاوزة عن الجبانة وادعى الاذن وصاحبها أنكر الاذن فان أقام صاحب الدابة البينة بعد ذلك أنه أكرها الى الحيرة بدرهم لا تقبل بينته لانه زعم أولا أنه جاوز الجبانة بغير كراه فكان متناقضا في دعواه بعد ذلك * ولو استكرى دابة فقال له المكاري استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطه نفقة ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقصر صاحب الدابة بذلك يرى المستكرى وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقصر صاحب الدابة ان أقصر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقصر صاحب الدابة أنه أمره بدفع النفقة الى الغلام * رجل دفع الى حائك غزلا لينسجه فجحد الحائك دفع الغزل اليه وحلف ثم أقروا بالبثوب منسوجا قالوا ان كان نسجه قبل الجحد كان له الاجر وان كان نسجه بعد الجحد فالبثوب للحائك وعليه مثل ذلك الغزل لصاحبه * ولو دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه ثم جحد الصباغ وحلف ثم جاء بالبثوب مصبوغا ان

كان صبغه قبل الجود فالثوب لصاحبه وله الاجر وان صبغه بعد الجود يخير صاحب الثوب ان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب عله وضمنه قيمة ثوب أبيض كأي الغصب * ولودفع الى قصار ثوبه بالقصر فخذ القصار ثم أقر وجه الثوب مقصورا فان كان قصره قبل الجود كان له الاجر وان كان قصره بعد الجود فلا أجر له والثوب لصاحبه على كل حال * ولو اختلف الخياط مع صاحب الثوب فقال الخياط أنا خطمته وقال رب الثوب أنا خطمته فان كان الثوب في يد رب الثوب أوفى بيته فالقول قوله مع يمينه ولا أجر للخياط وان كان الثوب في يد الخياط أوفى يدهما كان القول قول الخياط مع يمينه وله الاجر * ولو اختلف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرت أن تقطعه قبا * وقد خطمته قصاصا وقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قصاصا كان القول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء أخذ القصر وأعطاه أجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوب به غير مقطوع * ولودفع شيئا الى صغار ليضرب له طستا ووصف له فضر به كوزا كان له الخيار ان شاء أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يجوز مسمى وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء * ولودفع الى صباغ ثوبه بالصبغة أجره بالصباغ ففعل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال صاحب الثوب بداتين فأبهم ما أقام البينة قبلت وان أقام يؤخذ بيينة الصباغ وان لم يكن لهما بينة ينظر الى ما زاد الصبغ في قيمة الثوب (٣٦٠) فان كان درهما أو أكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم بعد يمينه بالله ما صبغه

بدانفسين وان كان ما زاد الصبغ فيه أقل من داتين كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما دعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد يمينه ما صبغه بداتين وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب * وان دفع الى خياط ثوبه بالقطعة قبا محشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذا بطاتي كان القول قول الخياط مع يمينه * ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك وقال

بلايين المصروف كذا في الوجيز * وفي الفتاوى رجل قال أرضى هذه صدقة كان نذرا بالتصدق حتى لو تصدق بعينها أو بقيمتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة * ولو قال تصدقت بأرضى هذه على المساكين لا تكون وقفا بل نذرا لوجب التصديق بعينها أو بقيمتها فان فعل خرج عن عهدة النذر والاورث عنه كذا في فتح القدير * ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه صدقة على وجه الخير والبر لم يكن ذلك وقفا بل نذرا كذا في الظهيرية * رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار على المساكين عرفا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال صدقة لاتباع يكون نذرا بالصدقة لا وقفا ولا زادا ولا توهبا ولا تورث صارت وقفا على المساكين هكذا في البحر الرائق

باب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع

يجوز وقف العقار مثل الارض والدور والحوانيت كذا في الحاوى * وكذا يجوز وقف كل ما كان تعالىه من المنقول كالوقوف أرض مع العبيد والنيران والآلات للعرث كذا في محيط السرخسى * ذكر الخضاف اذا وقف أرضا ومعه رقيق يعملون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق وبين عددهم وكذلك اذا كان في ذلك بقرة ينبغي أن يسمى البقرة وبين عددهم وينبغي أن يشترط في الصدقة أن تنفق الرقيق والبقرة من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الذخيرة * وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان شرط أن تجرى عليهم نفقاتهم من غلتها أما كانوا أحياء وان قال لعلهم فيها لا يجري شيء من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق * فان ضعف الرقيق عن العمل فان له أن يبيعه ويشترى بثمنه غلاما مكانه فان لم يجد بثمنه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الارض فلا

صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعى رد الثوب لان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك كل أجير مشترك والفتوى على قوله * ولو أن القصار أعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فأخذ الثوب ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسهه أن يلبس الثوب ولا أن يبيع الا أن يقول للقصار أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم * ولودفع متاعا الى جمال ليحمله الى موضع كذا ففعل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الجمال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الجمال مع يمينه ولا أجر له الا أن يصدقه الاجر به بأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا أنه في النوع الواحد أخش وأقبح ان لا يلزمه الاجر * ولو حمل طعاما أو زيتا فقال الجمال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فان هذا أخش أن يأخذ الطعام ولا يعطى الاجر فاما في النوعين المختلفين فلا أجر للجمال الا أن يصدقه أو يأخذه * رجل دفع الى الخياط ثوبا ليخطمه ولم يذكر له أجر الخطم فاعطاه أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتغابن فيه الناس قالوا طبيب له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لرجل اني أركبتك بغلام يلم بعمرة دراهم وقال المدعى عليه لا بل استأجرتني لابلغة الى فلان بيلم بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقام البينة كانت البينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب

على المستأجر فلا تجوز الاجارة على ذلك * رجل اجر ارضاً ثم احتسب فقال المستأجر استأجرتم اوهى فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة من زوعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الارض بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والنساق بحكم الشرط فان ثمة كان القول قول مدعى الصحة لان في هذا الوجه صاحب الارض منكر الاجارة أصلاً وقال القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعى الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه قال المصنف وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة اجارة المشغول روايتين والصحيح أنها جائزة ويؤمر بالتفريع والتسليم * رجل اجر داره سنة فلما مضت السنة أخذ صاحب الدار الدار وكسها فقال المستأجر كان لي فيها دراهم وانك كسيتها او لقيمتها في الطريق ولى عليك ضمانها فان أنكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله * رجل دفع الى صانع عشرة دراهم فضة وقال زد عليهما درهمين يكون قرصا على وصغة قلبا واخرج درهم فصاعه وجابهه بمحشوا وقال زد عليهما درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليهما شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصانع ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة وأخذ القلب لان الصانع يدعى على (٣٦١) صاحب الفضة قرص درهمين وهو ينكر

وصاحب القلب يدعى على الصانع استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما * ولودفع الى حائك غزلا وأمره أن يزيد في الغزل رطلا من عنده على أن يعطيه من الغزل وأجر الثوب دراهم معلومة جاز ذلك وان اختلفا بعد النسيج فقال الحائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن غزل صاحب الغزل معلوما بأن اتفقا على أن غزله كان منافان كان الثوب قائما في يده بوزن فان وزن فوجد مشورين فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل غزل زدت قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر

بأمر بذلك وكذلك الحكم في الدواب وآلات الزراعة اذا وقفت مع الارض ولولا الصدقة أن يعملوا ذلك كذا في الذخيرة * ولو قتل فأخذ دية فعلى القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير * وفي الاسعاف وان جنى أحدهم منهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والقضاء ولو فداها باكثر من الارش كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وان فداها أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق * وأما وقف المنقول مقصودا فان كان كراعا أو سلاحي يجوز وفيما سوى ذلك ان كان شيا لم يجز التعارف بوقفه كالتياب والحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفا كالنأس والقدم والجنازة وثيابها وما يحتاج اليه من الاواني والقنور في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمه الله تعالى منهم الامام السرخسي كذا في الخلاصة وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الائمة الحلواني كذا في مختار الفتاوى * ولو جعل جنازة وملاة ومغسلا يقال بالفارسية حوض مسين وقفه في محلة فمات أهلها كلهم لا يرث الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة * ثم في وقف المصحف اذا وقفه على أهل المسجد يقرؤنه (١) ان يحصون بجوز (٢) وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا المسجد وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي * واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * اذا جعل ظهر دابته أو غله عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط * رجل وقف بقرعة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها

(١) قوله ان يحصون فيه حذف كان واسمها أي ان كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندي أو يحصونه وهو تحريف ثم ان حذف الاحصاء مختلف فيه والمفتي به أنه موقوف لرأي الحاكم (٢) قوله وان وقف على المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة (٣) قوله وذكر في بعض الخ من قبل لقوله ويقرأ الخ وينبغي أن يكون المعول عليه الاول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه

(٤٦ - فتاوى ثانی) ظاهرا وان رجع القاضي الى علماء الحنوك في ذلك كان أحسن فان رجع اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول الحائك مع عينية فاذا حلف يجبر رب الثوب على أن يعطيه ما سمي له وبأخذ الثوب وان قال أهل العلم الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول رب الثوب مع عينية فان حلف بخير صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه من الاجر بحسب ما أقام من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب الثوب قبل أن يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع عينية على علمه أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه أجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما أصاب قيمة الغزل وقال الحاك الشهيدي رحمه الله تعالى الصواب أن يطرح عنه أيضا حصة مترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزم الاجر المسمى بمقابلته العمل في ثلاثة أرباط غزل وهو انما عمل في رطلان هذا اذا اختلفا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع وهو رب الثوب مع عينية سواء كان الثوب قائما أو هالكا ولا يرجع في هذا الى قول الحنوك لانه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب وفي مسئلة الصانع والقلب يجب أن يرجع في معرفة الزيادة الى أهل العلم ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل ذلك في النداف اذا دفع اليه ثوبا وأمره أن يزيد في قطنه * رجل حل رجلا كرها فذهب به الى بعض البلاد قالوا عليه الكراء حتى يرد به الى المكان

الذي حل منه وكذا كل شيء له حل وموتة * صاحب حانوت أمر أبحر إليه ليرش الماه في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن الآمر * ولو أمره بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الأبحر لان منفعة الوضوء تكون للتوضي ومنفعة الرش تكون للآمر * رجل ركب سفينة رجل من ترمذ إلى أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملك إلى أمل بمخسة دراهم وقال الراكب استأجرني لاحفظ السكان إلى أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما بأولى من الآخر وكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء وان أقرع للبداء كان حسنا فان حلفا لأجر لا حدهما على صاحبه وان أقاما البينة كانت البينة بينة الراكب وهو الملاح يقضي له بالأجر على صاحب السفينة ولا أجر عليه لصاحب السفينة لانهم ملأ أقاما البينة يجعل كأن الأمرين كأنهما بطلت اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للإلاح من ان يكون في السفينة والله أعلم بالصواب * كتاب الدعوى والبيئات * وانه مشتمل على أبواب كل باب مشتمل على فصول * الباب الاول منه في اداب القاضي * الفصل الاول منه في معرفة أهل القضاء والدخول في القضاء والتحرز عنه * فأهله من يكون أهلا للشهادة ومن لا يكون أهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلا للقضاء حتى لو قلده قضاة وكذا المحمود في القذف وبعض العلماء منهم الخصاص (٣٦٣)

ولا يكون قاضيا واذا فسق ينزل * وكذا المرتضى واختلفت فيهم ما للروايات عن أئمتنا المتقدمين رحمه الله تعالى وكثرت فيهم ما أقاويل المتأخرين رحمه الله تعالى والصحيح ما قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى أنه اذا قلده وهو عدل ثم فسق يستحق الغزل ولا ينزل حتى لو قضى بعد الفسق جاز قضاؤه سواء كان القاضي من ترقا من بيت المال أو لم يكن * وأجمعوا أنه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى * القاضي اذا ارتدوا للعبادة بالله ثم أسلم كان على قضاؤه * وكذا اذا عمى ثم أبصر ولا ينفذ ما قضى في حال رده * والوالى اذا فسق فهو بمنزلة القاضي

وشيرازها يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية * ولا يجوز وقف خيل البقر وغيره لينزو كذا في القنية * وفي الواقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف (١) الكر دار بدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط * ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعبارة أو اجارة كذا في فتاوى قاضيهان * ذكر الخصاص أن وقف حوائث الاسواق يجوز ان كانت الارض بلجارة في أيدي الذين بنوها لا يجوز جهنم السلطان عنها وبه عرف جواز وقف البناء على الارض المحتركة كذا في النهر الفائق * البتة الموقوفة على جهة اذاني رجل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز لا خلاف تبعها فان وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والاصح أنه لا يجوز كذا في الغياثية * واذا غرس شجرة ووقفها بموضعها من الارض صح تبعها للارض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لا يصح وان كانت في أرض موقوفة فوقها على تلك الجهة جاز كافي البناء وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الظهيرية * وقف الغلمان والحواري على مصالح الرباط يجوز ولو تزوج الحاكم جاريته يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولورج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز كذا في الوجيز للكردي * وأما وقف مالا ينتفع به الا بالتلاف كالذهب والفضة والمال كقول المشروب فغير جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والفضة الدراهم والذنانير وما ليس بجمل كذا في فتح القدير * ولو وقف دراهم أو مكيلا أو ثيابا لم يجوز قيل في موضع تعارفوا ذلك يبقى بالجواز قيل كيف (٢) قال الدراهم تقرض للفقراء ثم يقبضها أو تدفع مضاربة ويتصدق بالربح والخطة

(١) قوله الكر دار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كسبا بالتراب وانما يصح وقفه لانه منقول ولم يجز به العرف كافي النخبة اهـ معصمه بحر اوى (٢) قوله قال الدراهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الاسعاف مانصه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زفر أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقليل له وكيف يصنع بالدراهم يقال يدفعها الى آخر ما قال اهـ معصمه

تقرض يستحق الغزل ولا ينزل ومع أهلية الشهادة لا بد أن يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل لا ينبغي له أن يتقلد ولا يقلد لقول عليه السلام القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار وأراد بالاثنين الجاهل وغير العدل * والجاهل التي أولى بالقضاء من العالم الفاسق * وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلده الجاهل لا يصير قاضيا * وعند استجماع الشرائط يكره الدخول في القضاء عن اختيار * وان قادم من غير طلبه فان كثرا أمثاله في البلد اختلفوا فيه قال بعضهم يكرهه الدخول وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين هو من البلدة قالوا يقتض عليه الدخول ولو امتنع يأثم لان القضاء فرض كفاية بمنزلة صلاة الجنازة اذا تعين الواحد لا قامتها يقتض عليه فان قلده وغيره أفضل منه كان الافضل أولى * وكذا والى فاما الخليفة فليس لهم أن يولوا الا أفضلهم * الامام اذا لم يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه لان العصاة رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية والحق في نوبته كان مع علي رضي الله عنه وانا ارتشى ولا القاضي أو كاسه أو بعض أعوانه يعين الرشي عند القاضي ففعل ان لم يعلم القاضي بذلك نفذ قضاؤه وكان على المرتضى رد ما قبض وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا * واذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على القاضي والاخذ * ثم الرشوة على وجوه أربعة منها ما هو حرام من الجانبين أحدها هذه والثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقتضى له وهذه الرشوة حرام من

الجانين سواء كان القضاء بحق أو بغير حق * ومنها اذا دفع الرشوة لخوف على نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع * وكذا اذا طمع في ماله فرشاه بعض المال * ومنها اذا دفع الرشوة لیسوی أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للأخذ أن يأخذ * وان أراد أن يحل للأخذ يستأجر الاخذ بنحو مالي الليل بما يريد أن يدفع اليه فانه تجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا أعطى الرشوة أو لا لیسوی أمره عند السلطان وان طلب منه أن يسوي أمره ولم يذكر له الرشوة ثم أعطاه بعد ما سوي اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ * وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لأنه بر ومجازاة الاحسان فيحل كالوجعوا للامام والمؤذن شيئا أو أعطوه من غير شرط كان حسنا * وكما لا يحل للقاضي أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستعارة * وان أهدى اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له أن يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضاء أو دونه الا بأس بأن يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الزيادة * ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة * وكما لا يقبل الهدية من كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجب الدعوة الخاصة ويجب الدعوة العامة * وانما يعرف الخاص من العام أن ينظر (٣٦٣) ان كان بحال لم يجب للقاضي دعوته لا يتخذ الدعوة فهي خاصة * وان كان يتخذ الدعوة وان لم يحبه القاضي فهي عامة * وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة * وان كان بينهما قرابة فسرابة يجب وان كانت خاصة * ولا بأس للقاضي أن يرتزق من بيت المال وان استعف فهو أفضل وللعلماء والقضاة والعلمين حظ في بيت المال * ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي * ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة * وكذا الاضافة الى وقت المستقبل بأن

تقرض للفقراء يزعمون ثم تؤخذ منهم والياب والا كسبة تعطى للفقراء ليلبسوها عند حاجتهم ثم تؤخذ كذا في الفتاوى العتائية * ولا يصح وقف الادوية الا اذا قال على الذقراء والاغنياء فيجوز وتدخل الاغنياء تبعاً كذا في معراج الدراية * ذكرنا لطنفي اذا وقف مالاً لاصلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطرة أو لاصلاح الطريق أو لحفر القبور واتخاذ السقايات والخانات للمسلمين أو لشراء الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * (ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه) ذكرنا الخصاص في وقته اذا وقف الرجل أرضاً صحته على وجوه سماها ومن بعدها على الفقراء فانه يدخل في الوقف البناء والتخيل والاشجار كذا في المحيط * وذكرنا الخصاص أن الثمرة لا تدخل في وقف الاشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغيانية * ولو قال جعالت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقها وجميع ما فيها ومنه اوفيا ثمرة فائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فئات الواقف وفيها ثمرة فائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لانه الآن وجب له الوقف فصار كانه وقف الارض وفيها ثمرة فائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الذقراء والاستحسان تأخذ قال الفقيه أبو جعفر ان كان لفظ الواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف الى ما بعد الوفاة والارض في حال حيائه لم تصرف وفاقا اذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ذلك الميت فتكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية * وقف أرضا وفيه ازرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن

قال له الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها وقال اذا قدم فلان فانت قاض * تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاص أن الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعليق التحكيم لانسان بين اثنين والاضافة الى وقت المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعليه الفتوى * ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محلة على حدة جاز فان وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعي يريد أن يخاصمه الى قاضي محلته والاخر يأبى اختلاف فيها أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والصحيح أن العبرة لمكان المدعي عليه * وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة أراد العسكري أن يخاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف * واذا مات الخليفة لا تنزل قضائه وعمله * وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره فمات القاضي لا تنزل خليفته واذا قلدا الامام رجلا القضاء بوماً أو مجلساً جاز ويتوقف بالمكان والزمان * واذا قلدا السلطان رجلاً قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه السواد والقرى ما لم يكتب في منشور البلدة والسواد * ولو فوض السلطان قضاء بلدة الى اثنين لا ينفرد احدهما بالقضاء كلاً وكل رجلين بالبيع * القاضي اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف فاستخلف حكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز كلاً كبل بالبيع اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فكل غيره فباع الثاني

بمحضره الاول جاز * ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي فحكم في غيبته ورفع قضاؤه الى القاضي فأجاز قضاؤه فنفذ عندنا استحسانا ولا
 بنفذ قياسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى كالمكيل اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فوكل غيره وباع الثاني عند غيبته فأجاز الاول بعه جاز عندنا *
 وكذلك القاضي اذا أجاز حكم الحاكم في المجتهدات وهذا اذا كان الخليفة ممن يجوز حكمه فان كان ذميا أو مجنوناً أو صبياً أو عبداً فأجاز القاضي
 حكمه لا يجوز * ويجوز قضاء المرأ فيمخالل الحدود والقصاص لانها تصلح شهادة فيما خلا الحدود والقصاص ولا تصلح شهادة فيها
 * القاضي اذا قضى زماناً ثم ظهر أنه عبداً أو محدوداً أو قذف أو أعمى أو فاسق أو مرتشئ فإنه يرتد قضاؤه ولا ينفذ منه شيء كذا ذكر
 الخصاص * أما غير الفاسق والمرتشئ ممن ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من أهل الشهادة * وأما الفاسق والمرتشئ فهو قول الخصاص وهو اختيار
 الطحاوي * وعندنا الفاسق من أهل الشهادة فينفذ قضاؤه وقضاؤه المرتشئ في غير ما ارتشى بمنزلة قضاء الفاسق وفيما ارتشى اذا وقع بحق
 ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى أنه ينفذ * الخوارج وأهل البغي اذا قلدوا رجلاً من أهل البغي قضاء بلدة غلبوا عليها
 لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على أهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون أموالنا وما نأفلا ينفذ قضاؤه وان قلدوا رجلاً من أهل العدل مع
 تقليدهم ونفذ قضاؤه * القاضي اذا (٣٦٤) كان مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف رجلاً صح استخلافه فان عزله لا يصح عزله الا

اذا قال له الخليفة استخلف
 من شئت واستبدل من
 شئت فحينئذ يملك العزل
 والتقليد * (فرق بين القضاء
 والامامة) * الامير اذا
 استخلف رجلاً في الجمعة جاز
 وان لم يأمره الخليفة بذلك
 لان ثم لم يصح الاستخلاف
 تفوت الجمعة وكذلك وصى
 الاب يملك الايصاء وان لم يأمره
 الميت بالايصاء * ولو ان الامام
 قلد رجلاً القضاء وأذن له
 بالاستخلاف فأمر القاضي
 رجلاً لسمع الدعوى
 والشهادة في حادثة ويسأل
 عن الشهود ويستمع الاقرار
 ولا يحكم هو بذلك لكنه
 يكتب بذلك الى القاضي
 وينهى حتى يقضى القاضي
 بنفسه لم يكن لهذا الخليفة

كذافي المضمرات * وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو
 رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وغبضة أو خلافها كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف
 وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط * وكذا ما ينفق في المستقبل كذا في فتاوى قاضيان
 * وأما الرطاب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف
 وكذلك الباذنجان والقطن الا أن تكون شجرة القطن تجزى في كل سنة كذا في الظهيرية * بصل (١) العبر
 والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الارض كذا في
 الذخيرة * والورد وورق الحناء والياسمين تكون للواقف كذا في فتاوى قاضيان * والريح في الضيعة
 تدخل في وقف تلك الضيعة ربح الماء وروحي اليد في ذلك سواء وكذلك الدواليب تدخل والدوالي لا تدخل
 كذا في المحيط * ويدخل في وقف الحمام القدر وملقى سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الارض المملوكة
 أو طريق كذا في فتح القدير * رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء لم يذ كر الشرب والطريق فإنه
 يدخل الشرب والطريق استحساناً لان الارض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق
 كذا في فتاوى قاضيان * وفي وقف الدار اذا لم يذ كر الدار يحق قضاؤها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها
 من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار * وفي وقف الحوائت يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي
 الدباسين وقدور الباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة * سئل نصر عن
 وقف دار فيها حمامات يطرن ويرجعن قال يدخل في وقفه الحمامات الاهلية كذا في فتاوى أبي الليث
 * وفيه أيضاً لو وقف برج حمام أو رجوان يكون جائزاً لان الحمامات وان كانت منقولة الا أنها تصير وقفاً
 بعمال البيت كالموقف ضيعة بما فيها من الثيران والعبيد وكذلك لو وقف بيتاً فيه كوارات العسل يجوز وتصير
 النحل بعمال البيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذا المسألة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل

(٢) قوله العبر يوزن غير الترجس اه قاموس

أن يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار والحكم
 بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه وأمره باعادة البيعة فانشهدوا بذلك بمحضرة الخصمين فحينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة * قالوا هذه
 المسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي
 أنهم شهدوا عندى بكذا ويكتب ألقاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى علمه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك عن غير اعادة البيعة عنده
 فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا
 أن يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف أن يتظر الخليفة هل للمدعى شهوداً ويكذب فلهل له شهوداً
 الا أنهم غير عدول أو قد لا تتفق ألقاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة * فصل فيما يباح حق على القاضي وما ينبغي له أن يفعل
 وما لا يفعل * لا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا بأس بان يفعل ذلك في
 غير مجلس القضاء * والصحيح أنه لا يفعل لافي مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساءلونه لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضاء
 لاجل الخصومة أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب على القاضي رد سلامه فان أراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يزيد على قوله وعليكم * وسلم

الشاهد في القاضى ويرد عليه ولا بأس للقاضى أن يفتى من لم يخاصم اليه ولا يفتى أحد الخصمين فيما يخصه اليه * وإذا خاصم رجل السلطان إلى القاضى فجلس السلطان مع القاضى في مجلسه وخصمه على الأرض بنفى لا قاضى أن يقوم من مقامه ويجلس فيه خصم السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الخصمين على الآخر في الجلوس وهذه المسئلة تدل على أن القاضى يصلح قاضياً على السلطان الذى قاده والدليل عليه قصة على رضى الله تعالى عنه عند شرح رضى الله تعالى عنه * ويقضى القاضى وهو مستوف خطه من الطعام والشراب * ولا يقضى وهو جائع ولا شبعان ولا غضبان ولا كظيم من الطعام ولا مأخوذاً أحد الاخشين ولا به نعاس أو نوم ولا يشاراً أحد الخصمين ولا يضم أحدهما إلى نفسه ولا يبخم * وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من البعد والشهود تقرب من القاضى ويخرج للقضاء فى أحسن مياها وأعدل أحواله * ويأخذ كاتباً عالماً ورعاً فإن كان القاضى فقيراً محتاجاً الأول له أن يأخذه رزقه من بيت المال بل يفترض عليه وإن كان غنياً تكلموا فيه والأولى له أن لا يأخذ من بيت المال * ويجلس للقضاء فى مسجد حبه والمسجد الجامع أفضل إذا كان المسجد الجامع فى وسط البلدة فإن كان فى طرف من البلدة يختار مسجداً آخر فى وسط البلدة * وله أن يقضى فى داره إذا كانت داره فى وسط البلدة ويختار الجلوس فى مسجد السوق ليكون أشهر * وعند الشافعى رحمه الله تعالى ليس للقاضى أن يقضى (٣١٥) فى المسجد * فإذا جلس القاضى فى المسجد أو فى داره يأخذ بواباً يفتح

والجامع كالوقوف العبيد مع الأرض والثيران كذا فى المحيط
فصل فى وقف المشاع * الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ألا يرى أنه لو وقف نصف الجامع يجوز وإن كان مشاعاً كذا فى الظهيرية * وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخارى وعليه الفتوى كذا فى السراجية * والمتأخرون أقروا بقول أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا فى خزائن المفتين * وانفق على عدم جعل المشاع مسجداً أو مقبرة مطلقاً سواء كان مما لا يحتمل القسمة أو يحتملها كذا فى فتح القدير * وإذا قضى القاضى بصحة وقف المشاع نفذ قضاءه وصار مفعقاً عليه كسائر الخلفات كذا فى شرح أبى المكارم للفقهاء * ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضى بصحة فطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ويتهايئون وعندهما يقسم كذا فى الخلاصة (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً أو أراذوا القسمة لا يجوز وكذا التهايو كذا فى فتح القدير * ثم إن وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذى يقاسم شريكه وبعد الموت إلى وصيه * وإن وقف نصف عقاره فالذى يقاسمه هو القاضى أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا فى الهداية * لو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما ماله على قومه لمعين فهذا جائز ولهما أن يقاسما هذه الأرض فيقرز كل واحد منهما ما وقف في يده يتولاه كذا فى الظهيرية * ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لأن الشيوع مقارن * ولو استحق جزء ميز بعينه لم يسطر الباقي كذا فى الهداية * ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعاً وقضى القاضى للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله عند أبى يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا فى المحيط * ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين فتصدقا (١) قوله وأجمعوا الخ ما نقل هنا مخا فطلق الاسعاف وغيره من جواز التهايو ويجاب بان ما هنا محمول على الجبر وما فى الاسعاف على التراضى أناده الرمل وتحقيقه فى رد المحتار اه معجمه

الخصوم من الازدحام * ولا يساح للواب أن يأخذ شيئاً لياذن بالدخول * ومتى دخل القاضى المسجد يصلى ركعتين أو أربعاً ثم يجلس مستديراً القبلة كما يجلس المدرس والخطيب * ولا تدخل فيه الحائض والنفساء ولكن القاضى يخرج البهن أو يجلس القاضى فى المسجد وهى خارجه بحيث يسمع كلامها والمشارك يدخل المسجد هذا فى عرفنا * أما فى عرفهم مكان القاضى يجلس مستقبلاً القبلة * وإذا جلس الخصوم بين يديه هل يستنطقهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستنطقهم

فيقول أيك المدعى فإذا عرف المدعى يقول له ما تادى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبى يوسف رحمه الله تعالى أوفى * وإذا ادعى المدعى شيئاً على المدعى عليه يكتب القاضى على بياض صورة الدعوى ثم يقول للادعى عليه ماذا تقول فإن أقر عا ادعاء المدعى أثبت إقراره فى كتابه ويأمر المدعى عليه بإيفاء الحق وإن أنكر يكتب انكاره فى ذلك ثم يأمر المدعى بإقامة البينة وهذا كان فى عرفهم * أما فى عرفنا المدعى يجرى إلى كاتب القاضى فيضبره بكيفية دعواه ويصوره عند صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجرى إلى القاضى مع خصمه ويدعى عليه فإن أقر خصمه أثبت القاضى إقراره فى الكتاب ويأمره بقضاء الحق وإن أنكر أمر المدعى بإقامة البينة فإن جاء المدعى بشهود فشهدوا عنده على الترتيب يكتب القاضى شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم أبيه ووجهه ويترك بين كل خطين بياضاً بالشهادة كل واحد منهم * وإذا جاء رجل إلى القاضى وذكر أن له على فلان ابن فلان دعوى فإن كان المدعى عليه غائباً يدفع القاضى إليه طية عليها ختم القاضى مكتوباً فيها أجب خصمك إلى مجلس الحكم وإن كان المدعى عليه حاضراً فى المصر أحضره القاضى بمجرد دعوى المدعى وكذا إذا كان قرياً من المصر فإن كان بعيداً بعدى القاضى خصمه بمجرد قول المدعى حتى يقيم البينة أن له على فلان حقاً فإن أقام البينة أعدم القاضى استهانة وفى القياس لا يعدى كالمو كان بعيداً والقامل بين القريب والبعيد مما طال الخصاص أنه إن كان فى موضع يمكنه أن يحضر مجلس

القاضي ويجب خصمه ويغود الى منزله في ذلك اليوم ولا يفسد شأؤه فهو قريب والا فهو بعيد * وعلى هذا الشهادتان كان شاهد الاصل في مكان قريب على هذا التفسير لا تجوز الشهادة على الشهادة وان كان بعيدا بهذا التفسير تجوز الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجب على الامام أن ينصب قضاة في الكور فيمدون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المرأة مخدرة وذو كرا الشيخ الامام على بن محمد البردوي رحمه الله تعالى المخدرة هي التي لا تكون برزة بكرة كانت أو ثيبا لا يراها غير المحارم من الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فراها رجال أجنب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة * والمرأة التي تخرج الى حوائجها بعيدا القاضي * وفي المخدرة يبعث القاضي اليها أمينا اذا لم تثبت الوكالة عنه يستخلفها * وكذا في المريض فان نكلت ثلاثا شهد على ذلك شهودا وياخذوكيلا فاذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين الا ان يكون القاضي مأذونا بالاستخلاف فبعث الامين واستخلفه وفي هذا وجه آخر أن يحكم بينهم ما حكما يحكم بينهما ثم يرفع حكمه الى القاضي فيجزيه القاضي ان رآه جائزا * وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكره لا يشخصه القاضي ما لم يقم المدعى البينة على ما ادعى فاذا اقام قبلت بينته للاستخاص لا للقضاء (٣٦٦) والمستور في هذا يكتفي * وان سأل المدعى من القاضي ختم الاحضار خصمه أعطاه القاضي فاذا

ذهب به الى الخصم أراه ذلك وأخبر أنه ختم القاضي ليدعوه في وقت كذا فان امتنع وردت ذلك أشهد عليه شاعدين فاذا شهد بذلك عند القاضي يستحضره القاضي بأعوانه ان قدر والا يسأل الوالي أن يستحضره * ومؤنة المستحضر على المتردد هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فاذا أحضر يحبس القاضي عقوبة وكذا اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته وكذا اذا وعد ثم خالف الا أن هذا دون الاول في العقوبة * ولو ادعى على صبي محجور حقا فان لم يكن له بينة على ما ادعى لم يحضره القاضي * وان

بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشروع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع وقت العقد لانهم ماتوا قبل الارض بجله ولا وقت القبض لانهم اسلموا الارض بجله كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك ان تصدق كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قيم او احد افق بض نصيبهما جميعا أو متفرقا كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو جعل التولية الى رجلين معا كذا في الوجيز * وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد له أبا ماتا تسلا فاذا انقرضوا كانت غلتها للمسكين والآخر في الحج يجمع بهما في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحدا وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والمسكين مشاعا والنصف الآخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان الذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيع كذا في محيط السرخسي * ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما موقوفة متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما مباشر عقدا على حدة وتمكن الشروع وقت القبض أيضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفاً شاعفاً قال كل واحد منهما الذي جعله متوليا في نصيبه قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقبوض كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يذرع الارض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفاً وان كانت ألغى ذراع كان الوقف منها النصف وان كانت ألفاً وخمسائة كان الوقف منها ثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيه يكون للوقف حصه من النخيل كذا في المحيط * رجل وقف جريشا نعاماً أرض ثم وقعت القسمة فأصاب الوقف أقل من حريب لجودة هذه الطائفة

أخبر القاضي أن فلا تطلق امرأته ثلاثاً أو استرق الحر أن أخبر بذلك عدلان كان على القاضي أن يطلبه أشد الطلب التي وان كان المخبر عدلاً واحداً ولم يكن عدلاً وغلب على ظن القاضي أنه صادق فالاولى أن يطلبه وان لم يطلب على ظنه أنه صادق لم يكن عليه أن يطلبه * ولو أن رجلاً قال للقاضي ان لي على فلان حقاً وهو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القاضي يستحضره فان لم يقدر يكتب الى الوالي في احضاره فان قال الوالي لا أظفر به وسأل المدعى من القاضي تسير الباب والختم عليه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك الا ان يأتي بشاهدين أنه في منزله فان شهد بذلك سألهم القاضي من أين علمتا فان قالوا رأينا في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي يحتم على بابه ويجعل بينه حبساً عليه ويسد أعلاه وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج * وان قالوا رأينا منذ شهر لا يلتفت الى كلامهم لانه قد يغيب اذا طال المدة وقد رد ذلك ثلاثة أيام وان ختم القاضي على بابه ولم يخرج قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي رسولا ومعه شاهدان فينادي الرسول على بابه بافلا بن فلان ان القاضي فلان ابن فلان يقول لك احضر مع فلان مجلس الحكم والا نصب لك وكيلاً وقبل بينة المدعى عليك كذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر ينعم ما قال ويقضى على وكيله بما يدعى عليه الخصم * قال شمس الأعمى الحلو في رحمه الله تعالى كان الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

فكان ذلك منهم اتفاقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي إلى القاضي كتابا في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب إليه على
الخصم فان القاضي يוכל عنه على نحو ما قلنا * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وأصحابنا لم يجزوا الهجوم وصورته أن يبعث
القاضي نساء يطلبن في البيت وأعوأنا يأخذون السفلى والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي رحمه الله تعالى
والمشهور من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي لا ينصب وكيلا بعد ختم الباب ولكنه يجمع عليه صورته ما قلنا أنه يبعث نساء
ورجالا تدخل النساء المنزل المدعى عليه وتجعل النساء الخدم من جانب ثم تقش امرأة ثقة حرمة وخدeme كيلا يكون فيهن رجل يشبه المرأة
فان وجد المدعى عليه يؤخذ وان لم يوجد يطلب فيما بقي من البيت قال وهذا استحسان فعله عمر رضي الله تعالى عنه والصلحون بعده وتركوا
فيه القياس فان كان المدين يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور إلى باب القاضي هل يسم القاضي بابه اخنلقا فيه والصحيح أنه يسم ولو
كان ساكن في داره مشتركة لا يسم بابه * والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبينة اذا اختفى لا يقضى القاضي عليه في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعذر ثلاثة أيام فينادى على بابه ثلاثة أيام على نحو ما قلنا فان خرج ولا يقضى عليه وان لم يخرج
ولكنه غاب لا يقضى عليه * وذكر الخصاص اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع (٣٦٧) القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل

بالخصومة بعد قبول البينة
قبل التعديل أو مات
الوكيل ثم عدت تلك
البينة لا يقضى بتلك البينة
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يقضى وقال شمس
الأئمة الحلواني رحمه الله
تعالى وهذا أرفق بالناس
* ولو أقر المدعى عليه ثم غاب
فانه يقضى عليه باقراره في
قولهم وان غاب الوكيل
أومات بعدما أقيمت عليه
البينة ثم حضر الموكل
يقضى عليه بتلك البينة
كذا ذكر في الزيادات
وكذا الوهاب الموكل ثم حضر
الوكيل فانه يقضى عليه
بتلك البينة وكذا الوهاب
المدعى عليه بعدما أقيمت
عليه البينة يقضى بتلك

التي وقعت في الوقف فزيد في ذرعان الطائفة الاخرى أو على العكس جاز كذا في الظهيرية * ولو قال جعلت
صبي من هذه الدار وقفًا وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك
وقفًا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كانت له أرضون ودورين بينهما آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم
شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودور واحدة فان هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال
رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو أن رجلين بينهما ما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاز في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى فلو أن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمة دراهم معدودة معلومة ان
كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الارض لا يجوز لان الواقف يصير باعاشيا من الوقف
بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى
بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصصه الواقف وقف وما اشترى بالدراهم فذلك
ملك له كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان في القسمة فضل دراهم بأن كان أحد النصيبين أجود من
الآخر وجعل بازا بالجوذة دراهم فان كان الآخر يأخذ الدراهم هو الواقف لا يجوز وان كان الآخر يأخذ شريكه
جاز كذا في فتح القدير * حاثوب بين شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على
بابه فنعاه الشريك الآخر ليس له الضرب الا اذا أذن له القاضي بذلك صيانة للوقف وهذه المسألة تتأني
على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما اختاره مشايخ بلج رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * قرية
بعضها وقف وبعضها ملك وبعضها ملك أرادوا قسمة بعضها ليجعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمة
الكل جاز كذا في الوجيز

الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول

الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه

البينة على الوارث * وكذا لو أقيمت البينة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك البينة على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البينة على
الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البينة ولا يكاف باعادة البينة * باب الدعوى * رجل ادعى عند القاضي على رجل
حقا فهو على وجهه ما أن يدعى دينا أو عينًا والعين لا تخلو ما أن تكون منقولة أو غير منقولة والمنقول لا يتخلو اما أن يكون قائما أو هالكا
والقائم لا يتخلو ما أن يكون غائبا أو حاضرا فيجوز لكل قسم فصل على حدة * أما اذا كان المدعى به دينا لا تصح الدعوى الا بعد بيان القدر
والجنس والصفة فان كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى منها فيسمع دعواه ولو كان لسانه غير لسان
القاضي يأخذ مترجما وكذا الشاهد * والعدد في المترجم ليس بشرط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا الاختلاف
في رسول القاضي * وإشارة الاخر من فيما لا يسقط بالشبهات وفيما يسقط كعبارة غيره حتى يستوفي القاضي بإشارته وإشارته في ذلك
تكون كعبارة الا في الحدود والخاصة لله تعالى * وان ذكر المدعى جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سله من أي وجه يدعى
يسأله القاضي عن ذلك فان أبي أن يبين ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي
رحمهما الله تعالى أن القاضي اذا سأله عن السبب لا يجب عليه أن يجيب لان المدعى قد يستحي عن بيان السبب أو يشق عليه بيان ذلك فان

بين المدعى عليه وقال هذا المال الذي يدعى على من نحن خرافة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بصيرمقرا بالمال اذا كذبه المدعى في السبب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان بين مفسو ولا فكا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان بين موصول لا يصح بيانه * وأصل المسئلة اذا قال لغيرك على ألف درهم من غن جارية بعثتها الا أني لم أقبض قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ بالمال وقالوا كذلك ان فضل وان وصل لا يلزمه شيء * ولو ابتدأ بالسبب وقال انه باعني الخمر أو الميتة بكذا لا يصير مقرا بالمال * وان قال المدعى عليه له على ألف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مججلة كان القول قول المدعى الا في الكفالة والمسئلة معروفة * واذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضى من المدعى عليه كفيل بنفسه فان القاضى يقول للمدعى ألك بينة ان قال لا يكفل خصمه وان قال نعم لكنها غائبة فكذلك لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضى بطلب الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى ان طلب المدعى ليس بشرط وقبل ان كان المدعى عليه رجلا مجهولا يتوارى منه غالبا كفله القاضى من غير طلب وان كان رجلا شريفا لا يكفله وقال بعضهم ان كان المدعى مهتديا الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعى وان كان به عمة لا بأس بأن يرشده القاضى الى طلب الكفيل فيكفل خصمه واذا أعطاه كفيل ثلاثة أيام (٣٦٨) بنفسه فمضت الايام الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كفلت الى ثلاثة

أيام في ظاهر الرواية يصير كفيل بعد الايام الثلاثة كما لو قال لامرأته أنت طالق الى ثلاثة أيام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاثة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال كفلت الى ثلاثة أيام بطلب الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطلب بعدها * وقال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى هذا عرف الناس * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا قال أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لا تبي الكفالة * ولو قال اني كفيل الى ثلاثة أيام يصير كفيل بعد الايام الثلاثة

الذي يبدأ (١) من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم الى ما هو أقرب الى العماره وأعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للدراسة يصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والوسط كذلك الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف معينا على شيء يصرف اليه بعد عماره البناء كذا في الحاوي القدسي * ان قال جعلت غلته لفلان سنة أو سنتين ثم بعده للفقراء وشرط العماره من الغلة فهنا يؤخر العماره عن حق صاحب الغلة الا أن يدخل بتأخير العماره ضررين على الوقف فينشد سيدا بالعماره كذا في الحاوي * ويقطع الجهات الموقوف عليها الهان لم يحضر ضررين فان خيف فقدم وأما الناظر فان كان المشروط له من الواقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطعوا العماره قطع الا أن يعمل فيما أخذ فقدر أجره وان لم يعمل لا يأخذ شيئا كذا في فتح القدير * ان كان الوقف على الفقراء لا ينظر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية * وان كان الوقف على رجل بعينه أو رجال وآخره للفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فاذا مات في الغلة ثم العماره المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبق الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة فليست بمستحقة فلا تصرف في العماره الا برضا ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزداد على الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير * ان وقف دارا على سكنى ولده فالعماره على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجرة الحالكم وعمرها بأجرها واذا عمرها ردها الى من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العماره ولا تصح اجاره من له السكنى كذا في الهداية * فان أنفق صاحب السكنى من خالص ماله في عماره الوقف فما كان من العماره شيئا قائما بعينه فهو لورثته ولهم أن يأخذوا ان لم يضرب ذلك الوقف كذا في الحاوي * ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه ولا يجبروا وان لم يكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز براضهم وان أبي أحد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في المحيط * وما لا يكون شيئا قائما بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوي * وان كان المشروط له السكنى آزر حيطان الدار الموقوفة بالأجر وخصصها أو

(١) قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والوضع عبارة غير من ربيع الوقف اه

وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يأخذ بهذه الرواية ويقول هذا أشبه بعرف الناس وحكي أدخل عنه أنه لو قال بالفارسية بذير فتم تن فلان راده روز يكون كفيل في الحال * واذا مضت عشرة أيام لا تبي الكفالة * ولو قال بذير فتم تن فلان راده روز يصير كفيل بعد عشرة أيام * ولو قال أنا كفيل بنفس فلان الى عشرة أيام واذا مضت عشرة فأنابرى من الكفالة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه لا يطلب بهذه الكفالة أصلا لا في العشرة ولا بعدها * وذكر في جمع التفاريق لو قال أنا كفيل الى شهر يصير كفيل بعد الشهر الا أنه لو سلم نفسه قبل الشهر يرى عن الكفالة لانه سلم بعد السبب * ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفيل ابدأ قبل الشهر وبعد ما عتدا هل زمانا على أنه لو قال بالعربية كفلت بنفس فلان شهرا يكون كفيل في الحال واذا مضى الشهر لا تبي الكفالة * ولو قال الى شهر محرجه القاضى عن الكفالة بعد الشهر * ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشرة أيام يصير كفيل في الحال واذا مضت العشرة لا تبي الكفالة * ولو كفل بنفس رجل على أنه ان لم يسلم اليه النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه فيطالب الكفيل تسليم النفس * والكفول بنفسه بالسودا هل تلزم السكنا بالمال أو يعمله القاضى حتى يذهب بالسودا ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل زهير الدين رحمه الله تعالى تلزمه الكفالة بالمال ولا يكون هذا مستثنى عن الكفالة * واذا ثبت أن القاضى يأخذ كفيل من المدعى عليه بنفسه بطلب

المدعى ينبغي أن لا يجبره على إعطائه الكفيل لو امتنع فإن أعطاه كفيلاً ينبغي أن يكون الكفيل معروفاً بالدار معروف بالتجارة وبعضهم شرطوا أن لا يكون لجوابعروفاً بالخصوصة وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريباً * وإن كفله كفلاً مدة مؤقتة واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ذلك مفقوض إلى رأى القاضي وهذا إذا كان المدعى عليه رجلاً من أهل المصر فإن كان مسافراً لا يكفله ولكن يؤجل المدعى إلى آخر المجلس فإن أقام بينة والاخلى القاضي سبيله * وإن ادعى الخصم أنه مسافر وأنكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لأن الإقامة في الأمصار أصل دل عليه مسئلة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد من المساجد في المصر فأم قوماً في صلاة الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف أنه كان مسافراً أو مقيماً فسدت صلاة القوم وعليهم الإعادة لأن الإقامة في المصر أصل فينبى الحكم على ذلك فكذلك ههنا وقيل القول قول المدعى مع بينة على علمه وقال بعضهم القول قول المدعى عليه أنه مسافر لأنه ينكر إعطاء الكفيل * وقال بعضهم يتعرف القاضي من رفقاءه فإن كان مقيماً وامتنع عن إعطاء الكفيل أمر المدعى بالملزمة وله أن يلزمه بنفسه وأعوانه وأجرائه يطوف معه أينما طاف ولا (٣٦٩) بينه من التصرف وقيل يجلس المدعى

في بيته فيكفيه مؤنته من الطعام والشراب فإن لم يكفه مؤنته تركه ليقضى حاجته وإن كان الخصم امرأة أجنبية لا يجلس لها ولا بأس بأن يطوف معها في السكك فإذا دخلت داراً أرسل امرأته ثقة معها كيلاً تغيب * وإذا ادعى رجل أنه وصي فلان الميت وادعى دياليت على رجل وبجد الخصم الوصاية والدين فإن القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفيلاً حتى يثبت الوصاية وكذا لو ادعى أنه وكيل فلان الغائب أو وارث فلان الميت وبجد الخصم الورثة والوكالة والموت فأقام المدعى بينة على ذلك ثم إن المدعى أحضر رجلاً آخر قبل تركه الشهود

أدخل فيها أجداعاً ثم مات ولم يمكن نزاع شيء من ذلك إلا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للشرط له السكنى بعده ضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فإن أبي أجرة الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء وإذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لأصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية * وما إنهم قدم من بناء الوقف وأتته صرفه الحاكم في عبارة الوقف إن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها وإن تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع ويصرف ثمنه إلى المرمة ولا يجوز أن يصرف بين مستحق الوقف كذا في الهداية * إذا سقط بعض سقف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن ينتفعوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع البأس من عمارته فينتدقيل لهم ذلك إن كانوا محتاجين وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع إلى ورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التهذيب * رباط على باب قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط إلا بمجاوزة القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عبارة القنطرة إن كان الواقف شرط في الوقف أنه تصرف غلته إلى مافيه مصلحة للرباط وإن لم يشترط ذلك بل ذكر مرته لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة إلى عبارة القنطرة نظراً للرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسي * والوقف على أقرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز به أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية * واختار أنه يجوز الوقف عليهم كذا في الغيبة * لا يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء وهم يحصون ثم يهدمهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم للفقراء كذا في محيط السرخسي * والوقف على أبناء السبيل يجوز ويكون فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الخلاصة * ولو قال على أن يبيع بثلث كل سنة أو يعتمر به أعني أو يقضى ديني فهو جائز وأوقف على أعمال البر فقال فيها يشتري حجاب يصب فيها الماء أو يجهز بها الأرامل واليتامى أو يشتري بها كسبة للفقراء أو يتصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فترطت فيها فهو

(٤٧ - فتاوى ثانی) وادعى على الثاني حق الميت فإن القاضي لا يكفل الثاني حتى تظهر عدالة بينة الوكالة والوصاية فإن شهدوا على الأمرين جميعاً ما على الوصاية والدين أو الوكالة والدين فالقياس أن لا تقبل البينة على الدين حتى يقضى بالوصاية والوكالة لتثبت خصوصيته أولاً ثم تسمع البينة على الحق بعد ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان تقبل فإذا ظهرت عدالة الشهود يقضى به لكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوراثة على القضاء بالدين وإن عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بها وإن عدلت بينة الدين خاصة لا يقضى به * ولو ادعى رجل على رجل أنه وصي فلان الميت وإن ادعى الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذا لو ادعى الوكالة من غائب إذا عرف الميت أو الغائب باسمه واسم أبيه وجده واقبته إن كان لا تحصل المعرفة إلا باللقب وإذا سمع دعواه وطلب تكفيله فإن القاضي لا يكفله لأنه لم يثبت خصوصيته معه فإن أقر المدعى عليه بالوصاية وأنكر أن يكون في يده شيء من المال لم يكن عليه شيء * وإن طلب المدعى من القاضي تكفيله حتى يقيم البينة على المدعى به يأخذ منه كنيلاً * وإن كاتب هذه الخصومة مع الوارث والوارث يسكن النسب والأرث والموت جميعاً فأراد أن يأخذ منه كنيلاً ليحضر البينة لا ثبات النسب والموت والأرث فإن القاضي يكفله * ولو أن رجلين لهما على رجل ألف درهم هما شريكان فيه والمدينون بمحمد الدين فحضر أحدهما فأقام البينة على دينهما والشرط الآخر غائب ذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه

الله تعالى يقضي للمعاصر بخمس مائة وإذا حضر الغائب كف إعادة البيعة ولا يجعل الحاضر خصما عن الغائب في وجه من الوجوه الآن يكون الألف ميرا نابتهم ما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدر على إعادة البيعة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * إذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهدا الشهود بالسبب جازت شهادتهم وإن ادعى ديناً بسبب فشهدا الشهود بالدين المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كالأدعي ملكاً بسبب فشهدا الشهود بالملك المطلق والصحيح أنها تقبل * ذكر في كفاية الأصل رجل ادعى على رجل ألفاً وقال خمسمائة منها عن متاع قد قبضه وخمسمائة منها عن عبد قد قبضه وجاء بشاهدين فشهدا أحدهما على خمسمائة عن عبد قد قبضه وآخر على خمسمائة عن متاع قد قبضه جازت شهادتهما فيقضى للأدعي بألف وإن لم يكن على كل خمسمائة إلا شهادة شاهد واحد وبشهادة الفرد لا يثبت السبب وكذا لو شهد أحدهما بألف بذلك السبب وشهد الآخر بألف مطلقاً وكذا لو شهدا على إقراره بألف مطلقاً وشهدا أحدهما على إقراره بألف بذلك السبب وشهدا الآخر على إقراره بألف مطلقاً جازت شهادتهما * (٣٧٠) * ولو ادعى ألفاً فشهد أحد الشاهدين بألف فرفض وأخر بألف من عن متاع

لا تقبل لأنه لا يمكنه تصديق الشاهد من إذا صدق أحدهما فقد كذب الآخر * ولو ادعى على رجل مائة وخمسين درهماً وشهدا على إقراره بمائة وخمسة وأربعين درهماً جازت شهادتهما * * ولو ادعى ألفاً فشهد أحد الشاهدين بألف وشهد الآخر على إقراره المدعي عليه بألف جازت شهادتهما * * ولو ادعى ألفاً فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط فأقام المدعي بيعة على المال ثم أقام المدعي عليه بيعة على المال ثم أقره بالأبراء قبلت وكذا لو ادعى

جائزاً جعل آخره مالا يتأبد للفقراء وإن وقف أرضاً على أن يحج عنه كل سنة بخمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج للراكب ألف درهم صرف ألف درهم إلى الحج والباقي إلى المساكين كذا في الحاوي * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعترة وفي أكناف الموتى أو في حفرة القبور أو غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة * ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز إذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبداً فالوقف باطل وكذلك لو قال على بني آدم أو على أهل بغداد إذا انقضى وفاءه وعلى المساكين فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزماني والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاص مسألة العميان والزماني في موضع آخر وقال الغلغلة للمساكين ولا تكون للعميان والزماني وكذلك لو وقف على قراءة القرآن أو على النقصاء فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف على الزماني والمقطوع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الأغنياء قاله شايخنا الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا يجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني كان القاضي الإمام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس إذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط فقرهم قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفاً فيه تنصيص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون أو لا يحصون ومتى ذكر مصرفاً سوى فيه الغنى والفقير فإن كانوا يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أن يصح بطريق التمايز منهم وإن كانوا لا يحصون فهو باطل قال الآن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استمالة أعيانهم بالناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالنساء فحينئذ إن كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف إلى فقرائهم دون أغنيائهم كذا في الظهيرية * ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شأنه المذهب إذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة * رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وإن

ألفاً فقال المدعي عليه ليس لك على شيء فأقام المدعي بيعة على المال ثم أقام المدعي عليه بيعة على القضاء أو كان أرفق فأقام المدعي البيعة على المال ثم أقام المدعي عليه الأبراء قبلت * وإن ادعى ألفاً فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط ولا عرفك فأقام المدعي البيعة على المال ثم أقام المدعي عليه البيعة على القضاء أو الأبراء ذكر في الجامع الصغير أنها تقبل وذكر القسودري عن أصحابنا أنها لا تقبل * رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعي عليه فأخرج المدعي خطاً بإقرار المدعي عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعي عليه فأنكر المدعي عليه أن يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى القاضي على المدعي عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح * ولو قال المدعي عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال أن كان الخط على وجه الرسالة مصدرًا معنواً لا بصديق ويقضى عليه بالمال * وخط الصراف والسمسار حجة وإن لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصلح والإقرار فأنشهدا على نفسه بما فيه يكون إقراراً يلزمه * وإن كتب الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه سواء قالوا شهدوا على أولي يقر أو لا يقر ولكن قال لهم شهدوا على عيافيه أن علموا بما فيه كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا عليه بما فيه وإن لم يعلموا إلا يحل لهم أن يشهدوا عليه بما فيه * رجل ادعى ديناً على ميت بمحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صحيح إقراره ويلزم

جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا قضى القاضى على هذا الوارث باقراره أو بما جرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد به و مع آخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لكان لا تقبل شهادته لانه يكون محولا للدين عن حصته خاصة الى جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك به سد ما قضى القاضى باقراره * رجل ادعى على ميت ديناً فخصمه في ذلك وارث الميت أو وصى الميت ولا تسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على الذي له على الميت دين ولا على الموصى له * وذ كرفى المنتقى أن الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والوصى يكون خصما لمن يدعى ديناً على الميت * ولو ادعى رجل أن الميت أوصى اليه وأضر غريما للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل * ولو ادعى رجل أنه وصى فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصمه جازا سد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه الميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية لان الموصى له حقا في الميراث فكان بمنزلة الوارث * وان أضر غريم الميت على الميت دين اختافوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعى أنه وصى الميت لان الوصى لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح * رجل قال لرجل لى عليك ألف درهم فقال المذمى عليه ان حلفت أنها لك على آذيتهم اليك خلف فأذاها اليه هل له أن (٣٧١) يستردها منه بعد ذلك ذ كرفى المنتقى أنه ان دفعها اليه على الشرط

الذى شرطا كان له أن يستردها منه * ولصاحب الدين أن يلزم المدين بعد وجوب الدين وان لم يأمره القاضى باللازمة اذا لم يكن القاضى فلسه فان قال الغريم احببني وصاحب الدين يريد اللازمة كان له أن يلزمه وان طلب صاحب الدين من القاضى أن يأمر واحدا من أعوانه حتى يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضى ذلك اختلفوا في جعل من يلزمه قال بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضى الامام صدر الاسلام يكون على المدين لانه انما احتاج الى الملازمة لطله فيكون عليه

كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك أن يكتب في صلح الوقف وقت هذا المتزن على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو الحلة فإذا خرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومحاوليهم فيجوز أما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية * وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية * سئل أبو بكر عن وقف أرض على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز ويصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية والله أعلم

الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسبه * رجل قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزائن المفتين * ولو قال وقتت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوى * ولو قال أرضى موقوفة على فلان ومن بعده على أو قال على وعلى فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغيبة * اذا وقف الرجل أرضه على ولده ومن بعده على المساكين وقفا صححنا فانما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الغيبة * وكذا لو قال على ولدى وعلى من يحدث لى من الولد اذا انقرضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف فاذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد تصرف الغلة الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وقتت على أولادى دخل فيه الذكروا النخس ولو وقف على البنين لم يدخل فيه النخس وان وقف على البنات لم يدخل في السراج الوهاج * ثم في كل موضع ثبت الحق لا ولا فانما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فأما

كالسارق اذا قطعت يده كان ثمن الدهن الذى تحسم به العروق وأجر الخلال على السارق * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه أو وصيه ذ كرفى الجامع في الوصايا أنه لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما لمن يدعى ديناً على الميت اذا لم يترك الميت شيئا * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خاف من التركة من جنس هذا الدين في يده هذا الوارث ما به وفاء بالدين وأقام البينة على ذلك لاشك أن هذا القدر يكتفى لامر الوارث باحضار هذا المال حتى تشهد الشهود بحضرة المال أن هذا المال مال الميت ولو اكتفى بهذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزا وله وجه لان القضاء بمالك الدراهم والدنانير يمكن حال غيبته ما فان محمد رحمه الله تعالى ذ كرفى الا باق أن القاضى اذا باع الا بقبض الثمن ثم ان مولى الا بقرع الامر الى القاضى يسد له ليكتب كتابا يحكى الى القاضى الذى باع الا بقبض الثمن وأقام البينة على ذلك فان القاضى يجيبه ويقبل بينته وان كان في هذا استحقاق الدراهم التي هي أمانة عند القاضى المكتوب اليه حال غيبته واهذه المسئلة نص في مسئلة أخرى أن الكتاب الحكى في المنقول جائز رقيقا كان أو لم يكن * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المذمى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو أقام المذمى بينة بالدين على الغائب لم يقبل بينته وكذا لو ادعى ديناً على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصى الميت فأقر المذمى عليه بالوصية * رجل يدعى ديناً على رجل فوكل المذمى عليه رجلا

بالخصوص فاقام المدعى شاهداً على أحد الوكيلين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز وكذا لو اقام شاهداً على الموكل وشاهداً على الوكيل أو اقام على المدعى عليه شاهداً وعلى وصيه أو وارثه بعد موته شاهداً * ولو كان للميت وصيان فاقام المدعى على أحدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز ذكره في المتن * ولو قامت البيعة على رجل بحق ثم مات المدعى عليه قبل أن يقضى عليه أو غاب أو قامت البيعة على الوكيل بالخصوص فمات الوكيل قبل القضاء أو غاب ثم عدلت تلك البيعة لا يقضى بتلك البيعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويقضى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واختار الخصاص رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل مات في بلدة وله ورثة في بلدة أخرى فجاء رجل وادعى على الميت ديناً فإراد أن يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي أن ينصب وصياً للميت حتى يقيم عليه البيعة إن كان الوارث غائباً عن البيعة منقطعة نصب القاضي وصياً فإذا اقام المدعى عليه بيعة قضى القاضي له دينه وإن لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصياً * ولو كانت الورثة كباراً غيباً وله وارث صغير في المصر فإن القاضي يجعل للصغير وكلاً يقيم المدعى البيعة على الوكيل ويقضى له دينه ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة كما لو كان هذا الصغير كسيراً فقضى القاضي عليه كان قضاء على جميع الورثة * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فافقر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب أن (٣٧٣) يقيم البيعة عليه مع إقراره ليسكون حقه في جميع التركة فإن القاضي يقبل

بينته على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا لو ادعى على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المدعى أن يقيم البيعة عليه بالدين كان له ذلك وقبلت بينته وكذا لو اقام البيعة على الوكيل بالخصوص بعد الإقرار بـ رجل ادعى على رجل مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو ادعى عليه ألف درهم فقال قضيتك خمسين درهماً لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو قال المدعى عليك ألف درهم فقال المدعى عليه لي عليك ألف درهم لم يكن إقراراً * ولو قال المدعى عليه لي عليك ألف درهم أو قال لي عليك مثلاً أو قال لي عليك أيضاً ألف درهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقراراً في أخرى لا يكون إقراراً * رجل ادعى ديناً على رجل فاقام البيعة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الخوافي والقاضي أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكماً وعليه الفتوى * وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بحق أو دار لرجل وعدوا أرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنت فذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن قوله أرى بمنزلة قوله أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكلاً في تركة فلان الميت كان وكلاً في الحفظ خاصة إلا أن يقول له تشتري وتبيع * ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً * وإذا تقدم الغرماء والورثة إلى القاضي وزعموا أن فلان مات ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يعلم به فقال إن كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً فالواجب أن يكون القاضي في سعة من ذلك فإن كانوا صادقين كان وصياً * رجل جاء إلى القاضي فقال قدماء أبي في بعض الأطراف وعليه ديون وتزاد عروضاً ورقيقاً ودواب ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبيعة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفونني قالوا لا بأس للقاضي أن يقول له إن كنت صادقاً فاقم بقول فبيع الحيوان واقض الديون فإن كان صادقاً

من لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك إذا قال وقف أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية بقله بولد لاق من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف يثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لاق من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الوقف كذا في الحماوى * وإن جاءت بـ ستة أشهر فصاعد الميهر كذا في المحيط * فإن مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة * وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقتر بالقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعياً فالجواب فيه كالجواب في المنكوحه كذا في الظهيرية * وإن عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يتمكن الوصول إليها ثم مات فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة إلا أن تكون الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة يوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيجان * ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكره لال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولم يستطع الفصل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والمخراج والنوائب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسى * وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارى رحمه الله تعالى كذا في الحماوى * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعميان من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقف على الأصغر خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضيجان

لم يكن إقراراً * ولو قال المدعى عليه لي عليك ألف درهم أو قال لي عليك مثلاً أو قال لي عليك أيضاً ألف درهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقراراً في أخرى لا يكون إقراراً * رجل ادعى ديناً على رجل فاقام البيعة عليه بعد الجحود فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الخوافي والقاضي أبو عاصم رحمه الله تعالى يكون حكماً وعليه الفتوى * وذكر في كتاب الرجوع ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بحق أو دار لرجل وعدوا أرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنت فذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن قوله أرى بمنزلة قوله أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكلاً في تركة فلان الميت كان وكلاً في الحفظ خاصة إلا أن يقول له تشتري وتبيع * ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً * وإذا تقدم الغرماء والورثة إلى القاضي وزعموا أن فلان مات ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يعلم به فقال إن كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً فالواجب أن يكون القاضي في سعة من ذلك فإن كانوا صادقين كان وصياً * رجل جاء إلى القاضي فقال قدماء أبي في بعض الأطراف وعليه ديون وتزاد عروضاً ورقيقاً ودواب ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبيعة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفونني قالوا لا بأس للقاضي أن يقول له إن كنت صادقاً فاقم بقول فبيع الحيوان واقض الديون فإن كان صادقاً

صح أمر القاضي والافلا * واذا أوصى الرجل الى رجل فقال في وجهه لا أقبل بطل الابهام حتى لو قبل بعد ذلك في حياته أو بعد وفاته لا يصح * ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده ما لم يعلم الموصى وهي والوكالة سواء بخلاف ما لو أوصى الانسان بوصية فرد في وجهه في حياته ثم قبل بعد وفاته أو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته فإنه يصح رده وقبوله والمسئلة معروفة * واذا أوصى وجه الحبس على المدينون فإن القاضي لا يسأل المدينون ألك مال ولا يسأل المدعى أنه مال في ظاهر الرواية فإن سأل المدينون من القاضي أن يسأل صاحب الدين أنه مال سأل القاضي بالاجتماع فإن قال الطالب هو معسر لا يجيبه لانه لو أقر بعسره بعد الحبس أخرجته فقبل الحبس لا يجيبه فإن قال الطالب هو موسر فادر على القضاء وقال المدينون أنا معسر تكلم وافيه قال بعضهم القول قول المدينون أنه معسر وقال بعضهم إن كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وثن البيع القول قول مدعى اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن المدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدينون والذي يؤيد هذا القول مسئلتان * (احدهما) أحد الشريكين اذا أعتق العبد المشترك وأدعى أنه معسر كان القول فيه قوله لان الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال (والثانية) * (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين (٣٧٣) والزوج يدعى العسرة كان القول قول والاصل في الادعى هو العسرة * (والثانية) أن المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين (٣٧٣) والزوج يدعى العسرة كان القول قول

* والحاصل أن الاستحقاق اذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا في المحيط * ولو وقف أرضه على ولده الذي كور يدخل فيه الذي كور دون الاناث لانه وصف الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الذي كور من ولدي وولد الذي كور من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على من يسلم من ولدي أو على من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد الوقف لامن كان مسلما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الفقراء من ولده ولم يرز على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * ولو قال على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح * وكذا في فتح القدير * ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان به هذه الصفة وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * وقف ضيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده ان كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير تنفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في القنية * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والاتي واذا جاز هذا الوقف فإدام يوجد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الاول نصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف ولد الصلب له ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطن ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * فان حدث له ولد لصلبه بعد ذلك صرفت الغلة المستقبلة الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة * ولو عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع

الزوج * وقال بعضهم كل مال وجب بقدره لا يقبل قول المدينون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال * المدينون اذا أقام البيينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصحيح أنها تقبل وقال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون ذلك مفقوضا الى القاضي ان علم القاضي أنه وقع لا يقبل بيئته قبل الحبس وان علم القاضي أنه لم يبق قبل بيئته ولو أقام المدينون بيئته على العسار وصاحب الدين على اليسار كانت بيئته اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر

فادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال * وان أقام المدينون البيئته على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البيئته الا بعد مضي مدة واختلفت الروايات في تلك المدة وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه مقدرب شهرين أو ثلاثة وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها من أربعة أشهر الى ستة أشهر وعن أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنها مقدرة بشهر وقال شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أرفق الاقوال وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لنا صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي لاجل النفقة يأخذ بقول الطحاوي رحمه الله تعالى وان كان ونحوه عرف القاضي غتره بحبسه ستة أشهر * والحاصل أنه يفقوض الى القاضي ان وقع عند القاضي بعد مضي ستة أشهر أنه متمرديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا اذا كان أمره مشكلا اما اذا كان أمره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيئته على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسره من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون القساق فاذن قالوا لا نعرف له مالا كفي ذلك ولا يشترط في هذه الفظة الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلازمه اختلافوا فيه والصحيح أن له أن يلازمه الحديث المشهور لصاحب الحق يدوان قالوا المراد من البذل الملازمة * قال الشيخ الامام شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى أحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد رحمه الله

تعالى قال يلزمه في فائه ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغدا والعتاء ولا من الوضوء والخلافة فان أراد الطالب أن يمنع عن ذلك فانه يكفيه مؤنة الغداء والعتاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله أن يلزمه بنفسه واجرائه وولده من أحب فان قال المدينون لا اجلس مع غلامك واجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وقبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قوله ما ليس للمدينون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً لمسئلة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح توكيله فكذلك في الملازمة والصحيح أن في الملازمة الرأي فيه الى صاحب الدين لا الى المدينون ان شاء لازمه بنفسه وان شاء بغيره لان المقصود حصول الدين وملازمة الغير عسى أن تكون اقرب الى ذلك * اذا كان للمحبوس مال فان القاضي لا يبيع ماله في الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع * وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان كان ماله من جنس الدين كالدرهم والدينار والمكيل والموزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وان كان الدين دراهم والمال دينارين أو على العكس القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي سائر الاموال وفي الاستحسان يبيع ويقضى دينه لانهم من جنس واحد كما كالصالح مع المكسرة * ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العقار (٣٧٤) عنهما روايتان * الحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون في الحبس سواء وكذا

ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط * وكل جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة * لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولده لولد الموقوف ومن حدث بعده ويشترك البطون في الغلة ولا يدخل فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه اولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * وان قال على ولدي وولدي وولدي وولدي وولدي ذكر البطن الثالث فانه تصرف الغلة الى اولاده أبداً ما تناسلوا ولا تصرف الى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والابعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي أو يقول بطناً بعد بطن فينشئ سيداً بعد الواقف كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على اولادي يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن يكون الكل البطن الاول مادام باقياً فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك هذه البطون في القسمة والاقرب والابعد فيه سواء كذا في محيط السرخسي * ولو قال وقفت على اولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له اولاد فانقرضوا لم يبق الا واحد كذا في الحاوي * وقف ضعته بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضوا على اولاده ما واولاداً واولادهما أبداً ما تناسلوا فانقرض أحد الولدين وخلف ولا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي والنصف للفقراء فاذا مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرفت الغلة كلها الى اولاده ما واولاداً واولادهما كذا في الواقيات الحسامية * ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتياج واحد يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء كذا في خزائن المفتين * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة وحدها كان نصف الغلة له

الا قارب والاجانب الا الوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديون فروعهم الا في الثقة وغيرهم يحبسون بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبسون مولاه الا فيما كان من جنس الكتابة * والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سماعة رحمه الله تعالى يحبسه في غير مال الكتابة والصحيح هو الاول * رجل وكل رجلا بالخصومة وبقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا وكتب في ذكر الوكالة وكذا مختصاً بمخاصمها فادعى قوم قبل الموكل ما لا حال غيب فافر الوكيل عند القاضي أنه وكيله فأقام أصحاب

الديون البينة بديونهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يحبس لان الحبس جزاء الظلم والوكيل بالخصومة اذا لم يكن كفيلاً بالمال ولا مأموراً بقضاء الدين من مال في يده لا يجب عليه المال فلا يكون ظالماً * اذا أراد المحبوس أن يحترف اختلافه فافيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقته ونفقة عياله عسى تكون في ذلك وينع من الحرام ويتورق في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء * ولو احتاج الى الجماع لابس بان تدخل عليه زوجته أو جاريته فيطوئها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء الحرائر والاماء لان المنع عن ذلك لا يقضى الى الهلاله عسى يكون ذلك سبباً لزيادة ضجر يحمله على قضاء الدين ولا يخرج جمعة ولا عيد ولا جنازة قريب وقيل بأن يخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى وعن محمد رحمه الله تعالى اذا مات ولده أو والده لا يخرج الا أن لا يوجد من يغسله ويدفنه * واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها أن تطالبه بالنفقة وليكنها تستدين على الزوج بأمر القاضي * ولو كان للمحبوس ديون على الناس فان القاضي يخرج جسمه من السجن حتى يخاصم ثم يحبسه * فاذا مرض في السجن وأضناه المرض فان لم يكن هناك من يرضه أخرجه القاضي من السجن بكفيل * واذا علم القاضي أن المحبوس يحتال

للخروج والهروب بنفسه وبالرجوع الى القلعة ليخرجوه أدبه القاضي بالسياط * وان خاف القاضي عليه أن يقر من حبسه حوله القاضي الى محبس اللصوص اذا كان لا يخاف عليه من اللصوص فان خاف عليه بأن كان بينه وبين اللصوص عداوة لا يحوله * واذا شال القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي بأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه عن الحبس * ولو قال المحبوس نقدت المال وصاحب المال غائب يريد تطويل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم أنه حبس بدين فلان لا غير ويعلم مقدار الدين الذي حبس به بأن كان القاضي حين حبسه كتب أنه حبس بدين فلان بكذا كان القاضي بالخيار ان شاء أخذ المال منه وخلي سبيله وان شاء أخذ منه كفيلا نقة بالمال والنفس وخلي سبيله * ولومات الطالب والقاضي الذي حبسه وازنه لا غير قال بعضهم يحل سبيله كيلا يتهمة الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يقضى الدين * رجل ادعى على رجل ألفا وشهد شاهدان أنه كان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه ألف درهم ولكنه أبرأ منه وقال المدعى ما أبرأته منه فقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء ذكر في المتن أن المدعى عليه اذا لم يدع شهادتهما على البراءة يقضى عليه بألف درهم * رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه أوفيتكها وجاء بشهود فشهدوا أنه هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى خمسة دنانير الا أن لا يدري من أي مال دفعها اليه من هذا الدين أو (٣٧٥) من دين آخر جازت شهادتهما وبرئ

ونصف الغلة للفقراء ولو لم يكن له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما لو قال
أرضي موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشترى كواجبعها كذا في الظهيرية * ولو قال موقوفة على بني
فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذكور من ولده دون الاناث
وروى يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قبيلة
لا يصحون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال
على بني وليس له بنون وله بنات فالغلة للفقراء * وكذا لو قال على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين
كذا في الوجيز * ولو وقف ضيعة له على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبدا متنازلا فله الغلة بينهم على
من كان ولد ابنه على عدد الرؤس يستوي فيه الذكور والانثى وأولاد الابنة تدخل كذا في خزائن المفتين
ناقلا عن النوازل * ولو وقف على نسله أو ذريته دخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعدوا ولو
وقف على عترة قال ابن الاعرابي ونعلب العترة الذرية وقال العيني هم العشيرة ولو وقف على من ينسب اليه
لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في السراج الوهاج * رجل قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي
فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قربت ولادته ومن بعدت ويستوي فيه
ولد البنين والبنات أحرارا كانوا أو مملوكين وحصة المملوك تكون لمولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي
فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله وولد له ثم حدث له ولد
الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ
النسل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسليهم يدخل
فيه المخلوقون من ولد ونسلهم سواء كان النسل مخلوقا أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسلهم كذا
في محيط السرخسي * وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم وولد له ولد له لا يكون للولد
الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على ولدي المخلوقين وأولادهم ونسليهم دخل الاولاد

لا يكون قضاء على الغائب ولو ادعى على رجل أنه كفل له وفلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بألف درهم وكل واحد منهما كفىل عن صاحبه ف قضى له على الحاضر بألف درهم ثم حضر الغائب كان له أن يأخذ بجميع الألف لأنه حين قضى على الحاضر بألف درهم قضى بها عليه بجهة الكفالة عن كل واحد منهما على التكفيل والمطلوب فكان كل الألف عليه بجهة الكفالة * رجل ادعى على رجل ألف درهم فحجده المدعى عليه وأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قرض وشهد الآخر أن المدعى عليه أقر أن هذا المدعى أودعه ألف درهم ذكر في المتن أنه يجوز ويقضى عليه بألف درهم لأنهما أجمعاً على إقراره وأنه وصل إليه ألف درهم من قبل المدعى وقد حجه الودعة فكان ضامناً * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفاً ووصف الألف فأقام المدعى عليه البيعة أن المدعى أقر أن هذا المال المفسر المسمى أخذ منه فلان آخر وأبكر المدعى الأول إقراره قال محمد رحمه الله تعالى لا تطل بهذا دعوى المدعى الأول ولا تطل بيئته لأن الوقت غير مذكور في الشهادتين فيجعل كأن فلاناً أخذ وألا ثم زدها على المدعى ثم أخذها منه المدعى عليه * ولو ادعى البديع أولاً أن هذا أخذ منه ألفاً وأقام البيعة ثم أن المدعى عليه أقر أن هذا المدعى أقر أن فلان بن فلان وكيل المدعى عليه أخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالاً لدعوى المدعى الأول وتكذيباً لبيئته لأنه لما أقر بقبض الوكيل ثم ادعى الأخذ على الموكل كان هذا الأخذ الذي يدعى

عن الاخذ الذي ادعاء على وكيلة لان اخذ الوكيل يضاف الى الموكل فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات اخذ اخر مع امكان حل الثاني على الاول فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق الاصلالة أما في المسئلة الاولى اذ لم يكن أحدهما وكيلة عن الآخر في الاخذ كان الثابت بكل شهادة أخذ آخر وعند القضاء بالاخذين كان له أن يطالب المدعى عليه * رجل ادعى ديناً اليه الميت على رجل فشهدا الشهود أنه كان لابي المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البيعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة كالمشهدوا في دار على اقرار المدعى عليه أنها كانت لابي المدعى * رجل ادعى على رجل عند القاضي وأخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وان اسم الغائب فيه عارية وان الغائب المذكور في هذا الصك قد وكلني بقض هذا الدين من المدعى عليه هذا فان القاضي يسمع دعواه لان الانسان قد يكون وكيلة عن الغير في بيع ماله فيكون الثمن للموكل والعاقدي يكتب الصك باسم نفسه الا أنه ينبغي ان يقول وان فلانا الغائب وكلني بالقض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان حتى القبض له فاذا سمع دعواه يقبل بينته ويقضى بالمال وان اقر المدعى عليه بالمال والوكالة (٣٧٦) أمر بتسليم المال الى المدعى ولا ينفذ اقراره على الغائب وان أقر المدعى عليه بالمال

وأنتكر الوكالة يقال له أثبت الوكالة بالبيعة ولو أقام البيعة على اقرار الغائب أن المال للمدعى هذا ولم يقيم البيعة على الوكالة لا تقبل بينته

فصل في الدعوى بخالف الشهادة وما يصير به متناقضا وما لا يصير به

رجل ادعى على رجل ألفا وخمسمائة فشهد الشهود بألف جازت الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى ألفا فشهدوا بخمسمائة * ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما بألف والاخر بخمسمائة لا يقضى بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والاخر بعشرة * ولو ادعى

المخلوقون منهم وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا متناسلا ولو قال علي ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم وسكت لم يكن لولد ولدته شيء كذا في المحيط * ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من نسل من ولد علي لم يدخل فيه أولاده لصلبه المحدثون ويدخل فيه أولادهم فان قال علي ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم ما نولدوا وكان له أولاد قبل أن وقف ما نولدوا وخلفوا أولاد الميخلاف في الوقف ولو قال علي ولدي وولد ولدي وأولادهم دخلوا فيه كذا في الحساوي * اذا قال في حصة جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا علي ولدي وولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا متناسلا فانه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه علي أن ييئد في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال علي هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا وحدها كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال علي أن ييئد بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم علي أن يكون ذلك بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين فمات الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا أنثى معهم أو اناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في الذخيرة والمحيط * ولو قال علي ولدي وولد ولدي أبدا متناسلا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن قال كلمات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسلهم علي السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولدا ثم ماتت الغلة فان الغلة تقسم على عددا اقوم على الولد وولد الولد وان سبوا على الذي مات من ولد الصلبي فأصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولده هذا الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة * ولو قال علي ولدي وولد ولدي ونسلهم وأولادهم أبدا متناسلا علي أن ييئد في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذين يلونهم الحبطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الغلة لولده

ألفا وخمسمائة فشهد أحدهما بألف والاخر ألف وخمسمائة جازت شهادتهما على الالف * وان ادعى ألفا فشهدوا وولد

بألف وخمسمائة أو بالتي درهم لا تقبل من غير توفيق لانه كذب الشهود وبالزيادة على ألف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما ادعاء المدعى فان وفق المدعى فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة كما شهدت به الشهود الا أني أبرأه واستوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فاذا وفق علي هذا الوجه قبلت لان ما أتى به من التوفيق تحمله الدعوى والشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة البيعة على التوفيق وقال بعضهم تسترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وانما يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة اذا كان التوفيق لا يتم به ولا ينفرد باثباته كالأدعي المالك بالشرا فشهد الشهود بالملك بالهبة * أما الابرأ فقيم به وكذا الاستيفاء فانه اذا ظفر بحسن حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة والقياس أنه اذا احتمل التوفيق يوفق وان لم يدع التوفيق ويحمل الشهادة على الصحة وذكر محمد رحمه الله تعالى في كثر من المواضع وأثبت التوفيق وان لم يدع حلالا للشهادة على الصحة * منها اذا ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه وقال ما كان لك على شيء فلما أقام المدعى البيعة على الدين أقام المدعى عليه البيعة على الايفاء أو الابرأ قال تقبل وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في الشهادات أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض فذلك محمول على ما اذا ادعى

التوفيق فانه لابد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفا فشهد الشاهدان بالالف إلا أن أحدهما شهد أنه قضى الطالب منها خمسمائة وأتكرر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الف وعنه أبي يوسف - فرجه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء خمسمائة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى * ولو ادعى ألفا فشهد الشهود بالالف والقضاء فقال المدعى ما قضاني شيئا أو قال صدقاني الشهادة على الدين وأوه ما في القضاء أن عدلا جازت شهادتهما على الف وإن قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء يبطل أو يزور لا تجوز شهادتهما وكذا لو شهد المدعى بالف وشهد أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار والمدعى ينكر الدين إن قال المدعى شهدا بالالف بحق وأوهما في الدين إن جازت شهادتهما * ولو ادعى ألفا فشهد الشهود أنه كان لهذا المدعى على المدعى ألف ولكنه أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأه منها فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا اذالم يدع البراءة يقضى عليه بالالف * ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما أنه له عليه ألف درهم وشهد الآخر على اقراره بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع أنهم لا تقبل لأن أحدهما شهد بالقول والاخر بالفعل فلم يفتقأ على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل * ولو اتفق الشاهدان على أنه أقر بالف واختلفا في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما لان القول بما يبعد ويكرر * ولو ادعى دارا في يد رجل أنه اله من ذنبة (٣٧٧) فشهد الشهود أنهم اله من ذنبة

عشرين سنة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنها لا تقبل * ولو ادعى أنها اله من ذنبة عشرين سنة وشهد الشهود أنها اله من ذنبة سنة جازت شهادتهما لأنه كذب الفسـهـود في الصورة الاولى دون الثانية * ولو ادعى ثوباني يد رجل أنه له وأقام شاهدين فشهد أحدهما على اقرار ذي اليد أن المدعى أودعه أباه وشهد الآخر على اقراره أنه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكنه اغتصبه متى جازت شهادتهما ويجعل الذي في يده الثوب مقربا لملكه للمدعى حتى لو اتعاه بعد ذلك لا تقبل * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار

وولد له ونسبه أبدا ما تناسلوا على أن يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا وولد وولد ونسلا ولا عقبا كان نصيبه من هذه الصدقة مردودا الى أهل هذه الصدقة فقسمت الغلة تسنين على البطن الاعلى فبات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولد له فان الغلة تقسم على أولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فاصاب الاحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتي كان (١) ولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الاعلى اعتبار الشرط الواقف ولو لم يترك الميت من البطن الاعلى ولدا الصلب واعتبر تركه ولدا وفان نصيب الميت من الغلة لولد له وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط * وإن كان عدد البطن الاعلى عشرة أنفس فبات منهم اثنان ولم يترك ولدا ولا ولد لهم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهم ما ولدا وولد لهم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يترك ولدا ولا ولد لهم فماتت اربعة الباقيون من البطن الاعلى وولد الاثنان الميتين قسمت الغلة يوم تأتي على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا ولدا على ستة أسهم فاصاب الاربعة كان لهم وما أصاب الميتين اللذين تركا ولدا كان ذلك لاولادهما وسقط سهم الاربعة الموتي الذين لم يتركوا ولدا كذا في المحيط * رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى يصرف الوقف الى الباقي فان ما أو يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد * ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان - جعل آخره للفقراء فبات واحد منهم فله يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو وأولادهم وأولاد أولادهم وأبدا ما تناسلوا ولو قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو وخاصة ولو قال على عبد الله (١) قوله لو ولد من مات منهم الح مفهومه أنه لو لم يشترط فيه تقديم البطن الاعلى فانه يكون للولد ولد الولد جميعا كذا بهما مش بعض النسخ اه

(٤٨ - فتاوى ثانی) ذي اليد أنه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فانه يقضى به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار بالاخت لا يكون اقرارا بالملك للأخذ منه فان الانسان قد يأخذ ما له من الغير ولا يغتصب ما له من غيره * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه أباه وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قالوا ولكني أودعته أباه لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يجتمعوا على اقراره بملكه ولا على اقراره بالاختلان الذي شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالاختن من المدعى * رجل ادعى عينا في يد انسان وأقام البينة أنه اله ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هـذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة المدعى * رجلان شهدا أن فلانا قد مات وهذه كانت امرأته وشهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهود الزوجة أولى وقال القاضي الامام على السغدري رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه يجعل كآته طلق ثم تزوج * اذا ادعى أربعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لا يبيعهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم ما كان ابنا لليت وانما كان ابنا لبنته تصادقوا على ذلك ذكر في المنتقى أنه تبطل بينهم ودعواهم فلان البين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين غير

الاولين واذعوا أن الدار كانت لأبيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم صرح دعواهم وقبلت بينهم * المدعى عليه الدين اذا ادعى البراءة عن الدين ان قال لي بنته حاضرة في مصر فانه يؤجله القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعى أبرأني عن هذه الدعوى وأراد استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحلف المدعى عليه أولا على الدين فان حلف حينئذ يحلف المدعى على البراءة * فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل يحتاج ودعوى الرجلين * رجل خاصم رجلا في عين فهو على وجهين اما أن كان العين هالكاً وقائماً فالقائم لا يخلو اما أن كان حاضراً في المجلس أو غائباً * فان ادعى أنه هالك فهذا دعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسدة فان المدعى لو قال ان هذا ستمائة مالى أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذلك قال البلغى أن فلانا ميت أوصى لي ولا أدري قدره أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت اليه * وذكر الخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي اذا اتهم وصى اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئاً معلوماً فان على قول أكثر المشايخ رحمه الله تعالى يستحلفه القاضي نظر الصغير والوقف (٣٧٨) فان كان العين الذي يدعيه المدعى قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول

هذا العين لي ولا بد للشهود
 أيضا أن يشهدوا بالملك
 وأشاروا بأيديهم الى المدعى
 والعين المدعى به والاشارة
 بالرأس لا تكفي الا اذا علم
 بإشارتهم الاشارة الى العين
 المدعى به * ولو قال انشهد
 أن هذا العين المدعى به وقالوا
 بالفارسية اين أن مدعى
 است لا يكتفى بذلك ما لم
 يصرحوا بالملك لان الشيء
 كما ينسب الى الانسان بجهة
 الملك ينسب بالاجارة فلا بد
 من التصريح بالملك لقطع
 الاحتمال * وان كان العين
 غائباً وادعى أنه في يد المدعى
 عليه فأنكر ان بين المدعى
 قيمته وصفته تسمع دعواه
 وتقبل بينته وان لم يبين
 القيمة فقال غصب مني عين
 وزيد وعمرو ونسلهم ما دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ودخل أولاد زيد وعمرو * ولو قال على ولد
 عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت الغلة كلها لولد عبد الله كذا في المحيط * ولو وقف على ورثة زيد
 وزيد حتى فلا شيء لورثته وتكون الغلة كلها للفقراء فاذا مات زيد فالغلة بين ورثته الموجودين على عددهم
 يستوى فيه الذكور والانثى وفان مات بعضهم سقط سهمه وكانت الغلة لمن كان حيا يوم تأتى الغلة فان بقي
 واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين * ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن
 لمن عد هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوى * ولو قال أرضى هذه صدقة
 موقوفة على المساكين على أن يولد الصبي فتجبري غلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على أولادهم
 ونسلهم فانه تكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتى هذه
 للمساكين لا يخرج عنهم وقال مع هذا وعلى أن تجبري غلة هذه الصدقة على قرابتي مابق منهم أحد فان غلة
 هذه الصدقة تكون لقرابته أبداً ثم من بعدهم على المساكين ولو قال على أن تكون غلتها لعبد الله بن جعفر
 ولولد زيد أبداً مابق منهم أحد فاذا انقرضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد
 الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة * كذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد
 وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده لم يجز ولكن لا يكون
 الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما
 أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرها فان مات بعض
 ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب الباقي من ولد الصلب
 يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة * في وقف هلال
 رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وذكر فيه وقف في حياته وبعد وفاته فقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد
 في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يحتمل ذلك على التأييد كذا في الوجيز

هذا العين لي ولا بد للشهود
 أيضا أن يشهدوا بالملك
 وأشاروا بأيديهم الى المدعى
 والعين المدعى به والاشارة
 بالرأس لا تكفي الا اذا علم
 بإشارتهم الاشارة الى العين
 المدعى به * ولو قال انشهد
 أن هذا العين المدعى به وقالوا
 بالفارسية اين أن مدعى
 است لا يكتفى بذلك ما لم
 يصرحوا بالملك لان الشيء
 كما ينسب الى الانسان بجهة
 الملك ينسب بالاجارة فلا بد
 من التصريح بالملك لقطع
 الاحتمال * وان كان العين
 غائباً وادعى أنه في يد المدعى
 عليه فأنكر ان بين المدعى
 قيمته وصفته تسمع دعواه
 وتقبل بينته وان لم يبين
 القيمة فقال غصب مني عين

كذا ولا أدري أنه هالك أم قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا
 ادعى رجل على رجل أنه رهن عنده ثم يابكذا قال تسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبد أو ادعى أنه غصب منه
 جارية وغيرها وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يحضر ردها على صاحبها وان لم يبين قيمته فان قال الغاصب بعد ذلك
 فانت الجارية أو بعتهما ولا أقدر عليهما قال يتلوم القاضي في ذلك زمانا ومقدار ذلك الزمان مفقوض الى القاضي فان لم يقدر عليهما قضى عليه
 بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب * وذكر في الوديعة رجل قال لغيره أو دعيتك عبد أو أمة فتدع ما أودعني الأمانة
 وقد هلك فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال أبو بكر البلخي لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال
 وما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب محمول على ما اذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك وعامه المشايخ قالوا تصح الدعوى من غير دعوى
 الاقرار لان محمد رحمه الله تعالى لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي أن يكلف المدعى بيان القيمة جدا فان لم يبين يسمع
 دعواه ويقبل بينته وأمر المدعى عليه باحضار ذلك العين فان أبي حسه شهرين فان أحضر عيننا من ذلك الجنس يقال للمدعى أهيبك الذي
 ادعيت فان صدقه أخذه وان كذبه كلف المدعى عليه باحضار عين أخرى أن يوافقه المدعى في ذلك فان بجزل المدعى عليه وظهر عجزه يقضى

عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي عليه * ولو ادعى عينا حاضر في يد رجل أنه له وأنكر المدعي عليه فأقام المدعي بينة على ما ادعى فسأل المدعي من القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه إلى أن تظهر عدالة الشهود في القياس لا يكلفه القاضي وفي الاستحسان يجبره على إعطاء الكفيل وإذا أعطاه كفيلا بنفسه ينبغي أن يأخذ منه وكيفا بالخصومة أي ضاحي لو غاب المدعي عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين المدعي به لأن القاضي لا يتمكن من القضاء إلا بحضور المدعي عليه وحضرة العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا وإنما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فإن أبي أن يعطى كفيلا بنفسه أمر المدعي أن يلزمه أثناء الليل وأطراف النهار ما بنفسه أو بغيره هذا إذا أقام المدعي البينة فأما إذا ادعى ولم يقيم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين إن قال ينبغي غائبة لا يكفله وإن قال حضور في المصر في القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله إلى المجلس الثاني وكذا لو أقام المدعي شاهدا واحدا فإنه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعي به ووكيفا بالخصومة وكفيلا بنفس الوكيل فإن أعطاه الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه إلا أن يرضى به الخصم * ولو كان المدعي به تقليا فقال المدعي به لأرضى بالكفيل بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل إن كان المدعي عليه عدلا لا يخشى عليه تعيب العين لا يجيبه القاضي (٣٧٩) إلى ذلك وإن كان فاسقا يخشى عليه

يجيبه القاضي إلى ذلك وإن كان المدعي به عقارا وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضي إلى ذلك إلا أن يكون أشجارا عليها ثمار وإن كان المدعي به دابة أو جارية يحتاج إلى النفقة وأبي المدعي عليه أن يعطى كفيلا والمدعي لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل فإن القاضي يقول للمدعي ان شئت وضعت على يدي عدل وتون النفقة عليك عدلت بينك أو لم تعدل قضيت بها لك أو لم أقض فإن رضى المدعي بذلك وضعها على يدي عدل وإن لم يرض لا يضع ويلزم إن شاء * ولو طلب المدعي من

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبين معرفة القرابة قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي كل من يناسبه إلى أقصى أب له في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء * فإذا وقف على قرابته أو على ذوى قرابته دخل هؤلاء تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن حصل بلفظ الواحدان نحو قوله على قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب إلى الواقف من محارمه وإن حصل بلفظ الجمع نحو قوله على ذوى قرابتي على أقربائي يعتبر مع ما ذكرنا بالجمع حتى ينصرف اللفظ إلى المثنى فصاعدا وتكلم المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى قواهما أقصى أب له في الإسلام قال بعضهم معناه أقصى أب أسلم وقال بعضهم معناه أقصى أب أدرك الإسلام أسلم أو لم يسلم وثمرة الاختلاف تظهر في العلوي إذا وقف على قرابته فعلى الثاني تدخل أولاد عتيل وجعفر وعلى الأول أولاد علي فحسب * وإذا كان للواقف عتيل وخالان وقد حصل الإيقاف بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الغلة للعتيل لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما الغلة للعتيل والخالين أربعة لأنهم لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وخالان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعم نصف الغلة والنصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط * ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكور والأنثى والمسلم والكافر والحار والمملوك لأن ما يجب للمملوك يكون للمولى الذي يملكه يوم يتخلق الغلة والقبول إلى العبد دون المولى وبعد المعتقد يكون له كذا في الحاوي * وفي الوقف على القريب تقسم الغلة على الرأس الصغير والكبير والذكور والأنثى والنقص والغنى سواء المساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز * ولا يدخل أبو الواقف ولا أولاده صلبه وفي دخول الجدات ويتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير * رجل وقف وقفا على أهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطى ابن ابن الواقف إذا كان فقيرا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يعطى لأن ولدا ولد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضيان * والذي ذكرنا في قوله لا قرابته وذوى قرابته فكذا في قوله

القاضي الحليولة بين المدعي به والمدعي عليه إن كان ذلك قبل إقامة البينة لا يجيبه القاضي إلى ذلك * وكذا لو أقام شاهدا فاسقا وشاهدين فاسقين لأن قول الفاسق لا يعتبر لا يرى أنه لو أخبر بحاسة الماء وطهارته لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقام المدعي شاهدا عدلا أو امرأتين مستورتين فإن كان ذلك من باب الفرج بأن شهدا على أمة أنه هذا الرجل حبل منها وبين المدعي عليه وهو موضع عند عدل وكذا لو ادعت حرية أو عتقا وشهدا بطلاق بائن أو ثلاث يحال بينها وبين الزوج وذلك بأن يجعل القاضي بينهما امرأة عدلة ولا يخرج عن منزل الزوج فإن حبل بين الامة وبين المدعي عليه فلم يعدل البينة وقال المدعي إلى بينة أخرى حاضرة فالوا لا ترفع الحليولة ولا تؤخذ من العدل إلى آخر المجلس وقيل يؤجل أياما كالأدعي القاتل بينة على العفو فانه يؤجل أياما وراء المجلس استحسانا * ولو ادعى رجل نكاح امرأة وهي في يد غيره فأقام المدعي البينة فإن سأل المدعي الحليولة أو التعديل في مئة مستثناة عن الشهود فعل القاضي ذلك والافلا وكذا المرأة إذا ادعت فساد النكاح وأقامت البينة وسألت الحليولة وكذا رجل ادعى أمة في يد رجل وقال بعثها من الذي في يده يعا فاسدا وقال المدعي عليه اشترى بها منه شرا جزا فهو بمنزلة ما لو ادعت المرأة فساد النكاح * وإن كان الدعوى في غير الفرج وأقام المدعي بينة فانه يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه وبالمدعي به ووكيفا بالخصومة ولا يحتاج إلى التعديل والحليولة إلا أن يكون المدعي شيئا يخاف تعيبه وتلافه * ولو كانت

الجارية في يدرجلين يدعى كل واحد منهما أنه القاضى يدعها في أيديهما وبقول لكل واحد منهما أقم البينة فإن أراد كل واحد منهما أن تكون الجارية عنده وتنازعا في ذلك أمرهما القاضى أن يتفقا على رجل تكون عنده إلى أن تقوم لهم أمانة قطعا للمنازعة فإن أقيم أحدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر فوضعها القاضى عند رجل عدل إلى أن يسأل عن الشهود * ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبيرة لست في يد رجل وهي تتجدد دعواه فأقام البينة وطلب من القاضى أن يضعها على يد عدل إلى أن يسأل عن الشهود فإن القاضى لا يضعها ولكن يأخذ منها كفيلًا وكذا لو ادعى نكاح بكره في بيت أبيها لا يعز لها * وإن كان المدعى به منقولًا عظيمًا لا يمكن نقله إلا بمؤنة وضرر فهو الخشب العظيم والحجر والرحى والصنم الكبير والمكيل والموزون اختلوا فيه قال بعضهم ينقل إلى مجلس القاضى ومؤنة النقل تكون على المدعى عليه والصحيح أن القاضى يبعث رجلًا يسمع الشهادة بحضرة المدعى به وشهود معه فيشهدون عند القاضى أن شهود المدعى شهدوا والمدعى وحيدًا يقضى القاضى للمدعى والذي بعثه القاضى لسماع الشهادة لا يكون قاضيًا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة * وإذا وقعت الدعوى في دابة لا بأس بأدخالها في المسجد للخصومة إذا كان القاضى يجلس في المسجد لأن الشهادة بالمقول لا تقبل إلا بالإشارة إليه * وإذا ادعى رجل جارية أو عبداً أو دابة أو عرضاً في يدرجل فشهد (٣٨٠) أحد شاهدي المدعى أنها جاريته وشهد الآخر أنها كانت جاريته ذكر الشيخ الامام

المعروف بنحو اهرازه رحمه الله تعالى في شرح القصب أنها تقبل ويقضى للمدعى وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه * ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده لا تقبل ولو ادعى المستدعى أنها كانت له وشهد الشهود أنهم لا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهرازه رحمه الله تعالى أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أنها كانت في يد المدعى أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضى به هذه الشهادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويؤمر بالتسليم إلى المدعى * ولو شهدوا على إقرار المدعى عليه أنها كانت

لأرحامه ولذوى أرحامه ولا نسابه ولذوى أنسابه كذا في المحيط * ولو قال لذى قرابتي فأقياس أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للعم لأن اللفظ فرد بصيغته وفي الاستحسان هم سواء لأنه يراد به الجنس كذا في الحاوى * ولو كان وقف على ذوى قرابته أو أقربائه أو أنسابه أو أرحامه الأقرب فالأقرب فإنه يدخل تحت الوقف الأقرب ولا يعتبر الجميع بخلاف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قال هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للأقرب أو للأنسب أو لذوى الأرحام ولم يصف إلى نفسه يكون ذلك الأمر على قرابته لمكان العرف كذا في المحيط * ولو قال على قرابتي من قبل أبي أو من قبل أمي فهو على ما قال وتقسم الغلة عليهم على عدد رؤسهم ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أمي فالغلة تقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه من كان من قبل أبيه وأمهم ومن كان من قبل أبيه أو من كان من قبل أمه ولا ترجح قرابته من قبل أبيه وأمهم * ولو قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي فنصف الغلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الأقرب فالأقرب وجبت الغلة لأقرب قرابته إليه فإن كان الأقرب واحداً فجميع الغلة له وإن زاد على مائتي درهم وإن كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكور والإناث فإذا انقضى هؤلاء فالغلة لمن يليهم في القرب حتى نصير إلى أبعدهم قرابة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وإليه ذهب هلال رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم إلى الواقف بينهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الأدنى فالأدنى فإن قال بعضهم لا قبل سقط سهمه وكانت الغلة للباقيين كذا في الحاوى * ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطى الأقرب فالأقرب يعطى الأقرب جميع الغلة كذا في المحيط * إذا وقف أرضاً على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كاف أقامة البينة ولا تقبل بيئته الأعلى خصم والخصم هو الواقف إن كان حياً فإن مات فالوصى الذي الأرض في يده هو الخصم فإن

في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة إلى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعى وإن شهدوا أنها كانت في يد المدعى وإن شهدوا أنها كانت في يد المدعى وإن شهدوا أنها كانت في يد المدعى

في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة إلى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعى وإن شهدوا أنها كانت في يد المدعى وإن شهدوا أنها كانت في يد المدعى وإن شهدوا أنها كانت في يد المدعى

عليه لان القاضي رماه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار * رجلا ن تنازعا في عين كل واحد منهما يدعي أنه له فان كان العين في يده غيرهما ينكر دعوتهما فأقام المدعيان البينة على المالك المطلق ان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما سواء يقضى بينهما مناصفا فان أرخا وأحد هما أسبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر ومحمد الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما وأطلق الآخر في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما هو الصحيح ولا يعتبر التاريخ عند الانفراد * واختلفت الروايات عن صاحبه في ذلك قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى الصحيح أن على قول أبي يوسف الاول ومحمد الآخر يقضى بينهما مناصفا كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان كان العين في يد أحدهما فان لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما سواء فالخارج أولى وان أرخا وأحد هما أسبق يقضى لاسبقهما سواء كان خارجا أو صاحب يد هو قول أبي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر الخارج أولى فان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان الخارج أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الآخر وأبي يوسف الاول * ولوتنازع رجلا ن في شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه في يده الساعة أقره القاضي في يده في الساعة * وكذا لو أقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ ساعة جعله القاضي في يده في الساعة * عبد في يد رجل أقام البينة (٣٨١) أنه كان عبده منذ عشرين سنة

وأقام آخر البينة أنه عبده وكان في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده * رجل قال لغيره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال بلى هو لي لا يقبل قوله * ولو أقام البينة أنه لي لا تقبل بينته * وقال الناطق رحمه الله تعالى اذا قال ليست هذه الدار لي ثم أقام البينة انها له تقبل بينته لانه لم يقر بها لمعروف حتى لو كانت الدار في يد رجل يدعيها لنفسه فقال رجل آخر ليست الدار لي ثم ادعاها لنفسه لا تسمع دعواه * ولو أقام البينة لا تقبل بينته لانه لما قال ليست لي صار مقرا

أقر الوصي لواحد بأنه من قرابة الميت لم يصح إقراره وانما هو خصم في إقامة البينة عليه كذا في الحاوي * فان كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعي على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة * ولا يكون وارث الميت خصما للمدعي في ذلك الا أن يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصماء للمدعي هكذا في المحيط * فان برهن على المتولي بأنه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين أو لأب أو لأم ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك يتأني زمانا ثم يدفع اليه كذا في الوحيز * ولا يؤخذ منه كفيلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الميراث هكذا في المحيط * فان قال الشهود له قرابة غيب فالقاضي يفرز انصباهم فان قال الشهود لا ندري عددهم كم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم احتاطوا ولا تشهدوا إلا بما تيقنوا فاقولوا لا نعلم له قرابة أخرى سوى كذا كذا في الذخيرة * فان برهن على أن حاكم بلدة كذا حكم بأنه قريب الواقف قال هلال رحمه الله تعالى يسأل عنه الحاكم من القرابة التي حكم بها أن ذكر قرابة يستحق بها الوقف أعطاه والا فلا فان غاب أو مات الشهود وقبل التفسير يسأل المدعي فان ذكر قرابة يستحق بها أعطاه والا فلا يكون نقضا لقضاء الحاكم الاول لانه حكم بأنه قريب وكل قريب لا يستحق الوقف حتى لو كان حكمه باعطاء شيء من الغلة أو بأنه الموقوف عليه بمضيه ويعطيه أيضا كذا في الوحيز * وان لم يفسر المدعي القرابة أو كان صبيها قال هلال القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الاول على العصمة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط * رجل أثبت قرابته عند القاضي وقضى بها له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب الواقف فلم يجد القاضي فأراد أن يخصم المقضى له فان كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وان لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن خصما سواء قدمه الى القاضي الذي قضى به للاول أو قدمه الى قاض آخر وهذا استحسان ذهب اليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة * واذا أثبت واحد من الاقرباء قرابته فأقام الآخر البينة أنه ابن الذي أثبت قرابته أو ابن ابنه اكتفى به ولا يحتاج الى تفسير القرابة التي احتاج الاول اليها وكذا اذا أقام البينة أنه

بالمالك الذي اليد فادعاها لنفسه بعد ذلك لا تسمع * رجل في يده عبد يقر بالرق فادعى العبد أن فلانا الغائب اشترى منه من مولاه * وان ادعى أن فلانا الغائب اشترى منه من مولاه ووكاه بالخصومة ويقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بالقرينة لا تقبل قوله * وان ادعى أن فلانا الغائب اشترى منه من مولاه ووكاه بالخصومة ويقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح وكيل في شراء نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالقدر هم ووكاني يقبض الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته الا أن لمولاه أن ينعه عن الخصومة وتوان لم ينعه فالوكالة جائزة قوله أن يقبض الثمن ويبرأ منه المولى * ولو قال أنا عبد فلان قد وكاني بخصومة منك في نفسي وأقام البينة قبلت بينته * رجل جاء الى امرأته رجل أو ابنته وهي صغيرة فخذعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب والزوج أن يخصمه في ذلك ويحبس حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت * رجل ادعى عبد ادعى يد رجل فطوب بالبينه فلما قاما من عند القاضي باعه صاحب البين من رجل بألف وتقاضا ثم ادعاه المشتري عند البائع وغاب ثم جاء المدعي بالبينه فان كان القاضي يعلم بما صنع ذو اليد وأقر به المدعي لا يسمع بينة المدعي على ذي اليد وان لم يعلم بالقاضي ولا أقر به المدعي تقبل بينة المدعي ولا تقبل بينة صاحب اليد أنه باعه من فلان ثم ادعاه فلان عند موافاة أقام البينة على إقرار المدعي بذلك قبلت بينته وتنفذ عنه الخصومة * والهبة والصدقة اذا اتصل بهما القبض بمنزلة البيع في ذلك * رجل ادعى عبد ادعى يد رجل فقبل

أن يقيم البينة بأمر المدعى عليه من رجل يحضر من الشهود ثم أقام المدعى البينة على المدعى عليه أن العبد له فإن القاضي يقضى به للمدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه أن يباعه فإن جاء المشتري بعد ذلك وأقام البينة على المقضى له أن العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضى به للمشتري فلو باعه المشتري أو وهبه من المقضى عليه الأول جاز ويعود العبد إلى ملكه وهذه حيلة يحتال بها الدافع الاستحقاق * ولو ادعى عبداً في يد رجل فقبل أن يقيم المدعى البينة بأمره يباعها محض من الشهود ثم أقام المدعى البينة على أن العبد له فإنه يقضى به للمدعى فإن حضر المشتري بعد ذلك وأقام البينة على المقضى له أن العبد عبده كان اشتراؤه من المقضى عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا تقبل بينته لأن القضاء على المقضى عليه يكون قضاءً عليه وعلى من تلقى الملك منه * جبة في يد ثلاثة نفر أحدهم يدعى بطانم أو الثاني قطنم أو الثالث كلها وأقام كل واحد منهم البينة على ما ادعى فإنه يقضى بجمعها المدعى الكل ويضمن هو والمدعى البطانة نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن وإنما يقضى للمدعى الكل بالظاهرة لأنه يدعيها ولا يدعيها غيره فية قضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة يدعيان البطانة ولا يدعيان غيره ما أو البطانة في أيديهما فية قضى لكل واحد منهما ما خصفها الذي في يده صاحبه ترجيح البينة الخارج على بينة ذي اليد وإذا قضى للمدعى البطانة بالنصف صار كان مدعى الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها

(٣٨٢)

أخوه لا يسميه وأمه كذا في الحاوي * وكذلك لو كان المقضى له الأول امرأة وباقي المسألة بحالها كذا في الذخيرة * وإن أقام الثاني بينة أنه أخو المقضى له الأول لا يسميه فالقاضي إن قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وإن قضى للأول بقرابته من قبل أمه كان الثاني أجنبيًا عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المحيط * وشهادة ابن الوافق أن هذا الرجل قريب والدنا مع تفسير القرابة مقبولة كذا في الذخيرة * وإن شهد اثنان لأثنين بالقرابة وشهد هذان الاثنان لهذين فشهد به ضم لم يقبل كذا في الحاوي * وإن كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المقضى إياهم للشاهدين لا تقبل شهادتهم للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الأولين ماضية على حالها كذا في الذخيرة * لو شهد رجلان من القرابة لواحد من القرابة فلم يدعيا لهما في أيديهما من غلة الوقف كذا في الحاوي * وإذا وقف أرضه على قرابته فجاء رجل وادعى أنه من قرابته وأقر الوافق بذلك وفسر القرابة وقال هذا من وقف عليه فإن كان للوافق قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا إذا كان الإقرار من الوافق به عقد الوقف فأما إذا أقر بذلك في عقد الوقف بأن قال في عقد الوقف هذا من وقف عليه قبل ذلك منه أما إذا لم تكن له قرابة معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المحيط * إن شهدوا على إقرار الوافق لواحد أنه قريبه وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فإن لم تكن له قرابة معروفون استحسن أن أعطيه الغلة إذا فسر وأقرار الميت بذلك كذا في الحاوي * وإذا وقف على ولده ونسله ثم أقر رجل أنه ابنه فلا يصح في الغلات الماضية ويصدق في الغلات المستقبلية كذا في الذخيرة * وإذا وقف على قرابته وجاز رجل يدعى أنه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الوافق كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلان كان يدفع إليه مع القرابة في كل سنة شيئاً كذا في المحيط إذا وقف على أقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن أو أب دخل تحت الوقف ولو كان الوقف على أقرب الناس من قرابته لا يدخلان تحت الوقف وإن كان له ابن أو أبوان فالغلة للأب وكذلك الابنة وإذا مات الابن والابنة كانت الغلة للمساكين

بطانة لحبته فيضمن نصف قيمتها وهكذا في القطن الآن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة * رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البينة أن الشاة التي في يده صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده فإن كانتا مشككتين ذكر في الأصل أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده الآخر لأنهما استويا في دعوى النتاج فتعارضت البينتان في ذلك فلا تسمع بر دعوى النتاج فيجعل كلتاهما ادعيا ملكا مطلقا فيقضى بكل شاة بينة الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء ترك لأقضاء

ولا

استحقاق لأنه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما بالنتاج لكان الاستحالة والقضاء بغير النتاج قضاء بغير دعوى

فتقبل البينتان ضرورة * جارية في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه أجاريته بعثمان الذي في يده بألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فإنه يقضى بالبينة فإن أمضا البيع كان لكل واحد من المدعين على الذي في يده بألف درهم لأن حق كل واحد منهما عند الأمضا قبل المشتري في الثمن ولا تضايق في الثمن فإن أمضى أحدهما البيع دون الآخر فللذي أمضى البيع على المشتري نصف الثمن لأنه لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يمس البيع أن يأخذ كل الجارية لأنه أقام البينة على أن كل الجارية له وإنما ينصف بحكم المزاينة وقد زالت مزاحمة صاحبه وإن لم يمس كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين المدعين نصفين لاستوائهما في الحق ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع * رجل أقام البينة على رجل أنه غصب منه هذه الجارية اليوم وأقام آخر البينة على أن هذا المدعى عليه اغتصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الآخر ويضمن المدعى عليه قيمته صاحب الوقت الأول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البينة على الوقت الأول ولا يضمن للآخر شيئاً * رجل ادعى أن فلانا المبت غصب منه شيئاً وبين وأحضر بعض ورثة الميت وأقام عليه البينة بذلك وبعض ذلك الشيء

في يد هذا الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث الآخر وهذا الوارث الحاضر مقرأته ميراث لهم من قبل أبيهم فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر بدفع ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ ما في يد وكيل الغائب ولو كان كله في يد الوارث الحاضر فانه يقضى بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعى فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله * رجلان لهما على رجل ألف درهم مشترك بينهما فخذ المدعى عليه حفصاً أحد الرجلين وأقام البينة على دينهما وشريكة غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي يقضى للحاضر بخمسائة ولا يجعل الحاضر خصماً عن الغائب في وجه من الوجوه الآن يكون ألف ميراثاً بينهما من مورث واحد * فاذا حضر الشريك الغائب يكلف إعادة البينة فان لم يقدر على ذلك يدخل مع شريكه في الخمسائة التي قبض * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أى الشريكين حضر فهو خصم عن الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * أربعة نفر لهم على رجل ألف درهم وهو موسر أو معسر فشهد اثنان منهم على اثنين منهم أنهم ما برأ الغريم عن حصته ما من الألف جازت شهادتهما وان كان ذلك عن مبيع باعوه منه وان مات الغريم وترك ألف درهم فشهد بالبراءة بعد موته لا تجوز شهادتهم ما لان الألف المتروكة بعد الموت بصير مشتركين الغرماء كل واحد منهم كان مدعياً تحليل (٣٨٣) ذلك لنفسه * عبد في يد رجل

أقام البينة على رجلين أنه
باعه منهما بألني درهم وأقام
أحد الرجلين البينة أنه
اشتراه منه بألف درهم ذكر
في المتن أنه يقضى ببينة
الذي العبد في يديه * رجل
ادعى على رجل ألفاً فجحد
المدعي عليه وأعطاه إياه
على الجحد أو صلحه من
دعواه ثم ان المدعي عليه
أقام البينة أن المدعي قال
قبل أن يقبض مني المال
أو قال قبل الصلح ليس لي قبل
فلان شيء فالصلح وقضاء
المال ماضيان وإن أقام
البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح
وقضاء المال يبطل الصلح
والقضاء وإن كان القاضي
قضى عليه بالمال بالبينة ثم
أقام المدعي عليه البينة أن

المدعى أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعى عليه شيء يبطل عنه المال * عبد في يد رجل دعاه رجل وقال كان العبدى وهبته لذى اليد رهو غائب ولم امره بقبضه فقبضه بغير أمرى وقال الموهوب له وهبته لى وقبضته منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض فى يده * ولو قال الموهوب له حين وهبته لى كان العبد فى منزلك ولم يكن بحضرتنا فأمرتنى بقبضه فقبضته لا يقبل قوله * ولو قال المدعى كان العبد لائى وهبته لك فلم تقبضه فى حياته وانما قبضته بعد موته كان القول قول الوارث * اذا اختلف رب المال مع المضارب فقال المضارب رد دت عليك رأس المال بعد ما اقتسمما وأنكر رب المال كان القول قول رب المال لان المضارب يدعى أن ما فى يده نصيبه من الربح ورب المال يدعى أنه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فيحلف كل واحد منهما فان أقاما البينة أقام رب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على اقرار رب المال أنه رد عليه رأس المال فهذا على وجوه وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لآخر التاريخين أيهما كان اما اذا كان تاريخ رب المال سائبا تبصر كان المضارب لم يرد عليه فى ذلك الوقت ثم رد بعده واما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان رب المال وان أقر ببراءته إلا أن المضارب لما أقر بالظمان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا فى جنس هذه المسئلة وان أرخا وتاريخهما مساو أو أطلقا يقضى ببينة المضارب ويجعل كانه لم يرد ثم رد بعد ذلك * جارية فى يد رجل ادعت أنها حرة

الاصل وأنكرت أنهما أقربت بالرق وأدعى ذو البذر أنهما أقربت بالرق كان القول قول الجارية وبقي بجرتها * رجل ادعى عينا في يدرجـل فقال هو لي اشتريته من فلان بكذا وفي يدك غير حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تسمع هذه الدعوى لانه لم يذ كرقدا الثمن * ومن اشترى شيئا فوجد في يد غيره قبل أن يتقدم الثمن لا يكون له أن يأخذ منه صاحب البذر إلا أن يدعى الو كالة بالقبض من البائع * رجل ادعى على رجل أنه غصب منه جارا وذكروا له ما قام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعى عليه وزعم شهوده أن هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعى فنظر وفيه فاذا فيه بعض شيئا على خلاف ما قالوا بأن ذكر الشهود عند الشهادة أنه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي جاء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدعى ولا يوجب خلافا في شهادتهم لانهم ذكروا ما لم يكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة والخلاف في مثل هذا لا يوجب الخلل والله أعلم * قال رضى الله عنه وسند كفي مسائل التنازع ما يخالف هذا * رجل ادعى دابة أو دارا في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى بالاجرة المستأجر جميعا وكذا الرهن ولو كانت من رعة في يدرجـل فان كان البذر من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختل فوافيه والصحيح أنه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيئا ولم يسلم الى المشتري (٣٨٤) حتى ادعاه رجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع أن يأخذ

الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري * ولو ادعى على صغير شيئا بحضرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به دينيا أو عينا وجب بمباشرة الوصى أولا بمباشرة الوصى * وذكر الناطق في أنه لو ادعى دينيا وجب بمباشرة الوصى لا يشترط حضرة الصغير وان كان دينيا وجب لمباشرة الوصى كضمان الاسـ تهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لو ادعى على صبي محجور مالا

* وقف ضـيعة وأمر أن يعطى أقرباءه كفايتهم وهم قوم غير محصين ان لم يذ كرا لاولاد يدخل أولاد الأقرباء وأولاد أولادهم لانهم من أقربائه وان ذكر فقال ثم بعدهم لاولادهم لا يدخلون حال حياة الاباء ثم ذكر الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولين يومن أهـ له وولده وخادم واحد كذا في المضمرات * وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الا تزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء تحت الواقف وأوصى الى آخره لم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بأن الوصى يصرف الى من كان يصرف اليه وان أشكل على الثاني أن الاول الى من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضخان

الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على فقراء اولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والتحقيق للغة من كان فقيرا يوم تحقق الغلة عند هلال رجه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المضمرات * وعليه الفتوى * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال أرضي صدقة موقوفة لفقراء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو كالوقف على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات يقام بعضها مقام بعض ولو قال على أيتام قرابتي فكذلك فان احتمل الغلام به مدحجي الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصوصية في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتملت قبل مدحجي الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتملت به مدحجي الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية * وان مات واحد من القرابة بعد مدحجي الغلة وترك أولاد صغارا لا يكون لهؤلاء الا ولاد حصته في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضخان * ولو وقف على المحتاجين من قرابته واخره للفقراء فمات ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العنانية * واذا قال على الصالحين من فقراء قرابتي فالصالح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية كاف الاذى قليل

باستهلاكه * وغصب ان كان المدعى يقول لي بينة حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه أبوه أو وصيه الشر حتى اذا قضى القاضي بالمال يؤمر الاب أو الوصى بالاداء وان لم يكن للصبي أب ولا وصى وطلب المدعى من القاضي أن ينصب وصيا للصغير أجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصى وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه * قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى * ولو ادعى على ميت دينيا وورثته مغار فان كان للميت وصى لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصى وللصغار وصى يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد بكفي * ولو ادعى على عبدا مؤذونا أو ممتوما مؤذونا في التجارة بعقل التجارة مالا بغصب أو استهلاك ودبعة أو جود ودبعة أو بيع أو شراء أو اجارة أو استئجار أو ما شبه ذلك وأقام البينة على ما ادعى أو أقام البينة على اقراره بذلك والعبد يجعل ذلك جازوا ان كان مولاه أو ولي المعتوه غائبا لان العبد المأذون والمعتوم المأذون لو اقر بذلك صحت اقراره لانه من التجارة والبينة قامت على خصم منكر لو اقر يصح اقراره فيكتفي بحضرته وان كان العبد محجورا أو المعتوه محجورا يعتبر بحضور المولى والعبد جميعا سواء شهدوا على معانة السبب أو اقراره بذلك ولا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤاخذ بذلك بعد الاعتان قال

مولا نرضى الله عنه ونبغى أن نسمع البيعة بقضى عليه وان كانا حاضرين تقبل البيعة عليهم افي حقهم ولا تسمع دعوى استلامك الوديعة والبضاعة على العبد المحجور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وشهدوا عليه بمعينة الاستلام أو شهدوا عليه باقراره * ولو شهدوا على عهده أذن في التجارة بقتل عدو وقذف أو زنا أو شرب خمر أو أنكر العبدان كان مولاه حاضرًا جاز بالاجماع وان كان غائباً لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قامت البيعة على العبد المأذون بقصاص أو حد تقبل وكذا المحجور وان شهدوا عليه بالافرار بهذه الاسباب ففي الزنا وشرب الخمر والحدود والخاصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف ان كان مولاه حاضرًا تقبل وان كان مولاه غائباً لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون بقتل العمد أو بالزنا أو شرب الخمر أو بالقذف ففي الزنا وشرب الخمر والقذف لا تقبل حضر المولى أو غاب وفي القتل ان حضر المولى جاز لان موجه هو الدية على العاقلة وان كان المولى غائباً لا تقبل بلا خلاف وان شهدوا على الافرار بهذه الاسباب لا تقبل حضر المولى أو غاب * وان شهدوا على العبد المأذون بالسرقة ان كان موجهه القطع تقبل اذا كان المولى حاضراً معه ويقطع بلا خلاف وان كان المولى غائباً لا تقبل في حق القطع (٣٨٥) في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى وتقبل في حق الضمان وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق القطع وان كانت السرقة موجبة للمال تقبل بلا خلاف حضر المولى أو غاب وان شهدوا على الصبي المأذون أو المعتوه المأذون في التجارة بالسرقة تقبل حضر المولى أو غاب لان موجهه الضمان لا غير * ولو اختلف العبد المأذون المدين مع المولى في ثوب وادعاء كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد وهو من تجارته يعني من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان كان العبد لا يثبت أو راكباً دابة وهو في منزل المولى فالثوب والدابة للعبد وان

الشر ليس عتقك ولا صاحب رية ولا قذف للحصنات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوى * واذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه البلدة وان بعث القيم الى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي سيداً بالاقرب فتي حصلت الغلة سيداً باقربهم الى الواقف فيعطى مائتي درهم ولا يزاد عليها ثم الذي يليه في القرب يعطى مائتي درهم وهكذا الى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم أعطى الاول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فانه يبدأ بالبطن الاقرب وما ضاع يكون حصته من بينهم كذا في الحاوى * فان أعطى كل واحد منهم مائتي درهم وبقي من الغلة شيء ففي الاستحسان يقسم بينهم بالسوية هكذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي على أن سيداً فيعطى جميع الغلة الا اقرباً فالاقرب يعطى للاقرب كل الغلة * ولو قال على فقراء قرابتي يعطى منها الاقرب فالاقرب يعطى مائتي درهم ولا يعطى جمع الغلة كذا في التناظرية * والفقر في هذا الباب من يعد فقيراً في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوى * من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك اذا كان له مع ذلك شئ من كفاف ولا فضل فيها وكذلك اذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغنيه كذا في الذخيرة * وان كان له مائتا درهم أو عشرة مثقال ذهب فلا حظ له من الوقف كذا في المحيط * وان كان له فضل من متاع البيت والنياب وذلك الفضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا تحل له الزكاة وأخذ الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان له مسكن وخادمان والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمة اخذ الزكاة والوقف وان لم يكن غنياً في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط * وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بافتراده لا يساوي مائتي درهم واذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنياً كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت له أرض تساوي

(٤٩ - فتاوى ثانی) لم يكن من تجارته * ولو أن رجلين اختلفا في دابة أحدهما راكبها والاخر مسك بلحماها فالراكب أولى ولا يس الثوب مع المتعلق به كذلك * لو كان أحدهما جالساً على بساط والاخر متعلق به كان بينهما * ولو كانا على دابة أحدهما راكب في السرج والاخر رديف ادعى الدابة فلهي راكب السرج وان كانا في السرج فهى بينهما * ولو أن قطارا يقودها رجل ورجل راكب بعير امتهما فادعى الراكب ان الابل كلها له والقائد كذلك ينظر ان كانت الابل عليها حولة الراكب فالابل كلها للراكب وليس للقائد منها شيء وانما هو أجبر * وعن محمد رحمه الله تعالى في قطار من الابل على أول بعير منها رجل راكب وعلى بعير في وسطها رجل راكب وعلى آخر بعير منها رجل راكب ادعى كل واحد منهم ان الابل كلها له قال البعير الذي على الاول له خاصة والبعير الذي على الاوسط للوسط خاصة والذي على الاخر له خاصة وما بين الاول الى الاوسط للاول وما بين الاوسط الى الاخر للآخر الا البعير الذي هو عليه * اذا زوج الرجل بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عمله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعى نفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون أو قالت امهات الميت بعد موت المتاع بعينه ان هذا الشفعة ناهى بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان أقر وأن المتاع كان في البيت يوم مات الاب أو قامت البيعة على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم * رجل أعفق أمته

والهاول فقالت أعطني قبل الولادة والودح وقال المولى لابل أعطني بعد الولادة والودع بعد ذكرك في العيون أن الولد إذا كان في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في يدهم فما كذلك يكون القول قولها وإن أقام البينة في يدها أولى لأنها ثبتت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما في التدبير القول قول المولى وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إن كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وإن كان لا يعبر فالقول لمن هو في يده وإن أقام البينة في يدها أولى وكذلك في الكتابة * ولو أعتق جاريته ثم اختلفا بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فأخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى أن يردّه إلى الام وكذلك في المكاتبة وفي المدبرة وأم الولد القول للمولى * رجل وامرأة في يدهم ما دارأ قامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجه ما على ألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة أنه حر يقضى بالدار للمرأة وبالرجل عبد لها * ولو أقام الرجل البينة أنه حر الأصل والمسئلة بجماها فان المرأة امرأته ويقضى بأنه حر ويقضى بالدار للمرأة من قبل أن الدار والمرأة في يد الزوج حين قضى بأنهما امرأته فكان القضاء بالدار ببينة المرأة أولى كزوجين في أيديهما دارأ قام كل واحد منهما بالبينة أنها داره فان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى

(٣٨٦)

حنيفة رحمه الله تعالى يقضى

الله تعالى في النواذر ولو أقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها وليست الدار في يدهما فالدار بينهما نصفان فان كانت في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البنتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرق لمكان التعارض * قال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض ببينة الخارج * رجل ادعى على رجل أنه رهن عنده ثوب أو بينه فجحد المدعى عليه فشهد الشهود

ماتني درهم ولا يخرج غلتهما يكفيه في غنى على المختار كذا في خزانة المفتين * وإن كان له مال كثير غائب أو مال يكون له ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان ماله غائباً عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتاوى قاضيان * وإن كان له دين على مفلس فهو فقير وإن كان على ملي وهو مقرب فهو غنى وإن كان منكر أو له بينة فكذلك وإن لم تكن له بينة فهو فقير كذا في الذخيرة * وقف أرض على حنفية من كان منهم فقير أو له من الحنفية من عنده فرس فان أمسك الفرس للجهاد أو الركب ما أن به زمانه يعطى له وإن أمسك الفرس تشرفاً به لا يعطى إذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات * كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضاً يقضى بالقاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهما حتى لا تقبل شهادة أحدهما له أحبه بعد غيبته بغنى المنفق في حق حكم الوقف وذلك كالأولاد والجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ بالنفقة من ماله إلا بقضاء أو رضاً والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا بعد غيبته بغنى المنفق في حكم الوقف وذلك كالأخوة والأخوات وسائر المحارم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في المحيط * إذا وقف أرض على فقراء قرابته وله قريب غنى ولهذا الغنى أولاد فقراء فان كانوا صغاراً ذكوراً وإناثاً أو كانوا كباراً إناثاً أو ذكوراً لم يزوجهم من كورار منى أو مجابن فلا حظ لهم في هذا الوقف وإن كان لهذا الغنى أخوة أو أخوات فقراء أو أولاد له كبير فقير مكتسب فله حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي * وإذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غنى لا تعطى من الوقف والزواج إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت امرأة غنية * وإذا كان لقرية ولد كبير لازمانه به وهو فقير وله ولد أو ولد صغيراً فقراً فإنه لا يعطى أولاد الولد من

أنه رهن عنده ثوب أو يسمو ذلك في الأصل أنه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المرتهن إذا أتى ثوب مع يمينه الوقف وكذلك في الغصب وقد ذكرنا * عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبد للذي في يده وأنه أعتقه وقال الذي في يده هو فلان أو دعنى أو قال غصبته منه وليس لصاحب اليد بينة على ما يدعى فقضى القاضي بالعتق ثم حضر فلان بعد ذلك وأقام البينة أنه عبده اغتصبه منه صاحب اليد أو كان أو دعاه عنده فإنه يقضى به للذي حضر ويطل عتقه * وذكر في الجامع أنه إذا أقام عبد البينة على الذي في يده أن فلاناً أعتقه وهو يملكه وأقام الذي في يده البينة أنه أفلان الغائب أو دعاه عنده فإنه يقضى بالعتق فان قدم فلان الغائب وأقام البينة أنه عبده لا تقبل بينته والعتق أولى ولو أقامت جارية البينة على رجل أنه أعتقها وأقام آخر البينة أنها اغتصبها الذي في يده كان العتق أولى * رجل ادعى عبداً في يد رجل أنه له وطواها بالبينة فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث وتقبضاً ثم أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعى بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد أو أقرب المدعى لا يسمع بينة المدعى على صاحب اليد وإن لم يعلمه القاضي ولا أقرب المدعى سمعت بينة المدعى ولا يسمع بينة ذى اليد على ما صنع إلا إذا أقام البينة على إقرار المدعى بذلك فيقبل بينة وتندفع عنه خصومة المدعى * والهبة إذا اتصل بها القبض والصدقة في هذه بمنزلة البيع * رجل ادعى على آخر أنه استهلك عليه كذا دابة وسمى عدداً معاً أو ما جاء بالشهود

قالوا ينبغي للشهود أن يمينوا الذكور والانات فان لم يمينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى اخاف أن لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ وان يمينوا الذكور والانات جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكور والانات اختلافاً فاحشاً فما تخلف المنافع ولا كذلك اختلاف النون * عبد في يد رجل أقام البينة أنه أعتقه وهو عليه كفو وأقام آخر البينة أنه أعتقه وهو عليه كفو فان صدق العبد أحدهما فبينته أولى وان كذبهما جميعاً يقضى بولائه بينهما نصفين * أمة في يد رجل أقام البينة أنه دبرها وهو عليه كفو وأقام آخر البينة أنها ولدت منه وهو عليه كفو وأقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يده * عبد في يد رجل أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده ببيعاً فاسداً فأقام ما أخذان العبد وقيمته بينهما يعني إذا شهدوا على إقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البينتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائماً أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد ميتاً لمكاً أخذاه قيمته نصفين ولا شيء لهما غير ذلك * قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون في الغصب كذلك * عبد في يد رجل أقام هو والبينة على رجلين أنه باعه منهما بألفي درهم وأقام أحد الرجلين البينة أنه اشتراه من الذي في يده بألف درهم فالبينة بينة الذي العبد في يده لأنه لما أقام البينة عليه ما بالبيع فقد أثبت إقرار كل واحد منهما أنه اشتراه مع صاحبه بألفي درهم وذلك (٣٨٧) يبطل دعواه أنه اشتراه منه بألف درهم

* رجل غصب من رجل شيئاً فأقام المغضوب منه البينة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب أن المغضوب منه أقر أنه للغاصب هل تقبل بينة الغاصب والغصب في يده أو يأمره القاضي بتسليم الغصب الى المدعي ثم يسأله البينة بعد ذلك على ما ادعى من الإقرار قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى بينة حاضرة تقبل بينته وإقرار الغصب في يده قبل له ان كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوماً ما يحل القاضي الى ذلك قال يعمله ويأخذ منه كفيلاً بنفسه وبذلك الشيء * رجل ادعى متاعاً وداراً في يد رجل أنه له وأقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم

الوقف لاني أفرض نفقتهم من مال جدتهم وأما أبوهن وهو ولد القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب لانه كبير لا زمانة به وإذا كان للرجل ابن غني وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم حجى الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وان ولدت امرأة من قرابته ولدا بعد حجى الغلة أقل من ستة أشهر فلا حصه لهذا الولد في هذه الغلة كذا في المحيط * ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان أو ن آل فلان وليس في نسبه أوله الا فقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية * أخوان لآب وأم وقفوا على فقراء قرابتهما فقير واحد من القرابة يقران كانوا فقراء مشتركة بينهم ما يعطى هذا الفقير قوتا واحداً وان وقف كل واحد أرضاً على حدة يعطى من كل واحد قوته * والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف أرضاً يعطى كفايته سنة بلا اسراف ولا تقتير وان كان الوقف حائوتاً يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وادعى رجل أنه فقير وهو قريب الوقف يحتاج الى اثبات القرابة والفقروان كان ثابتاً باعتبار الأصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لالاستحقاق فان أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وان أقام البينة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير مدم لا نعلم له مالاً ولا أحد تلزمه نفقته فاذا قضى القاضي بأعدامه لا يكون قضاء بالأعدام في حق الدين اما اذا قضى بنقصه في حق مطالبته الدين ثم جاء يطلب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى * وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد تلزمه نفقته لان ذلك لم يدخل في القضاء بالفقر في حال طلب الدين ولا يثبت اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي * فان أقام البينة أنه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له أحد تلزمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه

بأخذه من المقضى عليه حتى أقام المقضى عليه البينة على أن المدعي أقر أنه لاحق له فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان شهدوا أنه أقر بذلك قبل قضاء القاضي بطلت بينة المدعي والقضاء وان شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يطل به قضاء القاضي * عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبده أعتقه وهو عليه كفو وأقام رجل آخر البينة أنه عبده وولدت له ملكة قالوا الولادة أولى * وعن محمد رحمه الله تعالى عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده وولدت له ملكة ثم أقام آخر البينة أنه عبده وولدت له ملكة فقضى القاضي بالقاضي به لهما ثم أقام ثالث البينة أنه عبده وولدت له ملكة فان القاضي يقضى به الثالث ان لم يعد المقضى لهما البينة أنه عبدهما وولدت له ملكة فان أعاد ذلك أحدهما قضى بالنصف للذي أعاد البينة لانه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بينة الثالث لان في دعوى التنازع يقضى بينة صاحب اليد ويقضى بالنصف للثالث وليس للذي أعاد البينة أن يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاضي حين قضى للأولين بالعبد بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ولا يقبل البينة من أحدهما فيما صار مقضياً عليه * وإذا قضى على الرجل بتنازع أو ملك مطلق ثم أقام هو البينة على التنازع أو على التلق من المدعي قبالت بينته * رجل أقام البينة على أن قاضى بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذه الشاة أو أقام ذواليد البينة على التنازع يقضى بينة المدعي ولا يقضى بينة ذى اليد على التنازع خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى لاحتمال أن القاضي قضى للخارج بالتنازع وكذا الوفاة المدعي

القضاء بملك مطابق لان القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الاول قضى باجتهاد فلا يطل قضاء الاول * ولو أن رجلين ادعيا دابة في يد رجل أقام أحدهما البينة على النتائج والآخر على الملك فصاحب النتائج أولى خارجا كان أو صاحب يد * ولو ادعيا نتاج دابة يقضى بينهما فان وقت كل واحدة من البينتين وقتا وسن الدابة توافق إحدى البينتين وهما خارجان أو أحدهما يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا فإن كانا خارجين يقضى لهما وإن كان أحدهما صاحب يد وقتا يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا أو كان يوافق صاحب اليد تطل البينتان وإن كان أحدهما صاحب يد وقتا يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا أو كان يوافق صاحب اليد يقضى لصاحب اليد ودعوى النتائج دعوى مالا يتكرر * خارج أقام البينة أنه ثوبه نسجه وأقام ذو اليد البينة أن ثوبه نسجه فإن كان يعلم أن مثل هذا الثوب مما لا ينسج إلا مرة فهو للذي في يديه وإن كان يعلم أنه ينسج مرة بعد أخرى فهو للخارج وعن محمد رحمه الله تعالى لو تنازعا في ثوب هو في يد أحدهما أقام أحدهما البينة أنه نسج نصفه وأقام الذي في يديه البينة أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى إن كان يعرف النصفان فملك واحد منهما النصف الذي نسجه وإن لم يعرف فملكه للخارج * ولو ادعيا حليما أنه لصاغة لم يكن هذا دعوى النتائج لان الحلي يصاغ مرة بعد (٣٨٨) أخرى وكذا الشجر يغرس مرة بعد أخرى وكذا الوادعي حنطة انما له زرعها لانها تزرع

في السر قال مشايخنا رحمه الله تعالى وأنه حسن وقال أيضا وإن أتى ببينة على ما قلنا وسأل القاضي في السر أيضا ووافق خبر السر البينة أنه فقير وليس له أحد تلزمه نفقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستخلفه بالله مالك مل وإنك فقير قال مشايخنا رحمه الله تعالى وأنه حسن أيضا وكذلك يستخلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالك أحد تلزمه نفقته وأنه حسن أيضا كذا في الذخيرة * فإن برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلان بفناءهما أولى ولا يجعل مصرفا قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال أنا لا أعلم أحد تلجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحد يتفق عليه كافي الميراث كذا في الوجيز * وإذا أراد الرجل اثبات قرابة وولده وفقره في الوقف فله ذلك إن كان صغيرا بخلاف الكبار فانهم يشتهون فقرهم بأنفسهم ووصى الاب في هذا بمنزلة الاب فان لم يكن لهم أب ولا وصى الاب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره إن كان الصغير في حجره استحسانا ثم إن كانت الأم أو الم أو الأخ موضعاً للوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة لا يدفع إليهم ويؤمرون بالانفاق عليه وإن لم يكن موضعاً لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه كذا في المحيط * رجل وقف ضيعة له على فقراء أقربائه فأراد بعض الفقراء من أقربائه أن يحلف البعض ما هم أغنياء إن ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا عليهم ما لا يصبرون به أغنياء كان لهم أن يحلفوهم فإن كان القيم عيّل إليهم فأراد هؤلاء أن يحلفوا القيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقفات الحسامية * وإذا برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقر يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج إلى إعادة البينة لان من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به بما حكم ثم جاء يطلب وقف أخى الواقف لا يبرهن على أقربائه لا يحتاج إلى إعادة البينة وكذا لو جاء أخو المقتضى له لا يبرهن كذا في الوجيز * ولو أقام رجل بينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق الغلة وإن طالت المدة في القياس استحسانا

ثم تغربل فتزرع * ولو تنازعا في صوف أقام ذو اليد البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها أو أقام آخر البينة انه ملكه جزء من شاة يملكها يقضى به لذي اليد لان جز الصوف لا يتكرر فياجز لا يجز ثانيا * ولو أقام خارج البينة على شاة في يد غيره أنها شاته وجز هذا الصوف منها وأقام البينة ذو اليد أن الشاة التي يدعيها له وجز الصوف منها فانه يقضى بالشاة للدعي لانها ادعيا في الشاة ملكا مطلقا فيقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجوز ليس من أسباب الملك وكذلك اختصاصها في أرض فقال الخارج هذه أرضي وزيت

فيها هذا القطن أو زيت فيها هذا البناء فانه يقضى بها للدعي ولو اختصما في حين فقال الخارج هو لي صنعته من لبن وقلنا كان لي وصاحب السداد دعي مثل ذلك فانه يقضى به لذي اليد ولو قال المدعي هذا الحين لي صنعته من ابن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج * ولو أن عبدا في يد رجل أقام هو البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذي اليد لانهم ادعيا النتائج في العبد فترجع بينة ذي اليد * ولو أقام ذو اليد البينة على أمته في يده أنها أمته ولدت هذا العبد في ملكي وأقام خارج البينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضى بالأمه للدعي لانهم ادعيا في الأمه ملكا مطلقا فيقضى بها للدعي ثم يصدق العبد تبعها * ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يد لان القطن لا يغزل إلا مرة ولا يغزل مرة في غزل مرتين * وإذا اختصم رجلان في أرض فيها زرع أقام كل واحد منهما البينة أن الأرض والزرع له هو الذي زرعهما فانه يقضى به للدعي لان دعواهما دعوى الملك المطابق * ولو أن عبدا في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه ولم يذكر الشهود أمه وأقام ذو اليد البينة أنه عبده ولدت أمته هذه فانه يقضى بالعبد الذي في يديه لانها مستوى بالدعوى النتائج في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات وهو النسب * عبيد في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه

من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين لانهم ما استويا في دعوى التناج
وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد من جميعا * ولو اختلفت ذوال اليد وخارج في لحم مشوي أو في عكة مشوية كل واحد منهما يدعي
أنه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لأن المشوي يشوي مرة بعد أخرى وكذلك في المصحف إذا أقام كل واحد منهما ما البينة أنه مصحفه
كتبه فانه يقضى به للمدعي لأن الكتابة مما يكرر ويكتب ثم يعي ثم يكتب * ولو اختلفت ذوال اليد وخارج في دابة ادعى أنها دابته سرقها منه أو اغتصبها
منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي أن دابته ولدت في ملكه يقضى به لصاحب الولادة * ولو ادعى ثوباً في يد رجل أنه له نسجه وأقام البينة
والشهود وشهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه له فانه لا يقضى به للمدعي لأن النساج قد ينسج ثوب غيره وكذلك لو شهدوا في دابة أنها تحت
عنده أو في أمة أنهم أولدت عنده ولم يشهدوا أنها له لا يقضى به للمدعي وكذلك لو شهدوا على ثوب أنه غزل من
قطن فلان لا يقضى به لفلان وكذلك لو شهدوا على أن هذه الحنطة حصدت من زرع في أرض فلان لا يكون لصاحب الأرض أن يأخذ
الحنطة هو الصحيح * وكذلك لو شهدوا أن هذه الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو هذا التمر من نخل كان في أرض فلان أو هذا الزبيب من
كرم كان في أرض فلان لا يقضى به لفلان ولو اقر الذي في يديه بذلك بوخذ باقراره * ولو (٣٨٩)

فلان كان العبد لصاحب
الامة * ولو شهدوا أن هذه
الحنطة من زرع هذا
الرجل يقضى به لصاحب
الزرع * وكذلك لو شهدوا
أن هذا الزبيب من كرم
فلان يقضى بالزبيب
لفلان ولو ادعى دجاجاً
في يد رجل أنه له خرج في
ملكه وأقام ذوال اليد البينة
على مثل ذلك فانه يقضى
به لذى اليد * ولو أقام المدعي
البينة أن البيضة التي خرج
منها الدجاج كانت له لا يقضى
بالدجاج للمدعي ويكون
الدجاج لصاحب اليد وعذبه
بيضة للمدعي كأن صاحب
اليد غضب بيضة وجعلها
تحت الدجاج * عبد في
يد رجل أقام رجل البينة أنه

وقلنا ان القاضي يسأله إعادة البينة إذا طالت المدة على أنه فقير وانما يعتبر الفقير في كل سنة عند حدوث
الغلة فمن كان فقيراً قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة
أخرى فإذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنيت بعد حدوث الغلة
وقال شركاؤه بل استغنيت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون القول قوله وفي الاستحسان القول قول
الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة وهو غني وقال انما استغنيت بعد مجيء الغلة
لا يقبل قوله قياساً واستحساناً وان جاء يطلب الغلة ويدعي أنه فقير وقال الشركاء انه غني وأرادوا استخلافه
فلمهم ذلك ويحلفه القاضي بالله ما هو اليوم غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من
غلتهم وإذا شهد الشهود على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة وانما يدخل في الغلة الثانية
الآن بوقت وفقره وكان الوقف قبل حدوث الغلة فحينئذ ثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط * وإذا
شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالفقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وان كان الشهود أغنياء
وشهدوا الرجل من قرابته بقرابته وفقره ذكر انحصاف في وقفه في باب الوقف على فقراء القرابة أنهم إذا لم
يجزوا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرة قبلت شهادتهم * وذكر هو في باب قبل
هذا الباب متصل به لو شهد رجلان عن صحته قرابتهما لرجل أنه من قرابة الواقف وفسر واقربائه أن ذلك
جائز فان لم تدل شهادتهما ان رد القاضي شهادتهما قلل الذي شهدا به بقرابة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل
اليهما من مال الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة * وذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا شهد
رجلان أجنبيان بقرابة رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال
هلال رحمه الله تعالى في وقفه لو أقر رجل من القرابة أنه كان غنياً ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير وانما
افتقرت قبل حدوث الغلة لا يقبل قوله وان كان فقيراً للحال وان شهد الشهود أنه تلف ماله قبل حدوث الغلة
استحق الغلة فان قالوا الجاهل واتهمه القاضي بالتلجئة لا يعطى الا اذا كان ما يلجئه تصل يده اليه

عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملكه بآثمه وأقام ذوال اليد البينة أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه بآثمه فلان فانه يقضى بالعبد
لذی اليد لان كل واحد منهما ادعى تناج بآثمه ودعوى تناج بآثمه كدعوى تناج نفسه فيقضى ببينة ذی اليد * أمة في يد رجل وابنته في
يد رجل آخر ادعى رجل أم أمته وأقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي أن يأخذ بنته وان استحق الجارية لم تكن مطلقة ولو
كانت الابنة في يد المدعي عليه كان له أن يأخذ الابنة مع الجارية * ولو أقام رجل البينة على نخل في يد رجل وعمر هذا النخل في يد غيره فقضى
له بالنخل فانه يأخذ الثمر أيضاً ولا يشبه الثمر الولد * رجل اشترى جارية فاستحققت من يده بنكوله لم يكن له أن يرجع بالنكاح على بآثمه وان
أقام البينة بعد بنكوله على بآثمه أن الجارية كانت للمشتق لا تقبل بينته الآن بقيهما على اقرار البائع بذلك وهل له أن يحلف البائع فيه
روايتان والظاهر أنه لا يحلف وكذلك لو كان القضاء للمشتق على المشتري باقراره * ولو كانت الجارية ادعت أنها حرة فاستحلف المشتري
فمنكحل أو أقرنم أقام البينة على بآثمه أنها كانت حرة قبلت بينته على بآثمه وان لم يكن له بينة كان له أن يحلف البائع وكذلك لو استحقها رجل
أنها له وعقها وأدبرها وأولدت منه فصدقه المشتري ثم أقام هو البينة على البائع بذلك قبلت بينته * فصل في دعوى الدور والاراضي * إذا
ادعى داراً أو عقاراً أو سمع دعواه لا يتعرّفها وتعرّفها لا يكون الا بد كرا الحسد ودفيسد كرا الحيران بأسمائهم وبأبائهم وأجدادهم واللقب

الذي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم ابيه وحده لا يحتاج الى الاقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر الاقب بان كان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب كقولنا أحمد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع التعريف لان في المصر من يشاركه في الاسم والنسب ومحمد ربه الله تعالى ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني وان حصل التعريف باسمه واسم ابيه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجدة وان كان لا يحصل بذكر الاب والجدة لا يكتفى بذلك * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا الحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا الحدود فإنه لا توجه عليه هذا الخصومة * وان قال المدعى عليه هذا الحدود في يدي غير أنك أخطأت في الحدود ولا يلتفت اليه الا اذا توافقت على الخطأ فينتدب استأنف الخصومة * ولو ادعى على رجل محدودا في يده فأنكر المدعى عليه أن يكون ذلك في يده فطالب المدعى من القاضي أن يحلفه على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ملك المدعى فاذا أقر بذلك بأمره القاضي بترك التعرض فان أراء المدعى أن يقيم البيعة بعد اقراره باليد أنه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بيعة المدعى على الملك ما لم يقيم البيعة أنه في يد المدعى عليه فان لم يقيم بيعة أنه في يد المدعى عليه وأقام البيعة على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد (٣٩٠) فقصى القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضي أنه في يده أو يقيم البيعة أنه في يده وكذا ذكر الخصاص

رجه الله تعالى * المدعى عليه اذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعد ما أجاب المدعى أنها ملكي وفي يدي ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وان شهدوا على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضى بها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويتضى واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى في قوله قال بعضهم انها تقبل اذا شهدوا على حدين متقابلين اما

كذا في المحيط

الفصل الخامس في الوقف على جيرانه * وقف على جيرانه في القياس بصرف الى الملاصق وفي الاستحسان بصرف الى من يجتمعهم وايامهم مسجد المحلة كذا في الوجيز * وهو المختار كذا في الغيبة * ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى ما لم يكن الساكن أو غير مالك أو أصح هكذا في المحيط * وان كان الساكن غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيان * ويدخل فيه الجار مسلما كان أو كافرا ذكرا كان أو أنثى حرا كان أو مكرها صغيرا كان أو كبيرا ويقسم المال على عدد رؤسهم فان فضل الوصي بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي * ولا يدخل فيه أمهات الاولاد والمديرون والعبيد كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز * ولا يدخل فيه ولد الواف وأبوه ووجهه وزوجه كذا في الحاوي * وولد الولد اذا كان جارا لا يدخل استحسانا كذا في خزنة المفتين * وأخوه ووجهه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم الى محله أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد دار الواف الغلة قبل الحصاد الى جواره فالمعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها الى دار أخرى وسكنها باجر الى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط * ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة ومات فيها ان كان اتخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجا أو معتمرا فالغلة لجيران بلده كذا في الظهيرية * ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والآخرى للغلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في أحدهما كذا في الحاوي * وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والآخرى بالكوفة وله في كل واحدة منهم مازوجة كذا في المحيط * ولو وقف على فقراء جيرانه ومات فباع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالغلة لجيرانه يوم مات ولا يمتنع الى بيع الورثة كذا في خزنة المفتين ناقلًا

اذا شهدوا على حدين حد البين والمغرب أو حد اليسار والمشرق لا تقبل وقال بعضهم انها تقبل في قوله اذا شهدوا على حدين أحدهما طولا والآخر عرضا * اذا ادعى محدودا ذكر الحدود الاربع وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا اليها ونفثه ولكن لا نعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هنا مسائل ثلاثة * أحدها أن يقول الشهود لهذا المدعى دار في محله كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في زققة كذا اغتصبها منه هذا المدعى عليه وانما في يده بغير حق ولم يذكر واحد حدودها أو قالوا انعلم حدودها وجاء المدعى بشهود آخر فشهدوا بحدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك الدار * والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أنوافق الحدود التي سمعنا دعوى المدعى وهل هذه الحدود وحدود تلك الدار فانما تحملها انما تهم هذه الحدود وهي لنا جدد ودعوا هذه الحدود وأقر البائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا مررنا بتلك المحلة ولا بكم أو أكثر فحكمه على الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يحملون الشهادة بترك ريف البائع وفي هذه المسئلة القاضي يبعث بينين الى الدار لينظرا أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى بها للمدعى اذا رجع اليه

وشهدا عنده أن حدودها هذه الحدود ودان خالف لا يقضى * وأما المسئلة الثالثة إذا قال الشهودان لهذا المدعى دار في محلة كذا تعرف حدودها إذا تقاعد حيطانها ونشيران أحد حدودها إلى ههنا والثاني إلى ههنا والثالث إلى ههنا والرابع إلى ههنا ولكلنا لا نعلم جيرانها فان ههنا إذا أراد القاضي أن يقضى للمدعى يأمر الشهود بأن يذهبوا إلى الدار ويبحث معهم شاهدين أو أميين من أمنائه ويبينوا الحد ودلائلهم ثم يعرف الامينان جيرانها ويسألوا أساميهم فإذا رجعوا إلى القاضي وشهدا أمينا أن الشهود يبينوا حدود الدار وأشاروا إليها وانزعرونا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضى بشهادة الشهود الذين شهدوا بذلك الدار للمدعى * وان قال الشهود نشهد أن الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعى أو قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعى لا يلتفت إلى شهادتهم لانهم ذكر واحد من ذلك لا يكفي فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم - ثم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا القرية والارض والحدوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأجمعوا على أن الرجل إذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب * ولو ادعى محدودا في يد رجل وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع جازت شهادتهم وان ذكر والحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكر (٣٩١) الفاصل جازت شهادتهم - ثم

وان ذكر والحد الرابع في ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصل لا تقبل شهادتهم في الاراضي وتقبل في البيوت والدور والكرور ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما أرض يجنب المدعى قالوا في بيان الحدود والحد الرابع لزيق أرض فلان ذكروا أحد الجارين ولم يذكر الآخر جاز أيضا وكذا لو كان الحد الرابع أرض رجل ومسجدا فقالوا الحد الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر المسجد جاز * رجلان تنازعا في دار كل واحد منهما يدعى أنه له وفي يده ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن على كل واحد منهما البينة

عن الجندی * ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران إلى نفسه بأن لم يقل على فقراء جيران في فهذا وما لو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية * وان كان حين مرض حوله ابنه إلى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالغلة لجيرانه الأولين وليس هذا بانتقال كذا في المحيط * امرأة كانت تسكن دارا وفتت على جيرانها وقفا ثم تزوجت وزنت إلى بيت زوجها ومات فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك إذا تزوج الرجل امرأة وانتقل إليها انتقل جوارحه الأول كذا في الظهيرية * قالوا ان كان متاعه في داره الأولى فالغلة للأوليين كذا في المحيط * وان لم يتحول وكان يختلف إليها فجيرانه جيران داره دون داره كذا في الحاوي * وإذا وقف على فقراء جيرانه فالأرمله تدخل إذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية * وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطى جيران ذلك المنزل وان ادعى جارا أنه فقير ولم يعرف كلف أن يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي أعطيت الغلة لفقراء الجيران فالقول قوله مع يمينه وان سجد ذلك الجيران كذا في الحاوي

والفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب * إذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل أبائه إلى أقصى أب له في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والأنثى والمحرم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الأب الاقصى ويدخل فيه ولد الواقف وولد مولاه ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الأخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الإناث الا إذا كان أزواجهن من بني أعمام الواقف كذا في الظهيرية * وذكر شمس الأئمة السير حسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير إذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع إلى مراده ان أراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهم اقربا بقا فان أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الامام علي السعدي أن الواقف ان كان له بيت نسب مثل بيوت العرب فاهل بيته جميع أولاد أبيه وان لم يكونوا في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه

والأفامين لان كل واحد منهم مقر بتم وجه الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فان أقام أحدهما البينة أنه في يده يقضى له باليد وبصر هو ومدعى عليه والآخر مدعى وان قامت البينة لكل واحد منهما فان القاضي يجعل الدار في يدهما لانهما تساويا في اثبات اليد فصار كالوا تساويا في اثبات الملك وقال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى إذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا تسمع دعواه لانه لا يدعي حقا على غيره * وذكر الخصاص عن أصحابنا أن رجلا لو أقام البينة على رجل أن في يده الدار التي حدها كذا وبين حدودها فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته على الملك ما لم يقيم البينة أن الدار في يد المدعى عليه ثم يقيم البينة أنه له لتوهم أنهم ما تواضعوا في محدود في يد ثالث على أن يدعيه أحدهما فيعذر الآخر أنها في يده ويقيم المدعى البينة عليه أنه له والدار في يد غيره ما وهذا باطل لان هذا قضاء على المسخر واختلقوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاءه واليه أشار في الكتاب وقال بعضهم أنما يعلم القاضي أنه مسخر أما إذا علم أنه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتماد في ما قاله الخصاص ينبغي أن لا يسمع البينة في مسئلتان لصاحب كل واحد منهما لا يكون خصما له اذ لم تكن الدار في يده * ومن أصحابنا من قال مسألة الأصل محمولة على ما إذا أقام البينة على اليد ثم أقام أحدهما البينة على الملك اما إذا لم يقيم البينة على اليد حتى أقام أحدهما البينة على الملك فان القاضي لا يقضى له حتى لو وجد الدار في يد ثالث لا يستترع من يده وذكر شمس

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال: وأول مسئلة انه صاف أن المدعى عليه لم يدع اليد وفي مسئلة الاصل كل واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا تقبل دعوى المدعى على المالك حتى لو قال المدعى في ملكي وفي يدي وان هذا الرجل ينبغي ويتعرض بغير حق والمدعى عليه يقول ملكي في يدي ولا يدعي اليد لنفسه لاتسمع بينة المدعى وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير لو أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة لانه نور دعواه بالحقه * قال شمس الأئمة هذا رحمه الله تعالى وبهذه المسئلة تبين خطأ بعض مشايخنا فيما اذا قال كل واحد من المدعين ملكي في يدي ان القاضي لا يسمع هذه الخصومة ويقول اذا كان ملكك في يدي فما اطلب مني فقد نص ههنا على قبول البينة من أحدهما وهو الصحيح ووجهه أن كل واحد منهما محتاج الى البينة لدفع منازعة الآخر للبينة لهذا المقصود مقبولة ويقول للقاضي اطلب منك أن تمنعه عن مزاجتي وتقرره في يدي قائماً * فالحاصل أن دعوى المالك في العقار لاتسمع الا على صاحب اليد ودعوى اليد تقبل على غير صاحب اليد اذا كان ذلك الغير ينازعه في اليد فيجعل مدعيه لليد مقصودا ومدعي المالك تبعاً للمالك اليد * رجل ادعى داراً في يد رجل وقال الدار ادري اشتراها فلان منسلكي (٣٩٣) وفلان غائب والذي في يديه الدار يجعد البيع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

وان كان بينهما قرابة واختار هذا كذا في الغيانية * واذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعده هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط * وقوله على آلى وجنسى كاهل بيتي ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افقر سواء حيث يكون لمن يكون فقيراً وقت الغلة وان كان غنياً وقت الوقف ولا يتقيد بن كذا غنياً فانفق على الصحيح كذا في فتح القدير * وان توقفت امرأة على أهل بيتها أو على جنسها لا تدخل والدتها ولدها كذا في خزنة المفتين * ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى ولكنا نستحسن فنجعل الوقف على جميع من يعوله ممن يجتمع بيته من الأخرار كذا في الحاوي * وهو المختار كذا في الغيانية * ولا يدخل تحت الوقف مما يملكه كذا في المحيط * ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي * والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين * واذا وقف على عقب فلان فاعلم بأن عقب الانسان كل من يرجع بابائه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الأناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزبد وأولاد وزيد حتى لا يكون لأولادهم شيء لأن ولد الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط

والفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وأمهات الأولاد اذا قال رجل حر الاصل أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَوَالِيٍّ تَمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَمْ يَرُدَّ عَلَى هَذَا وَلَهُ مَوَالِيٌّ عَنَّا قَدْ تَصَرَّفَ الْغَلَّةَ أَتَيْهِمْ وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَعْتَقَهُمْ قَبْلَ الْوَقْفِ وَمَنْ يَعْتَقُونَ مِنْ قَبْلِهِ بَعْدَ الْوَقْفِ وَمَنْ يَتَّقِ عَوْنَهُ مِنْ أَمْهَاتِ أَوْلَادِهِ وَمَدْبِرِهِ وَمَنْ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ بَوْصِيَّتِهِ مَوْسِمًا كَانَ أَوْ كَفَرًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَيَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ مَوَالِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُولَ لَهُمْ غَيْرَ الْوَأَقِفِ كَذَا فِي الْحَاوِي * وَأَوْلَادُ الْمَوْلِيَّاتِ إِنْ كَانُوا يَرْجِعُونَ بَوْلَاهُ أَبَائِهِمْ إِلَى الْوَأَقِفِ يَدْخُلُونَ وَإِنْ كَانُوا وَلَاءَ آبَائِهِمْ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَدْخُلُوا كَذَا فِي خَزَانَةِ الْمُفْتِينَ * وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوَالِيٌّ مَاتَ مَوَالِيَهُ

أقبل بينة المدعى عليه وكذا لو كان المشتري حاضراً ينكر الشراء وهذا بمنزلة رجل ادعى داراً في يد رجل وقال هي لي اشتريتها من فلان كان فلان اشتراها منك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا ادعى أنها له اشتراها من فلان وفلان اشتراها من الذي في يديه تقبل البينة وان ادعى أنها له اشتراها له فلان من الذي في يديه الدار لا قبل هذه البينة * ولو قال هذا لي اشتريته من فلان الذي وكلته بالبيع سمع دعواه * ولو قال هذه لي اشتراها منك فلان وفلان كان وكيلاً لي في الشراء لا تسمع دعواه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع

في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعى عليه ليست في يدي فجاء المدعى بشهود وشهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه فان القاضي يسأل المدعى ان قال المدعى هو وكلته مدواً انها في يده وفي ملكه فقد اقر المدعى بالدار للمدعى عليه وان قال صدقوا انها في يده ولا أصدقهم انها في ملكه فلهذا ويجعل المدعى عليه خصماً للمدعى * المدعى اذا قال ملكي وحقي وفي يده هذا بغير حق ولم يقل واجب عليه تسليمها والشهود لم يقولوا ذلك ايضاً صح * ولو قال ملكي وحقي ولم يقل وفي يده بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال الذي في يديه أو دعنيما فلان فقال المدعى ما كان فلان أو دعكها ولكنه وهبها لك أو باعكها فان القاضي يحلف الذي في يديه بالله ما وهبها له ولا باعها منه بعد ما كان أو دعها اياه فان تكلم عن البين جعله خصماً للمدعى * رجل وبه دار ادعاه رجل فأقام الذي في يديه الدار البينة أن فلاناً الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده وسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب أجرها للذي هو فيها قالوا لا تقبل بيته ولا تدفع عنه الخصومة * دار في يد رجل ادعى رجل أنها له وأقام البينة وأقام الذي في يديه البينة أن هذه الدار لفلان الغائب اشتراها من المدعى وكان في بيتها يتنفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب الشراء من هذا المدعى * دار في يد رجل أقام رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البينة

أن هذا مالداره فانه يقضى بالدار للذى أقام البينة أنهالة * رجل آتى دارا في يد غيره أنهاله ثم ادعى بعد ذلك أنه الفلان وقضاه عليه قالوا
تسمع دعواه كالأدعى لنفسه أولا ثم ادعى لغيره وادعى أنه وكيل فان ادعى أولا أنه وقف ثم ادعى أنه له لا تسمع دعواه كالأدعى لغيره أولا ثم ادعى
لنفسه * رجل ادعى دارا في يد رجل فأنكر الذي في يده فاستخلف ونكل فقضى القاضي عليه بشكوله ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه كان
اشتراها من المدعى ان أقام البينة على الشراء قبل القضاء لا يقبل وان أقامها على الشراء بعد القضاء يقبل * رجل ادعى دارا في يد رجل أنهاله
وملكه وحقه وفي يده غصب وأقام الذي في يده البينة أنه او دبعة في يده عن فلان الغائب اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تندفع
عنه الخصومة لانه لم يدع الفعل على صاحب اليد فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع هو الصحيح كالأدعى غصب من ثم أقام الذي في
يده البينة أنه او دبعة لا تندفع عنه الخصومة فكذا ههنا * ولو ادعى عبدا في يد رجل أنه له سرق منه وأقام الذي في يده البينة أنه ودبعة
لفلان الغائب قال محمد وزفر رحمه الله تعالى تندفع عنه الخصومة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في السرقة اذا لم يسم
السارق لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد ولو قال هذا في غصبه من فلان غير ذى اليد أو كان ثوبا فقال هذا سرقه منى فلان غير ذى اليد
فأقام المدعى عليه البينة على أن فلانا الغائب أو دعبه تندفع الخصومة عن ذى اليد * قال الشيخ الامام المعروف
بجواهر زاده رحمه الله

(٣٩٣)

بجواهر زاده رحمه الله تعالى في السرقة لا تندفع الخصومة عن ذى اليد استخسانا * ولو قال هذا لى اشتريته من ذى اليد بكذا وأقام المدعى عليه البينة أنه ودبعة في يده يتظر في ذلك ان ادعى على ذى اليد بدفع لم تنته أحكامه بأن ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه نقد الثمن ولا قبض منه فأقام الذى في يده البينة أنه له فلان الغائب أو دعبه أو غصبته منه لا تندفع الخصومة في قولهم فان ادعى عليه عقدا انتهت أحكامه بأن ادعى أنه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد بكذا ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام

تصرف الغلة الى موالى موالى استخسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للقراء ولا يكون لموالى موالى شي فان كان له مولىان صرفت الغلة اليهما كذا في الحاوى * ولو كان له موالى ومولىات كانت الغلة له لهن بالسوية ولو كان له مولىات ليس معهن رجل كان للمولىات كل الغلة كذا في فتاوى قاضيان * وان كان له موالى موالاة وموالى عتاقة فالغلة للموالى العتاقة وان لم يكن له الاموالى موالاة صرفت الغلة اليهم استخسانا كذا في المحيط * وان كان له موالى ولابنه موالى وقد ورث هو ولاولاهم عن أبيه فالغلة لموالىه ولا يكون لموالى ابنه شي واذا لم يكن له الاموالى ابنه فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف الغلة الى موالى ابنه وانما استخسان كذا في الظهيرية * ولو قال موالى وموالى والذى لم يدخل معتق جده فيه ولو قال على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امرأته وأخواله الا أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوى * قال على موالى وأولادهم ونسبهم يدخل في ذلك موالىه وأولادهم وأولادهم الذكور والانات جميعا ويدخل في ذلك ابن بنت مولاة وان كان ولاولاهم اقوام آخرين وكذلك لو كانت أمه من موالىه وأبوه من العرب لانهم أولاد موالىه والنسل ولد الذكور والانات فان ماتت امرأة منهم وتركت ولدا ولم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى ولده رد نصيب المولاة الى جميعهم هكذا أفق أبو القاسم فان قال على موالى وأولادهم ونسبهم الذين يرجع ولاولاهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لاقوم آخرين من أولاد البنات فان قال على موالى الذين أعنتهم أو نالهم المتق منى لم يدخل ولد المولى قبله كذا في الحاوى * رجل وقف داره أوضيعة على الموالى وأولادهم فولدوا ففى غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لا قبل من ستة أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفى غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لا قبل من ستة أشهر كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال على موالى وقد أعنتى هو وأخوه عبدا لم يدخل فى الوقف ولو كان قال على من يرجع ولاولاهم الى وقد كان أعنتى أبوه عبدا فورثه هو وأخوه يدخل فى الوقف ولو

(٥٠ - فتاوى ثانى) المدعى عليه البينة أنه لفلان الغائب أو دعبه اختلفوا فيه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لانه لما ادعى عقدا انتهت أحكامه لم تنق دعوى العقدة بقيت دعوى الملك فتندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع لانه وان انتهت أحكامه لا يصير مدعى ملكا مطلقا حتى لا يقضى له بالزوائد والصحيح أنها تندفع * ولو ادعى المدعى الشراء مع نقد الثمن ولم يذكر قبض المبيع لا تندفع الخصومة عن ذى اليد في قولهم * ولو ادعى ثوبا أو دارا أو دبعة في يد رجل أنه له فأقام الذى في يده البينة أنه لفلان الغائب أو دعبه أو غصبته منه أو فى يده باجارة أو رهن ان كان المقر له غائبا لا تندفع الخصومة عن ذى اليد ما لم يقيم البينة على ذلك وان كان المقر له حاضرا وصده فيما قال تندفع الخصومة عن ذى اليد وتحول الخصومة الى المقر له وان كان المقر له غائبا وأقام الذى في يده البينة وشهدوا أنه أو دعبه رجل لا نعرفه لا تقبل شهادتهم وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان شهد بالشهود على اقرار المدعى أن رجلا دفعه الى ذى اليد جازت شهادتهم وتندفع عنه الخصومة * ولو شهد بالشهود المدعى عليه أن المدعى أقر أن هذا الفلان الغائب وقال أو دعبه فلان الغائب تندفع الخصومة * ولو شهد بالشهود على اقرار المدعى بذلك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب أو دعبه قالوا تندفع عنه الخصومة * ولو أقام المدعى عليه البينة أن فلانا الغائب دفعه اليه فشهد شهوده وقالوا انشهد أن فلانا الغائب

دفعه اليه ولا يدري أنه ملائمة فلان الغائب جازت شهادتهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كالأمر المدعي عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فإنه تندفع الخصومة عن ذي اليد * ولو قال الذي في يديه أو دونه رجل لا أعرفه فشهد الشهود أنه أودعه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه خصما للمدعي وكذا لو قال الشهود أودعه أياه فلان والمدعي عليه يقول أودعني رجل لا أعرفه كان هو خصما للمدعي * رجل ادعى على رجل ببلدة دارا والدار في غير تلك البلدة فأقام المدعي البينة فقبلت بينته وقضى بها للمدعي جاز قضاؤه وإن لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي * رجل ادعى دارا في يد رجل أمهاله فأنكر المدعي عليه ثم قال المدعي من أين سرى رابرين مدعي عليه أرازي ناشتم بطل دعواه لأن هذا اللفظ يذكركم للتأنيك والبذل عرفا فان ادعاه المدعي بعد ذلك لاسمع دعواه إلا أن يدعي التلقين من المدعي عليه بملك حادث * رجل ادعى محدودا وذو كحدودها وقال في تعريفة هاتين أشجارا وكان المحدود بتلك الحدود ولا تكن أخالية عن الأشجار لا تبطل دعوى المدعي المالك وكذا لو ذكر مكان الأشجار محيطا ولو كان المدعي قال في تعريفة ليس فيها أشجار ولا لحائط فأنافها أشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى إلا أن حدودها وافق الحدود التي ذكرت بطل دعواه * ولو ادعى أرضا وذو كحدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشر جريب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا (٣٩٤)

قال على المولى الذين يلزمون ولدى فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك الأرزوم فلاحق له فان عاد عاده حقه كذا في الحاوى * ولو قال على مولى ومولى مولى ومولى مولى مولى دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط * في البينة سئل على بن أحمد عن وقف ضيعته على مولى مولى وأولادهم بطن بعد بطن وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فأتوا من الفريق الآخر وبني منه أولاد فنصيب المتوفى لمن أ يكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التاريخية * ولو أتوا الوقف لرجل مجهول النسب أنه مولا موصدق المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا ولا معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيان * وما ذكر من الجواب مستقيم في الغلة الخالية وغير مستقيم في الغلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الاقرار كذا في المحيط * فان كان للواقف موال أعنته وموال أعنتهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئا كذا في الظهيرية وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط * وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أتهات أولاده ومديراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق الغلة من كان منهم عند موته وان كان قد زوجهن وأما من أعنتهن من أتهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلاحق لهن فيه لأنهن قد انفردن باسمه هو والأولاد فيقال لمولياته فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن له أم ولدا لا قد أعنتت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوى * وإن قال على أتهات أولاد زيد وعلى مولياته ولزید أتهات أولاد قد كان أعنتهن وأمهات أولاد لم يعنتهن قسمت الغلة بين أتهات أولاده وبين مولياته ودخل اللاتي كان أعنتهن في مولياته كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على مولى فانه يعطى من الوقف لأتهات أولاده ومديره كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فاعز زيد فالغلة لسالم تدور معه والقبول اليه دون المولى فمن ملك سالم وقت حدوث الغلة فالغلة له كذا في الحاوى * ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن

وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى للمدعي لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه * دار في يد رجل فقال رجل آخر بعث منه هذه الدار وأنكر الذي في يديه الشراء وقال هي لي ثم إن المقر ادعى أنها له وأقام البينة على ذلك قبلت بينته * ولو قال المقر وأولاد هذه الدار للذي في يديه وسكت ثم قال أنا بعثت منه فأنكر الذي في يديه الشراء ثم أقام المقبر البينة أنها له ذكر الناطق أنه لا تقبل بينته ولا تسمع دعواه * رجل أقر عند القاضي أن هذا العبد أو الدار لفلان غير ذي اليد ثم أقام البينة أنه له اشتراه من الذي في يديه

قبل اقراره لا تقبل بينته * رجل اشترى دارا أو عبدا فاستحق من يده بالبينة فأراد أن يرجع بالثمن على بآعه بعده ثم قال لابن البائع قد كنت اشتريت منك هذا بكذا ولبي أن أرجع عليك بالثمن قالوا لسمع منه دعواه الثاني وله أن يرجع عليه بما بالثمن لاحتمال أنه اشتراه من البائع أولا ثم جاء ابنه وادعاه فاشتراه من ابنه فإذا استحق عليه كان له أن يرجع عليه بما بالثمنين * دار في يد رجل ادعى رجل أنها له اشتراها من فلان غير ذي اليد وأقام البينة كره في الأصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة أن تشهدوا أنها كانت لفلان بأعها من هذا المدعي بكذا أو شهدوا أن فلانا بأعها منه وهو يومئذ ملكها جازت شهادتهم * والثانية لو شهدوا أنها لهذا المدعي اشتراها من فلان بكذا جازت شهادتهم * والثالثة إذا شهدوا أن فلانا بأعها من هذا المدعي وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي أبو حازم رحمه الله تعالى ومنايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة * والرابعة لو شهدوا أن هذا المدعي اشتراها من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم * والخامسة لو شهدوا أنها اشتراها من فلان بكذا ونقله الثمن أو شهدوا أن فلانا بأعها منه بكذا ولم يزیدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا أن فلانا بأعها منه بكذا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا تقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يد ثالث وقت البيع * ولو شهدوا أنها اشتراها من

ذى اليد بكذا وهو يدعى ذلك ولم يزدوا عليه جازت شهادتهم * رجل قال للقاضي ان هذا المدعى عليه أقر أن هذا الشيء الذى فى يده لى فمه بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين * أحدهما أن يدعى أن هذه الدار أو هذا العبد له وأن الذى فى يده أقر له به إذا كان القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان قال هذا لى لان الذى فى يده أقرب لى فالصحيح أنه لا يسمع دعواه وان قال المدعى ان هذا الرجل أقر أن هذه الدار التى فى يده لى فمه بالتسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويوسر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي * رجل ادعى داراً أو جارية فى يد رجل أنه له وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له وشهدوا جميعاً أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنهم ملوكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت فى يده وشهد الآخر أنها فى يده أو شهدوا جميعاً أنها كانت فى يد المدعى لا تقبل شهادتهم فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل فى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له * ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها لى ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده فى شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أن المدعى عليه غصبها من المدعى تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه * رجل ادعى داراً فى يد رجل أنها دار فلان الغائب ولى على الغائب (٣٩٥) ألف درهم وان الغائب كان رهن عنده الدار بالألف التى له

بعده على المساكين فباع زيد مسأله فاعطاه له سالم تدور معه كيف دار فان ملك الراقف سالم باطل الوقف على سالم كذا فى خزانة المفتين والمحيط * ولو قال على سالم مملوكى ومن بعده على المساكين فاعطاه للمساكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شئ فان باع الواقف سالمه من رجل لا يكون لسالم ولا للمولاه من غله الوقف شئ فقد جوز الوقف على أمهات أولاده ومدراته ولم يجوز الوقف على المماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى الى الفرق بينهما وقال لان فى ضرب من العتق ولا كذلك المماليك كذا فى الظهيرية * سئل أبو حامد عن ضبعة موقوفة على المولى لو أراد وقفة هذا الوقف لاجل العمارة هل لهم ذلك فقال نعم يجوز اذا كانت قسمة فقط وعمارة لا قسمة تملك كذا فى التارخانية نافلا عن النيمة

الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته وفى الفتاوى اذا جعل أرضاً صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقف ان احتاج الواقف لا يعطى له من تلك الغلة شئ عند الكل كذا فى الخلاصة * وان قال فى الصحة أرى صدقة موقوفة على الفقراء بعدى وهو يخرج من الثلث أو كان ذلك فى المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن أبى القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يقتضى كذا فى الغيبة

* فان احتاج بعض قرابته أو بعض ولده الى ذلك والوقف فى الصحة (فهنا أحكام) أحدها ان صرف الغلة الى فقراء القرابة أولى فان فضل منها شئ يصرف الى الاجانب والثانى أن لا ينظر الى المحتاجين يوم خلقت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الغلة والثالث أن ينظر الى الأقرب فالأقرب منه فى القرابة وهو ولد الصلب أو لأم ثم ولد الوالد ثم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان سفلوا فان لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطى فقراء القرابة ويبدأ بهم أيضاً بالأقرب كذا فى الحاوى * ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل مفره أيهم أقرب من الواقف منزلاً كذا فى محيط السرخسى * وهكذا فى المحيط وفتاوى قاضيان * والرابع أن يعطى كل واحد من يعطى أقل من مائتى درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا فى الحاوى * هذا

شهر وذو اليد يدعى الشراء منذ عشرة أيام فان القاضي يقضى للأدعى وينقض البيع الثانى الذى يدعى صاحب اليد فان كان شهود المدعى لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعى فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدعى ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره فى المنتقى * وذكر فى الجامع رجل اشترى جارية وقبضها بغير اذن البائع قبل نقد الثمن وباعها من رجل آخر وسلم الى الثانى وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول وادعى أن المشتري الاول قبضها منه بغير اذنه قبل نقد الثمن وأراد أن يسترد ما من الذى فى يده ان أقر صاحب اليد بما ادعى البائع الاول يأخذها من يده وان أنكر الثانى فلا خصومة بين البائع الاول وبين المشتري الثانى * وذكر فى الاجارات رجل استأجر من رجل ثلاثة دواب ثم ان رب الدواب أجربا دابة منها من غيره وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستكرى الدواب فى أيديهم فان كان باع بعذر جاز البيع وانقصت الاجارة فى رواية الاجارات وان باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد فى يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة لان يد المستعير ليست بخصومة وما وجد فى يد الموهوب له فهو خصم فيها للمستأجر لان الموهوب له يدعى ملك الرقبة فيما فى يده فيكون خصماً لكل من يدعى حقا فى ذلك وان كان المدعى يدعى الاجارة قال فى الكتاب المستأجر أحق بهما حتى يستوفى الاجارة هكذا ذكر فى الكتاب ولم يبين أى المستأجرين أحق بهما الاول أم الثانى واختلف المتأخرون فيه قال

شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن المستأجر الثاني لا يكون خصماً للمستأجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصماً للأول والحاصل أن المستأجر لا يكون خصماً لمن يدعى الاجارة وللمن يدعى الرهن وللمن يدعى الشراء والمشتري يكون خصماً لكل وكذلك الموهوب له رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعى عليه هي لولدي الكبير الغائب لا تندفع الخصومة عنه مالم يقيم البينة على الايداع كالأدعي الوديعة لاجنبي فان كان المقر له حاضر اصح اقراره وتحول الخصومة الى المقر له ولو قال هي لولدي الصغير لا تندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراره كان هو خصماً في ذلك ولو ادعى أرضاً في يد رجل أنها له غصباً عنه الذي في يده فقال المدعى عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا تندفع الخصومة عنه فان أقام المدعى بينة على ما ادعى يقضى له وان لم يكن له بينة قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بحلف المدعى عليه على دعوى المدعى فان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته للأدعي على قول محمد رحمه الله تعالى لانه صار وقفاً باقراره فاذا نكل تعذر عليه تسليمه الى المدعى بحكم اقراره بالوقف فيضمن قيمته للمدعى ولو أقام المدعى عليه البينة على الوقف فشهدوا أنه وقف ولم يذكروا الواقف لا تندفع عنه خصومة المدعى ولا يبرأ عن الضمان لانه صار وقفاً باقراره فكان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير أو لولد صغيره فكل يلزمه الاقرار لولد الصغير يلزمه بالوقف رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له

فقال صاحب اليد ملك توثقت وحق توثقت أو قال ملك وحق منست فأقام المدعى بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفعاً لخصومة المدعى وقال له انك أقررت قبل دعوا هذه وقلت اين سري ملك من ليست وحق من ليست وأقام البينة على هذا كان هذا دفعاً لخصومة المدعى * ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع أو اقرار من المساوم أن لا ملك له فيما ساومه فلو أن المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه

اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرابته وأما اذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم وأما اذا وقف على الاقارب الا فقر من قرابته فهنا لا يعطى الكل انما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في الذخيرة * فان أعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سبباً لوجوب شيء اليهم حتى كان للقاضي الذي يجبي بعده أن يقض ذلك فلا يعطيهم وان كان الأول قد قضى بذلك فقال للقيم حكمت بذلك وجعلته رتبة لهم في الوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجبي بعده أن يقض ذلك كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على أن نصف غلتها للساكن ونصفه للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمي لهم لا يكفيهم أي يعطيهم ما جعل للفقراء لفقراءهم قال هلال رحمه الله تعالى لا وهو قول يوسف ابن خالد السمي رحمه الله تعالى وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن أحمد الفارسي والفقهاء أبو جعفر الهندي وفي رحمه الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهة بين جميعا كمن وقف أرضاً على قرابته وأرضاً على جيرانه وبعض جيرانه قريه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف ان شرط في الوقف أن الفقراء قرابته كذا وللساكن والفقراء كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وان شرط أن الفقراء قرابتي كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة وأبو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة * ولو كان الواقف جعل الغلة للغارمين أو لأبناء السبيل أو في سبيل الله أو في الحج أو في الرقاب فاحتاج بعض هؤلاء أو قرابته الى ذلك لم يعطوا شيئاً الا أن يكون الولد والقريب منهم فيكون غارماً أو من أبناء السبيل فينثنيدياً بهم كذا في الحاوي * ولو وقف أرضاً على فقراء قرابته وأرضاً على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الآخر ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما إذا كان العقد واحداً على قول هلال ويوسف

أقام البينة أن صاحب اليد استام من المدعى به قبلت هذه البينة ويطل الدفع الأول لان في رواية الجامع الاستيلاء ابن اقرار بالملك للستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعي اقرار صاحب اليد أنه مملوك المدعى والتناقض يطل بتصديق الخصم فيصير في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقرباً من الدار ملك صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى أن صاحب اليد أقرباً من الدار ملك المدعى ولو كان هكذا يطل دفع صاحب اليد هذا اذا أرخ كل واحد منهم مالا اقراره تاريخاً فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كالأدعي عينا في يد انسان أنه وأقام البينة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذواليد البينة على اقرار صاحبه بطل البينتان وتبي اليد لمعارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للستام منه وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بأن لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بأن لا ملك له وثم ادعى الملك لنفسه يكون اقراراً بالملك للمدعى فانه ذكر في الزيادات رجل استام من رجل عينا ولم يتفق بينهما ما يبيع ثم ان المساوم بعد ذلك ادعاه لنفسه أو لغيره بالوكالة لانسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقراراً بالملك للبائع تسمع دعواه لغيره بالوكالة * رجل أودع رجلاً نصف عبداً ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه النصف الآخر وسلمه اليه فقام رجل وادعى نصف ذلك وأقام البينة وأقام صاحب اليد البينة على الشراء والوديعة لم يكن بينهما خصومة

حتى يحضر البائع لان المدعى لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق أن البائع كان شريكاً للمدعى فانصرف به إلى النصف الذي كان له والمشتري ليس ينضم في النصف الآخر لانه ودیعة فی یده * ولو اشتری نصف عبد أو نصف دار غیر مقدومة شراء فاسد أو قبضه ثم اشتری النصف الباقي شراء جازماً ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصماً للمدعى لانه علك الكل ظاهراً فيكون خصماً للمدعى فإذا قضى للمدعى بالنصف ثم حضر البائع كان له أن يسترد منه النصف الآخر بحكم فساد العقد لان الاستحقاق انصرف إلى النصف الباقي * ولو باع نصف العبد بيعاً جازماً ثم باع منه النصف الباقي بمئة أو بدم وسلم الكل إلى المشتري ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصماً للمدعى ويقضى للمدعى بالربع اشتری نصف عبد من رجل وأودعه رجل آخر النصف الباقي ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصماً للمدعى ويقضى للمدعى بالربع * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعى عليه نصفها إلى نصفه الفلان ابن فلان ودیعة عندي ولم يقيم البينة على الودیعة حتى أقام المدعى البينة على ما ادعى ثم ان صاحب اليد أقام البينة على ما ادعى من الودیعة بطلت بينة المدعى في النصف وإذا بطلت بينة المدعى في النصف هن تطل في النصف الباقي قالوا تطل بینه * قال مولانا رضي الله عنه وفيه نظر لان في المسئلة التي قبلها كان المدعى عليه خصماً في النصف دون النصف ومع هذا قبلت بینه في النصف * رجل ادعى دعوى واتفقت فتاوى الأئمة على (٣٩٧) فسادها ومع ذلك ادعى المدعى عليه الدفع دفعاً صحيحاً وأقام البينة قالوا

أبى خالد كذا في المحيط * وإذا أعطى واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقه وقديني من الغلة أعطى ثانياً إذا لم يكن أنفقها في الفساد كذا في الحاوي * * وما يتصل بهذا الفصل * إذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبداً على زيد وولده وولد ولده أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه ان احتاج قرابتي رد عليهم هذا الوفق فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء رد هذا الوفق على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال ان احتاج موالى فاحتاج بعضهم ولو قال على ولد زيدان ما قوردت غلته هذا الوفق على ٤٠ وفات بعض ولد زيد وبنو البعض لم ترد الغلة حتى يموت كل ولد زبيده كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعدم موقوفة على الفقراء من ولدي وولد ولدي أعطى ما يكفيه كان كما قال فان احتاج أحد من ولد صلبه ينظر إلى ما يكفيه (٢) فيصير ذلك ميراثاً بين جميع الورثة وان احتاج بعض ولد الولد أعطى ما يكفيه وان احتاج ولد الصلب وولد الولد أعطى ما يصيب ولد الصلب ويكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فان احتاج جميعاً بقسم على عدد الرؤس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وان استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وان قصرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لاجدهما (٣) فانه يبدأ بولد الولد كذا في المحيط

الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

في الذخيرة إذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعد وفاته لقراء (٢) قوله فيكون ذلك ميراثاً لانه لا يستحقه بالوقف لانه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز للوارث وانما يستحقه بالارث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فانه يستحقه بالوقف لان الوصية له جائزة كذا في الذخيرة (٣) قوله فانه يبدأ بولد الولد لان حقه أقوى لانه يشب من غير اجازة وحق ولد الصلب لا يشب الا باجازه الورثة ذخيرة اهـ مصححه

أنه اشتراه من فلان غير ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق لم تقبل شهادتهم * ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهد الشهود بالملك بسبب جازت شهادتهم * ولو ادعى ملكاً بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي ملكاً مطلقاً أقام المدعى عليه البينة أنه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت بينة المدعى عليه وتطل بينة المدعى * وان ادعى أو لا ملكاً مطلقاً ثم ادعاه عند ذلك القاضي أو عند غيره ملكاً بسبب مع دعواه لان المطلق يحتمل التقييد وان الثاني دون الأول * اذا ادعى داراً أو عرضاً فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أنه ابتاعها من المدعى وشهد الآخر أن المدعى أودعها إياد كرفي المتقن أنها تقبل ويقضى للمدعى * ولو شهد أحدهما أنها للمدعى وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه أن المدعى دفعها إليه لم تقبل هذه الشهادة * رجل ادعى شيئاً يدغره وقال هو ملكي وان صاحب اليد أحدث يدغره عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد أحدث يدغره عليه بغير حق * ولو قال هو ملكي وكان في يدي إلى أن أحدث المدعى عليه يدغره عليه بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * رجل ادعى داراً في يد رجل فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى شهوداً أنهم للمدعى وقضى بالدار للمدعى ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء بناءه * ذكر في الأصل أنه تقبل بينة المدعى عليه لان البناء دخل في القضاء والشهادة بها حتى لو كان شهود المدعى شهدوا

بالدار والبناء جميعه افقضى القاضي للدمي ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته * ولو أقام البينة على أرض فيما زرع فقضى به للمدعي ثم أقام المقضى عليه البينة أن الزرع له زرع هو سذرهم من حنطته قبلت شهادتهم * وكذا كرفى المشتق اذا ادعى داراً وأقام البينة أنها له فقضى القاضي له بالدار ثم أقام المقضى عليه البينة أن البناء له بناءه ولا تقبل بيته المقضى عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا * وكذا لو قال شهدت المدعي بعد القضاء ليس البناء للمدعي وانما شهدنا له بالدار ولم نشهد له بالبناء كانت شهادتهما بالدار شهادة بالبناء وبضمنا قيمة البناء للمقضى عليه * ولو شهدوا بالدار للمدعي ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعي قبلت شهادتهم ما وقضى للمدعي بالساحة دون البناء * وينبغي للقاضي اذا شهدوا بالدار أن يسألهم ما عن البناء فان ما تأواغا قبل أن يسألهم ما يقضى بالدار والبناء * ولو قال المدعي هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعي عليه ليس هو لي فقدأ كذب شهوده ان كان قبل القضاء لا يقضى له بشئ وان كان بعد القضاء قال هذا البيت لم يكن لي وانما هو لفلان جازاقراره لفلان ويكون البيت للقر له ويردهو ما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للشهود عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للشهود له * ولو شهدا بداراً للمدعي قاتاً وأغاها وقضى القاضي بالدار (٣٩٨) والبناء للمدعي ثم قال المدعي ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه لم يزل له فهذا كذاب منه لشهوده

ويزال الدار مع البناء على المقضى عليه * ولو قال المدعي البناء للمدعي عليه ولم يقبل لم يزل له لم يكن ذلك اكذبا بالشهود ويكون البناء للمدعي عليه وان قال ذلك قبل القضاء صدق ولا يقضى له بالبناء ولا يكون مكذبا لشهوده * واذا ادعى دارا فقال لشهوده نشهد أنهم سادار المدعي ولا نعلم ما حال البناء كان فيها بناء ولا ندري هو هذا البناء أم لا ذكر في المشتق أنه يقضى بالدار والبناء للشهود له فان أقام المقضى عليه البينة بعد ذلك أن البناء له بناءه هو تقبل بيته ويجعل البناء له لان البناء دخل في القضاء ههنا

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقف صحيح ومشايخ بلح رحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ترجيبا للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرة * ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدث على الموت وعلى ديني يبدأ من غلته هذا الوقف بقضاء ما على تمام فضل فعلى سبيله كل ذلك جائز وكذا اذا قال اذا حدث على فلان الموت يعني الواقف نفسه أخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الحج عنه أو في كفارات أيمان وفي كذا وكذا وسمى أشياء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهمها ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في فتح القدير * ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى تجرى غلته على ما عشت ولم يرد على ذلك جازاوامات تكون للفقراء ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة تجرى غلته على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولدي ونسلهم أبدا ما تناسلوا فان انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك كذا في خزائن المفتين * ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده ويقضى دينه من غلته فاذا حدث به الموت كانت غلته هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولده ونسله وعقبه أبدا بما جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديمه وتأخير سواه على غلب أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو جائز على ما شرط كذا في المحيط * وقف وقفاً على الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل مادام حيا فاذا مات كان لولده وكذلك لولده أبدا ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرة * وبه أخذ الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وحسام الدين رحمه الله تعالى كذا في السراجية * ولو شرط بعض الغلة لأمهات أولاده حال وقفه ومن يحدث منهن بعد وقسط لكن منهن في كل عام قسطا حال حياته وعماته جاز بخلاف كذا في الوجيز * وهكذا في المبسوط والخيرة وفتاوى قاضيجان * وهو الاصح كذا في فتح القدير * وكذلك اذا سمى ذلك المدبر به كذا في المحيط * ولو شرط الغلة لأمهاته وأولعبيده فهو

تعا كذا كرفى الاصل وكذا لو شهدوا بأرض فيها نخل فقالوا نشهد أن هذه أرضه وأما النخل فلا علم لنا به كذا اشتراطها

فالنخل بمنزلة البناء في الدار ان شهدوا بالارض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وان شهدوا بالارض وقالوا لا ندري ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شيئا * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين فشهدا أن الدار داره ثم قال قبل القضاء ان البناء ليس له انما هو للشهود عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى ان قال ذلك قبل أن يقر قاعن مجلس القضاء وقبل أن يطول جازت شهادتهما استحسانا ما اذا قاما أو طال ذلك بطلت شهادتهما او هو نظير ما ذكر في الجامع الصغير اذا شهدوا بشئ فلم يبرحان مكانهما حتى قالوا ههنا في بعض شهادتنا قبل ذلك منهما * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى القاضي به ثم أقر المدعي أن البناء كان ملكا للمقضى عليه لا يعل قضاء القاضي له بالارض * ولو شهد الشهود له بالارض والبناء فأقر به القضاء أن البناء كان ملكا للمقضى عليه بطل قضاء القاضي * وكذا لو ادعى أرضا فيها أشجار وأقام البينة وقضى القاضي به ثم أقر المدعي أن الأشجار كانت ملكا للمقضى عليه لا يعل قضاء القاضي بالارض * ولو شهد الشهود للمدعي بالارض والأشجار جميعا والمسئلة بجماها بطل قضاء القاضي لان في الوجه الاول شهدوا بالبناء به فلا يكون اقرار المدعي كذبا بالاشجار * وأما في الوجه الثاني شهدوا بالبناء والأشجار

نصاف كان اقرار المدعي كذبا بالشهود * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام البيعة فشهدوا أنها للمدعي فقضى بها القاضي ثم قال الشهود لا ندري لمن البناء فانهم لا يضمنون شيئا كانهم قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة * وان قالوا البناء للمدعي عليه ضمنوا قيمة البناء للمدعي عليه * ولو ادعى جارية أنها له وشهد الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان لها ولد في يد المدعي عليه لم يعلم به القاضي فأقام المدعي بينة أنه ولدها فان القاضي يقضى بالولد للمدعي فان رجع شهود الام بعد ذلك ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنهم يضمنون قيمة الام والولد جميعا لان القاضي انما قضى بالولد للمدعي بشهادة شهود الام فانهم لو رجعوا بعد القضاء بالام قبل القضاء بالولد أو ارتدوا عن الاسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي البيعة على الولد أنه ولد الجارية فان القاضي لا يقضى له بالولد الا أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك المدعي ولدته الجارية في ملكه * ولو ادعى جارية في يد رجل أنها له وشهد الشهود أنها له فغاوا أو ماتوا أو لها ولد في يد المدعي عليه ادعاه الذي في يده وأقام البيعة على ذلك ذكر في المتنق أنه لا يلتفت اليه ويقضى بالجارية وولدها للمدعي فان قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود فقا لواله يمكن الولد للمدعي انما هو للمدعي عليه فان القاضي يقضى بقيمة الولد على الشهود كانهم رجعوا عن شهادتهم بالولد فان قال الشهود لا ندري لمن الولد لا يضمنون قيمة الولد - هذا اذا شهدوا بالجارية فغاوا أو غابوا فان كانوا حاضرا سألهم القاضي عن الولد (٣٩٩) فان قالوا قبل القضاء هو للمدعي عليه أو قالوا لا ندري لمن هو فان

كاستراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي اذا وقف وقضامو بدوا استثنى لنفسه أن يتفق من غلته هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حيا جازا الوقف والشرط جميعا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا انقضوا صارت الغلة للساكنين كذا في الذخيرة * ولو وقف وقفا واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف معاليق أو غنم أو زبيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان ميراثا لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية * وفي وقف الخصاص اذا شرط أن يتفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلته هذا الوقف فخامت غلته فباعها وقبض عنها ثم مات قبل أن يتفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقف قال يكون لورثته لانه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير * وقف ضيعة على امرأته وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها الا بنتها خاصة اذا لم يكن الواقف قسرا من مات واحد منهم ردت نصيبه الى أولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبرى * وقف ضيعة له نصفها على امرأته ونصفها على ولد بعينه على أنه ان ماتت امرأته صرف نصيبها الى أولاده وآخره لافقره ثم ماتت المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرة * وقف ضيعة له على رجل على أن يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كفايتهم كذا في الكبرى * ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جازا الوقف ويبطل الشرط * كذا في فتاوى قاضيان * اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرضا أخرى اذا شاء ذلك فتكون وقفها كأنها فالوقف والشرط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها ويستبدل بثمنها كأنها وفي واقعات القاضي الامام غفر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا لانها بالشرط مرة الا أن يذكر عبارة تفيد لذلك دائما كذا في فتح القدير * وان كان الوقف قال في أصل الوقف على أن يبيعها بما بدى من الثمن من قليل أو كثير أو قال على أن يبيعها أو يشتري بثمنها بعد أو قال

أوقافا لا ندري لمن هو فان القاضي يقضى بالام ولا يقضى بالولد * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له أو ادعى أنها له اشترها من الذي في يده بكذا ونفقه الثمن وقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي وأقام المدعي شاهدين فشهد أحدهما كما ادعى بشرائطها وشهد الثاني وقال أشهد على شهادة الاول أو قال على مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في قولهم * وان قال أشهد مثل ما شهد الاول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنها لا تقبل حتى يفسر الشهادة على وجهها وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى

المختار عن أبي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الشاهد الثاني فصحا يمكنه أداء الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجال وان كان أعجميا ولا حشمة لمجلس القاضي يمكنه أداء الشهادة بلسانه يقبل منه الاجال * وان كان عاجزا عن الشهادة أصلا لا تقبل شهادته وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المختار عن أبي أن القاضي ان أحسن بهم تهمة الكذب لا يقبل منه الاجال ولا يقبل وهو كما لو فرق القاضي بين الشهود ان أحسن بهم تهمة الكذب جاز له ذلك والا فلا * ولو كتب الشهادة على يياض فشهد أحدهما من الكتاب وأشار الى مواضعها يقول الآخر أشهد أن لهذا المدعي جميع ما بين ووصف على المدعي عليه هذا أو يقول أشهد بما ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه ويشير اليهما جاز ذلك * وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى اذا قال الشاهد أشهد بما ادعاه المدعي لا يقبل ولو ادعى المدعي من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الإشارة في موضع الإشارة * ولو أمر القاضي رجلين ليعلمه الدعوى والخصومة ذكر في المتنق أنه لا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى شيئا في يد انسان وأقام البيعة فآقر المدعي عليه بالمدعي به لغيره لم يصح اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة * رجل ادعى دارا أو شيئا في يد رجل وأقام البيعة فقلت الشهود ومات المدعي عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضى بدون الخصم فان خلف وارثا حاضر اقضى عليه

بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة وان كان الوارث غائباً غيبة منقطعة يتصب القاضى وكلا يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة تلك البينة * اذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامة العتق فأقر ثم غاب فان القاضى يقضى عليه باقراره ولو لم يقر لكن أقيم عليه البينة فغاب فانه لا يقضى على الغائب * رجل في يديه مال فقال هو وديعة عندي ولا أعرف مالكمها فجاء رجل وادعى الوديعة أنها له قبلت بينته لان المودع يكون خصماً للمالك ولو أقر المودع أنه له وقال وضعها عندي فلان آخر صدقه المدعى لا يكون هو خصماً للمدعى * عين في يد رجل فقال ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو لي سمع ذلك منه * رجل استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته * قال مولانا رضى الله عنه وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراراً بالمال له وانما تكون اقراراً بأن لا ملك للمستعير * دار في يد رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنه له سمع دعواه وكذا لو قال أعطى هذه الدابة أركبها أو قال ناولني هذا الثوب ألبسه * ولو قال أسكني هذه الدار أو أعرنى هذه الدار وهذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه * رجل ادعى على رجل أنه باعه هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه وقال المدعى عليه بعتة بغير أمر مولاه كان المدعى عليه خصماً للمدعى وتقبل بينة المدعى عليه ويؤمر بأمر مولاه وقال المدعى (٤٠٠)

بتسليم العبد اليه * رجل ادعى داراً في يد رجل أنه له فقال ذواليد هي فلان بعتها منه بهكذا وقبضها ثم أودعنيها فان صدقه المدعى في ذلك أو كذبه وعلم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضى قبلت بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعى فان قضى القاضى للمدعى ثم حضر الغائب وادعى أنه له وصدق المقة رفيما أقر أو أراد أن يقيم البينة على ما ادعى لا تقبل بينته وان ادعى الحاضر ملكاً مطلقاً قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغائب قبل أن يقضى القاضى للمدعى

أيها ولم يزد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة أبداً على أن لي أن أستبدل بها أخرى يكون الوقف جائزاً استحساناً اذا كان الشراء بين الاول كذا في محيط السرخسي * وكما اشترى الثانية تصير الثانية وقفاً بشرائط الاول فائمة مقام الاول ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشرطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شرط الاستبدال ولم يذ كر أرضاً ولا داراً ولا باع الاول له أن يستبدلها بجنس العقار ما شاء من داراً وأرض وكذا لو لم يقيد بالبديل أن يستبدلها بأى بلد شاء كذا في الخلاصة * واذا قال على أن أستبدل أرضاً أخرى ليس له أن يجعل البديل داراً وكذا على العكس كذا في فتح القدير * وله أن يشتري بثمنها أرضاً أخرى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال بارض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها ويبنى ان كانت أحسن أن يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فتح القدير * وفي القضية مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما تجوز اذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيراً من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا في البحر الرائق * ولو شرط لنفسه أن يستبدل فولكل به جاز ولو أوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل لامة انفة رد ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير * ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال أما اذا قال الواقف على أن لفلان ولاية الاستبدال فحالت الواقف لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضيخان * وليس للقيم ولاية الاستبدال الا أن ينص له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير * ثم اذا جاز الوقف بشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن الناس فيه فالبيع جائز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط * ولو باعه بأمر ورض في قياس قول الامام يصح ثم يبيعها بعقار وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى لا يملكه الا بالثمن كذا في البحر الرائق * وأبارض تكون وقفاً مكانها كذا في فتح

قن ادعى الذي حضر لنفسه ملكاً مطلقاً صار كخارجين أقام البينة وان ادعى الذي حضر الشراء من ذي القدير

اليوم منذ شهر وأقام البينة قبلت بينته في دفع بينة المدعى لانه ثبت هذه البينة أن بينة المدعى قامت على غير خصم فصل في دعوى المالك بسبب دار في يد رجل فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد بألف درهم وهو يملكها وثقده الثمن وأقام آخر البينة أن فلان آخر وهما منه وقبضها وأقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البينة أنه ورثها من أبيه فان القاضى يقضى بينهم أرباعاً وان ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى للشترى وترجع بينة البيع * ولو ادعاهما رجلان أقام أحدهما البينة على الهبة والقبض من رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فهم اسواء ان كان شيئاً لا يحتمل التهمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشئ وقيل بأنه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والزهني أولى من الهبة والصدقة * ولو ادعى رجل الشراء من رجل وادعت امرأته أنه مهرها قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هما سواء * رجل في يديه داراً أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشتراها من ذي اليد بكذا وثقده الثمن وهو يتكردعواهما فان القاضى يقضى بينهما وكل واحد منهما أن يأخذ النصف نصف الثمن أو يردوير جمع بكل الثمن فان نقضا البيع رجع كل واحد منهما على ذي اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضى

بالدار بينهما فاختر أحدهما النقض والاخر الاجازة بعد تخيير القاضى فللذى أجاز أن يأخذ النصف بنصف الثمن وليس له أن يأخذ كل الدار والنقص يرجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضاء القاضى كان للذى لم ينقض البيع أن يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لاحدهما تاريخ فان أرخا وتاريخهما سواء فكذلك يقضى بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان أرخ أحدهما وأطلق الاخر فهو للمؤرخ وان لم يؤرخا والدار فى يدهما فصار اليد الأولى وان أرخ أحدهما ولا تخريف فصار اليد الأولى الآن يشهد بهود الاخر أن يبعه كان قبل بيع ذى اليد فيقضى للمؤرخ * وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراها من فلان وهو يملكها أو أقام آخر التينة أنه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضى يقضى بينهما وان وقتا فصار الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ وان أرخ أحدهما دون الاخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالأخر أولى كإن البائعين ادعىا واحدهما يدفاه يقضى للخارج منهما * رجل فى يديه دار وعبد أقام رجلا من كل واحد منهما البينة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذى فى يديه وصاحب السيد يكردهما فان القاضى يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة فى الدار عيب فان اختارا أخذ الدار أخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا الفسخ أخذ العبد بينهما (٤٠١) وقيمة العبد بينهما وان أراد أحدهما أن يأخذ كل الدار بعد ما

أن يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضى لهما ليس له ذلك لان القاضى حين قضى لهما بالدار والعبد فقد فسخ عقد كل واحد منهما فى نصف الدار وان كانت الدار فى يدهما فصار اليد الأولى له بالدار والعبد لاخر وكذا لو لم تكن الدار فى يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضى له بالدار وليس لبائع الدار أن يرجع على من أخذ الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو العبد لان العبد أخذ من يده بينة لم تظهر فى حق صاحبه * وان أرخا وأحدهما أسبق فالدار له والعبد لاخر على كل حال سواء كانت الدار فى يدهما أو

القدير * ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً فى تركته كذا فى فتاوى قاضيان * وكذا لو استهلكه كذا فى فتح القدير * وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا فى محيط السرخسى * ولو اشترى بالثمن عرضاً مما لا يكون وقفاً فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتفاقاً كذا فى فتح القدير * واذا باع الوقف ثم عاد اليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعهما ثانياً وان عادت بعد جديلا لا يملك بيعها الا أن يكون عم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفاً وكذا اذا قال المشتري قبل القبض أو بعده كذا فى فتح القدير * وليس له أن يبيع الارض بعد الاقالة الا أن يكون اشترط ذلك فى الوقف كذا فى محيط * ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضاً أخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له أن يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وقفاً ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم يفسخ البيع فى الاولى فبقيت الثانية بدلا عن الاولى فلا تبطل الوقفية فى الثانية ويصير مشترياً بالاولى لنفسه ولا يصير مشترياً للارض الثانية ووافق نفسه كذا فى فتاوى قاضيان * وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاولى فالقياس أن لا ينقض الوقف فى الارض الثانية وفى الاستحسان لا تكون الثانية وقفاً كذا فى محيط السرخسى * ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعهما ويستبدل بهما وان كانت أرض الوقف سجنه لا ينفع بها كذا فى فتاوى قاضيان * وقد اختلف كلام قاضيان فى موضع جوزه للقاضى بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفى موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينفع بها والمعتد أنه يجوز للقاضى بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكتابة وإن لا يكون هنالك ربع للوقف يعر به وأن لا يكون البيع بغن فاحش كذا فى البحر الرائق * وشرط فى الاسعاف أن يكون المستبدل قاضى الجنة المفسر بنى العلم والعمل كذا فى النهر الفائق * وسئل شمس الأئمة محمود الاوزجندى عن وقف على أولاده

(٥١ - فتاوى ثانی) فى يد البائع أو فى يدهما أو شهدا الشهود لا تخرب قبض الدار * ولو أرخ أحدهما وأطلق الاخر فان كانت الدار فى يد البائع فالدار للذى أرخ والعبد لاخر * وان أرخ أحدهما ولاخر يد يقضى بالدار الذى السيد وكذا لو كان لغير المؤرخ قبض مشهود به فهو أولى وان كان لاحدهما قبض معين ولاخر قبض مشهود به فالقبض المعين أولى * وان كانت الدار فى أيديهما فأرخ أحدهما وأطلق الاخر يقضى بالدار بينهما ما يقضى بالعبد بينهما وبخبر كل واحد منهما من رجل اشترى من رجل شيئاً فاستحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع أن يأخذ منه لانه وان أقر للبائع بالملك حين اشتراعه منه فقد أبطل القاضى ذلك الشراء فبطل ما كان فى ضمنه * وان اشترى شيئاً وأقر صريحاً أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل اليه المبيع بوجه من الوجوه كان للبائع أن يأخذ منه بحكم اقراره * رجل اشترى داراً بعد فسخ من نصف الدار كان له أن يرجع على البائع بنصف العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل العبد * رجل فى يديه دار ادعى رجل أنها اشتراها من ذى اليد منذ سنة وقال صاحب اليد لفلان الغائب بعت منه منذ شهر وسألت اليه ثم أودعني ان صدقه المتدعى فيما ادعى من البيع والادعاء أعلم القاضى بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه فى البيع والادعاء ولم يعلم القاضى بذلك فهو خصم للمتدعى وان أقام البينة على ما ادعى من البيع والادعاء لا تقبل بينته فان قضى

القاضي المدعى ثم حضر الغائب وأقام البينة على ما ادعى صاحب اليد لتقبل بيته لان القاضي حين قضى للمدعى بالشراء منه من دسنة بطل كل بيع كان بعده فلا تقبل بيته الا أن يقيم البينة على الشراء أكثر من سنة وان حضر الغائب بعدما أقام المدعى البينة ولم يقض القاضي للمدعى فأقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد لتقبل بيته لان هذه البينة قامت لا بطل بينة المدعى فان أعاد المدعى بيته فان القاضي يقضى له بالدار لسبق شرائه * رجل ادعى شراء دار من رجل من مشهروهم فشهدوا بالشراء من مشهروهم وأقل جاز وان شهدوا بأكثر لم تقبل * دار في يد رجلين ادعى رجل أن له نصف هذا الدار مشاعا ولم يقيم البينة حتى اقتسمها واغاب أحدهما فخاصم المدعى الحاضر منهما وفي يده نصف مقسوم فشهدوا أنه له هذا النصف الذي في يد الحاضر والمدعى يدعي النصف مشاعا لم تقبل شهادتهم * رجل اشترى من رجل ثوبا في منديل وقال البائع أبيعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى وأخرج الثوب من المنديل قال المشتري هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل بيته وكذا الخارية المنتقبة * رجل اشترى دارا أو عبدا ولم يقبضه فجاء رجل وادعى ذلك والمشتري غائب لا تسمع دعواه حتى يحضر الغائب * رجل باع دارا ولم يسلم إلى المشتري حتى غصها رجل ذكر في المنتقى أن المشتري ان كان قد فعل الثمن أو كان الثمن إلى أجل فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع * رجل (٤٠٢) في يده دار أقام رجل البينة أنها له وأقام آخر البينة أنها له ولفلان بن فلان بن فلان

اشترىها من ذي اليد أو من رجل آخر فمن معلوم ونقد الثمن وقبض الدار والشريك غائب قال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالدار أربعاً لان الذي يدعى الشراء لنفسه وللشريك الغائب لا يكون خصماً عن شريكه فكان هو مدعي النصف والمدعى الآخر يدعي الكل ولو كان مدعى الشركة أقام البينة أن الدار كانت لآبائه مات وتركها ميراثاً له ولاخيه الغائب فان القاضي يقضى للذي يدعى الكل لنفسه بنصف الدار ويقضى بالنصف لليت فيدفع الربع إلى الابن الحاضر ويدع الربع في يد المدعى عليه حتى يحضر

وقال لهم ان عجزتم عن امساكه فبيعه وقال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلا وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف ويبطل الشرط ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها إلى أو على أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو على أن أبيعها أو أصلها أن تصدق بثمنها كان الوقف باطلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو شرط أن يبيعه ويجعل غنمه في وقف أفضل ان رأى الحاكم يبيعه أذن له فيه كذا في الوجيز * وذكر الخصاص في وقفه ولو شرط أن يبيعهها أو يصرف غنمها إلى ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وان شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز له أن يبيعه كذا في الذخيرة * لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي ابناً فالوقف باطل عند هلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولا رواية لأبي يوسف رحمه الله تعالى فلما قيل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخبر ولما قيل أن يقول بأنه غير جائز عنده كذا في محيط السرخصي * وذكر الخصاص في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كتب في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً له أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان بيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان بيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في الذخيرة * ولو شرط لنفسه أن يتقصد من المعاليم إذا شاء أو يزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره إلا أن يجعله له كذا في فتح القدير * قال الخصاص في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير به بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبداً ما عاش يزيد ويتقصد ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط ذلك وان اشترط الواقف هذه الأشياء لآدم ما دام حياً لم يملكه مدة حياته فاذا مات الواقف بطل حياته للموتى من بعده صح ولو جعله للموتى ما دام الواقف حياً لم يملكه مدة حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للشرط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق * اذا قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أضاع غلها حيث شئت جاز له أن يضع غلها حيث شاء فان وضع في المساكين أو في الحج

الغائب فاذا حضر الغائب أخذ الربع بغير بينة * دار في يد رجل أقام أخوه البينة أنها كانت داراً لآبائه مات وتركها ميراثاً له ولاخيه ذي اليد لا وارث له غيرهما أو أقام رجل أجنبي البينة أنم اداره والذي في يده الدار يجحد دعواه ويقول الدار لي لم أرهما من أبي فان القاضي يقضى بثلاثة أرباع الدار لأجنبي وبالربع للابن المدعى ولا شيء لذي اليد * دار في يد رجل أقام رجل البينة أن صاحب اليد باع منه نصفاً شائعاً ثمانية درهم وأقام رب الدار البينة أنه باع منه نصفاً معلوماً من الدار بأني درهم فان القاضي يقضى بينة البائع ببيع النصف المعلوم بالثمن درهم ويقضى أيضاً ببيع النصف من النصف الباقي بخمس مائة درهم وان أقام البائع البينة أنه باع منه عشر غير مقسوم بألف درهم وأقام المشتري البينة أنه اشترى منه نصفاً مقسوماً بمائة درهم فان القاضي يقضى له بعشر النصف الذي لم يدع شراؤه بخمس مائة درهم بينة البائع عليه وأما النصف المقسوم يقضى للمشتري تسعة أعشار هذا النصف بتسعين درهما والعشر الباقي من هذا النصف بخمس مائة درهم بينة البائع لان بينة البائع فيه قامت على فضل الثمن * عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه باع منه من الذي في يده بألف درهم ورطل من خروجه وملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باع منه من الذي في يده بألف درهم وخنزير ورومي وملكه والذي في يده يتكردعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرذ العبد على المدعين نصفين ونصفين في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باع منه من الذي في يده

ببغافاسدوا هذا اذا اقام البينة على اقرار الذي في يديه بذلك فان اقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين لاشئ لهما غير ذلك وان كان العبد مستمكاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشئ لهما غير ذلك * دار في يد رجل ادعاهما رجلان اقام كل واحد منهما البينة انهما داره آخرهما من الذي في يديه شهراد عشرة دراهم * وأنه سكنها شهرار والذي في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما ما يأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحساناً وفي القياس يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم * عبد في يد رجل ادعاهما رجلان اقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يديه بعائة على أن المشتري بالخيار فيه وقتما علوما والذي في يديه ينكر دعواهما ما يدعيه لنفسه فان الذي في يديه العبد يكون بالخيار يدفعه الى أم ماساء وعليه منه لا آخر ولو كان كل واحد من المدعين يدعي الخية لنفسه فان نقض البيع فان الذي في يديه العبد يدفع العبد اليه ما نصفين ولا يغرم لهما ماسياً * ولو كانا اقاما البينة على اقراره بذلك ثم اختارا نقض البيع رد العبد اليه ما ويضمن لهما قيمة العبد نصفين ولو أنهما لم يقيما البينة على الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختارا المضاء البيع قبل قضاء القاضى لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضى بالبيع وللاشتري بالخيار لتفرق الصفقة فان قضى القاضى بينهما ما بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختارا (٤٠٣) نقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختارا نقض البيع

قبل قضاء القاضى لهما ولو أجاز أحدهما البيع قبل أن يقضى القاضى لهما ما بالعبد نصفين واختارا الآخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء قبل كل نصف بنصف الثمن وان شاء ترك * رجلان ادعيا دارا في يد رجل اقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها ميراثا له وأقام آخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعي لنفسه قال محمد رحمه الله تعالى هي بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ في الموت * ولو اقام

أوفي انسان بعينه فليس له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها فلان أو أعطيتها فلان فلا يرجع عنه ولو وضع في فريق بعد فريق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأتى على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال على أن أعطي غلته من شئت أو أدفع من شئت ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن لا أن أعطي غلته من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا في المحيط * اذا وقف أرضه على أن يعطي غلته من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة الى من شاء واذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي * وليس للواقف أن يأكل من غلته كذا في الحاوي * وان مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء كذا في المحيط * واذا شرط أن يعطي غلته من شاء أو قال على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطي الاغنياء كذا في القنية * وان شاء أن يصرفها الى رجل غنى بعينه جازت المشيئة ولو شاء أن يصرفها الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له أن يحولها عنه الى غيره فاذا مات فله أن يعطي غيره من شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء فالمشيئة باطلة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف قياسا ولا يبطل الوقف استحسانا ولا يبطل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي * ولو جعل غلته فلان سنة جاز وله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلته لرجلين فالغلة بينهما ما عا شافا مات أحدهما فالحي نصف الغلة ولو قال جعلت غلته للوالدين صح كمالوقف غلته في الابتداء كذا في المحيط * ولو جعل غلته لولده جاز كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطي القيم غلته من شاء جاز وللقيم أن يعطي الاغنياء والفقراء كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلته من شاء فاختر الوصى أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان أصله وقع صحيحا لانقررا الا أن الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا في المحيط * ولو قال على أن يعطي فلان غلته من شاء فهو جائز وله أن يعطي من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكانه قال يعطيها في حياتي وبعد وفاتي

أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثا له وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثا له في هذا الوجه الذي اقام البينة على ثلاث سنين لانهم وقتوا الملك * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ورثه من أبيه والشهم وشهدوا أنه كان في يد مورثه لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم الى المدعى * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له اشتراها من ذي اليد بكذا ونقد الثمن وقبضها وأقام ذواليد البينة أن الفلان الغائب أو دعيناها تقبل بينة المدعى عليه وتدفع عنه خصومة المدعى لان المدعى ادعى عليه عقدا تناهى أحكامه فبقى دعواه دعوى الملك فاذا اقام المدعى عليه البينة على الوديعة تدفع عنه الخصومة * لو ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراها من ذي اليد بألف درهم ونقد الثمن فأقام البينة على ذلك وصاحب اليد يقول هو عنسدي وديعة لفلان ولم ينظر عدالة شهود المدعى حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فاذا ظهر عدالة شهود المدعى يقضى له بذلك البينة ولا يكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة بعد ذلك أنه ملكه كان أودعه الذي في يديه يقبل بينته وهذا المسئلة على وجوه ثلاثة أحدها هذه والثانية لو اقام المدعى شاهدا واحدا فحضر المقر له ثم اقام شاهدا آخر وهذه المسئلة الأولى سواء في جميع ما ذكرنا والثالثة لو لم يقيم المدعى شاهدا حتى حضر المقر له ومضى الذي في يديه فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعى شهودا قضى له ويكون

ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أودعه الذي في يديه لا يقبل بينته * رجل في يديه مال لرجل غائب مات الغائب فقام رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذواليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال ليت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر ولا دفع المال اليه وتقدير مدة التلوم مفوض الى القاضي وقدر الطحاوي رحمه الله تعالى مدة التلوم بالحول * قيل ما ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى التقدير * عين في يد رجل جاهل رجل وادعى أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى * ولو ادعى رجل ديناً على رجل وادعى المدينون البراءة وقال لي بينة حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى يؤجله القاضي ثلاثة أيام ولا يأمره بإداء المال في الحال ولو أجله الى المجلس الثاني جاز أيضاً وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأمره بإداء المال ولا يؤجله * رجل أمر رجلاً بأن يقضي دينه الذي لفلان عليه فقام المأمور وقال قضيت وأراد أن يرجع به على الأمر فقال الأمر ما كان لفلان على دين ولا أمرتك بالقضاء ولا أنت قضيت شيئاً والذي له الدين غائب فأقام المأمور بينته على الدين والأمر بالقضاء وقضاء الدين قبلت بينته ويقضى (٤٠٤) القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو أن رجلاً أحضر رجلاً

وادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن الذي أحضره كفل له بهذا المال عن الغائب وأنكر المدعى عليه الدين والكفالة فأقام المدعى البينة على ما ادعى فبات بينته ويقضى له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب إلا أن يدعى المدعى الكفالة بأمره وشهوده شهدوا بذلك أيضاً فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو أن المدعى ادعى على الحاضر أنه كفل له على فلان الغائب بكل مال على فلان الغائب وله على الغائب ألف درهم وشهد الشهود بذلك ففي هذا الوجه يقضى على

والقيمة أن لا يعطى بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل اليه المشيئة أن يعطى ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له أن يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده بقوله اعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحياوى * بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه في إعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلت للاغنياء بطل الوقف كذا في المحيط * لو وقف أرضه على بني فلان على أن لى أن أعطى غلته من شئت فشاء صرفها الى واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئته وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف الغلة اليهم جميعهم بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتم الكل ولو شاء صرفها الى غير بني فلان بطلت المشيئة كذا في محيط السرخسى * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلته من شئت منهم فله أن يعطى من شاء منهم فان قال لأشياء أن أعطي أحدا منهم فالغلة لهم وقد أطل مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك لو مات الواقف فالصدقة لبني فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون اخوته جاز ولم يكن له أن يحولها وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن يعطى جميع بني فلان في الاستحسان فان مات الذي جعل الغلة له فمشيئته ثابتة بعد ذلك كذا في الحياوى * ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياساً وعندهما جازت ويكون لبني فلان استحساناً بناء على أن كلمة من للتبعض عنده وللبيان عندهما كذا في البحر الرائق * فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة كذا في محيط السرخسى * فان قال وضعتا في بني فلان ونسبهما جازت مشيئته في بني فلان وليس لاولادهم ونسبهم شيء كذا في الحياوى * اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لى أن أفضل من شئت منهم كان ذلك جائزاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة فقال لأشياء او مات كانت الغلة بين

الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمر أو غيره أمر * رجل أراد أن يثبت دينه على غائب بنى فالحيلة له أن يكفل رجل للمدعى بكل مال المدعى على فلان الغائب فيجبر المدعى كفايته في المجلس ثم يدعى المدعى المال المقدر الذي يريد اثباته على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ويؤكد دينه على الغائب فيقيم المدعى بينته بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضى له بذلك المال على الغائب ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لايه مات وتر كهاميرأثاله والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى أنها كانت لابي المدعى مات وتر كهاميرأثاله وأنهم لا يعلمون له وارث غيره فان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بها للمدعى ويدفع الدار اليه كالأدعى أنها كانت لايه اشتراها منه في صحته بألف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يقبل شهادتهم ويقضى بالدار له وهذه أربعة ألقاظ اذا شهدوا بها يقضى بها للمدعى أحدها هذه والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملكاً له والثالثة اذا شهدوا أن أباه كان يسكن هذه الدار * والرابعة اذا شهدوا أن أباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الألقاظ الأربعة ان جازوا الميراث فقالوا مات وتر كهاميرأثاله قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقالوا كانت لايه أو قالوا كانت ملكاً له أو قالوا كانت لحده أي له ولم يقولوا مات وتر كهاميرأثاله لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف الآخر

* وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار
لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك لليت ولهذا الوأقر المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا * ولو شهدوا أن أباه مات
وهذه الدار في يديه أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات يقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجزوا الميراث لانهم لم يشهدوا بيد الميت عند
الموت فقد شهدوا به بالملك عند الموت والشهادة بالملك لليت عند الموت شهادة بالانتقال الى الوارث وكذا لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن
فيها يقبل ويقضى بها للمدعى * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حين مات أو حتى مات فيها لا تقبل وكذا
لو شهدوا أن أباه دخل هذه الدار ومات لا تقبل لانهم لم يشهدوا به بالملك ولهذا الوأقر المدعى عليه أنه كان فيها أو كان داخلها لا يكون اقرارا
ولو شهدوا أن أباه مات وهو لا يس هذا الثوب أو هذا الخاتم وصاحب اليد يجحد يقبل شهادتهم ويقضى به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن
أباه مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا أن أباه مات وهو حامل هذا المتاع يقبل ويقضى به للوارث * ولو شهدوا أنه مات وهو قاعد على
هذا البساط أو على هذا الفراش أو نائم عليه لا تقبل ولا يقضى بشئ * ولو ادعى دارا في يد رجل ميراثا عن أبيه فشهدوا أنها كانت لآبيه يوم
مات وتركها ميراثا له فقي للوارث * وكذا اذا شهدوا أنها كانت لآبيه يوم مات وهو ابنه ووارثه * وان شهدوا أنه

(٤٠٥)

ابنه ولم يذكروا أنه وارثه
ذكر في الزادات أنه ابنه
ووارثه قالوا انما ذكر ذلك
لزالة وهم الرضاع والاصح
أن قوله ووارثه وقع اتفاقا
فانه ذكر في الاب والام هو
أبوه وأمه وجوزا الشهادة
وان لم يذكروا وارثه * وهذا
فيمس لا يجب بغيره فان
كان يجب بغيره كالحمد
والاخ والعم لابد أن يذكروا
هو وارثه ويشترط أيضا
انهم لا يعلمون له وارثا غيره
* رجل طلب الميراث وادعى
أنه عم الميت يشترط لصحته
أن يفسر فقول عمه لآبيه
وأمه وأولايه وألامه ويشترط
أيضا أن يقول ووارثه
لا وارث له غيره * واذا أقام
البينة لا بد للشهود أن

بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء
منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط * ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الآخر
للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقي بالسوية لانه خصه بفضل
النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراكه في النصف الباقي ولو قال أن أخص بغلتي من شئت فخص
واحد بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشيئة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على أنى أن أخص من شئت منهم فهو كما قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل
الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس أن لا يجوز اطلاق كلمة من وفي الاستحسان يجوز ولو
قال لأخص واحدا منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط * ولو قال على أن أكرم من شئت
منهم فخرهم بالارجلا جاز وليس له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له أن يردّها
عليهم وصرار الوقف للفقراء ولو قال حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وعلى الفقراء
والمشيئة ثابتة له فيما بعد ذلك فان مات قبل أن يحرم أحدا منهم فالغلة بينهم جميعا * ولو قال على أنى أن
أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع جاز وصرار الغلة للفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يدخله
لم يكن له ذلك وصرار الوقف على الباقي لان المشيئة في الاخراج دون الادخال كذا في الحاوي * ثم ان كان
في الوقف غلة وقت الاخراج ذكر هلال رجه الله تعالى أنه يخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا
الاصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبدا فانه لو أوصى بغلة بستانه وفي البستان غلة يوم موت الموصي
فله الغلة الموجودة وما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رجه الله تعالى له الغلة الموجودة دون
ما يحدث وهو المحكى عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي * وان أخرج بأن قال أخرج فلانا أو
فلانا جاز والبيان اليه فان لم يبين حتى مات فالغلة تقسم على رؤس الباقي فيضرب لهذين بسهم فان
اصطالحا أخذاه بينهم وان أبيا وأبى أحدهما وقف الامر حتى يصطالحا كذا في البحر الرائق * ولو قال

ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره * وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا أنه جد الميت أبو آية
لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخ الميت لآيه وأمه وأولايه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط
في هذا ذكر الاسماء * رجل مات فأقام رجل البينة أنه وارث الميت وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له غيره
وأشهدنا على قضائه ولا ندري بأي سبب قضى بوراثة فان القاضي يسأل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سببا عمل به في حقه ولا
يكون ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري أن القاضي قضى بذلك السبب أم لا لكن لما احتل ذلك أنه قضاء الاول * رجل مات فحضر واحد
من الورثة وادعى دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لآيه مات وتركها ميراثا له ولورثته وذكر عدد الورثة فان القاضي يقبل بينته ويقضى
بالدار لآيه ويدفع الى المدعى حصته ويترك حصته للورثة في يد المدعى علمه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحب رجهما الله
تعالى يضعها على يدى عدل * ولو ادعى دارا في يد رجل أنها كانت لآيه مات وتركها ميراثا له وأقام على ذلك بينة وشهدوا أنه مات وتركها
ميراثا له أو قالوا مات وهو وارثه ولم يذكروا عدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا ولا نعلم له وارثا آخر ولا قالوا مات وتركها
ميراثا لورثته ولم يذكروا الورثة فان القاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنهم ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر فان القاضي يتأني

زمانا فان تأني ولم يظهر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كفيلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما يأخذ هذا اذا كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالأب والام والابن فان كان ممن يحجب بغيره كالأخ والعم والجدة فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر ممن لا يحجب بغيره لكن يقتل نصيبه مرة ويكثر أخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصومة مال الميت شهد الشهود أنه لا وارث له غيره أو لم يشهدوا إلا أحد الورثة ينتصب خصمهما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم يطرأ شاهد الشهود أنه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى له النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأة يعطى لها الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى يعطى له أو فر النصيبين وفي رواية يعطى أقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه أربعة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصيبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع التسع ويجعل كأنه مات عن أبوين وابنتين وأربع نسوة وفي الزوج لمحمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أقاويل في قول كما قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كأنهم ماتت عن ابنتين وأبوين وزوج وأصل المسئلة من اثني عشر ونقول لاجل الزوج الى خمسة (٤٠٦) عشر له ثلاثة من ذلك * وان مات الرجل عن امرأة حبلى أو أم ولد حبلى وورثته فان القاضي

أخرج فلانا لابل فلانا خراجيهما ولو قال على أن أدخل من شئت فله أن يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أحد فالغلة لهم فان قال أدخلت فلانا في غلته أبدا فهو كما قال ولو قال على ولد عبد الله على أن لي أن أدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيه غيره ولد زيد له أن يدخل ولد زيد كلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فان قال لأشأ أن أدخلهم فقدا نفع طاعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي * رجل وقف وقفا على أمهات أولاده الامن تزوج فانه لا شيء لها فتزوجت واحدة منهم ثم طلقها فهدا على وجهين اما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها زوجها فلهما أيضا أو شرط في الأول لا شيء لها لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لهذا لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والاستثناء من الثاني اثبات وكذلك لو وقف على بنى فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بنى فلان ممن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشغلت فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الواقعات الحسامية * وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ونسله وعقبه أبدا ماتا ساوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعى عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعى بينة على ذلك كذا في الذخيرة * ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذلك لو كان الواقف من المعتزلة وشرط أن من انتقل الى مذهب أهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة الى غيره فصار خارجا أو رافضيا خرج فلوارثه والعباد بالله عن الاسلام خرج والمرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الاثبات الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الاثبات لا يعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو عين الواقف

بؤخر القسمة الى أن يظهر حكم الحبل فان أوال التأخير وطلبوا تعجيل القسمة يوقف القاضي نصيب الجنين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوقف نصيب أربع بنين وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيب غلامين لاحتمال أنها تلد غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوقف نصيب غلام واحد لانها في العادة تلد ولدا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية يوقف نصيب غلامين كما قال محمد رحمه الله تعالى * رجل مات وله ابنان أحدهما حاضر والآخر غائب فأحضر الحاضر رجلا أحنيا وادعى أن له على أبيه ألف درهم دين ولا يبيعه على

هذا الرجل الاجنبي ألف درهم لا مال لابي غير هذا الا ان قالوا تقبل بينة الابن الحاضر في اثبات دين الميت على الاجنبي ولا مذهب تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانه ليس معه خصم ولا يقضى له بشئ من الالف التي يقضى بها على الاجنبي لانه زعم أنه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام الذي في يديه الدار بينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها القاضي الى المستحق ثم انه أجراها الذي هو فيها لا تقبل بينة ذي اليد على هذا لانه أقر أن يده كانت يده خصومة قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق * رجل ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فأنكر المدعى عليه ذلك فقام من عند القاضي ثم جاء المدعى بينة فشهدوا على المدعى عليه أنهم مالقا قام من عند القاضي أقر المدعى عليه أن الدار التي خاصمه هذا المدعى فيها هذا المدعى ولم يذ كر حدود الدار في اقراره وانما لانعرف الدار ذكر في المنتقى أنه يجوز يقضى بها للمدعى وكذلك لو شهد الشهود أنه قال الدار التي خاصمه المدعى فيها أولئكهم قالوا تشهد أن المدعى عليه قال الدار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعى فانه يقضى بها للمدعى * رجل مات فقامت امرأته أولاده الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في امرأة اختلعت زوجها بما لم تملك بينة أنه كان طلقها ثلاثا تقبل الخلع وكذلك الرجل اذا قام أخ

امرأته ميراثا وأقر الاخ أنه ميراثها وأقر أن هذا زوج وهذا أخ ثم أقام الاخ البيعة أن الزوج كان طلقها ثلاثا فأنزلها من ميراثها
أخذ الزوج من الميراث * وإذا اقتسم القوم دارا والمرأة مقررة بذلك وأصحابها الثمن فغزل لها طائفة من الارض ثم ادعت أن الزوج أصدقها اياها
في صحته أو ادعت أنها اشترت ما منه بصدقه اقل من ثمنها * وكذلك اذا اقتسموا أرضا فأصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخلاو زعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البيعة على ذلك لا تقبل لان القسمة السابقة اقرار منه أن
جميع ذلك ميراث لهم عن أبيهم وأن هذا القسم صار ميراثا لآخيه * ولو أن رجلا أقر أن فلانا مات وترك هذه الارض أو هذه الدار ميراثا ثم
ادعى بعد ذلك أن الميت أوصى له بالثلث يقبل بينته وأقراره السابق لا يخرج منه من دعوى الوصية وكذا لو ادعى ديناً قبل الموت لأن محل
الدين والوصية التركة والموت بوصف بأنهم ميراث وان كان فيه ادين أو وصية * وكذلك ورثة أقر واجمعاً أن هذه المواضع ميراث
بيننا عن أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لبق الصغير فلان وأقام البيعة تقبل بينته * رجل ادعى أنه تزوج هذه
المرأة فأنكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فأنكر الرجل فطلب الرجل
ميراثها وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (٤٠٧) في النوادر * ولو أن امرأة ادعت على

زوجها أنه طلقها ثلاثا
فأنكر الرجل ذلك ثم مات
وطلبت ميراثها عنه لا يكون
لها الميراث وكذا لو كذبت
نفسها قبل موته وزعت
أنه لم يطلقها * دار في يد قوم
من ميراث ادعى رجل أنه
اشترى من بعضهم نصيبه
الذي ورث عن أبيه من
هذه الدار وهو غائب وأقر
الحاضرون فيها بحق الغائب
ونصيبه من ميراثه عن أبيه
وقالوا لا ندري اشترى
أم لا ولا ندفع اليك حصته
الغائب منها فأحضر المدعى
شهودا فشهدوا له بالشراء
من الغائب لا تقبل بينته
* ولو قالوا هذه الدار لنا لاحق
للغائب فيها قبلت بيعة
المدعى * ثلاثة أخوة ورثوا

مذهباً من المذاهب وشرط أن من انتقل عنه خرج اعتبر بشرطه وكذا الشرط أن من انتقل من قرابته من
بغداد لاحق له اعتبر لكن هذا اذا عاد الى بغداد رد الى الوقف كذا في البحر الرائق * اذا قال أرضي هذه صدقة
موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعمرو وما عاشا ومن بعدهما على المساكين على أن يبدأ بزيد يعطى من غلته
في كل سنة ألف درهم ويعطى عمرقوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فضل بعد ذلك من الغلة شيء كان
بينهما وان لم يكن غلته سنة الألف درهم يعطى ذلك زيداً وكذلك اذا كان أقل من ألف فذلك كله لزيد
فان مات زيد ثم جاءت غلته السنة يعطى عمرقوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمرو سنة
ألف درهم دفع اليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسة مائة ويكون ألف درهم وخمسة مائة
للمساكين فان لم يمت زيد ومات عمرو أعطى زيد ألف درهم سمي له وتتمام نصف الغلة ويكون الباقي للمساكين
ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو وخاله يبدأ بزيد يعطى من غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش
ثم عمرو فيكون له غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بخاله فيكون له غلته هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم ينفذ
ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فاذا انقضوا كانت الغلة للغتراء كذا في المحيط * في سير العيون حبس
فرسافي سبيل الله عشرين سنين ثم هي مردودة على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السمي أسأذ هلال
رحمه الله تعالى أن الوقف جائز والشرط باطل كذا في الذخيرة * ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على
أن يمسكه مادام حيماصح لانه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فان أراد أن ينفع به في
غير ذلك ليس له ذلك ولو أجره لا يصح الا اذا احتاج الى النفقة كذا في الوجيز * ومن الشروط المعترضة ما صرح
به الخصاص لشرط أن لا يواجر المتولى الارض فان أجرها فاجازتها باطله وكذا اذا اشترط أن لا يعامل
على ما فيه من نخل أو أشجار وكذا اذا شرط أن المتولى اذا أجرها فهو خارج عن التولية فاذا خالف المتولى
صار خارجاً ويوليها القاضي من ينق بامانته وكذا اذا شرط أنه ان أحدث أحد من أهل هذا الوقف حدثاً
في الوقف يرد باطله كان خارجاً اعتبر فان نازع البعض وقال أردت تصحيح الوقف وقال سائر أهل الوقف

داراً من أبيهم فادعى رجل أن أباهم غصبها اياه فنفوا فنكل واحد منهم عن اليمين وحلف الآخران وقد ورثوا ما لا من أبيهم غير ذلك بضمن
الناس كل قيمة حصصهم للديني ورد حصته نفسه من الدار على المدعى وان نكل واحد أو أقر أنه كان ودبعة في يد أبيهم برده حصته على المدعى
ولا يضمن شيئاً لان الودبعة لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئاً لآبائه وأقام البيعة أن هذا الشيء لآبائه مات وترك ميراثه وان أباه مات يوم كذا من
شهر كذا من سنة كذا وأقامت امرأة البيعة أن أباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك يوم بعد اليوم الذي وقت
الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البيعة على النكاح بعدما ثبت الابن موته يوم فان القاضي يقضي لكل واحد منهم ما يقضي للمرأة بالنكاح
والصدوق والميراث وللابن بالميراث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بيعة أنه كان تزوجها بعد نكاح الاول يوم يقضي بنكاحها أيضاً مع نكاح
الاولى ويقضي لها ما بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلان قاتل أباه وأقام البيعة وأرخ للقتل أنه قتله في يوم كذا من شهر كذا
من سنة كذا ثم أقامت امرأة البيعة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فانه لا يقضي بيعة المرأة هذه لان وقت القتل يدخل في القضاء لان
المقتول يستحق حقاً على القاتل إما القصاص وإما الدية فاذا قضى بقتله وبوجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البيعة على
النكاح بعده بخلاف الموت فان الميت بموته لا يستحق شيئاً على أحد فاذا لم يدخل وقت الموت في القضاء لعدم تعلق الحكم به يطل التاريخ

ألا يرى أن امرأة لو أقامت البينة أنه تزوجها يوم النحر بالكوفة وأقامت امرأته أخرى أنه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فانه لا يقبل بينة الأخرى لما قلنا * ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امرأة معها أولادها أقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولده منها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى استحس في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا يبطل بينة الابن على القتل ولو أقامت المرأة البينة على النكاح ولم تأت بولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة ويقتل القاتل وانما ذلك في النسب خاصة وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * ولو ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراه من ذى اليد بألف درهم ومات أبوه فجعد البائع صح دعواه وإن لم يذكر المدعى في دعواه أن أباه مات وتر كهاميرائه ثم القاضي يسأله البينة أن يشهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غيره فإذا أقام البينة على ذلك يقضى بشهادتهم ويأمر المدعى أن يتقدم الثمن ويقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن أباه مات وتر كهاميرائه * ولو ادعى رجل دارا في يد رجلين فأقام البينة أن أحدهما باعه الدار وسلمها الآخر ولا يعرف الشهود الذي باع من الذي سلم فشهادتهم باطلة * رجل ادعى دارا في يد رجلين وأقام البينة أنه اشتراها من ذى اليد بألف درهم فقال ذواليد (٤٠٨) لم أبيع ثم أقام ذواليد البينة أن المدعى قد رد عليه الدار ذكر في الشهادات وقال

انما أردت ابطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وإن كانوا يريدون ابطاله أخرجهم وأشهد على إخراجهم ولو شرط أن من نازع القيم وتعرض له ولم يقل لابطاله فنزاعه البعض وقال منعني حتى صار خارجا ولو كان طالبا حقه اتباعا للشرط كما لو شرط أن من طالبه بحقه فلامتولى إخراجهم وليس له إعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق

الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة
وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حتى

الصالح لا ينظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير * وفي الاسعاف لا يولى الأمين قادر بنفسه أو بنائبه ويستوى فيه الذكرا والاتي وكذا الاعي والبصير وكذا المحدث في قذف اذا تاب وبشرط للعجة باوغمه وعقله كذا في البحر الرائق * وإن جعل ولاية الى من يخلف من ولده ولى القاضي أمر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية اليه وهذا استحسان وكذلك لو وصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس ولكن استحس أن تكون الولاية اليه اذا كبر واذا جعل الى غائب نصب القاضي رجلا حتى اذا حضر الغائب رد عليه كذا في الحاوي * ولا تشترط الحرية والاسلام للعجة لما في الاسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستحسانا والذي في الحكم كالعبد فالأخرجهما القاضي ثم أعنى العبد وأسلم الذي لا يعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولأولاده قال يجوز بالاجماع كذا في التتارخية * رجل وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لاحد قيل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتي كذا في السراجية * وقف ضبعة له وأخرجها من يده الى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف أنه العزل والاخراج من يد القيم

أقبل بينة ذى اليد وأبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء كان المدعى عليه قال في انكاره لا يبيع بيننا أو قال لم يجز بيننا يبيع لأن من حقه أن يقول لم يكن بيننا يبيع لأن المدعى ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها فردها على قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انما تقبل بينة المدعى عليه على الرد اذا ادعى التوفيق وإن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى ذلك * رجل باع من رجل جارية ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدرى أين هو فأقام البائع بينة على ذلك فان القاضي يسمع بينته ويبع الجارية على

المشتري بطريق الحفظ والنظر له وينقد البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو أبرأ كان يعرف أين المشتري لا يبيع القاضي الجارية * رجل ادعى شراء ثمن من رجل فأنكر المدعى عليه البيع ثم إن باع ذلك ادعى البيع وأقام البينة لا تقبل بينته لأن البائع لما أنكر البيع أولا ثم ادعاه بعد ذلك وأنكر المشتري انفسخ البيع بمجوده ما فلا تقبل بينة البائع بعد ذلك * فصل في دعوى النكاح * امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام البينة قبلت بينته بخلاف البيع لأن النكاح لا يبطل بمجودهما * رجل ادعى على امرأة أنه تزوجها بألف فأنكرت فأقام البينة على أنه تزوجها بألفي درهم تقبل ويقضى بالنكاح باللفين وكذا لو أقام البينة أنه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته ولو كان هذا في المبيع لا تقبل * امرأة مع رجل في منزله بطونها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أقرت أن هذا الولد ولدها منه فهي امرأته وإن لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وإن كانت معه على هذه الحالة مدركة زوجها أو هافت الزوج فخامت تدعى الميراث ان قالت كنت أمرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم كن أمرا أبي بالنكاح ولكني بلفني النكاح فأجرت كل

عليها البينة وكذلك هذا في البيع * رجلان شهدا لامرأة على وارث رجل أنها كانت امرأة فلان ولم يشهدوا أنه مات وهي امرأته والوارث يجحد ذلك جازت شهادتهما كذا ذكر في المتن * امرأته معها أولاد فقالت لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم أتزوجك وهذا الولد من زنا زيت بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر * رجل قال لامرأة تزوجنيك أبوك وأنت صغيرة وقالت بل تزوجنيك وأنا كبيرة لم أرض كان القول قوله والبيعة بينة الزوج * رجل أقام البينة على امرأته أنه تزوجها وأقامت أختها عليه بينة أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لأنها أقامت البينة على نكاح يفسد ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعي الرجل ويطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر * ويسع للشاهدين أن يشهدا بالنكاح إذا رأياهما يسكنان في منزل واحد وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالتسامع وكما جازت الشهادة على النكاح بالتسامع قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسامع * رجلان ادعيا نكاح امرأة وأقام كل واحد منهما ما للبيعة أنها امرأته فان كانت في بيت أحدهما فهو أولى لأنها في يده فترجع بحكم اليد كما لو ادعيا شراء عين من رجل وأقام كل واحد (٤٠٩) منهما البينة أنه اشتراها من فلان بكذا

وكان المبيع في يد أحدهما كان هو أولى وكذا لو شهد شهودا أحدهم دعوى النكاح أنه دخل بها كأن هو أولى وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فان كانت المرأة في بيت أحدهما أو شهد شهودا أحدهما بالدخول وأقام الآخر البينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى كما في دعوى الشراء تخرج بينة ذي اليد إذا أقام الآخر البينة على سبق شرائه * وإن ادعيا النكاح وأقام كل واحد منهما البينة وأرخا وتاريخهما سواء فان كانت في بيت أحدهما تخرج بينة ذي اليد * وإن أرخ أحدهما ولا تخريد فصاحب اليد أولى كما في دعوى

كان له ذلك وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ بلح رحمه الله يقولون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايخ بخاري يشترطون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يقتضى كذا في المضمرات * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده كذا في الهداية * ولو ترك المماراة في يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فالقاضي يجبره على المماراة فان فعل والاخرجه من يده كذا في المحيط * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية والوقف كان الشرط باطلا وللقاضي أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضيان * للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيرا للوقف كذا في أصول العبادية * إن شرط أن يليه فلان وليس لي إخراجها فالتولية جائزة بشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي * ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزا وكان وصيا بعد الموت ولو قال وليتك هذا الوقف فأنعاه الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكنتك بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكب في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة * ولو لم يجعل له فيما حتى حضرته الوفاة فوصى إلى رجل يكون وصيا في أمواله فمات في أوقافه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصيا ولا يكون فيما ولو لم يجعل فيما حتى نصب القاذي فيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف إخراجها ليتولاه بنفسه كذا في الفتاوى الغنائية * لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الغنائية * وعلى هذا الوأوصى إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده أو أوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كأنا وصيين فيهما جميعا كذا في الذخيرة * ولو وقف أرضه وجعل ولايتها إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة أوصى إلى رجل ذكر هلال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصى يشارك القسيم في أمر الوقف كأنه

(٥٣ - فتاوى ثانی) الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر يقضى لصاحب التاريخ فان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالسابق أولى على كل حال وإن لم يورخا وعدلت بينة أحدهما فهو أولى وإن عدلت البينتان جميعا لا يقضى لواحد منهما كما لو لم يقم البينة وإن أقام البينة ولم يورخا وليست هي في يد أحدهما ففسألها القاضي فأقرت لاحدهما أنه تزوجها قبل الآخر أو أقرت أنه تزوجها دون الآخر فهي للمقر له لأنها ما أقام البينة ولم يكن لاحدهما تاريخ ولا يثبت بينة مالكان التمازقا إذا أقرت لاحدهما نكاح المقر له بتصادقهما * وكذا لو أقام البينة فمات أحدهما فأقرت المرأة بنكاح الميت صح إقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو أقام البينة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لاحدهما أنه دخل بها أو أنها أولى وإن لم تفرق بينهما ما كان على كل واحد منهما ما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل * ولو أنهما ادعيا نكاح امرأة فأقرت لاحدهما ثم أقام البينة على النكاح ذكرنا الصمد للشهد حسام الدين رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغرى أنه لا يقضى لاحدهما كما لو لم يقروا بصرف المقر له بنفس الإقرار صاحب يد أو حال الحواب إلى الخصاف رحمه الله تعالى * وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحا فجدد فأقامت المرأة البينة يقضى لها ولا يفسد النكاح بحدوده ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو يجحد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها بالفدرهم وأنه دخل بها وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه تزوجها بعتة دينار ودخل

بهم فعدلت البيئتان فان القاضي يفرق ويقضى لكل واحد منهما بما بالز الذي شهد الشهود على اقراره استخفافا * وان اقامت احدهما البيئته على اقراره بالدخول به بالنكاح ولم تقم الاخرى البيئته على اقراره بالدخول بها ولكنها قامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضى للدخول به بائنة نكاحها وبالمهر الذي شهد الشهود ولان للدخول دليل على سبق نكاحها ولولم يقم كل واحدة منهما البيئته على اقراره بالدخول بها ولا بالدخول أصلا لافترق بينهما ويقضى بنصف المالمين لهما بينهما المدعيه الدراهم بربع الدراهم والمدعيه الدنانير بربع الدنانير * وفي المتن ادعى زيد وعمرو نكاح امرأه فقالت تزوجت زيدا بعد عمرو فهي امرأه زيد وان سألها القاضي بعدما ادعى النكاح من زوجك منهم ما فقالت تزوجت زيدا بعد عمرو فهي لعمر * امرأه ادعت على رجل نكاحا فأنكر الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف الرجل بالله ما هي امرأتك وإن كانت امرأتك فهي طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح ففي حلف وليس للمرأة بيئته يقول القاضي فترقت بينكما وفي الاستحلاف على النكاح أخذ المشايخ رحمه الله تعالى بقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * وعن نصير رحمه الله تعالى في رجلين ادعى نكاح امرأه فأقرت لاحدهما قال ليس له أن يحلفها للاخر ما لم يحلف الذي أقرت له المرأة على (٤١٠) دعوى الاخر فان حلف المقر له برئ وان نكل عن اليمين فرق بينهما ثم يحلف المرأة

للاخر فان حلفت برئت وان نكلت عن اليمين تصير زوجها * امرأه طلقها زوجها ثلاثا فجاءت الى الاول بعد مدة فتزوجها الاول ثم ادعت أن زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كانت المرأة عالمة بشرايط حالها الاول فقالت عند النكاح أحلت لك فتزوجها الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تعلم بشرايط الحل قبل قولها الا اذا كانت أقرت أن الثاني قد دخل بها ولو أنهم لم تقل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول ثم قالت ما تزوجت بزواج آخر أو قالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها * امرأه طلقها زوجها ثلاثا فجاءت بعد مدة فأخبرت أنها تزوجت فلان فاعلمها أو أنكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز للاول نكاحها * ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول * ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئني فترق بينهما وعليه نصف الصداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائه من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقط بعد طلاق الاول سقطا سببان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولا مهر * رجل تزوج امرأه ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما هي للاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فنعتمد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأه الآخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأه الآخر * اذا قالت امرأه تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت بمجوسية أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا * وان أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

جعل ولاية الوقف اليهما كذا في المحيط * ولو وقف أرضين وجعل لكل متوليا لا يشار لأحدهما الاخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيا يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها فلان وجعته فلان وصافي تركني وجيع أو وري فحينئذ يتفرد كل منهما بما فوض اليه كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف * وان شرط أن يليه فلان بعد موته ثم بعده يليه فلان ثم بعده يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي * واذا قال أوصيت الى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية الوقف اليه وخرج المتولى من أن يكون متوليا واذا جعل الواقف الولاية الى اثنين أو صارت الولاية الى الوصي والمتولى لم يكن لاحدهما بيع غله الوقف وينبغي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فان باع أحدهما أو أجازا لآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز وكذا في الحاوي * وان أوصى الى رجل في وقفه واشترط عليه أن يوصي الى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وان مات أحد الوصيين وأوصى الى جماعة لم يتفردوا بالوصف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي * ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم أن أحد الرجلين أوصى الى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحى منهما في جميع الوقف كذا في تنويزي واضيخان * ولو أوصى الى رجلين فقبل أحدهما أو أبي الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فوض القاضي الولاية لهما الى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بخلاف كذا في الظهيرية * وان أوصى الى رجل وصبي أقام القاضي بدل الصبي رجلا كذا في الحاوي * ولو جعله الفلان الى أن يدرك ولده فإذا أدرك كان شريكه لا يجوز ما جعله لانه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى الى رجل بأن يشتري عالى سماه أرضا ويجعلها وقفاً على وجه سماه له وأشهد على وصيته جاز ويكون متوليا وله الا بامه لغيره ولو نصب متوليا على وقف ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولى الاول متوليا على الثاني الا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق *

لو أو قالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها * امرأه طلقها زوجها ثلاثا فجاءت بعد مدة فأخبرت أنها تزوجت فلان فاعلمها أو أنكر الزوج الثاني الجماع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القول قولها ويجوز للاول نكاحها * ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحل للاول * ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الزوج الثاني وقالت قد وطئني فترق بينهما وعليه نصف الصداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائه من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقط بعد طلاق الاول سقطا سببان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولا مهر * رجل تزوج امرأه ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك فتزوجتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق فرق بينهما ما هي للاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فنعتمد من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في جميع ما قال كانت امرأه الآخر وان أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق فهي امرأه الآخر * اذا قالت امرأه تزوجت بغير شهود أو في العدة أو حال ما كنت بمجوسية أو أمة فأنكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعا * وان أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبت المرأة يكون طلاقا حكما * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى إذا كان للمرأة زوج معروف طلقها فتزوجت بأخر وقالت تزوجت وأنا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قول المرأة وان كان مقداره شهرين لا يقبل قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بخلاف المطلقه اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين قالت لم أتزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة * وذكر في المنتقى رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأته فأجاز القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد أنها امرأته وقال لم أعرفها ولم أكن دخلت بها قال يقبل منه ذلك * وكذا لو شهد على اقرار المرأة أنها امرأته هذا الرجل فأجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم ادعى الشاهد أنه تزوجها منذ سنة وأنى لم أعرفها أو أقام البينة قال يقبل منه ويطلق القاضي قضاءه ويردها على الشاهد ولو كان بدأ فشهد أنها امرأته ثم ادعى ان تزوج لم يقبل ذلك منه * رجل تزوج امرأة ثم ادعى أنها اشتراها ممن يملكه لا تقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها ممن فلان وهو يملكها بعد التزوج * وكذا اذا ساءم بداري يد رجل ثم ادعى أنها اشتراها ممن فلان وهو يملكه لا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها ممن فلان بعد المساومة وهي له وأقرت في يديه الدار أنه وكيل البائع * رجل اشترى خادما منتهمة من رجل فلما رعت نقابها قال المشتري هذه خادمي ولم أعرفها لا يقبل قوله ولا تقبل بينته * امرأة غاب عنها زوجها فبقي اليها (٤١١) ففعلت ما يفعله أهل المصيبة واعتدت

وتزوجت بزوج ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حيا في بلد كذا قالوا ان صدقت الذي أخبرها أولا بالموت لم يكن لها الا القدر رارع الزوج الثاني لان خبر الواحد العدل مقبول في الموت فتجوز الشهادة على الموت بالتسامع بسماعه من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعه من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بشهادة من الجماعة غالبا فلا يكتفي بخبر الواحد * أما الموت لا يكون بشهادة من الجماعة غالبا * اذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولا كان

لوشروط الولاية لولاه على أن يملكها الا أفضل فالأفضل من ولده تكون الولاية الى أفضل أولاده فان صار أفضلهم قاسقا فالولاية لمن يملكه في الفضل فان تركه الا أفضل الفسق وصار عدل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل اليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف الى الأفضل فالأفضل من ولدي وأبي الأفضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يملكه في الفضل لان أباه الأفضل بمنزلة موته كذا في المحيط ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سنادا كرا كان أو أنثى ولو لم يكن فيهم أحدا هلاها بالقاضي يقيم أجنبيا الى أن يصير أحدهم أهلا لها فترد اليه ولو جعلها لاثنتين من أولاده وكان منهن مذكرة وأنثى صالحان للولاية تشارك فيهما لصدق الولد عليها أيضا بخلاف ما لو قال لرجلين من أولادي فانه لاحق لها حينئذ كذا في البحر الرائق * ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية اليه واذا استوى الاثنان في الصلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعا وصلا حاول الآخر أعلم بأمر الوقف فالأعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن خيائته كذا في الذخيرة * في الحاوي وفي نوادر ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا وصى الى ابنه الصغير جعل القاضي له وصيا فاذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي الا بأمر القاضي كذا في التتارخانية * ولو جعل الولاية الى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما والبيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * الا أن يقول فاذا قدم فلان فالولاية اليه حينئذ لا يكون للحاضر ولاية اذا قدم الغائب وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى الولاية تنتقل الى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي * ولو قال ولايتها الى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال الى امرأتي ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية الى عبد الله ومن بعده الى زيد غاب عبد الله وأوصى الى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي * اذا مات المتولي والواقف حي فالرأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى *

ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما أم لا الأولى كانت امرأته وتبطل بينة الاخرى ولا شيء لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج واحدة منهما أو قال تزوجت جميعا ولا أدري الأولى منهما أو أاما اذا قال لم أتزوج واحدة منهما ينبغي أن لا يجيب شيء * والاصح أن هذا الجواب في الفصلين سواء وهو كالأول قامت البينة بعدم موت الزوج فانه يقضى لكل واحدة منهما بالمهر والميراث * فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك * وبعض هذه المسائل أعيدت لزيادة الفائدة * رجل قال لامرأته تزوجتك وأنا صبي فقالت لا بل تزوجتني وأنت بالغ كان القول قوله الا أن القاضي لا يفرق بينهما - ما بل يسأله هل أجاز وليك أم لا لان قال لا يقول له القاضي هل أجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول له القاضي هل تجيز الا أن قال لا يفرق بينهما * امرأة وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت به ذلك لم أكن مدركة وكذبت فيما قالت قالوا ان كان قد هانت المدركات في ذلك الوقت أو كان به علامة المدركات لا يصدق أنهم لم تكن مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها * رجل تزوج ابنته البالغة فجاءت بعدم موت الزوج تطلب الميراث ان قالت زوجي والدي بأمرى كان لها الميراث وان قالت لم أكن أمرته بالتزويج لكن حين بلغني أنه تزوجني منه أجرت ان أقامت البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم تقم البينة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها

لانهم أقرت أن نكاح الأب انقصد وقوفها لا يقبل قولها في التنفيذ الابينة * رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اختصم الى القاضي فادعى الزوج أنها سكت حين علمت فقالت لا بل رددت ان قالت رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختاف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه ان قال الشفيع طابت الشفعة حين علمت بالبيع كان القول قوله وان قال علمت بالشر يوم كذا فطلمت لا يقبل قوله * صغيرة زوجها غير الأب والجدة فاختصم زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفسقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا ببينة * وان اختلفا في الحال فقالت بلغت الا وادعت الفسقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يطل خيارها الا بالرضا صريحاً ودلالة فتحو التمكين وغير ذلك * ادعت امرأته مهرها من زوجها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرباً بالنكاح يقول له القاضي أ كان مهرها كذا كرمها أ أكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي أ كان كذا الى أن يأتي لا يقول له القاضي أ كان مهرها كذا كرمها دون الاول لكنه أكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي أ كان كذا الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد (٤١٢) ذلك اذا قال الوارث لا الزمة القاضي مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة

وفي الأصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيره ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز * وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفة ان أخرج الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصح بعد ذلك أن ترى أن ترد الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقربائه الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف وأصلح الصدقة كذا في التارخانية * قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف أن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده لكان للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولده لكان للقاضي أن يكون متولياً قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده كذا في النهر الفائق * لو مات القاضي أو عزل بقي من نصبه على له كذا في القنية * وللمتولي أن يفوض لغيره عند موته كالوصي له أن يوصي الى غيره الا ان كان الواقف جرحه لذلالت المتولي ما لا مسمى له يمكن ذلك ان أوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع به لغيره لانه لا يرض له أ جرحه الا ان يكون الواقف جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل للذي كان أدخله ما كان الواقف جرحه له لاذي كان أدخله كذا في فتح القدير * واذا أراد المتولي أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض اليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط * لو كان الوقف على أرباب معلومين يحصى عندهم فنصبوا متولياً له بدون أمر القاضي تكلموا فيه كثيراً قال الصدر الشهيدي حكام الدين المختار انه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان مثلاً يختارهم الله تعالى فيجبون أنهم اذا نصبوا متولياً يصير متولياً كالأول ان القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ ظهير الدين أن الأفضل أن ينصبوا متولياً ولا يعلم القاضي به ما عرفوا من اطاعهم في الاوقاف قال العبد هذان زماننا وقد تحقق بالواقع ما كان محتملاً للفساد فوجب الاخذ بفتوى المتأخرين كذا في الغيانية * وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فأت القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي فقام هذا المتولي بمعاينة

* ونظير ما ذكره رجل لرجل بمال غير مقدّر من الدراهم فان القاضي يفعل هكذا الى أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها إقامة البينة على ما تدعى * رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعد ما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى أبيك وأنت صغيرة فصدقه الأب في ذلك قالوا لا يجوز اقرار الأب عليها

أن تأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الأب * ابن ادعى مهر أمه في تركة والده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كلفه القاضي إقامة البينة على ما ادعى جاز وان عجز عن إقامة البينة يقضى له مهر المثل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد ورجحه ما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى مهر المثل بعد موت الزوجين * مطلقة طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق تزوجت بزوج آخر ولم يبق لك حق الحضنة وأنا أخذت منك الولد فقالت لم أتزوج أو قالت تزوجت رجلاً وطلقتي كان القول قولها ما اذا أنكرت التزوج فظاهر وكذا اذا قالت تزوجت رجلاً لانهم أقرت بالنكاح لجهول فلم يصح اقرارها * وان قالت تزوجت فلاناً وطلقتي لا يقبل قولها ولا يكون للأب أن يأخذ منها الولد الا أن يصدقها المقر له في الطلاق * صغير جات به أمه تطالب النفقة من الأب فقالت لا بل أنا أحق به لان أمه في نكاحي لكنهما هربت مني وقالت الجدة لا بل ماتت أمه قالوا لا يترك الولد مع الجدة ويقال للأب اطاب امرأتك لان الام اذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان أحضر الأب امرأة وقال هذا بنتك وولدي هذا مني أو صدقته المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هذه ابنتي وابنتي قد ماتت كان القول قول الأب والمرأة وهما أولى بالولد * وكذا لو قال الأب أولاً حين خاصته الجدة هذا ابني لامن ابنتك قال قول قوله لان الجدة أقرت له بالنسب والأب

المسجد

منكر حق الحدة رجل أعتق أمته ثم خاصمت مولاها ولها ولد فقالت للمولى أعتقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل ولدتني قبل الاعتاق والولد رقيق ذكرنا الطائي رحمه الله تعالى ان كان الولد في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد في أيديهما فكذلك يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في أقرب الاوقات وفيه حرية الولد ولو أقامنا البيعة في بنتها أولى لان بنته المولى قامت على نفى العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية وكذلك هـ ذاق الكتابة وأماني التدبير القول يكون للمولى لانهم ما تصادقا على رق الولد * وذكرني المستق عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده منهما وان أقامنا البيعة في بنتها أولى وكذلك كان مكان الاعتاق كتابة ثم اختلفنا في الولد * ولو أعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقالت ولدتني بعد ما عتقت فأخذته مني وقال المولى ولدتني قبل العتق فأخذته منك وأنت أمة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى الى الام لانه أقر أنه أخذها منهم وكذلك في المكاتبه أماني المدبرة وأم الولد القول للمولى * جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر ولدت ولدا فادعوه جميعا يثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد رحمه الله تعالى * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يثبت من الخمسة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكامه الميراث والحضانة (٤١٣) والتربية ونحو ذلك مما يقبل الشركة

فيقبل بيعة الكل كالوادعوا
تاج دابة فأقام كل واحد
منهم البيعة أمه دابته ولدتها
دابتي هذه دابة معروفته
فانه يقضى بالبيعت وان
كثرت أمة ولدت أولاد في
بطون مختلفة فشهد ثلاثة
نفر على اقرار المولى شهد
أحدهم أنها حين ولدت
الاكبر أقر المولى أنه ابنه
وشهد الثاني أنها حين
ولدت الثاني أقر المولى أنه
ابنه وشهد الثالث أنه أقر
بالثالث والمولى يجحد
جميع ذلك قال محمد
رحمه الله تعالى الولد الاكبر
عنده يساع لانه لم يشهد على
اقرار المولى بنسبه الا واحد
فلا يثبت نسبه والثاني حكمه
حكم ولد أم الولد لان الاول

المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضام للمأثوق في العار من غلات الوقف ان كان هذا المتولى أجر الوقف وأخذ الفسلة وأنفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا أجز الغصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضيان * وأنت تعلم ان المقضي به تضمن غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير * اذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فلما قضى ببلدهم أن ينصب قضايا والقاضي اذا نصب قيمه وجعل له شيئا معلوما بأخذه كل سنة حل له قدر أجر مثله وان لم يشترط الواقف ذلك كذا في السراجية * ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم قاضي بلدة غير بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيان * نصب القاضي فيما آخر لا يعزل الاول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلم عند نصب الثاني ان يعزل * (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئا منه أو رهن فهو خيانة فيعزل أو يضمن اليه ثقه * ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا أن يقول له أو للقاضي فيخرجه كذا في القضية * أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقيل ل أخذ الاجر للعزل والاصح أنه للمنصوب لان المأزول أجره للوقف لان نفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع المشتري اذ لم يكن البيع أكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلما منصوب قائمه بلا خلاف كذا في البحر الرائق * الواقف جعل للوقف قضايا فلو مات القيم له أن ينصب آخره بعد موته للقاضي أن ينصب والا فليس له أن ينصب من أولاد الواقف عليه أو قاربه مادام يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وان كان في الارض الموقوفة فخل وخفى القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف قصلا فيغرسه كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضيان * وهو نظير الدار الموقوفة يؤمر بادخال خشبة أو لبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الذخيرة * فان كانت قطعة من هذه

مع الثاني شهدا على اقراره أنها أم ولده وان لم يجتمع على نسب الثاني فقد اجتمع على حق الحرية للام فيثبت ذلك الحق بشهادتهما للولد الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية أم ولده بالولد الثاني كان الولد الثالث ولداً له فيثبت نسبه منه الا أن ينفيه * وذكرني المستق رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فأقامت الامه شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الاكبر ولده منها قال هو ابنه والابن مات والا صغر مثله أمهم فان بين الشهود فقالوا وشهد أنه أقر بهذا الولد الاكبر أنه ولد قبل أن تلد هذين فان الاوسط والا صغر ابنا أيضا وقال زفر رحمه الله تعالى في الاول أيضا هما ابنا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالولد الاكبر لستة أشهر فصاعد الزمة للولد وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراشاه منذ يوم أقر بالولد الاول فلا يلزمه ما كان من الحمل قبل ذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى رجل له أمة لها ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فقال أحد هؤلاء ولدي ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعق كل الولد الا صغرا ويعق الام فاما الولد الاول والابن يعق من كل واحد منهما ثلثه كانه قال أحدكم حر فالاصغر حر في الاحوال كلها فيعتق كله وأما الآخران كل واحد منهما يعق في حال دون حالين فيعتق ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعق من الاول والابن الاوسط من كل واحد منهما نصفه * رجل عالج جاريته فيمادون الفرج فأنزل فأخذت الجارية بما في شيء فاستدخلته فزجها فعلق عن أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ان الولد ولده ونصير الجارية أم ولده * وذكر في الاصل أمة ولدت في ملك رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فادعى المولى أحدهم قال ان ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله أن يبيع الآخرين عند الكل وان ادعى الأكبر ثبت نسب الأكبر منه والاولاد في بطون مختلفة لا يثبت نسبهم منه فعند ادعوى الأكبر تكون نفيا لادعوى الآخرين دلالة لان الأقرار بنسب الولد حق عليه شرعا فكان تخصيص الأكبر بالدعوى والسكوت عن الآخرين بمنزلة النفي وولد أم الولد ينفى من غير لعان وقال زفر رحمه الله تعالى دعوى الأكبر يكون دعوى الكل * رجل باع أم ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاه المشتري فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينقه فان نقاه البائع ثبت نسبه من المشتري استحسانا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم أنها أم ولد لا يكون مغرورا ولم يعلم المشتري أنها أم ولد له كان الجواب كذلك الا أن ههنا اذا نقاه البائع وادعاه المشتري كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا وولد المغرور حر * رجل اشترى جارية فظهر بها حمل بعد أيام فخاصم البائع في ذلك فقال له البائع أمسكها فان ثبت الحبل فهو مني وأمر البائع غلامه أو وكيله ليرد الثمن على المشتري ويقبض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فأسقطت سقطة استبان خلقه لاقول من مائة وعشرين يوما من وقت قول البائع ذلك فان السقط يكون من البائع وعليه دفعة (٤١٤) ونصير الجارية أم ولده فيرد الثمن على المشتري لانها اذا جاءت بسقط استبان خلقه

ظهر أنها كانت حاملا وقت كلام البائع لان خلق الولد لا يثبت الا قبل من مائة وعشرين يوما فيثبت نسبه من البائع * رجل قال ان كان في بطن جاري غلام فهو مني وان كانت جارية فليست مني فولدت ولدا لاقول من ستة أشهر رد كعصام رحمه الله تعالى أنه ثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لان الانسان لا يعلم ما في بطن الحامل * امرأة الحسرة اذا جاءت بولد فنقاه لاعتن القاضى بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نقاه في مدة قرينة بعد الولادة يقطع نسب الولد وان نقاه في مدة بعيدة لا يقطع * وأبو يوسف ومحمد ورجهما الله تعالى قدر المدة البعيدة

الارض سبعة لا تثبت شيئا فيحتاج الى كسح وجهها واصلاحها حتى تثبت كان للقيم أن يبدأن غلة جلة الارض بمؤنة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط * ثم اعلم أن التعميغا يكون من غلة الوقف اذا لم يكن الخراب يصنع أحد ولذا قال في الوالدية رجل آجر دارا موقوفة فجعل المستأجر رواقها مبطاير بطيها الدواب وخربها يضمن كذا في البحر الرائق * واذا أراد القيم أن يبنى فيها قبة ليكثر أهلها وحفاظها ويحترق فيها الغلة ولحاجته الى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالحال الموقوف على الفقراء اذا احتج فيه الى خادم يكسح الخان ويفتح الباب ويسد فسلم المتولى يتأمن بيوتته الى رجل بطريق الاجرة ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية * ولو كانت الارض متصلة بيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخيل كان للقيم أن يبنى فيها بيوتا فبأجرها بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة بعيدة من بيوت المصر فان لم يكن لقيم أن يبنى فيها بيوتا فبأجرها كذا في فتاوى قاضيان * فان كان المشروط له غلة الارض جماعة رضى بعضهم بأن يرثه المتولى من مال الوقف وأبى البعض فن أراد العمارة عمر المتولى حصته بحصته ومن أبى يؤاجر حصته ويصرف غلتها الى العمارة الى أن تحصل العمارة ثم تعاد اليه كذا في خزنة المفتين * وهكذا في ادعوى * ذكر في فتاوى أبي الليث حانوت موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء غير اذن القيم ايس له أن يرجع بذلك على القيم فبعد ذلك يتظران كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فله رفعه وان لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يترص الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذها ليرض هو بتملك القيم البناء للوقوف بالقيمة وان اضطر مع الوصى على أن يجعل البناء للوقف يبدل يجوز لكن ينظر الى قيمته مبنيا والى قيمته منزوعا فأيهما كان أقل لا يجاوز ذلك كذا في المحيط * واذا وقف رجل داره على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشرين سنة أو أكثر ثم بعد ذلك للمساكين فهو جائز وليس له أن يؤاجرها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيه فان كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنها أو أراد بعضهم أن يؤجرها أمرهم بالخيار كما بالتأثير ثم من أراد

بأربعين وقال بعد الأربعين لا يقطع نسب الولد وقبله يقطع وأبو حنيفة رحمه الله تعالى فوض ذلك الى رأى القاضى ولم يقدر ذلك * رجل هني بولد المستكوحه فسكت ثم نقاه بعد ذلك لا يصح نفسه وكذلك في ولد أم الولد فالسكوت عند التهنئة فيها ما يكون قبولا للولد وفي ولد الجارية لا يكون قبولا * رجل في يديه مال زعم أنه ورثه من امرأة كانت له وسمى تلك المرأة ثم أقر هو لرجل أنه أخ تلك المرأة فقال المقر له أنا أخوها ولست أنت بزوجه لها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المال بينهما النصف للزوج والنصف للأخ المقر له لأن يقيم الأخ البينة أنه أخ تلك المرأة وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للأخ لأن يقيم الزوج البينة على أنه زوجها * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من أبي وهو فلان ثم أقر بعد ذلك بأخ لاب وأم فقال المقر له أنا بن فلان الميت وأنت لست ببن له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما نصفان وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للمقر له * والثالثة امرأة أقرت أنها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الأخ أنا أخ ولس أنت بامرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي للأخ وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للأخ اذا قامت المرأة البينة على النكاح * رجل ادعى على ميت ديناً بحضرة وارثه وهو بقر أنه ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له أن يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وكذا لو

كان المديون مات ولم يترك مالا في يد وارثه فان الوارث يكون خصما للمدعي الدين وتقبل بينته ويقضي دينه حتى لو ظهر له مال أخذه صاحب الدين ولو تبرع انسان بقضاء دين الميت جاز * رجل مات وترك أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يأخذ المقر له من المقر نصف ما في يده * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يأخذ ثلث ما في يده * رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة الميت وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده * ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض وأنكر البعض فإنه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين * ولو ادعى رجل أجني على الميت ألف درهم فصدقه بعض الورثة وكذب البعض ذكر في الكتاب أنه يأخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقرر أن الدين مقدم على الميراث وقال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى عندي يأخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى وقال هذا أعدل وأحسن * رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما أن لهما مالا على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من قرض وأقام كل واحد منهما ما للبينة على ما ادعى فإنه يقضى لكل واحد منهما ما بمجموعه مائة (٤١٥) ليس لأحدهما أن يشارك صاحبه فيما

قبض * رجل له تسعة أولاد أقرب في صحته وجواز إقراره أن خمسة من أولاده فسلان وفلان وفلان وذكر أسماءهم عليه ألف درهم ثم مات وأنكر سائر الورثة ذلك فشهد الشهود على إقراره بذلك وقالوا لا نعرف الأولاد الذين أقر لهم لانهم ما كانوا حضوراً وقت الإقرار قالوا إن أقر سائر الورثة بأسامى هؤلاء ثبت المال بشهادتهم وان أنكروا وأقام المدعون البينة على أنهم يسمون بالاسامى التي ذكرها الشهود يقضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسامى * رجل مات وترك مالا

أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤجرها جاز كذا في الحاوى * وان شرط الواقف أن غلته فلا روية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار إذا أراد أن يسكنها قيل ليس له ذلك وله أن يؤجرها وقيل له ذلك فلا خلاف في الوصية بالغلة يكون اختلاف في الوقف دلالة وقيل الاحتياط أن يؤجر القيم من غير الموقوف عليه وبأخذ الاجرة ويرد إليه كذا في محيط السرخسى * فان قال الواقف على أن يستغلها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوى * وليس للقيم أن يأخذ ما فضل عن وجه عمارة المدرسة فيصرفها الى الفقهاء وان احتاجوا اليه كذا في القنية * اذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف القيم أنه لو صرف الغلة الى المرمية يفوت ذلك البر فإنه يتظر ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض ومرتته الى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فإنه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرمية الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمية ضرر بين فإنه يصرف الغلة الى مرتته فان فضل شيء يصرفه الى ذلك البر والمراد من وجه البرهنا وجهه فيه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء فحوفك أسارى المسلمين أو اعانة الغازي المنقطع فأما عمارة مسجد أو رباط أو نحو ذلك مما ليس بأهل التملك فلا يجوز صرف الغلة اليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو صرف المتولى على المستحقين وهنالك عمارة لا يجوز تأخيرها فإنه يكون ضامناً فاذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياساً على ودع الابن اذا نفق على الابوين بغير اذنه أو بغير اذن القاضي فإنهم قالوا ضمن ولا يرجع له على الابوين كذا في البحر الرائق * حانوت من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على الثالث وتعطت وأبى القيم أن يعمر الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين أن يأخذ القيم باقامة المائل وردّه الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرفعها الامر الى القاضي فبأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيان * متولى وقف بنى في عرصه الوقف فهو للوقف ان بناه

فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وجهه منه في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير * وذكر النسبي رحمه الله تعالى في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثته في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبت منه في صحته وادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج لانه متسكراً مستحقاً وورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتاً فيكون القول قوله الا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير ولا اعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من سكر السقوط ولان الهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تحال الى أقرب الاوقات * فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل * اذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجوه * اما أن أدن لها بالغزل فغزلت * أو نهاها عن الغزل فغزلت أو لم يأذن لها ولم ينهاها ولم يعلم بغزلها * فان غزلت باذنه فهو على وجوه * اما أن قال لها اغزلي * أو قال لها اغزليه لنفسك أو قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك أو قال اغزليه ولم يذكر شيء أفنى الوجه الاول يكون الغزل للزوج لانها غزلت قطنه باذنه لاجلها فيكون له ولا شيء لها على الزوج لانها تبرعت بالغزل * وان قال لها اغزليه بكذا وسمى لها أجرة معلومة جاز ويكون لها الاجر المسمى

وان سمى أجرة مجهولا كان الغزل للزوج ولها أجرة مثلها كافي سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا فقالت المرأة غزات بأجر وقال الزوج بغير أجر
كان القول قول الزوج مع البين لانهم اتدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون القول للزوج * هذا اذا قال لها اغزليه لى وان قال اغزليه لنفسك
فغزلت كان الغزل لها ويكون ذلك هبة للقطن منهم وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لى وقالت لابل قات اغزليه لنفسك كان
القول قول الزوج مع البين لان الاذن يستفاد من جهته والظاهر شاهد له فان العادة أن المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج * وان قال
اغزليه ليكون الثوب لى ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجرة المثل لانها غزلت للزوج ببعض الغزل فيكون فى معنى قفيز الطحان ويكون
الغزل للزوج لانه صاحب أصل وهو القطن وهو كالدفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وان قال لها
اغزليه ولم يذ كر شيئا فادعى الزوج أنها غزلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع وأنكر الاجارة وهبة القطن * هذا اذا غزات باذن
الزوج فان نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهى كان الغزل لها وعليه الزوج مثل قطنه كن غصب حنطة فطحنها عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى
يكون الدقيق للغاصب وهو ضامن للحنطة وان لم ياذن لها ولم يسه عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليه ما مثل القطن
لان الظاهر أنه اشترى القطن للتجارة (٤١٦)

البيت كان الغزل للزوج
لانها غزلت باذنه ولا أجر
لها لانها متطوعة كمالو
خبزت من دقيق الزوج أو
طبخت القدر باذن الزوج
* وعن أبى يوسف رحمه الله
تعالى فى المتنى رجل اشترى
قطناً وأمر امرأته أن تغزل
فغزلت كان الغزل لها ولا
شئ عليها وهو بمنزلة طعام
وضعه فى بيته فأكلت
وروى هشام رحمه الله
تعالى فى النوادر اذا غزل
قطن الغدير ثم اختلفا وقال
صاحب القطن غزلت باذنى
والغزل لى وقال الآخر غزلت
بغير ذلك والغزل لى كان القول
قول صاحب القطن لان
الأصل وان كان عدم الاذن
الأنه ظاهر فهو يريد بهذا

من مال الوقف أو من مال نفسه ونواه للوقف أو لم ينو شيئا أو بنى لنفسه وأشهد عليه كانه والا جنى اذا
بنى ولم ينو له ذلك وكذا الغرس كذا فى القنية * لو أنفق دراهم الوقف فى حاجته ثم أنفق مثلها فى مرمة الوقف
يبرأ من الضمان قيم وقف أدخل جذا فى دار الوقف لرفع من غلته له ذلك * المتولى لو أنفق على الوقف من
ماله بشرط الرجوع له الرجوع كذا فى السراجية * اذا قال القيم أو المالك المستأجرها أذنت لك فى عمارتها
فعمارها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر
وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتمور فلا يرجع مال بشرط الرجوع كذا فى القنية * فى
التيمة تسئل أو الفضل عن الوقف اذا كان ربح غلته الى العماره وثلاثة أرباعها الى الفقراء لم تحج المدرسة
فى تلك السنة هل يجوز لقيم أن يصرف من ذلك الى الفقهاء على وجه الدين وبأخذ ذلك من غلته من السنة
الثانية اذا احتاج اليها فقال لا سئل أبو حامد فأجاب بئله كذا فى التناخالية * وقف ضيعة على فقراء قرابته
وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولا وان أراد القيم أن يفضل البعض فالمسئلة على وجوه * ان
كان الوقف على فقراء قرابته وقريته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والآخر
لا يحصون فى الوجه الاول للقيم أن يجعل نصف الغلة للفقراء قرابته ونصفها للفقراء القرية ثم يعطى من كل
فريق من شاء منهم ويفضل البعض كما يشاء لان قصده الصدقة وفى الصدقة الحكم كذلك وفى الوجه الثانى
يصرف الغلة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفى الوصية
الحكم كذلك وفى الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا يصرف الى الذين يحصون بعددهم والى الذين
لا يحصون سهم واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفضل البعض فى هذا السهم
كما بينا وهذا التفريع على قولهما وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلا يأتى كذا فى الوجيز * ولو وقف على
فقراء أهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على
السواء يستوى فيه الذكر والانثى ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع

الظاهر أن يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله * وعن الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطناً

وجوز فالتغزل امرأته وأهدت الى المرأة أخته اقطناً فغزلت المرأة ونسج ببعضها كبريا سائما ثم ماتت المرأة لم يكن الغزل والكرباس قال ان
كانت هى التى دفعت الغزل الى الحائك بغير أمر الزوج فان الكبريا س لورثة المرأة للزوج فى مالها غزل مثل الغزل الذى غزلته من قطنه
وان كان الزوج هو الذى دفع الغزل الى الحائك بغير أمر المرأة فان الكبريا س يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذى غزلته من
قطنها وان دفعا جميعا الى الحائك أو دفع أحدهما بأمر صاحبه كان الكبريا س بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه * رجل
فى يديه أرض لغيره أجرة فقال رب الأرض أجرة بأجرى وقال الآخر غصبتا منك وأجرة بأجرى فقال رب الأرض
لانهم اختلفا فى بدل منفعة الأرض والأصل أن بدل ملك الانسان يكون له ولو كان الآخر بنى فى الأرض ثم أجرة فقال رب الأرض
أمرتك أن تبني فيها لى ثم تواجى وقال ذوالد غصبتا منك ونيت ثم أجرة فانه يقسم الاجر على الأرض وهى مبنية وعلى الأرض وهى غير
مبنية فما أصاب البناء يكون للآخر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض لان الأصل أن البناء يكون للابن فلا يقبل قول صاحب
الأرض وان قال رب الأرض غصبتا منى مبنية كان القول قوله وان أقام الينة كانت بينة الغاصب أولى ذكره فى المتنى * ولو قال الآخر

غصبت منك ألفا وريحت فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل أمرتك به كان القول قول المقر له ولو قال المقر له لابل غصبتني الألف وعشرة آلاف كان القول قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا فقطعته وخطفته بغير أمر لقيصا وقال المقر له بل غصبتني القميص أو قال بل أمرتك بخياطته كان القول للمقر له ﴿باب دعوى الحائط والطريق﴾ * حائط بين دارين كل دار رجل ادعى الحائط صاحب كل دار فهذه المسئلة على وجهه * أن كان لأحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للأخر عليه شيء فهو لصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه هرادي أو بوارى فهو لصاحب الجذوع وان كان لأحدهما عليه جذوع وللاخر عليه ستره وحائط فالحائط المتنازع فيه وهو الأسفل لصاحب الجذوع والستره لصاحب الستره بمنزلة سفلى رجل عليه علولا آخر ولا يؤمر صاحب الستره برفع الستره إلا أن يشهد مدعى الحائط استحقاق الحائط بالقيمة فينذير مؤمر صاحب الستره برفعها * وان كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه جذوع وللاخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع أولى والمراد بهذا الاتصال مداخلة بعض أنصاف ابن هذا في بعض ذلك من أحد جانبي الحائط المتنازع فيه لا من الجانبين وقد كرا الطحاوي أن صاحب هذا الاتصال أولى بالحائط المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم الله تعالى * وان كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه جذوع وللاخر اتصال التبريع بهذا الحائط فصاحب اتصال التبريع أولى بالحائط المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في الستره * واختلفوا في تفسير اتصال التبريع قال الكرخي رجه الله تعالى تفسيره مداخلة أنصاف اللين من جانبي الحائط المتنازع فيه بجائطين لأحدهما والجائطان متصلان بجائط له بحساب له الحائط المتنازع فيه حتى يصير مربعا شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم الله تعالى * وعن أبي يوسف رجه الله تعالى تفسير اتصال التبريع الذي به ترجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع

شركاه فان شرط لكل واحد قوة يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والسكن ثم ان كان الوقف ضيقة يعطى كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العنانية ﴿واذا خربت أرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضا منها ليرمى الباقي بمن ماباع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم لم يهدم أو تخلة حية لتقطع فالبيع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم التخيل ينبغي للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لانه صار خائفا للقاضي ان شاء ضمن قيمته ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة * أرض وقف خاف القيم من وارث الواقف أو من ظالم له أن يبيعه ويتصدق بالنكاح كذا ذكر في النوازل والفتوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية * الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجز بيعها إلا بعد القلع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات ﴿أما بيع أشجار الوقف فينظر ان كانت لا تنقص ثمرة الكرم بظلمة لا يجوز بيعها وان كانت تنقص ثمرة الكرم بظلمة ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعه أو يقطعها وان كانت تنقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعه وان كانت أشجارا غير مثمرة وتنقص ثمرة الكرم بظلمة فله أن يبيعه أو يقطعها وان لم تنقص ثمرة الكرم بظلمة فليس له أن يبيعه أو يقطعها وان كانت أشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت ثانيا وثالثا وكذا لو باع ورق أشجار التوت جاز فلو أراد المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي * شجرة جوز في دار وقف فخربت الدار لم يبيع القيم الشجرة لأجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويهرها ويسمى بعين بالجو ز على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية * متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حائوتا أو دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة بناء على مسئلة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حائوتا فهذه الدار وهذه الحائوت هل تلتحق بالحوائت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل تصير وقفا تختلف المشايخ

(٥٣ - فتاوى ثانی) اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخلة أنصاف اللين بجائطين لأحدهما فاما اتصال الحائطين بجائط أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر المشايخ رجعهم الله تعالى منهم شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى فهو أولى من صاحب الجذوع ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال استحق الحائط المتنازع فيه بنوع ظاهر فلا يستحق برفع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ما لو تنازعا في دابة ولا حدهما على حائل ولا آخر عليها بخلافه فان ثمرة يؤمر صاحب الخلافة برفعها لان وضع الخلافة على دابة الغير حادث لا يتصور أن يكون مستحقا في الاصل أما وضع الجذوع على حائط الغير فيكون مستحقا في الاصل بأن كان مشروطا في أصل القسمة * وان كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه ستره أو اتصال لا على وجه التبريع وللاخر عليه هرادي أو بوارى أو لاشي فهو لصاحب الستره والاتصال من غير مداخلة أنصاف اللين جوارف لا يعتبر * وان كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أرح من ابن أو آخر فهو بمنزلة الستره * وان كان لأحدهما عليه هرادي أو بوارى ولاشي لا آخر فهو بينهما ولا يعتبر الهرادي والبوارى * وان كان وجه الحائط المتنازع فيه إلى أحد المدعين أو كان لأحدهما عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المدعين في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولا يرجح بذلك أحدهما في قول صاحبيه رجهما الله تعالى يقضى بالحائط لمن كان وجه الحائط أو الطاقات اليه * وان كان لأحدهما عليه جذوع

واحد ولا آخر عليه هراي أو بوارى أو لاشئ ولا آخر فهو لصاحب الجذع • وإن كان لكل واحد منهم ما عليه جذوع الأنا جذوع أحدهما أكثر من جذوع الآخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث اختلفت الروايات فيه ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه أجذاع وللا آخر عليه أكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فإن كان لأحدهما عليه ثلاثة وللا آخر عليه عشرون فالخائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وإنما جعله بينهما نصفين إذا تقاربت أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما • وذكر الخاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات وللا آخر عليه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا يوافق ما ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عدد صاحب القليل أكثر من نصف عدد صاحب الكثير • وذكر في صلح الأصل لو كان لأحدهما عليه عشرة أجذاع وللا آخر عليه خمسة أجذاع لكل واحد منهم ما مافي يده قالوا أراد بذلك أن الخائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة لثلاث لصاحب العشرة وثلاثة لصاحب الخمسة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وأنه يوافق رواية المنتقى لأن أجذاع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وأنه يخالف ما ذكر الخاكم الشهيد في المختصر • وذكر شمس الأئمة السرخسي (٤١٨) رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما عشر خشبات وللا آخر ثلاث فصاعدا يقضى بينهما

نصفان اعتبارا لادنى الجمع بأقصاه واليه أشار في صلح الأصل • ولو كان لأحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاث وللا آخر عليه ثلاثة أجذاع أو أكثر ذكر في النوازل أن الخائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث موضع جذعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنرا • قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون الخائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا ثم يرجع إلى الاستحسان • وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحدهما عليه عشر

رحمهم الله تعالى قال الصدر الشهيد المختار أنه لا يتحقق ولكن تصير - غلغلة المسجد كذا في المضمرات • ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه إلى المسكين يضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء له كذا في البحر الرائق نافلا عن الاسعاف • وإذا وقف داره على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارها وليس للقيم أن يسكن فيها أحد بغير أجر كذا في المحيط • في جامع الجوامع انهدم وبني ثانيا فاسم كنوه أحق لأنه إذا انهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التناظرية • وإن مات القيم بعدما أجزأ لابطال الاجارة وإن كان الواقف هو الذي أجزأ ثم مات ففيه قياس واستحسان القياس أن يظل الاجارة وبه أخذ أبو بكر الاسكاف وفي الاستحسان أن لا تنقض الاجارة كذا في الذخيرة • في فتاوى محمد بن الفضل متول أجرا لوقف ومات المتولى والمستأجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستأجر الذي زرع يذره وعليهم ما نقصت الارض من المزارعة ويصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحاوى للعصري • والقاضي إذا أجزأ الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لابطال الاجارة كذا في المضمرات • فإن كان الموقوف عليه هو المتولى أيضا فأجزأ ثم مات لم تنقض الاجارة وإن كانت الغلة له كذا في الحاوى • وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لابطال الاجارة ثم ما وجب من الغلة إلى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف إلى كل واحد منهم حصته وحصته الملية تصرف إلى وارثه وما وجب من الغلة بعد موته هذا فهي تكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضيان • فإن عجلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجرة مقدار ما عاش ولكان تحسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا الوشرط تجب الاجرة كذا في الظهيرية • قال إذا أجزأ دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة وبقي الثالث فإن الثلث الاول من الاجرة بين ورثة الميت الاول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي أثلاثا والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفين والثلث الثالث كله للباقي

خشبات وللا آخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهم ما تحت خشبته ولا يكون الخائط بينهما نصفين وإنما استحسن هذا فخرج في الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في صلح الأصل وذكر في كتاب الاقراء أن الخائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فإنه لصاحبها لا يومر هو برفع الخشبة لان استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق برفع الخشبة على صاحبها • ووجه رواية الدعوى والصلح أن الاستحقاق باعتبار وضع الخشبة فيقضى لكل واحد منهم ما ملك ما تحت خشبته لوجود التصرف منه في ذلك الموضع • وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يملك ما يقضى به من أصحابنا رحمه الله تعالى من قال يقضى به بالمال بينهما على أحد عشر سهم معا عشرة أسهم لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فخكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الخائط حتى لو لم يدم الخائط يقسمان أرضه على هذا • قال مولانا رحمه الله تعالى وأكثرهم على أنه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فإن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند أكثرهم • وقال بعضهم الخائط كله يكون ملكا لصاحب الخشبات وأصاحب الخشبة والخشبتين حتى وضع الخشبة في ذلك الموضع • قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح أن ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة كذا ذكرنا في الدعوى • ولو كان الخائط بين دارين رجلين كل واحد منهم ما يدعيه ولكل واحد منهم ما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين

هو المختار فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزدى جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه * قال مولانا رضى الله عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل الزيادة ليس له أن يزدى * دارى يذوق فى يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفى الدار درج معقود بازج سفلى الدرج فى يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق للآخر الى منزله فانه يقضى بالدرج لصاحب السفلى ولصاحب العلوى طريقه على الدرج على حاله * ولو كان على راس الدرج روشن هو على منزل صاحب السفلى وهو طريق لصاحب العلوى ختصه وفى روشن كله لصاحب السفلى لان روشن بمنزلة سقف السفلى لكن لصاحب العلوى عليه الممر على حاله كفى المسائل المتقدمة * سفلى بيت فى يد رجل عليه علوى فى يد آخر انهم دم السفلى وسقط كان جذوعه وبواريه ومراذيه لصاحب السفلى لان ذلك من سقف السفلى والظاهر أن كل من بنى بيتا يجعله مسقفا ويكون لصاحب العلوى أن يسكن على ظهره * دارى يذوق فى يد آخر وطريق العلوى فى ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار فان الدار مع الساحة تكون لصاحب السفلى والعلوى وطريقه لصاحب العلوى لان الساحة والسفلى فى يد صاحب السفلى فانه هو الذى يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسر الحطب وصب الوضوء وادخال الدابة فاما العلوى وطريقه فى يد صاحب العلوى فيكون ذلك له وان أقاما البينة يقضى لكل واحد منهما بما فى يده الآخر ترجيحاً للخارج على ذى اليد فيما فى يده اليد (٤١٩) * خص بين دارين قطه الى احدى الدارين كل واحد من

فتخرج المسألة من ثمانية عشر كذا فى المحيط * فى جامع الفتاوى اذا مات الواقف عن وصى نصبه فلو وصى أن يؤجرها وان كان أجرها اجارة فاسدة فعلى المستأجر أن يجرها فاما اذا استأجرها فاسدة فله ان يجرها على ما رضى به الوصى كذا فى التتارخانية * متولى الوقف اذا أبردارا موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط فالمختار أن يقضى بالجواز فى الضياع فى ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة فى عدم الجواز وفى غير الضياع يقضى بعدم الجواز اذا زاد على السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة فى الجواز وهذه الأشياء يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا فى السراجية * وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا فى محيط السرخسى * وكان القاضى الامام أبو على النسبى رحمه الله تعالى يقضى بأن المتولى لا ينبغي له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجر بجازت الاجارة وهذا قريب مما هو المختار لان فعله يدل على رؤية المصلحة كذا فى الغيانية * فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون فى استئجارها سنة وكانت اجارتها أكثر من سنة أدر على الوقف أنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجرها القاضى أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر فى صدك الوقف أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضى هكذا فى فتاوى قاضى خان * فى دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لقلته الا باجارة طوي له ان كان له مسلك الى الطريق الاعظم لا يؤجر بالطويلة والا يؤجر كذا فى الواحيز * ولا يجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل كذا فى محيط السرخسى * استأجر حانوت وقف بأجر مثل فجاء آخر وزاد الاجرة لم تقسح الاولى كذا فى السراجية * واذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هى أجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت أجرته لا تنسخ الاجارة كذا فى المحيط * فى الكبرى رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هى أجر المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وازدادت اجرة الارض ليس للمتولى أن ينقص الاجارة لثلاثة صان أجر المثل كذا فى المضمرات * حانوت

صاحبى الدارين يدعى
الخص قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى يقضى
بالخص بينهما نصفين وقال
صاحباه رحمه الله تعالى
يقضى به لمن اليه القمط
وهو كما قلنا فى الحائط
بين دارين كل واحد منهما
يدعيه ووجه الحائط
أو الطافات الى أحدهما
* حائط سفلى لرجل وعلوه
لاخر فاراد صاحب السفلى
أن يهدم السفلى لم يكن له
ذلك عندهم وان أراد
صاحب السفلى أن يفتح فيه
بابا أو كوة أو يدخل فيه
جذعا لم يكن له قبل ذلك
ليس لصاحب السفلى ذلك
فى قول أبى حنيفة رحمه الله

تعالى الآن يرضى به صاحب العلوى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له أن يفعل ذلك اذا كان لا يضر بصاحب العلوى * فان كان شئ من ذلك يضره لم يكن له أن يفعل وكذا ليس له أن يخفرى سفله بئرا وكذا لو أراد صاحب العلوى أن يحدث على علوه بناء أو يضع عليه جذوعا أو يشرع فيه كنيقال لم يكن له ذلك فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أضرب بالسفل أو لم يضر وعندهما أن أضرب بالسفل يمنع منه وان لم يضر لا يمنع منه * زققة لا منفذ لها فيما دور خمسة ممرورهم فى الزققة فرفع أحدهم سقفها وادعى أن السقف له وادعى كل واحد منهما أنه له فان كان طريق السقف الى ملك أحدهم أو مشغولا بجماعه كان له فى الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك أحدهم ولا كان مشغولا بجماعه فهو لهم جميعا ولكل واحد منهم أن يحلف الآخر على نصيبه عند عدم البينة وأقام البينة فهو له وان أقاموا جميعا يقضى لكل واحد منهم بما فى يد غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى دار الى جنب أرض رجل فبنى صاحب الأرض أرضه وأراد أن يلزق حائطه بحائط الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظران ألقه بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط حائط الباني كان لصاحب الأرض أن يلزق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار يسقط حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يلزقه بحائط الدار وان كان أصل حائط الدار زراعى وأعلام مشير لم يكن لصاحب الأرض أن يبنى ويلزقه بالدار وسأى أحكام الحائط المشتركة

في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى **(باب اليمين)** * رجل ادعى على رجل ما لافأ نكر المدعى عليه وطلب المدعى من القاضي أن يحلفه قالوا يقول القاضي للمدعى الك بئنة فان قال نعم لي بئنة حاضرة في المصر لا في مجلس القضاء وطلب من القاضي أن يحلفه فانه لا يحلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه واضطربت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى واختار فيه أن القاضي ان كان مجتهدا ورأى الميل الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلفه وان مال الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلفه وهو كالنوكيل بغير رضا الخصم بلا عذر من مرض أو سفر أو نحوه أن القاضي يجتهد فيه فيقضي بما أفضى اليه اجتهدا * وان قال المدعى لابئنة لي أو قال شهودي غيب وطلب من القاضي تحليفه يحلفه ولا يكر اليمين ولا يغلفظ وتفسير التغليظ أن يقول بانه الرحمن الرحيم يذكركم من الصفات ما شاء أو قال بعضهم ينظر الى حال المدعى عليه ان عرفه بالصلاح لا يغلفظ بل يكتب يذكركم باسم الله تعالى ولا يذكركم الصفة وان عرفه على غير ذلك يغلفظ فذكركم الاسم والصفة ويبالغ فيه وقال بعضهم ينظر الى المدعى به ان كان مالا خطيرا غلفظ وان كان حقيرا لا يغلفظ وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم يجوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية فاذا أراد القاضي (٤٢٠) تحليفه في دعوى المال حلفه بالله ما هذا المدعى عليه المال الذي يدعى ولا شيء

منه لانه لو حلفه على الكل ربما يكون عليه بعض ذلك المال لانه يحلف ولا يبالى * ولو أقر المدعى باستيفاء بعض المال والمدعى عليه ينكر المال أصلا يطالب المدعى برده ما أقر بقبضه فكان الا حوط هو الجمع بين الكل والبعض ولا يحلفه بالله ما استقرضت منه هذا المال ولا غصبته ولا أودعك اذا كان المدعى يدعى المال بذلك السبب لاحتمال أنه استقرض منه أو اغتصب منه أو قبل منه الوديعة ثم رده عليه ولو حلف على السبب كان كاذبا في يمينه ولو أقر بالاستعقراض أو الغصب وادعى الرد أو القضاء عسى

الرجل في أرض وقف فابى صاحبه أن يستأجر الأرض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لورفعت يستأجر باكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العمارة والافيترك في يده بذلك الاجر كذا في السراجية * استأجر عرصه موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبني عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجر تلك المدة للمدة المستقبلة فرضى صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى أجيب بانه نعم أولى كذا في الفصول العملية * في وقف الخصاص الواقف اذا أجزأ الوقف اجارة طوبى له ان كان يخاف على رقبتهما التلغيب بسبب هذه الاجارة فللمحاكم أن يطل الاجارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهل سمرقند خان أو رباط سبيل أراد أن يخرب ثوب حرو ويتفق عليه فاذا صار معمورا لا يؤجر كذا في المحيط * اذا خرب الوقف وعجز المتولى عن عمارته أجزأ القاضي وعمردا من أجرته فاذا صار معمورا يردها الى المتولى كذا في التهذيب * لو استأجر المتولى أجزأ بادرهم ودائق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة الوقف ونقد الاجرة من مال الوقف بضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية * ولا تجوز اعارة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسي * المتولى الوقف اذا أسكن رجلا بغير أجره ذكره لال رحمه الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فممن سكن دار الوقف بغير أمر القسيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ كذا في المضمرات * المتولى اذا رهن الوقف بدين لا يصرح وكذا أهل الجماعة اذا رهنوا وقف المسجد أو واحد منهم فلا يسكن المترهن فعليه أجر المثل بالغاما بلغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى هو المختار لفتوى كذا في الغيبة * متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار الى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أجزأ القيم الدار باقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ على ما اختاره

ينكر المدعى الرد أو القضاء فآخذ منه المال ثانيا فكان نظرا لجانين فيما قلنا في حلفه على ذلك الوجه سواء عرض للمتأخرين

المدعى عليه أو لم يعرض الآن فيما سوى الوديعة يحلفه بالله ما له عليه ولا شيء منه وفي الوديعة يحلفه بالله ليس في يديك هذه الوديعة التي يدعى ولا شيء منها ولا له قبلك حق منها لان المدعى عليه لو كان استهلك الوديعة أو دل سارقا عليها لا تكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المدعى اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال أو بالله ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك الان بعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه لان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بأن رده أو أبرأه فاذا عرضه على هذا الوجه فينشد يحلفه على الحاصل كاذكرنا وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينظر الى جواب المدعى عليه دعوى المدعى ان أنكر المدعى عليه الاستعقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى يحلف على الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه قال مولانا رحمه الله تعالى هذا هو أحسن الاقاويل عندى وعليه أكثر القضاة * ولو أن رجلا ادعى

على رجل أنه استهلك ماله وطلب التكليف من القاضي فان القاضي لا يحلفه وكذا لو قال هذا شربي وقد خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلان يفلان أو وصلى ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذلك المدبون اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسبت قدره وأراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الجهالة كما تمنع قبول البيعة تمنع الاستحلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم أو قيم الوقت ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا للوقف واليتيم * رجل اغتصب أرضا أو دارا فأراد المغصوب منه استرداد الغصب وأقام البيعة على ذلك بعد دعوى صحيحة فقال المدعي عليه انها وقف في يدي على سبيل خير معلوم وعجز المغصوب منه عن اقامة البيعة كان له أن يستحلف المدعي عليه في قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده العقار يضمن بالغصب وعندهما لا يضمن فلا يستحلف * ثم عند محمد رحمه الله تعالى انما يستحلف اذا أراد المدعي أن يأخذ القيمة عند النكول أما لو أراد أن يأخذ الضيعة والعقار عند النكول فلا يستحلف أيضا لان المدعي عليه لما أقر بالوقف يصير وقفا باقراره فلا يمكن القضاء به للمدعي عند النكول * قال الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يفتي بقول محمد رحمه الله تعالى ويقضي بالقيمة عند النكول كيلا يحتمل به هذا الدفع (٤٣١) لاسقاط البين عن نفسه وكذلك رجل

في يده ضيعة يقول قفها أي على وعلى أولادي خاصة وأدعي أخوه ان أبانا وقفها علينا وعلى أولادنا أبا أو أراد أن يحلف صاحب اليد قالوا لا يحلف على أصل الوقف ولكن يحلف على حصته من الغلة * ولو ادعى ضيعة في يد رجل أنه له فقال ذو اليد هي لابني الصغير فلان لا يستحلف المدعي عليه وكذا لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري انها لابني الصغير فلان لا يكون للمدعي أن يحلفه لان اقراره لولده الصغير قد صح ولزم ولو استحلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استهلك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند

المتأخرون وكذا اذا أجره جارة فاسد كذا في الفصول المبادية * واذا أجر القائم بامر الوقف أرض الوقف اجارة صحيحة فغلب عليها الماء سقط الاجر فان قبضها المستأجر فزرعها فاعلمه الاجر وان كانت الاجارة فاسدة قبضها المستأجر ولم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه وأفتى بعض المشايخ بوجوب أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحواشي * وفي جامع الفصولين المتولى لواجب دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا باكثر من أجر المثل وكذا متول أجرا من نفسه لو خيرا صح والا لا وبه يفتي كذا في البحر الرائق * ولو أجر القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ انما يجوز في الوقف ما تعارفه الناس ثمنا أو جرة من العروض في البياعات والاجارات مثل الخنطة والشعر فأما الثياب والعبيد ونحوها فلا يجوز زبالا بجماع كذا في الغياثية * ثم اذا جازت اجارة الوقف بالعرض على قول من قال بالخوارق القيم يبيع العرض الذي هو أجره ويجعل منه في سبيل الوقف كذا في المحيط * وللقائم بامر الوقف أن يزرعها بنفسه ويستأجر فيها الاجراء ويؤتي الاجر من الغلة كذا في الحواشي * اذا أجر القيم الوقف وشرط المرمة على المستأجر بطلت الاجارة الا أن يسمى دراهم معلومة وأمره بان يصرفها في المرمة كذا في الذخيرة * ولا يجوز لمستأجر السبيل أن يبنى فيه غرفة لنفسه الا أن يزيد في الاجرة ولا يصير بالبناء وان كان معطلا غالبا ولا يرغب المستأجر الاعلى هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القصة * رجل وقف داره على قوم باعيانهم وجعل آخره للفقراء فأجر المتولى الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة كذا في المضمرة الا أنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط * وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء باجره ترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لان الرواية مخفوفة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محيط السرخسي * الموقوف عليه اذا أجر الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له أن يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف أرضا وان

النكول فهو على الخلاف عندهم الاستحلاف كما في المسئلة الاولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحلف فان نكل يقضى عليه بالقيمة لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالغصب وكذلك بالخود في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اخبار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه البين وقال القاضي أبو علي النسفي رحمه الله تعالى اذا أقر للصغير يسقط عنه البين سواء كان الصغير مثله أو غيره * ولو قال المدعي عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا وما لو أقر بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه البين فان حلف فنكل يدفع الدار الى المدعي فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لرسد حتى اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يسقط عنه البين يحلف فان نكل يدفع الدار الى المدعي فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فأما من فرق بين ولد الصغير وبين الولد الكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح اقراره لزم وصار للملك لولده الصغير حكمه فلا يفيد بحلفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير أما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تخلفه به دما أقر لولده الكبير ألا ترى أنه لو أقر لولده الصغير بعين ثم أقر به لولده الكبير والغائب أجنبي ثم أقر به لا آخر قبل حضور الغائب صح اقراره الثاني لما قلنا * رجل مات فامر رجل وأحضر ابنه وادعى أنه كان له على أبيه ألف درهم وقد توفي ولي

عليه ألف درهم قالوا نفي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات أبوك أن قال نعم فحينئذ يسأله عن دعوى المال فإن أقر الوارث بالدين على مورثه صح إقراره وإن كذبه سائر الورثة ذكر في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وإن أنكر هذا الوارث الدين على أبيه فأقام المدعي بينة يقضي بالدين ويستوفي من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لأن القضاء على أحد الورثة بالبينة يكون قضاء على الكل وإن أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض القاضي عليه بإقراره حتى شهد هذا الوارث المقر مع رجل أجني بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وإن شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعدما قضى القاضي عليه بإقراره لا تقبل شهادته ولولم يقم المدعي البينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندى لا يستوفي كل الدين من نصيب هذا الوارث وإنما يستوفي منه قدر حصته ولو أن هذا الوارث لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعي عن إقامة البينة وأراد تحليف الوارث فإنه يحلف على العلم فإن حلف اندفعت عنه الخصومة وإن نكل يستوفي الدين من نصيبه في ظاهر الرواية فإن أقر هذا الوارث بالدين وأنكر وصول التركة إليه فإن صدقه المدعي لا خصومة بينهم وإن كذبه المدعي يحلف الوارث على البتة بالله ما وصل اليك المال من جهة والدك فإن (٤٣٣) حلف لائى عليه وإن نكل يؤمر بقضاء الدين هذا إذا حلف المدعي على الدين أولاً ثم حلفه على وصول التركة

اليه فإن حلفه أولاً على وصول التركة إليه حلف ثم أراد أن يحلفه على الدين فقال الوارث ليس للدين بين لاني لم أخذ شيئاً من تركة الميت لا يلتفت القاضي اليه ويحلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين على أيبك لهذا المدعي لأن وصول المال إلى الوارث وتحليف التركة ليس بشرط لدعوى الدين على الوارث فإن دعوى الدين يصح على الوارث وإن لم يدع الميت ما لا في يده لاحتمال أنه لو قضى بالدين ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعة أو دين أو ودعة فلا يحتاج المدعي إلى اثبات الدين * قال الفقيه أبو

كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشر وجه للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يؤجر كذا في فتاوى قاضيان * وأما إذا لم يشترط بداية الخراج والمؤن يجب أن تجوز إجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة * لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثاً فاتفقوا بما يؤا وأخذ كل واحد أرضاً ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانت الأرض عشرة جازت مهاباتهم وإن كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان * حكى عن الفقيه أبي جعفر الهمداني رحمه الله تعالى أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في إجارة الوقف لما كان الفتوى على أن إجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك أن الواقف وكل فلان بإجارة هذه الضيقة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إلا أنه بطل هذه الوكالة في الوقف وإن كان القياس أن يجوز تجزئاً بمناصلاح الوقف كما بطل الإجارة الطويلة ولما جاز بطل الوكالة صيانة للوقف بجواز بطل هذه العقود المختلفة أيضاً صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المضمرات * رجل استأجر أرضاً موقوفة وبني فيها حائطاً وسكنها فأراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرجها من الحائط ينظر إن كان أجره مشاهرة فإذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الإجارة فبعد ذلك رفع البناء إن كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وإن كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك إن رضى المستأجر أن يملكه القيم بقيته مبنياً أو منزعاً أيهما كان أقل فيها والا فليترك إلى أن يتخلص ملكه كذا في السراجية * وهذا إذا كان البناء من الباني بغیر ادق المتولى فاما إذا كان البناء بأمر المتولى كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولى بما أنفق كذا في الذخيرة * وذكر في مجموع النوازل سئل فجم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض باجرعة لومة هي أجره لها يومئذ وبعد زمان بذل صاحب البناء والمتولى ويريد صاحب البناء أن يؤدى مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى الاجرة المثل الآن هل للمتولى ذلك

الميت رحمه الله تعالى كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول تقبل البينة بالدين على الوارث وإن لم يكن في يده مال الميت ولا يستحلف قبل ظهور المال أم يقبل البينة فلا نهال لم تقبل برعا نقيب الشهود أو تموت فبذلك المال تقبل البينة قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يستحلف قبل ظهور المال لأنه إذا لم يكن في يده مال لم يستحلف في الحال فيستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا إذا حلفه على الوصول أولاً ثم أراد أن يحلفه على الدين أو على العكس فإن أراد تحليفه فقال المدعي عليه لم يصل إلى من مال الميت شيء ولا عين لك على ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي لا يلتفت إليه إلا أن المدعي أن صدقه في عدم الوصول إليه حلفه في الدين على العلم وإن كذبه في عدم الوصول إليه كان له أن يحلفه في عدم الوصول والدين جميعاً لأنه في عدم الوصول إليه يحل له على البتة وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا على أيبك كذا وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى * ثم اختلفوا أنه يحلفه مرة واحدة أو يحلفه مرتين * قال بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين اليمين على العلم وبين اليمين على البتة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الأب شيء ثم يحلفه بالله ما تعلم أن لهذا على أيبك كذا لأن الحكم هنا يتعلق بأحد الأمرين فإنه وإن أقر بالدين لا يؤخذ منه شيء ما لم يثبت وصول مال الميت إليه بخلاف حديث القسامة * وعلى قول الفقيه أبي جعفر

رحمه الله تعالى وهو اختصار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ما لم يثبت وصول شيء من مال الميت إليه ما بالنكول أو بالبينة لا يحلف على الدين هذا إذا أقر المدعي عليه بموت الأب فإن أنكر يحلف على الموت ووصول المال إليه عينا واحدة الآن في الموت يحلف على العلم وفي وصول المال إليه يحلف على البينات * وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى يحلف مرتين مرة على الموت ومرة على العلم فإن نكل عن عين الموت حينئذ يحلف على الدين على علمه فإن حلف لم يكن عليه شيء * وإذا مات الرجل وترك امرأة وأولاداً صغيراً ولم يدع مالا طاعراً لغيره رجل وادعى على الميت ديناً فأحضر المرأة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرأة في هذا كوارث آخر تقبل البينة عليها لا ثبت الدين على الميت وإن لم يكن في يدها شيء وكذلك كانت التركة مستغرقة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن الوارث يكون خصماً لمن يدعي ديناً على الميت * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال إن والدي فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات ولم يدع وارثاً غيري وله على هذا الرجل كذا وعند هذا الرجل كذا من المال فإن القاضي يسأل المدعي عليه عما ادعى فإن أقر بجميع ذلك أمر القاضي يدفع جميع ذلك إليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لو جاء الأب حياً أخذ المال من الغريم ثم الغريم يرجع على الابن بما أخذ منه ولو أنكر المدعي عليه في الابتداء دعوى الابن وأراد الابن أن يحلفه بالله ما تعلم أن فلان بن فلان بن فلان الفلاني مات (٤٣٣) ولم تعلم أني ابنه * قال الخصاص رحمه الله تعالى روى عن أصحابنا

قال نعم كذا في الفصول العمادية * متولى الوقف إذا أجردار الوقف كان له أن يحتمل بالغلة على مدبون المستأجر إذا كان المدبون ملياً وان أخذ كفيلاً بالاجر فهو أولى بالحوار كذا في فتاوى قاضيخان * في آخر اجارات فتاوى أبي الليث المتولى اذ باع الاشجار التي في أرض الوقف ثم أجزمته الأرض فإن باع الاشجار بعروقه هادون الأرض يجوز اذ لم تكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجبه الأرض لا تجوز اجارة الأرض وإن كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجزم الأرض منه باجر المثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المعاملة تجزئة فجازت الاجارة والاحتياط أن يبيع الاشجار بعروقه هادون الأرض ليكون متفقاً عليه كذا في المحيط * وللقائم بامر الوقف أن يستأجر الاجراء في علمه وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الى مصالحها إذا كانت تحتاج إليه كذا في الحاوي * وإذا دفع أرض الوقف من اربعة يجوز اذ لم تكن فيه محبابة قدر ما لا يتغابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من الخيل معاملة يجوز فإن مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا يسلط المزارعة والمعاملة وإن مات المزارع والمعاملة فإن المزارعة والمعاملة تبطلان وإن دفع القيم أرض الوقف من اربعة سنين معلومة فهو جائز إذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلاث وأنه صحيح فالمدعى الذي لا جله استحسن المشايخ أن لا تجوز الاجارة طويلة على الوقف وهو أن لا يؤدي الى ابطال الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة وإذا دفع أرض الوقف من اربعة أو دفع تخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه لا وقف لا يجوز على الوقف وبصير غاصباً للأرض فإن سلبت الأرض من النقصان فلا ضمان وإن نقصت فالضمان واجب ان شاء رجع على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء للوقوف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للوقوف عليهم ولا شيء للدفع اليه من الثمار انما حقه في أجزم مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الذخيرة * أرض وقف بناحية استأجرها رجل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طلب المتولى الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة

الله تعالى روى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف المدعي عليه بل يقال للذي أقم البينة على موت فلان بن فلان وأنت وارثه فإن أقرت فحينئذ يحلف على ما ادعى من المال قال مولانا رحمه الله تعالى وفيها قول آخر أن المدعى عليه يستحلف بالله ما تعلم أن فلان بن فلان ابن فلان مات ولا تعلم أنه ابنه فإن نكل فحينئذ يحلفه على ما يدعي من المال لليت ولم يذكر الخصاص رحمه الله تعالى صاحب القولين واختلف المتأخرون فيه * قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأول قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحبيه رحمه الله تعالى وقال بعضهم منهم شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح هو القول الثاني أن المدعي عليه يحلف فإن حلف على ذلك يكلف الابن بقائمة البينة على وفاته وإن نكل المدعي عليه عن البين صار مقراً بالموت والنسب جميعاً ولا يجعل القاضي الابن خصماً في إقامة البينة على الدين وإنما يجعله خصماً في حكم التحليف على المال بالله ما للفلان ابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكرر البين أو يكتفي ببين واحدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا * رجل له على رجل ألف درهم فأقر بهما ثم أنكر اقراره اهل يحلف على اقراره بالله ما أقررت له بهما هذا المال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه * قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى له أن يحلف بالله ما أقررت له بها وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ليس له أن يحلفه على الاقرار انما يجعله على نفس الحق * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الحيل قال اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وانما اختلفوا باختلافهم أن الاقرار هل هو سبب للملك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاقرار ليس بسبب واستدل بستين * احدهما أن المريض الذي ليس عليه دين إذا أقر بجميع ماله لا يجنب صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الوارث ولو كان غليظاً لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة * والثانية العبد المأذون إذا أقر لرجل بعين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار

سببا كان تبرعاً من العبد فلا يصح * قال مولانا رضي الله عنه وذكري الجامع ما يؤيد هذا قال اذا أقر المسلم لرجل بغير صريح اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار تعليقاً لا يصح وكذا لو أقر رجل بعين لا يملكه يصح اقراره حتى لو مظهره المقر بوجوب ما من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار تعليقاً لا يصح لانه لا يملكه مالم يسلمه عملاً له * رجل ادعى على امرأته أنها امرأته فأنكرت المرأة نكاحه وقالت أنا امرأة هذا الرجل الحاضر فذهب المقر له في ذلك قال أبو نصر الدين بوسى رحمه الله تعالى يحلف المقر له على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعى نكاحها فان نكل صار مقرراً فحلف المرأة على البتة بعد ذلك فان نكلت فهي للمدعى وان حلفت انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر له فهي امرأته لتصادقهما على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو أقرت لا يسمع اقرارها للمدعى فلا يفيد تحليفها وكان في البداية يمين المقر له المدعى عليه بالمال فخلف المدعى على البراءة فخلف المدعى عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان المدعى عليه يحلف وقوله أبرأني المدعى عن الدعوى لا يكون اقراراً بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى (٤٢٤) ألا بينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة

على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآخر كان للتولى أن يأخذ الحصة كذا في خزانة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيان * قال أرض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة فغنى جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة بالدرهم العشر على الآخر كالجراح وعندهم ما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط * قال هلال رحمه الله تعالى في وقعه اذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرميها فليس له أن يستدين عليها وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة فتحو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جازت له الاستدانة والا حوط في هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم لأن يكون بعيداً منه ولا يمكنه الحضور فحينئذ لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية * هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت ففترق القيم الغلة على المساكين ولم يمسك للخراج شيئاً فانه يضمن حصة الخراج كذا في الذخيرة * قيم وقف طلب منه الخراج والحيات وليس في يديه شيء من مال الوقف فأراد أن يستدين قال ان أمر الواقف بالاستدانة له ذلك وان لم يأمره تكلمه وافيته والاصح أنه ان لم يكن له بدمنه رفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات * والعمارة لا بد منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير العمارة فان كان تصرفاً على المستحقين لا تجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استدان على الوقف ليجعل ذلك في غن البذر بأمر القاضي يجوز بالاجماع وان فعل لا بأس به ففيه روايتان كذا في الغياثية * وكذلك في الذخيرة * المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف ليجعل ذلك في غن الرهن فان كان بأمر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية * وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فأنفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضيان * أرض موقوفة في يدى أكارو وكان فيها قطن فسرق القطن

وان لم يكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولاً على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقراراً بالمال فان حلف المدعى عليه تركه وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشيء * قال وهذه المسئلة اختلف فيها المشايخ رحمهم الله تعالى قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقراراً وخالفهم فيها المتأخرون رحمهم الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجل الأستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى ينبغي أن

يحلف المدعى أولاً على البراءة لان المدعى عليه يدعى بطلان الدعوى ويرى ما يشك فتنقطع الخصومة بينهما * قال فوجده

وفي المسئلة اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لادعوى لى قبل فلان أولاً لخصومة لى قبل فلان يصح حتى لا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعواى في هذه الدار بصح ولا يبق له حق في الدار ذكر الناطق رحمه الله تعالى لو قال لعبدى يد رجل برئت من هذا العبد كان برأى من العبد وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعى ولو قال أبرأتك عن هذا العبد يبق العبد ودعيته في يده ويكون ذلك ابراء عن ضمان القيمة * رجل وهب أرضاً من ميراث أبيه وسلم خبات امرأته الملت وادعت على الموهوب له أن الأرض أرضها وان الورثة قسمه والميراث وأن الأرض وقعت في قسمي وان الواهب وهب الأرض بعد ذلك وادعى الموهوب له أن القسمة كانت قبل الهبة ووقعت الأرض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة على ما ادعى وطلب يمين المرأة فخلفت له أن يحلف سائر الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له أن يحلف سائر الورثة لان المرأة لما حلفت أظهرت الهبة كانت في مشاع يحتمل القسمة فلم تصح فلا يحلف سائر الورثة * رجل ادعى عبداً في يد رجل فأنكر المدعى عليه فاستحلف فنكل فقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان المدعى عليه أقام البينة فشهدوا أنه كان اشتري العبد من المدعى قبل ذلك ذكر في المنتقى أنه

لاتقبل هذه البينة إلا أن يشهدوا بالشراب بعد القضاء * ولو أن رجلاً اشترى عبداً ثم ادعى به عيباً فاستحلف البائع فشكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم إن البائع أقام البينة أنى تبرأت اليه من هذا العيب تقبل بينته * إذا ادعى البراءة بعد انكار الدين أو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص تسمع ولا تسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى على رجل أنه نقض حائطه وشهد الشهود بذلك فإن بينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وإن لم يذكروا قيمته ولا يشترط ذكر القيمة * رجل ادعى على رجل أن عبده الصغير تلف عليه شيئاً وأراد أن يستحلف المولى كيف يستحلفه يستحلفه بالله ما تعلم أن عبداً هذا استهلك كذا وبالله ليس له عليك شيء من الوجه الذي يدعى قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل أصحابنا رحمهم الله تعالى في الزود مرض طرية في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ماله عليك حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب * رجل ادعى على رجل أنك ضمت لي عن فلان كذا درهم فقال المدعى عليه ليس لأعلى هذا المال ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ماله عليك هذا المال من الوجه الذي يدعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن عرض للقاضي يحلفه على الحاصل ولا (٤٢٥) يحلفه بالله ما ضمتني * رجل

مات وله على رجل ألف درهم فقدّم ابن الميت الغريم إلى القاضي وادعى عليه الدين قالوا يحلف للغريم قبل أن يثبت الابن موت الأب أن يحلف بالله هذا عليه شيء ويحلف للوارث أن يحلف أن لي على هذا الرجل ألف درهم * الوكيل بالخصومة إذا ادعى ديناً لموكله على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل أحضر موكلك حتى يجمع كل ما يدعى عليّ لا تحلف ليس له ذلك وكذا الرجل إذا خصم رجلاً في شيء فقال المطلوب للقاضي إن هذا المدعى يريد اتباعي مره ليجمع دعاويه حتى أنظر فيه فأقر بما يجب

فوجهه إلا كافي منزل رجل فأخذ صاحب المنزل وخاصمه فقال صاحب المنزل ضمنت لك أن أعطيك مائة من من القطن أيجل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه ما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفاً من هتك السر أو يعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر أو أقل بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الأول لا يجوز له أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز إلا بمقدار ما يعلم يقيناً أنه سرق كذا في المحيط * أكرت ناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شيء أن وجد المتولى بينة على ما ادعى أو كان لا كرامة للمتولى أن يحيط شيئاً منه أن كان لا كرامة وان كان محتاجاً جاز ذلك إذا لم يكن ماعلى إلا كرامة فاحشاً كذا في فتاوى قاضيان * إذا جعل الواقف للقيام بأمر الوقف مالا معلوماً كل سنة للقيام بأمر الوقف جاز ويكلف القيام ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عارة الوقف واستغلاله ورفع غلاله وتفرقة في وجوه الوقف كذا في الحاوى * ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء والأجراء فليس له ذلك كذا في المحيط * حتى لو جعل الولاية إلى امرأة وجعل لها أجر معلوماً لا تكلف الامتثال ما تفعله النساء عرفاً ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا لهما كم إن الواقف إنما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه الحاكم من العمل ما لا تفعله الولاية هكذا في البحر الرائق * وإن حدث للمتولى أفة مثل الجنون أو العي أو الخرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي فلا جرم قائم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له من الأجر شيء فإن طعن في الوالى طاعن لم يخرج القاضى من الولاية إلا بخيانته ظاهرة فإن أخرجه قطع عنه الأجر الذى جعل له الواقف لقيامه وإن صلح من أخرجه القاضى رده عليه ولاية الوقف كذا في الحاوى * وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وإن كان هذا المال الذى سعى فيه لاضيقه أقرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذى أدخل معه رزقاً من غلة الوقف فلا بأس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بأمر هذا الوقف مالا معلوماً في كل سنة وكان المال الذى سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله * ولناظر أن يوكل من يقوم بما كان اليه من أمر الوقف ويجعل

(٥٤ - فتاوى ثانی) اقراره وأحلف فيما يتوجه على اليمين قالوا إن تحرر القاضى عن الإبرام أمره بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن عرف القاضى المدعى بالتمت أمره حتى يجمع دعاويه وإن لم يكن كذلك لا يأمره وقال أبو نصر رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على رجل دعوى متفرقة لا يحلفه القاضى على كل شيء بل يأمره حتى يجمع دعاويه ويحلفه فيما واحدة * إذا حلف الحاكم المحكم رجلاً لا يحلفه القاضى في ذلك ثانياً وإن كان الحاكم فاسقاً عذنا * إذا طلب المدعى عين المدعى عليه في شيء فقال المدعى عليه أخرج كرامة حسابك لا أنظر فيه فقال المدعى لا أخرج وطلب من القاضى أن يحلفه قالوا إن أمره القاضى بأن يخرج فهو حسن ولا يجبره كالأمر طلب المدعى عليه من القاضى أن يسأل المدعى من أى وجه يدعى على هذا المال إن سأله القاضى عن ذلك فهو حسن وإن لم يسأل لا يجبره القاضى على ذلك فكذلك هذا * رجل ادعى مالا على رجل وأخرج صكافيه اقرار المدعى عليه بذلك المال لادعى فقال المدعى عليه إن المدعى قد رد اقرارى وأراد أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كالواقف لرجل بعث معنى عبداً هذا بكذا فقال المدعى عليه بعت ولكنك قد أفتنى البيع فصح دعواه وله أن يحلفه على ذلك * عين في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضى لأحدهما فشكل وقضى له ثم أراد الآخر أن يحلفه إن كان الثاني يدعى ملكاً مطلقاً أو يدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لأن فائدة التحليف النكول

ولو نكل للثاني بعد ما نكل الاول لا يصح نكوله للثاني على الاول فلا يسل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصبا حلفه لانه لو نكل للثاني ضمن له القيمة فيحلفه * رجل ادعى دارا في يد رجل ولا يئنه للثاني فادعى فأرد أن يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذواليداني ورثته من أبي وعلى الوارث اليمين على العلم فانأ حلف على العلم قالوا الذي اليمين يحلف المدعى بالله ما تعلم أنه اوصلت اليه من قبل أبيه فان حلف المدعى فبعد ذلك يحلف المدعى عليه على البتات وان نكل المدعى يحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله ما تعلم أنه المدعى * سكة غير نافذة فيها دورا قوم ادعى رجل فيها طريقا وأنكر أصحاب السكة كان له أن يحلفهم ان لم يكن فيهم أيتام صغارا ووقف فاذا حلف واحد منهم سقط اليمين عن الباقي وان نكل هذا الواحد حلف الباقي وان كان فيهم صغارا أو وفاء فلا يمين عليهم * رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على رجل دينوا واستحلفه خلف ثم حضر وارث آخر ليس للثاني أن يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامرة * رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير إذن المولى لمسا فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجدته في مجلس القاضي كان له أن يحلفه * رجل ادعى على ميت دينافا حضر وارثا واحدا فأنتكر فاستحلف على العلم خلف (٤٢٦) ثم أراد المدعى أن يستحلف وارثا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في اليمين ولان

الوارث يستحلف على العلم وربما لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني * رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنها نسبتة تخاف أنه لو أقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل ويطلب اليه بالالف حالة فالجمله له في ذلك أن يقول للقاضي سله انها مؤجله أو مجملة فان ساله فقال هي حالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على الالف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه الالف التي يدعى كان صادقا في عيینه ولو كان عليه ألف حالة وهو معرض لايسته آن يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف

له من جملة شأوله أن يعزله ويستبدل به كذا في فتح القدير * وإذا جعل الواقف لقيم بأمر الوقف مالا فذهب القيم فيما وجعل ذلك المال لم يجز ذلك الآن يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي * ولو وكل هذا القيم وكيل في الوقف أو وصى به الى رجل وجعل له كل المعالوم أو بعضه ثم جن جنونا مطبقا يبطل بوكيله ووصيته وما جعل للوصى أو الوكيل من المال يرجع الى غلبه الوقف الآن يكون الواقف عينه بلجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف * ويرجع الى القاضي في النصب كذا في فتح القدير * والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي * ولو زال عقله سنة وعجز عن القيام به ثم رجع اليه عقله وصح بعوده الى ما كان من القيام بأمر هذا الوقف كذا في المحيط * وان صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف فأخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاءه كما أخرق ادعى أن الحاكم الذي كان قبلا انما أخرجه من القيام بأمر هذا الوقف من غير أن يصح على عنده شيء أستحق به اخراجه عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صحح عندي أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردك الى القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المال له من غلبه هذا الوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو أخرجه لنفسه وخيانته بعد مدة تاب الى الله وأقام بيته أنه صار أهلا لذلك فانه يعمده كذا في فتح القدير * ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن يجري لهذا الرجل شيئا بالمرء ويرد الباقي الى غلبه الوقف كذا في المحيط * وان قال الواقف يجري للقيم هذا المسمى وأن أخرجه القاضي من الوقف أو قال يجري على ذلك لا ولاده ولا ولاد أولاده اذ مات صح الشرط كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة على مواله وقتنا يحجبها عن الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة بقضون غلتهما لا يجب للقيم عشر غلته هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضيخان * عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهمة فصدقه المعزول فيه لا تقبل الابينة ثم ان كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه

بالطلاق ليس على هذه الالف وهو معرض يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجله حلف بالله ماله اليوم قبله حق قالوا ان لم يعطيه يكن من قصده ان يمال المدعى وانما يريد به هذا دفع المطالبة يرجى أن لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي أن يكتفي بهذا اليمين بل يحلفه بالله ماله قبله شيء قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذه المسئلة دليل على أن قول المدعى عليه ماله قبله اليوم حق لا يكون منه اقرا بالمال انزلو كان اقرا أمره القاضي بأداء المال وقال بعض الناس يكون اقرا بالمال * ولو كان عليه دين فأنتكر وحلف بالله ليس له على شيء وحرك لسانه بالاستثناء بحيث لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف وأشار باصبعه في كماله الى رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حائثا ديانة ويكون حائثا قضا حتى لو كانت يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء * ولو كان على رجل دين وبه رهن تخاف المدينون أنه لو أقر بالدين ربما ينكر المرتهن الرهن فيأخذ منه الدين يقول المدينون للقاضي سله أنه يدعى على ألفا بهارهن أو ليس بهارهن يسأله فان قال بهارهن وقع الامن عن هلاك الرهن وان قال ليس بهارهن كان له أن يحلف بالله ليس له على ألفا ليس بهارهن وإذا ادعى رجل على رجل ألفا فأنتكر وحلف بالطلاق أنه ليس له على شيء أو حلفه القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى يطلب المدعى ثم ان المدعى أقام البيينة فشهد الشهود وأن المدعى أقرضه ألفا قبل اليمين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود أن له عليه ألفا فنفقه القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه

يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله تعالى * رجل ادعى على بيت ديناً وقدم الوصي الى القاضي فجحد الوصي وطلب المدعي من القاضي بين الوصي لا يحلفه القاضي لان فائدة التحليف هو النكول ولو اقر الوصي بالمال لا يصح اقراره على الميت فلا يحلفه الا ان يكون الوصي وارث الميت فخينة ذلك ان يحلله لانه لو نكل حتى يصير مقرأ يلزمه المال في نفسه * المدعى عليه اذا شاك ان المدعى صادق في دعواه أم كاذب لا ينبغي له أن يحلف فان طلب المدعي عينه ولا يرغب في الفداء فان كان أكبر رأى المدعى عليه أن المدعى صادق في دعواه فانه يدفع المال ولا يحلف وان كان أكبر رأيه أنه مبطل في دعواه وسعه أن يحلف * رجل ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكاً باقرار المدعى عليه بالمال فادعى الوارث أن المقر له قدر ذاق قراره وطلب بين المدعى على ذلك كان له أن يحلف لانه ادعى عليه ما لو اقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد قرأت الميت تلجئة قال بعضهم له أن يحلله لانه لو نكل يبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذباً في اقراره لا يقبل ذلك منه * رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض مالا وطلب بين المدعى عليه ذكر انحصاف رحمه الله تعالى أن القاضي يثبت أميناً أو أمينين ومعه شاهد حتى يستهاف المدعى عليه وذكروا في المنتقى فيه خلافاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت أميناً يحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت فيفوز ذلك الى رأى القاضي فلو أن القاضي يثبت أميناً يحلفه فإما الامين وقال حلقته (٤٢٧) لا يقبل قوله الا بشاهد * رجل توجه عليه

اليمين فقال ان المدعى حلف في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب بين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفه فان نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وان حلف كان له أن يحلف المدعى عليه على المال فان قال المدعى على ان المدعى قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وأبرأني فطلب من القاضي تحليفه قال بعضهم لا يحلفه القاضي هنا لان دعواه الابراء لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة الاولى * وقال الشيخ الامام شمس الاعمة الجواليقي رحمه الله تعالى هذا الاول سواء والاصح أن له أن يحلفه * رجل اشترى

يعطيه الثاني والا يحيط الزيادة ويعطيه الباقي القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل الحلة أجزأ أو لا لانه لا يقبل القوامة ظاهراً للاباخر والمعهود كالمشروط كذا في القنية * وفي مجموع انوار المتولى من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليعزله ويقم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين لا وان امتنع عن تقاضي ما على المتبديلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هرب بعض المتبديلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية * متولى الوقف اذا أخذ الغلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات

فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان مات أحدهما كان النصف للفقراء وان سمى جماعة قسمة الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم خصته للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال على ولده عبد الله ولم يسم عدد اخيه من ولده عبد الله أحد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية * ولو سمى زيداً وعمراً وجعل النصف لزيد والثلث لعمرو وسكت فانه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلاثة ولعمرو أربعة ولو قال لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطى كل واحد ماسمى والباقي بينهم انصفين كذا في خزائن الفتن * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمرو منها الثلث أو قال لعمرو منها مائة درهم فلعمرو وماسمى والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية ماسمى له والباقي للذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمرو منها مائتان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما ثلثاً فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما انصفين يقسم على عدد رؤسهم لا على المسمى فان قال هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو ومائتان أعطى كل واحد منهما ماسمى له والباقي للفقراء كذا في الحاوي * ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمرو ما بقي فلم تكن الغلة الا

من رجل عبد ادعى به عيبان قال المشتري شهودي حضور لا يجبره القاضي على نقد الثمن وان قال المشتري شهودي غيب يستحلف البائع فان حلف البائع يجبر القاضي المشتري على نقد الثمن وان نكل يقضى بالعيب * اذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان المشهود عليه ادعى أن الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو أقام البينة على ذلك لم يقبل بينته وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر ان لم يدع قضاء القاضي رجوعهم لم يسمع دعواه ايضاً وان ادعى انهم رجعوا عند فلان القاضي وان ذلك القاضي قضى رجوعهم سمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له أن يستحلف الشهود ولان رجوع النهم ودعوى قاض آخر يصح كالمراجع عند القاضي الذي قضى بشهادتهم * المدعى عليه اذا كان أخرس وطلب المدعى عينه فانه يحلفه وصورة التحليف أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فاذأ أو ما برأسه نعم يصح حالوا ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا لانه لو اثار برأسه نعم في هذا الوجه يصير مقرأ بالله ولا يكون حلفاً * رجل ادعى على صبي مأذون مالا أنكر اختلافه فيه قال بعضهم لا يحلف لانه لا حث عليه فائماً يلزمه المال اما البينة أو بالاقرار وذكروا في القية أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يحلف في قول علمائنا رحمه الله تعالى قال وبه نأخذ لان المأذون يمنع عن البينة الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في التجارات ولهذا يصح اقراره وفي

بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لأن فائدة التصليف التمسكول وعند التمسكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يحلف لأن عندهما التمسكول أقرار وهو من أهل الأقرار * وقد كثر شس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الأقرار أنه يحلفه عند الكل * إذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه أقاله البيع وهو كاذب في دعواه خالف البائع فنكل وقضى عليه بالأقالة بنكوله أنه قد قضاؤه باطناً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول حتى يحل للبائع وطؤها عندهما وعلى قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يحل له وطؤها وهو على الخلاف المعروف في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود والنسوخ * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه لى وإنك قد أقررت لى بهذا فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى قد استوهب منى كان ذلك دفع الدعوى المدعى لأن الاستيهاب أقرار منه بالملك الواهب فصار كما لو أقام ذوال اليد البينة على أقرار المدعى أنه ملك ذى اليد ولو أقام كل واحد منهما البينة على أقرار صاحبه بالملك تهافتت البينتان ويبقى لذى اليد وإذا أقر رجل أنى وهبت هذا العين لفلان وقبضه منى ثم ادعى أنه لم يقبضه منى وإنى أقررت بالقبض كاذباً وطلب عين الموهوب له ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى في المزارعة أنه لا يحلف (٤٢٨) الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

وكذا في كل موضع إذا ادعى مائة لم يكن للمروشى وكذلك إذا قال لزيد مائة ولم يسم شيأ المرو فاذا الغلة مائة فلا شى للمرو * ولو قال صدقة مائة لم يكن للمروشى ولو كان كاذباً فمما أقر كما لو أقر بقبض الثمن من المشتري وغيره ثم ادعى أنه كان كاذباً في أقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذباً فيما أقر وأراد استحلاف المشتري بالله لقد فقد الثمن أو طلب عين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة بأذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ليس له أن يستحلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الأقرار فإذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يفرض ذلك إلى رأى القاضي والمفتي * رجل

مائة لم يكن للمروشى وكذلك إذا قال لزيد مائة ولم يسم شيأ المرو فاذا الغلة مائة فلا شى للمرو * ولو قال صدقة مائة لم يكن للمروشى ولو كان كاذباً فمما أقر كما لو أقر بقبض الثمن من المشتري وغيره ثم ادعى أنه كان كاذباً في أقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذباً فيما أقر وأراد استحلاف المشتري بالله لقد فقد الثمن أو طلب عين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة بأذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ليس له أن يستحلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الأقرار فإذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يفرض ذلك إلى رأى القاضي والمفتي * رجل

اشترى من رجل جراباً بهوياً فقبضه فوجده أحد عشر ثوباً ثم باع الجراب على أن فيه أحد عشر ثوباً بمائة درهم فطلب كل واحد منهما عين صاحبه فان القاضي يحلف البائع أو لا بالله ما باعه هذا الجراب على أن فيه أحد عشر ثوباً بمائة درهم لان المشتري يدعى عليه بيع الثوب الزائد وهو ينكر فيحلف كما لو أنكر بيع الكل فان نكل يصير مقرباً إلى المشتري وان حلف رد المشتري المبيع على البائع ولا يحلف المشتري لان البائع لما حلف انتفى بيع الثوب الزائد فيفسد العقد منهم ما فكان عليه رد المبيع ولا يحلف المشتري * الاستحلاف على ثلاثة أوجه في وجه يستحلف عند الكل وهو القصاص والاموال وفي وجه لا يستحلف عند الكل وهو الحدود وفي وجه اختلافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف وهي سبع مسائل ستة منها معروفة النكاح والرق والتي في الأبله والولاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها في الجامع الصغير إذا دعت الامة على مولاهما أنها ولدت منه هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولداً أو مات الولد أو ادعت أنها أسقطت منه سقطاً استبان خلقه وأنكر المولى لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو ادعت امرأة الرجل أنها ولدت هذا الولد منه وأنكر الزوج وكذا لو ادعت المولى والزوج بصبي وادعى أنها ولدت منه وأراد استحلافها لا عين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف في احدى وثلاثين مسألة بعضها مختلف

فيه وبعضها متفق عليه * فمنها إذا ادعى رجل أو امرأته على رجل أنه قد ذف له لا يحلف المنكر في قولهم * ومنه إذا ادعى الزنا لا يحلف وصورته إذا
رجل حلف بعقوبته أن لا يزني أبداً فقدمه العبد إلى القاضي وقال إن هذا حلف بعقوبتي أن لا يزني أبداً وقد أتى الذي حلف عليه بعد عينته
وعتقت فأنكر المولى الزنا فطالب العبد عينته ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه يستحلف بالله ما زنت بعد ما حلفت بعقوبتي هذا أن لا يزني
فإن أنكر عن اليمين عتق عليه عبده وإن حلف لأشئ عليه وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يستحلف بالله ما زني كما ادعى العبد وذكر
الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الرواية محفوظة في الكتب أن القاذف إذا ادعى على المقذوف أن المقذوف صدقه في
القذف وأنه قد زنى وأقام البينة على ذلك قبلت بينته وبسقط عنه الحد وإن لم يكن له بينة وأراد استحلاف المقذوف بالله ما صدقه في ذلك
القذف لم يسقط الحد عن نفسه لا يستحلف المقذوف على ذلك ولا فرق بين المسئلتين فإن مقصود القاذف من هذه الدعوى إسقاط الحد عن
نفسه لا إيجاب الحد على المقذوف ولهذا لا يشترط عدداً للربعة في الشهود كما أن مقصود العبد اثبات العتق لا إيجاب الحد على المولى فصار
في المسئلة روايتان قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهل يصير العبد فأدغم ولا به هذا الكلام
ذكر الخصاص رحمه الله في أدب القاضي ما هو إشارة إلى أنه لا يصير قاذفاً فإنه قال وقد أتى (٤٢٩) الذي حلف عليه ولم يقل أنه زنى تحترزاً عن
ذلك * وذكر في الحدود رجل

قذف غيره فقال رجل آخر
للقاذف هو تكلمت يصير الثاني
أيضا قاذفاً إذا حلف المولى
هنا كما هو المختار يحلف على
السبب بالله ما زنت بعد
ما حلفت بعقوبتي هذا
* وما لا يستحلف فيه الحدود
الآن في السرقة يستحلف
السارق وعند النكول
يقضى عليه بالمال لا به ادعى
عليه أخذ المال بجهة
السرقة فيستحلف لاخذ
المال * وما لا يستحلف فيه
النكاح لا يمين فيه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى سواء
كانت الدعوى من الرجل أو
المرأة وعند صاحبيه يستحلف
المنكر والنسوي على قولهما
فيه لعموم البلوى وكيفية
الاستحلاف عندهما أنها

يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسرهم بسهم
كذا في خزائن المفتين * ولو قال لقرايتي وللساكنين ضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم
كذا في الحاوي * ولو قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء
بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط * ولو قال صدقة
موقوفة في وجوه الصدقات فوجوه الصدقات الأصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة الأربعة
في الوقف لا يعطى العاجلون والمؤلفة في وجوههم قد ذهبوا في قسم الآتي على ما عدهم كذا في الظهيرية * فإن
قال على وجوه الصدقات ووجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم وللغارمين بسهم
ولسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولو وجوه البر بثلاثة أسهم فإن قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله
والحج وسمى لكل وجه دواهم مسماة فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي * رجل وقف
ضيعة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فأنه يعطى له ولعياله كفايتهم
كذا في فتاوى قاضيان * إذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين إما أن يرد كلهم أو بعضهم فإن
رد كلهم كان الوقف جائزاً وتكون الغلة للفقراء وإذا رد البعض فإن كان الاسم يتطابق على الباقي فالغلة
كلها تكون للباقي وإن كان الاسم لا ينطبق على الباقي فنصيب الذي لم يقبل يصرف إلى الفقراء وبنيان
أنه إذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباقي ولو قال لزيد وعروة فلم يقبل زيد صرف نصيبه
إلى الفقراء كذا في الحاوي * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسبه فلم يقبلوا جله وكانت
الغلة للفقراء أخذت الغلة بعد ذلك فقبلوا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية * ولو حدث له ولد بعد ذلك
فقبل كان الغلة له كذا في المحيط * فإن أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل ردّه قال
الفتية أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لأنها صارت ملكاً فلا يملكه رده
وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في

إذا ادعت النكاح والصداق في ظاهر الرواية عنهم ما يحلف على الحاصل بالله ما هذا امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولأهلك هذا الصداق
الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء ممنوع أن كان المدعى هو الرجل يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى وقيل على قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى يحلف على السبب بالله ما تزوجت على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله إلا إذا عارضت المرأة أو الوصي بمثل أن يكون المذكور في ظاهر
الرواية قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً ومن فروغ هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج بنته فلا تة منه وهي صغيرة
فأنكر الأب وطلب المدعى يمينه إن كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو جهن أحدهما
أنه لا يرى اليمين في النكاح والثاني أن اليمين للنكاح وعند أبي حنيفة الصغيرة بالنكاح لا يصح إقراره وعند صاحبيه يستحلف
الأب لأنه لو أقر علمها بالنكاح يصح إقراره ولو كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الأب عند الكل أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلما
قال أو أمة عند ما فهم إذا كانت كبيرة كان الأب بمنزلة الوكيل والوكيل بالنكاح لا يتوجه عليه الخصومة فلا يحلف وتستحلف المرأة على دعواه
عندهما رجل ادعى على رجل أنه زوج منه أمة فلا تة على ما تدرهم وأنكر المولى عندهما يحلف المولى لأنه لو أقر علمها بالنكاح يصح إقراره
فيستحلف امرأته ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأنكر الزوج النفقة يحلف بالله ما عليك تسليم النفقة إليهم إلا

إذا ادعت المرأة فقال انه من اصحاب الحديث يزعم انه لا نفقة للبثونة فلو حافت على الحاصل يحلف بناء على زعمه فيحلفه القاضي على السبب بالله ما طلقتم بعد الدخول * امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول ولي عليه المهر كذا أو قالت طلقني قبل الدخول ولي عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف على النكاح وانما يحلف على المال فان نكل يلزمه المال ولا يقضي بالنكاح * امرأة ادعت على زوجها انه أتى منها وانقضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وأنها بانته منه فقال الزوج نكحت اليه قبل مضي أربعة أشهر وأنكرت المرأة التي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تحلف المرأة وعندهما تستحلف وكذا الوادعت أنه طلقها باطلا فارجعها وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعها في العدة وأنكرت المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة وعندهما رحمه الله تعالى عليها اليمين * رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه فأنكر المدعى عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمين على المنكر إلا أن يدعي عليه ما لا سبب للنسب كالميراث أو النفقة إذا كان ممن يستحق النفقة فيستحلف على المال وعند صاحبيه رحمه الله تعالى إذا ادعى نسباً ثبت باقراره يستحلف المنكر ادعى عليه ما لا أولم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت باقراره كالمعومة والاخوة ونحوهما إذا ادعى ما لا تسمع دعواه ويستحلف المنكر وان تجرد عن دعوى (٤٣٠) المال لا يستحلف المنكر وما يصح به اقرار الرجل أربعة الاب والولد والمرأة ومولى العتاقة

واقرار المرأة يصح بثلاثة بالاب والزوج ومولى العتاقة ولا يصح اقرارها بالولد لان اقراره ابان الولد اقرار على صاحب القدر رأس واقرار الانسان لا يصح على غيره بلا دعوى * وان ادعى ما لا ينسب بأن ادعى أن أباه مات وترك ما لا في يد المدعى عليه أو ادعى أنه فزن والمدعى عليه مومس والمدة المدعى عليه ينكر الاخوة يستحلف المدعى عليه على المال عند الكل لا على النسب ويستحلف بالله ما تعلم له في هذه الدار نصيباً كما يدعي فان حلف برئ وإن نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضي بالنسب * وجنس هذه المسئلة أربعة احداها الميراث والثانية النفقة والثالثة إذا ادعى حق الحفظ

الذخيرة * ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسى ولا نسلي جازرده في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وان كان الولد صغيراً كذا في الحاوى * وان قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك إذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة * وكذا لو قال أقبل نصف الغلة ولا أقبل النصف * فان قال على زيد وعبد الله ما عا شافنات أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عا شافنا لا يبطل حصه الباقي فان قال لعبد الله ومن بعده لا زيد فأبي عبد الله أن يقبل فهو لا زيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو لعبد الله وإذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوى

الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان

الفصل الاول في الدعوى * ومن باع أرضاً ثم قال كنت وفقتها أو قال هي وقف على أن لم يقم بينة على ذلك وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لان سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وان أقام البينة فاختار أنها تسمع لان الدعوى ان بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغيبة * ومتى قبلت ينقض البيع كذا في الواقعات الحسامية * في فتاوى النسبي رحمه الله تعالى (٢) فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقاً وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح انما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تسمع بدون الدعوى كذا في الذخيرة * وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فوق الامام أبي الفضل الكرماني (١) قوله في فتاوى النسبي فقد ذكر الخ هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقوف على الذخيرة وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البينة ولا كلاً ما أخذ به فقد ذكر الخ اه معجمه

أو الحضانة بأن قال لمن التقط صغيراً ان الصغير الذي التقطته أخو وأنكر الملقط * والاربعة إذا ادعى بطلان حق الرجوع كذا بأن وهب الانسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب له أنا أخولك وأنكر الوهاب يستحلف الوهاب * والحاصل أنه إذا ادعى بسبب النسب ما لا أو حقا لا زماً كان المقصود اثبات ذلك الحق دون النسب فيستحلف عند الكل * رجل مات ولم يترك عسبة وادعى رجل أنه كان أعتقه وأن له الميراث بحق الولاء وأنكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد أوصى اليك ولي عليه دين فأنكر المدعى عليه الابناء أو أقر بالابناء وأنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا الوادعي رجل على رجل أن فلان وكل بطلب حقوقه وكالة عامة ولي على موكل كذا فهو والوصى سواء * رجل في يديه دار وأعرض أوحيداً ففقدته رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذي اليد بكذا فأنكر المدعى عليه لاحدهما بعينه أنه باع منه وأنكر الآخر فقال لا تخرا القاضي حلف المدعى عليه أنه لم يبعه منى فانه لا يحلفه وكذا لو أنكر المدعى عليه دعواه ما خلفه القاضي لاحدهما فشكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر حلفه في فانه لا يحلفه وكذا الوادعي رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فأقرت لاحدهما وأنكرت الآخر فقال لا تخرا القاضي حلف المدعى عليه في قوله وكذا لو أنكرت المرأة دعواها ما خلفها لاحدهما بعينه على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فذلكت وقضى به الى لا تحلف للاحد في قوله

* رجل في يديه دار أو عرض قدمه رجلان إلى القاضي وادّعى كل واحد منهما أن صاحب اليد هو له وسله إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر عينه لا يحلف وكذا لو حلف لأحدهما فنسكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادّعى كل واحد منهما أنه رهنه عنده بألف درهم وأنه قبضه وأقر به لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادّعى أحدهما الرهن والتسلم والآخر الشراء وأقر بالرهن وأنكر البيع لا يحلف للمشتري ولو ادّعى أحدهما أن الرهن الجارة والآخر الشراء فأقر بالجارة وأنكر البيع لا يحلف للمدعي الشراء ويقال للمدعي الشراء أن شئت تنتظر حتى تنقضي مدة الجارة وتفك الرهن وإن شئت تفسخ البيع ولو ادّعى أحد الرجلين الصدقة والقبض والآخر الشراء فأقر بأحد الأمرين لا يستحلف للثاني * ولو ادّعى كل واحد منهما الجارة فأقر لأحدهما وحلف فنسكل لا يحلف للآخر ولو ادّعى كل واحد منهما أن العبد الذي في يده يذئد المدعي عنه غصه منه ذواليد فأقر دعواهما أو أقر لأحدهما أو حلف لأحدهما فنسكل يحلف للثاني * ولو ادّعى كل واحد منهما أنه أودعه الذي في يده فأقر لأحدهما وحلف للثاني ويحلف بالله ماله عليك هذا العبد ولا قيمته وهي كذا وكذا وكذلك الجارة رجل ادّعى داراً في يد رجل وقال إن هذا الرجل اشتري داراً في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأنا شفيع هذه الدار بداري تلازها فقال المدعي عليه إن الدار التي تدعي فيها الشفعة لابن الصغير فلان فقال مدعي (٤٣١) الشفعة أنه يريد بهذا الأقرار دفع اليين بداري تلازها فقال المدعي عليه إن الدار التي تدعي فيها الشفعة لابن الصغير فلان فقال مدعي (٤٣١) الشفعة أنه يريد بهذا الأقرار دفع اليين

كذا في الفصول العبادية * وليس للمشتري أن يجبس الأرض بالثمن كذا في التارخانية نافلا عن التجنيس * لو ادّعى البائع أنها وقف في مسجد كذا أو برهن يقبل وينتقض البيع وبه نأخذ وقبل لا يكون البائع متناقضاً والاول أصح كذا في الوحيين * ولو لم يقبل هي وقف على ذكر النسبي في فتاواه أنه لا تسمع هذه الدعوى أصلاً كذا في الخلاصة * وإذا قال لغيره هذه الضيقة وقف عليك ثم ادّعى بعد ذلك لنفسه لا تسمع دعواه كذا في الذخيرة * ادّعى أن هذه الضيقة ملكي ورثتها من أبي ثم ادّعى أن أبي وقف على لا تسمع لمكان التناقض ولو قبل التولية في دار موقوفة أو قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن أن هذا تركة أو وقف فلا ادّعاء لنفسه لا تقبل ولو ادّعى الوقف أو لا ثم ادّعى الميراث لا تقبل أيضاً إلا إذا فوفو وقال وقف أبي لكن لم يقع لازماً في أبي فحينئذ تقبل ولو ادّعى المحذور لنفسه ثم ادّعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى الوقفية بسبب التولية يحتمل التوفيق لأن في العادة يضاف إليه باعتبار ولاية التصرف والخصوصية * إذا ادّعى الدار ملكاً لنفسه ثم ادّعى أنها وقف وقتها فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا في خزنة المفتين * وهكذا في الفصول العبادية * وفي فتاوى النسبي ادّعى مشتري الأرض على بائه أن هذه الأرض وقف وقد بعته من أي البائع من غير حق قال ليس له هذه الخاصة اعتماداً على المتولي وإن لم يكن ثمة متول قال القاضي ينصب متولياً فيخاصه ويثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المثل - ترى الثمن من بائه كذا في المحيط * ادّعى متول على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بائه فقال البائع بلى كان وقف فلان على أولاد فلان لكن لما مات الواقف رفع ورثته الأمر إلى القاضي حتى يرضى بطلان الوقف وكنت وارثاً للواقف فقسمة التركة وقعت الدار في نصيبي ويبي وقع صحيجاً تندفع به - إذا دعوى الوقف ويبني في يد المشتري كذا في الفصول العبادية * وان ادّعى وقتاً أو شهد الشهود على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف

عن نفسه خلفه لذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والفقير أبو جعفر رحمه الله تعالى أنه يحلفه ولا يقطع عنه اليين بهذا الأقرار كالأقر لا جنبي أو لولد كبير له وقدمه هذا فيما تقدم * رجل مات فادّعى رجل أن الميت فلانا أوصى إلى وإلى هذا الذي قدمته اليك فأنكر الذي قدمه فسأل المدعي من القاضي عينه فان القاضي لا يحلفه وكذلك الوكالة * رجل أمر رجلاً بأن يشتري له جارية فاشترى الوكيل له جارية شراء صحيحاً ثم وجد الوكيل بالجارية عيباً فأراد أن يردها على البائع وموكله غائب

فقال البائع إن موكلك قد رضى بهذا العيب وأراد يعين الوكيل على رضا الموكل لم يكن له عينه * امرأة بالغة زوجها وليها وهي بكر فادّعى الزوج أنه زوجها بأمرها ورضاهما فأنكرت المرأة لعين عليها في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى * امرأة تزوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل أجني وادّعى أنه وكيل الزوج ثم أنكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلاناً في النكاح وما رضىته وما أجزته وأرادت المرأة عينه لا يحلف الرجل في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فعاتبوا الاثنين فيه لأحدهما على الآخر * ولو ادّعى الصانع على رجل أنك استصنعت إلى في كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف * رجل ادّعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الذي المال باسمه أقر أن المال لي وأن اسمه عارية في الصلح وأن الذي باسمه المال وكلني بقض هذا المال والخصومة فيه إن صدقه المدعي عليه فيما ادّعى وبؤم يدفع المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ثم ادّعى عليه يرجع على الآخر وإن أنكر المدعي عليه جميع ذلك فأقام المدعي بيته على أنه وكيل الغائب بقض المال منه قبلت بيته ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فأنكر لا يسمع أنكاره * ولو أقر المدعي عليه بالمال وأنكر الوكيل فقام المدعي بيته الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قبلت

هذه البيعة وكان له ان يستخلفه على المال في قولهم وصورة التحليف ان يقول بالله ما تعلم ان هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض هذا المال وقال بعضهم له ان يستخلفه على الوكالة في قول أبي يوسف ونحو ذلك ما لله تعالى ولا يستخلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان نكل عن عيين الوكالة يؤمر بدفع المال اليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان اقراره لا يكون حجة على الغائب وان أقر المدعي عليه بالوكالة وأنكر المال كان للمدعي أن يقيم البيعة على المال وان لم يكن له بيعة كان له أن يستخلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه المدعي وهو ألف ولا أقل منها وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل في أول المسئلة أن المال الذي باسم فلان بن فلان الفلاني ماله وقد وكنى فلان بالخصومة فيه وبقبضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يشترط ذكر التوكيل * وإذا ادعى رجل على رجل أنه قتل ابنه عمدا أو عبدا أو وليا بالة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه أو ادعى أنه قطع يد عمدا أو قطع يد ابن صغيره عمدا أو ادعى شجرة أو جراحة يجب فيها القصاص فأنكر المدعي عليه كان له أن يستخلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يتخلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي (٤٣٣) هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يتخلف على الحاصل

بأنه ماله عليك قطع هذه اليد ولاه قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحبس حتى يتخلف أو يقر * وان ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو وليه خطأ أو قطع يده أو شجبه خطأ اذ ادعى شيئا فيه دية أو ارش يستخلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعي من الوجه الذي يدعي ولا شيء منه ويسمى الدية والارث عند البيعة لانه ادعى مالا فيحلف على

تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى أن هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول كذا في الخلاصة * وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالانفاق وبغير اذنه فيه روايتان والاصح أنها لا تصح لان له حق في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذكرها أيضا أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذلك كذا في الفصول العبادية * صاحب الاوقاف اذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضى بالبيعة أو بالنكول ينظر ان ولاه السلطان ذلك نصا أو عرف دلاله جاز والافلا كذا في الواقعات الحسامية * ضيعة في يد حاضر وضبيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفه ما جده على أولاده وأولاده وأولاده وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا لواقف وقفه ما جعيا ووقفوا أحدا يقضى بوقف الضيعة هتين جميعا وان شهدوا على وقفين متذريقين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيان * وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بيعة على واحد من أولاد الاخر أن الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد والوقف واحد تقبل وينصب خصما من الباقيين ولو أقام أولاد الاخر بيعة أن الوقف مطلق علينا وعليك فينبهه مذعي الوقف بطنا بعد بطن أولى كذا في الفقيه * ادعى كرماني بدرجل فاقتر المدعي عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بيعة للمدعي فادعته لبيعه لياخذ الكرم لو نكل فليس له عليه عيّن وان أراد تحليفه لياخذ القيمة ان نكل له عليه عيّن كذا في المضمرات * بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد متصل صف المسجد بصف البيت الاسفل ويصل في البيت الاسفل في الصيف والشتاء اختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلوق الارباب ان ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل أنها ملكه بأصلها

الحاصل كافي سائر الاموال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدعي عليه كالدية في قتل وبنائها الخطا وما أشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي البيعة بالله ما شجبت هذا هذه الشجة التي يدعي وكل جنابة يجب بها الارث والدية على المدعي عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص * امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها فلا تأن لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجوه أربعة ان أقر باليمين والدخول جميعا فقد أقر بالطلاق وان أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعت وان أقر باليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقر بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها فلا تأن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في العتق اذا ادعى المملوك أنه حلف بعتقه أن لا يدخل هذه الدار فان عرض المولى أو الزوج للقاضي الآن يحلفه القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقها فلا تأن قبل أن تدخلها * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان أبي فلان بن فلان الفلاني مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا الرجل الذي قتمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعت أجابه القاضي الى ذلك فان سأله وصتقه المدعي عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وان كذبه المدعي عليه في

جميع ذلك فقال المدعى للقاضي حلفه بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلان مات قال الخصاصي روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يستحلفه لكن يقال للمدعي أقم البينة على وفاة فلان وأنت ابنه فإذا أتمت البينة على ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعى لابسك من المال ثم قال الخصاصي رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يستحلفه على العلم كطلب المدعى واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد ودرجهم الله تعالى وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقيم المدعى البينة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البينة فإن حلف المدعى عليه يكلف الابن إقامة البينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه يصير مقر بالموت والنسب * ولو أقر المدعى عليه بالموت والنسب صريحا أو أنكر المال لا يكون المدعى خصمه في حكم البينة على المال ويكون خصمه في التحليف على المال فكذا إذا نكل فيحلفه بعد ذلك كقول مالك بن فلان الفلاني عليه السلام هذا المال * وفي دعوى الموت والنسب إذا حلف المدعى عليه يحلفه على العلم * ولو أن رجلا ادعى أنه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فإن صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع العين (٤٣٣) لان الأقرار بحق قبض العين للوكيل اقرار

بحق القبض في مال الغير
بحال قيام صاحب العين فلا
يصح اقراره بخلاف ما لو أقر
لوارثه * وإن أنكر المدعى
عليه الوكالة قال شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى
يحلف بالله ما تعلم أنه وكيل
فلان بن فلان بقبض
الدين الذي له عليه كما
يحلف لأجل الوارث وسوى
بينه وبين الوارث * وقال
شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى إذا أنكر
الوكالة لا يحلف على الوكالة
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى * ولو كان المدعى ادعى
أن فلان بن فلان الفلاني
مات وأوصى اليه بقبض
الدين الذي له على هذا
الرجل وبقبض العين الذي
له في يده فإن صدقه المدعى

وبنائه أو أنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بينة على دعواه وقضى
له بذلك وكتب له السجل ثم إن المدعى أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا
ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة * رجل ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصه وقف
وأقام البينة أن كان ادعى الدار بينائها لا تقبل بينة المتولى وإن كان لم يدع الدار بينائها بقي العرصه
وقفا وإن كان ادعى دارا وقضى ثم إن المتولى استحق العرصه بقي البناء على ملك المأذون كذا في الفصول
العمادية * دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك
وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان الحاضر
الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن
الحاضر قيمه لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعا فكذلك وإن أجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر
في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصه الغائب كذا في فتاوى قاضيان * رجل في يده
نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لان المدعى ادعى وقف جميع
الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات * ولو ادعى إنسان في الوقف لا تسمع
الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمع على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى العنانية * ولو أقام المتولى بينة
على الوقف وأقام المدعى بينة على الملك وذو اليد هو المتولى لا تسمع بيته ذى اليد يقضى بيته الخارج فلو
أقام المتولى بعد ذلك بيته على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بيته ذى اليد على الوقف
ولا تقبل بيته الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقل عن فتاوى رشيد
الدين * رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولى يقول وقفها زيد على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى
فلو جاء متولى آخر وادعى على هذا المدعى أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمرو وتقبل والقاضي لو أمر إنسانا
أن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغيره الوقف وكذا على

(٥٥ - فتاوى ثانی) عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين اليه كما في الوارث بخلاف الوكالة فإن لا يأمره القاضي بدفع العين إلى المدعى لان القاضي يملك نصيب الوصي ولا يملك نصيب الوكيل على الغائب وإن كذب المدعى عليه يحلف على العلم بالله ما تعلم أنه أوصى اليه * ولو ادعى رجل عينا في يد رجل أنه ملكه اشترا من فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فإن القاضي لا يأمره بدفع المال اليه لانه لو أمر بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والبيع باقرار ذى اليد وذلك لا يجوز ولا وجه الى أن يقضى له بالملك بغير سبب لانه قضاء بخلاف ما يدعى * أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء بوزن الملك الميت وملك الغائب * وإن ادعى أنه اشترا من فلان وأن فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له أن يحلف المدعى عليه على الوكالة * رجل ادعى في دار رجل طرعا وأقام البينة فشهد الشهود أن له طرعا في هذه الدار جازت شهادتهم وإن لم يتحدثوا الطريق * قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تقبل الشهادة وإن لم يتحدثوا الطريق وذكر في بعض أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقعد الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يتحدثوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق لان الجهالة لا تمنع صحة الأقرار فإذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح

أنها تقبل وان لم يذ كر واموضع الطريق ومقداره لان الجهة اله انما تمتع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء او ههنا لا يتعدى ان عرض الباب العظمى يجعل حكم المعرفة الطريق قال وان محمد دارجه الله تعالى ذكر في بعض النسخ وان لم يحدوا الطريق فذلك أجوز للشهادة يعني أفقد معنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رجحهم الله تعالى مقدرا بسبعة أذرع فاذا بين الشهود بمقدار الطريق ربعا يذ كر الشهود أقل من سبعة أذرع أو أكثر والقاضي يميل الى مذهب بعض العلماء رجحهم الله تعالى فبرتبشهادتهم فكان ترك البيان أجوز * وذكر في بعض النسخ ان يبنوا كان أجوز * وذكر في الكتاب لو شهدوا أن أباء مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا أن المدعى كان يمر في هذا الطريق لا تقبل شهادتهم * وان ادعى مسبل ماء في دار رجل ونهدوا بالمسبل ذكر في الكتاب انها تقبل * قال شمس الأئمة الحواشي رجح الله تعالى هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسبل أنه في مقدم الدار وفي مؤخرها وأنه الماء الموضع أو الماء المطر * وذكروا مقدار المسبل أما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستخاف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك * ولو أن ميراثا لرجل في دار رجل فتمعه صاحب الدار عن تسبيل الماء فيه كان له حق تسبيل الماء في هذه الدار من هذا الميزاب * وقال بعض المتأخرين (٤٣٤) ان عرف أن الميزاب قديم وتصوب السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان بسبل

منه الماء لا تقبل * وان ذكروا مسلا مطلقا واختافوا في أنه للموضع أو للطريق كان القول فيه قول صاحب البيت مع اليقين * رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على سطحه أو في داره ميراثا أو ادعى أنه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصحيم دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض بذكر الحدود وموضعها فاذا صح

غلة دار الوقف اذا ثبت له أن كرا أو غلة داره هكذا في خزنة المفتين

الفصل الثاني في الشهادة اذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك ان شهدوا أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهد أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقال لم يحددها فالشهادة باطلة قال الخصاص إلا أن تكون أرضا مشهورة بمعنى شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حددوها بحددين فالمشهور عن أصحابنا أنه لا يقبل وان حددوها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * وان حددوها بثلاثة حدود وقالوا انما أقر لنا بهذه الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحواشي * مثل الخصاص فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف تحكم بالحد الرابع قال يجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى ينتهى الى مبدأ الحد الاول أي بازاء الحد الاول كذا في المحيط * وان شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها الا أناسيها لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الناول لكن عرف الحد وذكروا لرجله الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام أبو زيد الشروطي رجح الله تعالى ناول هذا أنهما لم يبينا للقاضي أما اذا بينا وعرفا يقبل ذلك وذكر الخصاص أني أجيز الشهادة وأقضي بالأرض بحدودها ووقفا أو قول للشهود دسموا الحدود فاقضى بما يشهدون كذا في الظهيرية * وهكذا في المحيط والذخيرة * قال هلال رجح الله تعالى وكذلك لو قال لا يكن له في المصر الا تلك الأرض لم تقبل كذا في المحيط * ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحددها الناول لكن عرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضا أخرى وهذا لا يعلمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا شهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذ كر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز * قال الامام رجح الله تعالى ناول هذا اذا بينا للقاضي وعرفا فاما اذا لم يبينا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهدا أنه حددوها الناول لكن لا نذكر الحدود التي

دعواه وأنكر المدعى عليه يستخلف على السبب لانه ادعى عليه حقا لا يحتمل السقوط لا بالرضا ولا بالبراءة فانه

لورضى بذلك كان اعارة ولو صالح عنه لا يجوز وفي مثل هذا يخلف على السبب * ولو كان صاحب الخشب هو المدعى وقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوق أو قلعت له أعينه وان صاحب الحائط يتعنى من ذلك لا تسع دعواه ما لم يصح الدعوى بأن بين موضع الخشب وأن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاذا صح دعواه وأنكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فان نكل ألزمه القاضي حقه * ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أضرت بأرضه وطلب النقصان فان بين موضع الأرض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعى ولا يحلفه على السبب لأن هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضا أو بالبراءة أو الصلح فيحلف على الحاصل قال شمس الأئمة الحواشي رجح الله تعالى عند بعض العلماء رجحهم الله تعالى في هذه المسئلة يجب عليه كبس الحفرة ولا يجب النقصان فلو حلف على النقصان رجحهم الحالف الى ذلك القول فيحلف فكان ينبغي أن يحتزر عن قول هذا القائل إلا أن الخصاص رجح الله تعالى لم يعتبر ذلك القول ولم يلتفت

اليه ثم ذكر في الكتاب حرق في أرضه صغيرة أضر بالارض وهذا الشارة الى أنه اذا لم يضر بالارض ولا يدخل نقصان في أرضه بذلك لا يجب عليه شيء * ولو أن رجلا رفع من أرض انسان ترابا قالوا ينظران كان لذلك القدر من التراب قيمة في ذلك الموضع بضمن قيمة التراب دخل بذلك نقصان في أرضه أو لم يدخل لانه رفع مالا يملو كامتق وماله وذ كفي الصلدا اذ دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد أن يرفع ذلك من أرضه وهذا بخلاف السمك اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه واحتياله فإنه لا يكون لصاحب الارض الا أن يأخذه جعل صاحب الكتاب التراب من ذوات القيم ولم يجعله مثليا * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه هدم حائطه أو كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلقه القاضي على الحاصل بالله ماله عليه هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها * وقال بعض العلماء رجعهم الله تعالى ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعاد الحائط بالمدران كان من المدر وبالحجر والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان * وان كان الحائط عتيقا قد خلق كان عليه النقصان فنبي للقاضي أن يحتز عن هذا القول ويحلفه على وجه يقع الاحتراز عنه * وان حلقه على النقصان والقيمة ولم يحتز عن ذلك القول لابس به وكذا لو ادعى رجل على رجل أنه ذبح شاة أو بقرة له أو ادعى أنه فمأ عين عبده وقد مات العبد أو ادعى أنه فقأ عين دابة له أو أفستعا له وذلك (٤٣٥) الشيء ليس بمحاضر فان القاضي يسأله عن قيمة ذلك ويحلفه

على الحاصل وان كان الحيوان مضمونا عند بعض الناس بالمثل لا بالقيمة الا أن صاحب الكتاب لم يلتفت الى ذلك القول * رجل ادعى على رجل أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب فان القاضي ينظر فيه ان كان الخرق يسيرا كان الواجب فيه نقصان الثوب يقوم الثوب وليس به ذلك الخرق ويقوم به الخرق فاذا ظهر النقصان والمدعى عليه ينكر الخرق يحلفه القاضي بالله ماله عليه هذا القدر الذي يدعى من الداهم ولا أقل منه ولا يحلفه على السبب لان هذا مما يحتمل السقوط بالابراء أو الرضا والصلح فلا يحلفه

حددها فالشهادة باطلة كذا في المحيط * ولو شهد أن الواقف وقف أرضه وذ كره حدود الارض ولكنا لانصرف تلك الارض في أي مكان هي جارت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البيئة أن الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضين * وكذا لو قال أدارنا على حدودها ولم يسم لنا فانها تقبل فان شهدا على الحدود وقالوا لانعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعي الوقف أن يأتي بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوي * وان شهد أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها للساكنين فنظر الحماكم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال الخصاص يجعل جميع حصته وقفاً على الوجوه التي سبها كذا في الظهيرية * وان جعل غلة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص تصديقهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا وأجعل للقوم الذين هم باعيا عنهم غلة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للساكنين كذا في الذخيرة * اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدران ماهي لم تجز الشهادة قياسا وجازت استحسانا كذا في الحاوي * وان شهدوا على الواقف باقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار أخذ القاضى بان يسمى ماله من ذلك فاسمى من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فاقتر به من ذلك لزمه الا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العبادية * واذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلفا فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا فشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا أو سمى موضعا آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الارض وأرضا أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الارض كلها وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الارض هكذا ذكره لال والخصاص رجما

على السبب وان لم يكن الثوب حاضر فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر صفة الثوب وقيمه وقد نقصان الخرق ثم يحلفه على الحاصل * وان ادعى رجل أنه شق في أرضه نورا وساق الماء فيه الى أرض له فان القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الارض ويبين موضع النهر في الارض أنه على العين أو على اليسار ويبين مقدار النهر وطول او عرضا وعقا فاذا بين ذلك ان أقر المدعى عليه بذلك لزمه وان أنكر حلقه بالله ما أحدث في أرض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى * وكذا لو ادعى أنه بنى في أرضه بناء لا يلتفت اليه القاضي حتى يبين الارض ويصف البناء وطوله وعرضه وأنه من الخشب أو من المدر * وكذا لو ادعى غرس الشجر في أرضه فاذا بين المدعى ذلك ان أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر وان أنكر حلقه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والشجر * وان ادعى على رجل أنه كسر ابريقا له من النضة وأحضر ابريقا أو ادعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان أقر المدعى عليه بذلك عند ناخير صاحب ابريق الطعام ان شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وان شامدفع اليه ابريق والطعام وضمنه قيمة ابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعى عليه حلقه القاضي على قيمة ابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعى * رجل ادعى على رجل أنه قال له

ياها سق أو يا كافراً أو يا فاجر أو يا منافق أو يا خبيث أو يا خنزيراً أو يا جاراً أو يا لصاً أو يا ولطى أو يا كل الرأى أو يا شارب الخمر أو يا ديوثاً أو يا مخنثاً أو يا خائناً أو يا ابن القعبة أو ما سوى ذلك مما يجب فيه التعزير * أو ادعى عبداً أنه قال له يا زاني أو أمة ادعت أنه قال لها يا زانية أو ادعى أمراً يجب به الأدب بأن ادعى أنه ضربي أو لطمني وأنكر المدعى عليه حلفه القاضي لأن هذا من حقوق العباد ويحجر فيه العقوف والبراء ولا يسقط بالتقدم وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي ولا يختص بالامام بالأقامة فإن الزوج يؤذّب المرأة والمولى يؤذّب العبد ولوراءه إنسان يفعل ذلك كان له أن ينهاه ويمنعه ويؤذبه ويضربه إن كان لا ينزجر بالمنع باللسان فيجزي فيه اليمين * رجل عليه دين لرجل وبه رهن نبي بالدين فأنكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى المدعى * إذا استخلف المدعى عليه خلف ثم أقام المدعى البينة على حقه تقبل بيئته عندنا وكذا لو كان المدعى طلب يمينه وقال لا بينة لي فلما حلف أقام البينة بعد ذلك تقبل بيئته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو كان المدعى قال كل بينة أتى بها فهي شهود زور أو قال مالي عند فلان بن فلان شهادة في هذا المال الذي أدعى ثم أتى بالرجلين فشهدا بذلك جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو أن المدعى قال للمدعى عليه عند طلب (٤٣٩) اليمين إذا حلفت فأنت بري من المال الذي لي عليك خلف ثم أقام المدعى البينة على الحق

الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث
عندهما كذا في المحيط * وان شهد أحدهما أنه وقف نصفها ماسعا وشهد الآخر أنه وقف نصفها مفرزا
مبزا فالشهادة باطلة كذا في الظهيرية * وان شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم
الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحاوي * ولو شهد
أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفا صحيحا بان كانت الشهادة باطلة ولو
شهد أحدهما أنه وقفها في حياته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان
* ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على
المساكين قبلت الشهادة * والحاصل أنهم اذا اتفقا على كونها صدقة موقوفة ونفرد أحدهما بزيادة شيء
لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وقفاً على الفقراء وعن هذا قلنا اذا شهد أحدهما أنه جعلها
صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقف على الفقراء كذا في
الذخيرة * ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على عبد الله وولده من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على عبد
الله جعلتها وقفاً على عبد الله كذا في الظهيرية * ذكر الخصاص في وقفه اذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة
موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف لعبد الله والنصف
للآخر للفقراء قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يقضى لعبد الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل
كذا في المحيط * لو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة
والغلة للفقراء كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقفه لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على
الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه
الشهادة * قال ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه
جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وفقراء ترابته قال هذا لا يشبه أبواب البر لأن الذي شهد

مال هذا الرجل عليك هذا المال ولا شيء منه فان أبي أن يحلف يقضى عليه بدعوى المدعى * وإن قضى القاضي عليه لفقره بالسكول في المرة الاولى نفذ قضاؤه * ولو أن القاضي عرض عليه البين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولم اعرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد أن يحلف فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه البين ثالثا فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه * ولو أن المدعى عليه بعد ما عرض القاضي عليه البين مرتين استهمله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى يتنكل ثلاثا ولا يستقبل عليه البين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستهال * ولو قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه حقا فجدد استخافه فسكت ولم يحجبه فان القاضي يقول له أعرض عليك البين ثلاثا فان حلفت والاقضى عليك بما يدعى ثم عرض عليه البين ثانيا فان أبي أن يحلف يعرض عليه ثالثا فان أبي فان القاضي يقضى عليه وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة السكول لأنه انما يجعل بمنزلة السكول اذ لم يكن به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان كان به آفة فسكوته لا يكون نكولا * ولو أن القاضي حلف المدعى عليه فسكت وكلمه القاضي سكت ولم يجب بشيء فان القاضي يأمر المدعى حتى يأخذ منه كذبا ثم يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان سأل وظهر أنه ليس به آفة أعاده الى مجلسه وعرض عليه البين ثلاثا ثم يقضى * ولو أن القاضي عرض البين على المدعى عليه

ثلاث مرات فإني أن يحلف ثم قال قبل القضية أنا أحلف بحلفه ولا يقضي عليه بشئ ولو أن القاضي عرض اليمين على المدعي عليه ثلاثاً فإني أن يحلف ففرض عليه بالنكول ثم قال أنا أحلف لا يلتفت اليه ولا يطل قضاء القاضي دار في يد رجل ادعاه رجل فأنكر فطلب المدعي يمينه فان كانت الدار في يده بيمين حلف على العلم وان كانت بيمينه أو بشراه أو نحو ذلك حلف على البتات فان اختلفا فقال المدعي عليه الدار في يدي بيمين عن أي وأرد أن يحلف على العلم وقال المدعي انه اوصلت اليه لاجيرته ولي عليه يمين على البتات كان القول قول المدعي مع يمينه على علمه بالله ما تعلم أنهم اوصلت اليه بيمينات عن أييه فان حلف المدعي على ذلك يحلف المدعي عليه على البتات وان أي المدعي أن يحلف يحلف المدعي عليه على العلم **باب ما يطل دعوى المدعي قبل القضاء أو بعده** * رجل ادعى على رجل حقاً وما لا أو قام البيعة فقال المدعي عليه لي مخرج عن دعواه أمهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقراراً منه للمدعي قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يسأله عن الدفع ان كان محصاه له القاضي وان كان فاسداً لا يفت اليه * رجل ادعى داراً في يدي رجل أنها له فقال المدعي عليه اشتريتها من المدعي ولي يمينه على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يؤخذ الدار من المدعي عليه ويدفع الى المدعي ويقال له أنت على جنتك وفي الاستحسان يترك في يدي المدعي عليه فيؤخذ منه كفيلاً ويؤجل (٤٣٧)

قضى عليه * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال المدعي عليه ان المدعي قد كان أقر قبل هذا أن لاحق له في هذه الدار لا تقبل بينته ولا يكون ذلك دفعاً لدعوى المدعي لان قول الانسان لاحق في هذه الدار أو ليست هذه الدار لي ولم يكن هناك أحد يدعي لا ينعمن من الدعوى بعد ذلك * وذكر في الجامع الصغير عني في يد رجل يقول هو ليس لي لحج رجل وادعاه فقال ذوالبد هو لي كان القول قوله لما قلنا وان قال ليس لي وهناك أحد يدعي بكون ذلك اقراراً منه بالملك للمدعي حتى لو ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه الا أن يتلقى الملك ممن يدعي * وذكر الشيخ الامام المعروف

لفقره قرأته لم يشهد بجميع الغلة للفقره او المساكين كذا في المحيط * واذا شهد أنه وقف عليهما أو على أحدهما أو على أولادهما أو على نسائهما أو على أبنائهما أو على قرابته وهما من القرابة أو على آل عباس وهما من آل عباس أو على مواليه وهما من الموالى فالشهادة باطلة ولو شهد أنه وقف عليهما أو على قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قال لا تقبل ما جعل لنا فيها شهادتهما جازت لهما باقية يعطون بما سمي لهم ويجعل حصه الشاهدين للفقره كذا في الحاوي * ولو شهدا لقرابة الواقف وهما من قرابته وقال لا تقبل ذلك لا تقبل شهادتهما وان لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة * ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضبيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقرائه قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهد أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيين من القرابة يوم شهد لم تجز الشهادة لهما ما لو افتقرا كان لهما حصه كذا في الحاوي * ولو شهد أنه وقفها على فقراء مسجد وهما من فقرائه مسجد جازت شهادتهما ما وكذا لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم * ولو وقف رجل كرامة على مسجد للقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكرامة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل الحلة على وقف تلك الحلة * والمشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيما افعلوا في شهادة أهل المدرسة ان كانوا باخذ ذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يخذون تقبل وكذا قالوا في أهل الحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب ولشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العبادية * اذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجحد ذلك وأقام بيعة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الارض من يده كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وقف صحيح على مكتب ومعلم في القرية فقصه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتب أن هذا وقف فلان

يجوز اقراره رحمه الله تعالى * رجل ادعى داراً في يد رجل فأقام المدعي عليه البيعة أن المدعي قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي أو قال ما كانت هذه الدار لي بطل بينة المدعي ويكون ذلك دفعاً لدعواه وكذا لو كان المدعي يدعي أنه ورث الدار من أبيه وأقام البيعة فأقام ذوالبد البيعة أن أباه الميت كان أقر أن الدار ليست لي أو قال ما كانت هذه الدار لي كان ذلك مبطلا لبيعة المدعي ودعواه * رجل ادعى داراً في يد رجل فقضى القاضي له بها بيعة فأقامها ثم أقر القاضي له أنها فلان لرجل آخر لاحق لي فيه فصدقه المقر له فقوله ولا يطل قضاء القاضي للقري ولو قال المقضي له هي لفلان لم تكن لي قط فصدقه المقر له فان الدار ترد على المقضي عليه ويطل قضاء القاضي * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال ذوالبد ادعني ارجل وأقام البيعة فشهد شهوده أن رجلاً دفعها اليه لا تندفع لخصومة عن ذي اليد فان قال الشاهد عرف الدافع باسمه ونسبه ووجهه تندفع الخصومة عن ذي اليد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * ولو أقام المدعي عليه البيعة على اقرار المدعي أن رجلاً دفعها اليه لا تندفع عنه خصومة المدعي ولو قال شهود ذي اليد دفعها اليه رجل نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه تندفع الخصومة عن ذي اليد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * شاهداً شهدا على رجل بعبد في يده أنه للمدعي فأقام المشهود عليه البيعة أن الشاهد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته * رجل خاصم رجلاً في دار أو في حق ثمان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته

إذا كان عدلا * رجل ادعى على رجل كفالة بنفس رجل وأقام البينة فشهد الشهود أنه كفل بنفس رجل لا تعرفه جازت شهادتهم وذكروا
من الأصل إذا شهدوا أنه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول المـرتهن في أي ثوب كان
وكذلك في الغصب * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وأقام المدعى عليه البينة أن المدعى باع هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بيـنته
وبطلت بيـنة المدعى ولا يثبت الشراء في حق الغائب إلا أن يشهد الشهود أن المدعى باعها من فلان الغائب وقبضها الغائب منه كذا ذكر
الناطقي رحمه الله تعالى * دار في يد رجل جاء أخوه وادعى أن الدار كانت لأبيه ما فلان مات وتركها ميراثا له ما وطلب الشركة فقال ذواليد
لم يكن لأبي فلما أقام المدعى البينة على ما قال أقام ذو اليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه في محضته أو ادعى أن أباه أقر له بها في محضته قبلت بيـنته
وبطلت بيـنة المدعى ولو كان المدعى عليه حين ادعى الاخ أجاب وقال لم يكن لأبي فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة أقام هو البينة أنه اشتراها
منه في محضته لا تقبل بيـنته ولا تطل بيـنة المدعى * دار في يد رجل ادعى رجل أنه اشتراها منه بألف درهم فقال ذواليد لم أبيع فلما أقام المدعى
البيـنة على ما ادعى أقام ذو اليد البيـنة على أن المدعى رد عليه الدار تقبل بيـنته ويقض البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه أو لا قال لا يبيع
بيننا وهذا أظهر من الأول وكذلك لو كان قال (٤٣٨)

إذا وافق بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الآن شهودى سمعوا منه أنه أبرأني، ولو ادعى رجل على رجل أنه باع مني هذه
الجارية بالف درهم فقال ذواليدلم أبعها منه قط فلما أقام المدعى البينة على الشراء وقضى له بالجارية وجد بهما الصبغازنة وأراد أن يردها على
المقضى عليه فقال المقضى عليه إنه يرى إلى من كل عيب بها الاتقيل بينته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل * ولو ادعت امرأة على
رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه تقبل بينته * وإن
قال الرجل في إنكاره لم يكن بينهما نكاح قط أو قال ما تزوجتها قط فلما أقامت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت
منه * قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء إذا ادعى الشراء فقال المدعى عليه لم يكن بينهما بيع
فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى وقضى القاضي له بالبيع ثم وجد بهما الصبغازنة وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة عن العيب
لأن البراءة عن العيب تكون اقرا دايالبيع فكذلك لا ادخل لان الخلع عندنا طلاق والطلاق يقتضى سابقة النكاح فكان هو في دعواه
الطلاق متناقضا فلا يسمع * رجل ادعى على رجل مالا بعده فاعاها مع الخلود وأصلحه عن دعواه ثم إن المدعى عليه أقام البينة أن المدعى
قال قبل الصلح أو قال قبل أن يقر به من المال ليس لي قبل فلان شيء فالصلح والقضاء ما ضيان ولو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقبر بعد

الصلح أو قضاء المال لم يكن لي قبل فلان شيء بطل الصلح والفضاء وان كان القاضي لم يقض بينة المدعي حتى أقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أنه ليس لي قبل فلان شيء بطل عنه المال ولا يقضى عليه بشيء * امرأه ادعت مراثا على ورثة زوجها فجدوا أنها امرأة الميت فصالحوها على أقل من حصتها من الميراث والمهر ونصيبها من دراهم التركة أكثر من بدل الصلح جائز ولا يحل ذلك للورثة إذا علموا بذلك فان أقامت المرأة البينة بعد ذلك أنهم امرأه الميت بطل الصلح * ولو أن رجلا ادعى مالا على رجل فأنكر وصالحه على شيء ثم أن المدعي عليه أقام البينة على القضاء أو الإبراء لا يقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح فداء عن عيّن كانت عليه فان كان المدعي عليه قبل الصلح ادعى القضاء أو الإبراء وأنكر المدعي ذلك فصالحه على شيء ثم أقام المدعي عليه البينة على القضاء أو الإبراء بطل الصلح لان المدعي عليه إذا ادعى القضاء أو الإبراء لا يستحلف المدعي عليه وإنما يستحلف المدعي فلم يكن الصلح فداء عن اليمين * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وبين المال ووصف فأقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أنه أخذ منه فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعي ذلك لا تقبل هذه البينة ولا يكون ذلك إطلا لادعوى الاول لان من حجة الاول أن يقول أخذ مني فلان آخر ثم رده على فأخذ مني هذا المدعي عليه بعد ذلك وان شهد به المدعي عليه أن المدعي أقرا فلان آخر وكيل المدعي عليه أخذ مني هذا المال كان ذلكا كذبا لنفسه وبطل دعواه * رجل ادعى عبد في يد (ع ٣٩) رجل أنه له فجدد المدعي عليه فاستحلفه فنهك

وسمى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى هذا العبد من المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر أن المدعي عليه لو قال كنت اشترىته منه قبل الخصومة وأقام البينة قبل بيته ويقضى له * رجل اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا فخاصم البائع وأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستحلف فنهك فمضى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت اليه من هذا العيب وأقام البينة قبل بيته * رجل ادعى ثوبا في يده رجل أنه له فأمنكر المدعي

سماهم قبل قوله اذ لم تكن للواقف ورثة ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقر به هذا الرجل وان كانت له ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراث بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقبل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أو بنا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة * هذه الجملة في أجناس الناطقي كذا في المحيط * الوقوف التي تقدم أمرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاء يعمل عليها فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم تكن لها رسوم في دواوين القضاء يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذ لم تنق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا أقر وبشئ يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في المضمرات * فان اصطلموا أو أرادوا أخذ ذلك كان للقاضي الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضيهان * واذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت لفلان وقفها على كذا وقالت لورثة بل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فان القاضي يحضيه على ما أقرت به الورثة اذ لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتابا من الصلح فيها رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد اقرارا من في يده وأما اذا كانت الوقوف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فانه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في النخبة * سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهورا شتهر بمصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان أن قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعطون فينبى على ذلك كذا في المحيط * في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صلح ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء

عليه فطلب المدعي عينه فقال أنا افتدي بيمينتي فصالحه من دعواه على عشرة دراهم ثم ان المدعي عليه أقام البينة أن المدعي أقر قبل الصلح أنه لاحق له في هذا الثوب لا تقبل بيته ويكون الصلح ما ضلأه افتدي عينه بالصلح * ألا ترى أن المدعي عليه لو نكل عن اليمين فقضى القاضي بالثوب للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة على أن المدعي أقر قبل القضاء أنه لاحق له في الثوب لا يلتفت اليه * ولو أقام المدعي عليه البينة أن المدعي أقر به الصلح انه لم يكن الثوب له بطل الصلح لان المدعي باقراره هذا يزعم أن ما أخذه من بدل الصلح أخذه بغير حق اما ان كان اقراره قبل الصلح ففسد يجوز أن يكون ملكه بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي علم أن المدعي أقر قبل الصلح أنه لاحق له في الثوب يبطل الصلح وعلم القاضي باقراره قبل الصلح بمنزلة الاقرار به الصلح * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعي عليه ما كان لك على ألف درهم قط وقد كنت ادعيت على هذه الالف أمس فدفعها اليك فقال المدعي لي عليك ألف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعي عليه أقام البينة بعد ذلك فشهدوا أنهم رأوا المدعي عليه دفع الى المدعي أمس ألف درهم لا يثبت الى شهادتهم لان صلحه كان افتداء عن اليمين * ولو كان المدعي عليه قال للمدعي حين ادعى صدقت كان لك على ألف درهم الا أني قضيتكها أمس فقال المدعي ما قضيتني ودفع اليه ألفا أو صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعي عليه أقام البينة فشهد به المدعي أنه دفع اليه أمس ألف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح

ويرجع على المدعي بما أخذ منه ثانياً لأن في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي فلم يكن الصلح من المدعي عليه افتداه عن اليمين * رجل في يديه وديعة لرجل جاهر رجل وادعى أنه وكيل المودع في قبض الوديعة وكله في ذلك منذ سنة وأقام البينة فأقام الذي في يديه الوديعة أن الموكل أخرجه من هذه الوكالة قبل سنته * وكذا لو أقيم البينة أن شهود الوكيل عبيد قبل ذلك منه * رجل ادعى داراً في يد رجل أمهاله وأقام البينة وأقام المدعي عليه البينة أنها لفلان الغائب اشتراها من المدعي ووكلائها تقبل بينته ويجعل وكيلاً وتندفع عنه الخصومة ولا يقضى بالشراء على الغائب * رجل في يديه دار ادعاها رجل بوكالة رجل فأنكر المدعي عليه دعواه الملك والوكالة فأقام الوكيل بينته على الوكالة فأقام المدعي عليه البينة على إقرار الموكل أن شهود الوكيل شهود زور وأستأجرهم بطلت شهادة شهود المدعي فان شهدوا بذلك على إقرار الشاهدين لا تبطل شهادتهم الا اذا شهدوا على إقرار الشاهدين أنهم سمعوا ودان في قذف أو أنهم ما شربوا فيما شهدا على المدعي عليه فحينئذ تبطل شهادتهما * رجل ادعى داراً في يد رجل فحذفه المحلة على ألف درهم على أن يسلم الدار الذي في يديه ثم ان المدعي عليه أقام البينة أنها له وأراد أن يرجع في الالف ليس له ذلك وكذا لو أقيم البينة أنها كانت لفلان اشتراها منه أو أقيم البينة أنها كانت لبيه مات وتركها ميراثاً له لا تقبل بينته لأنه حين (٤٤٠) محمد عوى المدعي كان القول قوله مع اليمين في انكار حقه فكان الصلح افتداه عن اليمين

أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين بصرف الفضل الى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم سهمهم ولسائر الفقراء بسهمهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقي منهم على ما وصفت فإذا انقرض فقراء السكة الموجودين يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة * في وقف الخصاص رجل وقف ضيعة له فقال قد جعلت ضيعة في المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديد هاصد قموقفة على وجوه سماها وجعل آخرها لساكنين جازاً فان ادعى الواقف أن قراهمها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح داخل في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصالحين من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً إليها ومعروفة فادخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح داخل في الوقف كذا في المحيط

باب السابع في المسائل التي تتعلق بالصلح

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على ماله ومدرستين مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشروط الصفة وجعل آخره للفقراء فاجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة * رجل وقف ضيعة له وكتب صكاً وأشهد شهوداً عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون بيعي فيه جائزاً ولم أعلم أن الكاتب كتب أو لم يكتب في الصك هذا الشرط ان كان الواقف رجلاً فصحيحاً يحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب وقف صحيح وأقره هو بجميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف أعجمياً لا يفهم العربية فان شهد الشهود أنه قرئ عليه بالفارسية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وان لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المضمرات * وهذا لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه أبو جعفر عن امرأه قال لها جيرانها اجعلي هذه الدار وقفاً على أنك متى احتجت الى بيعها

فلا يستطيع أن يرجع في الالف * ولو أقيم البينة أنه اشتراها من المدعي قبل الصلح تقبل بينته ويبطل الصلح ولو لم يقيم البينة على الشراء ولكن أقيم البينة على صلح صالحه عن الدار بألف قبل دعواه أمضيت الصلح الذي أنبته بالبينة وأبطلت الصلح الثاني كذا ذكر في المنتقى قال كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وان كان شراء بعد شراء من رجل واحد فالشراء الثاني حق والشراء الاول باطل * وان كان الصلح أولاً ثم الشراء بعد ذلك أجزت الشراء الآخر وأبطلت الصلح الاول * رجل ادعى على رجل أنه قتل أخاه عمداً وأقام البينة

فادعى القاتل أن المقتول ابنه وأنه قد عفا عنه فان القاضي يأمره بإحضاره وإحضار شهوده فجاء القاتل بـ رجل وشاهدين فشهدا أن هذا الرجل ابن المقتول وأنه قد عفا عنه قال تقبل شهادتهما وشئت النسب وان كان الرجل جاحداً ويبطل القصاص * رجل زمن ادعى على رجل أنه أبوه وطلب أن يفرض له القاضي النفقة عليه فأسكر ذلك الرجل فأقام الزمن البينة على ما ادعى وأقام المدعي عليه البينة على رجل آخر أنه أب الزمن وذلك الرجل ينكر أن ذلك قال البينة بينة الزمن وشئت نسبه من الذي أقيم عليه البينة أنه أبوه ويفرض له عليه النفقة وتبطل بينة الآخر وكذا امرأه خاصت معها الى القاضي فسالته أن يفرض لها عليه النفقة وهي محتاجة فقال له ان له أخاً وهو أولى بالنفقة مني وأنكرت المرأة ذلك فأقام المدعي شاهدين فشهدا على رجل أنه أخوها والمرأة وذلك الرجل ينكر أن القاضي يبرئ المدعي عن النفقة ويقول لها ان شئت فرضت لك على الاخ وهذه من جنس المسائل التي تقبل الشهادة في دفع الخصومة عن نفسه وان كان مثبتاً حق الغير * ومن اذا وجد القاتل في محلة فادعى أهل المحلة أنه قتل رجل آخر من محلة أخرى وأقاموا البينة من غير المحلة التي وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل أن البينة مقبولة فان ادعى أولياء القاتل على ذلك الرجل أخذه بالدية وان أبرأه لم يكن للأولياء عليه ولا على أهل المحلة شيء يجوز هذه البينة وان أنبتوا الدية لغيرهم * رجل مات فقاسمت امرأته وولده الميراث وهم كبار

كلهم وأقروا أنهم زوجه الميت ثم وجد الولد شهوداً أن زوجها كان طلقها ثلاثاً في حتمته فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث * رجل ادعى على آخر قذاً وأقام البينة فادعى القاذف أن المذدوف عبد فلان تدفع عنه دعوى الحد فان أقام المذدوف بينة بعد ذلك أن فلاناً أعتقه قبل القذف فمات بينته وقضى له على القاذف بالحد * أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكة قالوا تقبل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف عليه بمنزلة استحقاق الملك وليس بصريح الرأي أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهم ماصفة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حرو عبد وباعهم ماصفة واحدة لا يجوز بيع العبد لأن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف * رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحققه إنسان بالملك المطلق بالبينة كان له أن يرجع بالثمن على بائعه فارجع فقبل أن يقضى القاضي بالثمن على بائعه أقام البائع البينة أنه له لا تسمع دعوى البائع لأن البائع صار مفضياً عليه بالقضاء على المشتري وإن أقام البائع بينة على أنه كان اشتراه من المستحق ثم باعها من المشتري أو أقام البائع البينة على التناج يتظر أن أقام البينة على المستحق قبلت بينته ويطل قضاء القاضي للمستحق وإن أقام البائع بذلك بينة على المشتري إن أقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري (٤٤١) لا تقبل هذه البينة لأن البيع الذي جرى بينهما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن للمشتري فخرج المشتري من أن يكون خصماً وإن أقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع لأن البيع الذي جرى بينهما قائم لم ينفسخ لأن الاستحقاق لا يبطل البياعات الماضية في ظاهر الرواية فكان للبائع أن يلزم البيع للمشتري وكان المشتري خصماً لا تقبل بينة البائع عليه ويكون ذلك قضاء على المستحق * رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة فمات المدعى عليه قبل القضاء ثم عدلت بينة المدعى فان القاضي يقضى بتلك البينة على وارث الميت وإن لم يكن له وارث

يتبعينها فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط وقالوا قد فعلنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليهما بالنار سبى وهي تسمع وأشهدت على ذلك صارت الدار وقفاً وإن لم يقرأ عليهما لا تصير الدار وقفاً وما ذكر من الجواب في المسئلتين إنما يتأتى على قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأتى كذا في المحيط * وقف ضيعة له وأمر بكتابة صك الوقف فغلط الكاتب في حدين وأصاب في حدين فإن كان الحدان اللذان غلط فيهما في تلك النواحي لكن بينه وبين المحدود أرض أو كرم أو دار لاغير يصح الوقف وإن كان الحدان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل إلا إذا كانت الضيعة مشهورة معينة مستغنية عن التعديد لشهرتها فيجوز الوقف * حينئذ كذا في الوجيز * رجل أراد أن يهب جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه فنسى الكاتب أن يكتب بعض أقرحه من الأراضي والكروم ثم قرئ الصك على الواقف وكان المكتوب أن فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا فراح على فلان بن فلان وبين - سدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن كان الوقف في صحته وأخبر الواقف أنه أراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أرادته وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالأمر كما تكلم كذا في فتاوى فاضلخان * إذا كتب صك المتولى والوصى ولم يذكر فيه جهة وصايته وبوليته لا يصح هذا الصك فإن كتب أنه وصى من جهة الحاكم ومتولى من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جاز كذا في الواقعات الحسامية * وهكذا في فتاوى فاضلخان * في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من متولى وقف أرضاً وقف على أبواب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان ابن فلان من فلان بن فلان المتولى في الاوقاف المنسوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على أبواب معلومين جاز وإن لم يذكر الواقف فهذا أحق كذا في الذخيرة * رجل في يده ضيعة جاء رجل وادعى أنها وقف وجاء بصك فيه

(٥٦ - فتاوى ثانياً) نصب القاضي عنه خصماً في قضى عليه ولا يقضى من غير خصم * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراه من فلان الغائب وصدقه الذي في يده فإنه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم بإقرار المدعى عليه * رجل اشترى داراً وقبض وأراد الشفيع أن يأخذها فقال المشتري اشتريتها فلان الغائب وأقام البينة على إقراره قبل الشراء أنه اشتراها فلان وإن فلاناً وكله بشرائه هذه الدار منذ سنة ذكر في المنتقى أنه لا تقبل بينة المشتري قال لا في لوقبها لا لزمت البيع على الغائب * رجل ادعى أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى عليه ما اشتريتها منك فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى أقام المدعى عليه البينة أنه اشتراها وكيلي من فلان سمع دعواه * وذكر في المنتقى إذا ادعى داراً في يد رجل أنه له اشتراها من ذي اليد وكيلي فلان الغائب لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل ادعى ملكاً بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكاً مطلقاً وشهد وشهد بذلك ذكر في عامة الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته * قال المصنف رحمه الله تعالى قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وإن صاحب اليد أقر له به وأقام البينة على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى استوهبها مني بطلت بينة المدعى وتدفع الخصومة عن ذي اليد لأن كل واحد منهما أقام البينة على إقرار

صاحبه أنه فطلت البيئتان لمكان التماريض فترك العين في يدي اليد كذا ذكر في الاصل * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وقضى له القاضي بها ثم قال المقضى له أنها فلان آخر لم تكن لي قط وصدقه المقر له يطل قضاء القاضي ويرد الدار على المقضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر وهما منى وقبضتهما هي للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقر على ما عند أصحابنا * عبد في يد رجل ادعاه رجل وأقام البينة فأقر المدعى عليه أنه لغير المدعى لا يصح إقراره * عبد في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما ما أقام البينة أنه له أو دعه الذي في يديه والمدعى عليه بمجده دعواه أو يقول هو لي فلم يقض القاضي بشهود المدعين حتى صدقوا باليد أحدهما فأنه يدفع العبد إلى المقر له فان عدلت البيئتان قضى به للمدعين * ولو ادعى عبد في يد رجل أنه له فجحد المدعى عليه فأمر المدعى بأقامة البينة فلما أقام من عند القاضي بأمره المدعى عليه من رجل وسلمه إليه ثم أو دعه المشتري ثم جاء المدعى بشهود وأحضر المدعى عليه فقال المدعى عليه بعتة من فلان وسلمته إليه ثم أو دعه ان صدق المدعى فيما صنع أو لم يصدق ولكن القاضي علم بذلك فان القاضي لا يسمع بينة المدعى على ذي اليد وان لم يصدق المدعى ولم يعلم القاضي بذلك فأراد المدعى عليه أن يثبت ذلك بالبينة لتدفع عنه خصومة المدعى فان القاضي لا يسمع بيته ويقضى عليه بينة المدعى وقد مر * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها فلان (٤٤٣) وقال وكفى فلان بالخصومة فيها ثم ادعاه لنفسه لا تسمع دعواه وكذا لو ادعاه المولى كل آخر

وان ادعاه لنفسه أو لاثم ادعى أنها لفلان وكفى بالخصومة فيها ثم ادعاه * ولو ادعى دارا في يد رجل أنها لورثها من أبيه أو قال اشتريتها من ذي اليد فجحد المدعى عليه ثم ادعى أنها لاثم تسمع دعواه وقد مر * امرأة ادعت على ولديت أنها كانت امرأة أبيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجحد الابن فأقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن أقام البينة أن أباه كان طاقها ثلاثا واتفقت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح أنها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها أو لم

خطوط عدول وقضاة قد انقضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار ينطق بالوقف لا يقضى به مالم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط

الباب الثامن في الإقرار

قول من الأرض في يديه هذه الأرض وقف إقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا تشتط له شرائط الوقف كذا في المحيط * اذا أقر بوقفية أرض في يديه ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح إقراره وصارت الأرض وقفاً على الفقراء ولا تجعل المقر هو الواقف له ولا غيره إلا أن يشهد الشهود أن هذه الأرض كانت لهذا المقر حين أقر فيجعل المقر واقفاً كذا في محيط السرخسي * وهكذا في فتاوى قاضيان * والولاية للمقر استحساناً حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصي إلى غيره كذا في الذخيرة * وتأويل قبول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فأقام المقر بيته أنه هو الواقف فمدف خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يردها عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الإقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر بالوقف وسعى واقفه ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الأرض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فان كان على أبيه دين يباع فيه وان كانت له وصية تنفذ وصيته من ثلثه وما فضل منها يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخر وان كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي * ثم ينظر ان لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضي أن يولي أمره من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله استحساناً جاز لا أمره على الصلاح كذا في المحيط * وان كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الأرض للجاحد بقوله ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضيان * وكذا اذا قال هي موقوفة من جدتي ولو قال هذه الأرض موقوفة

تكن بزوجته قط ثم أقام البينة على الطلاق لا تقبل بيته * رجل ادعى على رجل مالاً وأخرج خطاً وادعى عن أنه خط المدعى عليه فأسكر المدعى عليه أن يكون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنها خط كاتب واحد اختلف المشايخ زعمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله إلا أن يكون الكاتب صرافاً أو مسامراً ونحو ذلك ممن يؤخذ بحظه فنهناً أو لي أن لا يؤخذ بخط * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه كان لابيه مات وتركه ميراثاً وقال ذواليد أو دعي أبوك ولا أدري مات أبوك أو لم يمض كذا في المتنق أنه لا تدفع عنه الخصومة * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من فلان بكذا وأقام البينة وأقام ذواليد البينة أنه اشتراها من ذلك الرجل وأرخا وتاريخ الخارج أسبق وأقام ذواليد البينة أنه حين اشتراها الخارج كانت الدار لذلك الرجل إلا أنها كانت رهناً عند فلان آخر ولم يرض المرتهن ببيعه حين علم وأبطل بيعه ثم أتت ترهتها منه بعد ما فك الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا له سوى الخارج لانه ليس يخضع في اثبات الرهن * ولو كان المدعى ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه عندي بكذا وقبضته وأقام البينة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه أني اشتريته منه ونقدته الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن لان بيعة البيع من بيعة الرهن اذا اجتمعا كانت بيعة البيع أولى * دار في يد رجل ادعاه أخوان وهما بالغان أحدهما

أكبر من الآخر ادعى أنها كانت لابيه مامات وثر كهامرات ناله ما وأقاما البينة فقال المدعى عليه في دفع دعواهما في أشربت هذه الماد من الأكبر ومن فلان وصى هذا الأصغر حين كان صغيراً بكذا فأنكر وأنكر الوصي أيضاً الوصاية فأقام المدعى عليه البينة على إقرار الوصي أنه باع بحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة لأن يشهد الشهود أنه كان وصياً من جهة أبيه أو من جهة أمه أو من جهة القاضي باع الحاجة الصغرى مثل الثمن لا ناوان عاينا إقراره أنه وصى لم تثبت الوصاية بإقراره * امرأة أدعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً وأقامت البينة والزواج يجمع ثم ادعى الزوج أنه قد تزوجها بعد ما اعترفت أنها تزوجت بالحلل ويحل له نكاحها لا يسمع منه هذا الدفع لأنه بهن الدعوى يدعى عليها التناقص في دعوى الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البينة لا يسمع علم ادعى التناقص * رجل ادعى على رجل دعوى اتفق علماء الزمان على فسادها فقال المدعى عليه في دفع هذه الدعوى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى عليه باثبات الدفع وقال بعضهم يطالب ومن دفعه أنه ثبت فساد الدعوى * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن ينظر في دعوى الدفع ويسأله ان كانت فاسدة ظاهراً وهو يعلم بفساد الدعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يأمر المدعى عليه باثبات الدفع * رجل ادعى داراً فيدرجل أنها له فقال المدعى عليه نصفها لي ونصفها وديعة عندى لفلان ولم يقيم البينة (٤٤٣) على الوديعة فأقام المدعى البينة

على دعواه ثم أقام المدعى عليه البينة أن نصفها وديعة عنده لفلان تبطل دعوى المدعى في النصف وهبل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل * قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه نظر وأشار في الجامع الى أنه لا تبطل في الكل * رجل ادعى داراً في يدرجل أنها له فأقام المدعى عليه البينة أنها وديعة عنده لفلان اندفعت عنه دعوى المدعى فان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه فأعاد المدعى الاول دعواه على المقر له فأجاب أنها وديعة عنده لفلان آخر تقبل بينته وتدفع عنه خصومة المدعى * رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة ثم قال بعدا قامة

عن أبي فان هذا لا يكون إقراراً بالملك لايه ولا يجوز الوقف سواء كان على الابدين أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوى * ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحساناً كذا في المحيط * وأما اذا أضاف الوقف الى رجل أجنبي فان ذكر رجلاً معروفاً به بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضر ارجع اليه لأنه أقرب بالملك له وشهد عليه بالوقف فان صدقه في جميع ذلك يثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقه في الملك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لتكون الشاهد واحد وان كان ميتاً فالأحرز الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الخادم ملك له يتصرف فيه ماشاء كذا في المحيط * فان صدقه جميعاً فالولاية له فان صدقه البعض دون البعض فلا ولاية له قياساً وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياس نأخذ وكذلك اذا صدقه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياساً كذا في الظهيرية * قال الا أن يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط * وان كانت الاضافة بحرف عن فهذا ليس بإقرار بالملك لفلان كذا في خزنة المفتين * وان لم يسمه بعينه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من محمد أو عن محمد صارت وقفاً كذا في الظهيرية * فان سمي بعد ذلك رجلاً لم يصدق اذا كان مفصولاً وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط * ولو سمي الواقف والمستحق فالحكم فيه أن يرجع فيه الى ذلك الواقف ان كان حيّاً وإلى ورثته ان كان ميتاً فان صدقه أو صدقه في الوقفية وفي الشروط كان الامر على ما أقره وان كذبه أو كذبه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوى القدسي ولو أقر بالوقفية ولم يسم واقفه وسمى مستحقه بأن قال هذه الارض موقوفة على نفسي وعلى ولدى ونسلي فانه يقبل إقراره كذا في محيط السرخسي * والولاية اليه وفي الاستحسان دون القياس فان ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصته ولده ونسله كذا في الحاوى * ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم

البينة في قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بينته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بينته لأنه يمكنه أن يقول استوفيت بعدا قامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية جندين يافته بؤدم بطلت بينته * رجل ادعى على رجل أربع مائة درهم فجحد المدعى عليه فأقام المدعى البينة على ما ادعى ففضى القاضي له ثمان المدي أقر له هذا المنكر عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى سقط عن المنكر الثلاثة الباقية وقال غيره من المشايخ رحمهم الله تعالى لا يسقطه رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعى عليه اني قد أحتله بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك وقال صاحب الدين ان المحتمل عليه مات مقلداً قبل أداء الدين كان القول قوله مع عيینه ولا يقبل قول المحيل انه مات ملياً وكان له أن يرجع على المدينين بدينه كذا ذكر في الاصل * رجل ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذو كريمة الكل جله ولم يذ كريمة كل عين وجنس ونوع على حدة اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى ان ادعى عليه غصب هذه الاعيان لا يشترط اربعة الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى أن الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة به حضرته وان قال انها قد هلك في يده أو استملكها أو بين قيمة الكل جله تسمع دعواه وتقبل بينته * وذكري في الجامع ان ادعى أنه غصب منه جارية ولم يذ كريمة تسمع دعواه

ويؤمر بردها لبارية فان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاضب فلما سمع دعوى الغصب من غير بيان القيمة لان بضم اذ اثنان قيمة الكل جله ولم يبين قيمة كل عين على حدة كان أولى وان لم يدع الغصب وادعى أن في يده هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمع دعواه في حكم الاحضار وبعد ما حضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال المصنف رحمه الله تعالى انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى السرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباً أو لم تكن فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل أحضر وصى الميت وادعى أن له على الميت خمسين درهماً وكان الميت أقر بخمسين درهماً في حياته ديناً لازماً فأقام وصى الميت بينة أن المدعى هذا أقر أن له على الميت هذه الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصي ويكون ذلك رد البينة المدعى رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له وأنكر المدعى عليه فقيل أن يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل وأشهد عليه فلما أقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى ورضي القاضي له بالعين أقام ذلك المشتري البينة على المقضى له أن العين له وفي يده بغير حق ففضى له ثم ان المقضى له الثاني وهو المشتري باعه من بائعه أو وهبه له جازر ويعود العين اليه وهذه حيلة تفعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضى (٤٤٤) عليه الاول وانما يدعى ملكاً مطلقاً ما اذا ادعى الشراء منه لاسمع دعوى المشتري

لان المشتري صار مقضياً عليه بالقضاء على بائعه وانما وضع المسئلة فيما اذا باع المدعى عليه قبل أن يقيم المدعى البينة لانه لو باع بعد ما أقام المدعى شاهدين وعدل الشهود أبطل القاضي بيع المدعى عليه رجل في يديه دار يقول ورثتها من أبي جابر رجل وادعى أنها له اشتراها من أبي ذى البيداء فدرهم وأقام البينة فشهد شهوده أن والذى البيداء باع هذه الدار من المدعى ولم يذكرها أنه باع وهو يملكها قالوا جازت شهادتهم ويقضى بالدار للمدعى لان صاحب اليد مقر أنها كانت لآبائه ولأنهم لو شهدوا على اقرار الميت أنها للمدعى تجاوز شهادتهم فكذا هذا اذا

معلومين سماعهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زادهم منهم أو نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الآخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقر أنها صدقة موقوفة على وجه سماه ثمين وجه آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياساً واستحساناً ويكون على ما بين أولاً كذا في المحيط * ولو أقر بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسمى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضيان * لو قال على فلان بعينه ثم قال مقصود لا يبدأ أولاً بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولاً عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بأرض في يده أن القاضي فلان ولأهله هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زماناً فان لم يظهر عنده غير ما أقر به جواز اقراره على سبيل ما أقر كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال هذه الأرض ولأها القاضي والذي ثم توفي والذي وأوصى الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الأرض كانت في يد والذي أقال كانت في يد فلان فأوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان وأوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده وأوصى الى الذي أوصى الى كذا في المحيط * لو قال لأرض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت وفقاً كذا في الفتاوى العتبية * أرض في يد ورثة أقرروا أن أباهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهاً غير مسمى صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي أقر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي يوليها من شاء كذا في فتاوى قاضيان * فان كان في الورثة صغيراً أو غائب وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان أقر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسبهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر للوقف على ما أقره ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحدين في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحدون بعض حصصهم ورجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بين أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم المشتري وان

كان ذواليد يقول ملكي وفي يدي ولم يقل ورثتها من أبي حينئذ يحتاج المدعى الى أن يشهد بشهوده أن الميت باعها كذبهم وهو يملكها وقت البيع وكذا لو كان ذواليد يدعى أنها له بسبب آخر لا ميراثاً عن أبيه * ولو أن المدعى ادعى أنها له اشتراها من أبي ذى البيداء فقال ذواليد ما كان لابي فيها حق فلما أقام المدعى البينة على أنها اشتراها من الميت وهو يملكها أقام ذواليد البينة أنه كان اشتراها من أبيه فقبلت بينته * ولو قال ذواليد هذه الدار ما كانت لابي قط أو لم يكن له فيها حق قط فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى أقام ذواليد البينة أنه اشتراها من أبيه في محنته لا تقبل بينته * وان أقام البينة أن أباه أقر في محنته أنها الى قبلت بينته * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لآبائه مات وتركتها ميراثاً له وأقام البينة وقضى القاضي له بذلك ثم جاء آخر وادعى أنها له اشتراها من أبي المقضى له وصدقه المقضى له فانه يراد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الشراء أقيم البينة على الذي ردت عليه الدار لان المقضى له لما صدق مدعى الشراء فقد أقر أنه كان مطلقاً في دعواه الارث وان شهوده كانت شهود زور وفي مثل هذا لا ينفذ قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما اذا قضى في العقود والفسوخ بشهادة الزور * امرأتها باعت كرها فادعى انها وهو غير بالغ أن الكرم له ورثته من أبيه وصدقته أمه بالبيعة وزعت أنها لم تكن وصية له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير لا يقبل قولها بعد ذلك انهم لم تكن وصية وكان عليها قيمة المبيع للصغير باقراها على نفسها انها استهلكته بالبيع والتسليم

ولا تسمع بينة الغلام الا باذن من له ولاية عليه * وفيما اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انه لها الخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تسمع دعواها او الصحيح انها تسمع * قال المصنف رحمه الله تعالى سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهري الدين رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل انه غصب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما احضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي فادعى انه له واقام البينة قال مولانا رحمه الله تعالى ان قال المدعي هذا الغلام هو الذي ادعت لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغرير والتبديل وان قال المدعي بعد ما حضر الغلام هو عبيدي ولم يرد على ذلك سمع دعواه وتقبل بينته لان دعواه الاولى لا تقع الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا * وسئل رحمه الله تعالى من خلع امرأته وقال في مجلسه من الذين خانه هي جيزت ثم ادعى شيئا من متاع البيت أو اقشته قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع دعواه وان ادعى انه له ولم يقل شيئا تسمع دعواه اذ لم يكن دعواه في ذلك المجلس * قال مولانا رحمه الله تعالى وذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبيد في يد المقر له انه غصبه منه أو ادعى عليه دين لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حدث بعد الاقرار وكذا لو كتب رجل براءة لرجل انه (٤٤٥) لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراهم

اقام البينة على شراء عبيد من الذي ابراه أو على قرض ألف درهم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال المصنف رحمه الله تعالى فعلى هذا ينبغي أن لا تسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا أن يدعي أن هذا المتاع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقا انه لا تسمع دعواه * وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبيد أو متاع فلان صرح اقراره لانه عام وليس هو بمجهول فان جاء المقر له ليأخذ عبيدا من يد المقر واختلفا فقال المقر له كان في يدي وقت الاقرار فهو لي فقال المقر لا بل ملكك هذا بعد الاقرار

كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشترى أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما أقرت وابه فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم أقرت وابه ورجع هو الى تصديقهم فلا يصير المقدم من الغلة قصاصا بما لزمه من القيمة كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقفه لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد ابن عبد الله وولده وولد نسله وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيدان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولدي ولدي وعلى عز وفائه يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى الغلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما أصاب زيد امتها دخل عمر ومعه في ذلك فتكون حصص زيد بن زيد بن زيد بن عمرو وأبدا ما كان زيد في الأحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمرو حق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فأقر زيد لعمرو وعلى نحو ما بينا كان لعمرو وأن يشارك زيد في غلة الوقف مادام زيد في الأحياء فاذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في المحيط * مات وترا الباقي في يد أحد هما ضيقة زعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهم ما هو المختار كذا في المضمرات * قال الخصاص في وقف رجل في يده أرض أو دار أو متاعا رجل عند القاضي أنه له والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يجعل الأرض وقفها على ما أقر به ولكن لا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حلفكم هذه الأرض لي فان القاضي يحلفه فان نكل عن البين أو أقر أن هذا الرجل للقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يسطر ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة * فان أقام المدعي البينة أنه الحكمه وبطل الاقرار بالوقف فان أقر بأن رجلا معروفا وقفها وحضر ذلك الرجل فأقر بالوقف كان خصما للمدعي فان سمي صاحب اليد فوما قال هي وقف عليهم كانوا خصما للمدعي فان أقر القوم للمدعي بأنهم املاكه قبل اقرارهم على أنفسهم في الغلة فاذا مالوا كانت الغلة للمساكين دون المدعي فان كانت الأرض في يد قيم والمسئلة على حالها فهو خصم للمدعي تسمع بينته عليه

كان القول قوله الا أن يقم المقر له البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر سكر دخول هذا العبيد في الاقرار فيكون القول قوله وذكر في الاقرار ما وافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي فلان ثم بعد أيام ادعى شيئا مما في الحانوت أنه له وضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض روايات الاقرار أنه لا يصدق * قال المصنف رحمه الله تعالى وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في عدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة بيقين * وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال مالي بالكوفة دار أو قال مالي على أحد مال ثم ادعى بالكوفة دارا أو ادعى مالا على رجل سمع دعواه لانه لم يبرئ انسا نابعينه فتسمع دعواه * وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال مالي في رستاق كذا في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولا دعوى ثم أقام البينة أن له في يد فلان في ذلك الرستاق دارا لا تقبل بينته الا أن يقم البينة أنه أخذها منه فلان بعد الاقرار * ولو قال مالي في يد فلان دار ولا أرض ولا حق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق أو قرية لا تقبل بينته ولو قال مالي بالري حق في دار ولا أرض ثم ادعى ذلك واقام البينة تقبل بينته مالم يقصد قرية بعينها وأرض بعينها فحينئذ لا تقبل بينته * أما اذا مال لاحق لي بالري أو بجزر اسنان أو بالعراق أو بطبرستان فاقراره باطل * وذكر في النوادر عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأة هذا البيت وما أغلق

عليه بانه هي لها وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع * ولو أقر لآبته في صحته بجميع ما في منزله من الفرش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال كلها وله بالمرستاق ودواب وعلمان وهو ساكن في البلد فأقره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه * وكذلك عبيده الذين يخرجون في حوائجه وياؤون الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره * ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لا مرأى غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ههنا حكم وفتوى في الحكم * اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار * وفي الفتوى اذا علمت المرأة أن الزوج كان صادقا في اقراره وأن جميع ذلك كان لها بعه أو هبة أو ما أشبه ذلك فهي في سعة من أن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن كذلك لا يصير للملك لها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى * وذكر في وصايا المستقن اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده قليل ولا كثيرا الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وهو قال من تركه والدي وأقام البينة قبلت بيته * وكذلك الوارث انما قد استوفى ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى على رجل دين والده (٤٤٦) تسمع دعواه وفي وصايا المستقن اذا بلغ الورثة أن مورثهم أوصى بوصايا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزنا ما أوصى به لم يجز ثم انما يجوز اذا أجازوا بعد العلم * ولو أقر الوصي أنه استوفى جميع ما كان لليت على الناس ثم ادعى على رجل دين لليت تسمع دعواه كما لو أقر به الوارث ثم ادعى دين لليت * رجل ادعى دارا أنه له وأن مورث المدعى عليه كان أحدث به عليها بغير حق ثم مات وتركها في يده وارثه هذا وأقام البينة على ما ادعى فأقام المدعى عليه البينة أن مورثه فلانا كان اشتراها من المدعى بكذا يباعا بوثق بضا ثم مات مورثه فورثته منسه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه أن مورث المدعى عليه كان أقر أن البيع الذي

ولا يتحلف القيم لانه لو أقر لم يصح وكذلك أمين القاضي كذا في الحاوي * فلو أن الذي في يده الدار بعد ما أقر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين أقر أن الدار للمدعى ثم ان هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في اقراره بالدار للمدعى وقالوا هذه الدار وقف علينا فهمم الخطة مائة للمدعى فيما يدعى فان أقام المدعى بيينة على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كانت الدار في يده أنها وقف وان لم تكن له بيينة على ما ادعى كان له أن يستحلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فان أقرت بالدار للمدعى أو نكلوا عن البيين كان اقرارهم جائزا على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على الغير فيه كذا في المحيط * أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فجاء انسان وادعى أن الضيعة له وأقر الورثة بذلك لم يطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه يجب الضمان بلا خلاف وهو النصاب فان أنكر الورثة ذلك فاردت تحليفهم ان أراد أخذ الضيعة فلا عين عليهم وان أراد أخذ القيمة ان نكلوا فله ذلك كذا في محيط السرخسي * رجل في يده دار أقر الذي في يده الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها اليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد الى القاضي وقال أنا وقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته الى هذا واوليته القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يده ينظر ان كان الذي في يده هذه الارض صدقة أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال انما دفعها اليه وديعة وصاحب اليد يقول انما كانت له الا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الارض لهذا المدعى كذا في الذخيرة * أرض في يد رجل شهد شاهدان على اقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب ان عرف أي

جرى بيته وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذا رد على الثمن يجب على ردها اليه وأقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل الاقرارين ظهير الدين هذا رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الدفع لان بيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بمنزلة الرهن فانما أقام المدعى عليه البينة أن مورثه اشتراها من المدعى يجعل كانه كان رهنا ثم اشتراها بعد الرهن فيحكم بالشراء * وعند مشايخنا رحمه الله تعالى بيع الوفاء بمنزلة البيع الفاسد اذا اتصل به القبض يملكه المشتري وينقل ذلك الى ورثته فكان المدعى في دعواه الملك لنفسه بعد ذلك مبطل في دعواه فلا تدفع به هذا دعوى المدعى عليه شراء مورثه من المدعى * رجل أحضر مملوكا ادعى أنه له وأنه تمرد عنه وقال المملوك أنا عبد فلان الغائب ذكر في المستقن أن العبد اذا جاء بيينة على ما ذكر لم يجعل بيته وبين المدعى خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بيينة المدعى ويقضى له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسمى له على العبد الا أن يقيم البينة ان العبد له فتقبل بيته ويقضى بالعبد له على المقضى له الاول * ولو أن رجلا ادعى عبد في يده عبد أو ادعى عليه دين أو شراء شيء منه فهو خصم له الا أن يقر المدعى أنه محجور * دار في يد قوم ميراث لهم عن أبيهم ادعى رجل أنه اشترى من بعضهم نصيبه وهو غائب وبين نصيب الغائب ومن في يدهم الدار أقروا بنصيب الغائب من أبيه وقالوا لا ندري انك اشتريت أم لا فلا تدفع اليك حصه فلان منها فأقام المدعى بيينة فشهدوا أنها اشترى من الغائب نصيبه لا تقبل من هذه البينة * ولو قال بقية الورثة الذين الدار في أيديهم الدار

لنا لاخلاق فلان الغائب فيها جازت بينة المدعى * ولو أن رجلا ادعى دارا في يد رجل أنهما أو أقام البينة وأقام الذي في يديه الدار أن هذه الدار
لفلان الغائب اشترها من المدعى ووكافى فيها كذا في المنتقى أنه يقبل بينة ذي اليد ويجعل وكيلاً وأدفع عنه الخصومة ولا يلزم الغائب
الشراء * رجل ادعى دارا في يد رجل أنهما أو أقام المدعى عليه هي ملك والدي وديعة في يدي لا تندفع عنه الخصومة
فإن أقام المدعى البينة على ما ادعى ثم أقام المدعى عليه البينة أنهما أو أقام المدعى قالوا لا تقبل بينة المدعى عليه لأنه ليس بوكيل
عن والده في إثبات الملك لوالده لو سمعت منه هذه البينة أنما تسامع لدفع دعوى المدعى وأنه انتصب خصمه للمدعى بدعوى الفعل عليه وهو
الغصب فلا تسمع منه دعوى الامانة * رجل ادعى محدودا في يد رجل وذ كر الحدود الثلاثة ولم يذ كر الحد الرابع والحد الرابع متصل
بملك المدعى عليه لا فاصل بينهما قال الشيخ الامام الاستاذ ميراج الدين رحمه الله تعالى تصح هذه الدعوى لأن السكوت عن الحد الرابع
لا يمنع صحة الدعوى * وكذا لو ذ كر الحد الرابع وقال الحد الرابع ارض المدعى عليه ولم يذ كر الفاصل وكذا لو كان الحد الرابع ملك
الرجلين لكل واحد منهما ارض على حدة فقال المدعى في بيان الحد الرابع والحد الرابع ارض فلان ذ كر أحد الحارين ولم يقل ويتصل
بارض فلان آخر * وكذا لو كان الحد الرابع ارض فلان ومسجدا فقال المدعى (٤٤٧) الحد الرابع ارض فلان ولم يذ كر

المسجد قال تصح دعواه
أيضا * قال المصنف رحمه
الله تعالى وينبغي أن
لا تصح دعواه في هذين
الوجهين لأن المدعى جعل
الحد الرابع ملك فلان وإذا
لم يكن كله ملك فلان لم تكن
دعواه متناولة لهذا المحدود
فلا تصح كذا لو ذ كر الحدود
الأربعة وغلط في حد واحد
بخلاف ما إذا سكنت عن
الحد الرابع * وفي المنتقى
رجل صب في السوق زيتا
لإنسان أو شيئا من الأدهان
أو سمنا أو خلا وعاب الناس
ذلك وشهدوا عليه فقال
الجاني صبيته وهو نجس
قد ماتت فيه الفأرة كان
القول قسوله * وإن مر
بسوق القصابين وأخذ لحما

الاقرارين كان أول جاز الأول ويبطل الثاني فإن لم يعرف الأول من الآخر قضى بجميع ذلك وتكون
الغلبة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضيان * ذمى في يده ارض أقرب بأن مسلما وقتها على
المساكين أو في الحج أو في الغزو أو سمي وجهها آخر مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جازا قراره ويجزى على
الوجه التي سماها وإن أقر أن المسلم وقتها على البيع أو سمي وجهها لا يتقرب به المسلمون بطل قراره
وأخرجت الارض من يده وجعلت لبیت مال المسلمين كذا في الحاوي

الباب التاسع في غصب الوقف

رجل وقف ارضا أو دارا ودفعها إلى رجل وولاه القيام بذلك فجحد المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الارض
من يده والغاصب فيه الواقف فإن كان الواقف ميتا وجاز أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي قضايا خصمه فيه
فإن كان دخلها ناقص ضمن ما كان من نقصان بعد مجوده ويعمر به ما تهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من
والها غاصب فعليه أن يردّها إلى الواقف فإن أبي وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى ردّها فإن كان دخل
الوقف نقص غرم النقصان ويصرف إلى مرمة الوقف ويعمر به ما تهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا
في المحيط * فإن كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوما بأن كرب الارض
أو حفرة النهر أو آفي في ذلك السريق واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فإن القيم يستردّ الارض
من الغاصب بغير شيء وإن كانت الزيادة مالا متقوما كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار
ورداً الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وإن كان أضرب بالوقف بأن كرب الارض بقطع الأشجار والدار برفع البناء
لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر لأن القيم ضمن قيمة الغراس مذكورة وقيمة البناء مرفوعة
كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من
ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإن أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرب الارض كان

من الطوابق ورماه واستهلكه وعاب الناس ذلك فقال الجاني كانت ميتة لا يصدق فيه ويسع للشهود أن يشهدوا أنها كانت ذكوة
لأن الميتة لا تباع في السوق وقد يباع في السوق السمن النجس والزيت الذي ماتت فيه الفأرة * وفي المنتقى دار في يد رجل ادعى رجل أنها
دار فلان وإن فلا ناذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف التي لي عليه منذ شهر ودفعها إلى وقبضتها منه ثم أنه بعد ذلك استعارها مني
فأعرتها إياه وأقام البينة على ذلك ورب الدار غائب وأقام الذي في يده الدار البينة أن الدار داره اشترها أمس من الغائب الذي يدعى المدعى
أنه رهنها أو قال اشترتها منه منذ عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس للمدعى الشراء أن ينعض البيع إذا كان البائع غائبا وكذا لو
ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المرتهن أو المستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشترتها من الغائب منذ شهر قبل شراءي
السيد فهو خصم يقضى له بالدار ويتقاضى البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدعى ويكون أمانة عنده ويسلم إليه الدار إذا كان لم يشهد بشهود
المدعى أن البائع قبض منه الثمن * رجل مات وترك عبداً وبناتاً فأقام رجل البينة أنه كان عبده فاعتقه وإن ولاه وأقامت البنت البينة
أنه كان حرّاً الاصل ذ كر في ولا الاصل أن البينة بينة البنت * رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها بيتا معينا وقال الا هذا البيت
وأقام البينة وشهد شهوده أن جميع الدار له ذ كر في كتاب الاقرار من الاصل أن القاضي يسأل المدعى ان وفق فقال كانت الدار كلها لي

بعت منها هذا البيت جازت ينتمو يقضى له بالدار غير البيت * وان قال لم يكن لي هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا لم يحب القاضي بشي وهكذا اذا ادعى ألفاف شهد الشهود بالعين وفيه اشارة الى أنه اذا وفق بصفه ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق خلافا لما قاله بعض الناس * أربعة ادعاء دار في يد رجل وذكروا أن هذا الدار كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم تصادقوا جميعا على أن هذا الواحد لم يكن بالبينة بل كان بالبينة الميت بطلت بينهم فلوان البين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكرنا وذكروا أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم سمع دعواهم وتقبل بينهم * ولو ادعى رجل دار في يد رجل أنها كانت لابيهم فلان مات وتركها ميراثا له لا وارث له سواهم وأقام البينة على ما ادعى ثم ظهر للميت امرأه باقراره قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين هارجه الله تعالى لا يقضى القاضي بتلك البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلوان الابن ادعى هذه الدار بعد ذلك أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له ولا امرأته هذه على فرائض الله وأقام أولئك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى المدعى لانه ادعى الكل أولا ثم البعض فتصح دعواه ولا تقبل شهادة الفسريق الاول لانه كذبهم فيما شهدوا له أولا (٤٤٨) وتكذيب الشاهد فيما شهد له تفسيق * وان أقام شهودا آخرين غير الاولين على

له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقي في الارض الموقوفة ان كانت له قيمة كذا في المحيط * فان صالح المتولي من الغرس على شي جازا اذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي * وان غصب الارض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الا قول انما يتبع الغاصب الثاني اذا كان الثاني مليا يريد به اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وان كان الاول أملي من الثاني يتبع الاول واذا اتبع القيم أحدهما بالضمن برئ الآخر واذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضا أخرى فيقدها مكانها كذا في الذخيرة * فان أخذ القيمة من أحدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمة وكانت الارض وقف على حالها وليس للغاصب حبسها الى أن تصل اليه القيمة كذا في المحيط * فان أخذ القيمة من الغاصب فضاقت من يده لاشي عليه والقول قوله مع عينه كذا في الحاوي * وان ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضا أخرى ثم ردت أرض الوقف عليه كانت وقف على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استخسانا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة * ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتري بها أرضا أخرى للوقف ثم ردت الارض الاولى عليه كانت وقف على حالها وخرجت الارض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فان كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستخسانا ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم وقبض الثمن فضاقت ثم ردت الدار الاولى عليه يعيب بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط * واذا غصب الدار الموقوفة أو الارض الموقوفة فهدم بناء الدار وقلع الاشجار كان للقيم أن يضمه قيمة الاشجار والتخيل والبناء اذا لم يقدر الغاصب على رد ما وضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة الاشجار والتخيل ثابتا في الارض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدس

ما ادعى ثانيا جازت شهادتهم * فلوان المدعى عليه أقام البينة بعد ذلك أتأبى المدعى كان أقرب في حياته وصحته أنه لاحق لي في هذه الدار جازت شهادتهم وانه دفعت خصومة المدعى * رجل في يديه جارية ادعى رجل آخر أن فلان بن فلان الغائب كان شريكى شركة عنان في ألف بيننا وأن الغائب اشتري هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها فلان الغائب فقال الذي في يديه الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشتري هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين الغائب ونصفها لك ونصفها لفلان الغائب الا أن فلانا الغائب أمرني

أن أذهب بالجارية الى بغداد وأبيعها ثم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى ليس لادعى أن الغاصب يمنع من أن يذهب بها الى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وان كانت الشركة بينهم مباشرة ملاء لشركة عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها * رجل قال لغیره هذا العبد لك فقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل أنه لم يكن له * ولو أقام البينة لم تقبل بينته * رجل اشتري عبدا وقبضه فجاء رجل واستحقه بالبينة فأقام البائع بينة على أن المستحق أمره بالبيع وباعه بأمره قال في الزادات ان كان المشتري رجع على البائع بعين الثمن الذي نقده واسترده أو كان البائع استلم ذلك الثمن وضمنه المشتري مثله لا تقبل بينة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بينة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه البينة ان كان المشتري لم يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البينة ثبت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له غصبه منه الذي في يديه وأقام البينة وعدلت بينته ثم ادعى الغاصب أن المدعى أقر أنه للغاصب هل يؤمر الغاصب بتسليم الغصب الى المدعى قال محمد رحمه الله تعالى ان ادعى الغاصب بينة حاضرة على ما ادعى أقررت الغصب في يده وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء وأوجب له الى المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما * وان ادعى جارية في يد رجل أنها الهواقر الذي في يديه أنه اشتراها

من المدعى وقال لي بينة حاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة ضمنتها لياهم وتركتها في يده وامرته ان يحضر البينة وان لم يكن ثقة اولم أعرفه وضعتها على يدي عدل فاما في غير الفرج فاني أقرها في يده * رجل ادعى ان ناعن ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام البينة على النسب وذكر الشهود اسم أبيه وجدته واسم أبي الميت وجدته كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البينة أن جد الميت كان فلانا غير ما أثبتته المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه لان البينات للثبات لا للنفي وبينة المدعى عليه قامت على النفي وهوليس بخصم في اثبات اسم جد المدعى وهو كما لو ادعى ميراثا عن أبيه وأقام المدعى عليه البينة أن أبا المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى وثمة لا تقبل بينة المدعى عليه * ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجد الاعلى فأقام المدعى عليه بينة أن أبا المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخو فلان لاهمه لا لايه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا أقام المدعى عليه البينة أن قاضي قضى بالثبات نسب أبيه من فلان آخر غير الذي ادعى المدعى * رجل ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه قد قضيت في سوق سمرقند فطوبى بالبينة فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيت في قرية كذا وأقام البينة على ذلك تقبل بينته لان التوفيق يمكن يحتمل أنه قضاها أولا في مكان فجعد وليس له على ذلك بينة ثم قضاها ثانيا في مكان آخر * رجل ادعى محمد وداني بدرجل أنه ملكه وحقه وفي يده هذا بغير حق (٤٤٩) وبين الحدود فقال المدعى عليه ان هذا

المحدود حق وملكي وفي يدي ثم قال في مجلس آخران المحدود الذي في يدي ليس على هذه الحدود التي ذكر المدعى بل بعضها كزعم المدعى وبعضها على خلاف ما زعم * قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يلتفت الى ما قال المدعى عليه لان اليد على العاقل لا تثبت الا بالبينة فلا يلتفت الى اقرار المدعى عليه ولا الى انكاره * رجل ادعى عليه وارث امرأته مهر امرأته فانكر وقال مهر اجبري دادني نيت فأقام الوارث بينة على ما ادعى فقال المدعى عليه دفع مديارم فقال له القاضي الدفع يكون بالابناء والابرار

الغاصب على رد الدار والتقص والاشجار والغاصب رد العرصة على الواقف وأما النقص والشجر فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصه العرصة كذا في الذخيرة والمحيط وقتاوى قاضيان * وان جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جان وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للتولى أن يضمن الجاني فان كان الغاصب زرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في عمارتها كذا في الحاوي * واذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استعملها الغاصب سنين يعني الاشجار والنخل ثم أراد رد الارض والنخل والاشجار رد الغلة معها ان كانت قائمة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة * وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة فترق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط * غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار فقلع الاشجار والنخل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمة الاشجار والنخل ثابتا في الارض وان شاء ضمن القالع ذلك فان ضمن الغاصب رجع بذلك على القالع وان ضمن القالع لم يرجع بذلك على الغاصب وان لم يضمن القيم أحدهما احتق ضمن الغاصب القالع وأخذ منه قيمة ما قلع بخلاف القيم وأراد تضمين القالع ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل غصب ضيعة موقوفة فخاصم المغصوب منه وأقام البينة قبلت بينته وترد عليه الضيعة اجماعا كذا في الظهيرية * ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العمادية * وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن انتزاعه من يده فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه اليه وهو منكر فارادوا تحليفه فلمهم ذلك فاذا أنكر يستحلف فان نكل قضى عليه بيمينتها وكذلك لو لو قامت لهم بينة لان الفتوى في غصب الدور واله موقوف بالضمنان نظر للوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمنان نظر للوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيعة أخرى فتكون وقفا كذا في محيط السرخسي * وقف موضعا في حياته وصحته وأخرجه من يده فاستولى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمة ويشتري بها موضع آخر فيوقف على

(٥٧ - فتاوى ثاني) فابهم ادعى فقال المدعى عليه كليم ما قالوا كلامه هذا لا يطل دعواه الدفع لان من حجته أن يقول كانت المرأة أبرأتني ثم يحدث فأوقيتها * فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز وما لا يقضى أن يفعله * لا يجوز قضاؤه لمن لا تجوز شهادته له ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك تعديل العلانية لا يصح لمن لا تجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والامة والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء * يشترط لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة ولا يشترط ذلك في تزكية السر وتجوز شهادة الرجل على شهادة والده ولا تجوز شهادته على قضاء والده وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في الوجهين * ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاء الاعلى للقاضي الاسفل * ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما ماتت امرأته ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذا الوقضى لامرأته بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز ويجوز للقاضي أن يقرض مال اليتيم واللاقطة من الملتقط كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده رحمه الله تعالى * والقاضي أن يقرض مال الغائب وله أن يبيع منقوله اذا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب * ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه رحمه الله تعالى يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع

المنقول وهو الصحيح * وإذا أراد بيع ماله يسلكه دستجبتين من ثيابه وإن كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها أو يلكفیه ويصرف الزيادة إلى الدين وللقاضي أن يقضى بعماله في قضائه في المصر علم في مجلس القضاء أو في غيره وإن علم بالحادثة قبل التقاعد ثم قلدا القضاء ليس له أن يقضى بذلك العلم في قول أني حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى له أن يقضى بذلك العلم وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم عزل ثم قلدا ثانيا ليس له أن يقضى بذلك العلم عنده وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم خرج إلى رستاق ليس هو فيه فاضيا بان قلدا قضاء الكورة دون الرستاق ثم عاد إلى مصر ولا يقضى بذلك العلم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضى وإن كان مقلدا على الكورة والرستاق فخرج إلى رستاق ثم عاد إلى مصر قال بعضهم له أن يقضى بذلك العلم في قولهم وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى * وإن علم بالحادثة في رستاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له أن يقضى بذلك العلم فعلى قوله إذا علم بالحادثة في حال عدم الولاية أو في غير مكان الولاية لا يقضى بذلك العلم وعندهما يقضى * ولا يقضى بعلمه في الحدود والقصاص على كل حال * ولو علم بالحادثة في قضائه في المصر ثم خرج إلى رستاق هو فيه قاض فقه في فيه بذلك العلم قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤٥٠) المصر شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى واليه أشار محمد رحمه الله

تعالى في الكتاب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وله أن ينقل الشهادة بكتابه وكتاب القاضي بمنزلة شهادة شاهدين على الشهادة وسمي في صورة الكتاب وشرائطه في آخر الكتاب وله أن يقبل البيعة بين علي الغائب أقضاه دين الغائب من مال في يد المدعي وصورة ذلك إذا باع الرجل عبدا وغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدرى مكانه فاقام البائع بيعة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل البيعة ويبيع العبد ويقتضي دين الغائب من ثمنه فإن فضل شيء من الثمن وضعه على يد عدل * ومن هذا الجنس

شرائطه لأن الغائب لما جدد صار مستمساكوا الشيء المسبل إذا صار مستمساكوا وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله إذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المضمرات * رجل وقف ضيعة له ثمان الواقف زرعها وأنفق فيها وأخرجت زرعها والبذر من قبل الواقف فقال أنا زرعته النفسى يبذري وقال أهل الوقف زرعته الواقف فالتقوا قول الواقف الزارع والزرع له فإن سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد زرعها النفسى لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فإن احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضي استدن على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فإن قال لا يمكنني قال لاهل الوقف استدينوا أنتم ما تستدرون به بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجي به من الغلة فإن قالوا لا نأمن أن نستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف جدد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطلق لهم ذلك لأن الذي وقف أحق بالقيام إلا أن يكون مخوفا عليه لا يؤمن أن يتلفه فإن زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فأصاب الزرع أفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدن زرع هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدانها لذلك وقال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالتقوا قول الواقف وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فإن قال الواقف استدن ألف درهم واشترت به ابنا وأنفقت عليه وقال أهل الوقف انما أنفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسة مائة قال يصديق الواقف في مقدم ما ينفق على مثل ذلك فإن اختلف وإلى الوقف يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالي زرعته النفسى يبذري ونفقة حتى وقال أهل الوقف بل زرعته لنا فالتقوا قول الوالي كذا في المحيط

الباب العاشر في وقف المريض

مسئلة ذكرها في اجازات الاصل في باب اجازة الدواب * والقاضي أن يبيع مال الغائب إذا خاف الهلاك * وله أن يأخذ مال اليتيم من والده إذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل إلى أن يبلغ اليتيم * ويجوز قضاؤه على المسخر إذا لم يعلم أنه مسخر ولا ينفذ قضاؤه إذا علم وصورة المسخر أن يدعى الرجل ديناً على غائب وأحضر رجلا وادعى أن هذا الرجل كفيلى على الغائب فيقول الرجل بل أنا كفيلى ولكن لا شيء لك على الغائب فاقام المدعى البيعة أن له على الغائب ألف درهم فقضى القاضي بتلك البيعة فإن ذلك يكون قضاء على الغائب * وقضاؤه فيما ارثني باطل * وإن دفع المدعى الرشوة إلى القاضي فرد ولم يقبل وقضى للراشي نفذ قضاؤه وإن ارثني ولا القاضي أو واحد من أصحابه ليعين الراشي عند القاضي فلم يعلم القاضي بذلك وقضى للراشي نفذ قضاؤه وإن كان بحق ويجب على القابض رد ما قبض وبأثم الراشي وإن علم القاضي بذلك فقضاؤه مردود وهو كالوارثي بنفسه وقضى للراشي * إذا شهد الشهود عند القاضي بدين أو عين أو عرقا وعتلوا فقال القاضي للشهود عليه أرى أن الحق حق المتهم وعله أو قال له ما أرى لك في هذه الدار حقاً لم يكن ذلك قضاء حتى يقول أنفذت عليك القضاء في كذا وكذا لأن معنى قوله أرى أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * ولو قال أنتمت عليكم كان قضاء * ولو قال ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون قضاء وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي

مريض

الامام ابو عاصم العاصري يكون ذلك قضاء * ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وكيلاني تركه فلان الميت يكون وكيلاني الحفظ ولو قاله جعلتلك وكيلاني تشتري وتبيع كان له أن يبيع ويشترى لان امر القاضي معتبر بامر الميت * ولو قال رجل لرجل جعلتلك وكيلاني مالي يكون وكيلاني الحفظ فكذا اذا قال له القاضي ذلك * ولو قال القاضي لرجل جعلتلك وصيا لميت يصير وصيا فان خص شيئا وقال في كذا يصير وصيا في ذلك الشيء خاصة لان ايصاء القاضي يقبل التخصيص بخلاف ايصاء الميت وايصاء الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم غمراء الميت الى القاضي فقالوا ان فلانا مات ولم يوص الى أحد ولا عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا في تركته قالوا برحى أن يسمعه ذلك ان عرف عدالة الوصي وكانوا صدقة صار وصيا لان ايصاء الميت يقبل التعليق فكذا ايصاء القاضي ولو ان رجلا جاء الى القاضي وقال أي مات في بعض الاطراف وعليه ديون وترك من كل نوع مالا ولم يوص الى أحد وأهل تلك الناحية لا يعرفوني ولا يمكنني اثبات النسب بالبيئة فقال له القاضي ان كنت صادقا فاقبل قول فبيع الدواب واقتض الديون قالوا لا بأس به لانه ان كان صادقا صبح امر القاضي به والا فلا فصل فيما يقضى في المجتهدات وما ينفذ قضاؤه فيه وما لا ينفذ القاضي اذا كان مجتهدا له أن يقضى برأى نفسه في المجتهدات وهذه المسئلة على وجهين * أحدهما اذا كان مجتهدا وهو يعمل برأى نفسه فقضى (٤٥١) برأى غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا ينفذ قضاؤه وهو أحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى واختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أظهر الروايات عنه ينفذ قضاؤه ولا يرد وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * والثانية اذا كان مجتهدا فنسى مذهبه وقضى برأى غيره ثم ذكر رأيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه ولا يرد ويعمل برأيه في المستقبل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى أيضا وان لم يكن له رأى في المسئلة فاستفتى مفتيا فأفتاه فقضى بقضائه ثم حدث له رأى لا يرد قضاؤه ويعمل

مرض وقف دار في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وان لم يجز وبطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضيخان * فان أبطل القاضي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فان كان قائما بعينه في يد الورثة تصير كلها وقفا وان لم يكن بأن باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضا أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي * ولو حصل للميت مال بان قتل عمدا ثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فما لم يبيع بعود وقفا وما يبيع بشترى بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة * وكذا لو باع القاضي الارض في الدين ثم ظهر للميت مال فيه وفاء بالدين يخرج الارض من ثلثه لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار ثمن الارض وتشتري به أرض أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي * واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولده وولد ولده ونسبه أبدا ماتا سلا ومن بعدهم على الساكنين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت له زوجة وأولاد تعطى الزوجة الثمن وان كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدسين ويقسم الباقي بين أولاده كذا في كرم مثل حظ الأنثيين وهذا اذا كان له أولاد صلبية ولم يكن معهم أولاد الاولاد فان كان معهم أولاد الاولاد وباقي المسئلة تجالها فانه تقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد الصلبية وعلى عدد رؤس اولاد الاولاد فاصاب أولاده الصلبية من ذلك قسم بين ورثته على فرائض الله تعالى وما اصاب أولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد أولاده ونسبه فلا يكون لزوجه ولا لابي به من ذلك شيء كذا في الظهيرية * وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى ولا يكون للأبوين والزوجة من ذلك شيء وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث

برأيه الحادث في المستقبل * حكى عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى أنه قال ما يفعله القضاة من التفويض الى شفعوى المذهب في فسح البين المضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المقفوض يرى ذلك بأن قال لاح لي اجتهد في ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره هذا احتياط ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قضى بخلاف رأيه ينفذ قضاؤه في أصح الروايتين فلان يصح تفويضه كان أولى * وان فوض الى الشفعوى ليقضى برأيه أو ليقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التفويض عند الكل وان قضى القاضي في فصل وهو لا يعلم أنه مختلف فيه وانما قصه بالقضاء على وجه الاتفاق فوافق قضاؤه محلا مجتهدا فيه ذكر في كتاب الاكرام أنه ينفذ قضاؤه وذكر في الرجوع عن الشهادة أنه لو قضى بشهادة محدودين في كذب وهو لا يعلم أنهم محدودان ثم علم يرد قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له وكذا اذا اظهر أنهم عابدان أو كافران أو عبيان يرد قضاؤه ويؤخذ المال من المقضى له قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الرجوع عن الشهادة أن قضاء القاضي في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد وأما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كذا ذكر في كتاب الاكرام * ولو ان رجلا قال ان تزوجت فلانة فهى طالق فتزوجها فخاصمتها الى قاض

لا يرى الطلاق واقعا إذا جاز النكاح وأبطل الطلاق ثم رفع إلى قاض يرى الطلاق واقعا فإن الثاني ينفذ قضاء الأول * وإن كان الخالف قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ففسخ القاضي المبين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بد من فسخ المبين على كل امرأة وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا فسخ على امرأة بخصومتها يكون فسخا على النساء كلهن وبعض المشايخ رحمه الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبعضهم أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قوله لأنهم يبين واحدة وهذا لو حلف أن لا يحلف بالطلاق وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يحلف إلا مرة واحدة والعقود في هذا بمنزلة الطلاق * وإذا قال كل عبد أشتريه فهو حر فهذا والطلاق سواء ذكر في المشتق أنه لو قال كل عبد أشتريه فهو حر فاشترى عبدا على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحتاج إلى الفسخ في كل عقد * ولو عده على امرأة واحدة أيمانا بأن قال مرارا أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي يمينها واحدة لا يفسخ الكل ويحتاج كل يمين للفسخ على حدة الآن تدعى المرأة أنه حلف بطلاقها ثلاث مرات أن لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع أيمانها بهذا اللفظ فان ذلك يكون فسخا لا يمين كلها * وإن حلف بطلاق نسوة وعده على كل امرأة يميناً على (٤٥٣) حدة بأن قال أن تزوجت فلانة فهي طالق وإن تزوجت فلانة لا امرأة أخرى فهي طالق

وذكر الثالثة والرابعة ففسخ المبين على امرأة بخصومتها لا يفسخ يمين غيرها * ولو قال أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي المبين هل يحتاج إلى تجديد النكاح ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه تعالى عن أستاذه القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى أنه لا يحتاج لأن القاضي أبطل المبين فلم يكن الطلاق واقعا إلى أن يعود النكاح بقضاء القاضي فان كان الزوج وطئها بعد النكاح قبل فسخ المبين ثم فسخ القاضي المبين كان الوطء حلالا ولا يظهر بطلان المبين والطلاق في حق هذه يظهر في حق

فصار ثلث الرقبة وقفا للفقراء وتقسيم الغلة بين جله الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الأعمش والفقيه أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وإن وقف أرضه على قرابته فان كانت قرابته ورثة له فهذا وماله كان الوقف على الولد سواء وإن لم يكونوا ورثة له جاز الوقف عليهم ويستحقون الغلة بجهة الوقفية وإن وقف على بعض ورثته دون البعض فان أجاز وأجاز وإن لم يجز وأصارت الأرض وقفا للفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه لا ورثة على قدر وارثتهم فان مات الوارث الموقوف عليه كانت الغلة للفقراء وإن مات بعض ورثة الواقف الآن الوارث الموقوف عليه حتى قال الغلة لجميع الورثة ومن مات فنهضه بصيرميراثا لورثته كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآخره للفقراء أو أوصى بذلك والأرض تخرج من ثلث المال فان أجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤسهم وإن لم يجز واقسمت الغلة على ولدا الصلب وولد الولد على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر إلى عددهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كانهم فالغلة له لولد الولد والنسل ولا شيء لساكن الورثة كذا في الظهيرية * ولو قال المريض أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتاج من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وإن لم يكن في ولده ونسله فقير فالغلة كلها للفقراء فان كان ولده ونسله فقرا قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم بقدر لكل واحد منهم ما يكفيه نفقته ونفقة ولده وامرأته وخادمه بالمعروف اطعمهم وأدامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرائض الله تعالى فان أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وإن كان فيهم أغنياء لا يعطى من كان غنيا من ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي * ولو وقف

غيرها في قول محمد رحمه الله تعالى بأن كان حلف كل امرأة أتزوجها فهي طالق * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أرضه فتزوج أربعاً بعد المبين ثم تزوج خامسة فخاصته الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي المبين علم الا يظهر انفساخ المبين فيمن كانت قبلها عند الكل لأنه لو بطل عيने في الرابع ولا يقع الطلاق علمين لا يصح نكاح الخامسة فيبطل الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يبطل في حق غيرها * وإذا قضى القاضي بطلان المبين في الطلاق المضاف وغيره من المجتمعات ونفذ قضاؤه ونفذ على المقضى عليه عند الكل حتى كان على المقضى عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقا لرأيه أو لم يكن وهل ينفذ قضاؤه في حق المقضى له إن كان عاميا ينفذ قضاؤه وعليه اتباع رأى القاضي وإن كان عالميا يرى خلاف ما يقضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه لا ينفذ قضاؤه حتى لا يحل له وعليه أن يتبع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاء القاضي في حقه أيضا وذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ قضاء القاضي في حقه ولم يذكر فيه خلافا وإن كان المقضى له عاميا جاهلا واستفتى فقهاء أعلم من القاضي فانها تقع الطلاق فهذا وماله كان المقضى له عالما وله رأى سواء لأن الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأى والاجتهاد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا فخاصته المرأة إلى القاضي فقضى القاضي له بقاء الحل ثم تحول رأى

الزوج وصار من يرى الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة أخرى فانه يسلك المرأة الاولى ويفارق الثانية ويبنى الامر على رايه الحادث في المرأة الثانية
 أما الاولى فقد قضى القاضي عليها بطلاق البين وبقاء النكاح فتم قضاءه وان كان قضاءه موافقا لرايه في ذلك الزمان فلا يسطل ذلك القضاء
 وهذا بناء على ما تقدم أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحتاج الى الفسخ في كل امرأة * وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في العيون
 رجل اشترى عبدا فنهدهم شاهدان عند القاضي ان هذا المشتري حلف بعق كل مملوك يشتره قبل شرائه هذا العبد فأعققه القاضي
 بشهادتهما ثم اشترى عبدا آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعق العبد الثاني بقضائه للاول وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعق الثاني
 حتى يشهد الشهود بشهادة مستقلة وهذا بناء على ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد
 * ورجل قال لامرأة كلما تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ثم تزوجها وورفع الامر الى القاضي فقضى بطلاقها ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج اخر هل
 يحتاج الى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه وانما اختلفوا بناء على أن للنقد بكلمة كلياتين واحدة وكما
 تحل تنعقد ثانية وتنعقد الثالثة بعد الثانية أو ينعقد بهذا اللفظ أيمان في رواية الجامع بنعقدتين واحدة وكما تحل تنعقد وفي طلاق الاصل
 المنعقد أيمان بهذا اللفظ فعلى رواية الطلاق يحتاج كل بين الى فسخ على حدة وعلى (٤٥٣) رواية الجامع لا يحتاج والصحيح رواية

الجامع * رجل حلف
 بطلاق امرأته ان تزوجها
 فتزوجها وحكم رجلا يحكم
 بينهما في الطلاق المضاف
 فيكم بطلاق البين
 اختلف المشايخ رحمهم الله
 تعالى فيه ذكر في الجامع
 الاصغر أنه لا ينفذ حكم
 الحكم في حقهما وذكر في
 صلح الاصل وغيره من
 الروايات أن حكم الحكم
 فيما بين المتحايين في
 المجتهدات بمنزلة حكم
 القاضي المولى حتى لا يكون
 لاحدهما أن يرجع عن
 حكمه وذكر الخصاص رحمه
 الله تعالى أن حكم الحكم
 في المجتهدات جائز الا في
 الحدود والقصاص ذكر
 الجواز فيما سوى الحدود

أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لاهل الوصايا
 بوصاياهم ولاهل الوقف بقيمة هذه الارض فأصاب اهل الوصايا أخذوه وما أصاب قيمة أرض الوقف أخرج
 من الارض بذلك المقدار فصار ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ أولى كذا في الذخيرة
 * وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأهم ما كذا في الحاوي القدسي * ولو قال أرضي هذه تعطى غلتها
 بعد وفاتي لولد عبد الله ونسله يكون وصية بالغلة وكذلك اذا قال أرضي بعد وفاتي وقوفة على فلان ونسله
 لا تابع فهذا كله سواء تكون وصية بالغلة * ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على
 المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية * واذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل
 الغلة للورثة فالغلة تكون لا قوم الذين جعل لهم فإذا انقضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فإذا ماتوا
 كانت الغلة للفقراء كذا في خزائن المتن والمحيط * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي
 ونسلي فمن هلك من ولدي أصابي فما كان نصيبه بالارث فهو وقف على ولدي فهو جائز ونقسم الغلة على
 عدد رؤس ولد الولد وعلى عدد رؤس ولد الصلب الاحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد
 الصلب يكون وقفا على ولد الولد فما يصيب الاحياء يقسم بينهم وبين الاموات وما أصاب الاموات يكون
 لورثتهم بالارث عنهم فان أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم
 من حصص ولدي الاحياء فهو وقف على ولدي فهو هذا لا يجوز كذا في المحيط * واذا وقف أرضه في مرضه
 على ولده وولده ولا ماله سوى الارض فثلث الارض وقف على ولد الولد أجازت الورثة أو لم يجزوا أو أما
 الثلثان فان لم تجز الورثة فالثلث ملك الورثة فان أجازوا فالثلث بين ولد الصلب وبين ولد الولد لملكان
 التسوية كذا في الظهيرية * وقف أرضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتألف المال قبل موته وصارت
 لا تخرج من الثلث أو تألف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فتألف وقف ولناها الورثة كذا في البحر
 الرائق ناقلا عن البرازية * ولو أوصى بأن يوقف أرضه بعد موته على فقراء المسلمين فان خرجت من الثلث

والقصاص وذكر شمس الأئمة الحاوي رحمه الله تعالى في صلح الاصل الاصح أن حكم الحكم في المجتهدات نحو الكتابات والطلاق المضاف
 جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا رحمهم الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى الا أن هذا مما يعلم ولا يفتي به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا
 * قال المصنف رحمه الله تعالى وكان القاضي الامام الاستاذ أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول هذا مما يكره ولا يفتي به * وقد روى عن
 أصحابنا رحمهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك روى عنهم أنه لو استفتي صاحب الحادثة عن هذا ففتاه من أهل الفتوى فافتاه
 بطلاق البين وسعه أن يأخذه بقضائه يسلك المرأة وعندهم أن صاحب الحادثة لو استفتي ففتاه بطلاق البين وسعه أن يسكتها فان تزوج
 أخرى بعد ها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة يتزوجها فاستفتي ففتاه بطلاق البين وسعه أن يسكتها فان تزوج
 الثانية ويسلك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم الحكم وما نقل عنهم بناء على أن حكم الحكم في المجتهدات
 في حق المتحايين بمنزلة حكم القاضي المولى الا أن الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم أن حكم الحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان
 كان موافقا لرايه أمضاه وان كان مخالفا بطله وايس للقاضي أن يسطل حكم قاض آخر في المجتهدات وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ليس
 للقاضي أن يسطل حكم الحكم وان كان مخالفا لرايه اذا لم يكن حكم الحكم مخالفا للنص أو اجاع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا لو حكم

الحكم بحكم ثم اراد أن يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه كما لا يصح رجوع القاضى عن حكمه فى وضع الاجتماع والصحيح ما قلنا لان الحكم استفاد الولاية بتحكيمهما ولهما ولاية على أنفسهما لا على غيرهما فكان حكم الحكم فى حق غيرهما بمنزلة الصلح ولو اطلق الخصمان على شئ وكان ذلك مخالفاً للرأى القاضى أبطله أما اذا كان حكم الحكم موافقاً للرأى القاضى انما لا يبطله لانه لو أبطله يحتاج الى الاعادة فلا يفيد * ولو حكر رجلاً ليحكم بينهما فأجاز القاضى حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما يخالف رأى القاضى ذكر فى الكتاب أنه لا يجوز حكمه على القاضى وكان للقاضى أن يبطله قالوا هذا اذا لم يكن القاضى مأذوناً فى الاستخلاف فان كان مأذوناً لا يكون له أن يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجازة امضاء مسبق فلا يظهر فيما يقضى لكن شرط صحة التحكيم أن يكون الحكم من أهل الشهادة لان القاضى لا يصلح قاضياً اذا لم يكن من أهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح تحكيم العبد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له * وان حكما امرأة فحكمت فيما تجوز شهادتها جاز حكمه هاوسند كرمسا نزل التحكيم فى موضعها ان شاء الله تعالى * رجل تزوج امرأة ثم جن وله والد فادعت المرأة أن زوجها قد كان حلف قبل أن يتزوجها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلاثا وطلبت من القاضى أن ينصب والد زوجها خصماً لها بالطلاق (٤٥٤) قال محمد رحمه الله تعالى ان كان جنوا مطبقا جعل والداه خصماً * قال هشام

رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى ان رأى القاضى ان هذا القول ليس بشئ فأبطل القول وأمضى النكاح ثم صبح الزوج ومن رآه أن الطلاق واقع هل يسهه المقام معها قال محمد رحمه الله تعالى نعم يسهه ذلك فقلت له ورأى به على خلاف ذلك قال لان القاضى لما قضى وسعه ذلك وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى فى الأمالى لا يسهه المقام معها وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يحل حراما ولا يجوز حلالا وهذا بناء على ما تقدم ان رأى الزوج اذا كان هو الحرة ووقوع الطلاق لا ينفذ القضاء فى حقه * ثم شرط محمد رحمه الله تعالى لتكون الوالد

أولم تخرج ولكن أجازت الورثة فانها توقف كلها وان لم تجز الورثة فقد اراد الثالث توقف وان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فأعرت بعد الموت قبل وقف الارض دخلت الثمرة فى الوقف وان أثمرت قبل الموت فتلك الثمرة تكون ميراثا كذا فى محيط السرخسى * ولو وقف الارض فى مرضه وقفا صحيحا وحدثت فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفامع الارض ولو كانت فيها ثمرة يوم وقفها وهو مريض فان الثمرة ميراث لورثته كذا فى المحيط * واذا قال المريض جعلت أرضى هذه صدقة وقوفة لله تعالى أبدا على زيد وعلى ولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان احتاج ولدى أو وولد ولدى كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بهم اما كانوا محاييج اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرتجع الغلة اليهم وان مات بعض ورثته الواقف ثم احتاج اليها ولده لصلبه ردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقيا من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا فى الظهيرية * وان كان قال فان احتاج أحد من ولدى لصلبى أجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسهه لنفقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة قسوما بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده نظر الى ما يسهههم لنفقاتهم لسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلا مائة دينار قسم هذه المائة الى دينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فاذا قسمنا ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسهههم بنفقة سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا فى المحيط

الباب الحادى عشر فى المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان

الفصل الاول فيما يصر به مسجد او فى أحكامه وأحكام ما فيه من بنى مسجد لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه أما الاقرار فلا لأنه لا يخص الله تعالى الابنه كذا فى الهداية * فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس فى الدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا

خصما للمرأة أن يكون جنون الزوج مطبقا واختلقت الروايات فى المطبق واتفقت الروايات الظاهرة أن الجنون اذا كان يوما أو يومين لا يعتبر ولا يصر به غيره خصما عنه وتنقذ تصرفاته فى حالة الافاقة كفى الانعام * وأما المطبق فى أظهر الروايتين عن أبى يوسف رحمه الله تعالى مقدرا كثر السنة وفى رواية عنه مقدرا كثر من يوم وليلة * ومحمد رحمه الله تعالى أولا قدر الجنون المطبق بشهر ثم رجع وقد ربه سنة كاملة وذكر الناطقى والشيخ الامام المعروف بنحو اهر زاده رحمه الله تعالى أن الجنون المطبق فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى مقدر بشهر وعليه الفتوى * رجل زنى بأمرأة أو بانيها فخصمته امرأته الى القاضى فرأى القاضى أن الحرام لا يحرم الحلال فقضى له بالحل اتفقوا على أن الزوج اذا كان جاهلا يأخذ بالقضاء وان كان عالما فقيم من رأيه الحرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى فى مثل هذا اذا كان الرجل جاهلا يأخذ بما قضى له القاضى وان كان عالما فقيمها يعمل برأى نفسه ولا ينظر الى قضاء القاضى قال الحسن رحمه الله تعالى وهذا كله قياس قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله تعالى * اما على قول محمد رحمه الله تعالى يأخذ به قضاء القاضى على كل حال وكذلك رجل قال لامرأة أنت طالق البتة وهو من يرى البتة ثلاثا فخصمته امرأته الى قاضى يرى البتة واحدة يملك الرجعة فنقضى بأنهم ارجعية وجعلها امرأته قال محمد رحمه الله تعالى وسع للرجل امساك المرأة وان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضى

ويقول الرجل لست أرى هذا وإنى أراه اثلاثا والرجل عن يؤخذ بقوله قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي لهذا الفقيه أن يدع رأيه ويأخذ بما قضى له القاضي لأن هذا مما يختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كل قضاء فيما اختلف فيه الفقهاء إذا قضى القاضي بذلك على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من تحريم أو تحليل أو عتق أو أخذ مال أو غيره فإنه ينبغي للفقيه أن يدع رأى نفسه ويأخذ بقضاء القاضي ويلزم نفسه ما ألزمه القاضي وأجمعوا على أن المقتضى عليه يأخذ بالقضاء ولا يعمل برأى نفسه وإن ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رحمه الله تعالى في المفقود ليس للقاضي أن ينصب وكيلًا عن الغائب فلورأى القاضي أن يسمع البينة على الغائب من غير خصم ووكيل وقضى على الغائب في نفاذ قضائه على الغائب روايتان ذكر شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بخوارزمازيه رحمه الله تعالى أنه ينفذ قضاءه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذ وإذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو موتهم وأراد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يوكّل غيره باثبات حقوقه على الناس ويجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق أو عتق أو بيع شرطًا ولو كالة بأن قال إن كان فلان طلق امرأته أو أعتق عبده فأنت وكيل في اثبات حقوقى على الناس ثم إن هذا الوكيل يحضر رجلا ويقول إن فلانا وكفى بطلب حقوقه على الناس أجمعين إن كان فلان باع داره من فلان أو أعتق عبده أو طلق امرأته وإن فلانا للغائب قديبا ع داره أو أعتق عبده فصرت وكيلًا له (٤٥٥) في اثبات حقوق موكله وإن لموكله

هذا عليك ألف درهم فيقول المدعى عليه بلى إن فلانا وكل على هذا الوجه لكنى لأعلم أن الشرط قد وجد فيقيم المدعى البينة على الشرط فيقضى القاضي بالشرط الآن هذا فصل اختلف فيه المشايخ إن الإنسان هل ينتصب خصما عن الغائب في اثبات شرط حقه قال بعضهم رحمه الله تعالى ينتصب خصما والله تعالى ينتصب والصحیح أنه لا ينتصب إذا كان شرطًا يضر ربه الغير كالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك فلا تصح هذه الجملة والصحیح في هذه ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يقول رجل لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم إن صاحب الدين يحضر الكفيل إلى

في قولهم والافلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يصير مسجدًا وتصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية * وفي السعناقي ولو عزل بابه إلى الطريق الأعظم يصير مسجدًا كذا ذكره الامام فاضلخان كذا في التتارخانية * ومن جعل مسجدًا تحته سرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله فله أن يبيعه وإن مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * إذا أراد إنسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت غلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * وأما الصلاة فلأنه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البحر الرائق * التسليم في المسجد أن تصل في الجماعة باذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط أداء الصلاة فيه بالجماعة باذنه أو ثلث فضاء كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحیح رواية الحسن كذا في فتاوى فاضلخان * ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة باذان واقامة جهر الاسرا حتى لو صلى جماعة بغير اذان واقامة سرا لاجهر لا يصير مسجدًا عندهما كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجل واحدًا مؤذنًا وامامًا فاذن وأقام وصلى وحده صار مسجدًا بالاتفاق كذا في الكفاية وفتح القدير * وإذا سلم المسجد إلى متولٍ يقوم بمصالحه يجوز أن يصل فيه وهو الصحیح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق * والاضافة إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المسكن مسجدًا صححه ولزوما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكر الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى في الوقفات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا بناء فيها أمر قومًا أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه أحدها أمان أمرهم بالصلاة فيها أبدانصا بأن قال صلوا فيها أبداً أو أمرهم بالصلاة مطلقاً ونوى الابد في هذين الوجهين صارت الساحة مسجدًا لورث عنه وأمان وقت الامر باليوم والشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجدًا لورث عنه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى فاضلخان * متولى

مجلس القاضي ويقول إن على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي بجميع ما لي على فلان الغائب وألف درهم كانت لي عليه قبل كفالة هذا الرجل فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب صح أنكاره لأن قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون إقراراً منه بالمال لأنه مجهول فإذا أقام المدعى البينة أن له على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل كفالة هذا الرجل تقبل بينته ويقضى له بالكفالة والمال لأنه ادعى على الغائب ما هو سبب لحقه على الحاضر فينتصب الحاضر خصماً عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت إلى إنكاره ولا يكون هذا قضاء على المسخر لأن المدعى فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم يرى المدعى الكفيل عن الكفالة والمال ويبقى المال على الغائب * وإن كانت الكفالة عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب فأقام المدعى البينة على المال فكذلك يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة عن الغائب بأمره أو لم يذكر الأمر * ولو ادعى رجل على رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالالف التي لي عليه بأمره فهذا وما تقدم سواء ويقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بأمره وانكر المدعى عليه ذلك فأقام المدعى البينة على ما ادعى فإن القاضي يقضى بالالف

على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما إذا ادعى كفالة عامة بكل ماله على الغائب فان ثمة يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمره أو لم يذكر الأمر والفرق ما عرف في الجامع * روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى رجل ادعى على رجل ديناً فقضى القاضي له عليه مائة أقامها فغاب المقضى عليه أو مات وترك أموالاً في المصر فيدأ أقوام يقررون بذلك المال للمقضى عليه وخلف المقضى عليه وارثاً فان القاضي لا يدفع شيئاً من ماله إلى المقضى له مالم يحضر المقضى عليه ان كان غائباً أو يحضر وارثه ان كان ميتاً لا احتمال ان الغائب قد قضى دينه * رجل ادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وان هذا الرجل الذي أحضره معه كفيل له عن الغائب بأمره وأنكر الكفيل الكفالة فأقام المدعى البينة على الكفيل أنه كفيل بالغائب وان له على الغائب ألف درهم ذكرنا أنه يقبل البينة ويرجع الكفيل على الغائب فان كان الكفيل بعد القضاء قال لم يأمر في الغائب بذلك لا يرجع على الغائب إذا أدى ويجعل ذلك بمنزلة الأبراء * ولو كان كفيل عن رجل بأمره وأدى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل والمكفول عنه فأقر المكفول عنه بالكفالة وبجداد المال أو وجد الكفالة أيضاً فأقام الكفيل شهوداً على دفع المال والكفالة بأمره فانه يقضى على الطالب بالقبض حتى لو حضر الطالب وأنكر القبض يضى عليه بالبراء بتلك البينة (٤٥٦) ويرجع الكفيل على المكفول عنه بذلك المال * ولو أن رجلين عليهما ألف

لرجل وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم جحد المال فأقام المدعى البينة على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم الآخر فان القاضي يقضى عليه بتلك البينة بخمس مائة كانت عليه * رجلان شهدا على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كنا عبيد لفلان الغائب الا انه أعترفنا وأقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضى بعتقهما ويكون ذلك قضاء على مولاهاما حتى لو حضر المولى وأنكر العتق لا يلتفت الى انكاره * القاضي اذا كتب كتاباً الى قاض آخر

مسجد جعل منزلاً موقوفاً على المسجد مسجد اوصى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلاة فيه فاعيد منزلاً مستغلاً جازلاً له لم يصح جعل المتولى اياه مسجداً كذا في الوقعات الحسامية * مريض جعل داره مسجداً ومات ولم يخرج من الثلث ولم تجز الورثة صار كله ميراثاً وبطل جعله مسجداً الا للورثة فيه حقاً فلم يكن مفزاً عن حقوق المباد فقد جعل المسجد جزءاً شائعاً فيسقط كالأرض جعل أرضه مسجداً ثم استحق شقص منها شائعاً يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لان هناك وجد الاقرار لان الدار تقسم وبفرض الثلث ثم يجعل مسجداً كذا في محيط السرخسي * اتخذ لصلاة الجنائز حكمة حكم المسجد حتى يجب ما يجب المسجد كذا اختاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى وأما اتخذ لصلاة العياد فاختاره مسجد في حق جواز الاقتداء وان انفصلت الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رفقاً بالناس كذا في الخلاصة * ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرها كذا في فتاوى فاضيل * أرض وقف على مسجد والأرض يجب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً من الأرض جازاً لكن يرفعون الأمر الى القاضي ليأذن لهم ومستغل الوقف كالدار والحائوت على هذا كذا في الخلاصة * في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجداً والمسجد رحبة وأرادوا أن يحذوا له باباً وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهـم ذلك فان اختلفوا انظر رأيهم أكثر أو فضل فلهـم ذلك كذا في الضمير * ذكر في المنتقى عن محمد بن جهم الله تعالى في الطريق الواسع بن فيه أهل الحلة مسجداً وذلك لا يضر بالطريق فنعهم رجل فلابأس أن يبنوا كذا في الحاوي * وفي الاجتناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن نهر قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو نهر قناة أو نهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يعبروا بهض هذا النهر وينبوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا يعترض لهم أحد من أهل النهر قال محمد بن جهم الله تعالى يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامة أو الحلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجداً واحتاجوا الى مكان ليتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضرب بالحجاب الطريق لا يجوز وان كان

في فصل مجتهد فيه فان القاضي المكتوب اليه يعمل برأى نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه وينفذ سجل لا يضر بهم غيره فيما كان مجتهد فيه وان كان السجل مخالفاً لرأيه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأى نفسه أما السجل يحكي قضاء غيره فلا يعمل فيه برأى نفسه * رجل قدم رجلاً الى قاض وقال ان لى على هذا الرجل ألف درهم وأنى غائب وأنا أخاف أن يتوارى هذا الرجل فجعله القاضي وكيلاً لبيه وقبل بينة الابن على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر فان الثاني لا يجيز قضاء الاول لان بينة الابن ما قامت بحق على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المقفود فان القاضي يجعل ابن المقفود وكيلاً في حقوقه لان المقفود بمنزلة الميت فكان للقاضي نوع بسوطة في ماله * رجل عليه دين لرجل فطالبه صاحبه فقال المديون ان لم أقض مالك اليوم فامر أنه طالق أو عبده حر ثم تغيب عنه الطالب فخاف الخائف أن يحنث في عينه فجاه المطلوب الى القاضي وقص عليه القصة فنصب القاضي للغائب وكيلاً في قبض دينه فدفع اليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال أبو يوسف رجع الله تعالى قضاء الاول باطل لا يجيزه الثاني وذكر الناطق رجع الله تعالى في الوقعات عن الحسن بن زياد رجع الله تعالى ان القاضي ينصب وكيلان عن الغائب ويدفع اليه المال ولا يحنث الخالف وقال الناطق رجع الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد بن جهم الله تعالى ما يقارب هذه المسئلة

قال لو أن رجلا جاء إلى قاض وقال إن فلان بن فلان الغائب على كذا من المال وإن قد قضيته وهو الآن في بلد كذا وأنا أريد أن أذهب إلى ذلك البلد وأخاف أن يأخذني الطالب بالمال ثم يجحد الأياف فأسمع من شهودي ههنا وكتب لي حجة حتى لو خاصه في يكون حجة في قاض القاضى يسع بينه ويجعل عن الغائب خصما وكذلك في الطلاق إذا ادعت المرأة أن زوجها الغائب قد طلقها * رجل أعتق نصف عبده أو نصف أمته أو كانت الأمة بين اثنين فأعتقها أحدهما وهو معسر وقضى القاضى للآخر بيع نصيبه فباع ثم اختصه إلى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضى الثانى يطل البيع والقضاء وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى حاكيا عن المشايخ رحمه الله تعالى أن ما ذكره الخصاص رحمه الله تعالى قول الخصاص وليس في هذا شيء عن أصحابنا ولولا قول الخصاص رحمه الله تعالى لقلنا بأنه ينفذ قضاءه الاول لانه قضى في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء رحمه الله تعالى إذا كان المعتق معسرا لا تجب السعاية على العبد فسبق نصيب الساكت رقيقا * ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع المدبر نفذ قضاؤه ورواية واحدة حتى لو رفع ذلك إلى قاض آخر يرى خلاف ذلك لا يكون للثاني أن يطل الاول وقال الحسن رحمه الله تعالى من نفسه حكم المدبر في هذا حكم أم الولد وكفى السرا إذا مات الرجل وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت على الميت ديناً فباعهم القاضى على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم (٤٥٧) مدبرون كان البيع باطلا وانما يطل قضاءه

القاضى في تلك المسئلة لانهم

عتقوا بموت السيد أقصى ما في الباب أنه إذا كان على الميت دين تجب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية رد العتق لا يمنع وقوع العتق فيكون بيع القاضى بيعا للحر * ولو أن قاضيا قضى بجواز بيع أم الولد نفذ قضاؤه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في أظهر الروايتين عنه لا ينفذ قضاؤه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قضى القاضى بجواز بيع أم الولد يبيح في القياس أن لا رد قضاؤه كافي المدبر الا أن النقصاء رحمه الله تعالى انتقوا على أنها لا تباع

لا يضربهم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرات * وهو المختار كذا في خزنة المفتين * أن أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمسلمين فقد قيل ليس لهم ذلك وأنه صحيح كذا في المحيط * إذا جعل في المسجد عمرا فانه يجوز لتعارف أهل الامصار في الجوامع وجاز لكل واحد أن يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب كذا في التبيين * سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أرض البلدة حوانيت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم ينظر ان كانت البلدة فتحت عنوة يجوز أمره إذا كان لا يضرب بالمدرة لان البلدة إذا فتحت عنوة صارت ملكا للغزاة فجاز أمر السلطان فيها وان فتحت صلحا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجوز أمر السلطان فيها كذا في تحيط السرخسي * ولو كان مسجد في محله ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضا ما هو خير له فيسع فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة في الكبرى مسجد مبنى أراد رجل أن ينقضه ويبنيه ثانيا أحكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية له كذا في المضمرات وفي النوازل الا أن يخاف أن يهدم ان لم يهدم كذا في التارخانية * وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك المحلة وأما أهل تلك المحلة فلمهم أن يهدموا ويجددوا وبناءه ويفرشوا الحصير ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أم من مال المسجد فليس لهم ذلك الا بأمر القاضى كذا في الخلاصة * وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء لا شرب والوضوء اذا لم يعرف للمسجد باني فان عرف الباني أولى كذا في الوجيز * ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجدا ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويبنوا فيه فلمهم ذلك وليس لورثة الميت منعهم وان أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم أذن لهم كذا في محيط السرخسي * إذا جعل أرضا له مسجدا وشرط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالاجماع كذا في المحيط * وانتقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في مختار الفتاوى في وقف الخصاص إذا جعل أرضه مسجدا وبنائه وأشهد أن له ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجدا كالوحي

(٥٨ - فتاوى ثانی) وتركو الحديث فان لا أجيز بيعها وان باعها القاضى وذكر الخصاص رحمه الله تعالى القاضى إذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه وليد كرفيه خلافا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ذلك قول محمد رحمه الله تعالى وإذا بيع المكاتب برضاه جاز بيعه في أصح الروايتين * رجل اشترى ماء بغير أرض فخاضه البائع إلى القاضى فأجاز البيع ثم اختصه إلى قاض آخر فأبطله الثاني ذكر الناظم رحمه الله تعالى أنه يجوز جازة الاول وابطال الثاني باطل * ولو كان الاول أبطل البيع وأجازة الثاني يجوز ابطال الاول ولا يجوز جازة الثاني لانه مجتهد فيه روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز بيع الماء بغير أرض وذكر في شرب الاصل أنه لا يجوز في قوله جميعا * رجل تزوج امرأة بغير شهود أو بشهادة نساء ليس فيهن رجل فرفع ذلك إلى قاض فأجاز ثم رفع إلى قاض آخر لا يراه جازا روى ابن رستم أن الثاني يجيز قضاءه الاول وليس له أن يطله * رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأكل لحما فأكل سمكا فادعته المرأة إلى القاضى وقرق بينهما ثم رفع ذلك إلى قاض آخر لا يرى السمك لحما فان الثاني يعضي قضاء الاول * رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حبلى أو حائض أو طلقها ثلاثا قبل الدخول بها فرفع ذلك إلى قاض لا يرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحائض أو يطلان ما زاد على الواحد ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فان الثاني يطل الاول وكذلك لو فرق القاضى بين الزوجين بشهادة امرأته واحدة برضاعه يرد قضاؤه * القاضى

إذا قضى لولده على أجنبي بشهادة الأجانب لا يجوز أن رفع قضاؤه إلى قاض آخر أبطله الثاني * ولو قضى بشهادة ولده لأجنبي فرفع ذلك إلى قاض آخر أنقضه الثاني * وكذا الوضى بشهادة المحدود في قذف وهو يرى ذلك فرفع ذلك إلى قاض آخر لا يرى جوازه لا يبطله الثاني * وذكر الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى هذا إذا كان القاضى الثانى يعرف أن الاول يرى جوازه، أن قال الاول لا حى ذلك أما إذا علم الثانى أن الاول لا يرى جوازه بأن قار الحق ما قال علماء وارجحهم الله تعالى أن شهادة المحدود فى القذف لا تقبل وان تاب ومع هذا قضى به كان الثانى أن يبطله * ولو كان القاضى هو المحدود فى القذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جوازه أبطله الثانى لان نفس القضاء مختلف فيه * ولو رفع حكم الاول الى من يرى حكم الاول جائزاً فامضاء ثم رفع امضاء الثانى الى ثالث لا يرى جوازه فأبطله لا يتفد بطلاله لان الثانى لم أنفذ الاول فقط قضى بدليل مجتمد فيه فينفذ قضاؤه * ولو أن قاضياً قضى لامرأة بشهادة زوجها وأجنبي آخر فرفع ذلك إلى قاض لا يجوز له شهادة الرجل لامرأته أمضى الثانى حكم الاول لان الاول قضى بدليل مجتمد فيه فينفذ قضاؤه ولو كان القاضى قضى لامرأة بشهادة رجلين لا يجوز فان رفع ذلك إلى قاض آخر لا يراه جائزاً أبطله لان نفس القضاء مختلف فيه فانه كما لا يصلح أن يكون شاهداً الامر أنه لا يكون من أهل القضاء لها فكان الثانى أن يبطله فان رفع قضاء الاول (٤٥٨) الى من يرى جوازه فامضاء ثم رفع امضاء الثانى الى ثالث لا يرى جوازه أمضى الثالث

امضاء الثاني ولا يبطئه *
القاضي اذا قضى وهو أعمى
ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى
شهادة الاعمى فانه يطل
قضاء الاول ولو كان الثاني
يراه جازاً فأجاز قضاء الاول
ثم رفع الى ثالث لا يرى جواز
ذلك فان الثالث يعضى حكمه
الثاني * ولو ان قاضيا قضى
بشهادة رجل وامرأتين في
الحدود والقصاص ثم رفع
قضاؤه الى من لا يرى ذلك
فان الثاني يعضى حكم الاول
ولو استغضب المرأة فحكمت
بحد أو قصاص لا يجوز
حكمها فان رفع حكمها
الى قاض آخر يراه جازاً فأجاز
حكم الاول لا يكون غيره
أن يطله * ولو ان قاضيا
قضى برء امرأة في النكاح

بمسبب الجنون أو العي أو نحو ذلك ثم رفع إلى قاض لا يرى ذلك فإن الثاني ينفذ حكم الأول لأن قضاء الأول صادف مواضع بذلك
 الاجتهاد * ولو أن قاضياً قضى بطلاق المكره ثم رفع ذلك إلى قاض يرى طلاق المكره واقعاً فأبطل حكم الأول لا يجوز أباطاله * فقهه
 اشترى شيئاً شراءً فاسداً فخاصمه البائع إلى قاض يرى البيع جائزاً فاقضى عليه بالجواز وهو مما يختلف فيه الفقهاء جازلشترى أمساكه * ولو أن
 قاضياً قضى في متعة النساء بالحل ثم رفع إلى قاض آخر لا يراه جائزاً فإن الثاني يبطل قضاء الأول لأن متعة النساء منسوخة فقد أجمعت الصحابة
 رضي الله عنهم على فسادها فلا ينفذ قضاء القاضي بالحل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ينفذ قضاءً وهو غير مأخوذ وهذا إذا كان ذلك بالفظ
 المتعة بأن قال اتمتع بك إلى أشهر أما إذا تزوج إلى شهر لا يصح هذا النكاح وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويبطل التوقيت فإن قضى
 القاضي بجواز هذا النكاح نفذ قضاؤه * رجل له حق في دار فلم يخاصم صاحب البيتين ثم خاصمه إلى قاض فأبطل القاضي حقه بترك الخصومة
 سنين كما هو مذهب بعض الناس فإن بعض العلماء رحمه الله تعالى قال من له حق في الدار إذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصير يبطل حقه
 إلا أن هذا قول مذهب غير فلا ينفذ فيه قضاء القاضي فإن رفع ذلك إلى قاض آخر فإن الثاني يبطل قضاء الأول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة
 إذا لم تخاصم زوجها سنين ولم تطلب المهر المقروض قال بعض الناس يبطل حقه وان قضى القاضي بذلك كان قضاؤه باطلاً * رجل قتل عبداً

ففعت زوجته او ابنته من دم العمد فرفع ذلك الى قاض فابطل العفو وقضى بالقصاص كما هو مذهب بعض الناس أن لاحق للنساء في القصاص فلا يصح عفوها فان قضى القاضي بالقصاص وأبطل العفو كان قضاءه باطلا حتى لو قتله الوارث بعد ذلك ذكر في الزيادات أن الوارث ان كان عالما بالعفو كان عليه القصاص لانه قتل شخص الا قصاصه عليه وان كان جاهلا كان عليه الدية * امرأة بلغت مبلغ النساء عاقلة فتصرفت في مالها كالعتق ونحو ذلك بغير إذن زوجها فرفع الامر الى القاضي فأبطل القاضي تصرفها كان قضاءه باطلا وان قال بعض الناس ان تصرف المرأة في مالها لا ينفذ بغير إذن الزوج لان هذا قول مهجور فلا ينفذ فيه قضاءه * ولو أن قاضيا قضى في العنين أن لا يؤجل ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني يؤجله حول لا يبطل قضاء الاول وكذلك رجل اشترى دارا وضمن رجل له الخلاص أو ضمن له البائع ذلك ثم استحققت الدار على المشتري فقضى القاضي له على الكفيل بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك الى قاض آخر يرى ذلك باطلا فان القاضي الثاني يبطل قضاء الاول وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل تلك الدار ان عجز وذلك باطل أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تفسير ضمان الخلاص والعهد والدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك جائز * القاضي اذا قضى بأفضية يختلف فيها الناس أو قضى لرجل على رجل بحق وأشهد على قضاة شهدوا ولم يبين بأى وجه (٤٥٩) قضى ثم رفع ذلك الى قاض آخر فقال

الثاني اشهد وأنى قد أبطلت ما قضى فلان بن فلان القاضي على فلان ونقضت قضاءه بأمر تحقق عندي ابطاله أو قال اشهدوا أنى قد أبطلت ما قضى فلان على فلان ولم يرد على ذلك شيئا ثم رفع ذلك الى قاض ثالث فان الثالث يأخذ بنقض الثاني ويبطل ما أبطله الثاني وهذا لان الثاني أجمل ولم يفسر فاذا لم يعلم أى القضايا كان حقا يجعل الحق لاسدى في يده المدعى به لان القاضي الثاني أخرجه من يد الاول فلا تنقض يده بالثالث * قال محمد رحمه الله تعالى والواحد والاثني في ذلك سواء * رجل أذن لعبده في نوع

بذلك كذا في الذخيرة * حشيش المسجد اذا أخرج من المسجد أيام الربيع ان لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولن يرفعها أن ينتفع كذا في الوقعات الحسامية * حشيش المسجد اذا كانت له قيمة فلا هل المسجد أن يبيعه وان رفعوا الى الحاكم فهو أحب ثم يبيعه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً (١) بالسواد قالوا عليه ضمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ أباح قص السفكر درى أوصى في آخر عمره بنحو مائة درهم حشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية * جنازة أو نفس مسجد فسد فباعه أهـ ل المسجد قالوا الاولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لاي بيع غير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيه خان * ديباج الكعبة اذا صار خالفا لا يجوز أخذه لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية * ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المسلمين ويجوز ان يترك الليل أو نصفه اذا احتج الى الصلاة فيه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحار الزاوية * ان أراد انسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قيل لا بأس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به الى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضيه خان

الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه * ولو أراد أن يقف أرضه على المسجد وعارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والخصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطل يقول (١) قوله بالسواد كذا في نسخ وهو الموافق للاصل المنقول عنه كما رأيت في نسختي منه وفي نسخ بالسواد اهـ

مكتوبة

من التجارة فجعله القاضي مأدونا على ذلك النوع خاصة دون غيره نفذ قضاءه لانه صادف موضوع الاجتهاد الا أنه انما ينفذ قضاءه عند شرائط القضاء من الخصومة وغيره بعد تصرف العبد * رجل اشترى عبداً أو جارية ونقد الثمن وقبض العبد فأصابه لم عنده فرتده القاضي على البائع بذلك ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول وان كان عند بعض الناس أن المبيع اذا جعن عند المشتري ولا يعلم أنه كان عند البائع كان للمشتري أن يرد لان الجنون انما يكون لا قوة في الدماغ فاذا وجد عند المشتري يتبدل بذلك على انه كان عند البائع الا أنه قول مهجور فلا ينفذ قضاء القاضي به والله أعلم بالصواب * (كتاب الشهادات) * (باب فيما لا يجوز شهادتهم) * وهم أصناف * صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الاهلية وأهلية الشهادة انما تكون بالعقل الكامل والضيطة والولاية والقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتمة بمنزلة الجنون * أما المجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لان الشرع جعل حد كمال العقل بلوغ عن العقل فلا ينفذ النكاح بحضورهم وكذلك شهادة النساء وحدهن الا شهادة القابلة على الولادة فانها مقبولة في حق النسب دون المهران وكذلك شهادة القابلة على الاستملاء مقبولة في حق الصلاة عليه دون غيرها لكان الضرورة وكذلك في العيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا تقبل شهادة المملوك قنا كان أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد وكذلك معتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ينفذ

النكاح بحضرتهم عندنا كمالا يعقد بشهادة الصبيان والتسوان وقال مالك رحمه الله تعالى إنه عقد النكاح بحضور المخلوق * ولا تقبل شهادة
 الاعمى عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا يعقد النكاح بحضوره * وقال مالك
 رحمه الله تعالى تقبل شهادة الاعمى وقال زفر رحمه الله تعالى تجوز شهادته فيما تجوز شهادة غيره فالتسامع * وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان
 بصيرا وقت التحمل ثم عمى جازت شهادته وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أصلا * ولا تقبل شهادة الاخرين لانه لا يقدر على
 التلقظ بلفظ اخص به الشهادة * (فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه) * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا في عقد النكاح بحضوره
 وانما يمنع أداء الشهادة لثمة الكذب ونكلمه وفي الفسق الذي يمنع الشهادة انتفوا على أن الاعلان بكبرية يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان
 معلنا نوع فسق مستشع بسميه النام بذلك فاسقامطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه أكثر من فسادده وصوابه
 أغلب من الخطا ويكون سليم القلب يكون عدل لا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا يخلو عن قليل ذنب فيعترف به الغالب وعن أبي يوسف رحمه
 الله تعالى ان كان الفاسق وجهاذا مروءة جازت شهادته لان مثله لا يكذب * ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته * ولا تقبل شهادة مدمن الخمر
 ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما (٤٦٠) شرط الادمان ليظهر ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان

كانت كبيرة وانما تبطل اذا
 أظهر ذلك أو يخرج سكران
 يسخر منه الصبيان لان مثله
 لا يجتز عن الكذب * وذكر
 الخصاص رحمه الله تعالى
 ان شرب الخمر يبطل العدالة
 قال محمد رحمه الله تعالى ما لم
 يظهر ذلك فهو مستور الحال
 ومن سكر من النمذ بطلت
 عدالته في قول الخصاص
 رحمه الله تعالى لان السكر
 حرام عند الكل وقال محمد
 رحمه الله تعالى لا تبطل
 عدالته الا اذا كان اعتاد
 ذلك أو يخرج سكران
 يلعب به الصبيان * ولا
 تقبل شهادة الخنث أراد به
 اذا كان مخنثا في الافعال
 الرديئة * ولا تقبل شهادة من
 يلعب بالجمام ويظهره لان
 ذلك يشغل قلبه فتشدد

وقفت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها ومراقفها وقتنا وبدا في حياتي وبعد وفاقي على أن يستغل
 ويدأمن غلاته بعماليه من عمارتها وأجور القوام عليها وأدام مؤتمها بفضل من ذلك بصرف الى عمارة
 المسجد ودهنه وحصره ومافيه مصلحة المسجد على أن التقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى واذا استغنى هذا
 المسجد بصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك كذا في الظهيرية * رجل وقف أرضه على مسجد ولم يجعل
 آخره للمساكين تكلم المشايخ فيه واختار أنه يجوز في قولهم جميعا كذا في الوقاعات الحسامية * ولو كانت
 الأرض وقفا على عمارة المسجد أو على مرتبة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وقف عقارا على
 مسجد أو مدرسة وهما مكانا للناس ما قبل أن يبينها لغير المتأخرين والصحيح الجواز وتصرف غلته الى
 الفقراء الى أن يبنى فاذا بنيت ردت اليها الغلة كذا في فتح القدير * ذكر اصدار الشهد رحمه الله تعالى في باب
 الواو اذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه واختار أنه يجوز كالوقف كذا في
 الذخيرة * رجل أعطى درهمين في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصلح المسجد صح لانه وان كان لا يمكن
 تصحيحه فليكن بالهبة للمسجد فان ثبت الملك للمسجد على هذا الوجه صح فيتم بالقبض كذا في الوقاعات
 الحسامية * ولو قال أو صبت ثلث مالي للمسجد لا يجوز لأن يقول ينفق على المسجد كذا في خزائن المفتين
 * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال أو صبت ثلث مالي لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول
 يسرج بها في المسجد كذا في الذخيرة * ولو قال وهبت داري للمسجد أو أعطيتها له صح ويكون عليه كفاية بشرط
 التسليم كالوقف وقف هذه المائة للمسجد يصح بطريق التملك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتائية * لو
 قال هذه الشجرة للمسجد لا يصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط * ولو وقف ضيعة على مسجد
 على أن ما فضل من العماره فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للمحال هل تصرف تلك
 الغلة الى الفقراء ام لا فاختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والضيعة الى العمارة
 تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جميعا بشرط الوقاف وصيانة الوقف كذا في

غفلته وغشى يقع بصره على عورات المسلمين * أما اذا أمسك الحمام في البيت للناس ولا يطرئ تجوز شهادته فان من له
 برج الحمام لا يكون فاسقا * ولا تجوز شهادة المقامر قاصر بالشرط نج أو بغيره فبأى شئ قاهر لم تقبل شهادة لانه القمار كبيرة * وان لعب
 بالشرط نج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغله عن الصلوات أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته * وان لعب بشئ من
 الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالته * والملاعبة بالاهل والقوم والفرس لا تبطل عدالته ما لم يمنع ذلك عن الفرائض وان
 كان اللعب بالملاهي لا يمنع عن الفرائض الا أنه مستشع بين الناس كالمزمار والطناير فكذلك وان لم يكن مستشعا فالحمداء وضرب
 القصب لا يبطل العدالة الا اذا خش بأن كانوا رقصون عند ذلك * وذكر في الأصل لا تقبل شهادة صاحب الغناء الذي يجادى عليه ويجمعهم
 لانه معلن بالمعصية وكذلك من يجلس مجالس الفجور والشرب وان لم يشرب ولم يسكر * ولا تقبل شهادة النائح والنائحة ولا شهادة آكل الربا
 يريد بذلك ان كان مصرعا عليه معروفا به والرجل الصالح اذا تغنى بشعره خش لا تبطل عدالته لانه خش غيره * ومن تزعم مع نفسه
 لا تبطل عدالته والذي أخر النرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كازكاة والحج والصوم والصلوة بطلت عدالته الا أن يكون التأخير بعذر
 وان لم يكن له وقت معين كازكاة والحج ذكر الناطق رحمه الله تعالى رواية هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تبطل عدالته به أخذ

محمد بن المقاتل رحمه الله تعالى وقال بعضهم اذا اُخِر الزكاة والحج بغير عذر بطلت عدالته وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أن الحج يكون على الفور والصحيح أن تأخير الزكاة لا يبطل العدالة * وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وذكر في بعض المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدر وليد كذا العدد وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وهذا اذا تركها مجازفة ورغبة عنها من غير عذر أما اذا تركها المرض أو لبعد المسافة أو تأويل بأن كان يفسق الامام أو يضلله لا يبطل عدالته * وان ترك الصلاة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفعل العوام بطلت عدالته وان تركها متأولاً بأن كان يبطل الامام أو يفسقه لا يبطل عدالته * ولا تقبل شهادة من كان معروفاً بالكذب والذي يتعلم شعر العرب ان كان يتعلم لأجل العربية لا يبطل عدالته وان كان فيه فحش * وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقذف في شعره * ومن كان يشتم أولاده وأهل وجيرانه ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل شهادته وقيل ان اعتاد ذلك بطلت عدالته وان فعل ذلك احياً لم يبطل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا لم يكن قد فاقلاً يبطل عدالته أما القذف يبطل عدالته * ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير ازار اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك * وذكر الكرخي رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة من عيش في الطريق بسر أو بليس عليه (٤٦١) غيره ولا شهادة من يأكل في السوق بين

أيدي الناس لان ذلك لا يفعله من كان له مروءة * ولا تقبل شهادة الاقلف وهو الكبير الذي ترك الختان بغير عذر فان كان يعرف أن الختان سنة الا أنه ترك الختان لخوف على نفسه لا يبطل عدالته وتوكل ذبحته لان اباحة الذبيحة تعتمد الملة وانه بعة دملة التوحيد * ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان تبرأ منهم لا يبطل عدالته وان شتمهم تبطل عدالته * وشهادة الخصم مقبولة اذا كان عدلاً وكذلك شهادة المعلم وشهادة أهل الاهل - واهل جازة الا الخطايسة مروي ذلك عن

محيط السرخسي * مسجد انهم قد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الغلة في البناء لان الواقف وقفه على مرتب ما لم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بثلث الغلة كذا في فتاوى قاضيان * سئل أبو بكر عن أوصى بثلث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يسرح في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز أن يزاد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط * مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطرباب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم أن يتخذ ظلة على باب المسجد من غلة الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في السراجية * سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قبعا على غلاته واجعل له شياً معلوماً يأخذ كل سنة حل له الاخذ ان كان مقدار أجر مثله كذا في المحيط * ولو نصب القاضى خادماً للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الاخذ وان لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الواقعات * وللتولى أن يستأجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك بأجر مثله أو زيادة يتعابن فيها فان كان أكثر فالاجارة وعليه الدفع من مال نفسه ويضم لودفع من مال الوقف وان علم الاجير أن ما أخذ من مال الوقف لايحل له كذا في فتح القدير * ومتولى المسجد اذا عذر عاينه الحساب بسبب أنه أمى قاسم اجاز من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذخيرة * مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشترى من غلة الوقف للمسجد دهن أو خضيراً أو حبشياً أو أجرة أو وجه الفرس المسجد أو حصى قالوا ان وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشترى للمسجد ماشاء وان لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشترى ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظره - هذا القيم الى من كان قبله فان كانوا يشترى من أوقاف المسجد الدهن والخضير والحشيش والاجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو وقف على عمارة يصرف الى بنائه وتطيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبواريه أيضاً كذا في

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهم قوم من الرافض يصدق بعضهم بعضاً من غير دليل ويستحيزون الشهادة لمن يحلف بين أيديهم بالله أنه كذا لان في شهادتهم تهمة الكذب * الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يعص عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة أشهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح أن ذلك مفروض الى رأى القاضي والمعدل ومن اتهم بالفسق تبطل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد هو منهم بالفسق لا تثبت عدالته * المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته أبداً لانه لا يعرف توبته * وروى الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عنه أنه تقبل شهادته وعليه الاعتماد * وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته * النصراني اذا أسلم وقد كان فاسقاً فشهد في حادثة لا تقبل شهادته استحسننا حتى يتبين حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النصراني عدلاً فاسقاً ثم شهد تقبل شهادته من غير أن يسأل عنه * الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادته ما لم يبال عنه وهو بناء على ان عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وعنده الفتوى * اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضي بشهادته حتى تاب فان القاضى لا ينفذ شهادته ولا يجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كان بينهما عداوة بينهما بيبب شئ من الدنيا فاما اذا كانت بسبب شئ من أمر الدين فانه تقبل شهادته عليه * وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته * ولو شهد لامرأة وهو عدل فلم يرد الخاكم شهادته

حق طلقها باننا وانقضت عتقها روى ابن شجاع رحمه الله تعالى أن القاضي ينفذ شهادته * ولو أن كافرين شهدوا على كافر فعدلوا فلما توبه القضاء أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان مكانهم ما كان القاضي يأمرهما بأعادة الشهادة ولا يعتلها بعد الإسلام ويكتفى بالعدالة السابقة * إذا جاء الأمير ببلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون إليه قال خلف رحمه الله تعالى بطلت عدالتهم لأنهم يذهبون للاعتبار فينبذ لا تبطل عدالتهم والفتوى على أنهم إذا خرجوا لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا الاعتبار بطل عدالتهم * ويتصل بهذا الفصل مسائل التزكية والتعديلات * والتزكية على نوعين تزكية السر وتزكية العلانية في تزكية العلانية يشترط أن يكون المعدل عدلا يعرف أحوال الناس وأسباب الجرح وشروط العدالة ولا تصح من المغفل * وتقبل شهادته إذا لم تستد غفلته ولا يشترط العدد في المزكي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشترط فيه العدد الاثنان فيما ثبتت مع الشبهات والاربع فيما لا ثبتت مع الشبهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي إلى المزكي والترجم عن الشاهدان كان الشاهدان أعجميا والترجم عن الخصم إن كان الخصم أعجميا * وأجمعوا على أن ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر في تزكية العلانية يشترط ذلك في المزكي فلا يصح تعديلات الأعمى والصبي والعبد والفاقد وأجمعوا على أنه لا يشترط (٤٣٣) لفظة الشهادة في تزكية العلانية * وصورة تزكية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل

والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية السر أن يبعث القاضي رسولا إلى المزكي أو يكتب إليه كتابا فيه أسماء الشهود وأسمائهم وحلالهم ومحالهم وسوقهم إن كان سوقيا حتى يعرف المزكي فسأل عن جيرانهم وأصدقائهم فإذا عرفهم فن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه هو عدل جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت احترازا عن ذلك السر ويقول الله أعلم إلا ادعاه غيره وخاف أنه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته فينبذ يصرح بذلك ومن لم يعرفه

خزانة المفتين * ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرفا من ذلك ولو فعل يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى الصغرى المتولى إذا أتفق على قتاديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة * ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم أن يشتري سلبا ليرتقي على السطح لكس السطح وتطينه أو يعطى من غلة المسجد أجر من يكس السطح ويطرح النجس ويخرج التراب المجتمع من المسجد قال أبو نصر للقيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز أن يبنى منار من غلة وقف المسجد إذا احتاج إليها ليكون أسمع للعباد وإن كانوا يسمعون الأذان بدون المنارة فلا كذا في خزانة المفتين * مسجد يجنبه فارقين بضرب بجائط المسجد ضررا ينافر أراذل القيم وأهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد حصنا يجنب حائط المسجد لئلا يمنع الضرر عن المسجد قالوا إن كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لأن هذا من مصالح المسجد وإن كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لأن هذا ليس من عمارة المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * والأصح ما قاله الإمام ظاهر الدين أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير * متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله أن يحمله من البيت إلى المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * ليس للقيم المسجد أن يشتري جنازة وإن ذكر الواقف أن القيم يشتري جنازة كذا في السراجية * ولو اشتري القيم بغلة المسجد ثوبا ودفع إلى المسكين لا يجوز وعليه ضمان ما تقدم من مال الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * القيم إذا اشتري من غلة المسجد حائطا أو دارا أن يستغل ويبيع عند الحاجة جاز أن كان له ولاية الشراء وإذا جاز له أن يبعده كذا في السراجية * قيم المسجد لا يجوز له أن يبنى حوائط في حدة المسجد أو في فناءه لأن المسجد إذا جعل حائطا أو مسكنا سقط حرمة وهذا لا يجوز والفناء مع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي * متولى المسجد إذا اشتري بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه أن علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للإمام والمؤذن أن

والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته وصورة تزكية السر أن يبعث القاضي رسولا إلى المزكي أو يكتب إليه كتابا فيه أسماء الشهود وأسمائهم وحلالهم ومحالهم وسوقهم إن كان سوقيا حتى يعرف المزكي فسأل عن جيرانهم وأصدقائهم فإذا عرفهم فن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه هو عدل جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يسكت احترازا عن ذلك السر ويقول الله أعلم إلا ادعاه غيره وخاف أنه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته فينبذ يصرح بذلك ومن لم يعرفه

لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي مستور * ثم القاضي إن شهد بجمع بين تزكية العلانية يسكن وبين تزكية السر وإن شاء اكتفى بتزكية السر في زمانين كواثر كية العلانية واكتفى بتزكية السر * ولا يقضي القاضي بظاهر العدالة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ويسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود أولم يطعن * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كان المدعى به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن يقضي بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قولهما * وإذا طعن الخصم في الشهود لا يقضي بظاهر العدالة في قولهم وكذلك فيما لا ثبتت مع الشبهات كالحسد ودوا القصاص يسأل عن الشهود في قولهم * وإن لم يطعن الخصم في الشهود بدل عدلهم فهو على وجوه ثلاثة إن قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وعلى أو قال هم عدول جائز شهادتهم على أو قال هم عدول ولم يزد في الوجه الأول والثاني القاضي يقضي عليه بدعي المدعى ولا يسأل عن الشهود لأنه أقرب الحق وإن قال هم عدول ولم يزد أو قال هم عدول لأنهم أخطوا في الشهادة فهو مدعى وجهين إما أن كان المدعى عليه عدلا يصلح لتزكية أو لا يصلح بأن كان مستورا أو فاسقا فإن كان عدلا يصلح لتزكية ينظر أن كان المدعى عليه لم يجحد دعوى المدعى عند الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضي للمدعى بشهادتهم ولا يسأل عنهم سوا مكان

المدعي به حقا ثبتت مع الشبهات أو لا ثبتت مع الشبهات * وقال محمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى قبل السؤال بل يسأل عنهم لأن عنده
وان كان قول الخصم تعدى بلا فالعدوى الزكي شرط عنده وعندهما لا يشترط العدد * وان كان المدعي عليه عند دعوى المدعي مجرد دعوى
المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم عندهما يقضى القاضي من غير سؤال
وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقضى ما لم يسأل من غيره * وقد كفي الجامع الصغير أن في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى ويكون تعديله بمنزلة العدم وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضي للخصم ماذا تقول
أصدقوا في الشهادة أم كذبوا ان قال صدقوا فقد أقر بما ادعى المدعي وان قال كذبوا لا يقضى هذا اذا كان المدعي عليه عدلان كان فاسقا
أو مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يصح تعديل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق كما لو شهد عليه شاهد واحد فقال
المدعي عليه هو عدل لا يكون قوله ذلك اقرارا كذلك ههنا بخلاف ما اذا قال هم عدول صدقوا فان ذلك اقرارا ولا يصح تعديله اذا كان
فاسقا أو مستورا يسأله القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى
وان كان المزكي اثنين فعندلهم أحدهم أو جرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف (٤٦٣) رحمه الله تعالى الجرح أولى لانه

اعتمد على دليل غير ظاهر
الحال فكان الجرح أولى
كما لو عدله اثنان وجرحه
اثنان كان الجرح أولى في
قولهم جميعا وقال محمد رحمه
الله تعالى اذا عدلهم واحد
وجرحهم الآخر القاضي
يتوقف ولا يقضى بشهادتهم
ولا رد بل ينتظران جرحهم
الآخر ثبت الجرح وان لم
يجرحهم الآخر بل عدلهم
ثبتت العدالة وان جرحه
واحد وعدله اثنان ثبتت
العدالة في قولهم جميعا لان
قول الاثنين حجة مطلقة في
الاحكام بخلاف قول الواحد
وان جرحهم اثنان وعدلهم
عشرة كان الجرح أولى لان
قول الاثنين يساوي قول
الجماعة كما في دعوى الملك

يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضيان * واذا أراد أن يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد أو الى
مؤذن المسجد فليس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة * ولو شرط الواقف في
الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره يصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على
الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة * أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد أو نفق المسجد بغير إذن القاضي
الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية * مسجد انكسر حائطه من ماء يجب المسجد في الشارع وهو ماء
الشفة أو انكسرت شفته هل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد ان يعمروا أهل
النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء أهل
المسجد تقدموا الى أهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة
ما انهدم كذا في فتاوى قاضيان * وقد كذا الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نفقائه
عن مشايخه بل أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الأوقاف
وأنفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصر والحشيش ونحو ذلك لا ضمان عليه فيما فعل استحسانا فيما
بينه وبين الله تعالى فأما اذا أخبر الحاكم بذلك وأقر به عنده ضمنه الحاكم كذا في الذخيرة * الفاضل من
وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في
المحيط * سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الأزرجندي رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في
أوقاف المسجد يعني أجر والمستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يرضى ما فيه مصلحة المسجد
قبل هل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال لا بد أن يكون المتصرف من الاماثل رئيس
المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى التسفية سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل

اذا أقام أحد المدعين اثنين وأقام الآخر عشرة لا يخرج صاحب العشرة رجل ادعى على رجل أقام على ذلك شهود الجرحهم الخصم
وأراد أن يثبت ذلك بالبينة فهو على وجهين اما أن جرحه ما مفرد لا يدخل تحت الحكم فنحو أن يقول أنا أقيم البينة على أن شهود المدعي
فسقة أو زنادقة أو على اقرار الشهود أن المدعي استأجرهم على هذه الشهادة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا للمدعي على هذا المدعي
عليه في هذه الخصومة أو على اقرارهم أنهم قالوا الاشهادة عندنا لهذا المدعي على هذا المدعي عليه ولا على غيره أو على اقرارهم أنهم قالوا ان
المدعي مبطل في هذا الدعوى أو على اقرارهم أنهم شهدوا بوزور أو على اقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر لم تقبل شهادة
شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح عند علمائنا رحمه الله تعالى * وقد كذا الخصاصي رحمه الله تعالى أنها تقبل وهو قول ابن أبي ليلى والشافعي
رحمه الله تعالى والصحيح مذهبا لوجوده منها أن شاهد الجرح يصير فاسقا بار تكاب الكبيرة ثبت ذلك بكاب الله تعالى وهو اظهار الفاحشة
من غير ضرورة فلا يثبت الجرح بشهادة القاص وان كان في انبات هذا الجرح اثبات أمر دخل في الحكم وهو دفع الخصومة عن المدعي
عليه الآن هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هتك السترة ان يقول شاهد الجرح ذلك للمدعي سرا أو يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا
يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة * وان ادعى الشهود عليه جرحا دخل تحت الحكم بأن أقام البينة أن شهود المدعي زنا ووصفوا الزنا و

شربوا الخمر أو سرقوا مني شيئا قبلت شهادتهم وبطلت بينة المدعى لأن شهود الجرح وإن أظهروا الفاحشة فأنما أظهرواها لايجاب الحد واقامة
الحسبة فجازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعى أن شهودا شركا في المشهود به وكذا إذا شهدوا بالجرح أن شهودا المدعى حدوا
في قذف لانهم ما أظهروا الفاحشة وانما حكوا اظهار الفاحشة من شهود القذف * وكذا إذا شهدوا بالجرح على اقرار المدعى أن شهود
المدعى فسقة جازت شهادتهم لانهم ما أظهروا الفاحشة فتقبل شهادتهم وكذا لو أقام المشهود عليه البينة أن المدعى وكل الشاهد في هذه
الخصوصية قبل شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم * وكذا لو أقام البينة على اقرار المدعى أن شهودا شهدوا بباطل أو على اقراره أن شهودا
لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الامر ولو أقام المشهود عليه البينة أني صالحت شهودا المدعى على كذا من المال على أن لا يشهدوا
على هذه الشهادة فإن القاضي يقول له هل أعطيتهم المال إن قال نعم أعطيتهم وأقام البينة على ذلك قبلت هذه البينة لانه أراد بهذا استدراك
المال منهم فتقبل وإن قال لم أعطهم المال لم تقبل هذه البينة لانه أقام البينة على اظهار الفاحشة من غير أن يثبتها فحقها حكم فلا تقبل
* الشاهد إذا كان فاسقا في السر وهو في الظاهر عدل فأراد القاضي أن يقضي بشهادته فأخبر الشاهد عن نفسه أنه ليس بعدل صح اقراره على
نفسه إلا أنه إذا كان صادقا في (٤٦٤) الشهادة لا يسمعه أن يخبر عن نفسه أنه ليس بعدل لأن فيه ابطال حق المدعى * المزكي إذا

عمارة المسجد قال (١) لا يجوز باهر القاضي وغيره كذا في الذخيرة * وفي فوائد فحجم الدين النسفي رحمه الله
تعالى أهل مسجد اشتروا عقاراً بغيره المسجد ثم أعادوا العمارة اختلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز
كذا في الغبائية * ولو أن قوماً بنوا مسجداً أو قسماً من خشبهم شيء قالوا لا يصرف الفاضل في شأنه ولا يصرف
إلى الدهن والخصم يرهننا إذا سلموه إلى المتولي ليعتق به المسجد ولا يكون الفاضل لهم يصنعون به ما شاؤوا
كذا في البرارائق نافلا عن الاسعاف * أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع فجعلها رجل
حوضاً للعلماء لا يجوز للمسلمين انتفاع بما في ذلك الحوض كذا في القنية * مال موقوف على سبيل الخير وعلى
الفقراء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجبة من غلاتها ثم نابت الاسلام فأنبتة مثل
حادثة الروم واحتج إلى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع لم تكن للمسجد حاجة
للعال فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون ديناً في مال النبي وأما المال الموقوف على
الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يصرف إلى المحتاجين أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل أو إلى الأغنياء
من غير أبناء السبيل في الوجه الأول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين
أما أن رأى قاض من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم ير ففي القسم الأول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي
القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير ديناً في مال النبي كذا في الوقايع الحسامية

الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات
وفي المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك

من بنى سقاية للمسلمين أو خاناً يسكنه بنو السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم
(١) قوله لا يجوز باهر القاضي وغيره تمام عبارة الذخيرة وقبل أن كان أهل المسجد اشتروا عقاراً بغيره
المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل
اختلاف المشايخ لانه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العقار للمسجد فلم يصح شراؤهم أصلاً للمسجد ويصح
بيعهم بخلاف بخلاف مسئلة المتولي اه ومنه تم العمارة التي بعد فتمل اه صححه

سأل عن الشهود وعرفهم
بأهله فإراد التعديل روى
عن محمد رحمه الله تعالى أنه
يقول هذا عندي عدل
مرضى جائز الشهادة وبه
أخذ بعض المشايخ رحمه
الله تعالى وقال بعضهم هذا
اللفظ لا يكون تعديلاً لأن
قوله عندي لفظ موهم ولا
يكون تعديلاً لأنني أن
الشاهد لو قال الحق عندي
لهسنا المدعى يكون ذلك
باطلاً فكذلك في التعديل
* وقال بعضهم هذا اللفظ في
التعديل لا يوجب خلا *
ولو قال المعدل لأعلم فيه إلا
خيراً لا يكون تعديلاً وقال
بعضهم يحتاج في التعديل
إلى خمسة ألفاظ هو عدل
مرضى جائز الشهادة صالح

مقبول القول في وعلى وقال بعضهم إذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون تعديلاً وعليه الاعتماد * المشهود عليه
إذا عدل الشهود قبل أن يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه أنكروا مشهودا به وطلب من القاضي أن يسأل عن الشهود فإن
القاضي يسأل عنهم وقوله قبل الشهادة هم عدول لا يطل حقه في السؤال لانه يمكنه أن يقول كن عدلاً قبل الشهادة لانه عدل حاله * رجل
شهد عليه شاهدان بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل إلا أنه غلط أو أوهم فإن القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فإن عدل الشاهد الثاني
قضى القاضي بشهادتهما لأن قوله غلط أو أوهم ليس بجرح فإذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجاز القضاء بشهادتهما * وإن شهد
شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على هو الحق فإن القاضي
يقضي عليه ولا يسأل عن الشاهد الآخر لأن المشهود عليه أقر بالحق على نفسه فية قضى باقراره * وإن قال قبل أن يشهدوا عليه الذي
يشهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان هذا على هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سل عنهما فإن القاضي يسأل عن الشاهد
فإن عدل القاضي بشهادتهما وإن لم يعد لا يقضى لأن قوله الذي شهد به فلان على ليس باقرار في الحال وانما يصير اقراراً بعد الشهادة فيكون هذا
مخرجة تعليق الاقرار بالشروط والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصير اقراراً لم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضي أن يسأل عنهم سأل ولا يقضى

قبل السؤال * اذا شهد الشهود رجل بحق فسأل المزكى عن الشهود فخرجوا وتم الجرح فقال المدعى أنا أتى عن بعد لهم من أهل الثقة سمى قوما صالحين للسئلة عن الشهود فان القاضي يسمع ذلك ويسأل عنهم فان عتلوهم سأل القاضي الطاعنين بما يطعنون لاحتمال أنهم طعنوا بما لا يكون جرحا عند القاضي فان ينو ما يكون طعنا كان الجرح أولى وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضي فان القاضي لا يلتفت اليهم ويقضى بشهادة شهود المدعى وكذا لو عدل المزكى الشهود فطعن الشهود عليه وقال للقاضي مثل عنهم فلا نوافلا نوسمى قوما يصلحون للسئلة عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم فان جرحوا وبينوا جرحا صالحا كان الجرح أولى * وذكر ابن سماعه رحمه الله تعالى في النوادر ان القاضي لا يلتفت اليه * شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدل ولا يعرف الثاني فزكاه الشاهد الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سلة رحمه الله تعالى فيه قولان * وعن أبي بكر البخاري رحمه الله تعالى في ثلاثة شهدوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فعدل الثالث فان القاضي يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الأولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى * رجل غر بشهد عند القاضي فان القاضي يقول لعن معارفك فان سمعهم وهم يصلحون للسئلة سأل عنهم في السر فان عدلوه سأل عنهم في العلانية فان عدلوه قبل تعديلهم اذا كان القاضي يريد أن يجمع بين تركية السر والعلانية ففسد كرا أن القضاة في زماننا تركوا تركية العلانية * اذا كان المعتدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله لان المعتدل في هذا بمنزلة القاضي والقاضي يقبل قول الاثنين فكذلك المعتدل * شاهدان شهدا بحق فقتل الشهود عليه هما عبدان وقال الشهود نحن أحرار لم نكذب قط فان كان القاضي عرف الشهود بالجرح لا يلتفت الى الطعن وان كان لا يعرفهم لا يقضى بشهادتهم حتى يقيم الشهود البينة أنهم أحرار أو يقيم المدعى بينة أنهم أحرار * ولو أنهم مالم يقيم البينة أنهم (٤٦٥) أحرار ولكن قال للقاضي سل عنان فان القاضي لا يقبل ذلك منهما

به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * أو الاضافة الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى اذا استحق الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفى بالواحد لغيره فعل الجنس كله وعلى هذا البئر والحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية * ذكر في المبسوط أن الفتوى على قولهم ما في هذه المسائل وعليه إجماع الأمة كذا في المضمرات * ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويسقي دابته وبغيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية * واذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه واذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما عدل للشرب حتى الحيض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزائن المفتين * وكذلك اذا جعل داره مسكنا للساكنين ودفعها الى وال يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فجعلها مسكنا للحاج والمعتمر بن ودفعها الى وال يقوم عليها

(٥٩ - فتاوى ثانی) منه الايئنة بخلاف الاول لان الحرية من شرائط أهلية الشهادة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس أحرار الا في أربعة وذكر في جملتهم بالشهادة فإلزام ثبت الحرية بالحجة لا ثبت الاهلية * اذا طعن المشهود عليه في الشهود فسأل القاضي عن الشهود فخرجوا لا ينبغي للقاضي أن يقول للمدعى جرح شهودك وانما يقول له زدني شهودك أو يقول له لم تحمد شهودك * رجل نزل بين ظهراني قوم لا يعرفونه قبل ذلك فأقام بين أظهرهم ولا يظهر لهم منه الاصلاح والاستقامة كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا اذا مضت ستة أشهر وسعهم أن يعدلوه ثم قال لا يسعهم أن يعدلوه حتى يقيم سنة وقال محمد رحمه الله تعالى لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى فان من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مثل هذا ترك التوقيت والتفويض الى رأي المستبلى به * شاهد شهد فعدل ثم شهد عند هذا القاضي في حادثة أخرى قال ان كان العهد قريبا لا يستغل بالتعديل وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدر بستة أشهر فلدون ستة أشهر قريبا وقال بعضهم مادون السنة قريبا والصحيح أنه يفوز ذلك الى رأي القاضي وتصح تركية السر من الوالد والولد والعبد والمرأة والفاسق والمحدود في القذف والاعمى والصبي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من لا تقبل شهادته لا تصح منه تركية السر كما لا تصح تركية العلانية ولا من الفاسق والمحدود في القذف والعبد والاعمى والصبي * فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة وهي أنواع منها تهمة الولادة والنسب * قال في الاصل لا تقبل شهادة الانسان لمن ينسب اليه الشاهد بالولادة ولا لمن ينسب الى الشاهد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة الوالد للولد ولا شهادة الولد للوالد ولا شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيد ولا السيد لهبده ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لرب استأجره * وفي الاصل ولا جود وان علوا من قبل الاباء والامهات والاولاد ولد وان سفل * امرأة ولدت ولدا وادعت أنه من زوجها هذا زوج ذلك فشهد على الزوج أبوه وأبنة أن الزوج أقر أنه ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما عليه ولو شهد أب المرأة وجدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما لانهم ما يشهدان لولدهما * ولو ادعى الزوج ذلك

والمرأة فتجدها عليها أبوها أنها ولدت وأنها أقرت بذلك اختلفت فيه الروايات قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام رحمه الله تعالى وتقبل في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى * وإذا شهد الرجل لابن ابنه على أبيه جازت شهادته * إنما ملاءمة في بطن واحد شهد الذي نفاها لا تقبل شهادتهما وكذا شهادة أولادهما ولو تزوج أحدهما بنتا للذي نفاها لم يجوز ولا يجوز دفع الزكاة اليه ولا يتوارثان * وروى هشام عن محمد بن رحمه الله تعالى أنه يجوز شهادة ولد الملاءمة لزوج أمه الذي نفاها فعلى هذه الرواية تجوز شهادة ولد الزنا الذي يطريق الأولى * شهادة الاخ لاخيه ولاولاده جائزة وكذلك الاعمام وأولادهم والعلمات والخالات والاخوان * وتجوز شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته وامرأته ابنته * ومن التهمة المانعة أن يجزى الشاهد بشهادته الى نفسه مغنما أو يدفع عن نفسه مغرم * رجل معه شاة ممر عليه رجل فقال له الذي في يديه اذبحها فدبحها ثم جاء رجل وادعى أن صاحب اليد اغتصب الشاة منه وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الذابح قال في الاصل لا تقبل شهادة الذابح لانه أقر على نفسه بالضمان للشهود له * وقال عيسى بن أبيان رحمه الله تعالى ينبغي أن تجوز هذه الشهادة * رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعنته وأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لانه يريد بهذا أن يطل حق الرذلو وجد المشتري به عبدا وذكر في شفعة الاصل اذا شهد البائع أو أولاده أن الشفع لم يشفع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدار في يدى المشتري لا تقبل شهادتهم لان البائع يريد بهذا تحويل العهدة عن نفسه * وروى ابن سماعة رحمه الله تعالى لو شهد ابن البائع أن الشفع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم يجوز ولو شهد ابن البائع أن المشتري سلم الشفعة للشفع لم يجوز * رجلان عندهما ودبعة فشهدا على من أودعهما بذلك المال للذمى جازت شهادتهما ولو شهدا على اقرار المدعى لمن أودعهما والمال قائم أو مستهلك لم تقبل شهادتهما لانهما غاصبان في حق المدعى فهما يريدان بشهادتهما ما خراج أنفسهما (٤٦٦) عن عهدة الضمان * ولو شهدا بذلك بعد رد المال على من أودعهما جازت شهادتهما

وفي ودبعة الاملاء والعارية
اذا شهدا على الذي أودعه أو
أعاده أنه للذمى لا تجوز
شهادتهما قبل الرد وتجوز
بعده * اذا شهد الوصى بدين
للميت والورثة صفارا وبعضهم
صفارا لا تقبل شهادته لانه
يثبت بشهادته حق نفسه
* ولو كانت الورثة كبارا
جازت شهادته * ولو شهد
بدين على الميت جازت شهادته

على كل حال * رجلان في يد همارهن لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهنان جازت شهادتهما لانهما
يشهدان على أنفسهما بإبطال اليد ولو شهدا لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة المرتهنين لانهما يطلان عليه يدا بئناها
بالرهن الآن الراهنين يضمنان قيمة الرهن للذمى ولو كان الرهن جارية لرجلين فهلكت عند المرتهنين وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها
المرتهنان للذمى لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن للذمى لانهما أقرأ على أنفسهما أنهما كانا غاصبين * رجلان غصبا
عبدا من رجل فجاء رجل وادعاه فشهد له الغاصبان ان شهدا بعد الرد على المصوب منه جازت شهادتهما وان شهدا قبل الرد والعبد قائم أو
هالك في يده وقضى القاضي عليهما بالقيمة للمصوب منه أو لم يقض وتراضيا على القيمة ودفعوا القيمة الى المصوب منه أو لم يدفعوا لم تقبل شهادتهما
أما قبل الدفع فلازم ما يحولان ما عليهما من الضمان الى غير المصوب منه وأما بعد الدفع لا تقبل لانهما أبطلتا ملكا ابتداء للمصوب منه في
القيمة المأخوذة فلا تقبل شهادتهما وكذلك المستقرضان اذا شهدا لغير المقرض أن ما أقرضهما فلان كان للذمى لا تقبل شهادتهما شهدا بذلك
قبل أداء القرص أو بعده * رجلان اشتريا جارية شراء فاسدا وقبضاها فادعاهما رجل وشهد له المشتريان ان شهدا بعد ما نقضا البيع الفاسد وردت
الجارية على البائع جازت شهادتهما ولو شهدا قبل ذلك والجارية قائمة في أيديهما وهلك في أيديهما لا تقبل شهادتهما لان المبيع - بما فاسدا
مضمون بالقيمة بمنزلة الغصب * ولو كان القاضي نقض البيع الفاسد أو نقض المشتريان بمحضرة البائع ولم يدفعه الجارية الى البائع حتى شهدا
أنهما رجل يدعيهما لا تقبل شهادتهما لانهما مضمونة عليهما فلا تقبل شهادتهما في تحويل الضمان * رجل اشترى من رجل جارية وتقبضا
ثم تقابلا البيع أو رد الجارية ببيع بغير قضاء ولم يدفع الجارية الى البائع ولم يدفعه الجارية الى البائع حتى شهدا
المشتري لان الإقالة والرد بالعيب بمنزلة بيع جديد في حق الثالث فيصير كأن المشتري باعها من البائع ثم شهد بها للذمى فلا تقبل
شهادته ولو كان الرد بالعيب قضاء القاضي أو قبل القبض بغير قضاء أو بغير رؤية أو بشرط جازت شهادته سواء شهد بعد ما ردها على البائع

بهذه الأسباب أو قبله لأن الرتبة هذه الأسباب فسخ من كل وجه فكانت الجارية بعد الفسخ في يده محبوسة بالتمن بمنزلة الرهن وشهادة المرحمين جائزة * رجل اشترى جارية بعد وقتان ثم وجد بالجارية عيبا فرتها بقضاء وجس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بمحضرة بائعها فشهد المشتري مع رجل آخر أنها المدي لا تقبل شهادة المشتري وأن شهد بعد ما دفعها إلى بائعها جازت شهادته لأن الجارية بعد الرتب العيب مادامت في يده تكون بمنزلة المغصوبة لأنها مضمونة بقيمتها حتى لو هلك الجارية لا يسلط الرد وكان عليه قيمتها * والغاصب إذا شهد بالمغصوب لغیر المغصوب منه والمغصوب في يده لا تقبل شهادته وأن شهد بعد رد المغصوب على المغصوب منه جازت شهادته * ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم انشترى الجارية وجد بها عيبا فرتها بعد القبض بقضاء قاض صرحه ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنها المدي لا تقبل شهادته لأن ما بعد هلاك العبد تكون مضمونة بقيمة العبد لأن ما هلك يمتنع الرد فكانت بمنزلة المهرونة وشهادة المرحمين لغیر الراهن جائزة * رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريمان لرجل أنه ابن الميت لا وارث له سواء وشهد آخران سواهما لرجل آخر أنه أخ الميت وارث له لا وارث له سواء فانه يقضى بشهادة الغريمين لأن الأخ لا يرث مع الابن فان كان شهدوا الأخ شهيداً أو لا وقضى القاضي للأخ ثم شهد الغريمان لرجل آخر أنه ابن الميت لا تقبل شهادة الغريمين لأنهما يدفعان عن أنفسهما مطالبة الأخ بهذه الشهادة وكذا الوقضيان الميث بأمر القاضي أو بغير أمر ثم شهد الابن لا تقبل شهادتهما لأن الدينون تقضى بأمثالها وكانا بمنزلة البائعين والبائع إذا شهد لغيره بمبايع لا تقبل شهادته وكذا المشتري ولو كان مكان الدين عبد غصب في أيديهم ما من الميت فلم يدفعوا العبد إلى الأخ حتى شهدا به لابن لا تقبل شهادتهما وان دفعهما إلى الأخ بقضاء ثم شهد الابن جازت شهادتهما كما في الغصب ولو كان العبد ودفعه في أيديهم ما لميث جازت شهادتهما لابن دفعوا العبد إلى الأخ أو لم يدفعوا لأنهما دفعوا (٤٦٧) إلى الأول عن حقه فلم يكن دفعهما بيعا

* مستأجر الدار إذا شهد مع رجل آخر أن الدار للسدي آخره أو شهد للمدعي أن الدار للمدعي ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت شهادته في الوجه الأول لتصحيح الاجارة وفي الوجه الثاني لاثبات حق النسخ لنفسه ومع ذلك قال

حيثما كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وإن لم يركبه أحد يؤجره ويتفق عليه من أجرته كذا في الذخيرة * وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الامام ويوقف عنه حتى اذا احتجج الى ظهره يشترى بخمسة فرساو يغزى عليه كذا في المحيط * قال الخصاصي في وقفه اذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين أن يسكنوها واذا مضى يوم الموسم يؤجرها ويتفق عليها في مرمتها وما ناضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الميث رحمه الله تعالى رجل بنى رباطا للمسلمين على أن يكون في يده ما دام حيا فليس لاحد أن يخرج منه ما لم يظهر منه أمر يستوجب الاخراج من يده كشراب الخمر فيه أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا لله تعالى كذا في الذخيرة * أرض لاهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم ان واحد من أهل القرية بنى فيها بناء (١) لوضع اللابن وآلات القبر وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان فلا (١) قوله لوضع اللابن كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كما رأيت في الاصل المنقول عنه اجماعا

تجوز شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادته في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن نفسه * ولو كان الشاهد ساكن في الدار بغير أجر جازت شهادته في الوجهين * وتجوز شهادة رب الدين للدينونة بما هو من جنس دينه كذا ذكر في الوكالة والجامع * ولو شهد المديون بعد موتهم بما لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بحال المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته * رجل باع عبدا وسلمه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري وأنكر المشتري فشهد البائع للمدعي لا تقبل شهادته لان فيه تباعد العهدة عن نفسه * اذا شهد الاجير لاستاذته بشئ اختلفت الروايات فيه ذكر في كتاب الكفالة أنه لا تجوز وذكر في الديات أجبر القاتل اذا شهد على ولي القاتل بالعفو جازت شهادته وذكر الخصاصي رحمه الله تعالى ان شهادة الاجير لاستاذته مردودة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قالوا ان كان الاجير مشركا تجوز شهادته في الروايات كلها * وما ذكر في الديات محمول على هذا الوجه وان كان أجبر وحده مشاهدا أو مسانها أو مياومة لا تقبل شهادته لاستاذته لا في تجارة ولا في شئ آخر * وما ذكر في الكفالة محمول على هذا كذا ذكره الناطق رحمه الله تعالى والصدرا امام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لان أجبر الواحد يستحق الاجر بمضى الزمان فان كان يستوجب الاجر لزمان أداء الشهادة كان متهما فيما شهد اما الاجير المشرك لا يستوجب الاجر الا بالعمل الذي عقدت عليه الاجارة فاذا لم يستوجب بشهادته اجرة اتقت التهمة عن شهادته ولهذا جازت شهادة القاطلة على الولادة عند شرطها وهو العدالة * رجل مات وأوصى فقرا جيرانه بشئ وأنكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه اهما أولاد يحتاجون قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما لانهم ما شهدا الاولادهما فيما يخص اولادهم ما فطمت شهادتهما في ذلك واذا فطمت في حق الاولاد بطلت أصلا لان الشهادة واحدة كالمشهد اعلى رجل أنه قدف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما وذكر محمد رحمه الله تعالى في وقف الاصل اذا وقف على فقرا جيرانه وشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما قال الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على قياس قول محمد رحمه الله تعالى ينبغي

أن لا تقبل في الوقف أيضا لأن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تقبل أصلا ويحتمل أن ما ذكر في الوقف محمول على ما إذا كان جبرانه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما إذا كانوا قليلا يحصون فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الزيادات لو أن سرية رجعت إلى دار الإسلام بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام وأهل الذمة أخذناه ولا في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى لأن ثبوت البديع عليهم لم يعرف إلا في دار الإسلام ودار الإسلام دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية بينة على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش جحج عظيم فلا يعتبر حقهم مانع من الشهادة ولو أوصى بشئ من ماله لمسجده وحيه وأنكر ورثته ذلك فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادته * وكذا إذا شهدوا على وقف لمسجد الجامع أو على أبناء السبيل وهم أبناء السبيل جازت شهادتهم * واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في شهادة بعض أهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال الشيخ الإمام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله تعالى أنه يجوز هذه الشهادة وأخرج الرواية من سير الوقف * وأما أصحاب المدرسة إذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا على مسألة الشفعة * داريعت ولها شفعة فأنكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادته وان كان يطلب الشفعة لا تقبل شهادته قال مولانا رضي الله عنه وعند هذا يخالف الشفعة لان حق (٤٦٨) الشفعة مما يحتمل الإبطال فإذا قال أبطلت شفعتي بطلت شفعتي وأما الوقف على المدرسة

من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بإبطاله فإنه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطلب ويأخذ بعد ذلك فكان شاهدا لنفسه فيجب أن لا تقبل شهادته * روى عن بعض المشايخ إذا شهد اشنان من أهل سكة على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطلب

بأس به وبعد ما بنى لواجبها إلى ذلك المكان رفع البناء حتى يقرب فيه كذا في فتاوى قاضيان * رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لأقربائه وللفقراء ثم قال لا تركوا حظ الرباطين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت القرابة يحصون أو لا يحصون ففي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزأ والفقراء جزأ والرباطيين جزأ حتى لو كانت القرابة عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهما عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للرباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على ثلاثة لكل فريق سهم كذا في الوقفات الحسامية * وإذا اشترى الرجل موصعا وجعله طريقا للمسلمين وأشهد عليه فإنه يصح ويشترط لتسامه مورا أحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في الظهيرية * قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها مبرا بالورثة وقد صار وقفا فقد خص به القنطرة بإبطال الميراث فيها كذا في الذخيرة * وحكى عن الحاكم المعروف بعهرية أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة

لنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل شهادته وقال مولانا رضي الله عنه وعندى في وضع هذه المسئلة والجواب رحمه نظر لان الوقف على السكة يكون لاصلاح طرقها وما أشبه ذلك * ولو وقف لبناء القنطرة أو لاصلاح الطرق أو لحفر القبور أو لاختصاصات أو لانتفاعات للمسلمين أو لشرائها لا كفان لهم ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكان في المسئلة نظر * رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر أن المرأة أقرت أنها أمة لفلان لرجل يدعيها لا تقبل شهادة الزوج إلا أن يكون الزوج أعطاها مهرها والمذعي يقول كنت أذنت لها في النكاح وقبض المهر * رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه وتجوز شهادته على شهادة أبيه وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى إذا شهد ابنا القاضي لرجل أن أباهما قضى لهذا على هذا لم يقبل شهادتهما أبو حنيفة رحمه الله تعالى على قضاء أبيهما قال وفيها قول آخر أنه يجوز قال وبه نأخذ * رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبيا كما فعبدى حر وأنه قد كلم أباهما قال ان كان الاب غائبا وحاضر مقربا يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكرا للكلام جازت شهادتهما وكذلك لو كان البين على الضرب * رجل ادعى على رجل حقا فشهد للذعي ابنا القاضي قال محمد رحمه الله تعالى القاضي يقبل شهادة الابن * ولو شهد أن أباهما قضى للذعي على هذا المذعي عليه لا تقبل شهادتهما * رجلان شهدا على رجل أنه باع داره من هذا المذعي بالف درهم على أنهما كفلان بالبئن قال محمد رحمه الله تعالى ان كان ضمنا مافي أصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع بينهما مافي الضمان وان لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما * رجل قال ان شربت خرا فعبدي حر فشهد برجل وامرأتان أنه شرب الخمر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعق العبد ولا يحد * ولو قال ان سرق من فلان فعبدي حر فشهد عليه رجل وامرأتان أنه سرق منه عشرة دراهم قال في المنق هذا الاول سواء لا تقبل شهادة المرأتين ولا يقضى بشئ * وذكر في التوازل أن محمد رحمه الله تعالى قال أخفنه العشرة ولا أقطع يده ولا أعق العبد * والعصم خلاف محمد رحمه الله تعالى في مسألة السرقة وشرب الخمر والفتوى فيها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف

وقال ان استقرضت من فلان ذراهم فعبدى حرثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك أب العبد مع رجل اخذ كرقى النوازل أنه يشقى بالمال للدي ولا يقضى بالعق لان القضاء بعق العبد قضاء بعققة بشهادة أبيه نظير مسلم حلف وقال ان دخل عبدى هذه الدار فهو حر وقال نصرانى ان دخل هذا العبد هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصرانيان بالدخول ان كان العبد مسلما بطلت شهادتهما لانها شهادة على المسلم بالولاة وان كان العبد نصرانيا فشهدا معا على النصرانى بالطلاق جائزة وعلى المسلم بالعق لا تجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لانهم فى العتق شهادة النصرانى على المسلم وهو مولى العبد * رجل اشترى عبيدين وأعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري فى الثمن فادعى البائع أن الثمن كان ألفا وادعى المشتري أنه كان خمسمائة فشهد المعتقان أن الثمن كان ألفا لا تقبل شهادتهما ولولم يختلفا فى الثمن ولكن المشتري يدعى الايشاء وانكر البائع فشهد المعتقان للمشتري أو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن جازت شهادتهما * رجلان شهدا لرجلين بدين على الميت ثم شهدا لرجلان بدين للشاهدين على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله له جازت شهادتهما الاولين استخسانا * ولولا قال كنا قبضنا منه الدين فى حياته جازت شهادتهما ولا ضمان عليهما * رجل وكل ثلاثة نفر فى خصومة وقال أيهم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصما بشهادتهما ما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة فى الخصومة والقبض * رجل عليه دين لرجل فشهد المديون مع رجل آخر أن الطالب أقر أن الدين لفلان ان شهد المديون بذلك قبل أداء الدين لم تقبل شهادته وان شهد بعده جازت شهادته * رجل اشترى جارية وكفل له رجلا نجا بحقه فيها ثم شهد الكفيل أن البائع انتقل الدين لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهد أن البائع أبرأه عن الثمن * ثلاثة نفر لهم على رجل دين فشهد اثنان منهم على الثالث أنه أبرأه المديون عن حصته لا تقبل شهادتهما لانهما يدفعان شركة الثالث فيما يقبضان (٤٦٩) من المديون * وكذا لو قبضنا من المديون ثم شهد أنه أبرأه عن حصته

رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويهبطون فيها ولا يكون بناؤها الورثة خص بناء القنطرة فى بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر أن الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل مع أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز كذا فى فتاوى قاضيان * مقبرة كانت للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بأن بقي من عظامهم شئ ينش ويقيم فليجعل مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنبشت واتخذها مسجدا كذا فى المضمرات * رجل جاء الى المفتي فقال انى أريد أن أتقرب الى الله تعالى أبى رباطا للمسلمين أو أعتق العبيد أو أراد أن يتقرب الى الله تعالى بداره فقال أبيعها وأصدق بئنها أو أشتري بئنها عبيدا فاعتقهم أو أجعلها دارا للمسلمين أى ذلك يكون أفضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتجعل له وقفا ومسجدا لتسارته فالرباط أفضل لانه أديم وأعم نفعاً وان لم تجعل للرباط وقفا

شهد الاجير لاستاذه وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعتدل حتى مضى الشهر ثم عدل لا تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم نصبر مقبولة كن شهدا لمر أنه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء * ولو أن القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وان لم يكن أجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة ابطال للشهادة * فلوان القاضى لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لمر أنه فلم يرد القاضى شهادته حتى أبا نه ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو أن القاضى رد شهادته الاولى لمر أنه ثم أعادها بعد البيئونة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت فى هذه الحادثة وكل شهادة ردت فى حادثة لا تقبل بعد ذلك أبداً فكذلك فى مسئلة الاجير * رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضى رجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ما ان كانا عدلين لانهما علماه بأمر القاضى ولا بأس بذلك للقاضى بل هو جازف من لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان القاضى نصب ناظرا وهذا من النظر واحياء الحقوق * الشاهد اذا كان بالرساق فدعى الى المصر لاداء الشهادة قالوا ان كان فى موضع لو حضر لاداء الشهادة يمكنه أن يشهد ويبت فى منزله كان عليه أن يحضر لاداء الشهادة قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى انما يلزمه اذا دعى الى قاض يقبل شهادته ولولم يحضر ولم يشهد يضيع حق المدعى فاما اذا دعى لاداء الشهادة الى قاض لا يعرفه بالعدالة ولا يقضى بشهادته أو لم يكن القاضى عدلا لا يلزمه أن يحضر وكذا لو كان للمدعى سواء شهد وعدول يقبل القاضى شهادتهم لا يلزمه أن يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه عن الاداء فى هذه الصورة لا يبطل حق المدعى فان كانت شهادته أسرع قبولا من شهادتهم لا يسعه أن يمنع عن الحضور وهو هذا بمنزلة التعديل اذا كان المعدل يعلم أنه لو يعدله عدله غيره وسعه أن يمتنع واذا كان لا يعدله غيره لا يسعه الامتناع عن تعديله ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المنى ولا يمكنه

الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لاداء الشهادة لا بطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجرد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان أكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في الركوب ما قال أماني الطعام ان لم يكن المشهود له طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم فأكوه لا ترد شهادتهم فان كان هيأ لهم طعاما فأكوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن لذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيأ لهم طعاما أو بعث اليهم دواب وأخرجهم من المصفر فركبوا أو كلو طعامه اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الركوب لا تقبل شهادتهم بهذا ولا تقبل في أكل الطعام وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل فيهما والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الانسكة فانهم يبدلون السكر والحلاب ويترون الدراهم ولو كان ذلك قد حاق بالشهادة لما فعلوا * رجلان شهدا على مريض صاحب قرأش أنه طلق امرأته ثلاثا وقالوا قال أشهدنا بذلك في صحته وأمرنا بكهانة فكتماننا لا تقبل شهادتهم ما لانهم شهدا على أنفسهم بالفسق وعن أبي القاسم الصدوق رحمه الله تعالى اذا شهدا ثمان على طلاق امرأته أو عتق أمة وقالوا كان ذلك عام أول جازت شهادتهم وأما خبرهما لا يؤمن شهادتهما قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهما اذا علم أنه عسكها مسالك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخروها صاروا فاسقة * ثلاثة فتلوا رجلا عما تم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقبل في حق الواحد وقال الحسن رحمه الله تعالى أقبل في حق الكل * ثلاث شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله قد (٤٧٠) كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أيهم قال ذلك فسألهم القاضي فقالوا كلنا

على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم ويقيمهم من عنده حتى ينظر وفي ذلك فان جاء المدعي باثنتين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهما * رجل شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض شهادتي ذكر في الجامع الصغير ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح عن مكانه ثم قال أوهمت

ومستغلا للمارة فالفضل أن تبعة وتصديق بئنه على المساكين كذا في فتاوى قاضيان * ودون ذلك في الفضل أن يشتري بئنه عبيدا فيعتقهم كذا في الظهيرية وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بئنها كذا في البحر الرائق * الميت بعد مائة من مدة طويلة أو قليلة لا يسمع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعدول والعدول أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقعات الحسامية * رباط كثر دوابه وعظمت مؤن اهل للقيم أن يبيع شيئا منها وينفق عنها في علفها وأمرمة الرباط فهدا على وجهين ان بلغ سن البعض الى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا ولكن عسك في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرباط كذا في الذخيرة * مثل القاضي الامام شمس الائمة محمود الازوجندي عن مسجده لم يبق له قوم وخرب ماحوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو أيضا عن المقبرة في القرى اذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموق لا العظم

بعض شهادتي أو غلطت أو نسيت لا تقبل شهادته * قالوا وكذا لو نسى بعض الحدود أو بعض النسب ثم تدارك في مجلسه ولا جازت شهادته اذا كان عدلا قبل ذلك * هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذ كر لفظة الشهادة في كلامه الاول فبرح ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المنتقى اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال شككت في كذا وكذا منها أو قال غلطت أو نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن متهمات تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد اذا شهد عند القاضي بشهادة ثم زاد فيها قبل أن يقضى القاضي أو بعد ما قضى أو قال أو همنا وهو ما غير متهمين قبل القاضي ذلك منهم ما ذكره الناطقي في الوقعات * ولو قال الشاهد تعدت ولم أغلط ثم بدلت الى فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته والفتوى على ما ذكر في الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما تنقيص المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان ذلك بعد الافتراق ذكر في الكتاب في مواضع * رجل ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين تشهدان ان الدار له فان القاضي يقضى بالبناء والدار للعدى فان قال قبل القضاء ليس البناء له انا هو المشهود عليه يقبل ذلك منهما ويقضى للعدى بالساحة دون البناء وان قال ذلك بعد القضاء كان عليه ما قيمه البناء للعدى عليه لان اسم الدار يتناول البناء شعاعا واذا بنا ذلك قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعيين المحتمل * رجلان قالوا لا شهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المنتقى أنه يجوز شهادتهما * وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندى في أمر أو قال لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته * وكذا لو أن رجلين قالوا كل شهادة تشهد بها فلان على فلان فهي زور ثم جاءوا وشهدوا وقالوا لم نذ كر حين قلنا ثم نذ كرنا جازت شهادتهما ولو قال المدعى ليس لي على دعواي بهذا الحق بينة ثم جاء بينة ذكر الناطقي عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل * وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تقبل لانه كذب شهوده * ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء به فشهد لا تقبل شهادته * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تقبل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر رجل جاء بقبالتين على رجل

مكتوب في احدهما ان فلان عليه ألف درهم لاشئ له عليه غيره ومكتوب في الاخرى عليه مال آخر لاشئ له عليه غيره ولا وقت ولا تاريخ او كان الوقت واحدا وصاحب المال يدعي جبيع ذلك فله المال كله * وفي النوادر لابن رستم رحمه الله تعالى لا يحكم بشئ الا ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاول باطل ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول * رجل غصب جارية فجاء المغصوب منه بشهود فشهدوا أن المدعى عليه غصب جارية قال في الاصل تقبل الشهادة ويجبس المدعى عليه حتى يجي بها ويردها على صاحبها فان أحضر المشهود عليه جارية ان اتفق الغاصب والمغصوب منه أن جارية هذه بقضى بها المغصوب منه فان أنكر الغاصب أن تكون هذه الجارية جارية للمدعى وأدعاها المدعى لا يقضى به المدعى ما لم يعد البينة أنها هي التي غصبها منه لان البينة الاولى انما قبلت من غير بيان الصنف والقيمة في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية * قال الفقيه أبو بكر الراعي رحمه الله تعالى تأويل هذه المسئلة اذا شهد الشهود على اقرار الغاصب أنه غصب منه جارية حتى يكون الثابت بشهادتهم اقرار الغاصب والاقرار بالمجهول جائز فيؤمر بالبيان في صورة الاقرار لجاءه بجارية وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله * أما لو شهدوا على فعل الغاصب لا تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالمجهول * قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان لم يصفوا الجارية ولم يذكر واقعة في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية لان الغصب انما يكون بعدم من الشهود عادة ولم تقبل الشهادة من غير بيان الصنف والقيمة لا تفتح باب الظلم فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية أو قال بعثها ولا أقدر على ردها ان صدقه المغصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة يقضى له بالقيمة وان كذب يجبس الغاصب حتى يمضي زمان يقع عند القاضي أنه عاجز عن ردها وذكروا في الجامع أن الشهادة على الغصب مقبولة وان لم يذكر واقعة * وذكروا في الاصل رجل قال لغيره ودعتك عبدا وأمة وقال المودع ما أودعتني الأمة وقد ماتت فأقام المدعى شهودا فشهدوا على أنه أودع عبدا (٤٧١) وأمة ضمن المدعى عليه قيمة العبد بمجموده

ايداع العبد ولا يضمن قيمة الأمة بهلاكها عند المودع قالوا انما تقبل البينة على الايداع اذا وصفوا العبد والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف القاضي ذلك سأل المدعى اقامة البينة على مقدار القيمة أما اذا شهدوا أنه أودع أمة وعبد ولم يصفوا العبد لا تقبل شهادتهم

ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها (١) قال لا ولو احكم المقبرة كذا في المحيط * فلو كان فيها حبشيش يحس ويرسل الى الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق * رجل جعل أرضه مقبرة أو خانة للغلة أو مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * امرأه جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة لا تصلح للمقبرة لغلبة الماء عندها فيصيبها فساد فارادت بيعها ان كانت الارض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموتي لقله الفساد ليس لها البيع وان كانت يرغب الناس عن دفن الموتي في الكثرة الفساد فلهما البيع فاذا باعها فلهما مشي أن يأمرها برفع ابنتها عنها كذا في المختصرات ناقل عن الكبرى * رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغيره أن يقبر فيه ميتة قالوا ان كانت في المقبرة سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذي حفر وان لم تكن في المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتة وهو (١) قوله قال لا هذا لا ينافي ما قاله الزبلي في باب الجنائز من أن الميت اذا بلى وصار ترابا جاز زرعه والبناء عليه اه لان المانع هنا كون المحل موقوفا على الدفن فلا يجوز زراعته ما لم يغيره فليشأمل ويجزراه مصححه

قالوا على قياس مسألة الغصب ينبغي أن تقبل ويجبس حتى يجي به كافي الغصب وقال بعضهم لا تقبل الشهادة في فصل الودعة أصلا وتقبل في فصل الغصب * ووجه قولهم في ذلك أن الغصب يكون بعدم من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم أداء الشهادة فتمت الجحالة لمكان الضرورة ولا ضرورة في الايداع * وذكروا في المنتقى شاهدان شهدا على رجل أنه غصب لهذا شاء وأدخلها في غنمه تقبل شهادتهما ويقضى عليه بقيمة الشاة * ولو شهد أن شاة لهذا دخلت في غنم هذا لا تقبل شهادتهما * شاهدان شهدا على رجل أنه غصب منه ثوبا واختلفا في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب بل لانهم ما اذا اختلفا في اللون يختلف المغصوب وانما شاهد كل واحد منهما على ثوب آخر * ويجوز أن تقبل الشهادة من غير بيان ولو اختلفا في البيان لا تقبل كالمشهد شاهدان على محدود وذكروا الحدود الثلاثة وسكتا عن الرابع جازت الشهادة عندنا ولو بينا الحد الرابع واختلفا فيه لا تقبل شهادتهما ونظائر هذا كثيرة * رجلان شهدا أن لهذا الرجل في هذه الدار ألف ذراع فأنادى رجلان من الدار خمسة ذراع بطلت شهادتهما لظهور الكذب في شهادتهما وكذا لو شهدا أن لهذا في هذا القراح عشرة أجرة فأنادى رجلان من القراح خمسة أجرة * رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعته هذا العبد بألف درهم فنقدت الثمن فأنكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبده زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد الثمن لان قبض الثمن ثبت بشهادة الشهود على اقرار البائع بالقبض وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بشكوله فان شهد شاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيدا المولد ففسبوه الى شئ يعرف به من عمل أو صناعة أو حيلة أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا الاول في القياس سواء الا أني أستحسن اذا نسبوه الى معروف أن أجيزه وكذلك الأمة * رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهد أنه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي يسألهم عن السبب ولا يقضى قبل السؤال لان الوراثة مختلفة لاختلف أسبابها والقضاء بالمجهول معتذر فان

مات الشاهدان أو غابا قبل أن يسالهما لا يقضى القاضي بشئ * ولو أقام المدعى شاهدين أنه وارثه وأن قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارثه لا وارث له سواهما أو شهدا على قضاؤه ولا ندري بأي سبب قضى بوراثته فان هذا القاضي يسأل المدعى عن السبب الذي قضى له القاضي به فان بين سببنا قضى له بالمرث لان قضاء القاضي يحمل على العدة ما أمكن ولا يثقب بالشك فيقضى له بالمرث ولا يقضى بالسبب الذي بين المدعي لان هذا القاضي لا يدري أن القاضي الاول يقضى بذلك السبب أم لا * رجل ادعى على رجل أنه شقيق له فلا ناموضحة عند انما منها فشهد الشهود على الموضحة وقالوا لا ندري مات أول بيت ذكر في المشتق أنه تجوز شهادتهم على الموضحة لانهم اتفقوا على الموضحة * قال اذا شهد الشهود لرجل يدري بداري يدري بداري وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها ونذكر حدودها اذا مشينا اليها لكانا نعرف أسماء الحدود فاذا انتهينا اليها بين حدودها ونعرف أن هذا المدعى وفي ملكه وفي يد هذا المدعى عليه فان القاضي يقبل ذلك منهم اذا عدل لا فيبعثهما القاضي مع المدعى والمدعى عليه وأمين له ليقف الشهود على الحدود ويحضرهم ما فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعى فهذه تلك الدار وهذه حدودها ثم يرجعون الى القاضي ويشهد الامينان أنهم وقفوا على الدار ويشهدان على أسماء الحدود فيختم القاضي القاضي بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهم ما وكذا القرية والحائوت وجميع الضياعات والعقارات * ولو شهدوا أن الدار التي في بلدة كذا في محلة بنى فلان تلاصق دار فلان بن فلان القلاني هي في يد فلان المدعى عليه هذا المدعى وفي ملكه لكانا نعرف حدودها ولا نقف عليها وقال المدعى للقاضي أنا أتيتك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتى بشاهدين يشهدان له أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في النسخ * ذكر في بعضها أن القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعى كما في المسئلة الاولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى لان (٤٧٣) الشهادة الاولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فكان وجودها

وعدهما سواء وكذا القرية والحائوت وجميع العقارات * ثم قال في الكتاب وهذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عرب حارث بالكوفة ودار الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه

كرجل بسط المصلي في المسجد أو نزل في الرباط فجاء آخر فان كانت في المكان سعة لا يوحش الاول ولو أن الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أولي نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية * ميت دفن في أرض انسان بغير إذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبر في المقبرة التي يباح له الحفر فدفن فيه غيره ميتا لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جميعا بين الحفرين كذا في خزنة المفتين * وهكذا في الحائط * قوم عمرو وأرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم وبقر ب ذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لو كان المؤذن محتاجا يطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وانما يصرف الى الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسنا كذا في

رحمهما الله تعالى * والضيعة اذا كانت مشهورة فهي على هذا الخلاف أيضا وأجمعوا أن الرجل اذا كان مشهورا كشهرة أبي فتاوى حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب فان لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حدود ثلثه وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحسانا ويقضى بها للمدعى ويجعل الحد الثالث محاذي الحد الاول فان ذكر الحد والاربعة وغلطوا في الحد الرابع لا تقبل شهادتهم قياسا واستحسانا * ولو شهدوا أن جميع ما في قرية كذا من الدور والاراضي وغيرها التي هي معروفة للمدعى هذا ميراث له عن أبيه فلان لا نعرف له وارثا غيره ونحن نعرف الحدود جازت شهادتهم ما بالاطريق الذي قلنا فيما تقدم وان كانا لا نعرفان الحدود لا تقبل شهادتهما * رجلان شهدا على رجل أنه نقض حائط فلان ان ذكروا حدود الحائط وبينوا الطول والعرض جازت شهادتهما وان لم يذكر واقبته لان بعد بيان الحدود والطول والعرض يعرف القاضي قيمته بالسؤال من الاهل * قال مولانا رضى الله عنه وعندى ليدان ذكرنا أن من المدرأ والخشب وبينوا موضعه لان الحائط من المدرع الحائط من الخشب يختلفان اختلافا فاحشا * رجل ادعى مجرى ماء في أرض رجل وطريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وكر في الاصل أنه يسمع دعواه ويقبل الشهادة وان لم يبينوا ذلك * رجل له تسعة أولاد اقر في محته وجواز اقراره أن خمسة من أولاده فلان وفن ذكر أسماءهم في الصل عليه ألف درهم ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من أولاده ذلك وأنكر سائر الورثة فشهد الشهود على اقراره بذلك بحضرة وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم ما كانوا حاضرا عند الاقرار قالوا ان أقر سائر الورثة بأسمائهم هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود كما لو أقرار رجل لغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال كان المال له وان حصد سائر الورثة أسماءهم يكلف المدعون تامة البيينة على أنهم يسمون بالاسم التي ذكر الشهود فان أقاموا البيينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال * رجل ادعى على رجل أنه استهلك عليه مدوا به عددا فشهد له الشهود بذلك قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ينبغي أن يذكر

الذكور والانات فان لم يذكر ذلك أخاف أن تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ وان ينو ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذكورة والانوثة لابل اللون * قال مولانا رضى الله عنه ينبغي أن يشترط بيان الجنس كالفرس والحمار والبغل والابل ولا يشترط ذكر الانوثة والذكورة لان الذكور والانثى في الحيوان جنس واحد وقد مر قبل هذا مسئلة المتفق اذا شهد الشهود أن المدعى عليه غصب شاة له هذا المدعى وأدخلها في غنمه جازت شهادتهم وان لم يذكر الانوثة والذكورة والشاة اسم بهنس يتناول الذكور والانثى ولهذا لو وكل انسانا يشتري له حمارا أو فرسا صح التوكيل وان لم يذكر الذكور والانوثة * وشهود السرقة اذا اختلفوا في الذكور والانوثة لا تقبل شهادتهم فذلك لا يدل على أنه يشترط بيان الذكور والانوثة في دعوى الغصب والاستهلاك * رجل ادعى على ورثته ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فيه دراهم ولم يعلما كم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم خروها ثم شهدا بقدر ما يتقن عندهم فيها من الدراهم قالوا وينبغي أن يعلموا بجودتها لاحتمال أنها تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم * رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع دراهم وأخذ الثوب واقترقا من غير أن يعقبا بعبا بلسان - ما جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين أن يشهدا أنه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود أن الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت عنده الخصومة يعتد بجواز البيع بالعاطي * رجل ادعى دارا أنه ورثها من أبيه ورجل آخر ادعى أنه اشتراها من المتوفى ذلك فجاء مدعى الشراء بالشهود فشهدوا أن الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملكها قالوا ان كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الميراث فالشهادة جائزة لان الشهادة على مجرد البيع انما تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو في يد الوارث (٤٧٣) اما اذا كانت في يد المشتري أو في يد الوارث كانت الشهادة

فتاوى قاضيان * وكذلك من عليه الزكاة لو أراد صرفها الى بناء المسجد أو للفقرة لا يجوز فان أراد الحيلة فالحيلة أن يتصدق به المتوفى على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه الى المتوفى ثم المتوفى يصرف الى ذلك كذا في الذخيرة * رباط فيه ثمار يجوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها فهذا على وجهين اما أن كانت ثمار الاقيمة لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو ثمارها القيمة في الوجه الاول لا بأس وفي الوجه الثاني الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لانه يحتمل أنه جعل ذلك وقتا للفقراء دون النازلين وهذا اذ لم يعلم اما اذا علم أنهم وقف على الفقراء لا يحل تغيير الفقراء أن يتناول منها كذا في الوقاعات الحسامية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع الى خادم دار عمران وهي دار سكنها الفقراء دراهم وأمره أن يشتري به خبزا ولحما وينفق على المقيمين فيها فلم يحتج الخادم ذلك اليوم الى الخبز واللحم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم بالنسيئة ففضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط * والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك مقبرة عليها اشجار عظيمة فهذا على وجهين اما أن كانت الاشجار باينة قبل اتخاذ الارض مقبرة أو ثبتت بعد

(٦٠ - فتاوى ثانی) * نهر في أرض رجل ادعى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهودا شهدوا أن المدعى كان يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم الا اذا شهدوا أن له فيه مجرى الماء أو حقا باينة في ذلك ولو أقر المدعى عليه فقال للمدعى كنت تجري فيه الماء وأنت غاصب وليس لك فيه مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقرا له باليد ولا تقبل منه دعوى الغصب الابينة

فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه * اذا شهد القاضيان فيما اقتسما جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما وصوره ذلك اذا اقتسما الدار بين الوارثين ثم شهدا أن هذا النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الا آخر كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان الملك لا يثبت بقسمتهما اما لم يتراضيا على ذلك أو يستعلا القرعة * رجلان شهدا أن فلانا أمرنا أن نبلغ فلانا أن فلانا وكله أن يبيع عبده فاعلمناه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز شهادتهما ولو قالان شهدا أن زوج هذه المرأة قال لنا خيرا أمرنا أن نخيرناها فاختارت نفسه هالا تقبل شهادتهما * ولو شهدا على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنكر قبضه فقالا نحن وزنا عليه ان كان رب المال حاضرا عند الوزن جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا لا تجوز * وفي بعض الروايات لا تجوز شهادة الذي كال في المكيل وشهادة الذي ذرع في المذرع * رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بهما وأن المدعى استأجرنا على بنائها وغير ذلك مما لا يجب عليهما الضمان في ذلك جازت شهادتهما * وان قالوا استأجرنا على هدمها فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه * وذكر في طلاق الاصل لو شهدا أن فلانا قال لامرأته أنت طالق ان كنت في لانا فلا نالنا أنفسهما فشهدا أنها قد كلمت ما أو شهدا أنه قال لهما يوم تكلمان امرأتى فلانة فهي طالق وأنهما قد كلمها كانت شهادتهما باطلة * وكذا لو شهدا على رجل أنه قال لبعده فلان ان كنت الشاهدان فانت حر وأنه قد كلمهما والمولى يجحد أو شهدا أنه قال للشاهدين ان كلفنا عبيدي فهو حر وأنهما قد كلماه فشهادتهما باطلة * ولو شهدا أنه قال لبعده ان

يد الوارث كانت الشهادة على البيع بمنزلة الشهادة على البيع والتسليم أو الشهادة على البيع والقبض وعة لا يحتاج الى ذكر ملك البائع ولان مدعى الميراث والشر من الميت كل واحد منهما يقر بملك الميت فلا حاجة الى ذكر ملك الميت كالميت ولو شهدوا أن الميت أقر أنها للمدعى

دخلت دارهذين الشاهدين فأت حروانه قد دخل دارهما فشهادتهما ماجازة * ولوحلف أن لا يقرضهما شيء أفشدها أنه قد أقرضهما جازت
شهادتهما * ولو شهدا أنه حلف بعق مماليكه أن لا يستقرض شيء أبدا فشهدا أنهم ما قد أقرضاه لا تجوز شهادتهما ما ولا يعق العبد * ولو شهدا
أنه حلف أن لا يستقرض شيء أبدا وأنه قد طلب منهم أن يقرضاه ولم يقرضاه جازت شهادتهما * ولوحلف أن لا يهدم دارهذين أو لا يقطع
يدهما فشهدا أنه فعل ذلك به ما لم تجز شهادتهما * وقد كرفي طلاق الاصل لو شهدا على رجل أنه أمرهما أن يزوجه فلانة وانما قد فعل ذلك
جازت شهادتهما * رجل قال ان دخل داري أحد فامرأته طالق فشهد ثلاثة أنهم دخلوا داره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قالوا دخلنا
جميعا لا تقبل شهادتهم وان قالوا دخلنا ودخل هذا معنا جازت شهادتهم * وسئل ابن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة فقال اذا
شهد أربعة أو ثلاثة أو ثلثة فشهدوا جميعا تقبل شهادتهم وان كانوا اثنين لا تقبل فقال له الحسن بن زياد رحمه الله تعالى أصبت وخلفت أبالك
* رجلان شهدا على رجل أنه قال له مال مسست جسد كفاعبدى حرف فشهدا أنه قد مس جسدهما قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل
شهادتهما * ولو شهدا أنه قال ان مسست ثيابا كفاعبدى حرف فشهدا أنه قد مس ثيابهما جازت شهادتهما ما قالوا اذا أراد الشهود في هذه المسائل
أن يشهدوا بالعق فطريقهم أن يشهدوا بالعق لا غير * وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال النقيب أبو بكر البلخي
رحمه الله تعالى ينبغي أن يقول أشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا وبضع يده على ما أوصى له * وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى انا
ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكر الورثة نكاحها وكان الشاهدون يترجونها قال يشهد على النكاح ولا يدكر العقد عن نفسه
* رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أبا كفاعبدى حروانه قد كلم أباهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الاب مقرا أنه قد كلمه
فالشهادة باطلة * وكذلك لو كان الاب (٤٧٤) غائبا أو ميتا وان كان الاب حاضر انكر جازت الشهادة وكذلك لو كانت اليمين على ضربه

* ولو شهدا أنه قال عبدى
حر ان ضربه كفاشهد
شاهدان سواهما أنه قد
ضربه ما لم تجز شهادتهما
وكذا ان أقر المشهود عليه
بضربه ما أنكر اليمين * رجل
عليه ألف درهم لرجل فوزن
الغريم ألفا ووضعها بين
يدي الطالب وقال خذها قد
أوفيتك فقال الطالب لرجل
احرنا ولني هذه الدراهم فناولها

اتخذ الارض مقبرة ففي الوجه الاول المسئلة على قسمين اما أن كانت الارض مملوكة لهامالك أو كانت
مواتا لامالك لها واتخذها أهل القرية مقبرة ففي القسم الاول الاشجار بأصلها على مالك رب الارض يصنع
بالاشجار وأصلها ما شاء وفي القسم الثاني الاشجار بأصلها على حالها القديم وفي الوجه الثاني المسئلة على
قسمين اما أن علم لها غرس أو لم يعلم ففي القسم الاول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى
القاضي ان رأى بيعها وصرف عنها الى عمارة المقبرة فله ذلك كذا في الوافعات الحسامية * واذا غرس شجرا
في المسجد فالشجر للمسجد واذا غرس شجرا في أرض موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغارس ولي تعاهد هذه
الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها واذا غرس شجرا في طريق
العمامة فالحكم أن الشجر للغارس واذا غرس شجرا على شطهر العمارة أو على شطحوض القرية فهو للغارس
كذا في الظهيرية * ولو قطعها فبنت من عرفها أشجار فهي للغارس كذا في فتح القدير * أشجار على
حافتي النهر في الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع

ثم شهد على المقضي أنه هو الذي دفع اليه ألف درهم جازت شهادته * رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ولرجل آخر أيكم طلق قالوا
امرأتي فهو جائز أو قال أمرها في أيديكم فأبكم طلقها فهو جائز والزواج مجحد ذلك لم تجز شهادتهما * ولو أقر الزوج بالامر وشهدا ثنان على
طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركاء في الوكالة فاذا اشترى كوا في الوكالة لا تقبل شهادة بعضهم على البعض له ولا عليه * قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى في الكيالين شهدا أن هذا باع من هذا كرت حنطة وكانا نحن المشتري بأمر البائع فشهدا بباطلة * رجلان اشتريا من
رجل ثوبا ونقده الثمن أو لم ينقده حتى شهدا أن البائع أقر أن هذا الثوب لهذا المدعى أمرني ببيعه والمدعى بصدقه قال محمد رحمه الله تعالى
لا تقبل شهادتهما * فضرع من ديوان القاضي وفيه شهادة اليهودي والقاضي لا يذكر ذلك فشهد عنه كاتبه أن شهود هذا شهدوا
بكذا لا ينبغي للقاضي أن يقضي بشهادتهما * ولو ضاع سجل من ديوان القاضي فشهد كاتبه عنه هذا أقر عندك لهذا بكذا فان القاضي
يقبل ذلك وكذا لو ضاع اقرار رجل فشهد عند القاضي كاتبه ان هذا أقر عندك لهذا بكذا وقد سمعنا فان القاضي يقبل ذلك لان في مسئلة
المحضر شهد الكاتبان على شهادة الشهود والشهادة على الشهادة باطلة لا تقبل بدون التعميل ولم يوجد وفي مسئلة السجل والاقرار شهدوا على
حق محكوم به أو على اقرار الخصم جازت شهادتهما * ذمى مات فشهد عشرة من النصاري أنه أسلم لا يصلي عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق
من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقيته أوليائه كفار من أهل دينه فادعى الولي المسلم أنه أسلم وأنه أوصى اليه وأراد أن يأخذ ميراثه
وشهدا ثنان من أهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما لان شهادتهما على اسلامه في حكم الميراث قامت على أوليائه الكفار
وشهادة بعضهم على البعض حجة ويصلي عليه بشهادة الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصلي عليه بقول وليه المسلم ولا
يكون له الميراث * ولو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجحد بجبر الامام على الاسلام ويجسسه ولا يقتله لان نفسا لا تقتل
بشهادة النساء * ولو شهد عليه ذميان أنه أسلم فشهدا بباطلة لانه من تلقى زعمهما وشهادة الذمي على المرتبة باطلة وكذا العبدان والمحدودان في

القذف * ولو شهد على نصراني أو ربيعة من النصارى أنه زنى بأمة مسلمة فإن شهدوا أنه استكرهها حد الرجل وإن قالوا طأوعته درى الحد عنهم
وعزز الشهود لحق الأمة المسلمة لأن في الوجه الأول لم يشهدوا عليها بالحد فثبتت شهادتهم شهادة على الذي فتقبل وفي الوجه الثاني شهدوا
على المسلمة بالحد فثبتت شهادتهم في حقها وإذا بطلت في جانب المرأة بطلت في جانب الرجل وانما يعزز الشهود لأنهم قد فؤوا الأمة ولعدم
احصان القذف لم يجب الحد على الشهود فيجب التعزير * وكيل في مجلس القضاء إذا ادعى لموكله بخصومة موكله أن لموكله على هذا كذا وقال
المدعى عليه قد قضيت فأنكره وكل المدعى القضاء فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر أنه قد قضاه قالوا لا تقبل شهادة الوكيل لأنه ادعى المال
عليه بحكم الوكالة فإذا شهد في المجلس على قضاء الدين كان متناقضا فلم تقبل شهادته وقرئ بين هذا وبين المسئلة المذكورة في الكتاب * رجل
ادعى على رجل ما أنه أقرضه فجدد المدعى عليه المال فأقام المدعى شاهدين فشهد أحدهما أنه أقرضه وشهد الآخر أنه أقرضه ثم قضاه فانه
يقضى بالقرض بشهادتهما * وشهادة الذي شهد بالقرض والقضاء لم تبطل شهادة بالقرض * ووجه الفرق في ذلك أن شاهدا القرض والقضاء
لم يشهدا بقيام الدين للعالم وانما شهدا بالقرض فلم يكن متناقضا أما في مسئلة وكيل المدعى ادعى عليه المال للعالم فإذا شهد على القضاء
كانت شهادته على القضاء مبطله دعواه الدين بحكم الوكالة * امرأه وكانت رجلا ليطالب مهرها من الزوج فادعى الزوج الخلع فشهد الوكيل
مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل كفي مسئلة دعوى الوكيل وهذا نظير ما ذكر في الكتاب * رجلان شهدا الرجل
على رجل بعمد في يده فأقام المشهود عليه البيعة أن الشاهد ادعى قبل هذا بطلت شهادته لكان التناقض والله أعلم

* (باب من الشهادة التي يكذب المدعى شاهد في بعض ما شهد له) * في الباب فصول أربعة * فصل في الشهادة التي تخالف الدعوى
الشهادة وفصل في تكذيب الشهود المدعى وفصل في اختلاف الشاهدين وفصل (٤٧٥) في تعارض البيتين على الموت في وقتين

مختلفين * أما الفصل الأول
فهو فصل الشهادة التي
تخالف الدعوى * الأصل
فيه أن الشهادة على حق
العبد إذا خافت الدعوى
بطلت لأن الدعوى شرط
لهذه الشهادة وفيما خافت
لم توجد الدعوى فتبطل
ضرورة وتكذيب الشاهد
في بعض ما شهد له يمنع
الشهادة لقلنا والأصل في

قالوا إن كان موضع الأشجار ملكا للشربة فثبت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وإن لم تكن أرض
الأشجار ملكا للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسيل الماء إن علم أن صاحب الدار حين اشترى الدار
كانت هذه الأشجار في هذا الموضع فإن الأشجار لا تكون أصاحب الدار وإن لم يعلم ذلك كانت الأشجار له
كذا في فتاوى قاضيان * قال الصدر الشامي في واقعه يجب أن يكون هذا المجري في قضاء داره كذا في
الحيط * وقف شجرة ينتفع بأوراقها أو بأثمارها أو بأجلها قالوا وقف جائز ثم إذا جاز لا يقطع أصلها إلا إذا كان
لا ينتفع إلا بأصلها بأن فسدت أغصانها أو كانت في الأصل لا ينتفع إلا بأصلها فيقطعها أيضا ويتصدق
وإذا كان ينتفع بأثمارها أو بأوراقها لا يقطع كذا في المضمرات * وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على
مسجد فبيست أو ييس بعضها يقطع اليابس ويترك الباقي كذا في محيط السرخسي * أراض موقوفة
على الفقراء استأجرها من المتولى رجل وطرح فيها السرقي وغرس الأشجار ثم مات المستأجر فهذه الأشجار
ميراث الورثة ويؤخذون بقلعه أو قالوا راد الورثة أن يرجعوا في الوقف بما زاد السرقي في الأرض ليس لهم

تعارض البيتين أن القاضي إذا تيقن بكذب أحد الفريقين لا يقضى وعند التعارض ليس أحد الفريقين في تعينه للكذب أولى من الآخر
فلا يقضى بشهادتهم * جئنا إلى المسائل * أما الشهادة إذا خالت الدعوى فهو على وجوه أما أن كان المدعى به ديناً أو ملكاً أو عقداً * فإن كان
ديناً فشهدوا بأقل مما ادعاه المدعى نحو ما إذا ادعى ألفاً وخمسة مائة فشهدوا بخمسة مائة يقضى بخمسة مائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى
ألفاً فشهدوا بخمسة مائة * ولو ادعى ألفاً فشهد أحدهما بألف والآخر بخمسة مائة لا يقضى بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده
اتفاق الشاهدين على المشهود به بشرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لأن ثمة اتفاق الشاهدين على خمسمائة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظاً
ليس بشرط عنده فتقبل شهادتهما على خمسمائة بغير توفيق * ولو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضى بشيء
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن خمسة عشر كلمة واحدة تذكّر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يفتق على شيء فلا تقبل بخلاف ما لو
ادعى ألفاً وخمسمائة فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة فإنه يقضى بألف لأن ألفاً وخمسمائة تذكّر بحرف العطف فكانت
الألف مذكورة في شهادتهما فبقيت بما اتفقا عليه * وإن ادعى ألفي درهم فشهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل شهادتهما في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى لأن الألف غير الألفين فلم يفتق على شيء * وأما إذا كان المشهود به أكثر مما ادعى نحو ما إذا ادعى ألفاً فشهدا
بألف وخمسمائة أو شهدا بألفي درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق لأنه كذب الشهود بزيادة فإن وفق فقال كان لي عليه ألف وخمسمائة إلا أني
أبرأته عن خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود وتقبل شهادتهما حينئذ لأنه وفق بين الدعوى والشهادة بأمر محتمل وكذلك
في الألف والألفين ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالبيعة لأن الشيء انما يحتاج إلى إثباته بالبيعة إذا كان شيئاً لا يتم ولا ينفرد بإثباته كالدعوى
الملك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فإن ثمة يحتاج إلى إثباته بالبيعة أما الإبراء يتم به وحده فلو أقر بالاستيلاء أصبح إقراره ولا يحتاج إلى إثباته
بالبيعة ولكنه لا يتم دعوى التوفيق ههنا استحساناً والقياس أن التوفيق إذا كان ممكناً يحمل عليه وإن لم يدع التوفيق نصيصاً للشهادة

ومسألة الكلامه * وجه الاستحسان أن المخالفة بين الدعوى والشهادة ثابتة صراحة فان كان التوفيق مراداً نزول المخالفة وإن لم يكن التوفيق مراداً النزول فلا نزول بالشك فإذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق فزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى أن محمد رحمه الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما إذا ادعى التوفيق وذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال المدعى ما كان لي عليه الألف درهم قط لا تقبل شهادتهما * ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود بألف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت ألفاً فقبضت منها خمسمائة وصل الكلام أو فصل فشهدا بمائة جائرة ولو قال لم يكن لي عليه الا خمسمائة بطلت شهادتهما * رجلان شهدا الرجل على رجل آخر بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها ذكر في الجامع الصغير أنه يجوز زهادتهما على القرض وذكر الطحاوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يثبت القرض أيضاً * وذكر في المنتقى رجلان شهدا أن اهذهما على هذا ألف درهم قد اقتضى منهما مائة وقال الطالب لم أقبض منه شيئاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالألف ويجعل مقتضيا للمائة * وذكر في العيون رجلان شهدا على رجل بألف درهم وقالوا قد قضاها خمسمائة وقال الطالب لي عليه ألف ما قضاني شيئاً أو قال صدق في الشهادة على الدين وأوهما في القضاء أو قال شهدا لي بألف بحق وخمسمائة باطل أو يزور قال ان عدلاً جازا في قوله شهدا باطل أو يزور * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز زهادتهما في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف إذا شهدا للمدعى بألف وشهدا أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار والمدعى ينكر الدينانير فهذا إذا كان المدعى به ديناً فان كان المدعى به ملكاً وشهدوا بأقل مما ادعى نحو ما إذا ادعى كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير توفيق لما قلنا في الدين * وكذا لو ادعى داراً في يد رجل أنه له وشهد الشهود أنه اشتراها من الذي (٤٧٦) في يديه جازت شهادتهم لأنه لما ادعى ملكاً مطلقاً فقد ادعى الملك في الحال وفيما مضى

والشهود إذا شهدوا بالبشره
فقد شهدوا له بالملك في الحال
فكانت شهادتهم بأقل مما
ادعى وما شهدوا به يصح
بأنما ادعاه المدعى فانه لو
قال ملكي لاني اشتريتها من
ذي اليد يصح ويكون آخر
كلامه بأنما لا أول بخلاف
ما إذا ادعى أولاً للتنازع وشهد
الشهود أنه اشتراها من
ذي اليد لا تقبل شهادتهم إلا

ذلك كذا في الذخيرة * رجل غرس شجرة في الشارع فبات الغارس وترك ابنين فجعل أحدهما حصته
للسجد لا تكون للسجد كذا في الوقعات الحسامية * رجل غرس أشجاراً له في ضيعته وقال لامرأته في
صحته إذا مت فبسي هذه الأشجار وأصر في غمها في كفى وعن الخبر للفقهاء وعن الدهن لسراج المسجد الذي
في كذا ثم مات وترك امرأته هذه وورثته كباراً فاشتري الورثة الكفن من الميراث وجهازه وتباع الأشجار ويحيط
من ثمن الأشجار مقدار الكفن ونصرف المرأة الباقي إلى الخبر ودهن السراج كذا في المحيط * رجل وقف
ضيعة على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجراً قالوا ان غرس من غله الوقف أو
من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئاً أو قد غرس من مال نفسه يكون له
ورثته بعده ولا يكون وقفاً كذا في فتاوى قاضيخان * سئل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز
صرفها إلى عمارة المسجد قال نعم ان لم تكن وقفاً على وجه آخر قيل له فان تداعت حيطان المقبرة إلى الخراب
يصرف إليها أو إلى المسجد قال إلى ما هي وقف عليه ان عرف وان لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس

أن يوفق فيقول تجب في ملكي إلا أني بعتما منه ثم اشتريتهما منه فلم يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم لان دعوى للعلامة
التنازع على ذي اليد لا يحتمل دعوى ملك حدث من جهته فانه لو قال هذه الدابة ملكي بالتنازع من جهة ذي اليد لا يصح كلامه فلا يمكن أن
يجعل آخر كلامه بأنما لا أول فلا تقبل الشهادة بدون التوفيق * ولو ادعى أنه له ورثته من أبيه وجاء بالشهود فشهدوا أنه له ولا يخفى الغائب
ميراث عن أبيه جازت شهادتهم لانهم شهدوا له بأقل مما ادعاه * هذا إذا شهدوا بالملك بأقل مما ادعى وان شهدوا بأكثر نحو أن يدعى داراً في
يد رجل أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد وهو يملكها فجد المدعى عليه بخام المدعى بشهود فشهدوا أنها لا تقبل شهادتهم لان المدعى
ادعى ملكاً حادثاً لا يظهر في حق الزوائد والشهود شهدوا بملك مطلق والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي حق رجوع الباعة بعضهم على بعض
فصار كأنهم شهدوا له بالزوائد نصفاً لا تقبل شهادتهم وأشار محمد رحمه الله تعالى في السكاتب إلى معنى آخر فقال المدعى أقرب بالملك لمن ادعى
الشراء منه ثم ادعى الانتقال إلى نفسه بالبشره ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى أنها داره
ورثها من أبيه والشهود شهدوا أنها داره لا تقبل شهادتهم * وكذا لو ادعى أن الدار له إلا هذا البيت فشهدوا أن جميع الدار له لا تقبل
شهادتهم إلا أن في هذه الصورة إذا وقع فقال كل الدار لي إلا أني بعت هذا البيت منه ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهم ولا يحتاج إلى اثبات
التوفيق بالبينه لأنه أقر على نفسه بزوال البيت عن ملكه وعلى جواب القياس يحمل على التوفيق وان لم يدع * ولو ادعى داراً في يد رجل
أنها له منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعى أنها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا أنها له منذ
سنة جازت شهادتهم * أما إذا كان المدعى به عتداً أو شيأ من أسباب الملك * رجل ادعى داراً في يد رجل أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد
فجاد بشاهدين فشهدا أن فلاناً ذلك وهما له وقبضها وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فجعد في غمها إلى
بعد ذلك وأقام المينة على ذلك قبلت شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود المخالفة صراحة معني * أما المودة فظاهر وأما المعنى فلان الملك

الحاصل بالهبة غير الملك المستفاد بالشراء لان الهبة تعيد الملك بغير عوض ولا يكون فيه خيار الرؤية والعيب ولا يكون لازما ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند الاستحقاق والشراء يثبت جميع ذلك والتوفيق وان كان محتملا الا ان هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غير دعوى لانه يحتاج الى نقض الذي ادعاه أو لاولى اثبات عقد شهادته بالشهود فيكون في الحال على هذا الوجه انشاء الخصومة والقاضي نصب لقطع الخصومات لالانشائها وهذا النوع من التوفيق لا يثبت بدون الدعوى لانه لا يثبت بمجرد الدعوى وانما يثبت اذا أعاد البيعة على التوفيق بخلاف ما تقدم لان ههنا أقر بالملك لغيره ثم ادعى الهبة ودعوى الهبة دعوى على الغير وليس باقرار على نفسه والدعوى لا تثبت الا بالبيعة بخلاف الابرام ونحو ذلك لان ذلك اقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعسر * وحكى عن الشيخ الامام أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى أنه قال ما لم يأت بيعة أنه كان اشتراها من فلان ثم جدد فلان الشراء ثم وهبها منه وقبضها المدعى لا تقبل ومشايعنا رجعهم الله تعالى أنكروا ذلك وقالوا الوجه ديبعة على الشراء لا يحتاج الى دعوى الهبة لكن لا بد أن يقيم البيعة على الهبة والقبض بعد الشراء كالأدعى الهبة في وقت قبل الشراء لا تقبل لانه في التوفيق ادعى الهبة بعد ما جدد الشراء فاذا أقام البيعة على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضا * وان ادعى دارا في يدرجل أنها كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا له منذ سنة فجاء المدعى عليه بخلاف المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها من الذي يدعى منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا ان يوفق فيقول اشتريتها من ذي اليد منذ سنتين كما شهدوا ثم يعتزم أني ثم مات أبي فورثته منه فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بذلك يقضى له ولا يثبت هنا التوفيق ما لم يشهد الشهود بالبيع من أبيه لان دعوى البيع من أبيه دعوى على الاب فلا يثبت الا بيعة * وكذا لو ادعى الارث أو لا تشهد الشهود بالهبة أو الصدقة مكان الشراء لا تقبل ما لم يوفق * عبد في يدرجل ادعى رجل (٤٧٧) أن الذي في يده تصدق به عليه منذ سنة

وقبضه وجدد الذي في يده
فخاف المدعى بشهود فشهدوا
وأنه اشترا من ذي اليد
منذ سنتين لا تقبل الآن
يوفق فيقول اشتريته من
منذ سنتين ثم يعتزم منه ثم
تصدق به على منذ سنة
فاذا وفق على هذا الوجه
فشهد الشهود على البيع
منه ثم بالصدقة يقضى له * ولو
ادعى أولا الشراء من ذي

الامامة التصرف فيها بدون اذن القاضي كذا في الظهيرة * سئل نجم الدين عن رجل غرس نالة في مسجد فكبرت بعد سنين فارادمتولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة الى عمارة يبنى هذه السكة والغارس يقول هي لي فاني ما وقفها على المسجد قال الظاهر أن الغارس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز للغارس صرفها الى حاجته نفسه كذا في المحيط * في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يساح للقوم أن يقطروا به هذا التفاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه لا يساح كذا في الذخيرة * شجرة على طريق المارة جعلت وقفاً على المارة يساح تناول غيرها للمارة ويستوى فيه الغنى والفقر وكذا الماء الموضوع في القنوات وماء السقاية وسرير الجنائز ومياهها ومصحف الوقف يستوى الغنى والفقر في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضيان

الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وفي وقف الكفار

اليد منذ سنة فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به على منذ سنتين وقبضته ثم يعتزم منه منذ سنة ثم يشهد الشهود له بذلك * ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد الشهود أنه اشتراها منه منذ شهر لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به على منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وجدد الصدقة فاشترته منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وأثبت البيعة قبلت بيئته * ولو ادعى ميراثاً من أبيه منذ سنة فشهد الشهود أنه اشتراها من ذي اليد بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفق فقال جددني الميراث واشترته منه الآن قبلت بيئته لكن اذا أعاد البيعة على ذلك لان الشراء من ذي اليد فلا يثبت بدون البيعة والشهادة الاولى قامت قبل الدعوى فلا تعتبر * ولو ادعى أمة في يدرجل وقال اشتريتها منه بعبدى هذا منذ شهر فجاء المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه بالتمنق من عند القاضي لا تقبل لمكان المخالفة الا ان يقول اشتريتها بالعبد منذ شهر ثم جددني فاشترتها منه بالتمنق درهم بعد ذلك فاذا وفق على هذا الوجه وأعاد البيعة على الشراء بالف يقبل ذلك * ولو ادعى أولاً أنه اشتراها منه بالعبد منذ شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه منذ سنة أو قبل ذلك لا تقبل لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشتريتها منه منذ سنة كما شهد الشهود ثم يعتزم منه ثم اشتريتها منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له * ولو ادعى دارا في يدرجل أنها فخاه شاهدهين فشهد أحدهما أنها دارورثها عن أبيه وشهد الآخر أنها ورثها عن أمه قال الشهادة باطلة لانه لا وجه للتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد الآخر أن فلان آخر وهبها منه وهو قبضها ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك فوجب أن يقضى له بالملك كالأموال لفلان على ألف من قرض فقال للقرض لا بل من غن بيع يقضى له بالالف واختلاف السبب لا يضره وكذا لو شهد أنه أقر أنه كفل للذي بأنف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان للذي أن يأخذ بماله وكذا لو شهد بالف درهم من غن جارية فقال البائع انه قد أشهدهما على هذا الشهادة والذى لي

عليه ألف من عن مناع آخر أو شهد الشهود على الاقرار بألف من ضمن جارية غصبها منه وقد هلك لا قبل هذا الشهادته بخلاف
 الاقرار لان السبب انما لا يبرأ اذا كان حكم السبين واحدا كما في الاقرار فان الألف الواجب بالقرض والغصب واحدا ما هناه حكم السبين
 يختلف لان الموروث من الأب يتضمن حقوقا غير ما يتضمنه الموروث من الأم من قضايا الأب وتنفيد وصاياه وغير ذلك فلا قبل * ولو
 شهد شاهدان لرجل فقالا لا شهد أن فلانا هذا غصب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فأت عند مولاه فقال المصوب عنه لم يردّه علي وأما
 مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا شيء قال اذ لم يدع شهادتهم خاضعة القيمة * وكذا لو شهدا
 أنه غصب عبده وأن مولاه قتله عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصب عبدا
 ولا قتل هذا المدعى عبده في يدى كان عليه قيمته وكذا لو شهدا أن لهنا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأته عن
 شيء وقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قال اذ لم يدع شهادتهما على البرائة قضيت عليه بالألف * رجل ادعى قبل رجل
 دارا فقال المدعى عليه ليست في يدي فأقام المدعى بينة فشهدوا أن الدار في يد المدعى عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعى فان قال كما
 شهدوا أنها في يده وفي ملكه فقد أقر له بالدار وان قال صدقوا أنهم في يده ولا صدقهم أنها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما * رجل
 ادعى على رجل ألفا شهد له الشاهدان أن له عليه ألف درهم وشهدا أحدهما أنه آخر ما لألف إلى سنة وأنكر الطالب فانه يقضى عليه بألف
 وهذا وما لو شهد أحدهما أنه قد قضاه خسمائة سواء * اذا شهد الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار فلان لرجل آخر
 غير المدعى عليه ليس هو لي فقد أكره الشهود ان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لنلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم
 يكن لي انما هو لفلان قال أبو يوسف رحمه (٤٧٨) الله تعالى أجرت اقرارا لفلان وجعلت له البيت وردت ما بقي من الدار على المقضى

عليه ويضمن قيمة البيت
 للشهود عليه ولا ييوسف
 رحمه الله تعالى فيها قول آخر
 انه يضمن قيمة البيت للشهود
 عليه ويكون ما بقي من الدار
 للشهود له * رجل في يده
 عبد ادعى رجل أنه اشتراه
 من ذي اليد وذو اليد يجحد
 بما ادعى بشاهدين فشهدا
 أنه باع منه ولا ندري أهو
 للبايع أو لأجازت شهادتهما
 للمدعى * ولو جاء المدعى بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا باعه المدعى عليه من هذا المدعى فان القاضي يقضى بشهادتهما
 للمدعى * شاهدان شهدا بشيء واختلفا في الوقت أو في المكان أو في الانشاء والاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاجارة والطلاق
 والعناق والصلح والابراء قبل * وصورة ذلك اذا ادعى الشراء بألف فشهدا أنه اشتراه منه بألف الا انهما اختلفا في البلدان أو في الايام أو في
 الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع بألف فشهدا أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق
 لو شهد أحدهما أنه طلقه واليوم وشهد الآخر أنه طلقها أمس أو شهد أحدهما على اقراره بألف اليوم وشهد الآخر أنه أقر بألف أمس جازت
 شهادتهما * ولا يظن الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان الا أن يؤولا كماع الطالب في موضع واحد في يوم واحد
 فاذا أقر بذلك ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان أباحنيقة رحمه الله تعالى قال أحجز الشهادة وعلمهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الامر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة بالثمة الا أن يختلفا
 في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز * ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب أو الطالب أو المالك أو قال أحدهما كان معنا
 فلان وقال الآخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة * واذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما
 كالغصب والجنابة واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم * ولو كان المصوب هالكاً فشهدا على القيمة
 شهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على اقرار الغاصب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما وكذا واختلف شهود الغصب شهدا أحدهما
 هلى الغصب والآخر على اقرار الغاصب لا تقبل * وذكري في الجامع اذا ادعى ملكاً فبشاهدين شهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر
 على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل * ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل
 شهادتهم وان اختلفوا في عهد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض كالمهبة والصدقة والزهر فان شهدا على معاينة القبض واختلفا في الايام

عليه ويضمن قيمة البيت
 للشهود عليه ولا ييوسف
 رحمه الله تعالى فيها قول آخر
 انه يضمن قيمة البيت للشهود
 عليه ويكون ما بقي من الدار
 للشهود له * رجل في يده
 عبد ادعى رجل أنه اشتراه
 من ذي اليد وذو اليد يجحد
 بما ادعى بشاهدين فشهدا
 أنه باع منه ولا ندري أهو
 للبايع أو لأجازت شهادتهما
 للمدعى * ولو جاء المدعى بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا باعه المدعى عليه من هذا المدعى فان القاضي يقضى بشهادتهما
 للمدعى * شاهدان شهدا بشيء واختلفا في الوقت أو في المكان أو في الانشاء والاقرار فان كان المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاجارة والطلاق
 والعناق والصلح والابراء قبل * وصورة ذلك اذا ادعى الشراء بألف فشهدا أنه اشتراه منه بألف الا انهما اختلفا في البلدان أو في الايام أو في
 الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع بألف فشهدا أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق
 لو شهد أحدهما أنه طلقه واليوم وشهد الآخر أنه طلقها أمس أو شهد أحدهما على اقراره بألف اليوم وشهد الآخر أنه أقر بألف أمس جازت
 شهادتهما * ولا يظن الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الايام والبلدان الا أن يؤولا كماع الطالب في موضع واحد في يوم واحد
 فاذا أقر بذلك ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان أباحنيقة رحمه الله تعالى قال أحجز الشهادة وعلمهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الامر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة بالثمة الا أن يختلفا
 في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز * ولو اختلفا في الثياب التي كانت على الطالب أو الطالب أو المالك أو قال أحدهما كان معنا
 فلان وقال الآخر لم يكن معنا فلان ذكر في الاصل أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة * واذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما
 كالغصب والجنابة واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم * ولو كان المصوب هالكاً فشهدا على القيمة
 شهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على اقرار الغاصب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما وكذا واختلف شهود الغصب شهدا أحدهما
 هلى الغصب والآخر على اقرار الغاصب لا تقبل * وذكري في الجامع اذا ادعى ملكاً فبشاهدين شهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر
 على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل * ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل
 شهادتهم وان اختلفوا في عهد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض كالمهبة والصدقة والزهر فان شهدا على معاينة القبض واختلفا في الايام

* ولوشهد أحدهما أنه
قال لها انت طالق وشهد
الأخر أنه أقر أنه طلقها أو
اختلفا في المكان أو الزمان
جازت شهادتهما * ولوشهد
أحدهما أنه قال ان دخلت
لانة الدار فهي طالق وفلانة
معها وشهد الأخر أنه قال
ان دخلت فلانة الدار فهي
طالق وحدها وقد دخلت
فلانة طالق وحدها وكذا لو

قتل على طلاق زيف * رجل
 يبدأ يشترى ويبيع ولم ينه
 زهده الآخر على اقرار البائع
 بما بالايضاء وشهد الآخر على
 آخر على الاقرار بالغصب وكذا
 أبرأ الغريم لا تقبل * ولو
 آل أو تصدق به عليه وأحله
 لا حر على الهبة أو الصدقة أو
 لا يفاء فشهد أحد الشاهدين
 فقاء فشهد أن صاحب المال
 بالاستيفاء فان القاضي يسأل
 لم يمين وسكت ذكر في الاصل
 بالاستسقاط فاذا شهد الشهود
 ان القاضي لا يسأله عن البراءة
 من غير سؤال ويكون التائب

شهادة على التخيير فشهد أحدهما أنه طاق زيب وعمره وشهد الآخر أنه طلق زيب جازت شهادتهما ما على
ادعى على مولى العبد أنه أذن لعبده في التجارة وأقام شاهدين فنشهد أحدهما على الآخر أن مولى
لا تقبل شهادتهما * رجل اشترى شيئا فادعى به عيба وأقام شاهدين فنشهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب
بالعيب لا تقبل هذه الشهادة * رجل عليه ألف درهم لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما
أقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل كما لو ادعى على رجل غصبا وأقام شاهدين شهد أحدهما بالغصب والآخر
لوا دعى الغريم الأيفاء فنشهد أحد الشاهدين على أقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر أن صاحب المال
ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه فنشهد أحد الشاهدين بذلك وشهد الآخر أن صاحب المال وهب له
جازت شهادتهما * ولو ادعى الغريم الأيفاء فنشهد أحد الشاهدين على أقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد
الآخر أن صاحب المال أبرأه فنشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل * ولو ادعى الغريم
أن صاحب المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما * ولو ادعى الغريم
أبرأه مجازت شهادتهما * ولو ادعى الغريم أن صاحب المال أبرأه وأقام شاهدين فنشهد على أقرار صاحب المال
الغريم عن البراءة كانت بالاستيفاء أو بالسقاط قال كانت بالاستيفاء تقبل وإن قال كانت بغيره لا تقبل ولو
أن القاضي لا يجبره على البيان لكن لا يقضى بهذه الشهادة إذا لم يبين لأن البراءة بالاستيفاء تكون فوق البراءة
بما كثر ما دعى لا تقبل من غيره فين بخلاف ما إذا ادعى الغريم الأيفاء فنشهد له بالبراءة وبالحليل
ويقضى بالبراءة من غير سؤال لأن الشهود شهدوا بأقل مما ادعى وفي مثل هذا لا يحتاج إلى التوفيق فيقض

بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستقاط لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفلا بأمر المكفول عنه فإذا ادعى الابطال فشهد الشهود
 بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع دينه على الأصل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشئ كالأبرار أم المكفول له ولو ادعى
 الكفيل الهبة فشهد أحد الشاهدين بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما لأن الغريم لو كان أصيلا وادعى الهبة فشهد أحد الشاهدين
 بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما فكذا إذا كان كفيلا * ولو ادعى على رجل أنادى أقام شاهدين فشهد أحدهما أنه عليه ألف درهم
 وشهد الآخر على إقراره بالألف قالوا جازت شهادتهما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل وكل رجلا بقبض دين له على رجل فان
 الوكيل بقبض الدين يكون وكيل بالخصومة في ذلك الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمأمور بقبض الدين لا يكون وكيل بالخصومة
 وكذا الرسول في قبض الدين لا يكون وكيل بالخصومة فان جاء الوكيل إلى المديون فأنكر المدعي عليه المال والوكالة فخاف المدعي بشاهدين
 فهو على وجهين في وجهه تجوز شهادتهما ويصير وكيل بالقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي وجه يصير وكيل بالقبض
 ولا يصير وكيل بالخصومة في قولهم * أما الوجه الأول إذا أقام مدعي الوكالة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب وكله بقبض دينه عن هذا
 الرجل وشهد الآخر أن الطالب جراه في ذلك يعني جعله جراه بأجازت شهادتهما وكذا لو شهد أحدهما أن الطالب وكله وشهد الآخر أنه ساطع على
 قبض الدين من هذا الرجل أو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصياله في حياته جازت شهادتهما ويصير وكيل بالقبض
 والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يكون وكيل بالقبض ولا يكون وكيل بالخصومة * وأما الوجه
 الثاني لو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أخذ دينه أو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه وشهد الآخر أنه أمره
 بقبض دينه من فلان أو شهد أحدهما أنه (٤٨٠) وكله والآخر أنه أنابه مناب نفسه أي جعله نائب نفسه في قبض الدين أو شهد أحدهما

من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني كذا في المضمرات * وكذلك وقف صحيح
 على أقوام مسمين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرينة لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يطل
 الوقف ويجوز بيعه وان كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وفقا كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا
 الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لان الوقف بعد
 ما صح بشرائطه لا يطل الا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أبي الليث رحمه
 الله تعالى رجل جمع مالا من الناس لينفق في بناء المسجد فانفق من تلك الدراهم في حاجته ثم رتب لها في
 نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فان فعل فان عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديدا الاذن
 فيه وان لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وان تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان
 أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستثمار الحاكم يجب أن يكون في رفع الوبال أما
 الضمان فواجب كذا في الذخيرة * ويتقن على هذا مسائل ابتلي بها أهل العلم والصالحاء منها العالم اذا

أنه وكله وشهد الآخر أنه
 جعله وصيا ولم يقل في حياته
 أو شهد أحدهما أنه جعله
 وصيا في حياته وشهد الآخر
 أنه جعله وصيا ولم يقل في
 حياته لا تقبل شهادتهما
 لان قوله جعله وصيا يكون
 على النيابة بعد الموت ففي
 هذه المسئلة الأخيرة لا تقبل
 شهادتهما وفيما سواها
 جازت شهادتهما ولا يصير

وكيل بالخصومة عند الكل * ولو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله ثم عزله جازت شهادتهما على الوكالة ولا يثبت
 العزل فصل في تكذيب المدعي الشهود المدعي اذا كذب الشهود فبما شهدوا له وفي بعضه لا تقبل شهادتهما مالا نه
 تفسيق للشاهد ولان الشهادة لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجب الدعوى واذا تكلم المدعي بكلام يحتمل أن يكون تكذيبا ان كان
 ذلك قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعد القضاء لا يطل قضاءه الا أن يكون تكذيبا للشاهد قطعا * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام
 البينة وقضى له القاضي ثم أقر المقضي له أنه دار فلان لرجل غير المقضي عليه لاحق للمدعي فيها صدقه فلان في ذلك أو كذبه لا يطل قضاء
 القاضي لان قوله هي فلان لاحق في فيما يحتمل النفي من الأصل فيكون كذا بالشهود ويحتمل أنه لاحق له فيها لان المقضي له ملكها منه بعد
 القضاء وان كان ذلك في مجلس القضاء بان كان باعه من المقر له قبل القضاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم غصبها المقضي عليه ثم انقضت مدة
 الخيار بعد القضاء فنصار للمقر له فلا يطل القضاء بالشك * ولو قال المقضي له بعد القضاء هذه الدار فلان لم تكن لي قط فالبسلة على وجهين اما
 أن تبدأ بالاقرار وتبني بالنفي فقال هذه الدار فلان لم تكن لي قط أو بدأ بالنفي وتبني بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكنك ابلان وكل
 ذلك على وجهين اما أن صدقه المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال كانت للمقر ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي
 الا ن داري فان صدقه في جميع ذلك بطل قضاء القاضي ويراد دار على المقضي عليه ولا شيء للمقر له لانهم ما تصادقا على بطلان القضاء وان
 كذبه في قوله ما كانت لي قط وصدقه في الاقرار وقال هي لي كانت للمقر له لانه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري ففي هذا الوجه تكون
 الدار للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضي عليه سواء بدأ بالمقر بالاقرار أو بدأ بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا اذا بدأ بالنفي وتبني بالاقرار موصولا
 فيصح الاقرار أو اذا تبني بالاقرار مفصلا لا يصح إقراره * ولو أن المدعي أقام البينة أنها داره ثم قال قبل القضاء هذه الدار ليست لي ولكنها
 فلان غير المدعي عليه أو قال هي دار فلان لاحق لي فيها وصدقه المقر له في ذلك أو كذبه بطلت بينته ولا يقضى القاضي له لان كلامه هذا

يحمل النفي من الأصل ويحتمل النفي في الحال يعني أنها دار فلان الآن ملككم الآن فلا يقضى بالقاضى بالشك الآن يقول موصولا هي دار فلان الآن ملككم منه بعد الشهادة فينشد بصر ذلك ولا يجمع القضاء * وكفى بالمتقي رجل ادعى في يد رجل متاعا ودارا وأنه له وأقام البينة وقضى القاضى له فلم يقبضه حتى أقام الذى في يديه البينة أن المدعى أقر عند غير القاضى أنه لاحق له فيه قال إن شهدوا أنه أقر بذلك قبل القضاء بطل القضاء وإن شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لأن الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو أنه عاين القاضى إقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه * وكفى بالمتقي رجل في يديه جارية وولدها أو رجل في يديه دار مبنية جارية رجل وأقام البينة فشهدوا أن الامة للمدعى ولم يزيدوا على ذلك ولم يذكروا الولد أو شهدوا أن الدار والبناء للمدعى أو شهدوا بالدار ولم يتعرضوا للبناء حتى مات الشاهدان أو غابا فان القاضى يقضى بالدار وبنائها للمدعى أما إذا ذكروا البناء في الشهادة فلا شك لأن البناء مركب تركب قرار فيدخل في ذكر الارض خصوصاً في دعوى الدار فان قضى القاضى بالدار وبنائها فقال المدعى بعد القضاء ليس البناء على ما هو للمدعى عليه ولم يزل له ذلك بعد الشهادة قبل القضاء كان ذلك كذا بالشهود ويبطل القضاء والشهادة في الدار والبناء جميعاً وان قال بعد القضاء البناء للمدعى عليه فليس هذا بأكاذيب للشهود * وكفى شهادات الأصل أن الشهود إذا ذكروا البناء في شهادتهم يصير مقصودا في الشهادة والقضاء فإذا أقر المدعى بالبناء للمدعى عليه كان ذلك أكاذيباً للشهود يبطل القضاء والشهادة جميعاً * وكفى الأصل لو ادعى داراً في يد رجل أنه له وقضى القاضى له بالدار والبناء ثم ان المقضى عليه أقام البينة أن البناء له قال ان ذكر شهود المستحق البناء في شهادتهم لا يسمع بينة المقضى عليه وان لم يذكروا مع بنته وحكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن الشهود إذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسمع بينة المقضى عليه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء أكاذيباً للشهود وجعل هذه المسئلة فرعاً لمسئلة أخرى ذكرها في الشركة رجل ادعى على آخر أنه شريكه شركة مفاوضة وأقام (٤٨١) البينة وقضى القاضى بالمال بينهما ثم ان

المقضى عليه ادعى عينا أنه ورثه من أبيه ذكر أن الشهود إذا شهدوا بالمفاوضة لا غير لا تنفع هذه الدعوى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى نصح * ووجه البناء على تلك المسئلة أن في مسئلة المفاوضة كل عين

سأل للفقراء أشياء واختلط بعضهم ببعض يصير ضامناً لغيره ذلك وإذا أدى صار مؤدياً من مال نفسه وبصر ضامناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله بحاله كذا في المحيط * ومنها (١) نادى مرداً إذا قام وسأل للفقير شيئاً بغير أمره فهو أمين فان اختلط مال البعض بعمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضامناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يأمره الفقير ألا يبدل ذلك لانه إذا أمر صار وكيلاً بقبضه وبالتصرف له فيصير خالطاً ماله بحاله كذا في المضمرات

الباب الرابع عشر في المنفقات

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القربة فبناه الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لانه أدوم وقيل التصديق (١) قوله نادى مرد كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فلترجع المضمرات اه بحرأوى

(٦١ - تساوى ثانی) من الاعيان التي في يديه لم يصير مقضياً به مقصودا بل صار مقضياً به تبعاً لجهة المفاوضة فكان نظير البناء مع الارض ههنا وقال غيره لا بل مسئلة الشهادات على الاتفاق وفرقوا الابي يوسف رحمه الله تعالى بين هذه المسئلة وبين المفاوضة والفرق يعرف في موضعه ثم في رواية الأصل جعل مطابق الاقرار بالبناء للشهود وعليه تكذيب للشهود إذا ذكر الشهود البناء في شهادتهم وفي رواية المتقي فصل فقال ان قال المقضى له ان البناء لم يزل للمقضى عليه أو قال انه ملك المقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك أكاذيباً للشهود وان أقره بالبناء من غير تاريخ فقال ان البناء للمقضى عليه لم يكن أكاذيباً للشهود لانه محتمل * أمة في يد رجل وابنتها في يد غيره فخا رجل وأقام البينة على الذي في يديه التجارية أن الامة له فقط القاضى له بالجارية لا يكون للمقضى له أن يأخذ الامة بذلك القضاء ومثله لو أن رجلاً في يديه نخلة ونمرتها في يد غيره جاء رجل وأقام البينة على الذي في يديه النخلة أن النخلة له وقضى القاضى لها بها كان للمقضى له أن يأخذ النمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في المتقي * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها دار أبيه مات وتركها ميراثاً له وقضى القاضى له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى أن الدار داره اشتراها من أبي المقضى عليه وصدقه المقضى له فانه يبطل القضاء ويرد الدار على المقضى عليه ويقال للمدعى الثاني أقم البينة على المقضى عليه والإفلاح لك لأن المقضى له أكاذيباً للشهود فبطل قضاء القاضى * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أن أباه مات وتركها ميراثاً له وأقام الذى في يديه البينة أن أباه المدعى أقر في حياته أن الدار ليست له فانه تبطل شهادة شهود الوارث وكذا الوشهدا وعلى اقرار الوارث بعدموت أبيه أو قبل ذلك أن الدار لم تكن لآبيه أو أقام البينة على اقرار الوارث أن أباه مات وليست الدار له كان ذلك باطلاً لبينة الوارث * رجل مات واقتسم ورثته التركة بتراضهم ثم ادعى أحدهم لنفسه على الميت ديناً سمع دعواه لان الدين لا يمنع نبوت الملك للوارث والقسمة وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمة دين لاجنبى ولم يصل اليه حقه من الورثة كان له أن ينقض القسمة وكذا لو أجاز لاجنبى قسمة الورثة ثم أراد أن ينقض كان له ذلك * وان ادعى بعض الورثة بعدما اقتسموا الدار أن أباه كان تصدق عليه بطائفة معلومة من هذه الدار وأدعى أن والده كان تصدق بذلك على ابنه الصغیر وأدعى عينا من أعيان التركة لنفسه بوجه من الوجوه لا يسمع دعواه لان اقدامه على القسمة اقرار منه أن

مادخل تحت القسمة من تركها الميت ميراث له - من الميت فكان متناقضا في دعواه وان ظهر بعد القسمة تشريك في التركة بأن ظهر وارث آخر وكانت القسمة بتراضهم لا بتضاء القاضي بطلت قسمتهم سواء عزلوا نصيب الغائب أو لم يعزلوا وان ظهر بعد القسمة موسى له بالثلث فان كانت القسمة رضاهم لا بقضاء القاضي فكذلك الجواب لان الموصى له بالثلث شريك الوارث له أن يتقضى القسمة وان كانت القسمة بقضاء ثم حضر الموصى له بالثلث اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ليس له أن يتقضى القسمة لان الموصى له بالثلث شريك الوارث وفيه اذا ظهر وارث آخر ان كانت القسمة بقضاء القاضي ينقض على الوارث الغائب وان كانت بغير قضاء لا ينقض كذا ههنا وقال بعضهم له أن يتقضى القسمة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القسمة * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه اشتراها من ذى الدية أنكر المدعى عليه البيع فلما أقام المدعى البينة أقام المدعى عليه البينة أن المدعى رد عليه الدار يعيب قبل بيئته وكذا لو ادعى رجل على رجل دينا فأنكر المدعى عليه ثم أقام البينة على الابرأ بعد الانكار قبلت بيئته وكذا لو ادعى العفو عن القصاص بعد انكار القصاص * ولو ادعى البراءة عن العيب بعد انكار البيع لا يسمع دعواه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يسمع * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له ثم ادعى أنه اشتراها من أبيه لا يسمع دعواه ولو ادعى أوالا الشراء من أبيه ثم ادعى الميراث عنه قبلت بيئته * ولو أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لابيه مات أبوه يوم كذا ورثها عنه المدعى لا وارث له غيره وأقامت امرأه البينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولده هذا الولد مات بعد ذلك ولها المهر والميراث فان القاضي يقضى لها بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن أو لم يقض لان القاضي قضى بينة الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يعلق بوقت الموت في أى وقت يموت يكون ماله لو رثته فصارك أن الابن أقام البينة على موت الاب ولم يذ كر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة فان أقامت امرأه أخرى البينة بعد ما قضى القاضي (٤٨٣) بينة الاولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بيئتها أيضا لان القضاء بينة الاولى لا يمنع القضاء بينة الاخرى * ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل أباه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأه البينة أنه تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بيئتها لان يوم القتل صارمة قضايه وقال بعضهم فيما تقدم لا تقبل بينة المرأة

على المساكين قلت وقد كنا قلنا من أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لانه أدوم فانه يبقى الى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ دارا له وقفا على الفقراء فالتصدق بثمنها أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقت أفضل * أراد أن يشتري للسجدة هتأ أو حصيرا فان كان المسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا الى الحصير فالحصير أفضل وان كان على العكس فشرء الدهن أفضل وان كانا سواء فهما في الفضل سواء فينظر في الفضيلة ونقصاتها وزيادة على حاجتها ووقتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصرف الى المتعلم ووجوه التعلم من الفقه وكاتبه وجعه أولى من الاشتغال بأداء العبادات من النوافل وكذا الحديث والتفسير أولى لان نفع هذه الاشياء أدوم فكان أولى كذا في المضمرات * وقف وقفها بجميعها على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم فمكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة لئلا يحرم عن ذلك ان

أيضا وسوى بين القتل وبين ما تقدم من النكاح وفي ظاهر الرواية الحكم ما قلنا * ولو أقامت امرأه البينة أن الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأه أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بيئتها * رجل ادعى أن هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك أنها لفلان آخر وأنه وكلني بالخصومة فيها وأقام البينة لا تقبل بيئته لانه متناقض والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره فلا تسمع دعواه الثانية بالالتوفيق * ولو ادعى أن هذه الدار لفلان وكلني بالخصومة فيها ثم أقام البينة أنها له لا تقبل بيئته إلا أن يوفق * ولو ادعى أو لا أنه له ثم أقام البينة بعد ذلك أنه لفلان وكلني بالخصومة فيها قبلت بيئته

فصل في الشاهد يشهد بعدما أخبر به والحق وما يحل له أن يشهد والشهادة على الكتاب * رجل كتب صلوة وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماء نازحهم الله تعالى لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا بالصحيح أنه لا يسعهم أن يشهدوا وانما يحل لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاث إما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ الكتاب عليه بين يدي الشهود فيقول هولاءم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول هولاءم اشهدوا على بما فيه * وان كتب بين يدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يسعه أن يشهد عليه * قال الشيخ الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن يشهد وان لم يقل له الكتاب اشهد على بما فيه وأنه أحسن اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في النوادر في كتاب النكاح وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود ثم أودعه الشاهد ولم يعلم الشاهد ما فيه وأمره الكاتب أن يشهد بما فيه وسعه أن يشهد لان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يكون معه وما عن التبديل والتغيير والزيادة والنقصان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا كتب الرجل الصل بيده على نفسه بين يدي الشهود وقال اشهدوا على بما في هذا الصل فهو جائز * وان كتب غيره وقال هو اشهدوا على بما فيه لم يجوز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يحل لهم

أن يشهدوا الآن بقراء الكتاب عليهم أو يكتب غير ذلك بقرأ عليه وهو يقول أشهدوا على بما فيه أو يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه
ويقول أشهدوا على بما فيه * ولو كتب رسالة منه إلى رجل من فلان بن فلان سلام عليك أ. بعد فأنك كتبت إلى تقاضى الالف التي كانت
لك على وقد كنت قضيتك منها خمسة وبقى لك على منها خمسة فهاذا جاء أن إذا علم حل له أن يشهد عليه بذلك وإن لم يقل أشهدوا * ولو كتب
صكا بين يدي قوم أميين وقال أشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم لا يسعهم أن يشهدوا * امرأة أقرت على نفسها بما عمل لابنتها وألاختها ترديه
الاضرار لبقية الورثة والشهود يعلمون بذلك قالوا وسعهم أن يحكموا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكرهوا أن تفعل ذلك * وحكى عن أبي
القاسم الصغار رحمه الله تعالى أن رجلا أخذ من السلطان سوق النحاسين مقاطعة كل شهر بكذا وأشهد شهودا قال مولانا رحمه الله تعالى
عدل المقطع والمقاطع عن سبيل الرشد ولو شهد الشهود بذلك حل بهم إلا أنهم شهدوا باطل وكذا لو شهدوا على إقرار رجل بما عرف أن
السبب باطل وينبغي أن لا يشهدوا على هذا وكذا في كل إقرار سبه حرام أو باطل * رجل جاء إلى رجائين ومعه أعوان السلطان فأقر عندهما أن
لفلان على كذا وفلان من أعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة على هذا الإقرار والمقر يزعم أنه إنما أقر بذلك خوفا من المقر له قالوا ينبغي
لشاهدين أن يتفحصا عن ذلك فإن وقفوا على أنه كان عن خوف واكرهه لا يشهدان وإن لم يقفوا على ذلك يشهدان على إقراره ويذكران
للقاضى أنه أقر ومعه أعوان السلطان حتى يتأمل القاضى في ذلك * رجل أقر بين يدي قوم إقرارا صححان لفلان عليه ألف درهم ثم جاء
عدلان أو ثلاثة إلى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا فلان عليه بالدين فإنه قضا جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار إن شاءوا
شهدوا وبذلك وكروا القصة للقاضى كي لا يقضى القاضى بالباطل هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * وعنه في رواية يشهد أنه كان عليه
ذلك ولا يشهد أنه عليه اختاقت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة واختلف فيها المشايخ قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحب المال قد استوفى (٤٨٣) دينه وأنه أبرأ المطالب عن دينه لا يسعهما

كان يأوى إلى بيت من بيوت وله آلة السكى لانه يعد ساكن هذا الموضع كذا في المضمرات * ولو اشتغل بالليل
بالخراسة وبالتهار يقصر في التعلم ينظر أن اشتغل في النهار يعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم فلا وظيفة
له وإن لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسى * هذا إذا قال على ساكني
مدرسة كذا من طلبة العلم أما إذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب
حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة لانه هو المفعول كذا في فتاوى قاضيخان *
المعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء لا تعلم فإن كان في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما
يحتاج إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وإن كان في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات *
إن غاب المتعلم عن البلد أياما ثم رجع وطالب فإن خرج مسيرة وسفر لم ير له طلب ماضى وكذا إذا خرج

عن الشهادة إذا سأل الطالب أن يشهد له بحقه * قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى إن كانت الشهادة على إقرار الخصم بالدين يشهد على
الإقرار وإن كانت الشهادة على سبب من قرض أو غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق * رجل شهد بنكاح امرأة أو بيع جارية
أو قتل عبدا وإقرار بشيء من ذلك ثم شهد عند الشاهد عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا بغير مهر أو أرضه ثم امرأة واحدة وهما صغيران
في الحولين أو أن المشتري أعتق الجارية أو أعتقها البائع قبل بيعها من المشتري أو أن الولي قد عفا عن دم العمد أو أن الميت قد عفا عنه قبل موته
ثم أنكرت المرأة النكاح وأنكرت الجارية أن تكون للمشتري لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح والبيع وغير ذلك لانه لو شهد
عند المرأة عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا أو شهدا عند الامة أن مولاهما وهو المشتري أعتقها لا يسعها أن تدعي بجماعها ولا يسع للمرأة ذلك
لا يسع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح وإن كان الشاهد بالطلاق أو بما ذكرنا أو أحدا عدلا لا يحل لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء
الجارية أن يتمتع من الشهادة الأولى فإن الشاهد الواحد لو شهد عند المرأة بالطلاق أو عند الامة بالاعتاق لا يحل لها منع الزوج ولا منع المولى
من الجماع وكذا الشاهد لا يحل له الامتناع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي أقر بقبض الدين أو أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق أو أقر
المولى بالاعتاق ثم دعاه إلى الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى أصل الدين فإنه يتمتع عن الشهادة ولا يحل له أن يشهد وذكر الناطقي رحمه
الله تعالى إذا شهد عند شهود النكاح عدلان أو شهد عند الشهود شراء الجارية عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا أو أن مشتري الجارية أعتق
الجارية ففي هذين الحكما لا يسع لشاهد النكاح ولا لشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عند وجود المرأة النكاح
وعند دعوى الجارية الحرية وإنكار المالك في العيون سوى بين النكاح والعق والعفو وغير ذلك * ذكر في المنتقى إذا رأيت في يد رجل متاعا أو
دارا أو وقع في قلبك أنه ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسعك أن تشهد أنه للأول وإن لم يقع في قلبك حين رأيته أنه لم يسع لك أن تشهد أنه لم يركب
إياه في يده وإن رأيته في يده فوق في قلبك أنه لم يركب في يد غيره فأردت أن تشهد أنه لم يركب عندك شاهدا عدلا لانه في يده اليوم كان هو
أو دعه الأول بحضوره لم يسعك أن تشهد أنه للأول وإن شهد به عدل واحد وسعك أن تشهد أنه للأول قال لان عند شهادة الشاهدين يقع في

قلبه أنه ليس للأول فلا يحل له أن يشهد أنه للأول بخلاف ما إذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزول ما كان في قلبك أنه للأول فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة لأن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فإذا وقع في قلبك ذلك لا يحل لك أن تشهد أنه للأول * وذكري في المنتقى أنه إذا رأى شيئا يد انسان ووقع في قلبه أنه حل له أن يشهد أنه * وذكري الجامع الصغير أن رأى دارا أو متاعا في يد انسان ثم رآه في يد غيره حل له أن يشهد أنه للأول ولم يذكر وقوع في قلبه أنه لم يذكر التصرف مع اليد * والصحيح ما ذكر في المنتقى لان اليد محتملة وكذا التصرف فلا يحل له أن يشهد ما لم يقع في قلبه أنه * ثم قال في المنتقى وكذلك كل أمر ظاهر تجوز فيه الشهادة بالسمع كالنكاح والنسب إذا وقع في قلبك أنه حق ما سمعت من الخبر فشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك لم يسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الآن تستيقن أنه ما كانا وان شهد به عندك عدل واحد وسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك من الأمر الأول الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فيما يشهد به إذا شهد الشاهد وبما تجوز به الشهادة بالسمع وقالوا لم نأين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم * ولو قال شهدنا بذلك لانا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا بالملك وقالوا شهدنا لانا رأينا في يده لا تقبل شهادتهم * وإذا سمع الرجل موت انسان وأراد أن يشهد على الموت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان الموت مشهورا يقع في القلوب أنه حق كان له أن يشهد أن فلانا قد مات فان لم يكن موته مشهورا وأخبره عدل أنه عاين موته أو شهد جنازته حل للسامع أن يشهد أن فلانا مات وان شهد عند القاضي وأخبر أنه اغتاشم بذلك لان فلانا أخبره لا يقبل القاضي شهادته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى * ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح والاشتهار يكون بطريقتين * أحدهما أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي هذا الاشتراط العدالة ولا انقطاع الشهادة * والثاني أن يشهد عنده عدلان باللفظة الشهادة * وان لم يعاين الرجل موت انسان ولكنه رأى أهله نعى انهم وهم يصنعون (٤٨٤) به ما يصنع الناس بموتاهم لا يحل له أن يشهد بموته بذلك * إذا شهد رجلان أن زوج فلانة قتل أو مات وشهد

وأقام خمسة عشر يوما وان كان أقل من ذلك لا امر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجراته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقداره شهر الى ثلاثة أشهر فإذا زادت كان لغيره أن يأخذ حجراته ووظيفته كذا في البحار الرائق * قال الفقيه من يأخذ الاجر من طلبة العلم لم في يوم لادرس فيه أرجوان يكون جائزا كذا في المحيط * غاب المتفقه شهرا أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بخلاف ان كان مشاهرة وان كان مساهنة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحل كذا في القنية * سئل الفقيه أبو بكر عن الوقف على العاوية الساكنين بلغ قال من غاب منهم ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان بلغ ولم تطل وظيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة * ولو اشترى أرضا شرا فاسدا فقبضها واتخذها مسجدا وصى الناس فيه ذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه أنه مسجود على المشتري قيمتها ولا ترد الى البائع

فلانة قتل أو مات وشهد آخر ان أنه حتى كانت شهادة الموت والقتل أولى * ولو شهدا ثلثان أن زوج فلانة طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل شهادتهما وان شهدا عند المرأة حل لها أن تتزوج بزواج آخر بعد انقضاء العدة * ولو شهد عند هارجل عدل

أنه ارتدوا العيان بالله لا يحل لها أن تتزوج في رواية السير وفي رواية الاستحسان يحل لها أن تتزوج * وذكري في العيون إذا قال أخبر المرأة أو أحد بموت زوجها أو برده أو بالطلاق حل لها أن تتزوج * ولو سمع من هذا الواحد رجل حل له أن يشهد قال لان هذا من باب الدين فيثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظ الشهادة بخلاف النكاح والنسب * وإذا أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب وأخبرها ثلثان بحياته ان كان الذي أخبر بالموت أخبر بمائة الموت أو أخبرانه شهد بجنازته حل لها أن تتزوج آخر * وان كان اللذان أخبرا بحياته أرضا بتاريخ لاحق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهادتهما أولى * ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور وان لم يحضر النكاح * فان خرج قوم من املاك قوم وأخبروا رجلا كانوا في الخارج أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامع أن يشهدوا على النكاح * وهل يحل لهم أن يشهدوا على المهر فيه روايتان عن محمد رحمه الله تعالى في رواية يحل لهم الشهادة على المهر كما يحل لهم على النكاح كذا ذكر في المنتقى والعيون لان المهر يقع للنكاح فكان حكمه حكم النكاح ولكن لو قالوا سمعنا من الذين حضروا العقد أن المهر كان كذا لا قبل شهادتهم وفي رواية لا تحل لهم الشهادة على المهر لان المهر مال فلا تجوز فيه الشهادة بالسمع والصحيح هو الاول * رجل زوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت آخر قوم يسمعون التزويج ولم يشهدوا قالوا ان كان من بيت العقد الى بيت السامعين كونه أو البنت والزوج جازلهم أن يشهدوا وان لم يروا لا يجوز وان سمعوا كلامهم * ذكر ان خصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي اذا سمع رجل اقرار رجل وراء الحجاب لا يحل له أن يشهد ولو شهد فسير لا يقبل القاضي شهادته * ولو أن رجلا دخل بيتا وعلم أنه ليس في البيت الا رجل واحد ثم خرج وجلس على البلب وليس للبيت مسلك سوى هذا الباب فآقر الرجل الذي في داخل البيت بشي يسمع الجالس وسع الجالس أن يشهد على اقرار الرجل بذلك * رجل تولى تزويج امرأته من رجل ثم مات الزوج فأنكر ورثته نكاحها ويجوز للذي تولى العقد أن يشهد بالنكاح يشهد أن فلانا تزوج فلانة عمر كذا ولا يذكر أنه باشر العقد * رجلان شهدا على اقرار امرأته لرجل بأن درهم أو غيره وشهدا أن رجلا من سواهما فلانا وفلانا أشهداهما أنها فلانة بنت فلان الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيز ذلك وذكري في الفتاوى أنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله

تعالى حتى يشهد عند الشاهد جماعة أنهم افلانة بنت فلان الفلاني وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يجوز ذلك * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا سمعوا صوت امرأته من وراء الحجاب ورأوا شخصها وشهد عندهم رجلان عدلان أنهم افلانة جاز لهم أن يشهدوا على أقرارها وإن لم يروا وجهها أو ما إذا لم يروا شخصها إلا يحل لهم أن يشهدوا على أقرارها وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وذكر هور رحمه الله تعالى في الفتاوى عن نصير بن يحيى أن ابننا محمد بن الحسن رحمه الله تعالى دخل على أبي سليمان الجوزجاني فساله أبو سليمان عن هذه المسئلة قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا يجوز له أن يشهد عليه حتى يشهد عنده جماعة أنهم افلانة وكان أبو يوسف وأبو بكر الاسكاف رحمهما الله تعالى يقولان يجوز إذا شهد عنده عدلان أنهم افلانة وعليه الفتوى * رجلان عدلان شهدا عند رجل أن فلانا هذا عدل هل يجوز للسامع أن يعدله إذا شهد عنه قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان العدلان اللذان عدلاه يعرفان التعديل وسعه أن يعدله إلا أنه لا يخبر القاضي بشهادة العدلين فإن أخبر وقال شهد عندي شاهدان بذلك جازاً يضاف قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يجوز تعديل الواحد أما عندي يشترط العدول في المعدل فإذا عدله رجل آخر معه جاز * الشاهد إذا كان يحفظ الأقرار ويعرف المقر ويعرف خطه إلا أنه لا يحفظ الوقت والمكان حل له أن يشهد * ولو نسي الشهادة وعرف أنه خطه لا يشهد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمهما الله تعالى حل له أن يشهد * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه لا يجوز له أن يشهد في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى * وعن هذا قالوا الشاهد إذا كتب الشهادة ينبغي أن يعلم بعلامه إذا رآه بعد ذلك يعرفه بتلك العلامة ويأمن بذلك عن التغير والزيادة والنقصان فإذا رأى خطه وشهد وحكم الحاكم بشهادته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينقض قضاؤه وإن كان الخط في يد المدعى لا يحل له أن يشهد وهو المختار * رجلان شهدا أن الملت طلق امرأته ثلاثاً وهو صاحب فراش وقالوا لا شهدنا في حياته وأمرنا بالكتمان فكتمتناه لا تقبل شهادتهما لأنهم أقرأ على أنفسهم ما بالفسق * رجل صب ريتاً أو سناً أو خلا غيرهما عينة الشهود وقال مات فيها (٤٨٥) فارة كان القول قوله مع عينه في إنكاره

قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد والوقف على قياسه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً شرعاً فاسداً أو اتخذها مسجداً أو بني فيها بناءً أنه يضمن قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستمكناً بالبناء وعندهما ينقض البناء وترد الأرض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم ينل يصير مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بالاختلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً بالاختلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شرعاً وصحها وقبضها ووقعها على الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتخذها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * وإذا تباعد أرباعاً بعدد وتباعدوا فوق المداير ثم

استهلك الطاهر ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنه صب ريتاً غير نجس * ولو أن رجلاً عمد إلى طوابق لحم فاستهلكه بجماعة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت ذكبة لأن في المسئلة الأولى

لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفارة فيها وفي المسئلة الثانية يعلمون أنها كانت ذكبة * رجل له شهادة على ملك دار بعينها رجل إلا أنه لا يعرف حدودها جازله أن يسأل الفقات عن حدودها للشهادة لكن يشهد على أقرار المدعى عليه بالدار ولا يشهد بحد كراحدود على أقراره حتى لا يكون كذا بالكنه يفسر الحدود من ذات نفسه فيجوز فصل في الشهادة على الشهادة * الشهادة على الشهادة جائزة في الأقارب والحقوق وأفضية القضاة وكتبتهم وكل شيء إلا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شهادة رجل أو رجلين أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عندنا * رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة قوم جاز عندنا * وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يشهد رجلان على شهادة كل أصل فعنده لا تثبت شهادة أصليين إلا بشهادة أربع من الرجال وعندنا كما ثبت قول الواحد في مجلس القاضي بشهادة رجلين ثبت قول جماعة بشهادة شاهدين * وإذا شهد أصل على شهادة نفسه وعلى شهادة أصل آخر مع شاهد آخر لا تقبل شهادته على شهادة أصل آخر ولو أن فرعين شهدا على شهادة أصل فخرس الشهود على شهادته أو عوى أو ارتد أو فسق أو ذهب عقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل الشهادة على شهادته * إذا شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته بفسق الأصل لا تقبل شهادته أحدهما بعد ذلك * وتثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع * فرعان شهدا على شهادة أصليين إن كان القاضي يعرف الأصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما فإن عرف الأصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الأصول ذكرا لخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي يسأل الفروع عن أصولهم ولا يقضى قبل السؤال فإن عدل الأصول تثبت عدالة الأصول بشهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يثبت عدالة الأصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية وإن قال الفرعان للقاضي لا تخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فإن قال المدعى أنا آتيك من بعد لهما أو يقول سل أنت عنهما غيرنا على قول محمد رحمه الله تعالى لا يلتفت إليهما ولا يقضى بشهادتهما وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال الفرعان لا تخبرك فإن القاضي يسأل غير الفرعين عن الأصول * ولو قال الفرعان لا نعرف الأصل عدل أم لا قال القاضي الامام أبو الحسن على السعدي رحمه الله تعالى هذا وقول الفروع لا تخبرك سواء وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إذا قالوا لا نعرفه أعدل أم لا

فأمرنا القاضي شهادتهما وإرسال عن الأصول غيرهما وهو الصحيح لأن شاهد الأصل بقى مستورا * ولو قال الفرع للقاضي أنا اتهمه في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفرع على شهادته * الشهادة على الشهادة لا تجوز لأن يكون المشهود على شهادته مريضاً في المصر لا يقدر أن يحضر لأداء الشهادة أو يكون ميتاً أو غائباً غيبة السقر ثلاثة أيام وليألفوا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان شاهد الأصل في موضع لو حضر لأداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت الشهادة على الشهادة وعن محمد رحمه الله تعالى في النواذر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل صحيحاً في المصر * رجل أشهد على شهادته رجلاً وهنالك رجل آخر سمع ذلك ولم يقل له الشاهد أشهد على شهادتي لا يحل للسامع أن يشهد على شهادته فإن شهد وفسر للقاضي ذلك لا يقبل القاضي شهادته لأن الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يشهد الأصل على شهادته * وصورة الاداء من الفرع أن يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم فاشهد على شهادتي هذه فبذلك شاهد الأصل في الانهاد الشهادة ثلاثاً * وصورة الاداء من الفرع أن يقول أشهد أن فلان شاهد عندي بكذا وأشهدني على شهادته بذلك وأنا أشهد على شهادته بذلك فبذلك شاهد الفرع في اداء الشهادة الشهادة ستاً قالوا ومنهم الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يكفيهم الأربع * وصورة ذلك أن يقول الفرع أمرني فلان أن أشهد على شهادته أن فلان على فلان ألف درهم فأنا أشهد على شهادته بذلك * ولو قال شاهد الفرع أشهد أن فلاناً أشهدني أن فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أن أصلين قالوا لرجلين اشهدا أنا سمعنا فلاناً يقر على نفسه لفلان بألف درهم فاشهدا علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادة الفرعين لأن الشهادة على الشهادة نقل شهادة الأصول إلى مجلس القاضي ولم يوجد * وكذا لو قال الأصلان نشهد أن فلاناً قرأ فلان عليه ألف درهم فاشهدا أنا نشهد بذلك أو قالوا فاشهدا علينا أنا نشهد عليه بذلك أو قالوا فاشهدا علينا بما نشهدنا أو قالوا فلان على فلان ألف درهم فاشهدا أنا نشهدنا عليه أو قالوا فاشهدا بشهادتنا هذه عليه أو قالوا فاشهدا (٤٨٦) على ما شهدنا وكذا لو قال الأصلان لفرع اشهد أني أشهد على أقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا درهم ما لا يصح الا شاهد في هذه الوجوه * رجل أشهد رجلاً على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يجوز له فيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو شهد على شهادته بعد النهي جازت شهادته * رجل

استحق العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الأرض يوم قبضها بالائتمار كذا في الحاوي * ولو وجد العبد حراً بطل الوقف كذا في المحيط * قيم وقف جمع الغلة وقسمها على أربابها وحرم واحد منهم وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية أراد المحرم أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى از اختار تضمين القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وإن اختار اتباع الشريك والشركة فيما أخذوا فله ذلك من أنصبتهم من الغلة الثانية مثل ذلك فتى أخذ رجلاً جميعاً على القيم عا ستمائة من حصة المحرم في السنة الأولى كذا في المضمرات * امام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لاسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لوقت الحصاد فان كان يؤتم في المسجد وقت الحصاد يتحقق كذا في الوجيز * وهل يحل للامام كل حصة ما بقي من السنة ان كان فقيراً يحل وكذا الحكم في طلبة العلم يعطون في كل سنة شيئاً مقدراً

أشهد رجلاً على شهادته فان كان الذي له المال والذي عليه المال حاضر بن عند الا شاهد يقول أشهدان فلان بن فلان هذا أقر عندى ان فلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الا شاهد صحيحاً وان كانا غائبين أو أحدهما حاضر أو الا غائب أو ميت ينبغي له أن ينسب الغائب منهما أو الميت منهم ما إلى أبيه وجده وقبيلته وإلى ما يعرف به لأن مجلس الا شاهد بمنزلة مجلس القضاء فكيف يشترط في اداء الشهادة الاعلام بأقصى الامكان يشترط في الا شاهد * ولو أن عشرة شهدوا على شهادة الواحد لا يقضى بشهادتهم حتى يشهد شاهد آخر لأن الثابت بشهادتهم شهادة واحد * ولو شهدوا على شهادة امرأ فجازت شهادتهم ولا يقضى حتى تشهد امرأة أخرى مع رجل على ذلك * رجلاً شهدا على شهادة جماعة من الرجال جازت شهادتهم ويقضى بها * ولو أن فروعاً شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع * وإذا شهدا الفروع على شهادة الأصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الأصول ولم يقولوا نحن نشهد على شهادتهم هذه لا تقبل شهادتهم * كافران شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا على قضاء القاضي لكافر على كافر * وتجوز شهادة الرجل على شهادة أبيه وفي شهادته على قضاء أبيه روايتان والصحيح هو الجواز أيضاً والله أعلم

فصل في كتاب القاضي إلى القاضي  رجل جاء إلى قاضٍ وطلب منه الكتاب إلى قاضٍ مصر آخر في اثبات حق له على غائب، فالمسئلة على وجود ما أن كان المدعي به ديناً أو عقاراً أو عروضا في الدين والعقار يجوز كتاب القاضي إلى القاضي في قولهم جميعاً وفيما سوى ذلك من الرقيق والعروض لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز في العبيد الا باق دون الاما في رواية يجوز في العبيد والجوازي في العروض وعنه في رواية يجوز في العروض أيضاً وفيه أخذ القاضي الامام المنتسب إلى اسبجيا * وإذا أراد القاضي أن يكتب فإن كان القاضي يعرف المدعي بوجهه واسمه ونسبه يكتب في كتابه حضر مجلس قضائي في بلدة كذا وأنا مقیم بها فاذا القضاء من قبل فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان القلا في وید كرجلیته * وان كان القاضي لا يعرفه وهو يقول أنا فلان بن فلان يسأله البيعة أنه فلان بن فلان ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم أنه فلان بن فلان ولم أعرفه فسأله البيعة فجاء بشهود ويذكر أسماء الشهود وأنسابهم

وحلاهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولى وان لم يذكر اسماءهم وانسابهم واكتفى بقوله فاقام شهودا عدولا عرفتهم بالعدالة أو سألت عنهم فعدلوا أو عرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يكتب في شهادته أنه فلان بن فلان ويسمى بـ... في تعرفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان أبلغ وان ترك ذلك لا يضر وان ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر الجدل لا يمتنع تعريف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتم في قول صاحبيه رحمه الله تعالى وكذا لو ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر الجدل ونسبه إلى القبيلة أو إلى الصنعة المعروفة كان على الاختلاف وان ذكر اسمه ولم يذكر اسم الأب لكن نسبته إلى قبيلته أو أخذته فقال فلان التميمي أو ما أشبه ذلك لا يكون تعريف في قولهم ثم يكتب من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم حضر معه وادعى أن له دارا في بلدة كذا في محلة كذا حـ دودها كذا في يدرجل يقال له فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام وهو جاحد المدعى هذا بحقه فانه أثبت يده على هذه الدار بغير حق وسألتني سماع دعواه هذه وقبول بينته على وفق دعواه هذه وأحضر شهودهم فلان بن فلان يذكر أسماء الشهود وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعى هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى كما هو الرسم فسألت عن الشهود فعدلوا وان لم يكتب القاضي عدالة الشهود لأبأس به * ويكتب العنوان في الظاهر والباطن جميعا والاعتماد على عنوان الباطن دون الظاهر حتى لو ترك عنوان الظاهر واكتفى بعنوان الباطن جاز وعلى العكس لا يجوز لان عنوان الظاهر يخاف عليه التزوير والتغيير ويكتب الاسماء والانساب في العنوانين جميعا فان ترك ذلك في عنوان الباطن لا يصح * وصورة عنوان الباطن في زماننا أن يكتب قبل كتابة التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلد كذا ثم يكتب توقيعه قبيل كتابة التسمية ويكتب في جانب اليمين فوق كتابة التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك إلى القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا وإلى كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه ولو فقههم وان كتب له إلى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة إلا قاض واحد قال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله (٤٨٧) تعالى يصح ذلك وان كان في البلدة

قاضيان لم يصح * ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصدر من فلان ابن فلان قاضي بلد كذا ونواحيها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين إلى قاضي بلد كذا فلان بن فلان بن فلان وإلى كل من يصل إليه من

من الغلة وقت الادراك فأخذوا واحد منهم قسـ طه وقت الادراك فتحول عن تلك المدرسة كذا في المحيطة * رجل أوصى بأن يوقف من ماله كذا كذا درهمين يظهر على فالوصية باطلة وقت وقتنا ولم يوقت فان قال ان رأى الوصى ذلك الا أن يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكأنه قال يعطى الوصى ذلك الله مدر من شاء ولو نص على هذا صح كذا في الواقيات الحسامية * رجل في يده أرض وماء للفقراء وفضل الماء في النهر عن الأرض لا يعطى أحد ابل يرسله في النهر ليرى الفقراء أو إلى كل من يصل * من يصح قال اني كنت متولى ثوبت ووقف على الفقراء وكنت اسمك من غلته أو قال لم أؤدز كذا فأدوا ذلك من مالي بعد موتي فان صدقته الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والركا من الثلث وان كذبته الورثة يعطى الوقف والركا من الثلث وللوصى أن يحلف الورثة على العلم بريد الوصى قيم

قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توقيعه وتوفيقهم واذا كتب الكتاب وكتب فيه دعوى المدعى وشهادة الشهود وأسماءهم وأنسابهم على الحق يكتب في آخر الكتاب ويقول القاضي فلان بن فلان قاضي بلد كذا كتب هذا الكتاب عني بأمرى ان كان كتب الكتاب غيره وجرى الامر على ما بين فيه منى وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة أنصاف من الكاغد أو وصاله كذا وهو موقع توقيعي وتوقيعي كذا كتب التوقيع على صدره وأشهدت عليه شهودا وهم فلان بن فلان وفلان بن فلان يذكر أسماءهم وأنسابهم وحلاهم وقرأت الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه وختمت الكتاب بمحضر منهم وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الاسطر في آخره وهي كذا بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله * وينبغي أن يكتب الكتاب نسختين نسخة في يد المدعى مخزومة وأخرى عين تلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان في يد الشهود ولان الشهادة بما في الكتاب شرط في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والشهود لا يقدرون على ذلك اذا لم تكن النسخة في أيديهم واذا جاء المدعى بالكتاب إلى القاضي المكتوب اليه فان القاضي لا يأخذ الكتاب بغير محضر من الخصم فاذا حضر خصمه وذ كر دعواه ان أقر الخصم بذلك استغنى عن الكتاب وان حشد القاضي يقول له لا بد لك من حجة فان قال معي كتاب القاضي البك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القاضي المكتوب اليه بأخذ الكتاب من غير بينه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يأخذ قبل إقامة البينة فاذا شهد الشهود أنه كتاب القاضي فلان ابن فلان البك وهو مختوم بخاتمي فحينئذ يقبل الكتاب ولا يفتح حتى يسأل القاضي من الشهود في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عما في الكتاب ويقول هل قرئ عليكم وهل ختم بحضرتكم فان قالوا لا أو قالوا قرئ علينا ولم يختم بحضرتنا أو على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا تم قرئ علينا وختم بحضرتنا وأشهدنا بختمه يفتح الكتاب ولا يكتب بقوله ختم عندنا وبختمنا واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة فان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود أو عرفهم القاضي المكتوب اليه بالعدالة قضى على الخصم بالحق وان لم يكن ذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم وبشرط لصحة قبول

القاضي حتى فاته يكتب في قوالهم وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب فان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم بقضى القاضي المكتوب اليه وبأمر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي المكتوب فهو بالخيار ان شاء قاضي وكتب الى القاضي الكاتب قد جاءني كتابك محتوياً بمخاتك ومعنواً بعنوانك جعت بين المدعى والمدعى عليه فظهر حق المدعى وعليه كان مانع الدار بغير حق فقصيت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بلدي سلمتها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابي هذا اليك لتسلمها اليه * وينبغي أن يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوياً بمعنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضورهم وأشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وان شاء قاضي القاضي بذلك وأمر المدعى عليه حتى يبعث وكيله فيسلمها اليه أو يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكتاب * واذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بداهم الرجوع الى وطنهم أو أرادوا السفر الى بلدة أخرى فاشهدوا قوماً على شهادتهم * يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي * وتفسير اسم ادعاهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان نقرأه علينا وختمه بحضورنا وأشهدنا عليهم فاشهدوا أنتم على شهادتنا هذه وكذا لو أشهد هذا الفريق فريفاً آخر ثالثاً ورابعاً وعائراً وان كثر فاذا جاء المدعى بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود وعلى كتاب القاضي وختمه بحضور الخصم فتح الكتاب وقراء على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا (٤٨٩) انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى فطلب المدعى من هذا

القاضي أن يكتب الى القاضي الذي الخصم في بلدة لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وان كان الخصم قد هرب قبل أن يوصل المدعى الكتاب الى القاضي المكتوب اليه فقال المدعى للقاضي هذا كتاب قاضي بلد كذا اليك وهو لاء شهودي على الكتاب فامتع شهادتهم واكتب لي الى قاضي بلد كذا كتاباً فان القاضي يكتب في قولهم

مصحفاهم تقلاً فيجعله حبساً ولو جعل فرساً حبساً في سبيل الله فأصابه عيب لا يقدر على أن يغزى عليه إلا أن يبيع يريده القيم ثم يشتري بثمنه فرساً آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جاز في ذلك بغير أمر القاضي وهو بمنزلة المجدد اذا خرب القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه * (فرع على مثله المصحف) * لو صار المصحف لا يعطى بثمنه مصحف يرد ذلك على الورثة فيقسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد ورجعهما الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جعل أرضه صدقة موقوفة بمائتين من الرقيق والبقرة والآلة فتغيرت عن حالها حتى لا ينتفع بها في الصدقة ليس له بيعها إلا بأمر القاضي كذا في المحيط * حائط بين دارين احدهما وقف انهم دم الحائط فبني صاحب الدار في حديد دار الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصد امنه الى المماطلة وشهد الشهود على افلاسه جاز الوقف والشهادة فان فضل عن قوته شيء من هذه الغلات فللغيره أن يأخذها وذلك منه كذا في المضمرة * اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين أنه ان أطلق لوارث الوقف يجوز البيع ويكون حكاية نقض الوقف وان أطلق لغير الوارث لا أما اذا بيع الوقف فقضى القاضي بعهدة البيع كان حكاية بطلان الوقف كذا في الخلاصة * سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندی عن باع محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على

(٦٣ - فتاوى ثانی) وله الخيار ان شاء نسخ كتاب القاضي الاول في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم ينسخ ويحكي في كتابه الحجة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه يجمع بين المدعى وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كان الخصم في بلدة وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشر لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فكما تجوز الشهادة على الشهادة وان كثر جاز كتاب القاضي الى القاضي * ولو أن رجلاً جاء الى قاضي الكوفة وقال ان لي علي رجل يقال له فلان بن فلان بن فلان كذا كذا درهماً وقد قيل انه بالبصرة فاسمع شهودي عليه واكتب لي الى قاضي البصرة فان كان خصمي بها ولا يكتب لي قاضي البصرة الى قاضي فارس ان كان الخصم بفارس فان قاضي الكوفة يسمع شهوده ويكتب له الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة جاز فكذلك في كتاب القاضي * ولو كان المدعى قال لقاضي الكوفة اكتب لي الى قاضي البصرة أو الى قاضي فارس يكون في كتابك من فلان ابن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان قاضي فارس ان أصبت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضي البصرة وان كان بفارس دفعت الكتاب الى قاضي فارس يجوز ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بكتب القاضي الاول ويشهد الشهود ان كتابه هذا من فلان بن فلان بن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان بن فلان بن فلان قاضي فارس فاي القاضي ورد عليه كتابي هذا أنقذه ويعمل به لان عندهم لو كتب القاضي كتابي هذا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز فهذا أولى وعند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى لا يكتب القاضي على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فكذلك هذا * ولو أن

رجل جاء بكتاب القاضي فقبل أن يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب وآرى الخصم في البلدة قيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي منادياً ينادى على بابه ثلاثة أيام أخرج وان لم تخرج نصبت عنك وكيلاً وقضيت على الوكيل وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى لم يصحوا هذا القول * القاضي إذا كتب للدعي كتاباً ثم حضر ببلد المكتوب إليه قبل أن يقضى المكتوب إليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الأصل قبل أن يقضى بشهادة الفرع * ويجوز للقاضي أن يكتب بعلمه الحاصل في القضاء في قولهم كما يجوز له أن يكتب بشهادة الشهود * ولو كان رأى المكتوب إليه يخالف رأى الكاتب فيما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر في هذا رأى المكتوب إليه لا رأى الكاتب ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضي رستاق وإنما يقبل كتاب القاضي المولى الذي يملك إقامة الجمعة * القاضي الكتاب إذا كتب في كتابه شهد بذلك شهود عدول عرفتهم وأثبت معرفتهم جاز كما يجوز في السجل والقاضي إذا كتب كتاباً وكتب في كتابه اسم المدعي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدعي عليه لست أنا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب إليه لا يعرفه يقول القاضي للمدعي أقم البينة أنه فلان بن فلان بن فلان وان قال المدعي عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحظ والفخذ أو في هذه التجارة أو في هذه البلدة أو في هذا السوق رجل غيبي بهذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع الخصومة كالمعلم القاضي مشاركة في الاسم والنسب لان حال وجود الشريك في الاسم والنسب لا يتعين هو للكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصمه ما لم يثبت المزاحم وان أقام المدعي عليه البينة أنه كان باسمه ونسبه ههنا (٤٩٠) رجل آخر وقد مات ذلك الرجل لا يقبل قوله لانه لاحق له في إثبات حياته ذلك الميت وان

كان يعلم ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل * وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل وان أقر المدعي عليه أنه فلان بن فلان وقال ليس له ذاعلى تسمى أو ادعى الأبناء أو الأبراء يكون خصمه ما لم يثبت ذلك * وإذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب إليه وقد مات المدعي عليه فجاه المدعي بكتاب القاضي فأحضر المدعي بعض ورثة الميت أو

الصك لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط * قال القاضي الامام اذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهد بذلك وفي الصك باع بعبارة صحيحة (١) كان حكمه بطلان البيع كذا في الخلاصة * أراد المتولى أن يقرض مافضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجوت أن يكون ذلك وساعا اذا كان ذلك أصلي وأجرى للغلة من امسالة الغلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة الى حوائجها على أن يرد ما اذا احتيج الى العمارة فليس له ذلك وينبغي أن يتزعم غاية التزعم فان فعل مع ذلك ثم أنفق مشل ذلك في العمارة أجزت أن يكون ذلك تبرئته عما وجب عليه وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في المحيط * ولو جاء بمثل ما أنفق وخطه بدراهم الوقف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فبرأ عن الضمان أو رفع الامر الى القاضي فيأمر رجلاً بقبض الكل منه ثم يدفع اليه كذا في الغيبة ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بيتاً ولا الخان حماماً ولا رباطاً كذا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج * مثل شمس الاسلام محمود الاوز جندى رحمه الله تعالى عمن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الذخيرة * في جامع الفتاوى اذا باع كرمانيه مسجد قديم فان كان المسجد عامراً فسد البيع في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في (١) قوله كان حكمه بطلان البيع كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكمه بصحة البيع أى بيع الوقف أو يقول كان حكمه بطلان الوقف بدليل أول الكلام فليتنازل وليعزراه معصمه بجراوى

وصيه وعرض الكتاب وأحضر شهوده فان القاضي يسمع شهادة الشهود وينفذ الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب التواريخية بعد موت المطلوب أو قبله لان وارث الميت والوصى قائم مقام المطلوب * وقد ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن موت المطلوب لو كان قبل الكتاب كان الكتاب باطلاً (١) والخصاف رحمه الله تعالى سوى بين ما اذا كان الموت قبل الكتاب أو بعده * رجل جاء الى القاضي فقال كان فلان ابن فلان على الفدرهم وقد أبرأني منها أو وفتيته وأنه اليوم في بلد كذا وأنا أريد أن أذهب الى تلك البلدة وأخاف أن يأخذني وينكر الاستيفاء أو الأبراء فاسمع شهادة شهودي على ذلك واكتب لي فيه كتاباً فان القاضي لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يكتب في قول محمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن صاحب الدين لو كان حاضر أقال المدينون قضيت دينه أو أبرأني فأسأله أيها القاضي حتى لو أنكسر أثبت ذلك بالبينة فان القاضي لا يسأل وهذه المسئلة حجة على محمد رحمه الله تعالى ومن هذا الجنس امر أن جاءت الى القاضي وقالت طلقني فلان زوجي ثلاثاً وتزوجت بأخر بعد أن فضاء عدتي وأنا أخاف أن ينكر الطلاق فأسأله أيها القاضي فان أنكسر أثبت بالبينة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يسأله القاضي ههنا اجتماعاً وهي حجة على أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنه ما رجل جاء الى القاضي وقال فاني اشتريت داراً في بلد كذا وكان فلان شفيع هذه الدار فسلم لي الشفعة وهو في بلدة كذا اليوم وانى لأمن أن يطلب الشفعة وينكر التسليم فاسمع شهادة شهودي واكتب لي في ذلك فان القاضي لا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى في هذه المسائل كلها يكتب احتياطاً

(١) قوله والخصاف رحمه الله تعالى سوى هكذا في الأصل ولعل الصواب وغير الخصاف حتى لا يناقض ما قبله اه كنيه معصمه

اجتزأ عن تضييع حقوق
الناس * وأجروا على أن
المديون أو المشتري أو المرأة
لو قال ان صاحب الدين
والشفيع والزوج قد تعرض
لي فليأدي قبلي فاسمع
شهودي فان القاضي سمع
ويكتبه واقعه أعلم
بالصواب
تم

التنازلية * وقد كرا الحرافق وقفه اذا وقف يتامن دار فان وقفه بطريقه جازا الوقت وان لم يقفه
بطريقه لم يجز الوقت كذا في المحيط * رجل بنى مسجدا واتخذ أرضه مقبرة وأبى أن ينزل فيه الناس
فأدعى رجل دعوى فيه والباقي غائب فقي قضى على بعض أهل المسجد فقد قضى على جميع
أهل المسجد وأما النخاع فلاحق بمحضريه أو نائبه كذا في الفصول
الحادية * في الملتقط رجل حفر بئرا في مسجد وفيه نفع ولا ضرر
فيه لأحد له ذلك ويجوز كذا في الحادية
* والله أعلم بالصواب * واليه
الرجع والمآب
تم

تم الجزء الثاني من كتاب
فتاوى قاضيخان وبليه
الجزء الثالث أوله كلب
الوكالة

تم الجزء الثاني من الفتاوى المالكية المشهورة بالفتاوى الهندية في مذهب السادة
الحنفية وبليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع

فهرست

﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمية الكبيرة ﴾

وهي مشهورة بفتاوى قاضيان * وهولاء امام نجر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهي مشهورة بمقبولة معمول بها لدى ائمة بين العلماء
والفقهاء وهي نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكري هذا الكتاب بجملة من
المسائل التي يغلب وقوعها وتيسر الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتيبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال في خطبته ووضع له فهرستا
٨١ من كشف الظنون

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

فهرست الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

صفحة	صفحة
٢	كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وألفاظه وفي العتق بالملك وغيره
٧	فصل في العتق بالملك وغيره
٩	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه
١٧	الباب الثالث في عتق أحد العبدین
٢٦	الباب الرابع في الحلف بالعتق
٣١	الباب الخامس في العتق على جعل
٣٧	الباب السادس في التدبير
٤٥	الباب السابع في الاستبدال
٥١	كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وحكمها
٥٢	الباب الثاني فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً وفيه فصلان الفصل الاول في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخلف غير ما ينوي المستحلف
٦١	الفصل الثاني في الكفارة
٦٨	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما
٧٣	مطلب مسائل تتعلق بالايلاء
٧٤	مطلب اليمين على السكنى
٧٨	الباب الرابع في اليمين على الخروج والايان والركوب وغير ذلك
٨١	الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما
٩٧	الباب السادس في اليمين على الكلام
١٠٨	مطلب الخلاف في ليلة القدر
١١١	الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق
١١١	مطلب من حلف لا يتزوج فوكل به حنث
١١٣	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك
١١٧	فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة الخ
١٢٠	الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم
١٢٤	الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك
١٢٧	مطلب في اليمين على لبس الحلي
١٢٨	الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره
١٣٤	الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم مسائل متفرقة
١٣٨	مطلب الحلف على ما لا يملك الذي يبرفه بالقول
١٤٠	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه
١٤٣	الباب الثاني في الزنا
١٤٥	الباب الثالث في كيفية الحدود وأقامته
١٤٧	الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
١٥٠	مطلب لو زنى بجرة فقتلها
١٥١	الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٥٩	الباب السادس في حد الشرب
١٦٠	الباب السابع في حد القذف والتعزير
١٦٧	فصل في التعزير
١٧٠	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الاول في بيان السرقة وما تظهر به
١٧١	مطلب فيما تظهر به السرقة
١٧٤	مطلب الشهادة على العبد بالسرقة
١٧٥	مطلب في اللص اذا دخل الدار وأخذ المناع الخ
١٧٥	مطلب في اللص اذا وجد في حال عدم اشتغاله بالسرقة
١٧٥	الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في القطع
١٧٦	مطلب الاشربة في القطع على ثلاث مراتب
١٧٧	مطلب لا قطع في المعصية وان كان عليه حلية تساوي نصاب السرقة
١٧٩	الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه
١٨٢	الفصل الثالث في كيفية القطع واثباته
١٨٥	الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة
١٨٦	الباب الرابع في قطاع الطريق
١٨٧	مطلب في ثبوت قطع الطريق
١٨٨	كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه

صحيفة	صحيفة
٢٨٣ الباب العاشر في البغاة	١٩٣ الباب الثاني في كيفية القتال
٢٨٥ كتاب القمي	١٩٦ الباب الثالث في المراجعة والامان ومن يجوز أمانه
٢٨٩ كتاب اللقطة	١٩٨ فصل في الامان
٢٩٣ مطلب ما يجتمع من الدهن الذي يقطر من الاوقية عند الدهانين	٢٠٤ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول
١٩٥ كتاب الاباق	التصل الاول في الغنائم
٢٩٩ كتاب المفقود	٢١٢ الفصل الثاني في كيفية القسمة
٣٠١ كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة ابواب الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع الشركة	٢١٦ مطلب اذا جهل الامام الغنية لا يضمن
٣٠٢ الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح	٢١٧ الفصل الثالث في التنفيل
٣٠٣ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة	٢٢٤ الباب الخامس في استيلاء الكفار
٣٠٤ مطلب مطلق الشركة يقتضي التسوية الآن يتبين خلافه	٢٣٢ مطلب فيما تصير به دار الحرب دار اسلام وعكسه
٣٠٦ الفصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح	٢٣٢ الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة فصول
٣٠٧ الباب الثاني في المفاوضة وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها	الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بأمان
٣٠٨ الفصل الثاني في أحكام المفاوضة	٢٣٤ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
٢٠٩ الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه	٢٣٦ الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب
٣١١ الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به	يبيعونها إلى أمير جيش المسلمين
٣١١ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة	٢٣٧ الباب السابع في العشر والخراج
٣١٢ مطلب اذا اشترى أحد المتفاوضين بالعينة يكون علمهما	٢٣٧ مطلب الخراج نوعان
٣١٤ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه	٢٣٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموظف إلى خراج المقامة وبالعكس
٣١٥ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين	٢٣٩ مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب الارض
٣١٨ الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين	٢٤٠ مطلب اذا اشترى أرضا خراجية وبني فيها فعليه الخراج
٣١٩ مطلب اذا مات أحد المتفاوضين مجهلا ما في يده لا يضمن	٢٤٠ مطلب اذا جعل السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز
٣١٩ الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها	٢٤٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
	٢٤٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الارض
	٢٤١ مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي عجز أربابها عن زراعتها بنفسه
	٢٤٢ مطلب اذا جعل أرضه خراجية مقبرة سقط الخراج
	٢٤٣ مطلب الخلاف في أوان وجوب الخراج
	٢٤٤ الباب الثامن في الجزية
	٢٤٧ فصل في احداث البيع والكائس وبيت النار
	٢٥٣ الباب التاسع في أحكام المرتدين
	٢٥٧ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق بالايان والاسلام

صفحة	صفحة
٣٥٧	٣٢٠
٣٦٠	٣٢٣
٣٦٣	٣٢٧
٣٦٥	٣٢٨
٣٦٧	٣٢٩
٣٧١	٣٣٢
٣٧٩	٣٣٥
٣٨٠	٣٣٥
٣٨٤	٣٣٦
٣٩٠	٣٣٧
٣٩١	٣٣٨
٣٩٢	٣٤٦
٣٩٥	٣٤٨
٣٩٧	٣٥٠
٣٩٩	٣٥٢
٤٠٨	٣٥٣
٤١٧	٣٥٤
٤١٨	٣٥٥
٤١٩	

٣٥٧ فصل في الالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم
 ٣٦٠ الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف
 المشاع
 ٣٦٣ ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذلك وما لا يدخل
 الاب
 ٣٦٥ فصل في وقف المشاع
 ٣٦٧ الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية
 فصول
 الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن
 يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا
 يصح عليه
 ٣٧١ الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله
 ٣٧٩ الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة
 القرابة
 ٣٨٠ مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة
 ٣٨٤ الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
 ٣٩٠ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
 ٣٩١ الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل
 والجنس والعقب
 ٣٩٢ الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدبرين
 وأمهات الاولاد
 ٣٩٥ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج
 هو أو بعض أولاده أو قرابته
 ٣٩٧ الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
 ٣٩٩ مطلب شرط الاستبدال
 ٤٠٨ الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القسيم في
 الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل
 البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
 ٤١٧ مطلب اذا أراد القسيم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ
 مطلب في بيع أشجار الوقف
 ٤١٨ مطلب اذا مات من أجر الوقف هل تنقض الاجارة
 مطلب اذا عطلت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم
 ثم مات أحدهم
 ٤١٩ مطلب فيما اذا أجر الوقف أكثر من سنة
 مطلب في وجوب أجر المثل وفيما اذا زادت أو
 رخصت ونحو ذلك

٣٢٠ الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة وهلاك
 المال
 ٣٢٣ الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال
 الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه
 وما يتصل بذلك
 ٣٢٧ الباب الرابع في شركة الوجود وشركة الاعمال
 ٣٢٨ مطلب شركة الاعمال
 ٣٢٩ مطلب أب وابن اكتسبا أموالا فهي للاب وكذا
 الزوجان
 ٣٣٢ الباب الخامس في الشركة الفاسدة
 ٣٣٥ مطلب لو دفع الدابة لرجل يعلقها ويربها بالنصف
 ٣٣٥ مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة
 دون بعض
 ٣٣٦ الباب السادس في المنفقات
 ٣٣٧ مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيأ منه
 هل يشاركه الآخر فيه
 ٣٣٨ مطلب حيلة الاختصاص بقبض ما خصه من
 الدين المشترك
 ٣٤٦ مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة فالربح له
 خاصة
 ٣٤٨ مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون
 مطلب يقبل قول الشريك مع عينه ولا يلزمه أن
 يذكر الامر مفصلا
 ٣٥٠ مطلب الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
 الا في ثلاث مسائل الخ
 ٣٥٠ كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا
 الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه
 والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
 ٣٥٢ مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه
 ٣٥٣ مطلب في وقف الذمي
 ٣٥٤ مطلب وقف الاقطاعات
 مطلب تفسير أرض الحوز التي لا يجوز للسلطان
 وقفها
 ٣٥٥ مطلب وقف أرض فيها أشجار واستنشاها لا يجوز
 الوقف

صحيفة	صحيفة
٤٢٠ مطلب اذا أسكن متولى الوقف رجلا بغير اجرة	٤٣٨ مطلب لا بد في قبول البيعة من بيان أنه وقفها وهو يملكها
٤٢١ مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الاجرة الا اذا كان لا يرغب فيه الا بهذا الوجه	٤٣٩ مطلب الاوقاف التي تقام أمرها ومات شهودها مطلب اذا انتهت المصارف
٤٢٤ مطلب العشر يجب في الخارج عندهما	٤٤٠ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك
٤٢٥ مطلب لا يعزل المتولى بمجرد الطعن من غير ظهور خيانة	٤٤١ مطلب لا يقضي بالخط
٤٢٦ مطلب يجوز للناظر التوكيل	٤٤٢ الباب الثامن في الاقرار
٤٢٧ فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي	٤٤٧ الباب التاسع في غصب الوقف
٤٣٠ الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان الفصل الاول في الدعوى	٤٥٠ الباب العاشر في وقف المريض
٤٣١ مطلب باع ثم ادعى الوقف	٤٥٤ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في أحكامه وأحكام ما فيه
٤٣٢ مطلب اصح دعوى الوقف من غير بيان الواقف	٤٥٩ مطلب فيما اذا اراد أن يقرأ الكتاب بسراج المسجد الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه
٤٣٣ مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون أمر السلطان نصا أو دلالة	٤٦٠ مطلب في الوقف على المسجد قبل بنائه
٤٣٤ مطلب بيعة مدعى الوقف بطن بعد بطن أولى من بيعة الاطلاق	٤٦١ مطلب متولى المسجد اذا استأجر كاتباً
٤٣٥ مطلب يقضى بيعة الخارج	٤٦٢ مطلب الوقف على عمارته ومصلحته سواء على الاصح
٤٣٦ مطلب المأمور باجارة الوقف لا تسمع عليه دعوى	٤٦٣ مطلب لو باع أهل المسجد نقضه بغير أمر القاضي
٤٣٧ الفصل الثاني في الشهادة	٤٦٤ مطلب في بيان الفاضل من وقف المسجد
٤٣٨ مطلب في تحديد العقار	٤٧٣ الباب الثاني عشر في الرابات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك
٤٣٩ مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة	٤٧٧ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه اخرى وفي وقف الكفار
٤٣٧ مطلب شهادة فقراء الجيران على أنها وقف عليهم مسموعة	٤٨١ الباب الرابع عشر في المنفقات
٤٣٨ مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف وعلى شرائطه	

﴿ فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخاسية الموضوع بالهامش ﴾

صفحة	صفحة
١٣٥ باب البيع الفاسد	٢ كتاب الايمان
١٥٤ فصل في الشروط المنسدة	٧ فصل في الفاظ اليمين بالفارسية واليمين على فعل الغير
١٦٦ فصل في أحكام البيع الفاسد	٨ فصل في عقد اليمين على فعل الغير
١٧٢ فصل في البيع الموقوف	١٠ فصل في عطف الشرط على اليمين
١٧٨ باب الخيار	١١ فصل في تحليف الظالمه وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستهاف
١٩٤ فصل في العيوب	١٥ فصل في اليمين في الصوم والصدقة ونحو ذلك
٢٠٨ فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد	١٧ فصل في الكفارة
٢١٥ فصل في البراءة عن العيب	٢٠ فصل في عين الفضولي
٢١٨ فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك	٢٢ فصل في اليمين المؤقتة
٢٢٢ مسائل الاقالة وبجود البيع	٣١ فصل فيما يكون على الفور أو الابد
٢٢٣ فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية	٣٣ باب من الايمان
٢٣٠ فصل في مسائل الغرور	٣٤ فصل في التزويج
٢٣٤ باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل وفيه خمسة فصول	٤٢ مسائل اليمين على الترك
٢٤٣ فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحنافوت	٤٣ مسائل في السرقة والاخذ والغصب
فصل فيما يدخل في بيع السكر والاراضي وما لا يدخل	٥٢ فصل في الاكل
٢٤٧ فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر	٦٥ فصل في اليمين على الشرب
٢٤٨ فصل في بيع الزروع والثمار	٦٨ فصل في اللبس والكسوة والخياطة
٢٥٢ باب الصرف	٧٥ فصل في تعيين المحلوف عليه
٢٥٦ باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف الخ	٧٦ فصل في الدخول
٢٦٤ فصل في المقبوض على سوم الشراء	٨٥ فصل في الخروج
٢٦٥ فصل في قبض الثمن	٩٤ فصل في المساكنة والسكنى والكون
٢٦٨ فصل في الاجل	٩٩ فصل في الركوب
٢٦٩ ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة	فصل في الكلام والقراءة
٢٧٠ فصل في الاقالة والاستحقاق	١٠٧ فصل مسائل الصلاة
٢٧٥ باب في بيع مال الربا بعهده يعض	١٠٩ فصل في المعرفة والرؤية
٢٧٨ فصل فيما يكون فرار عن الربا	١١٠ فصل في اليمين على الشتم والقذف
٢٨٠ فصل فيما يخرج به عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه	١١١ فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك
٢٨٣ فصل في نضر الجيران والخاصة في ذلك	١١٥ ﴿ كتاب البيوع ﴾ باب السلم
٢٨٤ باب في بيع غير المالك	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
٢٨٦ فصل في بيع الوصي وشرائه	١٢٦ كتاب البيع
	١٣٣ فصل في البيع الباطل

صفحة	صفحة
٣٨٩	فصل في تصرفات الوكيل
٤٠٠	باب الاستبراء
٤٠٨	كتاب الاجارات
٤١١	فصل في الالفاظ التي تنعقد بها الاجارة الخ
ذلك	٣٠٣
٤١٥	فصل في الاجارة الطويلة
٤١٧	٣١١
باب العين	فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم
٤٣٧	٣١٥
فصل فيما يطل دعوى المدعى قبل القضاء أو بعده	فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب
٤٤٩	باب الاجارة الفاسدة
أن يفعل	مسائل في الاجير المشترك
٤٥١	٣٣٤
وما لا	فصل في الحماى والشيابى
٤٥٩	٣٣٥
فصل فيما يقضى في المجتهدات وما ينفذ فضاؤه فيه	فصل في الحال وما يرجع اليه والبقار والراعى
٤٦٠	٣٣٨
مسائل التزكية والتعديل	فصل في القصار
٤٦٥	٣٤٠
فصل فيما لا تقبل شهادته لفسقه	فصل في الخياط والنساج
٤٦٦	٣٤٣
ومن الشهادة الباطلة الشهادة بالمجهول	فصل في الحفار
٤٧١	٣٤٤
فصل ومن الشهادة الباطلة شهادة الانسان على	فصل في اجارة الدواب والضممان فيما يجب وفيما
فعل نفسه	لا يجب
٤٧٥	٣٤٧
باب من الشهادة التي يكذب المدعى شاهده في	فصل فيما يكون تضييع الدابة والمال
بعض ما شهد له	٣٥١
٤٨٠	فصل في توابع الاجارة
فصل في تكذيب المدعى الشهود	٣٥٢
٤٨٢	فصل فيما تنقض به الاجارة وما لا تنقض به
يجل له أن يشهد والشهادة على الكتاب	٣٥٦
٤٨٥	فصل في اجارة الظئر
فصل في الشهادة على الشهادة	٣٥٨
٤٨٦	فصل في اختلاف الاجر والمستأجر
فصل في كتاب القاضى الى القاضى	٣٦٣
	كتاب الدعوى والبيانات
	٣٦٤
	فصل فيما يستحق على القاضى وما ينبغي له أن
	يفعل وما لا يفعل
	باب الدعوى
	٣٦٧
	فصل في الدعوى تخالف الشهادة وما يصير به
	متناقضا وما لا يصير
	٣٧٦
	فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل يحتاج
	ودعوى الرجلين
	٣٧٨